

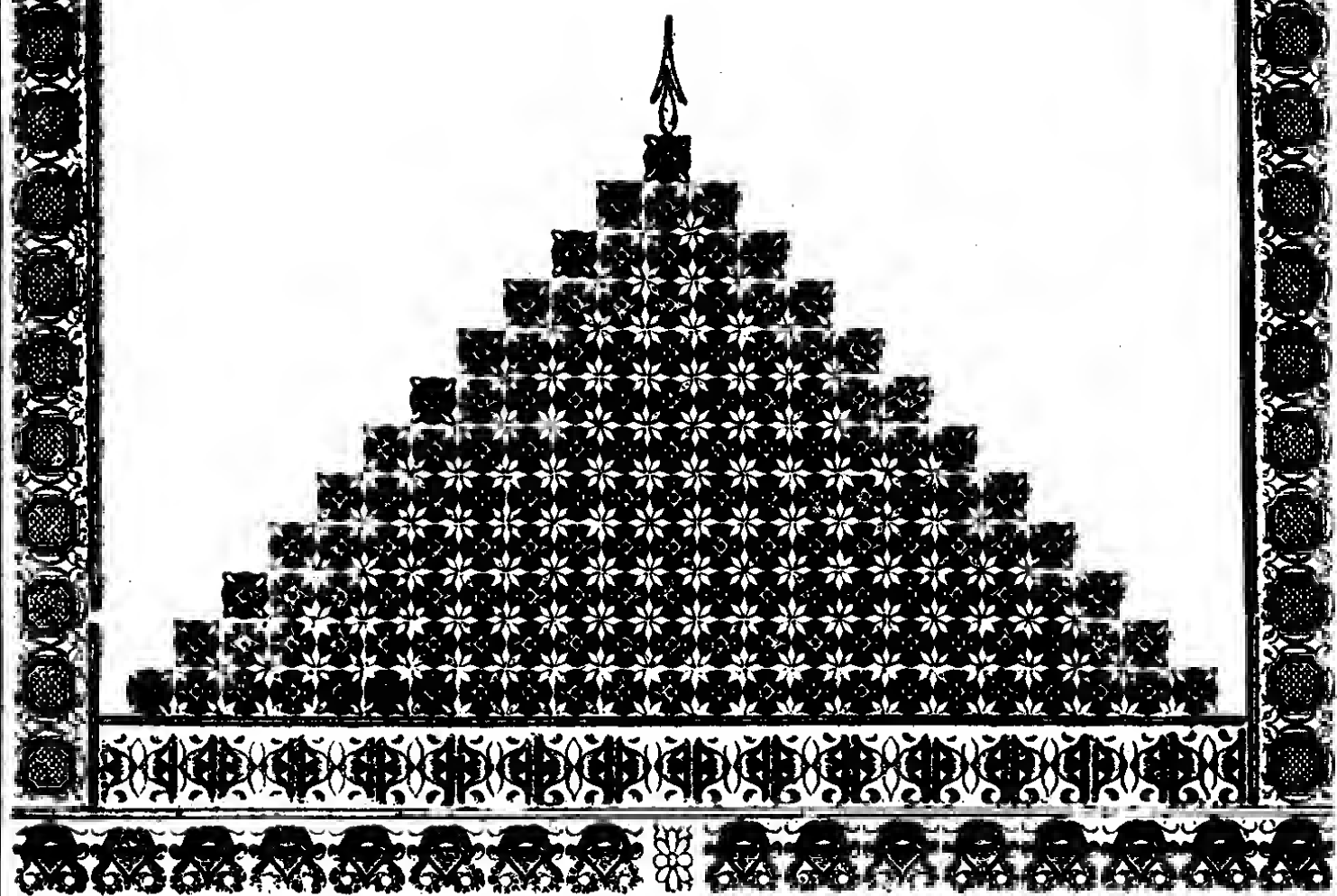
الجزء الثالث من

حاشية الشهاب المسماة بعناية

القاضي وكفاية الراضي على تفسير

البيضاوي قدس الله روحهما ونور ضميريهما

آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(سورة آل عمران)

(قوله انما فتح الميم في المشهور الخ) قد سبق الكلام في معنى الم وهل هي معربة أو مبنية أو موقوفة وأن الصحيح أنها معربة وانما سماها بعضهم مبنية لعدم الاعراب بالفعل لفقد المقتضى له وأن سكون أعجازها سكون وقف لا بناء ولذا اغتفر فيها التقاء الساكنين وحينئذ كان حقها هنا سكون الميم وفتح الهمزة لكن جمهور القراء على فتح الميم وطرح الهمزة واختلف في توجيهه فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أنه حرك لا لتقاء الساكنين بالفتح لخفته وللحفاظة على تفخيم لفظ الله وعليه مشى في الفصل لأنه مختصر الكتاب وذهب القراء واختاره في الكشف إلى أنه نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت وأورد عليه أن همزة الوصل سقطت في الدرج ونقل الحركة انما يكون على تقدير ثبوتها لأن إبقاء حركتها إبقاء لها وأجيب عنه بأنه على نية الوقف فتكون ثابتة لأنه ابتداء كلام ولا جرائه مجرى الدرج اتصال به وحركته وأما قول ابن الحاجب أنه ضعيف فغير مسلم ولما كان التقاء الساكنين شائعا في الوقف لم يقل أن التحريك له واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله توهم التحريك فانه غير محذور وقوله وقرئ بكسر ها الخ هي قراءة أبي حنيفة قال الزمخشري وما هي بمقبولة لكن القارسي قال إن القياس لا يدفعها وعن عاصم تسكين ميم والابتداء بالهمزة مع الوقف وعدمه واختير الفتح لأن لا يجمع كسرتان وياء بمنزلة كسرتين وأورد عليه اتفاقهم على كسرة الرحيم الله في الوصل وفي شرح الطيبة كسر ميم الرحيم الله الجمهور على أنه حركة اعراب فلا يرد ما ذكر ويحتمل أنها سكنت بنية الوقف ثم حركت لا لتقاء الساكنين وروى عن أم سلمة رضي الله عنها قراءة تسكون الميم وقطع الهمزة وروى عن الكسائي فتح ميمه وصلاو هو موجه بملز ويحتمل نصبه بأعنى مقدرا (قوله روى الخ) المروى أنه عليه الصلاة والسلام قال اسم الله الأعظم في ثلاث سور سورة البقرة وآل عمران وطه قال أبو أمامة فالتسمتها فوجدت في البقرة الله لا اله الا هو الخ والقيوم الخ والمصنف رحمه الله رواه بالمعنى (قوله القرآن

(سورة آل عمران مدنية وآية ما تنآية)
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(الم الله لا اله الا هو) انما فتح الميم في المشهور
وكان حقها أن يوقف عليها لالتقاء حركة الهمزة
عليها السدل على أنها في حكم النابت لأنها
أسقطت للتخفيف لا للدرج فان الميم في حكم
الوقف كقولهم واحد اثنان بالتقاء حركة
الهمزة على الدال لا لتقاء الساكنين فانه غير
محذور في باب الوقف ولذلك لم تحرك الميم في لام
وقرئ بكسر ها على توهم التحريك لا لتقاء
الساكنين وقرأ أبو بكر بسكونها والابتداء
بما بعدها على الأصل (الحق القيوم) روى
أنه عليه الصلاة والسلام قال إن اسم الله
الأعظم في ثلاث سور في البقرة الله لا اله الا هو
الحق القيوم وفي آل عمران الله لا اله الا هو
الحق القيوم وفي طه وعنف الوجوه للحق
القيوم (نزل عليك الكتاب) القرآن

نجوماً) أى على التدرج بناء على الفرق بين الانزال والتزليل واليه أشار في تفسيره أنزل هنا بقوله
 جملة وقدم أن بعضهم فسروا التدرج بالتكثير الذى يدل عليه فعل ورد بأنه انما يدل عليه ولم يكن
 للتعدية كما هنا فان نزل لازم فلا يصح فيه ذلك ومترجوا به وأما رد أبي حيان رحمه الله بأنه ورد
 في وصف القرآن نزل وأنزل فغير وارد وقال الحلبي أنه يرى في كلام الزمخشري تناقضاً حيث قال ان نزل
 يقتضى التجميع وأنزل يقتضى الانزال الدفئ وتجويزه أن يراد بالفرق أن القرآن مع أنه قيل فيه أنزل
 قال ولا ينبغي أن يقال ذلك لأنه لم يقل ان أنزل للانزال الدفئ وفي المعنى يشكل على الزمخشري قوله
 تعالى لو أنزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بكونه جملة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب وقال العراقي
 ان القرآن أنزل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا جملة واحدة ومن سماء الدنيا منجماً في ثلاث
 وعشرين سنة فيجوز أن يقال فيه نزل وأنزل وأما بقية الكتب فلا يقال فيها الا أنزل وهذا أرجح
 وأظهر وهذا فطير لم يخمر وتخميده أن التدرج ليس هو التكثير بل الفعل شيئاً فشيئاً كما في تسلل
 والالفاظ لا بد فيها من ذلك فصيغة نزل تدل عليه والانزال مطلق لكنه اذا قامت القرينة يراد بالتدرج
 التجميع والانزال الذى قد قبل به خلافه أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام اذا عرفت هذا فكل ما
 ذكر من عدم البصرة وضيق العطن فافهم وقدم ما فيه مفصلاً (قوله بالعدل أو بالصدق الخ) قيل
 ليس في اللغة الحق معنى العدل والجحج الحقيقة ووصفه بالصدق باعتبار بعض أجزائه وهو الاخبار
 ويمكن أن يجعل باعتبار جميع أجزائه لاستلزام كل انشاء خبراً وليس بشئ لأنه نص عليه امام اللغة
 الراغب وعليه تعويل المصنف رحمه الله فيما رجعه الى اللغة ومع قوله في اخباره كيف يتوهم
 السؤال بالانشآت وما بين يديه ما تقدمه من الكتب كما مر تحقيقه وهو في موضع الحال وتقديره
 ملتبساً بالحق أو محققاً (قوله واشتقاقهما من الوري والنجل الخ) الظاهر أنهما أعجميان لا عريان
 وعلى اقول بعريتهما فأمر الاشتقاق والوزن ظاهر وعلى الاول فلامعنى له على الحقيقة لأنه اما أن يشتق
 من ألفاظ أخر أعجمية ولا مجال لإثباته أو من ألفاظ عربية فهو استنتاج للضب من الحوت ولذا
 عذبه المصنف رحمه الله تعسفا فلم يبق الا أنه بعد التعريب أجروهم مجرى أبيهم في الزيادة والاصالة
 وفرضوا له أصلاً ليتعرف ذلك وقد نقل هذا عن بعض المتقدمين ومثله ما مر في طالوت فمن قال انه
 منقول عن البصريين والكوفيين لم يأت بشئ وعلى هذا الاخير فالنوراة قيل انها من وري الزناد
 يرى اذا قدح فظهر منه النار لانها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال وقيل انها من وري أى عرض لان فيها
 رموزاً كثيرة وقوله ووزنهما بتفعلة بفتح العين عند بعض الكوفيين وبكسرهما عند الفراء لكن
 فتح وقلت يا وهماً لفتا التخفيف كما قالوا في توصية ونوصاة وهي لغة لبعض العرب وعند الخليل وسيبويه
 فوعلة والاصل وورية فأبدلت الواو تاء وقوله والنجل بفتح فسكون هو الماء الذى ينزل في الارض ومنه
 النجيل لما ثبت فيه ويطلق على الوالد والولد وهو أعرف فهو ضد كما قاله الزجاجي وهو من نجل بمعنى
 ظهر سمى به اما لاستخراجه من اللوح المحفوظ وظهوره منه أو من النوراة وقيل انه من التناجل وهو
 التنازع لثمة النزاع فيه وقيل من النجل بمعنى الوسع لتوسيعه ماضى في النوراة وقوله لانهم ما
 أعجميان قد عرفت وجهه وتوجيهه وما قيل ان الدليل على عريتهم ما دخول اللام لان دخولها في الاعلام
 الأعجمية محل نظر لا وجه له لانهم ألزموا بعض الاعلام الأعجمية الالف واللام علامة للتعريب كما
 في الاسكندرية فان أبا زكريا التبريزي قال انه لا يستعمل بدونها مع أنه لا خلاف في أعجميته حتى لحن
 من استعماله بدونها ووافعل بالكسر كثير وأما بالفتح فليس من أبنية العرب (قوله على العموم ان قلنا
 انما تعبدون) بفتح الباء من تعبد الله الخلق بمعنى استعبدوهم أى ما مورون بشرائع من قبلنا وجوز العلامة
 في شرح النكشاف كسر هلمن التعبد بمعنى التسلك وانما عبروا بالتعبد لأنه اذا أطلق أريد منه
 العمليات اذ لا خلاف في الاعتقادات بين الشرائع ومن لم يتب لهذا قال يعنى الناس مستغرق على

نجوماً (بالحق) بالعدل أو بالصدق في اخباره أو
 بالجحج الحقيقة أنه من عند الله وهو في موضع
 الحال (صدقا لما بين يديه) من الكتب
 وأنزل التوراة والانجيل) جملة على موسى
 وعيسى واشتقاقهما من الوري والنجل
 ووزنهما بتفعلة ووافعل تعسف لانهما
 أعجميان وينبغي ذلك انه قرئ الانجيل بفتح
 الهمزة وهو ليس من أبنية العرب وقرأ أبو
 عمرو وابن ذكوان والكسائي التوراة
 باللامالة في جميع القرآن ونافع وحزرة بن
 اللفظين الا قالون فانه قرأ بالفتح كقراءة الباقي
 (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى
 للناس) على العموم ان قلنا انما تعبدون
 بشرع من قبلنا والافعال راد به قومه

تقدير ومعهود على آخر وفيه أنه للاستغراق على كل تقدير إذا خلا في أن الكنايين أخبرا عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فهما هدى للناس جميعا وبأن أصول الكنايين لم تفسح مكانا فحين متعبدون بهما (قوله يريد به جنس الكتب الخ) الضمير في قوله ليتم لذلك المذكور أولد كروا ربمعى الباقى أو بمعنى الجميع عندهم من جوده وأعاد أنزل لتلايتهم أن المعنى وللفرقان وعلى هذا فهو من ذكر العام بعد الخاص للتميم ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه (قوله أو الزبور أو القرآن الخ) اختار الأمام الوجه الأخير لأن التكرار خلاف الظاهر ولأن الزبور مواعظ فليس فيه ما يفرق بين الحق والباطل من الأحكام وأجيب بأنه لا تكرار لتزليل تغاير الوصف منزلة تغاير الذات وأنه تزليل تدريجي وانزال دفعي وكان الظاهر تقديمه لكنه أخر لان الانتفاع لتأبى الأول أظهر وأن المواعظ لما فيها من الزجر والترغيب فارقة أيضا ولخفاء الفرق فيها خست بالتوصيف به وأورد عليه أن ذكر الوصف دون الموصوف يقتضى شهرته به حتى تغنى عن ذكر موصوفه والخفاء انما يقتضى اثبات الوصف دون التعبير به وقوله بما هو نعت ليس المراد به النعت المصطلح بل الصفة مطلقا لأن الكتب السماوية كلها فارقة بين الحق والباطل فاعادته بذلك العنوان وتخصيصه إشارة إلى أنه الكامل فيه لا كونه بمعناه ولفظه المعجز ولو أجرى عليه لم يكن بهذه المنزلة وفي بعض النسخ وعن محمد بن جعفر بن الزبير قال الفصل بين الحق والباطل فيما اختلف فيه الأحزاب من أمر عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره قال ابن جرير رحمه الله وهذا القول أولى لأن صدر السورة نزل في محاجة النصارى للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله من كتبه المنزلة وغيرها) إشارة إلى أن الإضافة ليست للعهد وقوله بسبب كفرهم إشارة إلى أن التعليق بالموصول الذى هو فى حكم المشتق يشعر بالعلية وهو معنى تضمنه الشرط وتزلفيه الشاء لظهوره فهو أبلغ إذا اقتضاه المقام والعذاب الذى فى مقابله الكفر أو الشكيد مخصوص بهم فلذا قدم لهم فلا ينافيه تعذيب عصاة الموحدين (قوله غالب لا يمنع الخ) فسر به لأنه من شأن العزيز وبه يتم الارتباط بما قبله وقوله لا يقدر على مثله منتقم أخذ المبالغه من التعبير بذى فانه لا يقال صاحب سيف الالمن يكثر القتل لالمن معه السيف مطلقا مع ما فيه من التنوين المقيد للتعظيم والابهام ومنه يعلم أن ذا الاحسان أبلغ من محسن ولذا عدل فيه عن المنهج المسلول وهو أخصر (قوله والنقمة عقوبة المجرم) وقبله هى العقوبة البليغة وقبل السطوة والانتصار والفعل منه نعم كعلم وضرب وقبل نعم عليه أنكر وانتقم عاقب وتقرب التوحيد من لاله الا هو والعمدة فى اثبات النبوة الوحى والكتب السماوية والزجر بالانتقام والاعراض هو الكفر (قوله أى شئ كائن الخ) يصح قراءته بالتخفيف والتشديد وقوله كليا كان أو جزيا ردت على منكرى العلم بالجزئيات كما بين فى الكلام وقوله ايمانا أو كفرا وقع فى نسخة وكفرا وهو بمعناه وقوله فعبر عنه بالسما والارض الخ يعنى لانهما العالم كله فى النظر الظاهر وجعله من اطلاق الجزء وارادة الكل قبل انه ليس بسديد اذا لا يصح فى كل جزء وكل بناء على اشتراط التركيب الحقيقى وزوال ذلك الكل بزوال ذلك الجزء كفى التلويح وهو مما اختلف فيه فهو عنده كتابة لا محجاز وقوله ما اقتراف أى اكتسبه العباد من المعاصى فانه فيها وجعله كالدليل لان العلم يستلزم الحياة ولم يقل دليلا لان السياق انما هو للوعيد والتحذير من عقاب من هو مطلع عليهم وعبادته معطوف على نفسه عطفاً تفسير واختلاف الصور مأخوذ من عموم كيف يشاء والتصوير من جملة تدبيرهم والقيام بأمرهم واتقان الفعل يدل على العلم كما مر (قوله أى صوركم لنفسه وعبادته) أى ليس المراد بالتصوير قيام الصورة بالذهن وهذا المعنى يؤخذ من صيغة التفعّل كما فى الكشف يقال أثلت ما لا اذا جعلته أثلة أى أصلا وتأثله اذا أثلته لنفسك ومنه بناء اتخذها ابنا له وباب تفعل يجرى للاتخاذ نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة لى فاقبل كانه من تصورت الشئ بمعنى توهمت صورته فتصور لى توهم محض (قوله إشارة الى كمال قدرته الخ) لان الغلبة تقتضى القدرة التامة وصيغة

(وأنزل الفرقان) يريد به جنس الكتب الالهية فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليتم ما عداها كانه قال وأنزل سائر ما يفرق بين الحق والباطل أو الزبور أو القرآن وكرر ذكره بما هو نعت له مدحا وتعظيما وظهارة الفضله من حيث انه بشار كهمافى كونه وحيا منزلا ويميز بأنه معجز يفرق بين الحق والمبطل أو المعجزات (ان الذين كفروا بآيات الله) من كتبه المنزلة وغيرها (والله لهم عذاب شديد) بسبب كفرهم (والله عزيز) غالب لا يمنع من التعذيب (ذوات مقام) لا يقدر على مثله منتقم والنقمة عقوبة المجرم والفعل منه نعم بالفتح والكسر وهو وعيد جى به بعد تقرير التوحيد والإشارة الى ما هو العمدة فى اثبات النبوة تعظيما للامر وزجرا عن الاعراض عنه (ان الله لا يخفى عليه شئ فى الارض ولا فى السماء) أى شئ كائن فى العالم كليا كان أو جزيا ايمانا أو كفرا فعبر عنه بالسما والارض اذا لمس لا ينجأ وزهما وانما قدم الارض ترقيما من الادنى الى الاعلى ولان المقصود بالذكر ما اقتراف فيها وهو كالدليل على كونه حيا وقوله (هو الذى يصوركم فى الارحام كيف يشاء) أى من الصور المختلفة كالدليل على القومية والاستدلال على أنه عالم باتقان فعله فى خلق الجنين وتصويره وقرئ تصوركم أى صوركم لنفسه وعبادته (لا اله الا هو) اذ لا يعلم غيره جملة ما يعلمه ولا يقدر على مثل ما يفعله (العزيز الحكيم) إشارة الى كمال قدرته وتناهى حكمته

حكيم تقتضي تنافي الحكمة وقوله وقيل الخ أي نبيه بالتصوير يلجح الناس على أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبد كغيره لحدوثه وأن الرب من لا ينجي عليه خافية ومن لا يكون كذلك لا يكون رباً لأنه لا يعلم بما في نفسه اذ صور وهذا من قوله أن الله لا ينجي الخ ونظائره ضعفه بقوله وقيل الخ ولذا قيل أنه ادماج وليس مأخوذاً من حاق النظم فافهم (قوله أحسن) عبادتها بأن حفظت الخ في الكشف يدل الاجمال الاحتمال وهو ما ذهب اليه الشافعية من أن المحكم المنضج المعنى وانتسابه بخلافه ومعنى انضاج المعنى أن يظهر عند العقل أن معناه هذا لا غير وأما عند الخنفية فالله ~~كم~~ الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ والتمشابه الخفي الذي لا يترك معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله بعلمه والغرض من انزاله ابتداء الراسخين وكبح عنان التصرف وقد يطلق المحكم بمعنى المتقن النظم والتمشابه على ما يشبهه بعضه ببعض في البلاغة وهما بهذا المعنى يطلقان على جميع القرآن قال المدقق في الكشف وأعلم أنه لا يذكر أن في القرآن من الحقائق ما لا سبيل للبشر إلى الوقوف عليه تصديقاً لقوله تعالى وما أتيتهم من العلم الا قليلاً ولقوله عليه الصلاة والسلام هو البحر لا تنقض عجماته في وصفه انما النزاع في التماثل المذكور في قوله وآخر متشابهات وفي أن ما سبق لتلك المعاني المستأثر بها في علم الغيب له ظاهراً كافياً علمه وباطن ~~ككفائته~~ ديقه إيماناً بالغيب فلا نزاع بين الفريقين ومن التماثل الصفات السمعية من الاستواء والبدوالة دم والوقوف إلى السماء الدنيا والضمير والتعجب وأمثالها فعند السلف ومنهم الاشمري أنها صفات أخرى غير الثمانية ثابتة وراء العقل ما كافنا الاعتقاد بثبوتهم مع اعتقاد عدم التنبيه والتجسيم اثلاً يتعارض العقل والنقل وعند الخلف ليست صفات زائدة على الثمانية بل رابعة اليها والابق أن يتوقف لانه المنقول عن السلف الصالح ولنا بهم أسوة حسنة مع ظهور وجهه ثم أن التأويل له معنيان مشهور وهو ترجمة الشيء وتفسيره الموضع له وآخر وهو بيان حقيقة وبراها تماماً بالعلم أو بالفعل وكلاهما. أو ارد في القرآن ومحمّل هنا أيضاً وعليه ينبغي الوقف وعدمه أيضاً قال الراغب التأويل من الاول وهو الرجوع إلى الاصل ومنه المؤثر للموضع الذي يرجع اليه وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه ~~علا~~ كان أو فعلاً في العلم فهو وما يعلم تأويله الا الله وفي الفعل كقوله وللنوى قيل يوم الدين تأويل وقوله تعالى يوم يأتي تأويله أي بيانه الذي هو غاية المصودة منه وقوله ذلك خيراً أحسن تأويله قيل أحسن ترجمة ومعنى وقيل أحسن جواباً في الاخرة انتهى وبكون المحكم في مقابلة المنسوخ أيضاً لكنه غير مشهور وفي الترجيح بينهم كلام في شرح الكشف والاصول من أراد تفصيله فليرجع اليه (قوله والقياس أتهات الخ) لما لم يتطابق المحمولان أوله بأن المراد منهن كل واحدة فيصح حمل المفرد عليه وحينئذ الكتاب تماماً أن يراد به الجنس الشامل لكل آية أو يقدر فيه أي بعض الكتاب أو أنه جعله في حكم شيء واحد لا تعداد نوعها فلذا أفرد الخبر (قوله محتملات الخ) مخالفة الظاهر من ذكر العام بعد الخاص لانهم عرفوه بما لا يتضح معناه ونهته أنواع منها الجمل فأولئك الخ لا يرد عليه شيء وعلى هذا فكل آية منه محتمل وجوها يشبه بعضها بعضاً فتوصف بالتشابه باعتبار معناها وما فيها من الوجوه فقط ما قبل ان واحد متشابهات متشابهة وواحد آخر أخرى والواحد منها ما لا يصح وصفه بالآخر فلا يقال أخرى متشابهة الا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضاً وليس المعنى عليه بل لا يصح في المفردات وانما المعنى أن كل آية تشبه به الاخرى فكيف يصح وصف جمع بجمع لا يصح وصف مفرد بمفرد ولا حاجة إلى ما ذكره كاف في الجواب عنه لانه ليس من شرط صحة وصف المثنى والجمع صحة وصف مفردات الاوصاف على أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاسناد اليه صحة اسناده إلى كل واحد كما في وجد في رجلين يقتلان اذ الرجل لا يقتل ولذا قيل في قوله حافين من حول العرش ليس لحافين مفرد اذ الواحد لا يكون حافاً أي محيطاً وسيأتي بيانه على أنه اذا علم أن التماثل مجاز أو كتابة عملاً لا يتضح معناه أو ما لا يعلم معناه على الرايين علم أن السؤال مغالطة غير واردة رأساً

وقيل هذا احتجاج على من زعم أن عيسى كان رباً فان وفد نجران لما حاجوا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم نزات السورة من أولها إلى نيف وعشرين آية تقرير الملاحج به عليهم وأجاب من شبههم (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات) أحكمت عبارتها بأن حفظت من الاجمال (من أم الكتاب) أصله يرد إليها غيرها والقياس أتهات فأورد على تأويل كل واحدة أو على أن الكل بمنزلة آية واحدة (وأخر متشابهات) محتملات لا يتضح مفسودها لاجال أو مخالفة ظاهر الا بالتحقق والنظر

(قوله لا يظهر فيها فضل العلماء الخ) جواب سؤال عن حكمته ولم يكن كله محكماً لأنه أنزل لأهله والارشاد فأجاب بأنه متضمن للارشاد أيضاً إلى فضل العلماء واكتساب العلوم والكذا المحصل للنواب والاستنباط الاستخراج والقرايح الطبايع ثم أشار إلى معنى آخر للمحكم والمتشابه وقدمه زياناً (قوله وأخرج عن أخرى الخ) أخرج عن أخرى مؤلف آخر أفل نفه بيل وقباس بابه إذا قطع عن الاضافة أن لا يستعمل إلا باللام فاستعمله بدونه عدول عما هي فيه واعترض عليه أبو علي رحمه الله بأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرفة كسرها فأجاب بأنه لا بعد في استعماله منكرة بعد حذف اللام المانعة منه كذا في الابضاح وإلى هذا الاشكال أشار المصنف رحمه الله بقوله ولا يلزم منه معرفته وفي نسخة تعرفه يعني أنه لا يلزم في العدول عن شيء أن يكون معناه من كل وجه وانما يلزم أن يكون قد أخرج عما بسفحه وما هو القياس فيه إلى صبغة أخرى نعم قد يقصد ارادة تعريفه بعد النقل أما بالف ولا م تضمن معناه فبني وأما بعلية كما في سحر فيمنع من الصرف والالم يقصد في اخر ارادة الالف واللام أعرب ولا يصح ارادة العلية لأنها نضاد الوصفية المقصودة منه (قوله أو عن آخر من) هذا مذهب ابن جني وقال ابن مالك وغيره أنه التحقيق ولكن ما مذهب الجمهور ووجهه أن أصل باب التفضيل أن يستعمل عن ويستغنى به عن جمعه فلما خافه جعل معدولاً عنه ولا يجوز أن يكون بتقدير الالهة لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات أو مع ما بسد مسنده وفيه نظر (قوله عدول عن الحق) الزينج المبل وفيه ل لا يقال إلا لما كان من حق إلى باطل وقال الراغب الزينج المبل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين وزاغ وزال وما ل متقاربه لكن زاغ لا يقال إلا فيما كان من حق إلى باطل انتهى واليه أشار المصنف وزينج مبتدأ وفاعل (قوله في متعلقون بظاهر الخ) هذا ما خوذ من الحصر المفهوم من التقابل اذ معناه أنهم يتبعون المتشابه وحده بأن يتطروا إلى ما يطابقه من المحكم ويردونه إليه وهو أتم بأخذ ظاهره اذ المراد له تعالى أو أخذ أحد بطونه الباطلة وحده فيضربون القرآن ببعضه ببعض ويظهرون التناقض بين معانيه الحاداً منهم وكفرا ويحملون لفظة على أحد محققاته التي توافي أغراضهم الفاسدة في ذلك وهذا معنى قوله ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فلاضافة في تأويله للعهد أي بتأويل مخصوص لا يوافق الحكم بل يوافق ما يشتهونه وقوله كالبتدعة إشارة إلى أنه أعم من المسلمين هنا اذ المراد من يخالف الحق ويأني بما يخالفه من الباطل لما ذكر في سبب النزول فتدبر (قوله ويحتمل أن يكون الداعي الخ) قيل كأنه جعل الداعي أو لا الطالبين على التوزيع بأن جعل ابتغاء الفتنة طلبية بعض وابتغاء التأويل حسبياتية طلبية بعض فعبه باحتمالين آخرين ويشير إليه تفسير اتباع ما تشابه ومناسبة المعاند أنه لقوة عناده يشبه بهم ما معاً والجاهل أنه تحيره تارة يتبع هو ادم علم بصرفه إلى ما سواه وتفسير تأويله بما يجب أن يحمل عليه لأنه هو المطابق للواقع يعلم من التعبير بالعلم وضافته إلى الله والمراد بما يجب أن يحمل عليه أي على نوعه وما يشابهه والتعبير بالراغبين يقتضي نقاباً بالراغبين (قوله ومن وقف على الله الخ) فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على الله ومنهم من وقف على الراغبين ومنهم من جوز الأمرين واليه ذهب كثير من أئمة التحقيق وله في ترجيح ذلك كلام طويل فرجع ما ذهب إليه بوجوه أما أولاً فلا لأنه لو أريد بيان حظ الراغبين مقابل لبيان حظ الراغبين لمكان المتشابه أن يقال وأما الراغبون فيقولون وأما ما ينافي فلا لأنه لا فائدة حينئذ في قيد الرسول بل هذا حكم الصالحين كاهم وأما ثالثاً فلا لأنه لا ينصرف حينئذ الكلام في الحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لأن ما لا يكون متضخ المعنى ويهتدى العلماء إلى تأويله وردته إلى الحكم من قبل إلى ربه ما ظهراً لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى المذكور وهو كثير جداً وأما رابعاً فلا أن الحكم حينئذ لا يكون أم الكتاب يعني رجوع المتشابه إليه اذ لا رجوع إليه لما استأثر الله به كعدد الزبانية وقد رجح الثاني بأن أم الكتاب فيل فلا بد في مقابلة الحكم على الراغبين من حكمهم على

لا يظهر فيها فضل العلماء ويزداد حرصهم على أن يجتهدوا في تدبرها ونقص بيل العلوم المتوقف عليها استنباط المراد منها فينبأ الواجب وبانعاب القرائح في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين الحكام إلى الدرجات وأما قوله تعالى الر كتاب أحكمت آياته فعناه أنها حفظت من فساد المعنى وركاكة اللفظ وقوله تعالى كتاباً متشابهاً فعناه أنه يشبه بعضه ببعض في صحة المعنى وبجودة اللفظ وأخرج عن أخرى وانما لم ينصرف لأنه وصف معدول عن الآخر ولا يلزم منه معرفته لأن معناه أن القياس أن يعرف ولم يعرف لأنه في معنى المعترف أو عن آخر من (فأما الذين في قلوبهم زيغ) عدول عن الحق كالبتدعة (فيتبعون ما تشابه منه) فيتعلقون بظاهره أو بتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب بظاهره أو بتأويل باطل (ابتغاء تأويله) أن يجتهدوا الناس من دينهم بالتشكيك والتلبس ومنافضة الحكم بالمتشابه (ويعتقل أن يطلب أن يتولوه على ما يشتهونه ويحتمل أن يكون الداعي إلى الاتباع مجموع الطالبين أو كل واحد منهما على التعاقب والاول يناسب المعاند والثاني بلائس الجاهل (وما يعلم تأويله) الذي يجب أن يحمل عليه (الا الله والراغبون في العلم) أي الذين يتولوا ويحكموا فيه ومن وقف على الا الله فسر المتشابه بما استأثر الله به كعدد بقاء الدنيا ووقت قيام الساعة ونحوها من الامداد كعدد الزبانية أو بما دل القاطع على أن ظاهره غير مراد ولم يدل على ما هو المراد

(بعد اذ هديتنا) الى الحق والايمن
بالقسمين وبعد نصب على الظرف واذا في
موضع الجز باضافته اليه وقيل انه بمعنى
أن (وهب لنا من ذلك رحمة) ترفقا اليك
ونفوزهم عندك أو توفيقا للنبات على الحق
أو مغفرة للذنوب (انك أنت الوهاب) لكل
سؤل وفيه دليل على أن الهدى والضلال
من الله سبحانه وتعالى وأنه متفضل بما ينم
على عباده لا يجب عليه شيء (ربنا انك جامع
الاس ليوم) لحساب يوم أو جزائه (لأرب
فيه) في وقوع اليوم وما فيه من الحشر والجزاء
نهبوا به على أن معظم غرضهم من الطلبين
ما يتعلق بالآخرة فإنها المقصد والمآل
(ان الله لا يخاف الميعاد) فإن الالهية تنافيه
والاشعار به وتعظيم الموعودات من الخطاب
واستدلال به الوعيدية وأجيب بأن وعيد
الفساق مشروط بعدم العقول لا تل منفسه
كما هو مشروط بعدم التوبة وفاقا (ان الذين
كفروا) عام في الكفرة وقيل المراد به وفد
نجران أو اليهود أو مشركو العرب (ان تغني
عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي
من رحمته وأطاعته على معنى البداية أو من
عذابه (وأولئك هم وقود النار) حطبها وقرى
بأضمر بمعنى أهل وقودها (كذاب آل فرعون)
متصل بما قبله أي ان تغني عنهم كالم تغني عن
أولئك أو توقدهم كما توقد بأولئك واستئناف
مرفوع المحل وتقديره دأب هؤلاء كدأبهم
في الكفر والعذاب وهو مصدر دأب في العمل
إذا كدح فيه فنقل الى معنى الشأن (والذين
من قبلهم) عطف على آل فرعون وقيل
استئناف (كذبوا باياتنا فأخذهم الله
بنوهم) حال باضمار قد واستئناف بتفسير
حالهم أو خبر ان ابتدأت بالذين من قبلهم
(واحد شديد العقاب) تهويل للمواخذة
وزيادة تخويف للكفرة (قل للذين كفروا
ستعذبون وتنجسون الى جهنم) أي قل
لمشركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر

أمرين اما السبب أو منع اللطف وقراءة الرفع من قبيل لا أربك ههنا وهو من الكناية ولا يكونها بحسب
الظاهر فتؤيد مذهب المعتزلة تركها المصنف رحمه الله (قوله الى الحق والايمن الخ) هذا بناء على أن
الهداية الدلالة الموصلة وفسرها الزمخشري بالالطف أيضا إشارة الى أنه يصح أن يراد به ما يطلق الدلالة
وبعد منصوب على الطرفية والعامل فيه ترغ واذمضاف اليه لانهم استصرفه أو مصدرية وأما القول بأنها
بمعنى أن المصدورية المقروحة الهمزة والمعنى بعد هذا يتناقل من نه ترش له من النفاة أصلا لكن المصنف
رحمه الله تعالى ثقة والمذكور في النحو أنها تكون حرف تعليل فيقول ما بعد ما بالصدر المحوول ينفعكم
اليوم اذ ظلمت أي لظلمكم فان كان أخذه من هذا فهو كما زى ثم اني رأيت في اعراب القرآن للحوفي ولم أره
غيره وقوله ترفقا اليك أي تقرينا أخذه من لدن في ذلك ولدن أخضر من عند لانها تسمى تعمل للحاضر
بخلاف عند وأشار بقوله عندك الى أنها ظرف مثلها وعلى هذا التفسير الرحمة بمعنى الاحسان والانعام
وعلى تفسيرها بالتوفيق فهي انعام مخصوص وانما ذكر النبات ليفيد بعد ما فسر به اذ هديتنا وقوله لكل
سؤل الصوم مأخوذ من حذف المفعول كما في فلان يعطى وينع والهبة ما يكون بلا عوض في الأصل
فلذا يفيد ما ذكره والقول بالوجوب ليس مذهب أهل السنة والكلام عليه مبسوط في الكلام وقوله
لحساب الخ إشارة الى تقدير مضاف وأن اللام للتعليل والطلبين عدم الزبح وهبة الرحمة (قوله فان
الالهية تنافيه الخ) يعني أن العدول عن المضمر الخطاب على ما هو الظاهر الى الاسم المظهر بغير لفظ
الرب المتقدم للدلالة على أن الحكم مترتب على ما يدل عليه اسم الله كما في التعليق بالوصف وهذا بلا حيلة
معناه قبل العلمية وهو المقصود من تلويح الخطاب والتلويح أعم من الالتفات واستدلال به الوعيدية وهم
المعتزلة القائلون بوجوب النواب والعقاب وأجيب عنه بأجوبة منها أنه مشروط بشروط معلومة
من نصوص أخر كعدم العفو وعدم التوبة للوافق بيننا وبينهم عليه على ان الميعاد مصدر بمعنى الوعد
ولا يلزم من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعد لان الاول مقتضى الكرم كما قال
وانه وان أوعدته أو وعدته • لخلف ايعادي ومنجز موعدي
أوهو انشاء فلا يلزم الكذب في تخلفه وعلى الاول قاله تعريف جنسي وعلى ما بعد الالف واللام فيه
للعهد (قوله أي من رحمته أو طاعته الخ) يعني أن من اللبدل على تقدير مضاف كقوله
فليت لنا من ما زمر من شربة • أي بدلها ومعنى أغنى عنه أجزاء وكفاء فشيئا نصب على المصدر وقد
يجعل مفعولا به المني أغنى من معنى الدفع لانه في الأصل دفع الحاجة لكن لا يخفى أن المعنى ليس لا تدفع
عنهم شيئا بدل الرحمة أو الطاعة ثم يصح أن يكون مفعولا به لان معنى أغنى عنه كفاء شيئا ثانيا مفعولا
كفي كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقال أبو حيان رحمه الله كون معنى من البدلية ينكره أكثر
النحاة فهي لا تبدأ الغاية كما قاله المبرد أو التبعض على أنها مفعولة شيئا قدمت عليها فصار حالا
والتقدير من عذاب الله حينئذ وذكر أبو عبيدة انه بمعنى عند وهو ضعيف واليه أشار المصنف رحمه الله
قوله أو من عذابه فتأمل وقوله خطبها إشارة الى أنه على قراءة الفتح ليس بمصدر فلا يحتاج الى تقدير وهذا
هو الصحيح وقيل انه مصدر أيضا (قوله متصل بما قبله الخ) في اعرابه وجهان النصب على أنه صفة مصدر
لأنه في أي اغناء كعدم اغناء وفيه الفصل بين العامل ومفعوله ويجعله وأولئك الآن تقدر اعتراضية
أو أنه صفة لوقود وعلى كونه مصدرا فهو ظاهر وأما على كونه انما جامدا فمفعوله نظر كما قاله أبو حيان رحمه
الله وفيه وجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي دأب هؤلاء كدأب هؤلاء وهوان كان استئنافا
بيانيا بقدر ما سبب هذا على ما قاله التحرير فلا يليق أن يقول المصنف رحمه الله والعذاب والا فلا بد
عليه هذا كما قبل والجواب أن المراد بالعذاب استحقاقه بعيد والدأب في الأصل بمعنى اتعاب النفس
في العمل ولذا استعمل في الشأن والخطر لانه لا يحصل بدونه غالبا وقوله ان ابتدأت بالذين هو الوجه الذي
أشار اليه بقوله وقيل استئناف (قوله قل لمنركي مكة ستعذبون يعني يوم بدر) وعلى هذا اذا كان الخطاب

في قد كان لكم آية لهم فهو اتمام قول لهم بعد ذلك أو عبر عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه وقينقاع
بفتح القاف وتثنية النون طائفة من يهود المدينة والاعمار بالعين المججمة جمع غمر بالضم والسكون
وقوله نحن الناس أي الكاملون العارفون بالحروب وفي الكشف أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم لما غلب
يوم بدر قالوا هذا والله النبي الأي الذي بشرنا به موسى عليه الصلاة والسلام وهموا باتباعه فقال
بعضهم لا نهملوا حتى ننظر الى وقعة أخرى فلما كان يوم أحد شكوا فالمعنى لا تشكوا فاني ان غلبت اليوم
فستغلبون وتخشرون الى جهنم وعلى الاول ستغلبون كما غلبت قريش وقريظة بالتصغير والتضير
بالفتح والتكبير طائفتان من اليهود وهو حينئذ من دلائل النبوة للاخبار بالغيب (قوله وقرأ أحزته الخ)
قال الضمير حاصل الفرق أن المعنى على تقدير تأمل الخطاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يخبرهم من
عند نفسه بضمهمون الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب راجعاً اليه وعلى تقدير بقاء الغيبة أمره بأن
يؤذي اليهم ما أخبره الله تعالى به من الحكم بأنهم سيغلبون بحيث لو كذبوا كان التكذيب راجعاً الى
الله تعالى قالوا فعلى الخطاب الاخبار بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغيبة بلفظه والظاهر أن الأمر
بالعكس وكانهم جعلوا ضمير بلفظه لما أخبر به والحق أنه للنبي صلى الله عليه وسلم كالمصوب
في أخبره والمرفوع في يحكي أي أمره بأن يحكي لهم بلفظه هذا الوعيد على الوجه الذي يناسب
ولا يخاف في أنه لا يناسب أن يقول لهم سيغلبون بلفظه الغيبة فأحسن التدبير في المعنى
تضييق وفي اللفظ تعقيد حيث قال وهو أن معنى سيغلبون الكائن أي ما هو كائن من نفس
المتوعدة أي الأمر الذي وقع به الوعد إلى أن قال وإذا كان الاخبار بهذا المعنى فلا
بد من الاتيان باللفظ الدال عليه بخلاف الأمر بكتابة الاخبار فإن اللفظ من عنده على
ما يقتضيه سوق الكلام هذا وما ذكره عبارة الكتاب أوفق وما ذكرناه بحسب المعنى البق وذكر في
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم أن المعنى لا جهم وفي حقهم فذكر في كل من الآيتين
أحد الوجهين فلا تكون الغيبة بلفظ الله والحكاية بلفظه في مثل هذا التركيب ثلاثة وجوه
فاعرفه وما ذكره رد على العلامة لكنه ليس بوارد إذا لا خلاف بينهما إلا في مرجع الضمير وقد اعترف
بأنه البق بعبارة الكتاب وليس على السارح الاموافقة كلامه لشروحه قتاتل والمهاد كالفراش
لفظاً ومعنى والجملة اتمام قول القول أو تذييل متعلق به والخصوص بالذم مقدر وهو جهنم وما مهدوه
وحكمه معلوم في التصو (قوله الخطاب لقريش الخ) وقيل انه عام وارضاء في الكشف وقال
انه الذي يقتضيه المقام كي لا يقطع الكلام ويقع التذييل والله يؤيد بنصره موقع المسك في الختام
(قوله يرى المشركون المؤمنين) في ضمير الفاعل في يرونهم احتمالان الاول أن يعود الى المشركين
واستدل له في الكشف بقراءة نافع ترونهم بالخطاب لأن الخطاب الاول عند المشركين
فيكون فاعل ترونهم للمشركين قطعاً وحينئذ فالضمير المفعول للمسلمين لا غير والضمير المضاف
اليه مثلهم اتماماً لمشركين فالله يرى المشركون المسلمين مثلي المشركين وكانوا قريشاً من ألف فرأوا
المسلمين قريشاً من الفين أو للمسلمين أي يرى المشركون المسلمين مثلي المسلمين وكانوا ثلثمائة وبضعة
عشر فرأوهم ستمائة وبنفا وعشرين قبل والمعنى على هذا واضح وأما على ما قبله فيكون فيه التفات
من الخطاب الى الغيبة واليه أشار الزمخشري بقوله مثل فتكم الكافرة وحينئذ يكون في الآية
ثلاث التفاتات في قوله وأخرى ككافرة ترونهم مثلهم وقيل عليه ان ضمير الفاعل للفتنة الكافرة
وضمير المفعول للفتنة المقابلة المسلمة لكنهم عبروا عنهم بابا المشركين والمسلمين تنبيهاً على جهة العدول
عن الافراد أعني تراها الى الجمع وضمير مثلهم يحتمل أن يكون للفتنة الكافرة وأن يكون للفتنة المؤمنة
والدليل على أن الخطاب لمشركي قريش قراءة نافع ترونهم بتاء الخطاب فإن المشركين هم الذين كثر
المؤمنون في أعينهم لا اليهود ولا يليق بنظم القرآن أن يجعل خطاب ترونهم لغير من له خطاب قد

وقيل لليهود فإنه عليه الصلاة والسلام جاءهم
بعد بدر في سوق بني قينقاع فحذرهم أن ينزل
بهم ما نزل بقريش فقالوا لا يعترنك أمك أصبت
انحماراً لا علم لهم بالحرب لأن قاتلنا العلت أما نحن
الناس ففزلت وقد صدق الله وعده لهم بقتل
قريظة واجلاء بني النضير ففتح خبر وضرب
الجزية على من عداهم وهو من دلائل النبوة
وقرأ أحزته والكسافي بالياء فيه ما على أن
الامر بأن يحكي لهم ما أخبر به من وعيدهم
بلفظه (وبئس المهاد) تمام ما يقال لهم
أو استئناف وتقديره وبئس المهاد جهنم
أو ما مهدوه لانفسهم (قد كان لكم آية)
الخطاب لقريش أو لليهود (قوة تقاتل في
في قتيبتن التقنا) يوم بدر (قوة تقاتل في
سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثلهم) يرى
المشركون المؤمنين مثلي عدد المشركين وكان
قريشاً من ألف أو مثلي عدد المسلمين وكانوا
ثلثمائة وبضعة عشر

كان لكم وفي مثل فتكم الكافرة اشارة الى ان الله تفتة الكافرة المذكرة بطريق الغيبة للمخاطبين
بتروهم لتلايلهم الالتفات من الخطاب الى الغيبة وخطاب تروهم للمخاطبين بقوله لكم لافتمة الكافرة
لتلايلهم الالتفات من الغيبة الى الخطاب وفتة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة في موضع الخبر أي هما
فتة تقاتل وأخرى كافرة أو البدل من فتتين أو المفعول أو الحال فليست عبارة عن المخاطبين في لكم
بحيث يكون مقتضى الظاهر الخطاب ليلزم الالتفات فلا يلتفت الى قول من زعم أن فيه ثلاث
التفات وهذا مما رذبه مامتر وقد تبع فيه المدقق في الكشف وما ذكر من الالتفات سببه اليه صاحب
الانتصاف وتابعه الطيبي وسنبلت حقيقة وقوله فلما لا قوههم بالحقاف من الملافة وروى بالقاء
المتددة أي خالطوهم من الالتفات في القتال وهو مخالطة الجيشين كما قيل ما تصافوا حتى تلافوا وقوله
وذلك كان بعد ما قلهم اشارة الى دفع ما قيل انه يناقض قوله في الانفال ويقول لكم في أعينهم بانهم قتلوا أو لا
في أعينهم حتى اجتروا عليهم فلما لا قوههم كثروا في أعينهم حتى غلبوا فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين
(قوله أو يرى المؤمنون المشركين الخ) هذا احتمال آخر ولا يرد عليه السؤال السابق في تعارض
الآيتين لانهم كانوا ثلاثة أمثالهم فاراهم من قبلهم تقليل لهم في الواقع لما قرر عليه أمرهم من مقاومة
الواحد الاثنتين في قوله تعالى ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين بعد ما كفوا أن يقاوم الواحد
العشرة في قوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ولهذا أيضا وصف ضدهم بالقلة لانه
قليل بالاضافة الى عشرة الاضعاف فان قلت انه قال في الكشف بعد ما ذكر هذا وقراءة نافع لا تساعد
عليه فكيف يقول المصنف رحمه الله تعالى ويؤيده قراءة نافع قلت أجيب عن هذا بان الزمخشري لما تعين
عنده أن خطاب قد كان لكم للمشركين كانت قراءة الخطاب في تروهم على تقدير أنهم المسلمون تفكيكا
لتنظيم فلذا قال انها غير مساعدة وأما المصنف رحمه الله تعالى فلما جاوز كون الخطاب الاول للمؤمنين
لم يجعلها غير مساعدة وهذا لا يقتضي أنها مريدة خصوصاً وقد أورد ذلك الاحتمال ولم يبين أنه مراد
على هذا التوجيه أقول الظاهر أنه يريد أن الخطاب الواقع في آية الوعد المتقدمة للمؤمنين يقتضي أنه
هنا انجاز للوعد فيكون معنى قوله لكم آية علامة على ما وعدتم به فأنهتوا فالخطاب الاول للمؤمنين
على أنه آية آية خطاب في معرض الامتنان عليهم بما سبق الوعد به وهذا معنى لطيف ولا يضركونه
خلاف الظاهر لانه يقتضي مرجوحته وقد أشار اليه بتأخير في وفي الانتصاف انما قال الزمخشري
ذلك لان الخطاب على قراءة نافع يكون للمسلمين أي تروهم بالمسلمين ويكون ضمير المائتين أيضا للمسلمين
وقد جاء على لفظ الغيبة فيلزم الخروج في جملة واحدة من الحضور الى الغيبة والالتفات وان كان
شائعا فصححا الا أنه انما يأتي في الغالب في جملة من وقد جاء ههنا الكلام بجملة واحدة لان مناهم
مفعول ثان للرؤية ولو قال القائل فتنفك يقوم على لفظ الغيبة بعد الخطاب لم يكن بذلك فهذا
هو الوجه الذي باعد الزمخشري من قراءة نافع ومن هذا التأويل الا أنه يلزم منه على أحد وجهيه
المتقدمة انما قال معناه على قراءة نافع ترون يا مشركون المسلمين مني هدهم أو مني فتكم
الكافرة فعلى هذا الوجه الثاني يلزم الخروج من الخطاب الى الغيبة في الجملة بعينها كما التزمه هو على
ذلك الوجه (وههنا بحث) وهو أنه اذا عبر عن جماعة بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عن بعضه بطريق
آخر يخالفه هل يعد هذا من الالتفات أم لا الظاهر أنه لا يعد منه لكن وقع في كلام بعضهم
ما يقتضي أنه منه فلمعل من ذهب الى الالتفات هنا بناء على هذا فلا تعارض بين مسلك الانتصاف
والطيبي والعلامة وبين ما ذهب اليه في الكشف وشرح التحرير (قوله وقرئ بهما) أي بالياء
والياء على البناء للمفعول قيل لم يجعله بمعنى الظن كما هو الشائع في الراء لانه يأباه رأى العين لكن
الاولى حمله عليه وجعل الظن بمعنى اليقين ولا حاجة اليه لانه مصدر نشيبي وقد اعترف به هذا القائل
(قوله والنصب على الاختصاص) اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأن المنصوب على الاختصاص

وذلك كان بعد ما قلهم في أعينهم حتى
اجتروا عليهم وتوجهوا اليهم فلما لا قوههم
كثروا في أعينهم حتى غلبوا مائة من الله
تعالى للمؤمنين أو يرى المؤمنون المشركين
مثل المؤمنين وكانوا ثلاثة أمثالهم لينتصروا
لهم ويتيقنوا بالنصر الذي وعدهم الله به في
قوله ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين
ويؤيده قراءة نافع ويعقوب بالتاء وقرئ
بهماء على البناء للمفعول أي يرونهم الله أو
يرىكم ذلك بقدرته وفتة بالجزء على
البدل من فتتين والنصب على الاختصاص
أو الحال من فاعل التفتا

لا يكون نكرة فالوجه أنه منصوب بتقدير فعل كأمح وأذم وأجيب بأنه لم يرد به معناه المصطلح عليه
 في التحوي فهو محن معاشر الانبياء لا نورث انما يعني التصب باضممار فعل لا تقي وأهل البيان يسمون هذا
 اختصاصا وكذا فسر الطيبي وغيره وعلى الحالية المقصود مؤمنة وكافرة وقفة وأخرى توطئة للحال
 (قوله رؤية ظاهرة) في الدر المنصور رأى بصريته ومصدرها الرأي والرؤية وعلمية اعتقادية ومصدرها
 الرأي فقط وحلقة ومصدرها الرؤيا وظاهر هذا التفسير أن بصريته فتتعدى لواحد ومنليهم حال
 فان كانت علمية فهو مفعول ثان وقيل ان الثاني لا يصح اقله رأى العين فانه مصدر مؤكد ولان رؤية
 القلب علم ومحال أن يعلم الشيء شيئين وأجيب بأنه مصدر تشيبي أي رأى كما مثل رأى العين وبأن المراد
 بالرؤية هنا الاعتقاد فلا يلزم ما ذكره وقيل ان المعنى على المفعولية فالوجه أنه متعدي الى مفعولين لكونه
 بمعنى العلم المستند الى المعاني لا بمنزلة أن يقال يصرونهم وفيه نظر وقيل ان رأى العين منصوب على
 الظرفية أي في رأى العين ومعاينة وقع في نسخة بدل معبنة والا تولى هي الموافقة لما في الكشاف
 وعديم العدة بضم العين هي آلات الحرب وشاكي السلاح صفة الكثير بمعنى حامل السلاح
 وكون الوقعة آية أي معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم لما فيها من اراءة القليل كثيرا أو غلبة القليل
 الكثير ولطابقها بالغيب الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من نصرهم والعبرة ما يعتبر به ويتعظ
 وجعل الابصار جمع بصير بمعنى بصيرة استعارة أو بعناء المعروف (قوله أي المشتبهات الخ) مناسبة
 هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر القتال وكان كثيرا ما يقع للمحظوظ النفسانية أتبعه التفسير عن إحسانهم
 على الاخلاص في كل ما يأتون ويذرون وجعلها نفس الشهوات اشارة الى ما ركز في الطباع من محبتها
 والحرص عليها حتى كأنهم يشتهون اشتهاها كما قيل لمريض ما تشتهي فقال أشتهي أن أشتهي ولما
 كان في الايمان معنى التنبيه عذابه على تسعها وقيل الانسب أنه جعلها شهوة تنبيه على خسرتها لان
 الشهوات خبيثة عند الحكماء والعقلاء فالقصد التنفير عنها والترغيب فيما عند الله كما في الكشاف
 (قوله والمزينة هو الله تعالى الخ) قال السيوطي هذا أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه وفي الاتصاف التزيين للشهوات بطلاق ويراد به خلق حبها في القلوب وهو بهذا المعنى مضاف
 اليه تعالى حقيقة لانه لا خالق الا هو ويطلق ويراد به الخس على تعاطي الشهوات والامر به وهو
 بهذا الاعتبار لا يضاف الى الله اذ هو لا يحض الاعلى المشروع شهوة أو غيرها وأما الشهوات
 المحظورة فتزيينها بالمعنى الثاني مضاف الى الشيطان تنزيلا لوسوسته وتخبينه منزلة الامر بها
 والحض على تعاطيها وكلام الحسن رحمه الله محمول على التزيين بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فانه يتحاشى
 أن ينسب خلق الله الى غيره اسكن الزمخشري كثيرا ما يورد أمثال هذه العبارة المهمة وينزاهها
 على قواعدهم الفاسدة فتفطن لها ويزه من قالها من السلف الصالح عما يزعمه انتهى وكذا الجبائي
 بناء على قواعدهم جعل التزيين بمعنى الخلق وجعله في المباح لله وفي الحرام للشيطان بناء على
 أنه ليس مخلوقا لله لخلق العباد أفعالهم واسكن الحق ما عرفت وقد صرح به الامام الراغب كما مر
 والمصنف ليس بغافل عنه لكنه نقل كلامهم على ما فهموه من قال المزينة في الحقيقة هو الشيطان
 لان التزيين صفة تقوم به ومن قال المزينة هو الله لانه الخالق للافعال والدواعي فقد أخطأ في المدعى
 وما أصاب في الدليل فالخطأ ابن أخته وكلا التفسيرين منقولان عن السلف وقدمت تحقيقه ومن قال
 انه من قبيل أقدمني بذلك حتى على فلان فقد تعسف وتكلف وقوله ولعله زينه أي زين ما ذكر
 ابتلاء للعباد أي معاملتهم معاملته المبلى والتعبير لتمييز ازاها فيها عن غيره أو للكمة الأخرى
 (قوله والقنطار الخ) وقيل هو ألف دينار والمسك بفتح فسكون الجلد ومن عادة العرب أن يصفوا الشيء
 بما يشق منه للمبالغة نحو ظل ظليل وهو كثير في وزن فاعل ويرد في المفعول كما هنا والبدلة ألف دينار
 أو درهم والسومة بالضم العلامة والمشهور فيه السمة وفي القاموس السومة السوم في البيع والمطهمة

(رأى العين) رؤية ظاهرة معانية
 (والله يؤيد بنصره من يشاء) نصره كما أبد
 أهل بدر (ان في ذلك) أي القليل والكثير
 أو غلبة القليل عديم العدة على الكثير
 شاكي السلاح وكون الوقعة آية أيضا يحتملها
 ويحتمل وقوع الامر على ما أخبر به الرسول
 صلى الله عليه وسلم (لعبرة لأولى الابصار) لعظة
 لذوى البصار وقيل لمن أبصرهم (زين للناس
 حب الشهوات) أي المشتبهات سماها
 شهوات مبالغة وإيماء على أنهم مكوا في
 محبتها حتى أحبوا شهواتهم كقوله تعالى أحبت
 حب الخمر والمزينة هو الله تعالى لانه الخالق
 للافعال والدواعي ولعله زينه ابتلاء أولاه
 يكون وسيلة الى السعادة الأخرى إذا كان
 على وجه يرتضيه الله سبحانه وتعالى ولانه
 من أسباب النعيم وبقائه النوع وقيل
 الشيطان فان الآية في معرض الذم وقرئ
 الجبائي بين المباح والمحرم (من النساء والبنين
 والقنطار المقنطرة من الذهب والفضة
 والخنبل المسومة والانعام والحرن) بيان
 للشهوات والقنطار المال الكثير وقيل
 مائة ألف دينار وقيل مل مسكن نور
 واختلف في أنه فعلا أو فعل عال والمقنطرة
 مأخوذة منه للتاكيد كقوله بدره مبتدرة
 والمسومة المعلنة من السومة وهي العلامة أو
 المرعية من أسام الدابة وسومها أو المطهمة
 والانعام الابل والبقر والغنم

بالشهوة الخديجة الثانية (قل أنبئكم بخير من ذلكم) يريد به تقرير أن ثواب الله خير من مستلذات الدنيا (للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها) استئناف
١٢ لبيان ما هو خير ويجوز أن يتعلق اللام بخير ويرتفع جنات على هو جنات ويؤيده قراءة

من جزها بلام من خير (وأزواج مطهرة) مما يستقذرون النساء (ورضوان من الله) قرأ عاصم في رواية أبي بكر في جميع القرآن بضم الراء ما خلا الحرف الثاني في المائدة وهو قوله رضوانه سبل السلام وهما اللتان (واقه يضرب بالعباد) أي بأعمالهم فينبأ المحسن ويعاقب المسيء وأبأ حوال الذين اتقوا فأنزلهم الجنة لهم جنات وقديس به هذه الآية على زعمه فأنزلهم جنات الدنيا وأعلى هار رضوان الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى (ورضوان من الله أكبر وأوسطها الجنة ونعيمها) الذين يقولون ربنا آتنا ما فرغنا من ذنوبنا وقنا عذاب النار) صفة للمؤمنين أو للعباد أو مدح منصوب أو مرفوع وفي ترتيب السؤال على مجزأ الإيمان دليل على أنه كاف في استحقاق المغفرة أو الاستعداد لها (الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار) حصر لمقامات السالك على أحسن ترتيب فان معاملته مع الله سبحانه وتعالى أما توسل وأما طلب والتوسل أما بالنفس وهو منعها عن الرذائل وجلبها على الفضائل والصبر بجاهلها وأما بالبدن وهو التمسك بالدين وهو الصدق والتمسك بالحق وهو القنوت الذي هو ملازمة الطاعة وأما بالمال وهو الاتفاق في سبيل الخير وأما الطلب فالاستغفار لأن المغفرة أعظم المطالب بل الجامع لها وتوسل الوار بين الدلالة على استقلال كل واحدة منها وكما لهم فيها أو تغاير الموصوفين بها وتخصيص الأسفار لأن الدعاء فيها أقرب إلى الاجابة لأن العبادة حينئذ أشق والنفس أصغر والزوع أجمع سيما للمتجهدين قبل انهم كانوا يصلون إلى السموات يستغفرون ويدعون (شهد الله أنه لا إله الا هو) بين وحدانيته بنصب الدلائل الدالة عليه وانزال الآيات الناطقة بها (والملائكة) بالاقراء (وأولوا العلم) بالإيمان بها والاحتياج عليها شبه ذلك في البيان والكشف بشهادة الشاهد (فأما

التمامة الخلق والانعام يطلق على الاصناف الثلاثة والتمم مختصة بالابل (قوله إشارة إلى ما ذكر) يعني أن أفرادها وتذكيره لتأويل المشار إليه بما ذكر ويصح أن يكون لتذكير الخبر وأفراده وحسن المآب بمعنى المآب الحسن والباء في قوله بالشهوة داخل على المتروك والمخدجة بمعنى الخداج الناقصة (قوله يريد به تقرير أن ثواب الله الخ) أي المأخوذ من قوله حسن المآب وذلك إشارة إلى ما قبله من النساء وما معه وللذين الخ خبر مقدم وجنات مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة لما ذكر وعلى تعلقه بخبر لم يجعل عند ربهم خبرا مقدماتا لانه يقال عند الله الثواب ونحوه ولا يقال عند الله الجنة ووجه التأنييد ظاهر لطابقته له معنى ولانه لا موقع لقوله للذين حينئذ سوى تعلقه بخبر سوا جعل تعلقا لفظيا أو معنويا يبان يكون صفة لخبر وما يستقذرون النساء الخ ونحوه ويرتفع معطوف على يتعلق ويجوز رفعه قبل وهو أخرج (قوله فينبأ الخ) فالعباد عام وعلى ما بعده خاص ومتاع الدنيا وان ذكر للذم والتنفير لكن يعلم من خبر أن الفضل عليه خبر أيضا فهو نعمة والرضوان رضا عظيم ولذا خص بالله في القرآن (قوله صفة للمؤمنين) أي للذين اتقوا وفيه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعيد لفظا وكونه صفة للعباد بعيد معنى وكونه واردا على المدح أسلمها وأحسنها وقوله في استحقاق المغفرة يعني ان وقع منه ذنب أو كونه مستعدا لها ان لم يقع ثم ان التوسل اتخذ الوسيلة ويترتب عليها الطلب وأقصى مراد السالك المغفرة ثم هي بعد ذلك مراتب وأقصاها الرضوان فلا يرد عليه أنه قال أولا ورضوان من الله أكبر وهنا المغفرة أعظم المطالب ولا حاجة إلى أن يقال انها شاملة للرضوان (قوله وتوسيط الوار الخ) وهذا مما تقر في علم البيان فلا عبرة بقول أبي حيان رحمه الله لا نعلم العطف في الصفة بالواو ويدل على السكال والروع بالضم القلب والمراد بالجهتمدين المجتدين في العبادة وقوله وقيل الخ وجه آخر للتقييد وهو أنه كان كذلك في الواقع (قوله بين وحدانيته الخ) يعني أنه استعارة تصرف بحجة تبعية فالمشبه دلالة على الوحدةانية بمناصب من الأدلة العقلية ونزل من الأدلة السمعية وكذا الاقرار والإيمان والاحتياج من الثقيل والمقصود تشبيه اظهار مخصوص باظهار آخر والجامع بينهما مطلق الاظهار والبيان والكشف فلا يرد عليه أنه يلزم الجمع بين المعاني المجازية لانه يتمتع كما يتمتع الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يرد أيضا أن قوله بين يقتضي أن المشبه البيان وقوله في البيان الخ يقتضي أنه وجه الشبه وخص الاحتياج بأولي العلم لانه وان لم يمنع مانع من صدوره من الملائكة لكن لا داعي لذكره (قوله مقيما للعدل) أشار به إلى معنى القسط وأن الباء للتعدية والتسم مصدر قسم المال وقوله واتصاه على الحال الخ جو زفيه وجوه اعراية الحال والنصب على المدح والاختصاص من فاعل شهد أو ضمير هو والوصف لاسم لا المبني وهو له وجوز أفراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافله اذا قامت قرينه تعيينه معنوية أو لفظية وأما اذا التمس فلا يجوز وانما أخرت الحال للدلالة على علو مرتبتهم ما وقرب منزلتهم ما والمنصوب على المدح وان كان انما عرف في المعرفة وأما في النكرتين أو في النكرة بعد المعرفة كما هنا فقد أثبتته الزمخشري والفصل بين الصفة بالخبر والبدل ظاهر ثم أشار إلى أنه على الحالية من الفاعل لا يندرج في المشهود به وفي غيره يندرج وعلى قراءة التعريف فهو بدل من هو وهو حينئذ من بدل البدل فتأمل وأشار في جعلها حالا من هو إلى أنها حال مؤكدة وترك ذكره على كونها حالا من الفاعل كما ذكره الزمخشري إشارة إلى ما فيه لانه اعترض عليه بأن الحال المؤكدة انما تجيء عقب الجملة الاسمية على ما في الفصل حتى ذهب بعض الشراح إلى أن هذا ليس بتعريف بل بيان أن خاصية تجيء بعد الاسمية بخلاف النسبة أو هو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وقد شاع القول بالحال المؤكدة في الجملة الفعلية حتى قيل مبناه على أن يجعل كل حال ليست مما ثبت تارة وتزول أخرى مؤكدة ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام فالحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على معنيين وتسمى هذه حالا ثابتة فتقسم الحال إلى النسبة والنسبة والمؤكد (قوله كرهه للتأكيده الخ) أما التأكيده

بالقسط) مقيما للعدل في قسمه وحكمه واتصاه على الحال من الله وانما جازا أفرادها ولم يجز جازا زيد وعمر ورا كما عدم ابيس كقوله فظاهر ووجهنا الحق وبه فوب نافله أو من هو والعامل فيها معنى الجملة أي نفرد فاعلمنا أو أحققه لانها حال مؤكدة وعلى المدح أو الصفة للمنفق وفيه ضعف للفصل وهو مندرج في المشهود به اذا جهلته صفة أو حالا من الضمير وقري القائم بالقسط على الدل من هو والخبر محذوف (لا إله الا هو) كرهه للتأكيده

نظائر وأما مزيد الاعتناء بمعرفة أداته فلان تثبيت المدعى انما يكون بالدلائل والاعتناء به يقتضى
 الاعتناء بأداته وقوله والحكم به أى بوجده انية بعد ما ذكر الخراج اجالا بقوله شهده الله الخ وقوله
 الموصوف بهما أراد به الوصف اللغوي اذ الضمير لا يوصف فهو اما بدل أو خبر مبتدأ محذوف وأما
 كونه صفة فاعل شهده فاعل به وقوله وقدم الخ يعنى أن العزيز يدل على القدرة لكونه يعنى الغالب
 والقدرة اذا علمت علم أن له مصنوعات اذ انما هما العاقل علم ما شملت عليه من الحكم (قوله
 وقد روى في فضلها) أى فضل تلاوة هذه الآية والمراد بصاحبها من كان يقرأها وفي المدارك
 من قرأها عند منامه وقال بعدها أشهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهي عنده
 ودبعة يقول الله تعالى يوم القيامة ان لعبدى عهدا وأنا أنق من وفى بالعهد ادخلوا عبدى
 الجنة والحديث ضعيف لكنه فى النضائل وكونه دليلا على شرف الاصول لدلالته على شرف
 التوحيد الذى هو معلومه وشرف أهله لان قيمة المرء بما يحسنه (قوله جملة مستأنفة الخ)
 أى مبتدأة لا استئنافا يائسا ولذا قال مؤكدة لان المستأنفة لا تكون مؤكدة عندهم وهذا
 تأكيد عنوى لا اصطلاحى وأشار بقوله سوى الاسلام الى الحصر المستفاد من تعريف الطرفين
 وقوله والتدريج أى التحصن من تدريج اذ البس الدرع وقوله يدل الكل الخ ان فسر الاسلام بالايان
 وأريد بالايان الاقرار بواحدانية الله تعالى والتصديق به الذى هو الجزء الاعظم بقضية الكل
 ظاهرة وان فسر بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة فكذلك لانه عين
 الشهادة بما ذكر باعتبار ما يلزمها فهو عينه ما لا وأما اذا فسر بالشريعة فهي شاملة للايمان والاقرار
 بالوحدانية ولا يضركونه جزا ان سلم لان المانع منه العكس فادفع ما قيل ان الايمان هو التصديق
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لم فلا يكون يدل كل لشموله لما قبله ولغيره وانه اذا أريد الشريعة
 فما قبله جزؤه فلا يكون يدل اشكال قال الفارسي قرأ الكسائي بالفتح فيه ما من باب بدل الشئ من الشئ
 لان الدين الذى هو الاسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هو فى المعنى أو من بدل الاشتمال لان الاسلام
 يتضمن التوحيد والعدل انتهى وهو بعينه كلام المصنف رحمه الله ومنه يعلم معنى كلامه وأن البديل
 د اشكال فيه مع ملاحظة قائما بالقسط فلا تغفل (قوله أو اجراء شهد مجرى قال تارة وعلم
 أخرى) أى أنه لاحظ فيه الاعتبارين فى حال فكسره الملاحظة معنى قال وفتح أن الملاحظة معنى علم
 ولأن أن يحملة على التضمن أى قال ما لانه الخ فتأمل (قوله من اليهود الخ) يعنى فى معنى الذين أو نوا
 الكتاب وجوه منها انهم اليهود والنصارى والمختلف فيه دين الاسلام وشأنه فاعترف به قوم منهم على
 لوجه الحق وآخرون مع ادعاء تخصيصه بالعرب وانكار عموم البعثة ولما كان هذا موافقا للاول فى
 الاعتراف فى الجملة قدمه على التنى فلا يقال الظاهر تقديم قوله ونفاه عليه أو أمر التوحيد وتخصيصه
 بقوم موسى عليه الصلاة والسلام لان الكتاب المعترف كالمعترف للتوراه واختلافهم أن موسى صلى
 الله عليه وسلم لما استحضرا استودع التوراة سبعين عبرا من بنى اسرائيل وجعلهم امنا عليها واستخلف
 يوشع فلما مضى قرن بعد قرن اختلف أبناء السبعين بعد ما جاءهم علم التوراة بغيا بينهم وتخاصدوا على
 غلوظ الدنيا والرياسة واختلف النصارى فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ما جاءهم أنه
 عبده الله ورسوله الى فرق مفصلة فى الملل والنحل (قوله أى بعد ما علموا الخ) لم يقل علموا مع أنه
 أخصر إشارة الى أنه علم بسبب الوحي ولما كان العلم يقتضى عدم الاختلاف لان الحقيقة واحدة
 ويختم بأنه بنى وحده لا يليق صدور من عاقل أو يقول مجي العلم بالكتبين منه اسطوع براهينه وتفسير
 البنى بالحسد ز تحقيقه (قوله لاشبهة وخفاء فى الامر) يعنى أنه للبنى لالهذا وهو عطف على قوله
 حسدا على ما جاء فى الازيد لا عمرو وهو تركيب حكم الشيخ عبد القاهر والسكاكى بعدم صحة كونه
 وقع منه فى الكشاف كثيرا وقالوا ان عدم صحته غير مسلمة وسأبقى تحقيقه يريد أن يغباه فعول له الماد

ومزيد الاعتناء بمعرفة أدلة التوحيد والحكم
 به بعد اقامة الجنة وليبنى عليه قوله (العزيز
 الحكيم) فيه لم أنه الموصوف بهما وقدم
 العزيز لتقدم العلم بقدرته على العلم بحكمته
 ورفعوه اعلى البدل من الضمير والصفة
 لفاعل شهد وقدر روى فى فضلها أنه عليه
 الصلاة والسلام قال يجاء بصاحبها يوم
 القيامة فيقول الله سبحانه وتعالى ان عبدى
 هذا عندى عهدا وأنا أنق من وفى بالعهد
 ادخلوا عبدى الجنة وهو دليل على فضل
 علم اصول الدين وشرف أهله (ان الدين عند
 الله الاسلام) جملة مستأنفة مؤكدة لاول
 أى لادين مرضى عند الله سوى الاسلام
 وهو التوحيد والتدريج بالشرع الذى جاء به
 محمد صلى الله عليه وسلم وقرأ الكسائي
 بالفتح على أنه بدل من أنه بدل الكل ان فسر
 الاسلام بالايان أو بما تضمنه أو بدل
 الاشتمال ان فسر بالشريعة وقرئ انه بالكسر
 وأن بالفتح على وقوع الفعل على النافى
 واعتراض ما بينهما أو اجراء شهد مجرى قال
 تارة وعلم أخرى اتضمنه معناه (وما اختلف
 الذين أو نوا الكتاب) من اليهود والنصارى
 أو من أرباب الكتب المتقدمة فى دين
 الاسلام فقال قوم انه حق وقال قوم انه
 مخصوص بالعرب ونفاه آخرون مطلقا وفى
 التوحيد قتلت النصارى وقالت اليهود عزيز
 ابن الله وقيل هم قوم موسى اختلفوا بعده
 وقيل هم النصارى اختلفوا فى أمر عيسى
 عليه السلام (الام بعد ما جاءهم العلم)
 أى بعد ما علموا حقيقة الامر وتمكنوا من
 العلم بما بالآيات والنجيب (بغيا بينهم) حسدا
 بينهم وطلب الرياسة لاشبهة وخفاء فى الامر

(ومن يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب) وعبدان كفرهم (فان حاجونا) في الدين وجادلوا فيه بعد ما أقت الحج (فقل أسلمت وجهي لله) أخلصت نفسي وجملي لا لأشرك فيها غيره وهو الدين القويم الذي قامت به الحج ودعا إليه الآيات والرسول وانما عبر بالوجه عن النفس لانه أشرف الاعضاء الظاهرة ومظهر القوى والحواس (ومن اتبعني) عطف على التاء في أسلمت وحسن للفصل أو مفعول معه (وقل للذين آمنوا الكتاب والأمينين) الذين لا كتاب لهم كمشركي العرب (أسلمتم) كما أسلمت لما وضحت لكم الحجة أم أنتم بعد على كفركم ونظيره قوله فهل أنتم منتون وفيه تعبير لهم بالبلادة أو المعاندة (فان أسلموا فقد اهتدوا) فقد نفخوا أنفسهم بأن أخرجوها من الضلال (وان قولوا فاعلموا انك البلاغ) أي فلم يضروا إذا ما علمت الآن تبلغ وقد بلغت (والله بصير بالعباد) وعدو وعيد (ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالإنصاف من الناس فيبشروهم بعذاب أليم) هم أهل الكتاب الذين في عصره صلى الله عليه وسلم قتل أولوهم الانبياء ومتابعيهم وهم رضوا به وقصدوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولكن الله عصمهم وقد سبق مثله في سورة البقرة وقرأ حزة ويقاتلون الذين وقد منع سبيويه ادخال القاء في خبر ان كانت ولعل ولذلك قيل الخبر (أولئك الذين حببط أعمالهم في الدنيا والآخرة) كقولك زيد فافهمهم رجل صالح والفرق أنه لا يغير معنى الابتداء بخلافهما (ومالهم من ناصرين) يدفع عنهم العذاب (ألم تر الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب) أي التوراة أو جنس الكتب السماوية ومن للتبعض أو البيان

عليه ما والا من ثبوت الاختلاف بعد مجي العلم كما تقول ما ضربت الا بغير ناديا وأما ما أشار إليه من حصر الباعث في البغي فن المقام أو من الكلام ان جوزنا تعدد الاستثناء المفرغ أي ما اختلفوا في وقت لغرض الا بعد العلم لغرض البغي كما تقول ما ضرب الا بغير ناديا أو ما اختلفوا في وقت وسرعة الحساب تقتضي احاطة العلم والقدرة فلذا أفاد الوعيد وباعتباره ينظم الشرط والجزاء (قوله بعد ما أقت الحج الخ) يعني ليس أمره بما ذكرنا من الحاجة والالزام بل لان الحجة قامت عليهم وهم للعناد واللجاج لا يذنبون ويستمع تيمنه وقوله أخلصت نفسي وجملي يعني ان الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كما في ويبي وجه ربك أو عن جملة الشخص تعبيراً عن الكل بأشرف الاجزاء وقيل عليه لو كان التصدي التريدين المعنيين لقال أو جملي فالوجه ان قوله نفسي إشارة الى المراد وقوله وجملي إشارة الى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الاجزاء لتزيله منزلة الكل والبه أشار بقوله وانما عبر بالحج وما ذكره في كلام المصنف واضح وأما في كلام الكشاف فلا يتعين واذا جعل مجازاً عن النفس في علاقة المجاز خفاء فان كانت الثانية اتحاداً أو افلا تظهز (قوله عطف على التاء في أسلمت الخ) أو رد عليه وعلى ما بعده انه يقتضي اشتراكهم معه في اسلام وجهه وليس المعنى أسلمت وجهي وهم أسلموا وجوههم اذ لا يصح أكلت رغيفاً وزيد وقد أكل كل منهم ما رغيفاً ورد بأنه لا مانع منه قال الزمخشري أخلصت نفسي وجملي لله وحده لم أجعل فيها غيره شركاً بأن أعبدته وادعوه الهامع به يعني ان ديني دين التوحيد وهو الدين القويم الذي ثبتت عندهم كما ثبتت عندي وما جئت بشيء يديع حتى تجادلوني فيه ونحو قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الآية فهو دفع للمحاجة فيه وقوله يعني الخ بيان الكيفية الربط بين الشرط والجزاء أي قوله أسلمت دفع للمحاجة بأنه لا معنى لها الكونه بمجادلة فيما انضح حقيقة وقوله وهو الدين القويم في بعض نسخ الكشاف القديم يعني دين ابراهيم وقوله أسلمت وجهي كما قال الخليل أسلمت رب العالمين ووجهت وجهي للذي فطر السموات والارض (قوله وقل للذين آمنوا الكتاب الخ) هو عطف على الجملة الشرطية والمعنى فان حاجك أهل الكتاب فردت محاجتهم بذلك فاذا أخطمهم هم الدعوة وقل للاسود والاحمر أسلمتم اذ جاءكم ما وجب قبوله من الدين القويم دين ابيكم ابراهيم فان أسلموا فقد اهتدوا وادخل العموم ضم الامينين لأهل الكتاب وأما تأويل اهتدوا بقوله فقد نفخوا الخ فغيره لتقيد الجزاء وفيه نظر ووجه الوعيد مريبانه فافهم ووجه التعبير أنه كما اذا قررت مسئلة ووضحتها ثم قلت للسائل هل فهمت (قوله هم أهل الكتاب الخ) ولما لم يقع منهم قتلهم أوله بالرضا به والهم والقصد الان فان أول قتل النبيين بالاول وقتل الآمرين بالانصاف الثاني وجعل شاملاً للنبي فظاهر والا يلزم الجمع بين معنيين مجازيين في لفظ واحد وهو ممنوع وقد مر ما فيه فتذكره (قوله وقد منع سبيويه الخ) أشار بقوله كليت الى دليله وأشار الى الفرق بينهما بان المكسورة وكذا المفتوحة لا تغير معنى الكلام لانه باق على خبريته بخلافهما ومن جعل الخبر ما بعده جعل قوله فيبشروهم جملة معترضة بالفاء كما في قولك زيد فافهمهم رجل صالح وقد صرح به النحاة في قوله

واعلم فعلم المرء بنفسه • أن سوف يأتي كل ما قدر

ومن لم يفهم هذا قال ان الفاء جزائية وجوابها مقدم من تأخير والتقدير زيد رجل صالح واذا قلنا لك ذلك فافهم وانما أعاد قوله ويقتلون للفرق بينهما فان أحدهما بالقوة والآخر بالفعل وقال هنا بغير حق لان الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط المناسب للعموم وثبت في ناس باعتبارهم وكان الحق الذي يقتل به معينا عندهم (قوله يدفع عنهم العذاب الخ) أشار بالافراد الى ان المعنى مالهم ناصر وانما عبر بالجمع ليعلم غيره بالطريق الاولى ولان شأن من يتصر التجمع والتعزيب وقوله التوراة الخ قيل انه انشأ ونشر غير مرتب فاذا أريد التوراة فن للبيان وان أريد الجنس فلا تبعض واللام على الاول للهدى وعلى الثاني للجنس وهو محتمل فيه ما ويجوز أن تكون للابتداء وتزله بنفسه بالالوح الذي في الكشاف لانه

وتكثير النصيب يحتمل التعظيم والتكثير (يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم) الداعي محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب الله القرآن أو التوراة لما روي أنه

عليه الصلاة والسلام دخل مدراسهم فقال
له نبيهم بن عمرو والحارث بن زيد على أي دين أنت
فقال على دين ابراهيم فقال له ان ابراهيم
كان يهوديا فقال هلوا الى التوراة فانها
بيننا وبينكم فأيا اقتزات وقيل نزلات في الرجم
وقرى ليحكم على البتاء للمفعول فيكون
الاختلاف فيما بينهم وفيه دليل على ان
الادلة السميعة حجة في الاصول (ثم يتولى
فريق منهم) استبعاد تلويهم مع علمهم بأن
الرجوع اليه واجب (وهم معرضون)
وهم قوم عادتهم الاعراض والجلالة حال من
فريق وانما ساغ لخصه بالصفة (ذلك)
اشارته الى التولى والاعراض (بأنهم قالوا
لن نمسنا النار الا بأما معدودات) بسبب
نسيانهم أمر العقاب على أنفسهم لهذا
الاعتقاد الزائف والطمع الفارغ (وغرهم
في دينهم ما كانوا يفترون) من ان النار ان
تمسهم الا بأما قليل أو ان آباءهم الانبياء
يشفعون لهم أو انه تعالى وعد يعقوب عليه
الصلاة والسلام ان لا يعذب أولاده الا تحلة
القسم (فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب
فيه) استعظام لما يحق بهم في الآخرة
وتكذيب لقولهم لن تمسنا النار الا بأما
معدودات روي ان أول راية ترفع يوم القيامة
من رايات الله راية اليهود وفيه فضهم
الله على رؤس الاشهاد ثم يأمرهم الى النار
(ووفيت كل نفس ما كسبت) جزاء ما كسبت
وفيه دليل على ان العباد لا تعذب وأن المؤمن
لا يحل في النار لان توفية ايمانه وعمله لا تكون
في النار ولا قبل دخولها فاذن هي بعد
الخلاص منها (وهم لا يظلمون) الضمير
لكل نفس على المعنى لانه في معنى كل
انسان (قل اللهم) الميم عوض عن يا ولذلك
لا يجتمعان وهو من خصائص هذا الاسم
كدخول يا عليه مع لام التعريف وقطع
همزة وتاء القسم وقيل أصله يا الله انا مخبر
نخفف بحذف حرف النداء ومفعلات الفعل
وهـ حمزة (مالك الملك) يتصرف فيما يمكن

خلاف الظاهر والتكثير كما يحتمل التعظيم والتكثير ورجح التعظيم بأنه أدخل في التوزيع
لانهم مع ما معهم من الخط الوافر يفلون خلافة وفيه نظر لان المعنى يحتمل ان ما معهم شيء قليل بالنسبة
الى غيره وهم يتركون الخير الكثير ولما كان المتبادر من كتاب الله القرآن أيد الوجه الاخر بما رواه ابن
ابن وهب وغيره من سبب النزول والمدراس صاحب الدراسة ومعلمه او بطاق على الموضوع الذي يقرأ اليهود
فيه التوراة وهو المراد هنا وقصة الرجم والتسخيم ستأتي (قوله وقرى ليحكم على البتاء للمفعول الخ)
في الكشف والوجه أن يراد ما وقع من الاختلاف والتعادي بين من أسلم من أحبارهم وبين من لم يسلم
يعني لا بينهم وبين الرسول في ابراهيم صلى الله عليه وسلم ما وسلم بدليل قوله ليحكم بينهم فالداعي ليس هو الرسول
صلى الله عليه وسلم بل بعضهم البعض فن قال انه قد على الزمخشري رحمه الله لم يصب وكذا من قال فيه
ببحث فانه يجوز أن يكون ضمير بينهم لليهود والرسول صلى الله عليه وسلم كما في القراءة المشهورة بلفرق
وقيل ان قوله والوجه ليس محض وصاحب هذه القراءة بل هو الراجح مطلقا والمصنف رحمه الله فهم منه خلاف
مراده وفيه نظر (قوله وفيه دليل الخ) لانهم لما ادعوا أن دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام اليهودية
وأراد اثباته بما في التوراة وهو دليل سمعي دل على ذلك وفيه بحث لانه ليس بمتعين لذلك لاحتمال أن يكون
الحكم مما هو في الفروع كالرجم وهو المتبادر من الحكم وأما احتمال أنه أراد اثبات معجزة له صلى الله
عليه وسلم باطلاعه على ما في التوراة مع أنه أتمى لا ثبات دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام فبعدد مع ان
المستدل عليه حال ابراهيم صلى الله عليه وسلم انه يهودي أم مسلم وليس من الاصول الا ان يراد به غير
العمل فتأمل (قوله استبعاد الخ) يعني أن التراخي ربي لاحقيق وقوله وهم قوم عادتهم الاعراض
كذا فسر الزمخشري فقيل انه اشارة الى ان الجملة معترضة على رأيه أو تدليل على رأى الاكثر
وأياتا كان فهي مؤكدة للمسبق لاحال كما ذكره المصنف رحمه الله نعم انما تكون حالا اذا لم تفسر بأنهم
قوم عادتهم الاعراض انتهى والمصنف رحمه الله جنى الى أن التفسير بما ذكر لا يمنع الحالية وكذا
الوصفية بأن يعطف على منهم بناء على قلة الفائدة بعد وصفهم بالتولى لانه انما فسر بذلك لتحصل الفائدة
اذا اول يقتضى الحدوث الذي يكون في معرض الزوال فأردفه بما يدل على أنه ثابت لهم كالطبيعي فيهم
والحال لا يلزم أن تكون منتقلة فلا يرد عليه ما فهموه واردا وقوله بسبب نسيانهم الخ لاجلهم
بحقيقته والطمع الفارغ استعارة لما لا يجدي كما مر وقوله التحلة القسم أي الا قليلا وسيأتي تحقيقه
في قوله تعالى وان منكم الا واردها (قوله فكيف اذا جمعناهم الخ) أي كيف يكون حالهم في ذلك الوقت
فالفعل محذوف وهو كذا في كلامهم لان كيف سؤال عن الحال وهذا الاستفهام للاستعظام والتحويل
وأن حالهم كذا وما حدثوا به أنفسهم كذا (قوله جزاء ما كسبت الخ) يعني ان في الكلام مضافا مقذرا
وجبوت العباد تسقوطها بالمعاني والمسئلة مفصلة في شرح المقاصد وقوله وأن المؤمن لا يحل الخ ردة
على المعتزلة وهم يؤولون التوفية بتخفيف العذاب ولا وجه له (قوله الضمير لكل نفس الخ) يعني ان
النفس مفردة مؤنثة وقد أرجع اليها ضمير الجمع المذكور لانها في معنى كل انسان وكل يجوز
مراعاة معناه فيجمع ضميره فلا يقال الصواب كل الناس كما في الكشف ولا حاجة الى الاعتذار بأن
المراد توجيه التذكير وتوجيه الجمع به لم منه (قوله الميم عوض عن يا الخ) وشدد لانه عوض عن حرفين
وأما جمعها مع يا في قوله * أقول يا الله - يا الله - ما * فشاذا والقول بأن أصله يا الله انا قول
الكوفيين ولا يخفى ما فيه وبقتضى أن لا يليه أمر دعائي آخر الا بشكاف (قوله يتصرف فيما يمكن
التصرف فيه) في الكشف انه تمزيق للملك لان الملك كما أن المال من له المال ولو قيل ملك
الملك لم يصح الاعلى ضرب من التجوز وكون اللهم لا يوصف مذهب سيبويه رحمه الله لانه لا اتصال الميم به
أشبه اسماء الاصوات وهي لا توصف وخالف غيره ونقض دليله بـ يه وعرويه فانه مع كونه فيه اسم
صوت يوصف وأجيب بأن اسم الصوت مركب معه وصار ك بعض حروف الكلمة بخلاف ما نحن

التصرف فيه تصرف الملأ في الجملة وهو نداء فان عند سيبويه فان الميم عند منع الوصفية

المعاول فوجه واسلمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره بخاء فآخذ المعول منه فضره بضربة صدعها وبرق منها برق أضاه منه ما بين لاتبهم الكائن بها صبا حافي جوف بيت مظلم فكبر وكبر معه المسامون وقال أضادت لي منها قصورا الحيرة كأنها انياب الكلاب ثم ضرب الثانية فقال أضادت لي منها القصورا الحجر من أرض الروم ثم ضرب الثالثة فقال أضادت لي منها قصورا صنعاء واخبرني جبريل ان أمي ظاهرة على كاهها فأبصرها فقال المنافقون ألا تعجبوا عينيكم ويحكم الباطل ويحكمكم انه يبصر من يرب قصر الحيرة وأنها تفتح لكم وأنتم إنما تخفرون الخندق من الفرق فتزات وبه على ان الذر أيضا يده بقوله انك على كل شيء قدير (تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من نشاء غير حساب) عجب ذلك ببيان قدرته على معاقبة الليل والنهار والموت والحياة ووعده فضله دلالة على أن من قدره على ذلك قدره على ما أقسمه الذل والعز وابتاء الملك وزعه والولوج الدخول في مضيق وإبلاج الليل والنهار إدخال أحد هيا في الآخر بالتعقيب أو الزيادة والنقص وإخراج الحي من الميت وبالعكس انشاء الحيوانات من موادها وماتتها أو انشاء الحيوان من النطفة والنطفة منه وقيل إخراج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر الميت بالتصنيف لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من وراءهم موالاتهم اقرباة ومداقة جاهلية ونحوهما حتى لا يكون بينهم وبعضهم الا في الله وعن الاستعانة بهم في الفوز وسائر الامور الدينية (من دون المؤمنين) اشارة الى أنهم لا يحق لهم بالمراد وأن في موالاتهم مندوحة عن موالات الكفرة (ومن يفعل ذلك) أي اتخذهم أولياء (فليس من الله في شيء) أي من ولايته في شيء يصح أن

وليس أخى من ودفى رأى عينه • ولكن أخى من ودفى فى المغايب
والنوك بضم النون والكاف الحماقة وحارب بالهمزة بمعنى بعيد غائب (قوله إلا أن تخافوا من جهنم الخ)
لما كان أنتى متعدي بنفسه وهما متعديان عن أشار إلى أن المفعول تداة على أنه وصف بمعنى ما يتقى منه

الآن يخافون من جهنم ما يجب اتقاؤه وأراقوا العمل معدي من لانه في معنى تحذروا وتقاوا وقرأ يعقوب رسالة
 • صديقك ليس النول عنك بعازب (الآن مقوامهم نقاة) ومن

ومن لا بداء الغاية واصل الكلام تقاة كانت من جهتهم فلما قدم انتصب على الحال فان كانت تقاة مصدرا فهو منفعول مطلق ويكون تعدي عن لانه بمعنى خاف وحذر وهو يتعدي عن قال تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا فن خاف من موص جفنا فتعدي عن الثاني مما لا شبهة فيه فعلى هذا يكون ترك أحد مفعوليه لا علم به أى ضررا ونحوه. قول النحرير هذا يشعر بأن حذروا خاف يجب متعديا عن بخلاف اتقى فانه ليس الامتعديان نفسه مردود (قوله منع عن موالاتهم الخ) كونه ظاهرا وباطنا مأخوذ من عموم الاستثناء وقول عيسى عليه الصلاة والسلام معناه المداراة للضرورة لانه أمر بأن يظهر ما ليس هو عليه وقيل معناه كن وسطا في معاشرتهم ومخافتهم وامش جانبيا في موافقتهم فيما يأتون ويذرون وقيل كر بحسنه مع الناس وقلبك في حظيرة القدس وعقاب الله اذا أسند اليه وكذا كل شيء أضيف اليه دل على عظمه ولا يؤبه بمعنى لا يبالى (قوله يعلم ضمائرهم الخ) في قوله ان تحفوها أو تبدوها إشارة الى وجه ذكر المبدى مع أن علمه الخفى يستلزم علمه وهو أنه استوى في علمه الخفى والمبدى وأنهم ما عنده على حد سواء وهي نكتة لطيفة ولو قيل المراد التعميم لصح لكن قوله بعده ويعلم ما في السموات الخ يفيد فلا تكون النكتة سرية وقوله فيعلم سرهم وعلمكم إشارة الى أنه بمنزلة الدليل لما قبله الا أنه يحتاج الى نكتة للعطف حينئذ قاتله وقوله فيقدر الخ بيان لربط النظم وقوله بيان لقوله سبحانه وتعالى ويحذركم الخ أى بيان لوجه التحذير لانه ما (قوله يعلم ذاتي الخ) في الكشف ذات في الاصل مؤنث ذوق قطع عنها مقتضاها من الوصف والاضافة وأجريت مجرى الاسماء المستقلة فقالوا ذات مقبرة وذات قديعة أو محدثة ونسبوا اليها من غير حذف التاء فقالوا ذاتي وكي الأزهرى عن ابن الاعرابي ذات الشيء حقيقة وهو منقول عن مؤنث ذوق بمعنى صاحب لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما تقوم به وافراده يستحق الصاحبة والمالكية ولما كان النقل لم يعتبروا أن التاء التانيث عوضا عن اللام المحذوفة وأجروها مجرى تاء هات ولهذا أبقوها في النسبة ولم يتحاشوا عن اطلاقها على البارى تعالى وان لم يجروا نحو علامة عليه تعالى واطراد في اسان حلة الشريعة دليل على أن الاذن في الاطلاق صادر وقد يطلقونها على ما يرادف الماهية (قوله يوم منصوب بتوذا الخ) في ناصيه وجوه منها أنه قد ير ولا يرد عليه تقيده قدرته بذلك اليوم لانه اذا قدر في مثله علم قدرته في غيره بالطريق الاولى ومنها أنه منصوب بالمصير أو يحذركم أو باذركم مقدرا فيكون مفعولا به ومنها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن المصير أو يحذركم أو باذركم مفعول فيكون مفعولا به ومعناه واضح لكنه مبنى على أمر اختلف فيه النحاة وهو اذا كان الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم نحو غلام هند ضربت هي أى هند وقوله

أجل المرء يستحث ولا يد • رى اذا ما ينحى حصول الامانى

ففاعل يستحث ضمير المرء المضاف اليه أجل المنصوب وما نحن فيه مثله فجوز به الجهور ومنعه بعضهم لأن عود الضمير يقتضى لزومه ونصبه يجعله فضلا يصح الاستغناء عنه وفيه نظر وتجوز أن تكون الناصبة لمفعولين ثانيهما محضرا وان تكون بمعنى تصيب فمحضرا حال وجوز في ما الموصولة وهو الراجح والشرطية والمصدرية واحضاره اما باحضار محضره أو جزائه (قوله بينها وبين ذلك اليوم) قبل الظاهر عوده على ما علمت لقربه ولأن اليوم أحضر فيه الخبر والسر والمقنى بعد السر لا ما فيه مطلقا وردبانه أبلغ لانه يؤد البعدي منه وبين اليوم مع ما فيه من الخبر لا يرى ما فيه من السوء والمعنى كل ما علمت من خبر محضرا وما علمت من سوء محضرا فيكون من العطف على المفعولين وحذف الثاني اختصارا بشرية ذكره في الاول وهو جائز كما صرح به في الدر المنصور وقيل انه كقولك علمت زيدا فاضلا وعمر اقل من باب الاختصار على المفعول الاول وليس بشيء لانه مثل زيد قائم وعمر وهو مما حذف فيه الخبر كما صرحوا به فيلزم الاختصار ضرورة وأما الفرق بين المبتدأ والمفعول في هذا الباب قوهم وجوز أن يكون تؤد مفعولا ثانيا وأن تكون متعديا لواحد فلا حذف وعلى تقدير اذ ذكر في ما علمت وجهان اما مبتدأ خبره جلة تؤد أو

منع من موالاتهم ظاهرا وباطنا في الاوقات كلها الا وقت الخفاة فان اظهار الموالاة حينئذ جائز كما قال عيسى عليه الصلاة والسلام كن وسطا وامش جانبيا (ويحذركم الله نفسه والى الله المصير) فلا تتعرضوا لخطئه بخالفه أحكامه وموالاة أعدائه وهو شديد عظيم مشرقتناهي انتهى في القبح وذكر النفس ايعلم أن المحذرة منه عقاب يصدر منه تعالى فلا يؤبه دونه بما يحذر من الكفرة (قل ان تحفوها ما في صدوركم أو تبدوها يعلم الله أى انه يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار وغيرها ان تحفوها أو تبدوها) ويعلم ما في السموات وما في الارض (فيعلم سرهم وعلمكم) والله على كل شيء قدير فيقدر على عقوبتكم ان لم تنتهوا عما كنتم منه والاية بينا قوله سبحانه وتعالى ويحذركم الله نفسه فكانه قال ويحذركم نفسه لانهم امتنفة بعلم ذاتي محيط بالمعالمات كلها وقدرة ذاتية نعم المقدورات بسرها فلا تجسروا على عصيانها اذ ما من معصية الا وهو مطلع عليها قادر على العقاب بها (يوم تجسد كل نفس ما علمت من خير محضرا وما علمت من سوء تؤد لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا) يوم منصوب بتوذا أى تنفى كل نفس يوم تجسد صحائف أعمالها اوجزاء أعمالها من الخير والشر حاضرة لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهو له أمدا بعيدا أو يحضر نحو اذ كروا وتوذا حال من الضمير في علمت أو خبر لما علمت من سوء وتجسد مفعول على ما علمت من خير

معطوفة على ما لا أولى وقد أتممت استأناف أحوال من ضمير عملت لقربه لا من نفس ولا يرد عليه أنه تخصيص للعمل والمقام لا يناسبه لأنه ليس المقصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس فيه (قوله) ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع (نود الخ) عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزء مضارعاً جاز فيه الجزم والرفع من غير تفرقة بين أن الشرطية وأسماء الشرط وما قبل ولا يمنع أطباق القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً وما يقال المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس بشيء لأن اللزوم إنما هو من جهة أنه ورد كذلك ولا مجال لتغيير النظم كالأجبال لتغيير ما ورد فيه من الشعر وأجيب بأنه شاذ بحيث لم يوجد إلا في قوله

وان أناه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهو غير مسلم لأنه ورد كثيراً في كلام العرب حتى ادعى بعض المغاربة أنه أحسن من الجزم وأنشد له أبو حيان رحمه الله تعالى شواهد كثيرة منها قوله

ان يستلوا الخير يعطوه وان خبروا • في الجهد أدرك منهم طيب الخبر

والشاهد في الشرط الثاني فإن جوابه أدرك وهو مضارع مرفوع لا في الأول حتى يقال أنه سهل لأنه مضارع مجزوم بحذف النون فهم ما كانوا هم وفي المعنى ان الزمخشري امتنع من تخريجه على رفع الجواب مع معنى الشرط وقد صرح في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم لكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يستعمل تخريج القراءة المتفق عليها عليه بوضع لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً تالوا بالماضي أعني قوله أيغاثا تكونوا بذكركم الموت برفع يدرك لأنه في معنى أيغاثا كنتم وقد ظنه كثير تناقضاً منه والصواب ما بينا لك وفيه نظير يعلم مما سلف (قوله وقرئ وذن الخ) وعليها ارتفع مانع الارتفاع لكن الحل على الموصولية أولى لكونهم أوفق بقراءة العامة وأجرى على سنن الاستقامة لأنه كلام لحكاية الحال الكائنة في ذلك اليوم فيجب أن يحمل على ما يفيد الوقوع ولا كذلك الشرطية على أنها تفيد الاستقبال ولا عمل سوء في استقبال ذلك اليوم وهذا لا ينفي الصحة لأنها وإن لم تدل على الوقوع لا تنافي وحديث الاستقبال يذفعه تقدير وما كانت عملت كما في نظائره كذا قال الصريح وقال ان في صحته كلاماً لا لاجل على تقدير الموصولية حال أو عطف على تجدد الشرطية لانقضاء حاله ولا مضافاً إليها الظرف فلم يبق الاعطافها على ذكره وهو تقدير صحته محل بالمعنى وهو كون هذه الحالة والودادة في ذلك اليوم ولا محيص سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ أي وهي ما عملت من سوء تود وفي قوله الحل على الابتداء والخبر اشعار بأنهما جعلت شرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل المفعول كما في قولك ما صنعت أصنع لأن عملت لم تستغل بضميره بل بقي مسلطاً عليه كما يعلم من معرفة أحوال أسماء الشرط والاستفهام وصداقتها قلت ولا يتخلو هذا الكلام من تكلف وإهمال وما ذكره من دعاوى أكثرها بلا برهان فانهم أعربوا ان الوصلية مع جملتها على الحالية ولم ينص النحاة على منع الإضافة إليها نعم لا مجال للشرطية هنا بحسب الصناعة والمعنى لأنه لا مفعول لتجد حينئذ لا يصح عمله في اسم الشرط ولا فيما بعده لصدارته والمعنى على تعلقه بما بعده ولا وجه له غير العمل فيه ففيه تفكيك للنظم المرتبط وحل لما عقدم من غير داع وحديث الاستقبال لا يرد رأسا إذ لم يتعلق به حتى يحتاج إلى التأويل فتأمل (قوله) كرر للتوكيد والتذكير هذا بحسب الظاهر وقال الصريح الأحسن أنه ذكر أو لا لا يمنع عن موالاة الكافرين وثانياً لالتفات على عمل الخير والمنع عن عمل السوء وقوله إشارة الخ يعني أن رأفته أما بنفس تحذيره لمنعهم به وهو نوع من اللطف فيكون تنجيماً للمقابل أو بغيره فيكون مرادهم الخير مع وعيده فيكم مع وعده ورضاء كما في قوله تعالى ان الله لا يغفر ذنوبهم ولا يهديهم ولا يقبل منكم شيئاً ولا يغفر ذنوبهم ولا يهديهم ولا يقبل منكم شيئاً (قوله) المحبة ميل النفس الخ ذهب عامة المتكلمين إلى أن المحبة نوع من الإرادة وهي لا تتعلق حقيقة إلا بالمعاني والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته تعالى وصفاته فإدراكه ان العبد يجب لله فاعناه يجب طاعته

ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع وقد قرئ وذن وعلى هذا يصح أن تكون شرطية ولكن الحل على الابتداء والخبر أوقع معنى لأنه حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة (ويحذركم الله نفسه) كرهه للتوكيد والتذكير (وأن الله رؤوف بالعباد) إشارة إلى أنه سبحانه وتعالى إنما يهديهم ويحذرهم رأفة بهم وسراعاة لصلاتهم أو أنه لذو مغفرة وذو عقاب أليم فترجي رحمة ويخشى عذابه (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) المحبة ميل النفس إلى الشيء لكأن أدرك فيه

وخدمته أو ثوابه واحسانه وأما محبة الله العباد فعبارة عن ارادة افعال الخيرات والمنافع في الدين
والدنيا اليهم وهما مجاز من باب اطلاق المزموم على اللازم أو استعارة تبعية شبه ارادة العباد اختصاصه
تعالى بالعبادة ورغبته فيهم بما جعل قلب المحب الى المحبوب ميلا لا يلتفت الا اليه وقد اعترتهم هذا صاحب
الكشاف حتى طعن على من ادعى محبة ذات الله بما لا يليق صدوره عن عاقل وأما العارفون فقالوا
ان العبد يحب الله لذاته رأيا محبة ثوابه فدرجة نازلة قال الغزالي رحمه الله تعالى المحبة عبارة عن ميل
النفس الى الشيء المستلذذ فاذا قوى ذلك حتى عشقا والبغض نفرة الطبع عن المؤلم فان زاد معنى مقتنا
ولا يظن أن الحب مقصور على المحسوس وهو سبحانه لا يدرك بالحواس ولا يتمثل في الخيال فلا يجب لانه
عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة فترة عين وجهه لها أبلغ المحبوبات وليس للحواس فيها حظ بل حسن
البصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد ادراكا من العين وجمال المعاني المدركة بالعقل
أعظم من جمال الصور الظاهرة لا يباين فيكون لا محالة لذة القلب بما تدركه من الامور الشريفة
الالهية التي يجمل عن أن تدركها الحواس أتم وأبلغ فبيل الطبع السليم والعقل الصحيح اليه أقوى ولا معنى
للحب الا الميل الى ما فيه ادراك لذة فلا يشكر حب الله الا من قيده القصور في صراط البهائم نعم هذا الحب
يستلزم الطاعة كما قال الوراء اقرحه الله

نعمى الاله وأنت قظر حبه • هذا العبد يرى في القياس بديع

لو كان حبك صادقا لاطعته • ان الحب لمن يحب مطيع

وهذا معنى قول المصنف بحيث يحملها الخ فانه يشير الى أن ما ذكره المتكلمون نظر الى الظاهر والتفسير
المذكورة في = لامهم كالارادة تفسير باللازم وقوله من الله أى حدوده منه وبالله أى بقاؤه وبالله
الله أى ماله ومرجعه اليه والحب لله أى لاجله أو المختص به وفي الله أى مرضاه وهما متقاربان وهو
اشارة الى مرتبة الحب الصرف الذي لم يمتزج مشربه في زجاجة كلها كوكب دري وهو التي بها العقول
سكارى وماهى بسكارى

على نفسه فليسك من ضاع عمره • وليس له منها نصيب ولا سهم

والقطرة تغنى عن الغدير (قوله جواب الامراخ) والكلام في ان جازمه الامر أو الشرط المقدر
معروف في النحو فالمراد بالمحبة الرضا لانه يلزمها فهو واستعارة لغوية أو مشابهة لان من رضى بشئ كان
استلذه والمشاكلة ظاهرة والتجاوز عافى طمعه في المغفرة فقوله عبر عن ذلك أى الرضا لاجمع ما تقدم
فتسمع انكالا على ظهور المراد أولان الرضا مستلزم له فكانه غير مغاير له ومعنى يؤنه ينزله وقوله لمن يحب
اليه هو مقتضى السياق وقوله على عهده أى في حياته وعلى احتمال المضارعة في تولوا أصله تتولوا
على الخطاب وحينئذ يحتمل أن يكون داخل تحت القول (قوله لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم الخ) لما
كان رضا الله دعاء وثناء متضمنا لانواع اللطف والجميل أجل به ماضى في قوله ويكشف الخ فلا
يقال الا حسن أن يقال فلا يكشف الخ عن قلوبهم بالتجاوز عافى طمعه منهم ولا يقربهم من جناب عزه
وجوار قدسه وقوله وانما لم يقل الخ دلالة على العموم لان الكافرين يشمل من تولى ويفهم منه أن
التولى كفر لا ندراج فيه وان تبنى المحبة عنهم لذلك لتعليقه بالوصف المنعبر بالعلية وتبنى المحبة عنهم
يقضى الحصر في ضدهم وقيل عليه ان جعل ان الله لا يحب الكافرين جزاء لا يصح قصد العموم لان تولى
طائفة خاصة لا يصير سببا لعدم محبة جميع الكافرين بل بسبب عدم محبة كل أحد توليه وان جعل دالا
عليه وقائما مقامه فتقدير الكلام ان تولوا فان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس من وضع الظاهر
موضع المضر حتى يحتاج الى نمكة وهذه مغاظة لان المراد بالكافرين من تولى نفسه ووضع موضع
الضمير ظاهر والعموم انما هو بحسب التعبير المذكور بقطع النظر عن المراد لانه اذا لم يحبهم لكفرهم
دل على أنه لا يجب كلى من هو كذلك (قوله بالرسالة والخصائص الخ) ذكر آل عمران بعد آل ابراهيم

بحيث يحملها على ما يقتضها اليه والعباد اذا
علم أن الكمال الحقيقي ليس الا الله سبحانه
وتعالى وأن كل ما يراه كمالا من نفسه أو غيره
فهو من الله وبالله والى الله لم يكن حبه الا
فهو وفي الله وذلك يقتضى ارادة طاقته
والرغبة فيما يقر به فلذلك فسرت المحبة
بارادة الطاعة وجعلت مستلزما لاتباع
الرسول صلى الله عليه وسلم في عبادته
والحرص على مطاعته (يحبكم الله ويغفر
لكم ذنوبكم) جواب للامر أى يرض عنكم
ويكشف الخ عن قلوبكم بالتجاوز عافى طمعه
منكم فيقر بكم من جناب عزه ويؤثركم في
جوار قدسه عبر عن ذلك بالمحبة على طريق
الاستعارة أو المقابلة (واقره غفور رحيم)
لمن يحب اليه بطاعته واتباع نبيه صلى الله
عليه وسلم روى أنهم انزلت لما فات اليهود
فحين أنباء الله وأحببواؤه وقيل نزات في وفد
فجيران لما قالوا انما نعبد المسيح حيا لله وقبل
في أقوام زعموا على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنهم يحبون الله سبحانه وتعالى
فأمر وأن يجعلوا له وأهم تصديقهم بالعمل
(قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فان تولوا) يحتمل
اضى والمضارعة بمعنى فان تولوا (فان الله
لا يحب الكافرين) لا يرضى عنهم ولا يثنى
عليهم وانما لم يقل فلا يحبهم قصد العموم
والدلالة على أن التولى كفر وأنه من هذه
الهيئة تبنى محبة الله وأن محبة مخصوصة
بالمؤمنين (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران صلى الله عليهم) بالرسالة
والخصائص الروحانية والجسمانية ولذلك
قروا على ما لم يقر عليه غيرهم لما أوجب
طاعة الرسل وبين أنهم الجالبة لمحبة الله
سبحانه وتعالى عقب ذلك بيان مناقبهم
فخر بضاعهم

وبه اسند دل على فضاهم على الملائكة وآل
ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما وقد
دخل فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وآل
عمران موسى وهرون ابنا عمران بن بصهر بن
قاهث بن لاوي بن يعقوب أوعيسى وأمه
حريم بنت عمران بن ماثان بن اسعازار
ابن أبي يود بن يونن بن رب بابل بن
ساليان بن يوحنا بن اوشا بن لصوذ
ابن مشكي بن حارفا بن احاد بن يوتام
ابن عزريا بن يورام بن ساقط بن ايشي
ابن راجيم بن سليمان بن داود بن اليشين
ابن عويد بن سلون بن ياعسر بن يحنون
ابن عمار بن رام بن حنوم بن فارض ابن
يهودا بن يعقوب عليه السلام وكان بين
العمر اثنين ألف وثمانمائة سنة (ذرية بعضها
من بعض) حال أو بدل من الآتين أو منها
ومن نوح أي انهم ذرية واحدة متشعبة
بعضها من بعض وقيل بعضها من بعض في
الدين والذرية الولد يقع على الواحد والجمع
فعلية من الذر أو فعولة من الذر أبدلت
همزتها ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت (والله
سميع عليم) بأقوال الناس وأعمالهم فيصطفي
من كان مستقيما القول والعمل أو سميع بقول
امراة عمران عليه نبينا (اذ قالت امرأت
عمران رب اني نذرت لك ما في بطني) فينتصب
به اذ وقيل نصبه بانما را ذكر وهذه حنة
بنت قافوذاجدة عيسى وكانت لعمران بن
بصهر بنت اسمها حريم اكبر من هرون فظن
أن المراد زوجته وترده كفالة زكريا فانه كان
معاصر الاين ماثان وترج ابنته اشاع
وكان يحيى وعيسى عليهما السلام ابني خالة
من الاب روى أنها كانت عاقرا عجوزا فينما
هي في ظل شجرة اذ رأته طائر ابطم فرخه
فحنت الى الولد وتغته فقالت اللهم ان لك على
نذرا ان رزقتني ولدا ان اتصدق به على بيت
المقدس فيكون من خدمه فحلت بحريم وهلاك
عمران وكان هذا النذر مشروعا في عهدهم
للعلمان فاعلمها بنت الامر على التقدير أو

طابت ذكرا

مع دخولهم فيهم ابيان أنهم مقصودون ههنا بالذات اذ السورة تزات لبيان فضاهم لالكونهم أشرف
لدخول نبينا صلى الله عليه وسلم في آل ابراهيم وفي كلامه اشارة الى أن المقصودين ذكر جميع الرسل
لا خصوص من خص بالذكر ووجه الاستدلال المذكور أن العالمين شامل لجميع المخلوقات فاذا
اختار هؤلاء عليهم اقتضى تفضيلهم والتأويل خلاف الظاهر وقوله وكان بين العمرانين يعني عمران
أباه موسى وعمران أباه حريم وعمران المذكور في النظم يحتملها ويرجح في الاتصال القول الثاني بأن
لسورة تسمى آل عمران ولم تشرح قصة عيسى عليه الصلاة والسلام ومريم في سورة أبسط من شرحها
في هذه السورة وأما موسى وهرون فلم يذكر من قصته ما في هذه السورة طرف فدل ذلك على أن
عمران المذكور ههنا هو أبو حريم انتهى (قوله حال أو بدل الخ) اختلف في اعراب نصبه
مقبول على البدلية من آدم وما عطف عليه وهذا انما يتأتى على قول من يطلق الذرية على الآباء والابناء
لأنه من الذر بمعنى الخلق والاب ذرئ منه الولد والولد ذرئ من الاب وبه صرح الراغب وغيره فلا يرد
عليه قول أبي البقاء انه لا يصح أن يدل من آدم لأنه ليس بذرية وقيل بدل من نوح وما بعده وقيل بدل
من الآتين لأن المتبادر من الذرية النسل ولذا اقتصر المصنف رحمه الله على هذين القولين لما فسر الذرية
به وقس عليه الحالية وقوله ذرية واحدة الوحدة مستفادة من التمام من ابتدائية على الاول اتصاله
على الثاني أو هي اتصالية فيهما وعلى الثاني يكون كقوله المتنافسون والمتنافقات بعضهم من بعض
(قوله والذرية الولد الخ) فيه أقوال فقيل منسوب الى الذر بالفتح والضم لتغيير النسب بمعنى الخلق
أو الثالث لأنه تعالى خلقها وبثها أو معنى صفار الفل لاخراجهم من صلب آدم عليه الصلاة والسلام على
عنتها واختاره الزجاج وقيل أصلها ذرورة فعولة منه فابدات الراية ثم قلبت الواو ياء أيضا وأدغمت
كأحد الوجوه في سرية ولو جعلت من الذر ولو كان أنسب وقيل انه من ذر الخلق هم وزا والترم تحقيقه
كافي البرية قال في الكشف والاول أصح ومعنى التفريق والبث أظهر وفعولة بتشديد العين
وقوله بأقوال الناس الخ ونشر والتعميم من حذف المتعلق والتخصيص بقرينة السياق (قوله
فينتصب به اذ) أي بسميع عليم على التنازع أو بسميع ولا يضر الفصل بينهما بالاجنبي لتوسعه في
في الظروف وحنة بفتح الحاء المهملة ونون مشددة وتاء تأنيث اسم عبراني ثم ذكر أن حريم انتقتان
كعمران وقوله فظن أن المراد زوجته أي المراد بامرأة عمران في الآية أم حريم هذه وزوجته وفي نسخة
أنه المراد وزوجته (قوله وترده كفالة زكريا) أي يرده هذا القول قوله تعالى وكفلها زكريا فان
زكريا في عصر عمران بن ماثان لا عمران بن بصهر وترج زكريا ابشاع بنت عمران بن ماثان أخت حريم
فيكون عيسى بن حريم ويحيى بن زكريا ابني خالة لاب كما ورد في الحديث الصحيح وانما كاتالاب لانها
بنت عمران لكن حريم من حنة وابشاع من غيرهما لاذكر أن حنة كانت عاقرا حتى صارت عجوزا ثم
حلت بحريم وابشاع كانت أكبر سن من حريم لكن ما سبب أن زكريا قال أنا أحق به اعندي
خالته يدل على أنها خالته لا أختها فمنهم من وفق بينه ما بأن حنة وابشاع بنتا قافوذاجرة بنت
أخت اشاع وبنت الاخ يطلق عليها أخت اطلاقا متعارفا فيكون ابني خالة مجازا ومنهم من قال كان
عمران تزوج أم حنة فولدت له اشاع وكانت حنة ربيته فتزوجها وكان ذلك جائزا في شريعتهم فولدت
حريم فتكون اشاع أخت حريم من الاب وخالتها أيضا ~~مكن~~ أو رده عليه أن الاول مجزأ احتمال
لارواية فيه والثاني لا يصح مع قوله ان اشاع بنت عمران (قوله روى أنها كانت عاقرا) أي حنة
وخادم بفتح عين جمع خادم كتبع وهو جمع نادر ونذر تحريرا للولاد في شرعهم مخصوص بالذكور
وبعد هذه القصة جاز بالبنات أيضا في بطنى يعني ان كان ذكرا على تقدير العرف وتعيينه فيه
أو انها طلبته ودعت أن يكون ذكرا فيكون المعنى رب اني نذرت لك ما في بطني فاجعله ذكرا على حد
أعتق عبدك معنى وقيل ان هذه الرواية تنافي ظاهر النص بمعنى قوله رب اني نذرت لك ما في بطني فلماذا

مريم

مرتب به بقوله روى وهو مدفوع بأن المراد كنت نذرت أو نذرت ما سيكون في بطنى (قوله محذرا
 معتق الخ) التحريم من الحرية وهى ضربان أن لا يجرى عليه حكم النسي وأن لا تنفذ الا اخلاق
 الرديئة والردائل الدينية والى هذين المعنيين أشار المصنف وهما تفسيران مرويان عن السلف وقد
 أشار الى هذا الراغب رحمه الله فاقبل ان الاول من التحريم معنى الاعتدق والثانى من تحريم الكتاب
 اتقوه لان جعله محله للعبادة تقويم له ~~تكملة~~ كلف لا حاجة اليه والحالية اتمام ما أو من الضمير
 فى الطرف وهى حال مقدره على الثانى قبل ويحتمل المصدية (قوله الضمير لما فى بطنها وتأنينه الخ)
 فى الكشف لان ما فى بطنها كان أنى فى علم الله قال الشارح المحقق يعنى لما علم المتكلم أن مدلول ما مؤث
 جازله تأنيث الضمير العائد اليه وان كان اللفظ مذكرا هذا فى قوله فلما وضعها وأما فى قوله حكايه رب
 انى وضعها أنى فقد يوجه بأن تأنيث الضمير ههنا ليس باعتبار العلم بل باعتبار أن كل ضمير وقع بين
 مذكر ومؤنث ماعبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث فهو الكلام يسمى جملة وأننى
 حال بمنزلة الخبر فأنث الضمير العائد الى ما نظر الى الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الانوثة ليلزم اللغو وفيه
 نظر لانها حال مؤكدة كما قاله العربون وأيضا فإنه اذا كان المقصود التحسر لا يوجه ما ذكر أصلا فكانه
 قيل وضعت ما فى البطن أننى كما أن فان كانتا اثنتين لا لغو فيه لان ضمير كانتا لم يربث وانما أنى نظر الى الخبر
 ومن لم يفرق بين الموضعين زعم أن تأنيث الضمير بناء على العلم بكونه أننى فلا يوجهه حيث قد أنه باعتبار
 الحال وقوله أو على تأويل مؤنث الخ يعنى يؤول بمؤنث لفظى يصلح لامد كروا مؤنث كالحبلة بفتحين
 وهى النتاج فلا يشكك تأنيثه ولا يلوذ كرا أننى (قوله وانما فاته تحسر الخ) جواب سؤال تقديره
 ان الاخبار اما للفائدة أو لازمها وعلم الله محيط بهما فأى فائدة فى هذا الاخبار فقبل انما يلزم ما ذكر
 اذا كان الاخبار للمخاطب وهذا الاخبار لا متكلم يعرض حاله ويحسره عليه تعالى فان قلت كما أنه
 بلغوا الخبر لاستغناء المخاطب عن الافادة بلغوا الكلام مع قصد التحسر اعلم المخاطب بكونه متحسرا قلت
 أجب بأن الكلام لا إنشاء التحسر وبالتلطف به يصير المتكلم متحسرا وليس لافادة التحسر وفرق بين
 احداث الشيء وافادته ويحتمل أنه لتعقير محرمه استعجلا بالقبول لانه من فوضع لله رفعه وقد قال
 الامام المروزقى انه قد ردد الخبر صورة لا غرض سوى الاخبار كما فى قوله قولى هم قتلوا أميم أخى فان
 هذا الكلام تحزن وتجعس وليس باخبار فقوله ليس باخبار هو الدافع لا وال فلا حاجة الى شئ آخر
 لانه ما لم يلتزم هذا برهان دلالة على التحسر لا بد أن تكون كناية أو مجازا والكلام الخبرى سواء كان
 حقيقة أو لا بد فيه من أحد الأمرين الفائدة أو لازمها وهما مفقودان هنا فمورد السؤال فتأمل
 وقوله وهو استئناف أى مقطوع مما قبله فليس معطوفا فلا ينافى كونه اعتراضا كما سياتى وقوله
 تعظيما لموضوعها أى المولود الذى وضعته يعنى ليس المراد الرد عليها فى اخبار الله بما هو أعلم به كما
 يترأى من السياق وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما وضعته وانما كون ما وضعت عبارة عن
 أم مريم أى هو أعلم بها من التحزن والتحسر فلا وجه له وبجالة النظم تأباه وقوله على أنه من
 كلامه فليس للتجهيل بل لنفى العلم لان العبد ينظر الى ظاهر الحال ولا يقف على ما فى خلافه من
 الاسرار (قوله بيان لقوله والله أعلم الخ) وذلك أن قوله تعالى والله أعلم بما وضعت الخ وارد
 لتفخيم المولود وتفضيله على الذكر يعنى أنه قد تعرف بين الناس فضل الذكر على الانثى والله هو الذى
 اختص بعلمه افضل هذه الانثى على الذكر فكان قوله وليس الذكر كالانثى بيان لما اشتغل عليه الاول
 من التعظيم وليس بيان المنطوقه حتى يلحق بعطف البيان المتمنع فيه العطف واللام فيها ما لله هدأما
 التى فى الانثى فليس بذكرها صريح فى قولها انى وضعتها أننى التى فى الذكر فلو قولها انى نذرت الخ اذ هو
 الذى طلبته والنهرير لا يكون الا للذكر (قوله ويجوز أن يكون من قواها بمعنى وليس المذكور
 والانثى سببان) وفى ليس ضمير الشأن ولذا رفع سببان وفى نسخة سبين وهو ظاهر وكون اللام على

(محذرا) معتق الخ مدته لا أشغله بشئ أو مخلصا
 للعبادة ونصبه على الحال (فتقبل منى)
 ما نذرت (انك أنت السميع العليم) لقولى
 ونفى (فلما وضعتها قالت رب انى وضعتها
 أننى) الضمير لما فى بطنها وتأنينه لانه كان أننى
 وجاز اتصاب أننى حال عنه لان تأنيثها أعلم
 منه فان الحال وصاحبها بالذات واحد أو
 على تأويل مؤنث كالتفيس والحيلة وانما حاله
 تحسرا وتحننا زنا الى دين الانم كانت ترجو أن
 تلد ذكر او لئلا نذرت تحسره (والله أعلم
 بما وضعت) أى بالشئ الذى وضعت وهو
 استئناف من الله سبحانه وتعالى تعظيما
 لموضوعها وتجهيلا لها بانشائها وقرأ ابن عامر
 وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وضعت على
 أنه من كلامها تسلية لنفسها أى والله
 فيه سرا والانى كان خبرا وقرئ وضعت على
 أنه خطاب الله تعالى لها (وليس الذكر
 كالانثى) بيان لقوله والله أعلم أى وليس
 الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت واللام
 فيها الله ويجوز أن يكون من قولها
 بمعنى وليس الذكر والانثى سببان فيما نذرت
 فتكون اللام للجنس

هذا الجنس لانه لم يقصد خصوص ذكر وانى بل المراد أن هذا الجنس خبر من هذا كقولهم الرجل
خبر من المرأة ويؤيد كونه من كلامها عطف قولها وانى سميتها صريم قال في الانتصاف أورد على هذا
الوجه أن قياس كونه من قولها أن يقال وليس الا نى كالكذ كرفان مقصودها تنقبص الا نى بالنسبة
الى الذكر والعادة في مثله أن يننى عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وقد وجدت الامر في ذلك
مختلفا ولم يتبين لي تعين ما قالوه ألا ترى الى قوله تعالى لستين كاحد من النساء فتنى عن الكامل شبهه
الناقص لان الكمال لا يزوج النبي صلى الله عليه وسلم ثابت بالنسبة الى عموم النساء وعلى ذلك جاءت عبارة
امرأة عمران ومنه أيضا أن يخلق كمن لا يخلق انتهى (قلت) اذا دخل نى بلا أو غيرها أو ما في معناها
على تشبيهه مصرح باركانه أو بعضها المحتمل معنيين تفضيل المشبه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه بكذا الا ن
وجه الشبه فيه أولى وأقوى كقولك ليس زيد كخاتم في الجود ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه به
لبعد المسافة بينهما كقول العرب ما ولا كصدي صرعى ولا كالسعدان فتى ولا كالكمل وقوله

طرف الخيال ولا كذيلة مدج * ووقع في شروح المقامات وغيرها أن العرب لم تستعمل النى بلا على هذا
الوجه الا لامعنى الشانى وان استعمله لتفضيل المشبه من كلام المولدين حتى اعترضوا على قول الحريري
في قوله في مقاماته غدت ولا اغتداء الغراب وما يشبهه كقوله في خطبة التلويع نال حظا من الاشتهار
ولا اشتهار الشمس نصف النهار أى ولا مثل ذلك فحذف مثل المنصوبة بلا وأقيم المضاف اليه مقامها
وأراد أن اغتداه كان قبل اغتداء الغراب الذى هو أكثر الطير بكورا وهذا أو أمثاله في هذا الكتاب معناه
أن المشبه أقوى من المشبه به ولم يأت هذا عن العرب كما مر مثاله وليس مذهبه في ذكر لا بين المشبهين
وانما هو من كلام الإمامة ووقع مثله في مقامات البديع وما نقله المحشى صنى على هذا فأشار الى أنه ليس
بلازم كما ورد في الآيات المذكورة وعماء أوردوا النعالي من خلافه في كتابه المنتخب فلان حسن ولا
القمر وجواد ولا المطر على أنه لو سلم ما ذكره فالمعنى لا يجزئها على أن ما ورد في النى بلا المعترضة بين
الطرفين لا في كل نى وهذا من نقائص المعانى التى ينبغي حفظها ولم أر من صرح به حتى وقع في بعض
حواشى التلويع فيه خبط لعدم الضبط وقيل قول المصنف ليس الذكروا لاني سيان اشارة الى ان التشبيه
ليس لاحقاق الناقص بالكامل ولا ينبغي أن يقال وليس الا نى كالكذ كرفل للتشابه والمراد نى المساواة
واللام للجنس على هذا التوجيه لانها تريد ليس جنس الا نى كالكذ كرفل في خدمة بيت المقدس وعلى الوجه
الاول هذه الجملة معترضة من متكلم آخر نحو قلت ضربت زيدا ونم ما فعلت وبكر او خالد بخلافه على
هذا أو هما كلام متكلم واحد بالنظر الى الحكاية لا الهـ كى فتأمل (قوله وانما ذكرت ذلك لربها
تقربا إلخ) يفهم التقرب من كون صريم بمعنى عابدة وفهم التغاير ظاهرا تغاير المفعولين وقدم صريم معنى
آخر وقد سبق أنها معترضة مارية بمعنى جارية وهو أصح عندي (قوله أجبرها بحفظك إلخ) أصل العوذ كما
قاله الراغب رحمه الله الاتجاء الى الغير والتعلق به يقال عاذ فلان بفلان اذا استجار به ومنه أخذت
العوذة وهى القيمة والرقبة والرجيم المرجوم استعمال في لازم معناه وهو المطرود وما ذكره من الحديث
رواه الشيطان فقوله في الكشف الله أعلم بعصته فان صح فعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في اغوائه
الا صريم وابنه فانها ما كانا معصومين وكذلك كل من كان في صفتهما كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين
الاغباء لمنهم المخلصين واستهلاله صارخا من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه كأنه يسه ويضرب بيده
عليه ويقول هذا من أغويه ونحوه من التخييل قول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حفيضة المس النخس كما يتوهم أهل الحنفية فكلا ولو ساطا بليس على الناس ينخسهم لامتلائ الدنيا
صراخا وعيا طامعا يلو نابه من نخسه انتهى يريد أنه من التخييلات الادعائية وليست كذلك في الواقع
وقد استعمله ابن الرومي على نهج حسن التعايل فالاستهلال صارخا أى الابتداء به واقع عنده والمر

(وانى سميتها صريم) عطف على ما قبلها من
مقالها وما بينهما اعتراض وانما ذكرت ذلك
لربها تقربا اليه وطلب لالان بعضا او يصلحها
حتى يكون فعلها مطابقة لاسمها فان صريم في
اغتهم بمعنى العابدة وفيه دليل على أن الاسم
والمسمى والتسمية أمور متغايرة (وانى
أعبد هابك) أجبرها بحفظك (وذرتهم من
الشيطان الرجيم) المطرود وأصل الرجيم
الرمى بالحجارة وعن النبي صلى الله عليه وسلم
ما من مولود يولد الا والشيطان يسهه حين
يولد فيسهل من مسه الا صريم وابنه ومعناه
أن الشيطان يطمع في اغواء كل مولود بحيث
يتأثر منه الا صريم وابنه فان الله سبحانه
وعالى عصهما ببركة هذه الاستعاذة

تخييل ليس بشئ أما تردده في الحديث فظاهر البطلان لما ذكرنا وأما تأويله بما ذكره فتدافع أهل الأثر على خلافه وإن تابعه المصنف وما ذكره من امتلاء الدنيا صراخا وهم فاسد لكن أشار إلى أن الحديث ليس على عموم وان أول دليل الآية التي تلاها ولا يتألف فيه الحصر لانه قد يكون باعتبار الأغلب أو بقدره ما يخصه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم منه أيضا حتى لا يلزم تفضيل عيسى صلى الله عليه وسلم عليه في هذا المعنى ويؤيده خروج المتكلم من عموم كلامه كما روى الجلال في البهجة السنية عن عكرمة قال لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم أشرفت الأرض نوراً فقال إيليس لقد ولد الله ولد لا يفسد علينا أمرنا فقامت له جنوده لو ذهبت إليه فقبلته فلما دنا منه ركضه جبريل عليه الصلاة والسلام فوقع بعدن فخا قبل لا يعد اختصاصهما بهذه الفضيلة دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا وجه له وقال السهيلي رحمه الله شق صدره في حال طفولته وشق الملكين قلبه وأخرج علة سوداء وقوله ما أنه مغمز الشيطان الحديث لا يدل على فضل عيسى عليه الصلاة والسلام على نبي صلى الله عليه وسلم لانه خلق مكمل في القوى البشرية ثم نزع منه ذلك وملئ حكمة وإيماناً بعد غسله بالثلج والبرد ولما لم يكن فيه كلام نفيس تعرض له ابنه في طبقاته وقوله حين يولد أي حين تمت ولادته وقوله يولد للاستقرار مع قطع النظر عن الماضي والاستقبال وقيل أنه يعني ولد ليصبح استثناء مريم وابنها فبرعن الممانى بالمضارع لحكاية الحال فتأمل ومعنى قوله تخييل أنه استعارة تمثيلية شبه حال الشيطان في قصد الاغواء بحال من يس النسي باليد ويعينه لما يريد به كما ساقى في نحو قوله والسحرات مطويات بيمينه (قوله فرضى بها الخ) فسر القبول للندب بالرضا إشارة إلى تشبيه النذر بالهدية ورضوان الله بالقبول وقوله أي بوجه حسن إشارة إلى توجيه دخوله الباب فانه يرد عليه أنه مصدر ويجب نصبه بأن يقال تقبلها قبولاً ولا تجعل بهضم الباء زائدة فيبين أن فعولاً يكون لآلة التي يفعل بها الفعل كالسوط والدود لما يسهط به ويلد فليس مصدر اهنا حتى يدعى زيادة الباء والنداء ترجع نذيرة بمعنى منذورة والتساكاً الطبيعة وهو ضمير عائد لوجه وقوله أو تسلمها مصدر مطلق على أقامتها وتفسير آخر للوجه والسدانة مصدر بمعنى الخدمة وقوله روى الخ يسان للتسليم المذكور وقوله وصاحب قربانهم هو من تسلم له ليصفها وتنزل النار فتأكلها كما كان ذلك أهم ولذلك ورد في وصف أمة محمد صلى الله عليه وسلم قربانهم دماؤهم أي الذبح لا أكل النار وقوله عندي خالته امر مافيه وطفاء بمعنى علا على الماء وضده رتب (قوله ويجوز أن يكون مصدر الخ) أي هو مصدر على تقدير مضاف أي رضى بها ملتبسة بأمر ذي قبول ووجه ذي رضا وهو ما بقيهما مقام الذكور لما اختصت به من الأكرام وهو جواب آخر ثم يجوز أن يكون فعل بمعنى استعمل كتعجل بمعنى استعمل أي استقبلها وثلثاها وهذا جواب آخر قال ابن المنبر في تفسيره فيكون القبول عبارة عن أوله واستقباله وتقبلها بمعنى استقبالها بأول وهله من ولادتها وأظهر الكرامة فيها حينئذ وفي المثل خل الأمر بقوله أي بأوائله انتهى وقوله ويجوز أن يكون مصدر أجوب ثالث (قوله مجاز عن تريتها الخ) أي هو استعارة أو مجاز مرسل بعلاقة لازم فان الزارع لا يزال يتعهد زرعته بسقيه وحمايته عن الآفات وقاع ما يخنقه من النباتات وقوله على أن الفاعل هو الله أي الضمير العائد على اسم الله وهو الرب وليس مراده على لفظ الجلالة المفهوم من الكلام حتى يقال انه لا حاجة اليه مع أنه خلاف الظاهر وزكريا فيه لغات المد والقصور وكري بترك الالف ومنه من الصرف للعلمية والجمجمة وقيل لاف التأنيت (قوله المحراب أي الغرفة) لم يعطف على ما قبله لانه بيان لقبولها وذكر للمحراب معاني المشهور ومنها الأخير ولذا اقتصر عليه أخيراً في قوله كأنها الخ قال في الدرا المصون هذه معان للمحراب من حيث هو وأما في الآية فلا خلاف في أنه المحراب المتعارف وأصله مفعول صيغة مبالغة كطه ان فسخي به المكان أكثرته فيه وقيل انه يكون اسم مكان واليه عجل كلام المصنف رحمه الله وكونه من المحاربة لمحاربة الشيطان فيه أو لتنافس الناس عليه ولبعض المغاربة في المدح

(فتقبلها ربهما) فرضى بها أي بوجه حسن
الذ كر (بقبول حسن) أي بوجه حسن
يقبل به النذر وهو أقامتها مقام الذكر
أو تسلمها عقب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح
للسدانة روى أن حنة المولدة لهم الفتى في خرقه
وحملتها إلى المسجد ووضعته عند الأحيار
وقالت دونكم هذه النذيرة فتنافسوا فيها لأنها
كانت بنت إمامهم وصاحب قربانهم فان
بني مائان كانت رؤس بني إسرائيل ولوكهم
فقال زكريا أنا أحق بها عندي خالتهما فأبوا
الا القرعة وكانوا سبعة وعشرين فانطلقوا
إلى نمر فأقوا فيه أقلامهم فطفا فلم يذكروا
ورسبت أقلامهم فتكفلها ويجوز أن يكون
مصدر على تقدير مضاف أي بذى قبول
حسن وأن يكون تقبل بمعنى استقبل كنقضي
وتعجل أي فاختارها في أول أمرها حين
ولدت بقبول حسن (وأنتها تياتا حسنا)
مجاز عن تريتها بما يصلحها في جميع أحوالها
(وكتلها زكريا) شدد الفاء حزة والكسائي
وعاصم وقصر وازكريا غير عاصم في رواية ابن
عياش على أن الفاعل هو الله تعالى وزكريا
مفعول أي جعله كافلاً لها رضاً منها لمصلحتها
وخفف الباقون ومد وازكريا مرفوعاً (كلما
دخل عليها زكريا المحراب) أي الغرفة التي
بنت لها أو المسجد أو أشرف مواضعه
ومقدمها سمى به لانه محل محاربة الشيطان
كأنها وضعت في أشرف موضع من بيت
المقدس
قوله ويجوز أن يكون الخ كذا
في النسخ ولا فائدة فيه لانه قد قبل على ما فيه
بما هو واضح اه معناه

(وجد عند هارزفا) جواب كلما وناصبه روى أنه كان لا يدخل عليه غيره وإذا خرج أغلق عليه بابا - بعبارة أبواب وكان يجدها فافهمه
الشيء في الصنف وبالعكس (قال يا مريم أتى لك هذا) من أين لك هذا الرزق الآتي في غير أوانه والأبواب مغلقة عليك وهو دليل جواز الكرامة
للأولياء - وجعل ذلك معجزة زكريا يدفعه اشتباه الأمر عليه (قالت هو من عند الله) فلا تستبعد قبل تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام ولم
ترضع تدبأقط وكان رزقه أنزل عليه من الجنة ع م (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) بغير تقدير أكثره أو بغير استحقاق تقض لا به وهو

يحتل أن يكون من كلامها وأن يكون من
كلام الله سبحانه وتعالى روى أن فاطمة
رضي الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم رغيفين وبضعة طعم فرجع بها
إليه وأقال هل يابنة فكشفت عن الطبق فإذا
هو رغيف خبز ولحم فقال لها أتى لك هذا قالت
هو من عند الله أن الله يرزق من يشاء بغير
حساب فقال الحمد لله الذي جعل شيمه
بسيده نساء بن إسرائيل ثم جمع عليا والحسن
والحسين وجمع أهل بيته وبقى الطعام كما هو
فأوسعت على جيرانها (هذا لك دعا زكريا به)
في ذلك المكان أو الوقت إذ تستعارهنا وتم
وحيث للزمان لما رأى كرامة مريم ومنزلها
من الله سبحانه وتعالى (قال رب هب لي من
دليل ذرية طيبة) كما وهبها الجنة العجوز العاقر
وقيل لما رأى الفاكهة في غير أوانها أتته على
جواز ولادة العاقر من الشيخ فسأل وقال
هب لي من ذلك ذرية لأنه لم يكن على الوجوه
المعتادة وبالألسان المعهودة (أفك سمع
الدعاء) بحجبه (فنادته الملائكة) أي من
جنسهم كفولهم زيد يركب الخيل فان المأذى
كان جبريل وحده وقرأ أجزء والكسافي فناداه
بالأمانة والتذكير (وهو قائم يصلي في المحراب)
أي قائم في الصلاة وبه في صفة قائم أو خبر أو
سأل آخر أو حال عن الضمير في قائم (إن الله
يشيرك بحجي) أي بأن الله وقرأ أفاض وابن
عمر بالكسر على إرادة القول أولان النداء
نوع منه وقرأ أجزء والكسافي يشير
ويحيي اسم أعمى وإن جعل عريه أضع صوته
للتعريف ووزن الفعل (مصدقا بكلمة من
الله) أي بعيسى عليه الصلاة والسلام سمي
بذلك لأنه وجد بأمر تعالى دون أب فتشابه
البدعيات التي هي عالم الأمر أو يكتب الله
سمى كلمة كما قبل كلمة الحويطرة أقصده
(وسيدا) يسود قومه ويفرقهم وكان قائما
للناس كما هم في أنه ما هم معصية قط (وحسورا)
مبالغة في حبس النفس عن الشهوات
والإلهي روى أنه مرتين صباه بصبيان

جمع الشجاعة والخشوع لربه * ما أحسن المحراب في المحراب

(قوله جواب كلما وناصبه الخ) وجد بمعنى أصاب ولقي متعدد واحد وهو رزقا وكل منصوب على الظرفية
لاضافة إلى ما الظرفية المصدرية وصلتها دخل والعامل في الجواب بالاتفاق لأن ما في حيز المضاف
إليه لا يعمل في المضاف ولا يجري فيها الخلاف المذكور في أسماء الشروط ومن الناس من وهم فقال إن
ناصبه فعل الشرط وادعى أنه الأنسب معنى فزاد في الظن بوزن (قوله من أين لك هذا الرزق الخ)
نقدم الكلام في أين وكونه كرامة ظاهرة لأن مريم لا نبوة لها على المشهور وأما كون هذه العبارة نكتة في
الاشتباه وهو يشافي كونه معجزة فبناء على الظاهر وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون لظاهر ما فيها من العجب
بتكلمها ونحوه وسيد كرامة هذه العبارة بعينها في الحديث الذي بعده ولا اشتباه فيه (قوله قبل تكلمت
صغيرة الخ) الذين تكلموا في المهد أحد عشر قطمهم الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في قوله

تكلم في المهد النبي محمد * ويحي وعيسى والخليل ومريم
ومبري جريج ثم شاهد يوسف * وطفل لدى الأخدود وبريه مسلم
وطفل عليه مر بالأمه التي * يقال لها زنى ولاتكلم
وما شطة في عهد فرعون طفلها * وفي زمن الهادي المبارك ليحتم

(قوله بغير تقدير) هو ما بمعنى بيان المقدار أو التقييد فانه يرد عنه وقوله أو بغير استحقاق فهو مجاز
لأنه لو كان بالاستحقاق لكان كل رزق في مقابلة عمل فيستلزم الحساب بمعنى التعداد وقوله روى الخ
أخرجه أبو يعلى في مسنده وبضعة بفتح وكسرى بمعنى قطعة وقوله فرجع الخ أي أرسلها إليها أو أخذها
ورجع بها غطاء وهي بمعنى أقبل وفي الكلام تندير أي فاكوا حتى شبعوا وبقي الطعام الخ (قوله في
ذلك المكان الخ) قدمه لأنه المعنى الحقيقي المعروف فيها وقيل إنها وثم بالفتح والتشديد مع ونهما
للاشارة إلى المكان ورد الزمان مجازا كحيت وذهب الزجاج إلى أنها مستعارة للجهة والحالة كما تستعار
حيث لها بتزليلها منزلتها وكون الفواكه في غير أوانها لأن فاكهة الصنف في الشتاء وعكسه كما مر وفي
تعدية أتبه على نسمع ووجه التنبيه أن الولد كالنمرة والعقر كذهاب إبانة قيل وكذا تكلمها في غير أوانه
وقرأها يرزق من يشاء بغير حساب وقوله بحجبه فسر السميع بالحجب لأن السمع ورد عنه في القبول كثيرا
(قوله أي من جنسهم الخ) بمعنى أنه أطلق الجمع المعترف على الجنس السائل للواحد كقوله هم يركب
الخيل لمن له فرس وكذا هنا المنادى واحد وهو جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله ويحيي اسم
أعمى) هذا هو الصحيح وأما كونه منقولاً من الفعل فقول ضعيف واحتمال أنه منقول من فعل فيه فاعل
مستتر حتى يكون جملة محكية تكلف مستغنى عنه وقوله على إرادة القول الخ هما مذهبنا في النحو
للصيرين والكوفيين مشهوران (قوله بعيسى عليه الصلاة والسلام الخ) سمي عيسى كلمة لأنه وجد
بأمر كن من دون تناسل كما سمي نوحه عالم الأمر والمراد بالكتاب الانجيل فسمى كلمة كما تسمى
القصيدة الطويلة كلمة والحويطرة تصغير الحادثة بالمهملات وهو لقب شاعر جاهلي اسمه قطبة بن محسن
ابن خزل وأصل معنى الحادثة الضخم المنكبين وهي قصيدة عينية معروفة عند الرواة مشهورة بالبلاغة
(قوله يسود قومه ويفوقهم الخ) أصل معنى السيد من يسود قومه ويكون له اتباع ثم أطلق على كل
قائق في دين أو دنيا وورد في الحديث إطلاقه على الله (قوله مبالغا) المحصور من الحصر وأصله
المنع ويطلق على كل من لا يدخل في الميسر فلذا استعمل فيما ذكره وقوله ناشئ منهم في اللابتداء
وان كان بمعنى من جملتهم ومهدودانهم فلا تبعض ومعناه على الأول ذونسب وعلى الثاني معصوم
فلا يلغوز ذكره بعد دنيا ومنهم من فسر المحصور بالذي لا يميل إلى النساء واستدل به على فضل العزوبة على
الترج (قوله استبعادا من حيث العادة الخ) ومع قوله من حيث العادة لم يبق وجه لما قيل لا وجه
للاستبعاد مع أن قدرة الله واضحة وكذا الحاجة للتعجب وقوله بلغني الكبير أدركني إشارة إلى

فدعه إلى اللعب فقال ما اللعب خلقت (ونبيي من الصالحين) ناشئ منهم أو كانوا من هدا من لم يأت كبيرة ولا صغيرة (قال رب أنى
يكون لي غلام) استبعادا من حيث العادة أو استعظاما أو تعجبا أو استغناء من كيفة حدوثه (وقد بلغني الكبير) أدركني كبار السن وأثر
في وكان لتسع وتسعون سنة ولامر أنه غمان وتسعون سنة (وامرأتى عاقر) لا تلد من العقر وهو القطع لأنما ذات عقر من الأولاد

(قال كذلك الله يفعل ما يشاء) أي يفعل ما يشاء من العجائب مثل ذلك الفعل وهرا إنشاء الولد من شيخ غان وعجوز عاقراً أو كما أنت عليه وزوجك من السكر
والعقير يفعل ما يشاء من خلق الولد أو كذلك الله مبتدأ وخبر أي الله على مثل هذه الصفة (٢٥) وفيه فعل ما يشاء بيان له أو كذلك خبر مبتدأ محذوف أي الأمر

كذلك والله يفعل ما يشاء بيان له (قال رب اجعل لي آية) علامة أعرف بها الحبل لاستقبله بالإنشاء والشكر وتزيح مشقة الانتظار (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام) أن لا تقدر على تكلم الناس ثلاثاً وثلاثين ليلة عن مكالمهم خاصة لتخلص المدة لذكر الله تعالى وشكره قضاء لحق النعمة وكأنه قال آيتك أن يجبس لسانك إلا عن الشكر وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال (الارضنا) إشارة بصرياً أو رأس وأصله البحر لأنه ومنه الراموز للبحر والاستثناء منقطع وقيل متصل والمراد بالكلام ما دل على الصبر وقري رمزاً لخدم جمع راضٍ ورمزاً لكرم جمع رموز على أنه حال منه ومن الناس بمعنى مترامين كقوله

مقي ما تلقى فردين ترجف

روايت ألبنيك وثمة تطارا (واذ كر ربك كثيراً) في أيام الحبسة وهو مؤكداً لما قبله مبين للغرض منه وتقييد الأمر بالكثرة يدل على أنه لا يفيد التكرار (وسبح بالعشي) من الزوال إلى المغرب وقيل من العصر أو المغرب إلى ذهاب صدر الليل (والابكار) من طلوع الفجر إلى الضحى وقري بفتح الهـ مزة جمع بكر كسحر وأسعاد) وأوقات الملائكة بأمرهم أن الله اصطفاك ومهلك وأطفالك على نساء العالمين) كلوا شفاها كرامة لها ومن أنكر لكرامة نزع أن ذلك كان معجزة ذكرها أو إلهاماً لنبوة عيسى عليه الصلاة والسلام فإن الإجماع على أنه تعالى لم يستثنى امرأة لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً وقيل ألهامها والاصطفاء الأول قبلها من أمته ولم تقبل قبلاً أنى وتفرينها بالعبادة وأغناؤها برزق الجنة عن الكسب وتطهيرها تطهيراً عما يستقذرن النساء والثاني هدايتها وأرسال الملائكة إليها وتخصيصها بالكرامات السنية كالولادة غير أب وتبرئتها مما قد قته اليهود بانطوائها للطفل وجهها وابنها آية للعالمين

انهم بمعنى في الاستعمال وهو ما في الجاز من باب واحد وعاقركم انض وطامت على النسب فلذا لم يؤث وأشار إليه بقوله ذات عقري قطع (قوله أي يفعل ما يشاء من العجائب الخ) أي أن كذلك معمول بفعل مقدم عليه والتقدير كهذا الفعل العجيب يفعل الخ كما مر تحقيقه في وكذلك جعلناكم وقوله كما أنت الخ هو راجع إلى كونه استقها ما عن كيفية حسدونه أهو برده ما شاين أم بغير ذلك وكذلك الله على الإتياء والخبر بمعنى الدوام والاستمرار كما مر وقوله وتزيح بالرفع عطف على أعرف وبالنصب عطف على استقبله (قوله أن لا تقدر الخ) انما فسر به لانه الظاهر من كونه آية وأما امتناعه مع القدرة وان قيل به فبعد هنا وقيل انه حبس عقوبة له على السؤال وقوله وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال أي أخذ منه وانتزع بأن يكون يناسبه لفظاً ومعنى لانه لما سأل آية لا جـل الشكر أجيب بأنه أن لا يقدر إلا على الشكر كما قيل لا يعمام لم تقول ما لا يفهم فقال لم لا تفهم ما يقال (قوله والاستثناء منقطع الخ) الأول هو الظاهر لأن الرمز ليس من جنس الكلام أما لو أقول الكلام بكل ما يفهم م فإنه يكون متصلاً لكنه خلاف الظاهر ويلزم أن لا يكون استثناء منقطع أصلاً ما من استثناء الأول يمكن تأويله بمنزلة ورمزاً بفتحين جمع راضٍ هو من نادر الجمع وقد حصر في ألفاظ مخصوصة (قوله مقي ما تلقى الخ) في أمالي ابن السكيت كان عبارة بن زياد العبسي بحسد عشرة على شجاعته ويظهر تحقيره ويقول لقومه ليتنى لقبيته خالياً فأرى يحكم منه وأعلمكم أنه عبد فبلغ عشرة ذلك فقال

أحولى تنفض استك مذروها * لتقتلى فيها أفاذا عمارا
مقي ما تلقى فردين ترجف * روايت ألبنيك وتستطارا
وسينى صارم قبضت عليه * أصابع لا ترى فيها انتشارا

في آيات أخر قال والمذروان جانباً اليتين ومن كلامهم ما ينفض مذرويه اذا جاء مبتدأ وفردين ويروي خاوين حال من المفاعل والمفعول ويروي برزين أي بارزين وترجف بمعنى تضرب والرافة طرف الالية التي تلى الارض من القمام وأراد بالروايت التثنية لانه ليس له الارافقتان ولذاثنى ضمير تستطارا وتستطارا بمعنى تستخفا وهو مجزوم معطوف على جواب الشرط وأصله تستطاران وضمير التثنية للروايت لانه بمعنى الرافقتين كما مر ويحتمل أن يكون منصوباً بعد الشرط والثاني للروايت والالاف للإطلاق وقيل انها بدل من فون التأكيد الخفيفة (قوله وهو مؤكداً لما قبله الخ) لأن المنع عن كلامهم للاستثناء بالذكور والشكر فان قلت الانشاء لا يعطف على الخبر وكذا المين لا يعطف على المؤكد قلت قبل انه معطوف حينئذ على مقدر أي اشكر واذا ذكر أو الأمر مؤول بالخبر أي أن لا تكلم وتذكر الخ وفيه نظر وقوله وتقييد الخ فيه نظر لأن العشي والابكار قيد له ولأن الكثرة أخص من التكرار (قوله والابكار) بكسر الهـ مزة مصدر وعلى الفتح جمع بكر كسحر لفظاً ومعنى وهو نادر الاستعمال (قوله كلوا شفاها الخ) الارهاص التأسيس من الرهص وهو الساق الأسفل من الجدار والارهاصات أن ية تقدم على دعوى النبوة ما يشبه المعجزة كإظهار الغمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم الحجر معه وفي كونه معجزة ذكرها صلى الله عليه وسلم بعد اذ لم يقع الكلام معه ولم تقترن بالتحدي ودعوى الإجماع على عدم استنباء امرأ قليس يصح لانه ذهب إليه كثير من السلف ومال السبكي رحمه الله وابن السيد إلى ترجيحه واستدل لاه بالآية لا يصح أيضاً لأن المذكور فيها الإرسال وهو أخص من الاستنباء فان فسر القول بالالهام فاستداه إلى الملائكة عليهم الصلاة والسلام خلاف الظاهر رواه كان لا منع من أنه يكون بواسطة م أيضاً ولما نكر بالاصطفاء في الآيات تغاير الاصطفاء لانه فائدة وما يستقذر هو الخيض وقد فيها أنهم رموها يوسف التجار وكان عابداً في بني امريـل وفي نسخة قرنته بالقاف والالهام والقاء يقال قرنت الرجل بكذا اذا اتهمته (قوله أمرت بالصلاة الخ) لما كان الظاهر أن يقال صلى أو فصلى أركان الصلاة وهي القيام المعبر عنه بالوقوف والركوع والسجود ويؤخر

(بأمرهم أقتى لربك واسجدى وارصى مع الرا كعين) ٧ شهاب ت أمرت بالصلاة في الجماعة مذكر أركانها

السجود بين وجهه بأنها أمرت بكل ركن على حدة مبالغة في المحافظة وقدم السجود لانه كان كذلك في صلاتهم وأما كونه للتنبيه على أن الواو لا تفيد الترتيب فلا يجني ضعفه لان الكلام مع من يعلم لامع من يتعلمه من هذا النظم وكذا كونه قدّم لشرفه لانه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لانه اغنيته على القول بأن القيام ايسر أفضل منه كما نقل عن الشافعي وكذا الوجه الاخير غير تام اذ لو قيل واجب سجدي مع الساجدين أو مع المصلين لم يثبت ما ذكره وفي الكشف أمرت بالصلاة بذكر القنوت والسجود لكونهما من هيأت الصلاة وأركانها ثم قيل لها واركني مع الراكعين بمعنى ولتكن صلاتك مع المصلين أي في الجماعة أو انظمي نفسك في جملة المصلين وكوني معهم في عدادهم ولا تكوني في عداد غيرهم ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع وفيه من يركع فأمرت بأن تركع مع الراكعين يعني بعد الامر بالصلاة أمرت بقيد في الصلاة وهو الجماعة أو بالمواظبة على ذلك بحيث تقدم من جملة المصلين وتنسب اليهم أو بحقيقة الركوع والكون مع الذين يركعون لامع الذين يصلون بلا ركوع وقوله عليها أي على الصلاة أو الاركان (قوله وقيل المراد بالقنوت الخ) قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة فلا يقال ان الآية لا تدل على الادامة لانها مفهومة من قوله آتاء الليل والتعبير عن الصلاة بالسجود من التعبير بالجزء من الكل والاختبات التواضع (قوله أي ما ذكرنا الخ) من القصص بيان لما هو اتماما بقتل أو جمع قصة وقوله من الغيوب تفسير لقوله من أنباء الغيب وقوله التي لم تعرفها الخ الحصر مأخوذ من المقام والاقداح جمع قدح بكسر فسكون وهو سهم ووضع للمبسر والقرعة سميت أقلاما من القلم وهو القطع وهو بيان لافراد اسم الإشارة بانه باعتبار تأويله بما ذكر (قوله والمراد بقوله يركونه وحبال الخ) يعني أنه يخبر بما لا سبيل الى معرفته بالعقل مع اعترافكم بأنه لم يسمعه وتنكرون انه وحى فلم يبق مع هذا ما يحتاج الى النفي سوى المشاهدة التي هي أظهر الامور انتفاء (قوله متعلق بمحذوف الخ) لما لم يصلح تعاقب لقون باسم الاستفهام انظروا معنى لم ان يقدر ما يرتبط به النظام وذكره الزمخشري ثلاثة أوجه أحدها جلة هي حال مما قبلها أي ينظرون لان النظر يؤدي الى الادوار فيسأل باسم الاستفهام كالأفعال القلبية كما صرح به ابن الحاجب وابن مالك في التسهيل فمن ظن أنه مخصوص بها حتى ارتكب تأويل النظر بنظر البصيرة وقال ان المصنف تركه لهذا لم يصح الثاني ليعلم أن الالقاب بسبب العلم لكنه بسبب البعد والقريب هو النظر الى ما ارتفع من الاقلام وقدره السكاكي ينظرون ليعلموا انظر الى المعنى واللفظ والثالث يقولون قالوا وهو ضعيف لانه ليس فيه فائدة بعدد بها وانما هو اصلاح لفظي وقيل انه مفيد اذا المراد بالقول المقدر القول للبيان أي ليبينوا ويعينوا الكافل ووقع في عبارة القاضي رحمه الله أو يقولون فهو مثل ما قدره الزمخشري والجملة حاله وفي بعض النسخ أو يقولوا بالنسب عطفاء على يعلموا ووجه التعليل فيه خفاء إلا أن يقول بامر فلا يرد عليه ما قيل انه سهو من الناسخ إلا أن يقال انه أراد يقولوا بالحكم والاليسه فهو اقنامل (قوله وما ينهم ما اعتراض الخ) دفع به الاعتراض بالفصل كما دفع بما بعده أن الوقتين مختلفان فكيف يصح البديل وبديل الغلط لا يقع في فصيح الكلام وعلى تقدير الابدال من اذ قالت الملائكة جازا اتحاد الوقتين فهو ظاهر أنه بدل كل وقيل بدل اشتمال وأما وقت الاختصاص فظاهر أنه قبل وقت البشارة بمدة فاحتج في جواز الابدال الى أن بعدة زمان ممتد يقع الاختصاص في بعضه والبشارة في بعض آخر ليصح بالنظر الى ذلك أنهما في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال في أولها والصلح في آخرها وتحقيقه أن كلام الزمان والمكان قد يؤخذ حقيقة بيا وهو القدر الذي ينطبق على الشيء ولا يفضل عنه وقد يؤخذ غير حقيقي وهو خلافه والاصوابون يسمونه معيارا وغيره معيار فيكون بدل كل من كل لا يدل اشتمال أو جز من كل باعتبار أن أحدهما لجميع الوقت والآخر لمعباره لانه وان كان في صحته نظر تحكم لا داعي اليه (قوله المسج اقبه وهو من الاقواب المشرقة) بكسر الراء أي المقيدة لاهدح ويصح

مبالغة في المحافظة عليه او قدّم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعته أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن ارتكبي بالراكعين للايدان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين وقيل المراد بالقنوت ادامة الطاعة كقوله سبحانه ونصلي آمن هواتف آتاء الليل ساجد أو قائما وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وأدبار السجود وبالركوع الخشوع والاختبات (ذلك من أنباء الغيب نوحيه اليك) أي ما ذكرنا من القصص من الغيوب التي لم تعرفها إلا بالوحى (وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم) اذ ادأحهم للاقتراع وقيل اقتراعوا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركا والمراد بتفسير كونه وحيا على سبيل التكميم عنك ربه فان طريق معرفة الوقائع المشاهدة أو السماع وعدم السماع معلوم لا شبهة فيه عندهم فبقي أن يكون الاتهام باحتمال البيان ولا يظن به خافل (أهم يكفل صريح) متعلق بمحذوف دل عليه بقوله أقلامهم أي يلقونها ليعلموا أو يقولون أنهم يكفل (وما كنت لديهم اذ يحتصمون) تنافس في كفالتها اذ قالت الملائكة بدل من اذ قالت الأولى وما بينهما اعتراض أو من اذ يحتصمون على أن وقوع الاختصاص والبشارة في زمان منسج كقوله لقيته سنة كذا (باصم) ان الله يشرك بكلمة منه اسم المسج عيسى بن مريم المسج لقبه وهو من الاقواب المشرقة كالمسج وأصله بالعبرية منسج أو منسج المبارك

وعيسى معرب ابتداء واستفادهم من المسيح بالبركة أو بظاهره من الذنوب أو مسح الارض ولم يبق في موضع أو مسحه جبريل ومن العيس
وهو يفاض بعلمه حرة تكلف لاطائل تحته وابن مريم لما كان صفة تميزه (٢٧) الاسماء نظمت في سلكها ولا ينافي نعتها الخبر افراد المبتدا
فانه اسم جنس مضاف ويحتمل أن يراد به ان
الذي يعرف به ويميز عن غيره هذه الثلاثة
فان الاسم علامة المسمى والمميز له من سواه
ويجوز أن يكون عيسى خبر مبتدا محذوف
وابن مريم مفعله وانما قيل ابن مريم والخطاب
لها تنبيه على أنه يولد من غير أب اذا الاولاد
تنسب الى الآباء ولا تنسب الى الام إلا اذا
فقد الأب (وجهم في الدنيا والآخرة) حال
مقدرة من كماله وهي وان كانت نكرة لكنها
موصوفة وتذكرها للمعنى والوجه في الدنيا
النبوة وفي الآخرة الشفاعة (ومن المقربين)
من الله سبحانه وتعالى وقيل إشارة الى علو
درجته في الجنة أو رفعه الى السماء وصحة
الملائكة (وبكلم الناس في المهد وكهلا)
أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا كلام
الانبياء من غير تفاوت والمهد مصدر مسمى به
ما عهد للمسيح في مضجعه وقيل انه رفع شأنا
والمراد وكهلا بعد نزوله وذكر أحواله
المتغيرة المتناخضة ارشادا الى أنه بعزل عن
الالوهية (ومن الصالحين) حال ثالث من
كلمة أو ضميرها الذي في يكلم (فالترب أي
يكون لي ولولم يمسسني بشر) تعجب أو
استبعاد عادي أو استنفهام عن أنه يكون
يتزوج أو غيره (قال كذلك الله بخلق ما يشاء)
القاتل جبريل أو الله تعالى وجبريل حكى لها
قوله تعالى (إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن
فيكون) إشارة الى أنه تعالى كما يقدر أن يخلق
الاشياء مدرجا بأسباب ومواد يقدر أن
يخلقها دفعة من غير ذلك (ونعلم الكتاب
والحكمة والتوراة والانجيل) كلام مبتدا
ذكر تطبيقا لقلبها وازاحة لما رويها من
خوف اللوم لما علمت أنها تلد من غير زوج

(٣) قوله لئلا يها عن الاضافة ظاهرا أنه لا يمنع
اذ يقال غلام الرجل هـ معجمه

فصحها والاستفاد لا يجري في الالهيية قادعا وتسمي لكن قبل دخول الام في المسيح رعايته بانه
عربي كالخليل الا أن يقال لما عرفت أجريت مجرى الاوصاف لانه في لغتهم عيسى المبارك وقد مر
أنها لا تنافي العجوة في التوراة والانجيل والاسكندر فانه لم يسمع الامم فاع أنه لا شبهة في عجمته
وعيسى أصله ايشوع ومعناه السيد (قوله وابن مريم لما كان صفة تميزه) دفع لما يقال ان قوله
المسيح الخ خبر عن اسمه والاسم انما هو عيسى والمسيح لقب وابن صفة فكيف جعلت الثلاثة خبرا عنه
فأشار بقوله وابن مريم الخ الى أن اسمه بمعناه المصطلح وهو العلم مطلقا وهو ليس بمعنى مقابل اللقب كما أشار
اليه يجعل المسيح اقبال ما به و غيره وأن اضافته تفيد العموم لان اضافة اسم الجنس قد يقصد بها
الاستغراق وأن اطلاقه على ابن مريم على طريق التغليب لانه منزه في التميز أو الاسم بمعناه اللغوي
وهو السمة والعلامة المميزة لا العلم وتميزه بهذه الثلاثة أشد من تميزه بكل واحد منها وبعضهم هنا خبط
لا طائل تحته فان قيل ابن مريم لا يصح حمله على اسمه أصلا لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا نعم اذا أريد
المفهوم لا اللفظ وكذلك المسيح وعيسى فان قيل كيف قدم اللقب على الاسم ولم يضاف الاسم الى اللقب
مع تعين الاضافة فيه كسعيد كركز كافي الفصل قيل الجواب ما قاله ابن الحاجب في شرحه من ان المراد
باللقب وان أطلق ما لم يكن غير صفة وليس بشيء لانه ليس صفة في العربية فاطاها أن يقيدها بالم يقارن أل
وضعه لئلا يها (٣) عن الاضافة وبعضهم قدر عيسى خبر مبتدا محذوف وابن صفة فلا يردني من الاوهام
ثم ذكر أن فائدة قوله ابن مريم مع عدم الحاجة اليه ظاهرا الاشارة الى أنه خلق من غير أب اذ لو كان له
أب نسب اليه وقد يقال انه رد على النصارى (قوله حال مقدرة الخ) جعلها مقدرة لان وجهه كانت
بعد البشارة والوجهة ليست بمعنى الهيئة والبرقة بل بمعنى الرفعة كالجاه (قوله أي يكلمهم حال كونه
طفلا وكهلا الخ) انما جعل في المهد حال مع صحة كونه ظرفا لغير العطف وكهلا عليه ولما كان الكلام
في حال الكهولة ليس مما خص به أشار الى أنه ذكر للتسوية بينهما من غير تفاوت كما مر في نحو يعلم
ما تدون وما تنفون وهذا وجه ونكتة تجرى في واضع شئ فالجملوع لا كل على الاستقلال وقيل
ان كلامهم حال وانه تبشير لها يلوغ من الكهولة وتجدد لعمره والقول الثاني مبنى على أنه لم يبلغ
الكهولة وأحواله المختلفة بتدلات السن الطارئة عليه وغيره من الاحوال المستترة للحدوث المتسلف
لالوهية (قوله حال ثالث الخ) قيل عليه ان الوجه أن يقال حال رابع من كلمة أو ثالث من ضميرها
فانها أربعة وجها ومن المقربين وبكلم ومن الصالحين مع ما في جعل المعطوف على الحال حال من
التسارع الا أن يقال انه جعل لجملة اسمه المسيح حالية ولم يعد المعطوفين حالاً فتأمل (قوله تعجب الخ)
يعني الاستنفهام اما مجازي أو حقيقي وقوله ولم يمسسني بشر تقوية ولا ينافيه كما توهم وقوله بخلق ما يشاء
ولو بغير مادة وسبب كعيسى صلى الله عليه وسلم بلا أب وكون القاتل جبريل عليه الصلاة والسلام
القرينة عليه ذكر الملائكة عليهم الصلاة والسلام قبله وكون القاتل هو الله وقد حكاه جبريل عليه الصلاة
والسلام في التفات ان حكى بلفظه ويكون الله حكى ما حكى عنه والدا هي اليه أنه تعالى لم يكلم غير
الانبياء بل غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام (قوله إشارة الى أنه تعالى الخ) يعني أن قوله تعالى كن فيكون
تمثيل لسرعة تكوينه من غير توقف على شئ آخر كما صدقته في سورة يس ولما كان الخلق القدر يجي
والناسي عن الاسباب أمر اظهر الم يذكر في النظم والحصر في النظم باعتبار ان الامر بمعنى الشأن
البديع العجيب والمصنف ذكره بيانا لانهم ما منه وعنده سواه فلا يرد أنه ليس في النظم ما يدل عليه ولا
يتوهم أنه مغاير لما ذكره في سورة يس فافهم (قوله كلام مبتدا الخ) يعني أنه كلام مستأنف ليس داخلا
في خبر قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام والواو تكون للاستئناف وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به
النحاة فلا حاجة الى تأويله بأنه معطوف على جملة مستأنفة سابقة وهي واذا قالت الخ أو مقدرة ولا اشكال
في العطف كما ذكره التحرير وكذا لا يدعي أن الواو زائدة كما قاله أبو حيان وقوله لما رويها أي

أو عطف على يشرك أو وجبها والكتاب المكتبة أو جنس الكتب الميزة وخص الكتابان أفضلهما (ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم) منصوب بضمير على إرادة القول تقديره ويقول أرسلت رسولا (٢٨) باني قد جئتكم أو بالعطف على الأحوال المتقدمة مضمنا معنى النطاق فكانه قال

وناطقا بآني قد جئتكم وتخصيص بني إسرائيل لخصوص بعثته إليهم أو للرد على من زعم أنه مبعوث إلى غيرهم (أنى أخاف لكم من الطين كهيئة الطير) نصب بدل من أنى قد جئتكم أو جرت بدل آية أو رفع على أنى أخاف لكم والمعنى أنتدرككم وأصور شيئا مثل صورة الطير وقرأ نافع أنى بالكسر (فأنفخ فيه) الضمير للكاف أى فى ذلك المائل (ف يكون طيرا باذن الله) فيصير حيا طيرا باذن الله سبحانه وتعالى به به على أن احياه من الله تعالى لأمته وقرأ نافع هنا وفى المائدة طائرا بالالف والهمزة (وأبرئ ألكم والابرص) ألكم الذى ولد أحمى أو المسوح العين روى أنه رجا كان يجتمع عليه ألوف من المرضى من أطاق منهم آتاء ومن لم يطق آتاء عيسى عليه السلام وما يداوى الابل دعاء (وأبى المولى باذن الله) كثر باذن الله دفعه لولهم الألوهية فان الاحياء لمير من جنس الافعال البشرية (وأنتهتكم بما تأكلون وما تذخرون فى بيوتكم) بالمغيبات من أسوالكم التى لا تشكون فيها (ان فى ذلك لاية لكم ان كنتم مؤمنين) موقنين للايمان فان غيرهم لا ينتفع بالمعجزات أو مصدقين للحق غير معاندين (ومصدق لما بين يدي من التوراة) عطف على رسولا على الوجهين أو منصوب باضمار فعل دل عليه قد جئتكم أى وقد جئتكم مصدقا (ولا حل لكم) مذهبكم بأية أو مردود على قوله انى قد جئتكم بأية أو معطوف على معنى مصدقا كقولهم جئتكم معذرا ولا طيب قلبك (بعض الذى حرم عليكم) أى فى شريعة موسى عليه الصلاة والسلام كالشهوم والغروب والسمك ولحوم الابل والعمل فى السبت وهو يدل على أن شرعه كان تاما للشرع موسى عليه السلام ولا يخل ذلك بكونه مصدقا بالتوراة كما لا يعود نسخ القرآن ببعضه ببعض عليه بتناقض وتكذيب فان النسخ فى الحقيقة بيان وتخصيص فى الأزمان (وجئتكم بآية من ربكم فاتقوا

وقع فى وهما روى نسخة هما (قوله أو عطف على يشرك الخ) ولا يرد عليه طول الفصل لانه اعتراض لا يضر مثله قبل انما يحسن هذا بعض الحسن على قراءة الياء وأما على قراءة النون فلا يحسن الا بتقدير القول أى ان الله يشرك بعيسى صلى الله عليه وسلم ويقول تعلمه أو وجبها ومقولا فيه نعله (قوله والكتاب المكتبة) بالفتح أى بالمعنى المصدرى وقدمه على تفسيره بجنس الكتب السماوية لانه فيه خفاء لتقديم الحكمة وان كان المراد ما اشتملت عليه من النرائع وفى نسخة وقرأ عاصم ونافع ويعلمه بالياء (قوله منصوب بضمير الخ) لما كانت المنصوبات قبله رافعة فى كلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام وتبشرها وهذا محكى عن عيسى صلى الله عليه وسلم وأيضا فى حكم الغيبة وهذا فى حكم التكلم لتعلق قوله انى قد جئتكم ولما بين يدي به احتاج العطف الى التوجيه بانه اما منصوب بضمير على إرادة القول والتقدير ويقول أرسلت رسولا الخ وهو معطوف على نعله بناء على أنه مستأنف وأما على تقدير عطفه على يشرك أو يخلق يكون التقدير ان الله يشرك أو ان الله يخلق ما يشاء ويقول عيسى كذا عطف على الخبر ولا رابطة بينهما الا بتكاف عظيم وقال أبو حيان ان هذا الوجه ضعيف لاضمار القول ومعموله والاستغناء بالحال المؤكدة فالاولى أن يقدر ويجعل رسولا (قوله أو بالعطف على الأحوال المتقدمة الخ) هذا توجيه آخر لما مر قبل ولا يخفى أنه خروج عن قانون التضمن وأنه ان جعل ونعله عطف على وجهه فانه هو الوجه لقله الحذف وعلى الثلاثة الاخر فالاول لللازم الفصل الممتنع ولا يخفى أن قوله وناطقا يحتمل تقديره معطوفا على رسولا وهو أحد طرق التضمن فى الاسماء كما قدر والرفق الى نسايتكم بالرفق والافضاء ويحتمل أن يكون صفة رسولا والحال فيه غير ظاهرة ووجهها التخصيص متقاربان (قوله نصب بدل الخ) بناء على أن محل أن وأن بعد حذف الجار نصب لا غير وعلى تقديره هى الجملة صفة آية أو مستأنفة فى جواب ما هى وقوله أقدر بيان معنى أخلق ومعنى أقدر أصوره وأبرزه على مقدار معين قيل وفى هذه المعجزة مناسبة خلقه من غير آب (قوله الضمير للكاف) لم يجعله لهيئة لان الهيئة لا ينفخ فيها وانما ينفخ فى الجسم المائل والكاف على هذا اسم وهى صفة لمقدر أى شيئا مثل هذا الطير ومرجع الضمير فى الحقيقة الموصوف بها وقد ضعف كونها تكون اسماء وعود الضمير عليها غير معهود والمراد باذن الله كما مر إرادته وتقديره والمسوح العين هو الذى لم يشق بصره ولم يخلق له حدقة وقوله لوهم الألوهية وفى نسخة اللاهوتية يعنى التى فوهمها النصارى ولذا ذكرها أيضا فى خلق الطير وهذا بناء على تعطفه بأبى وقيل انه متعلق بجميع ما قبله قبل وكون ابراء الاكهم من جنس أفعال البشر فيه نظير وليس بئى وقوله التى لا تشكون فيها إشارة الى وجهه تخصيص الانبياء بأجوالهم لتيقنهم بها فلا يلقى لهم شبهة وفسر المؤمنون بما ذكره على أنه من مجاز المشاركة لانهم المحتاجون للآية أو بمعنى المصدق أى الذى لا يعاند ويكذب وقوله على الوجهين أى اللذين سبق ذكرهما فى تفسير رسولا (قوله مقدر باضماره) أى الجار والمجرور مقدر باضمار وجئتكم لاجل فهو من عطف الجملة على الجملة وقوله أو مردود أى معطوف على بآية من قوله جئتكم بآية لانه فى معنى لا ظهر لكم آية ولا حل لكم الخ فلا يرد أنه لا يصح عطف المفعول له على المفعول به وعطفه على مصدقا لانه بما يجعلها من باب واحد وان كان الاول حالا والثانى مفعولا وقيل لا بد فيها كاهما من تقدير جئتكم اذ لا يعطف نوع من المفعولات على نوع آخر وما ذكره بناء على الظاهر المتبادر (قوله أى فى شريعة موسى الخ) قيل أو ما حرمه علماء وهم نسيها أو خطأ فى الاجتهاد والتربى يحرم رقيق بغنى الكرش والامعاء وقوله والسمك المراد به بعض أنواعه فانهم لم يحرموه مطلقا ولما كان عيسى صلى الله عليه وسلم مأمورا بالعمل بالتوراة وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام أشار الى أن نسخ بعضها لا ينافى ذلك اذ لم تبطل شريعته كما أن نسخ بعض القرآن لا يبطله وقوله فان النسخ الخ أى هريسان لانها من زمان الحكم الاول لارفع وابطال له كما مر وتقرر فى الاصول (قوله أى جئتكم بآية أخرى الخ) أى فالمراد بالآية على هذا العلامة لا المعجزة

الله وأطيعون ان الله ربى وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) أى جئتكم بآية أخرى ألهمها ربكم وهى قولى ان الله ربى وربكم فانه ليرد دعوة الحق المجمع عليهم فيما بين الرسل الفارقة بين النبى والساحر

أورد أن مثل هذا القول قد يصدر عن بعض العوام بل المراد أنه بعد ما ثبت نبوته بالمعجزة كان ذلك القول الصادر عن غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام علامة لثبوته تطمئن به النفوس وقيل حصول المعرفة والنوح به والاهتداء للطريق المستقيم في الاعتقادات والعبادات عن نشأ في قوم بدلووا حروفهم من خوارق العادة (قوله أوجنتكم بآية على أن الخ) قيل هذا ظاهره على القراءة بفتح أن فكان ينبغي ذكرها كما في الكشاف وان كانت شاذة وليس يواردها على الكسر قبلها أقول محذوف بلام من آية أي قولي أن الله وبه صرح المصنف رحمه الله فقال وهي قولي فالاعتراض غفله عما أراده وعلى الفتح فهي بدل من آية (قوله والظاهر أنه تكرير لقوله الخ) أي أنه معطوف على جنتكم الأول وكرر ليعلم به معنى زائد وهو قوله أن الله في الخ أو الاستيعاب كقوله فارجع البصر كرتين ويؤيده قوله جنتكم بآية بعد أخرى فيقدر ما يناسب الآيات السابقة من كونه مولودا بغير أب وتكلم في المهد واليه الإشارة بقوله مما ذكرت لكم والحمد لكم هو قوله فأتقوا الخ وقوله لما جنتكم بكسر اللام وتخفيف الميم ويجوز الفتح والتشديد والتوحيد من المصير المستفاد من تعريف الطرفين والجمع بين الأمرين لأن المصراط المستقيم الاعتقاد الحق والعمل الصالح كما مر (قوله قل آمنت بالله الخ) هو من حديث أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما عن سفیان الثقفی أن رجلا قال يا رسول الله مرني بأمر في الإسلام لا أسأل عنه أحد أبعدك قال قل آمنت بالله ثم استقم والتطهير به لانه قدم الايمان كما قدم قوله أن الله ربي هناك عقبه بما يشمل الاعتقاد والعمل (قوله تحقق كفرهم عنده الخ) يعني أن الاحساس استعير استعماله تبعية لاهل بلاشبهة إذ الكفر لا يحس وأمانا وبه بأحسن آثار الكفر فليس بذلك (قوله ملتجئا إلى الله الخ) لما كان النصر لا يعتمد على جملته حال من النباء والمعنى من ينصرني حال كوني ذاهبا إلى الله أو ملتجئا إلى الله فالتمسود طلب النصرة لرسوله صلى الله عليه وسلم في دينه فلذا فسر نحن أنصار الله بأنصار دينه وقوله أوضا ما إليه أي ضلما نفسي إليه أو هي متعلقة به بتضمين الإضافة وكونها بمعنى مع أوفى أو اللام مذكور في بعض كتب النحول لكن قيل عليه أن المصريح به فيها لام الاختصاص نحو الأمر المبدل لا التعليل وفي تفسير الفراء أن إلى انما تكون بمعنى مع إذا ضم شيء إلى آخر نحو الذود إلى الذود أبل أي إذا ضمته إليه صار ابلا لأن الازالة تقول قد رمعه مال ولا تقول وإليه وكذا انظاره وهو كلام من ذاق طعم البلاغة ولذا ضمه المصنف وفي الكشاف في سورة الصف أن إضافة أنصاري للملابسة أي من حزبي ومشاركي في توجهي لنصرة الله تعالى ليطابق جوابهم نحن أنصار الله ولا يصح أن يكون معناه من ينصرف مع الله لعدم المطابقة وتابعه المصنف رحمه الله هناك وقد صرح هنا بخلافه وعدم المطابقة غير مسلم إذ نصرة الله ليست على ظاهرها خلافاً من تأويل أوضاعها لما تظهر به المطابقة وهو ظاهر أن تدبر (قوله حوارى الرجل الخ) حال الكرماني في قوله صلى الله عليه وسلم الزبير حوارى الحوارى الناصر وهو لفظ مفرد منصرف وقال الزجاج حوارى منصرف لأنه منسوب إلى حوارى وليس كجاني وكراسى لأن را حادها جني وكراسى وقد وقع مصر وقافي غير موضع ومثله الحوارى وهو الهمزة في قوله معنى قول المصنف خالته أي جماعة الخالصة الاختصاص به نسب إلى الحوار وهو البياض فاطلق الحوارى على الخالص وجمع على حوارى ككراسى وجعله التفتازاني مفردا والله من تغييرات النسب وكأنه دعاء إليه اطلاقه على الواحد ويصح أن يكون منقولا من الجمع إلى الجنس بتزليل الواحد الكامل في الخلوص منزلة جماعة فقد خطب خطبته واهل الأمان ما ذكره التحرير فيه نظرا لأن الألف إذا زيدت في النسبة وفيرت بها تحذف الياء في الألف في أمثلة الحوارى بخلافه والحوار البياض مطلقا ومنه الحوار العيز وأما إذا وصفت به العيز فمضى آخر والخضر يان نساء الخضر يعني المدن والقرى ويغلب فيها البياض لعدم البروز للشمس والريح وقوله يلبسون البيض أي الثياب البيض وكون الحوارى القصار صرح به أهل اللغة وهو بلغة التبط حوارى وقيل معناه الجاهل وقيل أنه من حارب معنى رجع لرجوعهم إلى

أوجنتكم بآية على أن الله ربي وربكم وقوله فأتقوا الله وأطيعوا وأطيعوا اعتراض والظاهر أنه تكرير لقوله قد جنتكم بآية من ربكم أي جنتكم بآية بعد أخرى مما ذكرت لكم والأول لفهم الجنة والثاني لتقريبها إلى الحكم ولذلك رتب عليه بالفاء قوله تعالى فأتقوا الله أي لما جنتكم بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة فأتقوا الله في المخالفة وأطيعوا في فيما أديعكم إليه ثم شرع في الدعوة وأشار إليها بالقول المجمل فقال أن الله ربي وربكم إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق الذي غايته التوحيد وقال فاعبدوه إشارة إلى استكمال القوة العملية فانه بملازمة المطاعة التي هي الايمان بالأوامر والالتزام عن المناهي ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين الأمرين هو الطريق المشهود به بالاستقامة ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام قل آمنت بالله ثم استقم (فلما أحسن عيسى منهم الكفر) تحقق كفرهم عنده فحقق ما يدرك بالحواس (قال من أنصاري إلى الله) ملتجئا إلى الله سبحانه وتعالى أو ذاهبا أو ضامنا إليه ويجوز أن يتعلق الجار بأنصاري مضمنا معنى الإضافة أي من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله في نصرته وقيل إلى ههنا بمعنى مع أوفى أو اللام (قال الحواريون) حوارى الرجل خالته من الحوار وهو البياض الخالص ومنه الحواريات للحضرات الخالوص ألوانهن سمى به أصحاب عيسى عليه الصلاة والسلام خالوص نيتهن ونقا سريرتهن وقيل كانوا ملوكا يلبسون البيض استنصرتهم عيسى عليه الصلاة والسلام من اليهود وقيل قصارون يحورون الثياب أي يبيضونها قوله وفي الكشاف في سورة الصف نقل له بالهني اه معجزة

(نحن أنصار الله) أي أنصار دينه (امنا بالله
 واشهد بأننا مسلمون) لتشهد لنا يوم القيامة
 حين يشهد الرسل اقوامهم وعلماهم (ربنا آمنا بما
 أنزلنا واتبعنا الرسول فكتبنا مع الشاهدين)
 أي مع الشاهدين بوجه دينك أو مع
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين يشهدون
 لاتباعهم أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم فانهم
 شهداء على الناس (ومكروا) أي الذين
 أحسن منهم الكفر من اليهود بنواكلوا عليه
 من يقتله غيلة (ومكروا الله) حين رفع عيسى
 عليه الصلاة والسلام وألقى شبهه على من قصد
 اغتياله حتى قتل والمكروا من حيث أنه في
 الأصل حيلة يجلب بها غيره إلى مضرة لا بسند
 إلى الله تعالى الأعلى سبيل المقابلة والازدواج
 (والله خير الماكرين) أقواهم مكرًا وأقدرهم
 على إيصال الضرر من حيث لا يحتسب (اذ
 قال الله) ظرف لمكر الله أو خير الماكرين أو
 المضمحل وقع ذلك (بإعيسى إني متوفيك)
 أي متوفى أجلك ومؤخرتك إلى أجلك المسمى
 عاصمًا بالذي قتلهم أو قابضك من الأرض من
 توفيت ما لي أو متوفيك نائمًا اذ روى أنه رفع
 نائمًا وميتك عن الشهوات العاتقة من
 المروج إلى عالم الملكوت وقيل أماته الله
 سبع ساعات ثم رفعه إلى السماء واليه ذهب
 النصاري (ورافعك إلى) إلى محل كرامتي
 ومقر ملائكتي (ومطهر لمن الذين كفروا)
 من سوء جوارهم أو قصدهم (وجاعل الذين
 انبعول فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة)
 يعلوهم بالجنة أو السيف في غالب الأمر
 ومتبعوه من أقرب بنوته من المسلمين والنصارى
 وإلى الآن لم يسمع غلبة اليهود عليهم ولم يتفوق
 لهم ملك ودولة (ثم إلى مرجعكم) الضمير
 لعيسى ومن تبعه ومن كفر به وغلب الخطاير
 على الغائبين (فأحكم بينكم فيما كنتم فيه
 تختلفون) من أمر الدين (فأما الذين كفروا
 فأعذبهم عذابًا شديدًا في الدنيا والآخرة
 وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات فنوفى بهم أجورهم) تفسير للحكم
 وتفصيل له وقرأ حفص فيوفى بهم بالإياء

الله (قوله آمنا بالله واشهد الخ) في عطف أشهد على آمنا مع أن بينهما اختلافًا فاما يقتضي جواز فماله
 محل من الأعراب ولا يلزم ذلك هنا لانه قيل آمنا لا نشاء الإيمان أبضا وقيل الكتابة كناية عن تثبيتهم
 على الإيمان في الخاتمة والظاهر أن المراد جعل ذلك وقدره لنا في صحائف الازل أو أدخلنا في عداد
 اتباعهم وهذا على تفسيري الشاهدين وعلى الأخير فتعريفه للعهد وطلبهم أن يصحوا من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم المعروفين بالشهادة على الناس فلا يرد تضعيفه بأنه لا قرينة على ذلك التخصيص
 على أنه كما نقلوه تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وخيله بكسر النون الموحدة أن يتبع المرء مستترا حتى يقتله
 خائفة وهو لا يدري (قوله ومكروا الله حين رفع الخ) أي المراد بمكر الله ما ذكره وذكر أن المصنف لا يطاق
 على الله لا بطريق المشاكاة لانه منزوع عن معناه غير محتاج إلى حيلة وهو المراد بالمقابلة والازدواج
 فلا يقال لمكر الله ابتداء وكذا قاله العذدي في شرح أصول ابن الحاجب وأورد السيف الأبهري عليه
 قوله تعالى أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله فانه أطلق عليه ابتداء من غير مشاكاة وقل عن الامام أن
 المكر إيصال المكره إلى الغير على وجه يخفى فيه وأنه يجوز صدوره عنه تعالى حقيقة وقد ذهب إليه
 طائفة وقالوا انه عبارة عن التدبير المحكم فليس بمنع عليه (قلت) يؤيده قوله والله خير الماكرين
 فانه يعد المشاكاة وأما جوابه عن الآية المذكورة بأنها من المشاكاة التقديرية كما في قوله تعالى صبغة
 الله فلا يخفى ما فيه (قوله أقواهم مكر الخ) قيل عليه انه لا يستفاد من النظم والمفيدة أشد الماكرين
 أو أقواهم فينبغي أن يفسر بأن مكره أحسن وأوقع في محله بعده عن الظلم ولا يخفى أن الخبرية في معنى
 تقتضي زيادته وهو المكر هنا بالخبرية فيه ما ذكره تفسير المصنف أنسب بالمراد وهو التهديد (قوله ظرف
 لمكر الخ) قد مر لانه أولى اذ لا يظهر وجهه تقدير قوة مكره تعالى به في الوقت ولو قدر اذ كر كما
 في أمثاله لم يعد (قوله أي متوفى أجلك ومؤخرتك الخ) لما كان ظاهره مخالفا لما مره من المصريح به
 في الآية الأخرى أو له بوجوه الأول أنه كناية عن عصمته عن الأعداء وما هم فيه من الفتك به لانه يلزم
 من استيفاء أجله وموته حتف نفسه ذلك أو قابضك من الأرض من توفي المال بمعنى استوفاه وقبضه
 وقوله ما لم يحتمل ما أن تكون موصولة ولي صلته ويحتمل أن تكون كلمة واحدة أو المراد بالوفاة هنا
 النوم لانهم ما أخوان ويطلق كل منهم على الآخر لانه رفع كذلك بقضائه وأما أنه أريد بالموت والوفاة
 موت القوى الشهوانية العاتقة عن إيصاله بالملكوت فبعد لأن اسم الفاعل لا يناسبه وقوله إلى محل
 الخ إشارة إلى أن إلى على تقدير مضاف أي إلى سمائي وظهوره من الكفرة أما تبعه عنهم بالرفع أو
 انهماؤه عن قصدهم بجعلهم أو يجعل معهم كانه نجاسة وبما قررناه سقط ما قيل انه تبع فيه الزمخشري
 في أن المقتول لم يمت بأجله كما هو مذهب المعتزلة (قوله يعلوهم بالجنة أو السيف الخ) يريد أن الفوقية
 رتبة لا مكانية وقوله ومتبعوه من أقرب بنوته من المسلمين والنصارى فان أريد بالنصارى من آمن به قبل
 محيى نبينا صلى الله عليه وسلم ونسخ شريعته فهو ظاهر وان أريد المطلق فلا ضير في غلبتهم على غيرهم من
 الكفرة مع غلبة المسلمين عليهم وقوله وإلى الآن الخ ظاهر في الثاني (قوله الضمير لعيسى الخ)
 ويحتمل أنه لمن اتبع وكفر فقط فهو التغايات من الغيبة إلى الخطاب لادلالة على شدة ارادة إيصال الثواب
 والعقاب لادلالة الخطاب على الاعتناء (قوله تفسير للحكم وتفصيل له) قال التحرير اعترض بأن
 الحكم مرتب على الرجوع إلى الله بالمعاد وهو في القيامة فكيف يصح تفسيره بالماضي في الدنيا وأجيب
 أولا بأن المقصود التأييد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى خصوصهما كقوله خالدين فيها مادامت
 السموات والأرض وثانيا أن المراد بهما المعنى الأقوى أي أولا وآخر وهو بعد جسد أو ثانيا أن المرجع
 أعسم من الدنيوي والآخروي وكونه بعد جعل الفوقية الثابتة إلى يوم القيامة لا يوجب كونه بعد
 ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتوفية الأجور أيضا تتناول نعم الدارين وقوله فيما كنتم فيه بنوة
 عنه أو المعنى أحكم بينكم في الآخرة فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا ورابعاً بأن عذاب الدنيا

هو الفوقية عليهم والمعنى أضمر الى عذاب الفوقية السابقة عذاب الآخرة وفيه بعد اذ معنى أذهب
 في الدنيا والآخرة ليس الا اني أفعل عذاب الدارين الا أن يقال ايجاد الكل لا يلزم أن يكون بايجاد كل
 جزء فيجوز أن يفعل في الآخرة تعذيب الدارين بأن يفعل عذاب الآخرة وقد فعل في الدنيا عذاب
 الدنيا فيكون تمام العذابين في الآخرة وقيل لا يعد أن يتعلق قوله في الدنيا والآخرة بشدة تشديد الامر
 الشدة وهذا وان ارتضاء بعض الفضلاء واستظهره لا يخفى ما فيه وقوله تقرير لذلك أي للحكم الفصل بأنه
 جار على الحكمة والعدل ثم ان تفصيل المجمل باعتبار وصفي الايمان والكفر واعطاء كل ما يليق به بضمير
 الغائب العائد الى الموصوف اشارة الى عليه الوصفين هل هو التفات من الخطاب الى الغيبة فيه
 تردد بناء على أن الثاني هل يكنى في عسده التفاتاً لتأويلين الخطاب لما هو في ضمن أمر شامل له أولاً لأن
 يكون مقصوداً بالذات الظاهر الثاني (قوله الى ماسبق) يشير الى وجه افراذه وتذكيره وقوله على أن
 العامل معنى الاشارة لا الجار والمجرور لأن مثله لا يجوز تقدمه على عامله المعنوي وقوله وأن يتصب
 يعني ذلك (قوله المشتل على الحكم أو الحكم الخ) ان كان الحكمين بمعنى المحكم المتقن نظمه بناء
 على أن فعلاً لا يكون بمعنى مفعول كما مر والذ كر بمعنى القرآن فظاهر وان كان بمعنى صاحب الحكم فاستعماله
 لما صدر عنه مما شتم على حكمته اما استعارة تبعية في لفظ حكيم أو اسناد مجازي بان أسند اليه ما هو
 لمسيبه وصاحبه واما استعارة ممكنية وتخيلية بأن شبه القرآن بناطق بالحكمة وأثبت له الوصف بحكيم
 تخيلاً وقد صرح به في الكشف هنا وأفاد الطيبي رحمه الله أن ما ذهب اليه السكاكي من رد الاسناد
 المجازي الى الممكنية سبقه اليه غيره فلا اعتراض عليه كما ظن وشبهة ذكر الطرفين حينئذ واردة فتأمل
 دفعها وتفسير الذ كر الحكيم باللوح المحفوظ لا شتمه عليه (قوله أي شأنه الغريب الخ) يعني أن المثل
 هنا ليس هو المستعمل في التشبيه والكاف زائدة كما قيل بل بمعنى الحال والصفة الهيبة كما مر تحقيقه
 في البقرة يعني صفة عيسى عليه الصلاة والسلام كصفة آدم صلى الله عليه وسلم في خلقه من غير أبوين
 (قوله جملة مفسرة للتشليل الخ) في الكشف فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم
 بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دون الطرف الآخر من تشبيه به لأن
 المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في أنه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة وهما في
 ذلك نظيران ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب فنسبه الغريب
 بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استغربه انتهى جعل عيسى
 عليه الصلاة والسلام مشبهاً لانه المقصود في المقام والاذنله وود للتشابه يعني أن جملة خلقه مفسرة لشبهه
 فاما أن تكون مبنية لوجه الشبه والمشارك بينهما من الخروج عن العادة وعدم استكمال الطرفين أو هو
 لبيان أن المشبه به أغرب فيكون أم وأكل كما هو شأن التشبيه والمصنف رحمه الله جعله بياناً لوجه الشبه
 ضمناً وعدوله عن الاقتصار على المشترك بينهما لما ذكر لانه أغرب وأقطع لمادة الشبهة ومن لم يدر معزاه
 ظنه خلط بين الوجوه وأنه كان عليه أن يقول لما فيه الشبه والشبه جمع شبهة وقطع مادة الشبهة أبلغ من
 قطع الشبهة مع ما في الخفاء من مناسبة المقام لأن الابوين مادة النسل (قوله والمعنى خلق قاله من
 التراب) فسر الخلق بذلك وقول كن بانثائه بشراً تعجباً للكلمة ثم وحل يكون على حكاية الحال لأن
 المقام يقتضي كن فكان ويصح أنه مستعمل بالنظر لما قبله وهو قوله كن وقد تقدم تحقيقه وأنه تمثيل
 ومن جملة على ظاهره جعل التأخير والتراخي في الاخبار وما قيل ان المصنف رحمه الله جعله في البقرة
 كناية عن الخلق دفعة بلامادة وسبب وما هنا يخالفه ليس بشيء لأن معناه كما قرره سرعة اليجاد وعدم
 المادة انما تستفاد من المقام والتعبير بالابداع (قوله خبر محذوف أي هو الحق) ضمير هو راجع
 الى البيان والقصص المذكور سابقاً ومن ربك حال من الضمير في الحق وقدّمه لانه أولى من جعله مبتدأ
 ومن ربك خبره اذ المقصود الدلالة على كون عيسى صلى الله عليه وسلم مخلوقاً كآدم صلى الله عليه وسلم

(والله لا يحب الظالمين) تقرير لذلك (ذلك)
 اشارة الى ماسبق من نبأ عيسى وغيره وهو
 مبتدأ خبره (تسألوه عليك) وقوله (من
 الآيات) حال من الهاء ويجوز أن يكون
 الخبر وتلوه حالاً على أن العامل معنى الاشارة
 وأن يكونا خبرين وأن يتصب بضمير نفسه
 تلوه (والذكر الحكيم) المشتل على الحكم أو
 الحكم المعنوع من طرق الخلال اليه بعبارة
 القرآن وقيل اللوح (أن مثل عيسى عند الله
 كمثل آدم) أي شأنه الغريب كشأن آدم
 (خلقهم من تراب) جملة مفسرة للتشليل مبنية
 لماله الشبه وهو أنه خلق بلا أب كما خلق آدم من
 التراب بلا أب وأم شبه حاله بما هو أغرب منه
 اخفاً للخصم وقطعاً للمواد الشبهة والمعنى
 خلق قاله من التراب (ثم قال له كن) أي
 أنتأه بشراً كقوله ثم أنتأه خلقاً آخر أو قدر
 تكويته من التراب ثم كونه ويجوز أن يكون
 ثم تراخي الخبر لا الخبر (فيكون) حكاية حال
 ماضية (الحق من ربك) خبر محذوف أي هو
 الحق وقيل الحق مبتدأ ومن ربك خبره أي
 الحق المذكور من الله تعالى

(فلا تكن من الممتريين) خطاب للنبي صلى الله عليه (٣٢) ودلم على طريقة التهجيز لزيادة الثبات أو لكل سامع (فمن حاجك) من النصارى (فيه) في عيسى

(من بعد ما جاءك من العلم) أى من البينات
الموجبة للعلم (فقل تعالوا) هلموا بالرأى
والعزم (ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم
وأطفالنا وأطفالكم) أى يدع كل منا ومنكم
نفسه وأعزة أهله وألصقهم بقلبه إلى المباحلة
ويحمل عليها وانما قدمهم على النفس لأن
الرجل يحاطر بنفسه لهم ويحارب دونهم (ثم
ينتهل) أى يتباهل بأن تلعن الكاذب من
والهله بالضم والفتح اللعنة وأصله انترك من
قولهم سم أبهلت الناقة اذا تركتها لا صرار
(فجعل لعنت الله على الكاذبين) عطف فيه
بيان روى أنهم لم يدعوا إلى المباحلة قالوا
حتى نتظروا فلما تخلفوا قالوا للعاقب وكان ذا
رأيهما مآثرى فقال والله لقد عرفت نبوته
ولقد جئكم بالفصل في أمر صاحبكم واه
ما بهل قوم نبيا لا يهلكوا فان أبيت الالف
دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا فأتوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غدا محتضنا
المسكين أخذ بيد الحسن وفاطمة فتشى
خلفهم وعلى خلفها وهو يقول اذا أنا
دعوت نأتوا فقال أسقفهم بامعشر
النصارى انى لارى وجوها لو سألو الله أن
يزيل جبلا عن مكانه لازله فلا تباهلوا فتهلكوا
فاذعنوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلوا
له الجزية ألقى حلة حمراء وثلاثين درعاً من
حديد فقال عليه الصلاة والسلام والذى
نفسى بيده لو تباهلوا المسجون اقرده وخنائير
ولا صطرم عليهم الوادى ناراً ولا سأل الله
نجراً رادله حتى الطير على الشجر وهو دليل
على نبوته صلى الله عليه وسلم وفضل من أتى
بهم من أهل بيته (ان هذا) أى ما قص من تباهل
عيسى وصرير (لهو القصص الحقيقى) بمجملتها
خبر أن أروها فصل يفيد ما ذكره في شأن
عيسى وصرير حق دون ما ذكره وما بعده خبر
واللام دخلت فيه على الفصل لأنه أقرب إلى
المبتدأ من الخبر وأصلها أن تدخل على المبتدأ
(وما من آله الا الله) صرح فيه بمن الزيادة
لأنه استغراق تأكيد كيد الرد على النصارى في
تقليدكم (وان الله له والعزير الحكيم) لا أحد سواه

هو الحق لا ما يزعمه النصارى وتطبيق كونهم ما مبتدأ وخبر على هذا المعنى لا يصح إلا بتكلف أن الحق
من الله كل حق أو جند من جلته هذا الشأن أو المراد بالحق ما ذكره تعريفة للعهد من قوله
من بعد ما جاءك من العلم أو فوق به كما أن فلا تكن من الممتريين أو فوق بالاول وحمل العلم على البينات الموجبة
للعلم اما حقيقة لانها نوع من العلم أيضاً ومجاز والقرينة عليه ذكر الحاجة المقضية للدلالة وحمل تعالوا
على هلموا وأقبلوا على الاقبال بالرأى والعزم لا بالجسد لظهور أنه المراد (قوله) خطاب للنبي صلى الله
عليه وسلم الخ) التهجيز الاشارة يقال هيجبه وما جبه وهو كقوله ولا تكونن من المشركين وفانته أنه اذا
سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حركه أريحته فكان يقينه نوراً على نور وغيره اذا سمعه ينزجر
لأنه صلى الله عليه وسلم مع جلالة اذا خوطب به فظنك بغيره ومعنى كونه خطا بالكلى سامع أى
اكمل من يقف عليه ويصلح للخطاب فلا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز كما قومه (قوله) أى يدع كل منا ومنكم
الخ) أعزة جمع عزيز وألصقهم بقلبه بمعنى أحبهم وأقربهم اليه ويحمل عليها أولئك أيضاً بأن يدعوا بغير
ابناء والاصل في الهله اللعنة والدعاء بها ثم شاع في مطلق الدعاء كما يقال فلان ينتهل الى الله في قضاء
حاجته وكشف كربته هذا ما قاله الزمخشري وقال الراغب رحمه الله بهل الشيء والبغير اهمله وتخليته ثم
استعمل في الاسترسال في الدعاء سواء كان لعناً أو لا وانما فسره هنا لانه الواقع فيه فيبين ما اختلاف
قبل والذي عليه أهل اللغة ما ذكره الراغب رحمه الله تعالى قال ابن دريد

لم أركلوت سوى ما بهلا * يحسبه مدعيه وهو مستدك

وقوله وانما قدمهم الخ يعنى أنهم أعز من نفسه ولذا يجعلها فداهم فلذا قدم ذكرهم اهتماماً به وقوله
أى يتباهل اشارة الى أن الافعال هنا بمعنى التفاعل وتفاعل واقعة في أخوان في مواضع كثيرة
ككاتبوروا وتجاوروا واشتوروا وتشاوروا وقوله والهله الخ هو معنى ما مر عن الراغب وصرار
مكسوراً مهملاً خيط يشد على خلف الناقة لئلا يرضعها فصبها وحديث المباحلة مخرج في الدلائل
عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله عطف فيه بيان أى أنه عطف على ينتهل عطف المفصل على الجملة
(قوله) فالتخالوا) أى خلا بعضهم ببعض والعاقب من يخلف السيد والامير وقوله بالفصل فى أمر
صاحبكم يعنى القول الفصل بين الحق والباطل فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام اذ لم يجعه له الهاه
ولا كاذبا بل عبد الله ونبه صلى الله عليه وسلم وقوله فان أبيت الالف دينكم استثناء مفرغ لما فى أى من
معنى التيق والمواصلة المصالحة والتاركة ومحتضنا بمعنى أخذ الله تحت حنقه والاستقف يضم الهمز
والقاف وتشديد القاء خبر النصارى وعالمهم معرب على الصحيح وقوله نأذعنوا بمعنى أطاعوا وانقادوا
وأما الاذعان بمعنى الادراك فليس من كلام العرب (قوله) وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم
الخ) أى الحديث المذكور دليل لاعترا فهم وامتناعهم من مباحلته وعلمهم بنبوته وأما فصل آل الله
والرسول فانها لا يحتاج الى دليل (قوله) بمجملتها خبر أن الخ) الجملة اما المصطلح عليه أو بمعنى
المجموع وهو فى قوله أو هو مراد به لفظه والتقابل بين الفصل وكونه مبتدأ بناء على أنه لا يحمل له من
الاعراب وقوله يفيد الخ أى يفيد القصر الاضافى كما يفيد تعريف الطرفين وذهب النحوي الى أنه
للقصر والتأكيده لولم يكن فى الكلام ما يفيد وان كان كما هنا فهو مجرد التأكيده وما ذكره
المصنف رحمه الله اوجه ثم أفاد أن أصل اللام الدخول على المبتدأ اولاً سميت لام الابداء لكنهما
فصلت لئلا يجتمع حرفان كيد وزيادة من لئلا كيد كما هو شأن الصلات وقد فهم أهل اللسان انها التأكيده
الاستغراق المفهوم من النكرة المنفية لاختصاصها به فى الأكثر وقد توقف بعضهم فى وجه افادة
الكلمات المزيدة لئلا كيد أى طريقه فلنم البست وضعية وأجلب بأن اذوقية يعرفها أهل اللسان
وهو حواله على مجهول وقوله دخلت فيه الخ أى التزم ذلك مع أنه لا مانع من دخولها على الخبر اقرب
منه لفظاً ومعنى قبل وعلم من كلامه أن ما من رجل أقوى من لارجل وفيه ما مر (قوله) لا أحد سواه

(الخ) القدرة التامة هي معنى العزة اذ هي بمعنى الغلبة المقتضية لها والتامة والبالغة معناها أي البالغة الى النهاية من صيغة المبالغة وفي الآية وقع بدل في نسخة اللوحيية وأقم سواه للتأ كيد إشارة الى مدلول الفصل فلا يقال انه لا فائدة في ذكره ولما كان المراد منه هذا وما قبله حصر الآية فيه رد على النصارى قصر افراد لانه تذييل لما قبله علم أن ما قبل ان الفصل والتعريف ليس للحصر اذ الغالب على جميع الاغيار لا يكون الا واحدا فيلغو القصر فيه الا أن يحجب لقص قلب والمقام بإياه خبط وخط واليه إشارة قوله ليشترك الخ فانهم (قوله وعبد لهم الخ) في الكشف وعبد لهم بالعذاب المذكور في قوله زنادهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون قالوا في المفسدين للعهد يعني فان تولوا فان الله يهذبهم العذاب الذي تعرف واشتهر في حق المفسدين وهو العذاب المضاعف والمصنف رحمه الله لم يره ظاهرا من النظم فجعل الوعيد باعتبار وصفهم بالفساد ووضعه ووضع المضمير اذ علمه بذلك أن يجازي عليه كما مر وفي تركيبة تسامح لان قوله المؤذى لا يصح صناعة أن يكون صفة لافساد النكرة ولا للذين والاعتقاد معنى الاتقدير المؤذى فسادا فحذف المضاف وقام المضمير مقامه فارتفع واستمر بقرينه رجوعه له بعد تعلق الافساد به وأما جعل افساد للذين من قبيل لا بالآل ونحوه فتكلف وقوله بل الى الخ حذف فيه المعطوف عليه بالواو والتقدير بل الى فساد النفس والى فساد العالم وحذف لدخوله في العالم ولم يستغن به لانه لا يلزم من فساد فساد جميع أجزائه ومنه كثير في كلامهم (قوله يعبد أهل الكتاب) جزم به لانه الظاهر من غير حاجة الى التخصيص وقوله لا يختلف الخ بيان معنى الاستواء وقوله ويفسرهما ما بعدهما يعني أنه بدل من كلمة مبين للمبديل منه وموضع له لاشتماله على التصريح به لان أن تفسيره لان الوامتنع من معنى القول دون حروفه اذ هي ناصبة والتفسيرية لا تعمل وفسر قوله لا تشرك بغيري الاستحقاق ليكون تأسيسا كثر فائدة (قوله يريد به وفد نجران) هم نصارى قدم وفدهم ستون راكبا فظهرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده وأزانت فيه هذه الآيات فلما حجهم أمرهم أن يجيبوا أو يباهوا لوافقوا المبالغة ثم تساوروا فقال بعضهم أنه نبي وما ياهل نبي قوما لا تنزل بهم العذاب فأطيعوه في الجزية فأعطوها وهم أول من أذاع سنة تسع أو عشر وأشرفهم أربعة عشر أعلمهم أبو حارثة وقد اعترف بدين الاسلام وقال أعلم أنه نبي ولكن ملوك الروم شرفونا وأمدونا بأموالهم فتحن على دينهم والقصة مفصلة في السير واعلم أن المبالغة مشروعة ولها شرط وتعرض لها بعض الفقهاء (قوله ولا تقول عزير ابن الله الخ) يعني لا تجعل بعض البشر ربا ومعبودا فمضربا للناس لا للممكن وان أمكن حتى يشعل الاصنام لان أهل الكتاب لم يعبدوها وفي التعبير بالبهض نكتة للإشارة الى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكون ربا وفيه وجه آخر وهو أن المراد باتخاذهم أربابا اطاعتهم فيما يحلون ويحرمون كقوله تمار اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله واليه إشارة بقوله روى الخ فان قلت هم جعلوهم شركا لا آلهة دون الله قلت هو لتنبه على أن الشرك لا يجتمع الاعتراف بربوبية تعالى عقلا وقوله هوذا الضمير هو لا لاخذ بقولهم وهذا للإشارة لأنهم عبودين أو معناه ان اتخاذ الاخبار والرهبان أربابا ذلك أي اطاعتهم في التحليل والتحريم وهذا الحديث أخرجه الترمذي وحسنه وقوله لان كلامهم الخ كذا وقع في الكشف فقالوا بعضنا خبرنا وبشر مثلنا بدل منه أو خبر بعد خبر وفيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة لتأويلها بالمعرفة اذ معناه المسيح بعضنا وعزير بعضنا أو بعضنا خبر مبني محذوف والجملة خبران (قوله أي لزمتمكم الخ) يعني فان تولوا عن موافقتكم فيما ذكر مما اتفق عليه الكتب والرسول بعد عرضه عليهم فاعلموا أنهم لزمتم الخ وائتموا بأوامرنا فقولوا لهم أنصفوا واعترفوا وأقرأنا على الدين الحق وهو نبيهم أو هو نعريض لانهم اذا شهدوا بالاسلام لهم فكانهم قالوا اننا نسنا كذلك والاطوار المنافية للآلهية كونه مولودا متوفى الخ وما يحل فقد تم أي ما عقده وورس في عقولهم القاصرة بتولاه ان من عيسى الخ

يساويه في القدرة التامة والبالغة
البالغة اشارة في الآية
الله عليهم بالفساد (وعبد لهم وضع المظهر
موضع المضمير يدل على أن التولى عن الحجج
والاعراض عن التوحيد افساد للدين
والاعتقاد المؤذى الى فساد النفس بل والى
فساد العالم (قل يا أهل الكتاب) يعبد أهل
الكتابين وقبل يريد به وفد نجران أو يهود المدينة
تعالوا الى كلمة - وايننا وبينكم لا يختلف فيها
الرسول والكتب ويفسرهما ما بعدهما (الأنبياء
الا لله) أي فوحده بالعبادة وتخلص فيها
(ولا تشرك به شيئا) ولا تجعل غيره شريكا
في استحقاق العبادة ولا تراها أهلا لان يعبد
(ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله)
ولا تقول عزير ابن الله ولا المسيح ابن الله
ولا تطيع الاخبار فيما أحد قوام من التحريم
والتحليل لان كلامهم بعضنا خبر مثلنا روى
انه لما نزلت اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا
من دون الله قال عدى بن حاتم ما كنا نعبدكم
من دون الله قال ليس كانوا يحلون لكم
بارك - ولله قال ليس كانوا يحلون لكم
ويجزون قنأ خذون بقولهم قال نعم قال
هوذا (فان تولوا) عن التوحيد (فقولوا
اشهدوا باننا مسلمون) أي لزمتمكم الخ
فاعتزوا باننا مسلمون دونكم أو اعترفوا
بأنكم كافرون بما نطق به الكتب ونطابقت
عليه الرسول (تنبيه) انظر الى ما راعى في
هذه القصة من المبالغة في الارشاد وحسن
الترتيب في الججاج بين أول أحوال عيسى
وما نهار عليه من الاطوار المنافية للآلهية
ثم ذكر ما يحل عقدهم ويزجج شبهتهم

ر قوله بنوع من الاجاز أي اظهار عجزهم عن المباحلة العلم بأجابه دعائه عليه الصلاة والسلام أو المراد
 بالاجاز الاعلام المغيب وهو أنهم لا يفعلون ذلك ولذلك دعاهم صلى الله عليه وسلم له وقوله لم يجديني
 لم يندم من الجدوى بمعنى العطية (قوله تنازعت اليهود والنصارى الخ) هكذا أخرجه ابن جرير رحمه
 الله وليس فيه أنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كما في الكشف فلذا عدل عنه المصنف
 رحمه الله فلا حاجة الى التوفيق بأنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن أجابهم بما لم يرضوه
 (قوله والمعنى الخ) ضمير عليهم مالم يرضوه والنصرانية والمراد على واحدة منهما وما ذكره من التاريخ
 رواية وقعت في التلمبي والتبسيير وما روي في قصة صريم من أن بين العمران ألف سنة وثمانمائة سنة
 المقضى أن يكون إبراهيم عليه الصلاة والسلام قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بثلاثة آلاف ووافق قول
 الزمخشري بين إبراهيم وموسى صلى الله عليه وسلم ألف سنة وبين عيسى صلى الله عليه وسلم
 ألفان رواية أخرى فلا يقال انه غفل عما قدمه أو انه سهو ومن الناس من ان العبادرة وعيسى بعده
 بألفين أو انه ظن ضمير بينه في الكشف لإبراهيم صلى الله عليه وسلم والظاهر أنهم ادعوا حقيقة أنه منهم
 فلذا حقا وجهوا فلا داعي الى ما قيل ان مدعاهم أن دين إبراهيم يوافق دين موسى لأن إبراهيم تبع
 موسى وعمل بما في التوراة فكيف يقال أنهم ادعوا المحال وأغرب منه دفعه بأنه لو كان الامر كذلك
 لما أوتي موسى عليه الصلاة والسلام التوراة بل أمر بتبليغ صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله
 ما حرف تنبيه الخ) الظاهر أن يقول على حالهم بدل عن حالهم وحرف التنبيه يدخل على الضمير الواقع
 مبتدأ اذا كان خبره اسم إشارة قياسا مطردا نحوها أنا ذا وكثر معناها كيد وقوله حاجبتم جله الخ
 يعني مستأنفة مبينة وقيل انها حالية بدليل انه يقع الحال موقعها كنسب نحوها أنا ذا فاما هذه الحار
 لزمة وقوله أنهم هؤلاء الحق فسر به لتظهر فائدة الجمل وأخذ ذلك من اسم الإشارة فانه يستعمل لتحقيق
 والتسقيص نحو * أبعلى هذا بالوحى المتناقص * (قوله وبيان حقاقتكم الخ) في الكشف حاجبتم جله
 مستأنفة مبينة للجملة الأولى يعني أنهم هؤلاء الأشخاص الحق وبيان حقاقتكم أنكم
 جادلتم فيما لكم به علم مما نطق به التوراة والانجيل فلم تحتاجون فيما ليس لكم به علم ولا ذكره في كتابكم من
 دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وكتب عليه السارح المحقق نظم الكلام ليس على ما ينبغي انتهى
 وفيه تأمل فانه أمان يريد بالنظم النظم القرآني أو عبارة الكشف وعلى كل حال فلم يلح لي وجه كونه
 كذلك اللهم إلا أن يريد انه اذا كان ينافي ينبغي عطفه وأن البيان المتعارف فيه أن يكون لا يفهم
 من اللفظ لا للنكات في التعبير ويمكن ان يقال لا مانع منه ولكونه على النهج الغير المعتاد عطفه خلفا
 البيان فيه وتيل عليه ويحتمل أن يريد بالنظم القرآني على تفسيره كما عليه المصنف أيضا ان فيه نظرا
 لأن ما لهم به علم ان كان خلاف ما جادلوا عليه كما هو الظاهر المفهوم من قوله عناد ايرد عليه أن قوله
 تعالى فمحتاجون لا ينتظم مع السابق لأن انكار غير المنصوص المعلوم دون انكار المنصوص المعلوم
 ولا يلزم قوله أو تدعون وروده لأن دعوى ورود ما لم يرد في الكتاب مع المجادلة على الخلاف ليس بمقبول
 وان كان ما جادلوا عليه فالجدال في المعلوم المنصوص ليس بسبب الحماقة ولا بلائمه قوله عنادا ويمكن
 اختيار الثاني بأن الجدال مع النبي الثابتة بقوة الآيات الباهرات ولوعلى المنصوص في كتاب آخر حقاقة
 لأن ذلك المنصوص يحتمل النسخ والتأويل على ما لا يخفى وقد يختار الأول فالجاءة والجمع بين الجدالين
 والتجاوز من واحد الى اثنين ولا يخفى ما فيه وعدم ملائمته لقوله أو تدعون انتهى (أقول) لا وجه
 لهذا لأن الآيات بالواو إشارة اما الى أنه في معنى الحال أو الامر وكان المراد بما هم به علم أمر عيسى
 وموسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم ولما علم لهم به أمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأن الأول نبيهم
 وكتابهم بين أيديهم بخلاف الثاني بقربته السابق والسباق ومجاداتهم مذمومة هنا فهي في الباطل
 الغير المطابق للواقع فلا يتعلق علم بما جادلوا فيه فالعلم هنا اما بحسب المذمومة أو بالنسبة للطرف الآخر

فلما رأى عناده لم يجابههم دعاهم الى
 المباحلة بنوع من الاجاز ثم لما عرضوا عنها
 وانتقادوا بعض الانقياد عاد عليهم بالارشاد
 وسلك طريقا سهلا وألزم بأن دعاهم الى
 ما وافق عليه عيسى والانجيل وسائر
 الانبياء والكتب ثم لما لم يجذب ذلك أيضا عليهم
 وعلم ان الآيات والنذر لا تغني عنهم عرض عن
 ذلك وقال فقولوا للشهود وأبانا مسلمون (بأهل
 البيت) كتاب لم يحتاجون في إبراهيم وما
 أنزلت التوراة والانجيل الا من بعده
 تنازعت اليهود والنصارى في إبراهيم عليه
 السلام وزعم كل فريق أنه منهم وتزافوا الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت والمعنى
 ان اليهودية والنصرانية حدثتا بنزول التوراة
 والانجيل على موسى وعيسى عليه السلام
 وكان إبراهيم قبل موسى بألف سنة وعيسى
 بألفين فكيف يكون عليهم (أفلا تدعون)
 قسدة من المحال (ها أنتم هؤلاء حاجبتم
 فيما لكم به علم فلم تحتاجون فيما ليس لكم
 به علم) ما حرف تنبيه وهو ما من حالهم التي
 غفلوا عنها وأنتم مبتدأ وهؤلاء هؤلاء الحق
 جله أخرى مبينة للآية أي أنهم هؤلاء الحق
 وبيان حقاقتكم أنكم جادلتم فيما لكم به
 علم مما وجدتموه في التوراة والانجيل عنادا
 أو تدعون وروده فيه فلم تحتاجون فيما
 لا علم لكم به ولا ذكر في كتابكم من
 دين إبراهيم

عنادا واليه أشار المصنف رحمه الله وهو معنى قول الامام فيما لكم به علم لم يقصد به علم حقيقة وانما
 اراد به أنكم تستجيزون محتاجته فيما تدعون فكيف تحتاجون فيما لا علم لكم به البتة وهذا من دقائق
 هذا الكتاب فافهمه وأما ما أجاب به فليس بشئ (قوله وقيل هو لا بمعنى الذين الخ) هذا مذهب
 الكوفيين ان كل اسم اشارة يكون موصولا والمعنى عليه ظاهر ومذهب غيرهم أنه مخصوص بذاتي نحو
 ماذا صنعت وكون أصلها أنتم أنتم مذهب الاخفش وقيل عليه ان ابدال همزة الاستفهام هاء لم يسمع
 الا في بيت نادر ثم الفصل بالذات كان لتوالي الهمزة في فلا وجه له هنا وهو انما يريد لو كان الفصل بعد
 الابدال (قوله علم ما حاجتكم فيه) في نسخة ما حاجهم فيه والاول هو المطابق لما في الكشف قيل
 في وجه زيادة علم أنه هنا بمعنى حقيقة ولكنه اذ ليس المقصود هنا التمهيد حتى يذكر علم الحاجة بمعنى
 المجازاة والعقاب عليه كما هو الوارد في أمثاله وقوله وأنتم جاهلون به اشارة الى المفعول المقدر وفيه رمز
 الى أن حاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة لله وهذا بنى على أن الحاجة وقعت معه وقدم
 الكلام فيه وقوله نصريح الخ اشارة الى وجه النص وحيث تقدمت حقيقة (قوله منقاد الله)
 لما كان الاسلام يختص في العرف بالدين المجدى وهو لا يصح هنا لانه يرد عليه انه كان قبل ذلك بزمان
 كثير فكيف يكون مسلما فيه كون كاذبا عنهم ثم رده وتنصره المردود بقوله تعالى وما أنزلت التوراة
 والا انجيل الا من بعده فيرد عليه ما ورد عليهم ويشترك الالزام بينهم ما فسروه هنا بالمعنى اللغوي وهو
 التسلم المنقاد لطاعة الحق أو بالموحد لان الاسلام يرد بمعنى التوحيد وينصره قوله وما كان من
 المشرعين وهو بهذا المعنى يوصف به من كان قبلنا وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيرا وهذا قال
 الجصاص ان المسلم المؤمن ولو من غير هذه الامة وفي رسالة للسيوطي ان الاسلام مخصوص بهذه الامة
 وفيه نظر فان قيل قولكم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام على دين الاسلام ان أردتم به الموافقة
 في الاصول فليس محتضا بدين الاسلام وان أردتم في الفروع لزم أن لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم
 صاحب شريعة بل مقرر للشرع من قبله قيل يختار الاول والاختصاص ثابت لان اليهود والنصارى
 مخالفون للاصول في زمانة القواهم بالتقليد واشتراك عزير الى غير ذلك أو الثاني ولا يلزم ما ذكره الجواز
 أنه تعالى نسخ تلك الفروع بشرع موسى صلى الله عليه وسلم ثم نسخ نبينا صلى الله عليه وسلم بشرع موسى
 بشريعتة التي هي موافقة لشرعية ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيكون صاحب شريعة مع موافقته
 لابراهيم كذا قال النيسابوري رحمه الله وهو يقتضي أن المراد بكون ابراهيم مسلما انه على ملة
 الاسلام والمصنف رحمه الله لم يرتض هذين الوجهين لبعدهما فذهب الى ما ذكرناه سالما من القدرح
 (قوله تعريض بأنهم الخ) هذان وجهان الاول أن المراد بالمشركين معناه المطلق ففيه تعريض لهم
 على طريق الكناية الثاني أن المراد بالمشركين أهل الكتاب وأصله منكم فوضع الظاهر موضع المضمرة
 للتصريح بأنهم مشركون لما ذكره الظاهر أن يقول أوردناه وهو وجه واحد وهو الاول وترك الثاني لانه
 تكرار مع قوله ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا وفيه نظر (قوله أي أخصهم الخ) أولى أفعل تفضيل
 وأصل معناه أقرب من وليه بلبه ولبا ومنه ما في الحديث لا ولي رجل ذكر ويكون بمعنى أحق كما تقول
 العالم أولى بالتقديم والمراد هنا الاول فقوله وأقربهم عطف تفسير (قوله من أمتهم الخ) عدل عن
 تفسيره بطلق من اتبعه فيكون ما بعده من ذكر الخاص بعد العام لانه أشرف لكونه خلاف
 الظاهر وقوله لموافقته له على الكونهم أولى وقوله على الاصل اشارة الى أن اتحادا الشريعتين لا يقتضي
 أن يكون الشرع هو الاول لان هذا شرع جديد وان وافق شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما يوافق
 قول المجتهد قول آخر حتى لا يلزم أنه مقلده وشرع مبني للمجهول وقال في أكثر اذ يجب علينا الايمان
 بالقرآن الذي لم يجب عليهم وكذا في شرعهم ما لا يجب علينا (قوله وقرئ والنبي بالنصب الخ)
 في عبارته تسمي أي وهذا النبي كما في الكشف وعلى قراءة الرفع هو معطوف على الموصول قبله الذي

وقيل هو لا بمعنى الذين وحاجتكم صلته وقيل
 ها أنتم أصلها أنتم على الاستفهام للتعجب
 من حاجتهم ثم قلبت الهمزة هاء وفرا نافع
 وأبو عمرو ها أنتم حيث وقع بانتم من غير همز
 وورش أقل مدا وقيل بالهمزة من غير ألف
 بعد الهاء والباءون بالمد والهمزة والبري بقصر
 المتدلى أصله (والله يعلم) علم ما حاجتكم فيه
 (وأنتم لاتعاون) وأنتم جاهلون به (ما كان
 ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا) نصريح بمقتضى
 ما قرره من البرهان (واكن كان خفيفا) ماؤلا
 عن العنائد الزائفة (مسلم) منقاد الله وأبى
 المراد أنه كان على ملة الاسلام والاشتركة
 الالزام (وما كان من المشركين) تعريض بأنهم
 مشركون لا شر اكرمهم به عزير او المسيح ورد
 لا دعاء المشركين أنهم على ملة ابراهيم (ان
 أولى الناس بابراهيم) أي أخصهم به وأقربهم
 منه من الولي وهو القرب (للذين اتبعوه)
 من أمتهم (وهذا النبي والذين آمنوا)
 لموافقته له في أكثر ما شرع لهم على الاصل
 وقرئ والنبي بالنصب عطف على الهاء في اتبعوه
 وبالجزء عطف على ابراهيم

(والله ولي المؤمنين) ينصرهم ويجازيهم الحسنى (٣٦) لايمانهم (ودت طائفة من اهل الكتاب له بضللتكم) نزالت في اليهود لما دعوا حذيفة
وعمارا ومعاذا الى اليهودية ولو لم يبعني أن
(وما بضلون الا أنفسهم) وما يخطاهم
الاضلال ولا يبع ودوباله الاعليم هم اذ
يضاعف به عذابهم او ما بضلون الا
أمثالهم (وما يشعرون) وزره واختصاص
ضرره بهم (يا اهل الكتاب لم تكفرون
بآيات الله) بما نطق به التوراة والانجيل
ودلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
(وانتم تشهدون) أنما آيات الله أو بالقرآن
وانتم تشهدون نعمته في الكتابين أو تعلمون
بالمجرات أنه حق (يا اهل الكتاب لم تلبون
الحق بالباطل) بالتحريف وبرايا الباطل
في صورته أو بالتمويه في التمييز بينهم ما وقرئ
تلبسون بالتمويه وتلبسون بفتح الباء أى
تكسبون الحق مع الباطل كقوله عليه
الصلاة والسلام كلام نوبى زور (وتكفون
الحق) نبوة محمد عليه السلام ونعمته (وانتم
تعلمون) عما يزعمونكمونه (وقالت طائفة
من اهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين
آمنا ووجه النهار) أى أظهرنا الايمان
بالقرآن أول النهار (واكفروا آخره لعلمهم
برجعون) واكفروا به آخره لعلمهم بشكون
في دينهم فلما بأنكم رجعتم لخلل ظهركم
والمراد بالطائفة كعب بن الاشرف ومالك
ابن الصيف قال لا أصحابهم المماحوت القبله
آمنوا بالذى أنزل عليهم من الصلاة الى
الأكسبة وصلوا اليها أول النهار ثم وصلوا
الى الصخرة آخره لعلمهم يقولون هم أعلم منا
وقد رجعوا فبرجعون وتبيل اثنا عشر من
أصحاب خيبر تقاوا لو بأن يدخلوا فى الاسلام
أول النهار ويقولوا آخره نظرفا فى كآبها
وشاورنا علماءنا فلم نجد محمد ابالنعته الذى
ورد فى التوراة اهل أصحابه يشكون فيه (ولا
نؤمنوا الا ان تبع دينهم) ولا تقروا
عن تصديق قاب الا لاهل دينكم أولا
تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان على
دينكم فان رجوعهم أرجى وأهم (قل ان
الهدى هدى الله) هدى من يشاء الى
الايمان وينبته عليه

هو خبران وعلى قراءة النصب معذوف على الضمير المفعول والتقدير الذين اتبعوا ابراهيم واتبعوا هذا
النبي ويكون قوله والذين آمنوا عطفاء على قوله للذين اتبعوه وايس بلغ ولشموله لمؤتى أمة موسى
وعيسى وغيرهما وعلى الجرح هو عطف على ابراهيم أى ان أولى الناس بابراهيم وهذا النبي للذين اتبعوه
وفيه انه كان ينبغي أن يثنى ضمير اتبعوه ويقال اتبعوه ما الا أن يقال هو من باب والله ورسوله أحق
أن يرضوه وأيضا فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وقوله والذين آمنوا ان كان عطفاء على الذين
اتبعوه يكون فيه ذلك أيضا وان كان عطفاء على النبي فلا فائدة فيه الا أن يقال انه من عطف الصفات
بعضها على بعض فتأمل وقوله ينصرهم الخ لانه شأن الولي فأريد به لازمه وقوله لايمانهم اشارة الى أن
عنوان المشتق يقتضى عليه مبدأ الاشتقاق كما مر (قوله ولو لم يبعني أن) أى المفتوحة الههزة
المصدرية قد مر الكلام فيه وكونه المقتضى وهو مذهب للنجاة وقوله وما يخطاهم الخ الاضلال الايقاع
فى الضلال وهم ضالون فيؤدى ذلك الى جعل الضال ضالا فذلك أول الاضلال بما يعود من وباله أى
فهو مجاز مرسل أو استعارة والمراد بأنفسهم أمثالهم المجانسون اهم كفى قوله تعالى لقد جاءكم رسول
من أنفسكم قبل وهو من الاخبار بالغيب الذى هو مد وجوه الا بحار فهو واستعارة أو تشبيه بتقدير
أمثال أنفسهم اذ لم يتقدم لم قط وقوله وزره الخ ان على غير الترتيب راجع الى هذين الوجهين (قوله
أو بالقرآن الخ) يعنى المراد بآيات الله اما التوراة والانجيل وبشهادة من الشهادة مجازا عن الاعتراف
بحقيقتها واما القرآن ومعنى تشهدون تشهدون نعمت الرسول صلى الله عليه وسلم المذكور فى التوراة
والانجيل واما آيات الله جميعا ومعنى تشهدون تعلمون حقيقتها بالاشبهة بنزلة علم المشاهدة وضمير نعمته
لمحمد صلى الله عليه وسلم أو بالقرآن (قوله بالتحريف وبرايا الباطل فى صورته) أى صورة الحق قال
الراغب أصل اللبس ستر الشيء ويقال فى المعانى كذبت عليه أمره قال تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل
ويقال فى الامر لبدية أى التباس ولا بدت الامر زواته ولا بدت فلا ناخاططة فتلبسون بالفتح من
لبست الثوب والباء بمعنى مع وبال كسر من لبست النى بالنى سترته به وقيل خلطته والباء صلة وكذا
فى قراءة التشديد واستشهد والاستعمال اللبس وما فى معناه للاتصاف بالشيء والتلبس به بما وقع
فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله
ان زوجى أعطانى مالم يعطى فقال المتلبس بمالم يعطى كلابس نوبى زور والمتشبع الذى يرى أنه شبعان
وايس به والمراد المتصاف ولا بلس نوبى زور هو الذى استعار نوبى زور بآية جعل به أو يتخذ تقبيل شهادة فهو
يشبهه زورا ويظهر أنه له وايس له فتلبس بجهتي زور ويصير كأنه لا بلس نوبى من الزور وفى الفائق
المتشبع على معنيين أحدهما المتكافى اسرافا فى الكل وزيادة فى الشبع ليمنى والثانى المتشبه بالشبعان
وايس به وبهذا المعنى استعمل للمتحلى بفضيلة لبست له وشبهه بلا بلس نوبى زور أى زور وهو الذى يزور
على الناس ويتنابزى أهل الزهد رياء وضافة الثوب بين الى الزور على معنى اختصاصهما به من جهة
كونهم مالم يلبسون لاجله أو أراد أن المتحلى بما ليس فيه كلبس نوبى من الزور ارتدى بأحدهما واتزر
بالآخر وقبل كانت النسوة تنظرون فى اللباس يظهرن السمن وقوله تكفون وهو الصحيح ووقع فى
نسخة تلبسون وقوله عالين اشارة الى أن الجملة حالبة وقوله أول النهار اشارة الى أن الوجه استعير للاول
وهو استعارة معروفة كما ذكره الثعالبي (قوله لعلمهم بشكون الخ) انما قال يشكون لانه أقل المراتب
التيقنة والا فالرجوع يكون عن اعتقاد البطلان وكعب بن الاشرف ومالك بن الصيف بفتح الصاد
المهملة من اليهود وقوله اثنا عشر الخ رواه ابن جرير عن السدى وتقاولوا تفاعل من التول والمراد
المشاورة (قوله ولا تقروا عن تصديق قلب الخ) انما أول تؤمنوا بتقروا وتظهروا وتفشوا على طريق
التضمين لبدية باللام وابست هنا للتوبة وقيل انها زائدة وقيل انه يهتدى باللام أيضا أى لا تصدقوا
عن قلب الاهولاء وعلى هذا فليس قل ان الهدى الخ اعتراضا أى قل لهم ان الهدى هدى الله أو قل

انفسك اوله مؤمنين فهو يهدي لاصل الايمان والاثبات عليه من يشاء فلا يضرك دهم (قوله أي
 دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى الخ) تحقيق ذلك وتفصيله ما أفاده المدقق في الكشف أن فيها أوجه أحدها
 أن التقدير لا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وهم المسلمون أو توأ كذا سماويًا كالتوراة ونبيًا مرسلًا
 كوسى صلى الله عليه وسلم وبأن يحاجوكم وبغايوكم بالجنة يوم القيامة الا لا تبعكم فهوهم عن الاظهار
 للمسلمين فيزدادون تصديقًا للمسلمين في العرب فيبعثهم على الاسلام وأتى بأربعي وزان ولا تطع منهم آثما الخ
 وهو بالغ والجل على معنى حتى صحيح مرجوح وفائدة الاعتراض أن كيدهم غير ضار لمن اطفأ الله به
 بالدخول في الاسلام أو زيادة التصلب فيه ويفيد أيضًا أن الهدى هداية وهو الذي يتولى ظهره فلا يطفأ
 نوره فالمراد بالايمان اظهاره كاد كره الزمخشري أو الاقرار باللسان كاد كره الواحد والاراد التصلب
 من التسعين والواقع ما قرأ منه وثانيها ولا تؤمنوا بهذا الايمان الظاهر الذي أوتيتهم به وجه النهار الا
 لمن كان تابعًا لدينكم أو لا وهم الذين أسلموا منهم أي لاجل رجوعهم لانه كان عندهم أهم وأوقع وهم فيه
 أرغب وأطمع ثم قيل ان الهدى هدى الله من يهده الله فلا مضل له وقوله أن يؤتى أحد على هذا معاملة
 لمخدوف أي لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وما يصل به من الغلبة بالجنة يوم القيامة دبرتم ما دبرتم والمعنى
 أن داعيكم اليه ليس الا الحسد وانما أتى بأوتيتهم على استقلال كل منهم ما في غيظهم وحملهم على الحسد
 حتى دبروا ما دبروا ولو أتى بالاول لم تقع هذا الموقع لعلم بلزوم الثاني للاول لانه اذا كان ما أوتوا حقا غلبوا
 يوم القيامة محالفهم فلا فائدة فيه وأما أفشع بأن كلامه متعلق في بعثهم على الحسد والتدبير وجعلها
 على معنى حتى وان كان ظاهرا لا يروع السامع ويؤيد هذا قراءة أن يؤتى بالاستفهام لا دلالة على انقطاعه
 والاستقلال بالنكار وفيه تقييد الايمان باصدار قول النهار بقريته أن الكلام فيه وتخصيص من
 تبعهم بقرينة المعنى ولأن غيرهم متبع دينهم الآن وعن المصنف انه من جملة المقول كانه قيل قل
 لهم هذين القولين ومعناه أكد عليهم أن الهدى ما فعل الله من آيات الكتاب غيركم وأنكر عليهم أن
 يتغصوا من أن يؤتى أحد مثله كانه قيل قل ان الهدى هدى الله وقول لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم قلتم
 ما قلتم وكذبتم ما كذبتم وثانها أن يقرروا لا تؤمنوا على ما قرأ عليه الثاني ويجعل أن يؤتى خبران وهدي
 الله بدل من اسمها وأو بعنى حتى على انها غاية سببية وحينئذ لا يخص عندكم يوم القيامة بل بالحاجة
 المحقة كما في البقرة ولوجلت على العطف لم يلتزم الكلام ورابعها أن قوله ولا تؤمنوا الا لمن الخ على
 اطلاقه أي واكفروا آخره واسقروا على اليهودية ولا تقروا الا بالامن هو على دينكم وهو من جملة
 مقول الطائفة فقيل قل ان الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى حتى تحاجوا وقرينة الاضمار أن قوله
 ولا تؤمنوا تقرير على اليهودية وأنه لا دين سواها فاذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبهم علم أن
 الجواب أن ما أنكروه غير منكروا أنه كائن وجل أو على معناها الاصل حسن لانه تأييد لا لاثباته وتبريض
 بأن من أوتى مثل ما أوتواهم الغالبون لاهم وأما على قراءة ان بالكسر فهو من مقول الطائفة وقدره
 بقولهم توضحها ويألفا لانه ليس استثنافا تعليل بل خطابا بالاسلم منهم رجاء العود والمعنى لا آباء فلا
 محاجة وذكر عقيب الثمالتساويهما في أن أو بعنى حتى وقوله ان الهدى هدى الله اعتراض ذكر
 قبل تمام كلامهم للاهتمام ببيان فساد ما ذهبوا اليه وأرجح الوجوه الثاني انتهى محمله (وهنا بحث)
 ذكره صاحب الاتصاف على قطع أن يؤتى أحد عن لا تؤمنوا وهو أنه يلزمه وقوع أحد في الاثبات لأن
 الاستفهام هنا انكار وهو في مثله اثبات اذا حاصله أنه وبهم على ما وقع منهم وهو اخفاء الايمان بأن
 النبوة لا تخص بني اسرائيل وأجاب عنه بأنه روعي فيه صبغة الاستفهام وان لم يرد حقيقة فمن
 دخول أحد في سياقه وترك التعرض له الناظرون فيه لانهم لم يروه وادان التوبيخ لا ينبغي ولا يليق
 فهو في معنى بلا ريب واحتجاج الى جوابه الساقط وقوله من كلام الطائفة أي المذكورة في الآية
 واحتمال أن يكون خطابا من الله للمسلمين أي لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم أي المسلمون حتى يحاجوكم لانه

(أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم) متعلق
 بمخدوف أي دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى أحد
 والمعنى أن الحسد دهمكم على ذلك
 أو بلا تؤمنوا أي ولا تظهروا ايمانكم بأن
 يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم الا لا تبعكم
 ولا تشبهوا الى المسلمين لا يريد ثباتهم ولا
 الى المشركين لا يريد عودهم الى الاسلام
 وقوله قل ان الهدى هدى الله أي الله اعتراض
 يدل على أن كيدهم لا يجدي بطائل أو خبر
 ان على أن هدى الله بدل من الهدى وقراءة
 ابن كثير أن يؤتى على الاستفهام لا تفرح
 تؤيد الوجه الاول أي الا أن يؤتى أحد دبرتم
 وقرئ ان على أن النافذة فيكون من كلام
 الطائفة أي ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم
 وقولهم لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم

(٢) قوله فان ضمير بعده اذا كان الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وفيه نظر ظاهر اه معصية
أن يؤتى على الوجهين الأولين وعلى الثالث مناه - فويحيا - وكما عند ربكم فيد - حضوا بحكمكم والواو ضمير - دلالة في معنى الجمع اذا المراد به غير آتيا هم
(قل ان الفضل بيد الله يؤتية من يشاء والله واسع عليم ٣٨ يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم) ردوا باطل لما زعموه بالجهة الواضحة

(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطاريون)
الدين) كعبد الله بن سلام استودعه قرشي
ألفا وما تقي أوقية ذهباً فأذاه اليه (ومنهم
من ان تأمنه بيد يار لا يؤتة الدين) كفضا
بن عازروا استودعه قرشي آخر يشارا
بجده وقيل المأمونون على الكعبير
النه اري اذا الغالب فيهم الامانة والخاتون
في القليل اليهود اذا الغالب عليهم الخيانة
وقرأ سورة وابو بكر وأبو عرو يؤتة الدين ولا
يؤتة الدين بانه كان الها وقانون باختلاس
كسرة الها وكذا روى عن حفص والباقر
باشباع الكسرة (الامانة عليه قائما
الامانة واماك قائما على رأسه مبالغا
في مطالبته بالتقاضي والترافع واقامة البيعة
(ذلك) اشارة الى ترك الاداء المدلول عليه
بقوله لا يؤتة (بأنهم قالوا) بسبب قولهم
(ليس علينا في الدين ميثاق) أي ليس علينا
في شأن من ليس وامن أهل الكتاب ولم يكونوا
على ديننا عتاب وذم (ويقولون على الله
الكذب) بآذعهم ذلك (وهو يعلمون) أنهم
كاذبون وذلك لانهم استحلوا ظلم من خالفهم
وقالوا لا يجهل لهم في التوراة حرمة وقيل
عامل اليهود رجلا من قرين فلما أسأروا
تقاضوهم فقبلا واسطة حكمهم حيث تركهم
دينكم وزعموا أنه كذلك في كتابهم وعن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عند نزولها
كذب أعداء الله ما من نبي في الجاهلية الا
وهو تحت قدح الا الامانة فانهم مؤذاة الى
البر والفاجر (بلى) اثبات لما نفيوه أي بلى
عليهم فيهم سبيل (من أوفى به هذه واتق فان
الله يحب المتقين) استئناف مقرر للجملة
التي سبقت بلى مسددا والضمير المحرور يلى
أوفى وعموم المتقين ناب عن الرجوع من الجزاء
الى من وأشعر بأن التقوى ملاك الامر وهو
بعم الوقت وغيره من أداء الواجبات والاجتناب
عن المناهي (ان الذين يشتمون) يستبدلون
(بهذه الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان

لا ينسخ دينكم دين بعيد (قوله عطف الخ) قد مر ما ينسرحه وقوله ردوا باطل الخ لانه تعالى كريم
متفضل مختار فيما يريد فيعطى مثل ما أوتيتم وأفضل منه غيركم (قوله ومن أهل الكتاب من ان تأمنه
بقنطار الخ) من أمنت به بمعنى أثقت به والاوقية بالضم سبعة مناقيل كالوقية وقال الجوهرى انها أربعون
درهما ثم استعملت في العرف في عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وقنطار بغير الفاء وسكون النون
والخاء المهملة بعدها ألف ثم صاد مهملة وكون الغالب في اليهود الخيانة لان منهم من لا يخون كعبد
الله بن سلام رضى الله عنه وقوله مدة دوامك اشارة الى أن مام صد ربة طرفية والتقاضى طلب القضاء
ولا عبرة بقول بعض الفقهاء انه لم يرد في اللغة الا بمعنى الاخذ والترافع هرصد الامر وانها اؤده الى الحكام
فاذا قيام مجاز ما ذكر (قوله اشارة الى ترك الاداء الخ) بقوله لا يؤتة هذا هو الصحيح من النسخ وسقط
لا يؤتة من بعضهم بالكتفاء بالاضافة العهدية وقيل انه من سب و الفاسخ وقوله عتاب ودم لما كان الـ بيل
بمعنى الماريق والمعنى ليس لا أحد منهم علينا طريق فلا يصل اليها حتى نسمع كلامه وذمهم وعتابه فهو
كناية كقوله ما على المحسنين من سبيل أفاد ما ذكر (قوله تقاضوهم الخ) يعنى رجال قرين طلبوا
من اليهود قرضهم وقوله تحت قدح أى ساقط لا يؤاخذ به فهو غنيل لان ماسطة يطو طاريد اس (قوله
استئناف الخ) المراد بكونهم سادست مسددا انها سادات عابها فلا يمنع التصريح بها ووجه التقرير بأنها
تفيد ذم من لم يرد بالحقوق مطلقا فدخلون فيه دخولا أوليا وقوله ناب عن الرجوع في نسخة ثابت عن
الراجع وسقوطه في بعض النسخ من سب والكتاب ومن اما وصوله أو شرطية ولا بد من ضمير يعود
اليها من الجملة الذاتية فاما أن يقام الظاهر مقام الضمير في الربط ان كان المتقين من أوفى واما أن يجعل
عمومه ونسبته له رابطا وقال ابن هشام الظاهر أنه لا عموم وأن المتقين مساوون تقدم ذكره والجواب
لفظا أو معنى محذوف تقديره بحسبه الله ويدل عليه قوله فان الله يحب المتقين قال الحلبي وهو تكلف
لا حاجة اليه وقوله الظاهر أنه لا عموم ليس بمسلم (٢) فان ضمير بعده اذا كان لله فالانتماءات عن الضمير
الى الظاهر لا فائدة لعموم كما هو المعهود في أمثاله واصله اما للفاعل أو للمفعول وقوله بعم الوفاء
وغيره توجيه لانه لم يقل فان الله يحب الموفين بالعهد والمتقين (قوله عاهدوا الله عليه) اشارة الى أنه
مضاف للمفعول وقوله بما يسرهم الخ توجيه اننى الكلام بأن النفي الكلام السار فلا يثنى كلامه
بغيره أو المراد المطلق لسؤالهم في القيامة بواسطة الملائكة تحقير الهم أو المراد بنفى الكلام نفي فائدة
وغيره فيمنزل منزلة العهدوم (قوله والظاهر أنه كناية عن غضبه عليهم) هذا جواب آخر عن نفي الكلام لكن
ظاهره أيضا أن قوله ولا ينظر اليهم كناية فان اراد أنه كناية لا فترانه بكناية أخرى وان اراد أنه أريد به السخط
كما أن المراد به بعده ذلك ولو مجازا صرح واقفا كان كناية لانه يمكن أن يراد من عدم التكليم معناه الحقيقي
فلا وجه للحكم بالمجازية فيه فان لو - ظفيه قرينة مازنة عن ارادته صحت المجازية لكنها خلاف الظاهر
وفي الكشف أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية لان من اعتد بالانسان التفت اليه وأما زعمه عليه ثم
كثرت صاغة عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجزى
لمعنى الاحسان مجازا مما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر قال التحرير يريد أن ترك النظر عند قرينة
مازنة عن ارادة معناه الحقيقي يكون مجازا عن الاستهانة والسخط كما أن النظر يكون مجازا عن الاحرام
والاحسان لكون النظر من لوازم الاحسان وزك من لوازم الاهانة ثم فرق بين استعمال النظر نفيا
واثباتا في حق من يجوز عليه النظر أى تغليب الحدقة كالانسان وبين من لا يجوز عليه كالبهائم وان
كان بصيرا بمعنى أن له صفة البصر بأنه اذا استعمل فيمن يجوز عليه النظر وأريد الاحسان والاحرام فهو
كناية حيث جاز ارادة المعنى الحقيقي بل ربما أريد لكن لا يكون مناسبا لاثبات والنفي والصدق
والكذب والامر والنهي ونحوه بل لينقل عنه الى معنى آخر واذا استعمل فيمن لا يجوز عليه النظر فهو

بالرسول صلى الله عليه وسلم والوفاء بالامانة (وأماهم) وبما سألوا من قولهم والله انؤمنوا به ولننصره (تعالى لا) متاع الدنيا (أراد أن مجاز
لا اخلاقهم في الاخرة ولا يكلمهم الله) بما يسرهم أو بنى أصلا وأن الملائكة يسألونهم يوم القيامة أو لا يتفقون بكلمات الله وآياته والظاهر أنه كناية
عن غضبه عليهم اقوله (ولا ينظر اليهم يوم القيامة) فان من سخط على غيره واستهان به أمرض عنه وعن التكلم معه والاتفات له وكما أن من اعتد بغيره بقوله
ويكثر النظر اليه (ولا ينظر اليهم) ولا ينظر اليهم بالجل (واهم عذاب اليهم) على ما فعلوه

مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقي أوجوا ارادته شرط للكناية وههنا العلم بامتناع النظر قرينة مانعة عن ارادته وفي كلامه اشارة الى أنه عند الكناية قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد لا قصد اليه وقد لا يتحقق أصلا وان جاز وما ذكره هنا بشكل بما ذكره في قوله تعالى بل يدهام مبسوطتان والسموات مطويات بيمينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك أنها كلها كتابات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا فان أجيب بأن ارادة المعنى الحقيقي لا تستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا تكون على وجه القصد اليه اثباتا ونفيًا ومذقا وكذا بل لينتقل منه الى المقصود قلنا وكذلك النظر في حق من يجوز عليه النظر يراد ولا يتحقق فيكون كناية وأما ما يقال من أنه اذا اريد المعنى الحقيقي لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بمعنى ارادة المعنى الحقيقي والمجازى وهو ممتنع فمدفوع بأن ذلك انما هو حيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما اذا اريد الاول لينتقل الى الثانى فلا وصرح فى الافتتاح بأنه فى الكناية يراد معناه ومعنى معناه جميعا وفى الحقيقة معناه فقط وفى المجاز معنى معناه يعنى الحقيقة الصريحة والافتقار صريح هو بأن الكناية حقيقة حيث قال الحقيقة والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى الصريح وعدمه وبهذا يظهر أن الكناية ليست واسطة بين الحقيقة والمجاز بل قسمان الحقيقة وحيث يجعل واسطة براد بالحقيقة الصريحة منها وأما عند الأصوليين فكل من الحقيقة والمجاز ان استترا اراديه فكناية والافتقار صريح وايست الكناية واسطة ولا داخله فى المجاز بناء على الاستعمال فى غير الموضوع له على ما توهم (أقول) ما ذكره من التناقض ساقط اليه غيره من الشراح وأشار الحق فى الكشف الى أنه لا تناقض فيه حيث قال بعد سوق كلامه انه تصريح بأن الكناية يعتبر فيها صلوح ارادة الحقيقة وان لم ترد وأن الكتابات قد تشتهر حتى لا تبقى تلك الجهة ملحوظة وحينئذ يلحق بالمجاز ولا يجعل مجازا لا بعد الشهرة لان جهة الانتقال الى المعنى المجازى أو لا غير واضحة بخلاف المعنى المكنى عنه وقد سبق أن هذا الكلام منه برفع ما توهم من المخالفة بين قوله فى جعل به طاليد كناية عن الجود تارة ومجازا أخرى فتذكر يعنى أنه ان قطع النظر عن المانع الخارجى كان كناية ثم ألحق بالمجاز فيطلق عليه أنه كناية باعتبار أنه قبل اللاحق ومجاز بعده فلا تناقض بينهما كما توهموه والعجب من الشراح فى متابعة المعارض مع علمه بدفعه فتأمل فقول المصنف انه كناية عن غضبه عليهم اقوله الخ ان حمل على أنه فهم ما كناية لا يخالف ما فى الكشف (قوله قيل انها زلات الخ) قال اراد بعد الله ما هذه اليهم فى التوراة من أمر النبى صلى الله عليه وسلم وغيره والتمن الرشوة وهذا أخرجه البخارى فى صحيحه وغيره من حديث عبد الله بن أبى أوفى أن رجلا أقام سلامة له فى السوق فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطه لموقع فيها رجلا من المسلمين فنزلت هذه الآية وقوله وقيل فى ترافع كان بين أشعث بن قيس ويهودى فى ثبرأ وأرض وتوجه الخلف الى اليهودى أخرجه السبعة عن ابن مسعود رضى الله عنه ونعده سبب النزول لامانع منه كما مر (قوله بعنى الحزبين الخ) تفسيره بقالا الضمير وحيى بالمتصغير وأخطب بالخاء المعجمة أفعل من الخطب وقوله يقتلونهم القتل بالغاء والتاء الفوقية بمعنى القتل والصرف أى يقتلون الاسنة فى القراءة بالتحريف فى الحركات ونحوها تغييرا يتغير به المعنى ليحسب المسلمون أن المحترف هو التوراة فيلبس عليهم الامر أو المراد يعيرون الاسنة بمن يشبه الكتاب أى مشابيهه ولا فرق بين الوجهين فى المعنى اذ ليس فى الوجه الاول الاظهار المحرف وهو شبه الكتاب لكن المضاد المفسد فى الوجه الاول هو القراءة والباء للطرفية أو الاستعانة أو الملازمة والجار والمجرور حال من الاسنة أى ملتبسة بالكتاب وضمير تحسبوه ما دل على الذى من المحترف وفى الثانى شبهه وضمير تحسبوه للشبه المقدر والباء صلة وقيل لآلة وقوله وقرئ يولون الخ هى قراءة مجاهد رجه الله بفتح الباء وضم اللام وبعدها واو مفردة ساكنة بقلب الواو المضمومة همزة كفاى وجوه وأجوه ثم نزلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت لالتقاء الساكنين وقيل عليه لوقفت ضمة الواو لما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين كفى فى التوجيه فأتى حاجة الى قلب الواو

قيل انها نزلت في أخبار حذروا الزوراة وبذلوا
 نعت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات
 وغيرها وأخذوا على ذلك رشوة وقيل نزلت
 في رجل آتاهم سلعة في السوق فخاف لقد
 اشتراها بما لم يشترها به وقيل في ترفع كان بين
 أشعث بن قيس ويهودى (وان منهم لفرقة) يعني
 الحلف على اليهودى ومالك وحبي بن أخطب (بلوون
 المحزفين ككعب ومالك) فتلوونها بقراءته فيم يلوونها
 السننهم بالكتاب) فتلوونها بقرائه فيم يلوونها
 من المنزل الى المحزف أو يعطونها بها بشبهه
 الكتاب وقرئ يلوون على قلب الواو المضمومة
 حمزة ثم تحذفها الجذفة والقاء حركتها على
 الساكن قبلها (الكتاب) يحسبوه من الكتاب وما هو
 من الكتاب) الفاء يلوون المدلول عليه
 بقوله يلوون وقرئ يحسبوه بالياء والضم
 أيضا للمسلمين
 قوله وهذا أخرجه البخارى الخ ظاهر أنه
 راجع لقوله وقيل نزلت في رجل آتاهم سلعة
 الخ وان كان مرهبا

(ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله) تأكيده قوله وما هو من الكتاب وتشيع عليهم وبين لانهم يزعمون ذلك نصريحاً لا تعريضاً أي ليس هو نازل من عند وهذا لا يقتضي أن لا يكون فعل العبد من الله سبحانه وتعالى (ويقولون - لي الله الكذب وهم يعاون) تأكيده وتسجيل عليهم بالكذب على الله والتعمد فيه (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله) تكذيب ورد على عبدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل إن أبا رافع القرظي والسيد البحراني قال يا محمد أتريد أن نعبدك ونخذلك رباً فقال معاذ الله أن يعبد غير الله وأن تأمر بغير عبادة الله بذلك بمعنى ولا بذلك أمرني فترأت وقيل قال رجل يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بهضنا على بعض أفلا نسجد لك قال لا ينبغي أن يسجد إلا - من دون الله ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لأهله (واكن كونوا ربانيين) ولكن يقول كونوا ربانيين والرباني منسوب إلى الرب بزيادة الالف والنون كاللحماني والرباني وهو الكامل في العلم والعمل (بما كنتم تعملون الكتاب وبما كنتم تدرسون) بسبب كونكم معلمين الكتاب وبسبب كونكم دارسين له فان فائدة التعليم والتعلم معرفة الحق والخير لا اعتقاد والعمل وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب تعلمون بمعنى عالين وقرئ تدرسون من التدريس وتدرسون من أدرس بمعنى درس كأكرم وكرم ويجوز أن تكون القراءة المشهورة أيضاً بهذا المعنى على تقدير وبما كنتم تدرسون على الناس (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) نصبه ابن عامر وحجة وعاصم ويعقوب عطفها على ثم بقول وتكون لا مزيدة لتأكيده معنى النبي في قوله ما كان أي ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفسه ويأمر بالتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً أو غير مزيدة على معنى أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر بالتخاذ أكفائه أرباباً بل ينهى عنه وهو أدنى من

العبادة

هجرة ورتبانه فعل ذلك ليكون على القاعدة التصريفية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف وفيه نظر لأن الواو المضمومة انما تبدل هزة إذا كانت ضمنها أصلية فهو مخالف للقياس أيضاً ثم انه قرئ يلوون بالهمزة في الشواذ وهو يؤيده وعلى كل ففيه اجتماع ادلائن ومثله كثير وأما جعله من الولي بمعنى يقتربون إليه منهم عملها إلى المحرف فقريب من المحرف وقوله أو يعطفونه بأشبه الكتاب من عطف الناقصة بأن جذب زمامها ليعمل رأها والمراد الإيهام في الكلام أي كانوا يؤهدهم من المسلمين أن ذلك من نفس الكتاب والفرق بينهم ما أنهم على الأقل يتركون النص ويقرؤون ما تبدل وعلى الثاني لا يتركونه بل يعطفونه بما يؤهدهم خلاف المراد وعلى هذا يكون كناية عن الخطأ (قوله تأكيده قوله وما هو من الكتاب الخ) لأن اسناد كونه من عند الله إلى زعمهم يشعر أيضاً بأنه ما هو من الكتاب فجموعه مؤكدة فلا وجه لما قيل إن التأكيده هو قوله وما هو من عند الله وسوقه يقتضي أن مجموع مؤكده فكأنه جاءها ما خبرين وجعل وصف المجموع بوصف جزئه وقوله وتشيع الخ إشارة إلى أنه ليس المقصود به التأكيده فقط إذ لو كان كذلك لم يتوجه العطف لأنه لما كان الأول تعريضاً وهذا نصريحاً حصل بينهما مغايرة اقتضت العطف (قوله أي ليس هو نازل من عنده) يعني المقصود بالثبوت نزوله من عند الله وهو أخص من كونه من فعله وخلقه رتبي الخاص لا يقتضي نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائمين بأن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله وفعل العبد هنا هو التصريف ونحوه وقوله وروية ولون الخ تسجيل عليهم بأن ما اقترعوه من عدل لا خطأ (قوله تكذيب الخ) أي لا ينبغي لبشر أن يأمر بغير عبادة الله فكيف بالأنبياء صلى الله عليه وسلم الذي أوتي الحكم والنبوة فاعلموه من عند أنفسكم والحكم بمعنى الحكمة وفسرها الزمخشري بالسنة لأنها أتت إلى الكتاب والسنة علم شخص من نصارى نجران (قوله معاذ الله أن يعبد) وقع في الكشف أن يعبد غير الله أو أن تأمر بعبادة غيره وهو أحسن طبعاً لما سبقه لأن الكلام في نفي عبادة غير الله لا في نفي غير العبادة وأجيب بأن المراد بغير عبادة الله عبادة غير عبادة الله أو غير عبادة الله عام وفيه جعل كناية عن نفي الخاص على طريق المبالغة وبما وردت الرواية والامر فيه سهل (قوله ولكن يقول الخ) لكن لا ثبات مانتي سابقاً وهو القول المنسوب بأن فيقول هو المنسوب أيضاً عطفاً عليه ويصح رفعه عطفاً على المعنى لأنه في معنى لا يقول وقيل يصح عدم تقدير القول على معنى لا تكفوا فالتين لذلك واكن كونوا ربانيين أي مبلغين ما أنى من الرب وضمير يقول هو البشر والرباني منسوب إلى الرب كالهوى والالف والنون تزداد في النسبة للمبالغة كثيراً كلعاني بكسر اللام عظيم اللوعة وربياني بمعنى غليظ الرقبة وفسره بالكامل في العلم والعمل وقيل انه سرياني وقيل إن ربان صفة كعطشان بمعنى مر ب نسب إليه (قوله كونوا ربانيين الخ) أي كونوا منسوبين إلى الرب بالطاعة والعبادة بسبب علمكم أو تعليمكم ودراسةكم لا تدخلوا تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون قالبا متعلقة بكونوا والمطلوب أن لا يتقوا العلم عن العمل إذ لا يعتد بأحد مما يدون الآخر (قوله عطفها على ثم يقول الخ) أي على يقول في ثم يقول ففيه تسميح وجعله بعضهم عطفها على يؤتيه ولا مزيدة وعلى عطفها على يقول والزيادة المعنى ما كان لبشر أن يؤتيه الله ذلك ويرسله للدعوة إلى اختصاصه بالعبادة وترك الانداع ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً لله وبأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقولك ما كان زيدان أكرمه ثم ينهى ولا يستخف بي أو غير مزيدة لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن عبادة الملائكة والمسيح وعزير عليهم الصلاة والسلام فلا قبل له أن تتخذوا رباً قبل لهم ما كان لبشر أن ينسبه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الأنبياء والملائكة وقوله بل ينهى إشارة إلى أن المقصود من عدم الأمر النهي وإن كان أعم منه لكونه أمراً بالمقصود وأوفق للواقع (قوله وهو أدنى من العبادة) ضمير هو لا يتخذ أولاً ولا يتخذ وأدنى بمعنى أقرب أفعال تفضيل من الدنو فان من يريد أن يستعبد شخصاً يقول له ينبغي أن تعبد أمثالي واكفائي وقيل أدنى بمعنى أنزل وأقل من العبادة

لأن الاتخاذ بالاستلزام العباد بالفعول وفي بعض النسخ وهو نهي عن العباد أي النهي عن الاتخاذ
رباً أو عدم الأمر نهى عن العباد فتأمل (قوله ورفعه الباقون الخ) في الكشف الرفع على ابتداء
الكلام أظهر وتفسيره قراءة عباده ولن يأمركم ووجهه الاظهر به بانها خالية عن تكلف جعل عدم
الأمر نهى عن النهي وبأن العطف يستدعي تقديمه على لكن وكذا المبالغة أيضاً والمراد بالبشر بشر النكرة
السابق فالانكار عام وانما عطفه لسبق ذكره (قوله دليل على أن الخطاب للمسلمين) بعض هذه الفاصلة
ترجح القول بأنها نزلت في المسلمين القائلين أفلا نسجد لك في أبي رافع والسيد بناء على الظاهر وان جاز
أن يقال للنصارى أن يأمركم بالكفر بعد أن أنتم مسلمون أي منقادون مستعدون لقبول الدين الحق إرخاء
للغنان واستدراجاً ولبعض أرباب الحواشي هنا كلام لا طائل تحتها ياتر كذا خير من تكثير السواد
برته (قوله قيل انه على ظاهره الخ) لما كان الله عهداً إلى جميع خلقه بالإيمان سواء الانبياء وغيرهم
احتاج التخصيص إلى التوجيه فوجه بوجه منها ما ذكره المصنف وهو أن غيرهم معلوم بالطريق الأولى
أو أنه من الامتناع وهو قريب من هذا أو أنه مصدر مضاف إلى الفاعل أي الميثاق الذي وثقه
النبيون على أمهم أو هو على حذف مضاف أي أم النبيين أو أولاد النبيين والمراد بهم بنو اسرائيل
أكثره أولاد الانبياء فيهم ولأن السياق في شأنهم وأما أن المراد بأولاد الانبياء أولاد آدم والانبياء
عليهم الصلاة والسلام من نسلهم فخلاص الظاهر فلذا لم يذكره مع أن قراءة ابن مسعود رضي الله
عنه ميثاق الذين أوتوا الكتاب تدل على تعيينه كما أشار إليه في الكشف وأما أنه سمي بنو
اسرائيل نبيين تهكمهم فلا قرينة عليه ولذا أنكره المصنف رحمه الله بعده أو المراد واذ
أخذ الله ميثاقاً مثل ميثاق النبيين أي ميثاقاً غليظاً ثم جعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بحذف أداة
التشبيه مبالغة ومن الغريب ما قيل أن الاضافة للتعليل لا في ملازمة كأنه قيل واذ أخذ الله
الميثاق على الناس لأجل النبيين ثم يئنه بقوله لما آتيتكم الخ ولم يزل من ذلك أن الاضافة
تفيد التعليل في غير كلامه (قوله واللام في الماموطنة الخ) اللام الموطنة وتسمى اللام المقرونة
هي من قولهم وطوا موضعاً وطأ صار وطياً أي سهل المشى فيه ووطأته أنا ووطنة فهو هذه اللام
كانها وطأت طريق القسم أي سهلت تفهم الجواب على السامع وعرفته النجاة بأنها اللام التي
تدخل على الشرط سواء ان وغيره لكنها غلبت في أن بعد تقدم القسم لفظاً أو تقدير التوازن أن
الجواب لا للشرط كقوله لئن أكرمتني لا كرمتك ولو قلت أكرمك أو فاني أكرمك أو ما أشبهه مما يجاب به
الشرط لم يجر صريح به ابن الحاجب وائس هذا متفق عليه فان الفراء خالف فيه فجوز أن يجاب
الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو الصحيح وكونه يجب دخولها على الشرط هو المشهور
وخالف فيه بعض النحاة وقال الزمخشري انه لا يجب دخولها على كلمة المجازاة صريح به في سورة هود
في قوله تعالى وان كلاماً ليوافقهم فيمن قرأ بالتحفيف ونقله الأزهرى عن الاخفش وان ثعلباً غلط فيه
فهذا يدل على أن ما اشترطوا فيها غير متفق عليه (قوله سادس جواب القسم والشرط الخ) فيه
تسليم لانه جواب القسم لكنه لما دل على جواب الشرط جعله سادساً لانه لا يلائم عليه واحكاماً معناه
والاجواب القسم لا محل له وجواب الشرط له محل فيتناهيان ولا حاجة إلى أن يقال ان الجملة الواحدة
قد يحكم عليها بالمحلية وعدمها باعتبارين وعلى جعلها موصولة فقد دخلت اللام الموطنة على غير الشرط
ولا اشكال فيه كما مر فإن من النجاة من جوزه كما أن منهم من أطلق على لام الجواب موطنة تسهما
والامر فيه سهل لكن على القول بأنها تدخل على غير الشرط هل يشترط مشابهة له كما الموصولة
أو لا كما الزائدة في أن كلاماً ليوافقهم ظاهر كلام المغنى وبعض الشراح هنا يشعرون بالاول وقوله ويحتمل
الخبرية المراد ما يقابل الجزائية أو الموصولية الاسمية أو الحرفية وورد في كلامهم بهذا المعنى فلا يقال
انه لم يسمع ما الخبرية وعلى الموصولية فهي مبتدأ والخبر تمامه قدراً وجملة اقروا من وأورد عليه أن الضمير

ورفعه الباقون على الاستئناف ويحتمل
الحال وقرأ أبو بكر على أصله برواية الدوري
باختلاس الضم (أي أيا مكرم بالكفر) انكار
والضم برفعه للبشر وقيل لله سبحانه وتعالى
(بعد أن أنتم مسلمون) دليل على أن الخطاب
للمسلمين وهم المستأذنون لأن بسجودوا له
(واذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما آتيتكم
لتؤمنن به ولتنصرنه) قيل انه على ظاهره
واذا كان هذا حكم الانبياء كان الامر به أولى
وقيل معناه انه سبحانه وتعالى أخذ الميثاق
من النبيين وأمرهم واستغنى بذلك عن ذكر
الامر وقيل اضافة الميثاق إلى النبيين اضافة
إلى الفاعل والمعنى واذ أخذ الله الميثاق
الذي وثقه الانبياء على أمهم وحذف المضاف وهم بنو
أولاد النبيين على حذف المضاف وهم بنو
اسرائيل أو سادساً من نبيين تهكمهم كما لا نهم كانوا
يقولون نحن أولى بالنبوّة من محمد لا نا
أهل الكتاب والنبيون كانوا منا واللام في المام
موطنة للقسم لأن أخذ الميثاق به في
الاستحلاف وما يحتمل الشرطية وتؤنن
سادس جواب القسم والشرط ويحتمل
الخبرية

في به ان عاد الى المبتدأ على ما هو الظاهر كان الميثاق هو ايمانهم بما اتاهم والمقصود من الآية اخذ
الميثاق بالايمان بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته وان عاد الى الرسول صلى الله عليه وسلم خلت الجملة
التي هي خبر عن العائد الا ان يقدر ويدفع بما قاله الامام السهيلي في الروض الاتف ان ما مبتدأ به في
الذي والخبر لتؤمن به وتنصرته وان كان الضمير ان عائد على رسول ولكن لما كان الرسول
مصدقاً لما معكم ارتبط الكلام ببعضه ببعض واستغنى بالضمير العائد على الرسول عن ضمير يعود على المبتدأ
وله نظائر في التنزيل وهذا بناء على مذهب الاخفش كما مر تحقيقه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن وجاءكم الخ معطوف على الصلة والرابط ما معكم أو مقتدر ايضاً (قوله أي
لاجل ايتاني اياكم بعض الكتاب الخ) اشارة الى أن من تبعضية وهي على الموصولة والشرطية بيانية
وظاهره أن اللام متعلقة بقوله لتؤمن مع أن لام القسم لا يعمل ما بعده فاما قبلها فيقبل ان الزمخشري
يرى جوازه وقيل هو بيان للمعنى واما بحسب اللفظ فمتعلق بأقسام المحذوف وقوله مصدق له اشارة
الى أن معكم بمعنى الكتاب أو بعضه وأنه هو القائم مقام العائد في الموصولة (قوله وقرئ لما يعني
حين الخ) هذه قراءة سعيد فلا وجه لما قيل ان صحت ولما انا طرفية وجوابها مقتدر من جنس جواب
القسم كما ذهب اليه الزمخشري أي لما آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسول مصدق وجب
عليكم الايمان به ونصرته وقدره ابن عطية رحمه الله من جنس ما قبلها أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء
الناس وأما ثلهم أخذ عليكم الميثاق وكذا وقع في تفسير الزجاج وما آل معناها التعليل ايضاً أو أصله
لمن ما فادغم التون في الميم بعد قلبها مما حصل ثلاث ميمات فخفف بحذف أحدها والمحذوف
أما الأولى أو الثانية لأنهما الثقل ولذا رجحه أبو حيان ومن مزيدة في الايجاب على رأى الاخفش
عند ابن جني وتعليلية وهو الاصح لاتصاح المعنى عليه وموافقته لقراءة التخفيف واللام اما زائدة أو
موطئة ان لم يشترط دخولها على أداة الشرط وقوله استنقلا لامفعول لاجله لأنه الباعث على ذلك أو
التقدير لازالة الاستنقال (قوله تعالى قال أقررتم وأخذتم الآية) هو بيان لاخذ الميثاق واذ متعلقة به
أو مقتدر أي اذكر وقيل العامل فيه اصطنى فيكون معطوفاً على اذ المتقدمة والاصر بالسكر العهد
وأصله من الاصر وهو ما يعقده وينتد وبالضم لغة فيه كقائه برأسه بالضم والسكر بمعنى انه
لا يزال يسافر عليها وهو يسكن في الواحد والجمع والمذكر والمؤنث أو هو بالضم جمع اصر وهو
ما يشده استعير له العهد وقوله ليس شهد بعضكم أي المقر بعضهم والشاهد بعض آخر لا يبعد المشهود
عليه والشاهد (قوله وانا ايضاً على اقراركم الخ) هذا بيان لمحصل المعنى لانه لا بد في الشهادة من
مشهود عليه وهو الاقرار هنا فلا وجه لما قيل ان اصواب وانا معكم من الشاهدين وأن هذا تفسير
لما في سورة اقرب وانا على ذلكم من الشاهدين وتفسير الفاسقين بالمرتدين لأن أصل معنى الفسق
الخروج وهو قريب من الترد (قوله عطف على الجملة المتقدمة الخ) المراد بالجملة مجموع الشرط
والجزاء وقيل قوله فأوثلهم الفاسقون قال ابن هشام الأول هو مذهب سيبويه رحمه الله وهو الاصح
وحذف الجملة لاداعي اليه والهمزة مقدمة من تأخير للدلالة على أصالتها في الصدارة (قوله وتقديم
المفعول لانه المقصود الخ) أي لا العصر كما نوه لان المنكر انما ذبحه الله رباً ولومعه ودعوى انه اشارة
الى أن دين الله لا يجمع دين غيره في الطلب تكلف فاما ما يقتضي انكار انما ذا المعبود من دون الله
ليكون الدين كله لله دليل قوله وله أسلم من في السموات والارض فوجب لذلك التقديم وما قيل عليه ان
الانكار لا يتوجه الى الذوات وانما يتوجه الى الافعال وهو الا بتغاء هنا وانما تقدم للفاصلة ليس بشئ
وقوله على تقدير وقل لهم أي قل لهم أتولون أو أنفسون وتكفرون فتبغون غير دين الله ومن جعله
التفاتاً لم يقدره وقوله لانه المقصود الخ لا ينافي التقدير لان الانكار منسحب عليه فتأمل (قوله طائعين
بالنظر الخ) اشارة الى أنه حال وقيل انه منصوب على المصدرية من غير افظه لأن أسلم بمعنى انقاد وأطاع

وقرأ حمزة بالسكر على ان فامصدرية
أي لا جمل ايتاني اياكم بعض الكتاب
ثم مجيء رسول مصدق أخذ الله الميثاق
لتؤمنن به وتنصرته أو موصولة والمعنى
أخذ الله الذي آتيتكم وجاءكم رسول مصدق
له وقرئ لما يعني حين آتيتكم أو ان أجل
ما آتيتكم على ان أصله لمن ما بالادغام فحذف
احدى الميمات الثلاث استنقلا (قال
أقررتم وأخذتم على ذلكم اصري) أي
عهدي سمي به لانه يؤصر أي يشهد وقرئ
بالضم وهو اما لغة فيه كبره أو جمع اصر
وهو ما يشده (قالوا أقررنا قال فاشهدوا)
أي فليشهد بعضكم على بعض بالاقرار وقيل
الخطاب فيه للملائكة (وأما معكم من
الشاهدين) وانا ايضاً على اقراركم وتناهدكم
شاهد وهو توكيد وتعميد عظيم (فقرئ
بعد ذلك) بعد الميثاق والتوكيد بالاقرار
والشهادة (فأوثلهم الفاسقون)
المقردون من الكفرة (أفغير دين الله يبغون)
صطف على الجملة المتقدمة والهمزة متوسطة
بينها لانكاراً ومحذوف تقديره أتولون
فغير دين الله يبغون وتقديم المفعول لانه
المقصود بالانكار والفعل بلفظ الغيبة عند
أبي عمرو وعاصم في رواية حفص ويعقوب
وبالتاء عند الباقيين على تقدير وقل لهم (وله
أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرهاً)
أي طائعين بالنظر واتباع الجملة وكارهين
بالسيف

وفيه نظر لانه ظاهر في طوعا لموافقته معناه ما قبله لافي كرها والقول بأنه يقتصر في التواني ما لا يقتصر
في الاوائل غير نافع وقد يدفع بأن الكره فيه انقياد أيضا يقال طاع بطوع وأطاع بطبع بمعنى وقيل
طاعه بطوعه انقياده وأطاعه بمعنى مضى لامرء وطاعه بمعنى وافقه وقرأ الاعمر كرها بالضم وجلة
وله من في السموات والارض الناس فلا يرد عليه أنه لا وجه لخصر سبب الاسلام طوعا في النظر واتباع
الجملة لانه يكون بسبب هدايته ومشاهداته عندهم كافي الملائكة أو المراد أولو العلم مطلقا وليس
المراد بالنظر الاستدلال بل العلم مطلقا فيشمل ما يحصل بالمشاهدة فتأمل (قوله كنتق الجبل) أي
رفعه فوقهم من تنق الشيء جذبه ونزعه حتى يسترخى كنتق عرى الجبل ومنه استعير امرأتان أي
ولدها كبير وزيدتان أي وار (قوله أو مختارين الخ) هذا تفصيل آخر فالمراد بالطوع الاختيار
وبالكره التسخير فهم مسخرون لحكم القضاء وما أراد الله بهم فالكفرة مسخرون لارادة كفرهم اذ لا يقع
ما لا يريدوه وهذا لا ينافي الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجملة فلا يرد أن الكفرة لو لم
يكونوا مختارين لم يتوجه تعذيبهم على الكفر والمؤمنون والملائكة لا يفعلون أيضا الا ما قضى عليهم
فلا فرق وأنه ذهب الى مذهب الجبرية والحاصل ان الانقياد هنا اما لامره وهو اما بالطوع مطلقا أو
النظر والجملة بناء على الاغلب أو لارادته وكونه على وقته والمؤمن يتقاد لارادة الله ايمانه باختياره
لان الله امره به فاتبه راشدا مهديا تابعا لا يرجع والكافر منقاد لارادته كفره لما خلقه عليه من حيث
جبلته الذي هو كالفاسر له على مخالفة الامر واتباع المرجوح فتأمل (قوله واليه ترجعون) جوز
فيه أن يكون جملة مستأنفة للاخبار بما تضمنته من التهديد أو معطوفة على وله أسلم فهي حالبة أيضا
وقرأ عاصم بيا القيبة والضمير بان أولي عاد عليه ضمير يغنون فان قرئ بالخطاب فهو التغات وقراءة
الباقين بالخطاب وهو عائد لمن عاد اليه ضمير يغنون فعلى القيبة فيه التغات أيضا (قوله أمر الرسول
صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ضمير أمنا للرسول والامة والقرآن نازل عليهم لا على الرسول فقط أو على
الرسول فقط كما هو الظاهر وهو نازل عليه وحده ولكن نسب الى الجمع ما هو منسوب لواحد
منه مجازا كما في ثولان قتلوا قتيلا لكونه بين أظهرهم ونفعه واصل اليهم أو النون فون العظيمة لا ضمير
الجماعة (قوله والتزول كما بعدى بالي الخ) فلا فرق بينهما الا بالاعتبار وفرق الراغب رحمه الله بأن
ما كان واصلا من الملا الا على بلا واسطة كان لفظ على المختص بالعلو أولى به وما لم يكن كذلك كان
لفظ الى المختص بالابصال أولى به وهذا كلام في الاولوية فلا يرد عليه قول الزمخشري انه تعسف وقيل
انزل عليه يحمل على ما أمر المتزل عليه أن يبلغه غيره وانزل اليه يحمل على ما خص به نفسه لانه اليه
انتهى الانزال وعليه قوله تعالى انا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وأنزلنا اليك الذكريتين للناس وفيه
نظر فالتحقيق عدم الفرق كما ذهب اليه العلامة وقوله وانما قدم الخ أي لما كان معترفا له ومصدق لما فيه
ومعرفة المعرف تتقدم على معرفة المعرف قدم عليه أول تعظيمه والاعتناء به وقوله بالتصديق الخ إشارة
الى جواز التفريق بغيره كالتفضيل وقوله منقادون الخ تفسير للاسلام المعدي باللام والاول مبنى على
ان نحن عبارة عما يعم المسلم والكافر والثاني بناء على تخصيصه بالمسلمين (قوله الواقعين في الخسران
الخ) إشارة الى أنه نزل منزلة اللازم فتزول مفعوله وقوله بابطال الفطرة أي الجملة إشارة الى أن الخسران
وزوال الربح باعتبار ما جعل عليه فكانه ضيع رأس ماله لان كل مولود يولد على الفطرة فهو قريب
من المكنية (قوله واستدل به الخ) قيل عليه ان الاسلام هو التوحيد والانقياد كما سبق وهذا مشتمل
على الايمان بالله وكتبه ورسله مقيد بالاستسلام فينبغي أن يحمل عليه ودنا تميز للاسلام ومبين
له كما حمل عليه في قوله ان الدين عند الله الاسلام فلا حاجة الى ما ذكره من الجواب فتأمل (قوله
استبداد لان يهدى بهم) أي يدلهم دلالة موصلة لا مطلق الدلالة ولذا فسر في الكشف يلطف بهم

ومعانية ما يلجئ الى الاسلام كنتق
الجبل وادراك الفروق والاشراف على
الموت أو مختارين كالملائكة والمؤمنين
أو مسخرين كالكفرة فانهم لا يقدر أن
يمتنعوا عما قضى عليهم (واليه ترجعون)
وقرئ بالياء على ان الضمير ان (قل آمن بالله
وما أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسماعيل
واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى
وعيسى والنبيون من ربهم) أمر للرسول
صلى الله عليه وسلم بأن يخبر عن نفسه
ومتابعيه بالايمان والقرآن كما هو منزل
عليه منزل عليهم بتوسط تبليغه اليهم وأيضاً
المنسوب الى واحد من الجمع قد ينسب اليهم
أو بأن يتكلم عن نفسه على طريقة الملوك
اجلالاً له والتزول كما بعدى بالي لانه ينتهي
الى الرسل بعدى بعلى لانه من فوق وانما
قدم المنزل عليه على المنزل على سائر الرسل
لانه المعترف له والعباد عليه (لا تفرق بين
أحدهم) بالتصديق والتكذيب (ومع ذلك
مسلمون) منقادون أو مخلصون في عبادته
(ومن يتبع غير الاسلام ديناً) أي غير التوحيد
والانقياد لحكم الله تعالى (فان يقبل منه
وهو في الآخرة من الخاسرين) الواقعين
في الخسران والمأنى أن المعرض عن الاسلام
والطالب لغيره فاقد لانفع واقع في الخسران
باب مال الذطرة السليمة التي فطر الناس عليها
واستدل به على ان الايمان هو الاسلام
اذ لو كان غيره لم يقبل والجواب انه بنى
قبول كل دين بغيره لا قبول كل ما يغيره
واعل الدين أيضا الاعمال (كيف يهدى
الله قوما كفر وابعاد ايمانهم وشهدوا أن
الرسول حق وجاءهم البينات) استبداد لان

فان الحائد عن الحق بعد ما وضع له منهم ك
في الضلال بعد عن الرشاد وقيل نفي
وانكاره وذلك يقتضي أن لا تقبل توبة
المرتد وشهدوا عطف على ما في ايمانهم من
معنى الفعل ونظيره فأصدق وأكن أحوال
بانهم اقدم من كفروا وهو على الوجهين
دليل على أن الاقرار باللسان خارج عن
حقيقة الايمان (والله لا يهدي القوم
الظالمين) الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق
بالنظر ووضع الكفر موضع الايمان فكيف
من جاء الحق وعرفه ثم أعرض عنه (أوئك
جزاؤهم أن عليهم لعنت الله والملائكة والناس
أجمعين) يدل بعبارة وقته على جواز لعنتهم
وبعبارة أخرى على نفي جواز لعن غيرهم وأهل
الفرق أنهم مطبوعون على الكفر ممنوعون
عن الهدى أبسون من الرحمة وأسا بخلاف
غيرهم والمراد بالناس المؤمنون أو العموم
فإن الكافر أيضا يامن منسكرا الحق والمرند
عنه ولكن لا يعرف الحق بعينه (خالدين
فيها) في اللعنة أو العقوبة أو النار وان لم
يجرد ذكره الدلالة الكلام عليهم (لا يخفف
عذاب العذاب ولا يظنون إلا الذين تابوا
من بعد ذلك) أي من بعد الارتداد
(وأصلحوا) ما أفسدوا ويجوز أن لا يقدره
مفعول بمعنى ودخلوا في الصلاح (فإن
الله غفور) يقبل توبته (رحيم) يتفضل عليه
قبل انهم انزل في الحرب بن سويد حين ندم على
ردنه فأرسل الى قومه أن يسألوا أهل لي من توبة
فأرسل اليه أخوه الجلاس بالآية فرجع
الى المدينة قتال (ان الذين كفروا بعد
ايمانهم ثم ازدادوا كفرا) كالهمود كفروا
بعيسى والانجيل بعد الايمان بعيسى والتوراة
ثم ازدادوا كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم
والقرآن أو كفروا بعباده بعد ما آمنوا به قبل
مبعثه ثم ازدادوا كفرا بالاصرار والعناد
والطعن فيه والصد عن الايمان ونقض
الميثاق أو كفروا ارتدوا ولحقوا بكهنة
ازدادوا كفرا بقولهم نرى نبيهم محمد ريب
المؤمنون أو ترجع اليه وتشافقه باظهاره (ان
تقبل توبتهم) لانهم لا يتوبون الا اذا أشرفوا على الهلاك

والحائد بالحاء والدال المهملتين بمعنى المائل المعرض عنه والمقصود من الانكار التقرير والتوبيخ
فلا يدل على عدم التوبة (قوله وشهدوا عطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل) لان ايمانهم بمعنى
آمنوا والظاهر أنه عطف على ما في كافي قوله ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله لا على التوهم
كاذكره المصنف رحمه الله تعالى من كافي قوله فأصدق وأكن بالجزم على توهم سقوط الفاء
لان الوسقط انجزم في جواب شرط مفهوم مما قبله أي ان آخرتي كما سيأتي في سورة المنافقين لان
التوهم لا يليق به تعالى لانه صار كالعلم على هذا النوع من العطف بل لانه هو الموافق للواقع والتأويل
ويجوز أن يؤخذ الثاني بالاسم بأن يجعل شهدا بمعنى الشهادة بتقدير أن كما قاله الراغب وأما عطفه على
كفروا وان كان هو الظاهر فلم يلتفتوا اليه لفساد المعنى اذ يكون صفة قوما ويكون هو المنصرف
اليه الانكار وهو غير صحيح فان قلت العطف بالواو لا يقتضي الترتيب فليكن المنكر الشهادة المقارنة
بالكفر أو المتقدمة عليه قلت هذا هو معنى العطف على الايمان والحالية وهي هنا أولى وأظهر فبقدر
فيه قد وقيل لان الظاهر تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم تكن بعد ايمانهم
بل معه أو قبله وهو غير مسلم لانه لا يلزم تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه ولو صد ذلك لآخر
وقيل لانهم ليسوا بجامعين بين الكفر والشهادة ورد بالمنع بل هم جامعون وان لم يكن ذلك معا لا ترى
أنه صرح جعله حالا وأما ما جعله معطوفا عليه وانه في المنافقين بخلاف المنقول والمعقول (قوله وهو
على الوجهين دليل الخ) أي على العطف المذكور والحالية ووجه الدلالة ما يقتضيه الظاهر من تغير
المعطوف والمعطوف عليه وعلى الثاني خلو ذكره عن الفائدة وفيه نظر ظاهر ولذا قيل يجوز أن يراد
بالايمان الايمان بالله تعالى بقرينة ما بعده مع أن الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الايمان المصطلح
عند أهل النسخ وليس هذا مما يقبل النزاع (قوله الذين ظلموا أنفسهم الخ) بمعنى المراد بالظلم
الكفر ويحتمل أن يراد مطلق الظلم فيدخل فيه الفساد فوردخولا أولا واسم الإشارة المشار به للذوات
مع الصفات المشعر بكونها له لعل يتقن بآياتها وما ذكر من الاوصاف يقتضي بعددهم عن الرحمة
والفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص اللعن بهم والناس حينئذ اما المؤمنون لانهم هم الذين يلعنون
الكفرة أو المطلق لان كل أحد يلعن من لم يتبع الحق وان لم يكن غير متبع بناء على زعمه وضمير فيها
ذكر ولا ياباه قوله ولا يخفف عنهم العذاب كما توهم ومعنى لا ينظرون لا يهلون أولا ينظرون اليهم ويعتقد بهم
(قوله وأصلحوا ما أفسدوا الخ) يعني أنه متعده مفعوله ما ذكر أو لازم بمعنى دخلوا في الصلاح قبل وهو
أبلغ قال التحرير يعني ان مجرد الندم على ما مضى من الردة والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف فلا
تدارك لما أخلوا به من الحقوق وقبل عليه ان مجرد التوبة بوجوب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم
فالظاهر انه ليس بتقيد بل بيان لان يصلح ما فسد وليس بوارد لان مجرد الندم والعزم على ترك الكفر
في المستقبل لا يخرج منه فهو بيان للتوبة المعتد بها فالماكل واحد عند التحقيق (قوله قيل انهم انزلت
في الحرب الخ) فأرسل الى قومه أن يسألوا في نسخة ان أسألو أو اجلاس كفرا بالانتم واللام والسين
المهملة صحابي وفي شروح الكشاف انه نقل تشديدا لانه أيضا وهو مخرج من الفساد عن ابن عباس
رضي الله عنهما وريب المنون حوادث الدهر والموت وقوله باظهاره أي باظهار الايمان أو باظهار
اتباعه (قوله لانهم لا يتوبون الخ) لما كان هذا بنا في قبول توبته المقرر في الشرع وقوله قبيح له الا
الذين تابوا أوله بأنه من قبيل * ولا ترى الضب بها بنجر * أي لا توبة لهم حتى تقبل لانهم لم يوفقوا لها
أو هو من قبيل السكينة دون المجاز حيث أريد بالالزام معناه لينتقل منه الى المألوم أو المراد لهم توبة
غير مقبولة في الاشراف على الهلاك ومنه ما عرف عدم قبوله وما مر خلافه أو اكونه ليست مطابقة
لما في قلوبهم بل نفاطالما مر عنهم من قواهم تشافقه وقوله أشرفوا في نسخة أشفوا أو الاشفاء
الاشراف وحقيقته من أشفى صار ذا شئ لان من كان على حالة ثم أشرف على ما يتفهم ما فقد باع شئ

الحالة الاولى اى حدها وطرفها وتعدية به الى ما فيه من معنى الاطلاع وقوله فكفى الخ بيان للاول
(قوله ولذلك لم تدخل الفاء فيه) في السكتاف فان قلت لم قيل في احدى الايتير لن تقبل بغير فاء وفي
الآخرى فلن يقبل قلت قد اذن بالفاء ان الكلام بنى على الشرط والجزاء وان سبب امتناع قبول
الفدية هو الموت على الكفر وبترك الفاء ان الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسبب كما تقول الذى
جاءنى له درهم لم يجعل الجبى سببا في استحقاق الدرهم بخلاف قولك له درهم اتى وحاصله ما ذكره
المصنف رحمه الله وهو ان الصلة في الاول الكفر وازدياده وهو لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل على
الموت عليه اذ لو وفيت لوفيت اوعلى عدم مصادفة زمانها وعدم اخلاصه فلذلك اول كما مر بخلاف
الموت على الكفر فانه يترتب عليه ذلك ولذلك لو قال من جاءنى له درهم كن اقرارا بخلاف ما لو قرنه
بالفاء وهى مسئلة معروفة فان قيل ايسر ترتب الحكم على الوصف دليل على السببية قيل ايسر هذا
بالاخر فان التعبير بالموصول قد يكون لاغراض كالايمان الى تحقق الخبر كما فصل في المعاني وقوله
الثابتون على الضلال اخذ الثبوت من التعبير بالاسمية ومنهم من فسره بالكاملين في الضلال وبهم ما يتضح
الحصر لان الضلال يوجد في غيرهم ايضا وملء بالفتح مصدر ملاءمة لا وبالكسر مقدار يلائمه وقراءة
رفع ذهب اما على البدلية منه او عطف بيان وعبر عنه بالرد الى محشرى وهو معروف في التبعية عنده
قيل ولا بد من تقدير وصف احسن البذل ولا دلالة عليه ولم يعهد بيان المعرفة بالنسبة وجعله خبر
مبتدأ محذوف انما يحسن اذا جعلت الجمل لصفة او حال ولا يخلو عن ضيف يعنى وصف المعرفة بالجمله
على - بقوله * ولقد امرت على التيمم بسببى * واذا جعلت حالا بدون الواو ففهم ايضا ما مر (قوله محمول
على المعنى كانه قيل الخ) لما كانت الواو المصاحبة للشرط تستدعى شرطا آخر يعطف عليه وهو
والاستعمال فيه على ان يكون المذكور منها به على المحذوف لكونه يعلم بالطريق الاول كما فى احسن
الى زيد ولو اساء وهذا بحسب الظاهر ليست كذلك لان هذه الحالة اجدر بقبول التفدية من سائر
الحالات اذ ليس الفدية وراءها حالة اخرى اولى منها بالقبول وحاصله ان الوصلية تقتضى كون فقيص
الشرط اولى بالجزاء اجيب عنه بوجوه الاول ان عدم قبول ملء الارض كناية عن عدم قبول فدية ما
لانه غاية الفدية فجعل على عبارة عن جميعه ما قل انه لا دلالة للكلام عليه وضميره ملحقية
ملء الارض فيصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهباً والثاني ان المراد ولو اقتدى بمثل
معناه كما صرح به في تلك الآية فالمعنى لا يقبل ملء الارض فدية ولو زيد عليه مثله قبل والمراد ان الملبأ
بمعنى مع ومنزل يتدبره مد أى مع مثله ولا يخفى بعده وبهذا التقرير علمت انه لا وجه لما قاله ابو حيان
ومن تبعه من انه لا حاجة الى تقدير منزل وان الزم محشرى تخيل ان مانتى ان يقبل لا يمكن ان يقضى
به فاحتاج الى اخراج منزل حتى يتغير او ليس كذلك والثالث ان لا يحمل ملء الارض اولا على الافتداء
بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبيل ما يقصده تأكيده الحكم السابق بل يكون شرطا
محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملء الارض ذهباً تصديق به ولو اقتدى به ايضا لم يقبل منه
وضميره للمال من غير اعتبار وصف التصديق وقيل ان المراد من اقتدى به بذله أى لو اقتر به ولو بذله واذا
لم ينفع البذل علم عدم نفع غيره بالاولى وقيل ان الواو زائدة كما قرئ به في الشواذ ولو قيل ان لو ليست
وصلية بل للشرط وجوابه قوله اولئك الخ وهو سلسله الجواب لكان قريبا قيل وقوله والمثل يحذف
ويراد الخ يراد من الارادة أى انه لم يكن من مثل الشئ وهو في حكم شئ واحد صرح حذفه واقامه
مقامه وجعله عليه واما جعله مقعما على ان يراد من الزيادة فبعد وكون من الزيادة بعد النفي للاستغراق
سواء دخلت على مفرد نحو ما جاءنى من احد او جمع كما ما قرئ في العربية فلا وجه للاعتراض
على المصنف يلحقه مخصوص بالمفرد كما قيل (قوله أى ان تبلغوا حقيقة البر الخ) البر كسر الباء
الاحسان وكال الخبر وبالفتح صفة منه وتبلغوا انفسهم بها والواو حقيقة البر اشارة الى ان التعمير

فكفى عن عدم فديةهم بعدم قبوله اتفانظا
في شأنهم وابرأ من الخ الهم في صورة حال الايتير
من الرحمة اولا لان توبتهم لا تكون الانفاطا
لا لارتدادهم وزيادة كفرهم ولذلك لم تدخل
الفاء فيه (واولئك هم الضالون) الثابتون
على الضلال (ان الذين كفروا وما تواتواهم
كفار لمن يقبل من احدهم الى الارض ذهبا)
لما كان الموت على الكفر سببا لامتناع قبول
الفدية ادخل الفاء ههنا لاشعار به وملء الشئ
ما جاء به وذهب انصب على التمييز وقرئ برفع
على البذل من ملء الارض المحذوف (ولو
اقتدى به) محمول على المعنى كانه قيل فمن
يقبل من احدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض
ذهباً او معطوف على ضمير تدبره فلن يقبل
من احدهم ملء الارض ذهباً لوقته ببه في
الدين ولو اقتدى به من العذاب في الآخرة
او المراد ولو اقتدى بمثل كقوله تعالى ولو ان
للذين ظلموا ما فى الارض جبارا ومثله معه
والمثل يحذف ويراد كثير الا ان المثلين في حكم
شئ واحد (اولئك لهم عذاب اليم) مبالغة
في التحذير واقتناط لان من لا يقبل منه الفداء
ربما يعفى عنه تكريما (وما لهم من ناصيرين) في
دفع العذاب ومن منية الاستغراق (ان
منالو البر) أى ان تبلغوا حقيقة البر الذى
هو كمال الخير

للجنس فيكون التركيب كتابة عن كون فاعله بارا ولذا فصره الزمخشري بلن تكونوا أبراراً فبـله البر
يدل على البلوغ اليه والبلوغ اليه يدل على كونه بارا كقول الخنساء

وما بلغت كف امرئ متناولا * من المجد الا والذي نال أطول

أى أنه ما جدد فاق كل ما جدد أو تميز به للعهد والمراد ببر الله لهم كالرحمة ونحوها وهو تفسير ابن عباس
رضي الله عنهما (قوله أى من المال الخ) قدمه لأنه الظاهر من الاتفاق وعلى الثاني بتجوز فيه وقوله
روى الخرواء الشيخان والنسائي ويروى بكسر الباء وفتحها وفتح الراء ونحوها والمذوال قصروا وهو
اسم بستان وحديقة بالمدينة المنورة وكانوا يسمون الحدائق آبارا وفي الفائق أنهم افعلوا من البراح وهو
الارض الظاهرة وقيل أضيفت الى حا وهو قبيلة من مذبح أو اسم رجل واعلم أن بعض علماء اليمن في
هذه اللفظة رسالة مستقلة حاصلها أنهم ما آمنوا بجملة اسماء واحد منها مفتوح الراء فيه همزة بعد حاء
وهو اسم مكان وروى بكسر الباء وفتحها وقال المنذري أنه اسم موضع بقرب المسجد وقيل حاسم
ينسب اليه البير وروى مثلث الراء معربا والاقرب أنه كضم موت فيضاف ويعرب بالوجه الثلاثة
أوبى ويجوز صرفه وعدمه ومذه وهمزة وحاسم حتى أو رجل وقيل اسم صوت تزجيره الابل الى آخر
ما فصله وقوله مخ مخ كلمة استحسان ومدح وكررت للتأكيـد وهما مسكان ومكسوران ممنونان مع
التخفيف والتشديد ويقال عند الرضا والاعجاب والفخر وقوله ذلك مال رائج من الراح مقابل الغدو
ويشهد له قولهم والمال غادور رائج وهو حدث على الاتفاق وفعل الخير اذا كل بمسك تلف وقيل معناه تروح
اليه وتغدو وقربه من البلد وروى رائج بالباء الموحدة أى انفاقه رائج له لبقائه ثوابه وتضاعفه عند الله
وقوله رائج أو رائج اشارة الى الوجهين وأوالشك من الراوى ومن جوز فيه أن يكون بالميم من الرواج
مقد خالف الرواية وقوله وجاء زيد الخرواء ابن المنذري ابن جرير مرسلا وقوله وذلك أى الحديث وأقرب
الاقارب الولدان أسامة ابن زيد ودلالة الحديث على المستحب ظاهرة فيه لم منه الواجب بالضرورة
وقوله ويحتمل التبيين والتقدير حينة نشأ مما يحبون وذلك الشئ بهى ما يحبون فلا يخالف تلك القراءة
معنى فلا يرد ما قيل ان من البيانية ظرف مستقر صفة نكرة أو حال عن معرفة ولا يظهر هنا الا بحذف
مفعول تنفقوا على أحد الوجهين وهو تركب ظاهر (قوله من أى شئ) التعميم مستفاد من النكرة
بعد الشرط ولذا بين اسم الشرط ولم يطلق لثلاث صرف الى ما يحبونه وقوله فان الله به عليم فيه اشارة الى
الحث على اخفاء الصدقة (قوله أى المطعومات والمراد أكلها) جعله بمعنى الجمع لأن كل المضافة لاه فرد
المعرفة لعموم الاجزاء وهو أيضا مصدر منعوت به معنى فيستوى فيه الواحد المذكر وغيره كما في قوله
حلا وانما ذكره لأنه وقع موصوفا به صريحا كونه خيرا ومنه يعلم حال هذا والاستواء المذكور
هو الاصل المطرد فلا ينافيه قول الرضى انه يقال رجل عدل ورجلان عدلان رعاية لجانب الماهى وقيل
انه اذا جعل الطعام بمعنى المطعومات أفاد الاستغراق كما هو شأن الجمع المعترف باللام فكل للتأكيـد
وانما قال أكلها لفهمه من الطعام بمعنى المطعوم ولئلا يتوهم أن المراد انفاقه بقدر مائة ما قبله ومناسبة
لما قبله لأن الاكل اتفاق مما يحب كنهه على نفسه (قوله كان به عرق النساء الخ) هذا حديث
أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح والنسائي يوزن العصا عرق في باطن الفخذ
الى القدم مقصور وروى أو يأتى وأنكر قوم من أهل اللغة اضافة العرق اليه وجوزوه آخرون لأنه من
اضافة العام الى الخاص مع اختلاف لفظها وقيل النساء الفخذ وأنشدوا

لما رأيت ملوك كندة أصبحت * كل رجل خان الرجل عرق نساها

وروى في الحديث أن يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق النساء وجمعه أنساء ثم انه صار في العرف
عبارة عن وجع يمتد من الورك من خلف وينزل الى الركبة وربما بلغ الى الكعب وهو المراد هنا فهو
اسم مرض معروف وذلك اشارة الى ما ذكر من لحوم الابل وألبانها وقوله وقيل فعل ذلك للتداوى

أول من تناولوا بر الله سبحانه وتعالى الذي هو
الرحمة الرضا والجنة (حتى تنفقوا مما يحبون)
أى من المال أو ما يعبه وغيره كبذل الجاه في
معاونة الناس والبدن في طاعة الله تعالى
والمهجة في سبيله سبحانه وتعالى روى أنها
لما نزلت جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله ان
أحب أموالى الى بى حاضها حب أراك
الله فقال بخ بخ ذلك مال رائج أو رائج وانى
أرى أن تجعلوا في الاقربين رجاء زيد بن حارثة
يبرس كان يحبها فقال هذه في سبيل الله فعمل
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة
ابن زيد قال زيدا انما أردت ان أنصق فيهم فقال
عليه الصلاة والسلام ان الله قد قبلها منك
وذلك يدل على أن انفاق أحب الاموال
على أقرب الاقارب أفضل وأن الآية نعم
الاتفاق الواجب والمستحب وقرئ بعض
ما يحبون وهو يدل على أن من تتبع بعض
ويحتمل التبيين (وما تنفقوا من شئ) أن من
أى شئ محبوب أو غيره ومن لبيان ما رافق الله
به عليم) فيجوز بكم بحسبه (كل الطعام) أى
المطعومات والمراد أكلها) كان حلالا في
اسرائيل) حلالا لهم وهو مصدر نعت به
ولذلك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث قال تعالى لا هن حل لهم (الما حزم
اسرائيل) يعقوب (على نفسه) كعموم
الابل وألبانها وقيل كان به عرق النساء
فتدرا ن شئ لم يأكل أحب الطعام اليه وكان
ذلك أحبه اليه وقيل فعل ذلك للتداوى

بشارة الاطباء واحتج به من جوز للشي أن يجتهد ولما منع أن يقول ذلك بأذن من الله فيه فهو كحريمه اينداه (من قبل أن تنزل التوراة) أي من قبل انزالها مشتملة على تحريم ما حرم عليهم لظلمهم وبغيهم عقوبة وتشديد اود ذلك رد على اليهود (٤٧) في دعوى البراءة مما نعى عليهم في قوله تعالى فبظلم

من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الا تبين بأن قالوا لسنا أول من حرمت عليه وانما كانت محترمة على نوح و ابراهيم ومن بعده حتى انتهى الامر اليها فحزمت علينا كما حرمت على من قبلنا وفي منع النسخ والطعن في دعوى الرسول عليه السلام موافقة ابراهيم عليه السلام بخلافه لحوم الابل والباشا (قل فأنوا بالتوراة فاتلوها ان كنتم صادقين) أمر بما جازهم من كتابهم وتبكيهم بما فيه من أنه قد حرّم عليهم من بسبب ظلمهم ما لم يكن محترماً روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قال لهم من واولم يجسروا أن يخرجوا التوراة وفيه دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (فمن افترى على الله الكذب) ابتدعه على الله تعالى بزعمه أنه حرم ذلك قبل نزول التوراة على بني اسرائيل ومن قبلهم (من بعد ذلك) من بعد ما ألزمهم الحجة (فأولئك هم الظالمون) الذين لا يصفون من أنفسهم ويكبرون الحق بعد ما وضع (قل صدق الله) تعرض بكذبهم أي ثبت أن الله سبحانه وتعالى صادق فيما أنزل وأنتم الكاذبون (فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفاً) أي ملة الاسلام التي هي في الاصل ملة ابراهيم أو مثل ملته حتى تتخلصوا من اليهودية التي اضطرتكم الي التحريف والمكابرة وتسوية الاغراض الانبيوية وألزمكم تحريم طيبات أحاديها لابراهيم ومن تبعه (وما كان من المشركين) فيه إشارة الى أن اتباعه واجب في التوحيد الصرف والاستقامة في الدين والتجنب عن الافراط والتفريط وتعرض بشرك اليهود (ان أول بيت وضع للناس) أي وضع للعبادة وجعل متعبداً لهم والواضع هو الله سبحانه وتعالى ويدل عليه أنه قرئ على البناء للفاعل (للذي بيكة) البيت الذي بيكة وهي لغة في مكة كالنييط والنييط وأمر راتب وراحم ولازب ولازم وقيل هي موضع المسجد ومكة البلد من بيكة اذا رجمه أو من بيكة اذا دقه فانها تسلك أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قول بيت وضع للناس فقال المسجد والحرام ثم بيت المقدس ومثل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناه ابراهيم ثم هدم فبناه قوم من جرهم ثم العمالة ثم قريش

بشارة الاطباء أي رأيهم والمراد بالتحريم الامتناع (قوله واحتج به الخ) هذه مسئلة معروفة في الأصول وقوله ولما منع الخ لا يخفى أنه مخالف لظاهر النظم (قوله مشتملة على تحريم الخ) إشارة الى أنه متعلق بحرم وفائدة بيان أنه مقدم عليها وأن التوراة مشتملة على محرمات أخر حدثت عليهم من حرجا وتضييقا فلا يردها قبل أنه لا تظهر فائدة في اتقييد فان تحريم اسرائيل لا يتصور بعد نزول التوراة وأنه قيد للحل حينئذ يلزم قصر الصفة قبل تمامها الا أن يقال هو متعلق بمحذوف (قوله نعى عليهم الخ) أصل النعى رفع الصوت بذكر الموت ونعى عليه هفواته شهدها قال الازهرى فلان نعى على نفسه بالرفو احسن أي يشهرها بتعاطيها ونعى فلان على فلان أمر اذا أظهره وقال ابن الاعرابي الناعى المشنع يقال نعى عليه أمره اذا قبحه وهو المراد هنا وفيه نكته بليغة وهو الإشارة الى أنهم أهلكوا أنفسهم بما فعلوا وقوله وفي منع النسخ معطوف على قوله في دعوى البراءة ووجهه ظاهر اذ تحريم ما كان حلالا لا يكون الا بالنسخ والطعن معطوف على النسخ وقوله به تواججهول أي سكتوا ولم يجسروا أو يجب تروا من الجراءة أو الجسارة ووجه الدليل عليه صلى الله عليه وسلم في التوراة وهو لم يقرأها ومنه لا يكون الا بوحى (قوله ابتدعه) أي اخترع الكذب والافتراء المذكور فن عبارة عنهم ويحتمل التعميم فيدخلون فيه دخولا أو لا وقوله صدق الله بعد تكذيبهم تأكيد له ويفهم منه الحصر الاضائي لانه لما قال صدق الله بعد تكذيبهم صار المعنى صدق الله لأنتم (قوله أي ملة الاسلام الخ) أي هي في الاصل موافقة لملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام ومشابهة لها فعبعن الاسلام ملة ابراهيم لذلك فلا يلزم كون نبينا صلى الله عليه وسلم عائلا بشريعته كانبيا بني اسرائيل وقوله واجب في التوحيد الصرف الذي لا يشوبه ما ينافيه كما فعل اليهود والاستقامة في الدين مأخوذة من قوله حنيفا لان الحنيف كما قال الراغب الميل عن الضلال الى الاستقامة والحنف بالجمع الميل عن الاستقامة والتجنب عن الافراط أي المبالغة في الايجاد والتفريط أي الاهمال لنفسه بالاستقامة وهو ظاهر ومن لم يفهمه قال دلالة على التجنب المذكور غير ظاهرة الا أن يقال الشرك افراط أو الامر باتباع ابراهيم عليه الصلاة والسلام وتخصيصه بالادكردون سائر الاديان يدل على ما ذكر وهو خبط وخطا بما لا يفيد (قوله وضع للعبادة) فمعنى وضعه للناس لعبادتهم وليس المراد أن يعبد البيت نفسه بل أن يجعل موضعا لعبادة الله فلذا فسر بقوله وجعل متعبدا لهم وقوله ويدل عليه أنه قرئ الخ لان الظاهر أن الضمير راجع الى الله ان لم نعتبر بالذكر السابق في قوله صدق الله لكون الآية مستأنفة والافه والمتبادر أيضا فلا يرده عليه أنه يحتمل روجه لابراهيم عليه الصلاة والسلام فلا دلالة للقراءة عليه فتأمل ومناسبة الآية لما قبلها ظاهرة (قوله كالنييط والنييط) الميم والباء تعقب احدهما الاخرى كثيرا في كلام العرب والنييط والنييط مصغرا لموضع بالدهناء وهما بمعنى أو متغايران كما أشار اليه بقوله وقيل الخ وبكة من البك بمعنى الأزحام لازدحام الحجج فيها أو بمعنى الدق لدق أعناق الجبابرة أي اهلاكم إذا أرادوها بسوء واذلالهم فيها ولذا تراهم في الطواف كأحد الناس ولو أمكنهم الله من تخليته لفعلا (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل الخ) أخرجه الشيخان عن أبي ذر رضى الله عنه وهو حديث صحيح الا ان فيه اشكالا أجاب عنه الطحاوى في الآثار قال فيه فان قلت لاشك أن باني المسجد الحرام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وباني الاقصى داود وابنه سليمان بعده وبينهم مائة طويلة تزيد على الأربعين بأمثالها قلت الوضع غير البناء والسؤال عن مائة ما بين وضعها مائة ما بين بناءها فما فحتمل أن يكون واضع الاقصى بعض الانبياء قبل داود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ثم بنياه بعدهم ذلك ولا بد من تأويله بما انتهى وجرحهم بضم الجيم وسكون الراء والهاء المضموه حتى من اليمن كانوا أصهار اسمعيل والعمالة قوم من ولد علقم بن لاوذ بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم قوم تفرقوا في البلاد والضراحيون غراب بضاد مجمة وراء وحاء مهملين قال الطيبي رحمه الله ومن رواه بضاد مهملة

فانها تسلك أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قول بيت وضع للناس فقال المسجد والحرام ثم بيت المقدس ومثل كم بينهم ما قال أربعون سنة وقيل أول من بناه ابراهيم ثم هدم فبناه قوم من جرهم ثم العمالة ثم قريش

وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس في
الطوفان ثم بنى ابراهيم وقيل كان في موضعه
قبل آدم بيت يقال له الضراح يطوف به
الملائكة فلما هبط آدم أمر بأن يحججه ويطوف
حوله ورفع في الطوفان الى السماء الرابعة
تطوف به ملائكة السموات وهو لا يلائم ظاهر
الآية وقيل المراد أنه أول بيت بالشرف
لابن مان (مبارك) كثير الخير والنفع لمن حجه
واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله حال
من المستسكن في الظرف (وعدي للعالمين)
لانه قبلتهم ومنعبدتهم ولان فيه آيات عجبية
كما قال (فيه آيات بينات) كتحريف الطيور
عن موازاة البيت على مدى الاصل وان
ضواري السباع تخالط الصيود في الحرم
ولا تتعرض لها وان كل جبار قصده بسوء
قهره كاصحاب القبل والجملة مفسرة للهدي
أو حال أخرى (مقام ابراهيم) مبتدأ محذوف
خبر ما أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات
بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان
على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة
السماء وغوصها فيها الى الكعبين
وتخصيصها بهذه الالانة من بين الصخور
وابقاءه دون سائر آثار الانبياء وحفظه مع
سفرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أن قرئ
آية بينة على التوحيد وسبب هذا الاثر أنه
لما ارتفع ببناء الكعبة قام على هذا الحجر
ايتمكن من رفع الحجارة فخاصت فيه
قدماه (ومن دخله كان آمنا) جملة ابتدائية
أو شرطية معطوفة من حيث المعنى على مقام
لانه في معنى آمن من دخله أي وبنائها آمن من
دخله أو فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من
دخله اقتصر يذكرهما من الآيات الكثيرة
وطوى ذكر غيرهما كقوله عليه الصلاة
والسلام حبيب الى من دنياكم ثلاث الطيب
والنساء وفترة عيني في الصلاة لان فيه مغنية
عن غيرهما في الدارين بقاء الأثر مدى الدهر
والامن من العذاب يوم القيامة

فقد صحفه وهو من المضارحة وهي المقابلة أو البعد وكونه في السماء الرابعة أو رده عليه الطيب أن
الصحيح المروي في البخاري أنه في السابعة (قوله وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس الخ) رواه
الازرق في تاريخ مكة وقيل انه نزل مع آدم عليه الصلاة والسلام من الجنة ثم رفع بعد موته الى السماء
وبنى شيث مكانه يتامن طين أو نزل قبله أو بنى آدم عليه الصلاة والسلام كما ذكره المصنف رحمه الله من
طين على نحو ما رأى في السماء وقوله وهو لا يلائم ظاهر الآية لانه لا يكون أول بيت لسبق الضراح عليه
ان اعتبر تغايرهما والاكونهما تبعدا في مكان واحد فلانه لم يكن موضوعا للناس فقط اطواف
الملائكة به وانما قال ظاهر الآية لانه لا يخالفها عند التأمل بالنظر الدقيق ومن جعل الاقامة أولية
شرف لا يرد عليه شيء الا أنه خلاف المتبادر وقوله من غير الخبر أي البركة والزيادة وهي في خبراته
ومنافعه لا في بنائه وهو حال من الضمير المستتر في الظرف الواقع ملة وقوله لانه قبلتهم فهو هاد للجهة التي
أرادها الله أو هاد لهم بما فيه من الآيات التي ستأتى وقوله لانه قبلتهم ان أراد به وضع لان يكون قبله
فالعالمين على عومه وان أراد يستقبلونه فالمراد بالعالمين المسلمون وما بعدهم عام للجميع (قوله فيه آيات
بينات الخ) انحراف الطير باق الى الآن ولا يعلمه الا ما به علمه الاستشفاء كما صرح حوايه وفيه كلام
للمحدثين لان الجاحظ قال انه انما علو الاستشفاء واعترض عليه ابن عطية بأنه بائن خلافه وعلته العقاب
لاخذ الحمية وقيل ان الطيور والمهدود هما تعلموه والجامع مع كثرة لا يعلموه وبه يجمع بين الكلامين فتدبر
وفي شرح الكشف ان منها أن أي ركن من أركان البيت وقع الغيث في مقابلته كان الخصب فيما يليه
من البلاد وقوله قهره أي قهره الله وقيل قهره البيت على الاسناد المجازي وجهه الجملة حال بدون الواو
مرتفعه وقدر خبر مقام ابراهيم منها وقدره غيره أحدها (قوله وقيل عطف بيان الخ) قيل عليه ان
آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف بينهما ما باجماع البصريين والكوفيين حتى قال ابن
هشام رحمه الله في المغني وغيره انه أراد بعطف البيان البدل تسامحا كما أن سيدي به قد يسمى التوكيد
وعطف البيان صفة وهذا التأويل يتأق في عبارة الزمخشري دون كلام المصنف رحمه الله وقوله على
أن المراد الخ جواب عن أن المبين جمع والمبين مفرد فتوله المراد بالآيات يعني التي دل عليه المقام
فهو وان كان مفردا لكنه جمع في المعنى لاشتماله على آيات كثيرة والالانة افعال من الذين والصخر جمع
صخرة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا القول مطابقتها في هذه القراءة فعبير عن الآيات بالآية وقوله وسبب
هذا الاثر الخ كذا وقع في الأثر مر ويعلن سعيد بن جبير رضي الله عنه (قوله جملة ابتدائية) المراد
بالابتدائية المركبة من المبتدأ والخبر على أنها ليست بشرطية وقوله لانه في معنى الخ إشارة الى الوجهين
الما قبلين في اعراب مقام ابراهيم وقوله اقتصر الخ من تمة الوجه الثاني وهو جعله بيانا كما في الكشف
امالان الاثنين جمع أو أنه ذكر من الجمع المبين بعض افراده ونزل الاسم انكته ومثله واقع في الاحاديث
النبوية والاشعار العربية وفي الكشف ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من
دخله لان الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والاربعة ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما
دلالة على تكرار الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله وكثير سواهما ونحوه
في طي الذكر قول جرير

كانت حنيفة اثلاثا فنتهم • من العبيد وثلاث من والها

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حبيب الى من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وفترة عيني في الصلاة
انتهى وفصل البيت بقوله ونحوه لانه مثله في طي لذكر وان لم يكن لغرض الاشتهار وفترة الكثرة كما في
الآية بل اقصد السكوت عما ليس بذيوم وهو الثلث الصميم ولانه هو الاصل المعلوم فلا حاجة لذكره وأما
الحديث فقوله وفترة عيني كلام مبتدأ مقصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحجب منها واست
عطفها على الطيب والنساء لان البيت من الدنيا وهذا به على ذلك وثلاث فيه وقد قال الطيبي وغيره

انه ليس في كتب الحديث فلا شاهد فيه على هذه الرواية لكن انبأنا كما وقع لازم مخشري وقع للراغب
 أيضا وحسن الظن بهم يقتضي أنهم ظفروا به في رواية وليس هذا محلا للرواية بالمعنى ولا للسهو ولا مانع
 من جعل الصلاة الواقعة في الدنيا منها لانه ليس المراد بها ما يكون صرف أمور دينية بل ما يقع فيها وان
 كان له تعلق بالآخرة وتغير التغير إشارة الى مغايرته لما قبله وفي قوله ثلاث تغليب للمؤث على المذكور والا
 لقول ثلاثة وقوله حبب مجهول أي حبه الله وقوله دنيا كم إشارة الى أنه لا علاقة له بالدنيا وأن تحبيها
 من الله ولذا أوجب له الإيابة على الأربع لقوا ثبوتها كعامة من بالاطف تشربعا وكاطلاعتهم على أمور
 الخفية حتى يتعلمها منهم النساء وليس محبتهم مجرد الوطء والتلذذ معاذ الله حتى ان بعض القصاص قال
 ما سلم أحد من هوى حتى محمد صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث بلهله فأنكره عليه بعض العارفين وكفره
 ووقع فيهم لذلك قرأ أي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له لا تنهم فقد قتلناه فخرج عليه بعض قطاع
 الطريق وقتله عقيب ذلك وقدم الطبيب لانه حظ الروح المتقدم على البدن وفي قوله ومن دخله تغليب
 للعقلاء لانه يأمن فيه الوحوش والطيور بل الثبات وانما يلزم الحذف في الحديث لولم يكن من بدل
 البعض من الكل وعلى ما ذكره فيه حذف بعض البدل أو البسيان وفسر الامن بالأمن من عذاب
 الآخرة وأشار بما نقل عن أبي حنيفة الى جواز إرادة العوم بأن يفسر بالأمن في الدنيا والآخرة
 وقوله بقاء الأثر والأمن بالجزء بدل من ضمير غيره ما (قوله من مات في أحد الحرمين الخ) أخرجه
 أبو داود والطبراني والبيهقي والطبراني بأسانيد مختلفة وقوله ولكن ألقى الى الخروج أي يمنع اطعامه
 ومبايعته والمستلة وخلاف الشافعي فيها في الفروع قال الجصاص لما كانت الآيات المذكورة في الحرم
 ثم قال ومن دخله كان آمنا ووجب أن يكون مراده جميع الحرم (قوله قسده للزيارة) يعني أن الحج
 في اللغة مطلق القصد والمراد به هنا قصد مخصوص غلب فيه حتى صار حقيقة فيه شرعا وجب بالكسر كعلم
 لغة فيه (قوله بدل من الناس مخصوص له) يعني من بدل من الناس العام بدل بعض من كل مخصوص له لانه
 المقصود بالنسبة واحتمال أن يراد بالناس من استطاع وهذا مبين له فهو بدل كل من كل خلاف الظاهر
 (قوله الاستطاعة الخ) أصل معنى الاستطاعة استدعاء طاعة الفعل وتأنيبه والمراد بالاستدعاء
 الإرادة وهي تقتضي القدرة فأطلقت على القدرة مطلقا وبسبب قوله فهي أخص منها وهو المراد هنا
 والقدرة أما بالبدن أو بالمال أو بهما وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة وقد سئل عنها كما رواه
 ابن ماجه وغيره بسند حسن بالزاد والراحلة وهو بحسب الظاهر مع الشافعي رضي الله عنه حيث قصر
 الاستطاعة على المالية دون البدنية وهو مخالف لما لا رحمه الله مخالفة ظاهرة وأما أبو حنيفة رحمه الله
 فيقول ما وقع في الحديث بأنه بيان لبعض شروط الاستطاعة بدليل أنه لو فقد أمن الطريق أو لم تجد المرأة
 محرما لم يجب وقوله وكل ما أتى أي ما أتى به الوصول من الطريق وما يلزم اسم مكان تجوزيه وقيل انه آفة
 (قوله وضع كفر الخ) يعني أن المراد بكن كفر من لم يحج وتاركه ليس بكافر الا اذا استحله فأشار الى أنه
 للتغليظ على تاركه كما وقع في الحديث فليس المقصود ظاهره وقوله ولذلك أي للتغليظ (قوله من مات ولم
 يحج الحديث) قال ابن الجوزي هو موضوع ورد في الآتي بأنه أخرجه الترمذي وضعفه من حديث
 علي رضي الله عنه وانظره من ملك زاد أورا حلة تبغله الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو
 نصرانيا وأخرجه الدارمي في مسنده من حديث أبي أمامة رضي الله عنه من لم يمنعه من الحج حاجة
 ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فمات ولم يحج فمات يهوديا أو نصرانيا وتعد طرقه ان
 لم يحسنه خفف ضعفه وموافقة معناه الآية تقوية أيضا (قوله وقد أكره الحجة في هذه الآية من
 وجوه الخ) أي شأنه وما يتعلق بإيرازه في صورة الخبر قد تقدم وجهه بالغية والاسمية تفيد الثبات والدوام
 وكونه حقا واجبا يهيم من اللام ومن على والتعميم من الناس والتخصيص من قوله من استطاع الداخل
 فيهم وقوله من حيث انه فعل الكفرة إشارة الى أنه مجاز للمناسبة في تركه والعدول عن المضمير للظهور

قال عليه الصلاة والسلام من مات في أحد
 الحرمين بعث يوم القيامة آمنا وعند أبي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه من لزمه القتل
 بركة أو قصاص أو غيره مما لم يتعرض له ولكن
 ألقى الى الخروج (قوله قسده للزيارة) يعني أن الحج
 البيت) قصده للزيارة على الوجه المخصوص
 وقرأ حنيفة والكسائي وعاصم في رواية
 حفص ج بالكسر وهو لغة فوجد (من
 استطاع اليه سبيلا) بدل من الناس مخصوص
 له وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاستطاعة بالزاد والراحلة وهو يؤيد قول
 الشافعي رضي الله تعالى عنه أنهم بالمال
 ولذلك أوجب الاستئابة على الزمن اذا وجد
 أجرة من ينوب عنه وقال مالك رحمه الله
 انها بالبدن فيجب على من قدر على المشي
 والكسب في الطريق وقال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى انها بجميع موع الامرين والضمير في
 سبيله (ومن كفر فأن الله غني عن العالمين)
 وضع كفره وضع من لم يحج تأكيده لوجوبه
 وتلا بظاهري تاركه ولذلك قال عليه الصلاة
 والسلام من مات ولم يحج فقد أكره الحجة في
 يهوديا أو نصرانيا وقد أكره الحجة في
 هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه
 بصيغة الخبر وإيرازه في الصورة الاسمية
 وإيراده على وجه يفيد أنه حق واجب لله
 تعالى في رقاب الناس وتعميم الحكم أولا
 وتخصيصه ثانيا

فانه كايضا بعد ايام وتنبية وتكرير للمعاد ونسبية نزل الحج كفر من حيث انه فعل الكفرة وذكر الاستغناء فانه في هذا الوضع مما يدل على الوقت والخلد لان وقوله عن المايز يدل عليه لما فيه من مبالغة التعميم . . . والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان والاشعار بهظم السخط لانه تكليف شاق جامع بين كسر النفس

واتعاب البدن وصرف المال والتجرد عن الشهوات والاقبال على الله سبحانه وتعالى روى انه لما نزل صدر الآية جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباب الملل خطبهم وقال ان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم الحج فخرجوا فامتنع به مله واحدة وكفرت به خمس ملل فنزل ومن كفر قل يا اهل الكتاب لم تكفرون بايات الله (اي باياته السمعية والعقلية الدالة على صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما يذمعه من وجوب الحج وغيره وتخصيص اهل الكتاب بالخطاب دليل على ان كفرهم اقبح لان معرفتهم بالايات اقوى وانهم وان زعموا أنهم مؤمنون بالنوراة والانجيل فهم كفرون بهما (والله شهيد على ما تعملون) والحال انه شهيد مطلع على اعمالكم فيجاريكم عليها لا ينفحكم التحريف والاستسرار (قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن) كرا الخطاب والاستفهام مبالغة في التقرير وتفي العذراهم واشعار بان كل واحد من الامر من مستقيم في نفسه مستقل باستجلاب المذاب وسبيل الله حقه الحق المأمور بسلكه وهو الاسلام قيل كانوا يفتنون المؤمنين ويحزنون بينهم حتى افوا الاوس والخزرج فذكروهم ما بينهم في الجاهلية من التعادي والتحارب ليعودوا من الله ويحتملون لصددهم عنه (تبعونها عوجا) حال من الواو اي باغين طالين لها اعوجا جابان تلبسوا على الناس ونوهموا ان فيه عوجا عن الحق بمنع النسخ وتغير صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوهما اوبان تحزبون المؤمنين لاختلاف كلمتهم ويحتمل امر دينهم (وانتم شهداء) انها سبيل الله والصدع عنها ضلال واضلال وانتم عدول عند اهل ملتكم بتقون باقوالكم ويستشهدونكم في القضايا (وما الله بغافل عما تعملون) وعبدلهم ولما كان المنكر في الآية الاولى كفرهم وهم يجهرون به ختمها بقوله والله شهيد على ما تعملون ولما كان في هذه الآية صدقهم المؤمنين عن الاسلام

وكانوا يحتمونه ويحتملون فيه قال وما الله بغافل عما تعملون

نا كيد لا مرسيا بلفظ العالمين المشعر بأنه غنى عن العالمين فضلا عن كفر وان دخلوا فيهم دخولا اوليا وذكر الاستغناء في هذا المقام كناية عن السخط بل عن كماله وقوله كايضا في الكشف انه ابضح والمصنف زاد الكاف لانه لم يعدمه عنهما حتى يوضح احدهما الاخر لكنه تخصيص والتخصيص شبه الابضاح فن قال لو حذف الكاف لكان أولى لم يتنزه لقصد وقوله بالبرهان لان من استغنى عن جميع العالمين فهو غنى عن لم يحج وعظم السخط من التعميم كما مر وقوله لانه تكليف شاق علة للتأكيده لانه لما كان كذلك اقتضى الاهتمام به اولاه ربحا تركا لشقته فاكد تنبيهها على انه لا ينبغي ان يترك والتجرد عن الشهوات كالاباس والطيب والجماع (قوله روى الخ) اشارة الى وجه يتي في كفره على ظاهره والمثل الست ما ذكر في قوله تعالى ان الدين آمنوا والذين هادوا والصابئين والناداري والمجوس والذين أشركوا وهو يقتضي انه يطلق على النمل مله وقد تردد فيه التحرير وقال في الكشف انه من التحل لا المثل فان قيل بدمه فهو تغليب وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن الضحاك وفيه ان تلك الملل كانت موجودة في جزيرة العرب فليظهر * (تنبيه مهم) * اعلم ان في اعراب الآية وجوها نقلها الزركشي في تذكرة عن شيخه ابن هشام لان الطرفين أعنى قد وعلى الناس اما خبران أو الاول خبر والثاني حال أو العكس أو الاول خبر والثاني متعلق به أو العكس وفي تقديم الحال في مثله خلاف نقله ثم ان السبكي في كتاب الانتصار قال ان هنا فرض عين على المستطيع الذي لم يحج وفرض كفاية وهو ما يجب على كل مستطيع من احياء شعائر الحج في كل سنة حج أو لم يحج وعلى الاول من بدل من الناس وهو مذهب سيويه وعلى الثاني هو فاعل المصدر أي حج البيت من والتقدير لله على الناس مطلقا المستطيع منهم فن حج أذى الفرضين بالتوايين وفيه بحث من وجهين الاول ان رفع المصدر المضاف للمفعول فاعلا ضرورة الثاني ان احياء البيت يحصل بالعمرة وردبانه ليس بضرورة والمراد بالحج معناه اللغوي وفيه نظر (قوله اي باياته السمعية والعقلية الخ) حمل الآيات على مطلق الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدق مدعاه الذي من جلته الحج وأمره وبه تظهر المناسبة لما قبله وكون كفرهم اقبح لقراءتهم الكتب المصدقة بخلاف المشركين وكفرهم بالتوراة والانجيل لدخولهما في آيات الله الشاملة لجميع السمعيات والعقليات وقيل انه مبني على ان يراد بآيات الله الكتابان وليس في الكلام ما يدل عليه (قوله والحال انه شهيد الخ) اشارة الى ان الجملة الحالية وأن الشهيد بمعنى العالم المطلع وأما جعله بمعنى الشاهد فتكاف من غير داع له (قوله كرا الخطاب والاستفهام الخ) الخطاب المكرر في النداء وما يتبعه والاستفهام في قوله لم وكان الظاهر انه كفرون بايات الله وتصدون عن سبيل الله مبالغة في التقرير والتوبيخ لهم على قبائحهم وتفصيلها ولو قيل كما ذكرنا انهم ان التوبيخ على مجموع الامرين والتحريض التحريك بما يقع بينهم الفتن وضمير عنه للاسلام (قوله حال من الواو الخ) أي جملة تبعون حال من فاعل تصدون وجوز فيها الاستئناف وقوله طالين لها اعوجا جابا اشارة الى ان عوجا مفعول وضميرها من الحذف والايصال لان بني يتعدى المفعولين أحدهما بنفسه والاخر باللام كما صرح به اهل اللغة وقيل لا حاجة اليه بل هام مفعول وعوجا حال وردبانه لا يستقيم المعنى عليه وليس كذلك وقيل عوجا حال من فاعل تبعون وضمير تبعونها للسبيل لانها نذرت وتوث والمراد بها مله الاسلام ومعنى ادعوا العوج فيها انها ما تله عن الحق لان ديننا لم ينسخ وأما النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في كتابهم ليس هو هذا فلا يصح هذا وقوله اوبان فحشوا الخ مبني على التفسير الثاني الذي قدمه وقوله وانتم شهداء جمع شهيد بمعنى عالم مشاهد أو شاهد والجملة الحالية أي كيف تفعلون هذا وانتم علماء أو وانتم عدول وصفتمكم هذه تقتضي خلاف ما أنتم عليه والفرق بين العوج والعوج سبأني (قوله ولما كان المنكر الخ) يعني ان الشهادة تكون لما يظهر ويعلم فلما كان كفرهم ظاهرا ناسب ذكر الشهادة معه لانها علم ما شاهد أو ما هو بمنزلة وصدقهم عن سبيل الله وما معه لما كان بالمكر والحيلة الخفية التي تروج على

الغافل فاسب ذكر الغفلة معه فكان مقتضى حاله سم ان الله العالم بالخصيات والسرائر غافل عما يعملون
وهذا الايمان في قوله فيما سبق لا يتفككم التصريف والاستسرار أي الاخفاء لان المراد منه اخفاء الحق
اعلمهم بخلافه لا الكفر فلا يرد عليه كما لا يرد أن علم الله لا يقتضي الجهر كما قيل (قوله نزلت في نفر من
الأوس والخزرج الخ) الأوس والخزرج جد الأوصار وكانوا أخوين كما سبأني وشاس بمجة في أوله
ومهملة في آخره علم يوم بعثت حرب كان بينهم وبعث بنهم الباء الموحدة وفتح العين المهملة وألف وثاء
منثلة بصرف ولا يصرف اسم - صن أو بستان كما سبأني وقعت الحرب عنده ورواه أبو عبيد بن غياث بالغين
المجعة وقال ابن الأثير أعجمها الخليل أيضا لكن جزم أبو موسى في ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية
بأنه تصحيف وانما البغاث ضعاف الطير كما في المثل ان البغاث بأرضنا يستنسر وخبره كما في كمل ابن الأثير
أن قرينة والتضير جدد والعهد ومع الأوس على الموازنة والتناصر واستحكم أمرهم فلما سمعت بذلك
الخزرج جهت واحتشدت وأرسلت لحفائهم من أشجع وجهينة وأرسلت الأوس لحفائهم من مزينة
والنقراية عات وهي من أموال بني قرينة وعلى الأوس - ضبر والد أسيد الصحابي رضى الله عنه وعلى
الخزرج عمرو بن النعمان فلما التقوا اقتتلوا قتلا شديدا وصبروا جميعا ثم ان الأوس وجددت مس
السلح فولوا منهم زمين فلما رأى - ضبر ذلك نزل وطعن قدمه وصاح واعفوا والله لا أعود حتى أقتل
فان شئتم يا معشر الأوس أن تسلموني فافعلوا فطفوا عليه وأصاب عمرو بن النعمان - مان البياض رئيس
الخزرج - م فقتله وانهمزت الخزرج فوضعت فيهم الأوس السلح فصاح صائح يا معشر الأوس
أحس سنوار لا تهلدوا أخوانهم - م فجوارهم خير من جوار الثعالب فانتهوا عنهم وكان يوم بعث آخر
الحروب المشهورة بين الأوس والخزرج في الجاهلية ثم جاء الاسلام واتفقت الكلمة واجتمعوا على نصر
الاسلام وأهله وقيل في ذلك أشعار وهي التي أشار إليها بقوله وينشدكم الخ وقوله السلح السلح
بالنصب على الاغراء أي خذوا السلح (قوله أتدعون الجاهلية) كذا في الكشاف وهو بالتخفيف
لا بالتشديد من الدعوى كما قوم أي تدعون دعوى الجاهلية وهي قولهم يا كذبا بالنارات كذا وليس هذا
اللفظ تحريف كما قيل ان الواقع في الحديث أن تدعون الجاهلية فخره الزمخشري وتبعه المصنف فهو اما
رواية أخرى أو نقل بالمعنى - م وقوله خاطبهم الله بنفسه فلا حاجة الى أن يقال مخاطب الرسول
صلى الله عليه وسلم بتقدير قل لهم (قوله انكار وتنجيب لكفرهم الخ) تقدم الكلام في مثله من الجمع
بين الانكار والتنجيب ومعنى الانكار هنا أنه كيف يقع أو المراد بكفرهم - م فعل أفعال الكفرة كدعوى
الجاهلية والاول أولى وهو تأييد لليهود عمار امه وحال منقولة وجملة اجمع صفة والعائد مقدر (قوله
ومن يمسك بيده أو يمسك باليه في مجامع أموره) أي اما أن بقدر مضاف ويعتصم بمعنى يمسك استعارة
تبعية كما سبأني أو لا يقدر ويجعل الاعتصام بالله استعارة للالتجاء اليه قبل وعلى الاول ومن يعتصم الخ
معطوف على وأنتم تنى أي كيف تكفرون والحال أن القرآن يتلى عليكم وأنتم عالمون بأن المتمسك بدين
الله على هدى لا يضل متبعه وعلى الثاني تذييل لقوله يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا أمر الله وقوله
مضمونه انكم ان تطيعوا أمرهم تخوف شرورهم ومكابدهم فلا تخافوهم والتجاء الى الله في دفع ذلك لان من
التجاء اليه كفاه فعل الاول ومن يعتصم لا انكار الكفر مع هذا الصارف القوى وعلى الثاني للبحث على
الالتجاء ويحتمل على الاول التذييل وعلى الثاني الحال أيضا وفيه أن هذا التعيين لا داعي اليه ولا قرينة
عليه (قوله فقد اهتدى لا محالة) أي فقد تحقق له حصول الهدى وهذا استفاد من جعل الجزاء
فعلا ماضيا مع قد فانه لا ينتقل الى المستقبل مثل ان تكرمني فقد أكرمتك (قوله حق تقواه وما يجب
بها) يعني أن التقاة بمعنى التقوى وحق من حق بمعنى وجب وثبت ومنها بيان لما واستفراغ الوسع
بمعنى بذل الطاقة والمقدور استعارة من استفرغت الماء والبرزخ حتمها فاذا كان حق التقاة هذا المعنى فهو
بمعنى الاستطاعة فلا تكون تلك الآية ناسخة لها وقال الزجاج رحمه الله هذه الآية منسوخة بقوله

(يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا أمر الله وقوله
الذين آمنوا الكتاب بآياتكم
كافرين) نزلت في نفر من الأوس
والخزرج كانوا جلوسا يتخذون قريش شاس
ابن قيس اليهودي فقاطه تألفهم واجتمعهم
فأمر شابا من اليهود أن يجلس اليهم
ويذكرهم - م يوم بعث وينشدهم بعض ما قيل
فيه وكان الظفر في ذلك اليوم لا دوس ففعل
قتنازع القوم ونفخا ورافوا غضبا وقالوا
السلح السلح واجتمع من القبيلتين خلق
عظيم فتوجه اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه وقال أتدعون الجاهلية
وانا بين أظهركم بعد أن أكرمكم الله بالاسلام
وقطع به عنكم أمر الجاهلية وألف بينكم
فعلوا أنهم انزعفت من الشيطان وكبد من
عدوهم فألقوا السلح واستغفروا وعانق
بعضهم بعضا وانصرفوا مع الرسول صلى الله
عليه وسلم وانما خاطبهم الله بنفسه بعد ما أمر
الرسول بأن يخاطب أهل الكتاب اطهارا
لجلالة قدرهم واشعارا بأنهم هم الاقارب
يخاطبهم - م الله ويكلمهم (وكيف تكفرون
وأنتم تنى عليكم آيات الله وفيكم رسوله)
انكار وتنجيب لكفرهم في حال اجمع لهم
الاسباب الداعية الى الايمان الصادقة عن
الكفر (ومن يعتصم بالله) ومن يمسك بيده
أو يمسك باليه في مجامع أموره (فقد هدى
الى صراط مستقيم) فقد اهتدى لا محالة
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) حق
تقواه وما يجب منها وهو استفراغ الوسع
في القيام بالواجب والا - تناب عن المحام
كقوله فاتقوا الله ما استطعتم

فوقع المجازاة عليها وفي هذا الأمر تأكيد
لأنه عن طاعة أهل الكتاب وأصل تقاة
وقية نفلت واوها المضمومة تاء كما في تودة
وتخمة والياء ألفا (ولا تخونن الا وانتم مسلمون)
أي ولا تكونن على حال سوى حال الاسلام
اذا أدرككم الموت فان النبي عن المقيد بحال
أو غيرهما قد يتوجه بالذات نحو الفعل تارة
والقيد أخرى وقد يتوجه نحو المجموع دونهما
وكذلك النبي (واعتصموا بحبل الله) بدينه
الاسلام أو بكاتبه لقوله عليه الصلاة والسلام
القرآن حبل الله المتين استعاره الحبل من
حيث أن التمسك به سبب للنجاة من الردى كما
أن التمسك بالحبل سبب للسلامة من التردى
ولو نوق به والاعتماد عليه الاعتصام ترشيعا
للمجاز (جميعا) مجمعين عليه (ولا تفرقوا)
ولا تفرقوا عن الحق بوقوع الاختلاف
بينكم كاهل الكتاب أو لا تفرقوا تفرقكم
الجاهلي يحارب بعضكم بعضا ولا تذكروا
ما يوجب التفرق ويزيل الالة (واذكروا
نعمت الله عليكم) التي من جللتها الهداية
والتوفيق للاسلام المؤدى الى التآلف
وزوال الغل (اذ كنتم أعداء) في الجاهلية
مقاتلين (فألف بين قلوبكم) بالاسلام
(فأصبحتم بنعمته اخوانا) متحابين مجمعين
على الاخوة في الله سبحانه وتعالى وقيل كان
الاوس والخزرج أخوين لا يوين فوقع بين
أولادهم العداوة ونظارات الحروب مائة
وعشرين سنة حتى أطفاها الله بالاسلام
وألف بينهم برسوله عليه الصلاة والسلام
(وكنتم على شفا حفرة من النار) مشفين
على الوقوع في نار جهنم لكفركم اذ لو
أدرككم الموت على تلك الحالة لوقعتم في
النار (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة
أو للنار أو الشفا وتأنينه لتأنيته ما أضيف
اليه أولانه يعني الشفة فان شفا البيرو شفتها
طرفها كالجانب والجانبية وأصله شفو
فقلت الواو في المذكر وحذفت في المؤنث
(٢) قوله اقصر الزمخشري على الاخير الخ
عبارة (فأنقذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة أو للنار وللشفا وانما الخ ما نقله رأيت ترا لم يقتصرا على

فأتوا الله ما استطعتم وقوله لا يكاف الله نفسا الا وسعها قال الكواشي لما نزلت هذه الآية قالوا
يا رسول الله من يقوى لهذا فنزل فأتوا الله ما استطعتم والمصنف رحمه الله رأى أن الثانية مبينة للأولى
اذ لا مخالفة بينهما فلا تكون ناسخة ومن قال به جنح الى أن المراد من حق تقاته ما يحق له ويليق وتقوى
الله - حق تقواه أي كما هو حقه غير ممكنة فنكون الآية الاخرى ناسخة لها فان صح الحديث السابق وتعين
أن المراد ما ذكره فلا كلام وان فسرت بما يجب مما أوجبه الله علينا وهو لا يكفينا بما لا يطاق لا تكون
منسوخة وقوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا هو مروي في التفاسير وكتب الحديث وصححه أبو
نعيم في الحلية ووقع في نسخة بدل ابن مسعود ابن عباس رضي الله عنهما وهو مخاف للمنقول والمراد
بالالتفات الى الطاعة الاعتراض بها ووجه التأكيدها ظاهر (قوله وأصل تقاة وقية الخ) أي هو مصدر
على فعله كتودة بمعنى التثبت من اتاد في مشيه وأمره والخمة امتلاء المعدة قبل ولا حاجة الى جعل قلب
الواو تاء لضمها لانها قلبت في اتقى تبقى ولا ضمة ولتوهم أصلها الكثرة استعمالها ثابت هنا (قوله
ولا تكونن على حال الخ) يعني أن المقصود بالمتين منه عدم الاسلام وهو الكفر عند الموت والاسلام
حال الموت يقتضى وجوده قبله فالمعنى استمروا وادوموا عليه والموت ليس بقدر وراهم حتى ينهوا عنه وقد
مر تحقيقه في البقرة وما ذكره من القاعدة في النفي والنهي أمر مقرر كما مر (قوله بدينه الاسلام الخ)
جوزي الكشف أن يكون استعارة تمثيلية على تشبيه الحالة بالحالة من غير اعتبار مجازي المفردات
أو الحبل استعارة للعهد الذي يتمسك به والاعتصام استعارة للوقوف بالعهد أو ترشيعا لاستعارة الحبل
والمعنى اجتمعوا على استعانتكم بالله أو على التمسك به ووجهه وجوز فيه المكنية أيضا والمصنف رحمه الله
ذهب الى الثاني وجعل المستعارة الدين أو القرآن لما وقع في الحديث من تسميته حبل الله المتين وخالف
الزمخشري في جعل الترشيح مقابلا للاستعارة بناء على أنه لا تنافي بينهما ما اذ يكتفى في الترشيح أن يكون
اللفظ مناسباً له وان كان المراد به معنى لا يرسمه ولكل وجهة وللمتردى تفعل من تردى اذا وقع في هوة
كالبر وقوله مجمعين إشارة الى انه حال من القاعل كما هو الظاهر المتبادر فيه كون قوله ولا تفرقوا
تأكيدها وقوله عن الحق أي دين الاسلام السابق أو لا يقع بينكم شقاق وحروب كما هو مراد المذكرين
لكم بأيام الجاهلية الماكرين بكم (قوله التي من جللتها الخ) ويحتمل أن المراد بها ما بينه بقوله اذ
كنتم أعداء أي اذكروا نعمته الله التي هي تبدل عداوتكم بالمحبة والاخوة ونجاتكم من نار جهنم
بإسلامهم وان وقطع الرحمة فلا تضيعوها (قوله متحابين الخ) يشير الى أن الأخ اذا جاع على اخوان
كل بمعنى المحب الصديق وقد يكون جمعا لا نفي النسب وكان قوله وقيل إشارة اليه قال في الاتقان الأخ
في النسب جمعه اخوة وفي الصداقة اخوان قاله ابن فارس وخالفه غيره وأورد في الصداقة انما المؤمنون
اخوة وفي النسب أو اخوانهم أو بنى اخوانهم أو بيوت اخوانكم انتهى فهو الاكثر وقوله مشفين أي
مشرفين وقد تقدم تحقيقه وحمل النار على نار جهنم وجملاها على نار الحرب بعيد وقوله على تلك الحالة أي
الكفر وفي نسخة في تلك الحالة (قوله والضمير للحفرة أو للنار الخ) اقتصر الزمخشري (٢) على الاخير فقال
الضمير للشفا وهو مذكروا انما أنت للاضافة الى الحفرة وهو منها كما قال كما شرفت صدر القناة من الدم
يعني أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه كما في شعر الاعشى المذكور وهو يكتسبه منه لا مطلقا
بل كما قال العلامة اذا كان بعضا منه كصدر القناة أو فعلا له أو صفة وما نحن فيه من القول والمصنف
رحمه الله ترك تقييده وزاد تأويله بالمؤنث اذ يكونه بمعنى الشفة وجوز وجهين آخرين والداخ للزمخشري
على ما صنع أن الضمير يعود على المضاف لا المضاف اليه اذ هو غير مقصود لذاته حتى يرجع عليه الضمير
وغيره لا يسلم وفي الاتصاف المعنى على عوده الى الحفرة لانها التي يمتن بالانقاذ منها حقيقة وأما
الامتنان بالانقاذ من الشفا فلما يستلزمه غالباً من الهوى الى الحفرة فيكون الانقاذ منها نقاذاً منها
لكن الاول أبلغ وأوقع مع أن اكتساب التأنيث من المضاف اليه عدمه أبو على رحمه الله في التعليق من

الضرورة وان خالفه في الايضاح والذي أوقع الزمخشري فيه انه هو الذي كانوا عليه ولم يكونوا في الحفرة
حق عين عليهم بالانقاذ منها وقد مر أنهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الرباني فبولغ في الامتنان بذلك
كما قبل من رجع حول الحى يوشك أن يقع فيه وبهذا اندفع قول أبي حبان رحمه الله لا يحسن عوده
الا الى الشفاعة المحذرة عنه والشفاعة الطرف ويضاف الى الاعلى كشفا بحرف هاء والاسفل كما هنا
واعلم أن الاصل أن يعود الضمير على المضاف اذا صلح لكل منهما ولو بتأويل ويجوز عوده على المضاف
اليه مطلقا عند صاحب الاتصاف وقال الواحدى انه يعود عليه بشرط كونه بعضه أو كبعضه كقول جرير
أرى من السنين أخذ منى * وقول الجراح * طول الليالى أسرعت في نقضى * فان مر السنين وطول
الليالى من جنسها وكذا ما نحن فيه (قوله مثل ذلك التبيين) يعنى أن الجار والمجرور نعت لمصدر محذوف
أو حال مضمرة أى يبين لكم تبيينا مثل تبيينه لكم الآيات الواضحة وقدمت تفصيله في البقرة وانما أول
الهداية بالنبات أو الزيادة لأن الخطاب للمؤمنين ومر الكلام فيه في الفاتحة وقيل الثبات من المضارع
المفعل للاستمرار والزيادة من صيغة الافتعال وقوله ارادة الخ اشارة الى أنه للتعليل وليس للترجي
لاستحالة علمه تعالى ومرتحقة في أول البقرة والكلام فيه (قوله من لتبعض الخ) يعنى أن فرض
الكفاية يقع في الخارج من البعض فلذا أتى عن التبعية لا أنه يجب على البعض من غير تعيين فان
المختار أنه يجب على الكل كما سيصرح به ويسقط بفعل البعض فلو ترك الخ الجميع ولا معنى للوجوب عليهم
سوى هذا اذ لو وجب على البعض لكان الاتم بعضهم ما هو وغيره قول بخلاف الاتم لواحد منهم كافي
الواجب الخير وأما أن له شرائط فلا تنافي الوجوب لأن عليهم تخصيصها ولهذا ذهب بعضهم الى أن من
للبيان على هذا القول والاستنباط المنظر في أمور الناس العامة كالتسبية وهي معروفة (قوله خاطب
الجمع وطلب فعل بعضهم الخ) خاطب الكل لأنه واجب عليهم كما مر وطلب فعل بعضهم لقوله منكم
فلا يتوهم مما مضى أنه واجب على البعض غير معين كما ظنه بعض شراح الكشاف وتبعه هنا بعض أرباب
الطواشي فان قلت ان هذا الخطاب لا يفيد الوجوب على الكل لأن معناه أنه يجب على بعضكم الامر
والنهي وهذا صريح في أنه يجب على البعض قلت قد مر ما يدفعه لأن الوجوب على بعض غير معين لا يهمل
فتعين الوجوب على الكل والتبعية انما هو بالنسبة للقيام به فتأمل وقوله رأسا أى جيعا مجاز (قوله
أول التبيين الخ) قال العلامة في شرح الكشاف اختلاف الأصوليون في أن الواجب على الكفاية هل هو
واجب على جميع المكلفين ويسقط عنهم بفعل بعضهم أو على بعض غير معين ولما كان الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر من فروض الكفايات في ذهب الى أنه على بعض غير معين قال من هنا التبعية ومن
ذهب الى أنها على الجميع قال من للتبيين وهي تجريدية أخرج من الكل كما يقال لقائل من اولاد جند
ولاد من علمانه عسكر يراد بذلك جميع الاولاد والعلمان ومما يدل على أن من للتبيين أن الله تعالى
أثبت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل الامة في قوله كنتم خير امة اخرجت للناس تعلم وجه جعلها بانية
واختيار ذكر منكم على تركه الاخصر وأما التبعية السابقة فيا النسبة الى فعله فانه من البعض لا الى
الوجوب ومن لم يذهب معناه قال انه خطأ اذ غير عبارة الكشاف وان أول كلامه لا يناسب آخره فتأمل
(قوله وعطف الامر بالمعروف الخ) يعنى أنه من عطف الخاص على العام للنسبة المعروفة فيه وفي
النهي أيضا دعوة الى الخير وهو الكذب عن المنكر وقيل عليه ليس الآية منه لأنه ذكر بعد العلم بجميع
ماتن اوله اذ الخير الدعوة اليه اما فعل أمورا وترتبه نهى لا بعدد واحد من هذين حتى يكون تخصيصهما
بتميزهما عن بقية المتناولات فالأولى أن يقال انه ذكر الدعاء الى الخير عام ثم مفصلا لما زيد العناية به الآن
ثبت ما يخص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض أنواع الخير ولا أرا ما تابا وعلى ما فسر به المصنف
رحمه الله مما يشمل أمور الدنيا وان لم يتعلق بها أمر ونهى لا يرد عليه ما ذكر وفيه نظر لأنه يكون حينئذ
أعم من فرض الكفاية (قوله المخصوصون بكمال الفلاح) اشارة الى الحصر المستفاد من الفصل

(كذلك) مثل ذلك التبيين (بين الله لكم آياته) دلالة (لعلكم تتقون) ارادة ثباتكم على الهدى وازديادكم فيه (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) من التبعية لأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية ولأنه لا يصلح له كل أحد اذ لا يتصدق له شروط لا يشترك فيها جميع الامة كالعلم بالاحكام ومراتب الاحتساب وكيفية اقامتها والتمكن من القيام بها خاطب الجميع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه رأسا أو جميعا ولكن يسقط بفعل بعضهم وهكذا كل ما هو فرض كفاية أو للتبيين يعنى وكونوا امة بأمر بالمعروف وكفولة زعمالي كنتم خير امة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف والدعاء الى الخير يسمي الدعاء الى ما فيه صلاح ديني أو ديني وعطف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عامه عطف الخاص على العام لا ليدان بفضل (وأرسلناهم امة لكون) المخصوصون بكمال الفلاح

وتعريف الطرفين أو أنه باعتبار الكمال اذ قد يوجب د الفلاح في غيرهم وقوله روى الخ أخرجه
 أحمد وأبو يعلى وإواب والخبير والفلاح متقاربان فان قلت الحديث لا يدل على أنه الأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر بل مع التقوى ووصل الرحم قلت أجيب بأن الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر يستدعي ذلك أو هو داخل في الدعاء إلى الخير وفيه نظر (قوله والنهي عن المنكر الخ) قيل
 عليه أن المكروه منكر شرع والنهي عنه من دواب فلا وجه لما قاله وقيل لو فسر المنكر بما عاقب
 عليه كما أن المعروف ما يشاب عليه من الكلام ولا يخفى أنه ما ليس على طرفي نقيض (قوله
 والأظهر أن العاصي يجب أن ينهى الخ) وإن كان ظاهر قوله تعالى لم تقرر أن لا تفعلون يدل
 على خلافه لانه مؤول بأن المراد منه عن عدم الفعل لا عن القول لأن الواجب عليه نهى كل فاعل
 وترك نهى بعض وهو نفسه لا بقط عنه وجوب نهى الباقى ولانه نهى عن الكذب لا عن النهى مع
 عدم الفعل المتبادر منه (قوله والأظهر أن النهى فيه مخصوص الخ) التخصيص المذكور مأخوذ
 من التشبيه وقيل انه شامل للأصول والفروع لما ترى من اختلاف أهل السنة فيهما كما ترى في
 والأشعرى وإنما النهى عن الاختلاف فيما ورد فيه نص من الشارع أو أجمع عليه (قوله اختلاف
 أمي رحمة) قال السيوطي رحمه الله عزاه الزركشي في الأحاديث المنتهية إلى كتاب الحجلة لنصر المقدسي
 بدون سند ورواه الطبراني والبيهقي في المدخل بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
 الله فسنة مني ماضية فان لم يكن سنة مني فإتاه أصحابي ان أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم
 به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة وأخرجه ابن سعد في طبقاته بلفظ كان اختلاف أصحاب محمد
 صلى الله عليه وسلم رحمة للناس ولفظ البيهقي لعباد الله وروى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
 ما سرتني لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ومنه تعلم أن
 المراد الاختلاف في الدين مطلقا لكن المراد اختلاف الصحابة والمجتهدين المعتد بهم وعلماء الدين الذين
 ليسوا بمتدينين هذا هو الحق الذي لا يحيد عنه فما قيل انه لا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع
 وإنما وقع في كلام بعضهم فظن حديثا وفسر باختلاف الهمم والحرف والافه ومخالف لنصوص
 الآيات والأحاديث كقوله تعالى ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ونحوه قوله عليه الصلاة والسلام
 لا تختلفوا تختلف قلوبكم وغيره من الأحاديث الكثيرة والذي يقطع به أن الاتفاق خير من الخلاف
 لا وجه له ولو كان المراد اختلاف الصنائع ونحوها لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم أمي وجه (قوله
 من اجتهد الخ) الاجران أجزالا اجتهدوا وأجزاياه الحق وفي الثاني أجزالا اجتهدوا فقط وهو حديث
 صحيح أخرجه الشيخان وغيرهما وهذا يقتضي أن المصيب واحد وهو الصحيح وليس كل مجتهد مصيبا كما
 ذهب إليه بعض أهل الأصول وقوله وعيد ظاهر والتهديد لان التشبه بالمغضوب يستدعي الغضب
 وأولئك إشارة للذين تفرقوا الالام تشبه بهم ولا للجميع كما قيل (قوله نصب عما في لهم من معنى الفعل
 الخ) أي الاستقرار أو اذ كرمه قدرا وفيه وجوه أخر ذكرها السمين وغيره فقبل العامل فيه عذاب
 وضعف بأن المصدر الموصوف لا يعمل وقيل عظيم وأورد عليه أنه يلزم تشبيه عظمته بهذا اليوم ورد
 بأنه اذا عظم فيه وفيه كل عظيم ففي غيره أولى وبأنه ليس المراد التقييد والكتابة بالمذا الحزن وقوله يوم
 من الوسم وهو العلامة (قوله على ارادة القول الخ) جواب عما يقال ان جواب أم لا يترك فيه الفاء الا
 في ضرورة الشعر فكيف حذف هنا فأجابوا عنه بأن المنوع حذفها وحدها وأما مع القول بطريق
 التبعية فشائع سائغ حتى قيل انه البحر حدث عنه ولا حرج لانه لما كثر حذف القول استتبعها ولا يرد
 عليه أنه لا يلزم استتباعها كما في قوله تعالى فأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم لان المراد أنه
 يقال لهم ذلك لان هذه الفاء ليست الجوابية بل مما في حيزها اذ التقدير فيقال لهم أفلم تكن آياتي تتلى

روى أنه عليه الصلاة والسلام سئل من
 خير الناس فقال أمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر
 عن المنكر واتقاهم لله وأوصاهم
 للرحم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب
 على حسب ما يؤمر به والنهي عن المنكر واجب
 كله لأن جميع ما أنكره الشرع حرام والأظهر
 أن العاصي يجب أن ينهى عما يرتكبه لانه
 يجب عليه تركه وانكاره فلا يسهط بترك
 أحدهما وجوب الآخر (ولا تكونوا كالذين
 تفرقوا واختلفوا) كما يروى والنصارى
 اختلفوا في التوحيد والتنزيه وأحوال
 الآخرة على ما عرفت (من بعد ما جاءهم
 البينات) الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة
 للاتفاق عليه والأظهر أن النهى فيه مخصوص
 بالتفرق في الأصول دون الفروع لقوله عليه
 الصلاة والسلام اختلاف أمي رحمة فأصاب فله
 عليه الصلاة والسلام من اجتهد فأصاب فله
 أجران ومن أخطأ فله أجر واحد (وأولئك
 لهم عذاب عظيم) وعبد للذين تفرقوا
 وتهدى على التشبه بهم (يوم تبيض وجوه
 وتسود وجوه) نصب عما في لهم من معنى الفعل
 أرباضا راذكر وبيض الوجه وسواده
 كناية عن ظهور بهجته السرور وكتابة
 الخوف فيه وقيل يوم أشراف البشرية وهي
 الوجوه والصفوة وأهل الباطل باضداد
 النورين يديه وبمينه وأهل الباطل باضداد
 ذلك (فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم
 بعد أيمانكم) على ارادة القول أي فيقال لهم
 أ كفرتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم
 وهم المرتدون أو أهل الكتاب كفروا برسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد أيمانهم به قبل بعثته

أوجس الكفار كفره وما قرأ به حين أشهدهم على أنفسهم أو كذبوا بالآيات (فذكروا العذاب) أمر
أهانة (بما كنتم تكفرون) بسبب كفركم أو جزاء كفركم (وأما الذين أبيضت ٥٥ وجوههم ففي رحمة الله) يعني الجنة والثواب المخلد عبر

عليكم وإنما أورد صاحب أسرار التنزيل لأنه أديب لا يعرف النحو كما قال أبو حيان وأطال فيه
والاستفهام للتوبيخ وهو حكاية لما يقال لهم فلا التفات فيه كما قيل وقوله أقروا به أي بالإيمان بالله
في عالم الذرة والمراد بالإيمان بالإيمان بالقوة والفطرة وحمل الأمر على الأهانة لثقله وحققه (قوله
بسبب كفركم الخ) التأويل بأن بناء على أن الأعمال سبب له وأنه يقع في مقابلاتها من غير نظر إلى التسبب
فعلى الأول الباء سببية وعلى الثاني للمقابلة نحو بعته بكذا وليست بمعنى اللام كما توهم (قوله يعني
الجنة الخ) جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن المحل والطرفية حقيقة أو بمعنى الثواب
فاظرفية مجازية كما هي في نعيم وعيش رغدا إشارة إلى كثرة وشموله لشمول الطرف وأما الرحمة التي هي
صفة ذاتية فلا يصح فيها الظرفية ويدل على هذا التفسير مقابلاته بالعذاب ومقارنتها للخلود وهذا مجاز
نكتته ما ذكره وكان حقه التقديم لشرفه ولكن أخر لما ذكر ومطلعه بأنها الذين آمنوا ومقطعه آخره
وحمل انقطاعه فالكلام فيه لف ونشر غير مرتب له هذه النكتة الجليسة وإنما قال أخرجه مخرج
الاستئناف لأنه للتأكيده معنى وإن كان استئنافا ظاهرا (قوله أذ يستحيل الظلم منه الخ) الاستحالة
مأخوذة من نفي ارادته دونه أو المراد أنه ثابت بالدليل المذكور وهو إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن نفي
الشيء يقتضي إمكانه في الجملة بأنه نفي وإن كان مستحيلا كما في نحو لم يلد ولم يولد وقوله لا يحق أي لا يجب
عليه شيء حتى يكون تركه كله أو بعضه ظلما ولا يحول بينه وبين ما يريد شيء حتى يظلمه بالآخذ منه لأنه المالك
المطلق وقيل المراد لا يريد ما هو ظلم من العباد لأن المقام مقام أنه لا يضيع أجر المحسنين ولا يهمل الكافرين
وأنه المجازي ولا يحق أن سوق الكلام يخالفه كما صرح به النصير وقوله فيجاري الخ بيان لارتباط الكلام
ببعضه ببعض (قوله دل على خيريتهم فيما مضى الخ) يعني أنها كان الناقصة ولادلالة لها على غير
الوجود في الماضي سواء انقطع أو دام فقوله كنتم خير أمة لا يشعر بأنهم الآن ليسوا كذلك وهذا
بحسب الوضع وقد يستعمل للآزلية في صفاته تعالى وقد يستعمل للزوم الشيء وعدم انقضاءه نحو وكان
الإنسان أكثر نبي جدلا ولا فرق فيها بين ما مضى بزمان كثير أو قليل ولو أقبل أنه يتبدل على الانقطاع
كغيرها من الأفعال الماضية وهو قول بعض النحاة والمراد بما بين الأمم أنه في علمه معروف بينهم
(قوله استئناف الخ) بيان لترك العطف كأنه قيل لم كنا خير أمة فقال تأمرون الخ وقيل أنه صفة
ثانية لامة ووجه تضمين الإيمان ما عداه أنه التصديق به في ذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه فيلزمه
الإيمان بجميع ما جاء منه وثبت أنه حكمه والدليل عليه قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب مع إيمانهم بالله
كافي للكشاف ولما ذكره المصنف (قوله وإنما أخره الخ) كان حقه أن يقدم لشرفه فلما أخر على
خلاف المتبادر حرك الذهن إلى أن ينظر لوجهه فهو حجة ثم دل على إمكان التعليل لأنه من الأخبار
عن حصول الجملتين وتفويض الترتيب إلى الذهن ولوقدم لم يتنبه لهذه النكتة كذا فسر الطيبي فتأمله
(قوله واستدل بهذه الآية على أن الإجماع الخ) أي إجماع هذه الأمة لأنها لا تجتمع على الضلالة كما
نطق به الحديث ودلت عليه هذه الآية بالالتزام لأنهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لم يمكن
اجتماعهم على منكر والالتمسوا عنه لاتفاقهم عليه وإنما كان للاستغراق إذا لا يصح إرادة معروف
ومنكر معين ولا ترجيح لبعضه على بعض فليس الحديث دليلا آخر كما توهم ولوقيل قدم الأمر بالمعروف
وأخاه أهتما ما وليرتبط الإيمان بما بعده صح وهو وجه آخر وقوله فلما واجتمعوا في نسخة أجمعوا وهو ما يعني
(قوله إيماننا كما ينبغي) لأنهم مؤمنون بزمعهم والخيرية فيهم عليه خيرة دينية كالرياسة أو فرضية
وقوله وهذه الجملة الخ يعني منهم المؤمنون وما عطف عليه وإن يضروكم وما عطف عليه للاستطراد وهو
أن يذكر في أثناء الكلام ما يناسبه وليس السياق له والفرق بينه وبين الاعتراض من الكلام فيه ولذا لم
يعطف على الجملة الشرطية قبلهما أعني ولو آمن لأنهما معطوفتان على كنتم خير أمة مرتبطة بهما على معنى ولو
آمن أهل الكتاب كما آمنوا وأمروا بالمعروف كما أمر والسكان خير أمة وإنما لم يعطف الاستطراد الثاني

واردتان على سبيل الاستطراد

(التي يضرونكم الأذى) ضررا يبرأكم منكم. نبي (وان يقاتلوكم ولوكم الاديان) ينزوا ولا يضرونكم بقتل وأسر (ثم لا يمتنعون) ثم لا يكون أحد
ينصرهم عليكم أو يدفع بأسكم منهم في اضرارهم سوى ما يكون بقول وفرض ذلك بانهم لو فاءوا الى القتال كانت الدبرة عليهم ثم أخبرنا أنه قد تكون عاقبتهم
الجزء والخذلان وقرئ لا ينصروا عطف على يولوا ٥٦ على أن ثم التراخي في الرتبة فيكون عدم النصرة مقيدا بقتالهم وهذه الآية من المغيبات التي

واقفها الواقع اذ كان كذلك حال قريظة
والانصروف في قبضه و يهود خيبر (ضربت
عليهم الذلة) هدر النفس والمال والاهل
أو ذل النفس بالباطل والجزية (أيضا تفقوا)
وجدوا (الاجل من الله وحبل من الناس)
استثناء من أعم عام الأحوال أي ضربت
عليهم الذلة في عامة الأحوال المستعينة أو
مطلبين بدمه الله أو كآله الذي آتاهم ودمه
المسلمين أو يدين الاسلام واتباعه يبدل
المؤمنين (وإذا بغضب من الله) رجعوا
به مستوجبين (وضربت عليهم المسكنة)
فهي محبة بهم إحاطة البيت المضروب على
أهله واليهود في غالب الأمر فقراء ومساكين
(ذلك) إشارة الى ما ذكر من ضرب الذلة
والمسكنة والبون بالغضب (بأنهم كانوا
يكفرون بآيات الله وقتلون الانبياء بغير حق)
بسبب كفرهم بالآيات وقتلهم الانبياء
والتيقيد بغير حق مع أنه كذلك في نفس الأمر
لأنه على أنه لم يكن قابضاً اعتقادهم
أيضا (ذلك) أي الكفر والقتل (بما عدا
وكانوا يعتدون) بسبب حبائهم واعتقادهم
حدود الله فان اصرارهم على الصناعات في
الى الكبار والاستقرار عليها يؤذي الى الكفر
وقبل معناه ان ضرب الذلة في الدنيا
واستيجاب الغضب في الآخرة كما ومعدل
بكفرهم وقتلهم فهو سبب من حبائهم
واعتمادهم من حيث أنهم محاطون
بالفرع أيضا (ليسوا سواء) في المساوي
والضيم لأهل الكتاب (من أهل الكتاب أمة
فائقة) استئناف لبيان في الاستواء والقائمة
المستقيمة العادة من أفت العود فقام
وهم الذين أسلموا منهم (يتلون آيات الله آناء
الليل وهم يسجدون) يتلون القرآن في
تهجدهم مبرعين بالتلاوة في ساعات الليل
مع السجود ليكون أبين وأبلغ في المدح
وقيل المراد صلاة النساء لأن أهل الكتاب
لا يصلونها لما روي أنه عليه الصلاة والسلام
أمرهم أن يخرجوا فإذا الناس ينتظرون الصلاة

على الاول لتباعد هما وكون كل منهما نوعا من الكلام واذي انما يستعمل في الضرر اليسير كما يشهد به
الاستعمال وتولية الادبار جمع دبر كناية عن الانهزام معروفة (قوله ثم لا يكون أحد ينصرهم الخ)
العموم مأخوذ من ترك الفاعل وقوله ما يكون بقول هو الاذي بتفسيره السابق والدبرة يسكون الباء
الانهزام وعاقبتهم مأخوذ من ثم والعجز مأخوذ من النصرة لأن المحتاج اليها عاجز وعلى هذه القراءة الجملة
معطوفة على جملة الشرط والجزاء ونم فيه للترتيب والتراخي الاخبارى ولو حملت على الحقيقي لأن النصرة
عمدة فهي باعتبار ما بعد الاول متراخية صم وكذا في القراءة الاخرى (قوله على أن ثم التراخي في
الرتبة) لا في الزمان لمقارنته لا في الوجه الا قول كما مر والى مخشري وان نص على أنها كذلك في الوجه
الاول لكن تفاوت الرتبة ثمة بين الاخباريين وهما بين الخيرين وهو المتبادر عند الاطلاق فلا فرق بين
كلامهم ما كانواهم وتقييده بقتالهم اترتبه عليه ترتب الجزاء على الشرط وكونها من المغيبات مشاهد (قوله
هدوا النفس والمال الخ) فسر به لانه لاذل فوقه وقدمه لأن قوله لا يجبل من الله وحبل من الناس
يقضيه بحسب الظاهر وضرب الذلة على تشبيهه بالاقبة استعارة بالكناية وأثبت الضرب تخييل
أو تشبيهه احاطتها واشتمالها عليهم به استعارة تبعية وجعل الخبر هنا كونه كناية كافي
في قبة ضربت على ابن الحشر ج وهوهم قاسد ومرتجحة في البقرة وسأقي إشارة المصنف اليه في ضرب
المسكنة (قوله استثناء من أعم عام الأحوال) قالوا ان هذه الاضافة من قبيل حب زمان زيد حيث
لا زمان فان المقصود اضافة الحب المختص بكونه للزمان الى زيد وكون القصد الى اضافة أعم العام
الذي لا أعم منه في الجنس الذي منه الاستثناء من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو نحوها الاضافة
العام ومثاله ابن قيس الرقيات فان المتلبس بالرياءات ابن قيس لا قيس وفي مثل هذا لا بد من ذكر المضاف
والمضاف اليه ثم الاضافة وتحقيقه أن مطلق الحب مضاف الى الزمان والحب المقيد بالاضافة الى الزمان
مضاف الى زيد ولا يصح جعل عام الأحوال من قبيل جرد قطيعة لافراده ثم لما كان الاستثناء مفرغا وهو
لا يكون من غير الموجب الا عند استقامة المعنى بالعموم اشار الى توجيهه بما ذكر وهو يرجع الى التأويل
بأنني أي لا يسلمون من الذلة الا في هذه الحالة وقوله بدمه إشارة الى أن الجبل مجاز عن الذمة المتسليم
والتفسير الاول راجع الى تفسير الذلة الاول والثاني الى الثاني وإشارة قوله في عامة الأحوال الى الاعم
المقدر المستثنى منه حالة الاغتصام (قوله رجعوا به الخ) إشارة الى أن أصل معنى با رجوع وأن الرجوع
به كناية عن استمقاها واستيجابه من قواهم يا فلان بفلان اذا كان حقيقا أن يقتل به أي صاروا أحقا
بغضبه وهو ارادة الانتقام منهم وأما تفسيره في الحديث بالاقرار فجاز (قوله ذلك إشارة الى ما ذكر)
إشارة الى توجيه افراده وكون قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليس حقا في اعتقادهم مرتجحة
وجعل ذلك الثاني إشارة للكفر والقتل اقربيه فلا يتكرر وقوله وقيل إشارة الى مرجوحية هذا بسبب
تكرير ذلك وقوله معال ومسبب تفنن في العبارة وقوله في المساوي متعلق بسواء وأورد عليه أن الظاهر
تركه كما في الكشف لا يهاهم أن يكون لكل منهم مساو ولكن بعضهم أكثر من بعض فيها والقائمة
من قام اللازم بمعنى استقام والا كما الساعات مفردة اقبل اني بوزن عصا وقيل اني كهي وقيل اني بفتح
فسكون أو كسرة فكون وقيل أنو قاله مزنة منقلبة عن واو أو يا وهو منصوب على الظرفية متعلق بـ يتلون
أو بقائمة (قوله عبر منه الخ) ضمير عنه للتهجد أي عبر عن صلاة الليل بالتلاوة والسجود لانه أبين أركانها
المميزة لها عن العادة اذ صلاتها جهرية وأبلغ في المدح مما لو عبر بالتهجد لاحتمال معناه اللغوي ولانه
تصويرا لها بأحسن هيئة (قوله لما روي الخ) أخرجه ابن حبان والنسائي وأهل الحديث فهموا منه ذلك
اقرب منه أو رواية فيه والاف قد قيل انه محتمل أن أهل الكتاب يصلونها ولكن لا يؤخرونها لذلك الوقت وقوله
غيركم منصوب خبر ليس ومن أهل الاديان حال من أحدم مقدم عليه وجملة يذكرك الله صفته ومخبرون
الخ مأخوذ من قائمة وغير متعبدين مأخوذ من جملة يتلون وللمحدثون في صفاته من يؤمنون بالله واليوم

فقال ما ناله ليس من أهل الاديان أحد يذكرك الله هذه الساعة غيركم (يؤمنون بالله واليوم الآخر) يؤمنون بالمعروف وينهون عن المنكر
وبسارعون في الخيرات) صفات أخر لا مية وصفهم بغير انص ما كانت في اليه ودفعهم من كفر فون عن الحق غير متعبدين في الليل بشركون بالله وللمحدثون
في صفاته

والآخر والمداهنة المداراة مجازاً من الدهن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا وقوله الموصوفون بتلك الصفات مرتبة في أولئك هم المفلحون وقوله رضاه وثناءه إشارة الى أن المقصود المدح ودل على الرضا واستحقاق الثواب الاتصاف بتلك الصفات السابقة (قوله فلن يضيع ولا ينقص الخ) يعني أن الكفران والشكر عبادة عباد كذا لانه لا حد عليه حتى تكفراً وتشكراً وهو مجاز لا مشاكاة كما قبل وقوله البتة مأخوذ من لن فانه التأكيد النفي كما مر ~~لكن~~ الشكر ونقيضه يتعدى باللام على المشهور وهما عدى للمعولين نائب الفاعل والهاء لتضمينه معنى الحرمان ولو قصرت المسافة وجعل أولاً بمعنى الحرمان كان أولى والقراءة بالغيبة بالنظر الى أمة وبالخطاب بالنظر الى كنى أو التقات (قوله بشارتكم الخ) يعني في ذكر العلم بعد الصفات المذكورة إشارة الى أنه علم حالهم ومجاهدتهم فيوفيهما أحسن ما عملوه وفي وضع المتقين موضع الضمير ايدان بالعلية وأنه لا يفوز عنده الا أهل التقوى فقوله ان الذين كفروا الخ مؤكده ولذا فصل (قوله من العذاب الخ) الغناء بالفتح مصدر أغنى أي اجزاه كافي الصحاح فشياً مصدر لانه لازم ومن للبدل أو الابتداء وهو مضمّن معنى الدفع والمنع وشياً مفعول به والصاحب ليس هنا بمعنى الغنى بل العرفى وهو الملازم (قوله ما يتفق الكفرة الخ) خص السمعة والمفاخرة بالكفرة لانهم ما شأنهم وهم مجاهرون بالكفر فلا يراون وأما المنافقون فلا يتفقون على الكفرة واغما يتفقون على المسلمين وذلك اماراً أو خوف فلا معنى لما قبل لا وجه لتخصيص المذكور (قوله برد شديد الخ) أصل الصر كالصر صر الريح الباردة فيكون معنى التظلم ريح فيها ريد باردة وهو كما ترى يحتاج الى التوجيه فقال في الكشف فيه أوجه أحدها أن الصر في صفة الريح بمعنى الباردة فوصف به بالقرّة بمعنى فيها قرّة صر كما تقول برد بارد على المبالغة والثاني أن يكون الصر مصدر في الأصل بمعنى البرد فجاء به على أصله والثالث أن يكون من قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة يعني أن الصر صفة بمعنى بادر موصوفه محذوف أي برد بارد فهو من الاسناد المجازي كظل ظليل وفيه بعد لان المعروف في منه لذكر الوصف وأما حذفه وتقديره فلم يعهد أو هو مصدر حقيقة بمعنى البرد واستعماله بمعنى البارد مجاز وهذا جاء على الأصل وهو أظهر الاجوبة أو هو صفة واردة على التجريد كقوله وفي الرحمن كاف أي هو كاف وجعله بعضهم أحسن الوجوه والمصنف رحمه الله تركه واقتصر على الاولين (قوله والمراد تشبيه الخ) يعني خص الحرث بحرث من ذكر والافكان بكفى في التشبيه كمثل حرث لانه يقتضى أن اهلاً كعن غضب من الله وهو أشد ولان المراد عدم القاندة في الدنيا والآخرة وانما هو في هلاكه للكافر وأما غيره فغتاب على ما هلكه لصبره عليه فلا يضيع ذلك بالكعبة كما صرح به في الكشف وبحرث كصار إشارة الى أن المراد بالظلم الكفر واستأصلته بمعنى قلعة بأصله وأفته وجهه من التشبيه المركب ولا يلزم فيه أن يكون ما يلي الاداة هو المشبه به كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه وقد مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء وأن تقدر ذوى انما هو ضرورة مرجع الضمير وأنه اذا صرح بتشبيه المثل بالمثل لم يراعى فيما يضاف اليه المثل من الجانبين المماثلة ولذا قدر في هذه الآية المهلاك أو الاهلاك على أنه من المركب الحسى أو العقلى والوجه قوله الجدوى والضياع ويجوز أن يكون من التشبيه المفرد فيشبهه اهلاك الله باهلاك الريح والمنفق بالحرث وجعل الله أعمالهم هباءً ما في الريح الباردة من جعله حطاماً ومهلكاً على صيغة المفعول (قوله وقرئوا كن الخ) وقديم أنفسهم على القراءة بين لفافه لا للعصر والا لا ينطبق الكلام لان مقصده ما ظلمهم الله ولكن هم يظلمون أنفسهم لا أنهم يظلمون أنفسهم لا غيرهم وعلى قراءة التشديد أنفسهم اسمها ووجه يظلمون خبرها والاعاءد محذوف تقديره يظلمونهم وليس مفعولاً مقدماً واسمها ضمير الشأن لما ذكر وقوله ولكن الخ من قصبة للمتنبي مدحهم بأسيف الدولة أولها لعينيك ما يلي القواد وما لى * ولعب ما لم يبق معنى وما لى

واصفون اليوم الاخر بخلاف صفة مداهنون في الاحتساب متباطئون عن الخيرات (وأولئك من الصالحين) أي الموصوفون بتلك الصفات ممن صلت أحوالهم عند الله سبحانه وتعالى واستحقوا رضاه وثناءه (وما تفلحوا من خير فلن تنكفروا) فلن يضيع ولا ينقص ثوابه البتة معنى ذلك كفرانا كما سمي توفية الثواب شكراً وتعديته الى مفعولين لتضمنه معنى الحرمان وقرأ حفص وحذرة والكسائي وما يفعلا من خير فلن يكفروا بالباء والباقون بالتاء (والله عليم بالمتقين) بشارتكم لهم واشمار بأن التقوى مبدأ الخير وحسن العمل وان الفائز عند الله سبحانه وتعالى هو أهل التقوى (ان الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) من العذاب أو من الغناء فيكون مصدر (وأولئك أصحاب النار) لازمه وها (هم فيم اخلا دون مثل ما يتفقون) ما يتفق الكفرة قربة أو مفاخرة وسمية أو المنافقون رياء وخوفاً (في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح في هاضم) برد شديد والشائع اطلاقه للريح الباردة كالصر صر في الأصل مصدر نعت به أو نعت وصف به البرد بالغة كقولك برد ارد (أصاب حرث قوم ظلوا أنفسهم) بالكفر والمعاصي (فأهلكته) عقوبة لهم لان الاهلاك عن سخط أشد والمراد تشبيه ما أنفقوا في ضياعه بحرث كفار ضربته صر فاستأصلته ولم يبق لهم فيه منفعة ما في الدنيا والآخرة وهو من التشبيه المركب ولذلك لم يبال بابل كلمة التشبيه الريح دون الحرث ويجوز أن يقدر كمثل مهلك ريح وهو الحرث (وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون) أي ما ظلم المنفقين بضياع نفقاتهم وانكسرهم ظلوا أنفسهم لما لم يتفقوها بحرث يعتد بها أو ما ظلم أصحاب الحرث باهلاكه ولكنهم ظلوا أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقرئوا كن أي ولكن أنفسهم يظلمونهم ولا يجوز أن يقدر ضمير الشأن لانه لا يحذف الا في ضرورة الشعر كقوله ولكن من يصبر يحقونك بعشق

(ومنها) وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يصير جفونك بعشق
ومن شريطة لجزمها الفعل ولا تدخل عليها النواحي لصدارتها ولانها تلي (قوله وليجة وهو
الذي الخ) الوليجة من الولوج فهي ما كان داخل الشيء كالبطانة التي تلي الجسد فاستعيرت لمن اختص
بذلك لالة قوله سم ليست فلانا اذا اختصصته والتعار بالكمير اللباس الذي يلي الجسد لانه يلي شعره
والدثار هو اللباس الذي يكون فوقه وسمى شعارا لانه علامة لصاحبه وقوله عليه الصلوة والسلام الخ
رواه الشيخان قاله صلى الله عليه وسلم حين فتح حنين في حديث طويل أي انهم الخاصة والبطانة وغيرهم
العامة والذثار (قوله من دون المسلمين الخ) يعني الضمير للمسلمين ومن دونكم اما بمعنى غيركم لان دون بمعنى
غير كقوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله أي غير الله أو بمعنى الادون والذي
أي ممن لم تبلغ منزلته منزلةكم في الشرف والديانة (قوله لا يقصرون الخ) يعني الا لو التقصير
والنحال الفساد مطلقا وأصله الفساد الذي يلحق الحيوان فبورته اضطرابا كالمرض والجنون يقال
ألى في الامر يقصر الهمة بوزن غزا قالوا وأصله أن يتعدى بحرف الجر فهو لازم فلا قدره بتقدير
اللام وفي فيكونان منصوبين على نزع الخافض واليه ذهب ابن عطية أو متعدي الى مفعولين كما قالوا
لا لولا نصحا وجهد اجمعين لا امنعكم ولا أنقصكم على التضمن لان من قصر في حقل فقد منعك قال السمين
رحمه الله والتضمن قياسي على الصحيح وان كان فيه خلاف واه وهو متعدي الى واحد وهو الضمير
وخبالا منصوب بنزع الخافض أي لا يألونكم في الخبال أو تميز أو مصدر في موضع الحال فيه
ثلاث وجوه (قوله تمنوا عنكم وهو شدة الضرر) قال الراغب في مفرداته الود تحبة الشيء وتحنى
كونه ويستعمل في كل واحد من المعنيين والعنت من المعاناة كالمعاندة لكن المعاناة أبلغ لانها
معاندة فيها خوف هلاك وعنت فلان اذا وقع في أمر يخاف منه الهلاك ويقال للعظم الجبور اذا اصابه
ألم فهاضه قد اعنته فن قال الود اعتم من التني لانه في الحال أو المستبعد ولذا اختير هنا عليه لانه
لا يناسب مقام التحذير لانه اذا قلنا قد بعد ما يؤذ من الوقوع فان عليه أن يهذه غير معلوم فتفسيره به بعد
عن التأمل لم يصب وقوله لا يخالصون أنفسهم أي يملكون منعها عما جبالوا عليه فابداؤها للمسلمين
على هذا هو أحسن من تفسير قتادة بآباء بعضهم لبعض لانه لا يناسب ما بعده وقوله ليس عن روية
واختيار بل فلتة ومثله يكون قليلا (قوله والجل الاربع الخ) في الكشف فان قلت كيف موقع
هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير أليكم
خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام مبتدأ وأحسن عنه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على
وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة قيل يعني لا يألونكم وقد بدت البغضاء وقد بينا الآيات لظهور أن
وما تحق صدورهم حال وأن ودوا ما عنتم بيان وتأكيده لقوله لا يألونكم خبالا فحكمه حكما ولذا لم يذكر
عند تفصيل المواقف وقيل لانه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وانما كان أحسن لما في الاستئناف من
القوائد وفي الصفات من الدلالة على خلاف المقصود وإيهامه لا أقل وهو تقييد للنهي وليس المعنى
عليه وأما على كلام المصنف فهي لا يألونكم ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء قد بينا لكم الآيات لا وما تحق
صدورهم لما مر فلا حاجة له الى ما سبق من التوجيه والحدس الطاهر عند التأمل وقوله للتعليل أي
ليسان وجه النهي كأنه قيل لم نهيتهم عنه وإيسر المراد أنها كلها علة مستقلة ترك عطفها بالاستقلال وقيل
الأحسن أن يجعل كل مستأنفا عاقبة على الترتيب كأنه قيل لم لا اتخذهم بطانة فأجيب لانهم
لا يقصرون في افساد أمركم فقبل ولم يفعلوا ذلك فقبل لانهم يبغيضونكم ولما ترتب كل على الآخر صح
جعلها كلها علة للنهي عن اتخاذهم بطانة وأورد عليه أنه لا يحسن في قد بينا لا يصلح تعليل لبدو
البغضاء ويصلح تعليل للنهي وان كان الأحسن أن يكون ابتداء كلام قائل (قوله أي أنتم
أولاء الخاطئون الخ) الخاطي بمعنى الخطي هنا وان قيل بينهما فرق وليس هذا محل وفي اعرابه مذاهب

(أي أي الذين آمنوا لا اتخذوا بطانة) وليجة
وهو الذي يعرفه الرجل أسرارته ثقة به شبه
بطانة التوب كجانبه بالشعار قال عليه الصلاة
والسلام الانصار شعار والناس دثار (من
دونكم) من دون المسلمين وهو متعلق
بلا اتخذوا أو يبغيضونكم (لا يألونكم خبالا) أي
بطانة كأنه من دونكم (لا يألونكم خبالا) أي
لا يقصرون لكم في الفساد والاولو التقصير
وأصله أن يتعدى بالحرف ويتعدى الى مفعولين
كقولهم لا آلوك نفعنا على تضمين معنى المنع أو
النقص (ودوا ما عنتم) تمنوا عنكم وهو شدة
الضرر والشدة وما مصدرية (قد بدت البغضاء
من أفواههم) أي في كلامهم لانهم لا يتمالكون
أنفسهم لغرط بغضهم (وما تحق صدورهم
أكبر) مما بدأ الان بدوه ليس عن روية واختيار
(قد بينا لكم الآيات) الدالة على وجوب
الاخلاص وموالاة المؤمنين ومعاندة
الكافرين (ان كنتم تعقلون) ما بين لكم
والجل الاربع جات مستأنفات للتعليل
وجوز أن تكون الثلاث الاول صفات لبطانة
(ها أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار
أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار
وتجبرونهم ولا يبغيضونكم بيان لخطيئتهم في
موالاتهم وهو خبر ثان أو خبر لا ولا والجملة
خبر لا أنتم كقولك أنت زيد تحبه أو صلت
أو حال والعامل فيها معنى الإشارة ويجوز أن
ينصب أولاء بفعل مضمير يفسره ما بعده
وتكون الجملة خبرا

للنصاة أظهرها أن أنتم مبتدأ واسم الإشارة خبره والجملة بعده حال والعامل فيها ما في الإشارة أو
 التنبية من معنى الفعل كما حقق في العربية لأن العرب قالوا ها أنت ذا قائما فصرحوا بالحالية وإن كان
 المعنى على الأخبار بالحال لأنه المقصود بالاستبعاد ومدلول الضمير واسم الإشارة متحد وقيل أنتم مبتدأ
 والجملة خبره نقله العرب عن ابن كيسان وغيره وأولاه منصوب على النداء أو الاختصاص وضعفوه
 بأنه خلاف الظاهر والاختصاص لا يكون باسم الإشارة وقيل هو مبتدأ وخبر والجملة مستأنفة للبيان
 وقال الرضي ليس المراد من ها أنا وها أنت ذات تعريف نفسك أو مخاطب إذ لا فائدة فيه بل استغراب
 وقوع الفعل المذكور بعده منك أو من مخاطبك وأنه كان غير متوقع فالجملة لازمة لبيان الحال
 المستغربة ولا محل لها إذ هي مستأنفة وقال البصريون هي حالية في محل نصب وهي لازمة إذ هي
 المقصود الذي تتم به الفائدة وردت بما ينه في حواشيه قبل فقدمات المصنف أرجح التوجيهات وهو كون
 يحبونهم جملة مستأنفة ولو قال أو خبر ثان لم يفته فله سبق قلم وما سوى الحال ابتداء منه منشؤه عدم
 الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا يخفى حال الحال ولا يخفى أنه مجازفة منه فإن المتقدمين جوزوا في هذه
 الجملة الخبرية كما مر نقله ووجوه التركيب لا يجزئها وما رده الرضي هو الظاهر من كلام العرب وما قاله
 بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغتر بالتجوير العقلي وعلى أن المعنى تحبون هؤلاء يكون المشار إليه الكفار
 ويتفارق مدلوله ومدلول الضمير وقوله أوصلته بناء على أن أسماء الاشارات تكون موصولة كما مر وإذا
 عمل فيه معنى الإشارة فعلا لم يوجب التحقيق واحد لأنه في معنى أشير إليكم في هذه الحالة وسيأتي
 تحقيقه إن شاء الله تعالى فلا يرد أن اسم الإشارة خبر وعامله المبتدأ أو الابتداء وعامل الحال معنى الفعل
 فيه والإشارة للتحفة فاستعملت هنا للتوبيخ كأنه ازدرى بهم لظهور خطيئتهم فافهمه (قوله بجحس
 الكتاب الخ) كأنه تأكيدي للجنس لا للكتاب وكونه من قبيل الرجل أي الكامل كما قيل تعسف
 وكونهم لا يؤمنون بكتابكم مأخوذ من نفوى الكلام وما بعده وأشار بقوله وأنكم تؤمنون إلى أن
 الجملة مؤولة بالاسمية ولذا قرئت بالواو والمعروف فيه تقدير أنتم ولم يجعل معطوفا على ولا يحبونكم
 أو تحبونهم كما ارتضاه أبو حيان لأنه في معرض التغطية ولا كذلك الإيمان بالكتاب فإنه محض الصواب
 وإن اعتذر له بأن المعنى يجهلون بين محبة الكفار والإيمان وهما لا يجتمعان بعده والحالية مقررة للخطا
 تأمل (قوله وفيه توبيخ) أي في قوله ها أنتم الخ لافي هذه الجملة فقط كما توهم وقوله لم يجدوا إلى التشنى
 سبيلا المراد بالتشنى شفاء الصدر بنيل المراد وعض الأمل عادة النادم العاجز فلذا فسره بما ذكر
 (قوله دعاء عليهم بدوام الغبط الخ) هذا من الكفاية لأن الموت على الغبط يلزمه استمراره عرفا ويلزم من
 ذلك قوة الإسلام وتزايد عصره قال التحرير رحمه الله يشير إلى أنه من كفاية الكفاية غير مدعى
 موتهم بالغبط بل ملزومه الذي هو دعاء ازدياد غبطهم إلى حد الهلاك وبه عن ملزومه الذي هو قوة الإسلام
 وأهله وذلك لأن مجزء الموت بالغبط أو ازدياده ليس مما يحسن أن يطلب ويدعى (قلت) الجواز على الجواز
 مذكور وأما الكفاية على الكفاية فتأدية وقد صرح بها السبكي في قواعد الأصولية ونقل فيها خلافا
 إلا أنه ما افرق بين الكفاية بوسائط والكفاية على الكفاية فإنه محتاج إلى التأمل الصادق ومن العجب
 ما قيل كونه دعاء عليهم مما اتفقت عليه كلهم وفيه خفاء إذ في الدعاء لا يخاطب المدعو عليه بل الله تعالى
 ويسأل منه ابتلاؤه وهو غفلة عن قوله هم فأنك الله وقولهم دم بعزوبت قرير عين وغيره مما لا يحصى
 (قوله بمعنى قل لهم ذلك ولا تتعجب الخ) إن كان المخاطب بقل كل من يقف على الكلام فلا كلام
 في كون التعجب على حقيقته وظاهره وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج مخرج العادة
 مجازا والمراد منه تعظيم الله والنظر فيما تكل العقول عنه من دقائق علمه على ما حققه الزمخشري وغيره
 في قوله أسمعهم وأبصرهم وأبصرهم كما سبأني ومن لم يتب لهذا قال النهي عن التعجب المذكور فيبدأ أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم اطلاعه على ما في الصدر وقالوجه الاقول وهو من قلة التدبر (قوله

(وتؤمنون بالكتاب كله) بجحس الكتاب
 كله وهو حال من لا يحبونكم والمعنى أنهم
 لا يحبونكم وأنكم تؤمنون بكتابهم
 أيضا فإيا بالكتاب يحبونهم وهم لا يؤمنون
 بكتابكم وفيه توبيخ بأنهم في باطلهم
 أصاب منكم في حقكم (واذا القوم قالوا
 آمنا) نفاقا وتغريرا (واذا خلوا أضوا عليكم
 الأنا من الغبط) من أجله تأسفا ونحسرا
 حيث لم يجدوا إلى التشنى سبيلا (قل مولوا
 بغبطكم) دعاء عليهم بدوام الغبط وزباده
 بتضاعف قوة الإسلام وأهله حتى يهلكوا به
 (إن الله عليهم بذات الصدور) فبعض ما في
 صدورهم من الغضا والخلق وهو محتمل أن
 يكون من القول أي وقل لهم إن الله عليهم بما
 هو أخص مما تتفكرون من عض الأمل غيظا
 وأن يكون خارجا عنه بمعنى قل لهم ذلك ولا
 تتعجب من اطلاعي بالذي على أسرارهم فاني
 أعلم بالآخى من ضمائرهم

مطلب الكفاية على الكفاية

(ان تمسككم حسنة تؤمهم وان تصيبكم سيئة يفرحوا) بيان لشأني عداوتهم الى حد حسد وامانا لهم من خير ومنفعة وشتموا بما أصابهم من ضرر وشده
والمن مستعار للاصابة (وان تصبروا) على عداوتهم أو على مشاق التكليف (وتتقوا) موالاتهم أو ما حرم الله جل جلاله عليكم (لا يضركم كيدهم شيئا)
بفضل الله عز وجل وحفظه المؤمنون والصبرين والمؤمنين (٦٠) ولان المجدي الامر المدبر بالانقاذ والصبر يكون قليل الانفعال جرياً على الخصم وضمة

والمن مستعار للاصابة) أي فان المس المس الخفيف فتجوز به عما ذكر يعني أنهم ما يعني وأن المغيرة
بينهما للثمن فلا يسأل لم عبر في أحدهما بالمس وفي الآخر بالاصابة وقد سوى بينهما في غير هذا الموضع
كقوله ان تصيبك حسنة تؤمهم وان تصيبك مصيبة وقوله اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
والاحسن ما قيل انه للدلالة على افراطهم في السرور والحزن لان المس أقل من الاصابة كما هو الظاهر
فاذا ساء لهم أقل خيرنا لهم فغيره أولى منه واذا فرحوا بأعظم المصائب مما يرى له النامت والحاسد
فهم لا يرجي موالاتهم أصلاً فكيف تتخذونهم بطانة فهذا أنسب بالمقام (قوله بفضل الله عز وجل
وحفظه الخ) على الاول نفي الضرر على ظاهره وعلى الثاني نفي عدم المبالاة وفي الثاني شاف هذا
تعليم من الله وارشاد الى أن يستعان على كيد العدو بالصبر والتقوى وقد قال الحكماء اذا أردت أن
تكتب من يحسدك فازدد فضلاً في نفسك ومنه أخذ الشافعي رضي الله عنه قوله

اذا ما شئت ارفع اعدائي * بلا سيف بسيل ولا سنان

فزدني بكرماتك فهي أعدى * على الأعداء من نوب الزمان

وقد قيل عليه ان ما ذكر الحكماء معناه انك كلما زددت فضلاً في نفسك ازداد الحسد واستراقاً بالحسد
فكان هذا مقابلة له بالايذاء والاضرار الاشد وما في الآية أنك بركة الصبر والتقوى لكونهم ما من محاسن
الطاعات ومكارم الاخلاق تكون في كنف الله وحجابه من أن يضرك كيد العدو ونكف الجواب بأن فضلاً
مطلق ينصرف الى الكامل وهو التقوى وكذا الكبت محمول على ما هو من جهة الله لانه أكل من غيره
والظاهر انه تنظيره لا شراً كما في المنع عن الاشتغال بالعدو والاستغال بالطاعة أو تكميل النفس كما
أن في الاول كفاية الله وفي الثاني كفاية بهم لالعدو (قوله وضمة الراء الخ) أي لا تباع ضمة الضاد
كما تنقرو في المجزوم والامر المضاعف المضموم العين والجزم مقتدر ويجوز الفتح للضمة والكسر
لاجل تحريك الساكن فلا حاجة الى ما قيل انه مرفوع بتقدير الفاء (قوله واذا كراخ) اشارة الى
ما مر في أمثاله وقوله من حجرة عائشة رضي الله عنها اشارة الى أنه على تقدير مضاف اذا المعنى من عند
اهلك وقراءة اللام شاهدة لانه بمعنى تهيؤ سوى المعنى به اذ ليس محمل التقوية والزيادة غير فصحة
في مثله والمتعد والمقام محمل القعود والقيام ثم توسع فأطلق بطريق المجاز على المكان مطلقاً وان
لم يكن فيه قيام وقعود وقد يطلق على من به كفواهم المجلس السامي والمقام الكريم (قوله سميع
لاقوالكم علم بنبائكم) ان كان سميع وعلم كرحيم من صيغ المبالغة المحقة باسم الفاعل كما ذكره
سيبويه فهذا بيان لتقدير معموله واللام للتقوية كما صرح به في قوله ان ربي سميع الدعاء وان كانا صفة
مشبهة فلا عمل لهما في المفعول فهذا بيان لمحصل المعنى والحديث المذكور رواه ابن جرير والبيهقي من
طريق ابن اسحق وقوله شريحس أي أخبت مكان يقيمون به اذ لا ماء فيه ولا طعام والاشارة الى الخروج
رأيه والقول به والاصل فيه التعدي بعلى والبقر الجامعة المقابلة لانها معدة للعمل وقوله أولتها خير الم
يذكره لان المراد كثرة الشهداء وجعله خيراً من نفسه من الاجر العظيم وذباب السيف طرفه والنم بالثلاثة
الكسر وقوله فأولته هزيمة في النهاية فأولته أن يصاب رجل من أهلي فقتل حمزة وادخل يده في الدرع
تخصين أصحابه بهادونه لانه معصوم ولهذا لم يقل لبستها وقوله فلما رأوا ذلك أي ما صنعته النبي صلى الله
عليه وسلم ولائته باللهمة وتبذل الفباء عن الدرع وقيل السلاح والشعب بالكسر الطريق في الجبل
ونشعبت الشئ بمعنى فرقه وجعته ضد وعدوة الوادي بضم فسكون جانبه وقوله عبد الله بن جبير هو ابن
نعمان الانصاري وهو الصحيح ووقع في البخاري وفي الكشف بجبر وهو علم آخر وأمر بالتشديد أي
جعله أمراً والنضح بالنبل الرمي مستعار من نضح الماء وقوله متعلق بسميع علم يعني على التنازع لاجلها
معافان كانا صفتين فظاهر أيضاً لانهم اذ عمل في الطرف والا فظاهر وليس المراد تقييد كونه جميعاً عليهما

الرائد لا تباع كضمة مد وقرا ابن كثير ونافع وأبو
عمر وروبة وب لا يضركم من ضاره يضرب (ان الله
بما تعملون) من الصبر والتقوى وغيرهما (محيط)
أي محيط علمه فيجازيكم بما أنتم أهله وقرى بالياء
أي بما يعملون في عداوتكم عالم فيعاقبهم عليه
(واذ غدوت) أي واذا كراذ غدوت (من
أهلك) أي من حجرة عائشة رضي الله تعالى
عنها (تبوء المؤمنين) نزلهم أو قوى وتبوء
لهم ويؤيده القراءة باللام (مقاعد القتال)
مواقف وأما كنهه وقد يستعمل المقعد
والمقام بمعنى المكان على الاتساع كقوله تعالى
في مقعد صدق وقوله تعالى قبل أن تقوم من
مقامك (واقطع سميع) لاقوالكم (علم) بنبائكم
روى أن المشركين نزلوا بأحد يوم الاربعاء نافي
عشر شوال سنة ثلاث من الهجرة فاستشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه وقد دعا
عبد الله بن أبي اسلول ولم يدعه من قبل فقال
هو أكر الانصار أقم بارسول الله بالمدينة
ولا تخرج اليهم فوالله ما خرجنا منها الى غدو
الأصاب منا ولا دخلها علينا الا أصابنا منه
فكيف وانت فيما فدهم فان أقاموا وأقاموا
بشر محبس وان دخلوا فقاتلهم الرجال ورماهم
النساء والصبيان بالحجارة وان رجعوا رجعوا
خائنين وأشار بعضهم الى الخروج فقال عليه
الصلاة والسلام اني رأيت في منامي بقرا
مذبوحة حولي فأولتها خيراً ورأيت في ذباب
سبني فلما فواتته هزيمة ورأيت كأنني أدخلت
يدي في درع حصينة فأولتها المدينة فان رأيت أن
تقيموا بالمدينة وتدعوهم فقال لرجال
فانتم يدروا كرمهم الله بالشهادة يوم أحد
اخرج بنا الى أعدائنا وبالفوا حتى دخل
فابس لائمه فلما رأوا ذلك ندوا على مبالغتهم
وقالوا اصنع يا رسول الله ما رأيت فقال
صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لنبى أن يلبس
لائمه فيضعها حتى يقاتل فخرج بعد صلاة
الجمعة وأصبح بنسب أحد يوم السبت ونزل
في عدوة الوادي وجعل ظهره وعسكره الى
أحد وسوى صفهم وأمر عبد الله بن جبير على
سميع علم أو بدل من اذ غدوت

(٣) قوله ومكانة القريب منه كذا في نسخ بلوغ عدد هذا التوازي في القاء وس والشوط حائط عند جبل أحد وكان بين شرفين من الارض يأخذ فيه الماء والناس كأنه طريق طوله مبالغ صوت داع ثم ينقع الجمع ككتاب اه (طائفتان منكم) بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الاوس وكانا جناحي العسكر (أن تغشوا) أن تجينا وتضعنا روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج في زهاء ألف رجل ووعداهم النصر إن صبروا فلما بلغوا الشوط انخزل ابن أبي ثعلبة رجل وقال علام نقتل أنفسنا وأولادنا فتبعهم هم وبنو حزم الانصاري وقال أنشدكم الله في نبيكم وأنفسكم فقال ابن أبي ثعلبة قتلنا لا تبعناكم فهم الحيان باتباعه فعصمهم الله تعالى فضاوم رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه ما كانت عزيمته لقوله تعالى (والله وليهم) أي عاصمهم ما من اتباع تلك الخطرة ويجوز أن يراد والله ناصرهما فما هما بفشلان ولا يتوكلان على الله (وهي الله فليست وكل المؤمنين) أي فليست وكلوا عليه ولا يتوكلوا على غيره لينصرهم كما نصرهم يبدو (ولقد نصركم الله يبدو) تذكير بهض ما أفادهم ٦١ التوكل وبدر ما بين مكة والمدينة كان لرجل يسمى بدرا

بذلك الوقت وجناح العسكر جانبه وله جناحان وقلب وساقه ومقدمة ولذا سمى جنحاً وقوله في زهاء ألف بالمد والضم أي مقداره وهو مروي عن السدي وقوله لا ينبغي لنبى إذا لبس لأمته أي حزم أن يرجع والشوط بشين مججمة ورواها كذا وطائفتان عند جبل أحد ومكانة القريب منه (٣) وأصل عناء المزمة من الجري فن قال السوط بالمهملات الخطأ أي لما بلغوا مقام الخطأ أي المحاربة ومخالطة العدو فخطأ وقوله انخزل ابن أبي أي انقطع ورجع اتفاقه وقوله أنشدكم الله قسم أي أسألكم بالله والله منصوب والحيان المراد بهما الطائفتان السابقتان (قوله والظاهر أنه ما كانت عزيمته) أي أن الله المذكور وتأنيث ضميره لمراعاة الخبر أي لم يكن ذلك عن حزم وتصميم على مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته لأنه لا يصدر مثله من مؤمن بل يجرد حديث نفس ووسوسة كافي قوله أقولها إذا جشأت وجاشت * مكانك فحمدى أردت تريحي

لأن من نصره الله وعصمه لا يثبت على مثل هذا العزم بل هو مخذول مذاق ولذلك قال منكم إشارة إلى أنهم ما من المسلمين وقوله ولا يتوكلوا على غيره المحصر من تقديم المعمول وبدر اسم رجل من الجاهلية سمى باسمه بتر حفره ثم سمى ذلك المكان جميعه به وأذلة جمع قلة ولكونه مضاعفاً لم يجمع على ذل ولا على ذلائل لأنه جمع كثرة وتفسيره الذلة بعدم العدة لأنه ليس بمعنى الذل المعروف ويتقواكم بأوه بيبة تتعلق بأنتم ومن نصره بيان لما وقوله أو أهلكم ينم الله عليكم فهو كناية أو مجاز عن نيل نعمة أخرى فوجب الشكر وقوله وقيل بدل ثان والاول اذ همت وعلى هذا فالقول المذكور بأحد ولما كان النصر بالملائكة يبدو أشار إلى أن قوله هذا كان مشروطاً بالصبر والتقوى عن المخالفة فلذا لم يقع لتخلف شرطه (قوله وانما سمى بلان الخ) لانها لنا كيد النبي كما مر وهذا مذهب لبعض النحاة وقوله بألف الخ إشارة إلى التوفيق بين ما وقع في الآيات وقوله للتكثير أو للتدريج إشارة إلى الفرق بينهما كما مر وقوله الزيادة أي على الثلاثة آلاف بأن جعلها خمسة (قوله وهو في الاصل الخ) أي من فارت القدر اذا غلت ثم استعمل للسرعة من غير ريث أي بطمن قواهم رينما والفقارة القدر وفقارة الماء على التشبيه وتوصف به النار والغضب مجازاً وقوله بلاتراخ أخذ من الشرط ومسومين على الفتح بمعنى معلين من السماء وهي العلامة نقل أنهم كانوا بعمائم صفراء وقيل على خيل بلق وقيل على خيل محزوزة الازناب وعلى قراءة الكسر فالعنى أنهم مستوفين أنفسهم ومعلميهم بالعلامات أو هما من الاسامة والمراد الارسل لهم أن يطيعهم وقوله الاشارة هذا يقتضى أنهم عرفوهم بأعلام النبي صلى الله عليه وسلم لهم بقوله تسوموا الحديث وهو حديث مرسل رواه ابن اسحق وغيره وفيه أنه أول يوم وضعت فيه الصفوف وأما طمثنان القلب فلا يقتضيه لأنه بكثرة الجنود المطلقة والمراد من الاسباب والحث على عدم المبالاة بالتأخيرين لتأييدهم بالملائكة بداهم وأقضية جمع قضا بمعنى مقتضى به وعلى الحكمة على فعله النصر على مقتضاها لأنه المناسب للمقام (قوله متعلق بنصركم الخ) فيكون في شأن بدر لما قتل فيه من المشركين فقطع طرف منهم وفز منهم قوم فكبتوا وهذا على تقدير أن يجعل اذ تقول ظر فالنصر كما لا بد لا من اذ غدتوا مثلاً بفصل بأجنبي ولأنه كان يوم اجد وأما متعلقه بالنصر فهو العامل فيه النبي المنقوض بالآل والنصر الواقع

فسمى به (وأنتم أذلة) حال من الضمير وانما قال أذلة ولم يقل ذلائل تنبيهاً على قتلهم مع ذاتهم لضعف الحال وقلة المراكب والسلاح (فاتقوا الله) في النسب (لعلكم تشكرون) ما أنتم به عليكم بتقواكم من نصره أو أهلككم ينم الله عليكم فتشكرون فوضع الشكر موضع الانعام لانه عيبه (اذ تقول للمؤمنين) ظرف انصركم وقيل بدل ثان من اذ غدتوا على أن قوله اهد يوم أحد وكان مع اشتراط الصبر والتقوى عن المخالفة فلما لم يصبروا عن الغنائم وخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لم تنزل الملائكة (أن يكفكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة - نزائين) انكاراً أن لا يكفهم ذلك وانما سمى بلان اشعاراً بأنهم كانوا كلاً يسين من النصر لضعفهم وقلة قوتهم وقوة العدو وكثرتهم قيل أمدهم الله يوم بدر أو لا بالف من الملائكة ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة وقرأ ابن عامر نزلين بالتشديد للتكثير والتدريج (بلى) ايجاب لما بعد لن أي بلى يكفكم ثم وعد لهم الزيادة على الصبر والتقوى حنا عليهم ما وتقوية لتقويهم فقال (ان تصبروا وتتقوا وبأقوىكم) أي المشركون (من فورهم هذا) من ساءتهم هذه وهو في الاصل صدقات القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم أطلق للحال التي لا ريث فيها ولا تراخي والمعنى ان يأقوكم في الحال (يمدكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة) في حال اتياهم بلاتراخ ولا تأخير (مسومين) معلين من التسويم الذي هو طهار سمى الشيء لقوله عليه الصلاة والسلام

لا يحباه تسوموا فان الملائكة قد تسومت (١٦ شهاب ث) أو مسومين من التسويم بمعنى الاسامة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب يكسر الواو (وما جعله الله) وما جعل امدادكم بالملائكة (الابشري لكم) الاشارة لكم بالنصر (ولتطمئن قلوبكم به) ولتسكن اليه من الخوف (وما النصر الا من عند الله) لا من العدة والعدد وهو تنبيه على أنه لا حاجة في نصرهم الى مدد وانما أمدهم ووعداهم به بشارة لهم وربطاً على قلوبهم من حيث ان نظر العامة الى الاسباب أكثر وحث على أن لا يبالوا بمن تأخر عنهم (العزير) الذي لا يغالب في أقضيته (الحكيم) الذي ينصر ويتخذ بوسط وبغير وسط على مقتضى الحكمة والمصلحة (ليقطع طرفاً من الذين كفروا) متعلق بنصركم أو وما النصر إن كان اللام فيه للعهد

مبتدأ ظاهر كلام المصنف رحمه الله الثاني وكلام الكشف الاول والالف واللام للعهد أي النصر الواقع في يوم بدر وسكت عنه الزمخشري ولوجل على الجنس لصح أي ومانصر الله الاعزاز ديه وخذل أعدائه وصناديد جمع صنديد وهو الرئيس قال الطيبي جعلهم أشرا فالله كان في الواقع كذا وتكبير طرفا يدل عليه وفي الأساس هو من أطراف العرب أي أشرافها وقيل تخصيص الطرف لأن أطراف الشيء يتوصل بها إلى فوهيته وإزالته (قلت) كون الأطراف بمعنى الأشراف المتقدمة بهم في السير ونحوه الأطراف منازل الأشراف والناس تستعمله الآن لعكسه والكبت الغيظ والغم المؤثر وقيل إن كبتة يكون بمعنى كبده أي أصاب كبده كراهية بمعنى أصاب رقبته وأنه مراد المتنبي بقوله لا كبت حاسدا وأرى عداؤا كأنهم ما وداعك والرحيل

أي لا وجمع كبدته ورقبته وشبه الحاسد بالوداع لما فيه من زوال نعمة الوصال التي يتناها الحاسد والعدو بالرحيل لأنه قاتل مبغوض وهو معنى حسن وانما حمل أو على التسويج دون التردد لانهما وقعا (قوله عطف على قوله أو يكبتهم الخ) في الكشف عطف على ما قبله من قوله ليقطع أو يكبت ويحتمل عطفه على ينقلبوا وله وجه قال التحرير وجه سببية النصر على تقدير نعلق اللام بقوله وما النصر الا من عند الله ظاهر وأما على تعلقاتها بقوله واقد نصركم الله فلان النصر الواقع من أظهر الآيات فيصلح سببا للتوبة على تقدير الاسلام أو لتعذيبهم على تقدير البقاء على الكفر بخودهم بالآيات وان أريد تعذيب الدنيا بالاسر فظاهر فان قيل هو يصلح سببا للتوبة عليهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا للاسلام الذي هو سبب التوبة عليهم فهو سبب لها بالواسطة (قوله ويحتمل أن يكون معطوفا للخ) قال قدس سره لما كان في وجه سببية النصر للتوبة والتعذيب خفاء وفي الفصل مع الاعتراض بعد ذهب بعضهم إلى أنه ليس معطوفا على يقطع بل باضمار أن من عطف الفعل المضارع المنصوب على الأمر أو شيء وهو من عطف الخاص على العام وفي كونه بأثر نظر وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى الآن وهو معروف في النحو وقيل في الفرق بين العطف على الأمر أو شيء أن الأول سلب توابع التوبة من القبول والرد وتوابع التعذيب من الخلاص والمنع من النجاة والثاني سلب نفس التوبة والتعذيب يعني أنك لا تريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم أي في الاسلام اذ لم يذكر توابعها وقيل هذا إذا كان الأمر بمعنى الشأن ولأن أن تجعله بمعنى التكليف والایجاب أي ليس مانأمرهم به من عندك ولا يخفى ما في حله على التكليف من التكاف (قوله روى أن عتبة بن أبي وقاص الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد وابن جرير عن قتادة وهو في الصحيح من حديث سهل بن سعد وليس فيه ذكر عتبة وقوله وكسر رباعيته بتخفيف الباء هي من مقدم الاسنان وفيه نصريح بأنهم لم تقلع من أصلها بل كسر طرفها وهو المصرح به في السير وانما أول الظلم باستحقاق التعذيب لانه المتفرع على التعذيب ولولا ذلك كان الظاهر العكس وقال التحرير رحمه الله أن قوله شبه الخ يشبه أن يكون وجه آخر في معنى ليس لك من الأمر الخ وهو أنه نوع معاناة على انكاره فلاح القوم وكذا القيل الآخر فانه نهى له صلى الله عليه وسلم أن يدعو عليهم وقيل هما مجزئيان سبب النزول وقوله الامركه لالك فهو بيان لما قبله (قوله صريح في نفي وجوب التعذيب الخ) هذا رد على الزمخشري اذ قد عبادا كرهية ما قبله واستدل به على مذهبه من وجوب تعذيب العصاة وأما المطيع ولا يخفى أن التقييد بخلاف الظاهر وان تعليقه بعشيقته ناطق بالاطلاق مع أن الآية في الكفار فكيف يستدل بها على اغراضه الفاسدة لكن العصية نعمي ونعم وقوله فلا تبادر إلى الدعاء الخ مبني على القيل الأخير (قوله لا تزيدوا زيادات مكررة) إشارة إلى أن التعذيب بمعنى التكرير مطلقا وعن الخليل رحمه الله تعالى التعذيب أن يجعل الشيء مثلين أو أكثر وضعف الشيء مثله وضعفه مثله وأضعفه أمثاله وفي الكشف الضعف اسم ما يضعف الشيء كالشيء اسم ما ينشئ من ضعف الشيء بالتخفيف فهو مضعوف على ما نقله الراغب بمعنى ضعفته وهو

والمعنى لينقص منهم بقتل بعض وأسر
آخرين وهو ما كان يوم بدر من قتل سبعين
وأسر سبعين من صناديدهم (أو يكبتهم)
أو يجزئهم والكبت شدة الغيظ أو وهن يقع
في القلب وأول التوبيخ دون التردد (فينقلبوا
خائبين) فينزموامة طهي الآمال (ليس لك
من الأمر شيء) اعتراض (أو يتوب عليهم
أو يعذبهم) عطف على قوله أو يكبتهم
والله أن الله مالك أمرهم فاما أن يهلكهم
أو يكبتهم أو يتوب عليهم إن أسأوا
أو يعذبهم إن أصروا وليس لك من أمرهم
شيء وانما أنت عبدهم وراولانذارهم وجهادهم
ويحتمل أن يكون معطوفا على الأمر أو شيء
ياضمار أن أي ليس لك من أمرهم أو من
التوبة عليهم أو من تعذيبهم شيء وليس
لك من أمرهم شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم
وأن تكون أو بمعنى الآن أي ليس لك
من أمرهم شيء إلا أن يتوب الله عليهم قدس سره
به أو يعذبهم قتلهم روى أن عتبة بن
أبي وقاص شبه يوم أحد وكسر رباعيته
بفعل يمسح الدم عن وجهه ويقول كيف
يخلق قوم خضوا وجه نبيهم بالدم فنزلت وقيل
هم أن يدهوهم قهوا الله سبحانه وتعالى
لعله بأن فيهم من يؤمن (فأنهم ظالمون)
قد استحقوا التعذيب بظلمهم (ولله ما في
السموات وما في الأرض) خلقا ومكافاة
الامر كله لا لك (بغفران بشاء ويهذب من
السموات) صريح في نفي وجوب التعذيب
والتقييد بالتوبة وعدمها كالتنافي له (والله
غفور رحيم) لعباده فلا تبادر إلى الدعاء
عليهم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا
أضعافا مضاعفة) لا تزيدوا زيادات مكررة

ولعل التخصيص بحسب الواقع إذ كل من الرجل منهم يرى إلى أجل ثم يزيد فيه زيادة أخرى (٦٣) - في يستغرق بالشئ الطفيف مال المديون وقرأ ابن

كثير وابن عامر ويعقوب مضغفة (واتقوا الله) فيما نهيت عنه (لعلكم تفلحون) راجين الفلاح (واتقوا النار التي أعدت للكافرين) بالتحذير عن متابعيهم وتعاطي أفعالهم وفيه تنبيه على أن النار بالذات معدة للكافرين وبالعرض للعصاة (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) أتبع الوعيد بالوعد ترهيبا عن المخالفة وترغيبا في الطاعة وأعل وعسى في أمثال ذلك دليل عزلة التوصل إلى ما جعل خبره (وسارعوا) بادروا وأقبلوا (إلى مغفرة من ربكم) إلى ما يستحق به المغفرة كالإسلام والتوبة والإخلاص وقرأ نافع وابن عامر سارعوا بلا واو (وجنة عرضها السموات والأرض) أي عرضها أكبر عرضها وذكر العرض للمبالغة في وصفها بالبعثة على طريقة التمثيل لأنه دون الطول وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه كسبع سموات وسبع أرضين لو وصل بعضها ببعض (أمدت للمتقين) هيئت لهم وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة وإنها خارجة عن هذا العالم (الذين ينفقون) صفة مادحة للمتقين أو مدح منصوب أو مرفوع (في السراء والضراء) في حالتي الرخاء والشدة أو الأحوال كلها إذ الإنسان لا يخلو عن مسرة أو مضرة والمعنى لا يخلو في حال ما بانفاق ما قدر وأعطيه من قليل أو كثير (والكاظمين الغيظ) الممسكين عليه الكافين عن أمضائه مع القدرة من كظمت القرية إذا ما لانتها وشددت رأسها وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كظم غيظا وهو يقدر على إنفاذه ملائكة قلبه أمنوا وإيماننا (والعافين عن الناس) التاركين عقوبة من استحقها وما أخذته وعن النبي صلى الله عليه وسلم إن هؤلاء في أمق قلب إلا من همم الله وقد كانوا كثيرا في الأمم التي مضت (والله يحب المحسنين) يحتمل الجنس ويدخل تحته هؤلاء والعهد فتكون الإشارة إليهم (والذين إذا فعلوا فاحشة) فعلة بالفحة في القبح كالزنا (أو ظلموا أنفسهم) بأن أذنبوا

وهو اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر فأكثر والتظرفية إلى ما فوق بخلاف الزوج فإن التظرفية إلى ما دون فاذا قيل ضعف العشرة لزم أن يجعلها عشرين بلا خلاف لأنه أول مراتب تضعيفها ولو قال له عندي ضعف درهم لزمه درهمان ضرورة الشرط المذكور كما إذا قيل هو أخو زيد اقتضى أن يكون زيدا أخاه وإذا لزم المزاوجة دخل في الإقرار وعلى هذا ضعف درهم منزل على ثلاثة دراهم وليس ذلك بناء على ما يتوهم أن ضعف الشيء موضوعه مثله وضعفه موضوعه ثلاثة أمثاله بل ذلك لأن موضوعه المثل بالشرط المذكور وهذا مغزى الفقهاء في الأقارب والوصايا ومن البين في ذلك أنهم ألزموا في ضعف الشيء ثلاثة أمثاله ولو كان موضوع الضعف المثلين لكان الضعفان أربعة أمثاله ومنه يظهر أنه لا حاجة إلى اعتذار الأزهرى رحمه الله عنهم بأنه على المتعارف العامي لأنه المعتبر في الأقارب ونحوها لا على الموضوع اللغوي وكذلك ظهر أنه لو قال له على الضعفان درهم ودرهم أو الضعفان من الدراهم لم يلزم إلا درهمان كما لو قال هما الأخوان وكذلك لو قال أعطه الضعفين كان أمر باعطاء زوجين وهذا معنى قول الراغب هو كالزوجين لأن كلا منهما من زوج الآخر وبضايفه وظهر أن تفسير أبي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أي ثلاثة أعذبة كما ذكره الأزهرى وأيده بأنها تأتي الأجر مرتين فكيف يزداد في عذابها وأن قوله أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا صحيح لتزيله على عشرة الأمثال كما ذكره أيضا لأنه ليس مقصورا على مثل واحد كما مر وحاصله أن تضعيف الشيء ضم عدد آخر إليه وقد يزداد وقد ينظر إلى أول مراتبه لأنه المتبعين ثم أنه قد يكون الشيء المضاعف مأخوذا معه فيكون ضعفه ثلاثة وقد لا يكون فيكون اثنين وكل هذا موضوع له في اللغة لا عرف كما توهموه فاحفظه فإنه مما اضطرب فيه كلامهم (قوله ولعل التخصيص الخ) دفع لما يتوهم من أنه لم يسه عن الرباط مطلقا بل إذا كان مضاعفا فأجاب بأنه وقع منهم كذلك فلذا خص ومنه لا مفهوم له والطيف بالطاء المهملة وفاء بين القليل وقيل إن حرمة علمت من دليل آخر كآية وأحل الله البيع وحرم الربوا وقوله راجين الفلاح إشارة إلى أن الرجاء منهم لا من الله وأن الجملة في موقع الحال وقوله بالتحريم متعلق باتقوا وإشارة إلى أن التفوي بعناها اللغوي وأن الكافرين وضع موضع المرابين للتغليظ والتهديد وأن إطلاقه عليهم لمسايرتهم لهم في تعاطي ما تعاطوه وجعلها مخلوقة معدة لهم إشارة لما ذكره وترهيبا وترغيبا لنشر مرتب وعزلة التوصل تستفاد من الترجي ولما كانت المبادرة إلى ما يفعله المبادر أول المغفرة بما ذكره (قوله وذكر العرض للمبالغة) لأنه أقصر الامتدادين وزاد في المبالغة بحذف أداة التشبيه وتقدير المضاعف فليس المقصود تحديد عرضها حتى يمنع ككونها في السماء بل هو كناية عن غاية السعة بما هو في تصور السامعين كذلك قال التحرير وهو منافي لقول المصنف إنها خارجة عن هذا العالم وما نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن جرير (قوله وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة) أي كما يدل عليه الفعل الماضي وكونها خارجة عنه لأنها أعظم منه فلا يمكن أن يكون محيطا بها وفيه نظر لأنه مبالغة ولم يقصد بظاهره كما مر والسراء الحالة التي تسر وهي الرخاء والضراء التي تضرب ضد ما المراد به ما ظهره أو التعميم كما عهد في أمثاله ويخلو بتشديد اللام من الإخلال (قوله الممسكين الخ) بين معناه وحقيقته ولما كان الامساك فعلا اختياريا اقتضى أنه عن قدرة لا عن عجز لأنه هو المدوح والحديث أخرجه أحمد وعبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله عنه وفي مل قلبه بما ذكره جراه من جنس العمل (قوله التاركين الخ) المواخذة مفاعلة من أخذ والمراد المعاقبة المسببة عنه والحديث في الفردوس وقوله إلا من همم الله استثناء منقطع ان كانت القلة على ظاهرها ومتمصل ان كانت بمعنى العدم وكون بعض الخصائص في الأمم السالفة لا يقتضي تفضيلهم على هذه الأمة من كل الوجوه حتى يتكافأ تأويله بما لا طائل منه وقوله فعلة بالفحة في القبح كالزنا جعل التساء والتسوين للمبالغة وخص الزنا بالتمثيل لأن سبب النزول كان ذلك كما ذكره الواحدى رحمه الله (قوله بأن أذنبوا أي ذنب كان) فهو من ذكر العام بعد الخاص

أي ذنب كان وقيل الفاحشة الكبيرة وظلم النفس الصغيرة ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك

(ذكروا الله) تذكروا الله أو حكمه
أوحقه العظيم (فاستغفروا الذنوبهم)
بالتسليم والتوبة (ومن يغفر الذنوب
إلا الله) استغفروا بمعنى التني معترض بين
المعطوفين والمراد به وصفه سبحانه وتعالى
بسعة الرحمة وعموم المغفرة والحث على
الاستغفار والوعدة بقبول التوبة (ولم
يصرّوا على ما فعلوا) ولم يقيموا على ذنوبهم
غير مستغفرين أقوله عليه الصلاة والسلام
ما أصرّ من استغفروا عادي اليوم سبعين
مرة (وهم يعلمون) حال من يصرّ وأى ولم
يصرّوا على قبيح فعله - هم عالمين به (أولئك
جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من
تحتها الأنهار خالدين فيها) خبر للذين ان
ابتدأت به وجلة مستأنفة مبينة لما قبلها
ان عطفت على المتقين أو على الذين ينفعون
ولا يلزم من اعداد الجنة للمتقين والتائبين
جزاء لهم أن لا يدخلوا المصرون كما لا يلزم
من اعداد النار للكافرين جزاء لهم أن
لا يدخلها غيرهم وتكبر جنات على الأول يدل
على أن ما لهم أدون مما للمتقين الموصوفين
بتلك الصفات المذكورة في الآية المتقدمة
وكذلك قال فاروق بن العبدان انه فصل آيتهم
بأن بين أنهم محسنون مستوجبون لمحبة الله
سبحانه وتعالى وذلك لانهم حافظوا على
حدود الشرع وتخطوا الى التخصيص بمكارمه
وفصل آية هؤلاء بقوله (ونم أجزا العالمين)
لان المتدارك لتقصيره كالعام - لتحصيل
بعض ما فوق على نفسه وكم بين المحسن
والمتدارك والمحبوب والاجير وعل تبدل
لفظ الجزاء بالاجر لهذه النكمة والمخصوص
بالمادح محذوف تقديره ونم أجزا العالمين
ذلك يعني المغفرة والجنات (قد خلت من
قبلكم سنن) وقابع سنن الله في الامم المكذبة
كقوله تعالى وقد اتوا فقتلوا سنة الله في الذين
خلوا من قبل وقيل أم قال
ما عاين الناس من فضل كفضلكم
ولارأوا مثله في سالف السنن

(فسبوا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) لتعتبروا بما ترون من آثاره لا كهم

وعلى ما بعده مما متغيران وأول التنويع على الوجوه وأشار بقوله تذكروا الله انه ليس المراد مجرد ذكر
اسمه كما انه ليس المراد من الاستغفار مجرد طلب المغفرة بل الندم والتوبة (قوله والمراد به وصفه سبحانه
وتعالى بسعة الرحمة) سعتها تؤخذ من أنه لا يغفر جميع الذنوب الا هو اذ يلزمه قبول المغفرة والرحمة وهو
عين سعتها فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعام وقد تقدم أن اولاً تعطف مثله فواجبه قلت وجه
بأنه ترديد بين فرقتين من يستغفر للفاحشة ومن يستغفر لاي ذنب صدر عنه وكم بينهما ما وكل من خصه
احترز عن هذا وكون الاستغفار نفياً يصح الاستثناء المخرج ظاهر وأما احتمال أن الجملة حالية بتقدير
فان لم يصرّوا على ما فعلوا (قوله ولم يقيموا على ذنوبهم غير مستغفرين الخ) غير مستغفرين حال من الضمير
في يقيموا والمجموع تفسير لقوله ولم يصرّ والآن الاصرار الاقامة على القبيح من غير استغفار ووجوب
بالتوبة وأما قولهم أن عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى لم يكونوا - صرّين غير مستغفرين فلا
طائل قصته كذا قال النحر بر رحمه الله وقوله ما أصرّ من استغفر الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وعن
الصدوق رضي الله عنه (قوله وهم يعلمون حال الخ) قبل الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القيود
قد تكون راجعة الى النفي قيداً له دون النفي مثل ما جئتك لا اشتغالي بأمر ولا أومستغلاباً به حتى تركت
المجي لذلك وقد تكون الى ما دخله النفي مثل ما جئتك راكبا وما ضربت تأديسا وهم يعلمون ليس
قيداً للنفي لعدم الفائدة لان ترك الاصرار موجب للاجر والجزاء سواء كان مع العلم بالقبح أو مع الجهل بل
مع الجهل أولى واذا قيد الفعل المنفي فله معنيان أحدهما وهو الاكثر أن يكون النفي راجعاً الى القيد
فقط ويثبت أصل الفعل مثل ما جئت راكبا بمعنى جئت غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يجزوا
عليهم اصناماً وعياناً أنه نفي للصم والعمى وإثبات للخروج وأن النفي اذا ورد على ذات مقيدة بالحال يكون
اثباتاً للذات ونفياً للحال وهذا أيضا ليس بمراد اذ ليس المعنى على اثبات الاصرار ونفي العلم وثانيهما أن
يقصد نفي الفعل والقيد معا بمعنى اتقاء كل من الامر من مثل ما جئت راكبا بمعنى لا يجي ولا ركوب وهذا
أيضا ليس بمناسب اذ ليس المعنى على نفي العلم والاصرار أو بمعنى اتقاء الفعل من غير اعتبار لنفي القيد
وإثباته وهذا هو المناسب في الآية أي لم يصرّوا وعالمين بمعنى أن عدم الاصرار متحقق البتة وعلى هذا
ينبغي أن يحمل وحرف النفي منصب عليهم ما معاً والحاصل أن النفي في الكلام قد يكون لنفي القيد والقيد
بمعنى اتقاء كل من الفعل والقيد أو القيد فقط ورتب أن المعنى أنهم عالمون بقبحه وجزائه حتى لو ترك
الاصرار لكل أو تنفر طبع لم يكن له جزاء لان الجزاء على الكف لا على العدم والالكان لكل أحد أجزية
لا تنهاه عدم قبائح لا تنهاه الا لا يخطر بباله وقد صرحوا به في الاصول فقوله وهم يعلمون تقييد للمعنى
والنفي راجع الى القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقبح لان المصّر مع عدم العلم بالقبح لا يحرم الجزاء
وغير المصّر لا كسالة أو لعدم ميل الطبع لم يبلغه وفيه بحث (قوله خبر للذين ان ابتدأت به) يعني أن
في هذه الجملة اعرابين وفي كل منهما ما يعين ترك العاطف وقوله ولا يلزم الخ رد على الزمخشري في زعمه
أنه ادالة على خلود العصاة ولادلالة فيهما كما ذكره المصنف رحمه الله وهو الحق واستدل عليه بما مر
في النار وقوله على الاول أعني جعله خبراً وكلاماً آخر وأما اذا جعل بياناً لما قبله فلا يدل عليه لانه بالغ في
الاول في وصف مقررهم - ليس في هذه وقوله فصل آيتهم بالتخفيف أي أتى بفواصلها وآخرها وقوله
مستوجبون لمحبة الله أي مستحقون لها بالتفضل والتكريم منه فليس محالاً ان يذهبوا والتخطي الى
التخصيص من كثرة التصديق وكظم الغيظ وتدارك التمهيد بالتوبة والاستغفار وقد راجع المحذوف ذلك أي
ما ذكر لانه أشمل من تلك والجزاء للمحسنين يكون زيادة واضعاً فالجواب الاجر فانه على قدر العمل
(قوله وقابع الخ) السنن جمع سنة بمعنى طريقة وعادة ومنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بها
هنا الوقايح الساننة لانها جارية على عادة الله وقال في الفصل السنة بمعنى الامّة من الناس وأنشد البيت
المذكور وقد قالوا انه لا دليل فيه لاحتماله المعنى المشهور وهو ظاهر وقيل السنن هنا بمعنى الاديان ولا

عند حلول ميعاده وأشار إليه وهذا بوضع ما زمن قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فتنبه (قوله عطف على علة محذوفة) لما كان الظاهر يعلم بدون واو على أنه تعليل لما قبله احتياج للتأويل كما مر بأن يقدر معطوف عليه حذف لقصد الإيهام وتكثير الفائدة أي تلك الأيام تجعلها دولا لحكم وفوائد جنة وليعلم الخ حذف العلة لا الماهل وقوله ايذا أنا أي من أول الامر والا فلوز كرك ذلك لعل على ما ذكر لكن في الحذف إيهام أنه مما يطول لتعديده ويقصر عنه البيان ولا يحيط به علم البشر واليه أشار بقوله ما لا يعلم ولا شك أن فيه ما ليس في الذكر وقيل أنه معطوف على ما قبله باعتبار المعنى لأن ما جرى عادتنا بذلك وليعلم (قوله أو الفعل الماهل به محذوف الخ) بخلاف الأول فإنه مذكور والمحذوف العلة فالعلم كناية عما ذكر لأن علمه بهم يستلزم وجودهم كذلك لأنه مجاز عن التمثيل بطريق إطلاق اسم المسبب على السبب وجعله الزمخشري تمثيلا بتشبيه الحالة بالحالة ومعهنا فعلا فاعمل من يريد أن يتميز الثابت عنده من غيره وانما يحمل الكلام على حقيقته لئلا يسه على أن العلم يحصل به سد الفعل وعلمه تعالى أزل لا يتصف بالحدوث ولو سلم فالعلم بالوهم والكافر حاصل قبل ذلك الفعل وقوله على حرف أي غير ثابت كما سيأتي (قوله والقصد في أمثاله ونقائضه) أي اثبات العلم ونفيه كقوله ولما لم الله ألا في معنى أن الغرض والحكمة في التعليل يحصل علمه المكى به عن التمييز يعلم الذين آمنوا وقوة الثابتين على الإيمان بطريق البرهان فان علمه دليل على ثبوتهم ولا يخفى أنه مما أن يكون المراد من اثبات العلم اثباته في الخارج فيلزم أن يكون اثباته في الخارج أزليا والالم يصح الاستدلال من علمه تعالى على نبوته اذ حجة الاستدلال انما هي بالاستلزام أو يكون المراد اثباته في علم الله ولا يخفى أن اثباته في علم الله وعلمه تعالى واحد فلا وجه للحكم بالقصد إلى الأول دون الثاني وأجيب باختصار الأول ولا يلزم أزلية المعلوم في الخارج لأن المراد من العلم تعلقه الحادث بالوجود الخارجي وبهذا سقط ما قبل أن المنب هنا هو التمييز لا المعلوم الذي هو المؤمنون ولا حاجة إلى أن المراد يعلم الثابتون على الإيمان والمقصود وليتحقق الثبات على الإيمان بطريق البرهان والمراد بالتمييز التمييز في الخارج الذي هو كناية عن التحقق لا التمييز عند الله الذي هو لازم علمه وذلك في قوله فعلنا ذلك إشارة إلى التداول المذكور في قوله وتلك الأيام الخ وقوله وقيل الخ هو مختار الزمخشري وغيره أي المراد بالعلم تعلقه التخييري المترتب عليه الجزاء قال الزجاج المعنى ليقع ما علمناه غيبا مناهة للناس ويقع منكم وانما تقع الجازاة على ما علم الله من الخلق وقوعه لا على ما لم يقع وفي الاتصاف التعبير عن نفي المعلوم بنفي العلم خاص بعلمه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي عدم اختصاصه وهو الظاهر فتأمل (قوله ويكرم ناسا منكم بالشهادة الخ) فمنه داء جمع شديد بمعنى قتل المعركة وعلى ما بعده بمعنى شاهد وكفى بالاتخاذ عن الأكرام لأن من اتخذ شيئا لنفسه فقد اختاره وأرتضاه كقوله واصطفتك لنفسك لأن الشهيد يدق قرب في حظيرة القدس وعلى الثاني فهو كقوله لتكونوا شهداء على الناس الماهل به وكذلك جعلناكم أمة وسطا أي خيارا حتى تكونوا أصحاب عزم ومبركاً مناجيا يتلى به صبرهم من الشدائد (قوله الذين يضررون الخ) أخذه من مقابلة المؤمنين بمعنى الثابتين على الإيمان وظاهرهم يوافق باطنهم والقربة عليه سبب النزول من قصة ابن أبي المنافق وكذا تفسيره بالكافرين ووجه التنبية ظاهرا لا المحب ينصر من أحبه وإذا لم يرد ذلك كان لا محالة استدراجا (قوله ابطهرهم ويصفهم) المحص في اللغة تخليص الشيء عما فيه عيب يقال محصت الذهب إذا أزلت خبثه قال الراغب فالتحصيص هنا كالتزكية والتطهير وفي الادعية المأثورة اللهم محص عنا ذنوبنا وقوله الدولة قال الراغب بالغنى والضم بمعنى واحد وقيل هي بالضم في المال والغنى في الحرب والجاه وقيل بالضم اسم الشيء المتداول والغنى مصدر ولما كان المؤمنون قد تحص ما فيهم وتطهر والكافرون خبث كلهم انمحقوا والمحق تنقيص الشيء قليلا قليلا ومنه المحاق (قوله بل أحسبتم) يعني أن ام منقطعة مقدرة بيل وهمزة الاستفهام الإنكارى وقيل انهم امتصه وعدلها مقدر وهو تكافؤ ولذا ترك المصنف رحمه

(وليعلم الله الذين آمنوا) عطف على علة محذوفة أي نداوا باليكون كيت وليعلم الله ايذا أنا بأن العلة فيه غير واحدة وانما يصيب المؤمن فيه من المصالح ما لا يعلم أو الفعل الماهل به محذوف تقديره وليتم الثابتون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك والقصد في أمثاله ونقائضه ليس إلى اثبات علمه تعالى ونفيه بل إلى اثبات المعلوم ونفيه على طريقة البرهان وهو العلم معناه ابطلهم على ما يتعلق به الجزاء ويكرم ناسا منكم بالشهادة يريد شهداء أحد أو يتخذ الثبات والصبر على الشدائد (واقطع لا يجب الظالمين) الذين يضررون خلاف ما يظهر من أو الكافرين وهو اعتراض وفيه تنبيه على أنه تعالى لا ينصر الكافرين على الحقيقة وانما يغلبهم احسانا استدراجا لهم وابتلاء للمؤمنين (ويحص الله الذين آمنوا) ليطهرهم ويصفهم من الذنوب ان كانت الدولة عليهم (ويحق الكافرين) ويحكم ان كانت عليهم والمحق نقص الشيء قليلا قليلا (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) بل أحسبتم ومعناه الإنكار

الله وقوله ولما تجاهدوا إشارة الى ما ترمي أن تنفي العلم عبارة عن نفي المعلوم وتجرى فيه الوجوه الاخر
قبله وفيه رمز الى ترك الرياء وأن المقصود من الفعل علم الله لا الناس ووجه الدلالة على أنه فرض كفاية
من من اتبعه في وفي بعض النسخ ولما يجاهد بعضكم (قوله والفرق بين الما والم الخ) أي النافيتين
الجائزتين قال الزجاج اذا قيل قد فعل فلان فجوابه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فجوابه لم يفعل واذا
قيل لقد فعل فجوابه ما فعل كأنه قال والله قد فعل فقال المجيب والله ما فعل واذا قيل هو يفعل يريد
ما يستقبل فجوابه لا يفعل واذا قيل سيفعل فجوابه لن يفعل فلا عبرة لانكار أبي حيان التوقع في لما
ومن فتح الميم جعله مؤكدا بنون خفيفة مخدوفة في الدرج كقوله

اذا قال قدني قال بالله حافة • لتغني عن ذا فانك أجمع

على رواية فتح اللام وحذفها جائز قبل مطلقا وقيل بشرط ملاقاته ساكن بعدها وقيل ان فتح الميم اتباع
لللام في تحريك أحد الساكنين ليسيئ تفخيم اسم الله ولم يرتكب هذا فيما بعده لبعده (قوله نصب باضمار
أن) نصب اتمام صدرا وماض مجهول والناصب له أن المصدرية على الصحيح وقيل الواو وتسمى واو
الصرف وجوز فيه الوجه السابق في ولما يعلم وعلى قراءة الرفع قيل هو مستأنف وقيل حال بتقدير يبتدأ
أي وهو يعلم الصابرين واليه أشار بتأويله بالاسمية (قوله أي الحرب فانها من أسباب الموت الخ) فالتمس
للحرب لا للموت فانه لا يطلب الدعاء به كما صرح جوابه أو انه جائز لا مطلقا بل يقتضي الشهادة ولا يرد عليه أن
في تنبيهه ان غلبة الكفرة لان قصد مقتضى الشهادة الوصول الى نيل كرامة الشهداء لا غير ولا يذهب الى
ذلك وهمه كما أن من يشرب دواء النصراني يقصد الشفاء لانه لا يروى من صناعته لان غلبة الكفرة
لا يكون بموت واحد وقد وقع هذا القتي من عبد الله بن رواحة من بكار الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينكر
عليه وأشار فيما ساقى الى جواب آخر وهو أن المقصود توخيهم على ذلك والمسنون فيه أن يقول اللهم
أحميني ما علمت الحياة خيرا لي وأمتني ما علمت الممات خيرا لي كما صرح به الفقهاء (قوله أي فقد رأيتموه
مع ما ينزل الخ) قال الزجاج رأيتموه وأنتم بصراء كما تقول رأيته كذا وليس في عيني له أي رأيته رؤية
حقيقية أي فهي حال مؤكدة مقترنة بالواو كما مر تحقيقه والتعبير بالرؤية دون الفعل كناية عن انهم زاهم
وقد شاهدوا من قبل بين أيديهم ففيه توخيهم على ذلك أو على تنفي الشهادة وهم لم يثبتوا حتى يستشهدوا
(قوله فسجلوا كما خلوا بالموت أو القتل) الذي توهّموه ولو تركه كافي للكشاف لكان أولى لكن هذا
مناسب لقوله أو قتل (قوله انكار لارتدادهم الخ) والارتداد مأخوذ من قوله انقلبتم على أعقابكم
لان معناه رجعتهم الى ما كنتم عليه من الكفر وليس ارتداد حقيقة وانما هو تغليب عليهم فيما كان منهم
من الفرار والانكشاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلامه لهم ولذا افسر الانقلاب بالادبار
أو الانكار هنا بمعنى أنه لم يكن ذلك ولا ينبغي لانكار ما وقع أو هو اخبار عما وقع لاهل الردة بعد موته
وتعريض بما وقع من الهزيمة اشبه به والمنكر ترتيب الارتداد على خلوه بموت أو قتل والفاء استئنافية أو
لهزء التعقيب لا للسببية فانه لا يتسبب على خلوه وخلو الرسل ما ذكر بل عكسه وسيأتي ما يعلم منه جوابه
(قوله وقيل الفاء للسببية الخ) هذا رد على الزمخشري حيث قال الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة
التي قبلها على معنى التسبب والهمزة لانكار أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سيد الانقلابهم على أعقابهم بعد
ملاكمهم موت أو قتل مع علمهم ان خلوا الرسل قبله وبقاء دينهم مقدس كما يجب أن يجعل سببا للتمسك بدين
محمد صلى الله عليه وسلم لا الانقلاب عنه قال النخعي لا خفاء في أن الفاء تفيد تعليق الجملة الشرطية أعني
مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الخ تعليقا على وجه تسببها عن الجملة
السابقة وترتبها عليها وتوسط الهمزة لانكار ذلك أي لا ينبغي أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم
على أعقابهم بعد هلاكهم بل سببا لتمسكهم بدينه كما هو حكمكم سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففي
انقلابهم على أعقابهم تعكيس لوجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا ليخلوا كما خلت الرسل اه فقد

(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منهم) ولما
تجاهدوا وفيه دليل على أن الجهاد فرض
كفاية والفرق بين الما والم الخ (قوله نصب
فيما يستقبل وقري يعلم بفتح الميم على أن
أصله يعلم فحذفت الذون) (ويعلم الصابرين)
نصب باضمار أن على ان الواو للحال كأنه قال
وقري بالرفع على ان الواو صابرون (ولقد كنتم
ولما تجاهدوا وأنتم صابرون) أي الحرب فانها من أسباب
تموت الموت) أي الحرب فانها من أسباب الموت الخ
الموت أو الموت بالشهادة والخطاب للذين لم
يشهدوا وبدر أو تموتوا أن يشهدوا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم من هذا الباب ما نال
شهداء بدر من الكرامة فأما واو يوم أحد على
الخروج (من قبل أن تلقوه) من قبل أن
نشهدوا ونعرفوا شئنا (فقد رأيتموه
وأنتم تنظرون) أي فقد رأيتموه مع ما ينزل
حين قتل دونكم من قتل من اخوانكم وهو
توبيخ لهم على أنهم قتلوا الرسل وتسيبوا لها
ثم جبروا وانهم زاهموا عنهم أو على تنفي الشهادة
فان في تنفيها تنفي غلبة الكفار (وما محمد
الارسل قد خلت من قبله الرسل) فسجلوا
كما خلوا بالموت أو القتل (أنكار لارتدادهم
انقلبتم على أعقابكم) انكار لارتدادهم
وانقلابهم على أعقابهم عن الدين لخلوه بموت
أو قتل بعد علمهم بخلو الرسل قبله وبقاء دينهم
مقدس كما يجب وقيل الفاء للسببية والهمزة لانكار
أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم على
أعقابهم بعد وفاته

حمل كلامه على انكار التعقيب لان كلامه صريح فيه ومنهم من حمله على تعقيب الانكار والاول انسب
 بكلام العلامة ثم اعلم ان صاحب المفتاح رحمه الله صرح بأن هذه الآية من قبيل قصر الافراد اخرجها
 للكلام على خلاف مقتضى الظاهر بتفصيل استهظام هلا كه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا
 اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك كسائر الرسل في أنه يخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب
 وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف أعني قد دخلت من قبله الرسل حتى كانت لم يجعل وصفه ابتداء
 كلامه ابيان أنه ليس متبرئاً عن الهلاك كسائر الرسل في أنه يخلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب
 التمسك به بينهم بعدهم فرد عليهم بأنه ليس الا رسولا كسائر الرسل سيجلو كما خلوا ويجب التمسك به بعده كما يجب
 وجب بدنيهم وهو صريح بكلام المصنف رحمه الله ومن زعم أنه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون
 المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأ ينافي ما ذهب عنه الوصف يعني جملته قد خلت فانها صفة لرسول
 وقيل حال من الضمير فيه والاصح الاول وهو تصحيح للمسلكين وأن من جعله قصراً أراد لم ينظر الى الوصف
 ومن جعله قصر قلب نظر اليه وهو الظاهر وردنا قال العلامة من أن صاحب المفتاح لم ينظر الى قوله
 قد خلت الخ فكأنهم ذهبوا الى أنه صلى الله عليه وسلم رسول ولا يموت فقيل ما هو الا رسول يموت كسائر
 الرسل وجب هذا لا يترتب عليه الانقلاب فتبطل فائدة الفا ولا يطاق به التعريض بهم في قوله فاما وهما الخ
 كما سيحى ومن حمل التركيب على قصر القلب فقد أخطأ لأنه أثبت الرسالة للمحمد صلى الله عليه وسلم
 والقوم لم ينكروها والازم انكارهم لكن المصنف صرح بأنه لم يرتد أحد منهم اه ووجه الرد عليه
 أن التقييد في حمله وأن من قال بقصر القلب لا خطأ في كلامه كما توهم ثم ان في كلامه بجناس من وجهين
 الاول ان رده على العلامة تخطئة القائل بالقلب انما يتوجه لو علم كلامه حتى يقال انه لاحظ معنى الصفة
 اولم يلاحظه الثاني أنه ادعى لزوم أن جملته قد خلت مستأنفة وهو بعيد لمخالفته لقواعده في الجمل بعد
 التكرار والاداعي له أنها لو كانت صفة لكان القصر نصبا عليها وهو مخالف لتقريرهم وليس يلزم لجواز
 أن يكون صفة مؤكدة لمعنى القصر متأخرة عنه في التقدير كقولك ما زيد الا عالم يعلم الدقائق والحقائق فانه
 لا ينافي القصر الى معنى أنه عالم لا جاهل وهذا تحقيق لطيف في التوابع الواردة في باب القصر ومن ذهب
 الى القصر القلبي الطيبي ونجوه في الكشف لكنه لاحظ الصفة فانه قال التركيب من القصر القلبي لانه جعل
 لها طيبي باب ما صدر عنهم من النكوص على أعقابهم عند الارجاف بقتله صلى الله عليه وسلم كما أنهم
 اعتقدوا أنه ليس حكمه حكم سائر الرسل المتقدمة عليهم الصلاة والسلام في وجوب اتباع دينهم بعده
 ووثم بل على خلافه فانكر الله عليهم ذلك وبين أن حكمه حكمهم الخ فان قلت كيف جوزوا قتله صلى الله
 عليه وسلم مع قوله تعالى والله يصمكم من ان من قلت أجابوا عنه بأنه لا يعلم ذلك كل أحد والعالم به قد يذلل
 منه لهول القيام مع أجوبة آخر (قوله روى انه لما روى الخ) عبد الله بن قيس بن عمار وميم وياه وهذه
 وهما بوزن سبينة علم من القمارة وهي المغر والحقارة وهذا مخالف لما سبق في قوله ليس لك من الامر شيء
 من أنه عتبة بن أبي وقاص لكن ابن الجوزي والطبي صححوا هذه الرواية وقوله حتى قتله أي قتل مصعبا
 رضي الله تعالى عنه والصارخ قبل انه الشيطان وانكفأ الناس استعارة بمعنى رجعوا الى عباد الله اسم
 فعل أي ارجعوا وعباد الله مفعوله وانما يعني اجتمع وقوله وشذب بيبه أي حل وأصل معنى الشذب
 العتد ثم قالوا شذب في عدوه يعني أسرع قال ويجوز أن يكون أصله شذب حرامه لا عدوه (قوله بل يضرب نفسه)
 أخذه من توجه النبي الى المفعول فانه يفيد أنه يضرب غير الله وليس الانفس وقوله بالثبات علمه إشارة
 الى أنه مجاز وضع فيه الشاكرين موضع الثابتين على الاسلام لانه ناشئ عن يقين حقيقة وذلك شكره
 وأنس هو ابن التمر لسابق (قوله لا يشيئته تعالى أوبادته المات الموت الخ) ههنا شيان ما كان له أن
 يموت وبإذن الله والاول انما يتبعه في الفعل الذي يقدم عليه اختيارا فجعله الزمخشري تمثيلا بأن
 أخرجه مخرج فعل اختياري لا يقتضي له الا باذن والمراد عدم القدرة عليه والثاني اذن الله وهو مستعار

روى أنه لما روى عبد الله بن قيس الحارثي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبر فكسر
 رباعيته وشج وجهه فذبت عنه صاحب
 ابن عيسى رضي الله عنه وكان صاحب
 الراية حتى قتله ابن قيس وهو يرى أنه قتل
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد قلت محمدا
 وصرخ صارخ ألا إن محمدا قد قتل فانكفأ
 الناس وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم
 يدعو الى عباد الله فانما زال به فلا نون من
 أصحابه وجوه حتى كشفوا عنه المشركين
 ونفروا الباؤون وقال بعضهم لبت ابن أبي
 ياخذنا أمانا من أبي سفيان وقال ناس
 من المنافقين لو كان نبيا ما قتل ارجعوا الى
 اخوانكم ودينتكم فقال أنس بن النضر
 عم أنس بن مالك يا قوم ان كان قتل محمدا
 رب محمدا حتى لا يموت وما تصنعون بالحياة بعده
 فقالوا على ما قاتل عليه ثم قال اللهم اني
 أعتذر اليك عما يقولون وأبرأ اليك منه وشدت
 بسيفه فقتل حتى قتل فترأت (ومن ينقلب
 على عنبه فلن يضرب الله شيئا) بارتداده بل
 يضرب نفسه (وسيجزي الله الشاكرين) على
 نعمة الاسلام بالثبات عليه كأنس واضرابه
 وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله) الا
 بشيئته تعالى

أو بانه الموت عليه السلام في قبض روحه والمعنى أن لكل نفس أجلا مسمى في علمه تعالى وقضائه لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون
بالاجتماع عن القتال والاقدام عليه وفيه تخرىض وتشجيع على القتال ووعد للرسول صلى الله ٦٩ عليه وسلم بالحفظ وتأخير الاجل (كأبا) مصدر

مؤكدا للمعنى كتب الموت كتابا (مؤجلا) صفة له أى مؤقنا لا يتقدم ولا يتأخر (ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها) تعريض عن شغلهم الغنائم يوم أحد فان المسلمين حاربوا على المشركين وهزموهم وأخذوا يهبون فلما رأى الرماة ذلك أقبلوا على النهب وخلوا مكانهم فانتزع المشركون وجوههم من ورائهم فهزموهم (ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها) أى من ثوابها (وسنجزى الشاكرين) الذين شكروا نعمة الله سبحانه ودمالى فلم يشغلهم شئ عن الجهاد (وكأين) أصله أى دخلت الكاف عليها وصارت بمعنى كم والنون تنوين أثبت في الخط على غير قياس وقرأ ابن كثير وكأين ككافين ووجهه أنه قلب قلب الكلمة الواحدة كقولهم رغبى في أمرى فصار ككئين ثم حذف الياء الثانية للتخفيف ثم أبدت الياء الأخرى ألفا كما أبدت من طاقين (نبي) بيان له (٢) قوله والثالثة كئين هو بوزن كرم وقوله وموضعها رفع الى قوله ففى خبرها أربعة أوجه كذا فى نسخ بلخ عددها التواتر وظاهر عدم تحريزه وعبارة السمين بعد ما ذكر مثل ما تقدم وأما ما يتعلق به من حيث التركيب فموضعها رفع بالابتداء وفى خبرها أربعة أوجه أحدها أنه قتل فأن فيه ضمير امرئ فوجها به بمود على المبتدأ والتقدير كثير من الانبياء قتل وعلى هذا يكون معه ربيون جملة فى موضع نصب على الحال من الضمير فى قتل وهو أولى لانه من قبيل المفردات وأصل الحال والخبر والسففة أن تكون مفردة الثانى أن يكون قتل جملة فى موضع جزئية للنبي ومعه ربيون هو الخبر الوجه الثالث أن يكون الخبر محذوفاً تقديره فى الدنيا أو مضى أو صبر ونحوه وعلى هذا فقول قتل فى محل جزئية لنسبى وصف بصفين يكونه قتل ويكونه معه ربيون الوجه الرابع أن يكون قتل فارغاً من الضمير من دالى ربيون وفى هذه الجملة حينة ذات احتمال أن أحدهما أن تكون

للمشيئة والتيسير كما أن الاذن يسر الدخول على المحجب وبعض شراح الكشاف لم يفرق بينهما وقوله أو بانه للموت فيكون الاذن على حقيقته ومفعوله مقدر لا علم به وقوله بالاجتماع عن القتال وادغام ألف ونشر مرتب ووجه التشجيع والوعظ ظاهر (قوله مصدر مؤكدا) أى مؤكدا لما مله الاستفادة من الجملة السابقة والمعنى كتب ذلك الاجل المأذون فيه المعين بارادته كتاباً مؤجلاً ولا يضره التوضيف لانه معلوم مما سبق أيضاً فليس كل وصف يخرج عن التأكيده فلا يرد عليه أنه ينافى كون مؤجلاً مفعوله فتأمل وفسر المؤجل به أنه أجل مضروب أو بما لا يتقدم ويتأخر والفرق بينهما ظاهر والتعريض بذكر الدنيا وان منهم من ارادها والانتهاز من انتهاز الفرصة أى اغتنامها والمسايرة اليها والمراد بالشاكرين المريدن للآخرة وفى اسم جزائهم واسناده الى الله ما لا يخفى من المبالغة (قوله أصله أى الخ) اختلاف فى هذه الكلمة هل هى بسيطة وضعت كذلك ابتداء والنون أصلية والياء ذهب أبو حيان وغيره وعليه فالمرطاه موافق للرسم وقيل انها كلمة مركبة من أى المونة ولكاف واختلف فى أى هذه فقيل هى أى التى فى قولهم أأت الرجل وقال ابن جنى رحمه الله انها من قولهم أوى بأوى أو يافأعلت بالاعلال المشهور وحدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من كم كما حدث فى كذا بعد التركيب معنى آخر فكهم وكئين بمعنى واحد وعلى هذا فاثبات تنوينها فى الوقف والخط على خلاف القياس لانه نسخ أصلها وفيها لغات أحدها بالتشديد على الأصل والثانية ككئين بوزن ككئين ككسى الفاعل واختلف فى توجيهاها فمن المبرد رحمه الله انها اسم فاعل من كان وهو بعيد اذ لا وجه لابتدائها ولا لإفادتها لكثير وقيل أصلها المشددة فقد تمت الياء المشددة على الهمزة ثم حذف الياء الاولى للتخفيف فقلبت الثانية ألفاً لتخفيفها وانفتاح ما قبلها أو الثانية لتخفيفها بالحركة وقلبت الياء الساكنة ألفاً كما فى آية وتطيره فى حذف إحدى الياءين وقلب الأخرى الصادون القلب المكافى طاقى فى النسبة الى طى اسم قبيلة فان أصله طيشى بياءين مشدودتين بينهما همزة فحذفت إحدى الياءين كما مر وقلبت الأخرى ألفاً فقلبت طاقى وقيل أن إحدى الياءين حذفت قبل القلب ثم قدمت وقلبت (٢) والثالثة كئين بياء بعد الهمزة ووجهها قرأ ابن محيص رحمه الله الرابعة كئين بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة الخاطئة كئين بكاف مفتوحة وهمزة مكسورة ونون قال

كئين من صدق خلقه صادق الإخاء * أبان اختبارى أنه لى مداهن
وتفصيله فى الدرر المصون والكشاف لا متعلق لها بالخبر ووجهها عن معناها ومن قال به فقد تعسف وموضعها رفع بالابتداء والخبر قتل وضميرها لجمع ويفرد نظر اللفظ والمعنى فمعه ربيون جملة حالية من ضمير قتل أو من نبي لتخصيصه بالصفة أو معه حال وربيون فاعله أو جملة قتل صفة نبي ومعه ربيون خبر أو معه ربيون فاعله أو الخبر محذوف تقديره مضى ونحوه وان كان ربيون نائب فاعل قتل فالجملة خبراً وصفة نبي والخبر محذوف فى خبرها أربعة أوجه وإذا أسند القتل الى النبي ورد عليه أنه ينافى قوله أن النصر رسالة فاقماً أن يكون المقتول من الانبياء والموعود بنصرهم الرسل أو هو عام كما صرح به فى بعض الروايات والمراد بنصرهم نصرهم فى الحروب فلا ينافى قتلهم فى غيرها واليه ذهب الحسن وابن جبير وجماعة فقالوا لا نعم نبياً قتل فى حرب واليه مال الزمخشري أو المراد بنصرهم بأعلاء كلمتهم ونحوه لا على الأعداء مطافاً وقوله ككافين جرياً على معتادهم فى ابدال الهمزة فى الموازن بالعبير تخفيفها لفظاً وخطاً كما بينوه فى الصرف وقولهم رغبى بتقديم الراء فى لعمري لغة فيه نادرة كضم العير وهو قسم والتعظيم به لتصرفهم فى المركب كالمفرد وقوله فصرك كئين بكاف وياء مفتوحة ونون همزة مكسورة ونون والتنظير بطاقى مروجها (قوله يسانه) يعنى أنه تميز لككئين تمييزكم والا كتر فيه الجزمين وزعم بعضهم انها لازمة وبرده أنه ورد منصوباً فى قوله
الخير والبأس بالرجاء فككئين * أملاجم يسره بعد عمر

خبر الككئين والثاني أن تكون فى محل جز (١٨ شهاب ث) صفة لنبي والخبر محذوف على ما تقدم وادغام حذف الخبر ضعيف لانه لا يلائم الكلام بدون اه نقلناه من الجمل جل الله أحوالنا وقوله وهمزة مكسورة فيه وقفة فأنه مفعول فى المقلوب عنه اه مصححه

للمبالغة وقراء ابن كثير ونافع رابو عمرو
ويغوب بقتل واسناده الى ربيون أو ضمير
النبي ومع ربيون حال منه ويؤيد الاول
أنه قرئ بالتشديد وقرئ ربيون بالفتح على
الاصل وبالضم وهو من تغييرات النسب
كالكسر (فما هو المأصباهم في سبيل
الله) فاقترأ ولم ينكسر جدهم لما أصابهم
من قتل النبي أو بعضهم (وما ضعفوا) عن
العدو وفي الدين (وما استكانوا) وما
خضعوا للعدو وأصله استمكن من
السكن لان الخاضع يسكن اصاحبه
ليقبل به ما يريد والالف من اشباع الفحة
أو استمكن من الكون لانه يطلب من
نفسه أن يكون لم يخضع له وهذا تعريض
بما أصابهم عند الارجاف بقتله صلى الله
عليه وسلم (والله يحب الصابرين) فينصرونهم
ويعظم قدرهم (وما كان قولهم الا أن قالوا
ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا وثبت
أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين) أي
وما كان قواهم مع ثباتهم وقوتهم في الدين
وكونهم ربانيين الا هذا القول وهو اضافة
الذنوب والاسراف الى أنفسهم هم هضمها
واضافة لما أصابهم الى سوء أعمالهم
والاستغفار عنهم طلب التثبيت في موطن
الحرب والنصر على العدو ليكون عن
خضوع وطهارة فيكون أقرب الى الاجابة
وانما جعل قولهم خبرا لان قالوا أعرف
لدلائله على جهة النسبة وزمان الحدث
(فأتاهم الله ثواب الدنيا والآخرة) فأتاهم الله
الآخرة والله يحب المحسنين) فأتاهم الله
بسبب الاستغفار والرجاء الى الله سبحانه
وتعالى النصر والغلبة والزوج من الذكر
في الدنيا والآخرة والنعيم في الآخرة وخص
ثوابها بالحسن اشعارا بفضله وأنه المعتد به
عند الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا
ان تطيعوا الذين كفروا يردوكم) أي الى
الكفر (على أعقابكم) تنقلبوا خاسرين
نزلت في قول المنافقين للمؤمنين عند
الهزيمة ارجعوا الى دينكم واخوانكم ولو كان محمد نبيا لما قتل وقيل ان تستكبروا الابي سفيان واشياعه ونسأه منوهم يردوكم
الى دينهم وقيل عام في مطاوعة الكفرة والنزول على حكمهم فانه يستجبر الى موافقتهم

وأما جزمه بالاضافة فمتنع للتسوية أو صورته ولا تجز بحرف خلا فلا بن قتيبة وابن عصفور. هناها
التكثير في الاكثر ونزول الاستفهام نادرا (قوله ربانيون الخ) يعني أنه منسوب الى الرب كرباني
والمراد به عالم زاهد والضم والكسر على هذا مخالف للقياس والفتح وافق له وبها قرئ وقيل الضم
والكسر منسوب الى الربية بالضم والكسر لغتان فيه بمعنى الجماعة وباء النسبة لله بالغة كاجري ومن قال
معناه الكثير العلم من رباب يوفق قد أخطأ لاختلاف المادتين وقوله منسوب الى الربية أي بالكسر
بناء على أن الضم ليس لغة فيها ومنهم من قال انه لغة كأمز وقوله ويؤيد الاول الخ لان التضعيف
للتكثير وهو ينافي اسناده الى النبي واعتبار المعنى فيه أو رجوعه الى كائين خلاف الظاهر وأيد أيضا
بما مر من أنه لم يقتل نبي في حرب قط (قوله فاقترأ الخ) جدهم بكسر الجيم يعني اجتهادهم
ولو قرئ بالحاء المهملة على انه كتابة عن عدم الضعف لم يعد وقوله من قتل النبي بناء على الوجه الثاني
لانه أبلغ وأظهر في الضعف وقيل انه على الوجهين لان قتل الربيين به يقصد قتله أيضا فهو ضرب زيد
مع عمرو وقوله أو بعضهم إشارة الى أن اسناد القتل اليهم يعني قتل بعضهم أو أكثرهم كما يقال
قتل بنو فلان اذا وقع القتل فيهم وفسر الوهم بمعنى الفتور ليكون ضعفا وانما يساوا لا فاصل
معناه الضعف وفسر الضعف بالضعف عن العدو وهو عدم المقاومة أو في الدين بأن يتغير اعتقادهم
لعدم النصر كما مر من قولهم لو كان نبيا لما غلب وهذا ناظر لما مر (قوله وما خضعوا للعدو وواصله الخ)
استمكان بمعنى تضرع أو خضع واختلف فيه هل هو من السكون فوزنه افتعل لان الخاضع
يسكن ان خضع له فالله للاشباع وهو لا يختص بالضرورة كما قيل أو من السكون فوزنه
استفعل والله منقلبة عن واو السبعين من زيادة التثنية كما أنه طلب من نفسه أن يكون لمن قهره
وقيل لانه كالعدم فهو يطلب من نفسه الوجود فقوله أن يكون بالذوقية والتخية ووجه التعريض
ظاهر وقيل انه من قول العرب بات فلان مكينة سوء أي بحالة سيئة أو من كانه يكينه اذا ذله فله
الازهري وأبو علي فالله منقلبة عن باء وقوله فينصرونهم الخ لان محبة الله للعبد انما هي بعمل ما يريد
وهذا هو المناسب هنا (قوله وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم الخ) الثبات والقوة متفادان من عدم
الفترة والضعف والربانيون من قوله ربيون على لغة بر الاول والاسراف تجاوز في فعل ما يجب والذنب
عام فيه وفي التقصير وقيل انه يقابل الاسراف وكلاهما مذموم وقوله ليكون عن خضوع يجعلهم
أنفسهم مذنبية مسرفة وطهارة بمعنى من الذنوب بالمغفرة وهو أقرب الاجابة وقوله ليكون تعليل
انما يطلب التثبيت من ثم (قوله وانما جعل قولهم خبرا الخ) الجمهور على نصب قولهم خبرا وأن وما
معها اسم وعن عاصم عكسه ورجحت الاولى بأنه اذا اجتمع معرفتان فالأعرب أن يجعل الاعرف
محكما عليه والمصدر المؤول أعرف لانه بمنزلة الضمير اذا لا يوصف ولا ينكر والثاني ليس بعلم لانه قد
ينكر كما في وما كان هذا القرآن أن يفترى أي اقترأ وقد صرح به في شرح التسهيل ووجهه المذهب
بدلائله على جهة النسبة وزمان الحدث وجهة النسبة هي الفاعلية والمفعولية والحدث مستفاد
من الفعل فهو يدل على زيادة معنى وهو كونه صادرا عنهم في الماضي فيكون أكثر تعبنا وهو
يقضي زيادة التعريف بخلاف اضافة المصداق الصريح فانها لا تدل على ذلك صريحا ومعنى ما كان
ما صح وما استقام وفي الانتصاف ان فائدة دخول كل المبالغة في نفي الفعل الدخيل عليه باعتبار
الكون (قوله فأتاهم الله بسبب الاستغفار الخ) اللجأ بوزن الحذر بمعنى الاتجاء وهو مأخوذ
من الدعاء والتضرع والنصر والغلبة الخ ما فيه من أمور الدنيا تفسير لثوابها وما يتعلق بالآخرة
من ثواب الآخرة والاعتداد به من وصفه بالحسن حتى كان ما عداه ليس بحسن عنده والسيئة مستفاد
من الفاء (قوله نزات في قول المنافقين الخ) فالمراد بالكافرين المنافقون وقواهم ما قيل ارجاف منهم
والالم يقع قتله وعلى القول الآخر اطاعة الخضوع والانقياد لما مر ويستجبر بمعنى يقتضي جزهم وقوله

(بل الله مولاكم) ناصركم وقرى بالنصب على تقدير بل أطيعوا الله مولاكم (وهو خير ٧١ اناصرين) فاستغوا به عن ولاية غيره ونصره (سئلني

في قلوب الذين كفروا الرعب) يريد ما قذف في قلوبهم من الخوف يوم أحد حتى تركوا القتال ورجعوا من غير سبب ونادى أبو سفيان يا محمد وعبدنا موسم يدركنا بل ان شئت فقل عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى وقيل لما رجعوا وكانوا ببعض الطريق ندموا وعزموا أن يعودوا عليهم ليستأصلوهم فأتى الله الرعب في قلوبهم وقرأ ابن عامر والكسائي ويعقوب بالضم على الأصل في كل القرآن (بما أشركوا بالله) بسبب أشركوا بهم (ما لم ينزل به سلطانا) أي آلهة ليس على أشركها حجة ولم ينزل عليهم سلطان وهو كقوله

ولا ترى الضب بها ينحجر

وأصل السلطنة القوة ومنه السلط لبقوة اشتد له والسلطة لحدة اللسان (وما أوهم الناريئس منوى الطامنين) أي منواهم فوضع الظاهر موضع المضمرة للتغليب والتعليل (واقعد صدقكم الله وعده) أي وعده إياهم بالنصر بشرط التقوى والصبر وكان كذلك حتى خلف الرماة فان المشركين لما أقبلوا جعل الرماة برشة ونهم بالنبل والباقون بضرب ونهم بالسيف حتى انهم زمووا المسلمون على آثارهم (اذبحونهم باذنه) تقتلونهم من حسه اذا أبطل حسه (حتى اذا فلتتم) جبنتم وضعف رأيكم أو ملتم الى الغيبة فان الحرص من ضعف العقل (وتنازعتم في الامر) يعني اختلاف الرماة حين انهم زموا المشركين فقال بعضهم فامو وقناهننا وقال آخرون لا نخالف أمر الرسول فنبت مكانه أميرهم في تفردون العشرة ونفرا الباقيون للذهب وهو المعنى بقوله (وعصيتهم من بعد ما أراكم مانحون) من الظفر والغيبة وانهم زام العدو وجواب اذا محذوف وهو امتنعكم (منكم من يريد الدنيا) وهم التاركون المركز للغيبة (ومنكم من يريد الآخرة) وهم النابتون محافظون على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم (ثم كفكم عنهم) حتى حالت

بالنصب أي نصب الجلالة وقيل دوعام الخ فالخطاب هم المؤمنون جميعا والخطاب على الأقل الصحابة والكافرون للعهد والمعهودات المانعة والمشاركون وقوله عن ولاية غيره هو أبو سفيان وما عساه من الكفرة (قوله يريد ما قذف الخ) فالرعب رعب المؤمنين بأحد قيل وبنا فيه الذين الآن يحمل على التأكيد ولقابل يعني للعام القابل ويستأصلوهم يعني ليقتلوهم جميعا ويقتلوهم من أصلهم وعلى هذا فالرعب رعب المشركين وقوله بالضم أي ضم غير الرعب وهي الأصل والسكون للتخفيف وقيل هما الغتان وقيل الأصل السكون والضم للاتباع (قوله بسبب أشركوا بهم الخ) فالبيان سببية ومصدرية وآلهة تفسير لما وجده تفسيرا لانه بها يتقوى على الخصم فالتون زائدة والسلط الزيت أودهن السمسس وقيل التون أصلية وقوله ولا ترى الضب بها ينحجر أي يدخل حجر أو هو شاهد ما فيه انتفاء المقيده لا تنفاه اللازم وهذا كقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فخاصة أنه سلب لا يقتضي وجود الموضوع وهو في وصف مغارة وأوله لا ينزع الارنب أهواها أي لا ضب بها حتى ينحجر ولا حجة حتى ينزلها فالمراد فيها جميعا (قوله أي منواهم فوضع الظاهر الخ) فالتغليب من جعلهم ظالمين والتعليل من التعبير بالمشتق فانه يقتضي أن مأخذه على الحكم كما مر (قوله أي وعده إياهم بالنصر الخ) يعني أن المصدر مضاف لفاعله وصدق يتعدى لمفعولين وقديته ندى لواحد وهذا إشارة الى ما مر في قوله ان تصبروا وتنقوا الخ ومعنى يرشقونهم بمرمونهم بالسهم والرماة جمع رام فالمراد بالوعد النصر المندرج في ما ذكر وقوله تقتلونهم أصل معنى حسه أصاب حاسته بآفة فابطلها مثل كعبه ولذا عبر به عن القتل وقيل للقتل حسيس ومنه جراد محسوس اذا طبخ كله عن الراغب رحمه الله ومن لم يقف عليه استبعده وأصل معنى الفضل الضعف وضعف القلب بالطين والحرص من ضعف العقل واليقين وكذا ضعف الرأي من ضعف العقل فلهذا في سرها بها وقوله فنبت مكانه أي في مكانه وزمه والمعنى كالمريض بمعنى المقصود ومن الظفر والغيبة بيان لما وفاعل أراكم الله (قوله وجواب اذا محذوف وهو امتنعكم الخ) في هذه قولان قيل حرف جر يعني الى ومتعلقها نحو ونهم أو صدقكم أو محذوف تقديره دام لكم ذلك وقيل حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية من اذا وما بعدها وجوابها قيل تنازعتم والواو زائدة وقيل صرفكم ونم زائدة وهو ضعيف جدا والصحيح أنه محذوف وقدره ابن عطية انه زعمت والزمخشرى منعكم نصره وأبو البقاء بان لكم أمركم بدليل ما بعده وقدره المصنف رحمه الله امتنعكم وقدره أبو حيان انقسمتم قسمين ولكل وجهة والمركز مكانهم الذي أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزمه (قوله كفكم عنهم الخ) أي بترك القتال ونحو الحال من الغلبة الى ضدها والمراد بالابتلاء الامتحان وهو استمارة تمهيلية أي بهاملكم معاملة من يمتحن ليعين أمركم والا فلا امتحان على الله محال وقوله والماعلم من ندمهم أي فانه سبب للنفوذ يقتضي الفضل والكرم فالمراد بالفضل محض الفضل ليقابل ما بعده واديل بمعنى جعل الدولة أمأهم وأما عليهم (قوله أو بقدر كاذر الخ) هذا على قراءة الباء التحسية المذمومة في الكشف ظاهر وأما على قراءة الخطاب فقيل انه مشكل اذ يصير المعنى اذ كرا محمد اذ تصعدون يعني لما فيه من خطابين بدون عطف فالصواب اذ كروا واجب بأن المراد اذ كرا جئس هذا الفعل فيقدر اذ كروا لا اذكر ويحتمل أن يكون من قبيل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ولا يخفى أنه خلاف الظاهر قد نسخ لنا أن اذ كرا متضمن معنى القول والمعنى قل لهم حين تصعدون الخ ومثله لا منع فيه كما تقول قل لزيد اتقوا كذا فان الخطاب المحكي فهو وادقظه فلا ينافي القاعدة المذكورة وهم غفلوا عنه قاتل وأشار الى أن الصعود هنا بمعنى الذهاب في الارض مطلقا وأصله الذهاب الى جهة العلو ويقال له الانحدار وظاهر كلامهم الفرق بين الصعود والنصعد فانه الذهاب في العلو وهو الذهاب مطلقا وفيه نظر وقيل انه إشارة الى غلوهم فيما يخبروه كقوله هم أبعدت في كذا وإرقيت فيه مرتقى فكانت قال اذ بعدتم في استنصار الخوف والاستمرار على

الحال فغادروكم (أي يتليكم) على المصائب ويحتمل ثباتكم على الإيمان عندها (واقعد عنكم) تنفلا والماعلم من ندمهم على الغشافة (والله ذو الفضل على المؤمنين) يتفضل عليهم بالعفو أو في الآسوال كاه أسواء أدبل لهم أو عاينهم اذا ابتلاء أيضا رجة (اذ تصعدون) متعاقب بصرفكم أو يبتليكم أو بعقد وكذا ذكر

الله عليه وسلم وعلى الثاني القائل بعض المناقذين لبعض وعن العلامة أن قوله يقولون هل لنا
 الخ تفسير لفظتون وترجمة له والاستفهام لا يكون ترجمة للخبر كما لا يصح أن تقول أخبرني زيد قال لي
 لا تذهب وكذلك كل ما لا يطابق فيه كنهونها في قال لي اضرب وأمرني قال لي لا تضرب ومن هذا المثال
 يظهر أن ما يتوهم من أن البديل يقولون وهو خبر ليس بشئ وتحققة أن المطابقة بين الحكاية والحكي
 واجبة وحاصل السؤال أن متعلق الظن النسبة التصديقية فكيف يقع الاستفهام ترجمة له والجواب
 أن الاستفهام طلب علم فيما يشك أو يظن فجاز أن يكون متعلق الظن وتحققة أن الظن أو العلم متعلق
 بما يقال في جواب ذلك الاستفهام وهذا كما يقول لك صدق هل نسعني في كذا فتقول ظننت بنا سوا
 إشارة إلى أنه كان يجب عليه القطع بالأسعاف ولا يجعله مورد الاستفهام الثاني عن الظن الفاسد
 وفي الآية وجه آخر وهو أن الاستفهام إنكارى لاحق بقى فهو خبر وأثر الأول لأن هذا يدفعه أنهم
 أخفوا أقوالهم لو كان لنا من الأمر شئ وهذا السؤال على القول الأول وأما على الثاني وهو أن معنى هل
 لنا من ذلك من التدبير فلا ورود له وإنما ظن السوء تصويهم رأي عبد الله ومن تبعه وقوله أنا منعنا إشارة
 إلى أن الاستفهام غير حقيقى وما بعده إشارة إلى أنه على ظاهره (قوله أى الغلبة الحقيقية الخ) فالأمر
 بمعنى المبال والسؤال والمراد ما ذكر وقوله وأولياته إشارة إلى أن كون الغلبة لله كتابة عن غلبة أولياته
 وحزبه الكونهم من الله فكان فعلهم فعله أو الأمر بمعنى القضاء مخصوص به لا يشارك فيه غيره
 فيفعل ما يريد (قوله حال من ضمير يقولون الخ) وأما جعله حالا من فاعل قل والرباط لك فلا يخفى حاله وفسر
 يقولون بالقول النفسى أو يقول بعضهم لبعض لأنه لو كان جهار لم يكونوا منافقين وأما الاستئناف
 فى جواب سؤال كانه قيل ما الذى أخفوه قيل وهو أوجود لكثرة فوائده وقلة الاعتراض بين الحال وذبحها
 ولأن بدل الحال حال ولا مقارنة بينهما الترتيب على ما قبله لانه لا يجتمع قولان من متكلم واحد لأن زمان
 الحال المقارن ليس منبعا على التضييق مع أن القول إذا كان نفسا لا يتأتى هذا التوجيه وقوله كما وعد
 الخ إشارة إلى تدبيره ورأى ابن أبى بعود الخروج من المدينة فقوله لم يبرح أى لم يبرح بالمدينة (قوله لما
 غلبنا ولما قتل من قتل الخ) القاتلون ليسوا بمن قتل لاستحالة قتل أوله بغلبنا وقتل منا على أن القتل بمعنى
 المغلوبة أو الاستعداد مجازى باستناد ما للبعض للكل (قوله أى نخرج الذين قد رآهم عليهم الخ) المضاجع
 إن كان بمعنى المرافقة فهو استعارة للمصارع وإن كان بمعنى محل امتداد البدن مطلقا للحي والميت فهو
 حقيقة وقوله لا معقب لحكمه أى لا يأتى بعده ما يغيره فان قلت كيف يكونون جميعا في يوت المدينة
 مع بروز المقتولين إلى أحد قلت المراد بكونهم في يوتهم لولم يخرجوا للقتال بجملتهم وهو لا يأتى خروج
 بعضهم لأمر آخر وأما أن المراد بمن كتب عليهم القتل الكفار الذين قتلوه بأن يخرجوا من عسكرهم
 ويدخلوا عليهم المدينة فيقتلوه في يوتهم بحيث لا يفيدهم الحصن كما قيل فبعد لأن الظاهر من عليهم
 أنهم مقتولون لا قاتلون (قوله وليمتحن الله مافى صدوركم الخ) تقدم أن الامتحان مجاز عن الاظهار
 وأن مثل هذا التركيب متعلق بعمل معطوف على ما قبله من مجموع الشرطية أو جوابها والظاهر
 أنه معطوف على أنزل عليكم ولا فصل بينهم إلا أن ما بعده إلى هنا من متعلقات المعطوف عليه أو على علمه
 أخرى محذوفة وأما معطوفه على الكيف لا يفيد وتوسط تلك الامور محتاج إلى نكتة وقوله من الاخلاص
 والتمساق يدل على أنه عذبه معطوف على أنزل وأنه عام لاطنائتين والزمخشري جعله لامؤمنين فقط لأنهم
 المعتد بهم ولأن اظهارة حالهم مظهر لغيرهم فما قيل أنه يدل على أن الخطاب فى هذه الآية للمؤمنين
 والمنافقين معا فان اظهارة الاخلاص يناسب المؤمنين واظهارة النفاق يناسب المنافقين وسوق الآية
 على أنه للمنافقين لأنهم القاتلون لو كان لنا الخ وصاحب المسالك جعله لامؤمنين والاعتراض
 عليه أقوى ليس له وجه مع كون السابق على أن الخطاب للمنافقين لا وجه له مع قوله وليمتحن وقد

(هل لنا من الأمر من شئ) هل لنا من الأمر
 الله ووعده من النصر والظفر نصيب قط
 وقيل أخبر ابن أبى بقتل بنى الخزرج فقال
 ذلك والمعنى أنا منعتنا تدبير أنفسنا وتصريفها
 باختيارنا فلم يبق لنا من الأمر شئ أو هل يزل
 عنا هذا القهر فبذلك أى الغلبة الحقيقية لله
 شئ (قل إن الأمر كله لله) أى الغلبة الحقيقية لله
 تعالى وأولياته فان حزب الله هم الغالبون
 أو القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وهو
 اعتراض وقراء أبو عمرو ويعقوب كله بالرفع على
 الابتداء (يخفون فى أنفسهم ما لا يبدون لك)
 حال من ضمير يقولون أى يقولون مظهرين
 أنهم مستترشدون طالبون للنصرة مبطنين
 الانكار والتكذيب (يقولون) أى فى أنفسهم
 وإذا خلا بعضهم إلى بعض وهو يدل من
 يخفون أو استئناف على وجه البيان له
 (لو كان لنا من الأمر شئ) كما وعد محمد صلى
 الله عليه وسلم أو زعم أن الأمر كله لله
 ولا أولياته أو لو كان لنا اختيار وتدبير لم يبرح كما
 كان رأى ابن أبى وغيره (ما قتلنا ههنا) لما
 غلبنا ولما قتل من قتل منافى هذه المعركة (قل
 لو كنتم فى يوتكم أبرز الذين كتب عليهم
 القتل إلى مضاجعهم) أى نخرج الذين قد ر
 الله عليهم القتل وكتب فى اللوح المحفوظ
 إلى مصارعهم ولم تنفعهم الإقامة بالمدينة ولم
 ينج منهم أحد فانه قد ر الأمور ودبرها فى
 سابق قضائه لا معقب لحكمه (وليتن الله ما فى صدوركم ويظهر
 فى صدوركم) وليمتحن الله ما فى صدوركم ويظهر
 سرهم من الاخلاص والنفاق وهو على
 فعل محذوف أى وفعل ذلك ليتنلى أو عطف
 على محذوف أى أبرز انفاذ القضاء أو لمصالح
 جهة ولا يتبلا أو على قوله لكى لا تخرجوا

اعترف به القاتل كما ساقى وهو الذي حمل الزمخشري على تخصيصه بالمؤمنين فله دوره (قوله وليكتشفه
 وعينه الخ) قد مر معنى التخصيص واستاده في النظم سابقا للمؤمنين يقتضي ترجيح الوجه الثاني الذي
 اقتصر عليه الزمخشري وعلى التعميم يفسر بالتمييز والمراد بما في قلوبهم الاعتقاد ولذا قال ما في قلوبكم
 ولم يقل قلوبكم ولا يرد عليه أن الخطاب للمنافقين وهو لا يناسب التخصيص من الوسواس كما مر وذات
 الصدور ما في القلوب التي فيها جعلها لتكتمها منها كأنها مالكة لها وقيد بقوله قبل اظهارها لالة صيغة
 المبسغة عليه اذ بعد ابدانها لالة تكون كذلك وجعله وعدا ووعدا بناء على العموم الذي ارتضاه والعالم
 بالمنفقات لا يحتاج الى الامتحان والتجربة فهذا دليل على أنه تمثيل كما مر (قوله يعني ان الذين انهمزوا
 يوم أحد الخ) في الكشف استلزم طلب منهم الزل ودعاهم اليه ببعض ما كسبوا من ذنوبهم أي ان
 المنهمز من بأحد كان السبب في قولهم أنهم كانوا أطاموا الشيطان فاقترفوا ذنوبا فلذلك منعهم التأيد
 وتقوية القلوب حتى تولوا يعني أن التولي غير الاستلزال وقبل استلزال الشيطان إياهم هو التولي وإنما
 دعاهم اليه بذنوب تقدمت لهم لأن الذنب يجر الذنب كما أن الطاعة تجر الطاعة وقال الحسن استلزمهم
 بقبول ما زين لهم من الهزيمة وقيل بعض ما كسبوا ترك المركز الذي أمرهم به صلى الله عليه وسلم فخرهم
 ذلك إلى الهزيمة وقبل ذكرهم خطابا لهم تركوا القاء الله معها فأخروا الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ويجهادوا
 على حال مرضية وقوله ببعض ما كسبوا كقوله وبه فواعن كثير يعني أن في الآية وجهين معنى
 الثاني على أن الزل الذي أوقعهم فيه ودعاهم اليه هو التولي وبعض ما كسبوا أما الذنوب السابقة
 ومعنى السببية الخبرارها اليه كما في الطاعات تجر البعض وأما قبول ما زين لهم الشيطان
 من الهزيمة وأما مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم بالثبات في المركز وأما الذنوب السابقة لا بطريق الانحرار
 بل لكراهة الجهاد معها فاستلزال الشيطان إيقاعهم في التولي بتذكيرهم إياهم تلك الذنوب حالة
 القتال فالوجه الثاني أربعة أوجه لا خفاء فيها وإنما الخفاء في الأول المبني على أن الزل ليس هو
 التولي والانهمز بل الذنوب المفوضة اليه من جهة منعهما التأيد وتقوية القلب والمعنى ان الذين
 تولوا انما سبب قولهم استلزال الشيطان إياهم ببعض الذنوب أي إيقاعهم في الزل ودعاهم اليه
 بأن اقترفوا ذنوبا لم يستحقوا منها التأيد الإلهي وقوة القلب فلذا تولوا والجار والمجرور أي ببعض
 الخ في موقع البيان والتقرير للزل وإيقاعهم فيه بأن أطاعوه واقترفوا الذنوب كما يقال استلزال الشيطان
 بقتل المسلم فقوله استلزال الشيطان قولهم وذلك كونه زلا عن موقف الحق والمركز المأمور به وإذا
 أريد به الذنوب فبالمعنى الأخير والمصنف رحمه الله أشار إلى زبدته على أخصر وجهه وصرح بتلك المركز
 وغيره وأوما إلى تزيين الشيطان بالحرس على القيمة والحياة ولم يتركهما كما فوههم وقوله ببعض
 ما كسبوا ليس بعض زائدة ولا حاجة اليه بل إشارة إلى أن في كسبهم ما هو طاعة لا يوجب الاستلزال
 أو يقال هذه العقوبة ليست بكل ما كسبوا فإنه يستحق به عقوبة تزيد من تلك لكنه تعالى من بالقصص عن
 كثير ولو يؤخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة وذلك ذيله بقوله ان الله غفور رحيم
 (قوله يعني المنافقين الخ) فسر الكفرة بهم لأنهم هم القاتلون كابن أبي وهم كفرة في نفس الامر
 وقولهم لاجلهم الخ جعل اللام تعليلية لأنهم غائبون لقوله اذا ضربوا فلا حاجة لتأديله وأما مشمول
 الاخوان للقاتلين والحاضرين والقول لبعضهم وهم الحاضرون والضرب لبعض آخر كما قيل فتكاف
 لا حاجة اليه سوى كثرة الفضول وهم الاخوة الحقيقية والمجازية كالمداقة وموافقة الاعتقاد وتقدم
 أنه يجمع فيهما على اخوان لكنه غلب في الثاني (قوله اذا سافروا الخ) أصل الضرب إيقاع شيء على شيء
 واستعمل في السير لما فيه من ضرب الأرض بالرجل ثم صار حقيقة فيه وإنما قابل الغزوة لانه قد
 يكون بدونه كافي أحد (قوله وكان حقه اذ قوله قالوا الخ) يعني أن متاعه ماض فحقه اذ لانهم الماضى
 وجعله لحكاية الحال الماضية تتبع فيه الزمخشري وقد اعترض بوجهين الأول ان حكاية الحال إنما

(وليس معنى ما في قلوبكم) وليكتشفه ويميزه
 أو يخلصه من الوسواس (واقه عليهم بذات
 الصدور) حقيقة ما قبل اظهارها وفيه وعد
 ووعد وتنبه على أنه غنى عن الالة وإنما
 فعل ذلك لتقريب المؤمنين واظهار حال المنافقين
 (ان الذين تولوا منكم يوم أحد الخ) يعني
 استلزم الشيطان ببعض ما كسبوا
 ان الذين انهمزوا يوم أحد إنما كان السبب
 في انهمزهم أن الشيطان طلب منهم الزل
 فاطاعوه واقترفوا ذنوبا فلذلك منعهم التأيد
 الله عليه وسلم ترك المركز والحرس على القيمة
 والحياة فنعوا التأيد وقوة القلب وقيل
 استلزال الشيطان قولهم وذلك بسبب ذنوب
 تقدمت لهم فان المعاصي يجز بعضها بعضها
 كالطاعة وقيل استلزمهم بذكر ذنوب سلفت منهم
 فكروا القتل قبل اخلاص التوبة والخروج
 من الظلمة (ولقد عني الله عنهم) لتوبتهم
 واخذاً بهم (ان الله غفور) للذنوب (رحيم)
 لا يماجل بعقوبة المذنب ككثير
 (بأنهم الذين آمنوا لا تكونوا كالذين
 كفروا) يعني المنافقين (وقالوا الاخوانهم)
 لا جملهم وفيهم ومعنى اخوتهم اتفاقهم في
 النسب أو المذهب (اذا ضربوا في الأرض)
 اذا سافروا فيها وأبعدوا التجارة أو غيرها
 وكان حقه اذ قوله قالوا لكنه جاء على
 حكاية الحال الماضية

تكون حيث يوفي بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال الثاني ان قولهم لو كانوا عندنا انما هو بعد. وتهم فكيف يتقيد بالضرب في الارض وأجيب بأن الاستمرار كما صرح به الزجاج من أنه ما يكون لمجرد الوقت وقصد الاستمرار وبأن قالوا الاخوانهم في موضع الجزاء معنى فيكون المعنى اذا ضربوا الخ قالوا لو كانوا عندنا الخ فيصير القول به باعتبار آخره لان المعنى في مثله المقارنة العرفية كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام وهذا لا يصح ما ذكره الزحشرى والمصنف ولا يدفع الاعتراض لانها اذا كانت للاستمرار شمل الماضي فلا تكون الحكاية الحال وكذا اذا كان قالوا اجواب اذا بصير مستقبل فلا تنافي فيه حكاية الحال المذكورة وأجيب أيضا بأن النظر اصائب يقتضي أن يجعل اذا ظرفا لا محمول للاخوان حتى يقال لاجلهم وفي حقهم ذلك كأنه قيل قالوا لاجل الاحوال العارضة للاخوان اذا ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون وهذا لا يصح بحسب العربية فكأنه فحاشوا بما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أنه يمكن اقرارا اذا على الاستقبال بأن يقدرا العامل فيها مضافا مستقبل على أن ضمير لو كانوا عائدا على اخوانهم افظا لا معنى على حد عندى درهم ونصفه والتقدير قالوا الخفاة هلاك اخوانهم اذا ضربوا أو كانوا اغزالا كان اخواتنا الا اترون الذين تقدمت وتهم وقتهم عندنا ما ماتوا وما قتلوا فتكون هذه المقالة تنبسطا لخواصهم السابقين عن الضرب والغزو لا يصيبهم ما أصاب الاولين ونقل في المعنى أنهم ما تكون للحال بعد القسم فلو حمل عليه (٢) هذا الصفا عن الكدر لكنهم تركوه لانه غير مسلم عندهم (قوله جمع غاز كعاف وعف الخ) بمعنى جمع فيه فاعل على فعل بالتشديد كشاهد وشهدوه ومن نوادر الجمع في المعتل ولهذا استشهد عليه بعفاني قول امرئ القيس ومقبلة الا فاق خاشعة الموى * لها قلب عفا الحياض أجون

بصف مقاراة بأنهم تسلك قبله والصوى جمع صوة وهي الجارة تنصب علمالة مقاراة والقلب جمع قلب وهي البئر القديمة وعفا جملة وفاء آخره بمعنى دارسات وأجون جمع أجنة بمعنى مقبرة والمصنف رحمه الله أشار الى محل الشاهد منه وقرئ بالتخفيف بحذف احدى الزايتين أو التاء فاصلة غزوة ويجمع أيضا على غزاة وغزاه ككرام وغزى كفى وغازين وقوله يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين لانه تصريح بأنهم ليسوا عندهم فاللام للتعليل كما مر (قوله متعلق بقولوا الخ) هذا ما دأبنا في التشبيه أو خارج عنه فعلى الاول يتعلق بقولوا وليس هذا على افواههم فيجعل مجازا بان يشبه الامر المترتب على الفعل بالعلم بالباعث عليه ويستعار له حرفه وهو المسمى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاكونوا أي نهائكم عنه ليحتمل اعتقادكم الظاهر اهم حسرة فذلك إشارة الى الاعتقاد الذي تضمنه القول أولنا في المدلول عليه بالنهي قبل وجعل الحسرة في قلوبهم عبارة عن نكته اولومها لهم وقوله مما يغفهم أي يورثهم الغم والحزن (قوله أي هو المؤثر في الحياة والممات الخ) صرف المحي عن معناه الظاهر وهو وجد الحياة لان الكلام ليس فيه ولا يحصل به الرد وانما الكلام في احداث ما يؤثر بها وجعله تهديدا لهم لان علم الله ورؤيته يستعمل في القرآن للمجازاة على المعلوم والمرفى والمؤمنون لم يمانلوهم فيما ذكر امكن ندمهم على الخروج من المدينة يقتضيه وقرئ منهم بالضم من مات يموت منسل كنتم من كان يكون وبالكسر من مات يمات منسل خفتم من خاف يخاف كما هو مقر في التصريف ولام اثن موطة للقسم ولام لمغفرة في جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ووفاته بمناه وهو معنى قوله سادسده وقدم القتل على الموت أولا لانه أكثر ثوابا وأعظم عند الله قترت المغفرة والرجة عليه أقوى وقدم الموت في الثانية لانه أكثر ثوابا واستمر بيان في الحشر وقوله وان وقع ذلك أي لموت لا التقديم (قوله لالى معبودكم الخ) في الكشف اسم الله لما كان اسما للذات الجامع لصفات الكمال على وجه الكمال كان ذكره في معرض الوعد منبثا عن تمام الرضا والكرم والرجة وفي معرض الوعيد عن غاية السخط والانتقام وتقدم يدل على الحصر أي اليه فحشرون لا الى غيره فلا

(٢) قوله فلو حمل عليه الخ ظاهر أنه لا قسم لنا
اه محضه
(أو كانوا غزا) جمع غاز كعاف وعف الخ قالوا
عندنا ما ماتوا وما قتلوا (مذعول قالوا
وهو يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين
به) ليحتمل ذلك حسرة في قلوبهم (متعلق
بقولوا لالى أن اللام لام العاقبة منوها في
ليكون لهم عدوا وحزنا أو لا تكونوا
منهم في النطق بذلك القول والاعتقاد
ليحتمل حسرة في قلوبهم خاصة فذلك إشارة
الى ما دل عليه قواهم من الاعتقاد وقيل الى
ما دل عليه النهي أي لا تكونوا مناهم ليحتمل
الله انتقام كوزيكم منهم حسرة في قلوبهم
فان مخالفتهم ومضادتهم مما يغفهم (والله
يعي ويعيت) ردافواهم أي هو المؤثر في الحياة
والممات لا الاقامة والسفر فانه سبحانه
وتعالى قد يحيي الممات والغايز ويحيي المقيم
والقاعد (والله بما تعملون بصير) ثم يرد
للمؤمنين على أن يمانلوهم وقرأ ابن كثير
وحزرة والكسائي بالياء على أنه وعبد للذين
كفروا (ولئن قتلتم في سبيل الله أو منتم) أي
منتم في سبيله وقرأ نافع وحزرة والكسائي
بكسر الميم من مات يمات (لمغفرة من الله
ورحمة خير مما تجمعون) جواب القسم وهو
سادس الجزاء والمعنى أن السفر والغزو
ليس مما يجلب الموت ويقتل لاجل وان وقع
ذلك في سبيل الله فماتتالون من المغفرة
والرجة بالموت خير مما تجمعون من الدنيا
ومنافعها لو لم تموتوا وقرأ حفص بالياء (ولئن
منتم أو قتلتم) على أي وجه اتفق هلاككم
(لالى الله فحشرون) لالى معبودكم
قوله في الكشف الخ نفس عبارته لالى
الرحيم الواسع الرحمة المنيب العظيم الثواب
فحشرون ولو وقع اسم الله تعالى هذا الموقع
مع تقديمه وادخال اللام على الحرف المعتل
به شان ليس بالخفي اه

رجاء ولا ثواب الا منه وادخال لام النفس على المعمول المقدم من غير تأكيد الحصر والاختصاص وبأن
الوهية هي التي تقتضي ذلك وقوله الذي توجهتم اليه يقتضي أن في هذه الجملة مقدرا بقرينة ما قبله أي
واثن من أو قلتم في سبيل الله ولو حل على العموم لكان أولى وقوله لا محالة مأخوذ من التأكيد بالقسيم
ولما كان المقصود من ذكر الحشر ذكر ما فيه من الجزاء قال فيوفى الخ (قوله والدلالة على أن إسنه
لهم ما كان البرجة) وفي نسخة والتبعية وقد تبين فيه الكشاف ولما كان مخالف المانعة رخص أن
الحصر انما يستفاد من التقديم لامن التأكيد بما الرأفة ونحوه ذهب شراحه الى أن الحصر انما يستفاد
من تقديم الجار والمجرور وزيادة ما انما تفيد تأكيد ذلك فالواقي كلامه حذف أي ما مزيدة والظرف
مقدم للتأكيد والدلالة على الف والتشراطة تدري ولا يخفى ما فيه من العناية التي هي بسلامة الامر
وقد وقع من الزمخشري هذا في مواضع من كشافه ولا قرينة على ما ذكره ولو قيل ان الحصر انما
استفاد من التقديم لدلالته على الاهتمام به والتأكيد أيضا يدل على ذلك فلا مانع من دلالته على الحصر
أيضا لأن تأكيد سببته يفيد أنه لا سبب غيرها ولعل هذا مراده لكون الشراح لم يعولوا عليه لانه
لم يذكره أحد من أهل المعاني وكفى كتابه من امثاله وقد صرح به في بعض كتبه وربط الله على جأشه
أي تقوية قلبه من قولهم فلان رابط الجأش بالهمزة أي شديد القلب كأنه يربط نفسه عن الفرار
اشجاعته وانما جعل الين مبيحا عن ربط الجأش لأن من ملك نفسه عند الغضب كان كامل الشجاعة
والغظاظة سوء الخلق وترتد حسن العشرة وغلظ القلب الفسادة وعدم التأثر والبرادة برجة الله ما يرجع
به عما ذكرنا والرجحة التي خلقها في فطرته (قوله وشاورهم الخ) كان عليه الصلاة والسلام مأمورا
بالمشاورة مع اصحاب واختلف هل امر به في أمور الدنيا والدين أو في أمور الدنيا في أبي الاجتهاد
له صلى الله عليه وسلم ذهب الى الثاني ومن جوزه وهو الاصح ذهب الى الاول وهذا فيما لم يكن فيه
وحى بالاتفاق فقوله في أمر الحرب بناء على الثاني أولاه المناسب للمقام والاستظهار بالتقوى وقوله
وتطيبوا نفوسهم هذا منقول عن السلف لكن قال الجصاص في الاحكام غير جائز أن يكون الامر
بالمشاورة الى جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم ولتفتدي الامة به في مثله لانه لو كان معلوما عندهم
أنهم اذا استغفروا وجوههم في استنباط الصواب عما سئلوا عنه لم يكن معمو لا به لم يكن في ذلك
تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل فيه اباحتهم لان آراءهم غير مقبولة ولا معقولة عليها فلهذا تأويل
ساقط لانه في المشاورة حينئذ لم تقدر شيئا واذ قد بطل هذا فلا بد أن يكون لمشاورة اياهم فائدة وان
يكون لا نبي صلى الله عليه وسلم معهم ضرب من الاجتهاد فافق رأيه عمل به وما خالفه تركه من غير لوم
وفيه ارشاد لا لا جتهاد وجواز محضته صلى الله عليه وسلم واشعار بمنزلة العصاية وأنهم كلهم أهل الاجتهاد
وأن باطنهم مرضي عند الله وفيه تأمل وقوله بعد النوري مأخوذ من المقام (قوله في امضاء أمره
على ما هو أصح الخ) أي ليس التوكل اهمال التدبير بالكلية بل مراعاة الاسباب مع تقرب بعض الامر
اليه تعالى كذا في شروح الكشاف وفي كلام الصوفية ما يخالفه وهو راجع الى التوفيق وقرارة عزمت
على التكلم تفيد صحة اسناد العزم الى الله تعالى وقد صرح به أهل اللغة وأنه بمعنى القطع والايجاب ومنه
قالوا عزمت الله كما حكاه الازهرى ووقع في أول مسلم وشرحه وكلام المصنف ظاهر فيه وفي أن المشاورة
فيما لا نص فيه وقوله في نصرهم وهدى لان من أحب امان محبوبه وأنجح مطلوبه (قوله من بعد خذلانه
الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للمكان كقبول نقيضه على الاستعارة كما في الكشف فقوله بعد خذلانه
وارد على الزمان بحذف مضاف وقوله اذا جاوزتموه وارد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده
بمعنى واحد لكن من تدلى على ابتداء المجيء وفي المغرب في قول محمد وانه كان بالذي لا بعده بمعنى ليس له
نهاية في الجودة أخذ من قواهم هذا ما ليس بعده غاية في الجودة والرداءة فاخصره وأدخل عليه
لا التامية للجنس كذا في شروح الكشاف وبعلم من التوكل عليه كفايته لهم ما منهم وأهمها النصرة ومن

الذي توجهتم اليه وبذلك تم معكم لوجهه لا الى
غيره لا محالة تحشرون في يومئذكم ويعظم
ثوابكم وقرآننا مع وجزة والكشاف من
بالكسر (فما رجعة من الله لنت لهم) أي فبرجة
وما مزيدة للتأكيد والدلالة على أن إسنه
لهم ما كان البرجة من الله سبحانه وتعالى
لهم ما كان البرجة من الله سبحانه وتعالى
وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى
اغتم لهم بعد أن خالفوه (ولو كنت ظاهرا) أي
الخلق جافيا (غلب القلب) قاسيه (لا نقضوا
من حولك) لتفرقوا عنك ولم يسكنوا اليك
(فأف عنهم) فيما يختص بك (واستغفروا لهم)
فما الله سبحانه وتعالى (وشاورهم في الامر) أي
في أمر الحرب اذ الكلام فيه أو فيما يصح أن
يشاور فيه استظهارا برأيهم وتطيبا لنفوسهم
وتعهدا للجنة المشاورة للامة (فاذا عزمت)
فاذا عزمت نفسك على شيء بعد النوري (فتوكل
على الله) في امضاء أمره على ما هو أصح لك
فانه لا يعلمه سواه وقرئ فاذا عزمت على
التكلم أي فاذا عزمت لك على شيء وعينته
لنت فتوكل على ولا تشاور فيه أحدا (ان الله
يحب المتوكلين) في نصرهم وهدى لان من أحب امان محبوبه وأنجح مطلوبه (قوله من بعد خذلانه
الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للمكان كقبول نقيضه على الاستعارة كما في الكشف فقوله بعد خذلانه
وارد على الزمان بحذف مضاف وقوله اذا جاوزتموه وارد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده
بمعنى واحد لكن من تدلى على ابتداء المجيء وفي المغرب في قول محمد وانه كان بالذي لا بعده بمعنى ليس له
نهاية في الجودة أخذ من قواهم هذا ما ليس بعده غاية في الجودة والرداءة فاخصره وأدخل عليه
لا التامية للجنس كذا في شروح الكشاف وبعلم من التوكل عليه كفايته لهم ما منهم وأهمها النصرة ومن

(وما كان لبي أن يغفل) وما صح لبي أن يغفل في الغنائم فإن التوبة تنافي الخيانة يقال غل شيا من المغنم يغفل غلولا وأغل اغللا إذا أخذ في خفية والمراد منه أما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم به إذ روى أن قطيفة جراه فقدت يوم بدر فقال بعض المنافقين أعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها أو ظن به الرماة يوم أحد حين تركوا المركز للغميمة وقالوا نخشى أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ شيئا فهو له ولا يقسم الغنائم وأما المبالغة في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم على ما روى أنه بعث طلحة فغنم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسم على من معه ولم يقسم للطلحة فنزلت فيكون تسمية حرمان بعض المستحقين غلولا تغليظا ومبالغة ثانية وقرأ نافع وابن عامر وحزرة والكسائي ويعقوب أن يغفل على البناء للمفعول والمعنى وما صح له أن يوجد غللا أو أن ينسب إلى الغلول (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) يأت بالذي غل به يحمله على عنقته كما جاء في الحديث أو بما احتمل من وبالوائمه (ثم توفي كل نفس ما كسبت) تعطى جزاء ما كسبت وأما وكان اللاتقربا قبله أن يقال ثم توفي ما كسب لكنه عم الحكم ليكون كالبرهان على المقصود والمبالغة فيه فإنه إذا كان كل كاسب مجزيا بعمله فالغال مع عظم جرمه بذلك أولى (وهم لا يظلمون) فلا ينقص ثواب مطيعهم ولا يزداد في عقاب عاصيهم (أفمن اتبع رضوان الله) بالطاعة (كن ياه) رجع (بسخط من الله) بسبب المعاصي (ومأواه جهنم وبئس المصير) الفرق بينه وبين المرجع أن المصير يجب أن يخالف الحالة الأولى ولا كذلك المرجع (هم درجات عند الله) شبهوا بالدرجات لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب أو هم ذوو درجات (والله بصير عباده) عالم بأعمالهم ودرجاتها صادرة عنهم فيجازيهم على حسبها

تقديم المتعلق أنه لا ناصر سواه (قوله وما صح لبي أن يغفل الخ) يعني المراد الأخبار بأنه يستنع عليه امتناعا ظاهرا أو بالما في الاتصاف من أن هذه الصيغة ترد لامتناع العقلي كثيرا فحوما كان لله أن يتخذ من ولده ما كان لكم أن تبتدوا شجرها وأما إذا كان مبالغة في النهي فهو خبر أجرى مجرى الطلب مبالغة وفي الاتصاف أن هذه الصيغة وردت نهيا في مواضع من التنزيل فحوما كان لبي أن يكون له أمرى ما كان لبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين وهي واردة فيهما لا تختص بأحدهما كما قيل ومناواة النبوة للخيانة ظاهرة وأصل الغل والاعلال الأخذ في خفية ولذا استعمل في السرقة ثم خص في اللغة بالسرقة من المغنم (قوله والمراد منه أما براءة الرسول صلى الله عليه وسلم عما اتهم به الخ) وحديث القطيفة أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه وظن معطوف على اتهم وفي الكشف فيه زيادة وهي كالم يقسم يوم بدر فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ألم أعهد إليكم أن لا تركوا المركز حتى يأتكم أمرى فقالوا تركنا بقية أخواتنا وقوفنا فقال صلى الله عليه وسلم بل ظننتم أنا نغل ولا نقسم لكم فنزلت وكذا هو في تفسير الواحدى وغيره عن مقاتل وتركه المصنف لما فيه من مخالفة ما سبأ في الانفال من قسم غنائم بدر (قوله وأما المبالغة في النهي للرسول صلى الله عليه وسلم الخ) والطلائع الجواسيس على العدو وواحد هم طليعة وقد يطلق على الجماعة أيضا والمراد من التغليظ المبالغة في المنع حيث جعله سرقة وهو لا يهيب والالهاب على الترك كما في لئلا أشركت وفي شرح الكشف أن لفظة التغليظ قبيحة لأن عادة الله مع حبيبه صلى الله عليه وسلم التلطيف لا التغليظ وكذا ذكر على التحرير في قوله عند أدنى زلة منه غلولا إطلاق الزلة عليه صلى الله عليه وسلم وأنه مخالف للادب وقوله ولم يقسم للطلحة أى لم يعين لهم قسما وقوله ثانية يعني كما بالغ في النهي بصيغة الخبر المستعملة في المنهات كما مر بالغ في تسمية الحرمان غلولا وقيل النهي عن الحرمان الذي هو أدنى صفة من الغلول نهى عن الغلول بطريق المبالغة والتسمية الأخرى مبالغة في ذلك فتأمل (قوله والمعنى وما صح له أن يوجد غللا الخ) في هذه القراءة توجيهات منها أنه من أغله بمعنى وجده غللا كقولهم أحده وأجعله وأجبنه بمعنى وجده كذلك ومنها أنه من أغله بمعنى نسبه للغلول كما كذبه إذا نسب به للكذب والمعنى النهي عن نسبة ذلك إليه (قوله يأت بالذي غل الخ) والحديث الذي أشار إليه مارواه الشبخان والذي نفس محمد صلى الله عليه وسلم بيده لا يغفل أحدكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه وفي معناه أحاديث أخر فلا تبيان على ظاهره وعلى ما بعده التبيان به مجاز عن الاتيان بأمره تعبيرا بما غل عماز منه من الانتم مجازا وكذا قوله ما كسبت فإنه عبارة عن جزائه ويحتمل تقدير المضاف وقوله كالبرهان لأنه يلزم من توفيقه كل كاسب جزاءه أن يوفيه بأمره (قوله فلا ينقص ثواب مطيعهم) تفسير لعدم الظلم وليس فيه أن ذلك بطريق الوجوب على الله تعالى فهو مقتضى الحكمة والعدل فلا يرد عليه أنه ليس مذهب أهل السنة كما قيل وقد تقدم الكلام على قوله أفمن الخ وقوله وبئس المصير أما تذييل واعتراض أو معطوف على الصلة بتقدير ويقال في حقهم وبئس المصير ولم يذكر في مقابلة الجنة لأن رضوان الله أكبر وهو مستلزم لكل نعم عندهم فافهم وافرقة بين المصير والمرجع بأن الأول يقتضى مخالفة ما صار إليه من جهنم إلى ما كان عليه في الدنيا لأن الصيرورة تقتضى الانتقال من حال إلى حال أخرى كما صار الطين خزفا والمصير اسم مكان ويحتمل المصدرية (قوله شبهوا بالدرجات الخ) أى هو تشبيهه بليغ بحذف الأداة والضمير لمن اتبع رضوان الله ومن بآه بسخط من الله جميعا شبههم بالدرج في تفاوتهم علوا وسفلا وعلى تقدير ذو ولا تشبيه والمراد أنهم ذوو درجات أى منازل أو أحوال متفاوتة وفيه نظر (قوله عالم بأعمالهم الخ) تبع فيه الزمخشري والحق خلافه قال في شرح المواقف اتفق المسلمون على أنه جميع بصير لكن اختلفوا في معنائها فقالت الفلاسفة والكهنة وأبو الحسن البصري أنهم عبارة عن علمه تعالى بالمبصرات والمسموعات وقال الجمهور منا ومن المعتزلة والكرامية أنهم ماصفان زائدان على العلم فأننا إذا علمنا شيئا علمنا جليان

(قوله فهو كائن بقضائه الخ) قبل انه اشارة الى ان الطرف خبر مبتدأ ودخول الفاء تضمن معنى الشرط ووجه السببية ليس بظاهر اذ ليست الاصابة بسبب التخلية بل العكس فهو من قبيل وما بكم من نعمه فمن الله أى ذلك سبب للاخبار بكونه من الله لان قيدا الاوامر قد يكون للمطلوب وقد يكون للطالب وكذا الاخبار وتقديره هو كائن لان معنى والا فالتقدير باذن الله يكون ويحصل وجعل الاذن مجازا عن التخلية اللازمة للاذن لان حقيقة انما يكون عند الامر والرضا وليعلم عطف على باذن الله والمراد التميز لحصول العلم قبل الاصابة وفيه بحث لانه ما المانع من جعل القضاء والتخلية سببا لاصابتهم ولو لا ذلك لم يطلبوهم ثم ان جعله بمعنى التخلية تبع فيه الزمخشري وقد اورد عليه أنه غفلة فانه مذهب المعتزلة لان غلبة الكفار ليست بارادة الله عندهم لقصدها واما عند أهل السنة فالاذن بمعنى الارادة وكأنه غفلة عن قوله بقضائه وفي كلام التحرير دفع آخره (قوله وليتميز المؤمنون والمنافقون الخ) قد قرر سابقا ان اثبات علمه كناية عن اثبات معلومه على وجه برهاني والمعلوم هنا هو الايمان والكفر ثابت قبل اصابة ما أصابهم فأوله بظهورهما ولو اؤله بالنبات لصح وليعلم مرانه عطف على باذن لسبب على سبب آخر ويصح عطفه على علمه بخذوفه للامام كما تر فسقط ما قبل ان اراد التميز عند الله وورد ان الطائفتين ممتازتان في علمه دائما وان اراد عند الناس وورد انه لا وجه لتفسير علم الله به ولا حاجة الى ان المراد لتمييزهم فيتميزوا عند الخلق فاكفى بلازمه وقوله أو كلام مبتدأ أى معطوف على مجموع ما قبله أو هو اعتراض (قوله تقسيم للامر عليهم الخ) الظاهر ان المراد بالامر ظاهره وجوز فيه ان يكون بمعنى البيان وقوله عن النفس والاموال أى أنفسهم وأموالهم يان لمتعلقه ويحتمل الدفع بأن لا يظهر والكفر فيكون ذلك هذا فالمعنى حينئذ ادفعوا المسلمين وهو بعيد وقوله فان كثرة السواد أى الناس يعلم من مقابلته للقتال والتخلف وقوله يروع بالتشديد والتخفيف ويكسر منه على حذف قوله يخرج في عراقهم انصلي * (قوله لو تعلم ما يصح ان يسمى قتالا) معنى نفي علم القتال كناية عن أن ما هم فيه ليس قتالا لنبأه على نفي العلم بنفي المعلوم لان القتال يستدعي التكافؤ من الجانبين مع رجاء مدافعة أو مغالبة فهذا القسام لله لا قتال أو المراد أنا لا نحسن القتال ولا نقدر عليه لان علم الله بفعله الاختياري من لوازم القدرة عليه فغير بفضه عن نفيها والدغل أصل معناه الاختفاء ثم استعمل للفساد وهو المراد (قوله تعالى هم لكفرة يومئذ أقرب منهم للايمان لا تخزاهم الخ) (الانخزال بمعنى الانقطاع ويومئذ أصله يوم اذ قالوا لو تعلم قتالا أى وقت قواهم هذا كانوا أقرب منهم للكفر قبل ذلك لظهور أماراته قبل الظروف كلها متعلقة بأقرب لما فيه امن الانساع لكن تعاقب الكفر باعتبار الزيادة وتعلق الايمان من حيث المفضولية كأنه قيل قريهم من الكفر يزيد على قريهم من الايمان وصلة القرب تكون من والى تقول قرب منه واليه ولا تقول له فقيل اللام بمعنى الى (أقول) يعنى أنه لا يتعلق حرفا جر أو ظرفان بمعنى يتعلق واحد الا فى ثلاث صور أن يتعلق أحدهما به مطلقا ثم يتعلق به الآخر بعد تقييده بالاول كما هو متحققه فى كماله وقوامها من غرة رزقا وان يكون الثانى تابعا للاول بيدلية ونحوها أو يكون المتعلق بالفعل تفضيل لتضمنه الفضل والمفضول الذى يجعله بمنزلة تعدد المتعلق كما فى المقيد والمطلق فاحفظه وقول أى البقاء وغيره جاز ان يعمل أقرب فيهم مالا ثم ما يشبهان الطرف فى هذا بسرا أطيبت منه رطبا اشارة الى أنه كثر فى الطرف التغاير الاعتبارى فحصل هذا عليه فلا يرد عليه أن ظاهره ان المسوخ لتعلقهم بما يعمل واحد شبههما بالظروف وليس كذلك وفى الدراصون ان القرب الذى هو ضد البعد يتعدى بثلاثة حروف اللام والى ومن فاذا قلت زيد أقرب من العلم من عمرو فمن الاولى للتعدية الاصلية والثانية الجارية للمفضول فلا حاجة الى ان اللام بمعنى الى اه فإذ كره التحرير مردود وقيل ان أقرب هنا من القرب بفتح الراء وهو طلب الماء ومنه القارب لسفينته ولبه القرب أى الورد والمعنى هم أطيب للكفر وهو يتعدى باللام (قوله وقيل هم لاهل الكفر الخ) يعنى انه على تقدير

قوله لانه ما المانع الخ هذا أصل لم يجمع انما الكلام فى جعل الاصابة سبب التخلية كما صرح به أولا فى البحث ببحث ظاهر اه

(فباذن الله) فهو كائن بقضائه وتخليته الكفار سماها اذ لا لانها من لوازمه (وليعلم المؤمنون وليعلم الذين نافقوا) وليتميز المؤمنون والمنافقون فيظهر ايمان هؤلاء وكفر هؤلاء (وقيل لهم) عطف على نافقوا داخل فى الصلة أو كلام مبتدأ (تعالوا فاننا لوفى سبيل الله أو ادفعوا) تقسيم للامر عليهم وتخصيص بين أن يقتالوا لا تحرة أو لا تدفع عن النفس والاموال وقيل معناه قتالوا الكفرة أو ادفعوهم يسكنكم سواد الجاهدين فان كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه (قالوا لو تعلم قتالا لا تبعناكم) لو تعلم ما يصح ان يسمى قتالا لا تبعناكم فيه (لكن ما أنتم عليه ليس بقتال بل القاء بالانفس الى التهلكة أو لو فوجئتم بقتال لا تبعناكم فيه وانما قالوه دغلا واستهزاهم) لا تخزاهم (للكفرة يومئذ أقرب منهم للايمان) لا تخزاهم وكلامهم هذا فانهم أول أمارات ظهورت منهم مؤذنة بكفرهم وقيل هم لاهل الكفر أقرب

مضاف وهو اهل واللام متعلقة بالتمييز المقدر أعني نصرة كما نقول أنا لا زيد أشد ضربا بالعمرو ولا يبعد ذلك عند عدم اعتبار حذف المضاف أيضا وقوله تحذيل من الخذلان وهو عدم النصرة (قوله يظهر من خلاف ما يظهرون الخ) هذه الجملة أمام متأنفة أو حال من ضمير أقرب وقوله بأفواههم قيل أنه تأكيده على حذف لا طائر بطير مجناحيه وقيل أنه بيان لأنه كلام لفظي لا نفسي وأما تنفي المضاف رحمه الله كقول الزمخشري أنه تصوير لنفاقهم وإن إيمانهم موجود في أفواههم فقط فينبغي كونه تأكيده هذه الفائدة فكان على المصنف رحمه الله أن يقول أو تصوير ولا يتبعه وفسر بعضهم التصوير بالتصوير لأنه مجرد اللسان كأنه وقع في نسخته تصغير وكأنه غلط من الناسخ (قوله من النفاق وما يخلو به الى قوله بعلم واجب) أي يفيق قطعي بدليل مقابله (قوله بدلا من واو يكتمون الخ) فهو كقوله وأسروا النجوى الذي ظلموا وعلى الجز في الوجهين فهو من باب التجر يد كقوله

ياخير من زكب المطي ولا * شرب الكؤوس بكف من بخلا

واستشهد لا بدال المظهر من ضمير الغيبة بما ذكره وهو من شعر الفرزدق ومنه

فلما نصافينا الاداة أجهشت * الى غصون العنبرى الجراضم

فجاء بجاوله مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الصرام

على حاله لو أن في القوم حاتما * على جوده لاضن بالماء حاتم

بجر حاتم بدلا من ضمير جوده لان القوافي مكسورة والتصافي اقتصام الماء بالحصص عند ضيق الماء ويكون بججر ص غير سمي مقالة يوزن رفعة يشرب قدر ما يغمره فحاول العنبرى أي رجل من بني العنبر كان رفيقا له الزيادة لشهره وشدة عطشه ولسعة بطنه وهو معنى الجراضم بضم الجيم والراء المهملة والالف وضاده محجمة غيم والصراط جمع صريعة وهي منقطع الرمل ويقال فيه الماء والاجهاش التفزع الى الغير مع تهويل البكاء وغصون الجسد مكسرة وأسند لها الاجهاش لان مخاليه تظهر فيها وأعرب قعدوا حالا لانه أقعد من العطف (قوله أي ان كنتم صادقين) أي ما اذ عيتموه سبب النجاة ليس بمستقيم ولو فرض استقامته فليس بقيد أما الاول فلان أسباب النجاة كثيرة غاية ان القعود والنجاة وجد امعا وهو لا يدل على السببية وأما الثاني فلان المهرب عنه بالذات هو الموت الذي القتل احد طارقه وأسبابه فان صح ما ذكرتم ارفعوا اسبابه وأنتم معترفون بعدم ذلك هذا اذا كان متعلق الصدق هو ما تضمنه قوله من أن سبب نجاتهم القعود عن القتال أما لو كان ما صرح به من انهم لو اطاعونا ما قتلوا فظاهر انه غير معلوم لجواز قتلهم في مضاجعهم وفي الكشاف وروى أنه مات يوم قالوا هذه المقالة سبعون منافقا بعد من قتل بأحد (قوله والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد الخ) كون الآية في شهادة أحد هو الماروي في أسباب القول حتى قيل ان كونها في شهادة بدر غلط لم يرو عن السلف ولذا مرضه المصنف رحمه الله وعلى قراءة الخطاب الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم أو كل من يقف على الخطاب مطلقا وقيل من المنافقين الذين قالوا لو قعدوا ما ماتوا وانما عبر عن اعتقادهم بالظن لعدم الاعتداد به (قوله والمفعول الاول محذوف الخ) قد زعم الزمخشري ولا يحسب منهم الذين قتلوا أمواتا أي لا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتا واعتراض بأن فيه تقديم المضمير على مفسره وهو مخصوص بأما كن ليس هذا منها ورد بأنهم وان لم يذكره لكن عود المضمير على الفاعل المتأخر لفظا جائز لتقدمه رتبة ومعنى وتعدي أفعال القلوب الى ضمير الفاعل جائز وقد صرح في شرح الكشاف بجواز ظنه زيد منطلقا فهذا غريب منه وأما حذف أحد مفعولي باب علم وظن فلا يمنع لاختصار الاقتصارا وما هنا من الاول فيجوز مع أنه يجوز لاقتصار بعضهم ويكفي للتخريج مثله فان قيل كيف جازني المقتولين قيل لانهم أحياء ونفوسهم بالله مدركة وقيل انهم تيقنوا كونهم أحياء فكيف ينهوا عن الظن بكونهم أمواتا إلا أن يجعل نفيا لانه ورد تأكيده النفي وان قل أو هو نهي عن حسبانهم أنفسهم أمواتا في وقت ما

نصرة منهم لاهل الايمان اذ كان الخنزير لهم ومقاتلهم تقوية للمشركين وتحذيل للمؤمنين (يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم) يظهر من خلاف ما يظهرون لا يوافق قلوبهم ألسنتهم بالايمان وازدادة القول الى الافواه تأكيده وتصوير (والله أعلم بما يكتمون) من النفاق وما يخلو به بعضهم الى بعض فانه بهامه مفصلا بعلم واجب وأنتم تعلمونه بجملها بآمارات (الذين قالوا) رفع بدلا من واو يكتمون أو نصب على الذم أو الوصف للذين نافقوا أو جرب بدلا من الضمير في بأفواههم أو قلوبهم كقوله

على جوده لاضن بالماء حاتم

(لاخوانهم) أي لاجلهم يريد من قتل يوم أحد من أقاتلهم أو من جنسهم (وقعدوا) حال مقدر بفد أي قالوا قاءدين عن القتال (لو اطاعونا) في القعود (ما قتلوا) كالم نقتل وقرأ هشام ما قتلوا بالثدي في التاء (قل قادروا عن أنفسكم الموت ان كنتم صادقين) أي ان كنتم صادقين انكم تقعدون على دفع القتل عن كتب عليه فادفعوا عن أنفسكم الموت وأسبابه فانه أخرى بكم والمعنى ان القعود غير مخرج عن الموت فان أسباب الموت كثيرة فكما ان القتال يكون سببا للموت والقعود يكون سببا للنجاة قد يكون الامر بالعكس (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) نزلت في شهداء أحد وقيل في شهداء بدر والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرئ بالياء على اسناده الى ضمير الرسول أو من يجب أبوا الى الذين قتلوا والمفعول الاول محذوف لانه في الاصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة وقرأ ابن عامر قتلوا بالثدي بدلا من المقتولين

(بل أحياء) أي بل هم أحياء وفري بالنصب على معنى بل أحسبهم أحياء (عند زيارتهم) ذورقون منه (برزقون) من الجنة وهو ما كيداً يكونهم أحياء (فرحين بما آتاهم الله من فضله) وهو شرف الشهادة والقول بالحياة الأبدية والقرب من الله سبحانه وتعالى والتمتع بنعيم الجنة (ويستبشرون) يسترون بالبشارة (بالذين لم يلغوا بهم) أي بأخوانهم المؤمنين الذين لم يقتلوا قبلهم وأبهم (من خلفهم) ٨١ - أي الذين من خلفهم زماناً ورتبة (الآخون) عليهم ولا هم يحزنون) بدل من الذين والمعنى أنهم يستبشرون بما نالهم من أمر الآخرة وحال من تركوا خلفهم من المؤمنين وهو أنهم إذا ما قاتلوا وقتلوا كانوا أحياء حياة لا يكدرها خوف وقوع محذور وحزن فوات محبوب والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس بل هو جوهر مدرك بذاته لا يفتي بجواب البدن ولا يتوقف عليه أدراكه وتأله والتذاته ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى في آل فرعون الناري معرضون عليها الآية وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل معلقة في ظل العرش ومن أنكر ذلك ولم ير الروح الأرحم ومريضاً قال هم أحياء يوم القيامة وأما وصفنا في الحال لثبته ودنوه وأحياء بالذكرا وبالإيمان وفيها حث على الجهاد وتزجيب في الشهادة وبعث على ازدياد الطاعة واحادلت في أخوانه مثل ما أنتم عليه وبشرى للمؤمنين بالفلاح (يستبشرون) كره للتوكيد وليلحق به ما هو بيان لقوله الأخوف ويجوز أن يكون الأول بحال أخوانهم وهذا بحال أنفسهم (بنعمة من الله) فإبالاتهم (وفضل) زيادة عليه كقوله سبحانه وتعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وتكبرهما للتعظيم (وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) من جهة المستبشرين به عطف على فضل وقرأ الكسائي بالكسر على أنه استئناف معترض دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم متعبر بأن من لا إيمان له أعماله محبطة وأجوره مضبغة (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) صفة للمؤمنين أو نصب على المدح أو مبتدأ خبره (الذين أحسنوا منهم) وانقوا أجر عظيم) بجملة ومن للبيان والمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل لا التقييد لأن المسيحيين

وناسبه تقدير بل هم أحياء للاستمرار (قوله بل أحسبهم أحياء) هذا يخرج الزجاج وأورد عليه الفارسي أن الأمر يقين فلا يؤمر فيه بحسبان ولا يضمن إلا الحسبان لا اعتقادهم أو أوجه لهم إذا دلالة للمذكور عليه ورد بأنه يكفي مثله قرينة على أي حال وهذا محامل وتعب وأما الأمر بالحسبان والظن فلا مانع منه بل التكليف بالظن واقع فهو قوله فاعتبروا يا أولي الأبصار أمر بالقياس وتحصيل الظن وأما أن المراد اليقين وتقدير أحسبوا المشاكلة فتعسف لأن الحذف في المشاكلة لم يعهد (قوله ذورقون) منه) يعني أن عند هؤلاء ليس للقرب المكاني لاستحالة ولا بمعنى في علمه وحكمه كما يستعمل له عند في نحو عند أبي حنيفة كذا لعدم مناسبة المقام وعدم مناسبة ظاهرة وإن قيل أنه مناسب بلا شبهة لأنه يدل على التحقق لأن المقام مقام مدح وهذا التفسير أنسب به وفي الكلام دلالة على التحقق من وجوه أخر بل هي بمعنى القرب شرفاً ورتبة واختلاف في رسم ذورقون ونحوه فرسمه بعضهم بدون لأن الالف انما تزداد بعد الواو ضمير الجمع الاسمية فنحو قالوا وهذه ليست ضمير أو منهم من رسمها في واو مثله تشييم بالها واو الضمير في الفعل والحياة الأبدية من كونهم أحياء والقرب من عند الله والتمتع من قوله برزقون (قوله يسترون بالبشارة الخ) البشارة الخبر السار والاستبشار طلبها والمعنى هنا على السرور بما علموا من حاجهم فاستعمل في لازم معناه وهو استئناف أو موطوف على فرحين لتأويله بفرحون والمراد بالخليفة التأخر في زمان شهادتهم أو في رتبة فضيلتهم وأن لا خوف بدل من الذين بدل اشتمال وجوز فيه النص بترغ الخافض أي لأن لا أوبأنا لا والخوف وقوع المكروه والحزن ضد الفرح وخصه بفوات المحبوب لأن أكثر استعماله فيه وبه تتم مقابلة الخوف وخوف مضاف ولا وجه لما قيل أن خوف بالتأويل لتقدير الإضافة كما بين ذراعي وجهه الأسد (قوله والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس الخ) الهيكل بمعنى البدن وهو يطلق عليه كناية يراد به ليس الإنسان مجرد البدن بدون النفس المجردة بل هو في الحقيقة النفس المجردة وإطلاقه على البدن أشد التعلق بها وهي جوهر مدرك لذاته أي من غير احتياج إلى هذا البدن لوصفه بعدم مقارنته بالتسم ونحوه وأما جواز أن يتوقف أدراكه على بدن آخر كما في حديث الطير الخضر فلا دليل عليه مع عموم لاهل العذاب وكونه مدرك لذاته بإضافة مدرك الجمع اللذة بعيد (قوله في أجواف طير خضر الخ) قبل هو على ظاهره وأن أرواح الشهداء أعني نفوسهم التي بها الإدراك والتميز تحمل أبدان الطيور المتنعم في الجنة فتلد بذلك أو تتولد طيوراً خضراً أو تتعلق بها فيجعلها مجردة وقيل المراد أنها تتعلق بالافلاك والكواكب فتلد بذلك أو تنكسب زيادة كمال وهذا يلائم القناديل المعلقة تحت العرش ومن أول الحديث قصد سد باب التناسخ ومن هذا الحديث أخذ المثل المشهور والنفس خضراء بمعنى أنها تعيل لكل شيء وتشتهيه ومن أنكر تجردها وجعلها عرضاً أو الانقاس أول الحياة المذكورة بحياة أخرى أو بالحياة المعنوية وهي بقاء الذكر الحسن وحكم الإيمان ونوايه والاحاد من أجدته وجدته مجودا وذلك أنهم مدحوا بأنهم يستبشرون بحصول النعمة والفضل وعدم الحزن واللعوق من خلفهم والبيان لقوله الأخوف لأنه بنعمة الله وفضله أو الاستبشار الأول بدفع المضار ولذا قدم والثاني لوجود المسار وقوله عطف على فضل هو قول للنجاة أو على نعمة على الآخر (قوله على أنه استئناف الخ) والاعتراض على القول بأنه يكون تذييل لا وفي آخر الكلام ولا يشترط أن يكون في وسطه ولا حاجة إلى تكلف توجيهه أصلاً (قوله دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم) هو مأخوذ من التعليق بالمشتق كما مراراً وأجباط العمل أن لا يعتد به ولا يثر وهو من المسائل الميينة في الأصول ووجه دلالة النظم عليه ظاهر (قوله خبره للذين الخ) يعني أجر مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبره والجملة خبر المبتدأ الأول أو الجار والمجرور خبر وأجر فاعله ومن بيانية وفيه تجريد ومبالغة كما تقول لي منك عالم وانما جعل عليه لأنهم كلهم محسنون متقون والرواحاء براء مفتوحة وواو ساكنة وحاء موحدة موضع بين مكة والمدينة وقوله فندب أي دعا وقوله يومنا أي وقعنا

فخرج عليه الصلاة والسلام مع جماعة حتى بلغوا حراء الاسود وهي على ثمانية أميال من المدينة وكان بأصحابه القرع فقاموا على أنفسهم حتى لا يقرئهم الاجر وألقى الله الرعب في قلوب المشركين فذهبوا فقتلت (الذين قال لهم الناس) يعني الركب الذين استقبلهم من عبد قيس أو نعيم بن مسعود الانصبي وأطلق عليه الناس لانه من جنسه كما يقال فلان ركب الخيل وماله الافرس واحد أولاده انضم اليه ناس من المدينة وأذاوا كلامه (ان) الناس قد جمعوا لكم فخشوهم) يعني بأصحابه ٨٢ وأصحابه روى أنه نادى عند انصرافه من أحد أيامهم بعد ما مومس بدر اقبال ان شئت فقال

عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى فلما كان القابل خرج في أهل مكة - حتى نزل بئر الظهران فانزل الله الرعب في قلبه وبدله أن يرجع فزبه ركبه من عبد قيس يريدون المدينة لانه قد شرط لهم حل بعير من نبيذ ان يبطوا المسلمين وقيل اني نعيم بن مسعود وقد قدم معتمرا فسأله ذلك والتم له عشرة من الابل فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم اسم أنوكم في دياركم فلم يفلت منكم أحد الا شريدا ففروا أن تخرجوا وقد جمعوا لكم ففقدوا فقال عليه الصلاة والسلام والذي نفسي بيده لا يخرج مني ولولم يخرج مني أحد فخرج في سبعين راكبا كلهم يقولون حسبنا الله (فزادهم ايمانا) الضمير المستكن للمقول أو الله - ودر قال أولفعله ان أريد به نعيم وحده والبارز لا قول لهم والمعنى أنهم لم يلقوا اليه ولم يضعوا يدايهم في يمينهم يابته سبحانه وتعالى وزاد ايمانهم وأظهروا حجة الاسلام وأخلصوا الانية عنده وهو دليل على ان الايمان يزيد وينقص وبعضه قول ابن عمر رضي الله عنهما ما قلنا يا رسول الله الايمان يزيد وينقص قال نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار وهذا ظاهر ان جعل الطاعة من جملة الايمان وكذا ان لم يجعل فان البقين يزداد بالالف وكثرة التأمل وتناصر الحجج (وقالوا حسبنا الله) محسبنا وكفينا من أحسبه اذا كفاه ويدل على انه بمعنى المحسب انه لا يستفيد بالاضافة تعريفا في قولك هذا رجل حسبك (ونعم الوكيل) ونعم الموكول اليه هو (فانقلبوا) فرجعوا من بدر (بنعمة من الله) عافية وثبات على الايمان وزيادة فيه (وفضل) ربح في التجارة فانهم لما أتوا بدرا وافواهم بأسواقا فالتجروا ورجعوا (لم يمسهم سوء) من جراحة وكبد

وأيام العرب وفائعهم وحراء بالمتضاف الى الاسداس موضع على ثمانية أميال من المدينة وليست بدرا الصغرى لان هذه في وقعة أحد وبدر الصغرى بعد بسنة وقوله وكان بأصحابه القرع يعني جراحات من حرب أحد ومعنى نحاهم لواء على أنفسهم تكفوا وحمل المشقة عليها وكان المشركون هموا بالرجوع الى المدينة فلما نطص المسامون خلفهم خافوا وذهبوا (قوله يعني) اي بالناس الركب الخ) فالناس الثاني غير الاول وأل فيه ما لله - ولكن الناس الاول ان كان الركب فظاهر لانهم جمع وان كان نعيم فاطلق عليه ذلك كما يطلق الجمع واسم الجمع المحلي بالالف واللام الجنسية على الواحد منه مجازا كما صرحوا به أو باعتبار أن المذيعين كلامه كافا ثلثيهم (قوله روى الخ) رواه ابن جرير وغيره وضمير انه لابي سفيان رضي الله عنه ومز الظهران محل معروف بقرب مكة والميرة بكسر الميم ثمراء الطعام أو الطعام نفسه ونبطوا يعني عاقوهم عن الخروج وغرضه ان يقال خرج أبو سفيان ولم يخرجوا أو ان لا يقع القتال لخوفه وقوله أنوكم في دياركم يعني أحدنا والشريد الفارق (قوله الضمير المستكن للمقول الخ) قيل في رجوعه الى الفاعل ضعف لان الجمع أطلق على واحد مجازا فلا يجوز افراد ضميره اذ لا يقال مفارقه شاب باعتبار أن المراد مفارقة وردبانه يكون كرجوع الضمير للفظ والمعنى ولا مانع منه ويحتمل أن الضمير لله أي فزادهم ايمانا بسبب ذلك * (تنبيه) * قوله ان المراد بالناس نعيم هذا ما ذهب اليه المفسرون والسهيلي وقال ابن عبد البر وابن حجر في أماليه هذا المأرود مسند اوان نقله الثعلبي عن مجاهد وعكرمة وقال الواقدي وابن اسحق انهم ناس من عبد قيس ورووه بسند فيه انقطاع واتهام وانحصر تسميته نعيم في مقاتل وهو متروك ووقع في التسمية بسند قوي فيهم منهم وساقه (قوله وهو دليل على أن الايمان يزيد وينقص الخ) والكلام فيه معروف في الاصول والحديث والمصنف رحمه الله بنى كلامه أولا على أن الاعمال داخله في الايمان فزيادته ظاهرة وثانيه على أن نفس التصديق والاعتقاد يقبل ذلك وأما من لم يجعل الاعمال منه ولم يجعل التصديق قابلا للزيادة والنقصان فيقول ما ورد فيه بأنه باعتبار المتعلق وما يؤمن به وقوله وينقص حتى يدخل صاحبه النار معناه يضعف حتى يقع صاحبه في أمور توجب دخول النار والا فالايان لا يوجب النار بل الجنة ولو بعد ائخر دلة (قوله محسبنا وكفينا الخ) يعني أنه بمعنى اسم الفاعل ولذا وصف به التمسكة وهو مضاف لان اضافة اسم الفاعل لفظية لا تفيد تعريفا وبعلم منه أن المصدر المؤول باسم الفاعل له حكمه في الاضافة وفي عطف جملة نعم الوكيل الانشائية على حسبنا الله الخبرية كلام فن جوزه مطلقا او فيما له محل من الاعراب لتأويله بالقرء فالامر عنده ظاهر وتفصيله في حواشي المطول وقوله الموكول اليه اشارة الى أن فعيل بمعنى مفعول وقوله فرجعوا من بدر المراد بدر الصغرى وهي بعد أحد بسنة (قوله قد تفضل عليهم بالتنبئ الخ) التنبئ وما بعده معلوم مما مر وقوله تحسيرا بالخاء المهملة بمعنى ايقاعهم في حسرة وتدم على ما فاتهم ويحتمل الاعمام أي نسبة الى الخسران والضلال وحرم مبنى للفاعل ونفسه مفعوله أو مبنى للمفعول ونفسه تأكيد للضمير المستتر وما فازوا به مفعوله الثاني (قوله يريد به المنبسط نعيم الخ) يعني ذلكم اشارة الى المنبسط والمعوق بقوله ان الناس قد جمعوا لكم بالذات وهو نعيم أو بالواسطة كابي سفيان والشیطان بمعنى ابليس خبره على التشبيه البليغ أو الشيطان صفة على التشبيه أيضا ويحتمل أن يكون مجازا حيث جعله هو فان كان الاشارة الى القول فلا بد من تقدير مضاف أي قول الشيطان ويكون الشيطان بمعنى ابليس لانه علم له بالغبلة وما على تقدير المضاف وان احتمل أن يكون الشيطان مستعارا له لكن فيه تكلف معنى مع التقدير والتجوز فلا تتركه المصنف رحمه الله وغيره والتجوز في الاضافة الى

عدو (واتبعوا رضوان الله) الذي هو مناط الفوز بخير ابدان بنجارتهم وخروجهم (واقه ذوا نضل عظيم) قد تفضل عليهم بالتنبئ ابليس وزيادة الايمان والتوفيق للمبادرة الى الجهاد والتصلب في الدين واطهار الجرائع على العدو وبالحفظ عن كل ما بسوءهم واصابة النفع مع ضمان الاجر حتى انقلبوا نعمة من الله وتفضل وفيه تحسيرة لا تخلف وتخطئة رأيه حيث حرم نفسه ما فازوا به (انما ذلكم الشيطان) يريد به المنبسط نعيم أو بأسفيان والشیطان خبر ذلكم وما بعده بيان اشيطانه أو صفته وما بعده خبره ويجوز أن تكون الاشارة الى قوله على تقدير مضاف أي انما ذلكم قول الشيطان يعني ابليس

(يخوف أولياءه) القاعدون عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه (فلا تخافوهم) الضمير للناس الثاني على الأول وإلى الأولياء على الثاني (وخافون) من مخالفة أمرى فجاهدوا مع رسولى (ان كنتم مؤمنين) فان الايمان يقتضى ايثار خوف الله تعالى على خوف الناس (ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) بقعون فيه سريرا حراما عليه وهم المنافقون من المتخلفين أو قوم ارتدوا عن الاسلام والمعنى ولا يحزنك خوف أن يضرك ولربيعنا عليك لقوله (انهم لن يضروا الله شيئا) أى لن يضروا أولياء الله شيئا يسارعونهم في الكفر وانما يضرونهم أنفسهم وشيئا يحتمل المفعول والمصدر وقرأنا فاع يحزنك بضم الباء وكسر الزاى حيث وقع ما خلا قوله في الانبياء لا يحزنهم الفزع الا كبره فانه فتح الباء وضم الزاى فيه والباقيون كذلك في الكل (يريد الله ألا يجعل لهم حظا في الآخرة) نصيبا من الثواب في الآخرة وهو يدل على تمامى طغيانهم وموتهم على الكفر وفى ذكر الارادة اشعار بان كفرهم بلغ الغاية حتى أراد ارحم الراحمين أن لا يكون لهم حظ من رحمته وأن يسارعونهم الى الكفر لانه تعالى لم يرد لهم أن يكون لهم حظ في الآخرة (ولهم عذاب عظيم) مع الحرمان عن الثواب (ان الذين اشتروا الكفر بالايمان ان يضروا الله شيئا ولهم عذاب اليم) تكرير للتأكيد أو تعميم للكفرة بعد تخصيص من نافق من المتخلفين أو ارتدوا من العرب (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم) خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أو اسكل من يحسب والذين مفعول وأنما على لهم بدل منه وانما اقتصر على مفعول واحد لان التحويل على البدل وهو ينوب عن المفعول كقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون

ابليس لانه يوسوسه وسبه فجعل كانه قوله (قوله أولياءه القاعدون عن الخروج الخ) يعنى أولياءه يحتمل أن يكون ثانيا مفعول يخوف والاول محذوف أى يخوفكم من أوليائه أى أبي سفيان وذويه اقوله فلا تخافوهم فان الظاهر عود ضميرهم الى الأولياء فيكون هم المخوف بهم لئلا تم التمسى عن المخوف منهم ويحتمل أن يكون المذكور هو المفعول الاول على أن المراد بهم القاعدون عن الخروج معه صلى الله عليه وسلم والناسى متروك أو محذوف للعلم به أى يقعهم في الخوف أو يخوفهم من أبي سفيان وأصحابه فلا يصح عود ضمير تخافوهم على أوليائه بل هو راجع الى الناس في قوله ان الناس قد جمعوا لكم كضمير اخشوهم فهو رذله وبقي الخطاب في ذلك الى قوله ان كنتم مؤمنين للقاعدون والخارجين معه صلى الله عليه وسلم والجميع قال النحرير الظاهر الاول لان الخارجين لم يخافوهم بل خافوا الله وقالوا حسبنا الله ويجوز أن يكون للجميع والقصد التعريض بالقاعدون واذا كان الخطاب للقاعدين فأولياءه على أحد الوجهين من وضع الظاهر موضع الضمير نبياع عليهم بأنهم أولياء الشيطان (قوله الضمير للناس الخ) الناس الثاني هو الذى في قوله ان الناس قد جمعوا لكم وقوله على الاول أى على التفسير الاول لقوله أولياءه اذا المراد به القاعدون عن الخروج معه من المنافقين والمخوف ليس هم بل أبو سفيان والمشركون وهم المراد من الناس الثاني كما مر وعلى تفسير الأولياء الثاني هم عين الناس الثاني فيه ودايم هم الضمير ولذا رجحه الزمخشري لقربه وتبادره والمصنف عكسه (قوله من مخالفة أمرى الخ) فالخطاب بقوله فلا تخافوهم كما مر المؤمنين وقوله ان كنتم مؤمنين مع تحقق ايمانهم الهاب وتيسير لهم فان كان الخطاب للجميع ففيه تغليب وأما جعل الخطاب للمنافقين على الالتفات وان كان لا تكلف فيه بخلاف الظاهر ولذا ترك الالتفات اليه (قوله بقعون فيه سريرا) يعنى أن المسارعة ضمنت معنى الوقوع فعديت بنى والا فتعديتها الى (قوله والمعنى لا يحزنك خوف أن يضروا الخ) يعنى المنهى عنه الحزن لخوف ضررهم بدليل ما بعده لا الوقوع في الكفر لانه أمر قبيح يحزنه فليست الصلة على لعدم الحزن كما هو المعهود في مثله وفي المائة أن المعنى يسارعون في اظهاره بما يلوح منهم من آثار الكيد للاسلام ومن موالاته المشركين وهو راجع الى هذا التفسير لان كيدهم وموالاتهم هو عين الضرر فلا يرد عليه ما قيل انه أيضا قبيح يقتضى تأويل (قوله أى ان يضروا أولياء الله الخ) قدرا مضاف للقرينة العقلية عليه وكونهم انما يضرون أنفسهم مأخوذين أن الله لم يجعل لهم حظا في الآخرة لم يسارعونهم للكفر وقوله شيئا يحتمل المفعول أى بواسطة حرف الجزأى بنى واليه أشار بقوله يضرونهم لا حاجة الى تأويله بما تعدي بنفسه الى مفعولين والمعنى على المصدرية ضررا كما (قوله وهو يدل على تمامى الخ) لانه ان لم يستمروا كفرهم لم يقطع نصيبهم من الآخرة قبل وما ذكره من وجه ذكر الارادة تبع فيه الزمخشري وهو مبنى على مذهبه في أن ارادة الله تعالى لا تتعلق بالشر فالصواب تركه وان وجه ذكره لانه لا يخرج عن ارادته نبي من خير أو شر وليس بنبي لانه لم يقل انه لم يرد كفرهم ولم ير من اليه فليس فيه مخالفة لاهل السنة لانه ولا من العلامة وهذه نكتة سرية لا داعي لتركها وقوله مع الحرمان عن الثواب مستفاد مما قبله (قوله تكرير للتأكيد الخ) لما كان هذا وما قبله واحدا بحسب المآل والظاهر بين وجهه بأنه تأكيده أو المسارعون للكفر المنافقون أو من ارتد وهذا عام لكل كافر فاردفه به تيمنا وتنبها على انه لا يختص بهم وجوز الزمخشري العكس بأن يكون الاول عاملا لكفار وهذا خاص بالمنافةين أفردوا بالذكر لانهم أشد منهم في الضرر والكيد وقوله أو ارتد من العرب في نسخة الاعراب وقيل ان المراد بالاول المنافقون أو من ارتد وهو لاء اليهود (قوله والذين مفعول وأنما على لهم بدل الخ) اذا كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فالمقصود التعريض بهم اذ حسبوا ما ذكره الذين أحد المفعولين ولا يجوز الاقتصار في هذا الباب على الصحيح وأنما الخ لتأويله بالمصدر لا يصح حمله على الذات فلا يقع ثانيا في باب علم الابتغدير في الاول أى حال الذين

أو المفعول الثاني على تقدير مضاف مثل ولا تحسبن الذين ٨٤ كفروا أصحاب أن الاملاء خير لانفسهم أو ولا تحسبن حال الذين كفروا أن الاملاء خير

لانفسهم وما مصدرية وكان حقها أن تفصل في الخط ولكنها وقعت متصلة في الامام قاتع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب بالياء على أن الذين فاعل وأن مع ما في حيزه مفعول وقع سينه في جميع القرآن ابن عامر وحزرة وعاصم والاملاء الامهال واطالة العمر وقيل تخليتهم وشأنهم من أملى لفرسه إذا أرخى له الطول ليرعى كيف شاء (انما على لهم ليزدادوا انما) استئناف بما هو العلة للحكم قبلها وما كافة واللام لام الارادة وعند المعتزلة لام العاقبة وقرئ انما بالفتح هنا وبكسر الاولى ولا يحسبن بالياء على معنى ولا يحسبن الذين كفروا أن املاءنا لهم لزيادة الانهم بل للتوبة والدخول في الايمان وانما على لهم خيرا اعتراض معناه ان املاءنا خير لهم ان اتبهوا وارتدوا كوافيه ما فرط منهم (ولهم عذاب مهين) على هذا يجوز أن يكون حال من الواو أي ليزدادوا انما معد لهم عذاب مهين (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) الخطاب امامة المخلصين والمنافقين في عصره والمعنى لا يترككم مختلطين لا يعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز المنافق من المخلص بالوحي الى نبيه بأحوالكم وبالتهكليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يذعن اهل الاخلاص المخلصون منكم كبذل الاموال والانفس في سبيل الله ليختبر النبي به بواطنكم ويستدل به على عقائدكم وقرأ حمزة والكسائي حتى يميز هنا وفي الانفال بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديد هاو الباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الباء (وما كان الله ليطعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وايمان ولكنه يجتبي لرسالته من يشاء فيوحى اليه ويخبره ببعض المغيبات أو ينصب له ما يدل عليه (فآمنوا بالله ورسوله) يصفة الاخلاص أو بأن تعلموه وحده مطاعا على الغيب وتعلموه هم عبادا مجتبيين لا يعلمون الا ما علمهم الله سبحانه وتعالى ولا يقولون الا ما أوحى اليهم

وشأنهم أو الثاني أي أصحاب انما الخ أو هو يدل مقصود بالذات وأن المفتوحة مع اسمها وخبرها تسد مسد المفعولين لحصول المقصود من تعلق أفعال القلوب بالنسبة الاسنادية لاعتبار الحذف اختصارا أي لا تحسبن خيرية الاملاء ثابتة لهم وان كان رأيا لانه ليس مرادهم هنا مثل بالآية الاخرى لوقوعه فيها بدون بدلية وقوله أو المفعول الثاني معطوف على قوله بذل وهو إشارة الى وجهي التقديرين السابقين وانما قيدهم بقوله لانفسهم لانه خير له مؤمنين لنيل الشهادة وفضيلة الجهاد وغيره وما مصدرية فكان حقها الفصل انما كتبت في المصحف العثماني موصولة وهو المراد بالامام في اصطلاح القراء والمفسرين قاتع وتباعه لازم ووجهه مشاكلة ما بعده والجل على الاكثر فيها والاملاء بمعنى الطول ليس خيرا لهم لزيادة آثامهم وتفسيره بالتخليه هو الذي في الكشف وتفسيره به مبني على مذهبهم لان شأنهم الكفر وقد دخل بينه وبينهم لانه اراده وخلفه فيهم وشأنهم مفعول معه وطول بكسر الطاء وفتح الواو الجمل الذي يطول للاداء لترعى فعلى هذا هو استعارة (قوله استئناف بما هو العلة للحكم قبلها بين نهيم عن حسابان خيريته بأنه لزيادة آثامهم والقائلون بأن الخير والشر بارادته تعالى يجوزون التعليل بمثل هذا اما لانه غرض واما لانه مراد مع الفعل فيشبهه العلة عند من لم يجوز تعليل أفعاله بالاغراض واما المعتزلة وان قالوا بتعليلها يمكن القبيح ليس مراد الله عندهم ومطلوب باو غرض فلذا جعلوا ازدياد الاثم هنا باعنا نحو فعدت عن الحرب جنة لا غرض باطلب حصوله ولما لم يكن الازدياد متقدما على الاملاء هنا والباعث متقدما جعلوه استعارة بناء على ان سبقه في علم الله شبهه بتقدم الباعث في الخارج قيل ولم يذهب الى أنها لام العاقبة مع قوله تكلفه لان هذه الجملة تعليل لما قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح يترتب عليه هذا الامر القاسد القبيح لم يصح ذلك ولم يصلح هذا تعليل انهم عن حسابان املائهم خيرا لهم فليست أمثلة فقول المصنف رحمه الله وعند المعتزلة لام العاقبة مخالف لمذهبهم كما سمعته فلذا تكلف بعضهم له أن المراد بقوله لام العاقبة أنها ليست للارادة (قوله على معنى ولا يحسبن الخ) على هذه القراءة الاملاء لارادة التوبة لان الاملاء لا لزيادة مني وعلى القراءة الاخرى هو مثبت والاخر متني ضمنا ولا تعارض بين القراءتين لانه عند أهل السنة يجوز ارادة كل منهم ما ولا يلزم تخلف المراد عن الارادة لانه مشروط بشروط كما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله ان اتبهوا الخ وانما على اعتراض ولا وجه لجعلها حالية (قوله على هذا يجوز أن يكون حالا الخ) يعني أن ما في هذه القراءة مصدرية ويزدادوا خبران ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة والدخول في الايمان ملائمة لمقارنة العذاب المهين بل الثواب جعل الواو حالية داخلية في حيز النهي عن الحسابان بمنزلة أن يقول ليزدادوا وليكون لهم عذاب وهذا المعنى لا يحصل بالعطف نعم للاعتراض وجه ولذا قال المصنف رحمه الله يجوز وأن المصدرية سابقة للجملة وما المصدرية سابقة لصلتها فلا يتوهم أنه كيف يتوالى حرفا مصدر وأما تصحيح العطف ويكون لهم عذاب معطوفا على ليزدادوا فغنى عن الرد وعلى القراءة الاخرى يجوز العطف والاعتراض أيضا وقراءة الفتح في الثانية شاذة (قوله الخطاب لعامة المخلصين الخ) أي خطاب أنتم وهذا هو الذي يقتضيه الذوق والا كان الظاهر على ما هم عليه أو ليدركم فاقبل انه يحتمل أن يكون للمؤمنين وعدا لهم بتصفية حوزتهم عن الكفار وتخصيص أمرهم أول للمنافقين تهديد لهم لم يتركوه الا اعدم مناسبة للنظم ولاداعي التلوين الخطاب ثم ذكر القراءات وهي من مازة أو ميمزة مستندة وأما مازة مزيدا فلا يوجد في اللغة كذا قال التحرير وأثبت في القاموس وهو حجة عليه (قوله وما كان الله ليؤتي أحدكم الخ) فسرهم بهذا المناسبة سبب النزول وان احتمل أنه لا يطلع جميعكم بل يختص به من أراد ونصب ما يدل على الغيب من العلامات التي تدرك بالفراسة الصائبة والالهام الرباني لبعض أهل الكشف من الانفس القدسية وانما أول آمنوا بما ذكر لان الخطاب عام للمنافقين وهم مؤمنون ظاهرا ومجتنبين كصطفين لفظا ومعنى وقوله ولا يقولون الا ما أوحى اليهم أي في أمر الشرائع وهذا الاينافي

التناق (فلکم اجر عظیم) لا یجادو قدره (ولا تحسبن الذین یضلون بما آناه من فضلہ هو خیر الہم) القراءت فیہ علی ما سبق ومن قرأ بالتاء قد رمضا فالیتطابق مفعولہ اى ولا تحسبن یحفل الذین یضلون هو خیر الہم وكذا من قرأ بالياء ان جعل الفاعل ضمیر الرسول صلی اللہ علیہ وسلم ومن یحسب وان جعله الموصول كان المفعول الاول محذوفا لدلالة یضلون علیہ اى ولا یحسبن البغلاء بضمهم هو خیر الہم (یل هو) اى الجمل (نزلہم) لا سخلاب العقاب علیہم (س یطوقون ما یحسبوا یوم القیامة) بیان لذلك والمعنی س یلزمون وبأل ما یحسبوا یوم الزام الطریق وعنه علیہ الصلاۃ والسلام ما من رجل لا یؤدی زکاة ما لہ الا جعل اللہ لہ شعا فی حقہ یوم القیامة (وقلہ سیرات السموات والارض) ولہ ما فیہم ما عاۃ واثرت فیہ ولا یضلون علیہ بحالہ ولا یتفقون فی سبیلہ اراۃ یرث منهم ما یمیکونہ ولا یتفقہ قونہ فی سبیلہ لا کھم ورتبی علیہم الحسرة والعقوبة (واللہ جاہلہ لون) من المنع والاعطاء (خیر) فیمار بیکم وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمرۃ والکافی بالتاء علی الالتفات وهو ابلغ فی الوعید (قد سمع اللہ قول الذین قالوا ان اللہ فقیر ونحن اغنیاء) قالہ الیہود لما ساءہم من الذی یقرض اللہ قرضا حسنا وروی أنہ علیہ الصلاۃ والسلام کتب مع أبی بکر رضی اللہ تعالی عنہ الی یہود بنی قینقاع یدہ وہم الی الامام واظام الصلاۃ وایاتہ الزکاة وأن یقرضو اللہ قرضا حسنا فقال قتباس بن عازر وراۃ اللہ فقیر حتی سأل القرض فلما مہ أبو بکر رضی اللہ تعالی عنہ علی وجہہ وقال لولا ما ینسانم الہم اضررت عنقک فنسکاک الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وحمد ما قالہ فترلت والمعنی أنہ لم یحسب عاہ وأنہ اعداہم العقاب علیہ (سنکسب ما قالوا وقتلہم الانبیاء بغیر حق) اى سنکسبہ فی صحائف الکتابۃ او سنحفظہ فی علانہم لانه کلۃ عظیمۃ اذ هو کفر باللہ

أقامت في الرقاب له أباد • هي الاطواق والناس الحمام

تعالى أو احزموا بالقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم (٢٢ شهاب ث) ولذلك نظام مع قتل الانبياء وفيه نفسه على أمليس أول جرعة ارتكبوها وان من اجترأ على قتل الانبياء لم يستعبد له أنه أمثال هذا القول وقراءة سورة يس كتب بالياء وضما وفتح التاء وقتلهم بالرفع ويقول بالياء (ونقول ذرة وعذابه الحريق) اى وتتقم منهم بأن نقول لهم ذوقوا العذاب المحرق

ههنا لان العذاب مرتب على قولهم الناشئ
عن الجبل والتهاليل على المال وغالب حاجة
الانسان اليه لتصيل المطاعم ومعظم مجله
به الخوف من فقدانه ولذلك كثر ذكره الا كل
مع المال (ذلك) اشارة الى العذاب بما قدمت
أيديكم من قتل الانبياء وقولهم هذا واثار
معاصيهم عبر بالايدي عن النفس لان أكثر
اعمالها بين (وان الله ليس بظلام للعبيد)
عطف على ما قدمت وسيبته للعذاب من
حيث ان في الظلم يستلزم العدل المقضي
اثابة الحسن وبعاقبة السيئ (الذين قالوا)
هم كعب بن الاشرف ومالك وحي وقصاص
ووهب بن جهم (ان الله عهد الانبياء) امرنا
في التوراة واصنافا (ان تؤمن برسول - حتى
ياتينا بقرآن تأكله النار) بان لا تؤمن برسول
حتى ياتينا به هذه المهجزة الخاصة التي كانت
لانبياء بني اسرائيل وهو ان يقرب بقرآن
فيقوم النبي فيدعو قتل نار سماوية فتأكله
أي تحبسه الى طيهها بالاحراق وهذا من
مفترقاتهم واثابهم لان كل النار
القربان لم يوجب الايمان الا لكونه مهجزة
فهو سائر المهجرات شرع في ذلك (قل قد
جاءكم رسول من قبلي بالبينات وبأذي قلتم
قل قتلهم ان كنتم صادقين) تكذيب
والزام بان رسلا جاؤهم قبله كزكر ياوحى
في مهجرات آخر موجبة للتصديق وبما اقترحوه
فقتلهم فلو كان الواجب للتصديق هو
الايمان به وكان توقعهم وامتناعهم عن
الايمان لا لجهالهم لم يؤمنوا بمن جاءه في
مهجرات آخر واجتروا على قتله (فان كذبوا)
فقد كذب رسول من قبلك جاؤا بالبينات
والزبر والكتاب المنير) تسمية للرسول صلى الله
عليه وسلم من تكذيب قومه واليهود والزبر جمع
زبور وهو الكتاب المقصور على الحكم من زبر
الشيء اذا حبسته والكتاب في صرف القرآن
ما يتضمن الشرائع والاحكام ولذلك جاء
الكتاب والحكمة متحاططين في طاعة القرآن
وقيل الزبر المراعظ والزبر من زبرته اذا
زجرته

(قوله وفيه مباهغات في الوعيد) أي في قول ذوقوا عذاب الحريق ذكرا العذاب والحريق
والذوق المنبئ عن الألم كما مر والقول لا تشق في النبي عن كمال الغيظ والغضب وقيل في قوله لقد سمع
الله الى هذا لأن السماع كتابة عن العقاب العظيم وجعل ما قالوه عذبا لقتل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام وحفظه بالكتابة واسناده لذاته وتأكده بالسماع (قوله والذوق اذ راد الطعوم الخ) قال
الراغب الذوق وجود الطعم بالغم وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكفر فانه يقال له أكل يقال فلان ذاق
كذا وأنا أكلته أي خبرته أكثر مما خبره اه تم اتسع فيه لادراك السائر المحسوسات والحالات
واستعمل في العذاب الشديد لان الذوق يكون لاجل الاكل فهو المبالغة فيه أن معناه ان ما أنتم
فيه من العذاب والهوان يعقبه ما هو أشد وأدهى ثم ذكر المصنف رحمه الله مناسبة ذكره هنا بأنه نشأ
من حب المال الذي أعظم صارفه وأدومها للمأكل مع تناسب التوسع في الذوق والايدي (قوله
اشارة الى العذاب الخ) أي ذلك العقاب والعذاب المحقق حتى كأنه محسوس بسبب أعمالكم التي
قد مقوها وبسبب عدله المقضي له والبيان بصيغة المبالغة بأني تخفيقه في موضع آخر وتقدم الايدي
عملها لان من يعمل شيئا يقدمه فجعله في الكشاف عبارة عن جميع الاعمال التي أكثر ما وكثير منها
يزاول باليد على طريق التغليب فيما قدمت بلا تجوز في اليد والمصنف رحمه الله جعل التجوز فيها من
قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدارج العمل عليه وبعض الناس لم يعرفه ففسره بما رأوا من تركه
خير من ذكره قيل وقوله ظلام لا يبيد نوجبه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله يدرك بحسنة بصر
البلاغة وهو الاشارة الى أنهم استحقوا العذاب بحيث لو لم يعذبهم كان كالماتع لحقهم وأورد عليه أنه
مخالف للمذهب الحق من أنه المالك الحق في تصرف المالك في ملكه كيف يشاء فله ان يعاقب
المطيع وينيب العاصي ولا ظلم في افعاله كيفما كانت اذهو الافعال المجرية وقد فسروا العدل بأنه
لا يفرق في فعله في لونه صفة سلبية والجواب أن ما ذكره من أن اثم العاصي وعقاب المطيع لا تتنافى
ما ذكره يعني عقلا وأما كونها اتنا في الحكمة والعدل سمعة لا خلاف فيه قال في المسألة وقد نص تعالى
على قبحه حيث قال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء
محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون فجعله تعالى مينا وكلامهم في التجوز وعدمه أما الوقوع فقطوع بعده
اتفاقا غير أنه عند الاشاعة للوعد بخلافه وعند غيرهم لا ذلك وقع خلافه عقلا فتأمل (قوله بأن
لا تؤمن برسول الخ) الباء في قوله أن يقرب بقرآن أي يذبح ذبيحة اما زائدة أو لتضمنه في باني والافه
منه بنفسه وقوله أي تحبسه لان كل النار يجاز عن حاله الى طيهها اما استعارة على التشبيه
أو مجاز مرسل لان المأكول يستحيل أخلاط تناسب أخلاط الاكل وكذا المحرق بالنار ينقلب
دخانا ونارا اما جيمه أو بعضه وقوله شرع بنين مهجزة وراهوعين مهملة بوزن حسن معناه سواء قال
في شرح الفصح قال ابن دروس نوبه كأنه جمع شارع كخادم وخدم أي كلكم يشرع فيه شروعا واحدا
ويستوى فيه المذكر والمفرد وغيره وأجاز كراع والغزار تسكين رانه وأنكروا يعقوب في الاصلاح وقال
انما شرع بمعنى حسب (قوله تكذيب والزام الخ) التكذيب من قوله بالبينات أي المهجرات فان الرسل
السابقة عليهم الصلاة والسلام لم تفرق من مهجراتهم على ما ذكرتم كما ذهبت ومنه يعلم الالزام أيضا والالزام
بأنه لو كان التصديق بثلث المهجرات دون غيرها واجبا لانبياء عليهم الصلاة والسلام بينات آخر ونقل عن
السدي رحمه الله أن هذا الشرط جاء في التوراة هكذا من جاء يزعم أنه رسول الله فلا تصدقوه حتى ياتيكم
بقرآن تأكله النار الا المسيح ومحمد عليهما الصلاة والسلام وكانت هذه العادة جارية الى مبعث المسيح
صلى الله عليه وسلم وقوله في مهجرات أخرى معها والظرفية اشارة لكثيرتها (قوله تسمية للرسول صلى
الله عليه وسلم الخ) اشارة الى أن قوله فقد كذب الخ جواب للشرط وقول بلازمه أي فلا تخزن
وقيل وقيل انه لا حاجة الى تأويله اذ المعنى ان يكذبوا فقد كذبك تكذيب للرسول قبلت لانهم أخبروا

وقرأ ابن عامر وبازر بإعادة الجارة للدلالة على أنها مغايرة للبيانات بالذات (كل نفس ذائقة الموت) وعدو وعبد لله صدق والمكذب وقرئ ذائقة الموت بالنصب مع التنوين وعدمه كقوله • ولا إذا كراهه الا قليلا (وانه توفون أجوركم) نعطون جزاء (٨٧) أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافيها (يوم القيامة)

يوم قية • كم من القبور ولفظ التوقية بشعر بأنه قد يكون قبلها بهض الجور ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من - حر النار

(فن زحزح عن النار) بعد عنها والحرارة في الاصل تكرر الزح وهو الجذب بهجة (وأدخل الجنة فقد فاز) بالتحية ونيل المراد والفوز الظفر بالغبية وعن النبي صلى الله عليه وسلم من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتدركه منيته وهو يؤمن بالله

واليوم الآخر ويأتى الى الناس ما يجب أن يؤتى اليه (وما الحياة الدنيا) أي لذاتها وزخارفها (الامتع الغرور) شبهها بالمتاع الذي يدلس به على المستام ويفر حتى يشتر به وهذا من أثرها على الآخرة قائما من طاب بها لا آخرة فهي له متاع بلاغ والغرور مصدر

أوجع غار (تلبون) أي والله لتخبرن (في أموالكم) بكلف الاتفاق وما يصيبها من الآفات (وأنتكم) بالجهاد والقتل والامر والجراح وما يرد عليها من المخاوف والأمراض والمتاعب (ولتسعين من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا)

من هجاء الرسول صلى الله عليه وسلم والطعن في الدين وأهله الكفرة على المسلمين أخبرهم بذلك قبل وقوعها بوطون أنفسهم على الصبر والاحتمال وبسعة القامات حتى لا يرهقهم زواجرها (وان تسبروا) على ذلك (وتتقوا) مخافة أمر الله سبحانه وتعالى (فان ذلك) يعني الصبر والتقوى (من عزم

الامور) من عزومات الامور التي يجب العزم عليها أو عزم الله عليه أي أمر به وبالغ فيه والعزم في الاصل ثبات الرأي على الشيء فهو واضائه (واذا أخذ الله) أي اذكروا أخذ (ميثاق الذين أوتوا الكتاب) يريد به العلماء (اتبينته للناس ولا تكتمونه) - كتابة لمخاطبتهم وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عباس بالياء لانهم ضيب واللام جواب القسم الذي ناب عنه قوله أخذ الله

ميثاق الذين والضمير للكتاب

باعتك قبه فوضيحه صدقه وفويج ان كذبه وقوله مغايرة للبيانات بالذات بان يراد بالبيانات المجزئات غير الكتب لان إعادة العامل تقتضي المغايرة ولولاها لجاز أن يكون من عطف الخاص على العام (قوله وعدو وعبد لله صدق الخ) لف ونشر وجهه أن بعد الموت يجرى كل بما عمل والبيت شاهد للنصب مع عدم التنوين لانه المحتاج للاثبات والشعر لابي الاسود الدؤلي وهو

رأيت امرأ كنت لم أبله • أتاني فقال اتخذني خبيلا
فخالته ثم أكرمته • ولم أستفد من لدنه قبلا
فوافيته حين جرت به • كذوب اللسان شوما خبيلا
فذكرته ثم طابته • عتبارا في قفا وقولا جبيلا
فألفيته غير مستعجب • ولا إذا كراهه الا قليلا

بغائب من صادقه فطلب حله هبة أو شرا فلم يعطها له وتعلل به على وذا كرا بالجزء طفاء على مستعجب ويجوز نصبه عطفا على غير وترك التنوين وكان الاصل فيه أن يشون ويكسر لالتقاء الساكنين لكنه حذف لالتقاء الساكنين في بعضه من غير تحريك والله منصوب به لاهتمامه أي ذكرته ما كان بيننا من العهود وعاقبته أوفى عتاب فما وجدته طالب رضاي يقال استعنته فاعتني أي استرضيته فارضاني (قوله نعطون جزاء أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافيها) حالان من المفعول والتمام بشعر بان من الجزاء ما يكون قبله فيدل على عذاب القبر وهو صرح الزمخشري مع مخالفة المعتزلة فيه فلم يرد أنهم في هذه المسئلة كآبسه عليه الشراح وفسر القياية بالقياية من القبور فهي مصدر فيه الوحدة لقيامهم دفعة واحدة وقيل في نكته أيضا أنه قد يقع الجزاء ببعضها في الدنيا وقوله القبر روضة الخ أخرج الترمذي عن أبي سعيد الخدري وقال انه غريب لا يعرف الا عنه ورده العراقي رحمه الله بأن الطبراني أخرجه في الاوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا (قوله والزحزح الخ) لما كان الزح الجذب استعمال في لازمه وهو البعد وكرر لان تكراره يحصل البعد ويحقق وقوله بالتحية إشارة الى متعته ويحتمل أنه حذف للعموم أي بكل ما يريد وذ كر دخول الجنة بعده لانه لا يلزم من البعد عن النار دخول الجنة وهو ظاهر والحديث المذكور أخرجه • لم وضعي يأتى راجع ان وفي الاساس أي اليه احسانا اذا فله أي يحسن الى الناس بما يجب أن يحسن به اليه (قوله شبهها بالمتاع الخ) المتاع ما يتقنع ويتقنع به عما يباع ويشترى والمستام معنى المشتري والتدليس قريب من التدليس مأخوذ من الغرور لانه ما يغتر به وبلاغ بمعنى تبليغ وايصال الى الآخرة (قوله أي راقا لثقتي برن الخ) يعني اللام جواب القسم والابتلاء الاختبار والامتحان وهو تمثيل كما مر وقوله لا يرهقهم أي لا يسوهم (قوله من عزومات الامور) قال التحرير العزم مصدر بمعنى المعزوم أي المعزوم عليه يقال عزمت على الامر وعزمت ولم يسمع عزمت الامر والافعال هو العبد بمعنى أنه يجب عليه أن يعزم على ذلك وأما تعالى ومعنى عزم الله أي أراد وقصد وقطع وفرض أن يكون ذلك ويجعل وذكر الامام المرزوقي أن حقيقة العزم توطين النفس وحشد القلب على ما يرى فله ولذلك لم يجز اطلاقه على الله تعالى وفيه أن قوله لم يسمع عزمت الامر فيكون معزوم من الحذف والايصال لا وجه له لان الراغب قال في مفرداته يقال عزمت الامر وعزمت عليه واعزمت قال تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح وما نقله عن المرزوقي من أن العزم لا يطلق على الله لا يهاجمه ما لا يليق بجناحه غير صحيح أيضا لانه ورد اطلاقه عليه تعالى بمعنى الارادة والايجاب وقرئ به فاذا عزمت كما مر ونقله ائمة اللغة كالأزهري وغيره وورد اطلاقه في الحديث كما مر واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله أي أمر الخ وقوله فهو واضائه أي تنقيذه وفي نسخة لامضائه (قوله أي اذكروا أخذ الخ) يعني اذكروا فعل أو ظرف بتقدير الحادث كما مر وقوله كتابة الخ الميثاق والعهد والقسم يعامل معاملة الميثاق ويوجب بما يجب به فقوله لتبينته جواب ميثاق لتضمنه معنى القسم وقرئ بالياء والتاء لما تكرر

(تنبذوه) أي الميثاق (وراء ظهورهم) فلم يراعوه ولم يلتفتوا إليه والتبذ وراء الظهر مثل في ترك الاعتداد وعدم الالتفات ونقيضه جعله نصب عينيه والقاء بين عينيه (واشتروا به) وأخذوا بده (ثمنا قليلا) من حطام الدنيا وأغراضها (فبئس ما يشترون) يختارون لأنفسهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كنتم عاملا من أهل الجلم بلجام من النار وعن علي رضي الله تعالى عنه ما أخذ الله على أهل الجمل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا (لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون أن يحمدا ويعلموا يفعلوا فلا تحسبنهم بخافزة من العذاب) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ومن ضم الباء جعل الخطاب له ولله مؤمنين والمفعول الأول الذين يفرحون والثاني بخافزة وقوله فلا تحسبنهم تأكيده والمعنى لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا من التدليس وكنتم الحق ويحبون أن يحمدا ويعلموا يفعلوا من الوفاء بالميثاق وإظهار الحق والاختيار بالصدق بخافزة بخفاضة من العذاب أي فائزين بالنجاة منه وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وبالياء وفتح الباء في الأول وضما في الثاني على أن الذين فاعل ومفعول لا يحسبن محذوفان يدل عليهم ما مفعولا مؤكده وكأنه قيل ولا يحسبن الذين يفرحون بما آتوا فلا يحسبن أنفسهم بخافزة أو المفعول الأول محذوف وقوله فلا تحسبنهم تأكيده للفعل وفاعله ومفعوله الأول (ولهم عذاب أليم) بكفرهم وتدابيرهم روى أنه عليه الصلاة والسلام سأل اليهود عن شيء مما في التوراة فأخبروه بخلاف ما كان فيها وأرأوه أنهم قد صدقوه وخرحوا بما فعلوا فترات وقيل نزلت في قوم تغلفوا عن الغزو ثم اعتذروا بأنهم رأوا المصلحة في التخطأ واعتصموا به وقيل نزلت في المنافقين فأنهم يفرحون بمنافعتهم ويستعدون إلى المسلمين بالإيمان الذي لم يقدروه على الحقيقة (وقه ملك السموات والأرض) فهو ملك أمرهم (والله على كل شيء قدير) فيقدر على عقابهم وقيل هو رداه لهم أن الله فقير (أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب)

علماء العربية من أنك إذا أخبرت عن عين حلف بها فلك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بلفظ الغائب كأنك تخبر عن شيء كان تقول استخلفته ليقومن الثاني أن يأتي بلفظ الحاضر يريد اللفظ الذي قيل له فيقول استخلفته لتقومن كأنك قلت له لتقومن الثالث أن تأتي بلفظ التكلم فتقول استخلفته لتقومن ومنه قوله تعالى فالواثقا هو بالله لتيقنه وأهله بالثنون والتأ والياء ولو كان قائما هو أمرا لم يجز فيه الياء لأنه امر بغائب وقوله ولا تكتمونه يحتمل العطف والحال (قوله والتبذ وراء الظهر) أي الطرح تمثيل واستعارة لعدم الالتفات وعكسه جعله نصب العين ومقابلها وقوله وأخذوا بده أوله به لتلا يكون الثمن مشتري وقد تقدم حقيقة وقوله وأغراضها بالمجبة جمع غرض بمعنى متاع لا مقابل الجواهر وقوله من كنتم علماء الحديث من أهل وعن أهل وقعا في النسخ قال العراقي أنه لم يرد به هذا اللفظ وإنما المروى في المتن من سئل عن علم فكفه ألبه الله بلجام من نار وما روى عن علي رضي الله عنه رضى صاحب الفردوس وغيره ومعنى ألبه جعله في فقه كالبجام وجعل فقه محل العذاب جزاء له بهنس عمله ومن نازع في (قوله والمفعول الأول الذين يفرحون الخ) الفاء للاشعار بأن أفعالهم السابقة سبب لعدم الحساب والذين على هذا القراءة مفعول أول وفلا تحسبنهم تأكيده أو بدل وبخافزة المفعول الثاني أي فائزين بالنجاة من العذاب وبخافزة تاممة بمعنى بمعنى الفوز والتأ ليست للوحدة لبناء المصدر عليه فن العذاب متعلق به وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أو اسم مكان أي محل فوز ونجاة ويجوز أن يستعار من المخافزة للفرح من العذاب صفة لأن اسم المكان لا يعمل ولا بد من تقديره خاصة أي منجية من العذاب وقوله من الوفاء بيان لما يخص ما فعلوا بما ذكره للقرينة السابقة ويجوز تعميمه وفسر آتوا بفعلوا لأنه يكون بهذا المعنى كقوله كن وعد ما تبلى ويد عليه قراءة أبي رضي الله عنه يفرحون بما فعلوا (قوله ومفعولا لا يحسبن محذوفان الخ) قيل هذا إذا جعل التأ كيد وهو مجموع لا تحسبنهم أعني الفعل والفاعل والمفعول وأما إذا جعل التأ كيد وهو الفاعل والفعل على ما هو الأنسب إذ ليس المذكور سابقا إلا للفعل والفاعل فالضمير المنصوب المتصل بالتأ كيد هو المفعول الأول ولا حذف ألا ترى أنه لم يحذف القراءتين السابقتين على حذف المفعول الثاني من أحد القراءتين أعني التأ كيد والمؤكد انتهى ورد بأن فيه اتصال ضمير المفعول بغير عامله أو فاعله المتصل بهما كضربته ولم يقل به أحد من الصائغين كان فيه فحاش عن الحذف في هذا الباب أقول ليت شعري من النواة الذين ذكرهم والمثله في شروح الكتاب فضلة وفي الكتاب إشارة إليها في قوله وجيران لنا كانوا أكرام وفعلها ابن خروف والثلاثون ولولا خوف الإطالة كما أوردنا لك كلامهم في اتصال الضمير بغير عامله وما ذكره بعينه في غيره من الكتب وقد أفردت هذه المسئلة بمسألة مستقلة (قلت) ليس هو بفاعل عنه السكون وقع في كلام الزمخشري والنواة أن الفاعل المزيل للتأ كيد وكذا المؤكد يتصل به الضمير وإن لم يكن عاملا فيه كما صرح به في تفسيره وان كانت لكبيرة في قراءة الرفع ووقع مثله في التسهيل فقال شارحه الدماميني القاعدة المقررة أن الضمير لا يتصل بغير عامله والاعتلال بإصلاح اللفظ فأنشأ منه إفساد هذه القاعدة ثم وقوع الضمير المنفصل إلى جانب الفعل لا بضرب إذا كان لفرض فهو دائما قائم أنت فلو فعل به هنا كذا المكان مستقيما وفيه نظير لم بما تقدم وقوله أو المفعول الأول محذوف أي والثاني مذکور وهو بخافزة كما تر (قوله روى أنه الخ) هذا أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه فرجهم تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم أنه لو كان في العلم كذبهم فلما نزل الوحي تبين خلاف ما ظنوه وانقلب فرحهم غما وكذا قوله وقيل نزلت الخ رواه الشيخان أيضا وقوله واستعدوا أي طلبوا أن يحمدا (قوله فهو ملك أمرهم الخ) لأن ملك السموات والأرض عبارة عن ملكهما وما فيهما ما وضع كونه ردا لقولهم أن الله تعالى فقير لبعده ولوقيل وفيه ردا له أن الأرض وقوله أن في خلق السموات والأرض تأكيده لما قبله ولما لم يطق عليه وإنما خص هذه الثلاثة هنا به ما زاد في البقرة

لادلائل واضحة على وجود الصانع ووحدته وكمال علمه وقدرته لذوى العقول المخلوقة الخالصة عن شوائب الحس والوهم كما سبق في سورة البقرة ولعل للاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية لأن مناط الاستدلال هو التغير وهذه متعززة بالجملة (٨٩) أنواعه فإنه إما أن يكون في ذات الشيء كتغير الليل والنهار أو جزئه كتغير العناصر بتبدل صورها

أو الخارج عنه كتغير الافلاك بتبديل أوضاعها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم) أى يذكرونه دائماً على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين وعنه عليه الصلاة والسلام من أحب أن يرتفع في رياض الجنة فلا يكثر ذكر الله وقيل معناه يصلون على الهيئات الثلاث حسب طاقتهم لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصين صلى الله عليه وسلم قائما فان لم تستطع فقاءدا فان لم تستطع فعلى جنب فومئ ايام فهو حجة للشافعي رضى الله تعالى عنه في أن المريد يصلي مضطجعا على جنبه الا بين مستقبلين بغيره (ويتفكرون في خلق السموات والارض) استدلالا واعتبارا وهو أفضل العبادات كما قال عليه الصلاة والسلام لا عبادة كالتفكير لانه المخصوص بالقلب والمقصود من الخلق وعنه عليه الصلاة والسلام ينما رجل مستلق على فراشه اذ رفع رأسه فنظر الى السماء والنجوم فقال أشهد أن لا ربا وخالقا الا الله اغفر لي فنظر الله اليه فغفر له وهذا دليل واضح على شرف علم الاصول وفضل أهله (ربنا ما خلقت هذا باطلا) على ارادة القول أى يتفكرون فائين ذلك وهذا الشارة الى المتفكر فيه أو الخلق على أنه أريد به المخلوق من السموات والارض أو اليهم لانهم في معنى المخلوق والمعنى ما خلقته سبحانه من غير حكمة بل خلقته لحكم عظيمة من جملتها أن يكون مبدء الوجود الانسان وسبب المعاشه ودليلا يده على معرفته ويحمله على طاعته لينال الحياة الابدية والسعادة السرمدية في جوارك (سبحانك) تنزه الله عن العيب وخلق الباطل وهو اعتراض (فقد عذاب النار) للاخلال بالنظر فيه والقيام بما يقتضيه وقائده الفاء هي الدلالة على أن علمهم بالاستعانة خلقت السموات والارض جلهم على الاستعانة

لأن الآيات على كثرتها منحصرة في السماوية والارضية والمركبة منهما فأشار الى الاولين بخلق السموات والارض والى الثالثة باختلاف الليل والنهار لانهم مامن دوران الشمس على الارض ولما فرغ من آيات الربوبية بين العبودية ولما كان العبد مكرما من النفس والبدن أشار الى عبودية البدن بقوله الذين يذكرون الله قياما وقعودا الخ والى عبودية القلب والروح بقوله ويتفكرون في خلق السموات والارض وخصص التفكير بالخلق للنهي عن التفكير في الخالق لعدم الوصول الى كنهه ذاته وصفاته ثم ذكر الدعاء بعده تعليما لان الدعاء اغما يجدى بعد تقديم وسيلة وهي افامة وظائف العبودية من الذكر والتفكير فانظر الى هذا الترتيب ما أعجبه وهذا وجه آخر غير الذي ذكره المصنف رحمه الله ولعله أقرب منه فان ذكره مبنى على مذهب الحكماء في اثبات الصورة والهوى والاضاع الفلكية المبينة في الهيئته (قوله لادلائل واضحة الخ) ووجه الدلالة على وجود الصانع تغيرها المستلزم لحدوثها واستنادها الى مؤثر قديم واذا دلت على ذلك لزم منه الوحدة ووجه الدلالة على ما بعده اتقان هذه الموضوعات المقضى له ولكمال القدرة ايضا ويكفي هذا القدر لمن كان على بصيرة من ربه وقوله العقول المخلوقة اخذ من التعبير باللب لان معناه الخالص عن الشوائب وشوائب الحس والوهم اغلاطه وقوله بتبديل صورها علمت ما فيه وقوله ويل لمن قرأها الخ أخرجه ابن حبان عن عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله يذكرونه دائماً على الحالات الخ) أخذ الدوام من ذكر هذه الاحوال لانه ينفهم منها الدوام عرفا كما لا يخفى وقيل اخذ من المضارع الدال على الاستمرار وأشار بقوله على الحالات الى أن الدوام ليس حقيقيا ولذا قال الزمخشري في أغلب أحوالهم وقوله قائمين يحتمل انه اشارة الى أن قياما جامع قائم وقعودا جامع قاعد فانهم ما وردا جميعا كاصرحوا به ويحتمل أنهم ما صدران مؤقلا ن بما ذكر وقوله مضطجعين تفسير المعنى الجار والمجرور وأولته ما في الخالص وقوله من أحب الخ حديث مخرج صحيح (قوله وقيل معناه يصلون على الهيئات الثلاث الخ) وقوله فهو حجة ان رجوع الضمير الى الحديث فظاهر وان وجع الى القول به في الآية فكونه لا ينفص حجة غنى عن البيان وبسط المسئلة في القروع وعند أبي حنيفة رحمه الله يستلحق على ظهوره ولك أن تقول انه لما حصر أمر الذاكر في الثلاثة دل على أن غيره ليس من هبته والصلاة مشتملة على الذكر فلا ينبغي أن تكون على غيره فتأمل ومضاد جمع مقدم على خلاف القياس كما سرح به أهل اللغة والحديث المذكور أخرجه البخاري وأصحاب السنن الاربعة وليس فيه ذكر الائمة (قوله استدلالا واعتبارا الخ) أى يكون تفكيرهم فيها الاستدلال على الصانع وانما كان التفكير أفضل العبادات لان أجلة معرفة الله ولانه لا يدخله ربا وتصنع وقوله لا عبادة التفكير الخ أخرجه ابن حبان والبيهقي وضعفاء وقوله لانه المخصوص بالقلب يعنى أنه يقتضى الخالص وهذا بيان لفضله في نفسه وفضله باعتبار المتعلق ما مر وقوله ينما رجل الخ أخرجه ابن حبان ووجه دلالة على شرف أصول الدين أن غاية معرفته تعالى وموضوعه فحود ذلك وشرف العلم بشرفه ووجه ربنا مقول قول مقدر هو حال كما ذكره أو بتقدير يقولون على أن الذين مبتدأ وهذا خبره (قوله وهذا الشارة الخ) اشارة الى تفسير اسم الاشارة وبيان لوجه افراده وتذكيره فاذا كان اشارة الى المتفكر فيه شمل اختلاف الليل والنهار واذا كان الى المخلوق من السموات والارض استتبع ذلك أيضا لانه بطولوع الشمس وغروبها والعدول عن الضمير الى اسم الاشارة لدلالة على أنها مخلوقات عجيبة يجب أن يعنى بكامل تميزها استعظامها كما ذكره في الكشف وفسر الباطل بالعبث وهو ما لا فائدة فيه مطافا أو ما لا فائدة فيه بعثما أو ما لا يقصده فائدة كما بين في أول شرح ابن الحاجب العسدي (قوله سبحانه) مصدر منصوب بفعل محذوف والجملة المعترضة بؤتى بها التقوية الكلام وتأكيد كعبه كما صرح به النحاة والمفسرون فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه مؤثر كدلتني البعث عن خلقه (قوله وقائده الفاء الخ) لما دل قوله ربنا ما خلقت

هـذا باطلا على وجوب الطاعة واجتناب المعصية رتب عليه الدعاء بالاستعاذة من النار بالقاء كانه قيل
فكن نطبعك فتناء عذاب النار التي هي جزاء من عصاك والمقصود منه فوفقنا للعمل بما فهمنا من الدلالة
وقيل انه مترتب على قوله سبحانه أي نزهنا ففنا وقيل انه جواب شرط مقدر (قوله فقد أخزيت
غاية الاخرى الخ) في الكشف فقد أبلغت في اخزائه وهو نظير قوله فقد فاز وتحوه في كلامهم
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك ومن سبق فلا نافذ سبق يعني انه اذا جعل الجزاء أمرا ظاهرا للزوم
للشرط سواء كان الزوم بالعموم والخصوص كما في المثل أو بالاستلزام مع التغير كما في الآيتين يكون
الكلام خالبا عن النسأدة ان حمل على ظاهره فيحمل على أعظم أفرادها وأخصها الترتيب الفائدة كغاز
فوزا عظيما وأخرى غاية الاخرى ونحوه فلا يرد أن الآية ليست كالمثل المذكر لان فيه جعل
العام جوابا وفي الآية همما متغايران لان الشرط عذاب جسماني والجواب عذاب روحاني كما
صرح به فقول كلامه لا يلائم آخره وبهذا عرفت وجه قوله غاية الاخرى وجعل المثل نظيره والصمان
اسم جبل والخزى الاقتضاح وهو يلججه غاية ذلك وفيه إشارة إلى أنه لا يقتضي تخليد كل من
دخلها كما توهم وهذا من كلام رجل يسمى حنيف الخناتم ضربت العرب به المثل فقالوا آبل من حنيف
الخناتم وهو رجل من تيم اللات كان أعرف الناس بأحوال الأبل في الجاهلية قال القائل وهو القائل
من قاط الشرف وترجع الحزن وشقي الصمان فقد أصاب المرعى اه (قوله وفيه اشعار بأن العذاب
الروحاني أظلم) هو مأخوذ من التفسير الكبير قال فيه احتج حكما الاسلام بهذه الآية على أن
العذاب الروحاني أقوى قالوا الآن الآية تدل على تهديد من عذب بالنار بالخزى وهو عبارة عن
التخيل والاهانة وهو عذاب روحاني فلولاً أن العذاب الروحاني أقوى لما حسن تهديد من عذب
بالنار بعذاب الخزى والجمالة اه يعني أنه رتب فيه العذاب الروحاني وهو الاخرى على الجسماني
الذي هو ادخال النار وجعل الثاني شرطا والاول جزاء والمراد من الجملة الشرطية الجزاء
والشرطية دلالة فيشعر بأنه أقوى وأقطع والاعكس وأيضا المفهوم من قوله فتناء عذاب النار طلب
الوقاية منه وقوله ربنا الخ دليل عليه فكانه طلب الوقاية من المذ كورلترتب الخزى عليه فيدل
على أنه غاية ما يخاف منه فاقبل أن أراد العذاب بالاعمال الروحية فالامر ظاهر وان أراد المعنى
المشهور فوجه الاشعار أن السوق قرينة على أن المراد بادخال النار التعذيب الروحاني وفيه ما فيه مما
لا وجه له بعد التأمل فيما ذكرناه (قوله أراد بهم المدخلين الخ) يعني بمقتضى السياق وما لهم أي لمن
دخلها من أنصار وهورد على الزمخشري في قوله فلا ناصر له -م بشفاعته ولا غيرها إيماء إلى مذهبه وفي
الكشف الظاهر من الآية أن من دخل النار فلا ناصر له من دخولها أتما أنه لا ناصر له من الخروج بعد
الدخول وذلك لانه عام في نبي الأفراد -م بل بحسب الاوقات والظاهر التقييد بما يطلب النصر أو لا
لاجله كن أخذ يعاقب فقلت ماله من ناصر لم يفهم منه أن العقاب لا ينتهي بتغييره وانه بعد العقاب
لا يشفع له بل يفهم منه أنه لا مانع يمنعه عما -م بل به ثمان -م التساوى لم يدل على النفي وما قاله القاضي
من أن نفي الناصر لا يمنع الخ ظاهر والقول بأن العرف لا يساعد غير متجه (قوله أوقع الفعل على
المسمع الخ) اختلاف النحاة في مع المعلقة بعين فذهب الاخفش وكثير من النحاة إلى تعديده إلى مفعولين
وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدى إلا إلى واحد واختاره ابن الحاجب قال وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين
من جهة المعنى والاسم المعنى فلتوقفه على مسموع وأما الاستعمال فلهوهم سمعت زيدا يقول
ذلك وسمعتة قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون ولا وجه له لانه يكفي في تعلقه المسموع دون
المسموع منه وانما المسموع منه كالشعوم منه فكأن أن الشم لا يتعدى إلا إلى واحد كذلك السماع فهو مما
حذف فيه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للعلم به ويذكر بعده حال تبيينه ويقدر في يسمعونكم اذ تدعون
يسمعون أصواتكم -م وهو أباح من تقدير دعاءكم هذا لمخص كلامه في الأمل والزمخشري جعل المسموع

(ربنا انك من تدخل النار فقد أخرجت
فقد أخرجت غاية الاخرى وهو نظير قولهم
من أدرك مرعى الصمان فقد أدرك والمراد
به تمويل المستعاذ منه تبيينا على شدة
خوفهم وطالبهم الوقاية منه وفيه اشعار بأن
العذاب الروحاني أظلم (وما للظالمين من
أنصار) أراد بهم المدخلين ووضع الظاهر
موضع المضمير للدلالة على أن ظلمهم سبب
لادخالهم النار وانقطاع النصرة عنهم في
التخلص منها ولا يلزم من نفي النصرة نفي
الشفاعة لان النصرة دفع به (ربنا اتنا
معنا ناديا ينادي للإيمان) أوقع الفعل
على المسمع وحذف المسموع لدلالة وصقة
عليه وفيه ما بالغت في إيقاعه على نفس
المسموع

أعمالهم فالمقصود من الدعاء التوفيق للأعمال التي يصيرون بها أهلا لحصول الموعد أو الدعاء تعبدى لقوله ادعوني أو المقصود الاستسكانة والتذلل لله بدليل قوله هم انك لا تخلف الموعد وهم بذابقتهم التذليل أن التمسك بهم بذاسقط ما قبله أنه كيف يخافون أن لا يكونوا من الموعدين مع طلب ما وعدهم الله فان لم يكونوا موعدين لم يصح قوله هم ما وعدتنا فالأولى الاقتصار على الآخرين (قوله ويجوز أن يتعلق على بمحذوف الخ) لم يقل يتعلق بمحذوف للتصريح بعلى أي به منزلا على رسلك أو محمولا على رسلك أي حالة كونه مكفاه رسلك وبلاغتهم لان الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون قال تعالى فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وتعلق الظرف يكون خاصا اذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أبي حيان له أو التقدير على السنة رسلك فهو متعلق بوعده وهو الثواب وقيل النصرة على الاعداء (قوله ولا تخزننا يوم القيامة) قال الامام اشارة الى قوله وبداهتهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فانه ربما ظن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهر له في القيامة أن اعتقاده كان ضلالا وعمله كان ذنبا فلهذا نال تحصيل له انجازه العظيمة والحسرة الكاملة والامس الشديد وذلك هو العذاب الروحاني فأول مطالبهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروحاني والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طاب العصمة عما يقتضيه أي يقتضي الاخرى والميعاد مصدر بمعنى الوعد وتفسيره بالآية والاجابة هو الظاهر لما مر وأما تنقيده بالبعث فصحيح لانه ميعاد الناس للجزاء فقد يرجع الى الاول والتكرير وجهه ما ذكره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قوله من حربه بالحاء المهملة والزاي المجهة والباء الموحدة أي أهله ويجوز أن يكون بالذون أيضا لانه يقال حزنه وأحزبه كما ضبط بهم في حديث آخر وأما هذا فقال السيوطي رحمه الله لم أقف عليه (قوله الى طلبتهم وهو أخص من أجاب الخ) طلبه بوزن تركه اسم بمعنى المطلوب اشارة الى مفعوله المقدر واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن القراء أن الاجابة تطلق على الجواب ولو بالرد والاستجابة الجواب بمحصل المراد لان زيادة السين تدل عليه اذ هو طلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا ما يخالفه وهو يتعدى باللام وهو الشائع وقديته تدى بنفسه كما في قول الغنوي

وداع دعا يامن يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب

وهذا في التعبدية الى الداعي وأما الى الدعاء فانتع بدون اللام مثل استجاب الله دعاه كما سيأتي ولهذا قيل ان هذا البيت على حذف مضاف أي لم يستجب دعاه كما سيأتي في سورة القصص وأنا لا أضيع متعلق باستجاب لان فيه معنى القول وهو مذهب الكوفيين وقول المصنف على ارادة القول يحتملها وقوله بيان عامل أي بمعنى شخص عامل أو على التقلب (قوله لان الذكر من الاتي والاتى من الذكر الخ) فن ابتدائية وعلى أن المعنى أنهم من أصل واحد من ابتدائية بتقدير مضاف أي من أصل بعض أو هي اتصالية أيضا بحسب اتحاد الاصل وكلام المصنف رحمه الله يناسب الاول أو المراد الاتصال في الاختلاط والتعاون أو الاتحاد في الدين حتى كأن كل واحد من الآخر لما بينهما من اخوة الاسلام وما روى عن أم سلمة رضي الله عنها رواء الترمذي والاتصال بين الاثنين لان الهجر من الاعمال فهي لا تضع للذكر والاتى وقوله فترلت أي هذه الآية كلها أو قوله فالذين الخ وقوله وهي جملة معترضة أي قوله بعضكم من بعض اعترضت بين ما قبلها وما بعده بقوله فالذين الخ (قوله تفصيل الاعمال الخ) أي فيه تفصيل كما يدل عليه الفاء بعد الاجمال وتخصيص بعد تعميم يشير الى تعظيم العامل وعمله والاخبار على سبيل القسم بتكفير السيئات وادخال الجنات وعظيم الثواب من الله الجامع لصفات الكمال وأصل المهاجرة من الهجر وهو الترك فان كان المتروك الشرك كان قوله وأخرجوا من ديارهم تأسيسا والاطمان والعشائر فقوله وأخرجوا الخ عطف تفسيري وقوله بسبب ايمانهم بالله ومن أجله قال التحرير التعارف على أنه يقال بعث في سبيل الله

ويجوز أن يتعلق على بمحذوف تدبيره ما وعدتنا منزلا على رسلك أو محمولا عليهم وقيل معناه على السنة رسلك (ولا تخزننا يوم القيامة) بأن تعصمنا عما يقتضيه (انك لا تخلف الموعد) بالآية المؤمن واجابة الداعي وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الميعاد البعث بعد الموت وتكرير ربنا للمبالغة في الابتهاج والدلالة على استقلال المطالب وعلو شأنها وفي الآثار من حربه أمر فقال خمس ميزات ربنا أنجاء الله مما يخاف (فاستجاب لهم ربهم) الى طلبتهم وهو أخص من أجاب ويعدى بنفسه وباللام (أنى لا أضيع عمل عامل منكم) أي بأنى لا أضيع وقوى بالكسر على ارادة القول (من ذكر أو أتى) بيان عامل (بعضكم من بعض) لان الذكر من الاتى والاتى من الذكر أو لانهم من أصل واحد ولضرط الاتصال والاتحاد أو الاجتماع والاتفاق في الدين وهي جملة معترضة بين مباشركة التسامع الرجال فيما وعد الله مال روى أن أم سارة قالت يا رسول الله اني أسمع الله يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر النساء فترلت (فالذين هاجروا) الى آخره تفصيل الاعمال (العمال وما أعتدهم من الثواب على سبيل المدح والتعظيم والمعنى فالذين هاجروا الشرك أو الاوطان والعشائر للدين (وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي) بسبب ايمانهم بالله ومن أجله

أى لاجله وسببه واليه بشير المصنف رحمه الله (قوله لأن الواو لا توجب ترتيباً) بمعنى على هذه القراءة كيف تكون المقاتلة بعد القتل فإن كان القتل والمقاتلة من شئ واحد فالواو لا توجب الترتيب وقد تم القتل بفضل الشهادة وإن كان قتل بعض وقاتل بعض آخر فما نهزموا ولم يصفوا بقتل اخوانهم أم على أن التقدير والذين قتلوا والذين قاتلوا أو على التوزيع أى منهم الذين قتلوا ومنهم الذين قاتلوا وإلى التوجيهين أشار المصنف رحمه الله وفسر التكميل بغير المحول لأن أصل معناه الستر المقضى للبقاء فأشار إلى أنه غير مراد هنا (قوله أى أنيهم بذلك إثابة) ذكر في نصبه أوجه أحدها أنه مصدر مؤكد لأن معنى الجملة قبله لا يثبتهم بذلك فوضع ثواباً موضع الإثابة وإن كان في الأصل اسماً لما يشاب به كالعطاء لما يعطى وقيل أنه حال من جنات لوصفها أو من الضمير المفعول أى مثابين وقيل أنه بدل من جنات وقيل منصوب على القطع ومن عند الله صفة له والثواب لا يكون إلا من الله فالوصف المؤكد لا ينشأ من المصدر مؤكداً فلا يرد عليه أنه إذا وصف كيف يكون مصدراً مؤكداً كما قيل وفي قوله من عند الله التثنية وقيل إن المعنى ثواباً فوق الجنات وأعلم أن قوله لا كفرت الخ جواب قسم محذوف تقديره والله والقسم وجوابه خبر لا مبتدأ وهو الذين وزعم ثعلب أن الجملة القسمية لا تنفع خبراً ووجهه أن الخبر لا محل وجواب القسم لا محل له وهو انشائي فاما ان يقال أنه له محل من جهة الخبرية ولا محل له من جهة الجوابية أو الذى لا محل له الجواب والخبر مجموع القسم وجوابه ولا يضر كون الجملة انشائية تأويلاً بالخبر أو يقدر قول كما هو معروف في أمثاله (قوله والله عنده حسن الثواب على الطاعات قادر عليه) في الكشف وعنده مثل أى يختص به وبقدرته وفضله لا ينسب غيره ولا يقدر عليه كما يقول الرجل عندي ما تريد يريد اختصاصه به وبملكه وإن لم يكن بحضوره بمعنى ليس معناه أن الثواب بحضوره وبالقرب منه على ما هو حقيقة لفظ عنده بل مثل لكونه بقدرته وفضله بحيث لا يقدر عليه غيره بحال الشئ يكون بحضوره أحد لا يد عليه لغيره والاختصاص مستفاد من هذا التتميل حتى لو لم يجعل حسن الثواب مبتدأ مؤخر أعنه كان الاختصاص بحاله (قوله الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ والمراد منه أمته) لأن سيد القوم يخاطب بشئ ويراد أتباعه فيقوم خطابه مقام خطابهم ولو ترك الوجه الثاني لكان أولى لأنه لا يكون منه تزلزل حتى يؤمر بالثبات فليس بقوى في دفع المحذور أو الخطاب عام شامل للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره بطريق التغليب تطبيحاً للقول المخاطبين فلا يلزم نسبة الغرور والاعتذار له صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما قيل ينبغي أن يراد كل أحد سوى النبي صلى الله عليه وسلم لتلايل الجمع بين الحقيقة والجهاز إذ خطاب غيره بمعنى النهي عن الغرور وخطابه صلى الله عليه وسلم بمعنى الثبات على الانتهاء فما وقع في الكشف من أنه خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أول كل أحد مختل اهـ بل لا وجه له إذ الخلل انما جاء منه وعاد إليه ومن هنا تعلم نكتة سرية في إسنادها إلى الثقلاب تصادياً عن أن ينسب إليه (قوله والنهي في المعنى للخطاب الخ) السبب عن الثقلاب والسبب الاعتذار به والنهي ورد على الأول والمراد النهي عن الثاني أى الاعتذار بمجاز أو كناية فما قيل السبب ثقلهم والمسبب الغرور به فنهي الثقلاب لينتهي غروره ليس على ما ينبغي كذا قيل بمعنى أنه من قبيل لا أرى نكته هنا إذ هو نهى له عن الحضور لا عن الرؤية التي هي فعل الغير الذي لا يتصور منه فكيف ينهى عنها فأريد لازمه ونهى عنه وأورد عليه أن الغارية والغرورية متضادان وقد صرحوا بأن القطع والاتضاع ونحوه متلا متضادان وحقق في العلوم العقلية أن المتضاديين لا يصح أن يكون أحدهما سبباً لا آخر بل هما معاً في درجة واحدة فالأولى أن يقال علق النهي بكون الثقلاب غاراً إليه فنهي الخطاب عن الاعتذار لأنني أحد المتضاديين بسـ متلزم نفي الآخر وما ذكره مبنى على أن الاثر والتأثير أمر واحد لا أمران متغايران أحدهما مترتب على الآخر وهو أن ذهب إليه كثير لكن النظر الصائب يقتضى خلافه فلا تكون من المقلدين والجهد الغناء (قوله خبر مبتدأ محذوف الخ) معنى في جنب

قوله وإن كان قتل بعض الخ أى فلا اشكال وكأنه حذفه لعل اهـ

(وقاتلوا) الكفار (وقتلوا) في الجهاد وقرأ حزة والكسائي بالعكس لأن الواو لا توجب ترتيباً والثاني أفضل أولاً لأن المراد لما قتل منهم قوم قاتل الباقون ولم يصفوا بقتل كثير وابن عاصم قتلوا بالكسبية (لا كفرت عنهم) لا يمحونهم (ولا دخلت منهم جنات سبائهم) لا يمحونهم (ولا ينسبهم من تحتها إلا أن ينشأ ثواباً من عند الله) تجري من تحتها إلا أن ينشأ ثواباً من عند الله تفضيلاً أى أنيهم بذلك إثابة من عند الله تفضيلاً منه فهو مصدر مؤكد (والله عنده حسن الثواب) على الطاعات قادر عليه (لا يغفلن ثقلاب الذين كفروا في البلاد) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته أو تنبيهه على ما كان عليه كقوله فلا تطعم المكذابين أو لكل أحد والنهي في المعنى للخطاب المسبب وانما جعل للثقلاب تنزيلاً للسبب منزلة وانما جعل للمبالغة والمعنى لا تنظر إلى ما الكفرة عليه من السعة والحظ ولا تغتر بظواهر ما ترى من تبسطهم في مكاسبهم ومتاجرهم ومن أراهم روى أن بعض المؤمنين كانوا يرون المشركين في رخاء وابن عباس فيقولون إن أعداء الله فيما نرى من الخير وقد هلكنا من الجوع والجهد قذرات (متاع قليل) خبر مبتدأ محذوف أى ذلك الثقلاب متاع قليل اقصر مدته في جنب

قوله ومثله قوله في الحديث في جنب الآخرة الحديث الذي في الشرح وكتب هو عليه بعد ليس فيه جنب فلهذا يشير إلى حديث آخر ٨١ صححه
ما أعد الله للمؤمنين قال عليه الصلاة والسلام ما الدنيا ٩٤ في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليم فلينظر يرمي رجوع (ثم ما أوامهم جهنم وبئس

المهاد) أي ما مهدوا لأنفسهم (لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نزلا من عند الله) النزل والنزل ما به تلتنازل من شراب وطعام وصلة قال أبو الشعراضي

وكذا إذا الجبار بالجيش ضافنا

جعلنا القنا والمرهفات له نزلا

واتصافه على الحال من جنات والعامل فيها الظرف وقيل أنه مصدره وأكد والتقدير نزلوها نزلا (وما عند الله) أكثره ودوامه (خير للابرار) مما يتقلب فيه الفجاءة لقلته وسرعة زواله (وان من أهل الكتاب من يؤمن بالله) نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه وقيل في أربعين من نجران وأثنين وثلاثين من الحبشة وعمانية من الروم كانوا نصارى فأسلموا وقيل في أصحابه النجاشي لما نعاها جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فملى عليه فقال المتأفقون انظروا إلى هذا يصلي على علي نصراني لم يره قط وإنما دخلت الأزم على الاسم للفصل بينهما وبين أن تأتلف (وما أنزل اليكم) من القرآن (وما أنزل اليهم) من الكتابين (خاشعين لله) حال من فاعل يؤمن وجوبه باعتبار المعنى (لا يشكرون بآيات الله عنقا قليلا) كما يفعله المحترفون من أصحابهم (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) ما خص بهم من الأجر ووعدوه في قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين (إن الله سريع الحساب) لعلمه بالأعمال وما يستتبعه من الجزاء واستغنائه عن التأمل والاحتياط والمراد أن الأجر الموعود سريع الوصول فإن سرعة الحساب تستدعي سرعة الجزاء (يا أيها الذين آمنوا صبروا) على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد (وصابروا) وغالبوا أعداء الله في الصبر على شدائد الحرب أو أعدى عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلق لشدته (ورابطوا) أبدأ أنكم وخبوكم في الغور مترصدين للغزو وأنفسكم

ما أعد الله أي بالقياس والاضافة اليه وتسمى في قياسية وأصله أنه إذا قيس شيء بشيء وضع بجانبه ومنه قوله في الحديث في جنب الآخرة وفي نسخة وفي جنب بالعطف على مقدر أي في نفسه وفي الخ أو بالنسبة لمساكنهم من الآخرة أو لانقضائه وعدم بقائه وهذا الحديث في صحيح مسلم وقوله ما مهدوا إشارة إلى تقدير المخصوص بالهم والهماد كالقراش لفظا ومعنى وقوله ما الدنيا في الآخرة أي ما تقدير الدنيا واعتبارها وهو العامل في الجار والمجرور وأوهو حال عاملها معنى النفي (قوله النزل والنزل الخ) يعني بضمين أو ضم فكأن أصل معناه النزل والربيع في الطعام ويستعار للعامل عن النفي كما سيأتي في قوله تعالى خير نزلا والنزل ما به تلتنازل ثم استعمل بمعنى الزاد طلقا ويكون جمعا بمعنى النازلين وقد جوزها وقوله أبو الشعر لقلب شاعر لكثرة شعره الضبي أي المذهب لبني ضبة قبيلة معروفة والمراد بالجبار الملك المسلط وبالجيش بمعنى مع الجيش أو للتعبية وضافنا بمعنى نزل بنا وجعل مجيئه لمريم كجى المسافر للضيافة لعدم مبايعة بالانتم بذلك وهي استعارة لطيفة رشحها يجعل القنا أي الرماح والمرهفات أي السيوف المرفقة نزله وزاده وهو تهكم على حدة تحية بينهم ضرب وجيع وعلى الحالية بفعل الجنة نفسه أنزل لا تجوز أو بتقدير مضاف أي ذات نزل وعلى المصدرية فهو بمعنى النزول أي نزلوها نزلا وفي نسخة أنزلوها ووجه الاستدراك في الآية أنه ردة على الكفار فيما يتوهمون من أنهم يتعمدون والمؤمنون في عناه فقال ليس الأمر كما توهمتم فإنهم لا عناه لهم إذا نظر إلى ما أعد لهم عند الله وأنه لما ذكرتهم لهم أوهم أن الله لا ينعم المؤمنين فاستدرك عليه بأن ما هم فيه عين النعيم لأنه سبب لما بعده من النعم الجسام فتأمل ولا يخفى ما في جعلهم ضيوف الله من اللطف بهم وقوله والعامل فيها الظرف يعني إذا كان جنات فاعله لا عتماده فان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستتر في الخبر والعامل الظرف أيضا وقوله لا لابرار من وضع الظاهر موضع الضمير لما مر وعبد الله بن سلام بتخفيف اللام وأصحة بفتح الهـزة وسكون الصاد المهملة وجاء مهمله وميم وهاء ملك الحبشة ومعناه بلسانهم عطية الصنم والتجاشي بفتح النون ونقل ابن السكيت كسرهما وفتح الجيم مخففة ونشدها غلط وآخره ياء ساكنة وهو الأكثر رواية لأنه ليس بالنسبة ونقل ابن الأنباري النهاية تشديدها ومنهم من جعله غلطاً وهو أقرب كل من ملك الحبشة واسم هذا مكحول بن صه وتوفي في رجب سنة ثمان مائة من الهجرة وقوله نهض جبريل أي أخبره بوعده وهدا رواه الواحد وغيره وفي الصلاة عليه دليل للشافعي رحمه الله في الصلاة على الغائب وفي الكشف أنه مثل له صلى الله عليه وسلم سريره فرآه وحاول به الرد على الشافعي ولا يخفى ضعفه والعج في الأصل القوى الغليظ من الكفار واللام لا تدخل على اسم إن إذا لم يفصل بينهما الم لا يتوالى حرفاً كيد فان فصل جاز كما جازد خواها على الخبر (قوله حال من فاعل يؤمن) وجع جلاء على المعنى بعد ما حل على اللفظ أقول وقيل أنه حال من ضمير اليهم وهو أقرب لفظاً فقط وجى بالحال تعريضا بالمتأفقين الذين يؤمنون خوفاً من القتل (قوله ما خص بهم من الأجر الخ) إشارة إلى أن الأضافة للعهد وقوله لعلمه الخ يعني أن الأخبار بكونه سريع الحساب كناية عن كمال علمه بقادير الأجور ومراتب الاستحقاق وأنه يوفى بها كل عامل على ما ينبغي وقدر ما ينبغي ويجوز أن يكون كناية عن قرب إنجاز ما وعد من الأجر لكونه من لوازمها ولكونه من لوازمها أشبه التآ كيد فلذا لم يعطف عليه وسرعة الحساب للمؤمنين وهو لا ينافي تطويل حساب غيرهم تعذيباً لهم (قوله وغالبوا أعداء الله) يعني أن المصاهرة مفاعلة فهي المجاهدة للعدو وأعدى الأعداء يعني النفس لأنه الجهاد الأكبر وذكره بعد الصبر العام لأنه أشد فيكون أفضل فهو وكعطف جبريل على الملائكة والصلاة الوسطى على الصلوات (قوله أبدأ أنكم وخبوكم الخ) المرابطة نوع من الصبر فهو كالعطف السابق وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرباط أفضل من الجهاد لأنه حقن دماء المسلمين والجهاد سفك دماء المشركين ولذا ورد أنه لا بد من الرباط وانتظار الصلاة عذبة الرباط والثغور أطراف ممالك الإسلام التي يخاف فيها من العدو وقوله من

رابط الخرواه مسلم وغيره والرباط مصدر ربطت الدابة ومصدر رباط المرافطة والمرابطة ضربان من رباطة الثغور ومرابطة النفوس والعدل بالفتح المثل من غير جنس وبالكسر منه فهو بالفتح هنا وقال الراغب العدل والعدل متقاربان لكن العدل يستعمل فيما يدرك بالابصار كالاحكام والعدل فيما يدرك بالحواس كالوزونات وقوله الحاجة منه لق بالفتح وقوله ولا ينقل عن صلته أي لا ينصرف عنها والمراد أنه معادل اصوم رمضان وقيامه (قوله فائقه بالتبري عما سواه الخ) المفضل الالم والمعبى عنهما صفة المقامات فالصبر على الطاعات المرتبة الاولى التي هي الشريعة ورفض العادات التي هي العارية الثانية والمرابطة على جناب الحق التي هي الحقيقة الثالثة وأول تفسيره ناظر الى هذه (قوله من قرأ سورة آل عمران الخ) نجيب الشمس بمعنى تغرب وأصل معنى الوجوب السقوط وقوله التي يذكر فيها آل عمران من الكلام عليه والحديث الثاني أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما والاول موضوع وهو من الحديث الطويل المذكور فيه فضائل جميع السور وهو مما اتفقوا على انه موضوع محتلق وقد خطوا من أورده من المفسرين وشنعوا عليه وقوله بكل آية منها أمانا اعتبر في الامان تعددا بحسب أجزاء الزمان والمسافة تحت سورة آل عمران اللهم وفقنا لاتمام باقيه وألهمنا لفهم معانيه

﴿سورة النساء مدنية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(قوله مائة الخ) في كتاب العدد لذلك في رحمه الله ان هذا عدد المديني والمكي والبصري وفي الكوفي ست وفي الشامي سبع (قوله عطف على خلقكم الخ) بنى آدم له استعمالات الاول يطلق على جنس البشر فيشمل آدم وحواء وسائر الذكور والاناث والناس مثله في العموم والتاني يطلق على نسله كورا واناثا تغلبا فيشمل ما عدا آدم وحواء والثالث ان يراد ما تفرع عنه فيشمل ما سواه بناء على ان حواء خلقت من ضلع من أضلاعه كما ورد في الحديث الصحيح وهو القول المرضي وقيل انها خلقت من فضل طيفته والرابع ان يراد كور بني آدم وهو معناه الحقيقي وله معنى خامس شاع في غير لغة العرب وهو أن يستعمل بمعنى انسان فيقال آدم فعل كذا وهو منصرف كما قلت

على رياض الحسن من خذه • طائر قلبي لم يزل حائما

حبات خيلان بجنتها • كم أخرجت من جنة آدم

فالظاهر على عموم الناس أن المراد بنى آدم في تفسيره المعنى الثالث فالزمن مشري جعل قوله وخلق الخ على هذا معطوفا على محذوف هو صفة نفس أي أنشأها من تراب وخلق الخ وهو بيان وتفصيل كيفية خلقهم منها فان عطف على ما قبله فالمراد به من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم من أمة الدعوة والمعنى خلقكم من نفس ادم لانهم من جله الجنس المقترع منه وخلق منها آدمكم حواء وبنت منها رجالا كثيرا ونساء غيركم من الامم الفاتية للعصر والداعى له الى ذلك على الاول ان خلق الزوج وبنت الرجل والنساء داخل في خلقكم من نفس واحدة فيكون تكرارا ولانه يوهى أن الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وأنهم منفردون بالخلق منها ومن زوجها والناس أعني بنى آدم انما خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج فلذا عطف على محذوف صفة للنفس يدل عليه المعنى المقصود وهو أنه فرعكم من أصل واحد فلا بد من وضع الأصل وأنشأه أولا ثم ابتداء الفروع عليه وهي كون الأصل مثل الفرع في المخلوقة ولذا عبر بالزوج للاشارة بالوحدة الجنسية والأصل أول الافراد والمبدئية ليست بطريق المادية والمقصود تفصيل الناس أي جميع بنى آدم الماضيين منهم والحاضرين والآتين على التغليب في أمر الاتقاء اذ لا يتصور أمر الماضيين بذلك بل الآتين أيضا

قوله والرباط مصدر ربطت الخ كذا في النسخ التي بأيدينا وهو غير مستقيم وعبارة المصباح رباطه ربطا من باب ضرب ومن باب قتل لغة شذذته ثم قال والرباط اسم من رباط من رباطة من باب قاتل اذ لازم تغير العتواء وقال ابن مالان

• فاعل الفعل والمفعول

اهم معناه

رابط ما واوله في سبيل الله تعالى كان كعدل صيام شهر رمضان وقيامه لا يطر ولا ينقل عن صلته الحاجة (واتقوا الله اهلکم تفلحون) فائقه بالتبري عما سواه لكي تفلحوا غاية الافلاح أو واتقوا القبايح اهلکم تفلحون بنيل المقامات الثلاثة المترتبة التي هي الصبر على مفض الطاعات ومصابرة النفس في رفض العادات ومرابطة السر على جناب الحق اثر صدة الواردات المعبر عنها بالشرعية والطريقة والحقيقة عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة آل عمران أعطى بكل آية منها أمانا على جسر جهنم وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ السورة التي يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله عليه وملائكته حتى نجب الشمس والله أعلم

• (سورة النساء مدنية)

وهي مائة وخمس وسبعون آية

• (بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الناس) خطاب بعم بنى آدم (اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) هي آدم (وخلق منها أزواجا) عطف على خلقكم أي خلقكم من شخص واحد

على الحقيقة كما حقق في الاصول في خطاب المشافهة وما قيل انه لا يعد أن يكون الامر بالتقوى حاشا
 لجميع الامم بالنسبة الى الكلام القديم القائم بذاته تعالى وان كان كونه عربيا عارضا بالنسبة الى هذه
 الامة لا وجه له لان المنظور اليه أحكامه بعد النزول والالكان النداء وجميع ما فيه من خطاب المشافهة
 مجازات ولا قائل به وقيل المراد بالخطاب من بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم المأمورون
 بالاتقاء حقيقة أو العرب كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لان دأبهم التماسد بالارحام وان دفع
 بأنه تغليب أو الخطاب الاول عام والثاني خاص واذا كان المراد بالرجال والنساء ما سوى هؤلاء المخاطبين
 تغايرت المتعاطفات وسيأتي في سورة الزمر أنه يجوز عطفه على واحدة والمصنف رحمه الله خالفه فذهب
 في التماس الى العموم وجعل ما بعده معطوفا عليه من غير تقدير وذكر ما سلكه مؤخر اشارة الى
 مرجوحيته ولم يلتفت الى ما جنح اليه على ما قررناه لك وهو زيادة ما في شروحه بناء على ان العموم
 هو المتبادر منه وأن التقدير خلاف الظاهر وما رآه محذورا لا توجه له عنده لان اللازم في العطف تغاير
 المعطوفات لا ما صدقت عليه كما قال في التقريب فلا تكرر في هذا اذ لا يفهم من خلق بني آدم من نفس
 خلق زوجها منه ولا خلق الرجال والنساء من الاصلين جميعا واليه يشير قوله ببيان الكيفية تولدهم منها
 أو ان العطف ابيح ان خلقهم وتفصيله بأنه خلق حواء منه ثم ثبت منها الذكر والاناث ولما كان
 في البيان زيادة خلق حواء وتوابعهم وذكر تولدهم كان أوفى من معنى الاول وأزيد فخار عطفه وان
 كان بيانا لمغايرته له من وجه كما قالوه في قوله تعالى ويسمونهكم سوء العذاب مع انه يبين على ما حقق
 في المعاني فلكل وجهة هو موليها واعلم ان المراد بالتقوى شكر الله على ما ألبسهم من حال الوجود
 وكذا ذكره بعنوان الربوبية وما بعده بالالوهية لأن المراد بالتقوى الخوف فاعرفه فانه من النفائس
 (قوله من ضلع من اضلاعه) هذا هو الصحيح كما مر وهو من حديث رواه الشيخان وهو استوصوا بالنساء
 خيرا فانهم خاقن من ضلع وان أعوج شئ من الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل
 أعوج وجعله تقريراً وتأكيدهم بالوحدة الاصل لان خلق حواء منه يقتضي ذلك وقوله ونشريان لمعنى
 بث وقوله بنين وبنات اشارة الى أنه ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والبالغات بل الذكور
 والاناث مطلقا تجوزا وقيل انه في معرض المكافاة بالتقوى فلذا ذكر الكبار منهم ولو قيل انه
 وجه العدول عن الحقيقة كان وجهها حسنا (قوله واكتفى بوصف الرجال بالكثرة الخ) الاكتفاء
 بشعر بأن النساء موصوفة بها أيضا لكن حذف اكتفاء ونكتة الاكتفاء بكثرتهم عن كثرتهن أنه على
 مقتضى الحكمة لانهم خير منهن جنسا وزيادة الخير خير لكن لما كان لكل زوج زوجة فأكثر استدعى
 ذلك الكثرة فيهن خارجا فلا يرد عليه ما قيل بل الحكمة تقتضي أن يكون النساء أكثر كما سيحى في قوله
 يهب لمن يشاء انا واهله لمن يشاء الذكور أن تقدم الاناث لكونهن أكثر لتكثير النسل وفي الحديث
 من أنشأ الساعة أن تقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون الحسنة امرأة فيهم قيم واحد وهذا يشهد
 لما ذكره المصنف رحمه الله وأيضاً للرجل أن يزيد على واحدة وهو زهرة لا تحتمل الفرق وتذكره اما
 رعاية الصيغة ففعل أولها ويل موصوفه بالجمع أو لانه صفة مصدرة محذوف أي بنا كثيرا وأما جعله
 صفة حين كما قيل فتكاف سمج (قوله وترتيب الامر بالتقوى الخ) يعني أن الاستعمال جار
 على أن الوصف الذي علق به الحكم عليه موصوفه أو باعثة عليه داعية اليه وهو هنا كذلك
 لان ما ذكره على القدرة العظيمة والنعمة الجسيمة والاقل يوجب التقوى حذرا عن العقاب
 العظيم والناس يذعنوا اليها ووافوا بالشكر الواجب هذا اذا أريد بالاتقاء ما يعم المتعلق بحقوق الله
 والعباد ويجوز أن يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وحينئذ يكون خلقهم من أصل واحد
 موجبة لاتقاء الله في الاخلال بما يجب حفظه من الحقوق التي بينهم وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة
 من رعاية حال الايتام وصله الارحام والعدل في النكاح والارث ونحو ذلك بالخصوص بخلاف الاول

وخلق منه أمكم حواء من ضلع من
 اضلاعه أو محذوف تقديره من نفس
 واحدة خلقها وخلق منها زوجها وهو
 تقرير لخلقهم من نفس واحدة (وبث منها
 رجالا كثيرا ونساء) ببيان الكيفية تولدهم
 منها والمعنى ونشر من تلك النفس
 والزوج المخلوق منها بنين وبنات كثيرة
 واكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف
 النساء اذ الحكمة تقتضي أن يكن أكثر
 وذكر كثيرا حاشا على الجمع وترتيب الامر
 بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة
 على القدرة القاهرة التي من حقها أن تخشى
 والنعمة الباهرة التي توجب طاعة مولها

فانه انما يطالبها من حيث العموم فان اتقاء الله باجتناب الكفر والمعاصي ومراعاة القبايح يتناول
 رعاية حقوق الناس ويؤيده ما رواه مسلم عن جرير رضي الله عنه قال كما صدر التماس عند دخول الله صلى
 الله عليه وسلم في صلاة قوم يجتنب النار والعبادة متقلدي السيوف من مضر فتمعروا وجهه لما راى ساجد منهم من
 الفاقة قد خل ثم خرج فامر بلالا فاذن فقام ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الى قوله ان الله
 كان عليكم رقيبا أي عالما بأحوالكم فاحذروه ولا يخفى موقع الخطبة مما قبلها وقوله أولان المراد الخ
 فالتقوى خاصة وعلى ما قبله عامة والاول أولى لعدم التكرار ولذا قدمه وقوله على حذف مبتدأ لانه
 صلة لعطفه على الصلة فلا يكون الاجلة بخلاف يجوز يدركب وذهب (قوله أي يسأل بعضكم بعضا
 الخ) اتقوا الله من وضع الظاهر موضع الضمير إشارة الى جميع صفات الكمال ترقيا بعد وصف الربوبية
 فكانه قيل اتقوا ربوبيته وخلقه اياكم خلقا بديعا واكونه مستجما لصفات الكمال كلها وتساؤلون اما
 بمعنى يسأل بعضكم بعضا فالمتابعة على ظاهرها أو بمعنى تسألون كما قرئ به وتفاعل يرد بمعنى فعل اذا تعدد
 فاعله كما أشار اليه الزمخشري وعلى حذف احدى التامين فالمحذوف الثانية لانها التي وصل بها النفل
 ويجوز أن يكون الاولى (قوله بالنصب عطف على محل الجار والمجرور الخ) محل الجار والمجرور وقيل
 التحقيق أنه للمجرور فقط وقوله فصولها الخ اما بيان معنى اتقائهم أو إشارة الى تقديره ضاف أي قطع
 الارحام (قوله وهو ضعيف لانه كعبض الكلمة) يعني الضمير للمجرور لشدة اتصاله بجزء الكلمة
 فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يجوز العطف عليه وهذا مذهب البصريين وقد تبع
 في هذا الزمخشري وهو تبع المبرد فانه شنع على حذو رجه الله في هذه القراءة حتى قال لا تفعل القراءة بها
 وقد تبعهم ابن عطية وزاد أن المعنى لا ينظم فيها لأن التساؤل بالارحام لا يدخله في الحظ على تقوى
 الله فلا فائدة في عطفها وهو مما يفيض من الفصاحة ورد بأن العطف على الضمير للمجرور بدون إعادة الجار
 صحيح عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبي صلى الله عليه
 وسلم متواترة فغل هذا جسارة لا تليق بأحد وحذو رجه الله أجل قدرا مما لو هموه وقد ذهب ابن جني
 في الخصائص الى تحريمها على حذف الجار وأن الاصل وبالارحام بعطف الجار والمجرور على الجار
 والمجرور لأن هذا المكان لما اشتهر فيه ذكر الجار قامت شهرته مقام ذكره وأنشدوا له شواهد كثيرة ونعم
 ما قال وارضاء في الكشف الا أنه قال يؤخذ من القراءة صحة العطف أو الاضمار والثاني أقرب عند أكثر
 البصريين لتبونه في نحو الله لا فعلن وقول ربيعة خير وفي نحو ما منل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك
 ومطر في نحو

الاعلاة أو بدا * هـ سابع نهد الجزارة

وقال بعضهم ان الواو لا تقسم على نحو اتق الله فوالله انه مطلع عليك وترك الفاء لان الاستئناف أقوى
 الوصلين وهو حسن وقد نسب الى الوهم في قوله الاعلاة البيت فانه مما حذف فيه المجرور لا الجار اللهم الا
 أن يقال انه مثال للاضمار مطلقا وبيان لانه قد يكون في الجار وقد يكون في المجرور ولا يخفى بعده وأما
 انتظام المعنى فلان التقوى ان أريد به التقوى خاصة وهي التي في حقوق العباد التي من جملتها صلة الرحم
 فالتساؤل بالارحام مما تقتضيه وان أريد بالاعم فلا دخوله فيها فيصير المعنى اما اتقوا الله في حقوق العباد
 فانكم تعظمون الله وتعظمونها أو تساؤلون بها فلم لا تتقونها أو اتقوا الله وراهاوا حقوقه وحقوق عباد
 فانكم تساؤلون الخ فاذا ذكره فوهم ساقط فافهم وأما قراءة الرفع فتوجبها ما ذكره لكن في العطف خفاء
 فلعلها معترضة وتقديرها يتقوا قرينة اتقوا مما يتساؤل به لقرينة تساؤلون وقدرة ابن عطية أهل لان
 توصل وقدرة ابن جني مما يجب أن تصلوه وتحموا طوافيه وهي قراءة ابن يزيد (قوله وعنه عليه الصلاة
 والسلام) رواه الشيخان والاحاديث في معناه كثيرة كقوله ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت
 الرحم فأخذت بحق الرحمن فقال ما هذا مقام العاذا من القطيعة قال نعم أما ترين أن أصل
 من وصلك وأقطع من قطعك فقاتل بلى قال الراغب معناه أنه تعالى جعل بين نفسه وعباده سببا كما كتب

أولان المراد به تهيئ الامر بالتقوى فيما يتصل
 بحقوق أهل منزله وبني جنسه على ما دللت
 عليه الآيات التي بعدها وقرئ وخالق وبات
 على حذف مبتدأ تقديره وهو خالق وبات
 (واتقوا الله الذي تساؤلون به) أي يسأل
 بعضكم بعضا فيقول أسألك بالله وأصله
 تسألون فأدغمت التاء الثانية في السبب
 وقرأ عاصم وحزرة والكسائي بطرحها
 (والارحام) بالنصب عطف على محل الجار
 والمجرور كقولك مررت بزيد وعمر أو
 على الله أي اتقوا الله واتقوا الارحام
 فصولها ولا تقطعوها وقرأ حذو رجه الله
 على الضمير للمجرور وهو ضعيف لانه كعبض
 الكلمة وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف
 الخبر تقديره والارحام كذلك أي مما ينبغي
 أن يتساؤل به وقد شبه سبحانه وتعالى اذ قرن
 الارحام باسمه على أن صلتهما يمكن منه وعنه
 عليه الصلاة والسلام الرحم معلقة بالعرش
 تقول ألا من وصلني وصله له الله ومن قطعني
 قطعه الله (ان الله كان عليكم رقيبا)

على نفسه الرحمة لعباده وأوجب عليهم في مقابلتها المذكر لما أقاضه عليهم من نعم انطلق والقوى والقدر
وغير ذلك كذلك جعل بين ذوى اللعمة سببا أوجب به على الأعلى رعاية الأدنى وعلى الأدنى توقير الأعلى
فصار بين الرحم والرحمة مناسبة معنوية ولنظمية ولذا عظم شكر الوالدين وقرنه بشكره فقال أن أشكر لى
ولو المديك تنبيه على أنهما السبب الأخير في الوجود قال الطيبي والتحقيق فيه أن العرش منصة لتجلى
صفة الرحمانية قال تعالى الرحمن على العرش استوى ولما كان للرحم تعلق باسم الرحمة جعلها عند
العرش الذى هو منصة الرحمة (قوله حافظا مطلقا) لأنه من رقبته بمعنى حفظه كما قاله الراغب أو أطلع
ومنه المرقب للمكان العالى الذى يشرف عليه ليطالع على ما دونه (قوله أى إذا بلغ الخ) فبده به لما
سيأتى في قوله فان أنتم منهم رشتد أفادوا الميهم أموالهم وقوله الذى مات أبوه هذا أصل معناه لغة
لانفرادهم وجمع على يتامى وان لم يكن فعيل بجمع على فعلى بل على فعال وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل
وكر ما هو نذر ومرضى فهو تاما جمع يتيم الخافه يباب الآفات والواجع فان فعلا فيها يجمع على
فعلى ووجه الشبهة ما فيه من الذل والانكسار المؤلم وقيل لما فيه من سوء الادب المشبه بالآفات كما جمع
اسير على أسرى ثم على أسارى بفخ الهمة أو هو مقلوب يتامى فان فعلا لا اسمى يجمع على فعائل كاقيل
وأفائل وقيل ذلك فى الصفات لكن ييم جرى الاسماء كصاحب وفارس ولذا قلما يجرى على موصوف
ثم قلب فقل يتامى بالكسر ثم خفف بقلب الكسرة فتحة فقلبت الياء الفارقة وجاء على الأصل فى قوله

أطلال حسن فى البراق يتامى (قوله والاشتقاق يقتضى وقوعه الخ) لانفرادهم عن أبيه وعرف اللغة
خصه بمن لم يبلغ وفى الكشف من استغنى عن الكافل ومراده البلوغ أيضا لكنه خرج مخرج الغالب والا
يلزم أن يسمى من كبر مجنوناً يتامى وقد تردد فيه بعضهم لكن جزم التحرير بعدمه وأما قوله صلى الله عليه وسلم
لا يتم بعد البلوغ فليس لتعليم اللغة بل الشريعة فلا يدل على عدم الاطلاق لغة أما عدم الاطلاق شرعا
وعرفا فما لا نزاع فيه والاية بظاهرها تقتضى اما اطلاق يتامى على الكبار أو اثبات الاحكام للصغار
فاحتاجت الى التوجيه فذهب صاحب الكشف الى التجوز فى اليتامى باستعماله فى لازم معناه وهو
تركها سالمة لانها لا تنطبق الا اذا كانت كذلك أو أن يتامى بمعناه اللغوى الاصلى فهو حقيقة وارد
على أصل اللغة فاقبل اللفظ اذا قل فى العرف يكون فى أصله مجازا وهو هنا كذلك فلا مقابلته بينه وبين
الاتساع الا أن العلاقة فى الاتساع الكون وفى هذا الاطلاق والتقييد غلبة عما تقر فى المعانى أو مجاز
باعتبار ما كان أو ترلقرب العهد بالصغر والاشارة الى وجوب المسارعة الى دفع أموالهم اليهم حتى كان
اسم اليتيم باق بعد غير زائل وهذا المعنى يسمى فى الاصول بآشارة النص وهو أن يساق الكلام بمعنى
ويضمن معنى آخر وهذا فى المصنفون نظير المشارفة فى الاول ومنه علم انقسامها الى قسمين وفى قوله
قبل أن يزول عنهم هذا الاسم أى قبل أن يتحقق زواله والاقبل زواله لا يوتى (قوله أولغير البالغ
والحكم مقيد فـكانه الخ) ردها بأنه قال فى التلويح ان المراد من قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم
وقت البلوغ فهو مجاز باعتبار ما كان فان العبرة بحال النسبة لا بحال التكلم فالورود للبالغ على كل حال
ومثله قول الآخر تقدير القيد لا يغنى عن التجوز اذا الحكم على ما عبر عنه بالصفة يوجب اتصافه بالوصف
حين نعلق الحكم به وبين تماق اليتامى لا يكون يتيماً فلا بد من تأويله بما مر (قلت) هذه المسئلة وان كانت
مذكورة فى التلويح لكنها ليست مسلمة وقد تردد فيها الشريفة فى حواشيه والتحقيق أن فى مثله نسبتين
نسبة بين الشرط والجزاء وهى التعليقية وهى واقعة الآن ولا تتوقف على وجودهما فى الخارج ونسبة
اسنادية فى كل من الطرفين وهى غير واقعة فى الحال بل مستقبلة والمقصود الاول وفى زمان تلك النسبة
كانوا يتامى حقيقة الانزاهم قالوا فى نحو عصرت هذا الخ فى السنة الماضية انه حقيقة مع أنه فى حال
العصر عصير لاخل لان المقصود النسبة التى هى تبعية فيما بين اسم الاشارة وتابعه لا النسبة الايضاعية
بينه وبين العصير كما حقيقة بعض الفضلاء وقد مر تحقيقه فى أوائل البقرة فتأمل فانه من معاركة الافهام

حافظا مطلقا (آتوا اليتامى أموالهم) أى اذ
بلغوا وليتامى جمع يتيم وهو الذى مات أبوه
من المتيم وهو الانفراد ومنه الدرّة اليتيمة
أما على أنه لما جرى مجرى الاسماء كفارس
وصاحب جمع على يتامى ثم قلب فقل يتامى
أو على أنه جمع على يتيم على يتامى كما جرى
الآفات ثم جمع على يتيم على يتامى وقوعه على
وأسارى والاشتقاق يقتضى وقوعه على
الصغار والكبار لكن العرف خصه بمن
لم يبلغ ووروده فى الآية اما للبلغ على الأصل
أو الاتساع لقرب عهدهم بالصغر حتى أن
يدفع اليهم أموالهم أو أن يساق أول بلوغهم قبل أن
يزول عنهم هذا الاسم ان أول بلوغهم الرشد
ولذلك ما يابى سلاتهم صفارا أولغير البالغ
والحكم مقيد فـكانه قال وآتوا أموالهم
ويؤيد الاول

ومن التاقدام وقد ترك المصنف رحمه الله تأويل الايتام بالحفظ وقال في الانصاف انه اقوى اقوله
بعد آيات وابتلوا البتامة حتى اذا بلغوا النكاح الخ فانه يدل على أن الآية الاولى في الحظ على حفظها
اهم ليؤتوها عند بلوغهم ورشد هم والثانية في الحظ على الايتام الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد
ويقويه أيضا قوله عقب الاولى ولا تبدلوا الخبيث بالطيب الخ فهذه اكله تأديب للوصي مادام المال في
يده وأما على التأويل الاخر فتؤدى الآيتين واحداً لكن الاولى بجملة والثانية مبينة بشرط (قوله
ماروى أن رجلاً من غطفان الخ) فقهه كما في الكشف فدفن ماله اليه فقال صلى الله عليه وسلم ومن يوق
شئ نفسه ويطعم ربه هكذا فانه يجعل داره يعني جنته فلما قبض الفقي ماله أنفقته في سبيل الله فقال عليه
الصلاة والسلام ثبت الاجر وبنى الوزر فلو يا رسول الله قد عرفنا أنه ثبت الاجر فكيف بنى
الوزر وهو يتفق في سبيل الله فقال ثبت اجر الغلام وبنى الوزر على والده وهذا رواه النعماني عن مقاتل
والسكبي ووزره بأن كسبه من غير حله أو منع عقوق الله أو المراد بالوزر حسابه والاجر انما يكون اذا
لم يكن مغصوباً علم صاحبه ووجه التأييد انما انزلت في البالغ كما ترى وهو الوجه الاول (قوله ولا تبدلوا
الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم الخ) يعني المراد بالخبيث الحرام وبالطيب الخلال لكن المراد
على الاول لا تأكلوا ذلك الحرام الذي هو مال اليتيم مكان الخلال من أموالكم فليس المراد في هذا
الوجه أخذ مال اليتيم واعطاه ماله بل أكل مال اليتيم وزله ماله على حاله فالطيب - يمتدحوا كل ماله
الذي تركه بحاله وفي الوجه الثاني هو حفظ مال اليتيم فاختلف الطيب والخبيث في الوجهين فاتفق على
بعض الاستعمال كالتجمل والاستعمال قال الزمخشري وهو غير عزيز والاختزال باهتنام الخطاء والمزاي
الاقتطاع (قوله وقيل لا تأخذوا الرفيع من أموالهم وتعطوا الخسيس مكانها) وهذا يتبدل وليس يتبدل
وفي الكشف وقيل هو أن يعطى ريشاً أو يأخذ جديداً وعن السدي أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينة وليس
هذا يتبدل وانما هو يتبدل الا أن يكاد صديقه فبأخذ منه عفاً مكان سمينة من مال الصبي اهو هذا
المقام مما كثر فيه الكلام فهل الابدال والتبدل والتبدل والابدال بينهما فرق في المعنى والاستعمال
أم لا فاقبل التبدل تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه فاذا استعملت بالباء
دخلت على المتروك وقيل الباء تدخل على المأخوذ في التبدل وحكي في الاستبدال خلاف وقال المحلى
انها في الابدال تدخل على المأخوذ في الاستعمال العرفي وقال الدميري في التبدل الباء تدخل على
المتروك لكن **حكي** الواحدى أنها تدخل على المأخوذ ويشهد له قول الطيفيل لما أسلم

وبدل طالعي نحى بسعدى * قال التحرير والتبدل استعمال آخر يعتدى الى المعولين بنفسه كقوله
يبدل الله سياهم حسنات والى المذهب به المبدل منه بالباء كقوله وبدلناهم بجنتهم - جنتين وآخر يعتدى
الى معول واحد نحو بدلت الشيء أى غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه وقال المدق في الكشف ان حاصل
الفرق أنه اذا قيل تبدل الكفر باليمان أريد اتخذ الكفر بدله فالمأخوذ هو ما عدى اليه الفعل بلا واسطة
واذا قيل بدله به أريد غيره به فالحاصل ما أفضى اليه الفعل بالباء كما قال في تفسير قوله تعالى لا تبدل لكلماته
لا أحد يتبدل شيئاً من ذلك بما هو أصدق ونقل الأزهرى عن ثعلب بدات الخاتم بالحلقة اذا ذبته وجعلته
حاة وبدات الحلقة بالخاتم اذا ذبته وجعلتها خاتماً وبدات الخاتم بالحلقة اذا ذبته وجعلته هذه
مكانه وحقيقته أن التبدل تغيير ضرورة الى اخرى والابدال تحييه فاتفق على دخول الباء على الحاصل
عكس التبدل والاستبدال وعن المبرّد أنه استحسنه لما نقله اليه الزاهد وزاد عليه أنه يستعمل بمعنى
الابدال أيضاً ومنه يظهر أن من زعم أن التبدل أعظم من التبدل لان الثاني تغيير خاص فقدروهم فان قلت
فقد أعض عليك قوله تعالى وبدلناهم بجنتهم جنتين قلت الكلام فيما اذا كانت الباء ملة ثانية للفعل أما
اذا اعتدى بنفسه الى العوضين كما في قوله تعالى أو الميكيل الله سياهم - حسنات أو الى العوض وما حبه
كما في قوله أن يتلوا ما ربه ما خيراً فليس مما نحن فيه لاقضاء الفعل الى المأخوذ بلا واسطة وخروج الباء

ماروى أن رجلاً من غطفان كان معه مال
كثير لا ين أخ له يتيم فلما بلغ طالب المال منه
فمنعه فزات فلما سمعها الأم قال أطعنا الله
ورسوله نهو ذبا لله من الحبوب **حكي**
(ولا تبدلوا الخبيث بالطيب) ولا تبدلوا
الحرام من أموالهم بالخلال من أموالكم
أو الأمر الخبيث وهو اختزال أموالهم
بالأمر الطيب الذي هو حفظها وقيل
لا تأخذوا الرفيع من أموالهم وتعطوا
الخسيس مكانها وهذا يتبدل وليس يتبدل
(ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم)

عن التكميل فان ذكرت ابيان المعوض عنه فباء المقابلة تصلح للمأخوذ والمتروك واعتبر بقولك بعت هذا
بدرهم وجواب مخاطبك اشتريت به فالدرهم مأخوذك ومتروك مخاطبك وظهر من هذا ان بتدليل ثلاث
استعمالات بدأت الخاتم بالحلقة وهو المبحث وبدأت الخاتم حلقة اذا جعلت الحلقة بدله وبدلت زيدا اختما
بنوب ان اعطيته الخاتم بدلا عن النوب فاعتبره واستبصره ثم ان كلامه اعترض على قول السدي
وما قبله لان المتروك عنده الخبيث وهو المزهول أو الردي ووزكه على المكارمة مع الصديق بأن يكون للصبي
دين على صديق الولى فيأخذ الولى منه رديا مكان جديدا مكافأة له على سابق صنعه له أو ائابة تصححها له ما
والاشبهه أن الكلام على اطلاقه واذا أعطى رديا وأخذ جديدا من مال الصبي يصدق أنه تبدل الجيد
بالردي للصبي وبذل لنفسه وظاهر الآية أنه يريد البدل للصبي لان الاوابعاء هم المتصرفون في أموالهم
فتموا عن بيع بوكس من أنفسهم ومن غيرهم وما ضاهاه ولا بضر أنه تبدل لنفسه أيضا باعتبار آخر لان
المتبادر الى الفهم النهى عن تصرف لاجل الصبي ضار - واما عامل الولى نفسه أو غيره واشبهه على المصنف
للقول عن اختلاف الاعتبار فأوله بما لا اشعار للفظ به فان ذهب الى التأويل لا محالة فالاولى أن
يقال المزهول هو الطيب والسمين هو الخبيث ضرر به منسلا للحرام والحلال اه - وهذا زبدة الكلام
في هذا المقام فاختلفت ما يحلو والرفيع بمعنى النفيس وأصل معناه العالى المرتفع وانما ضعفه كإم
وأشار اليه لدخول الباء على المأخوذ ورشأن التبدل لا التبديل وقد عرفت ما فيه (قوله
ولاتا كاوها مضمومة الى أموالكم الخ) يعني أن الى لغة تدبر متعاقبة مضمومة وهوية تدعى بالى أو لتضمن
الاكل معنى الضم وقيل الى بمعنى مع وفى الكشف لوجمل الانتهاء الى على أصله على أن النهى عن أكلها مع
بقاء مالهم كأن أموالهم جعلت غاية لحصلت المبالغة والتخلص عن الاعتذار وهذا ما ارتضاه الفراء
في تفسيره وقال لا تكون الى بمعنى مع الا اذا ضم شئ الى آخر كقوله لذود الى الذودايل وقدمت وفسر
الاكل بالانفاق اشارة الى أن المراد به الانتفاع والتصرف فعبر عنه بأغلب أحواله وقوله ولا تسوا
بينه - ما اشارة الى أن المراد بالمعية مجرد التسوية بينهما فى الانتفاع أعم من أن يكون على الانفراد أو مع
ماله فهو جواب عن السؤال الواقع فى الكشف الجواب عنه ثمة بأن المعية تدل على غاية فبح فعلهم حيث
أكلوا أموالهم مع الغنى عنهم اتقوا عليه فلا يلزم القائل بفهوم المخالفة جوازاً كل أموالهم
وحدوها والسؤال لا يرد اذا فسر تبدل الخبيث بالطيب باستبدال أموال اليتامى بماله وأكلها مكانه
فانه يكون نم بآمن أكلها ووحدها وهذا عن ضمها وأيس الاول مطلقا حتى يرد سؤال بانه أى فائدة
فى هذا بعد ورود النهى المطلق (قوله الضمير للاكل الخ) وقيل للتبدل وقيل لهما وقوله ذنبا عظيما فسر
الكبير بالعظيم وهذا لا ينافى ما قبل ان العظيم فوق الكبير اما لان الكبير معناه عنده أو أن تكبره
للعظيم والحبوب الذنب العظيم وقيل هو مطلق الذنب ويكون بمعنى الوحشة والصعب (قوله أى أن
ختم أن لا تعدلوا الخ) تفسيره بما ذكر ابيان الربط بين الشرط والجزاء وقدم هذا الوجه لانه أرجح مما
بعد المناسبة ما قبله وما بعده وارتباط الشرط بالجزاء أتم ارتباطا والقربة على أن المراد من لا تنقضوا
فى اليتامى المتزوج بهم الجواب فانه صريح فيه والربط يقتضيه وتفسير النساء بغير اليتامى لدلالة المعنى
واشارة لفظ النساء وقوله طاب لكم طاب يكون بمعنى مالت له النفس واستطابته وبمعنى حل وبالناس
فسره الزمخشري وظاهر نصريح المصنف به فى الثالث أنه فيما قبله بالمعنى الاول وفسره الزمخشري
فيها بالحل واعتراض عليه الامام بانه فى قوة أبيع المباح وأيضا يلزم الاجمال حيث لا يعلم المباح من الآية
وأثر الحل على المستطاب ويلزم التخصيص وجعله أولى من الاجمال وأجاب فى الكشف بأن المبين فخرجه
فى قوله - رمت عليكم أمهاتكم الخ ان كان مقدم النزول فلا اجمال لان المعنى فانكحوا ما بين لكم حله
ولكنه مفيد بالعقد المخصوصة فليس فى قوة أبيع المباح لفائدة الزيادة ولا اجمال ولا تخصيص وتعريف
الموصول لانه - والافلا اجمال المؤخر بيانه أولى من التخصيص بغير المقارن لان تأخير بيان الجمل

ولاتا كاوها مضمومة الى أموالكم أى
لا تنفقوها ما ماولا تسوا بينهم اهذا حلال
وذا الحرام وهو فيما زاد على قدر أجره قوله
تعالى فليأكل بالعرف (انه) الضمير للاكل
(كان حوبا كسيرا) ذنبا عظيما وقضى حوبا
وهو مصدر حاب حوبا وحابا كقوله ولا تقالا
(وان ختمت النساء) أى ان ختمت أن
ما طاب لكم من النساء اذا تزوجتم بهن
لانعدلوا فى ثامى النساء اذا تزوجتم بهن
فتزوجوا ما طاب لكم من غيرهن اذ كان
الرجل يجرب بنية ذات مال وجمال فيتزوجها
ضامهم افرع يجمع عنده منهن عدد ولا يقد
على القيام بحقوقهن أو ان ختمت أن
لانعدلوا فى حقوق اليتامى فخرجتم منها
فخافوا أيضا أن لانعدلوا بين النساء وانكحوا
مقدارا يمكنكم الوفاء بحقوقه لان المتزوج من
الذنب ينبغي أن يخرج من الذنوب كلها على
ما روى أنه تعالى لا اعظم أمس اليتامى فخرجوا
من ولايتهم وما كانوا يخرجون من تكبير
النساء واضاعتن قنزل وقيل لا يخرجون
يخرجون من ولاية اليتامى لانعدلوا فى
من الزنا فقبل لهم ان ختمت أن لانعدلوا فى
أمس اليتامى فخافوا الزنا فانكحوا ما حل لكم

جائز دون بيان التخصيص عند أكثر الحنفية والامرو لو كان للإباحة لا يلغوه عنه طاب اذا كان بمعنى
 حل لانه يصير المعنى أبيع لكم ما أبيع هنالاق مناط الفائدة القيد وهو العدد المذكور وقيل انه للوجوب
 أي وجوب الاقتصار على هذا العدد وقوله أن يخرج من الذنوب أي يبعد ويخرج منها يقال يخرج اذا
 فعل ما يخرج به من الاثم والحرَج وقوله فخافوا الخ لم يقل لقصها كما في الكشاف لانه ساء الاعتزال
 والقول بالحسن والقبح العقليين وان احتل السري والوجه الثالث أبعدها ولذا أخره ولكن فريضة
 الحال توضع ربطه كما أشار اليه ونظيره ما اذا دام على الصلاة من لا يركي يقول له ان خفت الاثم من ترك
 الصلاة تخف ترك الزكاة ويتأى جمع نية وأصله يتأى ولا كلام فيه وتركه المصنف رحمه الله هنا كفتاء
 بما مر (قوله وانما عبر عنهم بما ذهابا الى الصفة الخ) ما يخص أو تقلب في غير العقلاء وهو فيما اذا أريد
 الذات أما اذا أريد الوصف فلا كما تقول ما زيد في الاستفهام أي أفاضل أم كريم وأكرم ما شئت من
 الرجال بمعنى الكريم أو اللئيم ونحوه كما ذهب اليه العلامة والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم
 والمراد بالوصف هنا ما أريد من من البكر والنيب أو ما لا حرج ولا تضيق في تزوجها وقد خفي معنى
 الذهاب الى معنى الصفة هنا على من قال المراد الوصف المأخوذ من المذكور بعدما اذ معنى ما طاب
 الطيب وهو صادق على العاقل وغيره والسؤال لا يسقط به وقوله أو ما ملكك إيمانكم ذهابا الى الوصف
 ولكون المملوك لبيعه وشراؤه والمبيع أكثره ما لا يعقل كان التعبير عما فيه أظهر وقوله وقرئ تقسطوا
 الخ قسط يقسط قسوطا جار ومنه قوله تعالى وأما القاططون فكانوا لجهنم طابا وأقسط يقسط ضده
 بمعنى عدل ومنه قوله تعالى ان الله يحب المقسطين فان قرئ من الثلاثي فلا مزيدة وهو ظاهر (قوله
 معدولة عن أعداد مكررة الخ) هذه الصيغة متنوعة من الصرف على الصحيح وجوز القراء صرفها في
 سبب منعها أقوال أحدها مذهب سيبويه والخليل أنه العدل والوصف وأورد عليه أن أسماء العدد
 الوصفية فيها عارضة وهي لا تمتع الصرف وأجيب بأنها وان عرضت في أصلها فهي نقلت عنها بعد
 ملاحظة الوصف العارض فكان أصليا في هذه دون أصلها وفيه نظر الثاني قول القراء انها منعت
 للعدل والتعريف بنية الالف واللام ولذا لم تجز اضافتها ولا دخول أل عليها والثالث أنها معدولة عن
 اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فعدلت عن ألفاظ العدد وعن المونث الى المذكر ففيها عدلان وهما
 سيبان والرابع أنه مكرر العدل لانه عدل عن لفظ اثنين ومعناه لانها لا تستعمل في موضع يستعمل فيه
 اذ لا تلي العوامل وانما تقع بعد جمع معنى اما خبرا أو حالا أو وصفا وشذ أن تلي العوامل وأن تضاف وقوله
 وقيل لتكرير العدل هو مذهب الزمخشري ورده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وليس من
 المذاهب الاربعة في شيء وأجيب بأنه المذهب الرابع وهو منقول عن ابن السراج فلا وجه لقول أبي حيان
 لم يقل به أحد ولو قال لا تطير له صح وأشار المصنف رحمه الله لضعفه من غير بيان لوجهه وتكراره
 بخروجه عن وزنه وافراده بوزن آخر مكرر معناه وعبر عن العدل في المعنى بعد لها عن تكرارها وقريب
 منه ما ذكره التحرير (قوله منصوبة على الحال من فاعل طاب) وهو ضمير ما يعلم منه جواز الحالية منها
 وقد مر أنه لا يبيان العوامل ولا يضاف ولم يسمع من العرب ادخال الالف واللام عليه كما صرح به أبو
 حيان رحمه الله وخطأ الزمخشري في قوله تنكح المتني والثلاث والرابع ولذا قال التحرير انه لا بد للزمخشري
 من اثباته والاستشهاد عليه والقول بأنه غفلة غفلة ولهذا ذهب بعض النحاة الى أنه معرفة فلا يكون
 عنده حالا وقوله بين هذه الأعداد أي بعضها لا مجموعها والمراد المعدودات وذروا الجمع أي اتركوا
 الجمع بين النساء الحرائر والمقنع ما يقنع ويمنع في به وهو بفتح الميم مصدر بمعنى الرضا أريد به المرضي
 ويستوي فيه الواحد وغيره فيقال شاهد مقنع وشهود مقنع وقدم تقدرا اختاروا على انه كمع واعم
 أنه المتبادر عما قبله دلالة على جواز العزوبة قتاتل وقوله أو ما ملكك إيمانكم إشارة الى أن الخطاب
 للأحرار لان العبد لا يحمل له أكثر من اثنين (قوله ومعناها الاذن لكل ناكح الخ) قال الزمخشري فان

وانما عبر عنهم بما ذهابا الى الصفة أو اجراء
 ان مجرى غير العقلاء لتفصان عقلمن
 ونظيره أو ما ملكك إيمانكم وقرئ
 تقسطوا بفتح التاء على أن لا مزيدة أي ان
 خفتم أن تجوروا (منشئ وثلاث ورباع)
 معدولة عن أعداد مكررة هي ثنتين ثنتين
 وثلاث ثلاثا وأربعا أربعا وهي غير منصرفة
 للعدل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت
 أصولها لم تنبأ لها وقيل لتكرير العدل فانها
 معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة
 على الحال من فاعل طاب ومعناها الاذن
 لكل ناكح يريد بالجمع أن ينكح ما شاء
 من العدد المذكور متفقين فيه ومختلفين
 كقولك اقسموها هذه البصرة درهمين
 درهمين وثلاثة ثلاثة ولو أفردت كان المعنى
 تجوز الجمع بين هذه الأعداد دون التوزيع

قلت الذي أطلق للفاسح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فسامعني التكرير في مني وثلاث
ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل فاكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له
كما تقول الجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو
أفردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء بالواو في المثال الذي ذكرته لك
ولو ذهبت تقول اقتسموا هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ
لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تنية
وبعضه على ثلث وبعضه على ربع وذهب معنى تجوز الجمع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو
وتحريره أن الواو أدات على إطلاق أن يأخذنا كون من أراد وانكاسها من النساء على طريق الجمع
أن شأوا مختلفين في تلك الأعداد وان شأوا متفقين فيهما محظور عليهم ما وراء ذلك اه وحاصله أنه
أبج لكل واحد أن يأخذ ما أراد من هذه العدة ولا يتجاوزها وانما تفيد هذا المعنى صيغة العدل
والعطف بالواو لانه حال فلأفرد وقيل اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يصح جعله حالاً من
المال الذي هو ألف درهم بخلاف ما إذا كرر فان المقصود فيه الوصف والتفصيل في حكم الانقسام
أي مفصلاً ومنقسماً إلى درهم درهم وأولاً أحد الأمرين أو الأمور والاباحة انما تكون من دليل
خارجي والحال بيان لكيفية الفعل والقياس في الكلام نبي لما قبله فمعنى أو أن يكون الانقسام على
أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزاً لها إلى
ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك دفع لما ذهب إليه البعض من جواز التسع تسكيات
الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والأربع وهي تسع وذلك لأن من ~~تسع~~ الخمس أو ما فوقها لم
يحافظ على القياس أعني كيفية التسكاح وهي كونه على هذا التقدير والتفصيل بل جاوزه إلى خماس
وسداس والسنة يثبت أن هذا هو المراد كقوله صلى الله عليه وسلم اخترار بما وفارق سائرهن وغيره من
الاحاديث الصحيحة ولا مخالفة بينه وبين كلام المصنف في المال كما توهم وانما وقعت في بعض العبارة كقوله
لم يكن له معنى وقول المصنف كان المعنى تجوز الجمع فلوقيل معنى لم يكن له معنى يعني يصح قصده لانه يفيد
جواز الجمع وجواز التسعة وهو غير صحيح كان المال واحداً والبدرة بفتح الموحدة وسكون الدال والراء
المهملتين عشرة آلاف درهم وقوله ذهب تجوز الاختلاف فكان يجب الاجتماع على هذه الأعداد
وما قيل انه لا يلتفت إليه الذهن لانه لم يذهب إليه أحد لا عبرة به لان الكلام في الظاهر الذي هو نكتة
العدول وفي بعض الحواشي هنا خبط وخط تركاه لانه تطويل بغير طائل وحسبك من القلادة ما أحاط
بالعق (قوله ولو ذكرت بأو) رد لما قيل ان الواو بمعنى أو قال ابن هشام نقلاً عن الاصفهاني
القول بأنها بمعنى أو خطأ لان الأعداد على قسمين قسم بقصد ضم بعضه إلى بعض كقوله ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذارجهم وقسم لا يقصد به ذلك بل هو للتقسيم كما هنا وفيه نظر (قوله سوى بين
الواحدة الخ) إشارة إلى أن أول التسوية والعددية في السراري يؤخذ من السياق ومقابلته الواحدة
ومؤن جمع مؤنثة والقسم بفتح ~~ف~~ كون معروف وقوله أي التقليل الخ هو مستفاد من واحدة
والعدد المذكور ويجوز أن تكون الإشارة إلى الجميع وقوله أقرب إشارة إلى أن أدنى من التوجيه في
القرب ومن صلة القرب لا تفضيلية (قوله يقال عال الميزان اذا مال الخ) يعني أصل معناه الميل
المحسوس ثم نقل إلى الميل المعنوي وهو الجور وقوله وعول الفريضة أي نصيب الورثة وهو العول
المعروف في علم الفرائض أخوذ من الجور لأنه قبل أن نصيب الورثة ولذا يقال فريضة عائلته وفريضة عادلة
والسهم انصبا الورثة المقدره لهم (قوله وفسر بأن لا تكثر عيالكم الخ) تفسيره بأن لا تجوزوا
منقول عن عائشة رضي الله عنها وهو المشهور وهذا التفسير منقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه
وقد خطأه فيه كثير من المتقدمين لانه انما يقال من ~~كثرة~~ العيال أعال يعيل أعالة ولم يقولوا عال يعول

ولو ذكرت بأو ذهب تجوز الاختلاف في
العدد (فان خفيتم ألا تعدلوا) بين هذه
الأعداد أيضاً (فواحدة) فاختاروا
أوفان ~~ك~~ أو واحدة وذروا الجمع وقري
بالرفع على أنه فاعل محذوف أو خبره تقديره
فتكفكم واحدة أو فاعل مفعول واحدة (أوما
ملكتم أيمانكم) سوى بين الواحدة من
الأزواج والعدد من السراري لخفة
مؤنث وعدم وجوب القسم بين (ذلك)
أي التقليل منهن أو اختيار الواحدة أو
التسري (أدنى ألا تعدلوا) أقرب من أن
لا تعدلوا يقال عال الميزان اذا مال وعال الحاكم
اذا جار وعول الفريضة الميل عن حد
السهم المسماة وفسر بأن لا تكثر عيالكم
على أنه من عال الرجل عياله يعولهم اذا
مانهم فعبعن كثرة العيال بكثرة المؤن على
الكثابة وبؤيده قراءة أن لا تعدلوا من عال
الرجل اذا كثر عياله

ولأن الأحسن المطابق لقوله قبله لا تعدلوا أن يكون بمعنى لا تجوروا ورده في الكشف بأنه من قولك
عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما لهم يعولهم إذا اتفق عليهم لأن من كثرت عياله لزمه أن يعولهم وفي ذلك
ما ذهب عليه المحققون على حدود السرعة وكسب الحلال ومثله أعلى كعباً وأطول باعاً في كلام العرب
أن يخفى عليه مثل هذا في تفسيره طريق الكتابة فاستعمل الاتفاق وأراد لازم معناه وهو كثرة
العيال وذكر في الكشف أنه لا حاجة إلى هذا فإن الكسائي رحمه الله نقل عن فصحاء العرب عيال يعول
إذا كثرت عياله وعن نقله الأصمعي والأزهري وهذا التفسير منقول عن زيد بن أسلم وهو من أجلة التابعين
وقراءة طائوس مؤيدة له فلا وجه لتشنيع من شنع عليه بما هلا باللغات والآثار وقد نقل الدوي أمم
القرء أنها لغة سحر وأنشد

وإن الموت يأخذ كل حي * بلا شك وإن أمشي وعالا
أي وإن كثرت ماشيته وعياله وأما ما قيل إن عيال بمعنى كثرت عياله يأتي بمعنى جارواي فليست الخطئة
في استعمال عيال بمعنى كثرة العيال بل في عدم الفرق بين المادتين فرداً أيضاً بحكاية ابن الأعرابي وغيره
عالم يعولهم هذا المعنى وعال يعيل بمعنى افتقر فعال له معان مال وجار وافتقر وكثرت عياله ومان وأنفق
وأعجز يقال عالى الأمر أى أعجزنى ومضارعه يعيل فهو من ذوات الواو والياء على اختلاف المعاني
فإن قلت قال بمعنى ما لا دلالة له على كثرة الموتى حتى يكفى به عن كثرة العيال قلت قال الراغب أصل
معنى العول النقل يقال عاله أى تحمل ثقل موته والثقل انما يكون في كثرة لاني قبله فالمراد بلا تعولوا
وبقوله ما لهم كثرة ذلك بقرينة المقام والسياق لانه ليس المراد في الموتى والعيال من أصله لانه لو تزوج
واحدة كان عائلاً وعليه مؤنة فالكلام كالصريح فيه واستعمال أصل الفعل في الزيادة فيه غير عزيز
فلا غبار عليه كما لوهم (قوله ولعل المراد بالعيال الأزواج الخ) أى على تفسير تعولوا بكثرة عيالكم
وعيال جمع عيل ينتسب إليه الباء فان كان ذلك إشارة إلى التقليل واختيار الواحدة فعدم كثرة
الأزواج فيه ظاهر وإن كان للتسري فعدم كثرة الأزواج صادق على عدمه بأن لا يكون لكم أزواج
ولا كثرة وإن كان العيال بمعنى الأولاد فعلى الأول ظاهر فلذا أخره المصنف رحمه الله وجعله مشبهاً به
وعلى الثاني فلا نه مظنة قلة الأولاد إذا العادة على أن لا يتقيد المرء بمضاعفته ولا يأتى العزل عنها وهذا
معنى قوله لجواز العزل الخ أى عادة فلا يرد عليه أن مذهب الشافعي جواز العزل عن الحرائر
والأما مع أن في بعض شروح الكشف ما يدل على أن فيه خلافاً عنه فليعل المصنف رحمه الله تعالى
مال إلى المنع كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله (قوله وهو من الخ) بمعنى الصدقة كالصدق بمعنى
المهر والقرء بفتح الصاد وسكون الدال أصلها ضم الدال خففت بالتسكين وضمها ما باتباع الثاني
لضم الأول كما يقال ظلة وظلة وهو المراد بالتقليل وقوله على التوحيد أى قرئ صدقته بضمين مع
الأفراد (قوله عطية الخ) أى النحلة حقيقة في اللغة العطية بغير عوض فإن قلت كيف يكون
بلا عوض وهو في مقابلة البضع والتمتع به قلت قالوا لما كان لها في الجماع مثل ما للزوج في المدة
أو أزيد وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة كان المهر مجازاً بالمقابلة التمتع بتمتع أكثر منه وقيل إن
الصدق كان في شرع من قبله للأولياء بدليل قوله تعالى إني أريد أن أتصدقك إحدى ابنتي الخ
ثم نسخ فصار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة ومن فسره بالفريضة نظراً إلى أن هذه العطية
فريضة ونسبه على المصدر والملاقاته الفعل بمعنى كقعدت جلوساً وقوله أو مخولة أى معطاة منكم
ومن فسره بالديانة أخذ من النحلة بمعنى الملة ومولياتهم بفتح الميم وتشديد الباء أى من كن في ولايتهم
(تنبيه) قال العلائي في قواعد في الصداق عوضية عن البضع من وجه وهبة من وجه طرحتها
لكن الغلب أيها فقيل الغلب الأول وقيل الثاني وما أخذ من الآية لأن النحلة العطية بلا عوض
وجه الثاني (٢) أنه يرد بالعيب وإلها حبس نفسها حتى تقبضه وأنه يثبت فيه النفقة ويضمن لو تلف
وربح المصنف رحمه الله الأول لاقتضاء الوضع له فقدمه وفي قوله نظراً إلى مفهوم الآية بحيث لا يقدح في

ولعل المراد بالعيال الأزواج وإن أريد
الأولاد فلان التسري مظنة قلة الولد
بالإضافة إلى التزويج لجواز العزل فيه كتزويج
الواحدة بالإضافة إلى تزويج الأربع (وأنوا
النساء صدقاتهن) وهو رهن وقرى بفتح الصاد
وسكون الدال على التخفيف وبضم الصاد
وسكون الدال جمع صدقة كغرفة وبضمها
على التوحيد وهو تنقيل صدقة كذا النحلة ونحلة إذا
(نحلة) عطية يقال نحلته كذا النحلة ونحلة إذا
أعطاه إياها عن طيب نفس بلا توقع عوض
ومن فسرها بالفريضة ونحوها نظراً إلى
مفهوم الآية لا إلى موضوع اللفظ ونسبها
على المصدر لانها في معنى الإتيان أو الحال
من الواو والصدقات أى آتوهن صدقاتهن
ناحلين أو مخولة وقيل المعنى نحلة من آتته
سجانه ونحوها وتفضل منه عليهن فتكون
حالا من الصدقات وقيل ديانة من قولهم
اتحل فلان كذا إذا دان به على أنه مفعول له
أوحال من الصدقات أى دياناً من الله تعالى
شرعه والخطاب للأزواج وقيل للأولياء
لانهم كانوا يأخذون مهر ومولياتهم (فإن
طبن لكم عن شيء منه نفساً)

(٢) قوله وجه الثاني الظاهر الأول اه
معه

انه منطوق على الوجه الاخير لان معنى كونه ديانة مشروع اللهم الا ان يريد ما يقتضيه قوله فان طين
لكم المؤيد بالامر (قوله الضمير لصادق الخ) لما كان الظاهر من رجوعه الى الصدقات اذ له بان
الصدقات بمعنى الصادق له صدقه على القليل والكثير وانه عائد على الصادق الذي في ضمن الجمع لان
المعنى اقوا كل واحدة منهم صدقاتا وان الضمير راجع لما قبله باعتبار انه وضع موضع اسم الاشارة
اى ذلك فلذا افرد وزكر وهو في اسم الاشارة كمنه لان الاشارة الى امور متعددة دفعة واحدة
كثيرة فلذا نزل الضمير نزلته فلا يقال انه تطويل للمسافة فليجعل الضمير مؤنثا بذكر ايتاءه ولذا قال
روية ذلك وهو من اهل اللسان فلا وجه لما قيل ان قول روية لا يدل على ما ذكره واذا ان يريد ان الضمير
مؤنث كما يقول اسم الاشارة مع انه لا يعلم من كلامهم وجهه والنكتة فيه فلا بد من بيانه والبيت
فيها خطوط من سواد ويلي * كانه في الجلد تولى البهق

وهو من أرجوزة له والتولى بفتح الباء على استطالة وذكروا روية في جواب السائل له فلا قلت كانها
أو كانها وانما ذكره لينعني التوجيه اذ لولا ان يكون ذلك رعاية الخير وقوله ولذلك وحده معنى
ان التميز كما قاله النحاة حقه مطابقة الميز وهو هنا جمع وتوضيحه ان التميز ان اتحد معناه بالميز وجبت
المطابقة فمؤكروم الزيدون رجالا كالمسفة والخبر والحال والا فان كان مفردا غير متعد وجب افراده فهو
كرم بنو فلان ابا اذا المراد ان اصلهم واحد متصف بالكرم فان تعددوا لبس وجب خلقه بظاهر مؤكروم
الزيدون ابا اذا اريد ان لكل منهم ابا كرميا اذ لو افردتوهم لم يكن منهم من ابا واحد والغرض خلافه وان
لم يلبس جازا لامر ان ومعصية عدم الالباس كما هنا فانه لا يتوهم ان له نفسا واحدة ومبرحه انه
الاصل مع خفته ومطابقته لضمير منه وهو اسم جنس والغرض هنا بيانه والواحد يدل عليه كقولك
عشرون درهما وما قيل انه مخالف لقول ابن الحاجب ان التميز ان لم يكن اسم جنس ويراد نفس
المتصّب عنه بطابقته لا محالة فيجب تقييد كلامه بأنه اذا لم يقصد به بيان الجنس وهو وهم منه فان
النفس ليس المراد بها الذات حتى يكون عين ما قبله والذي أوقعه في الغلط لفظ نفس المشتركة وقيل
ان فائدة التميز الاشارة الى أنه لا اعتداد بهبة الا ولباء (قوله والمعنى فان وهن لكم الخ) بمعنى لما كان
لا بد من طيب النفس جعل مبتدأ وركنا من الكلام للدلالة على ذلك ولوقيل عن طيب لوقع فضله وقوله
وعتاده بهن بمعنى أصله ان يعتدى بالبلاء كقوله * وما كان نقسا بالفراق تطيب * لانه ضمن معنى
التجاني والتباعد فوصل بصلته فان قلت العواب ان يقتصر على التجاني لان التجاوز متعد بنفسه ولا
يعتدى بهن الا اذا كان بمعنى المغفرة فهو تجاوزا عنه عن سياقه قلت اما ان يكون مقصوده أنه ضمن معنى
التجاني فقط والتجاوز بيان لمعناه أو كونه التجاوز لا يعتدى بهن مطاغا غير مسلم عنده ولذا استعمله
كثير من الفضلاء متعديا بها مطلقا وقد صرح به الامام التبريزي في شرح ديوان أبي تمام وقوله بعثا
لهن على تقليل الموهوب هو يفهم من شئ ومن كونه من الصادق لا كله حتى نقل عن الليث رحمه الله أنه
لا يجوز تبعتها الا بالسير ولا فرق بين المقبوض وما في الذمة الا ان الاول هبة والثاني ابراء ولذلك تعامل
الناس على التعويض فيه ليرتفع الخلاف (قوله فخذوه وأنفقوه) بمعنى ان الاكل عبارة عن التملك كما مر
وفي نصب هنيأ مريأ وجوه أحدها أنه صفة مصدر محذوف أى كلاً هنيأ الثاني أنه منصوب على الحال
من فاعل كلوه أى مهنا سهلا الثالث انه حال منصوب بفعل مقدر محذوف وجوبا كقولك أقامنا وقد
فعل الناس وقال الزمخشري قد يوقف على فكلوه ويتبدأ هنيأ مريأ على الدعاء وعلى أنهم صفتان
أقيمتا مقام مصدرين أى هنا مرأورد بأنه تحريف اسكلام النحاة فان المصادر الدعائية ككفيا
ورعيا لا ترفع الظاهر وهذا قدره في قول كثير هنيأ مريأ غير دعاء مخامر * فان غير فاعله
ورد بان سيبويه قال هنيأ مريأ صفتان نصبهما نصب المصادر المدعوية بالافعال غير المستعمل

الضمير لصادق جلا على المعنى أو يجري
يجري اسم الاشارة كقول روية
كانه في الجلد تولى البهق
اذ سئل فقال أردت كان ذلك وقيل للآية
ونفسا تميز لبيان الجنس ولذلك وحده والمعنى
فان وهن لكم من الصادق عن طيب نفس
لكن جعل العمنة طيب النفس
للمبالغة وعتاده بهن لتضمين معنى التجاني
والتجاوز وقال منه بعثا الهن على تقليل
الموهوب (فكلوه هنيأ مريأ) فخذوه
وأنفقوه جلا لا بلا تبعة والهن والمرى
صفتان من هنا الطعام ومرأ اذا ساغ من
غير غص أقيمتا مقام مصدرين ما أو وصف
بهما المصدرين وجعلنا حالا من الضمير وقيل
الهن مما يلبذه الانسان والمرى ما يحمده
عاقبته

أظهارة المختل لدلالة الكلام عليه وفيه تأمل ومربياً لا يستعمل إلا تابعاً له خياً وهو صفة له أو منصوب
بعينه وقبل أنه يجي غير تابع وقد أسقط المصنف رحمه الله قول الزمخشري على الدعاء لما مر ولأن
الدعاء لا يكون من الله حتى أوله فاقبل أنه قصر في تقرير كلام الكشاف سهو وقوله يتأثمون قال
الزمخشري في الصحاح تأثم يخرج عن الأثم وكف وحقيقة تأثم وتخرج فتجنب الأثم والخرج ولا يفتي
عليك حال ما قبل يتأثمون يخرجون من الأثم من تأثم يخرج من الأثم كخرج خرج من الخرج ولا وجه
له فإن مراده ما ذكره بعينه وأن المراد السلب فلا وجه للرد وعلى القول الثاني في تفسيره تأثماً مريباً
لا يكون اتباعاً (قوله نهي للأولياء الخ) هـ ذابان لمحصل المعنى وضرباً أموالهم للذين
والدليل على أن الخطاب لهم قوله وارزقهم الخ وحديث فاضافة الأموال للأولياء للملابسة
لكونها في أيديهم ونصرتهم فهم ووجهه بأن الكلام السابق يدل عليه وهو قوله (٢) ولا تؤنوا السفهاء
أموالكم وكذا ما بعده وأول قوله التي جعل الله لكم قيساً ما بأنهم من جنس ذلك والأفلاقيام
أهم بمال البتة (٣) وعدل عما ارتضاه الزمخشري من أن اضافتها لأنها من جنس ما يقيم به الناس
معابستهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم يعني أن المراد بالمال جنسه مما به يتعبد الناس فتسبته إلى كل أحد
كنسبته إلى الآخر لعموم النسبة وإنما المخصوص بواحد دون واحد شخص المال فإزان ينسب
حقيقة إلى الأولياء كما ينسب إلى الملاك والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال كما أن المراد
بالنفس في الآية جنسها بما يقال له نفس فإن الشخص لا يقتل نفسه بل غيره وقال الامام اجراء للوحدة
التوعية مجرى الوحدة الشخصية فالمال وإن كان ماله لم يكنهم كأنهم أنتم بحسب المساهية والنوع
فالزمخشري اعتبر النوعية في المضاف وهو المال والامام اعتبرها في المضاف إليه وهو معنى بدفع
الأن المصنف رحمه الله جنح إلى أن السابق بأباه فقيه ردله معنى وقوله خوله بالخاء المعجمة أي أعطاه
وقوله ينظر إلى أيديهم أي ينظر ويحتاج إلى ما في أيديهم مما أعطاه لهم لينفقوا عليه فالاضافة حقيقية
وسماهم سفهاء لانه شأن الأولاد والنساء فليس المراد ظاهراً بل أيديهم هم أهله وقوله وتتعشون أي
تجوعون وتقومون وقوله يؤول إشارة إلى دفع ما ارتضاه الزمخشري وقراءة قيساً كان قياسها قوماً بالواو
كعوض لكنه اتبع فعله وقيساً في الاعلال وقوله قوماً وهو ما يقام به أي ليس بصدر بل هو اسم تشبيه
بالآلة كما مر (قوله واجعلوا مكالاً رزقهم الخ) يعني لم يقل منها لئلا يجهلوا بعض أموالهم رزقاً لهم
بل أمرهم أن يجعلوا الأموال ظروفاً للرزق حتى يكون الاتفاق من الربح لا من نفس المال الذي هو
ظرف وهو تشبيه للربح الحاصل من المال بالشيء المظروف فيه المتمكن وفيه إشارة إلى أنه هو
المقصود من ذلك المال (قوله عدة جيلة تطيب بها نفوسهم الخ) العدة كلزنة لوعده والمعروف
ما عرف بالحسن عقلاً أو شرعاً والمنكر خلافه وهو ما أنكر كذا في الكشاف وليس هذا إشارة إلى
المذهبين في الحسن والقبح هل هو شرعي أو عقلي كما قيل لانه لا خلاف بيننا وبينهم في الصفة الملائمة
للغرض والمنافرة التي بهر عنها بالصلحة والمفسدة وأن منها ما أخذ العقل وقد رده الشرع وإنما
الخلافاً فيما يتعلق به المدح والذم عاجلاً والعقاب والنواب آجلاً هل هو مأخذ الشرع فقط أو العقل
على ما حقق في الأصول فلا يرد عليه أن الأولى الاقتصار على الأول فإن كل قول معروف إما واجب
أو مندوب أو مباح وكل منها حسن شرعاً كما صرح به في الأصول (قوله اختبروهم قبل البلوغ
الخ) هـ ذابذهب أبي حنيفة والشافعي والنص ظاهر في قواه مما تامل عليه الغاية وقال مالك
أنه بعد البلوغ وقوله صلاح الدين الخ المعتبر فيه عند الشافعي صلاح الدين والتصرف في الدنيا
وعند أبي حنيفة المعتبر الثاني فقط وقوله بأن بكل الخ بيان لأن الاختبار بمجرد تفويض
ذلك لا بتسليم المال وهذا بناء على أن الصبي لا يصح كونه مأذوناً في التجارة ومذهبا على خلافه
(قوله حتى إذا بلغوا حد البلوغ) يعني أن النكاح كناية عن ذلك وهو أن يحتمل أو يبلغ بالسن فذهب

(٢) قوله وهو قوله ولا تؤنوا السفهاء الخ
كذا في التسخ والمناصب أن يقول وآنوا البتة أي
أموالهم فإن الآية التي ذكرها هي المتكامل عليها
(٣) وقوله بمال البتة المناسب السفيه اه
مصححه

روى أن ناساً كانوا يتأثمون أن يقبل أحدهم
من زوجته شيئاً مما ساق إليها فترأت (ولا تؤنوا
السفهاء أموالكم) نهي للأولياء
عن أن يؤنوا الذين لا رشد لهم أموالهم
فيضيعوها وإنما أضاف الأموال إلى
الأولياء لأنها في تصرفهم ونحت ولايتهم
وهو الملائم للآيات المتقدمة والمتأخرة وقيل
نهي لكل أحد أن يعمد إلى ما خوله الله تعالى
من المال فيعطى امرأته وأولاده نهي يتناول
أيديهم وإنما سماهم سفهاء استخفافاً بعقلهم
واستهجاناً لجعلهم قوماً على أنفسهم وهو
أوفق لقوله (التي جعل الله لكم قيساً) أي
تقومون بها وتتعشون وعلى الأول يؤول
بأنها التي من جنس ما جعل الله لكم قيساً
وسمى ما به القيام قيساً للمبالغة وقرئ قيساً
بمعناه كعوزة في عباد وقوماً وهو ما يقام به
(وارزقوهم فيها واكسوهم) واجعلوا مكالاً
لرزقهم وكسوهم بأن تجروا فيها وتحصلوا
من نفقها ما يحتاجون إليه (وقولوا لهم
قولا معروفاً) عدة جيلة تطيب بها نفوسهم
والمعروف ما عرفه الشرع أو العقل بالحسن
والمعروف ما أنكره أحدهما القبح (وابتلاوا
البتة أي) اختبروهم قبل البلوغ بتتبع
أحوالهم في صلاح الدين والتهدي إلى ضبط
المال وحسن التصرف بأن يكمل إليه مقدمات
العقد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بأن
يدفع إليه ما يتصرف فيه (حتى إذا بلغوا
النكاح) حتى إذا بلغوا حد البلوغ بأن يحتمل

الشافعي ما ذكره وعند أبي حنيفة في خمسة خلاف فقبل غاي عشرة في الغلام وسبع عشرة للجارية ولم يفرق المصنف بينهما وقيل خمس عشرة فيهما وعليه الفتوى وقوله خمسة عشر سنة بناويل السنة بالعام والا فالقياس خمس عشرة ومعنى قوله يصلح للزكاح أي لثمرته لأن المقصود منه التوالد ولا يكون بدونه وقوله إذا استكمل الولد الخ رواه البيهقي وقال استناده ضعيف (قوله فان أبصرتم منهم رشد الخ) أصل معنى الإيثار النظر من بعدهم وضع اليد على العين إلى قادم ونحوه مما يؤنس به تمع في كلامهم قال الشاعر

آنت نبأ وأفرعها القناص عصر أو قد دنا الامسا

أي أحست أو أبصرت كما فسره به أهل اللغة ثم استعير للتبين أي علم الشيء بينا إذ الرشد عما يعلم ولا يبصر وهي استعارة محسوس لمعقول أن أريد بالإيثار تلك الحالة المحسوسة وإن أريد بالإبصار فمعقول لمعقول مستلزم تشبيه الرشد بالشيء المحسوس كذا في شرح الكشاف ويمكن تنزيل كلام المصنف رحمه الله عليه بأن يكون اقتصر على بيان حقيقة ويحتمل أن يكون شبه الرشد بالمعقول المتبين بالمحسوس المشاهد على طريق الكناية ثم أثبت له الإبصار تخيلا وقوله وقرئ أحسن أي بحسن مفتوحة وسين ساكنة وأصله أحسنتم بسينين نقلت حركة الأولى إلى الحاء وحذفت لالتقاء الساكنين أحداهما على غير القياس وقيل إنه الغنة سليم وإنما مطردة في عين كل فعل مضاعف اتصل به تاء الضمير أو نونه والاحساس أيضا على هذه القراءة استعارة (قوله من غير تأخير عن حد البلوغ الخ) التعقيب مأخوذ من الفاء ولم يفسر الرشد وهو معرفة التصرف وحفظ المال عندنا وعند الشافعي صلاح الدين والمال وقيل الرشد بالضم في الأمور الدنيوية والأخروية وبالفخ في الأخروية لا غير والراشد والرشد يد يقال فهما * (تنبيه) * في قواعد ابن عبد السلام رحمه الله الأحكام مبنية على ظاهر الأمر حتى يظهر ما يبطله ولو شدد في ذلك بطلت المعاملات وهذا يشك على شرط الشافعي في الرشد حسن التصرف في المال والصلاح في الدين حتى لا يرتكب كبيرة ولا يصير على صغيرة بإجماع المسلمين حتى جوزوا معاملة المجهول وقبول عتاقه وهداياهم وهو يأباه والآية لا تدل على ما ذكره العجب من قول الإمام في النهاية إذا بلغ الغلام ولم يظهر ما يخالف رشد أبطل حجره اهـ (وفيه بحث) للفرق بين الولي والناس المعاملين فتأمل (قوله ونظم الآية الخ) في حتى الداخلة على إذا قولان أشهرهما أنها حرف غاية دخلت على جملة شرطية وهي حرف ابتداء تدخل على الجملة وهو الذي ارتضاه المصنف تبعاً للزمخشري والثاني وهو مذهب الزجاج وبعض النحاة أنها حرف جر وإذا امتنعضة لظرفية وليس فيها معنى الشرط وقد رتب بعضهم في الزكاح حذوه أو وقته وقيل لا حاجة إليه لأن المعنى صلحوا للزكاح ويكون إذا شرطية غير جازمة هو المشهور وقيل إنها ليست بشرط وإن أطلقه عليها ليس حقيقة وقوله وهو دليل الخ يقتضي تقدم إيثار الرشد مع تأخره في النظم بناء على أن الشرط المعارض على شرط آخر يعتبر مقدما في الحكم فلو قال إن شئتني فإن دخلت الدار فانت طالق لا بد لوقوع الطلاق من تقدم دخول الدار على الشئ وسأني تحقيقه في قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي الآية وقول أبي حنيفة رحمه الله مبني على عدم الخبر بالسفه عنده وقد رتب الزيادة بسبع لما ذكره وقوله يميز به أهـ أي يبلغ سن التمييز وفي نسخة تميز أي يتفرد في مضجعه ونحوه (قوله مسرفين ومبادرين الخ) المبادرة المسارعة وهي لأصل الفعل هنا ونصح المفاعلة فيه بأن يبادر أخذ مال اليتيم واليتيم يبادر منه وأشار إلى أنه منصوب على الحال وقيل أنه مفعول لاجله واجله معطوفة على ابتلوا الأعلى جواب الشرط لفساد المعنى لأن الأول بعد البلوغ وهذا قبله ويكبر وابتغى الباء من باب علم في السن وأما بالضم فهو في القدر والشرف فإذا تعدى الثاني بعلى كان للمشفقة نحو كبر عليه كذا ومعنى مبادرة الكبر أن لا يفرقه قبله لا ينزع منه إذا كبر وتخصيص الكل الذي هو أساس الانتفاع وتكثر الحاجة إليه يدل على

أو يستكمل خمسة عشر سنة عندنا وقوله عليه الصلاة والسلام إذا استكمل الولد خمس عشرة سنة كتب ماله وماله عليه وأقيمت عليه الحد ودعاني عشرة عند أبي حنيفة وبلوغ الزكاح كناية عن البلوغ لأنه يصلح للزكاح عنده (فان أنسستم منهم رشدا) فان أبصرتم منهم رشدا وقرئ أحسنتم بمعنى أحسنتم (فادفعوا إليهم أموالهم) من غير أحسنتم (فادفعوا إليهم أموالهم) إن أن تأخير عن حد البلوغ ونظم الآية أن تأخير عن جواب إذا المتضمنة معنى الشرط والجملة غاية الإتياء فكانت قبل وابتلوا التماسي إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيثار الرشد منهم وهو دليل على أنه لا يدفع إليهم ما لم يؤنس منهم الرشد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا زادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الأحوال إذا الطفل يميز بعدها ويؤمر بالعبادة دفع إليه المال وإن لم يؤنس منه الرشد (ولأننا كانوا أسرافا وبدارا أن يكبروا) مسرفين ومبادرين كبرهم أو لاسرافكم ومبادرتكم كبرهم

النهى عن غيره بالطريق الاولى لذلك (قوله بقدر حاجته وأجرة سعيه الخ) أما الاكل فلانه رأس الانتفاع
فلا يؤمر به ولا يباح ما لم يكن له حق وأما الاستعفاف فلانه مبالغة في العفة ولا يتحقق بمجرد الادتناع
عمالا حتى له فيه أصلا وأهل اللغة وان قالوا عفا واستعف وتعفف بمعنى لمكن في استعفف مبالغة
من جهة دلالة السين على الطلب كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه وزيادة العفة عنه فلا ينافي أنه
لطلب مأخذ الاشتقاق وليس من التجريد في شيء بالمعنى الذي عرفوه به واعتراض الانتصاف بأن تلك
متعدية وهذه فاصرة خال عن التحصيل لأن كلام من بابي فعل واستفعل يكون لازما ومتعديا وكل من
عفا واستعف لازم البتة كذا قيل وهو مخالف كلام النحاة فان استفعل اذا كان للطلب أو للنسبة
كما استخرجت المال واستخسنت زيد واستحقته يكون للتعدي وقد اعترف به نفسه في البقرة في
استرضعوا فالاولى دفعه بما قاله السكاكي من أنه يحذف مفعوله كثيرا وقد يلزم فالمعنى استعفف نفسه
وحينئذ يلزمه أن يكون تجريد للبتغاي الطالب والمطلوب منه فلا يصادف رده محذور مع أنه اعتبار بليغ
الطيف ثم ان قوله وأجرة كأنه مذهب الشافعي لا مذهبنا كما صرح به الجصاص في الاحكام وقال ليس له
أجرة لانهم أباحوه له في حال الفقر والاجارة لا تختص به والوصي لا يجوز له أن يستاجر نفسه لليتيم ومن
أباح له ذلك لم يجعله أجرة واختلفت الرواية عنه في جواز القرض من ماله ويشهد لجواز قول عمر رضي
الله عنه اني أنزات نفسي من مال الله مني منزلة مال اليتيم ان استغنيت استعفت وان افقرت أكلت
بالمعروف وقضيت وقد قيل ان الاكل منه بالمعروف منسوخ ومذهب الشافعي أن ما زاد على أقل أجره
ونفقته حرام (قوله وعنه الخ) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما
والتأكل اتخاذه أثلة أي أصلا والمراد جامع منه وأخذ للثنية يقال مال مؤثل ومجهد مؤثل أي مجموع
وأثله وأصل ومعنى وقاية ماله به أن يترك ماله ويأكل كل مال اليتيم (قوله وإيرادهما التفسير الخ) يعني
أنه خص الاكل منه بالمعروف فدل على أنه ليس له عده من النفقة والاخذ وهو يدل على أن هذا النهي
وما قبله للاولياء لا لغيرهم لانهم المنهيون عنه (قوله ووجوب الضمان) يعني اذا أنه كرا القبض
وقوله أن القيم أي الوصي القائم على مال اليتيم لا يصدق بقوله بدون بينة وانما قال ظاهره لانه يعلم بما
قبله أنه للاحتياط وعندنا لا يلزمه البين لكن المتبادر هذا ولا يقوم حجة على أبي حنيفة رحمه الله (قوله
محاسب الخ) لا يخفى موقعه هنا لان الوصي يحاسب على ما في يده ثم أشار الى أن المحاسبة نهى عن مخالفة
حدود الله لانه يحاسب كلاهما عمل فليحذره وفسره الزمخشري بالكافي في الشهادة عليكم وترك المصنف
لانه موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عدم لزوم البينة (قوله يريد بهم الخ) أي يريد بالرجال
والنساء والاقربون المتوارثين بالقرابة أي الذين يرث بعضهم بعضا فهو يشمل الوارث والموروث ولو كان
نفسه يرث الاقربين كما قيل اقال الموروثين وقوله يدل مما ترك باعادة العامل اذا كان الجار والمجور بدلا من
الجار والمجور فلا إعادة فيه لكنه سبق لمثله وجهه وكان وجهه أنه لو أبدل المجموع لابتدأ من من
واتحاد اللفظ في البديل غير معهود فكان هو الحامل اهم على القول بأن المجور ومبدل الجار معاد حتى
استدلوا بمثله على أن البديل في نية تكرار العامل فافهم (قوله نصب على أنه مصدر مؤكد الخ) أي
بتأويله بعبارة ونحوه من المعاني المصدرية والافهواسم جامد ونقل عن بعضهم أنه مصدر وكلام المصنف
رحمه الله تعالى يحتملها والحالية اما من الضمير المستتر في قل وكثرا وفي الجار والمجور والواقع صفة أو من
نصيب اكون وصفه بالظرف سوغ مجيئ الحال منه ولذا المالم يذكر المصنف رحمه الله تعالى وصفه
في التفسير فقدمه على ذبه لان الحال من المنكرة يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في اهم قيل وهو مراد
المصنف رحمه الله تعالى ولذا قدمه على نصيبا لم يذكره إشارة الى أنها حال موطئة والحال في الحقيقة
وصفها وهو وجهه وجب به اذا يلزمه مجيئ الحال من المبتدأ وعمل الظرف من غير اعتماد وقوله على
الاختصاص أراد به القطع من التبعية بفعل مقدرو هو مما اصطلح عليه الزمخشري كما بينه شراحه فيما تر

(ومن كان غنيا فليستعفف) من أكلها
(ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف)
بقدر حاجته وأجرة سعيه وللفظ الاستعفاف
والأكل بالمعروف مشعر بأن الولي
له حق في مال الصبي وعنه عليه الصلاة
والسلام أن رجلا قال له أن في حجرى
يتيم أفأكل من ماله قال كل بالمعروف غير
منأكل مالا ولا وافي مالك بماله وإيرادهما
التفسير بعد قوله ولا تأكلوا مما كان
نهي للاولياء أن يأخذوا وينفقوا على
أنفسهم أموال اليتيم (فأذا دفعتم إليهم
أموالهم فأنشدهم وأعلمهم) بأنهم قبضوها فأنه
أنفى للثمة وأبعدا من الخصومة ووجوب
الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق
في دعواه الا بالبينة وهو المختار عندنا
ومذهب مالك خلافا لابي حنيفة (وكفى بالله
حسبا) محاسبيا فلا تتخالفوا ما أمرتم به
ولا تتجاوزوا ما حدثكم (للرجال نصيب مما
ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما
ترك الوالدان والاقربون) يريد بهم المتوارثين
بالقرابة (بما قلتم) أي نصيبا مفروضا) نصب على أنه
بإعادة العامل (نصيبا مفروضا) نصب على أنه
مصدر مؤكد كقوله تعالى فربضه من الله
أحوال اذا المعنى ثبت لهم مفروضا نصيب أو
على الاختصاص

فلا يرد عليه أنه نكرة وقد نهى على اشتراط تعريف المصوب على الاختصاص وقوله مقطوعا تفسير
 افروضاً وفيه نظر لا يخفى وإشارة إلى أنه يعني الواجب القطعي ولذا لم يسطح حقه بالاستقاط كما هو كذلك
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل أنه يحتمل أن يكون بمعنى مقدراً في كونه دليلاً لاختفاء وفيه نظر
 (قوله روى أن أوس بن الصامت الخ) هذا خطأ في الرواية تتبع فيه الزنجشري فإن أوس بن الصامت
 ابن أصرم بن قهر بن ثعلبة الانصاري الصحابي رضي الله تعالى عنه شهد بدر والمجاهدين إلى زمن
 خلافة عثمان رضي الله عنه وليس في الصحابة من اسمه أوس بن الصامت غيره وأوس اسم جماعة منهم
 مذكورون في الاستيعاب وغيره وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن هذا الحديث
 رواه مقاتل في تفسيره فقال إن أوس بن مالك توفي يوم أحد وترك امرأته أم كحة وبتين إلى آخر
 القصة وقال في موضع آخر من الإصابة اختلف في اسم الميت فقيل أوس بن ثابت وقيل أوس بن مالك
 وقيل ثابت بن قيس وأما المرأة فلم يختلف في اسمها أم كحة بضم الكاف وتشديد الحاء المهلهلة وهاء تأنيث
 الأماحكي أبو موسى المديني عن المصنف في أنه قال فيها أم كحة بضم الكاف وهاء تأنيث
 لام والاماروي عن ابن جريج أنها بنت كحة فيجوز أن تكون كنية أو انفت اسم أبيها وفي رواية ابن
 جريج أنها أم كلثوم اهـ وقيل الذي في الكتب المعتمدة والروايات الصحيحة أوس بن ثابت أخو حسان
 استشهد بباجد وأما أوس بن صامت فاستشهد في خلافة عثمان رضي الله عنه وهو خطأ أيضاً لأنه لو كان
 أخا حسان من أبيه ثابت لم يكن ابن العم وارتامع وجود الأخ وأيضاً ليس من الأوس المذكور من أخوته
 ولا أعمامه من يسمي عرفطة ولا خالداً وإن كان أوس بن ثابت أخو حسان قتل يوم أحد كما في الاستيعاب
 وإنما سبب غلظه لفظ ثابت المشترك وزوي بالزاي المجهمة بمعنى جمع وقبض ومسجد الفضخ بالضاد والحاء
 المجهتين قال شراح الكشاف له المسجد الذي كان بكنه أصحاب الصفة لأنهم كانوا يرضون فيه
 النوى والرضخ والفضخ من واحد ولا يوجد الفضخ في اللغة إلا بمعنى النيد المتخذ من البسر المقضوخ
 أي المشدوخ المروض وقيل أنه اسم موضع بالمدينة كان يفضخ فيه البسرا (قلت) عجبت من هؤلاء
 بأجههم وعلمهم اهتداهم إلى المراد منه وفي تاريخ المدينة للشريف السهمودي مسجد الفضخ مسجد
 صغير شرقي مسجد قباء على شفير الوادي على نثر من الأرض مردوم وهو مرسع ذرعه بين المشرق
 والمغرب أحد عشر ذراعاً ومن القبلة للشام نحو هاروي ابن أبي شيبه عن جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما قال حاصر النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير فضر بقتله قريباً من مسجد الفضخ ست ليل فلما
 حرمتم النحر خرج الخبر إلى أبي أيوب ونفر من الانصار رضي الله عنهم وهم بشر يرون فيه فضيخاً فلو أوكاه
 السقاء وهراقوه فيه فبذلك سمى مسجد الفضخ وكان ذلك قبل احتجازه مسجد أوقيل العلم بنجاسة النحر
 ولا جد وأبي يهلى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفضيخ فصر به فيه فسمى مسجد
 الفضخ وقيل أنه يعرف اليوم بمسجد الشمس ولم أره اهـ فأنظر ضبطهم فيما مر وأنا أعجب من السبوطي
 رحمه الله تعالى مع هذه القصة كيف تابعهم فيه وأخرج ابن حبان في تفسيره عن ابن عباس رضي الله
 عنهما هذا الحديث بطوله وسمي أوس بن ثابت أيضاً وقال ترك ابنتين وابناً صغيراً وسمى ابنتي خالداً
 وعرفطة وقال فيه فأعطى المرأة الثمن وقسم ما بقي للذكر لفظ الانثيين يعني من الأولاد إذا لم يرث
 لابن العم معهم وليس فيه ذكر مسجد الفضخ وسويده صغيرين مهلهلة علم وعرفطة بضم الهمزة المهلهلة
 والراء المهلهلة والقاه والطاء المهلهلة لم وهو في الأصل اسم شجر وقوله أوقادة الخ شك من الراوي في
 اسمها وعرفطة بعين مهلهلة مفتوحة وراسا كنه مهلهلة وفاء وجيم علم أيضاً وهو اسم شجر أيضاً ويذهب من
 الذب بالذال المجهمة والموحدة المشددة المنع والحماية والحوزة المقر وما يجب أن يحفظ ويحمى وقوله ولم يبين
 أي لم يبين الله نصيب كل على التقديرين وإنما بين في المواثبات الآتية وقوله وهو دليل الخ وهو هنا بيان
 لاجمال بالتفصيل والحنفية أيضاً قائلون بجواز تأخير كما مر (قوله من لا يرث) بقرينة ذكر الورثة قبله

بمعنى أعني نصيباً طوعاً واجبالاً هم وفيه
 دليل على أن الوارث لو أخرج عن نصيبه
 لم يسطح حقه روى أن أوس بن الصامت
 الانصاري خلف زوجته أم كحة وثلاث
 بنات فزوي ابناهما وسويده عرفطة أو
 قادة وعرفطة ميراثه عنهن على سنة الجاهلية
 فأنهم ما كانوا يوزنون النساء
 والامناسال وبقولون انما يرث من بحار
 ويذهب عن الحوزة فجاءت أم كحة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضخ
 فتكلمت إليه فقال أرجي حتى أنظر ما يحدث
 الله سبحانه وتعالى فزات فبعث اليهما
 لانه تراف من مال أوس شيئاً فان الله قد جعل
 ان نصيباً ولم يبين حتى تبين قتل يوسف
 الله فأعطى أم كحة الثمن والبنات الثلثين
 والباقي ابني العم وهو دليل على جواز تأخير
 البيان عن وقت الخطاب (وإذا حضر القسمة
 أولوا القربى) من لا يرث (والنساء والمساكين
 فأرزقوهم منه) فأعطوهم شيئاً من المقسوم
 تطمينا لقلوبهم ونصداً فاعلمهم وهو أمر نديب
 لا يبلغ من الورثة وقيل أمر وجوب

وقوله ثم اختلف في نسخه أى على القول بالوجوب والصحيح انه لا يجب وقوله او مادل عليه القسمة أى المقسوم أو المال والبالغ جمع بالغ وفي نسخة الباقي ومن الورثة بيان له وقوله ولا يمنوا عليهم المراد ان القول المعروف ليس معه من والا فقدم المن ليس قولا والقول بالنسخ قول ابن المسيب وغيره من السلف وعدمه قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال يرضخ لهم وفيها تفسير آخر غريب عن سعيد ابن جبير أن المراد بأولى القربى هذا الوارثون وأنهم يمطون أنصباهم من الميراث اذا حضر بعض الورثة وكان وارث آخر صغيرا أو غائبا عنه يحبس نصيبه فلا يعطى نصيب الكبير الحاضر حتى يكبر الآخر أو يحضر (قوله أمر للاوصياء الخ) فيحصل بقوله وابتلوا البتة وما بينهما اعتراض واستطراد كذا قبل يمكن كون قوله تعالى يوصيكم الله الخ بيانا لاجاله يقتضى أنه ذكر قصد الاستطراد اذ لا أولى ان هذا وصية للاوصياء بحفظ الايتام بعد ما ذكر الوارثين الشاملين للصغار والكبار على طريق التعميم كذا قبل في بيان ارتباط النظم ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا يظهر انه مرتبط بما قبله لان قوله للرجال الخ في معنى الامر للورثة أى أعطوهم حصه ثم دفعوا لامر الجاهلية وليحفظ الاوصياء ما أعطوه ويخافوا عليهم ثم كما يخافون على اولادهم ومفعول يخشون اما الله بديل قوله فابتلوا الله أو على اولادهم بديل قوله خافوا عليهم كما أشار إليه في الوجه الاتي ولو ذكره هنا لكان أولى ليعلم منه تدرجه فيما بعده (قوله وأولادهم المريض الخ) هذا هو الوجه الثاني فليس الامر للاوصياء اذ لو كان كذلك افعال والخشوا فتعريف الموصول للمعروف منهم أنهم كانوا يحضرون عند المريض ويحنونه على الوصية ويذكرون أن اولاده لا يغفون عنه شيئا في الآخرة وانما السافع له ما يصرف في الطيرات فيه كون أول الكلام للاوصياء وما بعده للورثة وهذا الجانب بأن لا يتركوه بضرهم فضلا عن أمرهم بما يضروا أن يخافوا على اولادهم كما يخافون على اولادهم فهو متصل بما قبله وقوله بأن يخشوا الخ بيان لمعوله كما مر (قوله أو للورثة الخ) هذا هو الوجه الثالث وعليه فاقصده بما قبله ظاهر لانه حث على الابتداء لهم وأمرهم بأن يخافوا من حرمانهم كما يخافون من حرمان ضعاف ذريتهم وقوله أو للاموصيين هذا هو الوجه الرابع وهو أبعد ما ذكره الزمخشري ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى فالمراد من الذين المرضى وأصحاب الوصية أمرهم بعدم الاسراف في الوصية خوفا على ذريتهم الضعاف والقربة عليهم أنهم هم المشارفون لذلك ويكون التخويف من أكل مال البتة بعد تخويفه عن أخذ ما زاد من الوصية في ربطه ويكون متصلا بما قبله تنمي الامر الاوصياء والورثة بأمر المرضى الموصين (قوله ولو بما في حيزه جعل صلة الخ) يعني أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للخطاب ثابتة للموصول كالصفة فأشار الى أن مضمون الشرطية قصة معلومة وأشار الى أنه لا بد من جعل تركه واعي المشاركة ليصح وقوع خافوا خبره ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الورثة وقال التحرير الظاهر أن لوجه في ان وهذا جار على الوجوه كلها فقوله في المعنى انه أوله بشارف والآن الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات لا وجه له وانما وجهه صحة كون الجواب خافوا كما قاله التحرير (قوله وفي ترتيب الامر عليه إشارة الى المقصود الخ) أى جعل مرتب على الوصف المذكور في حيز الصلة المشعر بالعلية كما مر إشارة الى أن المقصود من الامر ان لا يصيبوا البتة حتى تضيق اولادهم وأنه السبب في ذلك والترحم جاء من ضعف الذراري المتنفذين له وتهديد لهم بأنهم ان فعلوه أضاع الله اولادهم فضمير عليه للحال أو الوصف والمراد بالامر باللام في قوله ولخشوا والحاصل أن المقصود منه مراعاة الضعفاء واليتامى والخوف عليهم وهو علة الامر بالخشية (قوله أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية الخ) يعني أن الخشية بمعنى الخوف مبداً للتقوى الله مقدمة عليهم طبعاً فلذا قدمت وضعها بالوافق الوضع الطبع ولما لم ينفع الاول بدون الثاني لم يقتصر عليه مع استلزامه له عادة ثم فسر القول بالمعروف بوجوه تناسب الوجوه السابقة في الامر بالخشية ناظرة اليها والاخير مبني على الاخير كما ترى (قوله

ثم اختلف في نسخه والضمير لما ترك أو مادل عليه القسمة (وقولوا لهم قولا معروفا) وهو أن يدعوا لهم ويبستقلوا ما أعطوهم ولا يمنوا عليهم (ولخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) أمر للاوصياء بأن يخشوا الله تعالى ويتقوه في أمر البتة فيقفوا لهم ما يحبون أن يفعل البتة في الضعاف بعد وفاتهم أو للحاضرين بذرايرهم عند الايصاء بأن يخشوا ربهم أو المريض عند الايصاء بأن يخشوا ربهم أو يخشوا على اولاد المريض وبشفقة واعليهم شفقتهم على اولادهم فلا يتركوه أن يضرهم بصرف المال عنهم أو للورثة بالنفقة على من حضر القسمة من ضعفاء الاقارب واليتامى والمساكين متصورين أنهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضعافا مثلهم هل يجوزون حرمانهم أو لا موصين بأن يتطروا للورثة فلا يسرفوا في الوصية ولو بما في حيزه جعل صلة للذين على معنى ولخش الذين حالهم وصفهم أنهم لو شارفوا أن يخلفوا ذرية ضعافا خافوا عليهم الضباع وفي ترتيب الامر عليه إشارة الى المقصود منه والعلة فيه وبعت على الترحم وأن يجب لا ولا غيره ما يجب لا ولا غيره وتهديد للخشاف بحال اولاده (فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا) أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية بعد ما أمرهم بمراعاة الله ابتداء والمنتهى اذ لا ينفع الاول دون الثاني ثم أمرهم أن يقولوا البتة مثل ما يقولون لا ولاهم بالنفقة وسن الادب أو للمريض ما يرضاه عن الاسراف في الوصية وتضييع الورثة ويذكرهم التوبة وكلمة الشهادة أو الحاضري القسمة عند راجع لا ووعدا حسنا وأن يقولوا في الوصية ما لا يؤدى الى مجاوزة الثلث وتضييع الورثة

ظالمين أو على وجه الظلم في نصب ظلماء وجوه الحالية واليه أشار بقوله ظالمين والماء عناية لاجله والمصدرية وقوله على وجه الخ قيل انه إشارة الى أنه تميز وقيل الى المصدرية وأن أصله أكل ظلم وهو معنى أكل الظلم أن يكون على وجهه (قوله مل بطونهم) في الكشف يقال أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه قال

كأوا في بعض بطنكم وتعصوا * فان زمانكم ومن خييص

قال التحرير المظروف المفعول أي المأ كقول لا الفاعل كما اذا حلف ليضربته في المسجد ويبأني تفصيله في سورة الانعام وحقيقة الظرفية المتبادر منها الاحاطة بحيث لا يفضل الطرف على المظروف فيكون الأكل في البطن مل البطن وفي بعض البطن دونه واذا قيل للجماعة كأوا في بعض البطن كان غاية في القلة فان قلت هذا ينافي قول الاصوليين ان الطرف اذا جرت به لا يكون بتمامه طرفا بخلاف المقدرة فيه فتخوسرت يوم الخميس لتماحه وفي يوم الخميس اغيره (قلت) قبل هذا ذهب الكوفيون والبصريون لا يفرقون بينهم كما بين في النور والظاهر أن ما ذكره أهل الاصول فيما يصح جزؤه بني ونصبه على الظرفية وهذا ليس كذلك لانه لا يقال أكل بطنه بمعنى في بطنه فليس مما ذكره أهل الاصول في شيء وهو مثل جعلت المتاع في البيت فهو صادق عليه وعدمه لكن الأصل فيه الأول كما ذكره فاعرفه وكذا ما يتبع دخول في عليه فهو من قيل قاله بفسه مما يفيد التأكد المناسب للعمل والجار والمجرور متعلقين بأكلون أو حال من نارا لتقدمه عليه (قوله ما يجزى النار ويؤل إليها الخ) جعل النار مجازا من سلام من ذكر السبب واردة السبب وجوز فيه الاستعارة على تشبيهه ما أكل من هذا بالنار لحق ماله وهو بعيد وأوردت بعض الباء وسكون الراء ودال مهملة وفي نسخة برزة كواحدة البروز وهو المصحح فالأولى كأنهم انصيف والحدث الذي كوررواه ابن حبان وابن أبي شبة وهو مؤيد لما فسره لا تراق أجوافهم في قبورهم ويحتمل انه إشارة الى أنه يجوز حله على ظاهره قتائل (قوله سيدخلون نارا أو أي نار الخ) هذا بيان للمعنى المراد منه وحقيقته ما أشار اليه بعده واصل الصلى الى القرب من النار فاستعمل في لازم معناه وظاهر كلامه أنه معتد بنفسه وقيل انه يعتد بالباء فيقال صلى بالنار وذكر الراغب أنه يعتد بنفسه نارة والباء أخرى وسعيرا بمعنى مسعرا وموقدا وقوله وأي نارا عظيمة متفاد من التذكير (قوله بأمركم ويعهد اليكم الخ) الوصية كما قال الراغب أن يقدم الى الغير ما يعمل فيه مقتربا بوعظ من قولهم أرض راضية متصلة بالنبات وهي في الحقيقة أمر له يعمل ما عهد له اليه فلذا فسرها المصنف رحمه الله تعالى بما ذكر وقوله في شأن قدر المضاف ليصح معنى الظرفية وقيل في معنى اللام وقوله وهو اجمال الخ بيان لموقع الجملة فاهام مفسرة للوصية التي في ضمن الفعل فلا محل لها من الاعراب ولا حاجة الى تقدير قول أي فان لا ونحوه وجوز فيها أن تكون مفعولا ليرسى لان فيه معنى القول فيصير كى به الجمل على أحد المذهبين المعروفين (قوله أي به ذلك ذكر بانين الخ) انما يقدم بقوله حيث اجتمع الصفات أي من الذكور والاناث يعني واتحدت جهة ارنهما لانه قد ينقص الذكر عن الانثى في بعض الصور وهذا أغاي أيضا تساوى الذكور والاناث من أولاد الام كما سيأتي فان كان المراد بيان حكم اجتماع الابن والبنات على الاطلاق وهو الظاهر لم يمتحج الى تقييد أصله قتائل (قوله وتخصيص الذكر بالتخصيص على حظه الخ) يعني أن الآية نزلت لبيان الموارث رد المالكين كما كانوا عليه من توريث الذكور دون الاناث ومقتضاء الاهتمام بالاناث وأن يقال للاثنين من مثل حظ الذكر لكنه عكس هنا فإشارة الى أن حكمته أن الذكر أفضل فضل ذلك لفضله ولأن ذكر المحاسن أبق بالحكيم من غيره ولذا قال تعالى ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم وان أسأتم فلها فلذا قدم ذكر الاحسان وكرره دون الاساءة فلذا جعل الأول صريحا ونصا والثاني ضمنا وعدل عن مقتضى الظاهر وفضله معلوم من الخارج أو من تضعيف حظه أو أنه مقتضى الظاهر والمقصود هنا أن الذكور رأوني فيمكنى للأولوية تضعيف نصيبهم وهو كالقول بالموجب وقيل المقصود بالبيان تنقيص حظ الذكر عما كانوا عليه وذلك يقتضى النصيب نصيبهم وهو

(ان الذين بأكلون أموال البناي ظلما)
ظالمين أو على وجه الظلم (انما بأكلون في بطونهم) مل بطونهم (نارا) ما يجزى النار ويؤل إليها وعن أبي بردة رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال يبعث الله قوما من قبورهم تتأجج أوقواهم نارا فقبل من هم فقال ألم تر أن الله يقول ان الذين بأكلون أموال البناي ظلما انما سيدخلون نارا أو أي نار وقرأ ابن عباس وابن عباس عن عامر بن بضم الياء مخففا وقرأ به مشددا يقال صلى النار فاسى جزها وصلته شويته وأصله وصلته ألقته فيها واليه يرفعه بل بمعنى مفعول من سعرت النار اذا ألهتها (يوصيكم الله بأمركم ويعهد اليكم) في أولادكم في شأن ميراثهم وهو اجمال تفصيله (لاذكر مثل حظ الأنثيين) أي بعد كل ذكر بأنثيين حيث اجتمع الصفات فيخص نصف نصيبه وتخصيص الذكر بالانثيين على حظه لان القصة تدل على بيان فضله والنسبة على أن التضعيف كاف للتفضيل فلا يجزى من بالكلية وقد اشتركا في الجهة والمعنى للذكر منهم م مخفف له لم به

قريب مما قبله وتقدير ما قدره تصحيح معنى لا عراب (قوله أي ان كان الاولاد نساء خلاصا الخ) يعني أن
 الضمير راجع للاولاد مطلقا فيفيد الخبر حينئذ من غير تأويل أو للمولودات أو البنات التي في ضمن
 مطلق الاولاد وليس الخبر عينه حتى لا يفيد الحمل كما توهم لان المراد نساء خلاصا الى آخره واذا كان فوق
 اثنتين صفة فهو محل الفائدة فان قلت على الوجه الاول يلزم تغليب الاناث على الذكور قلت
 يجوز ذلك مراعاة للخبر ومشاكله وهو معنى ما قيل اذا عاد الضمير على جمع التفسير المراد به محض
 المذكور في قوله عليه الصلاة والسلام رب الشياطين ومن أضلن كهوده على الاناث فلا ن يعود على جمعه
 الشامل للاناث بطريق الاولى فلا يرد عليه انه هنالك للمساكلة المفقودة هنا وجوز الزمخشري أن
 تكون كان تامة والضمير مبهم مفسر بالمنصوب على انه تمييز ولم يرتضه البصاة لان كان ليس من الافعال
 التي يكون فاعلها مضمرا فيفسره ما بعده لا اختصاصه بياي نعم والتنازع ولذا ترك المصنف رحمه الله ولا
 يرد على كون فوق اثنتين خبرا ثانيا انه يلزم أن لا يفيد الخبر لما مر وقوله زائدات اشارة الى أن الفوقية
 هنا ليست حقيقة بل بمعنى زيادة العدد وأضمر فاعل ترك للدلالة الكلام عليه ومثله نفع شائع وأظهر منه
 ضمير كانت (قوله واختلف في الثنتين الخ) لما دل الحديث الصحيح الذي رواه أحمد بن حنبل والترمذي
 وأبو داود وابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتين ابنتا سعد قتل أبوهما يوم أحد وانعهما أخذ ما لهما
 ولم يدع لهما مالا ولا ينكسان الاولهما مال فقال صلى الله عليه وسلم يقضى الله في ذلك فتركت آية الميراث
 فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عجمها فقال أعط لابنتي سعد الثلثين واعط أمهم الثلث وما بقي
 فهو لك فدل ذلك على أنكم البنتين وأن لهما الثلثين مفهوم من النص بطريق الدلالة أو الاشارة
 لانه حكم به بعد نزولها ووجه انهما لما استحققتا معه النصف علم أنهما اذا انفردتا عنه استحققتا أكثر من
 ذلك لان الواحدة اذا انفردت أخذت النصف بعدما كانت معه تأخذ الثلث ولا بد أن يكون نصيبهما
 مما يأخذه الذكر في الجملة وهو الثلثان لانه يأخذه مع البنت وليس هذا بطريق القياس بل بطريق
 الدلالة أو الاشارة فيكون قوله فان كن نساء الخ يلاحظ الواحدة وما فوق الثنتين بعد ما بين
 حفظهما ولذا فرعه عليه اذ لو لم يكن فيما قبله ما يدل على سهم الاناث لم تقع الغاية موقعها وهذا مما
 لا غبار عليه وقبل لما بين أن لذكر مع الانثى ثلثين وللذكر مثل حظ الانثيين فلا بد أن يكون للثنتين
 الثلثان في صورة والام يكن للذكر مثل حظ الانثيين لان الثلثين ليس بحظ لهما أصلا لكن
 تلك الصورة ليست صورة الاجتماع اذ ما من صورة يجمع فيها الثلثان مع الذكر ويكون لهما الثلثان
 فتعين أن تكون صورة الانفراد (ثم ههنا سؤال) وهو ان الاستدلال دوري لان معرفة أن للذكر
 الثلثين في الصورة المذكورة موقوفة على معرفة حظ الانثيين لانه ما علم من الآية الا أن للذكر مثل حظ
 الانثيين فلو كان معرفة حظ الانثيين مستخرجة من حظ الذكر لزم الدور والجواب أن المستخرج هو الحظ
 المعين للانثيين وهو الثلثان والذي يوقف عليه معرفة حظ الذكر هو معرفة حظ الانثيين مطلقا فلا دور
 وأنت في غنى عن هذا بما بيناه لك من غير تكلف وأما ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فنظر الى ظاهر
 النظم وأعلم لم يبلغ الحديث لانه لما لم يكن لهما حكم الجماعة كان لهما حكم الواحدة اذ لا قائل بغيرهما
 وفيه انه لو استفيد من قوله فوق اثنتين ان حالهما ليس حال الجماعة بناء على مفهوم الصفة فكذلك
 يستفاد من واحدة ان حالهما ليس حال الواحدة لمفهوم العدد وان فرق بينهما بأن النساء ظاهرا فيما
 فوقهما قلنا كنبه صار محكما في التخصيص بخلاف ان كانت واحدة وأورد أنه انما يتم على كونه صفة
 مؤكدة لا خبرا بعد خبر وأجيب بأنه على هذا ما كذا أيضا وبأنه لما عارض النصان عنده بعمل لهما
 نصيبان التبيين وجهور الصحابة رضي الله عنهم على خلافه لما ترك كلام المصنف رحمه الله ينزل عليه
 (قوله وبزيد ذلك الخ) جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا مستقلا لعدم الحاجة اليه ولانه قيل ان القياس

(فان كن نساء) أي ان كان الاولاد نساء
 خلاصا ليس معهن ذكر فأنث الضمير باعتبار
 الخبر أو على تأويل المولودات (فوق اثنتين)
 خبرتان أو صفة نساء أي نساء زائدات
 على اثنتين (فاهن ثلثا ما ترك) التوفي
 منكم ويدل عليه المعنى (وان كانت
 واحدة فلها النصف) أي وان كانت المولودة
 واحدة فمقر آتاه بالرفع على كان النامة
 واختلف في الثنتين فقال ابن عباس رضي
 الله عنهما حكمهما حكم الواحدة لانه تعالى
 جعل الثلثين لما فوقهما وقال الباقر
 حكمهما حكم ما فوقهما لانه تعالى لما بين ان
 حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذا كان معه اثنتى
 وهو الثلثان اقتضى ذلك ان فرضهما الثلثان
 ثم لما أوهم ذلك أن يزداد نصيب بزيادة
 العدد وذلك بقوله فان كن نساء فوق اثنتين
 وبزيد ذلك ان البنت الواحدة قبل استحققت
 الثلث مع أخيهما قبل الحري وان البنتين أمس رحمتين
 أخذت مثلها وقد فرض لهما الثلثين بقوله فلهما
 الثلثان مما ترك

لا يجري في الفرائض والمقادير كما شرحتنا في اللعة والحاصل أن هذا قياس على البنت مع أخيه أو على
الاختين والاول لانها لما استحققت الثلث مع الاخ فمع البنت بطريق الاولى والثاني أنه ذكر حكم الواحدة
والثلاث فافوقها من البنات ولم يذكر حكم البنتين وذكر ميراث الاخوات حكم الاخت الواحدة
والاختين ولم يذكر حكم الاخوات الكثير فبعضهم حکم البنتين من ميراث الاخوات وحكم الاخوات
من ميراث البنات لانه لما كان نصيب الاختين الثلثين كانت البنتان أولى بهما لانهما أقرب منهما ولما
كان نصيب البنات الكثير لا يزيد على الثلثين فبالاولى أن لا يزداد نصيب الاخوات على ذلك (قوله
ولا يورث الميت) يعني أن الضمير راجع الى ما فهم من الكلام كضمير ترك السابق ولكل واحد بدل بعض
من كل ولذا أتى معه بالضمير وما وقع لصاحب الانتصاف من أنه بدل كل والمناقشة فيه غلط منه كما ذكره أبو
حيان وغيره لانه مبني على أن كل عومها شمولي وقوله منها ياباه ولم يقل لكل واحد من أبويه السدس
لخوات الاجمال والتفصيل الذي هو أوقع في الذهن ولم يقل لأبويه السدسان لتخصيص على تساويهما
اذ فيه يحتمل التفاضل وان كان خلاف الظاهر فانه يكفي نكتة للعدول وقوله غير أن الاب الخ إشارة
الى أحوال الاب الثلاثة كما هو مقرر ودفع ما يؤولهم أنه يأخذ مع البنت أكثر من السدس لانه ليس
بجهة واحدة وتعدد الجهات منزل منزلة تعدد الذوات وقوله فحسب أي فقط وهو مأخوذ من التخصيص
الذكرى كما ندل عليه الفعوى وانما فسر به ليجري ما اذا كان مع أحد الزوجين كما سيبينه وفي الكشف
معناه فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فحسب فلامه الثلث مما ترك كما قال لكل واحد منهما السدس مما
ترك لانه اذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للام ثلث ما بقي بعد اخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك
الا عند ابن عباس والمعنى ان الابوين اذا خلاصا ثلث الميراث للذكر مثل حظ الانثيين انتهى وهو
ببينة كلام المصنف رحمه الله لا زيادة فيه الا بوضاح ان المراد بالثلث ثلث ما ترك وهو الكل لا ثلث الباقي
ولا الاعم ا قوله قبله السدس مما ترك وانما نقله لما ترى العجب من قال قوله وورثه أبواه فحسب إشارة
الى دفع ما ذكره صاحب الكشف لما أشكل عليه من أنه لا فائدة ا قوله وورثه أبواه لانه في بيان حكم
الابوين في الارث مع الولد ومع عدمه فكما أنه لا حاجة في قوله ولا يورثه ا كل واحد منهما السدس
الى التقييد بقوله ان ورث أبواه لا حاجة اليه في قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث الى آخر ما أطال به
من غير طائل فانظر ما جرته قلة التأمل اليه وكأبه محشوق بمنزل هذا الكأضرب ناعن أكثرها فان لم يقيد
بقوله فحسب حمل الثلث على الاعم من ثلث الكل أو ثلث ما بقي لكنه خلاف المتبادر ويلزم لغوية قوله
ورثه أبواه لكنهم يبنوا له فائدة كما سيأتى ومنه يعلم انه اذا لم يكن قوله وورثه أبواه للتخصيص يكون
في الكلام الباس ولذا رجحوه وان رجح شرح السراجية خلافه وفيه نكتة أخرى وهي الإشارة الى أن
ارثه بالعصوبة وهي تقتضي عدم التعيين والتحديد (قوله وعلى هذا ينبغي الخ) يعني انه ليس داخل
في النظم ولأنه مستتب من ضمير فرضه لاحد الزوجين وقوله يفرض الى تفصيل الاثنى على الذكر
في مسئلة الزوج معهما ظاهر وأما الزوجة فلا أما الاول فلانها لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال
والمسئلة من ستة لا اجتماع نصف وثلث فلزوج ثلاثة وللأم اثنان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفيه
تفصيل الاثنى واذا جعل لها ثلث ما بقي كان لها واحد وله اثنان وأما الثاني فلانه لو جعل لها مع
الزوجة ثلث الاصل والمسئلة من اثني عشر لا اجتماع ربع وثلث فلزوج ثلاثة وللأم أربعة ثلث الكل
بقي خمسة للاب فلا يلزمه تفضيلها عليه ولذا ذهب الامام للفرق بينهما فهذا التعليل لا يفي بالمراد بل
لا يستقيم وان وجهه شرح السراجية لكن على مسألتهم في أن المراد بالثلث الاعم يكون ذلك قوله
ورثه أبواه إشارة الى أن الثلث ثلث ما ورثاه سواء الكل أو الباقي ولو حمل على ثلث الكل في هذه
الصورة خلافا المذكور عن الفائدة اللهم الا أن يقال ان المراد انه يفرض اليه في إحدى صورتين وابن
عباس رضي الله عنهما لا يفرق بينهما فيلزمه التفضيل في الجملة بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر الاصم وهو

(ولا يورث الميت ولا يورث الميت) واحد منهما بدل منه بتكرير العامل
وقائده التخصيص على استحقاق كل واحد
منهما السدس والتفصيل بعد الاجمال
تأكيده السدس مما ترك ان كان له أي
للميت (ولد) ذكر أو أنثى غير أن الاب يأخذ
السدس مع الاثنى بالفريضة وما بقي من ذوى
الفروض أيضا بالعصوبة (فان لم يكن له ولد
الفرع من أبواه) فحسب (فلامه الثلث) مما
ورثه أبواه فحسب (فلامه الثلث) مما
ترك وانما لم يذكر حصة الاب لانه لما فرض
أن الوارث أبواه فقط ومن نصيب الام علم
أن الباقي للاب وصح أنه قال فلهم ما ترك
اثنان أو على هذا ينبغي أن يكون له ا حجب
كان معهما أحد الزوجين ثلث المال كما قال ابن
فرضه كما قاله الجمهور ولا ثلث المال الاثنى على
عباس فانه يفرض الى تفضيل الاثنى على
الذكر المساوي له في الجبهة والقرب وهو
خلاف وضع الشرع

غير مذكور في الكتاب (قوله باطلاقة يدل على أن الاخوة) أما دلالة على الرذالي الثالث قطاهرة
وأما قوله وان كانوا لا يرثون فان أراد أنه من مدلول الآية فوجهه أنه معطوف على ما قبله وهو مقيد
بوراثة الابوين فقط وقد زيد عليه الاخوة فقط من غير رفع القيد فيبقى على حاله وفيه نظر وان أراد أنه
معلوم من خارج فلا كلام فيه وأما ما قيل أنه من كون الولد فيما سبق وارثا هنا فليس بشئ وهذا بناء
على أن المحبوب يجب كما بين في الفرائض وابن عباس رضي الله عنهما يخالف فيه فيعطيهما السدس
الذي يجبوا عنه (قوله والجمهور على أن المراد بالاخوة الخ) يعني المراد بهم ما فوق الواحد مطلقا
ذكورا واناثا ومختلطين من أي جهة كانوا من الابوين أو أحدهما وابن عباس رضي الله عنهما
اشترط ما فوق الاثنين وأن لا يكونوا خالصا اثنا لأن حقيقة الجمع ثلاثة وهو جمع أخ فلا يشمل الاخت
الابن طريق التغليب والخلص لاذكورهم فيغلبون كما حاج عثمان رضي الله عنه في ذلك لسكن أكثر
العصابة على خلافه ولم ينكره حين قضى به قبل عثمان فلذا جعله اجماعا وصيغة الجمع قبل أنها حقيقة
فيما فوق الاثنين مطلقا وقبل في الموارث والوصايا بالحقبة كما صرح به في الأصول وهو
مراد الرخص شري هنا فلا يرد عليه ما قيل أنه مخالف لما قاله النجاة وصرح به في كسبه (قوله وقرأ
حزرة والكسائي فلامه بكسر الهمزة اتباعا للكسرة) أي كسرة اللام وقيل أنه اتباعا لكسرة الميم وهو
ضعيف لما فيه من اتباع حركة أصلية لحركة عارضة وهي الاعرابية ولذا قال المصنف رحمه الله التي قبلها
تنبيه على اختيار خلافه وليس لغة فيه كما قيل (قوله متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها الخ)
المراد بالمواريث كلها ما سبق برمته فانه سعيده فيما يأتي وقوله أي هذه الخ بيان لمحصل المعنى والتعلق
المعنوي لا الاعرابي فانه متعلق على هذا بقوله بوصيكم وقيل أنه متعلق بقوله فلامه السدس الخ
فالعامل فيه الجار والمجرور الواقع خبرا لاعتقاده ويقدر لما قبله مثله كالتنازع وقيل متعلق بمحذوف
أي استقر ذلك بعد وصية الخ والاول أولى (قوله وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو الخ) المراد
بالإباحة التسوية وعدم اختلاف الحكم متعلقة بالامر من جميعا أو بأحدهما سواء كان ذلك
في الامر أو غيره ومنهم من اشترط فيها تقدم الامر وعبارة المفصل تشعر بعدم الاتفاق عليه واشترط
في الهادي تقدم امر أو تشبيهه فيقال عليه ان قوله بوصيكم خبر مراد به الامر كما فسر المصنف وغيره
أي أعطوا الخ بعد الوصية أو الدين ان كان أحدهما أو كلاهما ولا يلزم جواز التقديم على أحدهما فقط
كما في جالس الحسن أو ابن سيرين لأن معنى الإباحة هنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية
في الجواز وأوتى كون للإباحة أو التسوية فيما هو مقتضى الامر وبالجملة فالمقام مقام أو دون الواو
اذ لا تفيد سوى وجوب تقديم الامر من اذا وجد جميعا دون ما اذا وجد أحدهما اذ ربما يكون وجوب
التقديم أثر للاجتماع فلا يتحقق عند الانفراد فكامة أو للتسوية بينهما في الوجوب قبل القسمة وان
كان الدين مقدما عند عدم وفاء التركة بهما (قوله وقدم الوصية على الدين الخ) لما كان تقدم الدين
أمرامقرا كان الظاهر تقدمه لكن أولات تقتضي ترتيبا فتقدمت الوصية لأنها تشبه الميراث من وجوه
كتعلقها بالموت وكونها تؤخذ بلا عوض فلذلك كانت تشق عليهم فربما قرطوا فيها فتقدمت اهتماما
بشأنها لذلك فقوله شاقية بان لوجه التشبه وقوله مندوب اليها الجميع بخلاف الدين مع ندرته أو ندرته
تأخيره الى الموت قيل على من ذكره من الحنفية ان هذا مذهب الشافعي فان الوصية عنده أفضل مطلقا
كما في الروضة وأما غيره فيقول لا يندب اليها اذا كانت الورثة فقراء لانفسهم التركة ويمكن دفعه بأن
المراد ان الشارع سنن الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم عنده شئ ان لا يبيت الا ووصيته
مكتوبة عنده فكلها العارض لا يضر كونها مندوبة للجميع بحسب الاصل والتوصيف بقوله بوصي
بها ما للتعميم لان الوصية لا تكون الاموصى بها أو المراد تعتبر الوصية بها بأن تكون من الثالث
فلا يقال انه لا فائدة فيه وقوله بفتح الصاد أي مخففا وقرئ أيضا بالتشديد ولم يذكرها المصنف رحمه الله

(فان كان له اخوة فلامه السدس) باطلاقة
يدل على أن الاخوة يرثون من الثلث الى
السدس وان كانوا لا يرثون مع الاب وعن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم
يأخذون السدس الذي يجبوا عنه الام
والجمهور على أن اراد بالاخوة عددا من
اخوة من غير اعتبار الثلث سواء كان من
الاخوة أو الاخوات وقال ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما لا يجب الام من الثلث
مادون الثلاثة ولا الاخوات المخلص أخذها
بالظاهر وقرأ حزة والكسائي فلامه بكسر
الهمزة اتباعا للكسرة التي قبلها (من بعد
وصية بوصي بها أو دين) متعلق بما تقدمه
من قسمة الموارث كلها أي هذه الانصاء
للورثة من بعد ما كان من وصية أو دين
وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو دلالة
على أنهما منساويان في الوجوب مقدمان
على القسمة مجموعين ومنفردين وقدم
الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم
لأنها مشبهة بالميراث شاقية على الورثة
مندوب اليها الجميع والدين انما يكون على
التدور وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر
بفتح الصاد

(أباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا) أي لا تعلمون من أنفع لكم ممن يرثكم من أصولكم وفروعكم في عاجلكم وآجلكم فحزوا فيهم ما أوصاكم الله به ولا تعتمدوا إلى تفضيل بعض وحرمانه روى أن أحد المتوالدين إذا كان أرفع درجة من الآخر في الجنة سأل أن يرفع إليه فيرفع بشفاعته أو من مورثيكم منهم أو من أوصى منهم فعرضكم للثواب بأفضاء وصيته أو من لم يوص فوفر عليكم ماله فهو اعترض مؤكدا من القسمة أو تنفذ الوصية (فريضة من الله) مصدر مؤكد أو مصدر يوصيكم الله لأنه في معنى يأمركم ويفرض عليكم (إن الله كان عليما) بالمصالح والمفاسد (حليما) فيما قضى وقدر (وايكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) أي ولد وارث من بطنها أو من صلب بناتها أو بن بناتها وإن سفل ذكر كان أو أنثى منكم أو من غيركم (من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين) فرض للرجل بحق الزوج ضعف ما للمرأة كما في النسب وهكذا قياس كل رجل وامرأة اشتراكا في الجهة والقرب ولا يستثنى منه الأولاد الأم والمعتق والمعتقة وتستوى الواحدة والعدد منهن في الربع والثلث (وإن كان رجل) أي الميت (يورث) أي يورث منه من ورث صفة رجل (كلالة) خبر كان أو يورث خبره وكلالة حال من الضمير فيه وهو من لم يختلف ولدا ولا والدا أو مفعول له والمراد بها قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز أن يكون الرجل الوارث ويورث من أورث وكلالة من ليس له والد ولا ولد وقرى يورث على البناء للفاعل فالرجل الميت وكلالة تحتل المعاني الثلاثة وعلى الأول خير أو حال وعلى الثاني مفعول له وعلى الثالث مفعول به

بقي هنا أن صاحب الانتصاف قال إن الآية لم يخالف فيها الترتيب الشرعي وإن السؤال غير وارد رأى لأن أول ما يبدأ به إخراج الدين ثم الوصية ثم اقتسام ذوى الميراث فانظر كيف جاء إخراج الميراث آخر إخراج الوصية والوصية تلو الدين فوافق قواني القسمة الموارث بعد الوصية والدين صورة الواقع شرعا ولو سقط ذكر بعد وكان الكلام أخرجوا الميراث والوصية والدين لا يمكن ورود السؤال المذكور يعني أنه ذكر الميراث أولا ثم ذكر أنه بعد الوصية ناصحا على بعده لهافيه فتضي تعقيبها ثم ذكر بعده الدين مؤخر عن بعده الوصية لما بينهما من المفاضلة فحاصل المعنى من بعد وصية أو وصية بعد دين فلا حاجة إلى شيء مما تقدم وهو دقيق جدا ولا يرد عليه ما قيل إن الآية واردة في حكم الميراث أصالة لأنها بيان لقوله تعالى للرجال نصيب الخ فكان ذكر الوصية والدين كالاستطراد وذكر من بعد إماراة عليه فكانهم أحكم واحد في ~~هـ~~ ونهما مقدمين على الميراث والظاهر تقدم الدين على الوصية فيرد السؤال **هـ** (قوله أي لا تعلمون من أنفع لكم ممن يرثكم الخ) أي ههنا ما استقها مية مبتدأ وأقرب خبره والفعل معلق عنها فهي سادة مستد المفعولين وعليه المصنف رحمه الله أو موصولة بمعنى الذي وأقرب خبر مبتدأ محذوف والجملة صلته وهو مفعول أول مبني على الضم لضافته وحذف صدر صلته والثاني محذوف وهذا ذكره أبو حيان والآباء والابناء عبارة عن الورثة الأصول والفروع فيشمل البنات والامتهات والاحداد والجدات كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهو على هذا الوجه الأول تأكيد لأم القسمة ورد لما كان في الجاهلية وعلى الثاني المراد المختصين وهو حدث لهم على تنفيذ مصاياهم فهو تأكيد لما قبله ونفعا تميز وقوله روى الخ أخرجه الطبراني وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل الرجل الجنة سأل عن أبويه وزوجته وولده فيقال إنهم لم يبلغوا درجتك فيقول يا رب قد عملت لي ولهم فيؤمر بالخاقهم به وتفسيره أقرب نفعا بأنفع لكم دون أقرب نفعا فضلا عن النفع تفسيره بلازم معناه المراد وقوله ولا تعتمدوا إلى آخره إشارة إلى ما كان منهم في الجاهلية (قوله فهو اعترض مؤكدا من القسمة الخ) إشارة إلى ما ذكره الزمخشري من أن هذا التوجيه غير ملائم للمعنى ولا مجاب له لأن الجملة اعتراضية فينبغي أن تؤكدا ما اعترضت بينه وتناسبه وليس بوارد لانه ذكر قبلها وبعد الوصية وأمر الارث فيصح مراعاة كل منهما وهو ظاهر (قوله مصدر مؤكدا الخ) أراد بالمؤكدا المؤكدا لنفسه نحو هذا إنى حق وهو الواقع بعد جملة لا محتمل لها غيره وهنا كذلك لأن ما قبلها مفروض عليهم معين من الله وإذا كان مصدر يوصي بمعنى يفرض من غير انطه فهو مؤكدا أيضا لكن غير التأكيد المصريح به لأن الأول مؤكدا لمضمون الجملة وهذا مؤكدا لعماله وفعله ~~كـ~~ أن أورد عليه أن المصدر إذا أضيف لفاعل أو مفعول أو تعلقا به يجب حذف فعله كما صرح به الرضي إلا أن يفرق بين صريح فعله وما تضمنه فتأمل وفسر العليم والحكيم بما يناسب المقام ويتم به النظام وقيل فريضة حال لانه ليس بمصدر (قوله أي ولد وارث الخ) يعني أن المراد بالولد ما يشمل الذكر والأنثى والصلي وغيره سواء كان من هذا الزوج أو غيره ولذا قال لهن ولم يقل لكم (قوله فرض للرجل الحق الزواج الخ) الزواج كالمقتال مصدر واستثنى أولاد الأم والمعتقة لاستواء الذكر والأنثى منهم ثم بين أن الزوجات المتعددة يشتركن في ذلك ولا تعطى كل واحدة ربعا أو ثلثا وفسر الرجل بالميت لا الوارث لتوصيفه بأنه موروث منه وقوله من ورث معلوما ومجهولا أي هو مأخوذ من الثلاث لا المزيد لاحتماله يقال ورث منه مالا وورثه مالا وكان المصنف رحمه الله جعل الأولى هي اللغة والثانية من الحذف والايصال (قوله وهو من لم يختلف ولدا ولا والدا أو مفعول له والمراد بها قرابة الخ) يعني أنه على كون الرجل هو الميت فيورث من ورث الثلاث وكلالة لها أربعة معان نفس القرابة بغير الأصلية والفرعية والوارث الذي ليس بولد ولا والد والميت الذي ليس أحدهما والمال الموروث من غير أحدهما وترك هذا المصنف رحمه الله لعدم شهرته وعلى الوجه مختلف أعراه فان كان الوارث فهو

مجهول أورث وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال والاعياء نقل الى تلك القرابة لضعفها ثم وصف
 بهام من ذكر مبالغة أو بتقدير مضاف (قوله قال الاعشى الخ) هو من قصيدة مدح بها النبي صلى
 الله عليه وسلم لما أراد الوفاة عليه فصدته كفار قريش بأن له تكاليف لا يقدر عليها كتحريم الخمر وقصيدته
 معروفة وأولها ألم تغضض عيناً لئلا أرمدا * وبنت كليات السليم مسهدا
 والبيت في وصف الناقة السابقة في قوله واتعابني العيس المراقيل تعتلي وبعده
 متى ما تشاخي عند باب ابن هاشم * تراخي وتلقى من فواضلهذا
 فضمير لها للنسقة لا للفرص كما قيل ولا أرى معنى أشفق وأرق لها من كلاله أي اعياء والخفا بالحاء المهملة
 رقة أسفل الخف من كثرة السير وقوله فاستعيرت بمعنى بحسب الأصل وبعد النقل صارت
 حقيقة وقوله ليست بالبعضية فيه قصور وكان عليه أن يقول ولا الأصلية لكنه ترك ذلك هزله وقوله من
 قرابتي بناء على أنه مصدر أطلق على الأقرباء لما ذكره ولا عبرة بتخطئة الحريري في الدرة من قال هو من
 قرابتي وأن الصواب من ذي قرابتي لقوله وذو قرابته في الحى مسرورة لانه مجاز شائع وقد استعملوه
 كذلك وذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع اقرب كعبادة فلا شاهد فيه - حيثئذ (قوله واكتفى بحكمه
 عن حكم المرأة) لان تقييد المعطوف عليه تقييد للمعطوف وان كان ليس بال لازم وانما فعل كذلك لان
 توحيد الضمير بعد أولاً بدنه حتى ان ما ود على خلاف ذلك مؤثر عند الجمهور كقوله تعالى ان يكن
 غنياً وقديراً قاله أولى به ما وأنى به مذكر الانك بالخيار بين أن تراعى المعطوف أو والمعطوف
 عليه فراحى المتقدم منهما ويجوز أن يكون الضمير لواحد منهما والتسديد كبر للتغليب (قوله سوى بين
 الذكر والاثني الخ) لان أولاد الام في القسمة والاسحقاق سواء لوال واحد السدس ولما زاد الثلث على
 السوية لان وراثتهم بواسطة الام ومحض الاثنية فنظر فيه الى الأصل وأصل الادلاء ارسال الدلو في البئر
 لخراج الماء فحقوز به عن الاتصال التثني (قوله ومفهوم الآية أنهم لا يرون الخ) ذلك اشارة الى
 السدس أو الثلث وفي كونه مفهوماً من الآية نظر قال بعض الفضلاء الظاهر أنه بناء على ان الوالد
 بمعنى الذي دل عليه الكلاله يتناول الوالدة سواء كانت له أو لايه كما أن الولد يتناول الابن وابن الابن
 وان سفل والبت وبت الابن وان سفلت وفيه أن تناول الولد لانه اسم جنس غير صفة وأما الوالد الذي
 هو صفة مؤنثة والدة ففي تناوله لها كلام فكون ما ذكره مفهوماً ممنوع اهـ ولك أن تقول انه غلب
 عليه حتى الحق بأسماء الاجتناس ولذا لا يوصف به فيقال الرجل الوالد وهذا بيان لحكمة تسوية الشارع
 فلا يرد أن من أدلى بواسطة ذكر كني العلات ينبغي التسوية بينهم ونحوه كما قيل به وفي قوله أكثر من
 ذلك نكتة في وجه التعبير باسم الاشارة وهي أنه لا يقال أكثر من الواحد حتى لو قبل أول بأن المعنى
 زائد عليه فلذا عبر به أي أكثر من المذكور ولم يثبت بعنوان الوحدة فتنبه لما فيه من الدقائق (قوله
 وهو حال من فاعل يوصي الخ) قيل عليه ان فيه فصلا بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قوله أو دين
 فلا بد من تقدير كما في الوجه الذي بعده وهو يلزم ذلك أو يوصى به حالة كونه غير مضار وأجيب بانه
 ليس بأجنبي محض لشبهه بالوصية أو هو تابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره وعلى قراءة المجهول يقدر
 فعل ما لم يدل عليه المذكور على حذف قوله تعالى يسجد له فيها بالقدرة والاتصال رجال في قراءة المجهول
 ولا يصح أن يكون حالاً من الفاعل المحذوف في المجهول لانه ترك بحيث لا يلتفت اليه فلا يصح محي
 الحال منه ويصح في غير أن يكون صفة مصدر رأى ايضاً غير مضار قيل والمفهوم من الآية أن الايصاء
 لقصد الاضرار لا يستحق التنفيذ الا أن اثباته مشكل فلو علم باقراره لا ينفذ وهذا مما لم نره في الفروع
 فانظره (قوله مصدر مؤكد الخ) ذكره في نصابه وجوهاً اما انه مصدر يوصى مؤكده
 أو منصوب بمضار على انه مفعول به له اما بتقدير مضاف أي أهل وصية أو على المبالغة لان المضارة
 ليست للوصية بل لاهلها وبشهادة قراءة الاضافة باضافة اسم الفاعل لقوله لانها بمعنى في ولم ينبت لها

وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال قال

الاعشى

فأيت لا أرى لها من كلاله

ولامن حقا حتى الاقي محمدا

فاستعيرت لقرابة ليست بالبعضية لانها
 كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث
 والوارث بمعنى ذي كلاله كقولك فلان
 من قرابتي (أراد امرأة) عطف على رجل
 (وله) أي والرجل واكتفى بحكمه عن حكم
 المرأة دلالة العطف على تشاركهما فيه
 (أخ أو أخت) أي من الام ويدل عليه
 قراءة أبي وسعد بن مالك وله أخ وأخت
 من الام وأنه ذكر في آخر السورة أن للاختين
 الثلثين وللأخوة الكل وهو لا يليق بأولاد
 الام وان ما قدره هنا فرض الام فاسب
 أن يكون لأولادها (فكل واحد
 منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم
 شركاء في الثلث) سوى بين الذكر والاثني
 في القسمة لان الادلاء بمحض الاثنية ومفهوم
 الآية أنهم لا يرون ذلك مع الام والجدة
 كما لا يرون مع البنت وبنت الابن فخص فيه
 بالاجماع (من بعد وصية يوصي بها أو دين
 غير مضار) أي غير مضار لورثته بالزيادة على
 الثلث أو قصد المضارة بالوصية دون القرية
 والاقارب دين لا يلزمه وهو حال من فاعل
 يوصي المذكور في هذه القراءة والمدلول
 عليه بقوله يوصي على البناء للمفعول
 في قراءة ابن كثير وابن عامر وابن عباس عن
 عاصم (وصية من الله) مصدره وكذا أو
 منصوب بغير مضار على المفعول به ويؤيده
 أنه قرئ غير مضار وصية بالاضافة أي
 لا تضار وصية من الله وهو الثلث فما دونه
 بالزيادة أو وصية منه بالأولاد بالاسراف في
 الوصية والاقرار الكاذب

(واقه علم) بالمضار وغيره (جليم) لا يعاجل بعقوبته (تلك) اشارة الى الاحكام التي تقدمت في امر التماسي والوصايا والموازين (حدود الله) شرائعه التي هي كالحدد والمحدودة التي لا يجوز مجاوزتها (١١٦) (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدون فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله وينتبه

الحدود يدخله ناراً خالد فيها اوله عذاب مهين) توحيد الضمير في بدخله وجمع خالدون للفظ والمعنى وقرأنا نافع وابن عامر بدخله بالنون وخالدون حال مقدرة كقولك مررت برجل معه صقر صائداً به غداً وكذلك خالداً وابستنا صفتين لجنات وناراً والاولى لوجوب ابراز الضمير لانهم ساءوا على غير من همالة (والا في يأتين الفاحشة من نسائكم) أي يفعلنها يقال أتي الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها اذا فعلها والفاحشة الزنا لزيادة قبحها وشناعتها (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاطلبوا من قد فذهن أربعة من رجال المؤمنين يشهد عليهن (فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت) فاجلسوهن في البيوت واجعلوا لها حجاباً عليهن (حتى يتوفاهن الموت) يستوفي أرواحهن الموت أو يتوفاهن ملائكة الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل الاسلام فنسخ بالحدود ويحتمل أن يكون المراد به التومسية بامساكهن بعد أن يجلدن كي لا يجري عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال ولم يذكر الحد استقناء بقوله الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلاً) كتعيين الحد المخلص عن الحبس أو النكاح المغنى عن السفاح (واللذان يأتيانها منكم) يعني الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتمكين مائة ألف والباقيون بالتخفيف من غير تمكين (فأذروهما) بالتوبيخ والتقريع وقيل بالتغريب والجلد (فان تابا وأصلها فأعرضوا عنها) فاقطعوا عنها ما الايذاء أو أعرضوا عنها بالانغاض والستر (ان الله كان تواباً رحيماً) انه الامر بالاعراض وترك المذمة قبل هذه الآية سابقة على الاولى نزولاً وكان عقوبة الزناة الاذى ثم الحبس ثم الجلد وقيل الاولى في السحاقيات وهذه في اللواطين والزانية والزاني في الزناة (انما التوبة على الله) أي ان قبول التوبة كالمحتوم على الله سبحانه وتعالى يقتضي وعده من تاب عليه اذا قبل توبته (للذين يعملون السوء بجهالة) ملتبسين بها سفاهاً فان ارتكبا الذنب سفاهاً وتجاهل

الجمهور ووقع هنا وجه ذكره في الدر المنصور وهو أنه منصوب على الخروج قال وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين ولم يبين المراد منها وقد وقعت هذه العبارة في قوله تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه في تفسير البغوي وسأل عنها الناس ولم أر من فسر لها الا أنه وقع في هـ مع الهوامع في المفعول به أن الكوفيين يجعلونه منصوباً على الخروج ولم يبينه فكان مرادهم أنه خارج عن طرفي الاسناد فهو كقولهم فضلة فانظره في محله وقوله والله عليم الخ تهديد ووعد على ذلك وأن عدم العقوبة ليس للعفو بل تأخير الحكمة ستكون وقول المصنف رحمه الله أو وصية منه أي وصية من الله في حق الاولاد بأن لا يدعهم عالة بالاسراف في الوصية ونحوه (قوله شرانعه الخ) يعني أن الحدود ههنا استعارة شئت الاحكام بالحدود والمحيطه بنسب في أنه لا يتجاوزها أحد ومراعاة اللفظ والمآل فيما كان لفظه مفرداً ومعناه مجموع كمن معروف وجعل الخلود حالاً مقدرة لانه بعد الدخول اكسر الفرق بين المنال وما نحن فيه ملافاة قول الحال للعامل وعدمها ثم ان الصفة ونحوها ان اتصف به امتبوءها وكان فاعلها فالاصل استنار الضمير ويجوز ابرازها والافلل نحويين فيه مذهبان وجوب ابراز مطلقاً والثاني ان وقع ليس وجب ابرازها والاجاز ابرازها واستنارها والمنهور الاول وعليه المصنف رحمه الله والزمخشرى واذا برز الضمير فهل هو فاعل أو الفاعل مستتر وهذا أكيد له احتمالان ذكرهما في شرح التسهيل (قوله أي يفعلها الخ) أي أن حقيقة الاتيان الذهاب فغير به عن الفعل وصار حقيقة عرفية فيه كما استعمل فيه الجي ونحوه وأصل معنى الفاحشة ما اشتد قبحه فاستعمل كثيراً في الزنا لانه من أقبح القبائح وشناعتها بمعنى قباحتها ووقع في نسخة بشاعتها وهو قريب منه وقوله عن قد فذهن أي رماهن بالزنا وهو مما لم من الكلام (قوله يستوفي أرواحهن الموت الخ) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المتوفى الموت فيكون معناه يميتن الموت بأن التوفى ليس بمعناه المشهور وهو الموت بطريق المجاز أو الكناية بل هو على أصله لغة وهو الاستيفاء للارواح على الاستعارة بالكناية بتشبيه الموت بشخص يستوفيها أو هو على حذف مضاف أي ملائكة الموت أو على جعل التجوز في الاسناد باسناد ما للفاعل الحقيقي الى أثر فعله كما تقول جاد عطاؤه بالغنى فلا وجه لما قيل لا يصح جعل الاسناد هنا مجازياً لان الموت ليس من الملابسات التي يستند اليها الامانة تجازاً والحبس المذكور ان كان عقوبة للزناة فهو منسوخ بالجلد أو الزجر وان كان للجلودات بعد الجلد يكون حفظاً عن صدور منه مرة أخرى والخدمة معلوم من نبي آخر وقوله اتعين الحد الخ على الوجه الاول وقوله أو النكاح على الثاني واللذان اذا كان للزاني والزانية فهو تغليب وعلى التشديد يلتقي ساء كنان على حذمه كدابة وشابة وتمكين زيادة المد على الب وتشديد النون لغة وليس مخصوصاً بالالف كما قيل بل يكون مع الباء كما قرئ به وهو عوض عن يا الذي المحذوفة اذ قياسه اللذان واعلم أن قوله اللذان يأتيانها مبتدأ ما بعده خبره والفاء زائدة فيه لتضمن معنى الشرط وهل يجوز نصبه على الاشتغال فقيل بغيره لانه حينئذ يقدّر له عامل قبله وأسماء الشرط والاستفهام وما تضمن معناها لا يعمل فيها ما قبلها الصدارة وقيل يجوزية بدمتأخر مطلقاً وفي الشرط والاستفهام الحقيقي دون ما تضمن معناه لانه لا يعمل معاملة من كل وجه والانغاض مجاز عن الستر والتركة وأصله غرض البصير وقوله هذه الآية اشارة الى اللذان يأتيانها منكم الخ والسحاقيات من السحق وهو مباشرة المرأة للمرأة وهذا التفسير للاصفهاني والقرينة عليه تجميص التذكير والتأنيث (قوله أي أن قبول التوبة الخ) يعني أن التوبة مصدر تاب الله عليه لا تاب هو نفسه ومعناه المقبول وعلى وان استعملت للوجوب حتى استدل به الواجبية عليه فالمراد أنه لازم متحقق النبوت البتة بحكم سبق العادة وسبق الوعد حتى تأتته من الواجبات كما يقال واجب الوجود وهو ردة على الزمخشرى (قوله ملتبسين بها سفاهاً الخ) اشارة الى أنه حال وأن المراد بالجهل السفه بارتكاب ما لا يليق بالعاقل لعدم العلم فان من لا يعلم لا يحتاج الى التوبة والجهل بهذا المعنى حقيقة

ولذلك قيل من عصي الله فهو جاهل حتى ينزع عن جهالة. (ثم يتوبون من قريب) من زمان قريب أى قبل حضور الموت لتوبته تعالى حتى إذا حضر أحدهم الموت وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله سبحانه (١١٢) وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغرغروا في الماء فربا لا ن

أمد الحياة قريب لقوله قل متاع الدنيا قليل
أوقبل أن يشرب في قلوبهم حبه فيطبع
عليها فيستعذروا عليهم الرجوع ومن للتبعيض
أي يتوبون في أي جزء من الزمان القريب
الذي هو ما قبل أن ينزل بهم سلطان الموت
أو تزين السوء (فأولئك يتوب الله عليهم)
وعذبوا لوفاء بما وعد به وكتب على نفسه
بقوله انما التوبة على الله (وكان الله عليما)
فهو به علم باخلاصهم في التوبة (حكيم)
والحكيم لا يعاقب السائب (وليست التوبة
للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم
الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون
وهم كفار) سوى بين من سوف التوبة
الى حضور الموت من الفسقة والكفار
وبين من مات على الكفر في نفي التوبة
للمبالغة في عدم الاعتماد بها في تلك الحالة
وكأنه قال وتوبته هؤلاء وعدم توبته هؤلاء
سواء وقيل المراد بالذين يعملون السوء عصاة
المؤمنين وبالذين يعملون السيئات المنافقون
لتضعف كفرهم وسوء أعمالهم وبالذين
يموتون الكفار (أولئك أعدنا لهم عذابا
البا) تأكيد لعدم قبول توبتهم وبيان أن
العذاب أعد لهم لا يعجزه عذابهم متى شاء
والاعتماد النسيئة من الغناد وهو العدة وقيل
أصله أعدنا فاقابلت الدال الاولى تاء (بأيها
الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها)
كان الرجل اذا مات وله عصبة ألقى توبه
على امرأته وقال أنا أحق بها ثم ان شاء
ترزقها بصداقها الاول وان شاء رزقها
غيره وأخذ صداقها وان شاء عضلها لتفتدي
بما ورثت من زوجها فتنوع ذلك وقيل
لا يحل لكم أن تأخذوهن على سبيل الارث
فتترزقوهن كارهيات لذلك أو مكرهات
عليه وقرأ حمزة والكسائي كرها بالضم في
مواضعه وهم الغنان وقيل بالضم المشقة
وبالفتح ما يكره عليه (ولا تعضلوهن لتذهبن
بعض ما آتينوهن) عطف على أن ترثوا ولا

واردة في كلام العرب كقوله * فبجهل فوق جهل الجاهلينا * وحتى ينزع عني يكف ويترك وهو وارد في
الآثر عن أبي العالية أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون كل ذنب أصابه عبد فهو
جهالة (قوله من زمان قريب أي قبل الخ) أي يتوبون في زمن الحياة الذي هو قريب منه قبل حالة
البأس وحملها على التبعض لا الابتداء كما قيل به لأنهم إذا كانت لا ابتداء القاية لا تدخل على الزمان على
القول المشهور والذي لا بد منه مذوم منذ وسلطان الموت حضوره وقوته وغلبته فهو بالمعنى المصدرى
أو المراد بقربه أن لا ينهمك فيه وبصر عليه فانه إذا كان كذلك يبعد عن القبول وإن لم يمنع قبول توبته
وقوله الذي هو ما قبل الخ فاطر إلى الأول وما بعده إلى الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله سبحانه
وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغتر غرأصل معنى الغرغرة ترد يد الماء في القم إلى الحلق وغرغرة المريض ترد
الروح في حلقه على التشبيه وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم
(قوله وعد بالوفاء الخ) دفع لتوهم الاستدراك فيه لانه جعله أقولاً لازماً أي الأول وعد بتخفيف قبول
التوبة وهذا بيان لأن الوفاء به محقق قبل ويحتمل أنه من المذهب الكلامي كأنه قال التوبة كالواجب
على الله وما هو كالواجب عليه كائن لا محالة فهو كائن فأولئك يتوب الله عليهم كالتبعية له (قوله سوى بين
من سوف الخ) لما كان يحتج في الوهم أنه لا معنى لنفي قبول التوبة بالنسبة إلى من لم يتب ومات على
الكفر صرف النظم عن ظاهره كما قيل إن المراد بالتوبة المغفرة كما يقال تاب الله على فلان بمعنى عفا
عنه وأشار إلى أن المراد من الذين يعملون السيئات ما يشمل الفسقة والكفرة فسوى بين المسوف منهما
وبين من مات على الكفر في عدم الاعتماد بأمر المسوف لانه والعدم سواء ويحتمل أنه حذف من الثاني
لدلالة الأول أو اشتراك الماتين في القيد والمراد بالذين يعملون السيئات العصاة أي لا توبة للمسوف
التوبة ومسوف الإيمان إلى حضور الموت وأعلم أن هذا كله بناء على أن توبة اليأس كإيمان اليأس في عدم
القبول وقد قيل إن توبة اليأس مقبولة دون إيمانه لأن الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على الترك
وقال الإمام أنه لا تقبل واستدل عليه بآيات ونقل في البرازية عن قتادة الخنفسية أن الصحيح أنها
تقبل بخلاف إيمان اليأس وإذا قبلت الصفاعة في القيامة وهي حالة يأس فهذا أولى لكن هذه
الآية صريحة في خلافه وقوله وبالذين يعملون السيئات المنافقون الخ جعل عمل السيئات من غيرهم
في جنب عملهم بمنزلة العدم فكأنهم عملوا دون غيرهم ولا يحتج لطف التعبير بالجمع في أعمالهم وبالمفرد
في المؤمنين على هذا وأما أن التوبة هنا من الله لا من العبد فينفي التسوية فليس بشيء فتأمله ووجه
تضعيف القول الأخير أن المراد بالمنافقين أن كان المصيرين على النفاق فلا توبة لهم يحتاج إلى تفهيمها
والأفهم وغيرهم سواء (قوله لا يعجزه عذابهم متى شاء) مأخوذ من كون العذاب حاضر أمهياً لهم
عنده والعناد العتة وهي ما يعصونه بها أو التمسك بمبدلة من الدال وهو ظاهر (قوله كان الرجل إذا
مات الخ) أخرجه ابن جرير وعاضها بمعنى منعها من التزج وأصله من العضل المعروف والمراد من الارث
أخذ صدقاتها وعلى الثاني أخذ الزوجة نفسها بطريق الارث وحاصل الوجهين أن النساء يجوز أن
يكون مفعولاً ثانياً والمفعول الأول محذوف فيحمل على أن ترثوا أنفسهن كما تأخذون الميراث وأن يكون
مفعولاً أولاً فيحمل على أن ترثوا أموالهن وقرئ لا تحل لكم أن ترثوا بالنساء لأن أن ترثوا بمعنى الوراثه كما
قرئ لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا لانه بمعنى المقالة وهذا عكس تدكير المصدر المؤنث لتأويله بأن والفعل
فكل منه ما جاز في الكلام الصحيح والمكروه بالفتح والضم قبلهما بمعنى كالأضعف والضعف وقيل
الأول الإكراه وهو المراد بالمنسقة في كلام المصنف رحمه الله كما أشار إليه الراغب والثاني بمعنى الكراهية
والله ما أشار بقوله كارهات أو مكروهات (قوله عطف على أن ترثوا الخ) فيه وجهان أحدهما أنه
محذوم بلا النافية وعطف جملة النهي على جملة خبرية أماناً على جوارحه وقد قيل انه مذهب سيديويه
أو أن الأولى في معنى النهي اذ معناها لا ترثوا النساء كرهاً فانه غير حلال لكم وجعله أو البقاء على

التي مستأنفا والثاني أنه منصوب معطوف على ترنوا وأيدت بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ولا أن
تعضلوهن وردها الوجه بأنك إذا عطفت فعلا منفيا بلا على مثبت وكأنما منصوب بين فالتأنيب بقدر بعد
حرف العطف لا بعد لا فاذا قلت أريد أن أتوب ولا أدخل النار فالتقدير أريد أن أتوب وأن لا أدخل النار
فالفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت والثاني على سبيل التني والمعنى أريد التوبة وانتفاء دخول النار
وكذا لو كان الفعل المسلط عليهم مانفيا كما هنا ولو قدرته لا يجعل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح إلا أن تجعل
لا زائدة لا نافية وهو خلاف الظاهر وأما تقدير أن بعد لا فغير صحيح فإنه من عطف المصدر على المصدر
لا الفعل على الفعل فقد التبس عليهم العطفان وفرق بين أريد أن تقوم وأن لا تخرج ولا أن تقوم ولا أن
تخرج ففي الأول أثبت ارادة وجود قيامه وانتفاء خروجه وفي الثاني نفي ارادة وجود قيامه ووجود
خروجه فلا تريد لا القيام ولا الخروج وهذا فيه غموض لا يفهمه إلا من غمزن في العربية ورد بأن المثال
الذي ذكره أعني أريد أن أتوب الخ تقدير أن فيه قبل لا لازم فإنه لو قدر بعد هاء المضي والتركيب وأما
هنا فتقدير أن بعد لا صحيح فإن التقدير لا يجعل لكم ميراث النساء ولا عضلوهن وهو عطف على أن ترنوا ولا
مزيدة لتأكيد التني وقد صرح به الذاهبون إليه كالزنجشيري وابن عطية والمصنف رحمهم الله وفي الكلام
محذوف تقديره ولا تعضلوهن من النكاح إن كان الخطاب للأولياء والعصبات أو لا تعضلوهن من
الطلاق إن كان الخطاب للأزواج والأول هو المراد هنا فان قلت على هذا كيف يلتزم قوله لتذهبوا ببعض
ما آتيتوهن مع أن العصة ما آتاها شيئا وانما منعها التزوج لتفدي بما ورثت من زوجها أو تعطيه صداقا
أخذته من غيره قلت المراد حينئذ بما آتيتوهن ما آتاها جنسكم وقوله عضلت الدجاجة بيضا أي نعسر
خروجها وكذا عضلت المرأة بالولد (قوله وقيل الخطاب مع الأزواج) ولأننا كبدا التني كافي الوجه
الأول لأنني كافي الوجه الثاني والمراد بالخطاب ما في ترنوا وتعضلوا وقوله كانوا يحبسون النساء بيان
لقوله لا يجعل لكم أن ترنوا الخ وقوله أو يحتلن الخ بيان لقوله ولا تعضلوهن وعلى الوجه الذي بعده
الخطاب الأول للأولياء ولا تعضلوهن للأزواج ولا يرد عليه أنه لا يخاطب في كلام واحد اثنان من غير
نداء فلا يقال قم واقعد خطابا لزيد وعمر بل يقال قم يازيد واقعد يا عمر وكافي شرح التخصيص لأن
الجملة الثانية مستأنفة وليست من هذا الكلام ولهذا قال تم الكلام مع أن القاسمة ليست
مسئلة كما سيأتي وأما على تقدير العطف فلا يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر كما مر (قوله إلا أن
يأتين بفاحشة مبينة الخ) قرئ في السبعة بالفتح والكسر وعلى الثاني فهو من بين اللازم أو مفعوله
محذوف أي مبينة حال صاحبها وقرئ مبينة بكسر الباء وسكون الياء وهي كالتي قبلها واختلفوا
في الاستثناء فقبل منقطع وقبل متصل اما مستثنى من ظرف زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من
الاقوات الا وقت اتيانهن أو من حال عامة أي في حال من الاحوال الا في هذه الحال أو من علة عامة أي
لا تعضلوهن لعله من العلة الا لاتيانهن الخ كما بينه المصنف رحمه الله فان قلت كيف يتصور تقدير
عله من العلة بعد ذكر علة مخصوصة وهي لتذهبوا فقلت يجوز أن يكون المراد العموم وذ كر فرد منه
لنكته لا ينافيه أي للذهاب أو غيره أو العلة المبينة المذكورة غائبة والعمامة المقدرة باعنة على
الفعل متقدمة عليه في الوجود ولذا فسر المصنف رحمه الله تعالى المستثنى بما هو منها كالنشوز والمراد
بالاجمال فعل الجليل كافي قول المتنبي

انا لني زمن ترك القبيح به من أكثر الناس اخسان واجمال

(قوله فلا تارقوهن الخ) إشارة إلى بيان الجواب الذي أقيم عليه مقامه وقوله فاصبروا الا في اجمال
له وعنى لكونها لانشاء الترجي لا تصل للجوابية فلذا أولوه بما ذكر وقوله وهو خير لكم إشارة إلى أن جملة
ويجعل الله فيه خيرا كغيره حاله أو يلهي بالاسمية والمعروف فيه تقدير المبتدأ لان المضارعة
الحالية لا تفتقر بالواو كما قرره النحاة لكن في شرح الكشاف أن الزنجشيري يجوز في مواضع من

يقال عضلت الدجاجة بيضا وقبل الخطاب
مع الأزواج كانوا يحبسون النساء من غير
تأنيب ورغبة حتى ترنوا منهن أو يحتلن
بجهن وقيل تم الكلام بقوله كرها ثم
خاطب الأزواج ونهاهم عن العضل (الا أن
يأتين بفاحشة مبينة) كالنشوز وسوا العنصر
وعند التعطف والاستثناء من أعم عام
الطرف أو المفعول له تقديره ولا تعضلوهن
للاقتداء الا وقت أن يأتين بفاحشة أو
ولا تعضلوهن لعله الا لان يأتين بفاحشة
وقرأ ابن كثير وأبو بكر بفاحشة مبينة
هنا وفي الأحزاب والطلاق بفتح الباء
والباقون بكسر هاء فيهن (وعاشروهن
بالمعروف) بالانصاف في الفعل والاجمال
في القول (فان كرهتموهن فعسى أن تنكروها
شيئا يجعل الله فيه خيرا كغيرا) أي فلا
تعارفوهن ككرامة النفس

(مطلب شريف في اقتران
المضارع بواو الحال)

الكشاف كتابه فقيل لولم يذكر الواو هنا لا التيسر بالصفة لئلا يأتى وهذا مخالف لمذهبه في جواز ادخال الواو بين الصفة وموصوفها فلذلك جوز هنا ادخال الواو في المضارع اذا وقع حالا وان خالف الصفة وقال نخر المشايخ انه قد يجامع الواو كقوله أنا مرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم فان قيل لم لا يجوز تقدير وأنتم تنسون أنفسكم فتكون الجملة اسمية قيل لا يستقيم هذا فيما نحن بصدده الاعلى التعسف بأن يقال أصله والله يجعل فيه خيرا ثم حذف المبتدأ وأظهر فاعل يجعل ورد بأنه بتقدير المبتدأ غايته وقوع المظهر موقع المضمير اذا قدر والله يجعل وأما الاعتذار بأنه أتي بالواو لئلا يلتبس بالصفة فليس بشئ لانه اذا كان مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة تؤكد الصوفا كان دخول الواو بالتباس أولى بعدم الالتباس فتحصل في المسئلة ثلاثة مذاهب منع الدخول على المضارع لا بتقدير مبتدأ وجواز مطلقا والتفصيل بأنه ان تضمن نكتة كدفع ايهام حسن والا فلا ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا خلاف الظاهر وما ذكره لا يرفع التعسف وقوله أصل دينا أي من جهة الدين ويصح أن يكون دينا مقابل الآخرة (قوله جمع الضمير لانه الخ) يعني أنه من وضع المفرد مكان الجمع وهو كغير حيث يراد الجنس وعدم التعيين وأما كونه يقال هو زوج وهما زوجان فشي آخر غير هذا ومن ظنه يدل على أنه موضوع للجمع فقد وهم وجعل القنطار كتابة عن الكثرة وهو ظاهر (قوله استفهام انكار وتوبيخ الخ) أشار بقوله باهتين الى أنه مصدر منصوب على الحالية بتأويل الوصف وقوله ويحتمل الخ أي مفعول لاجله وهو كما يكون بالعلة الباعثة كقعدت عن الحرب جنبنا يكون بالعلة الغائية أيضا وقوله يبيت بفتح الباء أي يحبره ويدهنه وقوله وآتينم أي آتى أحدكم وضمير احدا من المضاف اليه مكان وقوله وصل اليها بالملاسة بناء على أن تقرير المهر يكون بذلك لا بمجرد الخلوة وقوله وهو حق الصعبة الخ فالعهد مجاز عنه ووصفه بالفظ لعظمه وفي الكشاف قالوا صحبة عشرين يوما قرابة (قلت) بل قالوا

صحبة يوم نسب قريب * وذمة يعرفها اللبيب

وقوله أو ما أوثق الله فعله اسناد الاخذ اليه مجازي وقوله عليه الصلاة والسلام أخذتموه من الخ أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه بلفظ اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن والمراد بامانة الله أي بسبب أن جعلهم الله أمانة عندكم وكلمة الله أمره والعقد (قوله وانما ذكر مادون من الخ) يعني أن ما اذا كانت واقعة على من يعقل فعند من جوز مطلقا لا كلام وكذا من جوزها اذا أريد معنى صفة مقصودة منه وليس المراد ما تضمنه الصلة كما تزويل ماصدرية والمراد من نكاح آبائكم أو نكاح آبائكم والمراد منكم كوحاتهم بتأويله بالمفعول (قوله بيان ما نكح الخ) المراد بالوجهين الموصولية والمصدرية وظاهره أن من بيانية قيل أو تبعيضية والبيان معنوي ونكتة البيان مع عدم الاحتياج اليه اذا المنكوحات لا يكن الانسا قبل التعميم (قوله استثناء من المعنى اللازم الخ) يعني أن النهي للمستقبل وما قد سلف ماض فكيف يستثنى منه فقيل ان الاستثناء متصل بالتأويل الذي ذكره وعلى ارادة المبالغة فقيل هو متصل أو منقطع والخيار أنه متصل لانه لم يدخل فيه لا تحصل المبالغة المذكورة وسأني ما قيل من أنه منقطع والمعنى لكن ما سلف منه قبل لا تعاقبون وتلامون عليه لان الاسلام يهدم ما قبله فيثبت به أحكام النسب وغيره وأما التقرير عليه فلم يقل به أحد من الأئمة وقد رد القول بأنهم أقروا عليه أو لانه أمر واجفا رقتن والزنجري ذكر هذا التوجيه في الاما قد سلف الآتي وتركه هنا وقال شراحه انما اختاره هنالك وتركه هنا لانه ذيل هنا بقوله انه كان فاحشة فقتضى أنه غير معفو بخلافه فانه ذيل بقوله انه كان غفورا رحيمنا فافتضى هذا التأويل وهو منجبه والمصنف خالفه وأشار الى وجه المخالفة بأن التذليل لتعليل النهي بقطع النظر عن الاستثناء فلم يره متجها وفيه نظر (قوله أو من اللفظ للمبالغة الخ) يعني أنه من باب تأكيده الشيء بما يشبهه نقيضه كما في بيت النابغة وهو من تعليق الشيء بالمحال كقوله تعالى حتى يبل الجمل في سم الخياط والمعلق على المحال محال فيقتضى ما ذكر من

فانه قد تذكره ما هو أصل دينا أو كثر خيرا وقد نصب ما هو بخلافه ولكن نظرتم الى ما هو أصل الدين وأدنى الى الخير وعسى في الاصل علة الجزاء فأقيم مقامه والمعنى فان كرهتموهن فاصبروا عليهن فحسى أن تذكرهوا شيئا وهو خير لكم (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) تطلق امرأة وتزوج أخرى (وآتينم احدا من) أي احدى الزوجات جمع الضمير لانه أراد بالزوج الجنس (قنطارا) مالا كثيرا (فلا تأخذوا منه شيئا) أي من القنطار (أناخذونه بهمتانا وانما مينا) استفهام انكار وتوبيخ أي أناخذونه باهتين وآتينم ويحتمل التعسف على العلة كما في قولك قعدت عن الحرب جنبنا لان الاخذ بسبب بهتانهم واقتراحهم المآثم قبل كان الرجل منهم اذا أراد جديدة بهت التي نحتة بفاحشة حتى يلجئها الى الاقتداء منه بما أعطاها لبصر فسه الى تزويج الجديدة فمروا عن ذلك والبهتان الكذب الذي يهت المكذوب عليه وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك فسرهن بالظلم (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض) انكار لاسترداد المهر والحال أنه وصل اليها بالملاسة ودخل بها وتقرز المهر (وأخذن منكم ميثاقا غليظا) عهدا وثيقا وهو حق الصعبة والممازجة أو ما أوثق الله عليهم في شأنهن بقوله فامسك بعزوف أو نسرج باحسان أو ما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أخذتموهن بامانة الله واستحلنم فروجهن بكلمة الله (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم) ولا تنكحوا التي نكحها آباؤكم وانما ذكر مادون من لانه أريد به الصفة وقيل ما مصدرية على ارادة المفعول من المصنف (من النساء) بيان ما نكح على الوجهين (الاما قد سلف) استثناء من المعنى اللازم لانني وكأني قد تستحقون العقاب نكاح ما نكح آباؤكم الاما قد سلف أو من اللفظ للمبالغة في التعميم والتعريف

قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من فراع الكتاب والمعنى ولا تفسدوا حلال آباءكم إلا ما قد سلف أن أمكنكم أن تنكحوه
وقبل الاستثناء منقطع ومعناه لكن ما قد سلف فانه (١٢٠) لا مؤاخذه عليه لأنه مقرر (انه كان فاحشة ومقتا) علة للنهي أي ان نكاحهن كان فاحشة

عند الله ما رخص فيه لامة من الامم بمقتا
عند ذوى المروات ولذلك سمي ولد الرجل
من زوجة أبيه المقتى (وساء سبيلا) سبيل
من يراه ويفعله (حرمت عليكم أمهاتكم
وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم
وبنات الاخ وبنات الاخت) ليس المراد
تحريم ذاتهن بل تحريم نكاحهن لانه معظم
ما يقصد منهن ولانه التبادر الى الفهم
كتحريم الاكل في قوله حرمت عليكم الميتة
ولان ما قبله وما بعده في النكاح وأمهاتكم
يتم من ولدتك أو ولدت من ولدك وان علت
وبناتكم يتناول من ولدتها أو ولدت من
ولدها وان سفلت وأخواتكم الاخوات
من الاوجه الثلاثة وكذلك الباقيات
والعمة كل أختي ولدها من ولدك كراولك
والخاله كل أختي ولدها من ولد أختي ولدتك
قريبا أو بعيدا وبنات الاخ وبنات الاخت
يتناول القربى والبعدي (وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة)
نزل الله الرضاعة منزلة النسب حتى سمي
المرضة أمًا والمرضة أختًا وأمرها على
قياس النسب باعتبار الرضعة ووالد الطفل
الذي در عليه اللبن قال عليه الصلاة
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من
الرضاع من هذا الاصل ليس بصحيح فان
حرمتهما من النسب بالمصاهرة دون النسب
(وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في
حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) ذكر
أولا محرمات النسب ثم محرمات الرضاعة
لان لها كلمة النسب ثم محرمات
المصاهرة فان تحريمهن عارض لمصلحة الزواج
والربائب جمع ربيبة والريب ولد المرأة من
أخرى سمى به لانه يربى كإرب ولد في غالب
الامر فعيل بمعنى مفعول وانما لحقه التاء
لانه صار اسما ومن نسائكم متعلق بربائبكم
واللاتي بصلة لها مقيدة للفظ والحكم
بالاجماع قضية للنظم ولا يجوز تعليقها

النأ كيد والتعميم لانه لا شيء من المحال بواقع (قوله ولا عيب الخ) هو من قصيدة للنا بغة الدياني
أولها كبتى لهم يا أمية ناصب * وابل آفاسيه بطى الكواكب
والحلال جمع حلية وهي الزوجة لخلها له أو حلوها عندده والفلول جمع فل وهو كسر في حد
السيف وقيل انه مصدر بمعناه وتكسر حد السيف من شدة القتال مدوح فالعنى ان يكن فيهم عيب
فهو هذا وهذا لا يتصور أنه عيب فلا يتصور أن يكون بهم عيب (قوله علة للنهي الخ) تقدم وجه ذكر
المصنف له هذا وعلى انقطاع الاستثناء يحتمل أنه خبر وهذا النكاح كان يسمى في الجاهلية نكاح المقت
ويسمى الولد منه مقتبا والمقت البغض والكرهية وقوله سبيل من يراه إشارة الى أنه يتميز بمحول عن
الفاعل وذم طريقه بمبالغة في ذم سالكمها وكناية عنه والضمير المستتر في ساء يعود على النكاح المذكور
وجوز أن يكون ساء من باب بشر وضميره عائده على التمييز والخصوص بالذم محذوف فقوله سبيل من يراه
إشارة الى الخصوص المقدر (قوله ليس المراد تحريم ذاتهن الخ) لما كانت الحرمة واخواتها انما
تتعلق بأفعال المكافين أشار المصنف رحمه الله الى أنه على حذف مضاف بدلالة الفعل ثم تعين المحذوف
موكول الى القرينة كالنكاح والشرب والاكل ونحوه وقيل انه مضمن معنى المنع وان تعلقه بالاعيان
أبلغ وقوله لانه معظم الخ ان كان المراد بالنكاح الوطء بعقد ظاهر وان كان المراد بالعقد فالمراد غترته
من الجماع والاستمتاع ولما كان ما بعده وما قبله بصده لولم يكن المراد هذا كان تخال أجنبى بينهما من
غير نكحة (قوله وأمهاتكم الخ) يعنى المراد بها الاصول والفروع ويشمل الجدات وبنات الاولاد وكذلك
الباقيات أى العلمات والخالات يشملها من الجهات الثلاث وفسر العمة والخاله بما ذكره ليشمل أخت
الاب والجد وأخت الام والجدة (قوله وأمرها على قياس النسب الخ) أمرها بفتح الهمزة وسكون
الميم أى أمرها كائن على قياس النسب وقيل انه بفحشين ورا مشددة بمعنى أجزاها يعنى ان المرخصة أم
وزوجها أب وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أخرجه البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله
عنها وعن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من الرضاع الخ) لفظ
أخيه بالياء والتاء صحيح قال الفقهاء حكم الرضاع حكم النسب سلقا الا في صور هاتين الصورتين
وأخرين أم النافلة وجدة الولد فان كلامهما يحرم من النسب لان أم النافلة أى ولد الولد زوج الابن
وجدة الولد أم الزوج ولا يحرمان من الرضاع كمن أرضعت ولد ولدك وتام أجنبية أرضعت ولدك وقال
المحققون انهما غير داخلين فى الاصل ليصح الاستثناء قبل وهو أولى مما قيل انه مستثنى عنه لانه لا نسب
فى هذه الصور بل مصاهرة وفرق بينهما وكان من أخرجهما أدخل المصاهرة فى النسب لتعلقها به فى الجملة
وقد صرح شارح المنهاج بأن بعض الشافعية استثنى عنها وبعضهم لم يستثنى (قوله لجة كلمة النسب)
أى اتصال كاتصاله وهى مستعارة من لجة الثوب المعروفة ووجهه أن فى النسب جزئية وكذا هذا لكون
اللبن جزءا أو يكرز به وقد صار جزءا منه فأشبهه النسب بخلاف المصاهرة فانها أمر عارض بالزواج ورب
وربى بمعنى والريب فعيل بمعنى مفعول أى مربى ولما ألحق بالاسماء الجامدة جاز لحوق التأنيث له والا
ففعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث (قوله ومن نسائكم متعلق بربائبكم) لا بقوله
أمهات نسائكم وربائبكم كما سيأتى وقوله واللاتي بصلة أى بصلة أى دخلتم بهن ولو قال مقيدة للحكم
فقط لكان أنظر اذ تقييد اللفظ وان كان المراد منه انه عام فخص به فالحكم الشرعى مقيد به أيضا اذ لا
كبير فائدة فيه وقوله قضية للنظم أى لاجل قضاء النظم به ومنهم من فسر اللاتي بصلة بقوله اللاتي
فى حجوركم وجعل من نسائكم اللاتي دخلتم بهن داخل فى صلتها وأورد عليه أنه يجوز أن يكون
حالا من ربائبكم فلا يتم كلامه وهو تكلف والاول أولى وجعل الصلة والموصول صفة تسمى لان الصفة
انما هى الموصول وهو سهل (قوله ولا يجوز تعليقها بالامهات أيضا الخ) أى تعليق من نسائكم
بهما لانه يلزم فى من استعملها فى معنيين مختلفين البيان وابتداء الغاية وما يقال جميع معانى من راجعة

للابتداء على ضرب من التأويل لأنه معنى كل صادق عليها بالحقيقة وأيضاً أنها إذا كانت بياناً كانت
حالا من نسائكم فيختلف عاملاً الحالين ولا قائل به فإن أريد الاتصال تناول اتصال الامهات بالنساء
لكونها والدات لهن والربائب بالنساء لكونهن مولودات منهن فحينئذ يصح تعاقبه بالامهات والربائب
جميعاً حالاً منها وتظهر فائدة اتصال الامهات بالنساء بعد اضافتها اليها من جهة زيادة قيد الدخول
لكن الاتفاق على حرمة امهات النساء مدخولات بهن أو غير مدخولات باباهن غنة علق بالربائب
فقط (قوله فاني لست منك ولست مني) هو للناطقة وصدره إذا حاولت في أسد خوراء قال العلم أنه
قاله لعينة بن حصن الفزاري وكان قد دعاه قومه الى نقض حلف بني أسد فأي عليه وأراد بالفجور نقض
الحلف وقيل تمامه إذا ما طار من مالي النمين والتمين بمعنى الثمن وهو خطاب لزوجته بأنها إذا أخذت
من ارثه الثمن انقطع الاتصال بيننا فنكح بكسر الكاف ولست بالكسر على هذه الرواية (قوله على معنى أن
امهات النساء الخ) أي متصلة بالنساء المدخول بهن بالأصلية والفرعية وقيل عليه أن تركيبه مع
الربائب في غاية الفصاحة وحسن النظم وأما مع امهات فلا فإن تقديره وأمهات نسائكم من نسائكم
اللائي دخلتم بهن ولا وجه له وفيه نظر وقوله لكن الرسول صلى الله عليه وسلم الخ الحديث أخرجه
الترمذي بمعناه والمروى عن علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم ووجه الفرق كما في الاتصاف أن
المتزوج بالبنت لا يخلو عن محاورة ومراجعة مع أمها بعد العقد وقبل الدخول فخرمت بالعقد دأبنة طع
شوقه من الام لمعاملتها معاملة المحرم ولا كذلك عكسه إذا لم يحصل مظنة الخلطة بالرؤية الأبعد
الدخول وعن الامام أن البنت إذا أبت بالام وأوزن عليها لم تطعمها مشقة وغيره كما تلحق البنت إذا
أورثت بأمهات الشفقة الام وحنوها كما قال المتنبى

انما أنت والد والاب القاسم طع أحنى من واصل الاولاد

واختلاف العامليين ظاهر لان أحدهما المضاف والآخر من (قوله وفائدة قوله في مجوزكم الخ) يعني
أن القيد ليس معتبراً لانه انما يعتبر إذا لم يكن لذكره فائدة أخرى وهي هنا ما ذكر من مشابهتهن
للولد بما ذكر وتناول الامهات للبعيدة فيه نظر وقوله دخلتم معنى السبر يريد أن الباء للتعدية وفيها معنى
المصاحبة كما صرح به في الكشف وهو الفارق بين التعدية بالباء والهمزة وقوله لاس المنكوحة
بل الأجنبية أيضاً وبمعنى مع فهو وجه آخر (قوله تصریح بعد اشعار الخ) يعني أن تعقيد الحكم بتعقيد
يقيد انتفاءه عند انتفاءه فالتصریح باتفائه بعده تعيين له دون غيره فلا يقاس عليه أمر آخر كاللص
والنظر الى القرح وهو رد على أبي حنيفة رحمه الله ومن قال في نفسه أي لقياس الربائب على امهات
النساء في كون الربائب محرمة مثلهن على الإطلاق فقد أخطأ لعدم الوقوف على مراده قال
المحقق الدخول بهن كناية عن الجماع صريح في أن مدلول الآية كون الحرمة مشروطة بالجماع ولهذا
قال اللص ونحوه يقوم مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل على ثبوت الحرمة بتقدير اللص
لا على تناول الآية أباه وحمل الدخول على حقيقة فلم يبق الا القياس ولا سبيل اليه مع صريح قوله فان لم
تكونوا الخ (أقول) يعني ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله مما لا مجال له لان صريح الآية غير مراد
قطعاً بل ما اشتهر من معناه الكافي فما قاله ان أثبت بالقياس فهو مخالف لصريح نص الشرط وإذا
جاءهم الله بطل نهر معقل وان أثبتوه بالحديث وهو غير مشهور لم يوافق أصولهم ويدفع بأنه من صريح
النص لان باب الاصل صريح فيه لانه يقال دخل بها إذا أمسكها وأدخلها البيت كما أشار اليه الترمذي
فان قلت هب أن الكناية لا يشترط فيها القرينة الممانعة عن ارادة الحقيقة لكون لا يلزم ارادته كما حقق
في المعاني فلا دلالة للآية عليه قلت هو وان لم يلزم ارادته لكن لا مانع منه عند قيام قرينة على ارادته
والآثار المذكورة كني بها قرينة على ذلك فلذا أدرجوه في مدلول النظم فالمعترض غاغل أو متغافل
فان قلت هب انك أدخلت اللص في صريحه فكيف يدخل فهو فيه قلت هو داخل بدلالة النص ثم ان

قوله فاني لست منك ولست مني
على معنى أن امهات النساء وبناتهن
متصلات بهن لكون الرسول صلى
الله عليه وسلم فرق بينهما فقال في رجل
تزوج امرأة وطلقها قبل أن يدخل بها أنه
لا بأس أن يتزوج ابنتها ولا يحل له أن يتزوج
أمها واليه ذهب عامة العلماء غير أنه روى
عن علي رضي الله تعالى عنه تعقيد التحريم
فيهما ولا يجوز أن يكون الموصول الثاني
صفة للنساء بل لأن عاملاً مختلف وفائدة
قوله في مجوزكم تعقيد العلة وتكميلها والمعنى
أن الربائب إذا دخلتم بامهاتهن وهن في
استنائكم أو بصدده قوى النسب بينها
وبين أولادكم وصارت أحماء بأن تجزوها
مجزاهم لا تعقيد الحرمة والبعده بجهور
العلماء وقد روى عن علي رضي الله تعالى
عنه أنه جعل شرطاً والامهات والربائب
يتناولان القرينة والبعيدة وقوله دخلتم بهن
أي دخلتم بهن السبر وهي كناية عن
الجماع ويؤثر ما ليس بزناً كالوطء بشبهة أو ملك
بين وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
لمن المنكوحة ونحوه كالدخول (فان لم
تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)
تصريح بعد اشعار دفعاً للقياس (وحلائل
أبائكم) زوجاتهم سميت الزوجية حلية
لحلها أو لولدها مع الزوج

ما ذكر من كون الشرط مانعا مما ذكر ممنوع فانه مبني على اعتبار مفهوم الشرط ونحن لا نقول به مع
 أنه غير عام ولو سلم عمومته فقد خص ما فيه بعض المحرمات التيسيرية فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالحديث
 قناتل وفيه كلام في بعض شروح الهداية فان أردته فانظره وقوله ما ليس بزا هو مذهب الشافعي وعندنا
 تحريم المصاهرة به (قوله احتراز عن المتبين الخ) المتبين بصيغة المفعول المتخذ بنا وذكري بعضهم فيه
 خلافا للشافعي رحمه الله والمنقول عنهم أن ذكر الاصلا لا حلال حليلة المتبين لا حلال حليلة الابن
 من الرضاع ولا حليلة ابن الابن كذهبا بلا خلاف (قوله والظاهر أن الحرمة غير مقصورة على
 النكاح) فيشمل التيسري وقوله حرمتها الخ ذكره في الموطأ وقوله مخصوصة الخ أي في غير الاختين
 (قوله ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام) قالوا هذه القاعدة مقررة ولم يخرج عنها الا بعض
 امور نادرة لكن الكلام في كونه حديثا فقال العراقي لا أصل له وقال السبكي رحمه الله في الاشياء انه
 حديث ضعيف رواه جابر رضي الله عنه وكذا قال الزركشي وقد عورض الحديث المذكور بما رواه ابن
 ماجه والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يحترم الحرام الحلال وجمع بينهما بأن المحكوم في الاول
 اصطلاح الحلال حكم الحرام تغليباً واحتياطاً لا ضرورية في نفسه حراما وغلب الحرام بمعنى أن تركه أرجح كما
 في الحديث دع ما يريك الى ما لا يريك (قوله استثناء من لازم المعنى الخ) قد تقدم الكلام في هذا
 التركيب وما فيه من الوجوه وهل هو متصل أو منقطع وأن بينهما فارقاً يؤخذ من التذييل واليه يشير قول
 المصنف رحمه الله لقوله ان الله كان غفورا رحيماً وأما قصد التأكيد والمبالغة هنا فلا يتناسب قوله ان
 الله كان غفورا رحيماً ولا تركوه ولم يتعرضوا له هنا لان الفقران والرحمة لا يتناسبان كيد التحريم فلو
 اقتصر على الوجه الثاني لكان أولى (قوله ذوات الازواج الخ) وأصل معناه لغة المنع وحصنت المرأة
 عفت وأما أحسن فجاء في اسم فاعله محصنة ومحصنة بالكسر والفتح وقال ابن الاعرابي كل أفضل اسم
 فاعله بالكسر الاثنية أحرف أحسن والفتح اذا ذهب ماله وأسهب كتركلامه وقد قرأ السبعة غير الكسائي
 المحصنات في جميع القرآن بفتح الصاد وقرأها الكسائي بالكسر الا في هذه الآية فانه فتحها وحكي
 أبو حنيفة اجماع القراء على فتحها في هذه المواضع وقال من فتح ذهب الى أن المراد ذوات الازواج أي
 أحسن أزواجهن ومن كسر ذهب الى أنهم أسلم فأحسن أنفسهن والاحصان في المرأة ورد في اللغة
 فاستعمل في القرآن بأربعة معان الاسلام والحزبية والتزويج والعفة وزاد الرافعي العقل لمنعه من
 الفواحش كذا يحفظ العلائي وتفصيله في غير هذا المحل والاحصان من الحصن ومنه درع وفرس حصان
 لكونه حصينا راكبه قال الشاعر ان الحصون الخيل لا مدركي ويقال حصان للعفيفة ويقال
 امرأة محصنة بالفتح كسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور من غيرها والمحصنات بعد قوله
 حرمت بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لان الواو في حرم التزويج بين المتزوجات دون
 العفيفات وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين كذا قال الطيبي وقال أبو البقاء القراء السبعة على فتح الصاد
 هنا فقول المصنف رحمه الله هنا وقرأ الكسائي الخ ليس على ما ينبغي لانه متفق على الفتح هنا وفي
 نسخة في غير هذا الحرف فلا اشكال وبعض الناس أوردوها ونسرها بما أفدها والمحصنات معطوف
 على فاعل حرمت (قوله أحسن التزويج) إشارة الى توجبه الفتح وأنه اسم مفعول لا اسم فاعل على
 خلاف القياس كما مر (قوله الا ما ملكك أيمانكم الخ) للعلم هنا ثلاثة أقوال ترجع الى معنيين
 في المحصنات أحدها أن المراد به المتزوجات أي من حرام الاعلى أزواجهن والمراد بالملك مطلق ملك العبد
 فكل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أو هبة أو سبأ أو غير ذلك وكانت مزروجة كان ذلك الانتقال مقتضيا
 لطلاقها وحالها كمن انتقلت اليه وهو قول ابن مسعود وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم والثاني
 تخصيص الملك بالسبأ خاصة فانه مقتضى لفسخ النكاح وظلها للسبأ دون غيرها وهو قول عمر وعثمان
 وجهور الصحابة والتابعين والائمة الاربعة كما سبأ والثالث ان المحصنات أعم من العفاف والحرائر

(الذين من أصلابكم) احتراز عن
 المتبين لا عن أبناء أولاد (وأن تجتمعوا
 بين الاختين) في موضع الرفع وطف على
 المحرمات والظاهر أن الحرمة غير مقصورة
 على النكاح فان المحرمات المعدونة كما
 هي محرمة في النكاح فهي محرمة في ملك العبد
 وذلك قال عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما
 من متهم آية وأسلم ما آية بينان هذه الآية
 وقوله أو ما ملكك أيمانكم فرجع على
 كرم الله وجهه التحريم عثمان رضي الله
 تعالى عنه التعليل وقول علي أظهر
 لأن آية التعليل مخصوصة في غير ذلك ولقوله
 عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحلال
 والحرام الاغلب الحرام (الا ما قد ملكك
 استثناء من لازم المعنى أو منقطع معناه لكن
 ما لم ينفق وقوله (ان الله كان غفورا
 رحيماً والمحصنات من النساء) ذوات
 الأزواج أحسن التزويج أو الأزواج وقرأ
 الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن
 لانهم أحسن فزوجهن (الا ما ملكك
 أيمانكم)

وذوات الأزواج والملك أعم من ملك اليمن وملك الاستقاع بالنكاح فرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا
 وحرمة كل أجنبية إلا بعد نكاح أو ملك يمين. وهذا مروى عن بعض الصحابة واختاره مالك رحمه الله
 في الموطأ (قوله يريد الخ) هذا هو القول الثاني في الآية كما مر وهو المأثور وقوله لقول أبي سعيد الخ
 إشارة إلى ما روى في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم
 حنين سرية فأصابوا حبشاً من العرب يوم أوطاس فهزموهم وقتلوهم وأصابوا لهم نساءً وهن أزواج
 فكان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تأثروا من غشيانهم من أجل أزواجهن فأرسل الله عز
 وجل هذه الآية وهي غزوة من غزواته صلى الله عليه وسلم وأيامه في الوقعة والقتال ووقعة حنين في
 المعجم وفيها قال صلى الله عليه وسلم اليوم حي الوطيس حين استعرت الحرب (قوله من اللاتي سبين
 وهن أزواج الخ) يعني أن الآية مخصوصة بذوات الأزواج المسيات بدليل سبب النزول لأن ملك اليمن
 لا يزيل النكاح بالاتفاق كالأبواب جارية مزوجة أو انتقل ملكها عن زوجها بارت أو هبة لكن هل
 مجرد السبي محل لذلك أو سببها وحدها عندنا في رحمه الله مجرد السبي موجب للفرقة ومحل للنكاح
 وعند أبي حنيفة رحمه الله سببها وحدها حتى لو سببت مع لم تحل للسبي (قوله فترات الآية) يعني من
 قوله حرمت عليكم الخ لا قوله والمحصنات الخ إذ لا يمت بدون ما قبله ويحتمل ذلك بأن يفترقه عامل
 وهو خلاف الظاهر ولم يذكره أحد من المعربين لا يقال هذا قصر للعام على سببه وهو مخالف لما تقرر
 في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب لأننا نقول ليس هذا من قصر العام على سببه وإنما خص
 لمعارضته دليل آخر وهو الحديث المشهور عن عائشة رضي الله عنها أنها لما اشترت بيرة وكانت
 مزوجة أعتقتها وخبرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها مغتفلو كان بيع الأمة طلاقاً ما خبرها
 فاقصر حينئذ العام على سببه الوارد عليه لما كان غير البيع من أنواع الاتقالات كالبيع في أنه ملك
 اختياري مترتب على ملك متقدم بخلاف السباء فإنه انشاء ملك جديد فهورى فلا يلحق به غيره كذا
 حققوه ويتفرز في هذا من قصده له والحليل الزوج واسناد الانكاح إلى الرماح مجاز وحلال صفة
 ذات تجري على أعرابه وذكر أنه مصدر أو خبر مبتدأ محذوف أي هي حلال ولم يثنى بها أي يدخل
 عليها متعلق بحلال ولم تطلق صفة بعد صفة أو خبر بعد خبر وهو ظاهر (قوله وإطلاق الآية والحديث
 حجة عليه) إطلاق الآية والحديث غير مسلم قال في الأحكام المروى أنه لما كان يوم أوطاس لحقت
 الرجال بالرجال وأخذت النساء فقال المسلمون كيف نصنع وهن أزواج فأرسل الله والمحصنات الآية وكذا
 في حنين كما ذكره أهل المغازي فثبت أنه لم يكن معهن أزواجهن فإن احتجوا بعموم اللفظ قيل لهم قد
 انفقنا على أنه ليس بعام وأنه لا يجب الفرقة بتعدد الملك فإذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو
 اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسيات وحدهن وإس السبي سبب الفرقة بدليل أنها لو خرجت
 النامسة أو ذميمة لم يلحق بها زوجها وقعت الفرقة بخلاف وقد حكم الله به في المهاجرات في قوله ولا
 تمسكوا بعصم الكوافر فلا يرد ما ذكره المصنف عند التحقيق وأوطاس بفتح الهمزة أفعال بطاء وسين
 مهملتين وادب بار هو أن كانت فيه تلك الوقعة (قوله كتاب الله الخ) إنما منصوب على أنه مصدر كتب
 مقدراً بمعنى فرض وهو مصدر مؤكد ولا ينافيه الإضافة كما توهم وذهب الكسائي إلى أنه منصوب على
 الإغراء واشتدل به على جواز تقديم المفعول في باب الإغراء ورد بأنه منصوب على المصدرية وعليكم
 متعلق بالفعل المقدر وجهه ~~مكتوب~~ مؤكدة لما قبلها (قوله عطف على الفعل المضمر) تبع فيه
 الزمخشري حيث جعله في قراءة المعلوم معطوفاً على كتب المعلوم وفي قراءة المجهول معطوفاً على حرمت
 المجهول وقيل عليه أن ما اختاره من التفرقة غير مختار لأن جملة كتب تأكد ما قبلها وهذه غير
 مؤكدة فلا ينبغي عطفها على المؤكدة بل على الجملة المؤسسة خصوصاً مع تباينهما بالحليل والتحريم
 وفيه نظر لأن تحليل ما سوى ذلك مؤكدة لتحريمه معنى وما ذكره أمر استثنائي رعاية لمنااسبة

يريد ما ملكت أي إيمانهم من اللاتي سبين وهن
 أزواج كفارهن حلال للسابين والنكاح
 مستفوع بالسبي لقول أبي سعيد أصبأ سبأ
 يوم أوطاس وهن أزواج فكذلك أن نفع
 عليهن فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم
 فترات الآية فاستحلناهن وأباه عن الفرقة
 بقوله وذات حليل أنكحتهن ما حنا
 حلال لمن يثنى لهما المطلق
 وقال أبو حنيفة لو سبي الزوجان لم يرتفع النكاح
 ولم تحل للسبي وإطلاق الآية والحديث حجة
 عليه (كتاب الله عليكم) مصدر مؤكد أي
 كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كما وفى كتب
 الله بالجمع والرفع أي هذه فرائض الله عليكم
 وكتب الله بلفظ الفعل (وأحل لكم) عطف
 على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله وقرا
 حمة والكسائي وحسن عن عامر على
 البناء للمفعول عطفاً على حرمت

ظاهرة (قوله ما سوى المحرمات الثمان الخ) لا ينبغي زيادتها على ثمان ولذا وقع في نسخة المحرمات المذكورة بدون ثمان ولا خفاء فيها وأما هذه فتوجه بأنه جعلها أم سنا فإيدخل بعضها في بعض وهي الأصول حقيقة أو حكما كالرضاع والفروع حقيقة أو حكما كالرضاع والربائب وفروع الأصول حقيقة أو حكما كالأخوات نسباً ورضاعاً وفروع الجد والجدّة كالعمات والحالات وفروع فروع الأصول كبنات الأخ والاخت وأصول النساء والاختان وذوات الأزواج ونحو ذلك من الاعتبارات التي تلف نشرها باعتبار مدار الحرمة ونحوه وكذا هذا التوروي رحمه الله تعالى في منهاجه الفرعي فإن أردت تحقيقه فراجع شروحه وأشار إلى جواب سؤال وهو أن المحرمات لا تنصرف في هذه بأن ما عداها مخصوص من الحل بدليل أما الحديث أو الكتاب كما زاد على الأربع وقوله والجمع بين المرأة وعمتها وأختها وكذا الجمع بين كل امرأتين أيتهم فرضت ذكر الم تحل له الأخرى كما بين في الفروع (قوله مفعول له والمعنى أحل لكم الخ) قيل تقدير الإرادة بيان للمعنى والأفلا حاجة لحذف اللام إلى تقدير الإرادة وهو مفعول له للمادل عليه الكلام من قوله حرمت وأحل ويرد عليه أن شرطاً للمفعول اتحاد فاعل المعلن والعلة وفاعل التحليل والتحريم الله وفاعل الابتغاء المخاطبون فلذا جعله على حذف المضاف فالحاجة داعية إليه لا كما قال وقيل أنه من خبراً بدائسائه الاعتزالية فلا ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى متابعتها وليس كما قال وأما كونه يلزم تخلف إرادته تعالى لأن منهم من لا ينبغي ذلك وهو مذهبهم فذرع بأن الإرادة هنا بمعنى الطلب مطلقاً وكثيراً ما تستعمل له واعتذر عن الأول بأن الاتحاد المذكور مشروط في غير أن وأن ومن التعسف ما قيل أنه يحتمل أنه مفعول به وضميره لأحل ولا وجه له وقوله يتبعوا النساء إشارة إلى مفعوله المقدر وقوله بأموالكم لا يتناسب ما سبق (قوله ويجوز أن لا يقدر مفعول يتبعوا إلى آخره) هذا ما ارتضاه المخشري والمصنف رحمه الله تعالى خالفه فيه وجعل الأجود تقديره عاملاً لأنهم وجهوا أريجته بأنه أباغ لانه بين ما يحل مما يحرم ليكون الطلب بالأموال أي صرفها وأخر أجهافي وجوه الطلب حال كونكم محصنين غير مسافحين ومصلحين غير مفسدين والقصد إلى الفعل من غير تقدير مفعول يتناول إعطاء المهور والحرائر وأثمان السراري والانتفاق عليهن وغيرها وقيل لأن هذا المقدري فهم من قوله غير مسافحين فيكون تكرار المستغنى عنه ولا ينبغي ما فيه من التكلف وما فعله المصنف رحمه الله تعالى أحسن وقوله إرادة أن تصرفوا إشارة إلى أن الابتغاء بالمال عبارة عن صرفه وأخرجه (قوله أو بدل الخ) جعله بدلاً من ما الموصولة وهي بمعنى أحل من النساء وما معنى المبدل بدل اشتمال لأن الحل والحرمة متعلقان بالأفعال والرباط له هو المفعول فإن كانت ما عبارة عن الفعل كالتزويج والنكاح ونحوه فهو بدل كل من كل والخشري لم يرتض البديلية لأنها على تقدير المفعول المرجوح عنده (قوله واحتج به الحنفية الخ) وجه الاحتجاج تخصيص المال وهو ظاهر فيما ذكره ولا حاجة فيه لأن التخصيص لانه الأغلب المتعارف فيه قيل ويؤيده ما في البخاري ومسلم وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً خطب الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ماذا معك من القرآن قال معي سورة كذا وكذا وعددهن قال تقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد كنت التبعامعك من القرآن وأجيب بأن كون القرآن معه لا يوجب كونه بدلاً والتعليم ليس له ذكر في الخبر فيجوز أن يكون مراده زوجتك تعظيماً للقرآن ولا جل ما معك منه وفسر الاحصان بالعفة لانه المناسب واختار الزجاج هنا أن المراد بمحصنين ناكحين وعاقدين التزويج وقال الفراء انه بمعنى متعففين عن الزنا يقول أن يتبعوا الحلال أما بالتزويج أو التسترى وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وهو أعم معنى وأصل السفح الحب فكفى به عن الزنا لأن الغرض منه صلب المني لا النسل وغيره من فائدة التزويج (قوله فمن تمتعتم به الخ) يشير إلى أن ما معنى من العقلاء لانه أريد بها الوصف كما مر وأن استمتع بمعنى تمتع والسين ليست للطلب بل للتأكيد وضميره راجع لما باعتبار لفظه ومن على هذا يمانية لما هو متعلقة بقرينه وهو حال من ضميره وما أمام موصولة أو شرطية

(ما وراء ذلككم) ما سوى المحرمات الثمان المذكورة وخمس عنه بالسنة ما في معنى المذكورات ككسار محرمات الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها وأختها (أن يتبعوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) مفعول له والمعنى أحل لكم ما وراء ذلككم إرادة أن يتبعوا النساء بأموالكم بالصرف في مهورهن أو أثمانهن في حال كونكم محصنين غير مسافحين ويجوز أن لا يقدر مفعول يتبعوا أو كانه قبل إرادة أن تصرفوا بأموالكم محصنين غير مسافحين أو بدل من وراء ذلككم بدل اشتمال واحتج به الحنفية على أن المهر لا بد أن يكون مالاً ولا جهة فيه والاحصان العفة فانها تخص بالنفس من الأوم والعقاب والسفاح الزنا من السفح وهو صلب المني فانه الغرض منه (فما استمتعتم به منهن) فمن تمتعتم به من المنكوحات أو فها استمتعتم به منهن من جماع أو عقد عليهن (فأزواجهن أجورهن) مهورهن فإن المهر في مقابلة الاستمتاع (فريضة) حال من الأجور بمعنى مفروضة أو صفة مصدر محذوف أي ابتداء مفروضا

أو مصدرو مؤكد (ولاجناح عليكم فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة) فيها (١٢٥) يزاد على المسمى أو يحط عنه بالتراضي أو فيما تراضيا به

من نفقة أو من مقام أو فراق وقيل نزلت الآية في المتعة التي كانت ثلاثة أيام حين فحنت مكة ثم نسخت لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أباحها ثم أصبح يقول يا أيها الناس إنني كنت أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء إلا أن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة وهي النكاح المؤقت بوقت معلوم سمي بها إذا افترض منه مجرد الاستمتاع بالمرأة وتبعها بما تعطى وجوزها ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما ثم رجع عنه (أن الله كان عليا) بالمصالح (حكيم) فيما شرع من الأحكام (ومن لم يستطع منكم طولا) غنى واعتسلا وأصله الفضل والزيادة (أن ينكح المحصنات المؤمنات) في موضع النصب بطولا أو بفعل مقدر صفة له أي ومن لم يستطع منكم أن يعتلي نكاح المحصنات أو من لم يستطع غنى يبلغ به نكاح المحصنات يعني الحرائر لقوله (فما ملكت أيمانكم من قبياتكم المؤمنات) يعني الأماء المؤمنات فظاهر الآية حجة للشافعي رضي الله تعالى عنه في تحريم نكاح الأمانة على من ملك ما يجعله صدق حرة ومنع نكاح الأمانة الكتابية مطلقا وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى طول المحصنات بأن يملك فراشهن على أن النكاح هو الوطء وحمل قوله من قبياتكم المؤمنات على الأفضل كما حمل عليه في قوله المحصنات المؤمنات ومن أصحابنا من حمله أيضا على التقيد وجوز نكاح الأمانة قدر على الحرة الكتابية دون المؤمنة حذرا عن مخالطة الكفار وموالاتهم والمحدور في نكاح الأمانة رقيق الولد وما فيه من المهانة ونقصان حق الزوج (والله أعلم بما يلائمكم) فأكثفوا بظاهر الإيمان فانه العالم بالسرائر وبه تفاضل ما بينكم في الإيمان فرب أمة تفضل الحرة فيه ومن حاكم أن تعتبروا فضل الإيمان لأفضل النسب والمراد تأنيبهم بنكاح الأماء ومنعهم عن الاستكفاف منه وبؤيده (بعضكم من بعض) أنتم وأرفاؤكم متأسبون نسبكم من آدم ودينكم الإسلام

وعلى الوجه الأخير ما لا يعقل بمعنى أي نهي ومن لا ابتداء منه لاقعة باستمتع وهو بمعنى تمتع أيضا وسكت عنه لعلنا لا نقبله وما فيها الوجهان والعائد من الخبر والجواب على اشتراطه على كونها بمعنى من ضمير من الراجع اليه باعتبار معناه فان كانت بمعنى أي نهي فهو مقدر أي لاجله أو عليه وقوله أو مصدر مؤكد أي فرض ذلك فريضة فهي مصدر كالة طبيعة بمعنى القطع (قوله فيما يزاد على المسمى أو يحط عنه الخ) الفريضة هنا النسيء المقدر كما في فريضة الميراث ففي التفسير هذا مذهب الشافعي رحمه الله ومذهبنا أنه لا يستتر طراضيتهم في غير الزيادة ويصح الإبراء والهبة براضاها وحدها فهذا مخصوص وصح في أحكام الجصاص مع زيادة تفصيل (قوله وقيل نزلت الآية في المتعة الخ) أي آية فما استقمتم هذه (اعلم) أن نكاح المتعة يجوز في النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام ثم نسخ بلا خلاف إلا أن فيه لاحد من الفقهاء ولا فائده سوى الشيعة وأما المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه ما فيها فانه رجع عنه وقيل انه إنما أجازه لأنه لا مطلقا روى أن سعيد بن جبيرة قال له أتدرى ما صنعت بفتواي فقد سارت بها الركان وقيل فيها الشعر كقوله

قد قلت للنسخ لما طال مجالده * يا صاح هل لك في قبيات ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف آتية * تكون منواله حتى مصدر الناس

فقال أنا لله وأنا لله راجعون والله ما بهذا أفتيت ولا أملت الامثل ما أحل الله الميتة والدم وقياسه على الميتة لا وجه له أيضا وقيل إن النسخ وقع فيها مرات وأنهم لم تبع إلا في السفر لا في الحضر (قوله غنى واعتسلا الخ) الطول بالضم ضد القصير وبالفتح أصله الفضل والزيادة ومنه الطائل فأطلق على الغنى لانه زيادة المال والقدرة أيضا والاعتسلا ليس بالغنى المحبة اقتمالا من غلو العرب بل بالمهولة من علاليه وطال اليه إذا ناله ووصل اليه وذكر الطيبي رحمه الله أنه يتعدى بالي وعلى فالطول الغنى والقدرة على المهر والقدرة على الوطء بأن يكون تحته حرة فظاهر أنه أراد بالاعتسلا القدرة لأن القادر لتمكنه من المقدور عليه كأنه فوقه معتل عليه فاذا كان أن ينكح مفعول طولا فغنىه ينال النكاح ويقدر عليه أما بالغنى أو بالتتمكّن من الوطء وقوله يبلغ به نكاح المحصنات بيان للفعل المقدر الذي هو صفة وهو إشارة إلى أنه لا بد من تقدير إلى أو على أي طولا وزيادة إلى أن ينكح أو طولا على أن ينكح من طال عليه أي غلبه كما نقل عن حوائج الكشف وقوله يعتلي أي يرتفع إلى نكاح المحصنات إشارة إلى وجه جملة منصوبا بطولا أو جعل الطول بمعنى الاعتسلا أي الغلبة فتأمل وفسر المحصنات بالحرائر لانه يؤخذ من مقابلة وهن النصونات عن ذل الرق (قوله فظاهر الآية حجة للشافعي رحمه الله الخ) لأن حمل طول نكاح المؤمنات على ملك فراش الحرة وحمل النكاح على الوطء خلاف الظاهر لما في سورة النور من أن النكاح بمعنى الوطء لم يستعمل في القرآن ولذا جعله تأويلا من أبي حنيفة وحمل فيه المؤمنات على الأفضل وهو أيضا غير قائل بأنهم كاحل عليه قوله المحصنات المؤمنات لأن نكاح المحصنات لا يتوقف على الإيمان بالاتفاق وفيه نظر لما سبق في كلام المصنف رحمه الله وقيل عليه ان تمت قربنة وهي قوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب وليس في القبيات مثله ورد بأنه حيث ذكر في محل لا للتقيد جازي في الآخر ذلك وقوله ومن أصحابنا الخ هو قول آخر للشافعية فعلى الأول لا يجوز نكاح الأمانة الكافرة مطلقا ولا يجوز نكاح الأمانة للفقار على حرة مطلقا وعلى هذا يجوز نكاح الأمانة المؤمنة للفقار على غير مؤمنة للغة المذكورة فقوله من حمله أيضا على التقيد أي حمل وصف المحصنات بالمؤمنات أيضا على التقيد وقوله وما فيه أي ما في رقيق الولد من المهانة أي الذلة ونقصان حق الزوج باستخدام سيدها وقوله أنتم وأرفاؤكم الخ يريدان من هذا الاتصال (قوله واعتبار انهم مطلقا الخ) وجه الاحتجاج كما في الكشف انه اعتبر ان الموالى لا عقدهم ووجه ما ذكره المصنف أن عدم الاعتبار لا يوجب اعتبارا بعدم فعل العاقبة كون هو المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز عقدها وأعاد الأمر

(فانكروا من باذن أهلهم) يريد أربابهم (شهابيت) واعتبار انهم مطلقا لا إشعاره على أن لهم أن يباينوا من العقوبة بأنفسهم حتى يحجب به الحنفية

بأنه كوامع فهمه مما قبله لأن المفهوم منه الإباحة وهذا الوجوب فلا طنباب (قوله أي أدوا
اليهن مهورهن باذن أهلهن الخ) لما كان المهر للسيد قد رافضاً أو القيد بقرينة ما قبله فإذا أذن
لها في أخذه جاز وفي قوله بالمعروف وجوه تعلق بأنكوهن أي آتوهن مهورهن بالمعروف أو حال أي
ملتبسات بالمعروف غير محمولات أو متعلق بأنكوهن أي أنكوهن بالمعروف أي بالوجه المعروف باذن
أهلهن ومهر مثلهن وأما أن فيه حذفاً أي باذن أهلهن كقوله تعالى والذاكرين الله كثيراً والذاكرات
ومثله كثير فلا يرد عليه ما قيل إن العطف لا يوجب مشاركة المعطوف المعطوف عليه في القيد
المتأخر وإنما هو ظاهر في القيد إذا تقدم وكذلك تقدير الموالى لا بدله من شاهد ولا بد حينئذ من
نكتة لا اختيار آتوهن على آتوهن مع تقدم الأهل وقال البحر فيه تأكيداً كيداً إيجاب المهر واشعار بأنه
حقهن من هذه الجهة وإنما تأخذ الموالى بجهة ملك اليمين وقول مالك رحمه الله بوجوب كون الأمة مالكة
مع أنه لا ملك للعبد فلا بد أن تكون مالكة كالعبد المأذون له في التجارة لأن جعلها منكوبة
أذن لها فيجب التسليم اليهن فإن حلت الأجور على النفقات استغنى عن اعتبار التقدير وكذا إن فسر
بالمعروف بما عرف شرعاً من اذن الموالى ومحضات غير مسالخات أما حالان من مفعول آتوهن فهو معنى
متزوجات أو من مفعول فأنكوهن فهو معنى عفائف وما بعده تفسيره والمسالخة المجاهرة بالزنا
والمخذلة الخدن بمعنى الصديق المستسرة به كذا فسر ربه فلا يرد عليه أنه لا وجه له (قوله عفائف)
فسره به لأن العفة أحد معاني الإحصان وأما حمله على المسلمات وإن جاز خصوصاً على مذهب الجمهور
الذين لا يجيزون نكاح الأمة الكاينة لكن هذا الشرط تقدم في قوله قياتكم المؤمنات فلذا رجع
إليه ورأى أن المراد بالمحصنات العفيفات فقوله غير مسالخات تأكيداً كيداً ولا ينافيه كونه تقسيماً للزواني
فانهن كن قسمين أحدهما الفجور عن اتاهن والثاني من لها خدن يرنى بها سرا حتى يقال الحمل على
التقسيم أقوى (قوله فإذا أحسن) قرأها نافع وغيره بضم الهمزة وكسر الصاد مجعولاً وآخرين بالفتح
معلوم معنى الأول فإذا أحسن بالتزويج فالمحصن لهن الزوج ومعنى الثاني فإذا أحسن فروجهن
أو أزواجهن وقد مر تحقيقه وفاء فان جواب إذا وفعلين جواب إن فالشرط الثاني وجوابه مترتب
على وجود الأول ولو سقطت الفاء انعكس الحكم ولزم تقدم الثاني على الأول لأنه حال فيجب التلبس
به أولاً وهو معروف في النص (قوله بالتزويج) قد مر أن الإحصان معاني يحمل على بعضها بحسب
ما يقتضيه النظم وهو لا يمكن حمله هنا على الجزية ولا على العفة لمناظرة معناها له وهذا ذهب الجمهور
إلى أن المراد به هنا التزويج وهو المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره فعليه لا يتخذ الأمة إذا زنت
مالم تنزوجه وذهب كثير إلى أن المراد به الإسلام وهو مروى عن عمر رضي الله عنه من طرق وابن مسعود
وابن عمر واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقيل إن مأخذ القولين اختلاف
القراءتين فمن فتح الهمزة أراد أي أحسن أنفسهن بالإسلام ومن ضمها أراد التزويج فإن أزواجهن
أحصنوهن والحق أن كلام القراءتين محتمل لكل من المعنيين واحتج المرحب للأول بأنه سبحانه شرط
الإسلام بقوله من قياتكم المؤمنات فحمل ما هنا على غيره أتم فائدة وإن جاز أنه تأكيداً لطول الكلام
وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن فقال إن زنت فاجلدوها الحديث
والمراد بالإحصان فيه التزويج وفي الآية الإسلام إلا أن الزهري قال الإحصان في الآية التزويج إلا أن
الحديث واجب على الأمة المسلمة إذا لم تنزوجه بهذا الحديث فالنزوجة محدودة بالقرآن وغيرها بالسنة لكن
تفسير الإحصان هنا بالإسلام قال بعض المحققين أنه ظاهر على قول أبي حنيفة من جهة أنه لا يشترط في
التزويج بالإمامة أن تكون مسلمة وإن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع وهو يشكل على قول من يقول
بفهوم الشرط من الشافعية فإنه يقتضي أن الأمة الكافرة إذا زنت لا تجلد وليس مذهبه كذلك فإنه
يقيم الحد على الكفار (قوله من الحد الخ) يعني أن المراد من العذاب الحد كما في تلك الآية قيل وهذا

(وآتوهن أجورهن) أي أدوا اليهن
مهورهن باذن أهلهن فحذف ذلك لتقدم
ذكره أو إلى موالى يهن فحذف المضاف للعلم
بأن المهر للسيد لأنه عوض حقه فيجب أن
يؤدى إليه وقال مالك رضي الله تعالى عنه
المهر للأمة ذهاباً إلى الظاهر (بالمعروف)
بغير مطلق وأضرار ونقصان (محضات)
عفائف (غير مسالخات) غير مجاهرات
بالسفاح (ولا متخذات أخدان) أخلافي
السر (فإذا أحسن) بالتزويج قرأ أبو بكر
وجزة والسكافي بفتح الهمزة والباقون بضم
الهمزة وكسر الصاد (فإن أتيت بها حنة) زنا
(فعلين نصف ما على المحصنات) يعني الحرائر
(من العذاب) من الحد كقوله تعالى وليشهد
عذابهم ما طائفة من المؤمنين وهو يدل على
أن حد العبد نصف حد الحر وأنه لا يرجم لأن
الرجم لا يقتض (ذلك) أي نكاح الإمام

دفع لتوهم أن الخذلان يزيد بالاحسان فسقط الاستدلال به على أنهم قبل الاحسان لا حد عليهم كما
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس وعلم من بيان حاله حال العبد بدلالة النص فلا وجه لما
قبل أنه خلاف المعهود لأن المعهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالتبعية وكان وجهه أن دواعي
الزنا فيه أقوى وليس هذا تغليباً وكذا بطريق التبعية حتى يتجه ما قاله ووجه التخصيص لو كان ما ذكر
لا يدل على عدم العبد أن الكلام في تزوج الاماء فهو يقتضي الحلال (قوله لمن خاف الوقوع
في الزنا الخ) أي لغلبة شهوته وقلة تقواه والتفسير الآخر قريب منه وعليهما فهو شرط آخر لجواز تزوج
الاماء كما هو مذهب السافعي وهو عند أبي حنيفة ليس بشرط وإنما هو ارشاد للاصح (قوله وصبركم الخ)
إشارة إلى أن مصدرية وقيد العفة مأخوذ من الصبر الذي هو خير فانه لا يكون الامع العفة والحديث
المذكور في مسند الديلمي والقرطوبس عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو كقوله

ومن لم يكن في بيته قهرمانة * فذلك بيت لا أبالك ضائع

إذا لم يكن في منزل المرهرة * تدبره ضاعت مصالح داره

وقوله

(قوله ان لم يصبر الخ) انما عبر بالمغفرة فيه تنفيرا عنه حتى كاته ذنب (قوله ما تعبدكم به من الحلال
والحرام الخ) إشارة إلى مفعول يبين المقدور وفيه ربط للآيات السابقة باللاحقة فان ما قبله في النساء
والمساكنات وما بعده في الاموال والتجارات وهذه قد توسطت بينهما كالتخلص من أمر إلى آخر يناسبه وذكر
السنن من حسن التخلص (قوله وليس مفعول يريد الخ) هذا التركيب وقع في كلام العرب قديما
كقوله أريد أن نسي ذكرها وخرجه النحاة على مذهب فقيل مفعول يريد محذوف أي تحليل
ما حلال وتحريم ما حرم ونحوه واللام لام التعليل أو العاقبة أي ذلك لاجل التبيين ونسب هذا السبويه
فتعلق الإرادة غير التبيين وإنما فعلوه لئلا يتعدى الفعل إلى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو ممنوع أو ضعيف
وقيل انه إذا قصد التأكد كمد جاز من غير ضعف وسمى صاحب الباب اللام فيه لام التكملة وجعلها
مقبالة للام التعديدية وأما جعل الفعل موقولا بالمصدر من غير سابق على أنه مبتدأ أو الجار والمجرور خبره
أي إرادة الله كائنة للتبيين فتكلف وان ذهب إليه بعض البصريين فكان مذهبهم عدم اشتراط السابق
ومذهب الكوفيين أن اللام هي الناصبة من غير تقدير ان ولذا قيل على ما ذهب إليه المصنف تبعاً
للزحخشري من أنه مفعول واللام زائدة انه مخالف لمذهب البصريين والكوفيين معاً مع أن أن لا تضعف
بعد اللام الا وهي لام تعليل أو وجود وقد جوز في الآية أن يكون بين وبين يدي تنازعاً في سنن وهو حسن
وكون اللام لتأكيده الاستقبال لانها لا تكون الا لما يستقبل بنفسه أو باضمار أن وكى بعدها
والإرادة لا تكون أبداً الا لما يستقبل أي انه يلزم استقبال تعلقها ومتعلقها فلا يرد أن إرادة الله قديمة
(قوله كافي قول قيس بن سعد رضي الله عنهما الخ) وسبب هذا الشعر كافي كامل المبرد وغيره ان عظيم
الروم بعث إلى معاوية رضي الله عنه بهدية مع رسول ابن أحد هـ ما جسيم طويل جداً ولا آخر أي أقوى
فقطن معاوية رضي الله عنه لم يراه فقال لعمر بن العاص رضي الله عنه أما الطويل فاني أجد مثله
فن لا أريد فقال أرى له أحد شخصين محمد بن الحنفية أو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما فقال أجل
بردت قلبي ثم أرسل إلى قيس رضي الله عنه وعرفه الحال فحضر فلما غلغل عنده معاوية لما أراد نزاع
سراويله ورعى بها إلى العج الطويل فلبسها فأنات ثدونه وأطرق مغلوباً فلام الحاضرون قيساً على نزاعها
بين يدي معاوية وتبذله عنده وقيل له هلا ذهبت وبعثت بها فقال

أردت لئلا يعلم الناس أنها * سراويل قيس والوفود شهود

وان لا يقرلوا غاب قيس وهذه * سراويل عاد أودعته غود

واني من القوم الثمانيين سيد * وما الناس الا سيد ومسود

وبد جميع الخلق أصلي ومنهجي * وجسمي به أعلا الرجال مديد

(لمن خشى العنت منكم) لمن خاف الوقوع
في الزنا وهو في الأصل انكسار العظم بعده
الجبر مستعار لكل مشقة وضرب ولا ضرر
أعظم من واقعة الاثم بأفحش القبائح
وقيل المراد به الحد وهذا شرط آخر لتكاح
الاماء (وأن تصبروا خير لكم) أي وصبركم عن
تكاح الاماء متعفين خير لكم قال عليه الصلاة
والسلام المهر الرضاح البيت والاماء هلاكه
(واقعه غفور) لمن لم يصبر (رحيم) بأن رخص
له (يريد الله لئلا يبين لكم) ما تعبدكم به من الحلال
والحرام أو ما خفي عليكم من مصالحكم
ومحاسن أعمالكم وليس مفعول يريد
واللام زائدة لتأكيده معنى الاستقبال اللازم
للإرادة كافي قول قيس بن سعد
أردت لئلا يعلم الناس أنه
سراويل قيس والوفود شهود
وقيل المفعول محذوف وليس مفعول له
أي يريد الحق لاجله

وحضر محمد بن الحنفية وعلم ما يراى منه خير العلي بين أن يتعدى يقوم العلي ويعطيه يده فيقبضه أو يقعد
 العلي ويقوم محمد ويعطيه يده فيقبضه فاختار العلي الحالتين فقبله محمد وأقام العلي وأقعد محمد وكذا
 أخرجه ابن عساكر في تاريخه فاللام وكى زائدة في البيت لتأكيده معنى الاستقبال أو بوجه عام وما
 ذكره من تقدير المفعول مر شرحه (قوله مناهج من تفتكم الخ) يشير إلى أن المسن كالسنة بمعنى
 الطريقة ويكون هذا طريقة من قبلهم أى من نوعها وجنسها في بيان المصالح وان لم تكن منفعة
 وقيل أن هذا الحكم كان كذلك في الامم السالفة وفيه نظر (قوله ويفقر لكم ذنوبكم الخ) لما كانت
 التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على عدم العود فاستنادها إلى الله تعالى لا بد من تأويله أشار المصنف
 رحمه الله إلى أنه بمعنى المغفرة مجاز التيسير عن التوبة أو بمعنى الارشاد إلى ما يمنع عن المعاصي على
 الاستعانة لأن التوبة تمنع عنها كما أن ارشاده تعالى كذلك أو عن حبه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس
 الاول أو الارشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضا وقال الطيبي رحمه الله إن قوله تعالى ويتوب من وضع
 المذهب موضع السبب وذلك لعطفه ويتوب على قوله ويهدىكم الخ على سبيل البيان كأنه قيل ليس
 لكم ويهدىكم ويرشدكم إلى الطاعات فوضع موضعه ويتوب عليكم (قوله كره للتأكيده والمبالغة)
 لم يجعله الزمخشري تكريرا لأنه يفسر يتوب أولا بقبول التوبة والارشاد إلى الطاعات ليناسب
 المعطوف عليه وهو يبين وفسره هنا بأن يفعلوا ما يستوجبون به قبول التوبة لتقابل ارادته أن
 يعملوا ما يلا عظيما فيجب تماطف الجملتين المستتمتين على تقابل المراد أعني والله يريد أن يتوب
 عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات الخ فلا يكون تكريرا لارادة الاولى كما ذهب إليه بعضهم مع
 زيادة تقوى الحكم ثم انه انما يتشبه على كون ليس لكم مفعولا كما مر والافلات تكرار لان تعلق
 الارادة بالتوبة في الاول على جهة الغلبة وفي الثاني على جهة المفعولية فلا تكرار لاختلاف
 المتعلقين (قوله بمعنى الفجرة الخ) أى الفسقة لانهم يدورون مع شهوات أنفسهم من غير تحاش عنها
 فكانهم بانهم ما كره فيها أمرتهم الشهوات باتباعها فامتثلوا أمرها واتبعوها فاستعاره تمثيلية وأما
 المترخص فلم يتبع الشهوات وانما اتبع السرع وتحليل الاخوات لاب لانهم لم يجمعهم رحم وبشاش
 الاخ والاخت قياسا على بنات العمة والخالة يجامع أن أمتهم لا تحل فكانوا يريدون أن يضلوا المسلمين
 بما ذكره ويقولون لم يجوزتم تلك ولم تجوزوا هذه وبين عظمتهم لان المراد به الاستحلال (قوله كالللال نكاح
 الامه) أخرجه ابن أبي شيبة عن مجاهد أن ما وسع الله به على هذه الامه جواز نكاح الامه والنصرانية
 واليهودية ولم يرخص لغيرهم والسرعة بالكسر الشريعة والسمح الجواد وهي سمحة والسهل اللين وهو
 المراد والحنيفية المائلة إلى الصواب كما مر (قوله لا يصبر عن الشهوات الخ) فالضعف معنوى عبارة
 عما ذكر وقوله ثمان آيات الخ في شرح الكشاف في ثمان لغات ثمانى بالياء وثمان بحذفها وكسر
 النون وثمان باحراء الاعراب على النون وقوله مما طلعت الى آخره أى من الدنيا وما فيها وهذه الثلاثة
 أى الآيات من قوله يريد الله ليعين لكم الى هنا ما فيها من التيسير والتخفيف عن هذه الامه والتجاوز عن
 سبائهم او هو ظاهر والقمار بكسر القاف مصدر قامر مقامرة اذا غلبه في رهان شرط فيه المال فأخذه
 منه وهو حرام معروف (قائدة جليلة) وقع هنا في الكشف ذكر حديث ما أيس الشيطان لعنه الله
 من بنى آدم الا أن اتاهم من قبل النساء وقال التحرير رحمه الله فيه اشكال من جهة دلالة على انه لا يأس
 الا في حال الاثبات من قبل النساء والمقصود العكس وهو أنه لا يأس البتة في تلك الحال والجواب بأن
 التقدير ما فعل الشيطان شيئا عنديا به من اغواء بنى آدم الا أن اتاهم من قبل النساء ليس دفعه للاشكال
 بل ييانا ما يعرفه كل أحد من أنه المقصود وان أراد أن أيس في معنى ما فعل عند اليأس وأتاهم من
 قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز وقد يجاب بأن ما بعد الا في موقع الوصف
 لحن محذوف أى ما أيس حيننا الاموصوف بأنه يأتيهم فيه من قبل النساء فيكون قصرا لزمان اليأس

(ويهدىكم من تفتكم من الذين من قبلكم)
 مناهج من تفتكم من أهل الرشدة
 لتسللكوا طريقهم (ويتوب عليكم)
 ويفقر لكم ذنوبكم ويرشدكم إلى ما ينفعكم
 عن المعاصي ويحثكم على التوبة أو إلى
 ما يكون كفارة لسيئاتكم (والله عليم)
 بهما (حكيم) في وضعها (والله يريد أن يتوب
 عليكم) كره للتأكيده والمبالغة (ويريد الذين
 يتبعون الشهوات) بمعنى الفجرة فان اتباع
 الشهوات الاثمار لها وأما الماعطى لما
 سوغه الشرع منها دون غيره فهو منيع له في
 الحقيقة لاله وقيل الجوس وقيل اليهود
 فانهم يحلون الاخوات من الاب وبشاش
 الاخ والاخت (أن تعملوا) عن الحق (مبلا)
 بموافقهم على اتباع الشهوات واستحلال
 المحرمات (عظيما) بالاضافة إلى مبيل من
 اقترف خطيئة على ندور غير مستعمل لها (يريد
 الله أن يخفف عنكم) فذلك شرع لكم
 الشريعة الحنيفية السمحة السهلة ورخص
 لكم في المضائق كاحلال نكاح الامه (وخلق
 الانسان ضعيفا) لا يصبر عن الشهوات
 ولا يعمل مشاق الطاعات وعن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهم ثمان آيات في سورة
 النساء من خير لهذه الامه مما طلعت عليه
 الشمس وغربت هذه الثلاثة وان تجتنبوا كذا
 ما تنهون عنه وان الله لا يغفر أن ينزل به
 وان الله لا يظلم مثقال ذرة ومن يعمل سوءا
 يجزيه وما يفعل الله بعدا بكم (يا أيها الذين
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)
 بما لم يحبه الشرع كالغصب والربا والقمار
 (الا أن تكون تجارة عن تراض منكم)

على وصف الاتيان ونفسا أن يكون له زمان يتفك عنه من غير تعرض لنفي اليأس في غيره ودل بحسب
المقام على أن الاتيان لازالة اليأس فصار الحاصل أنه كلما أيسر أتاها من قبلهن والاقرب ما ذكر
بعض الافاضل أنه في موضع الحال وأن النفي والاستثناء لمادل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه وأريد أنه كلما أيسر من جميع جهات اتيانهم أتاها من قبل النساء (أقول)
سهم أصاب وراميه بذي سلم * من بالعراق لقد أبعدت مرماك

لا حاجة الى ما ذكره كله مما لا نظيره فانه تمثيل لشدة اغواء النساء وانقياد الناس لهن بزمام الهوى
فالشيطان اذا أيسر من اضلال أحد بذاته وفضول زغاته فلم يقده بجبائل الحيل الى مهاوى الزلل سلط
النساء عليه ليضلنه فانهن حبات الشيطان كما في الاثر فيفعلن فهو في حال اضلال النساء له أيسر من اضلاله
بغير واسطتهن وكم من أمر لا يقبل يلقي بواسطة آخر فيقبل منه من لم يكن قابلا له قبل فان مهن من الحسن
شافعا لا يرد ومن السكمد لم لا تغل ولذا قال تعالى أن كيدهن عظيم مع ما في قوله ان كيد الشيطان كان
ضارفا فيكون الاستثناء في الحديث على ظاهره مستثنى من أعم الاحوال والافات زمان بأسه من
الاغواء بلا واسطة مهن فافهمه فانه يرى من التكاليف بعيد من الشبهات (قوله استثناء منقطع الخ)
أراد أن التجارة لما لم تكن من الباطل لم يحز الاتصال بفعل منقطع الخلفه عن اتحاد الحكم بل عن جملة
الكلام السابق فتعتبر المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين ليصح الاستدراك وحينئذ
ان حل على استدراك النهي عن المحرم بالارشاد الى المحلل بقدر امكن اقصدوا أمر ارشاد لان لا تأكلوا
في معنى لا تقصدوا أكلها وان حل على استدراك المؤاخذه المدلول عليها بالنهي برفعها لان التجارة
مباحة لا مأور بها قدر ولكن كون تجارة عن تراخ منكم غير منهي عنه والارجح هو الاول لظهور
لمقابلة والمقصود على الوجهين بيان حاصل المعنى لأنه مرفوع على الاول منصوب على الثاني
كافي بعض الحوائج فانه فاسد لانه منقطع منصوب أبدا ولو جعل متصلا على نحو ما سلف لكان وجهها
ولا تخصيص في الآية للتفصي عن الباطل بها وتفسير الباطل بأنه مالا عوض فيه ثم ارتد كتاب
التخصيص أو التسخير بف لكتاب الله يستعاض منه كذا أفاده المدقق في الكشف وفي الدر المنصور انه
لا بد من حذف مضاف تقديره الا في حال أو وقت أن تكون الاموال أموال تجارة والحاصل أن
الاستثناء المنقطع بتقدير امكن وهو مخالف لجنس ما قبله وحكمه والاول ظاهر وايسر المراد لا تأكلوا
الاموال بالباطل الا التجارة فلهكم أكلها بالباطل كما اذا قلت لا تأخذ أموال الناس بغير حق
الاخرين فلك أخذها بغير حق بل هو من حكم مفهوم من الكلام وهو عدم التصدي اليه المفهوم من
عدم الاكل أو النهي فيكون هذا مقصودا أو غير منهي عنه فهو بيان معنى لا عراب كما توهم فافهمه فانه
من مشكلاته (قوله ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا الخ) أي انتقال المال من الغير بطريق شرعي
سواء كان تجارة أو ربا أو هبة أو غيرهما من استعمال الخاص وإرادة العام لتظهر صحة الحصر واكرهه
بعيدا قال ويجوز وكذا الوجه الذي بعده وهو أبعد منه لجعل الاكل بمعنى الصرف وعلى قراءة
النصب كان ناقصة واسمها ضمير الاموال أو التجارة على أن الخبر مفيد بالقيود وهو على حد قوله
اذا كان يوما ذا كواكب اشعاع أي اذا كان اليوم يوما الخ والضمير راجع الى ما يفهم من الخبر وسيأتي
تحقيقه (قوله بالجمع كما تفعله جهلة الهند الخ) الجمع بالبلاء الموحدة والخاء المعجمة والعين المهملة قتل
النفس غما ومراوده مطلق القتل والمعروف في قتل الهند أنفسها طرحتها في النار كما قال الشاعر
والهند تقتل بالنيران أنفسها * وعندنا أن ذاك القتل يحبسها

وهذا هو الصحيح وما قيل كما هو في بعض النسخ الجوع والجمع بين موحدة وجيم والنوع بنون وخاء معجمة
لا يلتصق اليه وما روى عن عمرو رضي الله عنه رواه الحاكم وأبو داود وصححه وارتكاب ما يؤدى الخ
أعم من التهلكة وتفسيره بارتكاب الذلة به بدوان كان حسنا كما قال

استثناء منقطع أي ولكن كون تجارة
عن تراخ غير منهي عنه أو اقصدوا كون
تجارة وعن تراخ صفة التجارة أي تجارة
صادرة عن تراخي المتعاقدين وتخصيص
التجارة من الوجوه التي بها يحصل تناول
مال الغير لانها أغلب وأرق لذوى المروآت
ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا وقيل
المقصود بالنهي التمتع عن صرف المال فيما
لا يرضاه الله وبالتجارة صرفه فيما يرضاه
وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على كان
الناقصة واخمدوا الاسم أي الا أن تكون
التجارة أو الجهة تجارة (ولا تقبلوا أنفسكم)
بالجمع كما تفعله جهلة الهند أو بالقاء النفس
الى التهلكة ويؤيده ما روى أن عمرو بن العاص
تأوله في التيمم لخوف البرد فلم ينكر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم أو بارتكاب
ما يؤدى الى قتلها أو باقتراف ما يذللها ويرددها
فانه القتل الحقيقي للنفس

وقيل المراد بالانفس من كان من أهل دينهم فان المؤمنين كنفس واحدة جع في التوسعة بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقها من حيث انه سبب قوامها واستبقاؤها لهم ريثما تستكمل النفوس وتستوفى (١٣٠) فضائلها وأقربهم ورحمة كما أشار إليه بقوله (ان الله كان بكم رحيمًا) أي

إذا ما أهلك امرؤ نفسه • فلا أكرم الله من يكرمه
(قوله وقيل المراد بالانفس الخ) ما قبله على أن الانفس حقيقة والقتل اما حقيقي أو مجازي وهذا
بالتجوز في النفس بأن يراد بها غيرهم من أهل الله لانهم كشيء واحد فاطاق النفس عليه بطريق التشبيه
كما في الحديث المؤمنون كالنفس الواحدة اذ لم يهضمت ادعى سائرهم بالحى والى ففكانه قيل لا يقتل
بعضكم بعضا وهذا وجه حسن اختاره كثير من المفسرين (قوله ريثما) بالراء المهملة والياء
التحسية المتناهية والمتلثة بمعنى مقداره وساعته والريث في الاصل مصدر راث بمعنى أبطأ لأنهم جعلوه ظرفا
كقدم الحاج قال أبو علي رحمه الله في الشرايات وهذا المصداق خاصة لما أضيف الى الفعل في كلامهم
كقوله لا يسلك الغيث الا ريث يرسله • صار مثل الحين والساعة ونحوهما من أسماء الزمان وما زائدة
بدليل سقوطها في كلامهم كثيرا ويجوز أن تكون مصدرية والنفس في هذه الآية والمال في التجارة
واستبقا أى طلب الحياتهم وبقائهم وقوله تستكمل الخ إشارة الى أن البقاء في الدنيا انما يطلب لتكميل
النفس والاستعداد للبقاء المزمع (قوله أى امرؤ امرأ الخ) بمعنى أنه تعالى ليجمع ما قبله وقوله
بعناه وقع في نسختي بدون عطف ولعله أو معناه فيكون تذييل لقوله ولا تقهوا أنفسكم لانه تعالى عظمت
رحمته وشفقته عليكم اذ لم يكلفكم قتل الانفس في التوبة كما كلفه بني اسرائيل (قوله أو ما سبق الخ)
أشار بها الى وجه افرادة وتذكيره وافراط التجاوز نفسه بغير العدوان وإتيان ما لا يستحق تفسير الظلم
فلذا عطفه بالواو أو من سهو الكاتب وقد تقدم معنى الصلاة وقوله من حيث الخ إشارة الى المجاز في
الاسماء وشاة مصلية بمعنى مشوية (قوله وقرئ كبير الخ) بمعنى جنس الذنب الكبير فيطابق القراءة
المشهورة ويحتمل أن يراد بالشرك وقوله صفاتكم أخذ من المتشابهة وقد مر أن الشيعة اذا أطلقت يراد
بهم ذلك وقوله ونعمها إشارة الى أنه ليس المراد بالفقر الستر بل المحو فان قلت في حديث مسلم الصلوات
الخمس مكفرة لما بيننا ما اجتنب الكبائر قلت أجيب عنه بأجوبة أصحها أن الآية والحديث بمعنى واحد
لان قوله ما اجتنب الخ دل على بيان الآية لانه اذ لم يسل ارتكب كبيرة وأى كبيرة ووجه المعارضة
أن الصلاة اذا كفرت لم يبق ما يكفره غيرها (قوله واختلاف في الكبائر الخ) أى في حددها وعددها وهل
هي محصورة أو غير محصورة وهل هو معنى حقيقى أو اضافى يختلف بالاضافة اما الى طاعة أو معصية
أو عقاب فاعلمها لا يقال يجوز أن يكونا متساويين فلا تنحصر المعصية في الصغيرة والكبيرة لانهما قول
تكون صغيرة أو كبيرة بالقياس الى طاعة أخرى ضرورة امتناع تساوى جميع الطاعات والفرار
من الزحف بمعنى الهرب من جيش الكفار من غير مقتض وفيه تفصيل في محله وعد حديث النفس
أصغر الصغائر اذ أصم عليه قبل فعله وأما اذ لم يصم فوسوسة لان فيه فلا اشكال فيه كما لوهم وقد
مرت الإشارة اليه وقوله فن عن الخ الظاهر أن المراد به ما عدا الكفر فلا يراد ما قبله به يقتضى أن
يجتنب الكفر ~~كفر~~ عنه جميع ذنوبه وبغفره من غير توبة (قوله ولعل هذا مما يفتاوت الخ) هذا
على الاشبهة فيه ولذا قيل حسنات البراريينات المقربين وقال الشاعر

لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة • في السهو فيها للوضع معاذر

فكأن الرجل الصغير صفائر • وصفائر الرجل الكبير ككائن

ومثله كثير وقوله ألا ترى الخ تنظير لا تميل فلا يقال انه اذ لم يكن خطيئة كيف يطابق ما قبله والحديث
الذي كورروا الطبراني وصححه (قوله الجنة الخ) هو على الضم اتمام مصدر مفعول به دخلكم محذوف
أى يدخلكم الجنة ادخا لا أو كان منصوب على الظرف عند سبويه وعلى أنه مفعول به عند الاخفش
وهكذا كل مكان مختص بعد دخل فيه الخ لا فوعلى الفتح فقبل منصوب بمقدراى ندخلكم فقد خولون
مدخلان نصبه كما مر أو أنه كقوله أنتم من الأرض نباتا (قوله من الامور الدنيوية الخ) قيد
بالدنيوية لان الاخرية تمنعها من معربة بضم الميم صفة ذرية ويجوز فتح ميمها وقوله من غير طلب

أمر ما أمر ونهى عما نهى لغير طر حتمه عليكم
معناه انه كان بكم يا أمة محمد رحيمًا لما أمرى
اسرائيل بقتل الانفس ونهاكم عنه (ومن
يقول ذلك) إشارة الى القتل أو ما سبق من
المحررات (عدوانا ظلمًا) افراطا في التجاوز
عن الحق وإتيان ما لا يستحقه وقيل أراد
بالعدوان التعدي على الغير وبالظلم ظلم النفس
بغير رضها لا عذاب (فوف نصليه نارا)
تدخله اياهما وقرئ بالتشديد من صلي وفتح
النون من صلا مصلية ومنه شاة مصلية
ويصلية بالياء والضمير لله تعالى أولئك من
حببت الله سبب الصلوة (وكان ذلك على الله
يسيرا) لا عسر فيه ولا صارف عنه (ان
يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) بكاء الذنوب التي
بها كره الله ورسوله عنها وقرئ كبير على ارادة
الجنس (نكفر عنكم سيئاتكم) تغفر لكم
صغائركم وعظمها عنكم واختلف في الكبائر
والاقرب أن الكبيرة كل ذنب رتب الشارع
عليه حدا أو صرح بالوعيد فيه وقيل ما علم
بحرمته بقاطع وعن النبي صلى الله عليه وسلم
انهم سبغوا لشر الله سبحانه وتعالى وقاتل
النفس التي حرم الله وقذف المحصنة وأكل
مال اليتيم والربوا الفرائض من الزحف وعقوق
الوالدين وعن ابن عباس رضى الله تعالى
عنهما ما الكبائر الى سبع مائة أقرب منها الى
سبع وقيل أراد به هنا أنواع الشرك انه قوله
تعالى ان الله لا يفسر أن يشرك به وبغفر ما
دون ذلك من بشاء وقيل صغر الذنوب وكبرها
بالاضافة الى ما فوقها وما تحتها فأكثر
الكبائر الشرك وأصغر الصغائر حديث
النفس وبينهما وساطة يصدق عليها الامران
فمن عن له أمران منها ودعت نفسه اليهما
يجتنب لا يتمالك فكيفها عن أكبرها ما كفر عنه
ما ارتكبه لما استحق من الثواب على الاجتناب
الاكبر ولعل هذا مما يفتاوت باعتبار الاشخاص
والاحوال ألا ترى أنه سبحانه وتعالى عاتب
نبيه عليه الصلاة والسلام في كثير من خطراته
التي لم تعد على غيره خطيئة فضلا أن يؤخذ
لها بها (وبغفركم مدخلًا ريثما) الجنة وما

وعدم الثواب أو ادخالا مع كرامة وقرأنا نافع هنا وفى الميم وهو أيضا محتمل المكان والمصدر (ولا تتنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) أى
من الامور الدنيوية كالجواهر والمال فلعلى عدمه خير والمقتضى للمنع كونه ذريعة الى النجاة والى ما أدى معربة عن عدم الرضا بما قسم الله له وأنه نشأ لحصول
النفي له من غير طلب وهو مذموم لان معنى ما لم يقدر له معارضة الحكمة القدر

أي مباشرة خارجية لا سبابة وأما الطلب المد كورى تعرب كل تمن فجرد أمر ذهني فلا غبار عليه
 وما قدر بكسب إذا اشتغل بتمنيه كان بطالة وتضييعا للحظ والنصيب الذي قدر له كسبه وما قدر بغير كسب
 لا محالة من وقوعه فتمنيه ضائع ومحال لأنه لا بد من حصوله في وقت معين فقبله بكون ضائعا وبعدمه
 يكون محالا لأنه لا يمكن تحصيل الحاصل فهو بالنظر لوقته والافهم امتنا فيان وجعل المصنف رحمه الله مقتضى
 للمنع كونه ذريعة للتحاسد وصاحب الكشف جعل النهي عن التقى كتابة عن التحاسد وسيأتي في قول
 المصنف رحمه الله أن المنهى هو الحسد إشارة إليه ولكل وجهة والفرق بين التقى والحسد ظاهر لا يشبه
 أحدهما بالآخر كما توهم (قوله بيان ذلك الخ) أي المنهى من التقى لأنه قدر لكل نصيب وقوله ومن أجله
 إشارة إلى أن من سببه وقوله وجعل بالماضي الجهر ولا توجيه لأن أنصبا الميراث ليس تفاوتا بها كهم
 وقيل أنه بصيغة المصدر عطف على النصيب (قوله وهو يدل على أن المنهى الخ) وجه الدلالة الأمر
 بالسؤال من فضله لا يطلب ما عند الغير بل عزله وبأنه له وهو المنهى عنه وأما الغبطة فلا تنه عنها وقوله
 بما يقربه أي يقرب ذلك المنهى اليكم (قوله روى أن أم سلمة الخ) أخرجه الترمذي والحاكم ومحمد بن
 وهذا مقتضى غير جائز لأنه ما قدر الله خلافه بحسب الاستعداد أو هو مقتضى لأن يتكثف علمهم الآن ولذا قال
 وأسألوا الله من فضله أي أسألوه ما يليق بكم من بعض فضله وما يقرب بكم من فضله ويسوقه اليكم وحاصله
 أفعلوا ما نصلون به لرضوانه فالسؤال في قوله بما يليق فلا يرد أنه محمود فانه عليه حكيم (قوله أي ولكل
 تركه الخ) لا بد من تقدير مضاف إليه مفعول أو مفعول مقدر فيقول تقديره لكل إنسان وقبل لكل مال وقبل لكل
 قوم فقبله على هذا وجوه الأول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروث وهو الميت الذي قدره
 المصنف رحمه الله جعلنا موالى أي ورثا مما ترك في تركه ضمير كل وهناتم الكلام ويتعلق بماترك بموالى
 لما فيه من معنى الورثة أو بفعل مقدر وموالى مفعول أو قول بعمل بمعنى صير ولكل هو المفعول الثاني
 قدم على عامه ويرتفع الوالدان على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل ومن الورث فقال هم الوالدان
 والاقربون وهو معنى قول المصنف رحمه الله أنه استثناف والثاني أن التقدير لكل إنسان موروث
 جعلنا ورثا مما تركه ذلك الإنسان الموروث ثم بين الإنسان بقوله الوالدان كأنه قيل ومن هذا الإنسان
 الموروث فقبل الوالدان والاقربون وأعرابه كما قبله وانما الفرق بينهما أن الوالدان والاقربون في الأول
 وارثون وفي الثاني موروثون وعليهما فالقلام جملتان ولا ضمير محذوف في جعلنا موالى مفعول أو قول ولكل
 ثان وهذا الم يذكره المصنف رحمه الله والثالث أن التقدير لكل إنسان وارث مما تركه الوالدان والاقربون
 جعلنا موالى أي موروثين فالولى الموروث ويرتفع الوالدان بتركه وما معنى من والجار والمجرور مضافة
 ما أضيف إليه كل والقلام جملة واحدة وهو بعد ولها الم يذكره المصنف رحمه الله والرابع أن التقدير
 ولكل قوم فالعنى ولكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما تركه والداهم وأقربوهم فلكل خبر نصيب المقدر
 مؤخر أو جعلناهم مضافة قوم والعائد الضمير المحذوف الذى هو مفعول جعل وموالى أمثان أو حال
 وماترك مضافة المبتدأ المحذوف الباقي مضافة المضاف إليه وحذف العائد منها ونظيره لكل
 خلق الله إنسانا من رزق الله أي لكل واحد خلقه الله إنسانا نصيب من رزق الله وهو الوجه الأخير
 في كلام المصنف رحمه الله والخامس تقدير لكل مال أي لكل مال أو تركه مما تركه الوالدان والاقربون
 جعلنا موالى أي ورثا ما يلوونه ويحوزونه ولكل متعلق بجعل وماترك مضافة كل وإليه أشار المصنف بقوله
 بيان الخ والوالدان فاعل ترك فهو وكلام واحد قيل وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عامة
 في الموصوف نحو بكل رجل مررت غمى وفي جوارزه نظر ورد بأنه جائز كما في قوله تعالى قل أغفر الله أغفر
 رايها فاطر السموات والأرض ففاطر صفة الله وقد فصل بينهما ما يأخذ العامل في غير هذا أولى وإليه
 يشير قوله مع الفصل الخ وما قيل إن العامل لم يتصل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف
 ادحق المفعول التاخر عن عامه وحديثه يكون الموصوف مفعولا بصفته فتكلف مستغنى عنه بما

وتغنى ما قدر له بكسب بطالة وتضييع حظه
 وتغنى ما قدر له بغير كسب ضائع ومحال
 (لرجال نصيب مما كسبوا) بيان لذلك أي لكل من
 نصيب مما كسب من الرجال والنساء فضل ونصيب بسبب
 ما كسب ومن أجله فاطلبوا الفضل من الله
 تعالى بالعمل لا بالحسد والتقنى كما قال عليه
 الصلاة والسلام ليس الإيمان بالتقنى وقيل
 المراد نصيب الميراث وتفضيل الورثة بعضهم
 على بعض فيه وجعل ما قسم لكل منهم
 على حسب ما عرف من حاله الموجبة للزيادة
 والنقص كالنصيب (وأسألوا الله من
 فضله) أي لا تمنوا ما للناس وأسألوا الله من
 من خزائنه التي لا تنفذ وهو يدل على أن
 المنهى هو الحسد ولا تمنوا وأسألوا الله من
 فضله بما يقربه وبسوقه اليكم وقرأ ابن كثير
 والكسائي وسألوا الله من فضله وسألوا
 فضل الذين وشبهه إذا كان أمرا موجهة
 وقبل السبب وأوفاه بغير جزاء في الوقف
 على أصله والباقيون بالهمز (إن الله كان
 بكل شيء عليما) فهو يعلم ما يستحقه كل إنسان
 فيفضل عن علم وتبيان روى أن أم سلمة قالت
 يا رسول الله يغزو الرجال ولا يغزو النساء
 لتأنيص الميراث ليتنا كثر الرجال لا تغزو وإنما
 جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون
 أي ولكل تركه جعلنا ورثا ما يلوونه
 ويجوزونها وما ترك بيان لكل مع الفصل
 بالعامل أو لكل ميت جعلنا ورثا ما يلوونه

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع نصيهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك بأمرين وهي وكسبي فقال (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكل العقل وحسن التدبير ومن يد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضايا ووجوب الجهاد والجمعة ونحوها والتعصيب وزيادة السهم في الميراث والاستبداد بالفراق (وبما اتفقوا من أموالهم) في نكاحهن كالمهر والتفقة روى أن سعد بن الربيع أحد نقباء الانصار نشر عليه امرأته حبيبة بنت زيد ابن أبي زهير فطمعها فانطلق بها ابوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكافقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتقص منه ففترت فقال أردنا امرأا وأراد الله أمرأا الذي أراد الله خير (فالمصالحات قاتلات) مطيعات لله تعالى فائتمات بحقوق الأزواج (حافظات للغيب) لمواجب الغيب أي يحفظن في غيبة الأزواج ما يجب حفظه في النفس والمال وعنه عليه الصلاة والسلام خير النساء امرأان تطرت إليهما سرتك وإن أمرتهما أطاعتك وإن غبت عنهما حفظتك في مالها ونفسها وتلا الآية وقيل لا سرارهم (بما حفظ الله) بحفظ الله إياهن بالأمر على حفظ الغيب والحث عليه بالوعد والوعيد والتوفيق له أو بالذي حفظه الله إيهن عليهم من المهر والتفقة والقيام بحفظهن والذب عنهن وقرئ بما حفظ الله بالنصب على أن ماموصولة فانها لو كانت مصدرية لم يكن لحفظ فاعل والمعنى بالأمر الذي حفظ حق الله سبحانه وتعالى أو طاعته وهو التعفف والشفقة على الرجال (واللاني تخافون نشوزهن) عصيانهن وترفعهن عن مطاوعة الأزواج من النشز

جعل الحذف تدريجيا ليكون من حذف العائد المنصوب فانه كثير مطرد وقوله تهديد الخ قبل انه أبلغ وعد ووعيد (قوله قيام الولاة على الرعية الخ) أي كقيامهم عليهم بالأمر والنهي ونحوه وليس مراده أنه استعارة والوهي ما فضلهم الله به والكسبي الاتفاق الآتي وقوله بسبب الخ إشارة الى أن الباء سببية ومامصدرية وقوله بالنبوة على الأشهر والمراد الرسالة والامامة تشمل الصغرى والكبرى والولاية تولى أمرهن في النكاح أو المراد به ولاية القضاء ونحوه واقامة الشعائر كالآذان والاقامة والخطبة والجمعة وتكبيرات التشريق عند أبي حنيفة رحمه الله والمراد بالشهادة في مجامع القضايا ههنا التي من شأنها أن تفصل في المحافل حكم الحدود ونحوها مما لا تقبل فيه شهادة النساء ومنهم من فسره بجميع الأمور ولا وجه له والتعصيب أي كونه عصبية بنفسه والاستبداد بالطلاق بالاستقلال وهو ظاهر (قوله في نكاحهن كالمهر الخ) خصه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع صحابي معروف رضى الله عنه أحد نقباء الانصار وقصته هذه أخرجهما أبو داود وغيره في حديث مرسى قبل وأمره باقتصاص زوجته كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزيز وأمر به المرأة ليكون أدع له ولا فلا خلاف في أنه لا قصاص فيما لا ينضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الأحاديث حتى عقد المحدثون له بابا لأنه مشكل لأن المذاهب الأربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب أحمد وقول السعد انه باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزيز فيه أن اجتهاده اذ لم يتغير حكمه لا بسوغ مخالفته لا سيما وقد عمل به من بعده كعمر كما نقله ابن الجوزي في مناقبه فادعاء عدم الخلاف فيه مشكل جدا ونشرت المرأة ونشئت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على أن الرجل تعزير زوجته وتأديبها ومعنى قاتلات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لمواجب الغيب الخ) مواجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن تحافظ عليه (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالت ونفسها ورواه الحاکم ما لها والمراد ماله كما تفسره الرواية الأخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرفة فيه وفيه إشارة الى أنه ينبغي أن تحفظه كما تحفظ ما لها ولا حاجة الى ما قيل أن أكثر الروايات ماله فلعل رواية الحاكم تحريف فان الراوى واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المنافسة والمنافرة واللطمة المذكورة ولذا قيل ان هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله بحفظ الله إياهن الخ) معنى قوله بالأمر على حفظ الغيب أي بسبب الأمر والمحافظة على حفظه وهي مصدرية على هذا وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بما حفظ الله بالنصب الخ) لا بد من تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لأن ذاته تعالى لا يحفظها أحد وماموصولة أو موصوفة ومنع المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدرية لخلو حفظ حيثئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما حفظن الله وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضمير امرأه عائد على جمع الاتات لانهن في معنى الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودى ولا ينبغي ما فيه من تكلف الأفراد وشذوذ ترك التأنيث فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فنعته بناء على أنه لا يليق بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا لحفظ اذا أسدل لأمرا سناد مجازي لسيبه وعلى حفظ الله إياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعيد على المحافظة والخيانة الحفظ مجاز عن سيبه وجمع السلامة هنا لا كثرة أو ما المعرف قطاها وأما المنكر فلا لأنه حمل عليه فلا بد من مطابقته في الكثرة فاذا قلت الرجال فاعنون لزم كون فاعلين للكثرة لأن كل واحد منهم فاعل وهذه فائدة حسنة أفادها في الدر المنصون وقوله من التشر بسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الإباء عن الطاعة وظاهره ترتبه على خوف التشوز وان

لم يقع واللقيل نشزن ولذا افسر في التيسير تخافون بمعنى تعلمون لان الخوف يرد بهذا المعنى وقيل المراد
تخافون دوام نشوزهن أو أقصى مراتبه كالقرار منه في المراقدة وقيل ان في الكلام مقدر أو أصله واللاق
تخافون نشوزهن ونشزن وقول الفراء انه بمعنى الظن مردود (قوله في المراقدة فلا تدخلوهن تحت
الحف الخ) الحف بضمين جمع لحاف وهو دثار النوم قيل ان ما عدا التفير الثاني لانساعده العبارة
فان اتدل على الهجران مع كونها في المضاجع فلو كانت العبارة عن المضاجع لصح تفسيره فلا بد من حمله
على الثاني أو على الامر بأن يوليها ظهره في المضجع وكذا حمله على المبيت ودفعه بأنه جال عن الفاعل ولا
يجوز أن في قيل انها لا يبيبة فالله في هجرته من بسبب المضاجع أي تخلفهن عن المضاجعة كذا قال
أبو البقاء وقيل انها للظرفية والهجران بمعنى تركوا والمضاجع بمعنى مضاجعهن أي تركوهن
منفردات في مضاجعهن وعليه فلا يرد ما ذكره رأسا ولا حاجة لجوابه وكان المراد بالمبيت أخص من
المضاجع والمراقدة وهو هجر جرحهن ومحل مبيتهم من البيت والافلا فرق بينه وبين ما قدمه والمبرح
الشديد والشائن الذي فيه شين وعيب كنعص وجراحة وكسر عضو وما يقرب منه فالشائن بجملة وتون
كذا في النسخ وكونه بزاي هو زعمي شديد غليظ أظنه تحريفا (قوله والامور الثلاثة مرتبة الخ)
الترتيب مأخوذ من السياق والقرينة العقلية لانها تنصح ثم تهجر ثم تضرب اذ لو عكس استغنى عما
قبله والا فالوا لا تدل على ترتيب وكذا الفاء في ففظوهن لا دلالة لها على غير ترتيب المجموع دون غيره
كما قيل وفي الكشف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجوبة مختلفة في الشدة والضعف مرتبة
على أمر مدرج فانما النص هو الدال على هذا الترتيب (قوله والمعنى فأزيلوا عنهن التعرض الخ)
بني من معنى ظم فهو لازم وسبلا منصوب على نزع الخافض وأصله بسيل أي لا تظلوهن بطريق من
الطرق بالتوبيخ اللساني والاذى الفعلي وغيره أو بمعنى طلب فهو متعد وسبلا مفعوله أي لا تطلبوا سبيلا
وطريقا إلى التعدي عليهن والجار والمجرور متعلق بتبغوا أو صفة سبيلا قدم عليه فصار حالا والمعنى
على كل حال لا تعرضوا لهن بما يؤلمهن وقوله التائب من الذنب الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني
والدبلي عن أنس وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله فاحذروه فانه أقدر عليكم الخ) أي المراد
بوصفه تعالى بالعظمة والعلم ما يلزمه من تمام القدرة وارتباطه بما قبله أن المراد منه أن قدرته عليكم
أعظم من قدرتكم على من تحت أيديكم منهن فينبغي الخوف منه وأن لا ينبغي أحدا وأنه مع القدرة
التامة بعفو وأنتم أحق بذلك أو أنه قادر على الانتقام منكم غير ارض بظلم أحد (قوله خلافا بين المرأة
وزوجها الخ) الشقاق الخالفة والمنافرة لان كلاهما يكون في شق وجانب غير شق الآخر وهو من شق
العصاة في العداوة وضمير بينهما للزوجين لانهما وان لم يجز ذكرهما صريحا فقد جرى ضمنا لدلالة
النشوز الذي هو عصيان المرأة وزوجها والرجال والنساء عليهم (قوله وإضافة الشقاق إلى الطرف الخ)
لما كانت بين من الظروف المكانية التي يقل تصرفها وإضافة اليها تقتضي خلافا وجه بأنه
للملابسة بين الطرف ومظروفه منزل منزلة الفاعل أو المفعول وشبه بأحدهما فعمد لمعاملته
في الإضافة اليه وأصله شقاقا بينهما أي أن يخالف أحدهما الآخر فأقيم بين مقام واحد منهما فالنسبة
الاستنادية أو الإضافية مجازية ولم يلتفتوا إلى كون الوصل غير ظرف بمعنى المعاشرة ولا إلى كون
الإضافة بمعنى في أضعفهما والخوف هنا كالأذى في تخافون نشوزهن وقدمتم (قوله فابعثوا أيها الحكماء
الخ) الحكماء لا يخلون من أن يكونوا وكيلين مطلقا أو وكيلين في الصلح أو شاهدين فان كانوا وكيلين في الجمع
والتفريق فلهما ذلك والاف هو مخالف للكتاب والسنة وما نقل عن علي رضي الله تعالى عنه في ذلك مؤول
وكذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال ابن العربي المالكي في الاحكام انهما قاضيان لا وكيلان فان الحكم
اسم في الشرع له وقال الحسن شاهدان قال علماؤنا ان كانت الاسماء من الزوج فترقا بينهما وان كانت
منهما فترقا على بعض ما صدقها وقوله وسطا بمعنى عدل والقول بالحكيم هو الصحيح عندنا كما بين

(ففظوهن) واهجروهن في المضاجع
في المراقدة فلا تدخلوهن تحت الحف أو
لا تباشروهن فيكون كتابته عن الجماع
وقيل المضاجع المبيت أي لا تباشروهن
(واضربوهن) بمعنى ضربا غير مبرح ولا
شائن والامور الثلاثة مرتبة ينبغي أن
يترج فيها (فان أظمنكم) فلا تبغوا
عليهن سبيلا) بالتوبيخ والابذاء والمعنى
فأزيلوا عنهن التعرض واجعلوا ما كن
منهن كأن لم يكن فان التائب من الذنب
كأن لا ذنب له (ان الله كان عليا كبيرا)
فاحذروه فانه أقدر عليكم منكم على من تحت
أيديكم أو أنه على علوشانه يجاوز عن
سيئاتكم ويتوب عليكم فأنتم أحق بالعفو
عن أزواجكم أو أنه تعالى ويتكبر أن يظلم
أحدا أو ينقص حقه (وان خفتن شقاق
بينهما) خلافا بين المرأة وزوجها أضمرهما
وان لم يجز ذكرهما الجري ما يدل عليهما
وإضافة الشقاق إلى الطرف اما لاجرائه
يجري المفعول به كقوله
ياسارق اللبلة أو الفاعل كقوله من مارك
صائم (فابعثوا حكما من أهله وحكما من
أهلها) فابعثوا أيها الحكماء في اشتبه عليكم
حاله ما تبين الامر

أو اصلاح ذات البين رجلا وسطا يصلح للحكومة والاصلاح من أهله وآخر من أهلها فان الاقارب أعرف بيوطن الاحوال وأطلب للاصلاح وهذا على وجه الاستحباب فلو نصب من الاجانب جاز وقبل الخطاب للزواج والزوجات واستدل به (١٢٥) على جواز التحكيم والافهم ان النصب لاصلاح ذات

البين أو لتبيين الامر ولا يلبان الجمع والتفريق الا باذن الزوجين وقال مالك اههما أن يتخالعا ان وجد الصلاح فيه (ان يريد الاصلاح يوفق الله بينهما) الضمير الاول للحكمين والثاني للزوجين أي ان قصد الاصلاح أوقع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين وقبل كلهما الحكمين أي ان قصد الاصلاح يوفق الله بينهما التوفيق كلمتهما يحصل مقصودهما وقيل للزوجين أي ان ارادا الاصلاح وزوال الشقاق أوقع الله بينهما الالفه والوفاق وفيه تنبيه على أن من أصلح نيته فيما يتخراه أصلح الله مبعثه (ان الله كان عليهما خبيراً) بالظواهر والبواطن فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) صنفاً وضميراً أو شيئاً من الاشياء جلياً وخفياً (وبالوالدين احساناً) واحساناً من احسان (وبذي القربى والصاحب القرابة) (واليتامى والمساكين والجار ذي القربى) الذي قرب جواره وقبل الذي له مع الجوار قرب واتصال بنسب أو دين وقرى بالنصب على الاختصاص تعظيماً لحفظه (والجار الجنب) البعيد أو الذي لا قرابة له ومنه عليه الصلاة والسلام الجيران ثلاثة فخار له ثلاث حقوق حق الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار له حقان حق الجوار وحق الاسلام وجار له حق واحد حق الجوار وهو المشرك من أهل الكتاب (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كنعلم ونصرف وصناعة ومفرقاته صديق وحمل يجنبك وقيل المرأة (وابن السبيل) المسافر أو الضيف (وما ملكت أيمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالاً) متكبراً يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه ولا يلتفت اليهم (خوفاً) يتخافونهم (الذين يخشون الله) يخشون ويأمنون الناس بالخل) بدل من قوله من كان أو نصب على الذم أو رفع عليه أي هم الذين أو مبتدأ خبره محذوف تقديره الذين يخشون

في الفروع وذات البين العداوة وقوله يتخالعا كاتاهم المباشرين قال يتخالعا والافاظهار تخالعا وفي نسخة يتخالفا بالفاء وهو من تحريف التماسخ وان تكلف تعجبها ووجد الصلاح بالجهول وفي نسخة وجد امنى معلوم (قوله الضمير الاول للحكمين الخ) محصل الاحتمالات في ضميرى التنبيه أربعة عودهما للحكمين أو للزوجين أو الاول للحكمين والثاني للزوجين وعكسه ذكر منها ثلاثة وترك الرابع وجوزه الامام وهو أن يكون ضمير يريد للزوجين وضمير بينهما للحكمين أي ان يرد الزوجان اصلاحاً يوفق الله بين الحكمين حتى يعملوا بالاصلاح ويتحرر به في مقصده ويستغنى مطلوبه وقوله بالظواهر والبواطن ليس نشر اولها وفتح عليه ما فتح للالتزام وقيل انه لف ونشر مرتب فأورد عليه أن الاولى ان العالم هو العالم بالظاهر والباطن والخبير هو العالم بيوطن الامور كما فسر ربه ولذا أكد خلفائه وفيه نظر (قوله صنفاً وغيره الخ) يعني أن شيئاً من الاشياء جلياً وخفياً أو مصدر ووجه تعقيب هذه الآية لما قبلها من فانه لما أرشد الى معاملة الزوجين في بيان جميع المعاملات قدم الامر بالعبادة وتنفى الشرك لانه لا يعتد به الامور الا بعد ذلك (قوله واحساناً من احسان الخ) ظاهره أن الجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر فلا يكون مقدماً من تأخير ويجوز تعلقه بالمصدر فتقدمه للاهتمام وهذا بيان للمعنى وأحسنه تعالى بالي واللام والباء قال تعالى أحسن بي اذا أخرجني من السجن وقيل انه مضمن معنى لطف وفسر القربى بالقرابة وأصلها مصدر بمعنى القرب وهو في المكان والزمان ويكون في النسب ويقال للحظوة قرابة قال تعالى الانها قرابة لهم وأعاد الباء هنا ولم يعد في البقرة لان هذا توصية لهذه الامة فاعتنى به وأكد وذلك في بني اسرائيل والقربى الثانية مكانية أو نسبية أو غير ذلك من أنفوخة الاسلام وقرى بالنصب أي نصب الجار وصفته على قطعه بمعنى أخص وليس هو الاختصاص الضمير ومز القاطع في العطف في سورة البقرة ومن قال أي قرى ذا القربى فقد فهم لان خلاف المنقول والجنب بضمين صفة كقائه مريح وقوله لا قرابة له أي حقيقة أو كحقيقة كاخوة الدين كما مر والحديث المذكور أخرجه البزار وابن سفيان في سنديهما وأبو نعيم في الحلية ولم يذكر الجار القريب نسباً الغير المسلم قيل إشارة الى أن حق القرابة انما يعتبر مع الاسلام (قوله الرفيق في أمر حسن الخ) قدمه وأخره تفسيره بالمرأة لانه خلاف الظاهر ومختال من الخيلاء وهو التكبر والتبسم (قوله بدل من قوله من كان الخ) أي بدل كل من كل وفي التبسم هو صفة ان لانه بمعنى الجمع وقيل عليه ان جعلت موصوفة فهي فكرة لا يصح أن توصف بالوصول وان جعلت موصولة فصحة وصف الموصولات لم تغير عليه وهذا عجيب منه فانه مذهب الزجاج وبعده كثير من النحاة قال الرضي لا يقع من الموصولات وصفها الا ما فيه أل كالذي وأما وقوع الوصول موصوفاً لم أعرف له من الاقطعيان بلى قال الزجاج ان الموصوفون صفة لمن آمن اه وكذا ذكره في البحر ووجه وقدمه من قوله تقديره الذين يخشون الخ) خبره المقدر قوله أحقاء بكل ملامة وأخره ليكون بعد تمام الصلاة وأحقاء جمع حقيق كاصدقاء جمع صديق ومنهم من قدره مبغضون وغيره مما يؤخذ من السياق ووقع في نسخة مقدمات والنسخة الاولى هي الصحيحة وانما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب وفتح الطيبي رحمه الله تعالى بين كونه خبراً ومبتدأ بأنه على الاول متصل بما قبله مفيد لان هذا من أحسن أوصافهم التي عرفوا بها وعلى الثاني هو منقطع جيء به لبيان بعض أحواله والوجه الاول وفي الجمل أربع اغات فتح الباء والخاء وبها قرأ حمزة والكسائي وضمها ما قرأ الحسن وعيسى بن عمرو بفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ الجمهور (قوله وضع الظاهر فيه موضع المضمرة الخ) تبع الزمخشري هنا في تفسير الكفار عن كفر النعمة وجهه ذمهم بل كتمان نعمته وما آتاهم من فضل الغنى وفي الحديث اذا أنعم الله على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وبني عامل للرشيد قصر الجذاء قصره فتم به عنده فقال الرجل يا أمير المؤمنين ان الكرم يسر ما يرى أثر نعمته فأحييت ان أسرك بالنظر الى آثار نعمتك فأعجبته كلامه

بما مضى وبأمر من الناس بالجل به وقرأ حمزة والكسائي ههنا وفي الحديد بالجل بفتح الحرفين وهي لفة (ويكتمون ما آتاهم الله من فضله) الغنى والعلم أحقاء بكل ملامة (وأعند الكافرين عذاباً عظيماً) وضع الظاهر فيه موضع المضمرة أشعاراً بأن من هذا شأنه فهو كافر لانهمة الله سبحانه وتعالى

ومن كان كافر النعمة فله عذاب يمينه كما
 أهان النعمة بالخل والاختفاء والآية تنزلت
 في طائفة من اليهود كانوا يقولون للانصار
 تنصبا لا تنفقوا أموالكم فانا نخشى
 عليكم الفقر وقيل في الذين كثروا صفة محمد
 صلى الله عليه وسلم (والذين ينفقون أموالهم
 رتاء الناس) عطف على الذين يصلون
 أو الكافرين وانما شاركهم في الذم والوعيد
 لأن الخل والسرف الذي هو الاتفاق لا على
 ما ينبغي من حيث انهما طرفا تفريط وإفراط
 سواء في القبح واستحلال الذم أو مبتدأ خبره
 محذوف مدلول عليه بقوله ومن يمكن
 الشيطان له قريننا (ولا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر) ليتحرروا بالاتفاق مرضيه وفوابه
 وهم مشركو مكة وقيل المنافقون (ومن
 مكن الشيطان له قريننا فسادا قرينا) تنبيه على
 أن الشيطان قرينهم فحملهم على ذلك وزينه
 لهم كقوله تعالى أن المبذرين كانوا اخوان
 الشياطين والمراد ابليس واعوانه الداخلة
 والخارجة ويجوز أن يكون وعيد الله -م بأن
 يقرن بهم الشيطان في النار (وماذا عليهم
 لو آمنوا بالله واليوم الآخر) وأنفقوا مما
 رزقهم الله (أي وما الذي عليهم أو أي تبعة
 تحقيق بهم بسبب الايمان والاتفاق في سبيل
 الله وهو توبيخ لهم على الجهل بمكان المنفعة
 والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه
 وتحريض على الفكر لطلب الجواب لعله يؤدي
 بهم الى العلم بما فيه من القوائد الجليلة
 والعوائد الجلية وتنبيه على أن المدعوى
 أمر لا ضرر فيه ينبغي أن يجيب اليه احتياطا
 فكيف اذا تضمن المنافع وانما قدم الايمان
 ههنا وآخره في الآية الاخرى لأن القصد
 يذكره الى التحضيض ههنا والتعليل ثم
 (وكان الله بهم عليما) وعيد لهم (ان الله
 لا يظلم مثقال ذرة) لا ينقص من الاجر ولا
 يزيد في العقاب أصغر شئ كالذرة وهي الخلة
 الصغيرة ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء
 والمنقال فعال من المثال

لأنه أنسب بما قبله وما بعده من الخل اذ الخل وكتان النعمة فوأمان وأشار بما بعده الى جواز حله
 على ظاهره وهو وان كان ظاهرا بحسب اللفظ لكنه بعيد عن السياق وقوله تنصبا بمعنى تكلفا
 للنصح واطهار اللغز في صورته وأما على ما بعده فقيل في وجه المناسبة انهم يجملوا بما عندهم من نعمة
 العلم وأمر واتباعهم بذلك وهم بمنزلة الآخرين بذلك لعلمهم باتباعهم لهم وذكر ضمير التعظيم في اعتدنا
 أيضا للتحويل لأن عذاب العظيم عظيم وغضب الحليم وخيم والمراد بنعمة الله الجنس فلا يقال الظاهر
 نعم الله وجعل الخل والاختفاء أهانة للنعمة لأنه في الاكثر لخواصها أو عدم الاعتماد بها أو لأنه يشبه
 الأهانة لأنه فعل ما لا يليق بها أو ما بنعمة ربك فخذت وكونها نزلت في اليهود أخرجه ابن اسحق وابن
 جرير بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وكذا ما بعده أخرجه ابن أبي حاتم لكن سنده ضعيف
 (قوله لأن الخل والسرف الخ) المراد بالسرف التبذير لأنه في غير محله وقوله خبره محذوف الخ أي
 قرينهم الشيطان ولتحرروا أي يقصد وبالخالء المهملة (قوله تنبيه على أن الشيطان الخ) أي تنبيه على
 الخبر المقدر كانه قد قدم وعدل عن الظاهر تعينه والمراد التنفير عن اتباعه قيل والمراد بأعوانه الداخلة
 قبيلته وبالخارجة الناس التابعون له أو الداخلة في الانسان قوام النفسانية وهواه والخارجة صحبة
 الأشرار وقيل الاولى النفس والقوى الحيوانية والخارجة شياطين الانس والجن وساء بمعنى يفسد من
 أفعال الذم المحقة بالجامة ولذا قرنت بالقاء ويحتمل أن تكون على بابها بتقدير قد كقوله ومن جاء
 بالسيئة فكبت وجوههم في النار (قوله أي وما الذي عليهم أو أي تبعة تحقيق بهم الخ) أشار الى
 وجهي ماذا من كون ما استفهامية وذاعني الذي موصولة وكون المجموع كلمة استفهام بمعنى أي شئ
 والتبعة الوبال والضرر وقوله بسبب الايمان الخ إشارة الى أن جملة ما ذاعني جواب الشرط مسبب
 عنه لكونه بمنزلة في الدلالة عليه ولوقيل انها هنا بمعنى ان وقيل انها مصدرية وقيل انها جملة مستأنفة
 جوابها مقدر أي حصلت لهم السعادة ونحوه (قوله وهو توبيخ لهم على الجهل بمكان المنفعة الخ) أي
 بالمنفعة وموقعها يعني أن السؤال بحسب الظاهر عن الضرر المترتب على ذلك ومعلوم أنه لا ضرر فيه
 فالمقصود توبيخهم على اجتناب ما ينفع كما يجتنب عما يضر كما يقال للعاق ما ضررك لو كنت بارا وهو
 أسلوب بديع كقوله ما كان ضررك لو مننت وربما * من الفق وهو المقيظ المحقق

ولولا هذا لم يستقم لأنه معلوم أن كل منفعة فيه فلامعني للاستفهام بأنه أي ضرر فيه
 والضرر مستفاد من على ويؤدي بهم ضمن معنى يصل بهم والافهم متعدي بنفسه ووجه التنبيه
 المذكور ظاهر (قوله وانما قدم الايمان الخ) المراد بالآية الاخرى والذين ينفقون أموالهم رتاء
 الناس ولا يؤمنون بالله الخ والتحضيض بضادين مجتمعين بمعنى الخت يعني أن عدم الايمان نعمة ذكر
 لتعليل ما قبله من وقوع مصارفهم في دنياهم في غير محلها كما أشار اليه فيما سبق بقوله ليتحرروا الخ
 ولوقيل لأن المراد به الاسراف الذي هو عدل الخل فقدم لتلايفه بينهما على تقدير العطف لكان
 له وجه وهذا ذكر للتحريض فينبغي أن يسد أفيه بالاهم فالاهم وتم بالفتح اسم إشارة وترسم
 بالهاء السكتية أيضا وكون ذكر علمه للوعيد من تحقيقه (قوله لا ينقص من الاجر ولا يزيد الخ)
 الظلم كما قال الراغب في مفرداته عند أهل اللغة وضع الشيء في غير موضعه المختص به اما نقصان
 أو زيادة أو بعدول عن وقته أو مكانه اه فن قال انه ليس معنى حقيقة الظلم حتى يلزم عدم
 تحقق الظلم بوقوع أحدهما دون الآخر فالاولى أن يقال ان الظلم الضرب بما لا يستحقه فاذكر تفصيل له
 بإيراد أنواعه لم يصب ثم انه جعل نفي أدنى ما يكون من الظلم كناية عن اعطاء الاجر والثواب بتمامه من
 غير نقصان وعن عدم زيادة في عقاب السيئة أدنى شئ فلولا أن ترك هذا الاعطاء والمنع ظلم لما صحت الكناية
 ويدل على القصد الى هذا قوله وان ترك حسنة الخ قال المحقق هو لا يفعل الظلم لمنافاة الحكمة لا القدرة
 لأن الظاهر من قولنا فلان لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها أنه تركه باختياره

والقادر على الترتيب قادر على الفعل والفتح بترك الفعل الاختياري لا يكون الا حيث يمكن فعله بخلاف
غير الاختياري مثل لا تأخذ سنة ولا نوم فان التفتح تنزهه عنه وعدم اتصافه به منبأه على ان مدلول
الكلام الترتيب لا عدم الاتصاف وقد يقال ان الظلم أي وضع الشيء في غير موضعه ممكن في نفسه وقد رتبته
تشميل جميع الممكنات ويتوجه منه منع امكان ظلمه كنومه وأما استحالة في الحكمة فلان التبيان بالفعل
على ما ينبغي وعلى أن يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالنسبة الى الغنى المطلق وعندنا أيضا
أنه لا ينقص عن الاجر ولا يزيد في العقاب بناء على وعده المحتوم فان الخلاف فيه ممنوع لكونه نقصا
منافيا للالوهية وكل الغنى وبهذا الاعتبار يصح ان يسمى ظلما وان كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى
لكنه المالك على الاطلاق فاحفظه فانه مهم ونزل عليه ما يقع من المصنف من أنه لا بد من ثواب
المطيع وعقاب غيره وأنه ليس مبنيا على الاعتزال والاصلح وارتباطه لما فيه من تحقق الجزاء بما قبله من
الحق على الايمان والاتفاق ظاهر (قوله وفي ذكره ايماء الخ) يعني لم يقل مقدار ذرة ونحوه للإشارة
بما يفهم منه الثقل الذي يعبر به عن الكثرة والاعظم كقوله تعالى وأما من ثقلت موازينه الى أنه وان كان
حقيرا فهو باعتبار جزائه عظيم ولذا رتبته على أخذه من النقل (قوله وأنت الضمير لتأنيث الخبر الخ)
في تأنيثه وجوه فقول اتأويل المثقال بالزنة وقيل لان المضاف قد يكسب التأنيث من المضاف اليه اذا
كان جزاءه نحو كما شرقت صدر القناة من الدم * أو من صفته نحو لا تنفع نفسا ايمانها في قراءة ومقدار
الشيء صفته أو هو لتأنيث الخبر أو الضمير عائدا على المضاف اليه فان قلت تأنيث الخبر انما يكون لمطابقة
تأنيث المستدافلو كان تأنيث المبتدأ لزم الدور قلت انما اذا كان مقصودا وصفيته والحسنة غلبت
عليها الاسمية فألحقت بالجوامد التي لا تراعى فيها المطابقة نحو الكلام هو الجملة (قوله وحذف
النون من غير قياس الخ) وجه الشبه غنما وسكونها وكونها من حروف الزوائد ولكثرة دوره جازيه
على خلاف القياس بشرطه وفيه مخالفة له أخرى وهو عدم عود الواو والمحدوفة لا لتقاء الساكنين
بعد حذفها (قوله يضاعف ثوابها الخ) مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين مما
لا يعقل وما في الحديث من أن عمرة الصدقة يربحها الرحمن حتى نصير مثل الجبل محمول على هذا القطع بأنها
أكلت واحتمال إعادة المعدوم بعيد وكذا كتابة ثوابها مضاعفا ومضاعفة الثواب بحسب المقدار
كما اختاره الامام وقيل بحسب المدة لان الثواب منقعة دائمة وهو من أوصافه الذاتية فيتحقق في كل
ثواب البتة ويحسن عطف التفضل عليه بقوله ويؤت من لذه أجر اعظيما وهو المضاعفة بحسب المقدار
ولذا فسر الثواب بالمنفعة الخالصة الدائمة للتبسيه على هذا وفيه بحث (قوله وكلاهما بمعنى) هذا هو
المختار عند أهل اللغة والفارسي وقال أبو عبيدة ضاعف يقتضي مرارا كثيرة وضعف يقتضي
مرتين وردبأنه عكس اللغة لان المضاعفة تقتضي زيادة المثل فاذا شددت البنية على التكثير فيقتضي
ذلك تكرير المضاعفة وقد مر فيه تفصيل (قوله ويعط صاحبها من عنده الخ) إشارة الى أن لذه بمعنى
عندها وان فرق بينهما بأن لذه أقوى في الدلالة على القرب ولذا لا يقال لذي مال الا وهو حاضر بخلاف
عنده وتقول هذا القول عندي صواب ولا تقول لذي ولذي كما قاله الزجاج رجه الله تعالى وفيه نظر
لانه شاع استعمال لذه في غير المكان كقوله من لذه ناعما ومحصل نفسه يره ان الاجر مجاز
عن التفضل لانه قال يضاعفها والمضاعفة هي الاجر فوجب حمل هذا على معنى زائد على الاجر وهو
التفضل ولذا قرن معه من لذه وهذا القول يقتضي تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل وتسميته
بالاجر تسمية له باسم مجاوره وقيل عليه انه تعسف انما يصار اليه اذا قدر مضاف أي يضاعف ثوابها وأما
اذا جعلت الحسنة نفسها مضاعفة كما صرح به في الاحاديث وترك الاجر على ظاهره ليعلم أن الاجر
تفضل منه وأنه من لذه لا باستحقاق العمل كما هو مذهب أهل الحق فأى حاجة لنا الى ارتكاب هذه
التمسقات والعجب من القاضى وماحب التقريب والاتصاف كيف لم ينبهوا عليه ولم يتبينوا له وهو

وفي ذكره ايماء الى أنه وان صغر قدره عظيم
جزاؤه (وان ذلك حسنة) وان يكن مثقال
الذرة حسنة وأنت الضمير لتأنيث الخبر
أولا ضافة المثقال الى مؤنث وحذف النون
من غير قياس تشبيها بحروف العلة وقرأ ابن
كثير ونافع حسنة بالرفع على كان التامة
(يضاعفها) يضاعف ثوابها وقرأ ابن كثير
وابن عامر وبيعة وبضعفها وكلاهما بمعنى
(ويؤت من لذه) ويعط صاحبها من عنده على
سبيل التفضل زائدا على ما وعد في مقابلة
العمل (أجر اعظيما) عطا مجزى لا وانما
أجر لانه تابع للاجر من يد عليه

ايس بوارد لانه جار على المذهبين كما في الكشف اما على مذهب المعتزلة فظاهر كما قتره واما على مذهب
 أهل الحق فالمراد بالاجر التفضل كما ذكره والمراد بمقابله العمل الثواب الموعود به فلو عده تعالى به وهو
 الذي لا يخاف المعاد صار كانه حق له وذلك ايضا يقتضي الكرم كما قيل وعديم الكردين وقد صرح به
 المصنف رحمه الله تعالى بقوله على ما وعدوا واعترض غفل عنه لا بطريق الوجوب كما ذهب اليه المعتزلة
 نعم حل الاجر على ما ذكر لا يخالو من بعد والداعي اليه عدم التكرار ولذا ذهب كل الى وجه فيه وقال
 الامام ان ذلك التضعيف يكون من جنس اللذات الموعود بها في الجنة واما هذا الاجر العظيم فهو اللذة
 الخاصة عند الرؤية والاستغراق في المحبة والمعرفة وبالجملة فذلك التضعيف اشارة الى السعادات
 الجسمانية وهذا الاجر اشارة الى السعادات الروحانية (قوله فكيف حال هؤلاء الخ) الفاء فصيحة أي
 اذا كان كل قليل وكثير يجازى عليه فكيف حال هؤلاء وكيف في محل نصب على الظرفية على القول
 الاصح لا الحالية فهو خبر مبتدأ محذوف هو حالهم وهو العامل في الظرف ولذا قدر والا كان يكفي
 كيف هؤلاء لانه سؤال عن الحال وعامله استعترأ ومستقر ذلك هو العامل في اذا وهو المراد بالظرف
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى وقيل انه في محل نصب بفعل محذوف وهو العامل فيها أي كيف
 تصنعون أو يكون حالهم وهذا ما قتره صاحب الدر المنصور وهو أولى من جعله متعلقا بضمون الجملة
 من التحويل والتفخيم المستفاد من الاستفهام وأما كونه متعلقا بكيف فما لا ينبغي (قوله تشهد
 على صدق هؤلاء الشهداء الخ) المراد بالشهداء الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكان المناسب ابدال
 قواعدهم بشرائعهم لكنه قعد على طريق القافية وعلى القول بأنه اشارة الى الكفرة يكون شهادته تقوية
 لشهادة انبيائهم عليهم الصلاة والسلام وقدمت تفصيل معنى الشهادة فيه وانما أقدم صدق لان تشهد اذا
 تعدى لاحد الخضمين تعدى بعلى في الضرر وباللام للنفذ وان تعدى للامر المشهود عليه تعدى بعلى
 مطلقا فلذا قدره ليكون من الثاني اذ لو كان من الاول لقليل هؤلاء ومن لم يفتن للفرق قال على متعلق
 بشهادة مضمنا معنى التسجيل لئلا يلزم الشهادة عليهم لالهم وكأنه الداعي الى جعله اشارة الى الكفرة
 (قوله بيان حالهم حينئذ) تسوي تجعل مستوية والباء اما بمعنى الملازمة أو على أومع أو للتعدية
 وتسوية الارض بهم اما كناية عن دفنهم والباء للملازمة أي تسوي الارض ملتبسة بهم وقيل للسببية
 أو بمعنى على وعلى الوجهين الاخيرين هي صلة قال في الاساس ساويت هذا بساوية ولا قلب
 اذ لا فرق بين سويتهم بالارض والتراب وسويتهم ما بهم وقيل معناه لو تعدل بهم الارض أي يؤخذ
 ما عليها منهم فدية وقرى بالتخفيف مع ضم التاء وفتحها وعلى الاول الذين كفروا وعصوا الرسول
 واحدا نوعا وعلى الثاني نوعان وبشملهما الذين لكن في الصلة اشارة الى تنويعهم فلا يلزم عليه حذف
 الذين وقد صرح المصنف بأنه غير جائز في قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به (٢) حيث قال اذا كان
 الجاني هو الرسول صلى الله عليه وسلم والمصدق أبو بكر رضي الله تعالى عنه يقتضي ضمما الذي وهو
 غير جائز كما قيل للفرق بين المفرد والجمع مع أن في المسئلة خلافا للفرق وما نسب لجزء والكسائي
 هو قرأه نافع وابن عامر وحزة والكسائي قرأ بالفتح والتخفيف كما في الدر المنصور فليجوز النقل فيه ثم
 انه قال وتسوية الارض بهم أو عليهم دفنهم أو ان تنشق وتلعنهم أو أنهم يقولون ترابا على أصلهم من غير خلق
 (قوله ولا يقدر على كتمانهم) قيل هو على الوجه الاول عطف على قوله تسوي الارض فقوله أي
 يودون نفسيرا لآية على وجه العطف لانه جعل لا يكتفون في حيز يود (وههنا شيء) وهو أن قوله
 ولا يقدر على كتمانهم ان كان نفسيرا لآية على وجه العطف فما الحاجة الى تقدير القدرة مع أنه فسر
 بأنهم لا يكتفون وان كان تفسير لآية على وجه الحال فالعطف عليه بقوله وقيل للحال غير مستقيم وقوله
 ولا يكذبونه عطف على لا يكتفون الله حد ينسأ على سبيل البيان والتفسير لان المراد بالكتان محذوف
 بأنه ربهم حتى أدى الى أن ختم أفواههم وتكلمت جوارحهم بتمكذبهم فافقضوا ذلك وغنوا ان

(فكيف) أي فكيف حال هؤلاء
 الكفرة من اليهود وغيرهم (اذا جئنا
 من كل أمة بشهيد) يعني نبيهم يشهد على
 فساد عقائدهم وفتح أعمالهم والعامل في
 الظرف مضمون المبتدأ او الخبر من هول
 الامر وتعليم الشأن (وجئنا بك) يا محمد
 (على هؤلاء شهداء) تشهد على صدق
 هؤلاء الشهداء لعلك بعقائدهم واستجماع
 شرعك مجامع قواعدهم وقيل هؤلاء اشارة
 الى الكفرة المستفهم عن حالهم وقيل الى
 المؤمنين كقوله تعالى لتكونوا شهداء
 على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
 (يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول
 لو تسوى بهم الارض) بيان حالهم حينئذ
 أي يود الذين جعوا بين الكفرة وعصيان
 الامر أو الكفرة والعصاة في ذلك الوقت أن
 يدفوا وتسوى بهم الارض كما لو في أول
 يسعوا أو لم يخلقوا كانوا هم والارض سواء
 (ولا يكتفون الله حدينا) ولا يقدر على
 كتمانهم لان جوارحهم تشهد عليهم وقيل لو
 للحال أي يودون أن تسوى بهم الارض
 وحالهم أنهم لا يكتفون من الله حدينا ولا
 يكذبونه بقوله هم والله ربنا ما كنا مشركين
 اذ روى أنهم اذا قالوا ذلك ختم الله على
 أفواههم فتشهد عليهم جوارحهم فيشهد
 الامر عليهم فيقتنون أن تسوى بهم الارض
 وقرأ نافع وابن عامر تسويهم على أن أصله
 تسوي فأدغمت التاء في السين وجزء
 والكسائي تسوي على حذف التاء الثانية
 يقال سويته فسوي

(٢) قوله حيث قال الخ قد حكى عبارته بالمعنى
 كما يعلم بالوقوف عليها هنا لا محالة

تسوى بهم الارض ولم يكذبوا (أقول) بل هو عطف على يوت وقوله لانه الخ مما لا يفهم من الكشف
أصلا وان جوزوا عطفه على تسوى أيضا وقوله ولا يقدر ان يمان للمعنى بأنهم لا يقدر ان على الكتمان
أى عدم كتمانهم ناشئ من عدم قدرتهم لأنهم يقدر ان ولا يكتمون وليس مراده انه محتاج الى
تأويله فقوله ههنا شئ ليس بشئ وقد جوز في الدر المنصور فيه ستة أوجه لان الواو اما الحال أو للعطف
وهو اما عطف على مفعول يوت أى يوتون تسوية الارض بهم واتقاء كتمانهم ولو مصدريته في موضع
مفعول يوت لا شرطية ويكون حينئذ لا يكتمون عطف على مفعول يوت المحذوف ويجوز أن يكون
عطف على جملة يوت فأخبر عنهم بالودادة وانهم لا يقدر ان على الكتم ولو مصدريته أو شرطية جوابها
محذوف ومفعول يوت محذوف أيضا ولا يكتمون عطف على الجملة الشرطية وان كانت حالية فهي اما حال
من ضمير بهم والعامل تسوى ويجوز في الواو وجهان أو من الذين كفروا والعامل يوت (قوله لا تقوموا
اليها وأنتم سكارى الخ) بمعنى أن المراد بقربها القيام لها والتلبس بها والمعنى لا تصلوا اليها لكن نهى عن
القرب مباغلة وشمول السكر للنوم وسكر الخرمخالف لجمهور المفسرين وسبب النزول وأنه خلاف
الظاهر لما فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز أو غوم المجاز واطلاق السكر على غير الخمر يستعمل مقيدا
في الاغلب كسكر الموت وقيد به علم ما يقوله وهو كناية عن علم ما يصدر عنه من قول وفعل بياناً لحال
السكر وخصه لانه سبب النزول ولان القراءة مع أنها أعظم الاركان ومناجاة الرحمن الخلط فيها ربما
أدى الى الكفر بخلاف الافعال وعبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صحابي معروف والمأدبة
بفتح الدال وضعها الطعام الذى يدعى اليه وأدب القوم يأدبهم دعاهم اليه وغلبوا بالناء المثلثة بمعنى سكروا
وقوله فقرأ عبد الخ أى يجذف لافى سورة الكافرون (قوله وقيل أراد بالصلاة مواضعها الخ) فهو
مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل بقراءة قوله الا عابرى فانه يدل عليه بحسب الظاهر وجعل المنهى
عنه السكر وإفراط الشرب لا قربان الصلاة لان القيد مصب النفي والنهي ولانه مكاف بالصلاة مأمور
بها والنهي ينافي به لا مانع عن النهي عنها لاسيما كران مع الامر المطلق الا أن مرجعه الى هذا
والخاص لانه مكاف بها في كل حال وزوال عقله بقله لا يمنع تكليفه ولذا وقع طلاقه ونحوه ولو لم يكن
مأمورا به لم تلزمه الاعادة اذا استغرق السكر وقتها وقد نص عليه الجصاص في الاحكام وفصله في
قال لا دليل على ما ذكره غفل عن المسئلة (قوله والسكر من السكر الخ) السكر بفتح السين
وسكون الكاف حبس الماء وبكسر السين نفس الموضع المسدود وقيل السكر بضم السين وسكون
الكاف السد والحاجز كالجسر قال فإزلهما على السكر * نداءوى السكر بالسكر

والخاص لانه ما دل على الانسداد ومنه سكرت أعينهم أى انسدت (قوله سكارى بالفتح الخ) قراءة
الجمهور سكارى بضم وألف وهو جمع تكسير عند سبويه واسم جمع عند غيره لانه ليس من أبنية الجمع
والارجح الا قول قرأ الاعشى سكرى بضم السين على انه صفة كجلى وقع صفة لجماعة أى وأنتم جماعة
سكرى كما حكى كسلى وكسلى وقرأ النخعي سكرى بالفتح وهو اما صفة مفردة صفة جماعة كما مر أو جمع
تكسير كجرحى وانما جمع سكران عليه لما فيه من الالة الاحقة للعقل وقد تقدم الكلام عليه فى أسارى
فى البقرة وقراءة سكارى بفتح السين جمع سكران كندمان وندامى (قوله عطف على قوله وأنتم سكارى
الخ) جعله عطف على الجملة الحالية مع الواو لا يلزم دخول واو الحال على الحال المفردة وأعاد لالان
كلامها مانع منها وفيه تأمل (٢) قال التحرير هذا حكم الاعراب وأما المعنى ففرق بين قولنا جاء القوم
سكارى وجاءواهم سكارى اذ معنى الاول جاؤا كذلك والثانى جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات
ذكره عبد القاهر يعنى بالاستئناف أنه مقر فى نفسه مع قطع النظر عن ذى الحال وهو مع مقارنته
له يشعر بتثوره فى نفسه ويجوز تدمه واستمراره ولذا قال السبكي رحمه الله تعالى فى الاشياء لو
قال لله على أن اعتكف صائما لا بد له من صوم يكون لاجل ذلك النذر من غير سبب آخر فلا يجزئه

(١) يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
أى لا تقوموا اليها وأنتم سكارى من نحو
نوم أو خمر حتى تتبينوا وتعلموا ما تقولون
فى صلاتكم روى أن عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله تعالى عنه صنع مأدبة
ودعا نفر من الصحابة حين كانت الخمر
مباحة فأكلوا وشربوا حتى غلبوا وجاء وقت
صلاة المغرب فتقدم أحدهم ليعلى بهم فقرأ
أعبد ما تعبدون قنات وقيل أراد بالصلاة
مواضعها وهى المساجد وليس المراد منه
منهى السكران عن قربان الصلاة وانما
المراد النهى عن الإفراط فى الشرب والسكر
من السكر وهو السد وقرئ سكارى بالفتح
وسكرى على أنه جمع كهلكتى أو مفرد
وسكرى وأنتم قوم سكرى وسكرى كجلى على
بمعنى وأنتم قوم سكرى (ولا جنبا) عطف على
أنها صفة الجماعة (ولا جنبا) عطف على
قوله وأنتم سكارى اذ الجملة فى موضع نصب
على الحال

(٢) قوله وفيه تأمل بها من نسخة وجهه
أن لا الأولى ناهية لا تدخل على الاسم
لكن المراد إعادة النفي اه منه اه وبين النهى
والنفي مشابهة فذكر كرا حدهم بعد الاول
كعادته وله نظائر اه مضمجة

• (الفرق بين الحال مفردة وجمله) *

والجنب الذي أصابه الجنابة يستوى فيه المذكور والمؤث والواحد والجمع لانه يجري مجرى المصدر (الاعبارى سبيل) متعلق بقوله ولا جنب استثناء من أعم الأحوال أى ولا تقربوا الصلاة جنباً فى عامة الأحوال الا فى السفر وذلك اذا لم يجد الماء ونيم وبشهادة تعقبه بذكر التيم أو صفة لقوله جنباً أى جنباً غير عابرى سبيل

الاعتكاف بصوم رمضان ولو قال وأنا صائم أجراه فافهمه فانه فرق دقيق وانظر وجهه التفرقة بين الحالين هنا والنسكتة فيه ووجهه أن الحال اذا كانت جملة ذات على المقارنة وأما اتصافه بضم ونهنا فقد يكون وقد لا يكون فحوازه زيد وقد طلعت الشمس والحال المفردة صفة معنى فاذا قال لله على أن اعتكف وأنا صائم نذر مقارنته للصوم ولم ينذر صوماً فيصح في رمضان ولو قال صائماً نذر صومه فلا يصح فيه وهذه المسئلة نقلها الاسنوى في التمهيد ولم يبين وجهها والتحرير ذكرها من غير نقل كأنها من بنات فكره ولم نزلنا عنها فيها كلاماً فاعرفه فانه مما يعرض عليه بالتواجد (قوله والجنب الذي أصابه الجنابة الخ) بيان استواء المفرد المذكور وغيره فيه لتوجيه عطفه على الجمع وهى اللغة الفصيحة فيه وفيه لغة أخرى تجمعها وتنبيه واجراؤه مجرى المصدر معاملة معاملة في مثوله للواحد وغيره لأن من المصادر ما جاء على وزنه كالنكر والنذر لأنه مصدر فى الأصل بمعنى الجنابة وأصله من التجنب بمعنى البعد (قوله متعلق بقوله ولا جنباً الخ) أى هو استثناء منه لانه ومعاقبه وكونه استثناء من أعم الأحوال أى أحوال المخاطبين الجنبين ولهم أحوال جمة ما عدا حال السفر فمنها عن قربان الصلاة الا فى حال السفر يعنى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أى وأنتم جنب على تقدير من التقادير وفى حال من الأحوال الا فى حال السفر قال الزمخشري الاعبارى سبيل استثناء من عامة أحوال المخاطبين واتصافه على الحال فان قلت كيف جمع بين هذه الحال والحال التى قبلها قلت كانه قيل لا تقربوا الصلاة فى حال الجنابة الا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهى حال السفر وعبروا السبيل عبارة عنه يعنى لاعتقارهم فى المسجد كما فى القول الآخر ثم قال ويجوز أن لا يكون حالاً ولا يكن صفة لقوله جنباً أى ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابرى سبيل أى جنباً مقيمين غير معذورين اهـ وقيل فى تقرير كلامه ان السؤال للاستفسار عن كيفية جعلهما من فعل واحد أهـ على سبيل الاستقلال أو الاجتماع وعلى تقدير الاجتماع أكل منهما معتبر فى الأخرى أم ذلك من جانب واحد وعلى الأخير ما ذاك وكيف هو وحاصل الجواب أنهم على الاجتماع واعتبار النسبة فى الأولى أى لا تصلوا فى حال الجنابة كائناً على حال من الأحوال الامسافرين والمراد فى ما يقابل السفر ولا صحة للاستقلال مثل لا تصلوا جنباً ولا تصلوا الاعبارى سبيل وقوله ولكن صفة رعباً يشعر بأنه استثناء مفرغ فى موقع الصفة أى ولا جنباً موصوفاً بصفة الامسافر الكنى قوله جنباً غير عابرى سبيل أى جنباً مقيمين يدل على أنه جعل الابعى غير صفة لجنب الكونه جمعاً منكراً كقوله لو كان فيها آلهة الا الله لكن مثل هذا انما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر هنا العموم المنكرة بالنفى كما تقول ما لقيت رجالاً الا امسافرين والوجه أن يجعل مفرغاً ويكون قوله جنباً غير عابرى سبيل بياناً للمعنى لا تقديره للاعراب وقد يرجح الاول أى أنهم بمعنى غير بأنه لا يفيد الحصر فلا يرد المريض اشكالاً بخلاف الثانى فانه يفيد حصر جواز صلاة الجنب فى وصف كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم افادة الاول الحصر فان معناه لا تصلوا جنباً غير مسافرين والمريض الجنب غير مسافر فيكون قوله وان كنتم مرضى تخصيص الحكم وتعميم العذر سواء كان حالاً أو صفة أو بمعنى غير وقوله غير معذورين صفة لمقيمين اما على سبيل التخصيص واما على سبيل البيان والقصد أن عابرى سبيل كناية عن مطلق المعذورين (أقول) معنى كلام العلامة أنه يجوز فيه وجهان أن يكون استثناء مفرغاً من حال متداخلة عامة أو من صفة المنكرة مقدرة لانه يجوز التفريق فى الصفات ويحتمل الوجه الثانى أنه صفة والابعى غير الوجه الاول لا يحتمل غير التفريق لانه لو كان مستثنى من جنباً لانه بمعنى جنبين لقول مستثنى من ذوى الجنابة لامن عامة الأحوال وفى كلام الشارح المحقق اجمال محل وما ذكره من الشرط فى التوضيف بالاذكره ابن الحاجب وقد خالفه فيه النجاة كما فى المغنى (وههنا أمور ينبغى التنبيه لها) وهو أن الحصر يقتضى أنه لا يرخص فيه لغیر المسافر وليس كذلك وأنه على تقدير تأويله فى الداعى الى العذر عن الظاهر بأن يقال الاعبارى سبيل أو مرضى فاقدى الماء يعنى حساً أو حماً وأنه لم يقدم حتى

تقتلوا على الاستثناء هو الظاهر أما الأول فإن المراد بغير عابري السبيل غير معذورين به بشرعي
 أما بطريق الكتابة أو بإيحاء النص ودلالاته والادعى إلى عدم التصريح أنه أبلغ وأؤكد منه لما فيه من
 الاجمال والتفصيل ومعرفة تفاضل العقول والافهام وإن المراد أولاً بيان غير المعذورين والاستثناء
 إيحاء اليه وفيما بعده بيان حال المعذورين والمقصود هو صحة الصلاة جنباً ولا مدخل لقوله حتى تغتسلوا
 فيه ولذا أخر وانما ذكر تنبيهه على أن الجنابة انما ترتفع بالاعتسال ولو لا ذلك كان ذكره لغواً وبما ذكر
 علم كلام المصنف رحمه الله فتره على ما مر (قوله وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث) هذا مما وقع
 فيه الخلاف عندنا وعندهم أيضاً ووجه الدلالة كما قال الجصاص أنه مما جنباً مع كونه متيمماً ومن
 لا يراه يقول لم يوصف الجنب بأنه متيمم وإن كان يعلم ذلك من الآية المتصلة به فيجوز أن يكون وصفه
 بالجنب قبل التيمم فإن حصل معنى الآية لا تقربوها جنباً حتى تغتسلوا الا عابري سبيل فاقربوها بلا
 اغتسال بالتيمم لأن المعنى فاقربوها جنباً بالاغتسال بالتيمم فالرفع وعدمه مسكوت عنه ثم استفيد كونه
 رافعا من خارج وقيل هو من قوله حتى تغتسلوا (قوله ومن فسر الصلاة الخ) على أنه مجاز أو بتقدير
 مضاف وربما يرثيه أنه قيل لا تقربوا مع أن لا تصلوا أخصر لأن حقيقة القرب والبعد في المكان وليس
 من استعمال لفظ الصلاة في حقيقة ومجازه والموجب للعدول عن الظاهر توهم لزوم جواز الصلاة
 جنباً حال كونه عابراً بسبيل لأنه مستثنى من المنع المقتضي بالاغتسال وليس بالزام لوجوب الحكم بأن المراد
 جوازها حال كونه عابراً بسبيل أي مسافراً بالتيمم لأن موذى التركيب لا تقربوها جنباً حتى تغتسلوا الا
 حال عبور السبيل فلحكم أن تقر بوجوبها بغیر اغتسال نعم مقتضى ظاهر الاستثناء إطلاق القربان حال
 العبور ولكن ثبت اشتراط التيمم فيه بدليل آخر وليريد على هذا قال الآية دليلهما على منع التيمم
 للجنب المقيم في المصر ظاهراً وجوابه أنه خص حالة عدم القدرة على الماء في المصر من منعها كما أنها
 مطلقة في المريض والاجماع على تخصيص حالة القدرة حتى لا يتيمم المريض القادر على استعمال الماء
 وهذا العلم بأن شرعيته للحاجة إلى الطهارة عند العجز عن الماء فإذا تحقق في المصر جازوا ما لم يتحقق
 في المريض لا يجوز وقوله وقال أبو حنيفة الخ فهو منه في الكشف لكن المذكور في قوله الحنفية
 منعه الدخول في المسجد مطلقاً وكذا نقله الجصاص في الأحكام لأنه نقل عن الثبوت أنه لا يجزئ فيه
 إلا أن يكون باباً إلى المسجد وهو قريب منه وذكر أنه صح أنه رخصة على رضى الله عنه وكرم وجهه خاصة
 (قوله غاية النهي الخ) وجه التنبيه المذكور أنه إذا وجب تطهير البدن فتطهير القلب أولى أو أنه
 إذا لم يقربه واضح الصلاة من به حدث فلا أن لا يقرب القلب الذي هو عرش الرحمن خاطر غير ظاهر ظاهراً
 (قوله مرضاً يخاف معه الخ) ليس مراده أن المرض يخص بصفة مقدرة بل بيان للحكم المأخوذ من
 الآية وتحققه فلا يرد عليه أنه لا حاجة إلى هذا التقييد لأنه مأخوذ من قوله فلم تجدوا كما سيأتي في
 تفسيره وجعله راجعاً إلى غير المرضى لا وجه له وإعادة على سفر على أحد التفسيرين تيمم للأقسام ولأن
 الاستثناء كفى به عن العذر كما زولان هذا الحكم مطلق شامل للحدثين والأول للجنب فقط والمرضى المانع
 تمكنه من الوصول له ككونه مقعداً (قوله فأحدث الخ) يعني أن الغائط المكان المظلم أي المنخفض
 وهو الغائط أيضاً به قرأ ابن مسعود رضى الله عنه ولذا استعملوه بمعنى البستان ثم أنه كفى به عن
 الحدث المعروف لأنه مما يستحي من ذكره لأن في الكلام مقدراً كما توهم وفي ذكر أحد فيه دون غيره
 إشارة إلى أن الإنسان يتقرب عند قضاء الحاجة كما هو أدبه (قوله استدلل الشافعي
 رضى الله عنه على أن اللبس الخ) لأن الجدل على الحقيقة هو الراجح لا سيما في قراءة من قرأ المسم اذ لم
 يشتر في الوقاع كاللامسة وفي الكشف ورجع بعضهم الجدل على الوقاع في القراءة الأخرى ترجيحاً للمجاز
 المشهور وروى عملاً بالقراءة بين اذ لا منافاة وآخرون انهم على الحقيقة أيضاً لا على حدث اللامس
 والمرس وقد نقله صاحب الاتقان وحسنه (قوله فلم تمكنوا من استعماله الخ) المراد بالمنوع غير

وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث ومن
 فسر الصلاة بما وضعها فسر عابري سبيل
 بالجنابة فيها وجوز للجنب عبور المسجد وبه
 قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز له
 المرور في المسجد الا اذا كان فيه الماء أو
 الطريق (حتى تغتسلوا) غاية النهي عن
 القربان حال الجنابة وفي الآية تنبيه على أن
 المصلي ينبغي أن يتحرز عما يليه ويغفل قلبه
 ويترك نفسه عما يجب تطهيرها عنه (وان
 كنتم مرضى) مرضاً يخاف معه من استعمال
 الماء فان الواجده كالفارق أو مرضاً يمنعه
 عن الوصول اليه (أو على سفر) لا يجزئونه
 فيه (أو جاء أحد منكم من الغائط) فأحدث
 بخروج الخارج من أحد السبلين وأصل
 الغائط المكان المظلم من الأرض
 (أو لامستم النساء) أو لامستم بشراً
 يشترنكم وبه استدلل الشافعي رضى الله
 عنه على أن اللبس ينقض الوضوء وقيل أو
 جامعته وهن وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي
 المائدة لمستم واستعماله كتابة عن الجامع أقل
 من الملامسة (فلم تجدوا ماء) فلم تمكنوا من
 استعماله اذ المنوع عنه كالمفقود ووجه هذا
 التفسير أن المرخص بالتيمم اما يحدث
 أو جنب

والحال المنقضية له في غالب الامر مرض اوسع والجانب (١٤٢) السابق ذكره اقتصر على بيان حاله والحدث المالم يجر ذكره كراسابه ما يحدث بالاث

أوبالعرض واستغنى عن تفصيل أحواله
تفصيل حال الجانب وبيان العذر بحسب
فكاه قيسل وان كنتم جنباً مرضى أو على
صفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لمستم
النساء فلم تجدوا ماءً (ففيه مواضع) أي فتمعدوا
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) أي فتمعدوا
شياً من وجه الأرض طاهراً ولذلك قالت
الحنفية لو ضرب المتيمم يده على حجر صلد ومسح
أجزاءه وقال أصحابنا لا بد أن يتعلق باليد شيئاً
من التراب لقوله تعالى في المائدة فامسحوا
بوجوهكم وأيديكم منه أي من بعضه وجعل
من لا بداء الغاية تعسف إذ لا يفهم من نحو
ذلك إلا التبعيض والبداء اسم العضو وإلى
المنكب وما روى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم
ومسح يديه إلى مرفقيه والقياس على
الوضوء دليل على أن المراد ههنا وأيديكم
إلى المرافق (إن الله كان عفواً غفوراً) فلذلك
يسر الامر عليكم ورخص لكم (ألم تر
إلى الذين أولوا) من رؤية البصر أي ألم
تنظر إليهم أو القلب وعدى إلى لتضمن معنى
الانتهاء (فصيام من الكتاب) حظايسير من
حسم التوراة لأن المراد أحبار اليهود
(يشتركون الضلالة) يختارونها على الهدى
أو يستبدلون بها بعد تمكنهم منه أو حصوله
لهم بانكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل
يأخذون الرشا ويحرفون التوراة (ويريدون
أن تضلوا) أيها المؤمنون (السييل) سيل
الحق (والله أعلم) منكم (بأعدائكم)
وقد أخبركم بعداوة هؤلاء وما يبدون بكم
خافذروهم (وكفى بالله ولياً) يلى أمرهم
(وكفى بالله نصيراً) بعينكم فتقوا عليه واكنفوا
به عن غيره والباء ترادف في فاعل كفى أتوكيد
الاتصال الاستنادي بالاتصال الإضافي (من
الذين هادوا يحرفون) بيان للذين أولوا
نصيافاً فانه يحتملهم وغيرهم وما بينهما اعتراض
أو بيان لأعدائكم أو صلة لنصير أي ينصركم
من الذين هادوا ويحفظكم منهم أو خبر
محذوف صفة يحرفون (الكلام عن مواضعه)
أي من الذين هادوا وهم يحرفون الكلام أي

الممكن لما منع ما وقوله في غالب الامر لانه قد يفيد في الحضر أيضاً وما يحدث بالذات هو الغائط
وما بالعرض الملازمة ولم يذكر العذر في الحدث الأصغر لانه مندرج في الأكبر ومعلوم منه بالطريق
الأولى في النظم إيجاز لطيف (قوله فتمعدوا شيئاً الخ) إشارة إلى أن مسح يدهما مفعول به وقيل انه
منصوب بنزع الخافض أي بصعيد وفسر الطيب بالطاهر ومنهم من فسر بالمنبت وكون الصعيد بمعنى
التراب عليه أكثر أهل اللغة وقوله فتمعدوا أجزاء للشرط والضمير راجع إلى جميع ما اشتل عليه ولا حاجة
إلى تقدير جزاء لقوله تعالى جاء أحد منكم وكون التبعيض ظاهراً في مسحت منه أي ببعضه هو المتبادر
وهو يقتضي التراب والحنفية يحمله لونه على الابتداء أو الخروج مخرج الأغلب وقيل الضمير للحدث
المفهوم من السياق ومن للتعليل أو لابتداء الغاية وقوله من وجه الأرض تفسير على المذهبين (قوله
واليد الخ) اليد مشتركة بين معان من أطراف الأصابع إلى الرسغ وإلى المرفق وإلى الإبط وهل هو
حقيقة في واحد منها مجاز في غيره أو حقيقة فيها جميعاً راجع بعضهم الثاني ولذا ذهب إلى كل منها بعض
السلف هنا لكن مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور أنه إلى المرفقين والرواية التي أشار إليها حديث
أبي داود وهو وإن قيل ضعيف لكنه مؤيد بالقياس على الوضوء الذي هو أصله وأنه أحوط وقوله فلذلك
يسر الامر إلى آخره قيل لو فسر العفو بالميسر من العفو بمعنى السهل لكان أنسب كما في التيسير ولا يخفى أن
العفو المقرون بالمغفرة يقتضي خلافه فهو كالتعليل لقوله وان كنتم مرضى الخ والعفو والغفران
بشيء عيان سبق جرم وليس في تلك الاعتذار ما يشم منه رائحته فلا يصح إجرأوه على ظاهره فوجب
العدول إلى جعله كناية عن الترخيص والتيسير لانه من توابعه وبؤيده محيى وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم
من حرج ولكن يريد ليطهركم في المائدة بعده وأدج فيه أن الأصل فيها الطهارة الكاملة وأن
غيرها من الرخص من العفو والغفران (قوله من رؤية البصر الخ) يعني الرؤية ما بصرية وتعديتها
إلى جلالها على نظراً وعلمية وضمن معنى الانتهاء أي ألم يفقه علم اليهم وقوله حظايسيراً أخذ القلة من
التنوين وأما حمله على التكثير والكتاب على القرآن فخلاف الظاهر (قوله يختارونها) يعني أنه
استعارة أو مجاز مرسل في لازم معناه ما لا خياراً والاستبدال وعلى كل فتعلقه محذوف وقوله بعد
تمكنهم إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنهم ليس لهم هدى فيستبدلوه بأن التمكن جعل بمنزلة حصوله وأنه
حاصل لهم بالفعل لعلمهم به وتحققه عندهم وان لم يظهره والتمكن والحصول لقب ونشر مرتب للاختيار
والاستبدال وعلى القيل المراد بالضلالة تحريف التوراة أي اشتروها بمال الرشا وقوله فاحذروهم
الخ يعني أن الجملة للما كيدويين التحذير والأفعلية معلومة (قوله والباء ترادف الخ) الباء ترادف بعد
كفي كثيراً في الفاعل وقد ترادف في المفعول أيضاً ووجه زيادتها هنا تأكيد النسبة بما يقيد الاتصال
وهو الباء اللصاقية وهو المراد بالاتصال الإضافي لأن حروف الجر يسميها بعض النحاة حروف الإضافة
لاضافة معنى متعلقة بالمابعد ها وإبالة اليه وليس هذا معنى آخر كما توهم (قوله بيان للذين أولوا
نصيافاً الخ) ولا يرد اعتراض بأن الاعتراض بجملتين مختلف فيه كما قيل لأن الخلاف إذا لم يكن عطف وفيه
هي بكلمة واحدة بلا خلاف فما قيل ظاهراً أن كلامها جلة مصدرية بالواو والاعتراضية لأن تكون الأولى
اعتراضية والآخرى ان عطفاً عليها ليس كما ينبغي وقوله ويحفظكم إشارة إلى أنه إذا كان متعلقاً بالنصر
وصلة له فتعديته عن لتضمنه معنى الحفظ أو الانتقام كما أن تعديته بعلى المعنى الغلبة وأما جعله خبراً الخ
فقد مر أن المبتدأ إذا وصف بجمله أو ظرف وكان بعض اسم مجرور بعلى أو في مقدم عليه بطرد حذفه
والفرا يجعل المبتدأ المحذوف اسماً موصولاً يحرفون صلته أي من يحرفون فلا وجه لقول التحرير
لم يشتر المحذوف موصوفاً بالظرف لأن الشائع في مثل هذا المقام تقديم الخبر نحو من المؤمنين رجال
صدقوا الخ والبصريون لا يجيزون حذف الموصول وإبقاء صلته وفيه خلاف لكن يؤيده ما في
محذوف حصة رضى الله عنهم من يحرفون ومن جعله مؤيداً لحذف المبتدأ فقد توهم وقال هنا عن

مواضعه وفي المسألة من بعده مواضعه والمراد واحد وقرئ بينهم بعض شراح الكشاف (قوله جمع كلمة الخ) أراد الجمع اللغوي وهو ما يدل على ما فوق الاثنين مطلقا وأما النحاة فيسمونه اسم جنس جمعي ويفرقون بينه وبين اسم الجمع ويجهلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله اليه يصعد الحكم الطيب فلا يرد عليه أنه قول ضعيف يخالف لكلام النحاة وأما أنه اختار أنه جمع وأن تذكيره بتقدير بعض فما لا حاجة اليه وتخفيف كلمة بنقل كسرة اللام إلى الكاف (قوله أي مدعوا عليك بلا سمعت الخ) يعني أنه يحتمل الذم والمدح ولذا ذكره تفقاظهم فالمذبح هو الوجه الأخير والذم من وجوه الأول أن مسمع متروك المفعول الثاني من غير أن يجعل كناية عن مقيد والمعنى اسم مسمع مدعوا عليك بلا سمعت مجابا فبك هذه الدعوة بحيث يصح أنك غير مسمع يعني المقصود به الدعاء لثلاثين ناقض اسم مسمع وغير مسمع وقيل هو حال وحالته باعتبار أن دعاءهم لما قدروا اجابته صار كأنه واقع مقرروا أيضا الدعاء انشاء لا يقع حالا فلذا أولوه بما ذكرناه من اليه أشار المصنف رحمه الله بقوله أي مدعوا الخ الثاني أنه متروك المفعول مجعول ذلك المطلق كناية عن المقيد بفعول مخصوص هو جوابا يوافقك كقوله

شهو حاده وغبطة داء * أن يرى مبصر ويسمع واعي

كناية لمطلق الرؤية والسماع عن رؤية الآثار وسماع الأخبار الدالة على اختصاصه باستحقاق إطلاقه وإلى ترك المفعول من غير أن يقدّر أشار إلى مخشّري بقوله غير مجاب إلى مائدع واليه وقوله فذلك لم تسمع شيئا وإلى كونه كناية عن المقيد أشار بقوله غير مسمع جوابا يوافقك أو على أنه محذوف المفعول للعموم كقد كان منك ما يؤلم أي كل أحد والمعنى غير مسمع شيئا لأن ما عدا الجواب الموافق بالنسبة إليه بمنزلة العدم فإذا لم يسمعه فكانه لم يسمع شيئا وهذا مراد المصنف رحمه الله بقوله أو اسم غير مجاب إلى مائدع واليه الثالث أنه محذوف المفعول الخصوص بقراءة الحال أي غير مسمع كلاما ترضاه وجعله من مخشّري بمعنى نأى سماعك عن المسموع لكونه غير مرضي عندك وأورد عليه أن اسم غير مسمع كلاما ترضاه معنى تام لا يحتاج إلى جعل عدم السماع كناية عن نبو السمع ولا يشهد به بقصد إليه فالأولى أن غير مسمع في هذا الوجه أيضا متروك المفعول لكن لما كان الأمر بالسماع حال كون الخطاب غير مسمع كالمساقض جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه نأى السمع عن المسموع ولزمه كون المسموع كلاما لا يرضاه فصيح أن يؤمر بأن يسمع حالة كونه غير مسمع والمصنف رحمه الله لما حذفه كان إشارة إلى تقدير المفعول بلا اشتباه ثم لما كان نبو سماع الخطاب عن المسموع لكرهته في قوة كون المسموع مما يذو عنه سمعه لا فرق بينهما إلا بحسب الإضافة والاعتبار جوز في هذا الوجه المبني على النبو كون غير مسمع مفعول اسم مسمع بتقدير موصوف أي كلاما ولزم اعتبار حذف المفعول الأول أعني الخطاب دون الترتيب لأن نبو سمعه وعدم رضاه انما هو يكون الكلام غير مسمع أي لا كونه غير مسمع على الإطلاق وحاصل الوجه الثاني عند المخشّري كلامه نف اسم غير مجاب إلى مائدع واليه بمنزلة من لم يسمع شيئا والثالث اسم نأى السمع عن المسموع لكونه غير مرضي إذا سمع كلاما يذو عنه السمع ولذلك كان الفرق بينهما ظاهرا وأما السؤال بأنه لم لا يجوز في الوجه الثاني أيضا أن يكون غير مسمع مفعول اسم مسمع فبني على توهم أنه لا فرق بينهما إلا بكون المفعول المقدر جوابا يوافقك أو كلاما لا يرضاه وليس كذلك ولا يخفى عليك أنه إذا قيل اسم مسمع جوابا غير مسمع يعني كونه غير موافق للخطاب لم يستقم إلا بأن يجعل عدم سمعه عبارة عن نبو السمع عنه وكان هذا هو الوجه الثالث لا الثاني وقوله غير مسمع أي لا إشارة إلى تقدير المفعول الأول على هذا الوجه وقوله فيكون مفعولا به أي غير مسمع وعلى ما قبله هو حال وقولهم سمعه بمعنى سبه كذا قال الراغب وكان أصله سمعه ما يكره فحذف مفعوله نسبيا وتعرف في ذلك (قوله وراعنا انظرنا) أو اسم مسمع كلاما وهو مشابهة الكلمة سب عندهم أم لا لأنها من الرعونة أو لا شاعهم يعنون راعينا تخفيرا له بأنه بمنزلة عدمهم وراعنا عنهم وقوله نفا قالانه مما يحتمل الذم والمدح لا يشافي قولهم سمعنا راعينا لأنه

وقرئ الكلام بكسر الكاف وسكون اللام جمع كلمة تخفيف كلمة (ويقولون سمعنا) قولك (وعصينا) أمرك (واسمع غير مسمع) أي مدعوا عليك بلا سمعت لهم أو موت أو اسم غير مجاب إلى مائدع واليه أو اسم غير مسمع كلاما ترضاه أو اسم كلاما غير مسمع أي لأن أذنك تنبوع عنه فيكون مفعولا به أو اسم غير مسمع مكرها من قولهم سمعه فلان إذا سمعه وانما قالوه نفا (وراعنا) انظرنا نسلك أوزنه سم كلامك

(لما بالسقم) قتلابهم او صرفا للكلام الى ما يشبه السب حيث وضعوا راعنا المشابه لما يتسبون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكروها او قتلابها وضما ما يظهرون من الدعاء والتوقير الى ما يضمرون من السب والتحقير نفاقا (وطعنا في الدين) استهزاء به ومخرية (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا) ولونبت قولهم هذا مكان ما قالوه (لكان خبر الهيم وأقوم) اكان قولهم ذلك خبر الهيم وأعدل وانما يجب حذف الفعل بعد لوفى مثل ذلك لالة أن عليه ووقوعه موقعه (ولكن لعنهم الله يكفرهم) ولكن خذلهم وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم (فلا يؤمنون الا قليلا) الا ايمانا قليلا لا يعبا به وهو الايمان ببعض الآيات والرسول ويحتمل أن يراد بالقلة العدم كقوله قليل التشكي للهيم بصيبه

أو الا قليلا منهم آمنوا أو سيؤمنون (يا أيها الذين آمنوا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصداقا لما معكم من قبل أن نظم وجوها فنزلها على أدبارها) من قبل أن نخرج تخطيط صورها ونجعلها على هيئة أدبارها يعني الاقفاة أو تنكسها الى ورأها في الدنيا أو في الآخرة وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة وقد يطلق بمعنى الطمس في ازالة الصورة ولطلق القلب والتغيير ولذلك قيل معناه من قبل أن تغير وجوها فقلب وجاهتها واقبالها وانكسوها الصغار والادبار وأزدها الى حيث جاءت منه وهي اذرعات الشام يعني اجلا بني النضير ويقرب منه قول من قال ان المراد بالوجوه الرؤساء أو من قبل أن نظم وجوها بأن نعمى الابصار عن الاعتبار ونصم الاسماع عن الاصغاء الى الحق بالطبع ونزلها عن الهداية الى الضلالة (أو نلغنها كالعنا أصحاب السبت) أو نخزيم بالمسخ كما خزن نابه أصحاب السبت أو نلغنها مثل مسخهم

بجاهرة لانفاق لاحتمال أنهم قالوه فيما بينهم أو لم يقولوه لكن أشبهت حالهم من يقوله وأبضا المجاهرة بالعصيان لاتنافي نفاقهم بايها الدعاء وعدم اظهار سبه (قوله قتلابها وصرفا للكلام الخ) القتل والى يكون بمعنى الانحراف والالتفات والانعطاف عن جهة الى أخرى كما في قوله تعالى اذ تصعدون ولا تلون على أحد ويكون معنى ضم إحدى نحو طاقات الجبل على الأخرى فأشار المصنف رحمه الله الى أنه يجوز أن يكون من الأول ومعناه صرف الكلام عن جانب المدح الى جانب السب أو المراد أنهم يضمنون أحدهما الى الآخر والحامل عليه كله النفاق وهو مفعول لاجله أو حال وظاهر كلامه الأول وفسر الطعن بالاستهزاء وأصله الوخز والوقية من طعن بالرخ (قوله ولونبت قولهم هذا الخ) بأن قالوا سمعنا وأطعنا مكان سمعنا وعصينا واسمع فقط مكان اسمع غير مسمع وانظرنا مكان راعنا واسمع كان ضمير المصدر الموقول وقوله خبر الهيم وأقوم أي عما طعنوا وقتلوا ولا ينبغي موقع أقوم في مقابلة القتل وجعله فاعل بت المقدرة لالة أن عليه اذهى حرف فوصف كيدونبت حل في محله وهو مذهب المبرد وقيل انه مبتدأ لا خبر له وقيل خبره مقدر (قوله الا ايمانا قليلا الخ) قليلا جوز فيه أن يكون منصوبا على الاستثناء من لعنهم الله أي لعنهم الله الا قليلا منهم آمنوا فلم يلغوا أو من فاعل لا يؤمنون والقليل عبد الله بن سلام رضى الله عنه وأضرابه وكان الوجه فيه الرفع على البدل لانه من كلام غير موجب أو هو صفة مصدر محذوف أي الا ايمانا قليلا لانهم وحدوا وكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم وشريعته فالإيمان بمعنى التصديق لا الإيمان الشرعي أو أن المراد بالقليل كما ورد في قول الشاعر قليل التشكي بمعنى لا تشكي له والمراد أنهم لا يؤمنون الا ايمانا معدوما افعال على حد لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى أي ان كان المعدوم ايمانا فاهم يحدون شيئا من الإيمان فهو من التعليق بالمحال أو أن ما أحده ثبوته منه لما لم يشتمل على ما لا بد منه كان معدوما نعدام الكل بجزئه واستعمال القلة في العدم لعدم الاعتماد به ودخوله بقلته طريق القفاء وبهذا التقرير سقط ما قيل ان القلة وان استعملت في العدم في قولهم قلما يقول ذلك أحد أو أقل رجل يفعل ذلك غير ان التركيب الاستثنائي يأباه اذا قلت لم أقم الا قليلا اذ معناه انتفاء القيام الا قليلا أما أنك تتنى ثم توجب ثم تريد بالايجاب بعد التني نفي فلا لانه يلزم أن تكون الا وما بعده الفوالان التني فهم مما قبله فاي فائدة فيه (قوله قليل التشكي للهيم بصيبه) • كثير الهوى شتى النوى والمسالك

هو من الحاسة وقائله تأبط شرا وقيل أبو كبير الهذلي أي هو كثير الهيم مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمه على فن واحد بل يتجاوز الى فنون مختلفة صبور على النوائب لا يكاد يتشكى منها فاستعمل لفظ قليل وأراد به نقي الكل وقوله الا قليلا منهم آمنوا اشارة الى أنه مستثنى من لا يؤمنون ومزماهيه (قوله من قبل أن نخرج تخطيط صورها الخ) المراد بتخطيط الصور ما صور به الباري بقلم قدرته في الوجه من الحاجب والانف ونحوه وطمسها أن قسوى وتجعل كادبارها أي ما خلفها وهو القفاة لانه لا تصوير فيه فحينئذ يكون الطمس والرد على الاعقاب واحدا فلا يناسب عطفه بالقفاء الا أن يؤول نظم من يريد الطمس أو يجعل من عطف المفصل على الجملة وقوله أو تنكسها الخ أي نجعل العيون وما معها في القفاة قلب صورهم وهذا ما مسخ في الدنيا أو أنه يكون في الآخرة لتشهيههم (قوله وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة الخ) الماثلة بالنساء المثلثة بمعنى التسمية في الطرق علامة لها والماثلة تحريف من النامخ وهذا المعنى مشهور في اللسان واللغة كقوله طامس الاعلام مجهول فن قال لم نجده في اللغة لا يحتاج الى الجواب والطمس محو النقوش والصور ولذا أريد به مطلق التغيير سواء كان عن هيئة أو صفة والطمس بمعنى التغيير راجعة على ادبارها كناية عن اخراجهم من ديارهم الى اذرعات أرض الشام وبني النضير من يهود المدينة واذا فسر الطمس بالطبع على حواسها وانحتم عليها فهو استعارة كما مر (قوله أو نخزيم بالمسخ الخ) أصل معنى الطرد والابعاد وهو عقوبة وخزي فلذا فسر به وأما ارادة المسخ فلا لانه اخراج

عن خلقهم وجنسهم فكانه طرد لكنه بعيد وقد يطلق اللعن ويراد به الدعاء به وهو معنى قوله على اسانك
 الخ وأصحاب السبت اليهود (قوله أولاد الذين على طريق الالتفات) لانه بعد تمام النداء مقتضى الظاهر
 الخطاب وأما قوله فالظاهر الغيبة ويجوز الخطاب لكنه غير فصيح كقوله يا من يعز علينا أن تفارقهم
 وقوله وعطفه الخ لانه هو أقرب منه فلا يليق عطفه بأو ومن حل الوعد الخ أى فى قوله نظم من الخ
 قال انه سيقع لهم أو وقوعه مشروط بعدم ايمان أحد منهم وغير قول الزمخشري مشروط بالايمان الى
 قوله مشروط بعدم ايمانهم لاحتياجها الى التأويل بأن الوعد مشروط ومعلق بالايمان وجودا وعدما
 فان وجد الايمان لم يقع والا وقع وقد وجد فلم يقع وقيل انه على حذف مضاف أى بعدم الايمان للقرينة
 العقبية (قوله بايقاع نبي الخ) يعنى المراد بالامر معناه المعروف أو هو واحد الامور والمراد الوعيد
 أو ما قضى وقد رتب فعله لا يعنى نافذا واقعا فى الحال أو كائن فى المستقبل لاحتمال وقوع ما وعدتم به
 فاحذروه (قوله لانه بت الحكم على خلود الخ) قبل الاولى للاقتصار على الوجه الاول لان الثانى مبنى
 على أن فعل الله مبنى على استعداد المحل وهو مذهب الفلاسفة والشركاء يكون معنى اعتقاد أن الله
 شر يكاد يعنى الكفر مطلقا وهو المراد هنا وقد صرح به فى قوله تعالى فى سورة لم يكن بقوله ان الذين
 كفروا من أهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم خالدين فيها فلا ينفى شبهة فى عمومته (قوله وأقول المعتزلة
 الخ) رتب على الزمخشري فيما نسفه هنا وتقريره كما قال الضرير انه لا يخفى فى ان ظاهرا الآية التفرقة
 بين الشرك ومادونه بأن الله لا يغفر الاول البتة ويغفر الثانى لمن يشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة
 فحملنا الآية عليه بقرينة الآيات والاحاديث الدالة على قبول التوبة فيما جميعا ومغفرتهم ما عندها
 بلا خلاف من أحد لا يقال حقيقة المغفرة الستور ترك اظهار الاثر والمواخذة على ما هو باق كالمعصية
 المتصعبة النقص تاب أو لم يتب وهذا لا يتصور فى الشرك الا على تقدير عدم التوبة عنه بالايمان اذ
 هو مع الايمان يزول عنه بالكلية ولا يبقى حتى يغفر وانما المغفرة بالنسبة اليه ترك التعبير بمسالك
 منه وهما معنيان مقترقان لا يقع اللفظ عليهما فلا حاجة فى الآية الى التقييد بعدم التوبة اذ لا مغفرة
 للشرك الباقى البتة بخلاف مادونه لمن يشاء لانا نقول الرائل بالايمان هو الكيفية الحاصلة فى النفس
 والاعتقاد الباطل وأما كونه قد أنكر فساو لكونه قد زنى وأما المعتزلة فلا يقولون بالتفرقة بين
 الشرك ومادونه من الكفار فى أنهم ما يغفرون بالتوبة ولا يغفرون بدونها فحملوا الآية على معنى ان الله
 لا يغفر الا شرار لمن شاء أن لا يغفر له وهو غير النائب ويغفر مادونه لمن يشاء أن يغفر له وهو النائب
 فصيحة المنفى بما قيد به المنيب على قاعدة التنازع لكن من يشاء فى الاول المصرى بالاتفاق وفى الثانى
 التائبون قضاء لحق التقابل وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد فى معنيين متضادين لان المذكور
 انما يطلق بالثانى وقد رتب فى الاول مثله والمعنى واحد لكن مفعول المشيئة يقدر فى الاول عدم الغفران
 وفى الثانى الغفران بقرينة سبق الذكر فان قيل لا يفتى أنه لا بد من يشاء من حادثة على الموصول وهو
 فى المنيب تقديره من يشاء الله أن يغفر له والمنفى لا يتوجه اليه قلنا امراده التوجه الى افظ من يشاء من
 الحمل على ما يناسب من المعنى وعبارته توهم أن العائد الى الموصول ضمير الفاعل كما قيل وليس كذلك
 ولقاتل أن يقول بعد تسليم ما مر لا جهة لتخصيص كل من القيدين بما ذكر لان الشرك أيضا يغفر
 للنائب ومادونه لا يغفر للمصر من غير فرق بينهما وسوق الآية ينادى على التفرقة وبأخذ بكظم
 المعتزلة حتى ذهب البعض منهم الى أن ويغفر عطف على المنفى والمنفى منسحب عليهما فالآية لا توجب
 بينهما لا التفرقة وهو من تحريف كلامه تعالى (قوله اذ ليس عموم آيات الوعد بالمحافظة الخ) يعنى
 أنه ترك المفعول الاول للمحافظة على عمومته فان حذفه يفيد ذلك فذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه
 فى أحدهما دون الآخر وأما كونه من التنازع كما قرره الضرير فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشيئة

أو ناهضهم على اسانك كما لعناهم على اسان داود
 والضمير لأصحاب الوجوه أو للذين على طرفة
 الالتفات أو الوجوه ان أريد بها الوجوه
 وعطفه على الطمس بالمعنى الاول يدل على
 أن المراد به ليس مسح الصورة فى الدنيا قال
 حل الوعد على تغيير الصورة فى الدنيا قال
 انه بعد من قرب أو كان وقوعه مشروطا بعدم
 ايمانهم وقد آمن منهم طائفة (وكان أمر الله)
 بايقاع نبي أو وعده أو كائنات فيقع لاحتمال
 (مفعولا) نافذا أو كائنات فيقع لاحتمال
 ما وعدتم به ان لم تؤمنوا (ان الله لا يغفر أن
 يشرك به) لانه بت الحكم على خلود عذابه
 ولانه ذنب لا ينمى عنه أثر فلا يستعد
 للعفو بخلاف غيره (ويغفر مادون ذلك) أى
 مادون الشرك صغيرا كان أو كبيرا (لمن
 يشاء) تفضلا عليه واحسانا وأول المعتزلة
 الفعلين على معنى ان الله لا يغفر الشرك لمن
 يشاء وهو من لم يتب ويغفر مادونه لمن يشاء
 وهو من تاب وفيه تقييد بلا دليل اذ ليس
 عموم آيات الوعد بالمحافظة أولى منه

فخص لذههم كان تطبيق الامر بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة والصحيح بعد ما لا به كافي بحسبهم هي جهة الخوارج
الذين زعموا أن كل ذنب شرك وأن صاحبه خالد في النار (ومن يشرك بالله فقد افترى افهما عظيما) ارتكب ما يستحق دونه الاثم وهو اشارة الى المعنى
الشارف فيه وبين ما اثر الذنوب والاقتراء كما يطلق على ١٤٦ القول بطلق على الفعل وكذلك الاختلاق (الم تراه الذين يزعمون

أنفسهم) يعني أهل الكتاب قالوا نحن أبناء
الله وأحبناؤه وقيل ناس من اليهود جاؤا
بأطفالهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا هل على هؤلاء ذنب قال لا طألو اراقة
ما نحن الا كهنتهم ما علمنا بالنهار كفرنا
بالليل وما علمنا بالليل كفرنا بالنهار وفي
معناهم من زكى نفسه وأخى عليها (بل الله
يزكى من يشاء) تنبيه على أن تركبته هي
الاعتد بهادون تركبته غيره فانه العالم بما
ينطوي عليه الانسان من حسن وقبح وقد
ذتهم وزكى المرتضين من عباده المؤمنين
وأصل التزكية نفي ما يستقيم فعلا أو قولا
(ولا يظنون) بالذم أو العقاب على تركبته
أنفسهم بغير حق (فتبلا) أدنى ظلم وأصغره
وهو الخطيئة الذي في شق النواة بضرب
المثل في الحفارة (انظر كيف يفترون على
الله الكذب) في زعمهم أنهم أبناء الله
سجانه وتعالى وأزكاه عنده (وكفى به)
يزعمهم هذا أو بالاقتراء (اغمايينا) لا يخفى
كونه ما غما من بين آثامهم (الم تراه الذين
أوفوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبن
والطاغوت) نزلت في يهود كوايفولون
أن عبادة الاصنام أرضى عند الله مما يدعو
اليه محمد عليه الصلاة والسلام وقيل في
حبي بن الخطب وكعب بن الاشرف في جمع
من اليهود خرجوا الى مكة يحالفون قريشا
على محاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا أنتم أهل كتاب وأنتم أقرب
الى محمد منكم البينا فلاننا من مكرم فامجدوا
لا الهنا حتى نطمئن اليكم ففعلوا والجبت
في الاصل اسم صنم فاستعمل في كل ما عبد
من دون الله وقيل أصله الجبس وهو الذي
لا خبر فيه فقلت بسنة تاء والطاغوت يطلق
لكل باطل من معبود أو غيره (ويقولون
للذين كفروا) لا إلهم وفيهم (هؤلاء)
اشارة اليهم (أهدى من الذين آمنوا سبيلا)
أقوم ديننا وأرشد طريقنا (أولئك الذين لعنهم
الله ومن لعن الله فلن تجد له نصيرا) يمنع

فيه ما وما ذكره لتوجيهه تعسف لا يصلح ما أفسده الدهر (قوله ونقض لذههم الخ) رده صاحب
الكشف فقال وما قاله بعض الجماعة من أن التعذيب بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة
وجوب الصغح بعد ما لم يصدر عن ثبت لأن الوجوب بالحكمة يؤكد المشيئة عندهم وأيضافه أشار
بتنبيه بأن الامر يبدل القنطار لمن يشاء ولا يبدل الدينار لمن لا يشاء بأن المشيئة بمعنى الاستحقاق وهي
تقتضي الوجوب وتؤكد كده كما قاله المدقق فلا يرد ما ذكره رأسا ووجه الزام الخوارج يفهم من التقابل
فانهم (قوله ارتكب ما يستحق دونه الاثم) هذا من جعله عظيما بعظمته وأنه أكبر الكبائر
يقضي التخليد به دون غيره (قوله والاقتراء كما يطلق على القول بطلق على الفعل وكذلك الاختلاق)
الاقتراء من القرى وهو القطع ولأن قطع الشيء مفهومة غالبا غلب في الافساد واستعمل في القرآن
في الكذب والشرك والظلم كما قاله الراغب فهو ارتكاب ما لا يصح أن يكون قولا أو فعلا فيقع
على اختلاق الكذب وارتكاب الاثم كما هنا وهو مشترك فيهما وقيل الاظهر انه حقيقة في اختلاق
الكذب أي تعده مجاز في افعال ما لا يصح مرسل أو استعارة ولا يلزمه الجمع بين الحقيقة والمجاز
هنا لأن الشرك أهم من القول والفعل لأن المراد معنى عام وهو ارتكاب ما لا يصح كما أشار اليه المصنف
رحمه الله تعالى (قوله يعني أهل الكتاب الخ) أحبا جمع حبيب بمعنى محب أو محبوب وقوله
الا كهنتهم فيه تجوز أي الا بصفتهم من أنه لا يكتب عليهم ذنب لأن أعمال ليلة تكفر ما في النهار
وعكسه وتركبته النفس مذمومة عند الله وعند الناس الا فرض صحيح كالتحدث بالنعمة وضوء وقوله
دون تركبته غيره أي تركبته غيره لا يعتد به اذا خالفت تركبته فلا ينافي قبول التزكية من الناس
كما تركبته في الاصل التطهير والنبوة من القبيح فعلا كقوله قد أفلح من زكاه وقوله خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وترزقهم بها وأما قولنا ظاهر (قوله بالذم أو العقاب الخ) أولا يظنون اذا زكوا
بزيادة أو نقص في وصفهم والفتيل منهل بضرب الحفارة كالنقير بالنقرة التي في ظهر النواة والقطمير
وهو قشرة النواة الرقيقة وقيل الفتيل ما خرج بين اصبعيك وكفك من الوسخ وجعل المصنف رحمه الله
تعالى الاضراب يبل ابطالها لا بطل تركبته أنفسهم واثبات تركبته الله وقيل بل للاضراب عن ذمتهم
بتركبته أنفسهم الى ذمتهم بالفضل والحسد اللذين هما شر خصلتين وفوق ذبله ما في التزكية من العجب
والكذب وهذا انما يتم أن لو ارتبط بقوله أم يحسدون الناس الخ بقوله بل الله يزكى من يشاء وهو بعيد
لفظا ومعنى اذ هو مرتبط بقوله ألم تراه ولا داعي لما ذكره وقوله في زعمهم الخ المراد في تركبته أنفسهم
وهي بما ذكر كما مر (قوله لا يخفى الخ) اشارة الى أنه من أبان اللازم لا المتعدي وظهور الذنب بين غيره
من الذنوب عبارة عن كونه عظيما مذكرا (قوله نزلت في يهود الخ) يهود ممنوع من الصرف
للعلمية والعجمة وهو من الاعلام التي يتعاقب عليها تعريف باللام وغلبة العلمية كاليهود ويهود
والنجوس ومجوس وقد جوز تنوينه لانه أريد التنكير والوصفية وهي بالتصغير تصغير حتى علم يهودي
معروف وكذا كعب وقوله يحالفون بالهمزة أي يعاقدون (قوله والجبت في الاصل اسم صنم الخ)
قال الراغب الجبت والجبس الرذيل الذي لا خبر فيه وقيل التام بدل من السين كما في قوله

عمر بن ربوع شرار الناس أي الناس وهو قول قطرب لأن مادة ج ب ت مهملة وغيره يجعلها
مادة مستقلة وأطلق على كل معبود غير الله وكذا الطاغوت وقد مر وقوله لاجلهم يشير الى ان اللام ليس
صلة القول ولو كان صلة لقال أنتم أهدى الخ وفسر السبيل بالدين لانه يعبر به عنه وهو الطريق المستقيم
وفي نفي النصر بيان تخلفهم في استنصارهم عسكر قريش (قوله أم منقطعة ومعنى الهمزة الخ) أم
المنقطعة مقدرة بيل والهمزة أي بل أكان الخ والهمزة المقدرة التي أشار اليها المصنف رحمه الله تعالى
معناها الانكار أي لا يكون لهم ذلك (قوله أي لو كان لهم نصيب من الملك الخ) قيل أي لا نصيب
لهم من الملك لعدم استحقاقهم له بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب أنهم لو أوفوا نصيبا منه لما آتوا أحدا أقل

الاذاب عنه بشقاعة أو غيرها (أم لهم نصيب من الملك) أم منقطعة ومعنى الهمزة انكار أن يكون لهم نصيب من الملك وحسبنا
زعم اليهود من أن الملك سبيح الهم (فاذا لا يؤمنون الناس نقيرا) أي لو كان لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤمنون أحدا ما يراى نقيرا وهو النقرة في ظهر
النواة وهذا هو الاخر في بيان زعمهم فانهم جعلوا بالله يروهم ملوكا فاطنك بهم اذا كانوا اقراء أو لا مئة اقرب

ويجوز أن يكون المعنى انكار أنهم أوفوا نصيبا من الملك على الكفاية وأنهم لا يؤتون الناس شيئا إذا اذوا وقع بعد الواو والفاء لا لتشير بك مفرد جاز فيه الالف والاعمال ولذلك قرئ فاذا لا يؤفون الناس على التصب (أم يحسدون الناس) بل أم يحسدون (١٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو العرب

أو الناس جميعا لأن من حسد على النبوة فكأنما حسد الناس كلهم كما هم ورشد هم وبخسهم وأنكر عليهم الحسد كما ذمهم على البخل وهما من الرذائل وكان بينهما تلازما وتقيادبا (على ما آتاهم الله من فضله) يعني النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز وجعل النبي الموعود منهم (فقد آتينا آل إبراهيم) الذين هم أسلاف محمد صلى الله عليه وسلم وأبناء عمه (الكتاب والحكمة) النبوة (وآتيناهم ملكا عظيما) فلا يبعد أن يؤتوه الله مثل ما آتاهم (فهم) فن اليهود (من آمن به) محمد صلى الله عليه وسلم أو بما ذكر من حديث آل إبراهيم (ومنهم من صد عنه) أعرض عنه ولم يؤمن به وقيل معناه فن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من كفر ولم يكن في ذلك توهين أمره ~~فكذا~~ لا يؤمن كفره ولا أمره (وكفى بجهنم سعيرا) ناراً - مرة يعذبون بها أي أن لم يجهلوا بالعقوبة فقد كانوا ما أعدت لهم من سعير جهنم (إن الذين كفروا بما آتينا سوف نصليهم نارا) كالبیان والتقرير لذلك (كما نصبت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) بأن يعاد ذلك الجلد بعينه على صورة أخرى كقولك بدلت الخاتم قرطاً أو بأن يزال عنه أثر الأحرار فيعود أحسابه للعذاب كما قال (ابذوقوا العذاب) أي ليدوم لهم ذوقه وقيل بخلق مكانه جلد آخر والعذاب في الحقيقة للنفس العاصية المدركة لآلاته ادراكها فلا محذور (إن الله كان عزيزا) لا يمنع عليه ما يريد (حكيم) بما قب على وفق حكمته (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا) قدم ذكر الكفار وعبدتهم على ذكر المؤمنين وعبدتهم لأن الكلام فيهم وذكر المؤمنين بالعرض (لهم فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظللا ظليلة) فينا لا جوب فيه ودائما لا تنسخه الشمس وهو إشارة إلى النعمة الدائمة الدائمة والظليل

قليل منه ومن حق من أوفى الملك الأبنار وهم ليسوا كذلك فالفاء في فاذا اللبينية والجزائية لشرط محذوف هو أن حصل لهم نصيب لولو كان لهم نصيب كما قدره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزمن مشري لأن الفاء لا تنفع في جواب لو سيما مع اذا والمضارع وما قبل أن لو هو هنا بمعنى أن وعدم وقوع الفاء في جواب لو المستعارة لمعنى أن ممنوع فتكاف وتنفذ اذا داعي لتقدير لو ثم تأويلها بأن مع أن وقوع الفاء في جوابها - ينتد غير معلوم ومجرد المنع في الأمور العقلية لا يسمع (قوله ويجوز أن يكون المعنى الخ) أي الفاء اما جواب شرط أو عاطفة ومعنى الهمزة انكار المجموع من المعطوف والمعطوف عليه بمعنى لا ينبغي أن يكون هذا الذي وقع وهو أنهم قد أوفوا نصيبا منه وبعده منهم البخل بأقل القليل وفائدة اذا زيادة لا تنكار والتوبيخ حيث يجعلون ثبوت النصيب الذي هو سبب للاعطاء ميبا قمع قوله وأنهم لا يؤفون عطف على أنهم أوفوا فعلى الأول الانكار بخصوص بالجمله الأولى أي كون لهم نصيبا من الملك وعلى هذا إلى مجموع الأمرين والهمزة للانكار بمعنى لم كان وعلى الأول معناه لم يكن هذا مذكرا في الكشف والمصنف رحمه الله تعالى خالف فجعل الانكار فيه ما بمعنى لم يكن ومعنى قوله على الكفاية أنه يلزم من عدم اعطائهم القليل أن لا يكون لهم ملك فالانكار بحسب الظاهر وإن كان بمعنى لم كان فلا إلى أنه لم يكن ولا يكون فتني اعطاء القليل وأريدني لازمه وهو الملك (قوله واذا اذا وقع الخ) لأنه شرط في أعماله الصادرة فان نظر إلى كونها في صدر جملتها نصبت وان نظر إلى العطف وكونها تابعة لغيرها أهملت وقراءة النصب شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله بل أم يحسدون الخ) بمعنى أم هناك منقطعة مرة - بعدها الهمزة الانكارية كما مر وفسر الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم لحسد لهم على الدين أو حسدوا العرب اذ بعث منهم النبي صلى الله عليه وسلم وزل القرآن بلسانهم أو حسدوا جميع الناس حيث نازعوا في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي ارشاد لجميع الخلق فهو مجاز على هذا وقوله كما هم ورشد هم بالنصب بدل من الناس بدل اشغال أو منهوب بنزع الخافض وبخسهم بالتشديد في الخفاء المجبة بليها بين مهلة وقوله كان بينهم تلازما لما كان في نفس الامر لا تلازم بينهما أي بكان لذلك اذ رب بخيل لا يحسد وحسود لا يبخل وقوله النبوة والكتاب راجع إلى تفسير الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وجعل النبي منهم راجع إلى تفسيره بالعرب وابناء عمه لأنهم من اسحق وهو من اسمعيل واذا كان كذلك فلا فائدة في الحسد سوى الاعتراض على الحكمة الربانية وترك تفسير الحسد باستكثار نسائه مع ما كان لسلامان وداود عليهم الصلاة والسلام من أكثر بكثير من ذلك لبعده وعدم ما يدل عليه مع جعل الناس فيه بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم والحسد بمعنى الطعن والذم (قوله وقيل معناه الخ) ضميره لإبراهيم صلى الله عليه وسلم فهو تسليته عليه الصلاة والسلام ويوهن بالتشديد بمعنى يضعف وكذا يجهلوا وقوله كالبیان بيان لوجه ترك العطف (قوله بأن يعاد ذلك الجلد بعينه الخ) إشارة إلى دفع ما يقال أن الجلد الثاني لم يعص فكيف يعذب بأنه هو العاصي باعتبار أصله فإنه لم يبدل الاصفته لا مادته الاصلية فلا يكون التمدد باللبود العاصية فان الاختلاف في الصورة فقط أو في النسخ وعدمه أو أنه يعاد بعد عدم بناء على جواز إعادة المعدوم بعينه أو أن العذاب انما هو على النفس الحساسة وإعادة ذلك لتجديد عذابها وتقوية وقوله والعذاب في الحقيقة الخ فالعذاب هو العاصي لا غيره مع أنه لا يسأل عما يفعل واليه أشار بما بعده (قوله فينا لا جوب فيه الخ) فينا بمعنى متصل منبسط فيعال من الفتن بقاء ومننا تخفية بنونين بينهما ألف كانه كثيرا لا فنان وقيل فنان من الفتن وليس بواضح ولا وجه لا نصرافه حيث لا جوب بضم الجيم وفتح الواو جمع جوب بمعنى فرجة ولا تنسخه بمعنى لا تزيله والظليل صفة اشتقت من الظل لتأكيده كما هو عادتهم في يوم أيوم وغيره وقيل أنه اتباع (قوله خطاب يعم المكلفين الخ) غير عبارة الكشف وقيل نزلت لأن عموم الحكم لا ينافي

صفة مشتقة من الظل لتأكيده كقوله شمس شامس وليل أبل ويوم أيوم (إن الله بامركم ان تؤذوا الامانات إلى أهلها) خطاب يعم المكلفين والامانات وان نزلت يوم الفتح في عثمان بن طلحة بن عبد الدار لما أغلق باب الكعبة وأبى أن يفتح المفتاح ليدخل فيها وقال لو علمت أنه رسول الله لم آمنه

خصوص السبب وهو مراد الزمخشري أيضا كاذ كره شراخه (قوله ظوى على كرم الله وجهه الخ)
 في الكلام حذف وإيجاز يعني قتل فسأله على رضي الله تعالى عنه أن يفتح الباب فأبى وروى بعض
 النسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم حل عليا رضي الله تعالى عنه على عاتقه حتى صعد سطح الكعبة
 وأخذ المفتاح وقال قد خيل لي أني لو أردت لبلغت السماء قبل وهو يخرج في بعض كتب الحديث
 وسدانة الكعبة بكسر السين المهملة خد منها وتولى أمرها كفتح بابها وإغلاقه يقال سدن سدان
 فهو سدان والجمع سدنة (أقول) هكذا ذكره الثعلبي والبعثي والواحدى رحمهم الله تعالى لكن قال
 الاعمش في المعروف عند أهل السير أن عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هدنة الحديبية مع خالد بن الوليد
 وعمر بن العاص كاذ كره ابن اسحق وغيره وجرم به ابن عبد البر في الاستيعاب والنووي في تهذيبه
 والذهبي وغيرهم وما ذكر من أن السدانة في أولاد عثمان يخاف قول ابن كثير في تفسيره أن عثمان دفع
 المفتاح إلى أخيه شيبه فهو في يده إلى اليوم وهو الصحيح (قوله وإذا حكمتم الخ) في التسهيل الفصل
 بين العاطف والمعطوف إذا لم يكن فعلا بالظرف والجار والمجرور جازي وليس ضرورة خلافا لابي على كما
 هنا وكافي قوله وفي الآخرة حسنة وإذا كان فعلا لم يجوز الجمل ما ذكر من الآيات وقيل الممنوع إذا كان
 العاطف على حرف ويجوز في غيره والكلام عليه مفصل في محله (قوله أي وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية الخ) السوية إشارة إلى حقيقة العدل وفي هذا العطف كلام وهو أنه هل يجوز الفصل بين حرف
 العطف والمعطوف بالظرف كما هنا فإن أن تحكموا معطوف على أن تؤذوا وقد فصل بينهما باذانم أن
 الظرف أن تعلق بما بعده أن خافي جزا الموصول الحرفي لا يتقدم عليه وأن تعلق بما قبله لا يستقيم المعنى
 لأن تأدية الأمانة ليس وقت الحكومة ولذا ذهب أبو حيان رحمه الله تعالى إلى أنه متعلق بمقدور يخسره
 المذكور أي وأن تحكموا إذا حكمتم بالعدل بين الناس أن تحكموا والتسلم مما ذكر من أجازا التقدم
 والفصل لا ياباه وكلام المصنف محتمل له وقوله ولأن الخ قول مقابل لعموم الخطاب السابق وسماه أمانة
 لأنه لم يرد الله نزعها منه ولأنه أخذ بصورة حق فليس بغصب لأنه بأمره صلى الله عليه وسلم وقوله أو يرضى
 بحكمكم إشارة إلى جواز التحكيم (قوله أي نعم شيأ يعظكم به الخ) في التسهيل فاعل نعم ظاهر
 معرف بالالف واللام أو مضاف إلى المعارف بها وقد يقوم مقامه ما معرفة تامة وفاطمة بيوبه والكسافي
 لا موصولة خلافا لابن السراج والفارسي ولا نكرة عمرة خلافا للزمخشري والفارسي في أحد قوليه
 يعني ما عندهما في محل نصب على التمييز واعتراض عليه بأن ما مساوية للمضمر في الإبهام فلا تميز لأن
 التمييز ليسان جنس المميز وأجيب بجمع كونها مساوية له لأن المراد بهائى عظيم والضمير لا يدل على ذلك
 وقال التحرير وجه وقوع ما الموصولة فاعل نعم أنها في معنى المعارف باللام والخصوص بالمدح محذوف
 سواء كانت منصوبة على التمييز للضمير المتراهم الذي هو فاعل نعم ويعظكم صفة لها أو مرفوعة
 على أنها فاعل ويعظكم صلة لها وأما ما قيل أن ما تميز بمعنى شيأ أو فاعل بمعنى الشيء ويعظكم صفة
 محذوف هو والخصوص بالمدح في محله بل غير مستقيم فيمن يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء
 الجملة الواقعة خبرا عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعارف من غير صلة ليس بشئ وفيه
 تأمل ومن الغريب ما قيل أن ما كافة (قوله يريد به أمراء المسلمين الخ) اختلاف السلف في أولى
 الأمر المأمور بالطاعتهم فقيل هم أمراء السرايا وهو جمع سرية طائفة من الجيش يباغ أقصاها أربع مائة
 تبعته إلى العدو سمو بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من التي السرى أي النفير
 ووجه التخصيص أن في عدم اطاعتهم ولا سلطان ولا حاضرة مفسدة عظيمة وقيل أولو الفقه والعلم ووجه
 التخصيص أنهم هم الذين يرجعون إلى الكتاب والسنة وحله كثير على ما يعم الجميع لتناول الاسم لهم
 لأن للأمراء أمر تدبير الجيش والقتال والعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فأمراء الناس بطاعتهم
 ما عدوا بقرينة ما قبله وكانوا أعدا لأمريين موقوفين بآياتهم وأمانتهم وقبل الاظهار أن المراد بهم الحكام

ظوى على كرم الله وجهه يديه وأخذ منه
 وفتح فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصلى ركعتين فلما خرج سأله العباس
 رضي الله عنه أن يعطيه المفتاح ويجمع
 له السقاية والسدانة فأمره الله تعالى أن
 يرده إليه فأمر عليا رضي الله تعالى عنه
 بأن يرد ويغذر إليه وصار ذلك سببا لسلامه
 ونزل الوحي بأن السدانة في أولاده أبدا
 (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
 بالعدل) أي وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية إذا قضيت بين من ينفذ عليه أمركم
 أو يرضى بحكمكم ولأن الحكم وظيفة الولاية
 قيل الخطاب لهم (أن الله نعم ما يعظكم به)
 أي نعم شيأ يعظكم به أو نعم الشيء الذي
 يعظكم به فإما منصوبة موصوفة يعظكم به
 أو مرفوعة موصولة به والخصوص بالمدح
 محذوف وهو المأمور به من أداء الأمانات
 والعدل في الحكومات (أن الله كان جميعا
 به) أي بأقوالكم وأحكامكم وما تفعلون
 في الأمانات (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) يريد
 بهم أمراء المسلمين في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء
 والقضاة وأمراء السرية

(الحكام فاعل نعم)

أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل تنبيهاً على أن وجوب طاعتهم ماداموا على الحق وقيل علماء الشريعة لقوله سبحانه وتعالى ولورثوا إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم (فان تنازعتم في شئ فمن وإلى الأمر منكم) من أمراء الدين وهو يؤيد الوجه الأول إذ ليس للمقلد أن يتنازع المجهدين في حكمه بخلاف المروءة لأن يقال الخطاب لأولى الأمر على طريقة ١٤٩ الالتفات (فردون) فراجعوا فيه (إلى الله) إلى كتابه (والرسول) بالسؤال عنه في زمانه صلى الله عليه وسلم والمراجعة إلى سنته بعده واستدل به متكرراً والقياس وقالوا أنه سبحانه وتعالى أوجب رد المختلف إلى الكتاب والسنة دون القياس وأجيب بأن رد المختلف إلى المنصوص عليه إنما يكون بالتبديل والبناء عليه وهو القياس ويؤيد ذلك الأمر به بعد الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فانه يدل على أن الأحكام ثلاثة مثبت بالكتاب ومثبت بالسنة ومثبت بالرذاليه ماعلى وجه القياس (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فان الإيمان يوجب ذلك (ذلك) أى الرد (خير) لكم (وأحسن تأويلاً) عاقبة أو أحسن تأويلاً من تأويلكم بل الرد (ألم ترالى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا الى الطاغوت) من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن منافقاً صم يهودياً فدعا اليهودى الى التبعى صلى الله عليه وسلم ودعا المنافق الى كعب بن الاشرف ثم انهم ما احتكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم لليهودى فلم يرض المنافق بقضائه وقال تعالكم الى عمر فقال اليهودى لعمر رضى الله عنه فقال تعالكم الى عمر فقال عمر رضى الله تعالى عنه للمنافق اكدك فقال نعم فقال مكاتك حتى اخرج اليك فدخل فأخذ سيفه ثم خرج فضرب به عنق المنافق حتى برد وقال هكذا أفضى لمن لم يرض بقضاء الله ورسوله قتل وقال جبريل ان عمر قد فرق بين الحق والباطل فسمى الفاروق والطاغوت على هذا كعب بن الاشرف وفي معناه من يحكم بالباطل ويؤثر لاجله فسمى بذلك لغرض طغيانه أو تشبهه بالشيطان أو لأن التحاكم اليه تعالكم الى الشيطان من حيث انه الحامل عليه كما قال (وقد أمروا أن يكفروا به ويربد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً) وقرأ أن يكفروا

كالقضاء والأمراء لانه أمر أولاً بالعدل ثم خاطب من له تنفيذ الأمر بذلك ورجح بعضهم أن المراد العلماء لما قدمناه وقوله ماداموا على الحق إشارة الى أنه لا يجب طاعتهم فيه ما خالف الشريعة لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولا في المباح أيضاً لانه لا يجوز لأحد أن يحرم ما حله الله ولا أن يحلل ما حرمه الله وبعض الجهلة يظن أن طاعة أولى الأمر لازمة مطلقاً ولو في المباح والناس على ما حقق الجصاص على خلافه وفي التعبير بأولى الأمر دون الحكم أشعار به وقوله لقوله سبحانه وتعالى الخ فان العلماء بل المجهدين هم المستنبطون المستخرجون للأحكام (قوله أنتم وأولو الأمر منكم الخ) يعنى الخطاب عام للمؤمنين مطلقاً وخصص الشئ بأمر الدين بدليل ما بعده ووجه التأييد ان للناس والعامة منازعة الأمراء في بعض الأمور وليس لهم منازعة العلماء إذ المراد بهم المجهدون والناس عن سواهم لا ينافونهم في أحكامهم والمراد بالمرؤس على وزن المفعول العامة التابعة للرائس والرئيس فإذا كان الخطاب في تنازعهم لأولى الأمر على الالتفات صح ارادة العلماء لان المجهدين أن يتنازع بعضهم بعضاً بمجادلة وبحاجة فيكون المراد أمرهم بالتمسك بما يقتضيه الدليل (قوله بالسؤال عنه في زمانه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاجتهاد بحضوره صلى الله عليه وسلم وهو مختلف فيه كما قدمناه ووجه الاستدلال والجواب ظاهر أما الأول فالمعنى في الكتاب والسنة وأما الثاني فلان المقيس مردود الى الكتاب والسنة لاستناده اليه واستنباطه منه لكن قوله انما يكون بالتبديل والبناء عليه المراد منه أن المختلف فيه غير المعلوم من النص مردود اليه ورده اليه انما يكون بهذا الطريق فلا يرد عليه أنه لا وجه للعصر والمختلف بصيغة المفعول كالمشترك والاية دالة على جميع الأدلة الشرعية فالمراد بطاعة الله العمل بالكتاب وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والعمل بالسنة والرذاليه ما القياس وعلم من قوله فان تنازعتم أنه عند عدم النزاع يعمل بما اتفق عليه وهو الإجماع فلو ذكره لكان أولى (قوله ذلك أى الرد) لوجوه على جميع ما سبق على التفرع لحسن وقوله عاقبة أصل معنى التأويل الرجوع الى المآل والعاقبة ثم استعمل في بيان المعنى المراد من اللفظ الغير الظاهر منه وكلاهما حقيقة واردة في القرآن وان غلب في الثاني في العرف ولذا يقابل التفسير والى هذين المعنيين أشار المصنف رحمه الله وقوله أحسن تأويلاً من تأويلكم بمنزلة قولك زيد أحسن وجهاً من وجه عمرو ولا أحسن من عمرو وان كان مرجع أحسن وجهها الى أحسن وجهه (قوله عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه) هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم من طرق وكذا رواه غيره وقوله مكانكم أى اجلسوا اسم فعل أو متعلق بمحذوف أى الزما وضرب عنقه لانه أظهر نفاقه وزندقته وقوله حتى برد أى مات وهو كناية عنه للزوم انقضاء الحرارة الغريزية له وقوله فسمى الفاروق والذي سماه به النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في الكشف (قوله والطاغوت الخ) يعنى الطاغوت أما أن يجعل علماء القبيلة كالفاروق فهو حقيقة وكذا ان كان اسماً للكثير الطغيان مطلقاً فان كان بمعنى الشيطان فهو استعارة أو حقيقة والتجوز في اسناد التحاكم اليه بالنسبة الى بقاعية بين الفعل ومفعوله بالواسطة وقيل انه مجاز مرسل بالتسمية باسم السبب الحامل عليه واستدل على هذا الوجه بما بعده لانهم انما أمروا أن يكفروا بالشيطان لا بكعب وقوله ويؤثر لاجله أى يختار لاجل الباطل ما يختاره (قوله ويربد الشيطان الخ) عطف على الجملة الحالية وضع فيه المظهر موضع المضمرة على معنى يريدون أن يتحاكوا الى الشيطان وهو قصد ارادة اضلالهم وعلى الأولين يكون ضمير به للطاغوت باعتبار الوصف لا الذات أى أمروا أن يكفروا عن وكثير الطغيان أو شبهه بالشيطان وقرئ بها ومن لان الطاغوت يكون الواحد والجمع فإذا أريد الثاني أنت باعتبار معنى الجماعة ولذا وردت ذكره وتأنينه وقدمت تفصيله (قوله وقرئ تعالوا بضم اللام الخ) في الكشف وقرأ الحسن تعالوا بضم اللام على أنه حذف اللام من تعاليت تخفيفاً كما قالوا ما باليت به باله وأصلها بالية كعافية وكما قال الكسائي في آية ان أصلها آية فاعله فحذفت اللام فلما حذفت وقعت واو الجمع بعد اللام من تعال فحذفت

بها على أن الطاغوت جمع كقوله (٣٨ شهاب ث) تعالوا أي تأوهم الطاغوت بخرجونهم (واذا قبل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول) وقرئ تعالوا بضم اللام على أنه حذف لام الفعل اعتباراً بضم اللام لواء الضمير

فصار تعالى وانحوت قد مواد منه قول أهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة وفي شعرا الحمداني
 * تعالى أقاسمك الهموم تعالى * والوجه فتح اللام انتهى يعني أن فيه لغة بحذف لامه اعتبارا
 بالمهملة أي لغيره لأن المحذوف لها كالموجود فتصير اللام كاللام فتضم كآخر الكلمة قبل واو الجمع
 وهذه لغة مسموعة فيه أثبتها ابن جني وإن كانت ضعيفة فلا عبرة بمن لحن الشاعر فيها كابن هشام وإذا
 قرئ بها فقد انقطع النزاع وأصل معناه طلب الاقبال إلى مكان عال ثم عم والشعر المذكو لا يفراس
 الحرف بن أبي سعيد ابن عم سيف الدولة وهو من الفصحاء الذين يجعل قولهم عنزة روايتهم ويستأنس به
 وقد كان أسرته الروم فسمع هدير جماعة تنوح فقال

أقول وقد ناحت بقربي جماعة * أيا جارتنا هل باتت حالك حالي
 معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطر منك الهموم ييالي
 أتحمّل محزون الفؤاد قوادم * إلى غصن نائي المسافة عالي
 أيا جارتنا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى
 نعالى نرى روحا لدى ضعيفة * تزد في جسم يعذب بالي
 أبيضك مأسور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويتدب سالي
 لقد كنت أولى منك بالدمع مقلنة * ولكن دمي في الحوادث غالي

(قوله هو مصدر أو اسم للمصدر) كونه اسم مصدر عزاه مكي إلى الخليل رحمه الله لكنه غير ظاهر
 وإن لم يكن على المصنف فيه عهدة كما توهم لأن فعولا مصدر قياسي في اللازم كدخل دخولا بالاتفاق
 وهذا لازم لأن مصدره يكون متعديا ومصدره الصدود وفي المتعدي كلزمه لزوما ودفعه دفونا فلا وجه
 لكونه اسم مصدر إلا أن يدعى أنه متعدي حذف مفعوله أي يصعدون المتصاعدين ولا حاجة إليه
 وكونه مصدرا هو الصحيح لما ذكرنا ولذا قدّمه المصنف رحمه الله وقوله يصعدون في موضع الحال أي إن
 كانت رأى بصيرية والافهى مفعول ثان وقوله يكون حالهم إشارة إلى أن في الكلام مقدر هو العامل
 في كيف وإذا وصفون حال من فاعل جاؤك وقوله ما أردنا إشارة إلى أن نافية وقوله والتوفيق
 أي لم نرد بالمرافعة لغيرك عدم الرضا بحكمك بل أن تصلح بين هذين الخصمين وعلى القول بأنه لم يكتب
 أصحاب القتل إذ مجرد الظرفية دون الاستقبال (قوله أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم) أي عدم
 قتالهم وأهلاهم وهم ورج النجير الوجه الثاني ويلزمه الأعراض عن طلبهم دم القتل لأنه صدر
 وليس وجه آخر كما قيل (قوله أي في معنى أنفسهم) في نسخة شأن أنفسهم وهماء معنى وفي أعراجه
 ومعناه وجوه أحدها أنه متعلق بقل ومعناه أمّا قل لهم خالبا لا يكون معهم أحدها أنه أدعى إلى قبول
 النصيحة ولذا قيل النصيح بين الملاقاة تقريب وأمّا قل لهم في شأن أنفسهم ومعناها قولا بليغا يبلغ
 ما يجرهم عن النفاق والظرفية على الأول حقيقة وعلى الثاني من ظرفية اللفظ للمعنى ويؤثر فيهم
 عطف تفسيري ليبلغ منهم بمعنى تمكّن منهم من جهة الإلحاح والثاني تعلقه بليغا وسأني (قوله
 أمره بالتجاني الخ) التجاني بمعنى التجاوز من تجاني بمعنى تباعد وهو بناء على أحد معاني الأعراض
 والنصح من الوعظ وتعليق الطرف بليغا ذهب إليه الزمخشري ولم يرتضه المصنف رحمه الله لأنه مذهب
 الكوفيين والمشهور مذهب البصريين أن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف لأن معمول
 انما يتقدم حيث يصح تقدم عامله عندهم وقبل أنه يصح إذا كان ظرفا دون غيره وقواه بعضهم وقيل أنه
 متعلق بمقدّر يفسره المذكور وفيه بعد (قوله والقول البليغ في الأصل الخ) أي في أصل وضعه
 لغة لا اصطلاحا كما تقر في المعاني وهذا معناه إذا أخذ من البلاغة على ما ارتضاه من تعلق إذا قيل
 وأما إذا تعلق بليغا فهو من البلوغ أي يبلغ أنفسهم ويؤثر فيهم ولم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى
 أرجو حبه عنده قال الراغب البلاغة يقال على وجهين أحدهما أن يكون بذاته بليغا وذلك يجمع

(رأيت المنافقين يصعدون عنك صدودا) هو
 مصدر أو اسم للمصدر الذي هو الصدود والفرق
 بينه وبين الصد أنه غير محسوس والصد
 محسوس ويصعدون في موقع الحال (فكيف)
 يكون حالهم إذا أصابتهم مصيبة (كقتل عمر
 المنافق أو النعمة من الله تعالى) بما قدمت
 أي بهم من التحاكم إلى غيرك وعدم الرضا
 بحكمك (ثم جاؤك) حين يصيبون للاعتذار
 عطف على أصابهم وقيل على يصعدون وما
 بينهما اعتراض (يخلفون بالله) حال (إن
 أردنا إلا احسانا وتوفيقا) ما أردنا بذلك
 إلا الفصل بالوجه الاحسن والتوفيق بين
 الخصمين ولم نرد بخلافك وقيل جاء أصحاب
 القتل طالبين بدمه وقالوا ما أردنا بالتحاكم
 إلى غير إلا أن يحسن إلى صاحبنا ويوفق بينه
 وبين خصمه (أولئك الذين يعلم الله ما في
 قلوبهم) من النفاق فلا يفي عنهم السكتان
 والخلف الكاذب من العقاب (فأعرض
 عنهم) أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم
 أو عن قبول معذرتهم (وقل لهم في أنفسهم)
 وكفهم عما هم عليه (وقل لهم في أنفسهم)
 أي في معنى أنفسهم أو خالبا لهم فأن النصيح
 في السر أجمع (قولا بليغا) يبلغ منهم ويؤثر
 فيهم أمره بالتجاني عن ذنوبهم والنصح لهم
 فيهم أمره بالتجاني عن ذنوبهم والنصح لهم
 والمبالغة فيه بالترغيب والترهيب وذلك
 مقتضى شفقة الأنبياء عليهم السلام الصلاة
 والسلام وتعليق الطرف بليغا على معنى
 بليغا في أنفسهم مؤثرا فيها ضعيف لأن
 معمول الصفة لا يتقدم الموصوف والقول
 البليغ في الأصل هو الذي يطابق مدلوله
 المقصود به

(وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) بسبب اذنه في طاعته وأمره المبعوث اليهم بأقنطيقوه وكانه اخرج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه وان أظهر الاسلام كان كافرا مستوجب القتل وتقريره أن ارسال الرسول لما لم يكن الا ليطاع (١٥١) كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل رسالته

ومن كان كذلك كان كافرا مستوجب القتل (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم) بالنفاق أو التحاكم الى الطائغوت (جاؤك) بالتوبة تائبين من ذلك وهو خبر أن واذم متعلق به (فاسْتَغْفِرُوا الله) بالتوبة والاحلاص (واسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرسول) واعتذر واليك حتى انتصبت لهم شفيعا وانما عدل عن الخطاب ولم يقل واستغفرت لهم لان القياس يقتضي هذا لقوله جاؤك تفخيما شأنه وتنبها على أن من حق الرسول أن يقبل اعتذار التائب وان عظم جرمه ويشفع له ومن منصبه أن يشفع في كبار الذنوب (لوجدوا الله توابا رحيمًا) لعلوه قابلا لتوبتهم متفضلا عليهم بالرحمة وان فسروا بصادف كان توابا حالا ورحيما بدلا منه أو حالا من الضمير فيه (فلأوربك) أي فو ربك ولا مزيدة لتأكيده القسم لا لتظاهره لافي قوله (لا يؤمنون) لانهم اتزاد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموك فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلط ومنه الشجر لتداخل أغصانه (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت) ضيقا مما حكمت به أو من حكمك أو شكك من أجله فان الشك في ضيق من أمره (ويسلموا تسليما) ويتقادوا لك انقيادا بظاهرهم وباطنهم (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم) تعرضوا بها للقتل في الجهاد أو اقتلوا كما قتل بنو اسرائيل وأن مصدرية أو مفسرة لان كتبنا في معنى أمرنا (أو اخرجوا من دياركم) خروجهم حين استتيبوا من عبادة العجل وقرأ أبو عمرو ويعقوب أن اقتلوا بكسر النون على أصل التحريك أو اخرجوا بضم الواو لا لانباع والتشبيه بواو الجمع في نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وقرأ حمزة وعاصم بكسرهما على الأصل والباقيون بضمهما اجراء لهما مجرى الهمزة المتصلة بالفعل (ما فعلوه الا قليل منهم) الا ناس قليل وهم المخلصون لما بين أن إيمانهم لا يتم الا بأن يسلموا حتى

ثلاثة أو صاف أن يكون صوابا في وضع لغته وطبقا للمعنى المقصود به وصداق في نفسه فني اخترم وصف من ذلك كان ناقصا في البلاغة والثاني أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له وهو أن يقصد القائل به أمرا ما في ورده على وجه حقيق أن يقبله القول له وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا بضح حاله على المعنيين وقول من قال قل لهم ان أظهرتم ما في أنفسكم قتلتم ومن قال خوفهم بمكاره تنزل بهم إشارة الى بعض ما يقتضيه عموم اللفظ اه (قوله بسبب اذنه الخ) يعني أن الاذن بالطاعة بمعنى الامر والرضا بها مجازا وفسر بالتيسير والتوفيق أيضا وقوله وكانه اخرج أي ذكر دليلا على كفر من لم يرض بحكمه وتصويب قتله واهـ دارده ولا حجة في الآية لما يقوله المعتزلة من أنه لا يريد الا الخير وأن الشرايس بارادته لان المعنى الا ليطاعه من أذن له في الطاعة وأرادها منه وأما من لم يأذن له فيريد عدم اطاعته فلذا لا يطاعه ويكون كافرا (قوله وانما عدل عن الخطاب الخ) أي لم يقل واستغفرت تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الأمير كذا مكان حكمت وتعظيم الاستغفار من جهة اسناده الى لفظ بني عن علو مرتبته من جهة التعلق بالرسالة وفسر التواب بقابل التوب لما مر (قوله ولا مزيدة لتأكيده القسم الخ) لا تذكر قبل القسم كثيرا قبل ان يار ذلك في رأي لا يكون الامر كما زعمتم وقيل مزيدة لتأكيده التني في الجواب ولتأكيده القسم ان لم يكن نفي وارضى الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله أنه تأكيده القسم مطلقا لتكون على غلط واحد لانها زيدت في النفي والاثبات وقال في الاتصاف انهم لم ترد في القرآن الامع صريح مع فعل القسم ومع القسم بغير الله فحولا أقسم بهذا البلد قصد الى تأكيده القسم وتعظيم المقسم به كأنه قيل اعطاني له كلا اعظام لاستحقاقه فوق ذلك وهذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيادتها مع القسم بالله الا اذا كان الجواب منفيا فدل ذلك على أنها مع زائدة موطئة للمقسم عليه الواقع في الجواب ومنه يعلم الفرق بين المقامين والجواب عن قول المصنف والزمخشري انه لا فارق بينهم ما فافهم فانه معنى بدبع (قوله فيما اختلف بينهم واختلط الخ) التشاجر المنازعة والخاصمة وأصل مادته للاختلاط لانهم لما بينهم تختلف أقوالهم ويختلط بعضهم ببعضهم وتعارض أقوالهم وفسر الحرج بالضيق لان أصل معناه كما قال الراغب اجتماع أشياء ويلزمه الضيق فاستعمل فيه ثم قيل حرج اذا قلق وضاق صدره ثم استعمل أيضا في الشك لان النفس تقلق منه ولا تطمئن له واليه أشار المصنف رحمه الله وسبأ في سورة الاعراف (قوله وينقادوا لك انقيادا الخ) تفسير التسليم بالانقياد والاذعان إشارة الى أنه ليس أمر اراء التصديق المعترف في الايمان وهو ترك الالباء والخود على ما هو الحق وعلى هذا فالحق تفسير الحرج بضيق الصدر ثابتة الكراهة والالباء بدليل أن بعض الكفرة كانوا يستيقنون الايات بلا شك لكن يجحدون ظلما واعتوا فلا يكونون مؤمنين وأما تفسيره بالشك فيلان القول بأن الايمان هو المعرفة والاعتقاد هكذا قال النجاشي رحمه الله (قوله تعرضوا بها للقتل الخ) يعني أن المراد بالقتل اما مباشرة ما يؤدي اليه أو حقيقة وفي أن هذه قولان فقبل مفسرة وقيل مصدرية ولا بضرة زوال الامر بالسبك لانه أمر تقديري وكون الكتابة في معنى الامر لا بضرة تعدي به يعني حتى يقال الصواب تأويله بأوجبه لانه لم يخرج عن معناه ولو خرج فتعديته باعتبار معناه الأصلي جائزة كما في نطق الحال بكذا في تعديته بالباء مع أن دل يعدي بعل كما تقر في محله والقراءة بكسرهما على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وضمهما لا لانباع الثالث والفرقة لان الواو أخت الضمة وقوله اجراء لهما أي للذون والواو مجرى همزة الوصل الساقطة في اتباع الثالث وليس هذا مغاير لاتباع السابق بل تنويره فليس عليه أخرى كما توهم (قوله الا ناس قليل الخ) يعني أنه على قراءة الرفع لانه غير موجب بدل من ضمير فعلوه المرفوع ودلالته على القصور وعدم بذل النفس والامتنال والوهن بمعنى الضعف (قوله والضمير للمكتوب الخ) إشارة الى أنه راجع للمكتوب الشامل للقتل والخروج لدلالة الفعل عليه

التسليم به على قصور أكرههم ووهن اسلامهم والضمير للمكتوب ودل عليه كتبنا أو لا حديمه يدري الفعلين

أو هو عائد على القتل والخروج وللعطف بأولزم فوجبه الضمير لانه عائد لاحد الامرين ولذا اعترض على
 الامام الرازي في جعله الضمير عائدا اليهما معا بالتأويل انبوا الصناعة عنه (قوله أو على الافعال قليلا)
 قيل عليه الوجه الاول لتوافق القراءتين معنى ولان لفظ منهم صفة قليلا فان كان بمعنى ناسا قليلا أفاد
 التوضيح وان كان بمعنى فعلا قليلا كان زائدا لا حاجة اليه كقولك ما ضرب بوازيد الا ضربا قليلا منهم
 (قوله نزلت في حاطب بن أبي بلتعة رضى الله عنه الخ) حاطب فاعل من الحطب بمهملتين صحابي بدرى
 وبلتعة بفتح الباء الموحدة وسكون اللام والتاء المثناة الفوقية والعين المهملة وهذا الحديث أخرجه
 الستة بلفظ خاصم الزبير رضى الله عنه رجا من الانصار ولم يسموه وقال الطيبي تسمية حاطب بن أبي
 بلتعة خطأ وهو صحابي بدرى شهد له بالايان في سورة الممتحنة فهو أجل قدر من أن يصدر عنه ما يغير
 خاطر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن الرجل المذكور من الانصار وحاطب بن راشد نفي
 حليف قريش ويقال انه من مذبح وقيل من أهل اليمن والاكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد العزى كما في
 الاستيعاب فليس أنصاريا وقيل عليه ان تسمية حاطب بن أبي بلتعة أخرجهما ابن أبي حاتم من مرسل
 سعيد ابن المسيب بسند قوى وتعقب بأنه من المهاجرين لا من الانصار وقول القرطبي رحمه الله انه من
 الانصار نسبة لا دينا ان كان منافقا ويحتمل أنه غير منافق وانما صدر منه ذلك لبوادى القضب خطأ
 وليس بمعصوم ينافي ما نقل عن الاستيعاب وقال ابن حجر حكي الواحدى بلا سند أنه نعلية بن حاطب
 الانصارى وحكى ابن بشكوال عن ابن مغيرة أنه ثابت بن قيس بن شماس ولم يأت بشاهد والشرج بشين
 مجة مكسورة وراء مهملة وجيم بعد ألف جمع شرح وهو مسيل الماء والحرة أرض ذات حجارة سود
 والجدر بفتح فسكون الدال المهملة الجدار الصغير والمراد ما يحفظ المزرعة ويسميه أهل مكة الموز والمرز
 كانه معرب لانه بالفارسية بمعنى الحد كعزولذا لم يذكر في اللغة فاحفظه وقوله لان كان بفتح الهاء أى
 ذلك الحكم والقضاء لاجل أنه ابن عمك لان أمه صفية بنت عبد المطلب وأن مصدريه لا محقة من
 النقبيلة وكان حكمه عليه الصلاة والسلام أولا بطريق اللطف به واعطائه فوق حقه فلما صدر منه ذلك
 أتم حق الزبير رضى الله عنه وللقصصة تمة في الكشف يعلم منها وجه مناسبة ذكرنا كتبنا الخ وتركها
 المصنف فكانتم لم تنب عنه (قوله جواب لسؤال مقدر الخ) اعلم أن النجاة قالوا انها حرف جواب
 وجزاء وهل هذان المعنيان لازمان لها أو تكون جوابا فقط قولان الاول قول سيبويه رحمه الله والثاني
 قول الفارسي فاذا قال قائل أزورك غدا فقلت اذن أكرمك فهي جواب وجزاء واذا قلت اذن أظنك
 صادقا كانت جوابا فقط فقد التزموا فيها أن تكون جوابا واستشكله ابن هشام بأنه ان أراد به جواب
 الشرط كما هو الظاهر من الجزاء وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ أو مقدر بطل استعمالها في نحو
 اذن أظنك صادقا بعد قول القائل أنا أحبك وهذا لا مجازاة فيه (قلت) وكذا يطله اقترانها بالواو
 واخوانها وتوسطها في الكلام وان أريد به ما يراد بقواهم نعم حرف جواب فهم لم يبعدوها من مقتضاه
 صحة الاقتصار عليها كنتم واخوانها بالتفصيل الاول يفصح كلام الفارسي وبالثاني قول شارح الحاشية
 في قوله اذن اقام بنصرى معشر خشن قال سيبويه اذن حرف جواب وجزاء فيكون هذا القائل قدّر
 أن سائله فقال ماذا كنوا يصنعون فقال اذن اقام بنصرى الخ فهو جواب لهذا السائل وجزاء
 للتمهيح على فعله ثم قال ويجوز أن يكون أجاب بجوابين مثل لو كنت حرا لاستقيمت ما يفعل العبيد
 لاستحييت ما يفعل الاحرار وابن جني رحمه الله يجعله بدل من الجواب ويجوز أن تكون اللام جوابا
 لقسم مقدر وهو يقتضى أن الجواب بالاعنى اللغوى لا الاصطلاحى وهو مخالف لكلامهم وقد قيل عليه
 انه تطويل بلا طائل وليس المراد بالجواب أحد هذين المعنيين بل مرادهم أن اذن لا تكون في كلام مبتدأ
 بل في كلام مبنى على شئ تقدمه ملفوظ أو مقدر سواء كان شرطا أو كلاما سائلا أو نحو ذلك كما أنه ليس المراد
 بالجزء المصطلح بل ما يكون مجازاة لفعل فاعل سواء السائل وغيره وبه اندفعت النسبة بإسرها وهذا

وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستئنا أو على
 الافعال قليلا (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به)
 من متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم (سكان خير الهم)
 ومطاعته طوعا ورغبة (وأشد تنبيها) في دينهم
 في عاجلهم وآجلهم (وأشد تنبيها) في دينهم
 لانه أشد لتحصيل العلم وتفي الشك أو تنبيها
 لنواب أعمالهم ونصحه على التمييز والآية
 أيضا مما نزلت في شأن المنافق واليهودى
 وقيل انها والتي قبلها نزلت في حاطب بن أبي
 بلتعة خاصم زبير في شراج من الحرة كانا
 في بيان من التخل فقال عليه الصلاة
 والسلام اسق يا زبير ثم أرسل الماء الى
 جارك فقال حاطب لان كان ابن عمك فقال
 عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير ثم احبس
 الماء الى الجدر واستوف حقه ثم أرسله الى
 جارك (واذا لا يتناهم من لدنا أجر عظيما)
 جواب لسؤال مقدر كانه قيل وما يكون لهم
 بعد التنبيت
 * (مبحث اذن) *

فقال واذا الوثني لا يتناهم لان اذا جواب جزاء (واهد بناهم صراطا مستقيما) يصلون بساكنة جناب القدس ويضع عليهم ابواب الغيب قال عليه الصلاة والسلام من عمل بامر الله لم ينل به (ومن يطيع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم) من يد ترغيب في الطاعة بالوعد عليها امر افقة اكرم الخلائق واعظمهم قدرا (من النبيين والصدوقين والشهداء والصالحين) بيان للذين ١٥٣ احوال منه او من ضميره قسمهم اربعة اقسام بحسب منازلهم في العلم والعمل وحث كافة الناس

على ان لا يتأخروا عنهم وهم الانبياء الفاضلون بكمال العلم والعمل المتجاوزون حد الكمال الى درجة التكميل ثم الصديقون الذين صعدت نفوسهم تارة بمراق النظر في الحجج والآيات واخرى بمعارج التصفية والرياضات الى اوج العرفان حتى اطلعوا على الاشياء واخبروا عنها على ما هي عليها ثم الشهداء الذين ادى بهم الحصر على الطاعة والجسدي اظهرا الحق حتى بذلوا مهجهم في اعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى ثم الصالحون الذين صرفوا اعمارهم في طاعته وادوا لهم في مرضاته ولما ان تقول المنعم عليهم هم العارفون بالله سبحانه وتعالى وحول الاما ان يكونوا بالفضيل درجة العيان او واقفة في مقام الاستدلال والبرهان والاقول انما ان ينالوا مع العيان القرب بحيث يكونون كمن يرى الشيء فريسا وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا فيكونون كمن يرى الشيء من بعيد وهم الصديقون والآخر ان يكون عرافهم بالبراهين القاطعة وهم العلماء الراصون الذين هم شهداء الله في ارضه واما ان يكون بامارات واقناعات فلهذا الهيا نفوسهم وهم الصالحون (وحسن اولئك رفيقا) في معنى التعجب ورفيعة منصبة على التمييز او الحال ولم يجمع لانه يقال لا واحد والجمع كالصديق اولانه اريد وحسن كل واحد منهم رفيقا روي ان ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اناه يوما وقد تغير وجهه وفعل جسمه فسأله عن حاله فقال ما بي من وجع غدير انا اذ لم ارك استنقت البسك وامتوحت وحشة شديدة حتى افساك ثم ذكرت الاخرة تخفت ان لا اراك هناك لاني عرفت انك ترفع مع النبيين وان ادخل الجنة كنت في منزل دون منزل وان لم ادخل فذلك حين لا اراك ابدا فزلت (ذلك) مبتدأ اشارة الى ما لا يطبعين من الاجر ومزيد

كلام حسن فعلى هذا جواب الشرط السابق مقررا باللام واذن مقصوده للدلالة على انه مترتب على جوابه وما فيه من التثبيت وتقدير السؤال تحقيقا لذلك المعنى وايضا حاله كما حققه في الكشف والا فلو كان جوابا بالسؤال مقدر لم يكن لا قترانه بالواو ووجه اظهاره لوليس لانها مقطرة بل لتحقيق انها جواب للشرط لكن بعد اعتبار جوابه الاول وهذا شرح لكلام العلامة والمصنف بما لا غبار عليه فحاقيل انه يقدر سؤال اذن لا يتناهم الخ جواب له متضمن لما يكون هذا جزاء عليه وهو الثبات على الايمان وليس المعنى انها ابد اجزاء بشرط لكن احتج اليه بقدر لاجل اللام مع ان السؤال بعد التثبيت مستغنى عنه فالوجه به تقدير قسم كما قاله المرزوقي سابقا ويحتمل ان يكون هذا عطف على لكان خيرا لكن التعليق بالتثبيت انسب فلذا جعله جواب بشرط محذوف على ان الواو للاستئناف او لطف هذه الجملة على الشرطية والافلام تعدد الجواب بدون عطف كما مر فلهذا اولى وجواب السؤال بالمعنى عن العاطف اخرى والقول بأنه مع كونه جواب سؤال مقدر معني عطف على لكان خيرا اهم لفظا بعيد جدا كلام مشوش مخااف لما حققه الحاجة وما استبعده هو التحقيق الذي لا عدول عنه بعد تنقيح كلام الحاجة في هذه المسئلة وللشرح هنا خلط وخطب كثير (قوله يصلون بساكنة الخ) وفي نسخة يصل من غلط الكاتب يعني يتقربون به الى الله ويفتح عليهم به معرفة غواض كثيرة من العلوم الالهية والحديث المذكو او رده ابو نعيم في الحلية عن انس رضي الله عنه وحل الصراط على المراتب بعد الايمان فلا حاجة لتأويله بالزيادة او الثبات كما في الكشف (قوله من يد ترغيب في الطاعة الخ) مرافقة مفعول الوعد ومن بيانية تبين الموصول او العائد عليه قيل وعلى جعله حالا من الذين يؤول بمقارنين للذين يجري على قاعدة الحال من المضاف اليه والحث على عدم التأخر لعلهم يمدحون بكونهم معهم وهم راجع للاربعة اقسام والصديق مبالغة الصادق ومراق النظر تحصيلية وممكنة وكذا اوج العرفان واوج في كتب الحكمة انهم كلمة هندية معرب اوردوها العلو وفسر الشهداء بمعناء المعروف وعلى ما بعده جعله من الشهادة أي المشاهدة وحاصل الثاني ان العارف بالله اما ان يكون معرفته عن مشاهدة بالحقيقة مع قرب واتصال او مع بعد ما وانفصال او للصور المنطبعة في مرآة العقل التي معه او بالعبادة عنه وهذا مما لا شبهة فيه لمن اتقى السمع وهو شهيد اللهم اشرق علينا ذررة من انوار معرفتك ففانصنا من ظلمات الهيولى (قوله في معنى التعجب ورفيعة منصبة على التمييز او الحال الخ) في الكشف فيه معنى التعجب كما قيل وما احسن اولئك رفيقا ولا استقلاله بمعنى التعجب قرئ حسن بسكون السين يقول التعجب حسن الوجه وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التمكن يعني ان فعل المضموم العين كحسن وقصر يراد به انشاء المدح والذم والتعجب فيعامل معاملة ذلك الباب كما هنا لكن قال ابو حيان رحمه الله ان ما ذكره الزمخشري تخلف بين مذهبين فانه اختلف فيه هل هو لام مبالغة فيه في المدح والذم فيجعل من باب نعم ويجري مجراها او فيه تعجب فيجري عليه احكام التعجب وهو اقوى كلامه منهما والمصنف رحمه الله تركه فلا يرد عليه شيء وسباني هذا تفصيل في اول سورة الكهف والنظم محتمل لان يكون اوائلك اشارة الى من يطعم والمعنى حسن رفيق اوائلك المطيعين فالرفيق النبيون ومن بعدهم والتمييز غير المميز ومحتمل لان يكون اشارة للذين وبقية الفرق الاربع ورفيعة تميز هو عين المميز ويجوز فيه الحالية ولم يجمع لان فعلا يستوي فيه الواحد وغيره او كفا بالواحد عن الجمع انهم المعنى وحسنه وقوعه في الفاصلة اولانه بتأويل حسن كل واحد منهم اولانه قصدي بيان الجنس بقطع النظر عن الانواع كما في الكشف (قوله روي ان ثوبان الخ) روى البيهقي في شعب الايمان وغيره وفي الاستيعاب هو ابو عبد الله ثوبان بن محمد من شمل السراة والسراة موضع بين مكة واليمن اصابه سبي فاشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقه ولم يزل معه الى ان توفي عليه الصلاة والسلام وقوله فذلك أي فذلك الذي اخاف جنين لا اراد روي فين منصوبا (قوله اشارة الى ما لا يطبعين الخ) يعني انه اشارة الى جميع ما قبله او الى

الهداية ومرافقة المنعم عليهم اولى فضل ٣٩ شهاب ت هو لا المنعم عليهم ومن يترهم (الفضل) صفته (من الله) خبره او الفضل خبر ومن الله حال والعامل فيه معنى الاشارة (وكفى بالله علما) مجزا من اطاعه او بعبادته والفضل واستحقاق اهل (بأيهم الذين آمنوا) خبر واحد ذكرهم تفتظروا واسعدوا ولا عدا

والحذر والحذر كالآثر والآثر وقبل ما يجذب به
كالجزم والسلاح (فانفروا) فانخرجوا الى
الجهاد (نات) إجماعات متفرقة جمع ثبوت من
ثبت على فـلان تنبئة اذا ذكرت متفرق
محاسنه ويجمع أيضا على ثبوت جبر الماحذف
من مجزئه (أو انفسروا جميعا) مجتمعين
كوكبة واحدة والآية وان نزات في الحرب
لكن مقتضى الـلاق لفظها وجوب
المبادرة الى الحسرات كلها كيف ما أمكن
قبل الذوات (وان منكم من لم يبطن)
الخطاب احسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمنين منهم والمنافقين والمبطون منافقوهم
تناقلوا وتختلفوا عن الجهاد من بطأ بمعنى أبطأ
وهو لازم أو ببطوا غيرهم كأيضاب ابن أبي قحافة
يوم أحد من بطأ من بطأ كنعقل من
ثقل واللام الاولى لا ابتداء دخلت اسم ان
للفصل بالخبر والثانية جواب قسم محذوف
والقسم بجوابه صلة من والراجع اليه
ما استمكن في لبطن والتقدير وان منكم
من أقسم بالله لبطن (فان أصابكم مصيبة)
كقتل وهزيمة (قال) أي المبطن (قد أنعم الله
عليّ اذ لم أكن معهم شهيدا) حاضرا
في صيفي ما أصابهم (واثن أصابكم فضل من
الله) كنش وغنمة (لبقوان) أكد تنبيه على
فرط تحسره وقرئ بضم اللام اعادة للضمير على
معنى من (كان لم يكن بينكم وبينه مودة)
اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو (بالبني
كنت معهم فان فوز فوزا عظيما) لتنبيه على
ضعف عقيدتهم وان قولهم هذا قول من
لام واصله بينكم وبينه وانما يريد أن يكون
معكم لمجرد المال أو حال من الضمير في
لبقوان أو داخل في القول أي يقول المبطن
لم يبطئه من المناقفة بين وضعفة المسلمين
تضرب بيا وحسدا كان لم يكن بينكم وبين محمد
صلى الله عليه وسلم مودة حيث لم يستعن بكم
فتفوزوا بما فاز بالبني كنت معهم وقيل
انه متصل بالجملة الاولى وهو ضعیف اذ لا
يفصل ابعاض الجملة بما لا يتعلق به بالفظا
وعنى

ما يليه وقوله واستحقاق أهله أي بحسب الوعد كما
والحذر الخ) أي مصدران بمعنى وهو الاحتراز عما يخاف وأخذ حذره من الكفاية والتخييل بتشبيه الحذر
بالسلاح وآلة الوقاية وليس الاخذ مجازا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في مثل فليأخذوا حذرهم
وأسلطهم اذ التجوز في الايقاع والجمع فيه جائز كما صرح به في الكشف وتبعه المحقق النحرير فان كان الحذر
كل ما يصونك معنى كالجزم أو آلة كالسلاح كانه لا راعب فهو حقيقة (قوله فانخرجوا الى الجهاد
الخ) أصل معنى النصر الفرع كالنصرة ثم استعمل فيما ذكر وثبات منصوب على الحال لانه بمعنى متفرق
جماعة جماعة والاشبة الجماعة جمع المؤنث وأعرب اعرابه على اللغة الفصيحة وفي لغة نصبه على الفخ
ولامها محذوفة معوض عنها التاء وهل هي واومن ثبائنا أي اجتمع أو من ثبت عليه بمعنى أثبت عليه
بذكر محاسنه ووجهها قولان وثبة الحوض وسطه واوية وجمع جمع المذكر السالم أيضا وان لم يكن مفردة
المساو لا مذكر لانه اطرده فيما حذف آخره ذلك جبراله كما يجمع جمع مذكر سالم كثمين وقلين وعدين وان لم
يكن عاقلار في نائه حيث قد لفتان الضم والكسر وكوكبة واحدة جماعة واحدة كما في الفاسموس مجاز
من قولهم كوكب الشئ اعظمه وقوله والآية وان نزات الخ قيل عليه مع قوله حذركم وتفسير النصر
بالخروج للجهاد كيف تكون مطلقة فالظاهر أن يقال فيها إشارة لذلك (قوله الخطاب له منكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخ) العسكر معلوم من مجموع ما قبله والتبطنة اما لانهم بالتخلف أو لغيرهم كما
فعل أبي وقوله أو ببطوا أي عوقوا وفي نسخة يبطون غيرهم كما يبطون وجهه منقول من بطن القول من
بطون طويل للمسافة فانه يصح أن يكون تنقيلا لبطوا أو ببطأ ابتداء فانه مسموع أيضا وبعد التثني قبل
انه لازم وقيل انه متعد بالتثني مفعوله محذوف لعدم الفائدة في ذكره واللام الاولى لام التأكيد التي
تدخل على خبر ان أو اسمها اذا تأخر والثانية جواب قسم وقيل زائدة وجملة القسم وجوابه صلة
الموصول وهما كشي واحد فلا يرد أنه لا رابطة في جملة القسم كما لا يرد أنها انشائية فلا تقع صلة ولا صفة
لان المقصود الجواب وهو خبري فيسهل عائد وجوزوا في من أن تكون موصوفة فصيح استدلال بعض
النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول كما يصح الوصف بجملة القسم وجوابه اذا عريت بجملة
القسم من عائد فهو جواب الذي أحلف بالله لقد قام أبوه وان منعه بعضهم وأما تقديره مشتق لا على عائد
كخلف فلا حاجة اليه كما قيل وقرئ لبطن بالتخفيف (قوله أكد تنبيه على فرط تحسره الخ) ولم يؤكد
القول الاول واتى به ماضيا اما انه لتحقيقه غير محتاج الى التأكيد عنده أولان العدول عن المضارع
للماضى تأكيد ومراعاة المعنى بعد اللفظ وعكسه جائز كما سيأتى وقوله للتنبيه متعلق بقوله اعتراض
وتفسير الشهيد بالشاهد اذ هم لا يعتقدون شهادة قتلاهم ولو اعتقدوها لم يعدوا الخلاص منها نعمة
والدال على التحسره عنى ما فات فانه تحسر وتأكيد قوله يدل على فرطه وقد خفي هذا على من قال
انه لا يظهر وجهه فكانه لان تحقق هذا القول منهم لا محالة لا يكون الا للاضطراب ولما خفي كون قولهم
بالبني الخ سبب مشابهم لم يكن له مودة حتى قبل انهم اتصلوا بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد
أن يكون معهم لمجرد المال الذي هو مراده بالفوز (قوله أو داخل في القول الخ) فيكون كل ما بعده
مقولا وقوله تضرب بيا أي تضرب كالهم وتضربضا قال الراغب التضرب يضرب كانه حث على
الضرب في الارض وفي نسخة تضرب بيا وتضربوا وغراء (قوله وقيل انه متصل بالجملة الاولى الخ)
أي قال قد وفي الدرامسون انه قول الزاج وتبعه الماتريدي ورده الراغب والاصفهانى ونابهم المصنف
رحم الله بانه اذا كان متصلا بالجملة الاولى فكيف يفصل به بين أبعاض الجملة الثانية ومنه مستقيم
قال وهو نفس بر معنى لا اعراب فانهم ذكروا أيضا أنه من متعلقات هذه الجملة معترض فيها ولم يزد عليه
(قلت) الظاهر أنهم أرادوا أنها معترضة بين أجزاء هذه الجملة ومعناها صريحها متعلق بالاولى
وضمنا هذه فان لم يكن ثنى للمودة في الماضي فيجوز على زمان قولهم قد أنعم الله الخ والمعنى أنه يقول

باليتقى كنت معهم لا فوز بعد ما كان يسره ما يسرهكم أو قد يسره ما يسركم وشأن العدو أن يسره ما يسره
 ويسره ما يسره والاول يفهم من تقدم اظهار عدم المودة حال الحزن والثاني من الحسد والتحسر حال
 السرور فافهم (قوله وكان الخ) هذا قول وقيل انها لاتعمل اذا خفت واما علمها في غير ضمير الشأن
 فشاذا وقراءة التأنيث ظاهرة والتذكير للفصل ولانها بمعنى الود وبما اذا دخلت على حرف أو فعل قيل انها
 للتنبية وقيل للنداء والمنادى محذوف وهو معروف في النحو (قوله وقرئ بالرفع على تقدير فأنما أفوز)
 أي على الاستئناف كما في اعراب السمين وغيره والقطع عن العطف والجوازية أو على العطف على خبر
 ليت فسكون داخل في المتنى فما قيل اذا جعل أفوز خبرا مبتدأ محذوف فالجمله الاسمية عطف على جملة
 التقى ولا اشعار بدخول الفوز تحت التقى بل المعنى على الاخبار بأنهم كانوا يفوزون على تقدير الكون
 معهم ولا أرى لهذا المعنى احتياجا الى تقدير المبتدأ بل يحصل بمجرد عطف أفوز على جملة التقى وليس
 مبنيا على تناسب المتعاطفين فان التقى بالفعلية أشبه ولا نهم يفعلون ذلك اذا قصد الاستئناف غير متجه
 لما عرفت وأما لزوم عطف الخبر على الانشاء فجوابه مشهور ثم ان قوله كان لم يكن الخ لتشبيه حالهم بحال
 عدم المودة بشعر بنيتها فيهم فأنما أن يكون بناء على الظاهر أو تم كإيهم (قوله أي الذين يبيعونها
 الخ) شري يكون بمعنى باع واشترى من الاضداد فان كان بمعنى يشترون فهم المنافقون الذين اشتروا
 الحياة الدنيا بالآخرة أمر وابتدأ النفاق والمجاهدة مع المؤمنين والفاء للتعقيب أي ينبغي بعد ما صدر
 منهم من التنبية والنفاق تركه والجهاد وان كان بمعنى يبيعون فالذين المؤمنون الذين تركوا الدنيا
 واختروا الآخرة أمر وبالانبات على القتال وعدم الالتفات الى التنبية والفاء جواب شرط مقدر
 أي ان صدق المنافقون فليقاتلوا (قوله وعدله الاجر العظيم غلب أو غلب) الاول مجهول والثاني
 معلوم على ترتيب النظم ولو عكس صح ووجه التكذيب أنه عدم حضوره نعمة مع أن النعمة
 في خلافه (قوله وانما قال فيقتل أو يغلب الخ) يعني لم يقل يغلب أو يغلب لان المغلوية تصدق بما
 اذا فز وكثر تنبها على أنه ينبغي أن يكون همه أحد الامرين اما اكرام نفسه بالقتل والشهادة أو اعزاز
 الدين واعلاء كلمة الله بالنصر وقيل معناه أنه لم يلتفت الى الثالث وهو من لا يغلب ولا يغلب بل يتفرقان
 متكافئين اشارة الى أنه ينبغي الثبات الى أحد الامرين مع عدم المشاركة في الاجر على هذا التقدير
 وقوله وأن لا يكون قصده الخ ووجه التنبية أنه سوى بين القتل والغلبة وهو في أمر مشترك
 بينهم ما هو في سبيل الله وسبيل الله الطريق المستقيم والدين القويم كما في البخاري أنه سئل
 عن المقاتل في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وليس هذا وجهها
 آخر كما فهم ومن قال انه يفهم من سبب النزول وأنهم كانوا يقصدون ذلك لم يصب (قوله حال والعامل
 في الخ) المقصود من الاستفهام الامر والحث على الجهاد ولا تقتاتلون جملة حالية أي مالكم غير
 مقاتلين وهذه الحال هي المقصودة بالافادة ولذا قيل انها لازمة والعامل فيها الاستقرار المقدور والظرف
 لتضمنه معنى الفعل ونسبته (قوله عطف على اسم الله الخ) قيل انه ضعيف ولذا تركه النحوي لان
 خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم وفيه نظر واذا عطف على سبيل في الكلام مضاف مقدر أي
 خلاص واذا نصب فيشترط أن يأتى أو أخص وقوله أعظمها أي من أعظمها ولكن تركه من اللحن والمبالغة
 الاستفادة من تخصيصه بالذكر والمستضعفون الذين طلبوا المشركون ضعفهم وذاهم أو الضعفاء منهم
 والسبيل للمبالغة وسبب أن من هم (قوله بيان للمستضعفين وهم الخ) المراد بالصدقة منعهم عن الخروج
 والهجرة وقوله وأن دعوتهم الخ أي أنهم كانوا يدعون معهم ولذا دخل في الاجابة لانهم مبرؤون من
 الآثام مقبولون عند الله وقوله حتى بشار كوا بصيغة المجهول أي وردت السنة بشارتهم في الدعاء
 لاستئصال الرحمة أي الاستسقاء واستدفاع البلاء كالوباء والقحط لانه أمر باخراج الميمان فيه قبل
 والآية تدل على صحة اسلام النبي اذ لولا لما وجب تخليصهم ودفع بأن التخليص لا يختص بالمسلمين بل

وكان محقة من الثقله واسمها خبر
 الشأن وهو محذوف وقرأ ابن كثير وحفص
 عن عاصم ورويس عن يعقوب تكتب بالنساء
 لتأنيث لفظ المودة والمنادى في باليتنى محذوف
 أي يا قوم وقبل يا أطلق للتنبية على الاتساع
 فأفوز نصب على جواب التقى وقرئ بالرفع
 على تقدير فأنما أفوز في ذلك الوقت أو العطف
 على كنت (فليقاتل في سبيل الله الذين
 يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) أي
 الذين يبيعونها بها والمعنى ان بطأ هؤلاء
 عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون
 أنفسهم في طلب الآخرة أو الذين يشترونها
 ويختارونها على الآخرة وهم المبطلون والمعنى
 حنهم على ترك ما حكي عنهم (ومن يقاتل
 في سبيل الله فيقتل أو يغيب فسوف نؤتيه
 أجرا عظيما) وعدله الاجر العظيم غلب أو غلب
 ترغيبا في القتال وتكذيبا لقواهم قد أنعم الله
 على اذ لم أكن معهم شهيدا وانما قال فيقتل
 أو يغلب تنبيها على أن المجاهد ينبغي أن يثبت
 في المعركة حتى يعثر نفسه بالشهادة
 أو الدين بالظفر والغلبة وأن لا يكون قصده
 بالذات الى القتل بل الى اعلاء الحق واعزاز
 الدين (وما لكم) مبتدأ وخبر (لا تقتاتلون
 في سبيل الله) حال والعامل فيها ما في الظرف
 من معنى الفعل (والمستضعفين) عطف على
 اسم الله تعالى أي وفي سبيل المستضعفين
 وهو تخليصهم من الاسر ووضوئهم عن العدو
 أو على سبيل محذف المضاف أي وفي خلاص
 المستضعفين ويجوز نصبه على الاختصاص
 فان سبيل الله تعالى بعم أبواب الخير وتخليص
 ضعفة المسلمين من أيدي الكفار أعظمها
 وأخصها (من الرجال والنساء والولدان)
 بيان للمستضعفين وهم المسلمون الذين بقوا
 بمكة امتد المشركين أو ضعفهم عن الهجرة
 مستذلين مضعفين وانما ذكر الولدان مبالغة
 في الحث وتنبيها على تنهاى ظلم المشركين
 بحيث بلغ أذاهم الميمان وأن دعوتهم
 أجبت بسبب مشاركتهم في الدعاء حتى
 بشار كوا في استئصال الرحمة واستدفاع
 البلية وقيل المراد به العبيد والاماء

وهو جمع وايد (الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) فاستجاب الله دعاءهم بأن يسر لبعضهم الخروج الى المدينة وجعل لمن بقي منهم خير ولي وناصر ففتح مكة على نبيه صلى الله عليه وسلم قولا لهم ونصرهم ثم استعمل عليهم عتاب بن أسيد فخماهم ونصرهم حتى صاروا أعز أهلها والقرية مكة والظالم صفتها ونذ كبير لتذكير ما أسند اليه فان اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هوله كان كالفعل يذكروا يؤث على حسب ما عمل فيه (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله) فيما يصلون به الى الله سبحانه وتعالى (والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت) فيما يبلغ بهم الى الشيطان (فقاتلوا اولياء الشيطان) لما ذكر مقصد الفريقين أمر اولياءه أن يقاتلوا اولياء الشيطان ثم نجحهم بقوله (ان كيد الشيطان كان ضعيفا) أي ان كيد المؤمن بالاضافة الى كيد الله سبحانه وتعالى للكافرين ضعيف لا يؤبه به فلا يخافوا اولياءه فان اعتمادهم على ضعفه شيء وأوهنه (ألم تر الى الذين قبل لهم كفوا أيديكم) أي عن القتال (وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة) واشتغلوا بما أمرتم به فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله) يخشون الكفار أن يقتلوه كما يخشون الله أن ينزل عليهم بأسه واذ الله حاجا جواب لما وفريق مبتدأ منهم صفته ويخشون خبره كخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول وقع موقع المصدر أو الحال من فاعل يخشون على معنى يخشون الناس مثل أهل خشية الله منه (أو أشد خشية) عطف عليه ان جعلته حالا وان جعلته مصدرا فلا

يشمل من يتبعهم والولدان على الاول جمع وليد ووليد بمعنى ولد وقيل انه جمع ولد كورل وورلان وأما على كونه بمعنى العبيد والامام جمع وليد ووليد بمعنى عبد وجارية على التغليب لانه وودهم ذا المعنى في اللغة وان كانت الواحدة غلبت على الجارية فقوله وهو جمع وليد كان الظاهر أن يقول ووليد كما في الكشف فكأنه اعتبر التغليب في المفرد قناتل (قوله فاستجاب الله دعاءهم الخ) اشارة الى دفع ما يقال ان الدعاء ان كان مجعوع الامر لم يستجب وان كان باحدهما لا على التمييز فالظاهر العطف بأوبانه على التوزيع فلذا عطف بالواو وهو مجعوعهما والمقصود منه الخلاص وقد حصل وعتاب بالتسديد ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين وكان بين ولده على مكة ابن ثمانى عشرة سنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أسيد في الجنة وهو مات كافرا فاتبه وقال أولته بابنه عتاب فشده بالجنة وكان الحكمة في ذلك مع وجود كبار الصحابة اظهارة عزة الدين وغايته حتى لا يخشى من أحد فيليها من المؤمنين الكبير والصغير وفي الاتصاف في الآية تسكنة حسنة وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن نسب اليها ما لا أهلها مجازا كقوله وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت الآية وفي هذه مدل الى الاسناد الحقيقي لاهلها لان المراد مكة فوقرت عن نسبة الظلم اليها تنسريها لاهلها به شرعها الله (قوله فيما يصلون به الى الله) وفي ظرفية أو بمعنى الملام وسبيل الطاغوت الكفر والمراد بأولياء الشيطان الكفرة المجاهرون والمراد بالذين كفروا قبلهم المتأخرون وكذا الفريقين في قوله قصد الفريقين المؤمنون والمنافقون كما قيل ولا يؤبه بالجوهول بمعنى لا يسالى به كعبه أو أضعف شيء هو الشيطان والفضل في الضعف أخوذ من كان المفيدة للاستمرار لان استمرار الضعف لزيادته ولو كان قليلا لا ينقطع وقيل انه من صفة ضعيفا وفيه نظر لانها لا تقيد بالمباغة والذين قبل لهم كفوا عن القتال مع الكفار هم المؤمنون الذين كانوا بمكة لانهم أمروا به ما داموا بمكة وكانوا يتقنون أن يؤذن لهم فيه فتركت ولذا فسر أبو منصور والبخاري الخشية بأنهم لما ركز في طبع الانسان من كراهة ما فيه خوف هلاكه لأنها كراهة لا مراعاة الله وحكمه اعتقادا (قوله واذ الله حاجا الخ) وهي ظرف مكان كما تقر في النحو وقيل ظرف زمان وجوز فيه بأن تكون خبرا مبتدأ هت فيخشون صفة أيضا (قوله من اضافة المصدر الى المفعول الخ) قال النحرير ايس المصدر من المبنى للمفعول بحيث تكون الاضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم أي غلبوهم وذلك لانه حينئذ لا يكون لاضافة الالهم اليهم كبير معنى بمنزلة قولك مثل أهل مخوفية الله بل المعنى مثل أهل الخائفة من الله وهم الخائفون فليست به للفرق بين المصدر المبنى للمفعول والمضاف الى المفعول وقوله وقع موقع المصدر أي خشية كخشية الله أو هو حال من فاعل يخشون ويقدّر مضاف أي حال كونهم مثل أهل خشية الله أي مشبهين بأهل خشية الله وقيل انها حال من ضمير مصدر محذوف أي يخشونها الناس كخشية الله وقوله منه أي من الله وانما ذكر لانه لو لم يذكر احتمال كونه بسبب معنى آخر فلا يقال لاجابة له (قوله وان جعلته مصدرا فلا الخ) أي التمييز في المعنى والجور من التفضيلية يكون مانعا من الموصوف بأفعال التفضيل فالهوى على تقدير الحالية أنهم أشد خشية من غيرهم بمعنى أن خشيتهم أشد من خشية غيرهم وهو مستقيم وعلى تقدير المصدرية المعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية غيرهم بمعنى أن خشية خشيتهم أشد ولا يستقيم الا على طريقة جدد على ما ذهب اليه أبو علي وابن جني ويكون كقولك زيد أجدر بخلاف ما اذا قلت أو أشد خشية بالجر فان معناه تفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا قلت واحدة واحدة وذكر ابن الحاجب رحمه الله أنه يجوز أن يكون من عطف الجمل أي يخشون الناس كخشية الله أو يخشون الناس أشد خشية على أن الاول مصدر والثاني حال وقيل عليه ان حذف المضاف أهون من حذف الجمله وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتراض أيضا بان التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انتصب عنه لا متعلقا به كقوله قاله خير

(ولو كنتم في بروج مشيدة) في تصور
أوصون مرتفعة والبروج في الأصل
بيوت على أطراف القصر من تبرجت المرأة
إذا ظهرت وقرئ مشيدة بكسر الهمزة وضمها
لها بوصف فاعلمها كقولهم قصيدة شاعرة
ومشيدة من شاد القصر إذا رفعه (وان
تصهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
وان تصهم سيئة يقولوا هذه من عندك) كما
تقع الحسنة والسيئة على الطاعة والمعصية
يقعان على النعمة والبليّة وهما المراد في
الآية أي ان تصهم نعمة كنصب نسبوها
الى الله سبحانه وتعالى وان تصهم بليّة كقسط
أضافوها اليك وقالوا ان هي الا بشؤمك
كما قالت اليهود منذ دخل محمد المدينة
نقصت ثمارها وغلّت أسعارها (قل كل
من عند الله) أي يسط ويقبض حسب
ارادته (قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون
حديثنا) يوعظون به وهو القرآن فانهم
لو فهموه وتدبروا معانيه اعلوا أن الكل
من عند الله سبحانه وتعالى أو حديثنا ما
كبهائم لا افهام لها أو حديثنا من صروف
الزمان فينتفكرون فيه فيعلمون أن القابض
والباسط هو الله سبحانه وتعالى (ما أصابك)
يا انسان (من حسنة) من نعمة (فمن الله)
أي تفضل الله منه فان كل ما يغفل عنه الانسان
من الطاعة لا يكافئ نعمة الوجود فكيف
يقضى غيره ولذلك قال عليه الصلاة والسلام
ما أريد خل الجنة الا برحمة الله تعالى قيل
ولا أنت قال ولا أنا (وما أصابك من سيئة)
من بليّة (فمن نفسك) لانها السبب فيها
لاستجلابها بالمعاصي وهو لا ينافي قوله
سبحانه وتعالى قل كل من عند الله فان الكل
منه ايجادا وابطالا غير أن الحسنة احسان
وامتنان والسيئة مجازاة وانتقام كما قالت
عائشة رضي الله تعالى عنها ما من مسلم يصيبه
وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها وحتى
انقطاع شع نعله الا يذنب وما يغفل الله أكثر

يناسبه التعميم وأما الثاني فلانه يلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرط فيه وهو غير صحيح لصدارة الجواب أنه
لا مانع من تعميم ولا تطلون قتيلا للدينا والآخرة أو يكون المعنى لا ينقصون شيئا من مدة الاجل
المعلوم لان الاجور يهتكم الكلام كما قاله التحرير وحراده باتصاله بما قبله اتصاله به معنى لا علة على
أن يكون أي انما تكونوا شرطاً جوابه محذوف تقديره لا تطلوا وما قبله دليل الجواب فهو مرتبط به معنى
لا علة وهو ظاهر وقوله يدرككم الموت جملة مستأنفة والجمهور على قراءة مشيدة بفتح الهمزة اسم مفعول
بمعنى مرفوعة أو مخصصة وقرئ بكسرها على التجوز كعيشة راضية والبروج الحصون من التبرج
وهو الاظهار وبروج الجحوم منازلها مأخوذ منه وتفسيره بها هنا تكاف لا داعي له وهو منقول عن
الامام مالك فهو كقول زهير ولولا أبواب السماء بسلم (قوله كما تقع الحسنة والسيئة الخ) يعني أنها
تطلق على هذين المعنيين في القرآن والكلام اما أن يكون مشتركا بينهما اشتراك المعنى أو اشتراك الرجل
بين افرادهما كما كان بين قوله كل من عند الله وبين قوله من الله ومن نفسك بعده معارضة بحسب الظاهر
جلها بعضهم في كل منهما على أحد المعنيين لئلا يقع التعارض بينهما والعلامة والمصنف جلاهما على
النعمة والبليّة فيهما بما يقتضي سبب النزول ومناسبة المقام لذكر الموت والسلامة قبله ولأن انقطاع الاصابة
الاكثر استعماله فيه وهما من هذا القبيل ودفع التعارض بما سألني وقوله وأرسلناك للناس رسولا
يناسبه حل الثاني بما يتعلق بالتكليف من الطاعة والمعصية ولذا غير أسلوبه اذ هو فيه بالماضي وسيأتي ما
يدفعه وقال الراغب الفرق بين من عند الله ومن الله ان من عند الله أعم منه اذ هو يقال فيما يرضاهما
أمر به ونهى عنه وبسخطه ومن الله لا يقال الا فيما يرضاه ويأمر به ولذا قال الراغب ان أصبت فمن
الله وان أخطأت فمن الشيطان ثم بين تشاؤم اليهود على عادتهم كما قال تعالى بطير وابوسى ومن معه (قوله
أي يسط ويقبض الخ) رد عليهم بأنه القابض الباسط فلا فاعل سواء ولا واسطة سوى أنفسكم دون النبي
صلى الله عليه وسلم كما زعموا فتمام الرد عند قوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك فاندفع ما قيل انهم
لم يجعلوه فاعلا بل تشاؤموا به فلا يكون هذا رد اعليهم (قوله يوعظون به وهو القرآن الخ) يفقهون
بمعنى يفهمون فالمراد بالحديث حديث مخصوص أو المطلق جمعوا بنزلة البهائم الذين لا يفهمون
أو المراد كل ما حدث وقرب عهد كالحادث كما فسره به الراغب فالمراد أنهم لا يفقهون صروف الدهر
وتغيره حتى يعلموا أن له فاعلا حقيقيا بيده جميع الامور (قوله يا انسان الخ) يعني أن الخطاب عام لكل
من يقف عليه لا للنبي صلى الله عليه وسلم كقوله إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ويدخل فيه
المدكورون دخولا أوليا وفسر من الله بالتفضل المذكور اذ كره وقدم ما قاله الراغب فيه والحديث
المدكور أخرجه الشيخان (قوله لانها السبب الخ) فظهر اختلاف جهتي في السبب واثباته من
حيث الايجاد والسبب والى الاول ينظر قوله كل من عند الله أي يسط ويقبض والى الثاني قوله لانها
السبب وقوله الحسنة احسان وامتنان وهي أحسن وفي نسخة امتحان أي امتحانهم لينظر هل يشكر أم
يكفر ويظهر ولا ينافي أن يكون في النعمة أيضا امتحان بان يصبر أو لا لكن المنظور اليه المجازاة
كما صرح به في الحديث والمراد بالسبب ما يوجد الشيء عنده بإرادته وخلفه فهو سبب عادي والحسنة
لما كانت نارة بسبب ما يصدر عنه من الجليل وتارة بمحض التفضل لم تستند الى سببها والمراد بالمعاصي
ما يشمل الهفوات (قوله ما من مسلم يصيبه صب ولا نصب الخ) الوصب المرض والنصب المشقة
والنصب أو الداء والحديث المذكور أدخل فيه حديثا آخر لما أخرجه الشيخان عن عائشة ما من مصيبة
تصيب المسلم الا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها وأخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب حتى الشوكة يشاكها الا كفر
الله من خطاياهم وأخرج الترمذي عن أبي موسى رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يصيب عبدا
نسكة فافوقها أو مادونها الا بذنب وما يغفل الله عنه أكثر ويشاكها كهاججها ولكنه غير متعلمين

ولذا قيل ان الضمير للشوكه بمعنى المصدر فهو مفعول مطلق (قوله لا حجة فيهما للناس والمعتزلة) أي لا حجة في أن الخير والشر من الأفعال بخلقه وإرادته ولا في أن المعاصي ليست كذلك على ما علم من الخلاف بيننا وبين المعتزلة لأن إحدى الآيتين بظاهرهما للناس الأخرى لهم فلا بد من التأويل وهو مشترك الالتزام ولأن المراد بالحسنة والسنة النعمة والبلية لا الطاعة والمعصية والخلاف في الثاني وأما الامام فاختار تفسيرهما بالمعنى الأعم كما فصله الطيبي ومنهم من قال انه استفهام تقديره أفن نفسك هو مبتدأ (قوله حال قصدهم التاكيد الخ) اذا تعلق برسول لا يكون تقديمه للاختصاص الناظر الى قيد العموم أي مرسل لكل الناس لا لبعضهم كما زعموا فهو ورد عليهم في اختصاص رسالته بالعرب ولذا رجع هذا الوجه في الكشف لا يتواءم على أن الحال المؤكدة يجب حذف عاملها كما قيل لأن هذه مؤكدة لعاملها والفرق بينهما في سورة آل عمران وأما نصبه على أنه مفعول مطلق فأمّا لأن الرسول يكون مصدرا كما في قوله لقد كذب الواشون ما فهمت عندهم • بنى ولا أرسلناهم برسول

أي برسالة أولان الصفة قد نستعمل بمعنى المصدر مفعولا مطلقا كما استعمل الشاعر خارجا بمعنى خروج (قوله ولا خارجا الخ) الشعر لفرزدق قاله وقد حاف عنه الكعبة لا يقول شعرا فيه هجاء ونحوه فترك الشعر وأقبل على قراءة القرآن ومنه

ألم تحزن عاهدت ربى واني • لبين رناج قائما ومقام

على حلقة لا أشم الدهر مسلما • ولا خارجا من في زور كلام

أضمر الفعل قبل خارجا كأنه حال ولا يخرج خارجا موضع خروج وعطف الفعل المقدر وهو لا يخرج على قوله لا أشم الذي هو جواب القسم والرتاج باب الكعبة وعلى هذا أخرجه سيويه رحمه الله وإن احتمل تقديره ولا يكون ونحوه وقوله والتعميم أي لا التاكيد كما في الأول فإن التعميم مستفاد من الناس إذ التعريف فيه للاستغراق كما صرح به في قوله لا كافة للناس وهو متعلق بالفعل لا الحال فلا دخل للحال في العموم بخلافه على الثاني فلا يرد عليه أن التعميم مقصود على كل حال وقوله ينصب المجزئات إشارة إلى أن في الشهادة استعارة هنا ومنهم من عهده أي شهيدا على كل ما مر من مصادرهم وأما جعل الشهادة من قوله وأرسلناك للناس رسولا فعبه تأمل (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة مبلغ الخ) يعني أن طاعة المبلغ لطاعة الامام وليست له بالذات حتى يتوجه ما فهموه ويدل عليه التعبير بالرسول ووضع موضع الضمير للاشعار بعلمته وقارف أي تعاطى يقال قارف كذا اذا تعاطى ما يعاب به ولم يقل ومن نولى فقد عصاه للمبالغة كما سيأتي وما ذكره من الحديث قال العراقي رحمه الله لم أقف عليه (قوله تحفظ عليهم أعمالهم الخ) كونه عليه البلاغ لا محاسبتهم بمعنى فأعرض عنهم كما يدل عليه ما بعده فهذا سبب الجزاء قائما مقامه كما في الكشف وليس وجه آخر لأن الحفظ انما يكون عما يضمر فهو بمعنى لا يدفع ضررهم وهو جزاء من غير تأويل لأنه خلاف الظاهر والظاهر أن المراد بالرسول هنا نبينا صلى الله عليه وسلم بدليل الخطاب لا العموم والخطاب لغیر معین فلا التفات فيه وقال حفيظا بصيغة المبالغة لأنه حافظ بالتبليغ وقيل هو مفعول ثان لتضمن أرسلنا معنى جعلنا ولا حاجة اليه (قوله وأصله النص على المصدر) يعني أنه مبتدأ أو خبر وكان أصله النص كما يقول المحب سمعا وطاعة لكنه يجوز في مثله الرفع كما صرح به سيويه ونقله في الكشف لادلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (قوله أي زورت خلاف الخ) بتقديم الزاى المحجة على الراء المهملة وهو الظاهر من التزوير وهو ترويح المراد وابراره في صورة الحق وجوز فيه تقديم المهملة على المحجة كما في الفائق في هذه اللفظة لما وقعت في كلام عررضي الله عنه وهو عناء أيضا وجوز في فاعل تقول أن يكون ضمير المؤنث الغائب للطائفة وأن يكون ضمير المذكر المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم والعدول الى المضارع للاستمرار وعائد الموصول محذوف عنهم (قوله والتبیت الخ) التبیت قصد العدو وليلا وفي غفلة وتدبير الفعل بالليل والعزم

والأيتان كما ترى لا حجة فيهما للناس والمعتزلة (وأرسلناك للناس رسولا) حال قصدهم التاكيد الخ أن علق بها أي رسول لا للناس جميعا كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ويجوز نصبه على المصدر كقوله ولا خارجا من في زور كلام (وكفى بالله شهيدا) على رسالتك ينصب المجزئات (من يطع الرسول فقد أطاع الله) لأنه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة مبلغ والآخر هو الله سبحانه وتعالى روي أنه عليه الصلاة والسلام قال من أحبني فقد أحب الله ومن أطاعني فقد أطاع الله فقال المنافقون لقد قارف الشرك وهو ينهي عنه ما يريد الآن أن يفتنه ربا كما اتخذت النصارى عيسى ربا فقلت (ومن نولى) عن طاعته (فأرسلناك عليهم حفيظا) تحفظ عليهم أعمالهم وتحاسبهم عليها انما عليك البلاغ وعلينا الحساب وهو حال عن الكاف (ويقولون) اذا أمرتهم بأمر (طاعة) أي أمرنا طاعة أو منا طاعة وأصله النص على المصدر ورفعها للدلالة على الثبات (فاذا برزوا من عندك) خرجوا (بيت طائفة منهم غير الذي تقول) أي زورت خلاف ما قلت لها أو ما قالت لأن من القبول وضمان الطاعة والتبیت اتمام البيتوتة لأن الامور تدبر بالليل أو من بيت الشعر أو البيت المبني لأنه يسوي ويدبر

عليه ومنه تبين نية الصيام والادغام هذا على خلاف الاصل والقياس قال الداني لم تدغم ناء متحركة غير هذه حتى قيل انها ساكنة من ياء وتيسر اذا تمده قال

باتت تبي حوضها ككوفها * مثل الصفوف لاف الصفوف

وقوله بعده يبينون بآياه ولهذالم يلتفتوا له مع انه غريب وهذا بر ما قيل انه لم يسمع الا في قواهم حياك
وياك أي اعتدك بالتحية مع انه قيل أصله بواك بالهمز أي أنزلك وأما جعله من بيت الشعر فبعيد لكن
للقول التحرير انه اصطلاح محدث لان الراغب أثبت انه (قوله يبينه في صحائفهم الخ) والقصد
لتهديهم على الاول وتحذيرهم من النفاق لان الله يظهره على الثاني (قوله قلل المبالات الخ) يعني أنه
كتابة عن قلل المبالات بهم لانه يعرض عمالا ليالي به وهذا بناء على أنه مأثور بالقتال والثاني يكون
قبل الامر به فتكون منسوخة وقوله سيما محذوف لاجوزه الرضى وقال أبو حيان انه لا يوجد في كلام
فصح يخرج به ولا مانع منه للقرينة الدالة على حذفها اذ المعروف في استعماها ذلك وقوله يكفك مضمرهم
وقع في نسخة معمرهم بالعين والصحيح الاولى (قوله بتأملون في معانيه الخ) يعني أصله التأمل في ادبار
الامور ووعايقها ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظرا في حقيقة الشيء واجزائه أو سوابقه وأسابقه
أولوا حقه وأحقابه وان دل الاشتقاق على أنه النظر في العواقب والادبار خاصة وعن الزمخشري أن في
الآية فوائد كوجوب النظر في الأدلة وترك التقليد والدلالة على صحة القياس الى آخر ما ذكره وقيل في
ارتباط هذه الآية أنه لما جعل الله شهيدا كانه قال شهادة الله لاشبهه فيها وليكن من أين بعد لم ان ما
ما ذكرته شهادة الله محكية عنه فقال أفلا يتدبرون الخ وحل من عند الله على أنه كلامه الموحى لا على
أنه محذوفه ك ما فعله الزمخشري في حواشيه (قوله من تناقض المعنى وتفاوت النظم الخ)
في الكشف اركان الكثير منه مختلفة متناقضة تفاوت نظامه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغيا
حد الانجاز وبعضه قاصر عنه يمكن معارضته وبعضه اخبار باغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه اخبار
مخالفا للخبر عنه وبعضه دال على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دال على معنى قاسد غير ملتئم فلما
تجاوب كانه بلاغة معجزة فائقة لقوى البلاغة وتناسر صحة معانيه وصدق اخبار علم أنه ليس الامن عند
قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه أحد سواه قال بعض المدققين حد الانجاز مرتبة لانها
كافي عبارة المفتاح اذ لو كان بمعنى نهايته لم يصح قوله يمكن معارضته وأورد عليه أن قوله فكان بعضه
بالغا حد الانجاز يفيد ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المجز وأجيب بأنه جعل اللازم على كونه
من عند غيره الله قصورا لبعض عن حد الانجاز على سبيل التزل وارخاء العنان وهو من الطريق المنصف
كافي الكشف ويحتمل أنه من التمايق بالمال للالزام وبهذا يدفع أن الكثرة في النظم صفة الاختلاف
والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وذلك لانه جعل
اللازم كون الكثير مختلفا على سبيل التزل وارخاء العنان وجعل نسبة الكثرة الى الكل في ظاهر النظم
على معنى اختلاف كثير وفي كلام المصنف ما يخالفه في ذلك كما قيل وسيأتي تحقيقه وبهذا يدفع قول
التحرير ظاهر النظم أن الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للختلف من غير ضرورة فان كون
البعض مخالفا للبعض صفة الكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه وان قوله فكان بالغا الخ على تقدير
كون القرآن من عند غيره الله مشكل يفضي الى جواز ظهور المجزعة على يد الكاذب بل ربما يفتح
في انجاز القرآن حيث جاز للغير ولو بحسب الاتفاق الايمان بما هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها
الاعلى وما يقرب منه على ما هو حد الانجاز ولا محيص سوى أن يحمل على الفرض والتقدير أي لو كان
فيه مرتبة الانجاز في البعض خاصة على أن يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كما في الاقباس
وتحويه ولا يخفى بعده وقوله بعض اخباره المستقبلة خص المستقبلة لان المجز الانجاز عن المغيبات فلا
يرد ما قيل الاولى ترك التقييد (وأنا أقول) لما كان محصل كلام العلامة أن المراد بالاختلاف الاختلاف

وقرأ أبو عمرو وحزرة بيت طائفة بالادغام
أقرهم في المخرج (والله يكتب ما يبينون)
يثبت في صحائفهم للمجازاة أو في جملة ما يوحى
اليك لتطلع على أسرارهم (فأعرض عنهم)
قال المبالاة بهم أو نجاف عنهم (ونوكل
على الله) في الامور كما اسما في شأنهم (وكنى
ما فيه وكبلا) بكفك مضمرهم وبقية لثمنهم
(أفلا يتدبرون القرآن) بتأملون في معانيه
ويقصرون ما فيه وأصل التدبر النظر في ادبار
الشيء (ولو كان من عند غيره الله) أي ولو كان
من كلام البشر كما تزعم الكفار (لوجدوا
فيه اختلافات كثيرة) من تناقض المعنى
وتفاوت النظم وكان بعضه فصحا وبعضه
ركبكا وبعضه يصعب معارضته وبعضه يسهل
ومطابقة بعض اخباره المستقبلة للواقع
دون بعض وموافقة العقل لبعض أحكامه
دون بعض على ما دل عليه الاستقراء لنقصان
القوة البشرية

في الاجماع وعدمه وهو اختلاف في أمرين لم يكن الاختلاف كثيرا بل مختلف فلذا أول به والمصنف رحمه الله أشار الى أن الاختلاف بالتناقض وتفاوت النظم والفصاحة وعدمها وسهولة المعارضة وصعوبتها والمطابقة للخارج وعدمها والموافقة للعقل وعدمها فتد أنواعا منه إشارة الى أن الكثرة في الاختلاف نفسه لا في المختلف لانه لا داعي اليه كما مر ~~كان~~ عدم الاختلاف فيما ذكره لا يدل على كونه من عند الله بل هو ازدد وكلام غير محجز ليس فيه شيء من هذا الاختلاف عن البشر كالأحاديث النبوية فلا يتضح الاستدلال الواقعي في النظم والادعاء ~~له~~ هذا حصره الزمخشرى فيما مر ليكون دليلا واضحيا وقد شعر بهذا وحاول دفعه بأنه وإن جازمته لكن الاستقراء دل على خلافه وفيه نظروا والاستقراء غير تام (قوله للتنبيه على أن اختلاف ما سبق من الأحكام الخ) جواب عن توهم أن النسخ فيه اختلاف مثل قوله قبيل هذا كفوا أيديكم مع كتب علينا القتال وكل من عند الله وما أصابكم من سيئة فمن نفسه فلا يرد أنه إن أراد ما سبق من القرآن فغير ظاهر لانه لم يسبق قريبا أحكام متناقضة وإن أراد بما سبق ما كان قبل نزول هذه الآية مطلقا فلا وجه لبرادها هنا (قوله بما يوجب الامن أو الخوف الخ) وجه التأويل ظاهر لان الامن والخوف نفسهما لم يجبا بل ما يقتضيهما وقوله لعدم حزمهم بهاء مهله وزاى مجة أى لا فساد ونفاق وغيره والتخويف في ادعائه مفسدة ظاهرة وكذا الظفر لان العدو يستعد في قوته وشوكته (قوله والباء مزيدة) في الكشف يقال أذاع السر وأذاع به ويجوز أن يكون المعنى فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ يعنى أنه إذا جعل لازما يكون بمعنى فعلوا به الاذاعة وهو أبلغ لانه يقتضى تأثيره في المذاع وكرهه ثبت وقربه سواء كانت الباء للتعدي أو بمعنى في على حد قوله * نخرج في عراقيهم انصلي * وأما أن يكون مضمنا معنى التحدث فان قيل انه يكون لازما ومتعديا فظاهر (قوله ولوردوا ذلك الخبر الخ) مرجع الخبر الخبر المفهوم من الكلام ولو أرجعه الى الأمر كان أظهر وخبر رأيه للرسول صلى الله عليه وسلم وذكر في تفسير الآية ثلاثة أوجه مبنى الاقل على أن جى الأمر وصول خبر السرايا اليهم وردة الى الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر القاء اليهم واخبارهم به من غير اذاعة والعلم معرفة تديره والمصلحة فيه ومبنى الثاني على أن جى الأمر اطلاعهم على ما بالرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر من الامن أو الخوف من قبل الأعداء وردة اليهم ترك التعرض له أو جعله بمنزلة غير المسموع والعلم معرفة كيفية التدبير ومبنى الثالث على أن جى الأمر سماع خبر السرايا من أفواه المنافقين وردة اليهم تركه موقفا الى السماع منهم والذين يستنبطونه هم المذيعون والعلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الأمر من الاذاعة وعدمها واستنباطهم اياه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر تلقيم ذلك من قبلهم فن على هذا ابتدائية والظرف اقرب متعلق يستنبطون وعلى الأولين تبعضية أو بيانية تجريدية والظرف حال واطلاق أولى الأمر على كبار الصحابة لكونهم المرجع فيه أو المظهر له والاستنباط أصله استخراج الشيء من مأخذ كالماء من البئر الجوهر من المعدن والمستخرج ينط بالتعريف فجوز به عن كل أخذ وتلق (قوله بإرسال الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) خصه لانه هو المانع عن الضلال ولاجل هذه الاستثناء لانه اختلف في قوله الاقل لا قبل مستثنى من قوله أذاعوه وأعلمه واستدل به على أن الاستثناء لا يتعين صرفه لما قبله لانه لو كان مستثنى من جملة اتبعتم فسد المعنى لانه بصير عدم اتباع القليل للشيطان ليس بفضل الله وهو لا يستقيم ومن صرفه اليه كما هو المتبادر خص الفضل لان عدم الاتباع اذا لم يكن بهذا الفضل الخصوص لا ينافي أن يكون بفضل آخر ثم اختلفوا بينهم من فسر بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى والمعنى لولا بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وانزال القرآن العظيم لا تبعتم الشيطان فكفرتم الا القليل منكم فانهم ما تبعوا الشيطان وما كفروا ولا أنهم كفروا بعنه ولا قرأته كمن اهتدى الى الحق في زمن الفترة كفس بن ساعدة وأضرابه وقيل المراد به النصرة والمعونة أى لولا اتباع النصرة

ولعل ذكره ههنا للتنبيه على أن اختلاف ما سبق من الأحكام ليس لتناقض في الحكم بل لاختلاف الأحوال في الحكم والمصالح (وإذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف) مما يوجب الامن أو الخوف (أذاعوا به) أقنوه ~~كما~~ كان يفعله قوم من ضعفة المسلمين إذا بلغهم خبر عن سر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخبرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بما أوحى اليه من وعد بالتفكر أو تخويف من الكفرة أذاعوا به لعدم حزمهم فكانت ادعائهم مفسدة والباء مزيدة أو لتضمن الاذاعة معنى التحدث (ولوردوه) ولوردوا ذلك الخبر (الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم) الى رأيه ورأى كبار أصحابه البصراء بالأمور والأمر (أعلمه) على أى وجه يذكره (الذين يستنبطونه منهم) يستخرجون تدابيرهم بتجارهم وأنظارهم وقيل كانوا يسمعون أراجيف المناققين فيذبذبونهم بالاعلى المسلمين ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم حتى يسمعه منهم ويعرفوا أنه هل يذاع العلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولى الأمر أى يستخرجون علمه من جهتهم وأصل الاستنباط استخراج النبط وهو الماء يخرج من البئر أو ما يجفر (ولولا فضل الله عليكم ورحمته) بإرسال الرسول وانزال الكتاب (لا تبعتم الشيطان) بالكفر والضلال (الا قليلا) أى الا قليلا منكم

والظفر لا تبعث الشيطان وتولين الا القليل منكم من المؤمنين من اهل البصرة الذين يعلمون أنه ليس مدار الحقيقة على التصرف في كل حين قال الامام رحمه الله تعالى وهذا أحسن الوجوه لارتباطه بما بعده وحذف المصنف رحمه الله تعالى قول العلامة التوفيق من قوله ارسال الرسول عليه الصلاة والسلام وانزال الكتاب والتوفيق لانه أشكل على بعض شراحه وان أجيب بأن المراد به توفيق خاص نشأ مما قبله وأما الاطلاق ودفع الشبهة بأن عدم الفضل والرحمة على الجميع لا يلزم منه العدم عن البعض فتكف وفي الآية وجوه أخر نحو عشرة فصلها في الدر المنصون وفي قوله تفضل اشارة الى ثبوته بفضل آخر غير المنفي وبه تمام الدفع وتقبل بالتصغير وزيد هذا من تعبد في الجاهلية بالدين الحق وكذا ورقة لكن اختلف في اسلامه كما في أول شرح البضاري ومنكم ضميره عام قتاتل (قوله أو الاتباعا قليلا الخ) فهو على هذا استثناء مفرغ من المصدر وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى مستقيم عليه أي اتبعوه كل اتباع الاتباع قليلا بأن يبقى على اجراء الكفر وآثاره الا البقاء القليل النادر بالنسبة الى البعض حتى ربما أن يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل بمجرد الطبع والعادة كذا قرره التحرير (قوله ان تنبطوا وتر كوك وحده) يشير الى أن القاء في جواب شرط مقدر وقوله الافعل نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالذوات وقوله لا يضرك الخ اشارة الى أنه مجاز أو كناية عن عدم ضرر ذلك فلا يرد أنه مأثور بتكليف الناس فكيف هذا وقيل انه كان مأثورا بأن يقاتل وحده أو لا ولهذا قال الصديق رضي الله تعالى عنه في أهل الردة أقاتلهم وحدي ولو خالفني عيني لقاتلتهم باسمي وليس كذلك وبدر الصغرى كانت غزاة بعد أحد خرجوا المواعدة أبي سفيان رضي الله تعالى عنه ولم يكن فيها قتال والقصة مروية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولم يلو على أحد لم ينظره كما في الأساس وقراءة الجزم قيل فيها انه مجزوم في جواب الامر وهو بعيد والظاهر أن لا انتهى جازمة أي لا تكلف أحد الخروج الانفسك وعلى قراءة النون المعنى ما ذكره (قوله فخرج عليه السلام ومما معه الاسبعون الخ) قال البقاعي الذي في السير أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وما ذكره المصنف غلط تبع فيه الزمخشري ولم ينبه عليه أحد من أصحاب الحواشي اللهم الا أن يقال انه أراد ان يكافئهم وهو محتاج الى النقل أيضا (قوله لا أنا لا تكلف أحد الانفسك) يعني أن نفسك مفعول ثان بتقدير مضاف لا في موقع المفعول الاول أي لا تكلف أحد الانفسك ولا مانع منه أيضا أي لا تكلف أحد هذا التكليف الانفسك والمراد من التكليف مقاتلته وحده ولذا وقع في نسخة أول لا يضرك مخالفتهم لانا لانكاف الخ والتحريض الحث من الخرض وهو ما لا تعب فيه والتفصيل فيه للسلب والازالة كقذية وتفسير الذين كفروا بقريش لانه المروي والمراد العموم وعسى من الله تحقيق وقد فعل والبأس النكابة كالبؤس والتسكيل التعذيب وأصله التعذيب بالانكل وهو القيد دفعم والمقصود التهديد أو التشجيع (قوله راعى بها حق مسلم الخ) فسر كون الشفاعة حسنة بما ذكره وأدرج فيها الدعاء لانه شفاعته معنى عند الله وخص كونها بالغيب لانه أدعى للخلاص وظهر مقم للثأر كيد والحديث المذكور رواه مسلم وغيره (قوله وهو ثواب الشفاعة الخ) التسبب بالجر معطوف على الشفاعة وقوله مساو لها في القدر اشارة الى وجه اختيار النصيب في الحسنات والكفل في السيئة ونكتة ذلك أن النصيب يشمل الزيادة لان جزاء الحسنات يضاعف وأما الكفل فأصله المراكب الصعب فاستعمل للمثل المساوي فلذا اختير اشارة الى اطفه بعباده اذ لم يضاعف السيئات كالحسنات وقيل انه وان كان معناه المثل لكنه غلب في الشر ونذر في غيره كقوله تعالى يؤتكم كفلين من رحمته فلذا خص به السيئة نظرية وهربا من التكرار ومن بيانية أو ابتدائية وقال الراغب المعنى من يعن غيره في فعله حسنة يكن له منها نصيب ومن يعنه في سيئة يناله منها شدة (قوله مقتدرا) اختلف في تفسيره فقيل مقتدرا وهو مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والبيت المذكور لا حيحة الانصاري وقيل للزبير بن عبد المطلب

تفضل الله عليه بعقل راجح اهتدى به الى الحق والصواب وعصمه عن متابعة الشيطان كزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل أو لا اتباعا قليلا الى الدور (فقاتل في سبيل الله) ان تنبطوا وتر كوك وحده لا تكلف الانفسك) الافعل نفسك لا يضرك مخالفتهم وتفاعدهم فتقدم الى الجهاد وان لم يساعده أحد فان الله ناصر لا الجنود روى انه عليه الصلاة والسلام دعا الناس في بدر الصغرى الى الخروج فكسرهم بعضهم فخرت فخرج عليه السلام ومعه الا سبعون لم يلو على أحد وقرئ لا تكلف بالجزم ولا تكلف بالنون على بناء الفاعل أي لا تكلفك الافعل نفسك لا أنا لا تكلف أحد الانفسك لقوله (وحرض المؤمنين على القتال) اذ ما عليك في شأنهم الا التحريض (عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا) يعني قريشا وقد فعل بأن ألقى في قلوبهم الرعب حتى رجعوا (والله أشد بأسا) من قريش (وأشد تنكيلا) تعذبا منهم وهو تقرير وتهديدان لم يتبعه (من يشفع شفاعة حسنة) راعى بها حق مسلم ودفع بها عنه ضرا أو جلب اليه نفعا بشفاعة لوجه الله تعالى ومنها الدعاء لمسلم قال عليه الصلاة والسلام من دعا لآخيه المسلم بظهر الغيب استجيب له وقال له الملك ولت مثل ذلك (يكن له نصيب منها) وهو ثواب الشفاعة والتسبب الى الخير الواقع بها (ومن يشفع شفاعة سيئة) يريد بها محترما (يكن له كفل منها) نصيب من وزرها مساو لها في القدر (وكان الله على كل شيء مقبلا) مقتدرا من أفاض على الشيء اذا قدر قال وذي ضغن كففت الضغن عنه وكنت على مساوئه مقبلا

والضعف الحق يقول رب ذي جلال على كفت السوء عنه مع القدرة عليه وإذا كان معنى شهيدا وحافظا من القوت الحاضر الذي به حفظ البدن فأصله مقوت فأعل كقيم وهذا على النفس بر الثاني وقيل عليهما (قوله الله ورعى على أنه في السلام) ويدل على وجوب الجواب لصيغة الامر وقال الجهور لما سأل في أنه في الهبة ووجوب الجواب للمسلم هو الصحيح لكن على الكفاية وقوله فان قاله أي ورحمة الله زاد أي المحيى وبركاته ولا زيادة على ذلك كما ورد في الحديث وقوله أما الخ إشارة إلى أنه واجب بخير إذ بالزيادة المسنونة يقع ذلك الواجب (قوله لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أحمد والطبراني عن سلمان الفارسي وهذا تعليل الجهور على أنه في السلام لقوله فأين ما قال الله الخ لا للوجوب إذ دلالة في الحديث عليه وقوله فرددت عليك منله انما كان منله مع أنه لم يقل الا عليك لأن عطفه على كلامه يقتضى اشتراكهما فيما ذكر فكانه قال وعليك ذلك (قوله وهذا الوجوب على الكفاية الخ) نقل السيوطي أن الأصح من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجوب الرد حال الخطبة وقيل انه مستحب وقيل مباح وأما القاري ففي روضة النورى أن الأولى ترك السلام عليه فان سلم عليه كفاء الرد بالاشارة والظاهر أنه يرتب باللفظ وقوله ونحوها كالأكل والصلاة وحال الاذان والاقامة والجماع (قوله ومنه قيل أو للترديد الخ) ضهير منه الحديث أو لجميع ما تزوم تعليمية أو ابتدائية لأنه نشأ منه كما يقولون ومن هنا يقال كذا يعني قيل ان الامر بالاحسن فيما إذا أتى المسلم ببعض التحية والامر بالرد فيما إذا أتى بتمامها إذا أحسن منها حتى يؤتى به ولما كان عنه جعل كانه رد إليه ما أخذ منه وقوله وذلك إشارة إلى أنه أي السلام عليك ورحمة الله وبركاته تمام التحية لأن السلام دعاء بالسلامة عن أقسام المضار وحصول المنافع من الرخة أي الانعام وثباتها أي المنافع وقيل انه راجع لها والسلامة والثبات من قوله وبركاته لأن البركة كما حققه الراغب رحمه الله تعالى ثبوت الخبر الإلهي في الشيء لأن مأخذ اشتقاقه يدل على لزوم كالبركة لصدور البعير ومنه بركة الماء غير الجاري منه (قوله والتحية في الأصل مصدر الخ) يعني أصل معنى حيالك الله جعلك حيا ثم استعمل لما ذكره من الدعاء بالحياة كقولهم عمرك الله وقوله فغلب بالتخفيف والتشديد وقيل معناه البقاء والمثل ومنه التحيات لله (قوله وقيل المراد بالتحية العطية) أي الهبة ولذا قال على المتب لان التحية تطلق على الهدية وهي هبة والثواب عوض الهبة والشافعي رحمه الله تعالى له في أكثر المسائل قولان فإما قاله يغدأ قوله القديم وما قاله بمصر قوله الجديد يعني أن قوله القديم وهو ضعيف عندهم أنه لا بد في الهبة من العوض أو الرد على مالكها وقوله الجديد كذهبا واعلم أنهم قالوا لو قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال عليك السلام فقط أجزاء لكنه خلاف الأولى وظاهر الآية وكلام المصنف رحمه الله تعالى خلافه وفي الكشف من قال لا آخر أقرئ فلانا السلام وجب عليه أن يفعل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسلم على لاعب الشطرنج والترد والمغنى والقاعد لحاجته ومظير الحمام والعماري من غير عذر في حمام أو غيره وذكر الطحاوي أن المستحب رد السلام على الظهارة وتيمم رده ويسلم الرجل على امرأته لا الأجنبية ويسلم الماشي على القاعد والراكب على الماشي وراكب الفرس على راكب الجار والصغير على الكبير والأقل على الأكثر وعنه صلى الله عليه وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم أي وعليكم ما قلتم ولا يبدأ حتى يسلم فان بدأ أقل وعليك ورخص بعضهم في بدئهم بالسلام إذا دعت إليه داعية ولا يسلم عليهم في كتاب ولا غيره فان فعل قال السلام على من اتبع الهدى وجوابه بقوله وعليك روى بالواو وتر كها كما فصله الطيبي وقوله وقيل المراد بالتحية العطية هو قول لابي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لان السلام قد وقع فلا يرتد بعينه فلذا حمل على الهدية وأجيب بأنه مجاز كقول المتنبي

ففي تغرم الأولى من العظمى * بشاية والملف الشيء غارمه

أو شهيدا حافظا واشتقاقه من القوت فانه يقوى البدن ويحفظه (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) الجهور على أنه في السلام ويدل على وجوب الجواب أما بأحسن منه وهو أن يزيد عليه ورحمة الله فان قاله المسلم زاد ويركاته وهي النهاية وأما برده منله لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله فقال وعليك آخر السلام ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك فقال الرجل نقصتني فأين ما قال الله تعالى وتلا الآية فقال صلى الله عليه وسلم إنك لم تترك لي فضلا فرددت عليك منله وذلك لاستجماعه أقسام المطالب السلامة عن المضار وحصول المنافع وثباتها وهذا الوجوب على الكفاية وحيث السلام مشروع فلا يرتد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحوها ومنه قيل أو للترديد بين أن يجيب المسلم ببعض التحية وبين أن يجيب بتمامها والتحية في الأصل مصدر حيالك الله على الاخبار من الحياة ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك ثم قيل لكل دعاء فغلب في السلام وقيل المراد بالتحية العطية وأوجب الثواب أو الرد على المتب وهو قول قديم للشافعي رضي الله تعالى عنه

قوله وفي الكشف الخ قد نصرف المعنى في عبارته بزيادة ونقص كما يعلم من راجعته اه

وقوله على التهمة اشارة الى دخول ما قبله فيه دخولا اوليا (قوله مبتدأ وخبر) اشارة الى أن اللام
 قسمية لان لام التأكيدي لا تدخل خبرا مبتدأ والخبر وان كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة
 الجواب فلا يرد وقوع الانشاء خبرا ولا أن جواب القسم من اجل التي لا محل لها من الاعراب فكيف
 يكون خبرا مع أنه لا امتناع من اعتبار المحل وعدمه باعتبار جهتين (قوله ليحشرنكم الخ) لما
 كان الجمع لا يتعدى بالي اشارة الى توجيهه بأنه بمعنى الحشر وهو يتعدى به افعال تعالى لالي الله تحشرون
 ومن لم يتنبه له اعترض عليه بأن معنى الجمع في ليحشرنكم اظهر منه في ليحشرنكم فيكون تفسيره به
 تفسيره بالاخني مع أن الحشر للجمع في القيامة اخص وأعرف في لسان الشرع فلا يتوجه كونه اخني
 أيضا وقوله أو مفضين اليه جواب آخر أي عدي بالي لتضمين معنى الافضاء المتعدي بها أو الى بمعنى في كما
 أثبتته أهل العربية (قوله فهو حال الخ) يعني الجملة اما حال من اليوم وضيف فيه راجع اليه أو صفة
 مصدر محذوف أي جمعا لا ريب فيه والضمير للجمع (قوله انكار أن يكون أحد الخ) يعني
 الاستفهام انكارى والتفضيل باعتبار الكمية في اخباره الصادقة لا الكيفية فانها لا يتصور فيها تفاوت
 اذ صدق صدقه مطابقته وهي لا تزيد فلا يقال في حديث معين انه أصدق من آخر الا بتأويل ويجوزونني
 الا صدقية وانكارها يفيد نفي المساواة أيضا كما في قواهم ليس في البلد أعلم من زيد وهي قاعدة متر
 تحقيقها ولا حاجة الى تأويل أصدق بأظهر صدقا كما توهم وامتناع الكذب وكونه في حقه محال ثابت
 شرعا وعقلا لانه اما الحاجة أو لغيرها وهو الغنى المطلق والغير ما عدم العلم وهو العلم الذي لا يهزب عن
 علمه مقداره وادركه واما صدقده وهو صدقه لا يليق بجناب عزته وتقديسه وتعالى فان قيل هذا انما يتم في الكلام
 النفسى فلم لا يجوز في الاقضى بأن يخلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق لما من حيث
 انه كلام للغير ويتعلق بقدرته وارادته على ما هو المذهب من أنه خالق لكلام العباد صدقها وكذبها
 فانه لا يوجب كونه منكما وكاذبا بل من حيث انه يكون كلامه ومنسوبا اليه لا الى الغير كاللفظي من
 القرآن أوجب بأنه أيضا نقص لكونه تجهيلا وان لم يكن جهلا ولو سلم في الامتناع الشرعي كفاية
 ولا يخفى أن الجواب هو الثاني وأما الاول فليس بشئ (قوله فالكلم تفترقتم في أمر المناققين الخ)
 يعني أن المقصود انكار عدم اتفاقهم على كفرهم ثم ذكر سبب النزول وفيه خمسة أقوال أحدها ما روى
 عن زيد فالاول هو ما رواه الشيخان عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه والاجتواء بالجميع من قولهم
 اجتويت البلد اذا كرهت الإقامة فيها وان كنت في نعمة واصل معناه كراهيتهم الوخامتها المقتضية للجوى
 وهو المرض داء الجوف اذا طاول والبدو بمعنى البادية خلاف الحضر والحاضرة وكونها نزات
 في المخلفين من غزوة أحد فيه نظر (قوله أو في قوم هاجر وانهم رجعو الخ) في الكشف وقيل كانوا قوما
 هاجروا من مكة ثم بداهم فرجعوا وكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم افعلى دينك وما خرجنا
 الا لاجتواء المدينة والاشتياق الى بلدنا فهم من مشركي مكة والذي في الحديث الاول من غيرهم فلا
 وجه لما قيل انه القول الاول فلا معنى لاعادته وقوله معتلين أي مظهرين لعلة ذلك ووجهه والحديث
 الآخر أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله وفثنين حال عاملها
 الخ) في الدر المنصور فيه وجهان أحدهما أنه حال من ضمير لكم المجرور والعامل فيه الاستقرار أو الطرف
 لنبايته عنه وهذا القول الاول الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام
 بدونها وهذا مذهب البصريين في هذا التركيب وما شابهه والثاني وهو مذهب الكوفيين أنه خبر كان
 مقدرة أي ما لكم في شأنهم اذ كنتم فثنين ورتب التزام تنكيره في كلامهم نحو ما لهم من التذكرة
 معرضين وكون العامل الجملة بتمامها الكون فاعلنا تأويل أي افرقتم لا يخفى أنه مخالف للبصريين
 والكوفيين وعمل الجملة عمالا نظيره ولا داعي اليه وأما ما قيل على الاول ان كون ذى الحال بعضا
 من عامله غريب لا يكاد يصح عند الاكثرين فلا يكون معموله ولا يجوز اختلاف العامل في الحال

(ان الله كان على كل شئ حسيبا) مجاسكم
 على التهمة وخبرها (الله لا اله الا هو) مبتدأ
 وخبره والله مبتدأ والخبر (ليحشرنكم الخ) خبر
 القيامة أي الله واقعه ليحشرنكم من قبوركم
 الى يوم القيامة أو مفضين اليه أو في يوم
 القيامة ولا اله الا هو اعراض والقيام
 والقيام كالطالب والطالبة وهي قيام
 الناس من القبور والحساب (لا ريب فيه) في
 اليوم أو في الجمع فهو حال من اليوم أو صفة
 لا مصدر (ومن أصدق من الله حديثا) انكار
 أن يكون أحد أكثر صدقته فانه لا يتطرق
 الكذب الى خبره بوجه لانه نقص وهو على
 الله محال (فالكلم في المناققين) فالكلم تفترقتم
 في أمر المناققين (فثنين) أي فرقتين ولم
 تتفقوا على كفرهم وذلك ان ناسا منهم
 استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الخروج الى البدو واجتواء المدينة فلما
 خرجوا لم يزلوا را حدين مرحلة مرحلة
 حتى لحقوا بالمشركين فاختلف المسلمون في
 اسلامهم وقبل نزلت في المخلافين يوم أحد
 أو في قوم هاجروا ثم رجعوا معتلين باجتواء
 المدينة والاشتياق الى الوطن أو قوم أظهروا
 الاسلام وقعدوا عن الهجرة وفثنين حال
 عاملها لكم كقولنا لك فاعلم

وصاحبها من فلسفة الخو (قوله حال من قتيين) أي كان صفة له لتأويله بما ذكره فلما قدم انتصب
حالا وهو حال من الضمير والعامل فيه يعلم بما تقدم وفيه وجوه أخرى في الأعراب (قوله ردهم إلى
حكم الكفرة الخ) ما موصولة أو مصدرية والباء سببية واختلف في معنى الركن لغة فقبل الرد كما قال
أمية بن أبي الصلت

فاركسوا في جميع النار أنهم * كانوا عصاة وقالوا آلاف والزورا

أي ردوا فالعنى حينئذ ردهم إلى الكفر بعد الإسلام بكسبهم وهو الوجه الأول وقبل الركن قريب
من التمسك وحاصله أنه ردهم منكسبين فهو أبلغ من التمسك لأن من برى منكسبا في هوة فلما يخلص
منها فالعنى أنهم بكسبهم الكفر قلب الله حالهم وورما هم في حفر النيران وهذا هو الثاني وقبل الركن
الرجيع وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أتى بروثة فقال إنهم أركس وقبل الأركس الاضلال ومنه
وأركستني عن طريق الهدى * وصيرتني مثالا للعدا

(قوله أن تجعلوه من المهتدين) لأن الهداية المتعدية إبهالة وجعله مهديا وما قبل أن المصنف رحمه الله
تعالى جعل أن تهديا بمعنى جعله من المهتدين أي وصفهم بالاهتداء ولم يجده في اللغة بهذا المعنى فلا
وجه له (قوله ولونصب على جواب التثنية الخ) كذا في الكشف وقيل عليه المنقول أن التثنية إذا كان
بالحرف كليت ينصب جوابه وأما إذا كان بالفعل كودفلم يسمع من العرب ولم يذكره النحاة ورد بأنهم
لم يريدوا التثنية المفهوم من قوله بل المفهوم من قوله بناء على أنها التثنية وفيه نظروا لا يريدانه اخبارا عن التثنية
فكيف ينصب في جوابه لأنه لا يمكن أن يكون حكاية لتثنيهم مع جوابه والأصل لو تكفرون كما كفرنا فتكون
نحن وهم سواء وتكفرون حكاية بالمعنى وتكونون غلب فيه الخطاب على الغيبة (قوله فلا توالوهم الخ)
أي لا تتخذوهم أولياء كما في سائر المسلمين وقوله حتى يؤمنوا الإشارة إلى أن الهجرة لله ورسوله صلى الله
عليه وسلم مستلزمة للإيمان ولا يعتد بها بدونه وكانت الهجرة فرضا في صدر الإسلام كما في التيسير وسبيل
الله الطريق الموصلة إليه وهي امتثال أوامر وترك نواهيه وقوله أظهاها بالهجرة وفي نسخة المظاهر
أي المقوى وقوله أوعن أظهاها بالإيمان أن أراد أظهاها بالإيمان بالهجرة فالتفسير واحد وإن أراد
الإطلاق فهو مخالف لما عليه المفسرون ~~لم~~ كقوله قد يقال أنه علم من قوله حتى يهاجروا قبله فلا حاجة
لتكريره وقوله رأسا أي بالكلية دائما وهذا أمان المضارع الدال على الاستمرار أو من التكرار المقيد
للتأكيده وحيث وجدتموهم يعني في الحل والحرم والامر بالاختلاف مقدمه على القتل عادة والمراد قتلهم
ولو بدون أخذ (قوله استثناء من قوله فخذوهم الخ) قال الطيبي أي من الضمير في فخذوهم لأن الضمير
في ولا تتخذوا وإن كان أقرب لأن اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا وقوله والقوم هم خزاعة
أي الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم شتان كما عرف في السير والمراد بالاتصال الانضمام
والاتجاه إليهم لا اتصالهم به نسباً على الصحيح وزيد مناة علم ومناة اسم صنم أضيف إليه كعبد مناة وقوله
وإدع بمعنى صالح وصفة قوم بينهم وبينهم ميثاق قيل وفي قوله عطف على الصلة لطف إيهام فإن الصلة
بصلون فهي صلة لفظاً ومعنى والظاهر أن المصنف رحمه الله لم يقصده وإنما هو اتفاق (قوله والأول
أظهر لقوله الخ) لأشبهه في أن عطفه على الصلة أرجح رواية ودراية لأنه لو عطف على الصلة لكان لمنع
القتال سببان الاتصال بالمعاهددين والاتصال بالكافرين ولو عطف على الصلة كان السببان الاتصال
بالمعاهددين والكف عن القتال لكن قوله فإن اعتزلوكم بقرآن أحد السببين هو الكف عن القتال لأن
الجزء مسبب عن الشرط فيكون مقتضيا للعطف على الصلة فإنه لو عطف على الصلة كان أحد السببين
الاتصال بالكافرين لا الكف عن القتال فإن قلت لو عطف على الصلة فحققت المناسبة أيضا لأن سبب منع
التعرض حينئذ الاتصال بالمعاهددين والاتصال بالكافرين والاتصال سبب للدخول في حكمهم وقوله فإن
اعتزلوكم بين حكم الكافرين سابق حكم المتصلين بهم (قلت) في شرح الكشف أنه جائز ~~لم~~ أن الأول

وفي المناقذين حال من قتيين أي منفردين فيهم
أو من الضمير أي فالكفم تفردون فيهم ومعنى
الاقتراق استفاد من قتيين (واقه أركسهم بما
كسبوا) ردهم إلى حكم الكفرة أو نكسهم بأن
صيرهم للنار وأصل الركن رد التثنية مقولوا
(أتريدون أن تهديا ومن أضل الله) أن
تجعلوه من المهتدين (ومن يضلل الله فلن
نجد له سبيلا) إلى الهدى (ودوا لو تكفرون
كما كفروا) تمتوا أن تكفروا كما كفروهم
(فتمكونون سواء) فتكونون معهم سواء
في الضلال وهو عطف على تكفرون ولو نصب
على جواب التثنية لجاز (فلا تتخذوا منهم
أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله) فلا
توالوهم حتى يؤمنوا وتحققوا إيمانهم
بهجرة هي لله ورسوله لا لأغراض الدنيا
وسبيل الله ما أمر بسلوكه (فان تولوا) عن
الإيمان الظاهر بالهجرة أو عن إظهار الإيمان
(فخذوهم وأقتلوهم حيث وجدتموهم)
كسائر الكفرة (ولا تتخذوا منهم وليا ولا
نصيرا) أي جانبوهم رأسا ولا تقبلوا منهم ولاية
ولا نصرة (الذين يصلون إلى قوم بينهم وبينهم
ميثاق) استثناء من قوله فخذوهم
وأقتلوهم أي الذين يصلون وينتهون إلى
قوم عاهدوكم ويفارقون محاربتكم والقوم
هم خزاعة وقبلهم المسلمون فإنه عليه
الصلاة والسلام وإدع وقت خروجه إلى
مكة هلال بن عويمر الأسدي على أن لا يعينه
ولا يعين عليه ومن لجأ إليه فله من الجوار
مثل ماله وقبل بنو بكر بن زيد مناة (أو جاؤكم)
عطف على الصلة أي أو الذين جاؤكم كافرين
عن قتالكم وقتال قومهم استثنى من المأمور
بأخذهم وقتلهم من ترك المحاربتين فلق
بالمعاهددين أو أي الرسول صلى الله عليه وسلم
وكف عن قتال الفريقين أو على صفة قوم
وكانه قيل إلا الذين يصلون إلى قوم
معاهددين أو قوم كافرين عن القتال ~~لم~~كم
وعليكم والأول أظهر لقوله فإن اعتزلوكم

وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة
أوبيان ليصلون أو استئناف (حصرت
صدورهم) حال باضمار قد ويدل عليه أنه قرى
حصرة وحصرات أو بيان لجأؤكم وقيل صفة
مخدوف أي جأؤكم قوم حصرت صدورهم
وهم بنو مدج جاؤا رسول الله صلى الله
عليه وسلم غير مقاتلين والحصر الضيق
والانقباض (أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم)
أي عن أن أولان أو كراهة أن يقاتلوكم (ولو
شاء الله اساطهم عليكم) بأن قوى قلوبهم
وبسط صدورهم وازال الرعب عنهم
(فقاتلوكم) ولم يكفوا عنكم (فان اعتزلوكم فلم
يقاتلوكم) فان لم يتعزضوا اليكم (وألقوا
اليكم السلم) الاستسلام والانقياد (فاجعل
الله لكم عليهم سبيلا) فإذن لكم في
أخذهم وقتلهم (ستجدون آخرين يريدون
أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم) هم أسد
وغطفان وقيل بنو عبد الدار أتوا المدينة
وأظهروا الاسلام ليأمنوا المسلمين فلما
رجعوا كفروا (كلما ردوا الى الفتنة) دعوا
الى الكفر أو الى قتال المسلمين (أركسوا
فيها) عادوا اليها وقلبوا فيها أقيع قلب (فان
لم يعتزلوكم وبلغوا اليكم السلم) وينبذوا
اليكم العهد (ويكفوا أيديهم) عن قتالكم
(تخذوهم واقتلوهم حيث تقيهم) حيث
تتمكن منهم فان مجرد الكف لا يوجب نفي
التعزض (وأولئك جعلنا لكم عليهم سلطانا
مبيناً) حجة واضحة في التعزض لهم بالقتل
والسبي لظهور عدائهم ووضوح كفرهم
وغدرهم أو تسلطاً ظاهراً حيث أذن لكم
في قتلهم (وما كان المؤمن) وما صح له
وليس من شأنه (أن يقتل مؤمناً) بغير حق
(الخطأ) فانه على عرضته ونصبه على الحال
أو المفهول له أي لا يقتله في شيء من الأحوال
الأحال الخطأ أو لا يقتله لعله لا للخطأ أو على
أنه صفة مصدر مخدوف أي الاقتلا خطأ

أظهر وأجرى على أسلوب كلام العرب لانهم اذا استثنوا يدينوا حكم المستثنى تقريراً وتوكيداً فيقولون
ضرب القوم الا زيد فانه لم يضرب فلو عطف على الصفة كان منـل ضرب القوم الا جازيـد فأن زيدا
لم يضرب حتى يعلم منه أن جازيـد لم يضرب مع ما فيه من فك الضمائر وقال الامام جعل الكف عن القتال
سبباً لترك التعرض أولى من جعل الاتصال عن يكف عن القتال سبباً لانه سبب بعيد على أن المتصلين
بالمعاهدتين ليسوا بمعاهدتين لكن اهم حكمهم بخلاف المتصلين بالكافين فانهم ان كفوا فاهم هم والا فلا أثر له
(قوله وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة الخ) يرد عليه أنه اذا كان قوله فان اعتزلوكم يأتي عن عطفه
على الصفة ويجعله مرجوحاً بطريق الأولى كونه صفة فلم قدمه هنا وقد أخره في الكشف ويدفع بأن له
مرجحاً هنا وهو وقوع الجملة بعد النكرة بدون عاطف فانه في مثله المعهود انه صفة فقد عطفه معنى آخر فقامت له
وعلى الاستئناف يكون جواب السؤال أي كيف وصلوا الى المعاهدتين كذا قيل والصواب أن يقدر كيف
كان الميثاق بينكم وبينهم كما يؤخذ من الدر المنصون وقيل ان الأولى تخريج هـ هذه القراءة على حذف
العاطف لانه على الوصفية يقتضي انه لا بد من اجتماع الوصفين في عدم التعرض لهم وليس بشيء كما يؤخذ
عما ترفي تقدير السؤال (قوله أو بيان ليصلون الخ) قيل عليه البيان لا يكون في الأفعال وفي الكشف
أوبد لا وأورد عليه أنه ليس إياه ولا بعضه ولا مستقلاً عليه وجوابه أن الانتهاء الى المعاهدتين والاتصال
بهم حاصله الكف عن القتال فصح جعل مجيئهم الى المسلمين هكذا بياناً أو بدلاً لكونه لا يجري في الأفعال
لا يقول به أهل المعاني وهو كذا يـ لم حال كون حصرت بيانا لجأؤكم (قوله حال باضمار قد الخ)
ويؤيده قراءة الحسن حصرة وقيل انها جملة دعائية ورد بأنه لا معنى للدعاء على الكفار بان لا يقاتلوا
قومهم بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل واذا كان صفة للحال لا حاجة الى تقدير قد وما قيل ان المقصود
بالحالبة هو الوصف لانها حال موطئة فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فإذ كر التزم لزيادة
الاضمار من غير ضرورة غير مسلم (قوله وحصرات) فيه نظر فانه يجوز أن يكون صفة لقوم سببية
لاستوائه ونصبه وجره وقد يجاب عنه بأن الوصف الراجع لظاهره وحده أو يجمع جمع تكسيري وجمعه جمع
تصحیح قليل فهذا يؤيد الحالبة وفيه نظر بنو مدج قوم معروفون من العرب بالقيافة والحصرة تقتضيان
ضيق الصدر من الجبن (قوله أي عن الخ) أي هو على تقدير الجاز أو مفعول له مقدّر له مضاف وقوله بأن
قوى قلوبهم يعني أن التسليط عليهم معناه ما ذكر والمقصود الامتنان على المؤمنين بأن تركهم القتال
بسبب أن الله لم يساطهم وقذف في قلوبهم الرعب (قوله فقاتلوكم) اللام جوابية عطفه على الجواب
ولا حاجة لتقدير لو وسماها مكى وأبو البقاء لام المجازاة والازدواج وهي تسمية غريبة وفي إعادة إشارة
الى أنها جواب آخر مستقل والسلم يقتضيان الانقياد وقرى بسكون اللام مع فتح السين وكسر هاو كان
القضاء السلم استعارة لان من سلم شيئاً ألقاه وطرحه عند المسلم له وعدم جعل السبيل مبالغة في عدم
التعرض لهم لان من لا يترتب شيء كيف يتعرض له (قوله هم أسد الخ) هاتان قبيلتان وقيل الآية في
حق المنافقين ومتر تفسير أركسوا وتحقيقه وقوله وينبذوا اليكم العهد تفسير السلم هنا بالعهد وهو قريب
من الاول لما سمي أتي وثقف بمعنى وجد والتمكن من الشيء في قوة وجدانه وقوله مجرد الكف بمعنى بدون
المعاهدة التي يكون لهم اذمة وجوز في السلطان أن يكون بمعنى الحجة ومصدرها بمعنى التسليم (قوله
وما صح له وليس من شأنه) ما كان وما ينبغي يستعملان بمعنى لا يليق ولا يصح والمراد بنفي الصحة نفي الامكان
دون الصحة الشرعية والمقصود منه المبالغة والافاقيل لا يخرج عن الامكان وقيل القتل بغير حق لانه
هو المنفي (قوله فانه على عرضته ونصبه على الحال الخ) معنى كونه على عرضته بضم فسكون وضاد
مجهة أي لا يزالون يقعون فيه اضطراباً لانهم يحاربون ولا يخلوا المقاتل من خطا فلذا ترك القصاص فيه
دفعاً للخرج وفي نصبه وجوه وذكر المصنف منها ما ذكر وتقدره الحال بقوله في شيء من الأحوال لأن
الحال في معنى الظرف وقريب منها كما صرح حوايه فلا يقال انه يقتضي أنه ظرف لا حال ألا ترى أن معنى

وقيل ما كان نفي في معنى النهي والاستثناء منقطع أي لكن ان قتله خطأ فجزاؤه ما يذكر والخطأ ما لا يضاهيه القصد الى الفعل أو الشخص أو لا يقصد به زهوق الروح غالباً أو لا يقصد به محظور كرمي مسلم في صف الكفار مع الجهل بإسلامه أو يكون فعل غير المكلف وقرئ خطأ بالمد وخطي كوصف بخفيف الهزيمة والاية نزات في عباس بن أبي ربيعة أخى أبي جهل من الام ابي حارث بن زيد في طريق وكان (١٦٧) قد أسلم ولم يشعربه عباس فقتله (ومن قتل مؤمناً

خطأ فقتل برقبة) أي فعلية أو فواجبه
تحرير برقبة والتحرير الاعتناق والحر كالعتيق
للكريم من الشيء ومنه حر الوجه لا كرم
موضع منه سمي به لان الكرم في الاررار
واللوم في العبيد والرقبة عبيها عن
النسمة كما عبر عنها بالراس (مؤمنة) محكوم
باسلامها وان كانت صغيرة (ودية مسلمة الى
أهله) مؤداة الى ورثته يقتسمونها كسائر
الموارث لقول خصال بن سفيان الكلابي
كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأمرني أن أوزن امرأة أشيم الضبابي من
عقل زوجها وهي على العاقلة فان لم تكن
فعلى بيت المال فان لم يكن ففي ماله (الا أن
بصدقوا) الا أن تصدقوا عليه بالدية سمي
العفو عنها صدقة خذاع عليه وتنبها على
فضله وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل
معروف صدقة وهو متعلق بعليه أو بمسألة
أي تجب الدية عليه أو يسلمها الى أهله الا
حال تصدقهم عليه أو زمانه فهو في محل
النصب على الحال من القتال أو الادل
أو الطرف (فان كان من قوم عدوا لكم وهو
مؤمن فتحرير برقبة مؤمنة) أي ان كان
المؤمن المقتول من قوم كذا محاربين أو في
نضاعيفهم ولم يعلم ايمانه فعلى قتاله الكفارة
دون الدية لانه لا وراثته بينه وبينهم ولا لهم
محاربون (وان كان من قوم بينكم وبينهم
ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير برقبة
مؤمنة) أي وان كان من قوم كفرة معاهدين
أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب
الكفارة والدية وله فيما اذا كان المقتول
معاهداً أو كان له وارث مسلم (فمن لم يجد
رقبة بأن لم يملكها ولا ما يتوصل به اليها
فصيام شهرين متتابعين) فعلية أو
فالواجب عليه صيام شهرين (توبة) نصب

جئت والنسب طالعة ووقت طلوع الشمس واحد وكونه نفياً في معنى النهي ظاهر لان الشارع اذا قال
لا ينبغي كذا فقد نفى عنه (قوله والاستثناء منقطع الخ) قال التحرير توهم بعضهم انه استثناء منقطع
لان المتصل يدل على جواز القتل خطأ وأن للمؤمنين ذلك فاخترنا الزمخشري انه على أصل الاستثناء
المتصل وهو مفترغ مفعول أو حال أو صفة مصدر مقدرة ولا يلزم جواز القتل خطأ شرعاً لان معناه ان من
شأن المؤمن أن لا يقتل الا خطأ (أقول) ان الداعي الى جعله منقطعاً ما كان بمعنى لا يصح شرعاً وهذا
غير صحيح شرعاً أيضاً وحيث لا يصح جعله توهماً لانه دائر مع المراد من ما صح نعم كون الاستثناء المفرغ
يكون متصلاً ومنه لا يلزم كونه متصلاً دائماً فاقوله وقوله لا يضاهيه القصد أي لا يقارنه
وقوله والاستثناء منقطع ابتداء كلام وليس منعلقاً بقيل كما قيل انه لو جعل متصلاً لفسد المعنى لانه لا يطلب
من المؤمن ترك القتل في كل حال الا في حال الخطأ فيلزم أن يكون القتل حال الخطأ مطلوباً وليس كذلك
وما عترف به الخطأ هو الخطأ الشرعي مما هو حقيقي أو في حكمه وقصة عباس رواها ابن جرير ولها
تفصيل في الكشف وقوله ولم يشعربه أي بإسلامه وقوله حارث بن زيد وقع في العنكبوت الحارث بن هشام
(قوله فعلية أو فواجبه الخ) الفاء اما جوابية أو زائدة على وجهين وتحرير اما فاعل أي يجب عليه
أو مبتدأ خبره محذوف أي فالواجب تحرير برقبة والتحرير الاعتناق وأصل معناه جعله حراً أي كريمة لانه
يقال لكل مكرم حر ومنه حر الوجه للخذ واحرار الطير وكذا تحرير الكتاب من هذا أيضاً والرقبة من
التعير بالجزء عن الكل والنسمة بفحمتين للانسان وقيل انها تكون بمعنى الرقيق وهو المراد هنا قال
الراغب انها في المعارف اسم للمماليك كما عبر بالراس والظاهر عن المركوب فيقال فلان يربط كذا راساً
وكذا ظهراً (قوله خصال بن سفيان الخ) أشيم بشين معجمة وباء تخمينية منناة والضبابي بضاد معجمة وباء
موحدة وهذا الحديث رواه أصحاب السنن وهو كذا ذكر ووقع في بعض النسخ تحريف من الناسخ
والضحاك قال هذا المراد رضي الله عنه حين قال انما الدية للعصبة (قوله سمي العفو عنها صدقة خذاع
عليه الخ) لا بدع فيه فانه لما ازمه وصار في ذمته صار العفو ككسبة الدين ان هو عليه خصوصاً وكل
معروف سماء الشارع صدقة كما في حديث الصحيحين الذي ذكره المصنف رحمه الله (قوله وهو متعلق
بعليه) أي المقدر في قوله فعلية تحرير برقبة أي فعلية تحرير برقبة وتسليم دية الى أهله في جميع الاحيان
الا حين أن تصدق أهله بالدية فحينئذ تسقط الدية ولا يلزم تسليمها وليس فيه دلالة على سقوط التحرير
حتى يلزم تقدير عليه آخر قبل قوله ودية مسلمة كذا قال التحرير (قوله فهو في محل النصب على المال الخ)
تبع فيه الزمخشري وقد أورد عليه انه يخالف الكلام النحاة لان أن والفعل لا يقع حالا كما صرح به
سيبويه رحمه الله لان ان للاستقبال وهي تنافي الحال ولو مة قدرة ولا يصح نصب ان والفعل على الظرفية
لانه مخصوص بما المصدرية والمصدر الصريح فالصواب انه في محل نصب على الاستثناء المنقطع وفي
وقوع هذا المصدر ظر فاختلاف للنحاة وقد جوز بعضهم كذا ذكره ابن مالك وقوله ولم يعلم ايمانه قيل انه
مذهب الشافعي رحمه الله لامذهبنا فانظره وقوله ولا منهم محاربون معناه أن بينهم ما اختلاف الدار لان
المؤمن مناولون كذلك كان أولى (قوله وأهله فيما اذا كان المقتول الخ) يعني لا يلزم دية بقتل شخص من
قوم معاهدين اذ يجوز أن يكون غير معاهد ولا مؤمن الا اذا كان معاهداً فيلزم الدية للمعاهد
أو مسلماً وله وارث مسلم فالظاهر أن يقول أو كان مسلماً وله وارث مسلم اذ المسلم لا يرت من الكافر في
عبارة تقصير وقوله فعلية الخ اشارة الى ما ترم من وجوه الاعراب (قوله توبة نصب على المفعول له
أي شرع الخ) انما قد شرع مجهولاً أو معلوماً ليتحد فاعل الماعل والمعلول ولولا جعل العامل الصيام

على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه اذا قبل توبته أو على المصير رأي وتاب عليكم توبة أو حال بجذف مضاف أي فعلية صيام شهرين
ذاتية (من الله) صفته (وكان الله عليماً) بحاله (حكيماً) فيما أمر في شأنه

(ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) لما فيه من التهديد العظيم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تقبل قوبة قاتل المؤمن عمداً وأعد له عذاباً عظيماً وخلافه بالجهر وعلى أنه مخصوص عن لم يتبق له تعالى وإن لغفار لمن تاب ونجوه وهو عندنا ما مخصوص بالمنجل كما ذكره عكرمة وغيره ويؤيده أنه نزل في مقيس بن ضبابة وجد أخاه هشاماً قتيلاً في بني النجار ولم يظهر قتاله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفعوا إليه دينه فدفعوا إليه ثم جعل على مسلم فقتله ورجع إلى مكة مرتداً أو المراد بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل متظاهرة على أن عصاة المسلمين ١٦٨ لا يدوم عذابهم (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله) سافرتهم وذهبتم للغزو

(فتبينوا) فاطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تتجولوا فيه وقرأ أجزاء السكاسى فتبينوا في الموضوع هنا وفي الحجرات من التثبت (ولا تقولوا لمن أتاكم بالسكاسى) لمن جاءكم بحجة الإسلام وقرأ أنافع وابن عامر وحجة السلم بغير الالف أى الاستسلام والانقياد وفيزبه السلام أيضاً (لست مؤمناً) وإنما فعلت ذلك متعذراً وقرئ مؤمناً بالفتح أى مبدؤاً لا الأمان (تبتغون عرض الحيوة الدنيا) تطلبون ماله الذى هو حطام سريع النفاذ وهو حال من الضمير فتقولوا مشركاً بما هو الحامل لهم على العجلة ونزل التثبت (فعد الله مغانم) لكم (كثيرة) تغنيكم عن قتل أمته لئلا ياله (كذلك كنتم من قبل) أى أول ما دخلتم في الإسلام فتفوزهم بكلمة الشهادة فخصت بهاد ماؤكم وأموالكم من غير أن يعلم مواطاة قلوبكم (الستينكم) فغن الله عليكم) بالاشتراك بالاعيان والامانة فقامت في الدين (فتبينوا) واقبلوا بالداخلين في الاسلام كما فعل الله بكم ولا تساروا إلى قتلهم ظناً بأنهم دخلوا فيه اتفاقاً وخوفاً فإن إبقاء الكفار هو عند الله من قتل امرئ مسلم وتكريره تأكيده لتعظيم الامر وترتيب الحكم على ما ذكر من حاله (هل ان الله كان بما نعملون خبيراً) عالمه وبالفرض منه فلا تنهاه في القتل واحتياطوا فيه روى أن سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم غزت أهل مكة فلهروا وبني مرثداس ثقة باسلامه فلما رأى الخليل ألباغ غنمه إلى عاقول من الجبل وصعد فلما تلاه قوا به وكبروا كبر ونزل وقال لا اله الا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقتله أسامة واستاق غنمه فزنت وقيل نزلت في المقداد مذبذباً في

والحالية من الضمير المجزور (قوله لما فيه من التهديد العظيم) أى لما في النظم أو الوعيد وأهل السنة في هذه الآية على أن المقصود التعليل في الزجر فلا حاجة إلى تأويلها أو تزويل بالجل على المسجل أو الخلود المكث الطويل وخلاف المعتزلة في ذلك معروف ومقيس كمن علم (قوله سافرتهم الخ) ضرب في الارض بمعنى سافر وخصه المصنف رحمه الله بالسفر لا الغزول لالة السياق والسباق عليه وقوله فاطلبوا الخ إشارة إلى أن صيغة التفعيل هنا بمعنى الاستفعال كما صرح به الزمخشري وأهل العربية وقوله وثباته إشارة إلى القراءة الآتية وأنهم ما يعني أى لا تتجولوا وتحرروا وتأملوا وتحية الاسلام والسلام وكان للجاهلية تحية أخرى كنتم صبا حاقوا والقوا بها والتلفظ بها والقاء السلم أى الاتقاد اظهارة استعارة كما مر وقوله متعذراً أى ملتجئاً إلى اظهارة ذلك خوف القتل وقراءة الكسر قراءة الجهور والآخرى مروية عن علي رضي الله عنه وقوله سريع النفاذ مأخوذ من تسميته عرضاً (قوله أى أول ما دخلتم الخ) حصن الدماء عدم سفكها والمواطاة الموافقة وقوله فإن بقاء ألف كافر لانه قد لا يأثم به بخلاف القتل وجعل الامر مكرراً لئلا يسهل متغايير باعتبار ترتبه على ما ذكر من حالهم المقضية له فهو أكد وقيل انه غير مكرر لتقدير الاول تبييناً لأمر من يقتلونه والناساني تبييناً لنعمة الله عليكم (قوله فلا تنهاه في القتل) التهاف الوقوع والتساقط وفي الدرة انه لا يستعمل الا في الشر وفذلك يفتح الدال قرية بفتح الجيم والباء غنمه إلى عاقول أى ساقها والعاقول الغار واسامة ابن زيد وغنمة نصف غنم للتقليل وقوله وقال ودلوة فزأى ايس انبائه بكلمة التوحيد الا ليخوبها حتى يفر بها له وماله منها (قوله وفيه دلائل على صحة ايمان المكره الخ) وجه الدلالة أنه مع ظنهم أن اسلامه لحرف القتل وهو اكرامه أنكر عليهم قتله فلو لا صحة اسلامه لم ينكر ووجه الدلالة على خطأ المجتهدين أمره بالتثبت المشعر بأن العجلة خطأ ووجه العفو عنه مأخوذ من السياق وعدم الوعيد على ترك التثبت ومن المؤمنين حال كما ذكره ومن فيه اما يمانية أو تبعيضية (قوله بالرفع صفة للقاعد الخ) قرئ غير بوجه ثلاثة فالرفع على أنه صفة القاعدون وهو وان كان معرفة وغير لا تعرف في مثل هذا الموضع لكنه غير مقصود به قاعدون بعينهم بل الجنس فاشبهه النكرة فصح وصفه بها قيل والاحسن أن يعرب بدلالة لا أن ال موصولة والمعروف اجراءه في المعرف بالالف واللام وبينهما فارق وجوز الزجاج في الرفع الاستثناء فتأمل وقيل غير معرفة هنا لان المعرفة لا توصف بالنكرة وان أريد بها الجنس وانما لا توصف بجملة فعلية مضارعية والنصب على الحالية وهو نكرة لا معرفة كما قيل واما أن النكر فلا تدل من المعرفة الا موصوفة فاكثرى لا كلى أو غير الاستثناء اظهر اعراب ما بعدهما عليها وابن أم مكتوم صحابي أعشى مشهور رضي الله تعالى عنه وقوله فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أى عرض له ونزل عليه وكان في بعض أحيائه لا يتم له الملك وانما يصيبه برحاؤه حتى كانه مغشى عليه وكان ينقل بدنه فيه وترضها بمعنى تكسرها وسرى مجهول مشتق من الرأى بمعنى انكشف عنه ذلك الحال وقوله وعن زيد رواه البخاري وأصحاب السنن ومثل الضرر أو هو داخل فيه عدم الاستطاعة المالية ونفى الاستواء وان كان مع الوهم اللحن على الجهاد لياً نفوا عن تركه كقوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كما ذكره الزمخشري ويعلم من نفي المساواة بين الجاهدين بالمال والنفس نفسها بين الجاهدين بأحد هما ونفي المساواة يستلزم التفضيل لئلا يكون لم يكف بما فهم ضمناً فصرح به بعده اعتناء به وإمكان أشد تمكن ولذا لم يعطف بجلتها لانها مبينة وموضحة كما سيأتي وجوز فيه في الكشف أن يكون جواب سؤال

غنيمه فأراد قتله فقال لا اله الا الله فقتله أسامة وقال ودلوة فزأى له وماله وفيه دلائل على صحة ايمان المكره وان المجتهدين يخطئون وان خطاهم مغفون أى (لا يستوى القاعدون) عن الحرب (من المؤمنين) في موضع الحال من القاعدون أو من الضمير الذى فيه (غير أولى الضرر) بالرفع صفة للقاعدون لانه لم يقصد به قوم بأعبائهم أو بدل منه وقرأ أنافع وابن عامر والسكاسى بالنصب على الحال أو الاستثناء وقرئ بالجزم على أنه صفة للمؤمنين أو بدل منه وعن زيد بن ثابت أنها نزلت ولم يكن فيها غير أولي الضرر فقال ابن أم مكتوم وكيف وأنا أعشى فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه الوحى فوقعت فخذ على فخذي حتى خشيت أن ترضها ثم سرى عنه فقال اكتب لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر (والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) أى لا مساواة بينهم وبين من قعد عن الجهاد من غير علة وفائدة تذكريهم منهم من التفاضل ليرغب القاعد في الجهاد فزأى بقتله وانفة عن الخطأ من زلاته

أى ما بالهم لا يتوون والافعة بفتحين الترفع وعدم الرضا به (قوله على التقيد السابق الخ) لانه مبين
له والمبين عين المبين فيقيد بما قبله من الايمان وعدم الضرر لكنه ترك العلم به مما تر قبل ولانه أعيد
معرفة وانه إشارة الى رد ما ساقى من تغاير القاعدتين فيهما وفيه نظر وتضمن الدرجة التفضيل لانهما
المنزلة والمرتبة وهى تكون فى الترقى والفضل فوقت موقع المصدر كضربته سوطا أى بـ و ط (قوله
المنوبة الحسنى) المنوبة الثواب وقدرها للتأنيث فى الحسنى وقوله وانما التفاوت الخ قيل هذا يقتضى
تفضيل المجاهدين على أولى الضرر باعتبار العمل ولا محذور فيه مع أن قوله لا يستوى القاعدون غير
أولى الضرر يقتضى تساوى أولى الضرر والمجاهدين الآن يقال التساوى لا يلزم أن يكون من
كل الوجوه فالتساوى فى النية والعزم على بذل المال والنفس لو قدر يكتفى فيه كما فى الحديث انه لما
رجع من تبوك قال صلى الله عليه وسلم لقد تركنا المدينة أقواما ما قطعنا واديا ولا وطننا موطننا
الا نركونانى ذلك ولذا قال النيسابورى انهما متساويان فتأمل (قوله نصب على المصدر الخ) فضل
بمعنى أعطى الفضل وهو أعم من الاجر لان الاجر يكون فى مقابلة أمر فأريد به الاخص لانه فى
مقابلة الجهاد فلذا جعله ما يعنى أو هو أعم لكن نصب المفعول لتضمنه معنى الاعطاء ويكون ذلك
الاعطاء فضلا أى زيادة على أجر غيرهم لبقاء معناه الاصلى فلذا قال وأعطاهم زيادة وفيه وجه آخر ذكره
بعبارة وهو انه صفة درجات النكارة قدمت عليهم فانتصبت على الحال وأورد عليه أنه كيف يكون صفة
لدرجات وهو لا يطابقه لافراده وأجيب بأنه مصدر فى الاصل يستوى فيه الواحد وغيره فيجوز نعت
الجمع به (قوله كل واحد منهما بدل الخ) تسمح فيه بجعل المعطوف على البدل بدلا والمراد أن
كل منهما يصلح لان يكون أجرا ونصبه على المصدر لتأويله ولذا مثل له بأسواط او على هذا الوجه جعل
ما بعده منصوبا بفعل مقدرا أى غفر لهم مغفرة ورحمهم رحمة لانه وان صح عطفه على أجرا من جهة
المعنى لكان فيه تحلل ذى الحال بين الاحوال المتعاطفة (تنبيه) ان قلت لم نصبه السبعة هنا
اذ لم يرفعه الا الحسن فى قراءة شاذة وقرأ ابن عامر فى الحديث وكل وعد الله بالرفع مع أن حذف
العائد فى نحو زيد ضرب مخصوص بالشعر عند ابن السجري قلت أجاوبوا عنه بأن قبله فعلية هنا وهى
قوله فضل الله الخ بخلاف ما فى الحديث فلذا رفعه ابن عامر ونصب هنا كما فى أمالى ابن السجري الا
أن قوله حذف العائد مخصوص بالشعر غير صحيح مع منافاته لما قرره (قوله كررت تفضيل المجاهدين الخ)
فى الكشف فضل الله المجاهدين جملة موضحة لما نفي من استواء القاعدتين والمجاهدين كأنه قيل ما لهم
لا يتوون فأجيب بذلك والمعنى على القاعدتين غير أولى الضرر لكون الجملة الاولى بيانا للجملة المتضمنة
لهذا الوصف ثم قال أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلوا على القاعدتين الاضرأ وأما المفضلون
درجات فالذين فضلوا على القاعدتين الذين أذن لهم فى التخلف اكتفاء بغيرهم لان الغزو فرض كفاية
(أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما سبق ان المفضلين درجة الذين ذكرهم الله
هم المفضلون على القاعدتين غير أولى الضرر وقال ثانيا ان معناه على القاعدتين الاضرأ وهذا هو الذى
نقله المصنف رحمه الله رابعاً بصيغة التثنية وأيضاً مفهوم الصفة أو الاستثناء فى غير أولى الضرر
يدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذا سبب النزول صريح فى أن المقصود استثناء
قوم لم يقدر روعا على الجهاد واثبات المساواة لهم فكيف يفضلوا عليهم درجة وأيضاً الوجه لو عد غير
الاضرأ بالجنة اذ لا عمل لهم ولا نية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة فى النية وما عدا العمل أو
أنهم لما فهموا من نفي الاستواء البون البعيد بقيد غير أولى الضرر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير
أولى الضرر وأما ما فهموا من فرق يسير ودرجة واحدة ولذا تمه به بقوله وكلا الخ إشارة الى تساويهما فى
غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ لكون تخلفهم بالاذن وفيه نظم أحوال عمال المجاهدين وحفظ
المدينة وأما التناقض فقد دفع بوجوه متكافة لا يمكن تطبيقةا على كلامه الا بارتكاب أمور يجمعها السمع

(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
على القاعدتين درجة) جملة موضحة
لما نفي الاستواء فيه والقاعدون على
التقيد السابق ودرجة نصب بنزع
الخافض أى بدرجة أو على المصدر لانه تضمن
معنى التفضيل ووقع موقع المترتبة أو الحال
بمعنى ذوى درجة (وكلا) من القاعدتين
والمجاهدين (وهذا الله الحسنى) المنوبة الحسنى
وهى الجنة لحسن عقبتهم وخلوص نيتهم
وانما التفاوت فى زيادة العمل المقتضى لزيد
الثواب (وفضل الله المجاهدين على القاعدتين
أجر أعظيما) نصب على المصدر لان فضل يعنى
أجرا أو المفعول الثانى له لتضمنه معنى الاعطاء
كأنه قيل وأعطاهم زيادة على القاعدتين أجرا
عظيما (درجات منه ومغفرة ورحمة) كل واحد
منها بدل من أجرا ويجوز أن ينتصب درجات
على المصدر كقولك ضربته أسواط أو أجرا
على الحال منها تقدمت عليها لانها نكرة
ومغفرة ورحمة على المصدر بانما رفع عليها
كررت تفضيل المجاهدين وبأنغ فيه اجبالا
وتفصيلا تعظيما للجهاد وترغيبا فيه

وقد فصلها التحري في شرحه وأشار إلى أنه لم يرض بشئ منها وعندي أن أقرب ما يقال في التوفيق أن
 ضرر أولى الضرر قسمان قسم مانع لتكليف الجهاد بالذات كالعمى والزمانة ونحوه من العاهات ومنه
 أخذ الضرر لفاقد البصر وهو كناية كما ذكره الراغب وجمعه أضراً وقسم عارض يعسر معه الفوز وكرض
 أهل وماشا كله فالمراد بغيره أولى الضرر القسم الثاني لأنه المتبادر من الضرر ويعلم منه القسم الأول
 بالطريق الأول وهو المراد بالمصرح به في النظم فينطبق على سبب النزول وإذا نفي قد يقصد نفيه بهذا
 المعنى فقط فيصح حينئذ أن يكون الأضراء وما في حكمهم غير ذوى الضرر لأن ضررهم ليس بعرضي
 ويصح أن يقال المراد بالقاعدين من غير أولى الضرر الأضراء بقرينة تسويتهم في وعد التوبة وجعل
 التفاوت بينهم درجة واحدة وأما ما يبرأ وقد يقصد بنفيهم نفي ما يلزمه ويعلم حكمه منه بالطريق الأول
 بقرينة جعل التفاوت بينهم بدرجات كثيرة وتخصيص غيرهم بالرحمة والغفران وهذا أقرب من
 جعل أول كلامه مبنياً على وجه وآخره على آخر وهو أن يكون قوله تعالى فضل الله الخ جملة استثنائية
 فإنه لما حكم بالتفاوت بين المجاهدين والقاعدين غير الأضراء كان سائلاً يقول فما حال المجاهدين بالنسبة
 إلى الأضراء وغيرهم فذكر فضل وفضل لتفصيل تفضيلهم وأنه فضلهم على الأضراء درجة وعلى غير الأضراء
 درجات لأنه ليس في كلامه ما يدل عليه والمصنف رحمه الله لما رأى ما فيه تركه واختار أن القاعدين
 مقيد في الجميع بقيد واحد وأنه كثر فيه التفضيل للتأكييد وذكره مرة مجزلاً لاجتماع الحسنى فيه
 ووجد الدرجة في الأجمال وجمعها في التفصيل مع زيادة الرحمة والمغفرة والاجر العظيم ومن الأجمال
 والتفصيل أنه نفي عنهم المساواة فاقضى ذلك التفضيل ثم صرح به (قوله وقيل الأول ما خولهم الخ)
 يعني بعض المفسرين لم يجعل التفضيل متراً وغير بينهم ما بأن جعل الأول ما لهم من الفضل
 الديني والثاني الأخرى ولذا وحده الأول وجمع الثاني لأن الأجر الديني قليل في جنب الأخرى
 وخولهم بخاء معجمة وواو مشددة ولا معنى أعطاهم وأصله إعطاء الخول والعبيد وقوله وقيل المراد
 بالدرجة الخ يعني المراد بالتفضيل الأول رضوان الله ونعيمه الروحاني والثاني نعيم الجنة المحسوس
 (قوله وقيل القاعدون الخ) هذا ما ذكره الزمخشري وقدمت ما فيه وقوله استغناء بغيرهم لأنه
 فرض كفاية كما مر وإرادة جهاد النفس بأبواب السباق وسبب النزول ولذا أخره وقال المحدثون هذا
 لأصل له وقوله بقرط منهم أي يصدر عنهم وأصل معناه سبق فجزوه لمطلق الصدور (قوله
 يحتمل الماضي الخ) وعلى الأول ترك التأكيد لأن فاعله غير مؤنث حقيقي وعلى الثاني هو الحكاية
 الحال الماضية وبهذا الاعتبار كان ظالمى أنفسهم بمعنى الحال وإضافته لفظة فوقه حالاً وأصله
 تتوفاهم فحذفت إحدى التامين تخفيفاً وفسر في المجهول بثمكن من الاستيفاء أي القبض والاخذ
 وقوله في حال ظلمهم إشارة إلى أنه حال كما مر وكانت الهجرة واجبة في صدر الإسلام ثم نسخت بعد الفتح وفي
 الحديث لا هجرة بعد الفتح أي فتح مكة وقيل إنها تجب الآن من بلد لم يقم فيه شعائر الدين كما في
 الكشاف وهو مذهب سيدنا مالك وسيأتي وفي كتاب النسخ والمنسوخ أنها كانت فرضاً في صدر الإسلام
 فنسخت وبقي نذرها وبه يجمع بين الأحاديث كالحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله وقوله نزلت في ناس
 الخ رواه الطبري (قوله توخيهم) إشارة إلى جواب ما قبل السؤال لا يطابق الجواب لأن الظاهر كما في
 كذا أولم تكن في شئ فأشار إلى أن محصل السؤال توخيهم على ترك الهجرة والجواب اعتذار عنه
 بعجزهم (قوله تكذيبهم الخ) فأنهم كانوا قادرين على الهجرة فكذبوهم أو قصدوا توخيهم وهم
 متقاربون وقطر بمعنى جانب والهجرة إلى الحبشة هي الهجرة الأولى للصحابة وهي معروفة في السير
 والحبشة كل حبش بفتحين جنس من السودان أطلقت على محلهم مجازاً كما هنا (قوله أتركهم الواجب)
 يعني الهجرة ومساعدة الكفار بالإقامة معهم وفي خبرنا هنا أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل
 هو محذوف تقديره لا وأخوه والمراد بقولوا أي الأول لأن ما بعده جواب ومراجعة لا يصح

وقيل الأول ما خولهم في الدنيا من الغنية
 والظفر وجعل الذكر الثاني ما جعل لهم في
 الآخرة وقيل المراد بالدرجة الأولى ارتفاع
 منزلاتهم عند الله سبحانه وتعالى وبالدرجات
 منازلهم في الجنة وقيل القاعدون الأول هم
 الأضراء والقاعدون الثاني هم الذين أذن
 لهم في التخلف اكتفاء بغيرهم وقيل المجاهدون
 الأولون من جاهد الكفار والآخرون من
 جاهد نفسه وعليه قوله عليه الصلاة والسلام
 رجعتنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر
 (وكان الله غفوراً) لما عسى أن يفرط منهم
 (رحمياً) بما وعدهم (أن الذين توفاهم
 الملائكة) يحتمل الماضي والمضارع وقرئ
 توفاهم وتوفاهم على مضارع وفيت بمعنى أن
 الله يوفي الملائكة أنفسهم فيستوفونها أي
 يمكنهم من استيفائها فيستوفونها (ظالمى
 أنفسهم) في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة
 وموافقة الكفرة فأنزلت في آتاس من مكة
 وأسأوا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة
 (قالوا) أي الملائكة توخيهم (فيم كنتم)
 في أي شئ كنتم من أمر دينكم (قالوا) كما
 مستضعفين في الأرض) اعتذروا بما وبجوا
 به بعضهم وبجزمهم عن الهجرة أو عن الظاهر
 الدين وأعلم كلمة الله (قالوا) أي الملائكة
 تكذيبهم أو تكذبت (ألم تكن أرض الله
 واسعة فتهاجروا فيها) إلى قطر آخر كما فعل
 المهاجرون إلى المدينة والحبشة (فأولئك
 مأواهم جهنم) لتركهم الواجب ومساعدتهم
 الكفار وهو خبران والقائه لتضمن
 الاسم معنى الشرط وقالوا فم كنتم حال
 من الملائكة باضمار قد أو الخبر قالوا
 والعاذ محذوف أي قالوا لهم

معنى كونه خبرا فن قال لوجعل الخبر قالوا الشافى لم يحتاج الى تقدير عائد فقد وهم وقوله مستتجة أى
واقعة موقع النتيجة التى تعطف بالفاء وتهاجر وانصبوب فى جواب الاستفهام (قوله مصيرهم الخ)
يعنى أن سامن باب نم كأمروا والخصوص بالمدح مقدر كما ذكره وقد مر منه والحديث المذکور أخرجه
الكعبى عن الحسن مرسل واستوجب معناه وجبت حقيقة طلبت له الوجوب وروى معلوما
ومجهولا ووجه دلالة الآية ظاهر ولذا قيل حكم التذب باق فيها وقوله رفيق أبيه ابراهيم عليه الصلاة
والسلام بناء على أن الخطاب للعرب وأكثرتهم ولد اسمعيل صلى الله عليه وسلم وأما جعل ضمير أبيه
للنبي صلى الله عليه وسلم فليس بشئ وخصا بالذكر لأن كلامهم ماله هجرة قال تعالى حكاية عن ابراهيم
صلى الله عليه وسلم انى مهاجر الى ربى وهو أقول من هاجر والهجرة من بلاد الكفار وبلاد لا يقام بها
شعائر الاسلام واجبة كما نقله ابن العربي المالكي رحمه الله قال وكذا البلاد الويبة (قوله استثناء
منقطع الخ) فى هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه متصل والمستثنى منه أولئك مأواهم جهنم
الا المستضعفين والشافى انه منقطع لأن الموصول وضمائر والاشارة اليه بأولئك لمن توفته الملائكة ظالما
لنفسه من العصاة بالتخلف كما قاله المفسرون وهم القادرون على الهجرة فلم يسدح فيهم المستضعفين
فكان منقطعاً ومن الرجال الخ حال من المستضعفين أو من الضمير المستتر فيه (قوله وذ كرا لولدان الخ)
قد قد من سامن الولدان وهذا دفع لسؤال يتوهم وهو أن الولدان بمعنى الصغار غير المكلفين فافائدة
اخراجهم من الوعيد والتهديد فان كانوا بمعنى العبيد والاماء فلا اشكال والا فالقصد الى المبالغة فى
وجوب الهجرة والامر به حتى كأنها كلف به الصبيان أو المراد بهم من قرب عهده بالصغر
مجازا كما مر فى التامى أو أن تكليفهم عبارة عن تكليف أوليائهم باخراجهم من ديار الكفر أو المراد
التسوية بين هؤلاء فى عدم الانتم والتكليف أو أن العجز فيبقى أن يكون كعجز الولدان (قوله صفة
للمستضعفين الخ) المراد بالتوقيت التعيين بأن يكون للعهد لأن المراد به الجنس وهو فى المعنى
كالنكرة توصف بما توصف به وفى الكشف أن ال هذه حرف تعريف للجنس وهو بناء على أن الداخلة
على اسم الفاعل الذى لم يقصده الحدوث ليست موصولة وقيل الأولى أن تجعل بياناً للمستضعفين
وكلمة الاطماع عسى وبتترصد ليس من مدخول النفي وتعلق قلبه لانه من شأن المترجى (قوله
منقولاً من الرغام الخ) أى هو اسم مكان يهول اليه أو يسلكه (قوله وقرئ يدركه بالرفع) وخرجه
ابن جنى كما نقله السمين على ضمائر هو أى ثم هو يدركه فالاسمية معطوفة على الفعلية الشرطية قال
وعلى ذلك حمل يونس رحمه الله قول الاعشى

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فانام عشر نزل

أى أو أنتم تنزلون (قلت) فالاسمية فى محل جزم وان لم يصح وقوعها شرط لانهم يتسمعون فى التسابع
وانما قدروا المبتدأ ليصح رفعه مع عطفه على الشرط المضارع وجعل الفعل خبراً تسميع شائع لأن
الخبر الجملة وما قبل على تقدير المبتدأ يجب جعل من موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية
اذ لو جعلت شرطية لم يحتاج الى تقدير والاولى أن يرفع على توهم الموصولة خبط وغفلة عن كلامهم
وخرجها الرخخى على وجه آخر وهو أنه نوى الوقف فتقل حركة الهاء الى ما قبلها كقوله
من عنزى سبى لم أضربه * ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فضم الهاء اتباعاً وحركها وتركها المصنف رحمه
الله لانه مما يابه الشعر (قوله وبالنصب على ضمائر أن الخ) هى قراءة شاذة عن الحسن البصرى رحمه
الله والنصب بعد الواو يكون فى جواب الامور الثمانية كما فصل فى النحو وماعداهات قالوا انه ضرورة
والنصب فى الآية يجوز كقولهم لا موراً خروهم أن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه
الرفع والنصب والجزم اذا وقع بعد الواو والفاء كقوله

ومن لا يقدّم رب له مطمئنة * فينبهنا فى مستوى الضاع يراق

وهو جملة معطوفة على الجملة التى قبلها
مستتجة منها (وساءت مصيراً) مصيرهم أو
جهنم وفى الآية دليل على وجوب الهجرة
من موضع لا يتمكن الرجل فيه من إقامة دينه
وعن النبي صلى الله عليه وسلم من قرب دينه
من أرض الى أرض وان كان شبراً من
الأرض استوجب له الجنة وكان رفيق أبيه
ابراهيم ونبيه محمد عليهما الصلاة والسلام
(الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان) استثناء منقطع لعدم دخولهم
فى الموصول وضميره والاشارة اليه وذكر
الولدان ان أريد به المالك قطاهر وان
أريد به الصبيان فلمبالغة فى الامر والاشعار
بأنهم على صدد وجوب الهجرة فانهم اذا
بلغوا وقدروا على الهجرة فلا يحصى لهم عنها
وأن قوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى
أمكن (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون
سبيلاً) صفة للمستضعفين اذ لا توقيت فيه
أوجال منه أو من المستكن فيه واستطاعة
الحيلة وجدان أسباب الهجرة وما توقف
عليه واهتداء السبيل معرفة الطريق بنفسه
أو بدليل (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم)
ذكر بكلمة الاطماع واقظ العفو ايذاناً
بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى ان المضطر
من حقه أن لا يأمن ويتصد الفرصة ويعاق
بها قلبه (وكان الله عفواً غفورا) ومن يهاجر
فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغماً كثيراً
منقولاً من الرغام وهو التراب وقيل طريقاً
يراعى قومه بسلكه أى يفارقهم على رغم
أنوفهم وهو أيضاً من الرغام (وسعة) فى
الرزق واظهار الدين (ومن يخرج من بيته
مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت)
وقرئ يدركه بالرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف أى ثم هو يدركه وبالنصب على ضمائر
أن

وقاسوا علم ما ثم فليس ما ذكر في البيت نظير الآية (قوله وألحق الخ) هو من شعره
سأترك منزلي لبي غيم * وألحق بالحق فاستريح

وفي الكشف وجهه أنه مستقبل مطلوب جري مجرى الأمر ونحوه وكذلك المقصود من الآية
الحث على الخروج وهو في الآية أقوى لأن الشرط شديد الشبه بغير الموجب وقيل أنه من عطف المصدر
على المصدر المتوهم مثل أكرمني وأكرمك أي ليكن منك أكرام ومنى وهذا الشعر للمغيرة الحنظلي
وروي لا ستر يحيا فلا شاهد فيه ومعنى الآية أن من هاجر لله ورسوله صلى الله عليه وسلم فأدرك الموت
في طريقه فأجره على الله وكذا كل من سار لا مرفيه ثواب (قوله الوقوع والوجوب الخ) يعني أصل
معناها السقوط قال تعالى فإذا وجبت جنوبها ثم استعمل الابعني وهو الزوم والثبوت ومنهم من لم
يفهم هذا وظنه مشكلا قال الراغب الوقوع هنا كيد للوجوب فأعرفه والوجوب على الله بمقتضى
وعده وتفضله مذهبنا لا الوجوب العقلي الذي ذهب إليه المعتزلة (قوله والآية الكريمة نزلت الخ)
أخرجه ابن جرير عن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه واختلف في اسمه فقيل ضمرة بن جندب وقيل جندب
ابن ضمرة وصحح هذا في الاستيعاب وفي الإصابة وفي اسمه عشرة أقوال منها ضمرة بن القيس مصابي
كان أعشى وله مال وسعة وهذه نزلت فيه خاصة كما رواه ابن جرير في الإصابة وقيل نزلت في أسكن بن
صبيح لما أسلم ومات وهو مهاجر قاله ابن الجوزي رحمه الله وكان بلغه هذا انتهى وهو بمكة لم يبعث
النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية إلى مسلي مكة فقال لبيته اجلوني فاني لست من المستضعفين واني
لا تهدى الطريق واني لا أبيت الليلة بمكة فخلوه على سرير متوجها إلى المدينة وكان شيخا كبيرا فأت
بالتنعيم ولما أدرك الموت أخذ بصفق الخ والتنعيم اسم موضع قريب من مكة وقوله هذه لك إشارة
إلى اليمن وهذه إلى الشمال لا على قصد اعتقاد الجارية لله بل على سبيل التصوير وتمثيل مبايعة الله على
الايان والطاعة بمبايعة رسول الله صلى الله عليه وسلم آياه وقيل إشارة إلى البيعة والصفقة والمعنى أن
بيعتهم كبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كبيعة الناس ولما بلغ خبر موته الصحابة رضي الله عنهم قالوا
ليت مات بالمدينة فنزلت هذه الآية (قوله ونفي الحرج فيه الخ) هذا مما اختلفوا فيه هل القصر عزيمة
فلا يجوز الاتمام أم رخصة فيجوز ذهاب أبو حنيفة رحمه الله إلى الأول يستدل بأن الرخصة فرضت
أولا ركعتين ركعتين ثم زيد عليها في الحضر وأقرت في السفر كما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله
عنها وذهب الشافعي رحمه الله إلى الثاني وأنه رخصة فيجوز الاتمام والاتباع بالعزيمة وظاهر قوله
فليس عليكم جناح معه وأجابوا عن الحديث بأنه لو كان على ظاهره لما جازا عائشة رضي الله عنها الاتمام
مع أنه روي عنها مع أنه خبر واحد لا يعارض القرآن الصريح في أنها كانت زائدة عليه إذا قصر معناه
التقصيص والحديث مخصوص بغير المغرب والصبح وحجية العام بخصوص مختلف فيها وقد خالفت
عائشة رضي الله عنها روايتها وإذا خالف الراوي روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه وقيل قواها فرضت
الصلاة ركعتين الفرض هنا بمعنى البيان وقد ورد بهذا المعنى كقوله صلى الله عليكم تحلة أيمانكم وقال
الطبري معناه فرضت لمن اختار ذلك من المسافرين فان قيل هل يوجد فرض بهذه الصفة قلنا نعم كالحاج
فانه مخير في السفر في اليوم الثاني والثالث وأيضا فعل فقد قام بالفرض وكان صوابا وقال النووي رحمه
الله المعنى فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهما فزيد في الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت صلاة
السفر على جواز الاتمام وثبت دلائل الاتمام فوجب المصير إليه جمعا بين الأدلة وحديث عائشة رضي
الله عنها أخرجه النسائي والدارقطني وحسنه والبيهقي وصححه والتمسك بظاهر الآية يقتضي أن الاتمام
أفضل عنده وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه (قوله ولقول عائشة رضي الله
عنها الخ) أخرجه الشيخان وقد مر ما فيه وإن النظم ولفظ القصر وعمل الراوي بخلافه والعبارة به عند
الحنفية فقد تعارض رأيها ورأيتها فلا يعمل بها وقد قبل أنها أقوات ما روت فلا تعارض بينهما ما قال

قوله وألحق بالحق فاستريح
(قوله وقع أجره على الله وكان الله غفورا
رحيما) الوقوع والوجوب متقاربان والمعنى
ثبت أجره عند الله تعالى ثبوت الأمر
الواجب والآية الكريمة نزلت في جندب بن
ضمرة جله بنوه على سرير متوجها إلى المدينة
فما بلغ التنعيم أشرف على الموت فصفه وبينه
على شماله فقال اللهم هذه لك وهذه لرسولك
أبايعك على ما يبيع عليه رسولك صلى الله
عليه وسلم لم يأت (وإذا ضربتم في الأرض)
سافرتكم (فليس عليكم جناح أن تقصروا من
الصلاة) بتقصير ركعاتها ونفي الحرج فيه
يدل على جواز دون وجوبه ويؤيده أنه
عليه الصلاة والسلام أتم في السفر وأن
عائشة رضي الله تعالى عنها اعتمدت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
يا رسول الله قصرت وأتممت وصمت وأفطرت
فقال أحسنت يا عائشة وأوجب أبو حنيفة
لقول عمر رضي الله تعالى عنه صلاة السفر
ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى
الله عليه وسلم ولقول عائشة رضي الله تعالى
عنها أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين
ركعتين فأقرت في السفر ركعتين في الحضر
وظاهر ما يخالف الآية الكريمة

ابن حجر رحمه الله والذي يظهر لي في جمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليله الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب
ثم زيدت عقب الهجرة الا الصبح كما رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه
وتركت القصر لطول القراءة والمغرب لانها وتر النهار ثم بعد ما استقر فرض الركعة خفف منها في السفر
عند نزول الآية وبؤيده قول ابن الاثير رحمه الله ان القصر كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ
من قول غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقيل القصر كان في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره
الدولابي وقال السهيلي انه بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما فعلى هذا قول عائشة
رضي الله عنها فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لأنها استمرت منذ فرضت
فلا يلزم من ذلك أن التصريح عزيمته انتهى ويدل على أنه رخصة حديث صدقة تصدق الله بها عليكم الآتي
وأما ان حديث عائشة رضي الله عنها غير مرفوع لانها لم تشهد فرض الصلاة فغير مسلم لجواز أنها سمعته
من النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على ما جمع به ابن حجر رحمه الله أنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لاشتهر
ذلك وعلى كل حال فهو أمر صعب (قوله فان صح الخ) لا يخفى أنها ما صححان مختزجان في السنن فلا
يليق التردد فيه كما مر والمراد بالاول حديث عمر رضي الله عنه فقوله تام أي مجزئ اجزاء التام الغير
المقصور والثاني حديث عائشة رضي الله عنها يعني أن ذكرها الركعتين لا يثني الزيادة بناء على أن
العدد لا مفهوم له ولا يخفى بعده ثم اشار الى جواب أبي حنيفة رحمه الله عما في النظم مما يدل على
خلاف مذهبه (قوله أربعة برد عندنا الخ) برد بضمين جمع بريد وهو اثنا عشر ميلا كل ميل اثنا عشر
ألف قدم والفرسخ ثلاثة أميال وكانوا يبنون ربطا في الطريق يسمونها السكك بين كل سكتين اثنا عشر
ميلا وعة بغال معلمة بجذف الاذناب ويسمون كل واحد منها بريد او هي كلمة فارسية أصلها بريد دم أي
مخدوف الذنب ثم سمي الراكب به والمسافة وزيادة من في الاثبات مذهب الاخش وخبره بأباه ومن
عنده تسمية لان المقصور بعض الصلاة وهي الركعة (قوله شرية باعتبار الغالب الخ) لما كان
ظاهرا أن القصر انما يكون في حال خوف العدو وأشار الى أنه شرط جرى على الغالب فلا مفهوم له كما
في الآية المذكورة وأن ثبوته في الامن ثابت بالسنة وقوله كراهة الخ يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف
وهو ضمير الفتنة وذكر باعتبار الخبر أولانه مصدر (قوله لم يعتبر مفهومها الخ) قال المحقق الفناري
في فصول البدائع فيه بحث لانه ورد في الحديث أن عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كيف تقصرون ونحن آمنون فقال له صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فان كان
له مفهوم ولذا أشكل على عمر رضي الله عنه فكيف يقال لا مفهوم له وان لم يكن له مفهوم فكيف أشكل
على عمر رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وأجاب بما محصله أن له مفهوم ما ولكن لما كان الغالب في
السفر هو الخوف جعل النادر كالعدم كما يدل عليه جوابه صلى الله عليه وسلم ولذا قال المصنف لم يعتبر
مفهومها ولم يقل لا مفهوم لها فاعرفه فانه من دقائق هذا الكتاب (قوله تعلق بمفهومه الخ) لتقييده
بكونه فيهم وبين أظهرهم وهي على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص والجمهور على خلافه
لما ذكره المصنف رحمه الله وعن خصها بحضرة أبو يوسف رحمه الله كما نقله الجصاص في كتاب الاحكام
والنوى في شرح المذهب فقوله التحرير انه لم يوجد في كتب الفقه والخلافات قصور في التبع وحضرة
الرسول صلى الله عليه وسلم اما بمعنى حضوره في عهده أو هو مقعده للعظيم وتجاه العدو بالضم بمعنى في مقابلته
(قوله أي المصلون حرما الخ) الحزم بالمهمله الاحتياط فعلى هذا الضمير للمصلين والمراد بالاسلحة ما لا
يشغل عن الصلاة كالخنجر والسيف فان كان الضمير للطائفة الاخرى فلا تقييد وهو خلاف الظاهر ولذا
أخره (قوله أي غير المصلين) لامتناع أن يكون الخارجون حال سجود المصلين هم المصلين أنفسهم وفيه
نظر اذ لا دلالة على أن ذلك حال السجدة بل بعد الفراغ منها على ما قيل ان مراده بغير المصلين الفارغون
من السجود والذاهبون الى العدو والحق أن الاظهار في طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك دليل على

فان صح ما فالاول مؤول بأنه كالتام
في الصلوة والاجزاء والثاني لا يثني جواز
الزيادة فلا حاجة الى تأويل الآية باسم
ألفوا الاربع فكان مظنة لان يخطروا بهم
أن ركعتي السفر قصر ونقصان فسمى الايمان
بهم ما قصر على ظنهم ونفى الجناح فيه لطيب
به نفوسهم وأقل سفره قصر فيه أربعة برد
عندنا وستة عند أبي حنيفة وقوي تقصيرا
من أقصر بمعنى قصر ومن الصلاة عند سيبويه
مخدوف أي شيئا من الصلاة عند سيبويه
ومفعول تقصروا بزيادة من عند الاخش
(ان خففتم أن يفتنكم الذين كفروا ان الكافرين
كانوا اليكم عدوا مبينا) شريطة باعتبار
الغالب في ذلك الوقت ولذلك لم يعتبر
مفهومها كما لم يعتبر في قوله تعالى فان خففتم
أن لا يقيم احد ود الله فلا جناح عليهم ما فيها
اقتدت به وقد تظاهرت السنن على جوازه أيضا
في حال الامن وقوي من الصلاة أن يفتنكم وهو
بغير ان خففتم بمعنى كراهة أن يفتنكم وهو
القتال والتعرض بما يكره (واذا كنتم فيهم
فأقتلهم الصلوة) تعلق بمفهومه من خص
صلاة الخوف بحضرة الرسول صلى الله عليه
وسلم لفضل الجماعة وعامة الفقهاء
على أنه تعالى علم الرسول صلى الله عليه وسلم
كيفيتها بالآية لا بالآية بعده فانهم ثواب عنه
فيكون حضورهم كحضوره (فلتقم طائفة
منهم معك) فاجعلهم طائفتين فلتقم احدهما
معك يصلون وتقوم الطائفة الاخرى تتجاء
العدو (ولباخذوا أسلحتهم) أي المصلون
حرما وقيل الضمير للطائفة الاخرى وذكر
الطائفة الاولى يدل عليهم (فاذا سجدوا)
يعني المصلين (فليكنوا) أي غير المصلين (من
ورائكم) يحرسونكم يعني النبي صلى الله
عليه وسلم ومن يصلي معه

فقلب الخطاب على الغائب (ولم يسلوا) لا شغلهم بالحراسة (فصلوا معك) ظاهره يدل على أن الامام يصلي مرتين بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن فخل وان أريد به أن يصلي بكل ركعة ان كانت الصلاة ركعتين فكيفيته أن يصلي بالاولى ركعة وينتظر قائما حتى يتواصلاتهم منفردين ويذهبوا الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيتم بهم الركعة الثانية ثم ينتظروهم قاعدا حتى يتواصلاتهم ويصلي بهم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلي بالاولى ركعة ثم تذهب هذه وتقف بإزاء العدو وتأتي الاخرى فتصلي معه ركعة وتم صلاته ثم تعود الى وجه العدو وتأتي الاولى فتؤدي الركعة الثانية بغير قراءة وتم صلاتها ثم تعود وتأتي الاخرى فتؤدي الركعة بقرأة وتم صلاتها (ولما أخذوا حذرهم وأسلحتهم) جعل الحذر آلة (١٧٤) يتحصن بها الغازي فجمع بينه وبين الاسلحة في وجوب الاخذ ونظيره قوله تعالى والذين

تووا الدار والايمن (ووالذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيه لئون عليكم مائة واحدة) ثموا أن ينالوا منكم غزاة في صلاتكم فيشتدون عليكم شدة واحدة وهو بيان ما لا جمل له أمر وأخذ السلاح (ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) رخصة لهم في وضعها اذا ثقل عليهم أخذها بسبب مطر أو مرض وهذا مما يؤيد أن الأمر بالأخذ للوجوب دون الاستحباب (وأخذوا حذركم) أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر كي لا يهجم عليهم العدو (ان الله أعد للكافرين عذابا مهينا) وعد الله المؤمنين بالنصر على الكفار بعد الأمر بالحزم لتقوى قلوبهم وابعلوا أن الأمر بالحزم ليس لضعفهم وغلبة عدوهم بل لأن الواجب أن يحافظوا في الأمور على مراسم التيقظ والتدبر فيسلكوا على الله سبحانه وتعالى (فإذا قضيت الصلاة) أديتم وفرغتم منها (فادكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم) فدوموا على الذكر في جميع الأحوال أو اذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف فأذوها كيفما أمكن قياما مسايقين ومقارعين وقعودا مرامين وعلى جنوبكم متخنين (فإذا اطمانتم) سكنت قلوبكم من الخوف (فأقيموا الصلاة) فعدلوا واحفظوا أركانها وشرائطها وأوابها ثمانية (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فمحدد بالوقت لا يجوز إخراجها عن أوقاتها في شيء من الأحوال وهذا دليل على أن المراد بالذكاء الصلاة وأنها واجبة الاداء حال المسابقة والاضطراب في المعركة وتعليل

أن الطائفة الاولى قد فعلوا والثانية يصلون معه لا منفردين كذا قال التحرير وقيل عليه ان طرية اذا تدل على أن الحراسة وقت السجود الا أن يقال وقت السجود ممتد وقوله فقلب الخطاب أي النبي صلى الله عليه وسلم على الغائب وهو من معه وأصله من ورائك وورائهم (قوله ظاهره يدل على أن الامام يصلي الخ) في كيفية صلاة الخوف روايات وطرق مفصلة في الفقه والحديث أشار اليها المصنف رحمه الله وصلاته صلى الله عليه وسلم يطن فخل وهو اسم مكان رواها الشيخان (قوله جعل الحذر) وهو التحرز الخ يعني أن الحذر أمر معنوي لا يتصف بالأخذ الا اذا جعل استعماله بالكناية اذ شبه بما يتحصن به من الآلات وأبنت الاخذ له تخيلا ولا يضرعطف الاسلحة عليه للجمع بين الحقيقة والجواز لان التجوز في التخيل في الاثبات والنسبة لافي الطرف على الصحيح ومثله لا بأس فيه بالجمع كما في قوله تعالى تووا الدار والايمن حيث جعل الايمان لقبكهم فيه بمنزلة المقر والمسكن لكنه قدّم فيه الحقيقي بخلاف ما نحن فيه وفيه بحث لانه يلزم فيه التصريح بطرفي المسكنية لان الحذر منزل منزلة السلاح ولذا قيل انه وأمناله من المساكنة وليس استعارة ويدفع بأنه لم يشبهه بالسلاح بل بما يتحصن به وهو أعم فتأمل وقد تقدم أن الحذر معنى آخر وهو ما يدفع به فلا تجوز فيه فتذكره (قوله ثموا أن ينالوا منكم غزاة الخ) الغزاة بالكسر الغزاة عن العدو والشدة والجملة بمعنى وفي الوثوب للقتال دفعة واحدة وقوله وهذا مما يؤيد الخ لانه لم يخصص فيه الا بعدد وأمرهم بالحذر بعد الفاء الخ ولذا لم يضعه اليه كما في الذي قبله لانه محل الخوف (قوله وعد الله المؤمنين بالنصر الخ) لما كان الغالب من حال ان الواقعة بعد الأمر والنهي أن تكون للتعليل وتغني غنى الفاء وهو لا يظهر هنا اشار الى توجيهه بأنه لدفع الوهم الثاني من الأمر قبله لتقوى قلوبهم ويعلموا أن التحرز في نفسه عبادة كما أن النهي عن القاء النفس في التهلكة لذلك لا يمنع عن الاقدام على الحرب ولذا فسر العذاب بغزوية العدو وقتلهم ليمتد به الالتئام وقوله فيسلكوا اشارة الى أن ما ذكر لا ينافي التوكل كما في الحديث اعقلها وتوكل (قوله أديتم وفرغتم منها) هذا التفسير على مذهب أبي حنيفة رحمه الله من أنه لا يصلي حال المحاربة فاقضاء بمعنى الاداء قال الا زهرى القضاء على وجوه مرجعها الى انقطاع النسي ونظامه فكل ما أحكم عمله وأتم وختم أو أدى أو واجب أو علم أو أتفد أو أمضى فقد قضى فهو مشترك بين هذه المفهومات وقوله أو اذا أردتم الخ تفسيره على مذهبه من الصلاة حال المحاربة والمسابقة بالقضاء مفاعلة من السيف أي المقاتلة به والمقارعة المقاتلة بالرمح والمراعاة بالسهم ومثنيين بمعنى مجروحين منقلين بالجراح من أفتخته المرض أثقله وأوهنه (قوله فعدلوا واحفظوا الخ) ليس المراد بإقامة الصلاة أعادتها كما هو أحد قولي الشافعي وعلى القول الآخر فسرت الإقامة بالاعادة (قوله فمحدد بالوقت الخ) بمعنى كتابا بمعنى مكتوبا بمفروض وموقوفنا محدد أو وجه الدلالة على أن المراد بالذكاء الصلاة لا ظاهره كما هو تفسير أبي حنيفة رحمه الله أنه تعليل للأمر بالذكاء كقولهم يكن بمعنى الصلاة لم يمتد وكونها واجبة يؤخذ من كتابتها فانها بمعنى الفريضة وهي الواجب بمعنى عنده (قوله الزام لهم وتقرير الخ) وهو من يابغ النظام وقد وقع مثله في كلامهم وبدر الصغرى من غزواته صلى الله عليه وسلم معروفة في السير (قوله نزات في طعمة بن أبيرق

للأمر بالايتماء بها كيفما أمكن وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلي المحارب حتى يطمئن (ولاتهنوا) ولا تضعفوا (في ابتغاء القوم) الخ في طلب الكفار بالقتال (ان تكونوا تألمون فأنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون) الزام لهم وتقرير على التواني فيه بأن ضررا القتال دائر بين الفريقين غير مختص بهم وهم يرجون من الله بسببه من اظهار الدين واستحقاق الثواب ما لا يرجو عدوهم فينبغي أن يكونوا أرغب منهم في الحرب وأصبر عليها وقرئ أن تكونوا بالفتح بمعنى ولا تهنوا ولا تكونوا تألمون ويكون قوله فأنهم يألمون على الله تعالى عن الوهن لاجله والآية نزات في بدر الصغرى (وكان الله عليما) بأعمالكم وضمائركم (حكيم) فيما يأمر وينهى (انا أنزلنا الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) نزات في طعمة بن أبيرق

(الخ) طعمة بفتح الطاء المهملة وكسر هاء واو وسكون العين المهملة وفي القاموس انه بضم الطاء وفي
 كتب الحديث انه مثلث الطاء والكسر أشهر وأبقر تصغير ابرق والحديث رواه الحاكم والترمذي
 عن قتادة بنوفطر بفتح الفاء الموحدة والفاء هي من الانصار وقوله وخباها أي الدرع لانهم اموتة سماعة
 وقوله فسألوه الفاء فصيحة أي فانطلقوا أو اتوه فسألوه أن يجادل عن المسلم لأن الحال شاهدة له أذ
 السرقة في يد اليهودي واليهود هم من بازور وعداوة الانصار وقوله فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخ أي هم بأن يحكم بظاهر الحال اعتمادا على صدقهم لأنه علم براءة اليهودي وهم بخلافه فان مقامه
 صلى الله عليه وسلم أجل وأعلى من ذلك وفي امضاء شهادة اليهود على طعمة وهو مسلم ما يحتاج الى
 التأويل (قوله بما عترفك الله الخ) يعني أراكم متعة هاتين أحدهما العائد الهذوف والثاني
 الكاف أي بما أراكم الله وهي من رأي بمعنى عرف المتعدي لواحد فعدي بالهمزة لاثنين وقبل انه من
 الرأي من قوله هم رأي الشافعي كذا وجعلها عليه يقتضي التعدي الى ثلاثة مفاعيل وحذف اثنين
 منها أي بما أراكم الله حقاً وهو بعيد وأما جعله من رأي البصريه مجازاً فلا حاجة اليه (قوله أي
 لاجلهم الخ) يعني أن اللام ليست صلة خصم بل تعيلية ولا تكن عطف على أنزلنا بتقدير قلنا وجوز
 عطفه على الكتاب لكونه منزلاً وهو خلاف الظاهر (قوله للبراء) البراء امام فرد بمعنى يرى أو جمع يرى
 وبأوه مثله قال السهيلي في الروض الانف براء بضم الباء جمع يرى اسم جمع على فعال أو جمع وأصله براء
 ككرما فحذفت إحدى الهمزتين للتخفيف ووزنه فعاء وانصرف لأنه أشبه فعلاً وزعم بعضهم أنه من
 باب فرير وفرار وليس بشيء وقال ابن النحاس البصريون لا يعرفون ضم الباء فيه وانما هي مكسورة
 ككرام وأما براء بالفتح كسلام فصدر اه فمقابل البراء بالضم كاللهو لأن المراد به اليهودي لكن
 الاصح الفتح على أن المراد به الجمع تقول تبرأت منه وانابرا لا ينني ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر مثل
 سمع وذلك لتقابل الجانبين ويجوز في العبارة براء على صيغة الجمع ككرما لا يخفى ما فيه من القصور
 (قوله عما هممت به الخ) أي في أمر طعمة وبرائه لظاهر الحال والهم بالشيء خصوصاً اذ يظن أنه الحق
 ليس بذنب حتى يستغفر منه لكن اعظم النبي صلى الله عليه وسلم وعصمة الله له وتزبيته عن قوم النقائص
 أمره بالاستغفار لزيادة الثواب وارشاده الى التثبت وأن ما ليس بذنب اذا خطر يمينه بالنسبة اعظمه
 كالذنب فلا يرد على المصنف رحمه الله شيء كما توههم وقال النيسابوري قال الطاعنون في عصمة الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام لولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يخاصم لاجل ذلك الخائن لما ورد النهي عنه
 ولما أمر بالاستغفار وأجيب بأن الأمر بالشيء لا يقتضي حصول المنهى عنه بل ثبت رواية أن قوم طعمة
 التمسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يدرأ عن طعمة ويلحق السرقة باليهودي فتوقف وانتظر الوحي ولعل
 القوم شهدوا بسرقة اليهودي وبراء طعمة ولم يظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ما يقدح في شهادتهم
 بالقضاء على اليهودي فأطلع الله على حقيقة الحال وألعل المراد واستغفراً ولئلك الذين يثروا طعمة
 (قوله يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود عليهم الخ) يعني أن خيانة الغير جعلت خيانة لانفسهم لأن وبالها
 وضررها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك وقوله أو جعل المعصية خيانة ظاهرة أن معنى يختانون يعصون
 ويكسبون الاتم فأنفسهم مفعول له لا به بمعنى يظلمون أنفسهم وظلم النفس معروف في عمل المعاصي وقبل
 الخيانة مجاز عن المضرة ولا بعده (قوله مبالغة في الخيانة الخ) يعني المراد بالمبالغة الاصرار لانه
 كتمكراً للفعل وقوله روى الخ زواه الطبراني في معجمه من حديث قتادة رضي الله عنه وقوله ليسرق
 أهله كقوله يا سارق اللبلة أهل الدار والمراد متاعهم (قوله يستترون منهم حياء) فسر الاستخفاء
 من الناس بالاستتار لاجل الحياء والخوف وفسر الاستخفاء من الله بالاستحياء لأن الاستخفاء منه تعالى
 محال فلا فائدة في نفسه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستخفاء من الناس كما قالوا في ان الله لا يستحي
 انه مجاز مع أن سلب الاستحياء ليس بمحال ويصح أن يكون مشاكلة (قوله لا يخفى عليه سرهم الخ)

من بني ظفر سرق درعاً من جاره قتادة بن
 النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق ينتثر
 من خرق فيه وخباها عند زيد بن السمين
 اليهودي فالتفت الدرع عند طعمة فلم
 توجد وحلف ما أخذها وما به علم
 فتركوه واتبعوا أثر الدقيق حتى انتهى الى منزل
 اليهودي فأخذوها فقال دفعها الى طعمة
 وشهد له ناس من اليهود وقالت بنو ظفر
 انطلقوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسألوه أن يجادل عن صاحبهم وقالوا ان لم
 تفعل هلك واقتضخ وبرئ اليهودي فهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل (بما
 أراكم الله) بما عترفك الله وأوحى به اليك وليس
 من الرؤية بمعنى العلم والاستدعي الى ثلاثة
 مفاعيل (ولا تكن للخائنين) أي لاجلهم
 والذنب عنهم (خصمياً للبراء) واستغفرك الله
 عما هممت به (ان الله كان غفوراً رحيماً) لمن
 مما هممت به (ولا تجادل من الذين يختانون
 أنفسهم) يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود
 عليهم أو جعل المعصية خيانة لها كما جعلت
 ظلماء عليها والضمير لطعمة وأمثاله أو له ولقومه
 فانهم شاركوهم في الاثم حين شهدوا على
 براءته وخصوا عنه (ان الله لا يحب من كان
 خواناً) مبالغاً في الخيانة مصرعاً عليها
 (أنبياء) منهم كافراً روى أن طعمة هرب الى
 مكة وارتد ونقب حائطاً به اليسرى أهله فسقط
 الحائط عليه فقتله (يستخفون من الناس)
 يستترون منهم حياء وخوفاً (ولا يستخفون من
 الله) وهو أحق بأن يستحيا ويخاف منه
 (وهو معهم) لا يخفى عليه سرهم فلا طريق
 معه الا ترك ما يستفجه ويؤخذ عليه

قوله كما ذكره الزمخشري الخ عبارة هنالك
والاثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب
ومنه قيل لعقوبته الاثم فعال منه
كالنكال والعذاب والوبال قال
لقد فعلت هذي النوى به فعلة

أصاب النوى قبل الممات أنامها
والهمزة فيه عن الواو كانه يثم الاعمال أي
يكسر ها باحباطه اه

قوله نحو والذين يكتزون الخ فيه أن هذا ليس
معطوفاً بواو كما هو فرض كلامه اه صححه

(اذيبتون) يذرون ويرزون (مالا يرضى
من القول) من رى البرى والحلف الكاذب
وشهادة الزور (وكان الله بما يعملون محيطاً)

لا يفوت عنه شيء (ها أنتم هؤلاء) مبتدأ
وخبر (جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) جملة

مبينة لوقوع أولاه خبراً أو صلة عندهم من يجعله
موصولاً (فن يجادل الله عنهم يوم القيامة

أم من يكون عليهم وكيلاً) محامياً يحميهم من
عذاب الله (ومن يعمل سواً) قبيحاً يسوء به

غيره (أو يظلم نفسه) بما يختص به ولا يتعداه
وقيل المراد بالسوء ما دون الشرك وبالظلم

الشرك وقيل الصغيرة والكبيرة (ثم يستغفر
الله) بالتوبة (يجادل الله غفوراً) لذنوبه (رحيماً)

متفضلاً عليه وفيه حن الطعمة وقومه على
التوبة والاستغفار (ومن يكسب انما فاعلاً

يكسبه على نفسه) فلا يتعداه وباله كقوله
تعالى وان أسأتم فلها (وكان الله عليماً حكيماً)

فهو عالم بفعله حكيم في مجازاته (ومن يكسب
خطيئة) صغيرة أو مالا عمد فيه (أو انما)

كبيرة أو ما كان عن عمد (ثم يرم به برأ)
كما رمى طعمة زيداً ووجد الضمير اسكان أو

(فقد احتمل به تانا وانما ميمنا) بسبب رى
البرى وتبرئة النفس الخاطئة ولذلك سوى

بينهما وان كان مقترف أحدهما دون مقترف
الآخر (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته)

بإعلام ما هم عليه بالوحى والضمير لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وجهه لا تعظيم

(اهم طائفة منهم) أي من بنى ظفر (أن
يضلوا) عن القضاء بالحق مع علمهم بالحال
والجملة جواب لولا وليس

بمعنى المراد بالمعصية هنا التهديد بأنه يعاقبهم فليحذروه وقوله يذرون لما كان أكثر التدبير مما يبيت عبرته
عنه ومعنى يرزون يزينون ويجوز تقديم الراء المهملة فيه كما مر ومعنى لا يفوت عنه شيء كمال قدرته
فالا حاطة هنا استعارة (قوله جملة مبينة الخ) لما كان الاختيار عن الضمير باسم الإشارة نحو أنت هذا
بحسب الظاهر لا فائدة فيه جاءت الإشارة الى موصوف بصفة يبينه ما يقع بعده فأولاه بمعنى المجادلين
وبه نتم الفائدة وقد مر الكلام فيه وكونه صلة مذهب لبعض النحاة في كل اسم إشارة يجوز أن يكون
موصولاً والجمهور على أنه مخصوص بما ذا وعلية فالجمل ظاهر (قوله محامياً الخ) أصل معنى الوكيل
الموكل الذي الامور موكولة له ولما كان من هو كذلك يحفظ ما وكل اليه ويحميه استعماله في لازم معناه
فلذا فسر بما ذكره من هذه ونظائرهما ما وقع بعده اسم استفهام منقطعة وقيل عاطفة كما نقله في الدر
المصون وكأنه مراد من قال انها لا متصلة ولا منقطعة (قوله قبيحاً يسوء به غيره) أخذه من مقابله
اظلم النفس الغير المتعدي وتفسيره بما دون الشرك لأن السوء يستعمل فيه وقد قبل بالظلم المستعمل
في القرآن بمعنى الشرك كقوله تعالى ان الشرك لظلم عظيم وجهه بمعنى الصغيرة لأن الاساءة تستعمل
بمعناه وبمعنى الذلة وكون الاستغفار بمعنى التوبة ظاهر وقوله وفيه حن في نسخة بعث وهو بمعناه
وتفسيره الخطيئة والاثم بما ذكره من المقابلة والتغاير بينهما ولأن الاثم كما ذكره الزمخشري (١)
في سورة الحجرات الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب وهمزة بدل من الواو ومن يثم أي كسر كانه
يكسر ها باحباطه وقد يستعمل في مطلق الذنب كقوله بكار الاثم كما في الكشف (قوله ووجد الضمير
الخ) اختلف النحاة في هذا الضمير فقيل يعود على انما والمتعاطفان بأو ويجوز عود الضمير فيما به دهما
على المعطوف عليه نحو واذر أو وتجارة أولها وانقضوا اليها وعلى المعطوف نحو والذين يكتزون
الذهب والفضة ولا يتفقونها وقيل يعود الى الكسب على حد ادعوا هو وبعضهم أوجب افراده لانه
يعود على أحد الامرين لا على النعين كانه قيل تيرم بأحد الامرين وقيل في الكلام حذف أي يرم
بهما وبه والثالث هو المشهور ولذا اختاره المصنف رحمه الله (قوله بسبب رى البرى الخ) في الكشف
لانه يكسب الاثم آثم وبرى البرى باهت فهو جامع بين الامرين فقيل في معناه انه إشارة الى أن في التنزيل
لنا ونشر غير مرتب لانه أتى في التفسير بالترتيب والاسلوب من باب تكرير الشرط والجزاء نحو من
أدرك الصمان فقد أدرك المرعى فينبغي أن يحمل تنكيرهم تانا وانما على التخييم والتهويل وفي ثم دلالة
على بعد مرتبة البهتان من ارتكاب الاثم نفسه وقيل ان في ترتيب الجزاء على الاثم ثم الرمي به أو بهما
اشكالا وكذا في مغايرة احتمال الاثم والبهتان أعنى الاتصاف بهما لكسب الاثم والرمي به ووجه التفصي
عن الاول أن المراد بالاثم في جانب الجزاء ما يعي الخطيئة أيضا تغليباً ونظراً الى أن الرمي بالخطيئة اعظام
لها وادراج في حكم الاثم أو الى أنه يطلق على مطلق الذنب كما مر وعن النسيان بأن تغاير المفعول يجب
له تغاير المعنى أو ان التخييم الحاصل من التنكير يعطى التغاير أو أنه على أسلوب من أدرك الصمان
ولا اشعار في كلام المصنف رحمه الله بهذا وفيه بحث ومعنى كلام المصنف رحمه الله انه لا تجادس بينهما
الواقع في الجزاء سوى بينهما في ترتيب ذلك على أحدهما لا على التعيين والعطف بأو المقيدة لذلك وان كان
أحدهما وهو الكبيرة أو العمد أعظم من الآخر وهو الصغيرة أو مالا عمد فيه فتأمل (قوله بإعلام
ما هم) وفي نسخة هموا وقوله وجهه للتعظيم كذا وقع في نسخ وهو سهو ولانه انما يتوجه لو كان
المنظم عليكم وائس كذلك ولذا وقع في بعضها السقاطه برمتيه وأما الجواب بأن المراد جمعه في مثله
بما وقع فيه مجموعاً كقوله ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان فتكاف لادلالة في كلامه عليه
(قوله أي من بنى ظفر) هذا بالنظر الى المعنى والمساك والافلاذ كفي الكلام ابني ظفر ولا دلالة عليهم
بخصوصهم حتى يرجع اليهم الضمير فهو راجع للذين يختانون على أن المراد بهم بنو ظفر لما ركنهم طعمة
في الاثم لنصرته وأما كون نزول الآية فيهم دليلاً على ذكرهم فبعيد وضمير يضلوا لا طائفة (قوله وليس

القصدي فيه الى نبي هم بل الى نبي تأثيره فيه (وما يضلون الا أنفسهم) لانه ما أزل عن (١٧٧) الحق وعادوباه عليهم (وما يضر ونك من شيء) فان الله سبحانه

وتعالى عصمك وما خطر ببالك كان اعتمادا منك على ظاهر الامر لا ميلا في الحكم ومن شيء في موضع النصيب على المصدر أي شيأ من الضرر (وأزّل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) من خفيات الامور أو من أمور الدين والاحكام (وكان فضل الله عليك عظيما) اذ لا فضل أعظم من النبوة (لاخبرني كثير من نجواهم) من متناجيهم كقوله تعالى واذهم نجوى أو من تناجيهم فقوله (الامن أمر بصدقة أو معروف) على حذف مضاف أي الانجوى من أمر أو على الانقطاع بمعنى ولكن من أمر بصدقة في نجواهم الخبر والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسره هنا بالقرض واغانة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما) بنى الكلام على الامر ورتب الجزاء على الفعل ليدل على أنه لما دخل الامر في زمرة الخيرين كان الفاعل أدخل فيهم وأن العمد والغرض هو الفعل واعتبار الامر من حيث انه وصله اليه وقيد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى لان الاعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا رياء وسجعة لم يستحق به من الله أجرا ووصف الاجر بالعظم تنبيها على حقارة ما فات في جنبه من أعراض الدنيا وقرأ حمزة وأبو عمرو بؤتيه بالياء (ومن يشاقق الرسول) يخالفه من الشق فان كلام من المخالفين في شق غير شق الآخر (من بعد ما تبين له الهدى) ظهر له الحق بالوقوف على المنجزات (ويتبع غير سبيل المؤمنين) غير ما هم عليه من اعتقاد أو عمل (نوله ما تولى) فجعله واليا لما تولى من الضلال ونحلي بينه وبين ما اختاره (ونص له جهنم) وندخله فيها وقرئ بفتح النون من صلاه (وساء مصيرا) جهنم والآية تدل على حرمة مخالفة

القصدي الخ) قال الراغب ان قيل قد كانوا هم وابدلك فكيف هذا ولولا تقتضي امتناع الجواب أجيب بوجهين أحدهما أن القوم كانوا مسلمين لم يهملوا باضلاله وانما كان ذلك عندهم صوابا والثاني أنه نزل الهم لا لتفاء أثر منزلة العدم فجعل كأنه منفي كقولك فلان شتمك وأهانك لولا أني تداركت ذلك تنبيها على أن أثر فعله لم يظهر وقيل ان الجواب محذوف أي لا ضلوا اذ هم وابدلك وقوله مع علمهم بالحال أي أو بالخاص سواء كان بعضهم أو كلهم لانهم لو لم يعلموا لم يتحقق الاضلال وقوله لانه أي همهم بمعنى أنه لعدم أثره وعوده بالو بال عليهم كانوا أضلوا أنفسهم وقوله في موضع النصيب على المصدر أي أن من زائدة وثي كان منصوبا على المصدرية وأما قوله شيأ من الضرر فأخوذه من شيء وتيسيره لأن من تيسيره وقوله وعلمك ما لم تكن تعلم الخ قبل هذه الآية أباغ من قوله في سورة أخرى ما لم يعلم لأن معناها ما لم يكن فيك قابلية لعلمه ولذا فسر بما ذكر وقدمه تحقيقه (قوله اذ لا فضل أعظم من النبوة) قيل انه مبني على أن النبوة أعظم من الرسالة أو على ترادفهما قائل (قوله من متناجيهم الخ) التجوى تكون مصدرا بمعنى التناجي والحديث الذي يتناجي به ويسر وتطلق على القوم المتناجين كما في قوله واذهم نجوى أما مجازا كرجل عدل أو حقيقة على انه جمع نجى كما نقله الكرماني وعلى هذين المعنيين يترتب اتصال الاستثناء واحتياجه الى التقدير وعدمه فعلى الاول في كلام المصنف هو متصل وعلى الثاني كذلك بتقدير مضاف أو منقطع وبعلم حال اعرابه من ذلك ويكفي في الاتصال صحة الدخول وان لم يجزم به فلا بد عليه ما فوهم أنه منسل جاني كثير من الرجال الا يزيدوا ولا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخوله في الكثير ولا الانقطاع لعدم الجزم بخروجه ولا حاجة الى التكاف في دفعه وأما جعله متعلقا بما أضيف اليه التجوى بالاستثناء أو البديل بخلاف الظاهر وقال النحوي انه لا معنى له وفيه تأمل (قوله والمعروف الخ) قيل لو اقتصر على ما استحسنه الشرع لكان أولى اذ كل ما يستحسنه الشرع لا ينكره العقل (قوله بنى الكلام على الامر الخ) لما كان ومن يفعل تذييل لقوله الامن أمر بصدقة الخ فينبغي أن يكون مطابقا للمذيل ولا مطابقة بين أمر الفعل وفاعله ظاهرا فلذلك أولوه بجعل القرينة الاولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الاولى أو تجعل الثانية كناية عن الامر لشموله وتناوله اياه ويبيانه أنه لما وصف الامر بالخيرية علم أن فاعله كذلك بالطريق الاولى فلذا قال فيه فسوف نؤتيه أجرا عظيما لان فاعله أولى بمضاعفة أجره وتعميم ثوابه أو أنه عبر عن الامر بالفعل اذ هو يكتفي به عن جميع الاشياء كما اذا قيل حلفت على زيد أو كرمته وكذا أو كذا فتقول نعم ما فعلت الا أنه يحتاج الى نكتة العدول عن يأمر وهو أخصر لما ذكر فتأمل ويجوز جعل ذلك اشارة الى الامر بصدقة أو معروف أو اصلاح فيكون معنى من أمر ومن يفعل الامر واحدا والمصنف رحمه الله اختار الشق الاول لظهوره ولك أن تقول انه لا حاجة الى جعله تذييل لابل لما ذكر الامر استطرذ كرتين أمره وهذا التكاف فيه (قوله وقيد الفعل بأن يكون الخ) المرادة الرضا وظاهر كلامه أن الرياء محبط لثواب الاعمال وبه صرح ابن عبد البر واللام والنوى وقال الغزالي اذا غلب الاخلاص فهو مثاب والافلا وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لانه أثبت للعناص أجرا عظيما وهو لا ينافي أن يكون غيره مادونه ولذلك دفعه المصنف رحمه الله بأن عظمته بالنسبة الى أمور الدنيا أو لاجر آخر وقوله يخالفه الخ تفسيره للمشاقة بأنها بمعنى المخالفة وقوله من الشق يجوز فيه الفتح والضم (قوله ظهر له الحق الخ) قيل الانسب تفسيره بظهور الحق فيما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله غير ما هم عليه اشارة الى أن السبيل كناية أو مجاز عما ذكره (قوله نجعل له واليا الخ) أي نص له ونجعله متوليا أي مباشر الماهو فيه من الضلال قيل ولو اقتصر عليه لكان أولى لان تأويل أمثاله بالخالية مبني على الاعتزال وعدم خلق الضلال أو كان عليه عطفه باشارة الى مذهبهم وجعل نص له مجازا عن الادخال المأمور وقوله وساء مصيرا جهنم اشارة الى تقدير المخصوص بالذم ولو قدر التولية لصح (قوله والآية تدل على حرمة مخالفة

الاجماع الخ) فتكون حجة لان الشافعي رحمه الله استدلل به على حجته قال المزني رحمه الله كدت عند الشافعي يوما فجاها شيخ عليه لباس صوف ويده عصا فلما رآه دامها به استوى جالسا وكان مستندا لاسطوانة فاستوى وسوى ثيابه فقال له ما الحجة في دين الله قال كآبه قال وماذا قال سنة نبيه قال وماذا قال اتفاق الامة قال من أين هذا الاخير اهو في كتاب الله فتدبر ساعة ساكنا فقال له الشيخ أجلك ثلاثة أيام بليلتين فان جئت بآية والا فاعتزل الناس فكت ثلاثة أيام لا يخرج وخرج في اليوم الثالث بين الظهر والعصر وقد تغير لونه فجاها الشيخ وسلم عليه وجلس وقال حاجتي فقال نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم قال الله عز وجل ومن يشاقق الرسول الخ الآية لم يصله جهنم على خلاف المؤمنين الا واتباعهم فرض قال صدقت وقام وذهب وروى عنه أنه قال قرأت القرآن في كل يوم وفي كل ليلة ثلاث مرات حتى ظفرت بها وأورد الراغب عليه أنه لا حجة فيها على ما ذكره بأن كل موصوف علق به حكم فالامر باتباعه يكون في مأخذ ذلك الوصف فاذا قيل اقتد بالوصفي فالمراد في صلته فكذلك سبيل المؤمنين يعني به سبيلهم في الايمان لا غير فلا دلالة في الآية على اتباعهم في غيره وردبأنه تخصيص بما ياباه الشرط الاول ثم انه اذا كان مألوف الصائمين الاعتكاف تناول الامر باتباعهم ذلك أيضا فكذلك يتناول ما هو مقتضى الايمان فيما نحن فيه فسبيل المؤمنين وان فسر بما هم عليه من الدين يعم الاصول والقواعد الكل والبعض على أن الجزاء مرتب على كل من الامرين المذكورين في الشرط لا على المجموع للقطع بأن مجرد مشاقة الرسول كافية في استحقاق الوعيد معني على أن ترك اتباع سبيل المؤمنين اتباع غير سبيل المؤمنين لان المكاف لا يخلو من اتباع سبيل البتة وعلى أنه ليس المراد بالمؤمنين أحاد الامة ولا المجتهدين الى انقراض الدنيا بل المجتهدون في عصر الى غير ذلك من القيود كما بين في الاصول وبهذا علم مراد المصنف رحمه الله وما اشار اليه فتدبر (تنبه) فقرر الفخر هذا الدليل بأنه عطف اتباع سبيل غير المؤمنين على مشاقة الرسول وهي حرام قتلزم حرمة لانه لا يصح أن يقال من زني وأكل الحلوى فارجوه وقال ابن الحاجب اتباع سبيل المؤمنين يحتمل مناصرتهم والاقتراد بهم في الايمان والعمل والعمل بالظاهر الايات انما ثبت بالاجماع فيلزمه الدور بخلاف القياس وقرب منه قول الاصفهاني اتباع سبيلهم لما احتمل ما ذكره وغيره صار عاما ودلالته على فرد من أفراد غير قطعي لاحتمال تخصيصه بما يخرج منه مع ما فيه من الدور كما مر وأجاب عن الدور بأنه انما يلزم لو لم يعم عليه دليل آخر وعليه دليل آخر وهو أنه مظنون يلزم العمل به لانا ان لم نعمل به وحده انما نعمل به وبعبارة اولاهم ما أوجبنا له وعلى الاول يلزم الجمع بين التقيضين وعلى الثاني ارتفاعهما وعلى الثالث العمل بالرجوع مع وجود الراجح والكل باطل فيلزم العمل به قطعا وبقي عليه ايراد ذكرا ابن التماسي مع أجوبته ونطاق الكلام بضيق عنه المقام فانظره ان أردت (قوله كره التاكيد الخ) يعني ما ذكره سابقا في أوائل هذه السورة كره امانا كيدا أولئك كميل قصة طعمة بالوعد بعد الوعيد أو أن لها سببا آخر في النزول وهي قصة الشيخ المذكور التي رواها الذهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قبل وهذا هو الظاهر لان التاكيد مع بعده لا يقتضي تخصيص هذا الموضع فلا بد له من مخصص وهو باحالي وانى لنادم بالكسر جملة حالية أو معطوفة على اني شيخ الخ ويجوز فتحها عطف على اني لم أشرك الا أنه لا يحسن لايهامه العطف على اني أعجز (قوله فان الشرك أعظم الخ) وفي معناه تنبي الصانع وفيه اشارة الى أن المراد استعظامه وقوله دعوى التنبى بتقديم الباء الموحدة أى بقوله هم نحن أبناء الله وأحبوه لا يجعلهم الملائكة بنات الله كما قيل لانها في حق اليهود كما مر (قوله كان لكل حق من الخ) تسميتهم الاصنام امانا لانهم كانوا يجعلون عليها الحلي واسماؤها مؤنثة وقدرت بأن منها ما اسمه مذكور كهبيل وود وسواع وذى الخصة وقيل انه باعتبار الغالب وفيه نظر ثم استشهد على تسمية ما اسمه مؤنث أتى بقوله في لغز مشهور في القراء

الاجماع لانه سبحانه وتعالى رب الوعيد الشديد على المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين وذلك اما لحرمته كل واحد منهما أو لعدمهما أو بالجمع بينهما والثاني فاطل اذ يفصح أن يقال من شرب الخمر أو كل الخمر استوجب الحد وكذا الثالث لان المشاقة محرمة ضم اليها غيره بها أو لم يضم واذا كان اتباع غير سبيلهم محرما كان اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم من عرف سبيلهم واتباع غير سبيلهم وقد استقصيت الكلام فيه في مرصاد الافهام الى مبادئ الاحكام (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) كره التاكيد كيدا ولقصة ذلك لمن يشاء) كره التاكيد كيدا ولقصة طعمة وقيل جاء شيخ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني شيخ منهمك في الذنوب الا أني لم أشرك بالله شيئا منذ عرفتني وآمنت به ولم اتخذ من دونه وليا ولم أوقع المعاصي جراءة وما توهمت طرفه من أني أعجز الله هربا وانى لنادم نائب فخاري حالي عند الله سبحانه وتعالى فنزات (ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا) عن الحق فان الشرك أعظم أنواع الضلالة وأبعد ما عن الصواب والالاستقامة وانما ذكر في الآية الاولى فقد اقترى لانها متصلة بقصة أهل الكتاب ومنشأ شركهم كان نوعا اقترأ وهو دعوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الله سبحانه وتعالى (ان يدعون من دونه الا انا) يعني اللات والعزى ومنات ونحوها كان لكل حق من

قوله ويجوز فتحها ايمنه اللام اه

يعبدونه ويسمونه أنى بنى فلان وذلك انما تأنيث اسمها كما قال وما ذكر فان يكبر فأنى * شديد الازم ليس له ضرر
صغير اتنى قرادا فاذا كبر سعى حلة اولانها كانت جادات والجمادات توث من حيث انها ضاعت الاناث لا تفعلها واعلم انه الى ذكر هلم هذا الاسم
تنبيه على أنهم يعبدون ما يسمونه انما لانهم يتفعل ولا يفعل ومن حق المعبود أن يكون ٧٩ فاعلا غير متفعل ليكون دليلا على تنهيه جهلهم وفرط

حاجتهم وقيل المراد الملائكة لقولهم
الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى وهو جمع
أتنى كرى باب وربى وقرى أتنى على التوحيد
واشاعلى أنه جمع أتنى كنى وخيت ووشا
بالثقل والتخفيف وهو جمع وزن كاسد
وأسد وأسدوا ثابهم ما على قلب الواو لضمها
همزة (وان يدعون) وان يعبدون بعبادتها
(الاشيطان امريدا) لانه الذى امرهم
بعبادتها وأغرام عليها وكان طاعته في
ذلك عبادة له والمارد والمريد الذى لا يعلق
بغير وأصل التركيب للملاسة ومنه صرح
مزد وغللام أمر دوشجرة مرداه الذى تناثر
ورقه (لغنه الله) صفة ثانية للشیطان
(وقال لا تتخذن من عبادك نصيبا مفروضا)
عطف عليه أى شیطانا مريدا جامعيا بين
لعنة الله وهذا القول الدال على فرط عداوته
للناس وقد برهن سبحانه وتعالى أولا على أن
الشرك ضلال فى الغاية على سبيل التعليل بأن
ما يشركون به يتفعل ولا يفعل فعلا اختياريا
وذلك يناهى الألوهية غاية المناقاة فان الاله
ينبغى أن يكون فاعلا غير متفعل ثم استدل
عليه بأنه عبادة الشيطان وهى أقطع الضلال
لئلانة أوجه الأول أنه مريد منه حكم فى
الضلال لا يعلق بنى من الخيرو الهدى
فتكون طاعته ضلالا بعيدا عن الهدى
والثانى أنه ملعون لضلالة فلا تستجيب
طاعته سوى الضلال واللعن والثالث
أنه فى غاية العداوة والسعى فى اهلاكهم
وموالاة من هذا شأنه غاية الضلال فضلا عن
عبادته والمقصود من المقطوع أى نصيبا
قدرى وفرض من قولهم فرضه فى العطاء
(ولا ظنهم) عن الحق (ولا منينهم) الامانة
الباطلة كقول الحياة وان لا يبعث ولا يعقاب
(ولا منهم) فليست كن آذان الانعام
بشقونها التحريم ما أحل الله وهى عبارة
عما كانت العرب تفعل بالبحار والسواحب
واشارة الى تحريم كل ما أحل ونقص كل
ما خلق كمالا بالفعل أو القوة (ولا آمنهم)

وما ذكر فان يكبر فأنى * شديد الازم ليس له ضرر
وروى فان يسمي بدل فان يكبر المشهور فى الرواية ووجه تسميته أنى أنه يقال له حلة بالحاء المهملة واللام
وزن غمرة وهى معظم من القراد كما فى الجوهرى والازهرى وتفرذ الزخشرى فى المستقصى بتفسيره
بالصغير منه وبرده هذا البيت والازم بمعنى العضم بالقم وضرر جمع ضرر وفى قوله يعبدونه اشارة
الى أن الدعاء هنا بمعنى العبادة لان من عبد شيئا دعاه فى حوائجه ويصح أن يكون المراد ظاهره وتأنيث
المرى ومناة ظاهر واللات لانها فعله من لوى كما سياتى فى سورة النجم فان كانت ناؤه أصلية فهو مؤنث
سماعى وقوله والجمادات توث فيه نظيران التذكير فيها كنبور مراده أنها تشبه المؤنث ولعله تعالى
ذكرها بهذا الاسم معنى انما وقوله جمع أتنى كرى باب وربى كجلى الشاة اذا ولدت أو مات ولدها وفى التمثيل
به نظرا لانهم قالوا ان جمع باب بالضم وأنه أحد ما جاء من الجوع على فعال بالضم لكنه مثل به فى الدر
المصون أيضا فعل فيه لغة أخرى بالكسر وقراءة أثنا بضمين جمع أثنت وقيل انه مفرد لان من الصفات
ما جاء على فعل بضمين وقوله وثنا بالثقل أى بضمين والتخفيف أى تسكين الثانى وأثنا به ما أى
بالتخفيف والتثقل وقلب الواو المضموه همزة كوجوه وأجوه فانه قياسى (قوله لانه الذى امرهم
بعبادتها الخ) فيعبدون بمعنى يطيعون أو الكلام على المجاز وأصل مادهم رد للملاسة والتجرد فالمريد انما
لتجرده للنسب أو لتسميته بالاملس الذى لا يعلق به شئ ولا يعلق بخير أى لا يحصل له ولا تبعاعه ولعنه الله
بمعنى طرده وأبعده عن رحمة وقيل المراد باللعنة فعل ما يستحقها به من الاستكبار عن السجود ونحوه
كقولهم آيت اللعن أى ما فعلت ما تستحقه به (قوله جامعيا بين لعنة الله الخ) لان الواو الداخلة بين
الصفات تفيد مجرد الجمعية دون المغايرة ويجوز أن يكون لعنه الله مستأثرا للدعاء وقال لا تتخذن حله
مستطردة ولعنه الله معترضة ودلالة هذا القول على فرط عداوته ليقيد باضلالهم المهلك لهم (قوله
وقد برهن سبحانه الخ) أى أقام البرهان على رسوخه فى الضلال المعلوم من قوله يعبدون ان يدعون الخ
لان هذه الجملة مبينة لوجه ما قبلها ولذا لم يعطف عليه واستدل على جهلهم بعبادة المتفعل الذى لا يقتضى
العقل عبادة به بأنه انما هو عبادة للشيطان لانه الا مر به عاوموا الاله المنهم فى الضلال الملعون الذى هو
شديد العداوة لكم فضلا عن عبادة أقبح من كل قبيح وأصل معنى القرض القطع ولذا أطلق على القدر
المعين لاقتطاعه عما سواه والامانى مخفف ومشدج أمنية وهى ما يبتغى (قوله ولا آمنهم فليست كن
آذان الانعام) مفعول آمنهم محذوف أى آمنهم بالضلال وقوله فليست كن الخ تفصيل له وتفسير
والبسك القطع والشق والبتكة القطعة من الشئ وهو اشارة الى ما كانت الجاهلية تفعله من شق آذن
النافقة اذا ولدت حسة أبطن وهى البجيرة من البحر وهو شق الاذن ثم نسب فلا تركب ولا يحمل عليها وكذا
السائبة هى التى نسب فلا تستعمل ولا ترد عن حوض وعلف وتنفصل فى محله وتحريم ما أحل الله يجعل
استعمالها ممنوعا عنه واعتقاد عدم حله وشق الاذن فيها مذكور فى مفردات الراغب وغيره فلا يرد
ما قبل انه غير مذكور فى القاموس والصحاح فانه من القصور (قوله واشارة الى تحريم كل ما أحل
الخ) بمعنى ليس المراد بقول الشيطان خصوص ما ذكر بل هو عبارة عن كل ما يشاؤنه من أفعال الجاهلية
واشارة الى تحريمهم ما أحل الله لانه يشق أذنهم يحرم استعمالها وهو حلال وتنقيص ما أوجده الله كاملا
بالفعل كفق العين وشق الاذن أو بالقوة كتنقيح الفطرة التى كانت بالقوة فيهم الى خلافها (قوله
ويستخرج فيه الخ) الخاى بالمهملة نخل الابل الذى يحجمها اذا طال مكنته حتى يطلع نتاجه فيجعى ظهره
ولا يركب ولا يجزوبه ولا يمنع من مرعى والوشم بالمجعة غرز الجلد بارة ثم حشوه بكحل أو نحوه وهو
معروف والوشم بالراء المهملة أن تخذ المرأة أسنانها وترققها تشبيها بالشواب واللواط مصدر كاللواط
وهى معروفة والسحق مساحقة النساء وعد عبادة النيران منه لانهم لم يحلقوا ذلك (قوله وعموم اللفظ
يمنع الخصا الخ) قال النووي لا يجوز خصا حيوان لا يؤكل فى صغره ولا فى كبره ويجوز خصا الماء كقول

فليغير خلق الله عن وجهه وصورته أو صفته ويستخرج فيه ما قبل من فق عين الخاى وخصا العبد والوشم والوشم واللواط والسحق وشق ذلك
وعبادة النجم والشم وتغيير فطرة الله تعالى التى هى الاسلام واستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس كالا ولا يوجب لها من الله سبحانه
وتعالى زلفى وعموم اللفظ يمنع الخصا مطلقا لكن الفقهاء اخرجوا فى خصا البهائم للحاجة

في صغره لان فيه غرض وهو طيب لجه ولا يجوز في كبره وخص من تغيير خلق الله الختان والوشم
 الحاجة ونحوهما والجل الرابع من قوله قال الى هنا حكاية ما قاله بأى لغة كان مما لا يعلمه الا الله أو أنه
 قدر قوله لذلك ولا قول وانما هو ذكر ما وقع منه (قوله بإشارته ما يدعوه اليه الخ) يعني أن المراد بولايته
 اتباعه وقيد من دون الله ليس احترازا كما توهم بل بيان لان اتباعه بنافي متابعة أمر الله فافهم
 وقوله ضيع رأس ماله لانه أعظم الخسران وأهونه عدم الفائدة مع بقا رأس المال وأولياء الشيطان
 أهل الضلال أوجنده (قوله مع دلا ومهر بالخ) يعني المحيص اسم مكان أو مصدر ميمي من خاص
 يحيص اذا عدل وولى ويقال محيص ومحاص وأصل معناه كما قيل الروغان ومنه وقعوا في حيص بيص
 وخاص باص أى في أمر يعسر التخاص منه ويقال خاص يحوص أيضا حوصا وحياصا وعنهما لا يتعلق
 بيجدون لانه لا يتعدى بعن فهو ظرف مستقر كان صفة لمحيصا فلما قدم عليه انتصب على الحال ولا يتعلق
 بمحيصا لانه ان كان اسم مكان فهو لا يعمل لانه ملحق بالحوامد وان كان مصدرا فمحول المصدر لا يتقدم
 عليه ومن جوز تقدمه اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جوزناه هنا (قوله فالاول مؤ كد انفسه الخ)
 التأ كيد بالمصدر ان كان المضمون جملة لا يحتمل غيره يسمى تأ كيد انفسه نحوه على ألف عرفا ذمعى
 الجملة التي قبله لا يحتمل غير الاعتراف وكذا قوله سند خلم جنت هو الوعد اذ ليس الوعد الا الاخبار
 عن ابصال المنافع قبل وقوعه فيكون وعد الله تأ كيد انفسه فان احتملت غيره فهو تأ كيد لغيره لان
 مضمون الجملة مغاير له ولو احتملا كقولك زيد قائم حقا فان الجملة الخبرية تحتمل الصدق والكذب والحق
 والباطل وكذا قاهنا بالنسبة لما قبله من الخبر بقطع النظر عن قائله وعاملهما محذوف أى وعدهم الله
 وعدا وأحقه حقا وليس حقا تأ كيدا للوعد حتى يقال انه خبر حقيقة أو متضمن للخبر (قوله ويجوز
 أن ينصب الموصول الخ) يعني أنه مرفوع مبتدأ وخبر ويجوز في محله النصب على الاشتغال جوازا
 مرجوحا لان المعطوف عليه اسمية ولان التقدير خلاف الاصل وقوله ووعد الله الخ أى يجوز أن ينصب
 وعد الله بقوله سند خلم على أنه مصدر له من غير انظافه لان معناه ما ذكره حقا حال منه (قوله جملة
 مؤ كدة بليغة الخ) يعني أنه تو كيد ثالث لقوله سند خلم لان الجملة تذييل للكلام السابق والتذييل
 مؤ كدة للتذييل والمبالغة والبلاغة من الاستفهام وتخصيص اسم الذات الجاهع وبناء أفعول
 وايقاع القول تميزا وكل ذلك اعلام منه بأن حديثه صدق محض وانكار ان قول الصدق يتعلق بقائل
 آخر أحق منه فالواو اعتراضية وجعلها عاطفة مع ما في عطف الانشاء على الخبر لا حاجة
 الى ما فيه من التكلفات فلا يقال كيف تكون مؤ كدة وهى معطوفة (قوله والمقصود من الآية
 الخ) المواعيد الشيطانية في قوله بعدهم الخ ووعد الكاذب الذى غرهم حتى استحقوا الوعد مقابل
 بوعد الله الصادق الذى أوصلهم الى السعادة العظمى ولذا بالغ فيه وأكده حثا على تحصيله
 (قوله أى ليس ما وعد الله من الثواب الخ) في ليس ضمير مستتر اختلف في مرجعه فقيل يعود على الوعد
 بالمعنى المصدى أو بمعنى الموعد فهو استخدام وهذا مختار المصنف رحمه الله وقيل انه للايمان المفهوم
 من الذين آمنوا وقيل يعود على ما تحاوروا فيه بقريية بسبب النزول واتمنى مستند وقرئ بالتخفيف وقوله
 أيم المسلمون اشارة الى أن الخطاب على هذا للمسلمين لا للمشركين كما سيأتى وفي قوله ليس الايمان بالتمنى
 ايجاز بدع لانه يحتمل أنه اشارة الى نفسه يرأخ وهو أن الضمير راجع للايمان المفهوم مما قبله كما ذكره
 غيره ويحتمل أن يكون مراده أنه قيل في الاثر هذا وهو تأييد لما قبله وهذا أقرب وفي الكشف
 وعن الحسن ايس الايمان بالتمنى ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل ان قوم ألهتهم أمانى المغفرة حتى
 خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم وقالوا نحن الظن بالله وكذبوا الوأحسنوا الظن بالله لا حسنوا العمل
 له وهذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على الحسن وأخرجه البخارى في نار يحه عن أنس رضى الله عنه
 مرفوعا ليس الايمان بالتمنى ولا بالتعلى ولكن هو ما وقر في القلب فاعلم القلب فاعلم النافع وعلم اللسان

والجل الرابع حكاية عما ذكره
 الشيطان نطقا أو أمانا فعلا (ومن
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله
 بإشارته ما يدعوه اليه على ما أمره الله به
 ومجادزته عن طاعة الله سبحانه وتعالى الى
 طاعته) فقد خسر خسرانا مبينا (اذ ضيع
 رأس ماله و بدل مكانه من الجنة بمكانه من
 النار) (بعدهم) مالا ينجزه (ويعنيهم) مالا
 ينالون (وما بعدهم الشيطان الاغورا)
 وهو اظهار النفع فيما فيه الضرر وهذا
 الوعد اما بالخواطير الفاسدة أو بلباس
 أوليائه (أوائلهم) أو أوهام جهنم ولا يجدون
 عنها محيصا) مع دلا ومهر با من خاص يحيص
 اذا عدل وعنهما حال منه وليس حله له
 لانه اسم مكان وان جعل مصدرا فلا يعمل
 أيضا فيما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 سند خلم جنت تجري من تحتها الانهار
 خالدن فيها أبدا ووعد الله حقا) أى وعده
 وعدا وحق ذلك حقا فالاول مؤ كد
 لنفسه لان مضمون الجملة الاسمية التي قبله
 وعد والثانى مؤ كدة لغيره ويجوز أن ينصب
 الموصول بفعل يفسم ما بعده ووعد الله بقوله
 سند خلم لانه بمعنى نعدهم ادخالهم وحقا
 على انه حال من المصدر (ومن أصدق من
 الله قبلا) جملة مؤ كدة بليغة والمقصود من
 الآية معارضة المواعيد الشيطانية الكاذبة
 لقربانه بوعد الله الصادق لا وليائه والمبالغة
 في تو كيد ترغيبا للعباد في تحصيله (ليس
 بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب) أى ليس
 ما وعد الله من الثواب ينال بأمانيتكم أي
 المسلمون ولا بأمانى أهل الكتاب وانما ينال
 بالايمن والعمل الصالح وقيل ليس الايمان
 بالتمنى ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل

روى أن المسلمين وأهل الكتاب افتخروا فقال أهل الكتاب نبينا قبل نبيناكم وكتبنا قبل كتابكم ونحن أولى بالله منكم وقال المسلمون نحن أولى منكم نبينا خاتم النبيين وكتبنا يقضى على الكتب المتقدمة فنزات وقيل الخطاب مع المشركين ويدل عليه تقدم ذكرهم (١٨١) أي ليس الأمر بأمانى المشركين وهو قولهم

لاجنة ولا نار وقولهم ان كان الامر كما يزعم هؤلاء لنكونن خير امنهم وأحسن حالا ولا أمانى أهل الكتاب وهو قولهم لن يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى وقولهم لن نعسنا النار الا بأماننا مع دودة ثم قرز ذلك وقال (من يعمل سوءا يجز به) عاجلا أو آجلا لما روى انها المنزات قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه فرينجو مع هذا يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام اما تحزن اما ترض أما يصيبك الاواء قال بلى يا رسول الله قال هو ذاك (ولا يجده من دون الله وليا ولا نصيرا) ولا يجده لنفسه اذا جاوز موالاته ونصرته من يواليه وينصره في دفع العذاب عنه (ومن يعمل من الصالحات) بعضها أو شيئا منها فان كل أحد لا يتمكن من كلها وليس مكلفا بها (من ذكر أو أنى) في موضع الحال من المستمكن في يعمل ومن للبيان أو من الصالحات أى كاتبة من ذكر أو أنى ومن لا ابتداء (وهو مؤمن) حال شرط اقتران العمل بها في استدعاء الثواب المذكور تنبيها على انه لا اعتماد به دونه فيه (فأولئك يدخلون الجنة ولا ينظرون تقيرا) بنقص شئ من الثواب واذا لم يتقص ثواب المطيع فبالحرى أن لا يزداد عقاب العاصي لان المجازى أرحم الراحمين ولذلك اقتصر على ذكره عقيب الثواب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويدخلون الجنة هنا وفي غافر ومريم بضم الباء وفتح الخاء والباءون يفتح الباء وضم الخاء (ومن أحسن ديننا ممن أسلم وجهه لله) أخلص نفسه لله لا يعرف اها را بسواه وقيل بذل وجهه له في السجود وفي هذا الاستفهام تنبيه على أن ذلك منتهى ما تبلغه القوة البشرية (وهو محسن) آت بالحسنات تارك للسيئات (واتبع ملة ابراهيم) الموافقة لدين الاسلام المتفق على صحتها (حنيفا) ما دلا عن سائر الاديان وهو حال من المتبع أو من الملة أو ابراهيم (واتخذ الله ابراهيم خليلا) اصطفاه وخصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله وانما

حجة الله على بنى آدم وقرعنى أثر وبعنى ثبت من الوفا وباء بأمانيكم كما نريد بالباب ليست زائدة والزائدة محتملة وان نفاها النحرير (قوله روى أن المسلمين الخ) أخرجه ابن جرير عن مسروق مرسل وقوله يقضى على الكتب المتقدمة أى يثبت حقيقتها ويبين ما لا يعمل به فيها مما نسخ فكانه قضى عليها (قوله ويدل عليه تقدم ذكرهم) بعنى قوله ان يدعون من دونه الا انا وما بعده وما روى عن أبى بكر رضى الله عنه أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم واللائواء الشدة كالمقط وليس المراد بعمل السوء ما يصيبه من المصائب وأن المراد بجزائه ثوابه عليه لان ما بعده غير مناسب له بل المراد أن العتق رضى الله عنه فهم من الجزاء عذاب القيامة فينبى له النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس المراد به ذلك بل الجزاء يكون بكل ما بضر المرء في الدنيا بضامن المصائب فهو أعم من الدينى والاخرى ولذا قال المصنف رحمه الله عاجلا أو آجلا وذال الإشارة الى الجزاء المفهوم من الكلام (قوله بعضها أو شيئا منها الخ) بعنى أن من تبعية لان أحد الا يمكنه عمل كل الصالحات وقيل هى زائدة وهو ضعيف ومن الثانية يينية وهى مع متعلقها حال من ضمير يعمل ويصح أن تكون حالا من الصالحات أى صالحات كاتبة وصادرة عن ذكر فن ابتدائية وقيل عليه انه ليس بسديد من جهة المعنى وقيل الظاهر تقدير كاتلا كاتبة لانه حال من متعلقها وفيه نظر اذا المعنى الصالحات الصادرة من الذكروا لا تى ولا شك في صحته الا أنه ركيك كما لا يخفى فلا وجه للتخطئة فيه (قوله حال شرط الخ) شرط بصيغة المجهول وضمير بها للعمال لانها مؤنثة سماعية واستدعاء بعنى طلب والثواب ما تضمنه فأولئك يدخلون الجنة والضمير في الاعتداد به للعمل وضمير دونه للإيمان وضمير فيه لاستدعاء الثواب أو للثواب نفسه (قوله بنقص شئ من الثواب الخ) النقص نكرة في ظاهر النواة منها تنبى الخلة بضرب المثل في الشئ القليل والحرى يفتح الحاء والقصر كالحرى الخلق والحقيق ومنه باخرى أن يكون ذلك وانه لحرى بكذا والحرى أيضا الساحة وفي الحكم الثواب غير مطور حرى أن يكون مطور ومطور بعنى يزار وبفصد وقوله لان المجازى أرحم الراحمين رد على المعتزلة بأن ذلك بفضل ورحمة لا واجب عليه كما زعموا وأما تسمية عدمه ظلما فلانه كالواجب بسبب الوعد في تخلفه خلف في الوعد فأطلق الظلم وأريد خلف الوعد وعليه ينزل ما ورد من أمثاله وهذا الإشارة الى وجه تخصيص عدم تنقيص الثواب بالذكرون ذكر عدم زيادة العقاب لانه يعلم بالطريق الاولى لان الاذى في زيادة العقاب أشد منه في تنقيص الثواب فاذا لم يرض بالاول وهو أرحم الراحمين فكيف يرضى بالثاني مع أن المقام مقام ترغيب في العمل الصالح فلا يناسبه الا هذا واليه أشار بقوله عقيب الثواب (قوله أخلص نفسه لله الخ) إشارة الى معنى أسلم وأن وجهه مجاز عن ذات نفسه ويصح أن يكون الوجه بعنى التوجه وقوله لا يعرف الخ جلة حاله أى في حال فوحده وقوله وقيل بذل الخ يعنى الاسلام يعنى الانقياد والتذلل بالسجود ووجه كون الاستفهام يدل على ما ذكره لانه غير حقيقى والمراد منه التنى وصرف نفسه بكلية الطاعة لله أعلى المراتب فلا يرد عليه أن ما له للتوحيد وهو مشترك بين المؤمنين كما توهم وقوله الموافقة الخ تنبيد أو تبين (قوله اصطفاه وخصه بكرامة الخ) بعنى أنه استعاره تمثيلية لتزهره تعالى عن صاحب و خليل وأما الخليل وحده فاستعارة تصريحية ثم صار علما عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل اتخذ الله ما ذكر (قوله والخلة من الخلال الخ) هذا بيان لتسمية الصديق خليلا بوجوه الاول أنه من خلال الشئ بالكسر وأثنائه فانه أى الخلة وذكره باعتبار الخبر وهو وادى مودة تتخلل النفس وتخالطها مخالطة معنوية لاحسية كما قال قد تتخلل مسلك الروح منى * ولذا سمي الخليل خليلا

أو من الخلل لان كلا يصلح خلل الاخر وبسبب دخله أو من الخلل بالفتح لانهم على طريقة ويتوافقان في نسخة يتوافقان أو من الخلة بالفتح وهى الخصلة والخلق فسمى خليل الله لخلقه بأخلاق الله فقد علمت أن في وجه التسمية وجوها بعضها عام وبعضها خاص وبقي وجه آخر يؤخذ من قوله من عند خليلي

أعاد ذكره ولم يضم ترغيبا لئانه وتنبه على (٤٦ شهاب ث) أنه الممدوح والخلة من الخلال فانه قد تتخلل النفس وخالطها وقبل من الخلال فان كل واحد من الخليلين بسبب خلل الآخر أو من الخلل وهو الطريق في الرمل فانهم ما يتوافقان في الطريقة أو من الخلة بمعنى الخصلة فانهم ما يتوافقان في الخصال

الله الاتي وهو المشاككة (قوله والجملة استئناف الخ) لم يرض ما في الكشف من أنها اعتراضية
 لأن الاعتراض يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين وهذا ليس كذلك ولذا قال شراحه
 انه بمعنى التذييل في كلامه وجعلها حالبة خلاف الظاهر والعطف على ما قبلها لا يصح الابتكاف كما
 لا يخفى وقوله والايذان بأنه أي الاسلام والبيان لان اتباع ملتبه في غاية الحسن لان الملل وضع الهى
 فن جاءت على يده اذا كان خليلا للواضع فبالك بما شرعه على يده (قوله روى أن ابراهيم عليه
 الصلاة والسلام بعث الخ) لم يصح الحفاظ هذه الرواية وقالوا المروى ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم
 أن أول جبار في الارض كان عمرو وكان الناس يحرجون يتارون من عنده الطعام فخرج
 ابراهيم عليه الصلاة والسلام يتارهم فلم يزلهم غروذ جعل يسألهم من ربكم فيقولون أنت حتى
 أتى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسأله فقال ربى الذى يحى ويميت على ما قص الله فردة بغير ميرة
 فرجع الى أهله ومز به كتيب من رمل فقال ألا آخذ من هذا فأتى به أهلى حتى بطمئنتوا فأتى به
 ووضع ثم نام فقامت امرأته وفحصته فاذا هو أجود طعام فصنعت له منه وقرنته له فقال عليه الصلاة
 والسلام من أين هذا فقالت من الطعام الذى جئت به فعرف أنه من الله وأخرج نحوه ابن أبي شيبة
 وليس فيه شئ من ذكر الخليل وأزمة بفتح فسكون بمعنى شدة والمراد بها هنا القحط ويمتار بمعنى
 يطلب الميرة وهى الطعام وأينة بكسر فسكون وفى نسخة بفتح اللام وتشديد الياء قال النحررى
 اسم موضع بقرب الطائف وقيل ما بطريق مكة ولا وجه له والظاهر من كون خليفه بمصر أن يكون قريبا
 منها بالارض المقدسة فالظاهر أنهم أئمة بالتشديد بمعنى ذات رمل ونحوه لا سجارة بدليل ما فى الرواية
 الاخرى أنه مز بكتيب من رمل والغرائج غرارة بالكسرو وهى وعاء معروف وحوارى بضم الحاء
 وتشديد الواو وألف بعدها راء مفتوحة ثم ألف مقصورة دقيق شديد البياض جود نخله من قولهم
 حورا الطعام بمعنى يبيض والبطحاء أرض يجرى فيها السيل منبسطة واخترت بمعنى اتخذت الخبز وغلبته
 عيناه مجاز بمعنى غشيه النوم بغتة وسارة زوجته عليه الصلاة والسلام (قوله خلقا وملاك الخ) يعنى
 أن لازم للاختصاص والاختصاص مراد به ذلك هنا وأشار بقوله يختار الخ الى أنه متصل بقوله واتخذ
 الله ابراهيم خليلا لانه بمعنى اختاره واصطفاه كما مر أى هو مالك لجميع خلقه فيختار من يريد منهم
 كابراهيم عليه الصلاة والسلام وأشار بما بعده الى ما اختاره من الخشري من أنه متصل بقوله ومن يعمل
 من الصالحات وأنه كالتعليل لوجوب العمل وما بينهما من قوله ومن أحسن ديننا اعتراض (قوله
 احاطة علم وقدره الخ) يعنى أن حقيقة الاحاطة فى الاجسام فاذا وصف بها سبحانه وتعالى فالمراد بها
 مجازا شمول علمه وقدرته والمقصود من ذكره التخويف بأنه يجازيهم على أعمالهم لان الحاكم العدل
 القادر اذا علم شيئا أعطاه - - - - - وقدمت أنه حيث استعمل فى القرآن فهذا هو المراد منه كما بينوا
 عليه (قوله فى ميراثه الخ) بيان للمعنى أو تقدير للمضاف والداعى أن القنوى والاستفتاء ليس فى
 ذواته بل فى الاحوال فعمل على ما ذكره القرينة الدالة عليه (قوله اذ سبب نزوله الخ) قالوا هذانى لم
 يوجد فى شئ من كتب الحديث والذى فى الصحيحين وغيره ما عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الرجل
 يكون عنده البتية وهو وليها ووارثها قد شركتها فى ماله حتى العتق فيرغب أن ينكحها ويكره أن
 يزوجه ارجلا فيشركتها فى ماله بمشركته فيعضلها فنزلت هذه الآية لئلا يقع فى مستدرك الحاكم
 وغيره ما يقرب منه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان أهل الجاهلية لا يورثون المولود حتى يكبر ولا
 يورثون المرأة فلما كان الاسلام لازم قال تعالى ويستفتونك فى النساء الخ وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه
 قال كان لا يرث الا الرجل الذى قد بلغ لا يرث الصغير ولا المرأة شيئا فلما نزلت الموارث فى سورة النساء
 شق ذلك على الناس وقالوا أيرث الصغير والمرأة كما يرث الرجل فسألوهم صلى الله عليه وسلم فأرسل الله تعالى
 ويستفتونك الآية وعينية تصغير عين من الموافقة فلو بهم وحصين تصغير حصن علان منقولان وتصغير

والجملة استئناف جى به الترغيب فى اتباع
 ملتبه صلى الله عليه وسلم والايذان بأنه نعم اية
 فى الحسن وغاية كمال البشر روى أن ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام بعث الى خليل له بمصر
 فى أزمة أصابت الناس يتار منه فقال خليله
 لو كان ابراهيم يريد لنفسه لفعلت ولكن
 يريد للاضياف وقد أصابنا ما أصاب
 الناس فاجتاز علمانه ببطية لينة فلوامتها
 الغرائجاء من الناس فلما أخبروا ابراهيم
 ساء الخبر فغلبته عيناه فنام وقامت سارة
 الى غرارة منها فأخرجت حواري واختبرت
 فاستيقظ ابراهيم عليه السلام فاشتم رائحة
 الخبز فقال من أين لكم هذا فقالت من
 خليلك المصرى فقال بل هو من عند خليلي
 الله عز وجل فسماه الله خليله (قوله ما فى
 السموات وما فى الارض) خلقا وملاك
 يختار منهم من يشاء وما يشاء وقيل هو
 متصل بذكر العمال مقدر لوجوب طاعته
 على أهل السموات والارض وكما قدرته
 على مجازاتهم على الاعمال (وكان
 الله بكل شئ محيطا) احاطة علم وقدرته فكان
 عالما بأعمالهم فيجازيهم على خيرها وشرها
 (ويستفتونك فى النساء) فى ميراثهن اذ سبب
 نزوله أن عينة بن حصين أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال أخبرنا أنك تعطى الابنة
 النصف والاخت النصف وانما كانوا يورثون
 بنهنه القتال ويجوز الغنمة فقال عليه
 الصلاة والسلام بذلك أمرت

الناسي تحريف من التسخا والمعرف فيه التكبير لا غير (قوله بين لكم الخ) يعني أن الفتوى مجاز
مرسل حماد كروالمهم الذي لا يعلم حاله (قوله عطف على اسم الله الخ) يعني أنه مرفوع معطوف على
الجلالة أو ضميرها المستتر ومنه لا يعطف عليه لكونه كالعدم لا بضاع من تأ كيد ونحوه ليكون
معطوفا عليه صورة وقد وجد هنا وأورد على الأول أنه إما من عطف مفرد على مفرد أو جله فإن كان
الأول لزم تنبيه الضمير مع تقدم الخبر بأن يقال يقتضيانكم ومنه يحتاج إلى سماع من العرب كخوزيد
قائمان وعمر ووان كان من عطف الجمل فهو وجه آخر سيدكر (قلت) لما كان الأول توطئة وهما في حكم شيء
واحد لا مانع من أفراد الضمير فتأمل وقوله من قوله تعالى يوصيكم الله ونحوه إشارة إلى أن ما يلي المقصود
به آية المواريث (قوله والفعل الواحد ينسب إلى فاعلين الخ) يعني أن الفعل الواحد إذا نسب إلى
فاعلين مختلفين باعتبار واحد كالقيام به والصدور منه والتسبب وغير ذلك فالأمر ظاهر فنحو جاءني زيد
وعمر واما باعتبارين مختلفين بأن يكون أحدهما فاعلا حقيقة والفعل كالله هنا والآخر مجازيا ككلامه
المتلو الذي هو فاعل مجازي فيجوز والجمع بين الحقيقة والمجاز في الجواز العقلي سائغ شائع كما مر (قوله
ونظيره أغثناني زيد وعطاؤه) قيل المعنى أنه أسند إلى شيئين والمقصود أسنده إلى الثاني وانما ذكر الأول
للتوطئة نحو أعجبني زيد وكرمه وقيل إن المسند إليه بالحقيقة شيء واحد هو المعطوف عليه باعتبار
المعطوف لأن المسند إليه هو المعطوف وانما ذكر المعطوف عليه لمجرد التوطئة وفيه بحث لأن ما
مارده وما ارتضاه واحد في التحقيق وأما ما قيل أنه تجريد فلا وجه له لأن يقال كان الظاهر أن يقال
أعجبني زيد وكرمه على أنه بدل اشتمال وبه يتم المقصود فلما عدل عنه إلى العطف بين الصفة والموصوف
والقصد إلى تفسير الاسناد إلى الأول كان كالتجريد لئلا أسند شيء إلى الذات نقيا أو اثباتا وهو
يتعلق بأحوالها إرادا أسنده أيا إلى جميعها أو إلى ماله شدة اختصاص بها فلهذا أسند الإعجاب إلى
ذاته كأنه ادعى أن جميع صفاته تعجبه ومنها الكرم فيكون ذكره بعده كادعاء مغايرة الكرم لها بل لنفسه
فيكون تجريدا أو يكون أبلغ من البدلية والأول لم يقصد به التوطئة بل ذكر لهذه النكتة (قوله أو
استئناف معترض لتعظيم المتلو الخ) يجوز أن يكون لتعظيم المتلو نفسه أو لتأ كيد أمر اليتامى لأن
ما هذا شأنه يحافظ عليه لفظا ومعنى لكن في بعض النسخ المتلو عليهم فكانه فهم من كون الله أفتاهم
بذلك الاعتناء بشأنهم فهذا أنسب بالمقام ووقع في بعض الحواشي لتعظيم المتلو بدون عليهم وهو ظاهر
ويحتمل إرجاع هذه النسخة إليها لجعل عليهم متعلقا بتعظيم أي لجعله عظيما عليهم والمراد بالاستئناف ليس
المعنى المصطلح عليه فلا ينافي الاعتراض وعلى عطفه على الضمير المستتر لا يحتاج إلى تقدير عائد أي عنده
كما توهم وانما جمل الكتاب على هذا المعنى لأنه لو أريد معناه المتبادر لم يكن فيه فائدة إلا أن يتكاف
له ومنهم من جعل خبره محذوفا كقتيبيكم وبين لكم (قوله ويجوز أن ينتصب الخ) تقديره وبين بالواو
إشارة إلى أنه معطوف على جله يقتضيانكم أو معترضة ولذا ذكر وا قسم فلا يرد أن الظاهر أقسم بدون واو
(قوله ولا يجوز عطفه على الجرور الخ) هذا وجه منقول عن محمد بن أبي موسى قال أفتاهم الله فيما
سألوا وفيما لم يسألوا وارتضاء في البحر ودفع الفساد المذكور بأن العطف على الجرور من غير إعادة
الجار جازع عند الكوفيين كقوله واتقوا الله الذي تسألون به والارحام كما مر وبأن المراد بما يلي والمتلو
المتلو حكمه وأمره فيمن أو الأعم كما مر قال النحرير الاختلال من حيث اللفظ حيث عطف على الضمير
الجرور ومن حيث المعنى حيث صار المعنى يقتضيانكم في حق ما يلي عليكم من الكتاب مع أنه غير داخل في
الاستفتاء فان قيل لم لا يجوز أن يكون فيمن بمعنى الصلة أي في حقهن ومعناهن وفيما يلي بمعنى الطرف
قلنا كفى بهذا اختلا لا مع أن المناسب حينئذ فيما يلي عليكم من الكتاب لا في الكتاب وقيل إن الواو
بمعنى مع (قوله صلة يلي أن عطف الخ) يجوز على هذا الوجه أن يكون بدلا من فيمن أيضا كما في
الكشاف إلا أن المصنف رحمه الله تركه لما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه وقوله والأي وان لم

(قوله الله يقتضيانكم فيمن) بين لكم
حكمه فيمن والافتاء تبيين المهم (وما
يتلى عليكم في الكتاب) عطف على اسم الله
تعالى أو ضميره المستتر في يقتضيانكم
وساغ للفصل فيكون الافتاء مسند إلى الله
سبحانه وتعالى وإلى ما في القرآن من قوله
تعالى يوصيكم الله ونحوه والفعل الواحد
ينسب إلى فاعلين مختلفين باعتبارين مختلفين
ونظيره أغثناني زيد وعطاؤه أو استئناف
معترض لتعظيم المتلو على أن ما يلي
معترض مبتدأ أو في الكتاب خبر والمراد
عليكم مبدأ ويجوز أن ينتصب على معنى
به الواو المحذوف ويجوز أن ينتصب على القسم
وبين لكم ما يلي عليكم أو يخفف على القسم
كانه قبل وأقسم بما يلي عليكم في الكتاب
ولا يجوز عطفه على الجرور فيمن لا اختلاله
لفظا ومعنى (في يتامى النساء) صلة يلي أن
عطف الموصول على ما قبله أي يلي عليكم في
شأنهن والا

بعطف فبدل لا غير كافي الكشف وقيل عليه انه يجوز تعلقه على تقدير بين ابضا وعلى جعله قسما
 (اقول) اما على جعل ما يتلى مبتدأ وفي الكتاب خبر فلا يتعلق به لما يلزم من الفصل بالخبر بين اجزاء الصلة
 الا ان يجعل بدلا من في الكتاب كما في البحر واما على القسمية فلانه لا معنى لتقييد القسم بالمتلو بذلك ظاهرا
 واما على تقدير نصبه بين فالظاهر جواز تعلقه به الا انه تركه في الكشف وتبعه المصنف رحمه الله
 فالحمد لله على المتبوع لكنه لا يظهر تركه وجه (قوله اوصلة اخرى لفتيكم الخ) لما ورد على هذا انه
 لا يتعلق بشي واحد حرفا جزمي بدون اتباع جعل في النائية سببية كما في قوله صلى الله عليه وسلم ان
 امرأة دخلت النار في هرة كما تقول كلمتك اليوم في زيد أي بسببه وكان الظاهر ان يمتل بجنتك في يوم
 الجمعة في امر زيد لكنه أشار الى أنه لا فرق بين الحرف المفروق والمقدر ومنهم من غفل عنه فجعله مثلا
 لجزم كون في سببية ويرد على المصنف رحمه الله أنه على الوجه الاول أيضا يلزم تعلق حرفي جزمي به
 وهو في الكتاب وفي يتامى النساء الا أن يؤول بما مر (قوله وهذه الاضافة بمعنى من الخ) جعلها
 أبو حيان على معنى اللام وقيل عليه ان التمام ذكره في ضابط الاضافة البيانية أن تكون اضافة جزء
 الى كل بشرط صدق اسم الكل على الجزء ولا شك في أن يتامى النساء كذلك واحترز بالقيد الاخير عن
 مثل يذيد قال السفاقي ايسر كاهم متفقين على هذا فقد قال السيرافي وابن كيسان ان كل بعض أخيف
 الى كل هو بمعنى من وزاد غيرهما قيد صحة الاخبار عن الاول بالشأن فيدري بمعنى من عندهما (قلت) من
 عندهما تبعية كما صرح به في شرح التسهيل وأشار اليه في سورة لقمان وبعض الناس لم يعرفه
 فتعسف فيه كما مر في اضافة سورة الفاتحة ومنشأ الخلاف أن من المقدرة لا تكون الا بيانية أو تبعية
 (قوله وقرئ يياي يياي الخ) أي جمع أيم وسبأني تفسيره في آيات النساء والعرب تبدل الهمزة بيا كثيرا
 (قوله في أن تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن) أو رد عليه أن أهل العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه
 باطراد مع أن وان بشرط أمن اللبس بأن يكون متعينا فحجب أن تقوم أي من أن تقوم بخلاف
 قلت أن تقوم لا يجوز فيه الحذف لاحتمال أن تقوم أو عن أن تقوم والآية من هذا القبيل
 وأجيب بأن المعنيين هنا صالحيان لما ذكر في سبب النزول فصار كل من الحرفين مراد على سبيل البديل
 ومنه لا يعد اسبابا لاجمالا كما ذكره بعض المحققين وجوز فيه تقدير في (قوله والواو تفتح الحال والعطف)
 أي واورترغبون واذا كانت حالبة قدومه مبتدأ أي وأنتم ترغبون لان الجملة المضارعة الحالية لا تقترن
 بالواو فان قلنا يجوز ان كما مر فلا تقدير والعطف بفتح أن يكون على النفي والفعل الذي هو صلة اللاتي أو
 على المنى وحده والمعنى صحيح فيهما (قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج البتية) أي ليس في نظم الآية
 ما يدل عليه كما هو مذهب أبي حنيفة والمراد لغير الاب والجد فان النافي يقول به أيضا ووجه الدلالة
 أنه ذكر نكاح البتية فاقضى جوازه وهو يقول انما ذكر ما كانت تفعله الجاهلية على طريق الذم
 والنهي فلا دلالة فيه عليه مع أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها فعله في حال الصغر وقوله والعرب الخ أي
 كانوا يورثون كبار الرجال دون غيرهم كما مر ويجوز فيه حينئذ الجزوه والظاهر وجوز النصب عطفا على
 محل الجارة والمجرور (قوله أي وبقيكم) أو ما يتلى عليكم هذا مبني على الاعرابين السابقين وقوله
 هذا اذا جعلت في يتامى صلة لاحدهما أي أحد الفعلين بقيكم ويتلى فان كان بدلا وعطف على المتبوع
 فهو في محل نصب ولا مانع من تقدير الجزاء أيضا حينئذ وقوله على موضع فيهن بناء على أن المحل لمجموع
 الجارة والمجرور وقد قيل التحقيق أنه للمجرور وحده وقوله نصيها أي نصب المستضعفين وأن تقوموا
 وانما منع العطف على البديل لان المراد بالمستضعفين الصغار مطلقا الذين منهم عن الميراث ولو ذكورا
 فلو عطف على البديل لكان بدلا ولا يصح فيه غير بدل الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام فتدبر والتحرير هنا
 كلام لا يخلو من اشكال (قوله وهو خطاب للامة الخ) أي تقوموا خطابا للحكام أو للعوام بالتشديد
 جمع قائم أي الاولياء والاولياء أو الخطاب من قوله بقيكم الى هنا والنصفه بفتحين الانصاف

فبدل من فيهن اوصلة اخرى لفتيكم على معنى
 الله بقيكم فيهن بسبب يتامى النساء كما تقول
 كلمتك اليوم في زيد وهذه الاضافة بمعنى من
 لانها اضافة الشيء الى جنسه وقرئ يياي
 يياي على أنه آياي فقلت همزة بيا (اللاتي
 لا تؤنوهن ما كتب لهن) أي فرض لهن
 من الميراث (وترغبون أن تنكحوهن) في أن
 تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن فان
 أو اياه البناي كانوا يرغبون فيهن ان كن
 جيلات وبأكون ما لهن والواو تفتح مل
 بعضا من طمع في ميراثهن والواو تفتح مل
 الحال والعطف و ليس فيه دليل على جواز
 تزويج البتية اذ لا يلزم من الرغبة في نكاحها
 جريان العقد في صغرهما (والمتضعفين من
 الولدان) عطف على يتامى النساء والعرب
 ما كانوا يورثونهم كما لا يورثون النساء (وأن
 تقوموا البناي بالقسط) أيضا عطف عليه
 أي وبقيكم أو ما يتلى في أن تقوموا اذا
 جعلت في يتامى صلة لاحدهما فان جعلته
 بدلا فالوجه نصيها عطفا على موضع فيهن
 ويجوز أن ينصب وأن تقوموا باضمار فعل
 أي ويأمركم أن تقوموا وهو خطاب للامة في
 أن ينظروا لهم ويستوفوا حقوقهم أو للعوام
 بالنصفه في شأنهم

(وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما)
وعلمن آخر الخبر في ذلك (وان امرأة خافت
من بعلها) توقعت منه لما ظهر لها من الخبايا
وامرأة فاعل فعل يفسره الظاهر (نشوزا)
تجافيا عنها وترفعان صحتها كراهة
لها ومنه الحقوقها (أو اعراضا) بأن يقل
بجاسته لو محادثتها (فلا جناح عليهما أن
يتصالحا بينهما صلحا) أن يتصالحا بأن تحط له
بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تسقيه به
وقرأ الكوفيون أن يصلحا من أصلح بين
المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا
على المفعول به وبينهما ظرف أو حال منه
أو على المصدر كما في القراءة الأولى والمفعول
بينهما أو هو محذوف وقرئ يصلحا من أصلح
بمعنى اصطلاح (والصلح خير) من الفرقه
وسوء العشرة أو من الخصومة ولا يجوز
أن يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخيور
كما أن الخصومة من الشرور وهو اعتراض
وكذا قوله (واحضرت الانفس الشح)
ولذلك اعتقر عدم تجانسهما والاول
لترغيب في المصالحة والثاني لتهديد العذر
في المماكسة ومعنى احضار الانفس الشح
جعلها حاضرة له مطبوعة عليه فلا تكاد المرأة
تسمح بالاعراض عنها والتقصير في حقها
ولا الرجل يسمح بأن يسكها ويقوم بحقوقها
على ما ينبغي إذا كرهها أو أحب غيرها (وان
تحسنوا) في العشرة (وتتقوا) التثبور
والاعراض ونقص الحق (فإن الله كان بما
تعملون) من الاحسان والخصومة (خبيرا)
عليما به وبالغرض فيه فيجازيكم عليه أقام
كونه عالما بأعمالهم مقام اثباته إياهم عليها
الذي هو في الحقيقة جواب الشرط أقامة
السبب مقام المسبب (ولن تستطيعوا أن
تعدلوا بين النساء) لأن العدل أن لا يقع
ميل البتة وهو متعذر ولذلك كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فعدل
ويقول هذا قسمي

(مطلب خيور وشرور)

وجوزي أن تقوموا أن يكون مبتدأ خبره مقدر أي خبر ونحوه وجعله على تقدير يأمركم منصوبا مع
أن أمره تعدي بالباء وفي محل أن والفعل بعد حذف حرف الجر للتحاة مذهبان قيل أنه مجرور وقيل أنه
منصوب بناء على أنه شاع تعديه أمر بنفسه كقوله * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * (قوله) وعلمن آخر
الخبر) بالمذموم اختاره وإشارة إلى الاسترا من الرياء (قوله توقعت) قال التحرير الخوف وقع في كلام
العرب بمعنى التوقع ولا مانع من حمله على الحقيقة وان امرأة خافت اشتغال على حذف قوله وان أحد من
المشر كين استجارك وتقريره في النحو وقد رتبهم هنا كانت لا طراد حذفها إبهان ولم يجعله من
الاشتغال وهو مخالف للمشهور بين الجمهور والخبايا بانحاء المعجمة جمع مخيلة وهي العلامة والامارة
وقوله تجافيا مترقيقه والنشوز يطلق على كل من صفة أحد الزوجين (قوله) أن يتصالحا بأن تحط الخ
انما صدر بقوله لا جناح لني ما يتوهم من أن ما يؤخذ كالرشوة لا يحل وفي الآية قرأت ذ كر المصنف
رحمه الله بعضها وعلى أنها من الاصلاح جوزي صلحا وجوه مفعول به على جعله بمعنى يوقع الصلح أو
بواسطة حرف أي يصلح والصلح بمعنى ما يصلح به وبينهما ظرف ذكر تبيينها على أنه ينبغي أن لا يتطلع الناس
على ما بينهما فليسترا ويكون ذلك فيما بينهما أو كاتسا بينهما على أنه حال وعلى المصدرية فهو مصدر
محذوف الزوائد أو من قبيل أنبأ الله نبأنا وجعل بينهما مفعولا على أنه اسم بمعنى التباين والتخالف أو
على التوسع في الظرف لا على تقدير ما بينهما كما قيل (قوله) وقرئ يصلحا أي بالفتح والتشديد وهي قراءة
للنبي والحدري شاذة وأصله يصطلحا فحذف باء الطاء المبدلة من ناء الاقتعال صادا وأدغمت الأولى
فيها لأنه أبدلت التاء بـ صادا وأدغم لأن ناء الاقتعال يجب قلبها طاء بعد الألف الأربعة
(قوله) من الفرقه وسوء العشرة الخ) والمفضل عليه جعل له خيرية على سبيل القرض والتقدير أي ان
يكن فيه خير فهذا أخير منه والأفلا خيرية فبما ذكر قال الرضي إذا قلت أنت أعلم من الجاد فكتك
قلت ان أمكن أن يكون للجاد علم فأت أعلم أو أنه اسم امام صدر أو صفة ولذا سمع جمعه على خيور إذ
اسم التفضيل لا يجمع كذا ونقل عن الزمخشري أنه ورد خيور في كلام فصيح فاعتدبت به فهو قياس
واستعمال أي ما ذكرت في جمعه موافق للقياس والاستعمال من العرب وهو بمعنى الخيرات وقيل
أشار بالقياس إلى مقابله وهو الشرور وقوله وهو اعتراض الخ أي جملة معترضة بين ما قبلها وما بعدها من
قوله وان تحسنوا الخ (قوله) وأحضرت الانفس الشح) حضر متعذرا واحدا وأحضر متعذرا لثنتين والاول
هو الانفس القائم مقام الفاعل والثاني الشح لأن الأولى في باب أعطى أقامة الاول مقام الفاعل وان
جاز أقامة الثاني أيضا فأصله حضرت الانفس الشح ثم أحضر الله الانفس الشح ويحتمل أن أصله حضر
الشح الانفس والقائم هو الثاني وقول المصنف رحمه الله تعالى جعلها حاضرة صريح في الاول وقول
الزمخشري ومعنى احضار الانفس الشح أن الشح جعل حاضر الها صريح في الثاني وجعله من باب القلب
خلاف الظاهر والمعنى عليهما واحد أي أنها الكون مطبوعة عليه كأنه حاضر عندها لا يفارقها (قوله)
ولذلك اعتقر عدم تجانسهما) أي أن كلاما من الجنتين اعتراضية والواو والاعراض لأنه يجوز تعدد
الاعتراض على الاصح فلا يرد أنه لا مناسبة بين خيرية الصلح والمطبوعة على الشح مع التخالف بالاسمية
والفعلية (قوله) والاول للترغيب الخ) المما كسة بتقديم الكاف على السين معناها المشاحة
كما في القاموس ووقع في نسخة المماسكة من الامسال وهو البخل والصحيح الاول (قوله) أقام كونه
عالما الخ) لم يقل مجازاتهم لأن علم الله وقدرته يستعملان في القرآن كناية عن المجازاة لأن الاحسان
والاعتناء يقتضي الإثابة فلذا اقتصر عليها فلا يقال الاولى أن يقول مقام مجازاتهم (قوله) وهو متعذر
أي محال عادة واليه أشار بقوله أن لا يقع ميل البتة لأن المحال العادي هو ما لا يقع وقوله كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخ حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله تعالى عنها
وصحوه وقوله هذا قسمي بفتح القاف وسكون السين وهذه قسمي في نسخة والصحيح الاولى رواية

فيما أمك فلا تؤاخذني فيما غلث ولا أمك (ولو حرصت) (١٨٦) أي على تحري ذلك وبالغتم فيه (فلا تملوا كل الميل) بترك المستطاع

والجور على المرغوب عنها فان ما لا يدرك
كأن لا يترك كله (فتذروها كالمعلقة) التي
ليست ذات بعل ولا معلقة وعن النبي صلى
الله عليه وسلم من كانت له امرأة تاني يميل مع
احدها ما جاء يوم القيامة وأحد شقيه
مائل (وان تصلحوا) ما كنتم تفسدون من
أمورهن (وتتقوا) فيما يستقبل من الزمان
(فإن الله كان عفوا رحيمًا) يغفر لكم
ما مضى من ميثكم (وان يتفرقا) وقرئ وان
يتفرقا أي وان يفارق كل منهما صاحبه
(يغن الله كلا) منهما عن الآخر يدل أو سألوا
(من سئله) غناه وقدرته (وكان الله واسعا
حكيمًا) مقتدرا متقنا في أفعاله وأحكامه (ولله
ما في السموات وما في الأرض) تنبيه على كمال
سعته وقدرته (ولقد وصينا الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم) يعني اليهود والنصارى
ومن قبلهم والكتاب للجنس ومن متعلقة
بوصينا أو بأوتوا ومساق الآية لتأكيد الأمر
بالإخلاص (واياكم) عطف على الذين (أن
اتقوا الله) بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن
مفسرة لأن التوصية في معنى القول (وان
تكفروا فإن الله ما في السموات وما في الأرض)
على إرادة القول أي وقلنا لهم ولكم ان
تكفروا فإن الله مالك الملك كله لا يتضرر
بكفركم ومعاصيكم كما لا ينتفع بشرككم
وتقواكم وانما وصاكم لرحمته لا لحاجته ثم
قرئ ذلك بقوله (وكان الله غنيا) عن الخلق
وعبادتهم (جيدا) في ذاته جدا ولم يحمده
(وقه ما في السموات وما في الأرض) ذكره
لأن الدلالة على كونه غنيا جدا فان جميع
الخلق قد تدل بها على غناه وبما أفاض
عليها من الوجود وأنواع الخصائص
والكمالات على كونه جيدا (وكفى بالله
وكيلا) راجع الى قوله يغن الله كلاما من سعته
فانه توكل بكفايتهما وما بينهما تقرر بذلك
(ان يشأ يذهبكم أي الناس) يذهبكم
ومفعول يشأ محذوف دل عليه الجواب
(ويأت بالآخرين) ويوجد قوما آخرين
مكانكم أو خلقا آخرين مكان الإنس

في الحديث والمراد بما غلث هو المحبة وميل القلب الغير الاختياري وحديث من كانت له امرأة تاني صحيح
أخرجه أصحاب السنن وجزاؤه من جنس عمله (قوله ما لا يدرك كله الخ) أقول هذا من قواعد
فقه الشافعية كقولهم الميسور لا يقطع بالمعسور أي هل يجب البعض المقدور عليه أم لا فيه خلاف
عندهم كن حفظ بعض الفاتحة وكمالو كان في بدنه نجاسة وعنده ما يكفي غسل بعضها
وقال الامام الرازي الضابط ان كل أصل له بدل فالقدرة على بعضه لا حكم لها فهو كالعاجز وما لا يدل له
بأن يبعثه ونقصه له انه اما وسائل أو مقاصد والاول مغتفر والثاني ان كان له بدل كالقنوت والوضوء
عدل الى بدله وحمل الخلاف عندهم غيره وفيه كلام في فقههم ولم يحضرنه الا ن كلام فقهاءنا (قوله
يدل أو سألوا الخ) البدل أن يجد كل منهم ما زوجا أو سألوا أن ينس كل ما كان بينهما وهذا إشارة الى أنه
ليس المراد بالغنى الغنى المالي وهـ كذا قوله غناه والآية معناها من ترك شيئا لله عوضه الله خيرا
منه (قوله والكتاب للجنس الخ) لم يحمله على التوراة لأن التعميم أكثر فائدة وان صح الا قول أيضا
لأنهم أشد الخصوم وتأكد الأمر بالإخلاص له لأن معنى قوله وان تصلحوا وتتقوا أصلحوا واتقوا
الله في السر والعلانية وقيل انه ما في قوله ومن أحسن دينًا من أسلم وجهه لله فانه يتضمن الإخلاص
ولا يخفى بعده وقيل زيادة ان لعموم الوصية أبلغ في الأمر بالإخلاص وقد قيل الأمر المراد قوله اتقوا
واياكم عطف على مفعول وصينا وفصل لما بينه وبين العامل من الفاصل ولم يقدم لينص على مراعاة
الترتيب الوجودي (قوله بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن مفسرة) يعني أن مصدريه بتقدير
الجار ومحلها نصب أو جر على المذهبين أو تفسيره مفسرة للتوصية بأنها قوله اتقوا الله وشرطها ما فيه
معنى القول دون حروفه كوصينا هنا (قوله وقلنا لهم ولكم الخ) يعني انه معطوف على وصينا
بتقدير قلنا ولم يذكر قول الزمخشري انه معطوف على اتقوا لانه لا وجه له وان أولوه قال السعد هذا
بحسب ظاهر المعنى وبحسب تحقيق الأعراب الشرطية تتعلق بفعل محذوف على ما يتعلق به ان اتقوا
لأن الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان انشاء
أم اخبارا والفعل وصينا أو أمرنا أو غيره فظهر أن سبب العدول عن العطف على اتقوا كونه انشاء
والشرطية خبر وكون الوصية والأمر لا يتعلق به الشرطية اهـ وقوله لهم ولكم إشارة الى أن
في الكلام تغليباً (قوله لا يتضرر بكفركم ومعاصيكم الخ) ظاهر قوله كما لا ينتفع بشرككم أن الكفر
يعني كفران النعمة كما يشير اليه قوله جسدافيني أن يكون مراده الكفر الذي هو ضد الإسلام
ولكنه أيضا فيه كفران نعمة الخالق الموجد له (قوله راجع الى قوله يغن الله كلاما من سعته) فانه
إذا وكت وفوضت اليه فهو الغنى لأن من توكل على الله كفاء ولما كان ما بينهما تقرر باله بعد فاصلا
وقيل انه لا حاجة الى هذا فانه اذا كان مالك الملك كفت وكالته عن سواه من لا يقدر على شيء الا باقداره
وقوله يذهبكم لأن اذهابه يكون بمعنى افنته وبمعنى جعله ذاهبا من مكان لا آخر والمراد الا قول وهو
الاشهر وقوله دل عليه الجواب أي يرد اذهابكم (قوله أو خلقا آخرين مكان الإنس) يعني ان
الكلام يحتمل ان المعنى جميع بني آدم فالآخرين الذين هم بدل عنهم جنس آخر غير الناس ويحتمل أن
يكون نوعا منهم كالعرب فيكون آخرين نوعا آخر من بني آدم وأورد على الا قول أن آخر وأخرى
وتنفيهما وجههما كغيره لانه خاص بجنس ما تقدمه فاذا قلت اشتريت فرسا وآخر لم يكن الامن جنس
ما تقدم أي وفرسا آخر ولو غنيت حمارا آخر لم يجز بخلاف غير فانها أعم لما هو من جنسه وغيره وقل
من يعرف هذا الفرق قيل ولم يستند فيما ذكره الى نقل ويرد عليه اشكال آخر وهو أن آخرين صفة
موصوف محذوف والصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة به نحو مرت بكاتب أو يدل
عليه دليل وهنا ليست بخاصة فلا بد أن يكون من جنس الا قول لتحصل الدلالة على الموصوف المحذوف
(قلت) ما ذكره غريب فانه نقله الحريري في درته عن النحلة ولم يخص ذلك بمحذوف بل ولو ذكر موصوفه

لا بد أن يكون من جنس ما قبله حتى نقل ابن هشام في تذكرته عن ابن جني أنه لا بد من اتحادهما في التذكير والتأنيث لكن المبرد لا يشترطه إلا أن ابن هشام نازع في اشتراطه واستدل بقوله وكنت أمشي على نتنين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأنها قد تترك من غير تقديم شيء آخر يقابلها وتحققه ما في المسائل الصغرى للاختصاص في باب عقده له
قال فيه اعلم ان آخر انما يكون من جنس ما قبله تقول أنا في رجل وأنا في رجل آخر أو أنا في
رجل وأنا في انسان آخر ولو قلت أنا في رجل وامرأة أخرى لم يكن كلاما ولو قلت أنا في صديق لك وعدو
لك آخر لم يحسن وربما جىء بالآخر تو كيدا ولو لم تقل آخر استغنيت عنه فان قلت فهل لا يجوز جاني
صديق لك وعدو لك آخر بحمله على الانسان قلت هذا قبيح ان تحمله ما جىء على المعنى انما تحمل الاول
على المعنى اذا كان الكلام قد مضى ولو قلت هذا الرجل ورجل آخر لو لم تقل فيه آخر استغنيت من أجل
العطف لانه لا يظن ان الثاني هو الاول كما في غير العطف ولو قلت جاني زيد وعمرو آخر لم يجوز وقد يجوز
ما امتنع تأويل كرايت فرسا وسجارا آخر نظرا لاداءة قال امرؤ القيس

اذا قلت هذا صاحب ورضيته * وقترت به العنان بدلت آخر

١٥ وحاصله أنه لا يوصف به إلا ما كان من جنس ما قبله لتبين مغايرته في محل يتوهم فيه اتحاده ولو تأويلا ومنه قوله عز وجل ان يشأئذ هيكم أيها الناس ويأت بآخرين وهذا ما عليه استعمال العرب ومن لم يقف على هذا خبط فيه خبط عشواء (قوله بليغ القدرة الخ) أخذته من صيغة فاعيل فانها للمبالغة وقوله هو خطاب لمن عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأول كان عامًا وقوله لما روى أنه لما نزلت بمعنى قوله وان تتولوا الا قوله ان يشأئذ هيكم فان المنقول في الاثر الأول حتى نسب من ذهب الى الثاني الى السهو كما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وقوله قوم هذا يعني فارس (قوله كالجهاد يجاهد للغنمة) هذا على التمثيل لا الحصر وانما من لوازه لان ثواب الدنيا والآخرة معا فلما يجتمع في غير الجهاد والجزاء ليس هذا المذكور لانه غير مسبب عما قبله فالجواب بمقدور اقيمت علته مقامه أي فليطلبه فان عنده ثواب الدارين أو أنه مؤثر بما يجعله مترتبًا عليه لان ما آله الى أنه ما لوم موجب لتركه الا هم الاعلى الجامع لما أراد مع زيادة لكن من يشترط العائد في الجواب يقدره ولذا قال الرخصي المعنى فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له ان أراد حتى يتعلق الجزاء بالشرط فلا بد من تقدير الجزاء أي فقد خسر فعند الله ثواب الدنيا والآخرة وطالبهم ما راجح وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن طلب الغنمة مع نية الجهاد في سبيل الله لا يضرب وانما الضار طلب الغنمة فقط ولا بعد فيه وقيل انه لا أجر له والتفسير الثاني يناسبه لانه يقتضي عدم اجتماعهما وقيل يعتبر الغالب والاسبق (قوله عارفاً بالاغراض الخ) انما فسره بهذا لانه تذييل لقوله من كان يريد ثواب الدنيا وليس فيها مسموع ولا مبصر فلذا جعل الصفتين عبارة عن اطلاعه على غرض المريد للدنيا والآخرة والاطلاع عبارة عن الجزاء وليس مراده ارجاع صفة السمع والبصر الى العلم حتى يخالف المقرر في الكلام ولذا قيل ارادة الثواب اما بالدعاء أو بالسعي والاول مسموع والثاني مبصر فلذا ذيلها بقوله سمعاً وبصيراً ولا يخفى أن ما فعله المصنف رحمه الله تعالى أبلغ لان الاطلاع على نفس الارادة والغرض اطلاقاً كاللمس وأقوى من الاطلاع على آثاره الا أن في اطلاق العارف على الله شيء لانهم صرحوا بأنه تعالى يقال له عالم ولا يقال له عارف لكنه في خروج البلاغة أطلقه عليه تعالى وقد ورد في غيره أيضاً ولعل النوبة تفضي الى تحقيقه (قوله مواظبين) اشارة الى ان القيام المواظبة كما في قوله تعالى يقيمون الصلاة أي يدعونها خصوصاً وقد ذكر بصيغة المبالغة وجعلهم شهداء لله تعظيماً لراعاة العدالة وأنهم بالحفظ لها بصيرون من شهداء الله (قوله بأن تقرواعلم الخ) يعني الشهادة مجاز عن الاقرار لان شهادة المرء على نفسه لم تعهد ولذا فسرهما ببيان الحق ليشمل الاقرار ولأن تقول ان المقصود به المبالغة لاحقيقتها والظرف أعني على أنفسكم كما يجوز

(وكان الله على ذلك) من الاعداد
والايجاد (قد برا) ببلغ القدرة لا يعجزه مراد
وهذا أيضا تقرير لقضاء وقدرته وتمديد
لمن كفر به وخالف أمره وقيل هو خطاب لمن
عادى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
العرب ومعناه معنى قوله تعالى وان تقولوا
يس تبدل قوما غيركم لما روى أنه لما نزلت
ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على
ظهر سلمان وقال انهم قوم هذا (من كان
يريد ثواب الدنيا) كالجاهد بجاهد للفتنة
(فعند الله ثواب الدنيا والآخرة) فقال
يطلب أحسهما فليطأهما كن يقول ربنا
آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
أولي طاب الأشراف منهم فان من جاهد
خالص الله سبحانه وتعالى لم تخطئه الفتنة
وله في الآخرة ما هي في جنبه كالأشياء أو فعنده
الله ثواب الدارين فيعطى كلما يريد كقوله
تعالى من كان يريد جرث الآخرة نزله في
حرثه الآية (وكان الله سميعا بصيرا) عارفا
بالاغراض فيجازى كلا بحسب قصده (بأيها
الذين آمنوا) كروا قوامين بالقسط مواظبين
على العدل مجتهدين في أقامته (شهادة الله)
بالحق يقيمون شهادتكم لوجه الله سبحانه
وتعالى وهو خير بان أحوال (ولو على
أنفسكم) ولو كانت الشهادة على أنفسكم
بان تقرواعليها

• (مطلب اطلاق العارف علی اللہ) •

لأن الشهادة بين الحق والباطل كان عليه أو على غيره (أو والدين والأقربين) ولو على والديكم وأقاربكم (إن يكن) أي المشهود عليه أو كل واحد منه ومن المشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة أو لا تجوروا فيها ميسلا أو ترجحا (فأله أولى بهما) بالغنى والفقير وبالنظر لهما فالولم تكن الشهادة عليهما أو لهما ميسلا لما شرعها وهو على الجواب أقيمت مقامه والضمير في بهما راجع لما دل عليه المذكور وهو جنسا الغنى والفقير لا الله والالوهة ويشهد عليه أنه قرئ فأله أولى بهما (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) لأن تعدلوا عن الحق أو كراهة أن تعدلوا من العدل (وان تلوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي **باسم** كان اللام وبهذا واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة وقرأ حمزة وابن عامر وان تلاوا بمعنى وان وليستم إقامة الشهادة فأذيتوها (أو تعرضوا) عن أدائها (فإن الله كان بما تعملون خبيرا) فيجاز بكم عليه (يا أيها الذين آمنوا) خطاب للمسلمين والمنافقين أو المؤمنين أهل الكتاب إذ روي أن ابن سلام وأصحابه قالوا يا رسول الله أنا نؤمن بك وبكتابك وبعيسى والتوراة وعزير ونكفر بما سواه فزلت (آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) اثبتوا على الإيمان بذلك وادعوا عليه أو آمنوا به بقلوبكم كما آمنتم بلسانكم أو آمنوا إيمانا عاقبا مع الكتب والرسول فإن الإيمان ببعض كلا إيمان والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس وقرأ نافع والكوفيون الذي نزل والذي أنزل بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون والهمزة وكسر الزاي (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) أي ومن يكفر بنبي من ذلك

أن يجعل مستقرا واقعا خبر كان المقدرة يجوز نعلقه بمحذوف هو الخبر أي وان كنتم شهداء على أنفسكم أي ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم وكان في الأصل صلة الشهادة ومتعلق المصدر قد يجعل خبرا عنه فيصير مستقرا مثل الحمد لله ولا يجوز في اسم الفاعل ونحوه ولو على أصلها أو بمعنى ان وهي وصلة وقيل جوابها مقدر أي لوجب عليكم أن تشهدوا عليها ولما كانت الشهادة ماعلى النفس واما على الأقربين عطف الاول بأو والثاني بالواو لأنهما قسم واحد وأما ما قيل ان المحذوف في أمثاله لا يكون الاعين المقفوظ ليدل عليه فيقدر في نحو كن محسنا ولوان أساء اليك ولو كنت محسنا لن أساء اليك ولو قدر ولو كان الاحسان فليس يجيد فمالا وجهه وقوله بيان الحق إشارة الى أن الشهادة مجاز عما ذكر فتشمل الاقرار كما مر وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله أي المشهود عليه الخ) يعني أن الضمير راجع لما فهم من السياق أي لا تتركوا الشهادة جوار الغنى المشهود عليه أو قرابته ولا تتركوها ترجحا فقره أو المراد ما به المشهود له وعليه وقوله فلا تمتنعوا الخ إشارة الى ان الجزاء محذوف وقوله فآله أولى بهما واقع موقعه أي ان يكن أحد هذين لم تمتنع الشهادة لأن الله أولى بالجنسين وأتقلاهما من غيره وسبب إثباته بقوله وهو على الجواب أقيمت مقامه (قوله والضمير في بهما راجع الخ) لما كان الحكم في الضمير العائد على المعطوف بأو والافراد لانه لا أحد الشين أو الاشياء فلا يجوز فيه المطابقة تقول زيد أو عمرو أكرمه ولو قلت أكرمتهم لم يجوز فلذا قيل كيف ثنى الضمير في الآية فأجابوا بأن ضمير بهما ليس عائدا على الغنى والفقير المذكورين بل على جنسهما المدلول عليه بالمدكورين والتقدير ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فليشهد عليه فآله أولى بجنس الغنى والفقير وهذا الضمير ليس عائدا من الجواب اذ الجواب محذوف ويشهد له قراءة أبي رضى الله تعالى عنه أولى بهم كذا قرره المعربون وظاهره أن افراد الضمير في مثله لازم ولو كان جائزا لم يحتج الى التوجيه وأما احتمال انه بيان لوجه العدول عن الظاهر وان كان كل منهما جائزا كما صرح به الرضى فلا يتم الا بأنه لا قصد الى أوليته بالتعميم وأن لا يتوهم أنه بالنسبة الى واحد فقط ووجه شهادة قراءة الجمع أنها تعين أن المراد الجنس لا كل واحد ولاهما وفي الآية أقوال ذكرها المعربون (قوله لان تعدلوا الخ) لما كان المصدر مفعولا له وعليه لا يتبع الهوى المنهى عنه فاما أن يكون بمعنى العدول عن الحق فيكون علة من غير تقدير وان كان بمعنى العدل فيقدر مضاف وهو كراهة العدل ولو جعل علة للنهي نفسه قدر المضاف اذا كان من العدول ولم يقدر اذا كان من العدل على العكس أي انها كراهة العدول أو لاعدل قيل وهو أولى (قوله وان تلوا ألسنتكم عن شهادة الحق الخ) الظاهر أن المراد من اللى أداء الشهادة على غير وجهها الذي نستحقه والاعراض تركها ثم أشار الى أنه بصرح أن يكون في حق اليهود والحكام ووليم حقيقا الحكم بالباطل (قوله وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا) بمعنى بوا ومفردة ما قبلها مضموم وقوله وان وليتم بضعفة الماضي ليس لأن المضارع عناء بل لتحقيق لفظه وأنه من الألف المقروء من الولاية بمعنى مباشرة الشهادة وقيل ان أصلها تلوا بواو ابن أبضا نقلت ضمة الواو بعد قلبها همزة أو ابتداء الى ما قبلها ثم حذف لالتقاء الساكنين فهي بمعنى الأولى (قوله خطاب للمسلمين الخ) يعني أمر المؤمنين بالإيمان بتحصيل الحاصل فيقول آمنوا يا بنيوا وادعوا وان أريد بالذين آمنوا والمنافقون لايمانهم ظاهرا فأمنوا بمعنى أخلصوا الإيمان وأشار اليه بقوله بقلوبكم وان أريد مؤمنوا أهل الكتاب فالمراد آمنوا إيمانا عاقبا وقراءة نزل لانه نزل منجما في ثلاث وعشرين سنة بخلاف غيره من الكتب والكتاب الاول القرآن والثاني الجنس الشامل لما سواه لا التوراة (قوله أي ومن يكفر بشئ من ذلك) قيل في توجيهه لأن الحكم المتعلق بالامور المتعاطفة قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع والتعويل على القرائن وهنا قد دلت القرينة على الاول لأن الإيمان بالكل واجب والكل يقتضى باتقاء البعض

وايس من جعل الواو بمعنى أوفى شئ فليست أمثل ولا يحتاج الى ما ذكر من ان الكفر ببعضه كفر بأكمله وان كان له وجه بل يكفي ان الكفر ببعضه ترك للايمان بأكمله و الفرق بين الكفر بكل واحد وعدم الايمان بكل واحد ولا يرد عليه أنه خلاف الظاهر لانه كقولك ما جاءني زيد وعمرو وبكر يقصد ان الجاني أحدهم لانه فرق بينهم ما كما أشعر اليه بالامر بالتأمل لانه لا تلازم فيما ذكره بخلاف ما نحن فيه فان قلت لم ذكر في الايمان ثلاثة أمور الايمان بالله والرسول والكتب وفي الكفر خمسة الكفر بالله والملائكة والكتب والرسول واليوم الآخر وقد علم في الايمان الرسول والكتب وعلى الكتاب وعكس في الكفر قلت أجاب الامام عنه بأن الايمان بالله والرسول والكتب متى حصل حصل الايمان بالملائكة واليوم الآخر وأما الكفر فربما يزعم الانسان انه يؤمن بالله والرسول والكتب ويشكر الملائكة واليوم الآخر ويقول ما ورد فيه وان في مرتبة النزول عن الخلق الى الخلق كان الكتاب مقدما على الرسول وفي مرتبة الخروج من الخلق الى الخلق يكون الرسول مقدما على الكتاب قيل وهذا ليس بشئ لان ما ذكره في الكفر مناقض لما ذكره في الايمان ففي الكفر أثبت الايمان بالله والرسول والكتب مع انكار الملائكة والقيامة وذلك ينافي قوله انه متى حصل الايمان بها الخ والسؤال في الترتيب باق لانه لم اعتبر الصعود في أحد الجنان فخلق في الجواب أن كل ما اعتبر في الكفر بحسب النبي اعتبر في الايمان بحسب الاثبات والايمان بالرسول والكتب يستلزم الايمان بالملائكة والقيامة بخلاف الكفر وليس النظر في الترتيب الا الى التفنن في الاساليب وفيه بحث لان ما ذكره راجع الى ما قاله الامام عند التحقيق (قوله بحيث لا يكاد يعود الى طريقه) كما هو شأن الضال البعيد المسافة عن مقصده ولم يقل بحيث لا يعود لان من الكفرة من يسلم كثيرا ومنهم من غفل عنه فقال ما قال وليس بعد الحق الا الضلال (قوله يعني اليهود آمنوا بعيسى الخ) قدم في الكشف التفسير الثاني ورجحه ثم قال وقيل هم اليهود آمنوا بالتوراة وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بالانجيل وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بحمد صلى الله عليه وسلم فقبل ان المصنف استدرك عليه بما ذكره فانه لا يظهر فيما ذكره تكرار الايمان والكفر ثم أورد عليه ان الذين ازدادوا كفرا بحمد صلى الله عليه وسلم ليسوا بأمؤمنين بعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بعبادة العجل ثم مؤمنين بالعود ثم كافرين بعيسى صلى الله عليه وسلم مثلا بل هم اما مؤمنون بعيسى صلى الله عليه وسلم وغيره أو كفار بكفرهم بعيسى صلى الله عليه وسلم والانجيل فالصحيح هو التوجيه الثاني وتأن عليه أن يقدمه كما في الكشف (قلت) أما ترجيح الثاني فلا كلام فيه - وأما عدم صحة الاول فغير مسلم لانه ان أريد بالذين قوم باعيانهم تعين الثاني وان أريد جنس ونوع باعتبار عدم ما صدر من بعضهم كانه صدر من كلهم صح الاول والمقصود استبعاد ايمانهم لما استقر منهم ومن أسلافهم فافهم (قوله اذ يستبعد الخ) يعني المراد في النظم أن من هذا طاله لا يرجع عن الكفر ويثبت على الايمان فلذلك لا يغفر له لأن الله لا يغفر له على كل حال وقوله ضربت معتق من باب علمه في اعتادته ولهجت به وهو يتعدى بالباء وقد يتعدى بعلى باعتبار أنه غير من عليه وأصله في تعويد الكلاب على الصيد (قوله وخبر كل في أمثال ذلك محذوف الخ) المراد بأمثاله ما يسميه النحاة لام الجود وهي الداخلة لفظا على فعل مسبوق بكان الناقصة منفية بلم أولئك كيد النبي وهي زائدة عند الكوفيين وعند البصريين أنها غير زائدة متعلقة بخبر محذوف تقديره مریدا أو قاصدا ونفي ارادة الفعل أبلغ من نفيه وهي اللام الواقعة بعد كون منفي ماض معنى لا لفظا وبعد هاء أن مضرة وجوبا وهو ظاهر كلام المصنف وزعم ابن خروف أنه لا يلزم كونه كونا كقوله ما يريد الله ليجهل وخالفه النحاة وقيل انه يقع في الإيجاب والذي ذهب اليه ابن مالك الاول قال في الانفة وبمدني كان حتما أضمره أن أي (قوله يدل على أن الآية في المنافقين الخ) يريد بالآية قوله ان الذين آمنوا ثم كفروا فيكون هـ ذاتفسيرا آخر وتكرار الايمان ظاهرا والكفر باطنا وكون بشر

(فقد ضل ضلالا بعيدا) عن المقصد بحيث لا يكاد يعود الى طريقه (ان الذين آمنوا) يعني اليهود آمنوا بعيسى عليه الصلاة والسلام (ثم كفروا) بعد هود اليهم (ثم الجعل) (ثم آمنوا) بعد هود اليهم (ثم كفروا) بعيسى عليه الصلاة والسلام (ثم ازدادوا كفرا) بحمد صلى الله عليه وسلم أو قوماته كزمنهم الارتداد ثم أصروا على الكفر وازدادوا اعتمادا في النفي (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا) اذ يستبعد منهم أن يتوبوا عن الكفر وينتوبوا على الايمان فان قلوبهم ضربت بالكفر وبصايرهم عينه عن الحق لأنهم لو أخلصوا الايمان لم يقبل منهم ولم يغفر لهم وخبر كل في أمثال ذلك محذوف تعلق به اللام مثل لم يكن الله مریدا بحذف تعلق به اللام مثل لم يكن الله مریدا (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما) يدل على أن الآية في المنافقين وهم قد آمنوا في الظاهر وكفروا في السريرة بعد أخرى ثم ازدادوا بالاصرار على النفاق وفساد الامر على المؤمنين

ووضع بشر مكان أنذرهم بهم (الذين يتخذون الكافرين (١٩٠) أوليا من دون المؤمنين) في محل النص أو الرفع على الذم بمعنى أريد الذين أو هم

الذين (اي يتغنون عندهم العزة) أيتعززون
بموالاتهم (فان العزة لله جميعا) لا يتعززون
من أعزاه الله وقد كتب العزة لاوليائه فقال
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولا يؤيده بعزة
غيرهم بالاضافة اليهم (وفد نزل عليكم في
الكتاب) يعني القرآن وقرأ أعاصم نزل وقرأ
الباقيون نزل على البناء للمفعول والقائم مقام
فاعل (ان اذا سمعتم آيات الله) وهي الخففة
والمعنى أنه اذا سمعتم (بكفر بها وبسنة ربها)
حالا من الآيات جي بهم التقييد انتهى
عن المجالسة في قوله (فلا تفعدوا معهم حتى
يجوزوا في حديث غيره) الذي هو جواز الشرط
بما اذا كان من بجماله عازنا معاندا غير مرجو
ويؤيده الغاية وهذا تذكار لما نزل عليهم بمكة
من قوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا
فأعرض عنهم الآية والضمير في معهم للكفرة
للمدلول عليهم بقوله يكفروا ويستنزأ بها
(انكم اذا امنتم) في الاثم لانكم قادرين على
الاعراض عنهم والانكار عليهم أو الكفران
رضيت بذلك أولان الذين يقاعدون الخائضين
في القرآن من الاخبار كانوا منافقين ويدل
عليه (ان الله جامع المنافقين والكافرين في
جهنم جميعا) يعني القاعدون والمفعدون معهم
واذا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ولذلك
لم يذكر بعدها الفعل وافراد مثلهم لانه كالمصدر
أو الاستغناء بالاضافة الى الجمع وقرئ بالفتح
على البناء لضافته الى معنى كقوله مثل ما
أنكم تنطقون (الذين يترصدون بكم) ينتظرون
وقوع أمر بكم وهو بدل من الذين يتخذون
أو صفة للمنافقين والكافرين أو ذم مرفوع
أو منصوب أو مبتدأ خبره (فان كان لكم فتح
من الله قالوا ألم نكن معكم) مظاهرين لكم
فاسهموا لنا فيما غنمتم (وان كان للكافرين
نصيب) من الحرب فانهما سجال (قالوا ألم
نستعوذ عليكم) أي قالوا للكفرة ألم نغلبكم
ونتمكن من قتلكم فأبقينا عليكم والاستعوذ
الاستيلاء وكان القياس أن يقال استعاذ
بستعاذ استعاذة فجات على الاصل (وننعمكم
من المؤمنين) بأن خذلناهم بتخييل ما ضمنت به قلوبهم
وقواتنا في مظاهرتهم فأشركوا فيما أصبتم وانما سمي ظفرا للمسلمين فتحا وظفرا
للكافرين نصيبا لخدمة حظهم

استعارة تهكمية هو المشهور وفيه احتمالات أخر مرتقبة فيها وقوله مكان أنذر أحسن من قول
المنحصر مكان أنذر لان التهكمية تكون في استعارة الضد للضد والخبر ليس ضده لانه أعم ولان
أن تقول انه مجاز مرسل فهو وجه آخر في التهكم (قوله على الذم الخ) متعلق بهم ما بدليل ما بعده
ولم يجعله منصوبا على اتباع المنافقين لوجود الفاصل فلا يرتكب بغير ضرورة وجوزوا المعرب فيحتمل
أنه سكت عنه لظهوره وقوله لا يعزز الخ يعني ليس المراد أن العزة ثابتة لله بل أنه مختص به
يعطيه من يشاء لانه المناسب لما قبله ويعلم منه نبوته له بالطريق الأولى ولا يؤيده بمعنى لا يعباو يعتد
بهم وان ظن في الدنيا أن لهم عزة فهو دفع لما يتوهم وقرأ أعاصم نزل بمعنى معلوما والاستغناء لانكار
أو النجيب وجوز كون عليكم نائب الفاعل وأن نفسية وهو خلاف الظاهر (قوله والمعنى أنه الخ)
أي اسمها ضمير شأن مقدر لا أنكم كما قيل لان أن الخففة لا تعمل في غير ضمير الشأن الا ضرورة عند أبي
حيان وعند ابن عصفور وابن مالك جائز وهو الصحيح والجملة الشرطية خبر وهي تقع خبرا في كلام العرب
(قوله اتقييد انتهى الخ) لان الشرط قيد للجواب وهو مذاقيد له وقيد القيد قيد والمعنى لا تفعدوا
معهم وقت ككفرهم واستنزأهم بالآيات وضمير غيره راجع لخدمتهم بالكفر والاستنزاء وقيل
للكفر والاستنزاء لانهم في حكم شيء واحد (قوله هازنا معاندا غير مرجو) أي غير مرجو واسلامه
وعناده يعلم من كفره بالآيات المحجزة عند سماعها واستنزأهم بها ومن هذا حاله لا يرجح فلاحه فلا
يقال انه لا دلالة في الآية عليه وقوله ويؤيده الغاية أي تؤيد كونه قيد انتهى لان مفهومها يقتضي
أنهم لم ينهوا عن مجالسة من اذا خاضوا في غيره (قوله أو الكفر الخ) لان الرضا بالكفر كفر وفي
الكشف قال مشايخ ما وراء النهر الرضا بالكفر مع استقباحه ايس بكفر وانما يكون كفرا مع استحسانه
قال تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا قصدا الزيادة عن ذمهم
وعلى تقدير كونهم منافقين فهم كفرة مثلهم في الحقيقة فلا يحتاج الى تأويل ويؤيده قوله بعد ان الله
جامع المنافقين الخ وسيأتي تفصيله في سورة يونس ولذا لم يعطف لانه مبين لما قبله (قوله واذا ملغاة
الخ) لان شرط عملها النصيب في الفعل أن تكون في صدر الكلام فلذا لم يبي بعد هذا فعل ومثل خبر عن
ضمير الجمع مع افراد لانه في الاصل مصدر فينبى فيه الواحد المذكور وغيره ولما لم يبين عند المصدر
مصدرية قال كالمصدر أي في الوقوع على القليل والكثير أو لانه مضاف لجمع فيعم وقد يطابق ما قبله
كقوله تعالى ثم لا يكونوا أمثالكم والجمهور على رفعه وقرئ بالنصب فقيل انه منصوب على الظرفية
لان معنى قولك زيد مثل عمرو انه في حال مثله وقيل انه اذا أضيف الى مبنى اكاتب البناء ولا يختص
بما المصدرية الزمانية كما توهم بل يكون فيها نحو مثل ما أنكم تنطقون وفي غيرها كقول الفرزدق
أذهم قريش واذا ما منهم بشر * ولما شرط ابن مالك رحمه الله في التسهيل في اكاتب المضاف
البناء أن لا يقبل التنسية والجمع كدون وغيره بين قال ان مثل لا يصح فيه ذلك وأعرب حال من الضمير
المستتر في حق في قوله انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ومن التحويين من خالفه في هذا الشرط (قوله
ينتظرون الخ) التربص معناه الانتظار لشيء وظاهره أن مفعوله مقدر والجار والمجرور متعلق به وكلام
الراغب يقتضي أنه يتعدى بالباء لانه من انتظر بالسلعة غلاء السعر ورخصه وجعله مبتدأ خبره الجملة
الشرطية لا يتخلو من تكلف ولذا أخر المصدر في قوله تعالى ومظاهرين من المظاهرة وهي المعاونة
واسهموا بمعنى اجعلوا الناس هما وعطاء والحرب سجال مثل بمعنى يغلب ويغلب صاحبها نارة وتارة
عليه وأصله في السقي من البئر يجعل لكل طالب الماء نوبة في ادلاؤه (قوله والاستعوذ الاستيلاء
الخ) كان القياس فيه استعاذة بالقلب لكنه صح في الواو وكثر ذلك فيه وفي نظائره حتى ألحق
بالمقبس وعدة فصحا وقال أبو زيد انه قياسي فعلى كل حال لا يرد على فصاحة القرآن كما حقق في المعاني
(قوله وانما سمي ظفرا للمسلمين فتحا الخ) في الكشف لان ظفرا للمسلمين أمر عظيم تفتح لهم أبواب السماء

حتى

حتى ينزل على أوليائه وأما ظفر الكافر بن فها هو لاحظ دنيء وقوله تفتح لهم أبواب السماء تفسير
 لقوله من الله بأمر يخصه والافضل فتح من الله ومنه يعلم حال ما قيل من انه تمثيل وتخييل اعظم قد مره
 والا فاطفر ليس مما ينزل من السماء ويحتاج الى فتح أبوابها واشعار النصيب هنا بالخساسة لانه لم يجعله
 فتحاً ونصرة نامية بل قسماءها كما كان كذلك وقوله سريع الزوال أى في نفسه لا باعتبار انه دينوى
 فانه لا يخصه أو المراد ذلك فان أمرهم في النصر انما هو في هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة
 كما ذكر بعده وقوله حيثما أى في الآخرة وحين الحسبكم ويكون التعبير بالمستقبل على حقيقة
 وعلى الثاني فهو ولتحققه ولو ابقى على اطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة لكان أولى وتسمية الحجّة سبيلاً
 لانها موصولة للغلبة (قوله واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلم الخ) يعنى أن الشافعية
 استدلو بالآلية على أنه لا يصح العقد فيه لانه لو صح امكن له عليه يد وسبيل ملكه ونحن نقول يصح
 ولكن يمنع من استخدا مة وبؤمر بارزلة بيده قال الجصاص في الاحكام يحتج بظاهره في وقوع الفرقة
 بين الزوجين برودة الزوج لان عقد النكاح ثبت للزوج سبيلاً في امساكه اى يمتد وتأويلها من هاهنا من
 الخروج وعليها طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شامل للآثار وكذا الكافر
 اذا أسلمت امراته واحتج به أصحاب الشافعية رحمه الله تعالى في ابطال شراء الذمى للعبد المسلم لانه
 بالملك يستحق السبيل عليه وليس كما قالوا لان الشراء ليس هو الملك والمالكية قبضه وهو السبيل فلا يستحق
 بصحة الشراء السبيل عليه لانه ممنوع من استخدا مة والتصرف فيه الا بالبيع والخراج عن ملكه فلم
 يحصل له سبيل عليه (قوله وهو ضعيف لانه لا ينفى أن يكون الخ) أى لا ينفى أن يكون السبيل اذا عاد
 الى الايمان قبل مضى العدة وفيه أنه حين الكفر لا سبيل له ونفى السبيل بوقوع الفرقة وبعد وقوع
 لفرقة لا بد لحدوث الوصلة من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون الارتداد كاطلاق الرجعي
 والعود كالرجعة فلا ضعف فيه على أنه اذا كان السبيل في الآخرة أو بمعنى الحجّة لا ممتد فيه لأصحابنا
 وللشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبق الكلام فعل معلوم من السابق بالباء الموحدة
 وجوز فيه أن يكون مجهولاً من السياق بالياء المثناة التحتية والكسل الفتور والتناقل ويجوز في جمعه
 الضم والفتح وقرئ كسالى بالافراد (قوله والمرآة مفاعله الخ) يعنى أن المرآة مفاعله من الرؤية
 اما معنى التفعّل لان فاعل بمعنى فعل وارد في كلامهم كنعمة وناعمة وقد قرئ براون وهو يدل عليه
 أو أنهم لفعلهم في مشاهد الناس يرون الناس والناس يرونهم وهم يقصدون ان ترى أعمالهم والناس
 يستحسنوها فالفاعله في الرؤية متحدة وانما الاختلاف في متعلق الارادة فلا يرد أن الفاعله لا بد في
 حقيقة من اتحاد الفعل ومعلقه (قوله اذا المرآة لا يفعل الا بحضرة من يرائيه الخ) بين وجهه ببناء
 على أن الذكر بعينه المتبادر منه وآخر كونه بمعنى الصلاة اشارة الى أن الاول الاولى والآخرى
 عكس لان الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقلّة العدم كما في الكشف لانه بأباه الاستثناء كما
 في الدرامصون واليه أشار التحرير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا يذكرون الله الا ذكر الملقب بالعدم لانه
 لا ينفعهم ولا يحتج ما فيه فان القلة بمعنى العدم بمعنى ما لا نفع فيه مجازاً آخر ومع ما فيه
 من التكافى ليس في الكلام ما يدل عليه وقوله وقيل الذم كرفيها أى المراد بالذكر الذكر الواقع
 في الصلاة (قوله حال من واد براون كقوله ولا يذكرون) أى هي حال كما أنها جارية حالية أيضاً
 وقيل عليه انه ضعيف لان المضارع المنفى بلا كالمثبت في أنه لا يقتن بالواو وفى فصيح الكلام فهي
 عاطفة لا حالية وفيه نظر وقوله أو واد براون كقوله ولا يذكرون بالجر عطف على واد براون ونصبه على الذم بفعل مقدر
 على أنه كلنعت للمنافقين اذا قطع (قوله والمعنى مرددين الخ) من الذبذبة وأصلها كما قال الراغب
 صوت الحركة للشئ المعلق ثم استعمل لكل اضطراب وحركة أو تردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله
 محذوف كما ذكره أو فاعل بمعنى تفعال لازم وعلى الاهمال معناه ما ذكرنا أيضاً وهو مأخوذ من الذبذبة

فانه مقصور على أمر دينوى سريع الزوال
 (قوله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلاً) حيثما أى في
 الدنيا والمراد بالسبيل الحجّة واحتج به أصحابنا
 على فساد شراء الكافر المسلم والخساسة على
 حصول اليقونة بنفس الارتداد وهو
 ضعيف لانه لا ينفى أن يكون اذا عاد الى
 الايمان قبل مضى العدة (ان المنافقين
 يخادعون الله وهو خادعهم) سبق الكلام
 فيه أول سورة البقرة (واذا قاموا الى الصلاة
 قاموا كسالى) متناقضين كالملك على الفعل
 وقرئ كسالى بالفتح وهما جمع كسلان (براون
 الناس) ليخالوهم مؤمنين والمرآة مفاعله
 بمعنى التفعّل كنم وناعم أو للمقابلة فان
 المرآة يرى من يرائيه عمله وهو يريه استخسانه
 (ولا يذكرون الله الا قلباً) اذا المرآة
 لا يفعل الا بحضرة من يرائيه وهو أقل أحواله
 أولان ذكرهم باللسان قلباً بالاضافة الى
 الذكر بالقلب وقيل المراد بالذكر الصلاة
 وقيل الذكر فيها فانهم لا يذكرون فيها غير
 التكبير والتسليم (مذبذبين بين ذلك) حال من
 واد براون كقوله ولا يذكرون أى براونهم
 غابوا عن ذكرين مذبذبين أو واد براون أو
 منصوب على الذم والمعنى مرددين بين
 الايمان والكفر من الذبذبة وهي جعل الشئ
 مضطرباً وأصله الذب بمعنى الطرد وقرئ
 بكسر الهمزة يذذبون أى يذبذبون أو دينهم
 أو يذبذبون كقوله صاصل بمعنى تفعال

وفرى بالادلة الغير المجهمة معنى أخذوا تارة في
 في دبة وتارة في دبة وهي الطريقة (لا الى
 هؤلاء ولا الى هؤلاء) لا منسوبين الى المؤمنين
 ولا الى الكافرين أو لاصايرين الى أحد
 الفريقين بالكلية (ومن بضل الله فلن ينجده
 سبيلا) الى الحق والصواب ونظيره قوله تعالى
 ومن لم يجعل الله له نورا فجعله من نور (بأيها
 الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من
 دون المؤمنين) فانه صانع المنافقين وديدهم
 فلا تتشبهوا بهم (أتريدون أن نجعلوا الله
 عليكم سلطانا مبيها) حجة بينة فان موالاتهم
 دليل على النفاق أو سلطانا يسلط عليكم
 عقابه (ان المنافقين في الدرك الاسفل من
 النار) وهو الطبقة التي في قعر جهنم وانما
 كان كذلك لانهم أخذوا الكفرة اذ ضلوا
 الى الكفر استهزاء بالاسلام وخذاعا للمسلمين
 وأما قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث من
 كن فيه فهو منافق وان صام وصلى وزعم
 أنه مسلم من اذا حدث كذب واذا وعد
 أخلف واذا اتفقن خان ونحوه فمن باب التشديد
 والتفليظ وانما سميت طبقاتها السبع دركات
 لانها متداركة متتابعة بعضها فوق بعض
 وقرأ الكوفيون بسكون الراء وهي لغة
 كالسطر والسطر والتحريك أوجه لانه يجمع
 على ادراك (وان تجدلهم نصرا) يخرجهم منه
 (الا الذين تابوا) عن النفاق (وأصلحوا) ما
 أفسدوا من اسرارهم وأحوالهم في حال
 النفاق (واعصموا بالله) وثقوا به أو تمسكوا
 بدينه (وأخلصوا دينهم لله) لا يريدون
 بطاعتهم الا وجهه سبحانه تعالى (فأوليئك
 مع المؤمنين) ومن عدا دهم في الدارين (وسوف
 يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما) فيسأهمونهم
 فيه (ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم)
 أيتشقى به غيظا أو يدفع به ضرا أو يستجلب به
 نفعا وهو الغنى المتعالى عن النفع والضروا انما
 يعاقب المصر بكفره لان اصراره عليه كسوء
 من اج يؤدي الى مرض فاذا أزاله بالايان
 والشكر ونفى نفسه عنه تخاف من تبعه

بالضم وتشديد الباء بمعنى الطربق يقال هو على دبتى أى طريقى وسمى قال الشاعر
 طها هذر بان قل نغمض عينه * على دبة مثل الخفيف المرعبل
 وفي الحديث اتبعوا دية قريش والمعنى أنهم يأخذون تارة طريقا وتارة أخرى لتحيرهم وفي هذه الصيغة
 وأمثالها نحو ككب كلام في التصريف ليس هذا محله وذلك اشارة الى الايمان والكفر المدلول
 عليه بذكر الكافرين والمؤمنين كما أشار اليه المصنف ولذا أضيف بين اليه ويصح أن يكون اشارة الى
 المؤمنين والكافرين فيكون ما بعده تفسيره على حد قوله

الامهى الذى بطن بك الظن كن قد رأى وأن سما

(قوله لا منسوبين الى المؤمنين الخ) يشير الى أنه حال من المستتر في مذهبين وأن هؤلاء
 الاول اشارة الى المؤمنين والثاني الى الكافرين وان الى متعلقة بما تعدى بها كنسوبيين أو اصلين
 أو صائرين لانه أيضا تعدى بها يقال صار الى كذا كما مر (قوله ونظيره الخ) أى أن المراد
 بالضلال عدم الهداية وبالسبيل الوصول الى الحق كما أن المراد في الآية من لم يهد الله فلا هداية له
 وديدهم بمعنى عادتهم وديدهم وأراد به بيان ارتباطه بما قبله قبل ويجوز أن يريد بالذين آمنوا المنافقين
 وفسر السلطان بالجهة التي هي إحدى معنييه ومعناه المعروف ولذا جازت ذكره وتأنيثه (قوله وهو
 الطبقة التي في قعر جهنم الخ) ضمير هو راجع للدرك الاسفل للدرك وحده لانه شامل لما فوقه والدرك
 كالدرج الا أنه يقال باعتبار الهبوط والدرج باعتبار الصعود ولذا قيل لو قال في تفسيره بعضها تحت
 بعض لكان أنسب (قوله ثلاث من كن فيه فهو منافق الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة
 رضى الله عنه وثلاث مبتدأ ومن كن فيه صفته ومن اذا الخ خبره بتقدير مضاف أى خصال من
 والا حسن أن تجعل ثلاث خبرا مقادما وهذا مبتدأ مؤخر أو مبتدأ محذوف الخبر وخصال من اذا
 مفسره كذا قيل وعندى أن المعنى ليس على ما ذكر وليس اعرابه كذلك بل ثلاث مبتدأ ومن كن فيه بدل
 اشتمال منه وقوله فهو منافق خبر لان الخبر يكون عن البدل لانه المقصود بالنسبة تقول زيد عينه حسنة
 على الصحيح الفصح كما حقق في العربية والمعنى من كان فيه هذه الخصال الثلاثة فهو منافق وقوله من
 اذا الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة مفسرة لما قبلها كانه قيل من هو فقال هو الذى اذا الخ وهذا الحديث
 روى من طرق وعلى وجوه ففى الصحيحين أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة
 منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا أو تمن خان واذا حدث كذب واذا وعد غدروا اذا
 خاصم فجر وقال المحذوف فيه انه مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم لا اطلاعه بنور الوحي على بواطن
 المتصفين بهذه الخصال فأعلم أصحابه باماراتهم اجتروا عنهم ولم يعينهم حذرا عن الفتنة وارتدادهم
 ولحقهم بالمخاريق وقيل ليس بخصوص ولا كنهه مؤول عن اشتمال ذلك أو المراد أن من اتصف بهذه
 فهو شبيه بالمنافقين الخالص وأطلق ذلك عليه تغليظا وتمييزا له وهذا فى حق من اعتاد ذلك لانه نذر منه
 أو هو منافق فى أمور الدين عرفا والمنافق فى العرف يطلق على كل من أبطن خلاف ما يظهر بحماية ضرره
 وان لم يكن ايمانا وكفرا وليس المراد الحصر بل هذا صدر منه صلى الله عليه وسلم باقتضاء المقام ولذا ورد
 فى بعض ثلاث وفى بعض أربع (قوله والتحريك أوجه الخ) يعنى أن الفتح أكثر وأفصح لانه
 ورد جمعه على أفعال وافعال فى فعل المحرك كثير مقبوس ووروده فى الساكن نادر كقرخ وأقراخ وزند
 وأزناد وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جازا ترك كنهه خلاف الظاهر فلا يندفع به الترجيح
 وقوله يخرجهم منه أى من الدرك ففسره به لان نصرة من دخلها يكون بذلك وقوله لا يريدون بطاعتهم
 الا وجهه أى لارباب الناس ودفع الضرر كما فى النفاق وفسر المعنى به ذمهم من جملتهم فى الدنيا والآخرة
 وقوله فيسأهمونهم فيه أى يخاصمونهم ولولا تفسيره بهذا لم يكن له فى ذكر أحوال من تاب عن
 النفاق معنى ظاهرا (قوله أيتشقى به غيظا أو يدفع به ضرا) التشقى فى ازالة ملأ النفس من ألم الغيظ
 وغيظا تمييز وقوله بكفره متعلق به فاقب لا بالمصر لانه يتعدى بعلى (قوله لان اصراره الخ) هذا

تمثيل بان الاصرار كمرض مهلك فان عالج به المريض وامثل امر الطبيب فاحتجى عن النفاق والالتماس
ونفى نفسه بشبهة الايمان والشكر في الدنيا يرى والاهلاك هـ لا كالا محيص عنه بالخلود في النار
ولبعض الناس هنا كلام يتعجب منه (قوله وانما قدم الشكر لان الناظر الخ) يعني كان الظاهر
تأخير الشكر لانه لا يعتد به الا بعد الايمان والواو وان لم تفد الترتيب لكن تقديم ما ليس مقدما
لا يليق بالكلام الفصح فضلا عن المجز ولذا تراهم يذكرون لما يجالسه وجهها ونكتة وهي هنا ما ذكره
المصنف رحمه الله كغيره وتوضيحه ان العارف بالله ابا سمعيل الانصاري قال الشكر في الاصل
اسم لمعرفة النعمة لانها السبيل الى معرفة المنعم وله ثلاث درجات لانه اذا نظر الى النعمة كالتخلق والرزق
ينبعث منه شوق الى معرفة المنعم وهذه الحركة تسمى باليقظة والشكر القلبي والشكر المبهم لان منعمه
لم يتضح له تعييبه وانما عرف منعمه اتمافهم عليه فاذا تمقظ لهذا وفق لنعمة ارفع منها وهي المعرفة
بان المنعم عليه هو الصمد الواسع الرحمة المنيب المعاقب فتتحرك جوارحه لتعظيمه ويضيف الى شكر
الجنان شكر الاركان ثم ينادي على ذلك الجليل بالاسان فالله كور في الآيات هو الشكر المبهم وهو
مقدم على الايمان (قوله منيبا يقبل اليسير الخ) قال الامام الشافعي في وصفه تعالى بمعنى كونه منيبا
على الشكر وقوله عليه اي هو عالم بجميع الجزئيات والكمالات فلا يعزب عن علمه شئ فيوصل الثواب
كاملا الى الشاكر (قوله لا يحب الله الجهر بالسوء) قال الطيبي لما فرغ من ايراد بيان رحمة وتقرير
اظهار رأفته جاء بقوله لا يحب الله الجهر بالسوء تقيما لذلك وتعليلها للعباد الخلق باخلاق الله (قلت)
الظاهر انه لما ذكر الشكر على وجه علم منه رضاه به ومحبة اظهاره نعمه بذكره فانه قال انه يحب
الشكر واعلانه ويكره السوء واظهاره وما ذكره لا يحصل له ولا تنبهه المناسبة وفيه احتياط بدفع (قوله
الاجهر من ظلم بالدعاء الخ) اختلف في هذا الاستثناء على وجوه منها ما ذكره هنا انه متصل بتقدير
مضاف مستثنى من الجهر ومما لا حاجة اليه ما قيل انه تعالى لا يحب الدعاء الخفي ايضا على غير الظالم
فتخصيص الجهر لا داعي له لاسبب النزول المذكور لان الدعاء الخفي على غير ظالم لا يصدر من عاقل
اذ الدعاء اتما للتشهي اول رجا القبول وكلاهما غير متعقرفيه وانما ذكرنا هذا التقيد عليه اخواته مما
تركاه وقوله ضاف بمعنى نزل عليهم ضيفا ومصدره الضيافة وانما ما يفعله رب المنزل فهو الاضافة مصدر
أضاف ولذا قيل ان اسمة مال الضيافة بمعنى الاضافة غلط وقوله روى الخ هذا حديث أخرجه عبد
الرزاق وابن جرير عن مجاهد مرسل (قوله وقرئ من ظلم على البناء للفاعل الخ) على هذه القراءة
الاستثناء منقطع والمعنى لكن الظالم يحبه وقدره المصنف رحمه الله بفعل ما لا يحبه الله وهو بيان
لمحصل المعنى ومراعاة ان الظالم يحبه فيفعله وله تدبيرات أخرى وهو منصوب وترك ما ذكره الزمخشري
من أنه منقطع مرفوع بالابدال من فاعل يحب حيث قال ويجوز أن يكون من ظلم مرفوعا كأنه قيل
لا يحب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الا عمر ويعني ما جاءني الا عمر ومنه لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله لان منهم من رده ومنهم من قال لا يظهر له معنى قيل انه غير صحيح
لان المنقطع قسمان قسم يتوجه اليه العامل نحو ما فيها أحد الاحجار وفيه لغتان النصب والبدل
وقسم لا يتوجه اليه العامل والآية من هذا القسم اذ لا يصح أن يكون غير الظالم بدلا من الله لان
البدل في هذا الباب بدل بعض حقيقة أو مجازا ولا يصح واحد منهم ما هنا وكذا ما ذكره من المثال
والآية ولا تعلم هذا لغة ولم يذكره غير سيدي رحمه الله فانه أنشد أبا نافي الاستثناء المنقطع منها

عشبة لا تغني الريح مكنها * ولا النبل الا المشرفي المصمم

ثم قال وهو ذا بقوى ما أناني زيدا لا عمر وما أعانته اخوانكم الاخوانه لانهم معارف ابست الاسماء
الاخرة بها ولا منها انتهى بحروفه قال أبو حيان وليس البيت كالمثال لانه قد يتخيل فيه عموم على معنى
السلاح وأما زيدا فلا يتوهم فيه عموم ولا يمكن تصحيحه الا على أن أصله ما أناني زيدا ولا غيره فحذف

وانما قدم الشكر لان الناظر يدرك النعمة
أولا فيشكر شكرها مبهما ثم يحسن النظر
فيعرف المنعم فيؤمن به (وكان الله
شاكرا) منيبا يقبل اليسير ويعطى الجزيل
(علما) بحق شكرهم وايمانكم (لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم)
الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والتظلم منه
روى أن رجلا ضاف قوما فلم يطعموه
فاستكاهم فعوتب عليه فزلت وقرئ من
ظلم على البناء للفاعل فيكون الاستثناء
منقطعا أي ولكن الظالم يفعل ما لا يحبه الله

المعطوف لدلالة الاستثناء عليه وكذلك الآية الأخرى ورد بأنه لو كان التقدير ما ذكره في المثال
 لكان الاستثناء متصلاً وأن المراد جعل المبدل منه بمنزلة غير المذكر حتى كان الاستثناء
 مفترغاً والنفي عام إلا أنه صرح بنفي بعض أفراد العام لزيادة اهتمام بالنفي عنه أو بكونه مظنة نفيهم الإثبات
 فيقولون ما جاءني زيد إلا عمرو والمعنى ما جاءني إلا عمرو فكذلك ههنا المعنى لا يجب الجهر بالسوء إلا الظالم
 وذکر زيادة تحقيق نفي هذه القضية عنه فإن قيل ما بعد إلا حينئذ لا يكون فاعلاً وهو ظاهر فتعين البديل
 وهو غلط قلنا بل إنما يكون غلطاً لو لم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاءني أحد إلا عمرو
 فإن قيل فيكون لفظ الله مجازاً عن أحد ولا سبيل اليقظة لا يجب الله مؤول بلا يجب أحد وواقع موقعه
 من غير تجوز في لفظ الله ولهذا لم يجز الإبدال فيما إذا تعذر التأويل مثل لا عاصم اليوم إلا المرحوم ويتعين
 الانقطاع كذا قيل وفيه أن المستثنى منه إذا كان عاماً فاماً بتقدير لفظ كما ذكره أبو حيان وأما التجوز
 في لفظ العلم وكلاهما زمانية ولا طريق آخر للعموم كما ذكره المحيب لا بد من بيان طريقه اللهم إلا أن يقال
 إن الاستثناء من العلم يشترط فيه أن يكون صاحبه أحق بالحكم بحيث إذا نفي عنه يعلم نفيه عن غيره
 بالطريق الأولى من غير تقدير ولا تجوز فيقال هنا مثلاً إذا لم يجب الله الجهر به وهو الغنى عن جميع
 الأشياء فغيره لا يجب بطريق من الطرق فقام له أو يقال يقدر في الكلام ما ذكرنا كونه عدم قطعاً
 بحسب المتبادر والنظر إلى الظاهر وأما أنه ليس بلفظ فكيف ينقل سببوه سنداً ولا مانع من جعله على
 قراءة المعالوم متعلقاً بالسوء أي الأسوء من ظلم فيجب الجهر به ويقبله وفي الأعراب له تفصيل فأنظره
 (قوله سمع الكلام المظالم) الظاهر تعميم السمع والعلم كونه فسر بما ذكره لأنه تذييل لما قبله
 فيقتضي تخصيصه به وقوله وهو المقصود إنما كان مقصوداً لأن ما قبله في ذكر السوء والجهر به مقتضى
 السياق لا يجب الله الجهر بالسوء إلا من ظلم فإن عفا المظالم عنه ولم يدع على ظالمه فإن الله عفو قد ير لكنه
 ذكر قبله إبداء الخير وأخفاء نفي العفو عن السوء لأنه يعلم من مدح حال الخير السر والعلاية أن السوء
 ليس كذلك جهراً أو أخفاءً فينبغي العفو عنه وتركه قال النحرير بعد الأعلام بأنه لا يجب الجهر بالسوء إلا
 جهراً المظالم حث على العفو بقوله أو تعفو عن سوءه بعد ما جاوز الجهر بالسوء وأذن فيه وجعله محبوباً
 حيث استثناء من لا يجب وإنما حث عليه لأجل الحث على الأحب الأفضل وذكر إبداء الخير وأخفاء
 بقوله إن تبدوا خيراً أو تحفه تشبهاً أي توطئة وتعميداً للعفو من شبيب بشبين مجبة وباءين موحدتين
 في قصيدته إذا قدم على الغرض من المدح الغزل ووصف الحسن والجمال وإنما عطفه بأومع دخوله
 في الخير بقسمه للاعتداده والتنبه على منزلته وكونه من الخير يمكن من ترفع وكان المراد بكون
 الجهر محبوباً بأنه غير مكره فيتناول المباح والافتراء المندوب لا يكون أحب وأفضل وليس المراد أنه
 حينئذ هو المقصود وأنه من قبيل وملائكته وجبريل لأن من له يعطف بالو لا بأولاً وحل المصنف
 رحمه الله الخير على الطاعة والبر بما هو عبادة وقرية فعليه لتغيير العفو فالمراد بالتوطئة أنه ذكر ما هو
 مناسب له وقدم عليه وإنما المقصود بالسباق العفو (قوله ولذلك رتب عليه الخ) أي لو لم يكن الغرض
 هو العفو فقط وكان إبداء الخير وأخفاءه أيضاً مقصوداً بالشروط لم يحسن الاقتصار في الجزاء على كون الله
 عفواً قدراً (قوله فأنتم أولى بذلك) لأن الصادر إذا عفا فغير القادر أولى إذ قد يضطر إلى العفو
 والاقتداء بسنة الله أولى بكم فلا يقال أنه تعالى لا يتضرر بالعصيان ونحن نتأذى بالظلم فكيف يكون
 عفو المتأذى أولى وقوله بعد ما رخص إشارة إلى أن الانتقام رخصة غير محبوبة والأفلا يكون العفو
 أحب لأن ترك المندوب لا يكون أحب إذا استثناء الجهر فأدبه أنه غير مكره لأنه محبوب كما مر فتأمل
 (قوله بأن يؤمنوا بالله ويكفروا برسله) يعني أن التفريق في اعتقاد الحقيقة لأحدهما دون الآخر لا يصح
 مع أن حقيقة أحدهما تستلزم حقيقة الآخر فالذين يكفرون بالله ورسله هم الذين خلاص كفرهم الصريف
 بالجميع والذين يفرقون بينه وبين رسله هم الذين آمنوا بالله وكفروا برسله لا عكسه وإن قيل أنه

(وكان الله سمياً) لكلام المظالم (عليه)
 بالظالم (أن تبدوا خيراً) طاعة وبرا (أو تحفه)
 أو تعفو عن سوءكم (أو تعفو عن سوءكم)
 المؤاخذه عليه وهو المقصود وذكر إبداء الخير
 وأخفاءه تشبهاً ولذلك رتب عليه قوله
 (فإن الله كان عفواً قدراً) أي بذكر العفو
 عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام
 فأنتم أولى بذلك وهو حث المظالم على العفو
 بعد ما رخص له في الانتصار جهلاً على مكارم
 الأخلاق (إن الذين يكفرون بالله ورسله
 ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) بأن
 يؤمنوا بالله ويكفروا برسله (ويقولون نؤمن
 ببعض ونكفر ببعض) نؤمن ببعض الأنبياء
 ونكفر ببعضهم

يتصور في النصارى لايمانهم بعيسى صلى الله عليه وسلم وكفرهم بالله لجهلهم له شربكارا ولذا فان الكفر بالله شامل للشرك والانكار ولا يخفى بعده والذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض هم الذين آمنوا ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام وكفروا ببعضهم كالهدوء فلهذه أقسام متقابلة كان الظاهر عطفها بأو ولذا قيل انها بمعنى أو أو الموصول مقدر بناء على جواز حذفه مع بقاء صلته (قوله طريقا وسطا بين الايمان والكفر الخ) الوسطية مستفادة من بين والايمان والكفر نفسا لذلك لانه يشار به لتعدد كما زلذا أضيف اليه بين قبل وهذا راجع الى يريدون الاول وما بعده اذ الذين كفروا الاول من كفرهم بما ليجمع جميع الاقسام ولو فسر بالاعم وجعل ما بعده مفسرا له صح وقوله كالكافر بالكل فالنحرير لما سبق من ان طريق الايمان هو المعجزة فالكفر بالعصا انكار لها وتكذيب وهو يستلزم الكفر بالجميع وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشارة الى أنه لا واسطة بينهما (قوله هم الكاملون في الكفر الخ) اعتبر الكمال ليكون الخبر مفيدا وليصح الحصر وقد يقال هو مستفاد من توسط الفصل وتعريف الجنس (قوله مصدر مؤ كد لغيره) قد قدمنا الفرق بين المؤ كد لغيره والمؤ كد لنفسه وعامله محذوف على هذا ومذكور على ما بعده وقوله يقينا محققا دفع لما قيل عليه أنه كيف يكون الكفر الباطل حقا بان حقا ليس هو مقابل الباطل بل المراد به ما لا شك فيه وأنه مقطوع به وأشار بقوله محققا الى أنه بمعنى اسم المفعول ولذا وقع صفة (قوله اضدادهم ومقابلوهم الخ) يعنى أن المؤمنين المذكورين مقابل وصف الذين كفروا بالله ورسوله باقسامهم وهو بيان للمعنى وشارة الى ما فيه من الطباق وقيل انه بيان لانه هو الخبر المقتدر والظاهر أن الخبر قوله أو انك الخ وقوله وانما دخل بين الخ من تفصيله في قوله لا تفرق بين أحدهم من رسله (قوله الموعودة) اشارة الى أن الاضافة لا تهدد وقوله وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد الخ أى الموعود الذى هو الايمان لا الاخبار بأنه متأخر الى حين بناء على أن المضارع موضوع للاستقبال فدخل حرف الاستقبال عليه لا يـكون الا لتأ كيد اثباته كما أن لا يفعل لما كان انفى الاستقبال كان ان يفعل لتأ كيد ذلك وهذا معنى قول سيبويه ان يفعل نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا عبارة أنه انفى التاكيد وقوله لا محالة بيان للتأ كيد وتلوين الخطاب المراد به الالتفات من التكلم للغيبة والتلوين جعله لونا بعد لون للتطرية وهو كالتفنن أعم من الالتفات وقوله بتضعيف حسناتهم اشارة الى تعلقه بقوله سوف تؤتيهم أجورهم وأنهم يزدادون على ما وعدوا والسعة رحمة (قوله قالوا ان كنت صادقا الخ) لما كان أنى بكتاب وهو القرآن ومنهم من يعلم ومنهم من يسمع به فلا بد أن يكون ماسألوهم نعمتنا مخالفا له أما بـكونه جله وهو منجم أو بكونه بخط سماوى أو معاينة نزوله أو ذكرهم بأعيانهم فافسر به بدلول عليه بقرينة الحال فلا يقال انه من أين أخذ هذا التقيد ولا قرينة عليه وإنما كون تنزل دالا على التدريج كما ترك كيف يكون ماسألوهم جله فليس مطاقا أو مطردا كما مر وقوله ان كنت صادقا رواه الطبري بعناه (قوله جواب شرط مقدر الخ) يعنى أن الفاء في جواب شرط مقدر والجواب مؤول كما أشار اليه والتقدير ان استكبرت هذا وعرفت ما كانوا عليه تبين لك رسوخ عرفهم في الكفر فلا يرد عليه أن سؤال الاكبر فيما مضى لا يترتب على استكباره صلى الله عليه وسلم وقيل انها سببية والتقدير لا تبال ولا تستكبر فانهم قد سألو موسى صلى الله عليه وسلم أكبر من ذلك وقرأ الحسن رحمه الله أكثر بالملئنة (قوله وان كان من آبائهم الخ) الهدى بالسكون السيرة والطريقة واسنادا ملا لاصل الى الفرع من قبيل اسنادا للسبب للمسبب فسقط ما قيل ان الاخذ بذهب الفاعل الحقيقي لم يعتم من ملا بساته في كتب المعانى لكن صاحب الكشف اعتبره في هذا المقام أيضا وقد يجعل من اسناد فعل البعض الى الكل بناء على كمال الاتحاد فهو قولى هم قتلوا أمما أخر فيكون المراد بضمير سألو الجميع أهل الكتاب لمدور السؤال عن بعضهم واقترحوه بمعنى ابتدعوه واخترعوه (قوله أى أرنا من جبهة) لما كانت الجبهة صفة الرؤية كما في كتب اللغة لا الراء اقضى ذلك نقديرا ما ذكره وأشار الى أنه صفة مصدر رأى رؤية

(ويريدون أن يخذوا بين ذلك سبيلا) طريقا وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذ الحق لا يختلف فان الايمان بالله سبحانه وتعالى لا يتم الا بالايمان برسوله وتصديقهم فيما بلغوا عنه تفصيلا أو واجالا فالكافر ببعض ذلك كالكافر بالكل في الضلال كما قال الله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال (أو انك هم الكافرون) هم الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا (حقا) مصدر مؤ كد لغيره أو صفة لمصدر الكافر ين بمعنى هم الذين كفروا كفرا حقا أى يقينا محققا (وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم) أضدادهم ومقابلوهم وانما دخل بين على أحدا وهو يقتضى متعدد العموم منه من حيث انه وقع في سياق النفي (أو انك سوف تؤتيهم أجورهم) الموعودة لهم وتصديره بسوف لتأ كيد الوعد والدلالة على أنه كائن لا محالة وان تأخروا فحفظ عن عامهم ويعقوب بالياء على تلوين الخطاب (وكان الله غفورا) لما فرط منهم (رحيما) عليهم بتضعيف حسناتهم (يستأنس أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء) نزات في أحبار اليهود قالوا ان كنت صادقا فأتنا بكتاب من السماء جله كما أنى به موسى عليه السلام وقيل كتابا محزرا بخط سماوى على ألواح كما كانت التوراة أو كتابا نعيانه حين ينزل أو كتابا لنا بأعياننا بكتاب رسول الله (فقد سألو موسى أكبر من ذلك) جواب شرط مقدر رأى ان استكبرت ماسألوهم منك فقد سألو موسى عليه السلام أكبر منه وهذا السؤال وان كان من آبائهم أسند اليهم لانهم كانوا اخذين بآدابهم تابعين لهدىهم والمعنى أن عرفهم راسخ في ذلك وأن ما اقترحوه عليك ليس بأول جهالاتهم وخبالانهم (فقالوا أرنا الله جبهة) عيانا أى أرنا من جبهة أو مجاهرين معاينين له

لا قولاً جهرية وسؤالاً جهرية كما قيل وبصح أن يكون حالاً من مفعول أرونا الاول أي مجاهرين ومعاينين
ولا وجه لما قيل أن تقديره بعد عن الفهم والظاهر أنه مصدر الارادة في الحقيقة انما من لفظه بتقدير
ارادة عيان أو من غير لفظه أي رؤية عيان ويحتمل الحاشية من المفعول الثاني أي معاً على صيغة
المفعول ولا بأس فيه لاستلزام كل منهما الآخر فلا يقال أنه يتعين أنه حال من الثاني لقربه منه (قوله
نارجات من قبل السماء فأهلكتهن) اشار به الى أن أخذتهن مجاز عماد كروية قوله وذلك لا يقتضي الخردة
على الزمخشري لأنه ينكر الرؤية لأن انكار طاب الكفار لها في الدنيا تعسلاً لا يقتضي امتناعها مطلقاً
وهو ظاهر (قوله والبيئات الخ) أي لا يصح ارادة التوراة لانها نزلت بعد ذلك كما سيأتي فالمراد
المعجزات أو الحجج الواضحة وقوله تسلطاً اشارة الى أنه مصدر وأن مبيناً من أبان بمعنى ظهر وقوله مطلق
بضم الميم وبكسر الطاء المهملة وتشديد اللام بمعنى مشرف قيل ان السلطان المبين كان قبل العفول لأن
قبول القتل كان قوبة لهم ولا محذور فيه لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولو فسرت السلطنة بعباد العفون من
قهرهم حتى انقادوا له ولم يتمكنوا من مخالفتهم لم يرد عليه شيء (قوله وقرأ أورش عن نافع لا تعدوا الخ)
بمعنى بفتح العين وتشديد الدال وروى عن قالون تارة سكنون العين سكنوا محضاً وتارة اخفاء لفظة العين
فأما الاولى فأصلها تعدوا والقوله اعتدوا منكم في السبب فانه يدل على أنه من الاعتداء وهو افتعال من
العدوان فأريد ادغام تائه في الدال فنقلت حركتها الى العين وقلت دالا وأدغمت وهذا واضح وأما
السكون فشي لا يراه النحويون للجمع بين ساكنين على غير حد ما والاختفاء والاختلاس أخف منه
وقرأ الاعشى تعدوا على الاصل (قوله على ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا) في الكشف وقد أخذ منهم
الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا وأطعنا ومعاهدتهم على أن يتوا عليه ثم نقضوه بعد قليل وقولهم
معطوف على الميثاق فيتحذف كلامه وكلام المصنف ولذا صرح به وما آل كلام المصنف بخالفه لانه جعل
الميثاق الغليظ معاهدتهم معاهدة مؤكدة على السمع والطاعة والمصنف رحمه الله جعله نفس قولهم
سمعنا وأطعنا لانه ميثاق ووجه كونه غليظاً قيل يؤخذ من تعبيره بالماضي وفيه تأمل (قوله فخالفوا
ونقضوا الخ) يشير الى أن في الكلام مقدراً وأن الجار والمجرور متعلق بمقدور وهو ما ذكر في الكشف
وما مزيدة للتأكيد فان قلت بمتعلقات الباء وما معنى التأكيدي قلت انما أنت متعلق بمحذوف كأنه قيل
فبما نقضهم ميثاقهم فعلمناهم ما فعلنا وأما أن تتعلق بقوله حرمانا عليهم على أن قوله فبظلم من الذين هادوا
بدل من قوله فبما نقضهم ميثاقهم وأما التوكيد فعناء محقق أن العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن الا
بنقض العهد وما عطف عليه وظاهره أن زيادة ما للتأكيد وأن معنى التأكيدي المحصر وهو مشكل لأن
الحصر انما يفيد التقديم على العامل الملفوظ أو المقدّر وكذا قيل في تأويله كما مر في نظيره ان في كلامه
تقدير اي معنى وأما التوكيد والتقديم على العامل ولا يخفى أن عبارته هنا منادبة على خلافه والحق عندي
ابقاؤه على ظاهره وأن مراده أن ما مزيدة لتأكيد السببية وأنه سبب قوى وقوته تفيد المحصر لانه
لا يخجلوا ما أن لا يكون له سبب آخر أو يكون وعلى الاول يتم المقصود وعلى الثاني فلا يخجلوا ما أن يكون
داخلاً فيه فكذلك أو خارجاً عنه منضم اليه فاما أن يكون له مدخل في السببية أو لا فعلى الثاني لا حاجة
للضم وعلى الاول لا يكون قوياً بالاحتياج الى ما ضم اليه أو مستقلاً فيكون مثله في الاستقلال بالسببية
وحينئذ لا يكون لجعل هذا سبباً قوياً ووجه بحسب الظاهر ولا بدع في افادة التوكيد للمصر بعونه المقام
فانهم فانه مما غفلوا عنه (قوله ويجوز أن تتعلق بمرئنا الخ) نزل قول الزمخشري أنه على هذا يكون قوله
فبظلم بدل لما قيل عليه انه جعله بدلاً ولم يجعله معطوفاً على السبب الاول كما جرح اليه المصنف رحمه الله
لظهور أنه متعلق بقوله حرمانا على معنى السببية ولا يتأتى ذلك بعد جعل المتعلق والسبب هو قوله فيما
نقضهم الا بأن يكون هو بدلاً كما في قولك يزيد بحسنه فنتت ومبناه على أن الفاء في فبظلم تكرار للقاء في فيما
نقضهم عطفاً على أخذنا منهم ميثاقاً غليظاً وجزاء انهم طمأنوا بالوجهات للعطف على بما نقضهم كقولك

(فأخذتهم - المصاعقة) نارجات من قبل
السماء فأهلكتهن (بظلمهم) بسبب ظلمهم
وهو نقضهم وسؤالهم ما يستحيل في ذلك الحال
التي كانوا عليها وذلك لا يقتضي امتناع
الرؤية مطلقاً (ثم اتخذوا العجل من بعد
ما جاءتهم البيئات) هذه الجناية الثانية التي
اقتدوها أيضاً وأهلكهم والبيئات المعجزات ولا
يجوز جعلها على التوراة اذ لم تأتهم بعد
(فغفونا عن ذلك وآتيناهم موسى سلطاناً مبيناً)
تسلطاً ظاهراً عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا
أنفسهم قوبة عن اتخاذهم (ورفعنا فوقهم
الطور بميثاقهم) بسبب ميثاقهم لم يقبلوه
(وقتلناهم ادخلوا الباب سجداً) على لسان
موسى والطور مطلق عليهم (وقتلناهم لا تعدوا
في السبت) على لسان داود عليه الصلاة
والسلام ويحتمل أن يراد على لسان
موسى وحده من طلال الجبل عليهم فانه نزع
السبت ولكن كان الاعتداء فيه والمسخ به في
زمن داود عليه الصلاة والسلام وقرأ أورش
عن نافع لا تعدوا على أن أصله لا تعدوا
فأدغمت التاء في الدال وقرأ قالون باختفاء
حركة العين وتشديد الدال والنص عنه
بالاسكان (وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً) على
ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا (فبما نقضهم
ميثاقهم) أي خالفوا ونقضوا ففعلناهم -
ما فعلنا نقضهم وما مزيدة للتأكيد كدوا الباء
متعلقة بالنفس المحذوف ويجوز أن تتعلق
بحرمانا عليهم طيبات

يزيد بحسنه أو فحسنه فتنت أو ثم بحسنه لم ينجح الى جعله بدلا ولا ينجح أن هذا الابدال بعيد لفظا أطول
 الفصل ولذكونه من ابدال الجار والمجرور مع حرف العطف أو الجزاء مع القطع بأن المعمول هو الجار
 والمجرور فقط ومعنى دلالاته على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجرائم العظيمة ومترب
 عليها وأيضا قيل عليه أن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض أجزاء السبب الذي للتحريم عن
 التحريم فلا يكون سببا ولا جزءا سبب الابتداء بل بعد لأن قوله لم على مرهم بتأنا عظيم وقواهم انما قلنا
 المسح متأخر زمانا عن تحريم الطيبات فالاولى أن يقدر لغناهم كما ورد مصرح به وأما الجواب بأن الفاء
 تقارن البدل اذا طال الفصل كما ذكره الزجاج وغيره وأن دوام التحريم في كل زمان كانه فانه فكاف
 لاداعي اليه (قوله فيكون التحريم بسبب النقض الخ) عدل عن قول الزمخشري فلا يكون التحريم الا
 بسبب النقض لما قيل عليه ان افادة هذا التركيب الحصر مشكل لأن التركيب حينئذ من قبيل مررت
 يزيد وبعمرو وقد افادة على أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص وفيه بحث لانه انما يتجه لو كان الحصر
 مأخوذا من التقديم أمالو كان من التأخير كما سمعت فلا لانه مثل انما يزيد مررت وبعمرو (قوله لا بما
 دل عليه قوله بل طبع الله الخ) حاصله كما في الكشف أن الجار لا يتعلق بطبع ولا لا يؤمنون مقدرا
 هو نفسه أو ما يدل عليه بقرينة قوله بل طبع الله عليهم بكفرهم فلا يؤمنون وقوله مثل لا يؤمنون أي
 كما أنه لا يصح تعلقه بما دل عليه طبع لا يصح تعلقه بما دل عليه لا يؤمنون وهذا رد لابي البقاء وغيره
 من جوزه هذا وجهه أنه رد لقواهم قلوبنا غلف واضراب عنه فيكون متعلبا به معنى ومتعلقا به وما هو
 متعلق بالمجرور لا يصح غله في الجار لفظا ومعنى وما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن المفسر قائم مقام المفسر فلا
 يجوز مثل يزيد المار على أن المار عامل في يزيد أو مفسر عاملا وهو ذا معنى قوله من صلة وقوله صلة
 مضاف الى وقولهم اذا المراد به لفظه وانما قرنه بالواو لدفع اللبس لانه لو قال من صلة قواهم لتوهم أنه صلة
 ما قالوه كما هو المتبادر لاهذا اللفظ فلا غبار فيه ولا يرد عليه أن قوله وقواهم مضاف اليه صلة فكان
 الاولى من صلة قواهم بدون واو وأنه يقتضي أن الجار معمول فالاولى فلا يتعلق به جاره وضمير جاره
 للمجرور وهو قواهم قال التحرير هذا التقدير لا يصح لتوقفه على أن يكون بل طبع الله متعلقا بذلك
 المحذوف عطا عليه بمعنى بل طبع الله عليهم بانفس كفرهم فكيف اذا انضم اليه النقض والقتل
 ليكون قرينة على ذلك المحذوف انك ليس الامر كذلك لانه متعلق بقواهم قلوبنا غلف رداله وانكارا
 كما يفصح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل اعنهم الله بكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا
 دليل عليه بل استطرادناظر الى قواهم قلوبنا غلف عطا على مقدرا أي لم يخلق قلوبهم غلفا بل طبع
 الله عليها ولا في حيان هذا كلام مختلف في بيان هذا الوجه تركاه خوف الاطالة بغير طائل (قوله أو بما
 جاء في كتابهم) تحريفه وانكاره وعدم العمل به (قوله أو عيبة للعلوم أو في أكنة الخ) أي هو اما جمع
 غلاف بمعنى الظرف وأصله غلاف بضم غين تخفف أي هي أو عيبة للعلم في غنية بما فيها عن غيره أو جمع
 أغلاف كقولهم سيف أغلاف أي في غلاف فيكون كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا اليه لانعمه ولا
 تسمع له للحجاب المانع من وصوله اليها خلقة (قوله فجعلها محجوبة عن العلم أو خذلها الخ) الوجه
 الاول ناظر الى تفسير الغلاف الاول أي قالوا قلوبنا ملوأة بالعلم فأبطله بأنها مطبوع عليها أي محجوبة
 عن العلم لم يصل اليها شيء منه كالبيت المقفل المختوم عليه والشارح الى الثاني لانهم قالوا انها في
 أكنة وجب خلقة فلا جرم انما في عدم قبول الحق فأضرب عنه بأنه ليس أمر اخليها بل كسبي
 لانهم بسبب كفرهم خذلهم الله ومنعهم مما ذكر فلا يسدرون وقتلهم الانبياء بغير حق مرتبة تحقيقه
 (قوله الا قليلا منهم الخ) قيل في رده هذا الوجه قليلا صفة مصدر أو زمان محذوف أي الا قليلا
 أو زمانا قليلا ولا يجوز نصبه على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي الا قليلا منهم فانهم يؤمنون لان ضمير
 لا يؤمنون عائدا على المطبوع على قلوبهم ومن طبع على قلبه بالكفر لا يقع منه ايمان والجواب

فيكون التحريم بسبب النقض وما
 عطف عليه الى قوله فبطل لا بما دل
 عليه قوله بل طبع الله عليهم امثل لا يؤمنون
 لانه رد لقواهم قلوبنا غلف فيكون من
 صلة وقواهم المعطوف على المجرور فلا
 يعمل في جاره (و) كفرهم بآيات الله
 بالقرآن أو بما جاء في كتابهم (وقتلهم الانبياء
 بغير حق وقولهم قلوبنا غلف) أو عيبة للعلوم
 أو في أكنة مما تدعونا اليه (بل طبع الله
 عليها بكفرهم) فجعلها محجوبة عن العلم
 أو خذلها ومنعها التوفيق للتدبر في الآيات
 والتذكير في الموعظة (فلا يؤمنون
 الا قليلا) منهم كعبدا لله بن سلام

او ايما ناقلا لاذ لا عبرة له لنقصانه (وبكفرهم) يعيسى عليه الصلاة والسلام وهو معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع او على قوله فيما تفضهم ويجوز
أن يعطف بمجموع هذا وما عطف عليه على مجموع ما قبله ويكون تكرير ذلك الكفر ايذا بانكر كفرهم فانهم كفر موسى ثم يعيسى ثم محمد عليهم الصلاة
والسلام (وقولهم على مريم بنتنا عظيما) ١٩٨ يعني نسبتهم الى الزنا (وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله) أي برغمهم ويحتل

أن المراد بجماع الاسناد الى الكل ما هو للبعض باعتبار الاكثر فتأمل أو المراد بالايان القليل التصديق
بعضه كنبوة موسى صلى الله عليه وسلم وهو لا يفيد لان الكفر بالبعض كفر بالكل كما مر (قوله وهو
معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع) دفع لما يتوهم من أنه من عطف الشيء على نفسه ولا
فائدة فيه بوجوه منها أنه ان عطف على بكفرهم الذي قبله وهو مطلق وهذا كفر يعيسى فهو اشارة الى
أن الكفر المطلق سبب للطبع كالمخصوص فلذا عطف للايدان بصلاحيته كل منهما مما للشيئية وان عطف
على فيما تفضهم فظاهر وان عطف بمجموع هذا وما بعده على مجموع ما قبله لا يلزم المحذور أيضا لغيره
المجموع للمجموع وان لم يفار بعض أجزائه بعضا لان النظر الى المجموع كقوله هو الاول والاخر
والظاهر والباطن أو يعتبر التغاير بين ما كفروا به في المواضع الثلاثة ويصح أيضا عطف هذا المجموع على
قوله بكفرهم ذكره الامام وجميع المحققين (قوله أي برغمهم الخ) لما كان القائلون اليهود وهم لا يقرون
برسالة عيسى صلى الله عليه وسلم أو أن تسميته رسولا نبيا على قوله وان لم يعتقدوه أو هو استهزاء
وتهمكم ومثله باطلاق الرسول وكونه أرسل في الآية الاخرى أو أنهم لم يصفوه بذلك بل بغيره من صفات
الذم فقير في الحكاية فيكون من الحكاية لامن المحكي أو هو كلام مستأنف معترض في البين لمدحه أي هو
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله روى أن رهط من اليهود الخ) أخرجه الترمذي عن ابن عباس رضي
الله عنهما والقاء النسبة أن يجعله الله في صورته متملا كتمثل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية
رضي الله عنه وقوله فقام رجل منهم أي من أصحابه وقبل ذلك وقوله وقيل كان رجلا أي كان الملقى عليه
الشبه أو المقتول رجلا يشاق عيسى صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض نسخ الكشف كان رجلا بالرفع
وهي أظهر من الاولى لا احتياجا للتأويل وأمثال ذلك مبتدأ من الخوارق خبره (قوله طيطافوس)
اسم عبراني بطاين مفتوحين مهملةين بينهما مامثلة مخفية ساكنة ثم ألف ونون مضمومة تليها وسين
مهملة وفي نسخة طيطافوس بطاين ومثناة مخفية (قوله وانما ذمهم الله الخ) أي انه اذا ألقى عليه
الشبه كان عندهم وفي مبلغ علمهم عيسى عليه الصلاة والسلام فاذ كروه ليس كذا يذم به لانه على
مبلغ علمهم فذمهم ليس بذلك بل بما تضمنه مما ذكر (قوله وشبهه مسند الى الجار والمجرور الخ) ان
أسند الفعل للجار والمجرور فالمراد وقع لهم تشبيهه بين عيسى صلى الله عليه وسلم ومن صلب أو هو
مسند لضمير المقتول الذي دل عليه انا قتلنا أي شبه لهم من قتلوه بعيسى أو الضمير للامر وشبهه من
الشبه أي التباس عليهم الامر ومن فسرهم هذا بشيء على أنه لم يقع قتل ولا صلب أصلا وانما وقع ارجاف
وأكاذيب وليس المسند اليه ضمير المسيح صلى الله عليه وسلم لانه مشبه به لا مشبه والارجاف أصل
معناه الاضطراب ثم شاع فيما شاع من الكذب وتم بالفتح اسم اشارة وزرسم بالها (قوله في شأن عيسى
عليه الصلاة والسلام الخ) بيان للمعنى لان الاختلاف ليس في ذاته بل في أمره وقوله فقتلناه حقا لا بنا في
تماسي من الشك لانه بمعنى التردد الواقع فيما بينهم لا أن كل أحد منهم سأل وكذا قول من سمع منه أنه
يرفع والظاهر أن هؤلاء ليسوا من اليهود (قوله صلب الناسوت وصعد اللاهوت) هؤلاء الحلولية
منهم القائلون بأن الله حل فيه وحين صلب انفصل عنه وبقي جسمه قال الواحدى في شرح ديوان
المتنبي يقولون لله لاهوت وللانسان ناسوت وهي لغة عبرانية تكلمت بها العرب قديما انتهى (قوله
والشك كما يطلق الخ) أصل الشك أن يستعمل في تساوى الطرفين وقد يستعمل في لازم معناه وهو التردد
مطلقا وان ترجح أحد طرفيه وهو المراد هنا ولا أكده بنى العلم الشامل لذلك أيضا بقوله ما لهم به
من علم الخ (قوله استثناء منقطع الخ) لان الظن المتبع ليس من العلم في شيء فان فسر العلم بما ذكره
كان متصلا لكنه خلاف المشهور ولذا أخرجه عن ذهب الى اتصاله ابن عطية رحمه الله وأما ما قيل ان
اتباع الظن ليس من العلم قطعاً فلا يصح اتصاله فعلم مما مر دفعه لان من قال به جعله بمعنى الظن المتبع
وفي ضمير قتلوه وجوه فالظاهر أنه يعيسى عليه الصلاة والسلام والمعنى ما قتلوه قتيلا يقينا فبقينا ماضية

أنهم قالوا استهزاء وتطيره أن رسولكم الذي
أرسل اليكم لمجنون وأن يكون استثناء من
الله سبحانه وتعالى مدحه أو وضعه لذكر
الحسن مكان ذكرهم القبيح (وما قتلوه وما
صلبوه ولكن شبه لهم) روى أن رهط من
اليهود سبوه وأمه فدعا عليهم فمضهم الله
تعالى قردة وخنازير فاجتمعت اليهود على قتله
فأخبره الله تعالى بأنه يرفعه الى السماء فقال
لاصحابه أياكم رضى أن يلقى عليه شبه
فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقام رجل
منهم فألقى الله عليه شبهه فقتل وصلب وقيل
كان رجلا يشاقه فخرج ليدل عليه فلقى الله
عليه شبهه فأخذ وصلب وقتل وقيل دخل
طيطافوس اليهودى بيتا كان هو فيه فلم يجده
والقى الله عليه شبهه فلما خرج ظن أنه عيسى
فأخذ وصلب وأمثال ذلك من الخوارق
التي لا تستبعد في زمان النبوة وانما ذمهم الله
سبحانه وتعالى بما دل عليه الكلام من
جراتهم على الله سبحانه وتعالى وقصدتهم
قتل نبيه المؤيد بالعجزات القاهرة ونجحهم
به لا بقولهم هذا على حسب حسابهم وشبه
مسند الى الجار والمجرور وكأنه قيل ولكن
وقع لهم التشبيه بين عيسى والمقتول أو في
الامر على قول من قال لم يقتل أحد ولكن
أرجف بقتله فشاع بين الناس أو الى ضمير
المقتول لدلالة انا قتلنا على أن تم قتيلا
(وان الذين اختلفوا فيه) في شأن عيسى عليه
الصلاة والسلام فانه لما وقعت تلك الواقعة
اختلف الناس فقال بعض اليهود انه كان
كاذبا قتلناه حقا وزدنا آخرون فقال بعضهم
ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وقال بعضهم
الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا وقال
من سمع منه ان الله سبحانه وتعالى يرفعه الى
السماء انه رفع الى السماء وقال بعضهم صلب
الناسوت وصعد اللاهوت (لنى شك منه)
لنى تردد والشك كما يطلق على ما لا يرجح أحد
طرفيه يطلق على مطلق التردد وعلى ما يقابل
العلم ولذلك أكده بقوله (ما لهم به من علم الا

سنة وانظر مسلم يثبت الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيطلبه فيهلك أي الدجال ثم يلبث الناس بعده سبع سنين ليس بين اثنين عداوة قال البيهقي ويحتمل أيضا قوله ثم يلبث الناس بعده أي بعد مدونه فلا تكون هذه الرواية مخالفة للرواية الاولى وريح هذا الجمع على الاول بأن الرواية ليست نصافي لثبت عيسى صلى الله عليه وسلم وتلك نص فيها وقوله بعده وشم صريح فيه والرواية الاولى مشهورة مروية من طرق كثيرة ولم يخالفها غير رواية مسلم فينبغي تأويلها ثم اختلف في محل دفنه عليه الصلاة والسلام فقيل يدفن في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وان محله فيها معذله وورد فيه أثر وقيل في بيت المقدس وقوله ويوم القيامة الخ يدل على جواز تقدم خبر كان عليه مطلقا واذا كان ظرفا لان المعمول انما يتقدم حيث يصح تقديم عامله والضمير في يكون لعيسى عليه الصلاة والسلام وقيل لمحمد صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله (قوله فبأي ظلم الخ) أخذ التعميم من التثنية وليس مراده أن له صفة محذوفة كما قيل وزل ذلك كالحصر لما مر وقوله وعلى الذين هادوا والخ المحترم هو ما سبأني في الانعام مفصلا فان قيل التحريم كان في التوراة ولم يكن حينئذ كفر بعيسى ومحمد عليه ما الصلاة والسلام وصعد عن سبيل الله قيل المراد استمرار التحريم وجعل الزمخشري الصدوق والا كل ونحوه ما يبال ظلم قال التحرير رحمه الله هو لدفع ما يقال ان العطف على المعمول المتقدم ينافي الحصر مثل مررت بزيدا وعمرو ومن جعل الظلم بعناء كما في قوله تعالى ذلك جزئناهم بينهم وجعل بصددهم متعلقا بمحذوف فلا اشكال عليه (قلت) ومنه يعلم تخصيص ما ذكره أهل المعاني من أنه منافي للحصر بالاتفاق اذا المراد ان يكون الحصر مستقدا من غير التقديم ولم يكن الثاني بيان الاول كما اذا قلت بذنب ضربت زيدا وبسوء أدبه أي لا بغير ذنب فافهمه فانه من الفنائس (قوله ناسا كثيرا) أي هو صفة مفعول صدم قدرا أو صفة مفعول مطلق فينتصب على المصدرية وقيل انه منصوب على الظرفية أي زمانا كثيرا وانما لم تعد الباء في أخذهم ونحوه وأعيدت في غيره لانه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمول لا للمعطوف عليه وحيث فصل بعمله لم تعد وجملة وقدمه واحالة ووجه الدلالة على أن النهي للتحريم أنه تعالى توعد على مخالفته وهو ظاهر (قوله نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ) كما مر وقد جوز فيها أن تكون جملة حالبة أيضا وليست مؤكدة لتبنيدها بقيد ليس في الاول ولعدم دلالة على الرسوخ في العلم واليه أشار بقوله ان جعل الخ وقد أشكل هذا على من قال لا وجه لتبنيدها بالنصب بذلك الجملة فانه منصوب على المدح مطلقا وخطب بعضهم في توجيهه وما ذكره المصنف رحمه الله بعينه كلام الكسائي قال مكى من جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبر الراشدين يؤمنون فان جعل الخبر أولئك سنوتهم لم يجوز نصب المقيمين على المدح لانه لا يكون الا بعد تمام الكلام لكن قال النيدابوري رحمه الله طعن الكسائي في القول بالنصب على المدح بأنه يكون بعد تمام الكلام وهذا ليس كذلك لان الخبر أولئك والجواب أن الخبر يؤمنون ولو سلم فما الدليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره ولما رأى الزمخشري ما فيه لم يصرح بما ذكره المصنف رحمه الله وكان وجه ما ذكره أن القطع في العطف في قوة الاتباع لانه الاصل فيه ومقتضى العطف على المبتدأ أن يكون الخبر المذکور بعده لا مبتدأ او ما عطف عليه وكذا الضمير العائد فيه وبهذا الاخبار عنه لا يصح قطعه لكن حكى ابن عطية رحمه الله عن قوم منزع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف انما ذلك في النعوت ولما استدل النحاة رحمه الله بقوله

(ويوم القيمة يكون عليهم شهيدا) فيشهد على اليهود بالكذب وعلى النصارى بأنهم دعوه ابن الله (فبظلم من الذين هادوا) أي فبأي ظلم منهم (جرنا عليهم طيات أحلت لهم) يعني ما ذكره في قوله وعلى الذين هادوا حرمنا (وبصدهم عن سبيل الله كثيرا) ناسا كثيرا أو صدهم كثيرا (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) كان الربا محظرا عليهم كما هو محترم علينا وفيه دليل على دلالة النهي على التحريم (وأكلهم أموال الناس بالباطل) بالرشوة وسائر الوجوه المحترمة (وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما) دون من تاب وآمن (لكن الراشدين في العلم منهم) أي منهم أو من المهاجرين (والمؤمنون) يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك خبر المبتدأ (والمقيمين الصلاة) لا وألئك

لا يعدن قومي الذين هم * سم العداوة وآفة الجزر

النارين بكل معتزل * والطيبون معاقدا الأزر

على جواز القطع فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه لانه قطع فيه النارين فنصب والطيبون

فرغ على قوله قومي ولا وجه للفرق مع ما أنشده سيوريه القطع مع حرف العطف من قوله
وبأوى الى نسوة عطل * وشعنا مراضيع مثل السعالى

فتنب شعنا وهو معطوف وقد تقدم لنا كلام في هذا في سورة البقرة ولعل القطع ليس مثل الاعتراض
من كل الوجوه لما فيه من ملاحظة التبعية فلا يرد ما ذكره النيسابورى رحمه الله وبعد كل كلام فما
ذكره المصنف رحمه الله قاله الساف فالهذه فيه عليهم فليحذر (قوله أوعطف على ما أنزل اليك الخ)
هذا وجه آخر في اعراجه وهو أنه مجرور معطوف على ما أنزل والمعنى يؤمنون بالمقيمين والمراد بالمقيمين
حينئذ الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم قيل وليس المراد إقامة الصلاة على هذا أداؤها
بل اظهارها بين الناس ونشرها وقيل المراد بالمقيمين الملائكة لقوله بسجود الليل والنهار لا يقترون
وقيل المسلمون بتقدير مضاف أى وبدين المقيمين وفيه أقوال أخر فقيل معطوف على ضمير منهم وقيل
ضمير اليك أو ضمير قبلك وهذا أبعدهما وفي الكشف ولا يلتفت الى ما زعموا من وقوعه لحن في خط
المصنف وربما التفت اليه من لم يتطرق الى الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على
الاختصاص من الافتنان ونحوه عليه أن السابقين الاولين الذين ملهم في التوراة ومنهم في الانجيل
كانوا أنفذهمة في الغيرة على الاسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثمة ايستدها من
بعدهم ونحو قارب قومهم يلحق بهم اه وقيل عليه لا كلام في نقل النظم وانرا فلا يجوز اللحن فيه أصلا
وهل يمكن أن يقع في الخط لحن بأن يكتب المقيمون بصورة المقيمين بناء على عدم توازن صورة الكتابة
وما روى عن عثمان رضي الله تعالى عنهم أنها ما قالوا في المصنف لحن واستقيم العرب بالسنتها
على تقدير صحة الرواية يحتمل على اللحن في الخط لكن الحق في هذه الرواية واليه أشار بقوله ان السابقين
الخ (أقول) هذا إشارة الى ما نقله الشاطبي رحمه الله تعالى في الرائية وبينه شراحه وعلماء الرسم العثماني
بسنده متصل الى عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما فرغ من المصنف أتى به اليه فقال قد أحسنتم وأجلمتم
أرى شيئا من لحن ستقيمه العرب بالسنتها ولو كان المملى من هذيل والكاتب من قريش لم يوجد فيه هذا
قال السخاوى وهو ضعيف والاسناد فيه اضطراب وانقطاع لان عثمان رضي الله تعالى عنه جعل
لناس اماما يقتدون به فكيف يرى فيه لحننا ويتركه لتقيمه العرب بالسنتها وقد كتب مصاحف سبعة
وليس فيها اختلاف قط الا فيما هو من وجوه القراآت واذالم يقره هو ومن باشر الجمع كيف يقيمه غيرهم
وتأول قوم اللحن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والاياء كما في قوله

منطق رائع وتلمن أحبا * فإخبر الكلام ما كان لحننا

أى المراد به الرمز بحذف بعض الحروف خطأ كآلف الصابرين مما يعرفه القراء اذا رأوه وكذا
زيادة بعض الحروف والوجوه المذكورة في الرفع وما عطف عليه ظاهرة وعلى عطفه على ضمير يؤمنون
تقديره المؤمنون يؤمنون هم والمقيمون الصلاة لا يؤمنون المقيمون حتى لا يصح الاخبار كما توهم
الا أنه لا يخفى أن غيره أولى منه وأقعد * (تنبيه) قد نخلصنا النقول وتبعنا كلامهم ما بين
معقول ومعقول فإلى ذلك الى أن قول عثمان فيه مذهبان أحدهما أن المراد باللحن ما خالف
الظاهر وهو موافق له حقيقة ليشمل الوجوه تقديرنا واحتمالا وهذا مذهب اليه الداني وتابعه كثيرون
والرواية فيه صحة والثاني مذهب اليه ابن التيسارى من أن اللحن على ظاهره وأن الرواية غير
صحيحة (قوله قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب الخ) الايمان بالانبياء عليهم السلام الصلاة
والسلام معلوم من الايمان بما أنزل اليهم والايمان بالكتب مصرح به وما بصحة إقامة الصلاة
وايتاء الزكاة وقوله لانه المقصود أى لان الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما معهم هو المقصود
في هذا المقام لانه لبيان حال أهل الكتاب وارشادهم وهم كانوا يؤمنون ببعض ذلك ويتركون
بعضه فبين لهم ما يلزمهم ويجب عليهم وأما الايمان بالله واليوم الآخر فهم كانوا يؤمنون به ظاهرا كما مر

أوعطف على ما أنزل اليك والمراد بهم الانبياء
عليهم الصلاة والسلام أى يؤمنون
بالكتب والانبياء وقرأنا فصح بالرفع
عطف على الرامضون أو على الضمير في يؤمنون
أو على أنه مبتدأ والخبر أولت سنوتهم
(والمؤمنون الزكوة) رفعه لاحد الوجوه
المذكورة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر)
قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما
بصدقه من اتباع الشرائع لانه المقصود
بالآية

(أو تلك سنوتهم أجزاعهم) على جمعهم بين
 الإيمان الصحيح والعمل الصالح وقرأ حجة
 سنوتهم بالياء (أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى
 نوح والنبيين من بعده) جواب لاهل الكتاب
 عن اقتراحهم أن ينزل عليهم كتابا من السماء
 واحتجاج عليهم بأن أمره في الوحي كسائر
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وأوحينا
 إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب
 والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون
 وسليمان) خصهم بالذكر مع اشتغال النبيين
 عليهم تعظيما لهم فان إبراهيم أول أولي العزم
 منهم وعيسى آخرهم والباقيين أشرف
 الانبياء ومن أعلامهم (وأوحينا داود زبوراً)
 وقرأ حجة زبوراً بالضم وهو جمع زبر يعني
 مزبور (ورسلنا) نصب بضمهم دل عليه أوحينا
 إليك كرسالنا أو فسرهم (قد قصصناهم
 عليك من قبل) أي من قبل هذه السورة أو
 اليوم (ورسلناهم قصصهم عليك وكلام الله
 موسى تكليماً) وهو منتهى مراتب الوحي
 خص به موسى من بينهم وقد فضل الله محمداً
 صلى الله عليه وسلم بأن أعطاه مثل ما أعطى
 كل واحد منهم (رسلاً مبشرين ومنذرين)
 نصب على المدح أو باضمار أرسلنا أو
 على الحال ويكون رسلاً موطئاً لما بعده
 كقولك مررت بزید رجلاً صالحاً (لئلا يكون
 للناس على الله حجة بعد الرسل) فيقولوا لولا
 أرسلت إليهم رسلاً فلا ينهونها وبعلمنا ما لم يكن
 نعلم وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام إلى الناس ضرورة لقصور
 الكل عن إدراك حقائق المصالح والمآل أكثر
 عن إدراك كلياتها واللام متعلقة بأرسلنا
 أو بقوله مبشرين ومنذرين وحجة اسم كان
 وخبر للناس أو على الله والآخر حال ولا
 يجوز تعلقه بحجة لأنه مصدر ويعد ظرفاً لها
 أو صفة (وكان الله عزيزاً) لا يغلّب فيما يريد
 (حكماً) فيما دبر من أمر النبوة
 وخص كل بني نوع من الوحي والاعجاز
 (ليكن الله يثيباً) استدراكاً عن مفهوم

نحقيقه في أول البقرة وقيل أنه تصريح بما علم ضمناً للتأكيّد وقيل تعميم بعد التخصيص لأن الإيمان
 بالله واليوم الآخر عبارة عن جميع ما يجب الإيمان به ووجههم بين الإيمان الصحيح والعمل الصالح
 مأخوذ مما تقدمه وفي هذا كلام تقدم في سورة البقرة فانظره (قوله جواب لاهل الكتاب الخ) قد
 مرتفع به فلا يخفى في كلامه كما توهم ومن قال أنه تعليل لقوله الراسخون في العلم فقد أبعد المرمى ولم
 يدرك هذا التفسير هو المأثور وبدأ بنوح تهديدهم لأنه أول بني عوقب قومه لأنه أول شرع كما توهم
 وظاهره يدل على أن من قبل نوح لم يكن يوحى له كما أوحى لنبينا صلى الله عليه وسلم لأنه غير موحى
 إليه أصلاً كما قيل (قوله خصهم بالذكر الخ) أن أراد بالتخصيص ذكرهم لم يرد عليه شيء والأورد عليه
 أن الاسباط ليسوا كذلك لكن الأمر فيه سهل (قوله وقرأ حجة زبوراً بالضم الخ) والجهود على قصصها
 والضم على أنه جمع زبر بكسر فسكون صفة بمعنى مزبور أي مكتوب أو زبر بالفتح والسكون كفلس
 وفلس كما في الدر المنثور وعجالة المصنف تختمها ما وقيل أنه مفرد كقعود وقيل أنه جمع زبور على
 حذف الزوائد (قوله نصب بضمهم) أي أرسلنا رسلاً وكذا رسلاً الآتي والقرينة عليه قوله أوحينا
 لاستلزامه الأرسال أو قصصنا إلا أنه منصوب بقصصنا بحذف مضاف أي قصصنا أخبار رسول وفيه
 وجوه آخر وقوله من قبل هذه السورة إشارة إلى المضاف المنوي وهو ظاهر (قوله وهو منتهى
 مراتب الوحي الخ) أي الكلام بالذات أشرف أنواعه وأعلاها وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم في
 الأسرار مع زيادة رفعة ومقام من مجزئة لنبي من الانبياء الأولين صلى الله عليه وسلم مثلها كما تصدى
 لبيانه بعض أهل الأثر مع زيادة شرفه الله تعالى وتعالى كما يصدر مؤكداً قالوا أنه رافع للعجاز
 وفيه نظر لأنه مؤكداً للفعل فيرفع المجاز عنه وأما رفعه المجاز عن الاستناد بأن يكون المكمل رسالة من
 الملائكة كما يقال قال الخليفة كذا إذا قاله وزيره فلامع أنه كذا الفعل والمراد به معنى مجازي كقول
 هند بنت النعمان في زوجها روح بن زنباع وزير عبد الملك بن مروان

بكي الخزم من روح وأنكر جلدته • وبحث عجيها من جذام المطارف

أي بكي الخزم من إسهله لأنه ليس من أهله ولذلك صرخت المطارف من إسهل جذامها وهي قبيلة روح
 فأكدت عجباً بجمعها مع أنه مجاز لأن الشيا لا تعجب والقراءة المنهورة رفع الجلالة الشريفة وقرئ
 بنصبها في الشواذ وهي واضحة أيضاً (قوله نصب على المدح) أي بتقدير أمدح وأعني وقدمه
 لرجمانه عنده والحال الموطئة هي التي يكون المقصود بالحالية وصفها كما هنا وعليه فهي حال من رسلاً
 الذي قبله أو ضميره قبل ولا وجه للفصل حينئذ بينهم ما بقوله وكلام الله موسى وجوز فيه الزمخشري
 البدلية وتركه المصنف رحمه الله تعالى لأن اتحاد البدل والمبدل منه أوفق به ودان كان المعتمد بالبدلية
 الوصف (قوله وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) يشيران إلى الكشاف
 وأن العقل لا يكفي في ذلك حتى يكون إرسال الرسل لتنبيهه عن سنة الغفلة فإن العقل قاصر عنه فلا بد
 من السرعة وإرسال الرسل ومحل بسطه كتب الكلام وقوله بأرسلنا أي المقدر كما مر أو بقوله مبشرين
 ومنذرين يعني على التنازع وقوله ولا يجوز تعلقه بحجة لأنه مصدر يعني ومعه قوله لا يجوز تعلقه عليه
 ومن جوز في الظرف جوزة هنا (قوله وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز) لأن كل نبي
 غلب في زمنه شيء جعلت معجزته من جنسه كما غلب في زمن موسى عليه الصلاة والسلام السحر فجاء
 بالعصا ونحوها مما يباهيه وفي زمن عيسى صلى الله عليه وسلم الطب فأبرأ الأكمه والابرس وفي زمن
 نبينا عليه الصلاة والسلام البلاغة فجاء بالقرآن واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بأن هذا ينافي
 قوله قبل هذا أنه أعطى محمداً صلى الله عليه وسلم مثل ما أعطى كل واحد منهم فلا يختص أحد منهم
 بنوع بالنسبة إليه ويجاب بأن اختصاص كل منهم بالنسبة إلى من قبله لا بالنسبة إلى من بعده
 فلا اختصاص نبي لمطلق وهو ظاهر أو أن المراد غير من أتى الله هذا (قوله استدراكاً عن مفهوم

ما قبله فكانه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما سألوا صلى الله عليه وسلم أنزال كتاب من السماء كما أرادوا
بعثنا بقروا بحقيقة ما جاء به ورد قولهم بقوله أنا أوينا الخ استدر العلى ذلك فقال ان لم تلمهم
الحجة ويشهدوا لك فالتة يشهدوكنى به شهيد او شهادة الله اثباته لصحته باظهار المعجزات كما ثبتت
الدعوى بالبيانات واذا ثبتت شهادته ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لان شهادتهم تبع
لشهادته وقوله يبينه وقع في نسخة يبينه بالملئنة وهو ما معنى وقوله روى الخ هو مروى عن ابن
عباس رضى الله تعالى عنهما (قوله انزله ملتبس بعلمه الخاص به الخ) قالوا له لا بسية والاضافة
تفيد اختصاصا خاصا به لا يليق بالانسر بل بخاق القوى والقدر وذكر في نفسه يره في الكشف أربعة
أوجه فقال معناه انزله ملتبس بعلمه الخاص الذى لا يعلم غيرم وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل
بليغ وصاحب بيان وموقعه مما قبله موقع الجملة المفسرة لانه بيان للشهادة وأن شهادته بصحة أنه انزله
بالنظم المعجز الفائق القدرة وقيل انزله وهو عالم بأنك أهل لانزاله اليك وأنت مبلغه وقيل انزله بعلم
من مصالح العباد مستملا عليه ويحتمل أنه انزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد من
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آخر سورة الجن فقبل عليه أنه جعل العلم معنى
المعلوم والمراد بالمعلوم التأليف والنظم المخصوص وليس هذا من جعل العلم مجازا عن النظم والتأليف
ولو جعل العلم معناه المصدرى ويكون تأليفه بياناً لتبسه لا العلم نفسه صح لا يمكن فيه تجوز من جهة
أن التأليف ليس نفس التلبس بل أثره والباء على هذا فتحتمل الآية كما يقال فعلمه اذا كان متقنا
وعلى ما ينبغي فيكون وصفا للقرآن بكمال الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثانى والثالث فالعلم معناه
والظرف حال من الفاعل أو المفعول ومتماع العلم مختلف وهو كونك أهلا ومصالح العباد وظاهر
كلامه أنه على الثانى حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومعنى قوله بعلم من المصالح على
أن التلبس بالعلم تلبس بالمعلوم أو على أن العلم معنى المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للصلة وبيانها
أعنى أنزل اليك وأما على الرابع فحال من الفاعل ومعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له والملائكة رصد
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فانه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا ويشهدون على هذا
من الشهود وللحفظ اه محصاه وهو رد على الطيبى اذ جعل العلم مجازا عن التأليف المخصوص
والعلاقة بين الفاعل والفعل لان الفاعل المتقن الحكيم لا يصد عنه إلا الفعل المحكم البديع والمصنف
رجه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تلبسه بعلمه حفظ له لانه لا مسامحة له بهذا المقام (قوله
فالجار والمجرور على الاوئين حال الخ) ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أى انزالا ملتبساً بعلمه وضمير
بعلمه لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حالاً من المفعول وجعل الجملة تفسيرا لما قبلها وهى قوله
أنزل اليك لانها بيان لانزاله على وجه مخصوص والزمخشرى جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل
أيضا إلا أنه يخالفه في اطلاق التفسير فيه اقتدير (قوله أيضا بنيتك الخ) كلام الكشف وشروحه ظاهر
في أن قوله بما أنزل متعلق يشهد على ان الباء صلة والمشهدود به هو صحة ما أنزله وهو الظاهر والمصنف
رجه الله تعالى حيث قال انهم أنكروه ولكن الله يبينه وبقوله بما أنزل اليك من القرآن المعجز الدال
على نبوتك وقال هنا والملائكة يشهدون أيضا بنيتك ثم قال لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا أشار الى أن المشهدود به هو النبوة وأن تعلق بما أنزل تعلق الآية أى يشهد بنيتك
بسبب ما أنزل اليك لدلالته باعجازه على صدقك ونبوتك كذا قيل وقيل انه بيان لما آل المعنى ومؤداه
فان شهادته بصحة ما أنزله من القرآن باظهار المعجزات المقصود منه اثبات نبوته قناتل (قوله
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة دعوى النبوة الخ) أى يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب
في تعنتهم وسؤالهم كانوا يودون أى يحبون ويريدون أن يظهروا لهم جليلة الامر عيانا ليؤمنوا وهم مخطئون
لان هذا ليس طريقا للبشرى معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لانهم يشاهدون ذلك فلذلك
أثبتهم الله لهم بالايجاز المحتاج الى التفكير والتدبر وفي كون الجاحدين المعاندين من أهل الكتاب

ما قبله فكانه لما تفتت واعلم به بسؤال كتاب
ينزل عليهم من السماء واخبر عليهم بقوله
انا أوينا اليك قال انهم لا يشهدون ولكن
الله يشهد أو انهم أنكروه ولكن الله يبينه
وبقوله (بما أنزل اليك) من القرآن المعجز
الدال على نبوتك روى أنه لما نزل انا أوينا
اليك قالوا ما نشهد لك فثبت (أنزله بعلمه)
أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به وهو العلم
بتأليفه على نظم يعجز عنه كل بليغ أو بحال
من يستعد للنبوة ويستأهل نزول الكتاب
عليه أو بعلمه الذى يحتاج اليه الناس
في معاشهم ومعادهم فالجار والمجرور على
الاوئين حال من الفاعل وعلى الثالث
حال من المفعول والجملة كالتفسير لما قبلها
(والملائكة يشهدون) أيضا بنيتك
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة
دعوى النبوة على وجه يستغنى عن النظر
والتأمل وهذا النوع من خواص الملك
ولا سبيل للانسان الى العلم بأمثال ذلك سوى
الفكر والنظر فلو أنى هؤلاء بالنظر
الصحيح لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا (وكفى بالله شهيدا) أى
وكفى بما أقام من الحجج على صحة نبوتك عن
الاستشهاد بغيره

(ان الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله قد ضلوا) (٢٠٤) ضلالا بعيدا لانهم جمعوا بين الضلال والاضلال ولان المضل يكون

أعرق في الضلال وأبعد عن الانقلاع عنه (ان الذين كفروا وظلموا) محمد عليه الصلاة والسلام بانكار نبوته أو الناس بصدقه عما فيه صلاحهم وخلصهم أو باعهم من ذلك وعليه يدل على ان الكفار مخاطبون بالفروع اذ المراد بهم الجماعة بين الكفر والظلم (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها أبدا) لجري حكمه السابق ووعده المحتوم على ان من مات على كفره فهو خالد في النار وخالدين حال مقدرة (وكان ذلك على الله يسيرا) لا يعسر عليه ولا يستعظمه (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم) لما قرأ من النبوة وبين الطريق الموصل الى العلم بها ووعده من أنكرها مخاطب الناس عامة بالدعوة والزمام الحجة والوعد بالاجابة والوعيد على الرد (فآمنوا خير لكم) أي أيما خيرا لكم أو آمنوا أمرا خيرا لكم مما أنتم عليه وقيل تقديره يمكن الايمان خير لكم ومنعه البصريون لان كان لا يحذف مع اسمه الا فيما لا بد منه ولانه يؤدي الى حذف الشرط وجوابه (وان تكفروا فان الله مافي السموات والارض) يعني وان تكفروا فهو غنى عنكم لا ينصرف بكفركم كما لا يتفجع بايمانكم ونبه على غناه بقوله الله مافي السموات والارض وهو يعلم ما استقله عليه وماتر كبتا منه (وكان الله عليما) بأحوالهم (حكيم) فيما دبراهم (يا أيها الذين آمنوا لا تغلوا في دينكم) الخطاب للفرقيين غلت اليهود في حط عيسى عليه الصلاة والسلام حتى رموه بأنه ولد من غير ردة والنصارى في رفعه حتى اتخذوه الها وقيل الخطاب للنصارى خاصة فانه أوفق لقوله (ولا تقولوا على الله الا الحق) يعني تنزيهه عن صاحبة الولد (انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكنهه ألقاها الى مريم) أو صاها اليها وحصلها فيها (وروح منه) وذو روح صدر منه لا بتوسط ما يجري مجرى

الاصل والمادة وقيل سمى روحا لانه كان يحيي الاموات أو اقلوب

يوتون ذلك نظرا لا يحصى وقوله جمعوا بين الضلال والاضلال من الصدق سبيل الله وأعرق من العرق يعني ورائهم ملتين وقاف بمعنى أقوى وأدخل (قوله وعليه يدل على أن الكفار الخ) أي على هذا الوجه النظم أو الآية تدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أما على ما قبله فلا دلالة لها لانهم مخاطبون بالاصول ومكافون بنكر الكفر والظلم اذا كان يعني انكار النبوة أو صد الناس عن الدخول في الدين فهو كفروهم مخاطبون بتركه بالاتفاق وأما اذا كان أعمر شاملا لظلم أنفسهم بالمعاصي وذكر أنه لا يغفر لهم ذلك دلت الآية على أنهم مؤاخذون به ومكافون ومخاطبون بوجوبه عليهم ومنهم من أرجعه الى الوجهين الآخرين وله وجه واذا كان في تفسير الظلم وجوه كما ذكره لم يتم الاستدلال والمثله مبسوطة في اصول الفقه وفي الكشف هنا كلام تركه المصنف رحمه الله تعالى لانه مبني على الاعتزال الصنف وقوله لجري حكمه الخ أي لا بالوجوب كما يفوله المعتزلة والمحتوم بالحاء المهملة المقضى المقطوع به على مقتضى الحكمة وقوله حال مقدرة أي مستطيرة مستقبلة غير مقارنة لان الخلود يكون بعد ايصالهم الى جهنم ولو قدر يقيمون خالدين لم يلزم تقديره والتعجب برعنه بالهداية تمكينا ان لم يرد بالهداية مطلق الدلالة وقوله الخ بيان لارتباط هذا بما قبله ومناسبتة له (قوله أي أيما خيرا لكم الخ) في نصب خيرا وجوه للنسبة فذهب الخليل وسيدييه أنه منصوب بفعل محذوف وجوبه بالتقدير وافعلوا أو أوأتموا خيرا لكم ومذهب الفراء أنه نعت مصدر محذوف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وأورد عليه أنه يقتضي ان الايمان ينقسم الى خير وغيره ودفع بأنه صفة مؤكدة وأن مفهوم الصفة قد لا يعتبر ومذهب الكسائي وأبي عبيد أنه خبر كان مضمرة والتقدير يمكن الايمان خيرا ورد بان كان لا تحذف واسمه دون خبرها الا في مواضع اقتضته وأن المقدر جواب شرط محذوف فيلزم حذف الشرط وجوابه اذ التقدير ان تؤمنوا يمكن الايمان خيرا وهذا مبني على أن الجزم بشرط مفترق فان قلنا بأنه بنفس الامر واخوانه كما هو مذهب لبعض النحاة لم يرد وكذا حذف كل واسمها تخصيصه بموضع لا يسلمه هذا القائل وقيل انه منصوب على الحال نقله مكي عن بعض الكوفيين وأبو البقاء وهو بعيد فاذكر المصنف رحمه الله تعالى لا غبار عليه فانه حكاه ما قاله النحاة في هذا التركيب فالاعتراض عليه بأنه مخالف لكلام ابن الحارث ونحوه ما قلنا (قوله وان تكفروا فهو غنى عنكم الخ) لما كان ملكه السموات والارض وما فيها أمرا مقتررا قبل كفرهم أشار الى أن الجواب مقدر وهذا دليله أقيم مقامه وهو ظاهر الا أن قوله المراد بما فيها ما يشمله ما لان الكل مستعمل على اجزائه وهي مظلوفة فيه أيضا ومجموع الاجزاء هو عين الكل قيل عليه ان ظرفيته ما فيها ما حقيقة وظرفية الكل لاجزائه مجازية فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه نظر سيأتي (قوله الخطاب للفرقيين الخ) الردة بالكسر وجوز فيه في القاموس الفتح يقال في الولد هو ردة اذا كان حاصلا من نكاح لازنا وسفاح وضده هو زينة والزينة هو أن ينسب اليه لانه زينة وكون تخصيصه بالنصارى أوفق بما بعده لانهم اقرروا عليه صاحبة الولد والتصريح بأمر عيسى صلى الله عليه وسلم يؤيد ما كان قوله ولا تقولوا على الله الا الحق قد يدخل فيه اليهود لا قرائهم بتزنية عيسى عليه الصلاة والسلام وما قالوه في عزير لكن ما بعده لا يساعده والغلو مجاوزة الحد ومنه غلوة السهم وغاوة السعر (قوله الا الحق يعني تنزيهه عن صاحبة الولد) قيل الانقطاع في هذا الاستثناء أشبه لان التزنية لا تكون مقولا عليه بل له وفيه لان معنى قال عليه اقترى وفيه نظر لان الاستثناء مفرغ وقد مر أن الانقطاع فيه غير معروف لكن المعنى يقتضي ما ذكره التحرير وقيل الظاهر أن المراد بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق انه تنزيهه عن كل ما لا يليق كالتشريك وقوله انما المسيح تنزيهه عن صاحبة الولد فليست (قوله أوصلها اليها وحصلها) جلة ألقاها حال بتقدير قد والاقاء الطرح وهو هنا مجاز عن الاتصال وقوله ذو روح إشارة الى أنه على حذف مضاف أو استعمل الروح في معنى ذي الروح وضافته الى الله للتشريف أو لانه يحض قدرته

من غير قسوة المادة وعلى القول الآخر هو استعارة تشبيه اللغوي بالروح التي بها الحياة وعاج بعض
النصارى الواقدي بهذه الآية فقال انه سئل على ان عيسى عليه الصلاة والسلام جزء من الله
فعارضه بقوله تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فلو كان كذلك لاقتضى ان جميع
الموجودات جزء منه فجه ومعه كونه كلمة انه حصل بكلمة كن من غير مادة وقال الغزالي رحمه الله
تعالى لكل شئ سبب قريب وبعيد فالقول المني والثاني قول كن ولما دل الدليل على عدم القريب
في حق عيسى صلى الله عليه وسلم اضاف الى البعيد وهو كلمة كن اشارة الى انتفاء القريب وأوضحه بقوله
ألقاها يجعله كالماني الذي يلقى في الرحم فهو استعارة كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله
أي الالهة الثلاثة الخ) يعني ان الظاهر أنهم يقولون بالالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام
ومريم كما صرح به في الآيات الاخرى وان نقل عنهم القول بالاثانين فحكاية الله عنهم أو نفي لكن قال
الطبي رحمه الله تعالى ان الحكيم الفاضل يحيى بن عيسى صاحب المنهاج في الطب كان نصرانيا فلما أسلم
وحسن اسلامه صنف رسالة في الرد على النصارى قال فيها زعموا أنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أغانيم
أقنوم الاب وأقنوم الابن وأقنوم روح القدس فهو واحد بالجواهر مختلف بالاثانين وقال بعضهم انها
أشخاص وذوات وقال بعضهم انها خواص وصفات فأقنوم الاب الذات وأقنوم الابن الكلمة وهي
العلم وأنهم لم تزل مولدة من الاب لا على سبيل التناسل بل كتوليد ضياء الشمس وأقنوم روح القدس هو
الحياة وأنهم لم تزل فائضة من الاب والابن واختلفوا في الاتحاد فقالت العقوبية انها بمعنى المازجة
كما زجة النار للحم فاجرة ليست نارا خاصة ولا حمة وهذا موافق لقولهم ان الله نزل من السماء ماء
وتجسد من روح القدس وصار انسانا ولذلك قالوا المسيح جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين
وهذا هو القول باللاهوت والناسوت وظاهر قول نسطورا ان الاتحاد على معنى الحلول وأن الكلمة
بجملته محلا ولذا قالوا جوهران وأقنومان الى غير ذلك واذا تقرر اختلافهم كذلك صح حينئذ ان يراد
من قوله ولا تقولوا ثلاثة ولا تقولوا جوهر واحد ثلاثة أغانيم وأن يجعل بقية الآيات على ما قالوه
قال وقولهم ثلاثة أي مستوون في الألوهية كما يقال في العرف عند الحاق اثنين واحد في وصف
هم ثلاثة أي أنهم ما شبيهان به والا قنوم بضم الهمزة بمعنى الاصل وهي لغة يونانية وجعلها أغانيم وقوله
الهي من دون الله أي الهي غير الله فيكونون معه ثلاثة فلا يقال انه لا دليل فيه على التثليث المدعى
(قوله لا تعدد فيه بوجه ما) ذا نا وغيره كالقول بالاثانين وقوله تسيحا اشارة الى أنه منصوب على المصدر
كما مر تحقيقه وقوله من أن يكون اشارة الى أن في الكلام حرف جر مقدر وهو من أو عن كانه قيل
نزهوه من أن يكون أو عن أن يكون له ولد وفي محمل أن والفعل حينئذ وجهان النصب والجر يعني أن
الولد يشابه الاب ويكون مثله والله منزوع عن النظر والمثيل وأبنا الولد انما يطلب ليكون قائما بعده مقامه
اذا عدم ولذا كان التناسل والله تعالى باق لا بطرق ساحتها الفناء فلا يحتاج الى ولد وقوله ما في
السموات الخ دليل آخر على نفي الولد لانه مالك لجميع الموجودات ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية
فلا يكون مالكا لغيره ها وكذا كفايته في الحفظ لان الوكيل بمعنى الحافظ لان من وكل اليه شئ يحفظه كما مر
فاذا استقل في ذلك لم يحتاج الى الولد فان الولد يعين أباه في حياته ويقوم مقامه بعد وفاته والله تعالى منزوع
عن كل هذا فلا يتصور له ولد عقلا ويكون اقتراف وجه لا وحقا (قوله ان يأنف من تكف الدمع الخ)
الأنفة الترفع والتكبر والاستكفاف استفعال من التكف وأصله كما قال الراغب من تكف الشئ تخمينه
وأصله تخمين الدمع عن الخد بالاصبع وبحر لا ينكف لا ينزح انتهى ومنه قوله فلم ينكف لعينيك مدمع
وقيل النكف قول السوء يقال ما عليه في هذا الامر نكف ولا وكف واستفعل فيه للسلب قاله المبرد
وفي الأساس استنكف منه ونكف امتنع وانقبض أنف وجية وقال الزجاج الاستنكاف تكبر في تركه
أنفة وليس في الاستكبار ذلك (قوله من أن يكون الخ) اشارة الى تقدير الجار لانه يقال استنكف

(فأمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة)
أي الالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام
ويشهد عليه قوله تعالى أنت قلت للناس
اتخذوني وأى الهي من دون الله أو الله
ثلاثة ان مع أنهم يقولون الله ثلاثة أغانيم
الاب والابن وروح القدس ويريدون بالاب
الذات وبالابن العلم وروح القدس الحياة
(انتموا) عن التثليث (خير لكم) نصبه لما
سبق (انما الله واحد) أي واحد بالذات
لا تعدد فيه بوجه ما (سبحانه أن يكون له
ولد) أي أسبغ تسيحا من أن يكون له ولد فانه
يكون لمن يعادله مثل وينطق اليه الفناء
(له ما في السموات وما في الارض) ملكا
وخلقا لا يماثل شئ من ذلك فيقضى له ولدا
(وكفى بالله وكبلا) تنبيه على غناه عن
الولد فان الحاجة اليه ليكون وكبلا لا يه
والله سبحانه وتعالى قائم بحفظ الاشياء كاف
في ذلك مستغن عن محافه أو يعينه (لن
يستنكف المسيح) لن يأنف من تكف الدمع
اذا تخمينه باصبع كما يرى أثره عليك (أن
يكون عبدا لله) من أن يكون عبدا له فان
عبوديته شرف نباهي به وانما المستنكف
والاستنكاف في عبودية غيره

منه وعنه والعبودية لله شرف وأي شرف كما قال الشاعر
وما زادني شرفا وتبها • وكدت بأخصي أطأ التريا
دخولي تحت قولك يا عبادي • وجهك خير خلقك لي نبيا

(قوله روي أن وفد نجران قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم نغيب صاحبنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صاحبكم قالوا عيسى عليه السلام قال عليه السلام وأي نبي أقول قالوا نقول انه عبد الله ورسوله قال انه ليس بعار أن يكون عبد الله قالوا بلى فنزلت (ولا الملائكة المقربون) عطف على المسيح أي ولا يستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيدا واحتج به من زعم فضل الملائكة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال مساقفه رد قول النصارى في رفع المسيح عن مقام العبودية وذلك يقتضي أن يكون المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة فلا يتجه ذلك وان سلم اختصاصها بالنصارى فلهذا أراد بالعطف المبالغة باعتبار التكبير دون التكبير كقولك أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا صرّوس

(قوله روي أن وفد نجران الخ) هذا نقله الواحدى رحمه الله تعالى في أسباب النزول عن السكبي رحمه الله تعالى (قوله عطف على المسيح) هذا هو الظاهر وفيه وجوه أخرى وهو أن يكون عطف على الضمير المستتر في يكون أو عبدا لانه صفة ولذا يقال هو عبد أبوه ويكون وصفهم بكونهم عبدا لأن المراد ولا كل واحد منهم أن يكون عبدا لله أو هو له وصف مقدر بقرينة الملقوظ أي ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله أو هو من عطف جملة على جملة وعلى الوجوه السابقة من عطف مفرد على مفرد فهو فاعل فعل مقدر هو ومفعوله كما صرح به وقول المصنف رحمه الله تعالى أي ولا يستنكف الخ تقرير لحصل المعنى وإشارة إلى تقديره تعلق الفعل معه فلا يرد عليه أنه يقتضي تقدير الفعل ومتعلقه فلا يكون معطوفا على المسيح بل من عطف الجملة كما زوتر للمصنف رحمه الله تعالى هذه الاحتمالات لأن المعنى على عطفه على المسيح بل إعادة لانه عطفه ولذا قال صاحب التقرير ان غيره ليس بصحيح فتدبر (قوله واحتج به من زعم فضل الملائكة الخ) هذه المسئلة مفصلة في الكلام ووجه الاستدلال ظاهر لأن الذي تقتضيه قواعد المعاني وكلام العرب الترقى من الفاضل إلى الأفضل فيكون المعنى لا يستنكف المسيح ولا من هو فوقه كما يقال لن يستنكف من هذا الأمر الوزير ولا السلطان دون العكس لكنه قيل أنه لا يقيد الالفوقية في المعنى الذي هو مظنة الاستنكاف والرفع عن العبودية وهو هنا يزعم النصارى الروحية التي فيه من جهة أنه لأب له وكمال القدرة والتأييد الذي به يحيى الموتى ونحوه وهذا في الملائكة أقوى لأنهم لأب آلهم ولا أم ولهم باذن الله من قوة قلع الجبال ومزاولة مضاعف الأعمال والتصرف في الأحوال والأحوال ما يقل في جنبه الأحياء والابرأ وهم مع ذلك لا يستنكفون عن العبودية فكيف بعيسى صلى الله عليه وسلم ولادلالة لهذا على الأفضلية المختلف فيها كما يشهد به الذوق اذ هي كثرة الثواب كما قرروه وقد وجهوا كل ما ورد فيه ما يقتضي الأفضلية بنحوه وأجروه على هذا النمط (قوله وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة الخ) يعني سوق الآية وإن كان للرد على النصارى لكنه أدرج فيه الرد على عبدة الملائكة المشار كين لهم في رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية إلى درجة المعبودية وادعاء اتساعهم إلى الله بما هم من شوائب الألوهية وخص المقربون لأنهم كانوا عبيدا ونهم دون غيرهم ورد هذا الجواب بأن هذا لا يتقن فوقية الثاني كما هو مقتضى علم المعاني ولا ورود له لانه يعلم من التقرير دفعه لأن المقصود بالذات أمر المسيح فلذا قدم ولوسلم أنه لا يتقن فوقية فهو لا ينبت كما اذا قلت ما فعل هذا زيد ولا عمرو وهو يكتفى لدفع حجة الخصم وأما كون السياق والسباق بخلافه فليس بشئ لأن المحجب قال انه ادماج واستطراد (قوله وان سلم اختصاصها بالنصارى فلهذا أراد الخ) يعني أن مجموع الملائكة أفضل من عيسى وأخوانه من الأنبياء والمرسلين والكلام انما هو في تفضيل الآحاد على الاتحاد وفي الاتصاف فيه نظرا لأن مورده اذ بنى على أن المسيح أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة فقد يقال يلزمه القول بأنه أفضل من الكل كما أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم لما كان أفضل من كل واحد من آحاد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كان أفضل من كلهم كما مر ولم يفرق بين التفضيل على التفصيل والتفضيل على الجملة أحد من صنف في هذا المعنى وقد كان طارعا عن بعض المعاصرين فلهذا بين التفضيلين ودعوى أنه لا يلزم منه على التفصيل تفضيل على الجملة ولم يثبت منه هذا القول ولو قاله أحد فهو مردود بوجه لطيف وهو أن التفضيل المراد جل أماراته رفع درجة الفضل في الجنة والاحاديث متطابقة بذلك وحيث لا يخلو ما أن ترتفع درجة واحد من المفضولين على من اتفق أنه أفضل من كل واحد منهم أولا ترتفع درجة أحد منهم عليه لاسبيل إلى الأول لانه يلزم منه رفع المفضل على الأفضل فيتمتع الثاني وهو

ارتفاع درجة الافضل على درجات المجموع ضرورة فيلزم ثبوت افضليته على المجموع من ثبوت افضليته
على كل واحد منهم قطعا انتهى فقد علمت الفرق بين هذا وبين ما مثل به وكذا ما قبل في الجواب الآخر
وتحويه من أن هذه الدلالة انما تكون بعد سبق العلم بالافضلية كما في حديث السلطان والوزير دون مجرد
النظر في التركيب كما في لا يفعله زيد ولا عمرو وفي اثبات الافضلية بهذا شبه دور ولوسلم نفي افضلية المجموع
دون كل واحد من المقربين لا جنس الملك على جنس البشر المتنازع فيه ورد بأن المدعى أن في مثل هذا
الكلام مقتضى قواعد المعاني الترتيبي من الادنى الى الاعلى دون العكس والتسوية وقد عرفت أن الحكم
في الجمع المعرف باللام على الاحاد سيما قبل الحكم بعدم الاستنكاف ومدعى ليس الادلة الكلام
على أن الملك المقرب افضل من عيسى صلى الله عليه وسلم وهذا كاف في ابطال القول بأن خواص البشر
افضل من خواص الملك فالجواب الحق ما سبق في الاشارة اليه في صدر الكلام فاحفظه (قوله وهم
الكروبيون الخ) في كتاب الحيات قبل ملائكة الرحمة هم الروحانيون بفتح الراء من الروح وقيل
الروحانيون بالضم والفتح مطلق الملائكة والكروبيون ملائكة العذاب من الكرب قاله البيهقي وغيره
وفي الفائق الكروبيون سادة الملائكة منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وهم المقربون من كرب اذا قرب
وهو المراد هنا وفي تذكرة التاج ابن مكتوم سئل أبو الخطاب بن دحية عن الكروبيين هل يعرف في اللغة
أم لا فقال الكروبيون بفتح الكاف وتخفيف الراء سادة الملائكة وهم المقربون من كرب اذا قرب وأنشد
أبو علي البغدادي * كروية منهم ركوع وسجدة وقال الطبري رحمه الله تعالى فيه ثلاث مبالغات
احداها أن كرب أبلغ من قرب الثانية أنه على وزن فعول من صيغ المبالغة الثالثة زيادة الياء فيه
للمبالغة كأجرى وقوله باعتبار التكثير دون التكبير الاول بالمثلثة والثاني بالمرحدة ومعناها ظاهر
وقوله والتنازع فيه المشهور أن خواص البشر افضل من خواص الملك فتأمل (قوله والاستكبار الخ)
قدم الفرق بينهم ما المنقول عن الراغب والكون التكبر يكون بالاستحقاق وصف الله عز وجل به (قوله
فيجازيهم الخ) اشارة الى أن المقصود من الحشر المجازاة ولذا قال في تفصيله انه تفصيل للمجازاة العامة
وهذا دفع لما يتوهم من عدم مطابقة الفصل للمجمل اذا المجمل لم يذكرفيه الا المستكفون فأشار الى
الجواب بوجهين الاول أنه تفصيل للماء لم يصرح بوضع الا المقصود سيحشرهم وجميع العباد
فيكون لقائهم تقدير يا والثاني أنه تفصيل للجزاء وأنه يتعديهم ويحشرهم بما يشاهدونه من نعم
غيرهم وفي الكشف فان قلت التفصيل غير مطابق للمفصل لانه اشتمل على القريبين والمفصل على
فريق واحد قلت هو منقول قولك جميع الامام الخوارج فن لم يخرج عليه كسأه وحله ومن
خرج عليه نكل به وصحة ذلك لوجهين أحدهما أن يحذف ذكر أحد الفريقين لدلالة التفصيل
عليه ولأن ذكر أحدهما يدل على ذكر الثاني كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا فأما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به والثاني وهو أن الاحسان اليهم مما يغفرهم فكان دأخلا في جملة
التكبير بهم فكانه قيل ومن يستكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسرة اذا رأى أجور العاملين
وبما يصيبه من عذاب الله وقال النضرير الجواب هو الاول والثاني غير مستقيم لان دخول أفعال
الفر يقين لا على قسمي الجزاء (قوله عني بالبرهان المعجزات الخ) لان البرهان الحق وهي حجة
قاطعة والقرآن مبين طرق الهداية فهو نور على الاستعارة ودلائل العقل الخائف ونشر مرتب
(قوله ثواب قدره الخ) انما يفسره بالنواب المقدر لعطف فضل عليه والرجة حقيقة والتجوز في كلمة
في تشبيه عموم الثواب وعموله عموم الظرف ولو فسر بالجنة كما فسر به بعضهم كان التجوز في الجور
دون الجار وأشار الى أن تسمية الثواب رجحة لانه يقتضي الاحسان لا الوجوب عليه كما هو مذهبنا
(قوله ويهديهم اليه الخ) هذا الضمير اما عاد على الله ومعنى الهداية اليه الهداية الى عبادته أو على
جميع ما قبله باعتبار أنه موعود أو على الفضل وصراطا مستقيما مفعول ثان بناء على تعدى هدى الى

وان أراد به التكبير فعلايته تفضيل المقربين
من الملائكة وهم الكروبيون الذين هم حول
العرش أو من أعلى منهم رتبة من الملائكة على
المسيح من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على
الآخر مطلقا والتنازع فيه (ومن يستكف عن
عبادته) ويستكبر ومن يرتفع عنها والاستكبار
دون الاستنكاف ولذا لا عطف عليه وانما
يستعمل حيث لا استحقاق بخلاف التكبر فانه
قد يكون بالاستحقاق (فسيحشرهم اليه
جميعا) فيجازيهم (فأما الذين آمنوا وعملوا
الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من
فضله وأما الذين استكفوا واستكبروا فبعضهم
عذابا أليما ولا يجدون لهم من دون الله وليا
ولا نصيرا) تفصيل للمجازاة العامة المدلول
عليها من نفوى الكلام وكأنه قال فسيحشرهم
اليه جميعا يوم يحشر العباد للمجازاة أو
لمجازاتهم فان اقامة مقابلتهم والاحسان اليهم
تعذيب لهم بالنار والحسرة (يا أيها الناس قد
جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا البكم ذراعا)
عني بالبرهان المعجزات وبالنور القرآن أي
قد جاءكم دلائل العقل وشواهد النقل ولم يبق
لكم عذر ولا علة وقيل البرهان الدين أو
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو القرآن (فأما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة منه) في ثواب قدره بازاء ايمانه وعمله
رحمة منه لا قضاء لحق واجب (وفضل)
احسان زائد عليه (ويهديهم اليه) الى الله
سجانه وتعالى وقيل الى الموعود (صراطا
مستقيما) هو الاسلام والطاعة في الدنيا
وطريق الجنة في الآخرة

مفعولان حقيقة أو بتضمنين يعرفهم أو مفعول فعل مقدر أو منصوب على الحال واليه متعلق بمقدر رأي
مقتر بين اليه أو مقتر بالأيام اليه على أنه حال من الفاعل أو المفعول وقيل هو حال من صراطا وليس
لقولنا بهم إلى طريق الإسلام إلى عبادته كبير معنى فالوجه أن يجعل صراطا بدلًا من اليه وقيل عليه
أن قولنا بهم إلى طريق الإسلام موصلا إلى عبادته معناه واضح ولا وجه لكونه بدلًا من الجمار
والجمور وقرأتل (قوله حذف دلالة الجواب الخ) وجهه ظاهر وهو من التنازع وأعمال الثاني وفيه
نظر وما رواه مروى في السنة وقوله وهي آخر ما نزل في الأحكام أي هذه الآية آخر آية نزلت متعلقة
بالأحكام كما أن آخر ما نزل سورة براءة كما ذكره المحذون (قوله وليس له ولد صفة له أو حال الخ) منع
الزحشري الحالة مطلقا ولم يبين وجهه ووجهه أنه أما حال من امرؤه وهو نكرة مجيئة الحال منها
خلاف الظاهر إذا التبادر في الجمل الواقعة بعد النكرات أنها صفات وأما جملة تلك فمفسرة لا محل لها
من الأعراب على ما شتهر في النحو وأن يجوز بعضهم فيها أن تكون صفة والزحشري لم يلتفت إليه
لما بين جعله صفة ومفسر من الثاني لأن المفسر غير مقصود من الكلام والصفة وقيل المسند إليه
محط الفائدة مع أن المفسر إذا كان مضارعا ورد بجزءه وهو يعين كونه غير صفة وأما جعله حالا من
الضمير المستتر كما قاله المصنف وسبقه إليه أبو البقاء فليل عليه أن المفسر غير مقصود حتى ادعى بعضهم
أنه لا ضمير فيه لأنه تفسير لمجرد الفعل بلا ضمير وان رتبة قوله تعالى قل لو أنتم تملكون وفي الجمر أنه ممنوع
لأن المسند إليه في الحقيقة الاسم الظاهر الذي هو فاعل الفعل المحذوف فالذي ينبغي أن يكون التقيد
له وإذا دار الاتباع والتقييد بين مؤكد ومؤكّد فالوجه أنه للمؤكّد بالفتح إذ هو معتمد الاسناد وقال
السفاقي أن هذا مرجح لا موجب وأما إذا كان ليس له ولد صفة فلا يضر النص ليلينها وبين موصوفها
بالمفسر لأنها تامة كبدله والقافي فلها واقعة في جواب الشرط وقوله وابن الأتم لا يكون عصبة لأن
ذكورهم وإناهم في القسمة والاستحقاق سواء لادلائهم بالأم كما تقر في الفرائض وعلم بدليل آخر
(قوله والولد على ظاهره) أي مخصوص بالذكور لا ما يشملهما فإنه مشترك بينهما اشتراكا معنويا وقد وقع
في سياق النبي لأن الذكور هو المتبادر منه وقد عظمه الدليل وفيه نظرا لما قيل أنه تخصيص من غير تخصص
والتعليل بأن الابن يسقط الاخت دون البنت ليس بسديد لأن الحكم تعيين النصف وهذا ثابت عند
عدم الابن والبنت غير ثابت عند وجود أحدهما أما الابن فلا يسقط وأما البنت فلا ينشأ عنها نصيب
عصبة لا يتعين لها فرض نعم يكون نصيبها مع بنت واحدة النصف بحكم العصوبة لا الفرضية فلا حاجة إلى
تفسير الولد بالابن لا منطوقا ولا مفهوما وأيضا الكلام في الكلالة وهو من لا يكون له ولد أصلا ولا والد
والولد مشترك معنوي في سياق النبي فبمع فلا بد للتخصيص من مخصص وكذا فيما بعده فتأمل فالولد
عند ابن عباس رضي الله عنه ما عام لهما إذا لارث البنت مع الاخت عنه وعنده الجمهور ترث لكن
ذلك بالعصوبة بالغير وقوله لارث النصف أي بطريق الفرضية لا بد من هذا القيد وهو مراده إذ قد
ترث البنت النصف كما إذا ترك بنتا وأختا كما نبه عليه بعض أهل الفرائض وقوله إن كان الأمر بالعكس
أي إن ماتت وتركته (قوله ذكرنا أن أوتى الخ) فان قيل هما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة
فان قام الدليل على أن المراد بأحد هما الذكور لم يتبين أن المراد بالثاني الذي ذكر قيل ليس كذلك بل الكل شرط
واحد لأنه ذكر أولاد إذا كان الأخ هو الميت فجعل للاخت النصف ثم قلب المسئلة فجعل للاخت ميتا
والأخ هو الوارث فجعل له جميع المال فهذا يبين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد
الموضعين الذكور دون الأنثى فكذلك في الآخر وفيه نظر (قوله والآية كالم تدل على سقوط الأخت بغير
الولد الخ) عدم دلالة الآية على السقوط بغير الولد ظاهر للسكوت عنه وكذا دلالة الآية على عدم السقوط به
أي بغير الولد كالأب فان الكلالة فسرت بمن لا ولده ولا والد كما مر وأما ما قيل أنه فيه بحث ظاهر لأن
الاطلاق في جعله وارثا على تقدير عدم الولد دليل ظاهر على عدم السقوط بالغير فمدفوع بأنه مسكوت

(يستفتونك) أي في الكلالة حذف دلالة
الجواب عليه روى أن جابر بن عبد الله كان
مريضا فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اني كلالة فكيف أصنع في مالي فتزات
وهي آخر ما نزل في الأحكام (قل الله يفتيك
في الكلالة) سبق تفسيرها في أول السورة
(ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف
ما ترك) ارتفع امرؤه بفعل يفسره الظاهر
وليس له ولد صفة له أو حال من المستكن في
هالك والواو في وله يحتمل الحال والعطف
والمراد بالاخت الاخت من الابوين أو اب
لأنه جعل أخوها عصبة وابن الأتم لا يكون
عصبة والولد على ظاهره فان الاخت وان
ورثت مع البنت عند عامة العلماء غير ابن عباس
رضي الله تعالى عنهم لكنهم لارث النصف
(وهو بينهما) أي والمريرث أخته ان
كان الأمر بالعكس (ان لم يكن لها ولد)
ذكرنا أن أوتى ان أريد بغيرها يرث جميع
مالها والا فالمراد به الذكر إذا البنت لا تحجب
الأخ والآية كالم تدل على سقوط الأخت
بغير الولد لم تدل على عدم سقوطهم به

عنه والسنة دلت على خلافه فقوله وقد دلت السنة الخ جلة حاله مبينة لدفع هذا التوهم (قوله وكذا مفهوم قوله الله يفتيكم في الكلالة ان فسرت بالميت) اشارة الى ما مر من الاختلاف في تفسيرها اذ حينئذ تكون الكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا وأورد عليه أن التعرض لعدم الولد مع اشتغال مفهوم الكلالة على الوالد أيضا يشير الى أن المانع عن الارث الولد لا الوالد والاختصاص به بالنفي ليس بظاهر وجوابه يعلم من الفرائض فانه وقع الاتفاق عليه ~~لكنه~~ لا بد من نكته لتخصيص الولد بالنفي وما قيل انه ذكر أحد الجزأين لينقل الذهن منه الى الجزء الآخر غير ظاهر فأنظره (قوله الضمير لمن يرث بالاخوة الخ) جواب سؤال مشهور وهو أن الخبر لا بد أن يفيد غير ما يفيد المبتدأ ولهذا لا يصح سيد الجارية مالكمها وضمير التنبيه دال على الاثنية فلا فائدة في الاخبار بالثنتين وقد دفع بوجوه منها ما ذكره الاخفش من أن الاثنية تدل على مجرد التعدد من غير تقييد بكبر وصغراً وغير ذلك من الاوصاف فكانه قيل انهم ما يستحقان ما ذكر مجرد التعدد من غير اعتبار أمر آخر وهذا مفيد ورد بأن ضمير التنبيه يدل على ذلك أيضا فعاد السؤال وروى مكي عنه أيضا وهو الذي ارتضاه الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله بأنه حل على معنى من يرث وأن أصله وتقديره ان كان من يرث بالاخوة اثنتين وان كان من يرث ذكورا واناثا وانما قيل كاتسا وكثا والمطابقة الخبر كما قيل من كانت أمك فانت ضمير من لتأنيث الخبر كما تفي وجع هنا ورد بأنه غير صحيح وليس نظير من كانت أمك لانه صريح فيه بمن وله لفظ ومعنى فمن أنت راعي المعنى لانه أم ومدلول الخبر فيه مخالف لمدلول الاسم بخلاف ما نحن فيه فان مدلوليهما واحد ولم يؤت في من كانت أمك لرعاية الخبر انما أنت المعنى من اذ أريد به ما مؤث كما تقول من قامت ولا خبر فيه ولا يخفى وروده وان قيل انه محامل عليه كما هو عادته وقيل ان الخبر له صفة مقدرة بهاتم الفائدة أي فان كاتسا اثنتين من الاخوات ومثل ذلك جائز وقيل اثنتين حال مؤكدة والخبر محذوف أي له بدلالة قوله وله أخت عليه (قوله فغلب المذكر) بقرينة قوله رجالا ونساء وقيل هو اكتفاء (قوله يبين الله لكم ضلالكم الخ) هذه الوجوه الثلاثة ذكرها قدماء المفسرين وهي ابقاؤه على ظاهره وتبيين الضلال والشرار شاد الى الهدى والخير أو حذف مضاف أي كراهة أن تضلوا أو حذف الجار ولا النافية ورجع الاول بأنه من حسن الختام والالتفات الى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فانه أمرهم بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية ولما تم تفصيله قال لهم اني بينت لكم ضلالكم فاتقوني كما أمرتكم فان الشر اذا عرف اجتنب والخير اذا عرف ارتكب وقوله فهو عالم بصالح العباد في الهيا والمات اشارة الى أنه عائد على ما مر من أمر الميراث وما يتعلق بالاحياء والاموات (قوله من قرأ سورة النساء الخ) هذا حديث موضوع مفترى على أبي بن كعب رضي الله عنه كما ذكره المحققون ووجه تصدقه على كل وارث لانه تلى ما بين الانصبا فكان له أجر ذلك وقوله وأعطى من الاجر من اشترى محررا أي كاجر من اشترى عبد المحرره فسماه محررا باعتبار المال وقوله وبرئ من الشرك ليس معطوفا على مدخول كالتعادل على مفهوم ما قبله أو على مقدرا أي أعطاه الله هذا الثواب وجعله بريئا من الشرك وآمنا من سوء الجماعة وقوله وكان في مشيئة الله الخ أي في تقديره وارادته معفو عنه مغفوره الله اننا سألك حسن الجماعة والعفو والمغفرة وأن توفقنا لفهم كلامك ونشرح صدورنا بعوائد احسانك وانعامك

﴿سورة المائدة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

السورة مدنية الاقوله أكملت لكم دينكم الخ فانه نزلت بمكة وفي عددها اختلاف فقيل مائة واثنان وقيل ثلاث وعشرون (قوله الوفاء هو القيام بالعهد الخ) أي حفظ ما يقتضيه العهد وهو يستعمل ثلاثيا ومضاعفا ومزيدا يقال وفي وفي وأوفي بمعنى لكن في المزيد مبالغه ليست

وقد دلت السنة على أنهم لا يرثون مع الاب وكذا مفهوم قوله قل الله يفتيكم في الكلالة ان فسرت بالميت (فان كاتسا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) الضمير لمن يرث بالاخوة وتنبيهه محمول على المعنى وفائدة الاخبار عنه بالثنتين التنبيه على أن الحكم باعتبار العدد دون التنبيه على أن الحكم باعتبار العدد دون الصغير والكبير وغيرهما (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الاثنتين) أصله وان كانوا اخوة وأخوات فغلب المذكر (يبين الله لكم أن تضلوا) أي يبين الله لكم ضلالكم الذي من شأنكم اذا خليتم وطباعكم لتحتزوا عنه وتحرخوا خلافة

أوبين لكم الحق والصواب كراهة أن تضلوا وقيل لئلا تضلوا الخذف لا وهو قول الكوفيين (والله بكل شيء عليم) فهو عالم بصالح العباد في الهيا والمات * عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة النساء فكأنما تصدق على كل مؤمن ومؤمنة ورت ميراثا وأعطى من الاجر من اشترى محررا وبرئ من الشرك وكان في مشيئة الله تعالى من الذين يتجاوز عنهم

﴿سورة المائدة﴾

مدنية وهي مائة وثلاث وعشرون آية

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ الوفاء هو القيام بعقضى العهد وكذلك الايفاء

في المجرّد واليه أشار المصنف رحمه الله وأصل معنى العقد الربط بمحكم تجوّزه عن العهود وعقود
المعاملات وقوله الموثق بالتشديد والتخفيف (قوله قال الحطّية الخ) هو شعار معروف والبيت من
قصيدة له في مدح بني أمّ الناقة قوم من العرب كانوا يعبرون بهذا اللقب فلما قال فيها
قوم هم الاتف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بأنف الناقة الدنيا

صاروا يفتخرون به قال سراج الكشف وفي البيت إشارة إلى كون العقد بمعنى العهد مستعاراً من
عقد الطبل على الدلو حيث رشح بذكر الحبل والدلو وما يتعلق بهما والعناج يوزن كرام حبل يشد في
أسفل الدلو ثم يمتد إلى العراق بفتح العين والراء والقاف ليكون عروالها ولودم فإذا انقطعت الأودام
أمسكها العناج والعرقوتان خنبتان معترضتان على الدلو الجمع عراقى والأودام السمور التي بين أذنان
الدلو وأطراف العراق والكرب بفتحين الحبل الذي يشد في وسط العراق ثم يبنى ويثبت ليه يكون هو
الذي يلي الماء فلا يعض الحبل الكبير ويقال لمن يحكم أمر أو يبالغ فيه بلا الدلو إلى عقد الكرب وخص
العقد بالجارية لأنه هو المعروف بينهم في العقد لمن نزل بجوارهم وبه يتحدّون والقصيدة كان سببها ذلك
فلا وجه لما قيل لو قال لغيرهم لكان أبلغ والمستعار في البيت عقد الحبل على الدلو والمستعار له العهد
والميثاق وما بعده ترشيح وانما جعلوا المستعار ذلك وإن كان العقد فيه مطلقاً لتبادره ولأنه لو لا ذلك
لم يترتب جواب إذا على الشرط ومن غفل عنه قال لا وجه لتقييده بما ذكر (قوله وأصله الجمع بين
الشئين الخ) قال الراغب العقد الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الأجسام الصلبة كعقد الحبل
وعقد البناء (قوله ولعل المراد بالعقود الخ) أي المراد بهما ما يلزم الوفاء به أو يستحب بماعقده الله أو
العباد كالمعاملات والنذور لأنه جمع محلي باللام فيعم والامر في قوله أو فو المطلق الطلب ندباً ووجوباً
ويدخل فيه اجتناب المحرمات والمكروهات واختاره لأنه أوفق بعموم اللفظ وأوفي بعموم الفائدة
وقيل الجمل على تحليل الحلال أي اعتقاد حله والعمل على وفقه وتحريم الحرام كذلك أظهر نظراً إلى
ما يشهر به سوق الكلام من الأجمال والتفصيل لا يقال السورة مشتملة على أتمها التكليف في
الأصول والفروع لا يختص بالتحليل والتحريم وكفى بقوله وتعاونوا على البر والتقوى واعدلوا هو أقرب
للتقوى فلا يلزم حصر الجمل على التحليل والتحريم ولو سلم فليكن من التفرع على الأصل لا التفصيل
للمجمل كما تقول امثلوا أو امر الله أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان لا نقول ما وقع في
معرض التفصيل هو التحليل والتحريم وظاهر أن ليس جميع السورة كذلك وأن المذكور بالتفصيل أوقع
منه بالتفرع (قوله تفصيل للعقود الخ) لما مر من عمومته وشمولها ما وأنه المتبادر لا التفرع والبهيمة
من ذوات الأرواح ما لا عقل له مطلقاً أو ذوات الأربع وقال الراغب أنه خص في المتعارف بما عدا
السباع والطيور في العقود خمسة أقوال للمفسرين فقيل العهود وقيل حلف الجاهلية وقيل ما عقده
الله وبعضهم مع بعض وقيل النكاح والشركة واليمين والعهد والحلف والبيع وقيل الفرائض وقيل
جميع ما ذكر ورجح بعضهم واليه ذهب المصنف رحمه الله (قوله وأضافتها إلى الأنعام للبيان الخ)
قيل البهيمة اسم جنس والأنعام نوع منه فأضافتها إليه كإضافة حيوان إنسان وهي مستقيمة وأجيب
بوجهين أن المراد من البهيمة والأنعام شيء واحد وأضافتها إليها على معنى من البيانية أي البهيمة التي
هي الأنعام كقوله فاجتنبوا الرجس من الأوثان أي الرجس الذي هو الأوثان ولا يستدرأ في
ذكر عام وتخصيصه أو المراد بالبهيمة الطيباء وبقر الوحش ونحوهما وأضافتها إلى الأنعام ملازمة المشابهة
بينها ما وجوز أن يحرر في إضافة المشبه للمشبه به كونهما على اللام على جعل ملازمة النسبة اختصاصاً
بينهما أو بمعنى من البيانية على جعل المشبه نفس المشبه به وفيه بحث لأن ذكر النوع أو الفرد بعد الجنس
لا فائدة فيه وإضافته إليه لفووه مستقيمة كحيوان إنسان أو إنسان زيد وقوله المراد من البهيمة والأنعام شيء
واحد أن أراد قبل الإضافة فليس كذلك وإن أراد بعد ها فكذلك إنسان زيد مع أنه بالآخرة يكون

والعقد العهد الموثق قال الحطّية
قوم إذا عقدوا عقد الجارهم
شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا
وأصله الجمع بين الشئين بحيث يعسر
الاتصال ولعل المراد بالعقود ما يعم العقود
التي عقدها الله سبحانه وتعالى على عباده
وألزمها إياهم من التكليف وما يعقدون
بينهم من عقود الأمانات والمعاملات
ونحوها مما يجب الوفاء به أو يحسن أن جعلنا
الامر على المشترك بين الوجوب والندب
(أحلت لكم بهيمة الأنعام) تفصيل
للعقود والبهيمة كل حي لا يمر وقيل كل ذات
أربع وأضافتها إلى الأنعام للبيان كقوله
توبنن ومغناه البهيمة من الأنعام وهي
الأزواج الثمانية وألحق بها الطيباء وبقر
الوحش

من اضافة الشيء لنفسه فالحق في الجواب أن يقال اضافة العام للخاص اذا صدرت من بليغ وقصد
 بذكره فائدة فحسنة كدنية بغداد فان افظ بغداد لما كان غير عربي لم يعمد معناه أضيف اليه مدينة
 لبيان مسماه وتوضيحه وكشجر الار لما كان الار الذي يطلق على قضائه أضيف لبيان المراد وهكذا
 والافلغوزا تد مستهجن ولذا ترى التحرير يستحسنها تارة فيمنلها بشجر الار الذي يستحبها أخرى فيمنلها
 بانسان زيد وهن لما كان الانعام قد يختص بالابل اذ هو أصل معناه ولذا لا يقال انعم الاله لما أضيف اليه
 بهيمة اشارة الى ما قصده من العموم وللحاجة في مثل هذه الاضافة اختلاف في اشتراط العموم والخصوص
 من وجه في الاضافة البيانية قال انه بالامية ومن لم يشترطه قال انه بالبيانية كما ذكره في شرح الهادي
 فلا يرد ما قيل اشترط في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة للخاتم وهن لما الامر
 بالعكس ومن في البهية من الانعام لا تكون الا بيانية وفي خاتم من فضة بيانية أو تبعيضية أو ابتدائية
 واذا كان من اضافة المتبعية للمتبعية فالامر ظاهر وبهذا اندفع قول الامام رحمه الله انه لو قال أحلت
لكم الانعام لكان الكلام تاما بدليل ورود في آية أخرى فأى فائدة في زيادة لفظ البهية وكذا قوله
 ان لفظ البهية مفرد والانعام جمع فما الفائدة في ذكره لانه قصده بيان الجنس فلذا أفرد وجمع الانعام
 ليشمل أنواعها ولله علامة جواب عنه تركا لما فيه وقوله كل حي لا يبرأ أي ليس من شأنه التمييز فلا يرد
 الصبي كما توهم والاجترار افعال من الجزة بالكسرة وهي ما يخرج به البعير من كرشه وبعض الحيوانات
 من جوفه يتعلل به الى وقت العلف وقوله وعدم الانياب جمع ناب وهو من يختص بسباع الحيوان
 ولذا يكتفى عنها بماله نظفروناب وأخر قوله ونحوهما عن قوله المراد كما في الكشف لانه المحتاج للبيان
 فتأمل (قوله الا يحرم ما يتلى الخ) اختلف في هذا الاستثناء فقبل منقطع لان المتلوف لفظ المستثنى
 منه ليس من جنسه والمصنف رحمه الله تعالى لعل العلامة على أنه متصل مستثنى من بهيمة الانعام بتقدير
 مضاف محذوف من ما يتلى عليكم وهو محرم ليكون عبارة عن البهائم المحترمة بقوله حرمت عليكم الميتة
 الخ ونحوه أو من فاعل يتلى أي يتلى آية تحريمه لما يكون ما عبارة عن البهية المحترمة لا اللفظ المتلوف قال
 الضرير ولا يعد اعتبار التجوز في الاسناد من غير تقدير وأما جعله منذر غامض الموجب في موقع
 الحال أي الا كائنه على الحالات المتلوة فبعد جسد المستثنى منصوب ويجوز رفعه كما تقر في النحو
 (قوله حال من الضمير في لكم الخ) في الكشف نصب على الحال من الضمير في لكم أي أحلت
 لكم هذه الاشياء لا يحل الصيد وعن الاخفش أن انتصابه عن قوله أو فوا بالعمود وقوله وأنتم
 حرم حال عن محلي الصيد لما كان قبيل أحلتنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم
 حرم لئلا يخرج عليكم والوجه هو الاول واليه ذهب الجمهور ولا يرد عليه ما قيل انه يلزم تقييد احلال
 بهيمة الانعام بحال انتفاء حل الصيد وهم حرم وهي قد أحلت لهم مطلقا ولا يظهر له فائدة الا اذا عني
 بها الطباء وجر الوحش وبقوله لانه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم يعلم منه غيره بالطريق الاول لانها
 اذا أحلت في عدم الاحلال لغيرها وهم محرمون لدفع المخرج عنهم فكيف في غير هذه الحال فيكون بيانا
 لانعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك ويبان لانهم في غيبة عن الصيد واتساع حرمة الحرم والحجب
 أن عبارة الكشف ضريبة فيه ولم يعرج عليه أحد من شراحه وقد تنبه له في الكشف لكنه لم ينتفعه
 (قوله وقيل من أو أو فوا) هذا قول الاخفش انه حال من فاعل أو فوا ولا يخفى ضعفه لما فيه
 من الفصل بين الحال وصاحبها يجعله ليست اعتراضية اذ هي مبينة وتخلل بعض أجزاء المبين بين
 أجزاء المبين ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأمورون بالوفاء مطلقا والتوجيه السابق لا يجري فيه كما لا يخفى
 وان قيل انه أقرب معنى وان كان أبعد لفظا لان جعله حالا من ضمير لكم انما يصح اذا أريد بهيمة الانعام
 الطباء وأما اذا أريد الانعام المستثنى منها البعض غلى ما صرح به فقيه تقييد الاحلال بهذه الحال
 وليس كذلك لما علمت من أنه على طرف التمام ثم تكلف ما عبارة منادبة على خلافه فقال ويمكن دفعه

وقيل هما المراد بالبهية ونحوهما
 مما يتلوا الانعام في الاجترار وعدم
 الانياب وضافتها الى الانعام لالابسة
 التشبيه (الا ما يتلى عليكم) الا يحرم ما يتلى
 عليكم كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أو لا
 ما يتلى عليكم تحريمه (غير محلي الصيد) حال
 من الضمير في لكم وقيل من أو أو فوا

بأن المراد بالانعام أعم من الانسي والوحشي مجازاً أو تغليباً أو دلالة أو كيف شئت واحداً لها على
 عمومها مختص بحال كونكم غير محلين للصيد في الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشي وأما جعله
 حالاً من فاعل أحلنا المدلول عليه بقوله أحلت لكم وبسبب ذلك جعل وأنتم حرم أيضاً حالاً من مقدر رأى
 حال كونكم غير محلين للصيد في حال احرامكم فليس يبعد الامن جهة انتصاب حالين متداخلين
 من غير ظهور ذي الحال في اللفظ وترجيحه بأن التحليل والتحريم شأن الشارع دون المكلفين ليس
 بشئ لأن معناه تقرير الحال والحرمه عملاً واعتقاداً وهو سائغ في الكتاب والسنة (أقول) لا يخفى ما في هذا
 الوجه الذي رجحه من الضعف من جهة العربية فإن الفاعل الذي ناب عنه مفعوله تركه نسباً منسياً وقد
 نص النحاة على أنك لو قلت أنزل الغيث مجيباً دعائهم على أنه حال من فاعل الفعل الجوهول المتروك اذ
 تقديره أنزل الله الغيث حال اجابته لدعائهم لم يجز لاسيما على مذهب القائلين بأن المبني للمفعول صيغة
 أصلية ليست محولة عن المعلوم وأيضاً لا وجه للتقييد كما ورد على الوجه الذي قبله مع أن محلي صيغة
 جمع كما هو في الرسم العثماني بالياء فكيف يكون حالاً من الله فكانت قائله زعم أنه محل من غير ياء
 أو أنه رسم بالياء على خلاف القياس كما في البحر ولا يخفى حاله ولا يبيحان هنا كلام طويل الذيل فيه
 تكلف وتعسف تركه خير منه (قوله وقيل استثناء وفيه تعسف) ليس وجه التعسف فيه أن استعمال غير
 في الاستثناء غير ظاهر ولا من تكرير الاستثناء سواء ترادف أو تداخل بل لفساد المعنى فيه إلا أن يتكافأ
 له ما لا يليق بالنظم القرآني لأن المحلين لا يستثنون من البهيمه ان رجع الاستثناء من الاول بل من لكم فيه صير
 المعنى أحلت البهيمه الا المحلين وهو غير صحيح وكذا استثناءه عما قبله فتدبر (قوله بعني مناسك الحج جمع
 شعيرة وهو اسم ما أشعر الخ) قيل أقدم اسم لتلايته وهم أنه وصف لاشتقاقه وكونه على وزن الصفات لانه
 لم يجز على موصوف والشعار الامارة والعلامة والاعلام جمع علم بمعناه وقوله التي حدها الشارة الى
 أن تسميتها شعائر تسمى حدود الان الحدود تسمى شعائر أيضاً لما لها من العلامات وقوله ولا الشهر
 الحرام المراد به جنسه وفسره الزمخشري بأشهر الحج لانه المناسب للمقام وجدية يجزم مفتوحة ودال
 مهملة ساكنة كنهية جذبات بالتحريك وجدية بوزن رمية وجمعة جداً بما يحشى تحت السرج والرحل
 وخص الهدى بالذكر وان كان داخل في الشعائر لان فيه دفعا للناس ولانه مالى قد يتساهل فيه وتعظيماً
 له لانه من أعظمها (قوله أي ذوات القلائد) وهي الأبل التي كان يجعل لها شعاراً وهي بعض الهدى
 خصت بالذكور تشريفاً لها ولا تقدير فيه والنهي عن التعرض لها مبالة في النهي عن التعرض له كما في
 قوله تعالى ولا يدين زينتهن فانهن اذا نهن عن اظهار الزينة كالخيل والسوارى علم النهي عن ابداء محلها
 بالطريق الاولى ومن الغريب ما روى عن السدي في شرح أبي داود من أن المراد بالقلائد أصحاب
 الهدى قال كان العرب يقدون من لحاء شجر مكة فيقيم الرجل بمكة حتى اذا انقضت الاشهر الحرم وأراد
 أن يرجع الى أهله قلد نفسه وناقته من لحاء الشجر فيأمن حتى يأتي أهله انتهى ولحاء ككساء بلام وحاء
 مهملة قشر الشجر ككعبته (قوله ولا آتين البيت الحرام قاصدين الخ) أي ولا تحلوا أقواماً آتين ويجوز
 أن يكون على حذف مضاف أي فعال قوم آتين وأدى قوم آتين وقرئ شاذ ولا آتى البيت بالاضافة
 والبيت مفعول به لا ظرف وأي يثيهم تفسيره بفضلا ويرضى تفسيره بوضوا وناوهو بناء على ظنهم ان كان في
 حق المشركين كما سيأتي (قوله والجمله في موضع الحال من المستكن الخ) هذا رد على الزمخشري في جعله
 جملته يبتغون صفة لا آتين حيث قال في تفسيره أي لا تعرضوا القوم هذه صفتهم تعظيماً لهم واستنكاراً
 لان يتعرض لمنهم وتبعه أبو البقاء اذا اختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل لضعف شبهه بالفعل
 الذي عمل بالجل عليه لان الموصوفية تبعاً للشبه لانها من خواص الاسماء وقد رد وجهين الاول أن
 الوصف انما منع من العمل اذا تقدم المفعول كقوله زيداً ضرب قومي فلاناً خيراً لم يمنع لجيشه بعد
 الفراغ من مقتضاه كما صرح به صاحب اللب وغيره الثاني أن الزمخشري لم يرد ما فهمه المعترض من

وقيل استثناء وفيه تعسف والاصيد
 يحتمل المصدر والمفعول (وأنتم حرم)
 حال مما استمكن في محلي والحرم جمع
 حرام وهو المحرم (ان الله يحكم ما يريد) من
 تحليل وتحريم (أيها الذين آمنوا لا تحلوا
 شعائر الله) بعني مناسك الحج جمع شعيرة وهي
 اسم ما أشعر أي جعل شعاراً يسمى به أعمال
 الحج ومواقفه لانها علامات الحج وأعلام
 النسك وقيل دين الله أقوله سبحانه وتعالى
 ومن يعظم شعائر الله أي دينه وقيل فرائضه
 التي حدها لعباده (ولا الشهر الحرام)
 بالقتال فيه أو بالسبي (ولا الهدى) ما أهدي
 الى الكعبة جمع هدية كجدي في جمع جذية
 السرج (ولا القلائد) أي ذوات القلائد من
 الهدى وعطفها على الهدى للاختصاص
 فانهم أنشرف الهدى أو القلائد أنفسها
 والنهي عن احلالها مبالة في النهي عن
 التعرض للهدى وتطيره قوله تعالى ولا يدين
 زينتهن والقلائد جمع قلادة وهو ما قلده
 الهدى من نعل أو لحاء شجر أو غيرها ليعلم
 به أنه هدى فلا يتعرض له (ولا آتين البيت
 الحرام) قاصدين لزيارته (يبتغون فضلاً من
 ربهم ورضواناً) أي يثيهم ويرضى عنهم
 والجمله في موضع الحال من المستكن في
 آتين وليس بصفة له لانه عامل والمختار ان
 اسم الفاعل الموصوف لا يعمل

أن جله ينتغون صفة آتئين حتى يرد عليه ما ذكره من أنه آتئين وينتغون صفتان لموصوف مقدر وهو
 قوم دفع الما برده عليه من أن آتئين إذا كان مفعول لا تحلوا عمل غير معتمد إلا أنه يرد عليه أنه إذا جاز
 الاعتماد على الموصوف المقدر كان اشتراط الاعتماد لغوا فلا يمنع العمل في شيء من الصور لانه ما من
 اسم فاعل الا ويصح أن يقدر له موصوف كما قيل (أقول) هذا زبد ما هنا من القيل والقال وليس بمنجبه
 من وجوه الا قول ان ما ادعاء الفاضل المحقق غير متعين لجواز أن يريد بيان حاصل معنى النظم وأن لا تحلوا
 مؤول بلا تعترضوا الان الحيل والحرمة لا تتعلق بالذوات ولذا قدر في نحو أحل لكم النساء نكاح النساء
 ويجوز أن يريد ما فهمه المعرب بناء على أن الوصف المتأخر لا يمنع كما مروا أن كان من له يمنع مطلقا كما فهمه
 صاحب الدر المصون حتى ذهب الى عدم منعه قياسا على المصدر الا أنه لا وجه له فقد قال في كتاب
 المواطن لا خلاف في جواز عمله إذا تأخر ولذا جزم به بعضهم هنا هذا خطأ من المعترض وغفلة ممن قبله
 وحاول دفعه بدليل آخر أو ما اعترضه على الزمخشري فيما نسب اليه من الاعتماد على المقدر بحديث
 اللغوية الذي سمعته فليس بشيء لأن النسخة صرحوا به كما قال في الالفة

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وهو وان فهمه وارد غير منقطع ليس بشيء لانه ليس كل اسم فاعل يصح أن يقدر له موصوف اذ يمنع
 منه موانع معنوية كعدم القرائن وصناعية كما في نحو قولك ماذا ب أخوك لانه لا يصح أن يقدر له
 موصوف كرجل وشخص لعدم الرابطة وقد صرحوا في باب النعت بأن الموصوف لا يحذف في كل
 موضع وأن له مواطن يطرد فيها كان يكون الموصوف بعض اسم مجرور عن أوفى قبله ولذا من لوازمه هنا
 بقوله تعالى ومن الناس والاداب والانعام مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه الخ وإذا كانت
 الصفة جله أو ظر فالأصح في غير هذا الا دورا أو شذوذا وأما قول السهيلي رحمه الله تعالى طريقة
 حذفه هنا أن يكون الموصوف مندرجا في معنى اسم قبله نحو كم ضارب زيد الدخول في معنى كم وفي
 غيره لا يجوز فقد قال أبو حيان رحمه الله تعالى انه مردود فقوله أن جله ينتغون صفة لمقدر فرار من
 السحاب للوقوف تحت الميزاب فان قلت كيف قال انه لو لم يقدر الموصوف كان عاملا بلا اعتماد
 مع دخول النفي عليه وهو لا يختص بما كاصرت حوايه قلت هو بناء على ما فهمه من أن معنى الاعتماد
 على النفي أن يسلط عليه وينتق معناه لأن يلى لفظه نحو ما قائم أبوك وهذا ليس كذلك لان تقديره لا تحلوا
 آتئين البيت فالنفي الاحلال نعم هذا الاعتماد عليه فانه يكتفي وقوعه في حيز النفي خصوصا والنفي منصب
 على القيد وقد صرحوا بأن اعتمادا على معنى النفي مطلقا صريحا كان أو مؤولا ولم يعترضوا هنا
 للاعتماد لظهوره وهذا مما يتجرب منه فلا تكن من الغافلين (قوله وفائدته استنكار تعترض من هذا
 شأنه) أي مطلقا أو من المسلمين والمنايع له أنه طالب فضل الله ورضوانه وقوله وقيل الخ فيكون على
 هذا مخصوصا بالكفرة فالفضل التجارة والرضوان بزمعهم ولو أبقى الفضل على ظاهره لانه بزمعهم ضم
 لكنه لما أمكن حمله على ما هو في نفس الامر كان حمله عليه أولى وأورد على هذا التوجيه السابق أنه
 إذا كان آتئين البيت الحرام المسلمين فالتعرض لهم حرام مطلقا سواء كانوا آتئين أو لا فلا وجه لتخصيصهم
 بالنهي عن الاحلال وفي المصباح ما تعرضت له بسوء وعرضت له بمعنى وقيل ما صرت له عرضة بالوقعة
 فيه ولا تعرض له بسوء أي لا تعرض له فتمنع به باعتراضك أن يبلغ مراده فمعنى التعرض للنهي أعم من
 أخذه وقتله وطرده فالاحلال بمعنى جله لا لا أو اعتقاد جله كتابة أو مجاز عن التعرض له لان المؤمن
 لا يتعرض لما لا يحل له فلذا افسروه به هنا وقول الزمخشري السابق قوم هذه صفتهم إشارة الى أن التعليق
 بالمنسحق يفيد عليه مبدا الاشتقاق فالظاهر أن العلامة ومن تبعه أشاروا بهذا لا كما فهمه الفاضل
 المحقق فانهم (قوله اذ روى الخ) حطيم بن ضبيعة أتى من اليمامة الى المدينة ولم يسلم بعد عرض
 الاسلام عليه فلما خرج من مرسى المدينة أي الابل المرسحة للري فاستاقها وتبعوه فلم يدركوه فلما

وفائدته استنكار تعترض من هذا شأنه
 والتنبية على المنايع له وقيل معناه ينتغون
 من الله رزقا بالتجارة ورضوانا بزمعهم اذ
 روى ان الآية نزلت عام القضية في حجاج
 اليمامة لما هتم المسلمون أن يعترضوا لهم
 بسبب انه كان فيهم الحطيم شريح بن ضبيعة
 وكان قد استاق مرسى المدينة

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام قضاء العمرة التي أحصر عنها سبعمائة حجج الإمامة فقال
 هذا الحطيم وأصحابه فدوونكموه وكان قد قلد ما نهب من السرح وجعله هدياً فلما توجهوا لذلك نزلت
 هذه الآية وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن عكرمة وسمى الرجل الحطيم بن هند البكري فليحذر
 (قوله وعلى هذا قال الآية منسوخة الخ) أن كان هذا مخصوصاً بالمسركين والمنع عن قتالهم ودخولهم
 المسجد الحرام فانهم ما نسخوا فإذا كان للمسلمين والمسركين وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ
 فالنسخ في حق المسركين خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراخياً لا مقارناً
 سمي ناسخاً كما هو مذهب الحنفية فينبغي أن يحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على الأول لأنه
 شافعي لا يسمي مثله نسخاً قد بر (قوله وقرئ يتبغون على خطاب المؤمنين) هذه قراءة حميد بن قيس
 الأعرج في الشواذ قبل وهي قلقة لقوله من ربهم ولو أريد خطاب المؤمنين لكان المناسب من ربكم وربهم
 وقبل ترك التعبير بما ذكره لا تخوف بأنه ربهم يحرمهم ولا يرضى بما فعلتموه وفيه بلاغة لا تخفى وإشارة إلى
 ما ترمي منه أنه الله رب العالمين لا المسلمين فقط فانهم (قوله اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم
 من ارادة الاباحه الخ) قال الزجاج ومثله لا تدخل هذه الدار حتى تؤدى عنها فإذا أدت عنها
 فادخلها أي إذا أدت أبعد ذلك دخولها وهذه مسألة أصولية فقبل الامر بعد الخطر يقتضي الاباحه
 واستدل بم هذه الآية والمصنف رحمه الله تعالى لا يراه فلذا قال ان الامر هنا للتوسعة ورفع المنع والصيد
 ليس مأموراً به فلا وجه للايجاب فيه ولا تنكحون الآية دليل على ما ذكرنا من ما يقتضي الايجاب
 أو الاستحباب عمل به ومن قال بحقيقته الايجاب قال انه مبطل في صحة المباح حتى كأنه واجب وقبل
 ان الامر في مثله لوجوب اعتقاد الحل وفيه نظر وتحقيقه في أصول الفقه (قوله وقرئ بكسر الفاء
 الخ) هذه قراءة شاذة منسوبة للحسن وضعيفة من جهة العربية لان النقل الى المتحرز مخالف للقياس
 وقبل انه لم يقرأ بكسرة محضة بل أمال لامالة الطاء وان كانت من المستعيلة وقرئ أحلتهم بالهمزة لانه
 يقال حل من احرامه وأحل بمعنى فقله وأحل معطوف على بكسر الفاء أي وقرئ أحلتهم
 (قوله لا يحملنكم أو لا يكسبنكم) يعني أن معنى جرم حل كما نقل عن ثعلب واليكساني يقال جرمه
 على كذا أي حله عليه فعلى هذا يتعدى لواحد بنفسه وهو الضمير هنا والى الآخر على وهو أن تعتدوا
 فتعديهم على أن تعتدوا ويحمله بعد حذف الجار ما جاز أو نصب على المذهبين أي لا يحملنكم بغض قوم
 على الاعتداء عليهم وقال أبو عبيد والفرأه عن كسب يقال جرم وأجرم بمعنى كسب ومنه الجرمة
 وكسب يتعدى لواحد أيضاً وقد يتعدى لثنتين فكذلك جرم يقال كسب ذنباً أو كسبه ذنباً فعلى هذا
 أن تعتدوا وامنفعول ثان له وأصل مادته موضوعة بمعنى القطع لان الكسب ينقطع الكسبه ومنه لاجرم
 وسياق تحقيقه (قوله شدة بغضهم وعداوتهم الخ) الشتان البغض أو شدته وسمع في نونه الفتح
 والتكسين وفيهما احتمالان أن يكونا مصدرين شذوذ الان فعلاً لأننا بالفتح مصدر ما يدل على الحركة
 يكونان ولا يكون لفعل متعد كما قاله سيبويه وهذا متعدي لانه يقال شتاناً ولا دلالة له على الحركة وقبل
 ان في الغضب عليان القلب واضطرابه فلذا ورد مصدره كذلك وفعلاً بالكون في المصادر قليل نحو
 لويته لساناً بمعنى طامته أو صفته لان فعلاً بالكون في الصفات كثير كسكران وبالفتح ورد فيها
 قليلاً كما رقطوان وتيس عدوان فان كان مصدرافاضافته اما الى الفاعل أو المفعول أي ان يبغضكم
 قوم أو تبغضوهم وجوز المصنف رحمه الله تعالى الوصفية في السكران دون الفتح لانه دور فيه كما أشار
 اليه وإذا كان وصفاً فهو بمعنى يبغض أي يبغض بالأكسرام فاعل كقديري بمعنى قادر وضاقت به بيانية
 أي البغض من بينهم وليس مضافاً الى فاعله أو مفعوله كما صدر (قوله لان صدوكم الخ) هذا على
 قراءة الفتح بتقدير اللام على أنه علة للشدان وعلى قراءة الكسر ان شرطية وما قبله دليل الجواب
 أو الجواب على القول بجواز تقدمه والصحيح الأول وأورد على قراءة الكسر أنه ان كان الصدام المذكور

وعلى هذا قال الآية منسوخة وقرئ يتبغون على
 خطاب المؤمنين (وإذا حللتهم فاصطادوا)
 اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة
 الامر الا في بعد الخطر على الاباحه مطلقاً
 وقرئ بكسر الفاء على القاء حركة همزة
 الوصل عليها وهو ضعيف جداً وأحلهم
 حل المحرم وأحل (ولا يجزئكم) لا يحملنكم
 أو لا يكسبنكم (شأن قوم) شدة بغضهم
 وعداوتهم وهو مصدر أضيف الى المفعول
 أو الفاعل وقرأ ابن عامر واسمعيل عن نافع
 وابن عباس عن عاصم بكسر الفاء
 وهو أيضاً مصدر كذا أن أو نعت بمعنى بغض
 قوم وفعلاً في النعت أكره كعطشان
 وسكران (أن صدوكم من المسجد الحرام)
 لان صدوكم عام للدينونة وقرأ ابن كثير وأبو
 عمرو بكسر الهمزة على أنه شرطية
 أغنى عن جوابه لا يجزئكم (أن تعتدوا)
 بالانتهام ثانی مفعول يجزئكم فانه يعدي
 الى واحد والى اثنين ككسب

ما وقع عام الحديبية فهو محقق متقدم فكيف يقال ان صدوكم وهو يقتضي استقباله وعدم تحققه وان اريد ما بعد الفتح فلم يقع صدوكم فذهب قوم الى ان الآية لم تنزل بعد الحديبية فانه غير متحقق عليه واثبت سلمه وللتوبيخ على الصد الواقع يوم الحديبية والدلالة على انه كان ينبغي ان لا يكون وقوعه الا على سبيل الفرض والتقدير لقوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين وجوز ان يكون بتقدير ان كانوا قد صدوكم وقوله ومن قرأ يحرم منكم الخ وقع في نسخة مقدما والعصم هذه وما ذكره نظرا الى ان الاصل ان تكون الهمزة للتعدي والافحوز ان يكون من جرته ذنبا لله بالغة ولم يجعل جرمت وأجرمت من المتعدي الى واحد وان تعدوا على حذف الجار لانه الواقع موقع المفعول الذي يكون بلا واسطة البتة (قوله على العفو والاعضاء الخ) الاعضاء عدم النظر الى ما يكره وفسر البر والتقوى بهما ليقابله بقوله ولا تعاوتوا الخ فانه يدل على ذلك أو هو عام فالمراد بالبر متابعة الامر مطلقا والتقوى اجتناب الهوى ولو عطف الثاني بأوله كان أظهر قال الطيبي والثاني أظهر وأولى لتصير الآية من جوامع الحكم ويكون تذييل الكلام فيه دخل في البر والتقوى جميع مناسك الحج قال تعالى فانه من تقوى القلوب والعفو والاعضاء أيضا وفي النهي عن الانم والعدوان عدم التعرض لقاصدي البيت الحرام دخولا أو ليا وعلى الوجه الاول يكون عطا على ولا يحرم منكم من حيث المعنى لانه من باب لا أرينك ههنا كانه قيل لا تعسدوا على قاصدي المسجد الحرام لاجل ان صدكم قريش عن البيت الحرام وتعاوتوا على العفو والاعضاء ومن ثم قيل الوقف على أن تعدوا والازم لان الاعتداء منى عنه والتعاون على البر والتقوى مأمور به والتشفي طلب شفاء الصدر بالانتقام (قوله ما فارقه الروح من غير تذكية الخ) والمراد حثف أنفه من غير سبب خارج عنه والدم المسفوح الذي أسالوه وأخرجوه بآلة والامعاء جمع هي وهي المصارين والاهلال رفع الصوت والمراد به هنا ذكر ما يذبح له وقوله من وقذته اذا ضربته أصالة أن تضربه حتى يسترخي ومنه وقذته النعاس أي غلب عليه وانما قال في ماء النطيحة انها للثقل لانها المنطوح مطلقا مذكرا كان او مؤنثا ولان فعلا بمعنى مفعول لا تدخله التاء وفسر ما كل السبع بما كل منه أي أكل بعضه لان ما أكل كل كانه لا يتعلق به حكم ولا يصح ان يستثنى منه ما أدركه ذكي (قوله وهو يدل على أن جوارح الصيد الخ) جوارح الصيد أعم من كلابه وطيوره كالبازي وهي في حكم السباع والحياة المستقرة هي التي لا تكون على شرف الزوال قيل وعلامتها أن تضرب بعد الذبح لا وقت الذبح فانه لا يحسب وقوله من ذلك أي ما ذكر قبله من المنخقة الى هنا لا يحتمل رجوعه الى ما قبله وعلى هذا لا تقيد المذكورات بقوله فئات والام يصح الاستثناء منها وقوله في الشرع لقطع الحلقوم أي موضوعه وفي نسخة قطع الحلقوم بالباء متعلق بالذكاة والمرى مجرى الطعام وتفصيل التذكية في الفقه (قوله النصب واحد الانصاب) معطوف على الميتة واختلاف فيها فقبل هي ججارة كانوا يذبحون عليها فعلى على أصلها ولعل ذبحهم عليها كان علامة على كونها غير الله وقيل هي الاصنام لانها نصبت لتعبد وعلى على أصلها أو بمعنى اللام والنصب بضمه بين جمع نصاب وقيل هو مفرد وقرئ بضم الون رتبة كين الصاد تحقيقا وقرئ بفحش وفحش فسكون (قوله الاستقسام بالالزام الخ) جمع زلم أو زلم وهو القدح المضروب به لطلب ما قدر وقسم له ولذلك سمي استقساما وقد ينهه المصنف والغفل بضم الغين المهجة وسكون الفاء الذي لا سمع عليه لانه أغفلت علامته والمراد هنا أنه لم يكتب عليه قبل هذا من جملة الأفعال وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الأفعال فلم صار فة او حراما وأجيب بأنه كان استشارة مع الاصنام واستعانة منهم فلهذا صار حراما وأما أنه دخول في علم الغيب فلا نسلم أن الدخول في علم الغيب حرام ومعنى استشار الله بعلم الغيب أنه لا يعلم الا منه واهذا صار استعلام الخبير والشر من المنجمين والكهنة ممنوعا حراما بخلاف الاستشارة من القرآن فانه استعلام من الله تعالى ومن ينظر في ترتيب المقدمات أو يرتاض فيها ولا يطالب العلم الغيب منه فلو كان طاب علم الغيب

ومن قرأ يحرم منكم يضم الياء جعله منقولا من المتعدي الى مفعول بالهمزة الى مفعولين (وتعاوتوا على البر والتقوى) على العفو والاعضاء ومتابعة الامر ومجانبة الهوى (ولا تعاوتوا على الانم والعدوان) للتشفي والانتقام (واتقوا الله ان الله شديد العقاب) فانتقامه أشد (حرمت عليكم الميتة) بيان ما يتلى عليكم والميتة ما فارقه الروح من غير تذكية (والدم) أي الدم المسفوح لقوله تعالى أو دم ما مسفوحا وكان أهل الجاهلية يصبونه في الامعاء وبشؤونها (ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به) أي رفع الصوت لغير الله به كقولهم باسم اللات والعزى عند ذبحه (والمنخقة) أي التي ماتت بالخنق (والموقوذة) المضروبة بنحو خشب أي حجر حتى تموت من وقذته اذا ضربته (والمتردية) التي تردت من عل أو في بئر فانت (والنطيحة) التي نطحتها أخرى فانت بالنطح والتأ فيها للثقل (وما أكل السبع) وما أكل منه السبع فئات وهو يدل على أن جوارح الصيد اذا أكلت مما اصطادته لم تقبل (الاما ذكيتهم) الاما أدركتم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع والذكاة في الشرع لقطع الحلقوم والمرى بمعدد (وما ذبح على النصب) انصب واحدا الانصاب وهي أبحار كانت منصوبة حول البيت يذبحون عليها ويعدون ذلك قربة وقيل هي الاصنام وعلى بمعنى اللام أو على أصلها بتقدير وما ذبح مسمى على الاصنام وقيل هو جمع والواحد انصاب (وان تستقسموا بالالزام) أي وحرم عليكم الاستقسام بالالزام وذلك أنهم اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أحدها أمر فخرني وعلى الآخر فخرني وعلى الثالث غفل فان خرج الامر مضوا على ذلك وان خرج النهي تجنبوا عنه وان خرج الغفل أجالوها نائبا عن الاستقسام طلب معرفة

حراما لانه طريق الفكر والرياضة ولا قائل به وقال الامام رحمه الله تعالى لو لم يجز طلب علم الغيب لزم
 أن يكون علم التعبد بكفر لانه طلب للغيب وأن يكون أصحاب الكرامات المدعون للإلهامات
 كفارا وعلوم أن كل ذلك باطل وفيه أن ما ذكره من الاستخارة بالقرآن وتبعه التحرير فقال انهم أطبقوا
 عليه محل نظر فانه لم ينقل فعله عن السلف وقد قيل ان الامام ما كان كرهه ولم أرفيه نقلا لانه قال
 في فتاوى الصوفية نقلا عن الزندوسقي انه لا بأس به وانه فعله ما دونه على رضى الله تعالى عنهما وروى
 عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد أن يتفعل بكتاب الله فليقرأ قل هو الله أحد سبع مرات وليقل
 ثلاث مرات اللهم بكتابك تفاءات وعليك توكلت اللهم أرني في كتابك ما هو المكتوم من سر لك المكنون
 في غيبك ثم يتفعل بأول الصحيفة اه وفي النفس منه شيء وفي كتاب الاحكام للجصاص أن الآية
 تدل على بطلان القرعة في عتق العبيد لانها في معنى ذلك بعينه اذ كان فيه اثبات ما أخرجه القرعة
 من غير استحقاق لان من أعتق أحد عبده عند موته ولم يخرجوا من الثلث وقد علمنا أنهم متساوون
 في استحقاق الجزية ففي استعمال القرعة اثبات جزية غير مستحقة وحرمانها من هو مساو له فيها كما
 يقوله صاحب الزلام فان قيل قد جاءت القرعة في قسمة الغنائم وغيرها وفي إخراج النساء قيل له انما
 القرعة فيها التطيب نفوسهم والبراءة من التهمة في إتيان البعض ولو اطلعتوا على ذلك جاز من غير قرعة
 وأما الجزية الواقعة على واحد منهم فقير جازت نقلها عنه الى غيره وفي استعمال القرعة نقل للجزية عن
 وقعت عليه واخراجها من ماله مساواة غيره فيها اه (أقول) هذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وأصحابه والشافعي خالفهم فيه وروى فيه أحاديث صحيحة وله فيه تصديف مستعمل قرأناه رواية عن
 مشايخنا ويؤيده وقوعها في القرآن من غير دليل ناخض وأما القرعة في غير العتق فتفق عليها (قوله
 وقيل هو استقسام الجزور الخ) هذا هو الميسر وسأقي بيانه ورجع هذا بعض المفسرين ولانه يناسب
 ذكره مع محرمات الطعام فعناء طلب قسم من الجزور أو ما قسمه اقله وقوله لانه دخول في علم الغيب
 مرمافيه وقوله أو الى تناول ما حرم أي اشارة الى تناول المحرمات من المأكول المعلوم من سياق ما قبله
 فرجع الى جميع ما قبله وشمل الاستقسام (قوله أراد به الحاضر وما يتصل به من الازمنة الآتية)
 وأسقط قوله في الكشف الماضية اذ لا معنى له هنا وهو منصوب على الظرفية بيئس وليست اللام فيه
 للعهد كما يقال كنت بالأمس شابا وأنت اليوم أشيب أو هي للعهد والمراد يوم نزول الآية الذي ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى ورواه الشيخان عن عمر رضى الله تعالى عنه واليأس عدم الرجاء وأشار الى تقدير
 مضاف فيه لان اليأس ليس من نفس الدين بل من ابطاله أو غلبته بأن يغلبوك عليه وقوله أن يظهر أو
 عليكم راجع الى الوجهين وان كان على الثاني أظهر وقوله فلا تخشوهم متفرع على اليأس واظهار
 الخشية فيه يفهم من نهيهم عن خشية غيره (قوله بالنصر والظهار على الاديان كلها الخ) لانهم
 بالنصر والقوة يجبرون أحكام الدين من غير مانع وبه تمامه أو المراد اتمام الدين في نفسه ابيان ما يلزم
 بيانه ويستنبط منه غيره وهذا رد على من قال ان الآية تبطل القياس واليه أشار بقوله وقوانين الاجتهاد
 (قوله بالهداية والتوفيق الخ) أي باتمام الهداية والتوفيق باتمام سيئها والافهاما حاصلان قبل ذلك
 ومنار الجاهلية استعارة لامورها من مناسكهم وغيرها (قوله اخترته لكم الخ) يعني أنه نظر
 فيه الى معنى الاختيار ولذا عدى باللام ومنهم من جعل له صفة دين قدم عليه فاتصبا حلالا والاسلام
 ودينه مفعول لا رضى ان ضمن معنى صير أو دينا منصوب على الحامية من الاسلام أو تميز من لكم فان
 قيل ما وجه تقييد رضا الاسلام بقوله اليوم لانه معطوف على أكلت وهو مرضى قبل ذلك وبعده
 قيل المراد برضاهم باختياره حكما أبديا لا ينسخ وهو كان في ذلك اليوم وقوله وهو الدين عند
 الله لا غير جلة حاله مقيدة للدلالة على ما ذكرناه (قوله متصل بذكر المحرمات الخ) الاضطراب
 الوقوع في الضرورة وقوله وحرمتها من جلة الدين الخ اشارة الى أن الاعتراض بذكر أمر الدين يؤكده

ما قسم لهم دون ما لم يقسم لهم بالازلام وقيل
 هو استقسام الجزور بالاقداح على الانصاف
 المعلومة وواحد الازلام زلم بحمل وزلم
 كسر د (ذلكم فسق) اشارة الى الاستقسام
 وكونه فسقا لانه دخول في علم الغيب وضلال
 باعتقاد أن ذلك طريق اليه واقتراء على الله
 سبحانه وتعالى ان أريد بربى الله وجهالة
 وشرك ان أريد به الصنم أو الميسر المحرم أو
 الى تناول ما حرم عليهم (اليوم) لم يرد به يوما
 بعينه وانما أراد الحاضر وما يتصل به من
 الازمنة الآتية وقيل أراد يوم نزولها وقد
 نزلت بعد عصر يوم الجمعة معرفة حجة الوداع
 (بيئس الذين كفروا من دينكم) أي من
 ابطاله ورجوعكم عنه بتحليل هذه الجبائث
 وغيره أو من أن يغلبوك عليه (فلا تخشوهم)
 أن يظهر وأعلمكم (واخشوني) وأخلصوا
 الخشية لي (اليوم) أكلت لكم دينكم
 فالنصر والظهار على الاديان كلها
 أو بالنصب على قواعد العقائد والتوفيق
 على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد
 (وأتممت عليكم نعمتي) بالهداية والتوفيق
 أو بكمال الدين أو بفتح مكة وهدم منار
 الجاهلية (ورضى لكم الاسلام) اخترته لكم
 (دينا) من بين الاديان وهو الدين عند الله
 لا غير (فن اضطر) متصل بذكر المحرمات وما
 بينهم ما اعتراض لما يوجب التجنب عنها وهو
 ان تناولها فسوق وحرمتها من جلة الدين
 الكامل والنعمة التامة والاسلام المرضي
 والمعنى فن اضطر الى تناول شيء من هذه
 المحرمات

حرمها لانها من جلته والخصصة الجماعة أي الجوع معي بها لانه يخص له البطون أي تغمر والجنف
معناه المبل كما زوال الماد بجملة لا ثم تجاوز محل الضرورة والرخصة بالزيادة أو قصد أمر غير دفعها وظاهره
أن معنى قوله غير باغ ولا عاد ذلك وقد فسر الباغي في سورة البقرة بالمستأثر على غيره فكانه أشار هنا
إلى تفسير آخره وقوله لا يؤاخذ به بأكله أوله به ليصح جعله جوابا لمن الشرطية من تبع عليه وإشارة
إلى أنه أقيم فيه سبب الجزاء مقامه لانه مقدر في الكلام وإن كان لا مانع منه (قوله لما تضمن السؤال
معنى القول الخ) يعنى أن السؤال ليس مما يسهل في الجمل ويتعدى بحرف الجزى يقال سأل عن كذا
فقبيل انه بتقدير مضاف أى جواب ماذا واختار المصنف رحمه الله أنه ضمن معنى القول فخفيت
به الجملة كما يحكى بالقول وهو معلق لانه وإن لم يكن من أفعال القلوب لكنه طريق العلم
فعلق كما يعلق وقال لهم دون لنا الذي وقع في سؤالهم فيقتضى الحكاية ذلك حكاية باله في مناسبة
غنية يسألونك كما تقول أقسم زيد ليضرب بن ولوقات لا ضرب بن باز وقوله والمسؤل الخ أى ليس عن مطلق
ما أحل بل عن المطاعم لأن الكلام فيها وقوله سألوهم أى هل هو جميع ما عدا
المذكور أم فيه تفصيل فأجيبوا بأن له تفصيلا (قوله ما لم تستخيه الطباع السليمة الخ) فالمراد
بالطبيب ما لم يستخيه لقوله ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبيثات والمراد باستخيات العرب
ما كانوا يأكلونه من الحشرات وقوله أو ما لا يدل الخ تفسير آخر للطبيب وهو بمعنى الحلال لأن الطبيب
يكون بمعنى الحلال والحل ما ينص أو قياس ويدخل فيه الإجماع ولا بد من استناده لنص وإن لم تقف
عليه وقال السليمة لأن الطباع جمع طبع وهو ما طبع عليه الإنسان كما ذكره الأزهري فلا عبرة بمن أنكر
صكونه جمعا وقال انه واحد مذكور ومن أنه ذهب إلى الطبيعة وقال ابن السيد يجوز أن يكون جمع
طبع ككلب وكلاب اه وكأنه لم يقف على ما قاله الأزهري (قوله عطف على الطيبات ان جعل ما
موصولة الخ) يصح على هذا أيضا كونها مبتدأ أو جملة فكلوا خبره لكنه خلاف الظاهر (قوله
وصيد ما علمت الخ) أى صيده لانه الذى أحل فعطفه على الطيبات من عطف الخاص على العام
وعلى تقدير الشرطية لا يكون عطفا على الطيبات بل مبتدأ خبره الشرط والجزاء على الاختيار والجملة
عطف على جملة أحل لكم ولا يحتاج إلى تقدير مضاف ونقل عن الزمخشري أنه قال بالتقدير فيه
وقال تقديره لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف إلى اسم الشرط في حكم المضاف اليه كما تقول غلام
من يضرب أضرب كما تقول من يضرب أضرب كذا قال التحرير والظاهر أنه لا حاجة إلى جعل الصيد
بمعنى الصيد لان الحل والحرم يتعلقان بالفعل وأنه لا حاجة إلى تقدير المضاف على جعلها شرطية كما أشار
إليه المصنف رحمه الله بترك التقدير فيه لانه على ذلك التقدير يصير الخبر خاليا عن ضمير المبتدأ إلا أن يتكلف
بجعل ما أمسكن من وضع الظاهر موضع المضمر فلي تأمل وقوله والجوارح كواسب الخ من قولهم جرح
فلان أهله خيرا إذا أكسبهم وفلان جارحة أهله أى أكسبهم (قوله معلمين إياه الصيد الخ) مؤدب الجوارح
شامل للكلاب وخص به الاشتقاق لانه أكثر فيه وقوله ومضريها أصل معنى التضرية الأضراء والحث
وقد مضى بالصيد واضراء عليه مرنه عليه ثم قيل لكل من اعتاد شئنا وقوله لان كل سبع يسمى كلبا في
شمولة للطير تظن ولادالة في تسميته الاسد كلبا عليه وقوله من الكلب يسكون اللام أصالة أو مخففة كلب
بفتحة وفيه على هذا استخدام في قوله فيه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم سلط عليه كلبا من
كلابك) قال في الكشف فأكله الاسد وسأني هذا في سورة النجم قاله صلى الله عليه وسلم في حق عتبة بن
أبي لهب أو لهب بن أبي لهب وقد أذاه وسبه قال الطبري رحمه الله هذا حديث موضوع وليس كما قال بل
هو حديث صحيح أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أبي نوفل قال كان لهب بن أبي لهب يسب النبي
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك أو كلبك فخرج في قافلة
يريد الشام فزلوا منزلا فيه سبعاء فقال اني أخاف دعوة محمد صلى الله عليه وسلم فجعلوا امتاعه حوله

(في محضة) جماعة (غير متجانف لانهم) غير
ماثل له ومنصرف اليه بأن يأكلها تامذا
أو مجاوزا حد الرخصة كقوله غير باغ ولا عاد
(فإن الله غفور رحيم) لا يؤاخذ به بأكله
(يسألونك ماذا أحل لهم) لما تضمن
السؤال معنى القول أو وقع على الجملة
وقد سبق الكلام فيما إذا وانما قال لهم ولم
يقول إنما على الحكاية لان يسألونك بلفظ
الغيبة وكلا الوجهين شائع في أمثاله والمسؤل
ما أحل لهم من المطاعم كأنهم لما نلى عليهم
ما حرم عليهم سألوهم ما أحل لهم (قل أحل
لكم الطيبات) ما لم تستخيه الطباع السليمة
ولم تنفر عنه ومن مفهومه حرم مستخيات
العرب أو ما لم يدل نص ولا قياس على حرمة
(وما علمت من الجوارح) عطف على الطيبات
ان جعلت ما موصولة على تقدير وصيد
ما علمت وجملة شرطية ان جعلت شرطاً وجوابها
فكلوا والجوارح كواسب الصيد على أهلها
من سبع ذوات الأربع والطير (مكئين)
معلمين إياه الصيد والمكلب مؤدب الجوارح
ومضريها بالصيد مشتق من الكلب لان
التأديب يكون أكثريه وأثر أولان
والسلام اللهم سلط عليه كلبا من كلابك

وقعدوا بحرسونه فجاءه أمد فانتزعوه وذهب به قال الحاكم وهو صحيح الاستناد وقوله وانتصايه أي
مكابين وقوله وفانتهما المبالغة الخ إشارة إلى أنها حال مؤسكة لعمامها وهو علمه (قوله
حال ثانية) مؤكدة أيضا واستنفائية إن لم تكن ما شرطية والافهي معترضة (قوله من الحبل وطرق
التأديب الخ) أي المراد بما علمهم الله ما ذكره هو أعم من الوجه الثاني ولذا قدمه لأنه أعم فائدة إذ
التأديب شامل لما في رساله ومأموره وقيل الأول يتعلق بكيفية التعليم والحبل وهي من الله أي بالهام
منه أو بالعقل الذي خلقه فيهم والثاني بما في الاصطبات من الجزئيات التي يحل بها الصيد وذلك بالشرع
الذي علمه الله فعلى الأول الحال الثاني أعني تعلمون من غيره التفسير والتفصيل للحال الأول أي مكابين
وعلى الثاني قيد زائد وقوله بدعائه أي ينداء الصائد للكل ونحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
الخ) رواه أصحاب السنن وأوله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم فقال
إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك فان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك
على نفسه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا أكل الكلب من الصيد فهو غير معلم لا يؤكل صيده ويؤكل صيد
الباري ونحوه وإن أكل وعليه إمام الحرمين من الشافعية وقال مالك والليث يؤكل وإن أكل الكلب
منه وقال الشافعي رحمه الله لا يؤكل إذا أكل منه وإلى المذهب أشار المصنف رحمه الله وقوله
في الحديث إنما أمسك الخ عليه للثني وقوله الضمير لما علم الخ هذا هو الأصح كما صرح به الحديث
السابق وقيل هو لاكل وهو بعيد وقوله فيؤخذكم الخ إشارة إلى أن سرعة الحساب مجاز عن
المؤاخذه على جميع الأفعال خفيها وجعلها بالان من سرعة عليه الحساب وسهل يحاسب على كل شيء
ومن صعب عليه قد يحاسب على ما يهمله ويترك غيره (قوله يتناول الذبائح وغيرها ويهم الخ) في البخاري
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد بها الذبائح لأن غيرها لم يختلف في حله وقوله والنصارى قبل فيه
شيء فإن النصارى من ثلاثة وأخرج عبد الرزاق عن النخعي عن علي كرم الله وجهه ورضي عنه أنه كان يكره
ذبائح بني تغلب ونسائهم ويقول هم من العرب ورواه الشافعي عنه بإسناد صحيح ولم يلق بهم الجوس لأنهم
ليسوا بأهل كتاب (قوله سنوابعهم سنة أهل الكتاب الخ) قال ابن حجر رحمه الله لم أجد بهذا اللفظ وقوله
رواه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما أدري ما أصنع في أمر الجوس فقال له عبد الرحمن
بن عوف رضي الله عنه أشهد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب
قال مالك رحمه الله يعني في الجزية وعلم من تخصه من مالك الجزية أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم
ورواه البيهقي عن الحسن يعني ما ذكره المصنف وعبد الرزاق وقال إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده
فلا وجه لما قاله ابن حجر وإعادة أهل الكتاب الطيبات للتأكيذ والتوطئة لما بعده وذكره اليوم لما
مر (قوله وطعامكم حل لهم الخ) فلا عليكم أصله لا بأس عليكم بخذف اسم لا وهو مجموع من العرب
كما ذكره النخاسة وفي الاتصاف لما كان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة أو لولا الآية بصرف
الخطاب إلى المؤمنين أي لا جناح عليكم أي المسلمون أن تطعموا أهل الكتاب وفي أمالي الإمام السهلي
رحمه الله تعالى قبل ما للحكمة في هذه الجملة وهم كفار لا يحتاجون إلى بيان فنعنه جوابا أحدهما
أن المعنى انظروا إلى ما أحل لكم في شريعتكم فان أطعموكم فكلوه ولا تنظروا إلى ما كان محرما عليهم
فإن لحوم الأبل ونحوها كانت محرمة عليهم ثم نسخ ذلك في شرعنا والآية بيان أن الله أي أعلموا أن
ما كان محرما عليهم مما هو حلال لكم قد أحل لهم أيضا ولذلك لو أطعمونا خنزيرا أو نحرور وقالوا
هو حلال في شريعتنا وقد أباح الله لكم طعامنا كذبناهم وقلنا أن الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل
لنا لا غيره فالعق طعمهم حل لكم إذا كان الطعام الذي أحلته لكم وهذا التفسير معنى قول السدي
وغيره الثاني للنخاس والزجاج والنقاش وكثير من المتأخرين أن المعنى جائز لكم أن تطعموه وهم من
طعامكم لأن يمينهم ما يحل لهم في دينهم لأن دينهم باطل لأنه لم يقل وأطعامكم بل طعامكم

وانتصايه على الحال من علمه وفانتهما المبالغة
في التعليم (تعلمون من) حال ثانية أو استئناف
(عما علمكم الله) من الحبل وطرق
التأديب فان العلم بها الهام من الله تعالى
أو من كتب العقل الذي هو منصفة
منه سبحانه وتعالى أو مما علمكم الله أن
تعلموه من اتباع الصيد بارسال صاحبه
وأن يترجم بغيره وينصرف بدعائه ويمسك
عليه الصيد ولا يأكل منه (فكلوا مما أمسك
عليكم) وهو ما لم تأكل منه لقوله عليه
الصلاة والسلام لعدي بن حاتم وإن أكل
منه فلا تأكل إنما أمسك على نفسه وإلى
ذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم
لا يشترط ذلك في سباع الطير لأن تأديبها إلى
هذا الحد متعذر وقال آخرون لا يشترط
مطلقا (واذكروا اسم الله عليه) الضمير لما علمتم
والمعنى هو عليه عند رساله أو لما أمسك
بمعنى هو عليه إذا أدركتم ذكره (واتقوا
الله) في محرماته (إن الله سريع الحساب)
فيؤخذكم بما حل ودق (اليوم أحل لكم
الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب الذين
لكم) يتناول الذبائح وغيرها ويهم الذين
أوتوا الكتاب اليهود والنصارى واستثنى
على رضي الله تعالى عنه نصارى بني تغلب
وقال بسواهم النصارى ولم يأخذوا منها
الاشرب الخ ولا يلق بهم في الجزية لقوله
وأن ألقوا بهم في القرية على الجزية لقوله
عليه الصلاة والسلام سنوابعهم سنة أهل
الكتاب غير ما كنى نسائهم ولا آكل ذبائحهم
(وطعامكم حل لهم) فلا عليكم أن تطعموههم

والأطعام المأكول وأما الفعل فهو الأكل فالأطعام فان زعموا أن الأكل يقوم مقام الأكل فليسابق
اعتراض آخر وهو الفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ وهو ممنوع بالإجماع لا يجوزون أطعام زيد حسن
للمساكين ولا ضرب زيد فزيد فكيف جازوا أطعامكم حل لهم اهـ وقوله وتبيعه ومنهم من يقول أنه يجوز
البيع لهم مطلقا ولو كانوا من دار الحرب وبه صرح الفقهاء لكن قالوا الأولى أن لا يباع لهم بخلاف
السلام وما بينه وبين الحرب وبعضهم يخطئ في الأول فاعرفه (قوله والمحصنات الخ) جعله
بعنا على جواز الأولى بناء على نكاح الأمة الكافرة وأما المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ففسره
ابن جرير رضي الله تعالى عنهما بمن أسلم منهم وقالوا أنه بأباه النظم ولم ير ضوه وهو بظاهره تناول الحرييات
وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يجوز نكاح الحرييات وخص الآية بالذميات واحتج له بقوله
لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله والنكاح مقتض للمودة وقوله تعالى
خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة قال الجصاص وهذا عندنا غايدل
على الكراهة وأصحابنا يكرهون مناهة أهل الحرب (قوله وتقييد الحل بآياتها) أي الأجور والمهور
لا يجب تقييدها فهذا القيد لا مفهوم له لأنه تأكيدي الوجوب لا الاحتراز والمراد بالآيات التمهيد
والالتزام بمجاز وهذا أقرب وإن كان المال واحدا وحمل المساقطة على إظهار الزنا لظهور مقابلة في
الأسرار لتبادره من الخلدن وهو الصديق وقيل الأول نهى عن الزنا والثاني نهى عن مخالطة من
يريد بالآيمان شرائع الإسلام) على أنه مصدر أريد به المؤمن به كدرهم ضرب الأمير لان الآيمان نفسه
لا يكفر به والكفر بالآباء عنه وجوده والآية تذييل لقوله اليوم أحل لكم الطيبات أعظم الشأن ما أحله
الله وما حرّمه وتعليل على من خاف ذلك فيقتضي أن يراد بالآيمان أمور الدين (قوله أي إذا
أردتم القيام الخ) لما كان النظم إذا حمل على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها
أو منصرفا بعد القيام وكله غير مراد أوله بتأويلين أن يكون القيام إلى الصلاة بمعنى إرادته
فغير عن السبب بالمسبب أو قصد ما فغير عن أحد لازمي الشيء بلازمه الآخر لأنه من إطلاق اسم المزموم
على لازمه والمسبب على سببه بناء على أن إرادة الشيء لازم وسبب على أنه لو سلم فيمكن في تغيير الوجه - بن
اعتبار العلاقتين واختار الأول لما في الثاني من التكاف كذا قيل وهو رد لكلام العلامة حيث
قال المراد بالقيام إلى الصلاة قصد ما على الأول قصد القيام إلى الصلاة والمصنف رحمه الله تعالى
جعل الأول من باب إطلاق المسبب على السبب والثاني من إطلاق المزموم على اللازم وقصد الشيء كما
أنه لازم للقيام إليه سبب له فلا فرق في ذلك بينهما وهذا الإشارة إلى سؤال على الزمخشري وهو وارد
على المصنف أيضا وهو أنه لا فرق بين الوجهين معنى إذا قصدوا الإرادة متقاربين والعلاقة وإن اعتبر
فيها التعاير كما ذكرنا يجوز فيها الاتحاد فتخرج أحد الوجهين وجه - له غير الآخر ليس تحتها كبرية في
والنصرير حاول الجواب منه ولا طائل تحتها وقيل في الفرق بينهما أن الأول هو القصد إلى الانتصاب
إلى الصلاة والثاني القصد إلى الصلاة ولا نظر إلى الانتصاب وبعد كل كلام لم يتضح كل الاتضاح
(قوله والتنبيه على أن من أراد للعبادة الخ) وجهه يؤخذ من التعليق على الإرادة فان جوابها
مقارن أو متصل وما ذكره في الوجه الثاني من أن التوجه الخ قيل عليه أنه يمكن في التعبير عن
القصد بالقيام أن القيام يستلزم القصد ولا دخل لكون التوجه مستلزما له في التعبير بالقيام عن
القصد إلا أن يقال أرادنا كيد استلزام القيام للقصد بأن القيام لا يتفك عن التوجه المستلزم للقصد
وفيه تأمل (قوله وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل طائفة الخ) نظرا إلى عموم الذين آمنوا من غير
اختصاص بالمحدثين وإن لم يكن في الكلام دلالة على تكرار الفعل لأنها لا تقتضيه على الصحيح وإنما
ذلك من خارج لا يمكن الإجماع صرفها من ظاهرها فاما أن تكون مقيدة أي وأنتم محدثون بقرينة
دلالة الحال ولأنه اشترط الحدث في البذل وهو التيمم فلم يكن له مدخل في الوضوء مع المدخلة

وتبيعه ومنهم من ولا حرّم عليهم لم يجز ذلك
(والمحصنات من المؤمنات) هي الحرات
العقبات وتخصيهن بعث على ما هو الأولى
(والمحصنات من الحريات) وقال ابن عباس
قبلكم) وإن كن حريات وقال ابن عباس
لا فصل الحريات (إذا أتيتوهن أجورهن)
مهورهن وتقييد الحل بآياتها تأكيد وجوبها
والحث على ما هو الأولى وقيل المراد بآياتها
الآيات (محصنين) أعفاهما بالنكاح (غير
مأخوذ) غير مجاهرين بالزنا ولا متخذين
أخذان) مستترين به والخلدن الصديق يقع
على الذكر والآن (ومن يكفر بالآيمان
فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين)
يريد بالآيمان شرائع الإسلام وبالكفر به
انكاره والامتناع عنه (أي إذا أردتم القيام
إذا قمتم إلى الصلاة) فإذا قرأت القرآن
فاستمعوا له وهو من أراد الفعل بالفعل
المسبب عنها لا يجوز التنبيه على أن من
أراد العبادة ينبغي أن يتأد بالعبادة
لا يتفك العمل عن التوجه إلى الشيء والقيام إليه
قصد له وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل
طائفة إلى الصلاة وإن لم يكن محدثا

والاجماع على خلافه لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح فقال عمر رضي الله تعالى عنه صنعت شيئا لم تكن
تصنعه فقال عمدا فقلته فقبل مطلقا يريد به التقييد (٢٢٠) والمعنى اذا قمتم الى الصلاة محمد بن وقيل الامر فيه للتعبد وقبل كان

في التيمم لم يكن البدل بلا وقوله فلم تجدوا ماء صريح في البدلية واما ما قيل انه اشترط الحدث في البدل
فبدل على هذا غير ظاهر فانه للضرورة ولا ضرورة بدون الحدث وفقد الماء وقيل انه لا دلالة في الكلام
على عموم الاحوال فيخص بالبعض او انه لا دلالة له على تخصيص الافراد ويجب على كل مؤمن الوضوء
عند القيام ولو مرة وأورد عليه انه لو لا دلالة العبارة على عموم الاحوال لم يرد الاشكال وفيه نظر وقيل
الامر للتعبد ويعلم الوجوب للحدث من السنة وهو بعيد لاجماعهم على أن وجوب الوضوء مستفاد من
هذه الآية مع الاحتياج الى التخصيص بغير المحدثين من غير دليل مع أنه لا نذب بالنسبة الى المحدثين
وأبعد منه أنه نذب بالنسبة الى البعض وجوب بالنسبة لآخرين وكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الخمس بوضوء واحد أخرجه مسلم وغيره وقوله عمدا فقلته أي بيانا للجهل بوجوبه من أنه أن تجد الوضوء
سنة وقيل في الكلام شرطه قدر أي اذا قمتم الى الصلاة الخ ان كنتم محدثين وان كنتم جنباء وهو قريب
بجدا (قوله وقيل كان ذلك أول الامر ثم نسخ الخ) فيه أن أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والبيهقي وروا عن عبد الله بن الغسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل
صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع
عنه الوضوء الامن حدث وحديث المائدة لا يعارضه لان المراقى قال لم أجده مرفوعا وقد مر أن آخر
ما نزل براءة (قوله ولا حاجة الى ذلك الخ) ذلك عند الحنفية من الآداب والواجب عند مالك
رحمته الله تعالى لذاته وقيل تحقق وصول الماء فلو تحقق لم يجب كما قاله ابن الحاج في شرح المنية (قوله
الجمهور على دخول المرفقين الخ) وخالف في ذلك بعضهم كزفر وأما أنها اذا كانت بمعنى مع أو متعلقة
بمعدوف لم يبق معنى التعديد ولم يبق له كره مزيد فائدة لا شتمال اليه عليها فذكرها زائد فقه نظر لانه
يدل على دخول المرفقين صريحا لان اليدوان كانت الى المنكب فليس ذلك مرادها نابل المراد بعضها
لخروج ما فوق المرفق وادخاله ويعلم منه التعديد أيضا وما جئنا اليه المصنف رحمه الله تعالى أن التخصيص
على الشيء لا يقتضي عدم غيره فتأمل (قوله وقيل الى تفيد الغاية مطلقا الخ) اختلف أهل النحو
والاصول في هذه المسائل فمن قائل بالدخول مطلقا ومن قائل بالخروج مطلقا ومفصل بين أن صدر
الكلام ان لم يتناول الغاية فذكرها المذا الحكم اليها فلا يدخل مثل أمثوا السلام الى الليل وان تناولها
كما هنا فذكرها لاسقاط ما وراءها فيبقي داخل تحت الحكم وهذا أيضا ليس على إطلاقه اذ يدخل في مثل
قرأت القرآن الخ بخلاف قرأته الى سورة كذا والغاية ما ينتهي به الشيء فتطلق على الجزء الاخير وما
بلاقية والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء على الاصح معروف (قوله الباء مزيدة وقيل للتبعيض الخ)
لما كان المسح متعديا بنفسه جعلها زائدة ولظهوره قدمه وهي دخلت في المفعول لتضمن معنى الاصاق
وهو شامل لمسح البعض والكلي ولا دلالة على أحدهما فحمل على التبعيض اتفقته وقيل ان الباء تفيد
التبعيض سواء دخلت في الالة نحو مسح بالتمديد أو المحل نحو مسح برأس البتيم ونقل عن أبي
علي وبه أخذ أبو حنيفة ~~كان~~ ذهب الى أن الاقل ليس مراد الحصة في ضمن غسل الوجه مع عدم
تأدي الفرض به بالاتفاق فصار مجعلا بين مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الناصية فقد رجع قد ارها وهو
الربع وبناء على اشتراط الترتيب والافيجوز أن يكون عديم الاعتداد به لذلك (قوله نصبه نافع وابن
عامر الخ) قرئ أرجلكم بالنصب والجزو الرفع فالقول اما بالعطف على وجوهكم وقيل على أيديكم
بناء على أن العطف على الأول أو الثاني اذا تعدد المعطوف عليه لكنه أورد عليه أن فيه الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بجملة ليست اعتراضية وقد التزمه أبو البقاء رحمه الله تعالى وقال انه لا بأس
به وأما احتمال العطف على محل الجار والمجرور فبعد لفظا ومعنى (قوله وجزءه السابقون على الجوار
الخ) جمل قراءة الجز على الجز الجوارى وأشار الى الرذ على من قال انه شاذ بابه الشعر مع انه انما ورد
كثيرا في النعت وقيل لا في التأ كبدل في العطف وحرف العطف مانع من الجوار بأنه كثير في كلزم

ذلك أول الامر ثم نسخ وهو ضعيف لقوله
عليه الصلاة والسلام المائدة من آخر القرآن
نزولا فأحوا حلالها وحرموا حرامها
(فاغسلوا وجوهكم) أمر بالماء عليها ولا
حاجة الى ذلك خلافا لما لك (وأيدىكم الى
المرفق) الجمهور على دخول المرفقين في
المفعول ولذلك قيل الى بمعنى مع كقوله تعالى
ويزدكم قوة الى قوتكم أو متعلقة بمعدوف
تقديره وأيدىكم مضافة الى المرفق ولو
كان كذلك لم يبق معنى التعديد ولا ذكره مزيد
فائدة لان مطلق اليد يشتمل عليها وقيل الى
تفيد الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم
أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وانما يعلم
من خارج ولم يكن في الآية وكأن الايدي
متناولة لها فحكم بدخولها احتياطا وقيل
الى من حيث انها تفيد الغاية تقتضي
خروجها والا لم تكن غاية لقوله تعالى فنظرة
الى يسرة وقوله تعالى ثم أتموا الصيام الى
الليل لكن لما لم تتم بالغاية ههنا عن ذى
الغاية وجب ادخالها احتياطا (وامسحوا
برؤوسكم) الباء مزيدة وقيل للتبعيض
فانه القارق بين قولك مسحتم المسدبل
وبالتمديد ووجهه أن يقال انها تدل على
تضمن الفعل معنى الاصاق فكانه قيل
والصقوا المسح برؤوسكم وذلك لا يقتضي
الاستيعاب بخلاف ما لو قيل وامسحوا
رؤوسكم فانه كقوله فاغسلوا وجوهكم
واختلف العلماء في قدر الواجب فأوجب
الشافعي رضي الله تعالى عنه أقل ما يقع عليه
الاسم أخذ باليقين وأبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه مسح ربيع الرأس لانه عليه الصلاة
والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من
الربع ومالك رضي الله تعالى عنه مسح كله
أخذ بالاحتياط (وأرجلكم الى الكعبين)
نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي
ويعقوب عطف على وجوهكم ويؤيده السنة
الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة
والتعديد اذا مسح لم يجز وجزءه السابقون
على الجوار وتطيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحور عين بالجز في قراءة الكسائي وقوله هم حجر ضرب خرب العرب
والنصاء باب في ذلك

العرب نظاما وثرا ولا يختص بالنعت والتأكيده وقد ورد في العطف كما أثبتته النجاسة حتى عقد واه
 بابا على حديثه ~~له~~ كثرته ولفظه من المشاكلة وقد كثر حتى نعتوا عن اعتباره في الاعراب الى التنبيه
 والتأنيث وغير ذلك لكن شرط حسنه عدم الالباس مع تضمن نكتة وهو هنا ليس كذلك لان الغاية دلت
 على أنه ليس بمسوح اذا مسح لا يغني والنكتة فيه الاشارة الى تخفيفه حتى كأنه مسح ومنهم من حمل
 النصب على حالة ظهور الرجل والجزء على حال استئثارها بالخلف جلالا لقراءتين على الحالتين قبل وفيه نظر
 لان المسح على الخلف ليس ماسحا على الرجل حقيقة ولا حكما لان الخلف اعتبر ما ناسرا به الحدث الى
 القدم فهي ظاهرة وما حمل بالخلف ازيل بالمسح فهو على الخلف حقيقة وحكمه وان المسح على
 الخلف لا يجب الى الكعبين اتفاقا كذا قيل (وفيه بحث) لانه يجوز أن يكون ابيان الحمل الذي يجزى عليه
 المسح لانه لا يجزى على ساقه ثم انه نقل هذا عن الكشاف وقد قال النحرير انه لا دلالة في كلامه عليه
 (قوله وفائدة التنبيه الخ) في نسخة يقصد وفي أخرى يقصد وهما بمعنى أي يخفف وهذا يستفاد من
 صورة العطف لامن جعله معطوفا على المسح ليغيد ما ذكره كما قيل فان قيل العطف على المسح
 لا للمسح ~~بكون~~ جعلا بين الحقيقة والجواز حيث أريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة
 وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قوله استعمال الماء قيل انه اشكال قوى لا يخلص عنه
 سوى الحمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على
 الرأس في الظاهر وهو من عطف الحمل في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم ولا يخفى أنه لا دلالة في الكلام
 على التجوز في المحذوف مع ما في اضممار الجازم من الضعف وقيل انه من قبيل علفتها بنا وما بارد وهو من
 المشاكلة ومن أهل البدع من جوز المسح على الرجل بدون الخلف مستدلا بظاهر الآية وللشريف
 المرتضى كلام في تأييده تركا لاجماع أهل السنة على خلافه وتنبه به عذاب يوم أليم يجزى أليم وهو صفة
 العذاب لا اليوم وحور عين في قراءة الجزم معطوف على ولدان لا على ما قبله مما طافوا به وتبع في التثنية
 بهما بين الآيتين أبا البقاء وغيره وسأني فيهما كلام آخر (قوله وفي الفصل الخ) هذا مذهبه وتضمن الايمان
 معنى التنبيه والدلالة فلذا عدا به على والقائل بعده لا يسلمه ويقول بل هو لبيان الاولى ويكتفي مثله نكتة
 وقراءة الرفع على أنه مبتدأ أخبره محذوف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وقوله فاغتسلوا أخذه من
 التطهر الدال على المبالغة في الطهارة (قوله استعمل الكلام الخ) قيل ولثلايتهم نسخة لان هذه
 السورة من آخر منازل (قوله أي ما يريد الامر بالطهارة الخ) يريد أن مفعوله محذوف واللام للتعليل
 لازمة لان أن المصدرية لا تضر بعد اللام الزائدة وقوله تضيقا مفعول له مبين للمعنى والخروج الضيق
 (قوله لينظفكم الخ) يعني الطهارة هنا الغوية بمعنى التنظف أو معنوية بمعنى تكفير الذنوب لا بمعنى
 إزالة النجاسة فان الحدث ليس بنجاسة وهذا رد على الحنفية على ما قيل فانهم يقولون ان الحدث نجاسة
 وليس كذلك لانه عندهم نجاسة حكمية بمعنى كونه مانعا من الصلاة لا بمعنى كونه بحيث يتنجس الطعام
 أو الثوب الرطب بعلاقته أو تفسد الصلاة بحمل حدث أو جنب غسل موضع خروج النجاسة منه وأما
 تنجس الماء عند أبي حنيفة فلا تتقال المانعية والاثام اليه وقيل معناه تطهير القاب عن دنس التردد عن
 طاعة الله تعالى (قوله أولي طهركم بالتراب اذا أعوزكم التطهير بالماء الخ) يقال أعوزني كذا بمعنى أعجزني
 والعوز بالفتح العدم والمراد بالتطهير رفع الحدث والمانع الحكمي وأما ما نقل عن بعض الشافعية كإمام
 الحرمين من أن القول بأن التراب مطهر قول ركيك فراده به منع الطهارة الحسية فلا يرد عليه أنه مخالف
 للحديث الصحيح جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا (قوله لان أن لا تقدر بعد المزية) هذا مخالف
 لكلام النجاسة قال الرضي الظاهر أن تقدر أن بعد اللام الزائدة التي بعد فعل الامر والارادة وكذا في
 المغنى وغيره فلا سلف له في هذا القول ووقوع هذه اللام بعد الارادة والامر في القرآن وكلام العرب
 شائع مقبوس وهو من مسائل الكتاب قال فيه سألتهم أي الخليل عن معنى أريد لان يفعل فقال انما يريد

وفائدة التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصر في
 صب الماء عليها ويغسل غسلا يقرب من المسح
 وفي الفصل بينه وبين أخويه ايماء الى وجوب
 الترتيب وقرئ بالرفع على وأرجلكم مغسولة
 (وان كنتم جنبا فاطهروا) فاغتسلوا (وان
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم
 من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء
 فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وأيديكم منه) سبق تفسيره ولعل تكريره
 لتبطل الكلام في بيان أنواع الطهارة
 (ما يريد الله ليكمل عليكم من حرج) أي
 ما يريد الامر بالطهارة للصلاة أو الامر بالتيمم
 تضيقا عليكم (ولكن يري بديهة - ركم)
 لينظفكم أولي طهركم من الذنوب فان
 الوضوء تكفير للذنوب أو ليطهركم بالتراب
 اذا أعوزكم التطهير بالماء ففعل بديهة
 الموضعين محذوف واللام للعلل وقيل من بديهة
 والمعنى ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج
 حتى لا يربح لكم في التيمم ولكن يريد أن
 يطهركم وهو ضعيف لان أن لا تقدر بعد

أن تقول ارادني لهذا كما قال تعالى وأمرت لأن يكون أول المسلمين اه واختلاف فيه النسخة فقال
 السيرافي رحمه الله فيه وجهان أحدهما ما اختاره البصريون أن مفعوله مقدر أي أريد ما أريد لأن
 تفعل فاللام تعليلية غير زائدة الثاني أنها زائدة لتأكيد المفعول اه وقال أبو علي في التعليقة عن
 المبرد أن الفعل دال على المصدر فهو مقدر أي أردت وأرادني لكذا الخذف ارادني واللام زائدة اه
 وهو تكلف بعيد ففيه ثلاثة مذاهب أقربها الأول وأسهلها الثاني وهو من يلبس الكلام القديم
 كقوله * أريد لأتسى ذكره كل ساعة * ووجه البلاغة فيه أن الجار دال على تعميم
 المراد والمأمور به وأن لا يتخلف مراده وامتنال أمره وهذا مما يعرفه الذوق السليم ولأن تقول أن
 مراده أنها لا تزداد في غير الأمر والارادة (قوله أيتى بشرع الخ) يعني أن المراد بالنعمة نعمة الطهارة
 بقرينة المقام ومطهرة ومكفرة للطاهر فيه الفتح كقولهم الولد شجينة ومجذلة أي سبب للجن والجن
 ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددا والعزائم جمع العزيمة وهي ضد الرخصة أي المعنى جعل
 الله نعمة الرخصة تقيما للنعمة العزيمة (قوله والآية مشتملة على سبعة أمور الخ) والاصل الماء والبدل
 التراب والمستوعب الغسل وغيره الوضوء والمحدود بقوله إلى المراقق وإلى الكهين وغيره ما سواه وهذا
 ظاهر وقوله بالاسلام يحتمل التعميم وهذا أولى (قوله يعني الميثاق الذي أخذ الخ) هو بهذا اللفظ
 أخرجه البخاري ومسلم وفي النهاية المنشط بالفتح مفعول من النشاط وهو ضد الكسل والمكروه ما يكره
 ولا ينشط لعمله وهذه الميثاق كانت بالعقبة الثانية سنة ثلاث عشرة من النبوة والاولى في سنة إحدى
 عشرة فقوله أو ميثاق ليلة العقبة أي الاولى وقصته معروفة وبيعة الرضوان بالحديبية سميت بها لقوله
 تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله في النساء نعمة بمعنى نسيانها وهو
 مصدر أتسى المزبد فكان من نسي أنسى نفسه وذات الصدور أصل معناه صاحبة الصدور فقبحوا به
 عما فيها كافي قوله هذا انائك وأشار إلى أن المراد بعلمه مجازاته على ما علمه وفضلا لا يكون في مثل
 هذا الموضع فيقول هنا أو يدرج في مساحات المستغنيين لأن لها استعما لا خاصا بعد النفي ويمكن
 تأويل كلامه بما يوافق وهو واضح (قوله عدا بعلى الخ) قد سبق ما نقلنا من أن جرم يكون بمعنى حل
 فيستعدي للمفعول الاول بنفسه وللتثاني بعلى أو بمعنى كسب فيستعدي لواحد ولاثنين وقصره المصنف
 رحمه الله بهما هناك وهذا لما صرح بعلى تعيين الاول فان كان معنى حقيقة فلا كلام ولا نعير التضمين
 والمصنف أشار إلى أن المختار عنده أنه غير حقيقي فتقدمه هذا الموافقة لما صرح به في النظم بما قبل
 جرم يحجب منه تدبيرا إلى مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا منه لأن مفعوله لا يكون الامكسوبا كالذنب
 لا الشخص وإلى مفعولين وظاهر أن هذا ليس منه لوجود حرف الجر فيما هو في موقع المفعول الثاني
 فاعتبر تضمين معنى الحل ليصح كون معنى الاول هو الشخص والثاني مع حرف الاستعلاء لا يخفى ما فيه
 من القصور بل الخلل كما يعلم مما مر ولما فتحت مكة أمر الله المسلمين أن لا يكافروا كفار مكة بما سلف منهم
 وأن يعدلوا في القول والفعل والحكم وهو مراد المصنف بما ذكره (قوله أي العدل الخ) يعني أن الضمير
 راجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل وهو ما مطلق العدل فيندرج فيه العدل مع الكفار وهو المقصود
 بالآية لما مر في سبب النزول وإن كان للعدل مع الكفار فظاهر وعلى الوجهين يتم قوله وإذا كان هذا
 العدل الخ فلا يرد قول الضرير أن مبناه على أن ضمير هو أقرب لمخصوص مصدر أعدوا المراد به العدل
 مع المشركين وترك الاعتماد عليهم وأما إذا كان لمطلقه فلا (قوله صرح لهم بالأمر بالعدل الخ)
 في الكشف فصرح لهم بالأمر بالعدل تأكيذا وتشديدا ثم استأنف فذكر لهم وجه الأمر بالعدل وهو
 قوله هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب إلى التقوى وأدخل في مناسبتها أو أقرب إلى التقوى لكونه
 لطفا فيها يعني أن أقربيته إلى التقوى مناسبة الطاعة للطاعة فالتقوى نهاية الطاعة وهو أنسب بها
 من غيرها منها أو مناسبة قضاء السبب إلى المسبب فهو بمنزلة الجزء الأخير من العلة فليس المراد أنه

(وليتى) بينهم بشرع ما هو مطهرة لا بد أنكم
 ومكفرة لذنوبكم (نعمة عليكم) في الدين أو
 أيتى برخصه انعامه عليكم بعزائمه (اعلمكم
 تشكرون) نعمته والآية مشتملة على سبعة
 أمور كإلهام معنى طهارة أن أصل وبدل
 والاصل اثنان مستوعب وغير مستوعب
 وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح
 وباعتبار المحل محدود وغير محدود وأن آلتها
 مانع وجامد وموجبها حدث أصغر أو أكبر
 وأن المبيع للعدل إلى البدل مرض أو سفر
 وأن الموعود عليهم ما تطهر من الذنوب وانعام
 النعمة (واذكرنا نعمت الله عليكم) بالاسلام
 لئلا كرم المذموم ويرغبكم في شكره (وميثاقه
 الذي واثقكم به اذ قلتم سمعنا وأطعنا) يعني
 بالميثاق الذي أخذ الخ على المسلمين حين بايعهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره
 أو ميثاق ليلة العقبة أو بيعة الرضوان
 (واتقوا الله) في النساء نعمة ونقض ميثاقه
 (إن الله عليهم بذات الصدور) أي بخفياتها
 فيجوز أن يكتم عليهم ما فضل عن جليات أعمالكم
 (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء
 بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا
 تعدلوا) عدا بعلى لتضمنه معنى الحل والمعنى
 لا يجرمنكم شدة بغضكم للمشركين على ترك
 العدل فيهم فتقدموا عليهم بارتكاب ما لا يحل
 كمثلة وقذف وقتل نسائهم وصبيته ونقض عهد
 تشفيا بما في قلوبكم (اعملوا هو أقرب
 للتقوى) أي العدل أقرب للتقوى صرح لهم
 بالأمر بالعدل وبين أنه يمكن من التقوى
 بعد ما نهاهم عن الجور وبين أنه مقتضى
 الهوى وإذا كان هذا العدل مع الكفار فما
 ظنك بالعدل مع المؤمنين

وانتقلوا الله ان الله خير مما تعملون) فيجاز بكم وتكرير هذا الحكم اما لاختلاف السبب كما قيل ان الاول نزل في المشركين وهذه في اليهود ولما زيد الاهتمام بالعدل والمبالغة في اطلاق ثائرة الفيلق (وعدا لله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) انما حذف ثاني مفعولي وعد استغناء بقوله لهم مغفرة فانه استئناف بيانه وقيل الجمله في موضع المفعول فان الوعد ضرب من القول وكانه قال وعدهم هذا القول (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) هذا من عادته تعالى ان يتبع حال أحد الفاعلين حال الآخر ٣ ٣ ٣ وقام بجنى الدعوة وفيه مزيد وعد للمؤمنين وتطبيب لقلوبهم (يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمت الله عليكم) روى أن المشركين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعضان قاموا الى الظهر معافيا صلاوا ثم أقبلوا لا كانوا أكبوا عليهم وهموا أن يوقعوا بهم اذا قاموا الى العصر فرد الله عليهم كيدهم بأن أنزل عليهم صلاة الخوف والآية إشارة الى ذلك وقيل إشارة الى ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أتى قرية فظن معه الخلفاء الاربعة يستقرضهم لدية مسلمين قتلهم ما عروبن أمية الضمري يحسبهم ما مشركين فقالوا انهم يا أبا القاسم اجلس حتى نطعمك ونقرضك فأجلسوه وهو واقف فعمد عمرو بن جحاش الى رضى عظيمة بطرحها عليه فأمسك الله يده فنزل جبريل فأخبره فخرج وقيل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا وعلق سلاحه بشجرة وتفرق الناس عنه فجاءه أعرابي فسأل سيقه فقال من يمنعك مني فقال الله فاستطه جبريل من يده فأخذ الرسول صلى الله عليه وسلم وقال من يمنعك مني فقال لا أحد أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فنزلت (اذ هم قوم أن يبسطوا اليكم أيديهم) بالقتل والاهلاك يقال بسط اليه يده اذا بطن به وبسط اليه لسانه اذا شتمه (فكف أيديهم عنكم) منعها ان تعد اليكم ورد مضرتهم محكم (واتقوا الله وعلى الله فليتوكل المؤمنون) فانه التكافى لابلال الخير ودفن الشر (واقعد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثناهم اثني عشر نقيباً) شاهد من كل سبط يتقرب عن أحوال قومه ويفتش عنها أو كفلاً يكفل عليهم بالوفاء بما أمروا به روى أن بني اسرائيل لما فرغوا من فرعون واستقر وأبصر أمرهم الله سبحانه وتعالى بالسيرة الى أريحا من أرض الشام وكان يسكن الجبارة الكنعانيون وقال اني كنت بها

أقرب من غير العدل حتى يكون من قبيل الخلل أحلى من العسل كما قاله الراغب قد بر (قوله فيجاز بكم الخ) يعني كون خير كتابة عن الجحازة كما مر وقوله وتكرير هذا الحكم الخ يعني قوله يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط الى ههنا مع تقدمه في سورة النساء بعينه لما ذكره أي لاختلاف المحكوم عليه بقرينة سبب النزول والسياق والسباق كذا في حواشي القطب وليس المراد بالحكم النهي عن الجور والامر بالعدل وافراد الحكم لانهم ما حكمكم واحد كما قيل وثائرة فاعلة من ثارت ثائرة أي هاجت هاججة (قوله انما حذف ثاني مفعولي وعد الخ) لما كان الظاهر نصب مغفرة وأجر اعلى أنه مفعول وعد كما وقع في سورة الفتح اشاروا الى نكتة العدول عن الظاهر بأن مفعوله محذوف يفسره ما بعده أو متروك ومعناه قدم لهم وعدا وهو ما بين بالجمله المذكورة بعده وهي جواب سؤال مقدور أي أي شيء وعدده لهم أو القول مقدور أي وعدهم فآثلا لهم مغفرة أو هو مفعول وعد باعتبار كونه بمعنى قال أو المراد حكميته لانه يحكي بما هو في معنى القول عند الكوفيين وفائدة الوعد بهذا القول انه وعد من لا يخلف الميعاد بضمونه فلا خلف فيه البتة فقد قال ذلك لهم وفي حقهم فكان اخبارا بنبوته لهم وهو أبلغ وقيل ان هذا القول يقال لهم عند الموت تيسير الهم وتيسير السكرات الموت عليهم (قوله هذا من عادته تعالى الخ) أن يتبع بدل من هذا وتطبيب قلوبهم بل عمل أصحاب النارهم الكفرة لا هؤلاء (قوله روى أن المشركين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أخرجه مسلم عن جابر رضى الله عنه وغيره من طرق أخر وعسافان كعثمان اسم مكان معروف على مرحلتين من مكة وكان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة وقد التقى المسلمون والكفار واقتروا من غير حرب ورأى هذابصرية وقاموا في موضع الحال بتقدير قد أو بدل من النبي وأصحابه يتأول به بالمصدر مثل سمعته قال كذا وقوله ألا كانوا بفتح الهمزة وتشديد اللام وهي كلمة تنديم كهللا وما قبل معناه على أن لا كانوا الياس بسيد لان لا تدخل على الماضي من غير تكرير وهذا كان في غزوة ذات الرقاع وذى انمار ومعنى أكبوا عليهم هجموا عليهم وهم في الصلاة بدون سلاح (قوله وقيل إشارة الى ما روى الخ) هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وابن اسحق والبيهقي لكن الذي في روايته م أن القليلين كانوا معاهدين لا مسلمين وأن الخروج الى بني النضير لا الى قريظة والضمري بفتح فسكون نسبة الى بني ضمرة حتى من العرب وجحاش بكسر الجيم علم يهودي (قوله وقيل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث جابر ولا ينافي كون هذا سبب النزول مع أن سبب النزول يجوز تعدده قوله قوم فان الجمع قد يطلق على الواحد كما في قوله الذين قال لهم الناس ولا حاجة الى تكلف تقدير بعض أو أنه هم بأمرهم فكانهم هموا (قوله بالقتل والاهلاك الخ) الالهلاك أعم من المباشرة التي بالقتل والبسط مطلق المدف بـ ط البسط للبطن وبسط اللسان للشتم فاذا استعمل فيهما فهو كناية عنهما فلا يكون بسط طوا اليكم أيديهم م والسنة هم جماعة من معنيين مختلفين للفظ واحد وقوله ان عند إشارة الى المعنى الذي به قابل البسط وقوله فانه الكافي إشارة الى وجه انتظامه مع (٣) ما بعده (قوله شاهد من كل سبط الخ) تقدم أن السبط في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب والنقيب والعريف الذي يجعل رأسا لقوم من الجيش لانه يتقرب عن أحوالهم ويفتش عنها ويوفرها من النقيب في الحيات ونحوه أو هو بمعنى السكفيل لو فاتهم بما أمروا به وأريحا بالمذكرا يخاء وكر بلاه بلاد الشام والكنعانيون أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم أمة من الجبارة لغتهم تقرب من العربية وكالب بفتح اللام ويوقنا بفتح الفاء وتشديد الذون ويهوذا بذال مجة بعدها ألف كلها أعلام غير عربية وحمل المعية على النصرة بقرينة المقام

لكم دارا وقرارا فخرجوا اليها وجاهدوا فيها فاني ناصركم وأمر موسى عليه الصلاة والسلام أن ياخذ من كل سبط كفيلا عليهم بالوفاء بما أمروا به فأخذ عليهم الميثاق واختار منهم النقباء وسار بهم فلما دنا من أرض كنعان بعث النقباء يتجسسون الاخبار ونهواهم أن يحدوا قروهم فقرأوا أجراما عظيمة وبأسا شديدا فهاجوا ورجعوا وحدثوا قومهم الاكالب بن يوقنا من سبط يهوذا ويوشع بن نون من سبط افرايم بن يوسف قوله مع ما بعده الظاهر مع ما قبله ٨١ صححه

وقيل الظاهر تفسيره باني أوفقكم للخير (قوله أي نصرتموهم وقوتوهم الخ) أصل معنى التعزير المنع والذب بالذال المجمة بمعناه أيضا وقيل أصله التقوية من العزرو هو والارزمن واحد وفي التقوية منع لمن قوته على غيره فهم امتقاربان ثم تجوز به عن النصرة لما فيها من ذلك وعن التاديب وهو في الشرع ما كان دون الحد لانه رادع ومانع عن ارتكاب القبيح ولذا سمي في الحديث نصرة في قوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالما أو مظلوما ونصرة الظالم تأديبه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنه قال الطيبي رحمه الله تعالى فان قلت الايمان بالرسول مقدم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فلم أخز كره في قوله لئن أقيم الصلاة الآية قلت هذه الجملة أعني قوله وآمنتم برسلي وعزرتوهم وأقرضتم الله قرضا حسنا كناية إيمانية عن المجاهدة ونصرة دين الله ورسوله والانفاق في سبيله كانه قيل لئن أقيم الصلاة وآتيت الزكاة وجاهدتم في سبيلي يدل عليه قوله تعالى ولا تتردوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين قال أي لا تتردوا على أدباركم في دينكم لخفاقةكم أمر ربكم وعصيانكم بديكم صلى الله عليه وسلم وانما وقع الاهتمام بشأن هذه القرينة دون الاولى وأبرزت في معرض الحكاية لان القوم كانوا يتقاعدون عن القتال ويقولون لموسى صلى الله عليه وسلم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون وقيل انما قدمت لانها هي الظاهر من أحواله الدالة على إيمانه وفسر القرض بالانفاق في سبيل الخير فهو استعارة لانه لما وعد بجزائه والثواب عليه شبه بالقرض الذي يقضى بمثله وفي كلام العرب قديما الصالحات قروض (قوله سادس جواب الشرط) كذا في الكشف أيضا وقيل عليه اذا اجتمع شرط وقسم أجيب السابق منهما الا أن يتقدمه ذو خبر فهو جواب القسم فقط وجواب الشرط محذوف واللام الاولى موطنه والثانية جوابية وليس بشئ لان مراده أن جواب الشرط محذوف وهذا دال عليه فهو سادس مدعي لا أنه جواب له ويجوز أن يكون لا كفرن جوابا لما تضمنه قوله ولقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل من القسم وقيل ان جوابه لئن أقيم فلا تكون اللام موطئة أو تكون ذات وجهين وهو غريب وجه له القسم الشرط وجوابه مفسر لذلك الميثاق المتقدم (قوله بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم) أي الشرط المؤكد بالقسم الذي علق به ما وقع في جوابه من الوعد العظيم وهو قوله لا كفرن الخ وعظمه ظاهر وعدل عن قول الزمخشري بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق بالوعد العظيم لانه أورد عليه أن الوعد بتكفير السيئات وادخال الجنات جزاء للشرط والجزاء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزاء فعبارة الكتاب على القلب ولذا غيرها المصنف إشارة الى أنها مقالوبة وأجيب بأنه لم يرد بالتعليق المصطلح أي جعل أمر على خطر الوجود مرتبا ومقيدا حصوله بمحصل شرط ومسيبائه بل معناه اللغوي وهو الارتباط به وقد جعل الشرط مرتبا بالوعد حيث أخبر بمحصل الوعد به وحصول مضمون الشرط وقد وقع التعليق بهذا المعنى في كلام السيرافي وغيره أو أن التعليق في الحقيقة من الجانبين لان كلامهما سبب للاخر من وجه فالشرط من جهة الوجود العيني والجزاء من جهة الوجود العقلي أو بأن الوعد العظيم هو قوله اني معكم بالاعانة والنصرة والشرط متعلق به من حيث المعنى فهو أنا معن بشأنك ان خدمتني رفعت محلك وهو يرجع الى جعل التعليق لغويا أيضا فلا حاجة الى العدول عن الظاهر هذا وقيل ليس معنى كلامه ما فهموه من الشرط المحوي لظهور أن ليس المعنى من كفر بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والايمان بالرسول بل بعد ما شرطت هذا الشرط ووعدت هذا الوعد وأنعمت هذا الانعام ولا خفاء في أن الضلال بعد هذا أقبح وأظهر ولا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول البقاء على الكفر بعد هذا الاخبار والاعلام بمضمون الشرطية ويدل على هذا أنه وصف الشرط بالمؤكد ومعلوم أن القسم ليس لتأكيد مضمون الشرط بل مضمون الجملة بل التحقيق أنه مؤكد للاخبار الذي تضمنه الجزاء كما صرح به السيرافي وهذا مع بعده وتكلفه محسوس أنه المراد بالشرط الجملة الشرطية أو جزاؤها ومعنى المعلق بالوعد المعلق مع الوعد ونفسه نظر آخر وأما ما قيل ان

(وقال الله اني معكم) بالنصرة (لئن أقيم الصلاة وآتيت الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتوهم) أي نصرتموهم وقوتوهم (وأقرضتم الله قرضا حسنا) بالانفاق في سبيل الخير وقرضا سياتكم) جواب للقسم المدلول عليه باللام في لئن سادس جواب الشرط (ولا تدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار فمن كفر بعد ذلك) بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم

كفر قبل ذلك اذ قد يمكن أن يكون له شبهة
 ويتوهم له معذرة (فبما نقضهم ميثاقهم
 لعناهم) طردناهم من رحمتنا أو مستحقناهم
 أو ضربنا عليهم الجزية (وجعلنا قلوبهم قاسية)
 لا تنفع عن الآيات والنذر وقرأ سورة
 والكسائي قسسية وهي آتية بالغة قاسية
 أو بمعنى رديشة من قولهم درهم قسي إذا
 كان مغشوشا وهو أيضا من القسوة فان
 المغشوش فيه يس وصلاية وقرئ قسسية
 باتباع القاف للسبب (بمعنى رفون الكلام
 عن مواضعه) استثناف لبيان قسوة
 قلوبهم فانه لا قسوة أشد من تغيير كلام
 الله سبحانه وتعالى والاقتراء عليه ويجوز أن
 يكون حال من مفعول لعناهم لا من القلوب
 اذ لا ضمير له فيه (ولو لاحظنا) وتركوا
 نصيبا وافيا (بما ذكرناه) من التوراة
 أو من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم والمعنى
 انهم حرفوا التوراة وتركوا احظهم مما أنزل
 الله عليهم فلم يخالوه وقبل معناه انهم حرفوها
 فزات بشؤمه أشيا منها عن حفظهم لما
 روى أن ابن مسعود قال قد ينسى المرء بعض
 العلم بالعصية وتلا هذه الآية (ولا تزال تطلع
 على خائنة منهم) خيانة منهم أو فرقة خائنة
 أو خائن والتاء للمبالغة والمعنى أن الخيانة
 والغدر من عادتهم وعادة أسلافهم لا تزال
 ترى ذلك منهم (الاقلية منهم) لم يخونوا وهم
 الذين آمنوا منهم وقيل استثناف من قوله
 وجعلنا قلوبهم قاسية (فأعف عنهم واصفح)
 ان تابوا وآمنوا وأوعاهدوا واتروا الجزية
 وقبل مطلق نسخ بآية السيف (ان الله يحب
 المحسنين) نعليل للأمر بالصفح وحسن عليه
 وتبنيه على أن العفو عن الكافر الخائن
 احسان فضلا عن العفو عن غيره (ومن
 الذين قالوا اننا نصارى أخذنا ميثاقهم) م
 أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا
 من قبلهم وقبل تقديره ومن الذين قالوا انا
 نصارى قوم أخذنا وانما قال قالوا انا نصارى
 ليدل على أنهم معوا أنفسهم بذلك ادعاء
 انصرة الله سبحانه وتعالى

المراد بتأكيده الشرط التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وتعليق الوعد العظيم به وأنه خفي على
 النحر بر فليس بشئ لأن كل ما ضيق قلبه الشرط مستقبلا ومنه لم يمدوه تأكيده اقتدير (قوله ضلالا
 لا شبهة فيه ولا عذر معه الخ) كونه لا شبهة فيه مأخوذ من سوا السبيل أي وسط الطريق وحاقه
 وهو ما يظهري غاية الظهور وما كان كذلك لا عذر معه لا من قد والتعبير بالماضي كما قيل وهذا جواب
 عما يقال ان الكفر قبل ذلك وبعده ضلالا فواجه التقييد ومعذرة مصدر ميمي بمعنى عذر (قوله
 طردناهم) حقيقة الامن في اللغة الطرد والابعاد فاستعماله بالمعنيين الاخرين مجاز باستعماله في لازم
 معناه وهو الحاقرة بما ذكرناه لا قرينة في الكلام عليه (قوله لا تنفع عن الآيات والنذر)
 النذر جمع نذير وتنفع جعل بمعنى تتأثر وتكون قسسية مبالغة لكونه على وزن فاعيل وقوله ان الدرهم
 القسي بمعنى الردي من القسوة هو الظاهر وقيل انه غير عربي بل معرب وقوله نصيبا وافيا أبو خذ من
 التنوين فانه يضد التبعين والتعظيم (قوله استثناف لبيان قسوة قلوبهم الخ) والحالية امام من
 مفعول لعناهم أو من المضاف اليه قلوبهم وأما جعله حال من القلوب أو من ضميرها في قاسية كما قاله أبو
 البقاء فلا يصح لعدم العائد منه وجعل القلوب بمعنى أصحابها لا يلفت اليه والتعبير بالمضارع فيه
 للحكاية واستحضار الصورة وقوله وتركوا اشارة الى أن النسيان يعني الترك وهو يستعمل بهذا المعنى
 كثيرا وقوله فزات أي سقطت وضمير شؤمه للتخريف وفي معنى ما روى عن ابن مسعود رضي الله
 تعالى عنه قول الامام الشافعي رضي الله عنه ورجه

شكون الى وكيع سوء حفظي • فأرشدني الى ترك المعاصي
 وأخبرني بأن العلم نور • ونور الله لا يهدي لعاصي

وهذا رواه أحمد رحمه الله في مسنده (قوله خيانة الخ) يعني خائنة امامه مدبر على وزن فاعلة
 كالكاذبة أو اسم فاعل موصوفه المقدر فرقة فلذا أنت أو المراد به خائن والتاء للمبالغة وان كانت في
 فاعل قلبه ولذا آخره وكون الخيانة دأب أسلافهم يعلم من وصفهم بالتخريف ومما معه ودأبهم لانه
 لا يزال يشاهده منهم فلا يرد ما قيل انه لا دلالة في النظم على أسلافهم وقيل انه مستفاد من جعل ضمير
 منهم لهم ولا سلافهم وجعل الاطلاع أهم من الاطلاع بالمشاهدة والاخبار وهو تكلف لا حاجة اليه
 وكذا ما قيل ان ما يشاهده منهم علم أنهم ورثوه من أسلافهم وقوله نسخ بآية السيف بناء على أن هذه
 السورة منه وخا وأنما نزلت قبل براءة وهو قول مشهور وقوله فضلا عن العفو عن غيره مر الكلام
 في لفظه ومعناه فتذكره (قوله أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا من قبلهم الخ) في هذا
 التركيب وجوه ذكرها المعربون فقيل من متعلقة بأخذنا وتقديره وأخذنا من الذين قالوا انا نصارى
 ميثاقهم فيقدر مفعلا مبالغة في ضمير اليه فهو راجع الى الموصول أو هو عائد على بني اسرائيل الذين عادت
 اليهم الضمائر السابقة كقولك أخذت من زيد ميثاق عمرو أي مثل ميثاقه وبهذا الوجه بدأ الزمخشري
 وعبارة المصنف رحمه الله ظاهرة في الاول وتحمّل الثاني أو الضمير عائد على مبتدأ محذوف أخذنا
 صفتهم ومن الذين خبره أي من الذين قالوا انا نصارى قوم أخذنا منهم ميثاقهم أو المبتدأ من مقدرة
 موصولة أو موصوفة أي من أخذنا ميثاقهم بناء على جواز حذف الموصول وابقاء صلته وهو مذهب
 الكوفيين وتقدير قوم هو الذي اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وقبل الخ وما قيل ان قرينة هذا التقدير
 قوله تعالى ميثاقهم اذ لولا اقبل الميثاق ووجهه على عدم التقدير تأكيده نسبة الميثاق اليهم من عدم
 الوقوف على المراد (قوله وانما قال قالوا انا نصارى الخ) أي كان الظاهر أن يقال ومن النصارى بدون
 اطناب ولم يرد هذا التعبير عنهم به في غير هذا الموضع وفي الكشف انما هو أنهم بذلك ادعاء انصرة
 الله وهم الذين قالوا العيسى نحن أنصار الله ثم اختلفوا بعدئذ بطورية وبعقوبية ومطابقة انصار
 للشيطان لكن الذي في اللغة والتواريخ أن عيسى صلى الله عليه وسلم ولد في سنة أربع وثلاثمائة ثلثة

الاسكندر في بيت لحم من القدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ ثنتي عشرة سنة عادت به الى الشام
فأقام يداة تسمى الناصرة أو نصورية وبها سميت النصارى ونسبوا اليها وقيل انهم جمع نصران كنداي
وندمان أو جمع نصرى كهرى ومهاري والنصرانية والنصرانية واحدة النصارى والنصرانية أيضا
دينهم ويقال لهم نصارى وأنصار وتصر دخل في دينهم وهذا وجه آخر في تسميتهم نصارى بدليل أنه
يقال لهم أنصار أيضا فلم يسمهم الله نصارى بل ذكر أنهم لقبوا بذلك أنفسهم وأفعالهم تقتضى نصره
الشیطان لانصره الله فعدل عن الظاهر ليصور تلك الحال في ذهن السامع ويقرر عندهم أنهم ادعوا
نصره دين الله فخوفه تعالى وراودته التي هوى في بيتها عدل عن اسمها لزيادة المراودة وفي الاتصاف لما
كان المقصود من هذه الآية ذمهم بنقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصره الله وعما يدل على أنهم لم يوفوا بما
عاهدوا عليه من النصره عدل عن قوله النصارى الى هذا الخاصل ما صدر عنهم قول بلا فعل (وعندى)
أنه لو قيل في وجهه أنهم على دين النصرانية وليسوا عليها لعدم علمهم بموجبهها ومخالفتهم لما في الانجيل من
التبشير بديننا صلى الله عليه وسلم لكان أقرب من بيان وجه التسمية الذي ذكره (قوله فالزمن الخ) أى
أصل معنى الاغراء الاصلاق ومنه الغراء المعروف فاستعمل في لازم معناه وهو الاغراء للعداوة بأن
صاروا فربا يكثر بعضهم بعضا والتسطورة بهم الذين قالوا بأن أقنوم العلم انحد بجسد المسيح صلى الله
عليه وسلم بطريق الانشقاق كاشرا في النعس من كوة على بلور والبعقوبة قالوا ان هذا الاقنوم انحد
بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم وصار الجاودما والمكائبة قالوا انتقل اقنوم العلم الى جسد المسيح صلى
الله عليه وسلم وامتزج امتزاج الحمر بالماء وتفصيل هذا في المال والصل وقوله بالجزء والعقاب اشارة الى
أن الانبياء مجاز عن وقوع ذلك وانكشافه لهم لأن آفة اخبار حقيقة (قوله ووجد الكتاب لانه
للجنس) فيطلق على الواحد والاثني وما فوقهما ووجه تسميته بكنيسة من رسولنا وقوله في التوراة متعلق
بنعت محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم وهذا معنى اسم الجنس وهو اسم جامد يطلق على الواحد وما
فوقه كالماء والتراب (قوله أو عن كثير منكم فلا يؤخذ الخ) هذا مروى عن الحسن لكن قال النحرير
انه مخالف للظاهر لفظا ومعنى ووجهه أن الظاهر أنه كالكثير السابق وفيه نظر لان النكرة اذا أعيدت
نكرة فهي متفاربة (قوله بمعنى القرآن الخ) فعلى هذا النور والكتاب واحد وتسميته نورا لكشفه
واظهاره طرق الهدى واليقين وقوله الواضح الاعمى اشارة الى أن المبين من أبان اللازم بمعنى ظهر
وزل تفسيره بالتعدي وابانه لما خفي لانه يتكرر حيث تدمع النور وقد أشار اليه في الكشف وعلى تفسير
النور بالنبي صلى الله عليه وسلم اظهروه بالمعجزات واظهاره للحق قالمين حيث يمتد ويحتل وجهين الظاهر
والمظهر ولا تنكر ارفيه وقوله لان المراد بهما واحد على التفسير الاول للنور وكونهما كالواحد لا اتحاد
ما يشاء على التفسير الثاني فهو لفظ ونشر مرتب (قوله طرق السلامة الخ) بمعنى أن السلام مصدر
بمعنى السلامة أو اسمه تعالى وضع موضع الضمير ردا على اليهود والنصارى الوافين له تعالى بالنقائص
واستعارة الظلمة للكفر والنور للاسلام ظاهرة وقوله أنواع الكفر اشارة الى وجه جمع الطلبات وتوحيد
النور والمراد بالاذن الارادة والتوفيق كما مر وجهه (قوله طريق هو أقرب الطرق الى الله الخ) كونه
كذلك ظاهر وفيه مكتة وهو أنه اذا كان المقصد طريقا أحدهما مستقيم والاخر غير مستقيم
فلا بد أن يكون المستقيم أقرب واعتبر ذلك بالقوس والوتر وهذا يسمى بالشكل الحار في الهندسة
والمستقيم يصل به وغيره قد لا يصل به فانه قد يبعج تغيرا وتحييا وهو وجه دلالة الاستقامة على
القرب (قوله هم الذين قالوا بالاتحاد منهم الخ) قال الزمخشري معناه بت القول على أن حقيقة الله هو
المسيح لا غير قبل كان في النصارى قوم يقولون ذلك وقيل ماصر حواه ولكن مذهبهم يؤدى اليه حيث
اعتقدوا أنه يخلق ويحيى ويميت ويدبر أمر العالم اه يعنى لما جعل الشخصى على الشخصى مع ضمير
الفصل والتأ كيد اقضى الاتحاد والفصل هنا مجرد التا كيد لحصول القصر بدونه ولان القصر هنا

(قدسوا خطا مما ذكرناه فاعلموا) (بينهم)
فالزمن من غيرى بالنبي اذ الحق به (بينهم)
العداوة والبغضاء الى يوم القيامة (بينهم)
بين فرق النصارى ومنهم تسطورة
وبعدوية وملكانية أو دينهم ومنهم يهود
(وسوف يفتهم الله بما كانوا يصنعون)
بالجزء والعقاب (يا أهل الكتاب) يعنى اليهود
والنصارى ووجد الكتاب لانه للجنس (قد)
جاءكم رسولنا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون
من الكتاب كنفت محمد صلى الله عليه وسلم
واية الرجم في التوراة وبشارة عيسى عليه
الصلاة والسلام بأحد صلى الله عليه وسلم في
الانجيل (وبعدوا عن كثير منكم فلا)
اذالم يضطر اليه أمر ديني أو عن كثير منكم فلا
يؤخذ به (قد جاءكم من الله نور وكتاب
مبين) يعنى القرآن فانه الكاشف لظلمات
الشب والاضلال والكتاب الواضح الاعمى
وقيل يريد بالنور محمد صلى الله عليه وسلم
(مهدى به الله) وسيد الضمير لان المراد بهما
واحد اولانها كواحد في الحكم (من اتبع
رضوانه) من اتبع رضاه بالايان منهم
(سبل السلام) طرق السلامة من العذاب
أو سبل الله (ويخرجهم من الظلمات الى
النور) من أنواع الكفر الى الاسلام (بأذنه)
بارادته أو توفيقه (وبهم يدبرهم الى الله
مستقيم) طريق هو أقرب الطرق الى الله
سبحانه وتعالى ومؤداه لا محالة (لقد كفر
الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) هم
الذين قالوا بالاتحاد منهم

للمسند اليه على المسند أي لا غير المسيح كقولهم الكرم هو النقي واث الله هو الدهر أي الجواب
للمراد لا غير الجواب بخلاف زيد هو المنطوق فان معناه لا غير زيد وقال الراغب ان قيل ان أحد منهم
لم يقل الله هو المسيح وان قالوا المسيح هو الله وذلك أن عندهم أن المسيح من لاهوت وناسوت فيصح
أن يقال المسيح هو اللاهوت وهو ناسوت كما صح أن يقال الانسان هو حيوان مع تركبته من العناصر
ولا يصح أن يقال اللاهوت هو المسيح كما لا يصح أن يقال الحيوان هو الانسان قيل انهم قالوا هو المسيح
على وجه آخر غير ما ذكرت وهو ما روي أنه لما رفع عيسى صلى الله عليه وسلم اجتمع علماء بني اسرائيل فقالوا
ما تقولون في عيسى صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم أو تعلمون أحد يحيي الموتى الا الله قالوا لا
أعلمون أن أحد يعلم الغيب الا الله قالوا لا تعلمون أن أحد يرى الأرض والأكه الا الله قالوا
لا قال فما الله الا من هذه صفته أي حقيقة الالهية فيه وهذا كقول الكرم زيد أي حقيقة الكرم في زيد
وعلى هذا قولهم ان الله هو المسيح بن مريم والمصنف رحمه الله تعالى أشار إلى أن القائلين بالاتحاد يقولون
بانحصار المعبود في المسيح كما هو ظاهر النظم فلا يرد عليه شيء وتقريره ما سبق (قوله وقيل لم يصرح
به أحد الخ) يعني أنهم كانوا يقولون فيه لاهوتنا مع التصريح بالوحدة لهم أن الله هو المسيح والافجود
اتصافه بصفات الله انما يناسب الحكم بأن المسيح هو الله أو أنه وقر بعضهم كلام المصنف هنا بما لا أساس
له به وقوله وتفضيها لاعتقادهم أي لهم في معتقدتهم ونسبة التفضيح إلى الاعتقاد فيه مبالغة حسنة (قوله
قل فمن يملك من الله الخ) هذه الصاعطة على مقدراً وجواب شرطه قد رأى ليس الامر كذلك أو ان
كان كذلك فمن يملك الخ وقوله فمن يمنع الخ إشارة إلى أن يملك مجاز عن يمنع أو يمنع معناه ومن الله
المنطق به على حذف مضاف لكن ذكر في الاحقاف في قوله فلا تكون لي من الله شيئاً أن معناه لا تقدر
على كفه من معاجاتي وطيقون دفع شيء من عقابه وحقيقته من يستطيع امساك شيء من قدرة الله تعالى
ان أراد تعالى أن يهلكه فاذا لم يستطيع امساكه ودفعه عنهم فلا يمكن منعهم منه فلذا فسر بالمنع أخذاً
بالحاصل وحقيقة الملك الضبط والحفظ ولذا يقال في قول الشاعر

أصبحت لأجل السلاح ولا • أم لك رأس البعير أن يفرا

أن معناه لا أستطيع فهو معنى المنع أو القدرة مجازاً (قوله احتج بذلك على فساد قولهم وتقريره الخ) أي
تقرير الدليل أن المسيح مقدور أي حادث تملك به القدرة بلا شبهة لانه تولد من أم ولذا ذكرت الأم للتبني
على هذا وهو على فرض حياتها فلا يرد عليه أنها هلكت ومقهور بالقتل ومن هذه صفته كيف يكون
الها (قوله اراحه لما عرض لهم من الشبهة الخ) وهي أنه لا أب له وبراء الاكه والأرض واحياء
الموتى فالظاهر أن يقول كما قال الزمخشري يخلق ما يشاء أي يخلق من ذكواتي ويخلق من أنثى
من غير ذكر كما خلق عيسى ويخلق من غير ذكر وأنثى كما خلق آدم أو يخلق ما يشاء كخلق الطير
على يد عيسى صلى الله عليه وسلم معجزة له وكاحياء الموتى وبراء الاكه والأرض وغير ذلك فيجب
أن ينسب اليه ولا ينسب إلى البشر المجري على يده (قوله أشباع ابنه الخ) يعني أنهم لم يدعوا أنهم أبناء
الله وانما قالوا عزير والمسيح ابنا الله فالمراد أشباع الابن وأتباعه أطلق عليهم أبناءهم تجوزاً اما تغليب
أو تشبيههم بالابناء في قرب المنزلة كما يقول أتباع الملائكة نحن الملوكة وكما أطلق على أشباع أبي خبيب
رضي الله عنه الخبييون في قوله قد نرى من نصر الخبييين قدى • على من رواه بالجمع قال ابن السكيت
يريد أبا خبيب ومن كان على رأيه وهو واقب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ما تهـ غير خب أي خداع
أو خيب نوع من المنى وروى منى فقبل عبد الله وابنه وقيل وأخوه مصعب وبالجمله فالتمثيل لانه لما جاز
جمع خبيب وأشباع أيه فاولى أن يجوز جمع ابن الله للابن وأشباع الابن بزعم القرية فاندفع أنهم
لا يقولون يدنو أنفسهم ولم تحمل على التوزيع بمعنى أنفسنا الاحياء وأبناؤنا الابناء بجميع الابن
لمساكلة الاحياء لان خطاب بل أنهم بشر ياباه ويدل على ادعائهم البنوة بأي معنى كان والتمثيل بالخبييين

وقيل لم يصرح به أحد منهم • وما أن فيه لاهوتنا وقالوا الا
لما زعموا أن فيه لاهوتنا وقالوا الا
الا واحد منهم أن يكون هو المسيح
فتسب اليهم لازم قولهم فوضيحا بجهلهم
وتفضيحا لمعتقدهم (قل فمن يملك من
الله شيئاً) فرغ من قدرته وأرادته شيئاً
(ان أراد أن يهلك الخ) احتج بذلك على
وأمه ومن في الأرض جميعاً) احتج بذلك على
فساد قولهم وتقريره أن المسيح مقدور وقهور
قابل للقتل كسائر المخلوقات ومن كان كذلك
فهو معزل عن الالهية (وقله ملك السموات
والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على
كل شيء قدير) اراحه لما عرض لهم
من الشبهة في أمره والمعنى أنه سبحانه
ونه إلى قادر على الاطلاق يخلق من غير
أصل كما خلق السموات والأرض ومن
أصل كخلق ما بينهما فينشئ من أصل ليس
من جنسه كآدم وكثير من الحيوانات ومن
أصل بجناسه امان ذكر وحده كما خلق
حواء أو من أنثى وحدها كعيسى أو منهما
كسائر الناس (وقالت اليهود والنصارى)
نحن أبناء الله وأحبوه) أشباع ابنه عزير
والمسيح كما قبل لأشباع ابن الزبير الخبييون
أو المقربون عنده قرب الاولاد من والدهم
وقد سبق ليعود ذلك من يد بيان في سورة آل
عمران

على المشهور وقيل أصله الخبيثيون بالنسبة لخنف كما قيل الا عموهون في جمع انجمي فلا يكون شاهدا لما
نحن فيه وعلى القول الثاني المراد بالابناء المقربون فعطف الاحياء عليه كالتفسير (قوله فان مع
ما زعمتم الخ) يعني ان النساء جواب شرطه قد روي صريح ان تكون عاطفة على مقدور كما مر وقوله بهذا
المنصب أي المرتبة واستعمال القرب للمصوب هذا المعنى ويعنى الاصل لا بالمعنى المتعارف الا ان فاه
مولد وقوله لا يفعل ما يوجب تعذيبه يعني الذنوب المصرح بها في النظم وجعل في جملة عذاب الدنيا المسخ
الواقع في أسلافهم واقتصر عليه الزمخشري وقيل انه الاول اذا المسخ تعذيب البتة بخلاف
البلايا والحق فانهم كثر في الصلوات كما قال المعري

ولكنهم أهل الحفاظ والعلا • فهم للمات الزمان خصوم

وجعل عذاب الآخرة مس النار أيا ما معدودة نظير الذنوبهم كما دعوهم لئيم الا انهم فلا يقال انه كان
يكفي أن يقال ان كنتم أبناء الله وأحباءه فلم يعذبكم فانهم معترفون بهذا العذاب بخلاف العذاب الخلد
الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وشهد به الكتاب والحاصل أنه اذا قيل لو كنتم أبناء وأحباء
لما عذبكم لكن اللازم منتف فربما منه وانتفاء اللازم وطالبوا بالحق واذا قيل لم يعذبكم في الدنيا بالمسخ
وفي الآخرة بما تزعمون تم الا انهم على النهج المعتاد المشهور وقال الحرير رحمه الله بقي هذا اشكال قوي
وهو أنه اذا كان معني نحن أبناء الله أشباع ابنه فغاية الامر أن يكونوا على طريقة الابن تحفة بنا
للتبعية لكن من أين يلزم أن يكونوا من جنس الاب في انتفاء فعل القبايح وانتفاء البشرية والخلقية
ليحسن الرد عليهم بأنهم بشر من جملة من خلق نعم ما ذكر من استلزام المحبة عدم العصيان والعقاب ربما
يتمشى لأن من شأن الحب أن لا يعصى المحب ولا يستحق منه المعاقبة وفيه مناقضة لأنه شأن المحبين
والاحباء هم المحبوبون وسبأ في الجواب عنها وأجاب عن اشكال انبات البشرية بأنه ليس انباتا بالخلق
البشري بل يجب أن يكون رد الدعوى بانه بل هو اثبات أنهم بشر مثل سائر البشر ومن جنس سائر
المخلوقين منهم العاصي والمطيع والمستحق للمعزة والعذاب لا كما ادعوا من أنهم الاشباع المخصوصون
بمزيد قرب واختصاص لا يوجد في سائر البشر ولذا وصف بشر بقوله من خلق حتى لا يعد أن يكون بغفر
لمن يشاء أيضا في وقع الصفة على حذف العائد أي لمن يشاء منهم وأما اشكال الجنسية فقيل في جوابه
المراد أنكم لو كنتم أشباع ابني الله كنتم على صفة ابنه في ترك القبايح وعدم استحقاق العذاب
لأن من شأن الاشباع والاتباع أن يكونوا على صفة المتبوعين الذين هم الابناء ومن شأن الابناء أن
يكونوا على صفة الاب من شأن الاشباع أن يكونوا على صفة الاب بالواسطة وقيل هو على حذف
مضاف أي لو كنتم أشباع ابن الله كنتم من جنس أشباع الاب أي أهل الله الذين لا يفعلون القبايح
ولا يستوجبون العقاب وقيل ان قولهم نحن أبناء الله يتضمن دعوتين اثبات الابن وكونهم أشباعه
وأحباءه أيه فرد عليهم الامر ان جميعا بأن من ادعيت بنوته لو كان ابنا لما جاز عليه القبح ولا صدر منه
ولو على سبيل الزلة ولم يؤخذ ولو بالمعاصرة والانبياء ليسوا كذلك وما ادعيت من كونكم الاشباع
والاحباء لو صح لما عذبتم بل اذا بطلت النبوة بطل كونكم أشباع الابن وأحباء الاب بواسطة ذلك وأنت
خبر بأن قوله فلم تذبون (٢) وتذبون بالمسخ ومنه التاويان لا انتفاء اللازم مقدم على الشرطية فلا معنى
لاختصاص جزاء النبوة بالمتبوعين الذين لا قطع بذنبهم وعقابهم بل يقطع بخلافه وكيف يصح هذا مع
عموم خطاب الشرط وارتكاب الجمع بين الحقيقة والجهاز وقيل المراد ابطال أن يكونوا أبناء حقيقة كما
يفهم من ظاهر اللفظ أو مجازا كما فسره فيكون أو كذا في افادة المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع
التعرض لا بطلان ما ادعوا من كونهم أشباعا وبعد كل كلام فاما مقام محتاج الى تحرير وتتم ذيب والذي
بظه رأنه هذا كله تكلف وضيق عطن وأن الاتق أن يقال ان مرادهم بكونهم أبناء الله أنه لما أرسل
اليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسلا من عباده دل ذلك على امتيازهم عن سائر الخلق وأن لهم مع الله

(٢) قوله فلم تذبون بذبكم بذبكم أي فان
مع ما زعمتم فلم يعذبكم بذبكم بذبكم فان من كان
بهذا المنصب لا يفعل ما يوجب تعذيبه وقد
عذبكم في الدنيا بالقتل والامر بالمسخ واعترفتم
بأنه سيحذركم بالنار أيا ما معدودة (بل أنتم
بشر من خلق)

(٢) قوله فلم تذبون الخ مراده الكشف
الا أنه تصرف في العبارة آخر اه معصمه

مناسبة تامة وزلني تقتضي كرامة لا كرامة فوقها كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد جنده ولا تخرب
 ابنه علموا أنه من يدلتهم بهم وأنهم آمنون من كل سوء بطرق غيرهم ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين
 غيركم عند الله فإنه لو كان كما زعمتم لما عذبكم وجعل المسخ فيكم وكذا على كونهم بمعنى المقر بين المراد قرب
 خاص في طائفة الرد ويتعائق الجوابان فافهمه وقول المصنف رحمه الله لنحو ذلك لأن ما سبق ليس هذا
 الكلام بعينه وقيل على قوله فإن من كان بهذا المنصب الخ وفي نسخة بهذه الصفة أن الأبناء هنا بمعنى
 المحبوبين فلا نسب أن يقال إن المحب لا يعذب المحبوب بهذه الأنواع المذكورة وهذا مأخوذ من كلام
 التحرير وقد يقال في دفعه أن من أحب الله محبة صادقة أحبه الله كما قيل ما جزاء من يحب إلا أن يحب
 (قوله من خلقه الله تعالى) إشارة إلى تقدير العائد وقوله وهم من آمن الخ لأنهم كفرة لا يغفر لهم بدون
 الإيمان كما علم من قوله إن الله لا يغفر أن يشرك به إن قلنا بعمومه كما هو المعروف المشهور ومن الغريب
 ما في شرح مسلم للنووي أنه يحتمل أنه مخصوص بهذه الأمة وفيه نظر وقوله لا مزية لكم إشارة إلى أنه رد
 لما ادعوه (قوله كلها سواء في كونها خلقا وملاكه) فلا يتميز بعضهم بالنبوة وغيرها وهذا بيان لأنه
 من تمة الرد عليهم وفسر الرجوع إليه بالمجازاة لما مر (قوله أي الدين وحذف الظهوره الخ) أي
 قدر مفعوله هذا الظهوره لأنه من المعلوم أن ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الشريعة أو مفعوله
 ما كنتم بقرينة قوله قبل هذا بين لكم كثيرا مما كنتم تحفون أو هو منزل منزلة اللازم أي يفعل
 البيان ويبدله ويعلم من عدم ذكر متعلقه عمومها لكل ما يلزم بيانه (قوله متعلق بجاءكم الخ) أشار
 بذكر حين إلى أنه ظرف أي بعد فترة أو في حين فترة والمراد بمتعلقه يبين التعلق المعنوي لأنه حال متعلقه
 مقدر والوجه هو الأول وجوز أن يكون حالا من ضمير لكم ومن الرسل صفة فترة ومن ابتدائية أي فترة
 صادرة من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأن تقولوا مفعول لاجل به تقدير كراهة أن تقولوا ونحوه
 وقيل أنه بتقدير اللام لعدم اتحاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجاءكم رسول علمتم ببعثة الرسل
 وفيه نظر وقوله نترى أي متتابعة متواترة (قوله متعلق بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فاقضوا ما
 هذا المحذوف قال التحرير أنه تفصح عنه الفاء وتفيد بيان سببه كاتى تذكر بعد الاوامر والنواهي بيانا
 لسبب الطلب لكن كمال حسناتها وصحتها أن تكون مبنية على مقدر مبنية عنه بخلاف قولك اعبد
 ربك فالعبادة حق له ومبنى الفصيحة على المحذوف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة
 المقدر فتارة يكون أمرا أو نهيا كما في هذه وتارة شرطا كما في قوله فهذا يوم البعث وقوله

* فقد جئنا خراسانا وتارة معطوفا عليه كما في قوله فانفجرت وقد صار إلى تقدير القول كما في القرآن في
 قوله تعالى فقد كذبوكم بما تقولون قال فيها الزمخشري هذه المفاجأة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة
 وخاصة إذا انضم إليها الاتفات وحذف القول وجعل هذه الآية والبيت من هذا القبيل بمعنى التقدير
 فقلنا إن صح ما ذكرتم فقد جئنا خراسانا وكذا ما نحن فيه أي قلنا لا تعتذروا فاقضوا ما جاءكم قال في الكشف
 ثم إنه في المعنى جواب شرطه قدر سواء صرح بتقديره أولا كما في لا تعتذروا الخ لأن الكلام إذا اشتمل على
 مرتبين ترتب أحدهما على الآخر ترتب العلية كان في معنى الشرط والجزاء فلا تنافي بين التقادير
 المختلفة هذا ولو سلم أنهم مختلفان فهم وجهان يجريان في الموضوعين ذكر أحدهما هنا والآخر هناك وكما
 من ذلك في هذا الكتاب وهذا تحقيق بدع فاحفظه (قوله كان بينهما ستمائة الخ) وقيل أربع مائة وبضع
 وستون سنة عن الضحاك وقيل غير ذلك والثلاثة من بني إسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فعزنا
 بنات كما سيأتي وأما خالد بن سنان العنسي بالباء الموحدة فقد تردد فيه الراغب في محاذيراته وبعضهم
 لم يثبت به وبعضهم قال أنه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لأنه ورد في حديث لابي يني وبين عيسى صلى
 الله عليه وسلم لكن في الكامل تاريخ ابن الأثير وغيره أن خالد بن سنان العنسي كان نبيا من معجزاته
 أن ناراً ظهرت بأرض العرب فافتنوا بها وكادوا يتحسبون فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسلها

من خلقه الله تعالى (يغفر لمن يشاء)
 وهم من آمن به وبرسله (ويعذب من يشاء)
 وهم من كفر والمعنى أنه يعاملكم
 معاملة سائر الناس لا مزية لكم عنده (ولله
 ملك السموات والأرض وما بينهما) كلها
 سواء في كونها خلقا وملاكه (والله المصير)
 فجازى المحسن بإحسانه والمسيء بأسائه
 (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم) أي
 الدين وحذف الظهوره أو ما كنتم وحذف
 التقدم ذكره ويجوز أن لا يقدر مفعول على
 معنى ويبدل لكم البيان والجملة في موضع
 الحال أي جاءكم رسولنا مبنيا لكم (على
 فترة من الرسل) متعلق بجاءكم أي جاءكم على
 حين فتور من الإرسال وانقطاع من الوحي
 أو بين حال من الضمير فيه (أن تقولوا
 ما جاءنا من بشير ولا نذير) كراهة أن تقولوا
 ذلك وتعتذروا به (فقد جاءكم بشير ونذير) متعلق
 بمحذوف أي لا تعتذروا بما جاءنا فقد جاءكم
 (والله على كل شيء قدير) فيقدر على الإرسال
 تنزيها كما فعل بين موسى وعيسى عليهما الصلاة
 والسلام إذ كان بينهما ألف وسبعمائة سنة
 وألف نبى وعلى الإرسال على فترة كما فعل بين
 عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كان بينهما
 ستمائة أو خمسمائة سنة وتسع وستون سنة
 وأربعة أنبياء ثلاثة من بني إسرائيل
 واحد من العرب خالد بن سنان العنسي وفي
 الآية امتنان عليهم بأن بعث إليهم

حين انطاعت النار الوحي وكانوا أوج
ما يكون اليه (واذ قال موسى لقومه يا قوم
اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء)
فأرشدكم وشرفكم بهم ولم يبعث في
أمة ما بعث في بني إسرائيل من الأنبياء
(وجعلكم ملوكاً) أي وجعل منكم أوفياءكم
وقد تكاثروا فيهم الملوك تكاثراً لا يبيد
فرعون حتى فعلوا يحيى وهو باقتل عيسى
وقيل لما كانوا ملوكاً في أيدي القبط
فأنقذهم الله وجعلهم ملوكاً لا تنفهم
وأمرهم بما هم ملوكاً (وأتاكم ما لم يأت
أحد من العالمين) من فلق البحر وتظليل
الغمام وانزال المن والسلوى ونحوها مما
آناه الله وقيل المراد بالعالمين عالمي زمانهم
(يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة) أرض
بيت المقدس سميت بذلك لأنها كانت قرار
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومهكن
المؤمنين وقيل الطور وما حوله وقيل
دمشق وفلسطين وبعض الأردن وقيل الشام
(التي كتب الله لكم) قسمها لكم أو كتب
في اللوح أنها تكون مسكناً لكم
ولكن إن آمنتم وأطعتم أقره الله -م بعد
مأصوافاتها محترمة عليهم (ولا تزدوا على
أدباركم) ولا ترجعوا مدبرين خوفاً من
الجبابرة قبل لما هموا حالهم من التقباء
بكروا وقالوا القناتمة بنا عصرنا الواسع جعل علينا
رأساً يصرف بنا إلى مصر أو لا تزدوا عن
دينكم بالعصيان وعدم التوق على الله
سبحانه وتعالى (فتقاربوا خاسرين) نواب
الدارين ويجوز في قناتموا الجزم على
العطف والنصب على الجواب (قالوا
يا موسى إن فيها قوماً جبارين) متغلبين
لا تتأني مقاومتهم والجبابرة فعال من جبره
على الأمر بمعنى أجبره وهو الذي يجبر الناس
على ما يريد (وانا لن أدخلها حتى يخرجوا
منها فان يخرجوا منها فانا ناداها -لون) اذلا
طائفة اناسهم

وفرقها فطفئت وهو في وسطها وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه ذلك نبي ضربه قومه وأنت
ابنته النبي صلى الله عليه وسلم وأنت به وله قصة مفصلة في كتب الآثار والصحيح أنه من الأنبياء وأنه
قبل عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله حين انطاعت النار الوحي الخ) أوج ما يكون اليه
أي في حين هو أوج أوقات كينونتهم إلى الرسول على طريقة أخطب ما يكون الأمير فاعلموا
(قوله ولم يبعث في أمة الخ) إشارة إلى الكثرة التي يفيد هاجع الكثرة المذكور وليس هذا من كلام موسى
صلى الله عليه وسلم ولذا غير أسلوب الخطاب إلى الغيبة (قوله وجعلكم ملوكاً) غير الأسلوب
فيه لأنهم لم تكن الملوك فيهم ومنهم صاروا كلهم كأنهم ملوك ملوكهم ملك الملوك في السعة
والترخه فلذا تجوز في اسناد الملك إلى الجميع بخلاف النبوة فإنها وإن كثرت لا يسلك أحد من الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام لأنهم لا يسمون الله به من يشاء فذا لم تجوز في اسنادها وهذا هو الوجه
اللائق بلاغة الكتاب العزيز فقوله المصنف منكم أوفياءكم بيان لحاصل المعنى لأنه مقدر فيه ذلك
وعلى الوجه الثاني جعل انشادهم من القبط وعللهم عليهم ملكاً فالتجوز في لفظ الملوك وعلى الأول
في الإنبات للكل ما هو للبعض (قوله وقد تكاثروا فيهم الملوك الخ) هذا أيضاً من كلام المصنف بياناً
للواقع لأن كلام موسى صلى الله عليه وسلم أو ما أدرج فيه لانه لا يناسب ذكر عيسى صلى الله عليه وسلم
والمعنى أن موسى صلى الله عليه وسلم ذكرهم أنعام الله عليهم بجعلهم ملوكاً وأن تلك النعمة التي ذكرها
استمرت فيهم زماناً طويلاً وقوله حتى فعلوا الخ إشارة إلى أنهم لكثرة الملوك فيهم ما غرأوا تجبروا حتى
فعلوا مثل ذلك وقيل معناه أنه تكاثروا الملوك فيهم بعد قتل يحيى كما تكاثروا الأنبياء بعد فرعون وحين قتلوا
يحيى انقطعت كثرة الأنبياء -م ثم فعلهم وفي أكثر النسخ حتى قتلوا وعلى هذا فيكون المعنى
تكاثرت الأنبياء والملوك فيهم قبل قتل يحيى فلما قتلوا يحيى انقطع عنهم كثرة ما ذكرنا انتهى (قوله
من فلق البحر الخ) هذا دفع لما يتيوهم من تفضيلهم على أمة محمد بأن المراد بما آناه الله أمر مخصوص بهم
كفلق البحر وتظليل الغمام لهم في التمه أو كثرة الأنبياء والملوك وهذا لم يوتأ أحد غيرهم ولا يلزم من
تفضيلهم بوجه تفضيلهم من جميع الوجوه فإنه قد يكون للمفضل ما ليس للفاضل أو الألف واللام
في العالمين للعهد فالمراد عالمو زمانهم فلا يلزم المحذور أيضاً وإيتاء ما لم يوتأ أحد وان لم يلزم منه التفضيل
لكن التبادر من استعماله ذلك فلذا أولوه بما ذكر (قوله أرض بيت المقدس الخ) في معناه أربعة
أقوال كما ذكره المصنف وسميت مقدسة أي مظهره لتهذيبها من الشرك فإنها مقر الأنبياء ومهبط الوحي
والأردن بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وضم الدال المهملة وتشديد النون وما وقع في القاموس
من أنها تشديد للدال سهو منه وهي كورة بالشام (قوله قسمها لكم أو كتب في اللوح الخ) القسمة
بمعنى التقدير فعنى كتبها قدرها مجازاً والمراد بالكتابة في اللوح فهي حقيقة روى أن الله تعالى
أمر الخليل عليه الصلاة والسلام أن يصعد جبل لبنان فما انتهى بصرة إليه فهو له ولأولاده فكانت
تلك الأرض مدي بصرة وقوله إن آمنتم الجمع بينه وبين الآية الآتية بناء على أن التحريم فيها مؤبد وهو
أحد الوجهين كما سبأني (قوله ولا ترجعوا مدبرين الخ) يعني أن على أدباركم حال من فاعل ترتدوا
أي منقلبين ومدبرين والادبار جمع دبر وهو ما خلفهم -م من الأماكن من مصر وغيرها وقوله قبل الخ
إشارة إلى حمل الرجوع على الرجوع إلى مصر فالمراد بالارتداد الرجوع عن مقصدهم إلى غيره وعلى
القول الأخير المراد به صرف قلوبهم عما كانوا عليه من الاعتقاد صرغاً غير محسوس وقوله نواب
الدارين إشارة إلى مفعوله المقدر وجوز في قناتموا الجزم بالعطف وهو أظهر والنصب في جواب النهي
على أنه من قبيل لا تكفر تدخل النار وهو ممنوع خلافاً لكسان (قوله متغلبين لا تتأني مقاومتهم
الخ) معنى تتأني تمكن بسهولة تفعل من التأني (قوله والجبابرة الخ) يعني أنه فعال صيغة مبالغة
من جبر الثلاثي على القيام لامن أجبره على خلافه كالحساس من الأحاسيس ومعناه التهرع التهرع تعالى

ولذا يقال للخلعة جبارة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله وهو الذي يجبر الناس على ما يريد أي
يكرههم عليه وقوله كالب ويوشع بناء على ما ارتضاه من انهما من قوم موسى صلى الله عليه وسلم لا من
الجبارة وقوله يخافون الله سبحانه وتعالى بناء على هذا أيضا يؤيده قراءة ابن مسعود يخافون الله وقد
يخافون العدو أيضا وقوله اذلا طاعة لناهم تعليل لتعليق الدخول بخروجهم فانه يقتضي أنهم لا يدخلونها
ماداموا فيها فلا يرد عليه ما قيل انه ليس عليه للشرطية بل اعدم الدخول حتى يخرجوا منها فينبغي تعليله
عليه (قوله وقيل كآثار جليلين من الجبارة الخ) ففي هذا الذين عبارة عن الجبارة والواو ضمير بني اسرائيل
وعائد الموصول محذوف أي يخافونهم وعلى الاول كان الضمير وهو الواو لبني اسرائيل أيضا لانه
لا يحتاج الى تقدير عائد لانه هو العائد ولذا قدروا المفعول فيه اسما ظاهرا فالفارق بين الوجهين انما هو
قوله والراجع الخ ويحتمل على الاول ان الذين يخافون الله المؤمنون مطلقا فلا يكون الضمير
لبني اسرائيل وعلى هذا يجوز أيضا ان يكون التقدير من الذين يخافون الله أو يخافون العدو وكذا في الدر
المصون (قوله ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم الخ) أي الذين يخشون هذا التأويل بقراءة يخافون
مجهولا وقوله أنعم الله عليهما كأنه قيل من الخوفين وهذه القراءة مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما
وعن مجاهد وفي هذه القراءة احتمال آخر وهو أن يكون من الاخافة ومعناه من الذين يخوفون من الله
بالتذكرة والموعظة أو يخوفهم وعبد الله بالعقاب ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون معنى يخافون أي
يهابون ويوقرون ويرجع اليهم افضلهم وخيرهم ومع هذين الاحتمالين لا ترجح في هذه القراءة لكونها
من الجبارين وأما قوله أنعم الله تعالى الخ فكونه مرجعا غير ظاهر لانها صفة مشتركة بين يوشع
وكالب وغيرهما ولذا ترك المصنف رحمه الله (قوله بالايمن والتثبيت الخ) المراد بالتثبيت التثبيت على
الايمن وانما زاده ليشمل كون الرجلين من بني اسرائيل وقد جوز في هذه الحالة أيضا تقدير قد وباعته
بمعنى فاجأه والاصحار باصدا والحا والمهملتين البروز الى الصحراء (قوله لتعسر الكراخ) الكراخ التوجه
الى العدو في المقاتلة ويقابله الفرق كما قال امرؤ القيس مكرمه مكرمه قبل مدبر معاه وقوله أجسام لاقلوب
فيها أي ليس لهم قلوب قوية وشجاعة تنزبل قلب من لا يكون كذلك منزلة العدم وقوله من صنعه وفي
نسخة من نسخة معنى احسانه وانعامه وقوله مؤمنين به ومصدقين بوعده بمعنى المراد بالايمن التصديق
بالله وما يتبعه من التصديق بما وعده والافايعانهم محقق ويصح أن يكون المراد به التهييج والالهاب (قوله
نفرد خولهم على التأكيذ والتأييد) التأكيذ مستفاد من أبدأ والتأكيذ منه ومن لن فانه تفيدنا كيد
النفي لكونها في مقابلة سوف يفعل كما مر مرارا وقوله بدل البعض لأن الابدع الزمان المستقبل كله
ودوام الجبارة فيها بعضه وقول الزمخشري ماداموا يسألون للابد يحتمل بدل الكل وعطف البيان لوقوعه
بين النكوتين وهذا بناء على تفسير الابد بالظاهر منه أو بالزمان المتطاوول (قوله قالوا ذلك استهانة بالله
ورسوله) يعني ليس المراد أنه يذهب مع الله حقيقة كما ذكره الزمخشري واستظهره بمقابله بآناهمنا
قاعدون فان التقييد به هنا يقتضي أن المراد حقيقة فكذلك ما يقابله وقوله وقيل الخ أي هو مبتدأ
خبر محذوف وهو خلاف الظاهر ولذا مره وقيل انه يحتمل أن يكون من قبيل كل رجل وضعته
(قوله قاله شكوى بنه وحرته) أي مقال شكوى أو لاجل الشكوى فليس القصد الى الاخبار وكذا كل
خبر يخاطب به علام الغيوب يقصد به معنى مناسب سوى افادة الحكم أو لازمه فليس رد المأمر الله به
ولا اعتذار عن عدم الدخول (قوله والرجلان المذكوران الخ) جواب عن هذا القصر مع أنهم
معه أيضا وقوله لم يثنى عليهم ما ضمنه معنى يعقد فلذا عدا به على وتلون القوم مجاز عن تقلب آرائهم وكون
المراد بالآخر ما يشمله ما بعده افظاومعنى لان افراده محتاج الى التأويل بكل مواضع في الدين أو بجنس
الاخر وأجيب بأنه ليس القصد القصر بل بيان قلة من يوافقه تشبيها لحاله بحال من لا يملك الا نفسه وأخاه
(قوله ويحتمل نصبه عطفا على نفسه الخ) ذكره في اعرابه وجوها شتى منها ما ذكره المصنف رحمه

(قال رجلان) كالب ويوشع (من الذين
يخافون) أي يخافون الله سبحانه وتعالى
ويثقونه وقيل كآثار جليلين من الجبارة أسلموا
وساروا الى موسى عليه الصلاة والسلام فعلى
هذا الواو لبني اسرائيل والراجع الى الموصول
محذوف أي من الذين يخافون بني اسرائيل
ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم أي
الخوفين وعلى المعنى الاول يكون هذان
الاخافة أي من الذين يخوفون من الله عز
وجل بالتذكرة أو يخوفهم الوعيد (أنعم الله
عليهم ما بالايمن والتثبيت وهو صفة ثانية
لرجلين أو اعتراض (ادخلوا عليهم ابواب)
باب قرية ثم أي باغترهم وضاعطوهم في
المضيق وامنعوهم من الاصحار (فأذا دخلتموه
فانكم غالبون) لتعسر الكراخ عليهم في المضائق
من عظم أجسامهم ولأنهم أجسام لاقلوب
فيها ويجوز أن يكون علم ما بذلك من اخبار
موسى عليه الصلاة والسلام وقوله كتب
الله لكم أو معاملا من عادة الله سبحانه وتعالى
في نصرته رسله وماعهدا من صنعه لموسى
عليه الصلاة والسلام في قهر أعدائه (وعلى
الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) أي مؤمنين به
ومصدقين بوعده (قالوا يا موسى انال ندخلها
أبدا) نفرد خولهم على التأكيذ والتأييد
(ماداموا فيها) بدل من أبدأ بدل البعض
(فأذهب أنت وربك فقاتلا فانهنا قاعدون)
قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم
مبالاة بهم ما وقيل تقديره اذهب أنت وربك
بمعنى (قال رب اني لأملك الانقي وأخي)
قاله شكوى بنه وحرته الى الله سبحانه وتعالى
لما خالفه قومه وأيسر منهم ولم يبق معه موافق
ينق به غيرهم وعليه السلام والرجلان
المذكوران وان كانا يوافقانه لم يثنى عليهم
لما كابد من تلون قومه ويجوز أن يراد باخي
من يوافقني في الدين فيدخلان فيه ويحتمل
نصبه عطفا على نفسه أو على اسم ان ورفع
عطفا على الضمير في لأملك أو على محل ان
واسمها وجره عند الكوفيين عطفا على الضمير
في نفسه

(فأفرق بيننا وبين القوم الفاسقين) بأن نحكم (٢٣٢) لنا بما نستحقه ونحكم عليهم بما يستحقونه أو بالتبعية بيننا وبينهم وتخليصنا

من صحتهم (قال فانها) فان الارض المقدسة
(محزنة عليهم) لا يدخلونها ولا يملكونها
بسبب عصيانهم (أربعين سنة) يتيمون في
الارض) عامل الظرف اما محزنة فيكون
التحريم مؤقتا غير مؤبد فلا يخالف ظاهر
قوله التي كتب الله لكم ويؤيد ذلك
ماروى أن موسى عليه الصلاة والسلام
سار بعدهم بنى من بنى اسرائيل ففتح اريحا
واقام بها ما شاء الله ثم قبض وقيل انه قبض
في التيه ولما احتضر أخبرهم بأن يوشع بعده
بنى وأن الله سبحانه وتعالى أمره بتتال
الجبارة فسايرهم يوشع وقتل الجبارة وصار
الناس كله لبنى اسرائيل واما يتيمون أى يسيرون
فيهم متحيرين لا يرون طريقا فيكون التحريم
مطلقا وقد قيل لم يدخل الارض المقدسة
أحد من قال اننا ندخلها بل هلكوا في
التيه وانما قاتل الجبارة اولادهم روى أنهم
لبثوا أربعين سنة في ستة فراسخ يسيرون من
الصباح الى المساء فاذا هم بحيث ارتحلوا
عنه وكان الغمام يظلمهم من الشمس وعود
من نور يطلع بالليل فيضي لهم وكان طعامهم
المان والسلوى وماؤهم من الحجر الذي يحملونه
والاكثر على أن موسى وهرون كانا معهم
في التيه الا أنه كان ذلك روحا لهم وزيادة في
درجتهم واعتقوبتهم بهم وأنهم ماتا فيه فمات
هرون وموسى بعده ستة ثم دخل يوشع
أريحا بعد ثلاثة أشهر ومات النقيب فيه بغتة
غير كتاب ويوشع (فلاناس على القوم
الفاسقين) خاطب به موسى عليه الصلاة
والسلام لما ندب على الدعاء عليهم وبين أنهم
أحقاء بذلك لنفسهم (واتل عليهم نبأ ابني
آدم) قاييل وهابيل أوحى الله سبحانه وتعالى
الى آدم أن يزقح كل واحد منهم ثم أتاهم الآخر
فخط منه قاييل لان توأمه كان أجل فقال
لهما آدم قربا قربانا فن أيكما قبل تزوجها
فقبل قربان هابيل بأن نزلت نار فأكلته
فازداد قاييل سخطا وفعل ما فعل وقيل لم يرد
بهما ابني آدم اصلبه وانهما رجلان من بنى
اسرائيل ولذلك قال كتبنا على بنى اسرائيل

الله فنصبه اما عطف على اسم ان أو نفسى أو مرفوع بالعطف على فاعل أم لك أو ميتة أو خبره محذوف
أو مجرور بالعطف على الضمير المجرور المضاف اليه نفس وكلها ظاهرة حتى العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلاتأكيده لوجود الفصل بالمفعول ثم هذا لا يوجب الاتحاد في المفعول بل يقدر للمعطوف
مفعول آخر أى وأخى الانفسه كما تقول ضربت زيدا وعمرافلا يرد ما قيل انه يلزم من ذلك أن موسى
وهرون عليهما الصلاة والسلام لا يملكان الانفس موسى صلى الله عليه وسلم فقط وليس المعنى على ذلك
بل على أن موسى عليه الصلاة والسلام يملك أمر نفسه وأمر أخيه وليس من عطف الجمل بتقدير ولا يملك
أخى الانفسه كما توهم وتحققه أن العطف على معمول الفعل لا يقتضى الا المشاركة في مدلول ذلك
ومفهومه الكلى لا الشخص المعين متعلقا بالخصوصه فان ذلك الى القرائن وكذا اذا عطف على
اسم ان معناه ان أخى لا يملك الانفسه وكذا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقد تقدم
الكلام فيه وهو ضعيف على قواعد البصريين وأجازوه الكوفيون كما ذكره المصنف رحمه الله (قوله
بأن نحكم لنا بما نستحقه الخ) هذا مبني على الاختلاف في أن موسى صلى الله عليه وسلم هل كان معهم في
التيه ولكن ما كان ينالهم من المشقة لا يناله كما كانت النار على ابراهيم ردا وسلاما ولم يكن معهم وهو
محجوب الدعوة كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذه الجملة دعائية فعلى الاول المراد التفريق
والتبعية بينهم ما فهو بمعناه الخفية (قوله عامل الظرف اما محزنة الخ) الظرف هنا أربعين سنة فعلى
نعلقه بمحزنة التحريم مؤقت فلا ينافى أنما كتبت لهم وقوله احتضر أى حضر الموت وهو مجهول (قوله
واما يتيمون الخ) أى عامله يتيمون وتاه يتيم ويتيم وهو أوفى وأتبع مما بداخل فيه الواو والياء من التيه
ومعناه الحيرة ولذا أطلق على المفازة تيه وتيهاء لانه منحير فيها فمعناه يسيرون متحيرين وحيرتهم عدم
اهتدائهم للطريق وكون التحريم مطلقا أى يحتمل التأيد وعدمه وقوله وقد قيل الخ بناء على أن المراد منه
التأيد وقوله فاذا هم للمفاجأة أى يسيرون وبعد سيرهم يرون أنفسهم في المحل الذى ارتحلوا عنه كسير
السوانى لا يقطع وتظليل الغمام لهم مع عصيانهم وعاقبتهم بالحيرة من كرمه تعالى وإشارة الى أن تعذيبهم
انما هو للتأديب كما يضرب الرجل ولده مع محبته له ولا يقطع عنه معرفته ولذا أنزل عليهم المان والسلوى
لئلا يهلكوا جوعا وجعل حجر موسى صلى الله عليه وسلم معهم يتفجر منه الماء كما تردفع العظمى وجعل
معهم عود نور ولباسهم من نوى كالظفر لا يلى وشعورهم لا تزيد الى غير ذلك من الانعام وروحا بشخ الرائ
أى كان التيه وأمره راحة لهم ما وعلى هذا فإزالة الغمام ومما معه لاجلهم وقوله فيه أى في التيه
وناس مجزوم بلا الناهية بمعنى لا تحزن لموتهم أو لما أصابهم فيه من الاسبى وهو الحزن (قوله أوحى
الله الخ) كان في شربه تزيق الاخ بالاخت التي لم تولد معه في بطن واحد جعل افتراق البطون بمنزلة
افتراق النسب للضرورة ولذا حرم بعده اذ زال مقتضى وكثر الناس واذا كان ذلك غير جائزا فلما
أمره بتفريق قربان لعله أنه لا يقبل لأنه لو قبل جاز والتوأم امان الولدان في بطن واحد الذكروا أم والانتى
توأمة والمصنف رحمه الله استعمل توأم للتوأمة بتأويل الشخص وتوأمة قاييل اقليما وتوأمة هابيل
كبودا قال والد شيخى واعلم أن التوأم بلاهمز اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان
وبهمز كرجل توأم وامرأة توأم مفرد تنسبه توأمان فالاعتراض بأنه لا تنسبه له وهم لما علمت من الفرق
بين التوأم بلاهمز والتوأم بالهمز وان التنسبة انما هى للمهموز لا غير وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم
لمجموعهما وأن التنسبة انما هى لتوأم وتوأمة لا لتوأم وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره
في بطن من الاثنين فصاعدا ذكر أو أنثى أو ذكر أو أنثى جمعه توأم ونوأم كخال وقوله بأن نزلت نار الخ
هذا كان علامة القبول وكان أكل القربان غير جائز في الشرع القديم وقوله وفعل ما فعل هو قصته الانية
(قوله وقيل الخ) زيف هذا بقوله فبعث الله غرابا الخ اذ كان الدفن معلوما اذ ذاك فقامل (قوله
ولذلك قال كتبنا الخ) وتوجيهه على الاخرى من أجل أن الحسد صار سببا لهذا الفساد وهو غالب على

بنى اسرائيل وعن بعض المفسرين انما ذكر بنى اسرائيل دون الناس لان التوراة أول كتاب نزل فيه
تعظيم القتل ومع ذلك كانوا أشد طغيانا وتماديا فيه حتى قتلوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعنى
بسبب هذه الفعلية كتبنا في التوراة تعظيم القتل وشددنا عليهم وهم بعد ذلك لا يزالون وسيد كرهذا
المصنف رحمه الله تعالى بعد قوله ثم ان كثيرا منهم بعد ذلك في الارض اسرفون فلا حاجة الى التبرع به
ههنا (قوله أي تلاوة ملتبسة بالحق الخ) ذكر في اعرابه ثلاثة أوجه انه صفة مصدر اتل أو حال من
المفعول وهو بنو آدم وقدره ان يخشى نيا ملتبسا بالحق لينعين ذوالحال أو حال من فاعل اتل
المستتر وهو ضمير الخطاب ثم الحق يطلق على معان أحدها المنبت الصحيح وثانيها المطابق للواقع
بمعنى الصادق وثالثها المتضمن للغرض الصحيح لقوله تعالى في الاحقاف ما خلقنا السموات والارض
وما بينهما الا بالحق أي خلقا ملتبسا بالغرض الصحيح والحكمة وضده الباطل بمعنى العبث كما في قوله
ما خلقت هذا باطلا ويصكون صفة لما اشتغل على هذه المعاني ومصدر راجع الى الثبوت والمطابقة وصحة
الغرض وهو هنا بالمعنى المصدري أو الوصفي والباء فيه للملابسة كما أشار اليه بقوله ملتبسا وعمل نيا
في الظرف لانه مصدر في الاصل والظرف يكفي فيه رائحة الفعل (قوله أو حال منه) فيتمتع
بمخدوف سبقه اليه أبو البقاء ورده في الدر المنثور بأنه يكون قيد في عالمه وهو اتل المستقبل وانما
مضى ولذا لم يتعلق به مع ظهوره وفيه تأمل (قوله أو بدل على حذف مضاف) قال النحرير ليصح
كونه متلوا والافجزد الظرف كاف في الابدال لحصول الملابسة وقيل عليه انه غير صحيح لان اذ لا يضاف
اليها الا الزمان فحويومئذ ونيا ليس بزمان وهو بدل به من كل أو كل من كل وما ذكره المصنف من
الكشاف الا أنه ترك قوله يقال قرب صدقة وتقرّب بهم لان تقرّب مطاوع قرب قال الاصمعي تقرّبوا
قرب القمع فيعتدي بالباء حتى يكون بمعنى قرب انتهى قال السمين قال الشيخ كذا قرره الزمخشري
وفيه نظر لان اذ لا يضاف اليها الا الزمان قال الاصمعي الخ أي يكون قريبا يطلب مطاوعا التقدير اذ قرياه
فتقرّبه وفيه بعد قال وايس تقرب فيه مطاوع قرب اتفرقه ولا اتحاد فاعل الفعلين والمطاوعة مختلف
فيها الفاعل يكون من أحدهما فاعل ومن الآخر انفعال فهو كسرته فانكسر فليس قرب وتقرّب
من هذا الباب فهو غلط فاحش ولا نل ما ذكره من القاعدة انتهى (أقول) فيما قاله أمور الاول ان قوله
اذ لا يضاف اليها الا اسم زمان غير مسلم ألا ترى قول العلامة نيا ذلك الوقت فانه بمعنى نيا ذولا شبهة في
صحته معنى واعرابا ولا فرق بينهما فان منعه سماعا فدونه خراط القناد ودعوى لزوم اختلاف فاعلهما غير
مسلمة فان حجته أن أحدهما فاعل والآخر قابل وهو مبني على قاعدة أصولية وهو أن القابل لا يكون
فاعلا وقد درجها بعض الفضلاء ألا ترى ان الانسان قد يقتل نفسه فيتحد القابل والفاعل ويؤيده قوله
تعالى فيقتلون ويقتلون فان كان الاصمعي أراد هذا لم يرد عليه ما قاله الشيخ وقد يقال مراده بيان معناه
لغة فاعرفه (قوله والقربان اسم ما يتقرب به الخ) الحلوان بالضم أجرة الدلال والكاهن ومهر المرأة وما
يعطى من رشوة ونحو ذلك من الحلاوة لانه يؤخذ بسهولة وأراد أن فعل تفضيل من الرداء ضد الجودة
وصاحب ضرع أي ماشية والضرع يطلق عليها مجازا من اطلاق الجزء على الكل (قوله لانه سخط
حكم الله الخ) حكم الله هو عدم جواز تنكاح التوأمة وقوله لفرط الحسد أي على قبول القربان وقوله
قال انما يتقبل الله من المتقين يدل على أنه المراد لا أنه حسده على ارادة أخذ أخته الحسنة (قوله أثبت)
اثباته من قبله عبارة عن اصابة ما أصابه وازالة حظه أي نصيب المحسود ونعمته لان شأن الحاسد ذلك
وقوله فان ذلك أي اجتهد فيه ما ذكر (قوله وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متيق) في الكشف قال له
انما أثبت من قبل تفسيرا لانسلاخها من لباس التقوى لا من قبل فلم تقتلني ومالك لا تعاتب نفسك ولا
تحمّلها على تقوى الله التي هي السبب في القبول فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لمعان وفيه دليل
على أن الله تعالى لا يقبل الطاعة الا من مؤمن متيق الخ يريد ان هذا الجواب وارد على الاسلوب

(مطلب في معاني الحق) *
(بالحق) صفة مصدر مخدوف أي تلاوة
ملتبسة بالحق أو حال من الضمير في اتل أو
من نيا أي ملتبسا بالصدق موافقا لما في كتب
الاولين (اذ تقرّبا قريانا) ظرف لنيا أو حال
منه أو يدل على حذف مضاف أي واتل
عليهم نياهما نيا ذلك الوقت والقربان اسم
ما يتقرب به الى الله سبحانه وتعالى من
ذبيحة أو غيرها كما أن الحلوان اسم ما يحل به
أي يعطى وهو في الاصل مصدر ولذا لم
يثن وقيل تقديره اذ قرب كل واحد منهما
قربانا قبل كان قابيل صاحب زرع وقرب
أرد أقبح عنده ومايل صاحب ضرع وقرب
جلا سمينا (فتقبل من أحدهما ولم يتقبل
من الآخر) لانه سخط حكم الله سبحانه
وتعالى ولم يخلص النسبة في قربانه وقصد الى
أخس ما عنده (قال لا تقتلنك) نوعه
بالقتل لفرط الحسد له على تقبل قريانه ولذلك
(قال انما يتقبل الله من المتقين) في جوابه
أي انما أثبت من قبل نفسك بترك التقوى
لا من قبلي فلم تقتلني وفيه إشارة الى أن
الحاسد ينبغي أن يرى حرمانه من تقصيره
ويجتهد في تحصيل ما به صار المحسود محظوظا
لاني ازالة حظه فان ذلك مما يضركه ولا
ينفعه وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن
متيق (لئن بسطت اليك لتقتلني ما أنا
ببسط يدي اليك لا قتلك اني أخاف الله رب
العالمين)

الحديث كيم لانه تلقاه بغير ما يطلب وبما هو أهم منه من القتل والاشارة بقوله ولا تحملها على نقوى الله
 التى هى السبب فى القبول الى أنه ينبغي للعاسد أن يرى ذلك ويعتقده فيقول فيما لم يتقبل منه أن سبب
 عدم قبوله من قصور فاعل ذلك الفعل فيه لكونه غير واقع على نهج التقوى الصادرة من المؤمنين
 كعدم نيته بذلك وقصده وجه الله بل حظ نفسه فالمراد بكون متقبلا أنه متق في تلك الطاعة فلا يرد عليه
 ما قيل كل متق أو عاص اذا فعل طاعة وأخلص النية فيها قبلت منه كما قال الامام القرطبي قال
 أصحابنا المخلطون يعملون الحسنات والسيئات اذا ثقلت حسناتهم دخلوا الجنة ولا يصح الجواب بأن
 المراد من التقوى التقوى من الشرك التى هى أول المراتب وقايل آل أمره الى الشرك اذ روى أنه
 هرب الى عدن بعد قتل أخيه فأتاه ابلهيس لعنه الله وقال له انما أكلت النار قربان هايل لانه خدمها
 وعبدها فبنى له بيت نار وهو أول من عبد النار (قوله قيل كان هايل أقوى منه ولكن تخرج عن قتله)
 أى تجنب الحرج والاثم فالتفعل للسلب هنا والاستسلام الانقياد والمراد به هنا عدم الممانعة والمدافعة
 وقوله لان الدفع الخ يعنى أن القتل لا لتصاير والمدافعة لم يكن مباحا في ذلك الوقت وفي تلك الشريعة كما
 روى عن مجاهد رجه الله تعالى وإن الله أمر بالصبر عليه ليكون هو المتولى للاتصاف وقوله أو تحريما لما هو
 الافضل الخ الافضل الاكثر فاباؤه هو كونه مقتولا لا قاتلا بالدفع عن نفسه بناء على جواز ذلك وهذا
 الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته . واعلم أنه اختلف في هذا على ما بسطه الامام الجصاص فالصحيح
 من المذهب أنه يلزم دفع الفساد عن نفسه وغيره وان أدى الى القتل ولذا قال ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهم ما أن معنى ما أنابى ساط الخ ان بدأتى بقتل فأنا لم أبدأ بالقتل فمعنى لم يثبت لي بسط اليد ووجه التعبير
 بالاسمية ظاهرا حيث ذاعلى قول مجاهد رجه الله تعالى انه لم يبح اسم الدفع فالاية منسوخة وهل
 نسخت قبل شرعنا أم لاقية كلام والدليل عليه قوله فقاتلوا التى تبغى وغيره من الآيات والاحاديث
 وقيل انه لا يلزم ذلك بل يجوز واستدل بهذا الحديث ونحوه وأولوه بترك القتال فى الفتنة واجتنابها
 وأول الحديث يدل عليه . وأما من منع ذلك الآن مستدلا بحديث اذا لقي المسلمان بسيفيهما فالتقاتل
 والمقتول فى النار فقد رتب أن المراد به أن يكون كل منهم معزوم على قتل أخيه وان لم يقاتله
 وبه نقابلا بهذا القصد (قوله وانما قال ما أنابى ساط يدى الخ) يعنى ان هذه جواب القسم الموطأ له
 باللام لان الجواب للسابق من القسم والشرط كما مر لكن الدلالة على جواز الشرط كانت فى المعنى
 جوابا له ولو كانت جواب الشرط حقيقة لمزمتها الفاء وقد عدل فيها عن الفعلية الى الاسمية . وعجابه
 المصنف أحسن من قول الكشاف فان قلت لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله
 لئن بسطت ما أنابى ساط قلت ليفيد أنه لا يفعل ما يكتب به هذا الوصف الشنيع ولذلك أكد بالباء
 لما فيه من المسامحة وأجعله جواب الشرط بخلاف قول المصنف رجه الله تعالى جواب لئن فانه صادق
 بجواب القسم ثم بين أن العدول الى الاسمية للمبالغة فى أنه ليس من شأنه ذلك ولا من يتصف به ولم يقل
 وما أنابى ساط بل لئيبسط للتبرى عن مقدمات القتل فضلا عنه ولذا قال المصنف رجه الله تعالى رأسا
 أى تبرأ عنه من أصله وفى الاتصاف انما امتاز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث أن
 صيغة الفعل لا تعطى سوى حدوث معناه من الفاعل لا غيراً ما اتصاف الذات به فذلك الأمر يعطيه اسم
 الفاعل ومن علة يقولون قام زيد فهو قائم فيجعلون اتصافه بالقيام ناشئا عن صدوره منه ولهذا المعنى
 قيل لا تجعلك من المسجونين لتكون من المرجومين عدولا عن الفعل الذى هو لا تجعلك لارجحك
 الى الاسم تغليظا يعنون أنهم يجعلون هذه لوقوعها وثبوتها كالسمة والعلامة المناسبة ولا يقتصرون
 على مجرد اتصافه بها ولا فرق بين النفي والاثبات لانه لتأكيد النفي لا المنفى حتى يرد أن نفي الحدوث
 أبلغ من نفي الثبوت كما قيل (قوله تعليل ثان للامتناع عن المعارضة والمقاومة الخ) المقاومة مفاعلة
 من القيام كنى بها عن المدافعة لان المتدافعين يقوم كل واحد منهم بمقابله الآخر ولما كان كل

قيل ك ان هايل أقوى منه ولكن
 تخرج عن قتله واستسلم له خوفا من الله سبحانه
 وتعالى لان الدفع لم يبح بعد أو تحريما لما هو
 الافضل قال عليه الصلاة والسلام كن عبد
 الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل وانما
 قال ما أنابى ساط فى جواب لئن بسطت للتبرى
 عن هذا الفعل الشنيع رأسا والتحرز من
 أن يوصف به وبطلان عليه ولذلك أكد النفي
 بالباء (اننى أريد أن تبوء يا بنى وانك فتكون
 من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين)
 تعليل ثان للامتناع عن المعارضة والمقاومة

منهم ما علة مستقلة لم يعطف أحدهما على الآخر إذا ما بالاستقلال ودفعاً لتوهم أن يكون جزء علة لأعلة
 نامة وقد أورد عليه بعض فضلاء العصر أن ذلك يقتضي بسط يده والمذكور بقوله أني أريد تعليل لعدم
 البسط فكيف يشبه أمر المستبين فانه يصدر من كل منهما هناك سبب فتكون تبعاً السبين على البادى
 وقد يقال أن قوله ما أنابا بسط يدي اليك لا تقتل النفي فيه للقيدي يعني أن بسطتها فلما دفع لا للقتل وان
 احتمل ترتبه عليه وعلى هذا يكون له اثمان اثم قتله واثم ما صدر من الدافع لتسببه له وكونه انما على حرمة
 الدفع عندهم ظاهر وعلى غيره فلا تميز فعل ما يأتى فاعله لولم يكن دافعا وهذا أمر تقديري لقوله ان
 بسطت وكذا في الحديث لأن ما شرطية أو موصولة فيها معنى الشرط وإلى هذا أشار صاحب الكشف
 بقوله ليس هذا من قبيل ما ورد في الحديث لأنه لم يصدر الفعل الا من طرف واحد فمن أين وجوب تحمل
 الظالم اثم فعله ومثل اثم صاحبه على فرض المقابلة بالاثم وليس بشئ لأنه لم يتدع وجوب التحمل ولأن
 الحديث دال على هذا القسم بل انما أراد هابيل وكأنه قال اني أريد أن يضاهف عذابك والارادة
 لا تستدعي وجوب الوقوع انتهى ولما لم يفهمه بعضهم قال انه ناشئ من عدم فهم المراد فتدبر (قوله
 ارادة أن تحمل اثمى لو بسطت الخ) الداعي إلى هذا التأويل أنه يرجع القاتل باثمه وأما رجوعه باثم
 المقتول ان أريد به اثم قتله فلا اثم له فيه وأن أريد اثمه مطلقا فقد علم أنه لا تزور وزارة وزر أخرى وقد مر
 أن في الآية تأويلين للسلف فعلى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى يكون الدفع بالقتل وغيره انما
 ومعنى الآية اني لا أدفع لخوف ربي ولودفعت لكان اثمى واثمك عليك أما اثمك فظاهر وأما اثمى فلا اثمك
 كنت السبب له وأنت الذي علمتني الضرب والقتل لأنه أول فاعل له ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
 ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة وهذا على فرض وقوعه وتنزيله منزلة الواقع فيصيح تنظيره بالحديث
 (قوله المستبان ما قاله فعلى البادى) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه
 والمستبان مبتدأ وما فى ما قاله شرطية والشرط وجوابه خبر مبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بتدلا من
 المستبان بدل اشتمال أو مبتدأ وعلى البادى خبره أو خبر مبتدأ محذوف أى فهو على البادى وما فى ما لم
 يعتد مصدرية فيها معنى المدة وهى ظرف لتعلق على والمعنى المستبان الذى قاله من السبب استقر ضرره
 على الذى بدأ بالسبب مدة عدم اعتداء المظلوم ما لم يجاوز المظلوم حد ما سببه البادى فإذا جاوز استقر
 ضرره ما قال كل عليه لان البادى كان سببا فى سبب صاحبه وسبب الجيب فيه اثم الا أنه محطوط عنه
 ما لم يزد فى المكافأة كذا قال الزمخشري وقال التحرير فان قيل أى حاجة إلى هذا التكلف وقد دل
 الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون للمجيب شئ منه قلنا قد حمل
 الجميع على اثم البادى ومثل اثم صاحب فلا يدل على أن اثم صاحب لا يقع عليه (بقي ههنا بحث) وهو
 أن تقدير المثل محقق فى الآية كما ذكرنا ما فى الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد وهو ما قال أى اثم
 ما قاله فلا مجال للحمل على ما قال البادى ومثل اثم ما قال الاخر الا بالتزام الجمع بين الحقيقة والجواز
 فالأقرب أن يحمل على ظاهره ويجعل اثم غير البادى ذاهبتين جهة نفس السبب وهو من هذه الجهة
 ساقط عنه بالذيل وجهة الحمل عليه وهو على البادى لكون هذه الجهة من قبله على طريقة من سن سنة
 سيئة الخ فلا يكون من حمل وزر نفس على أخرى وأما أن غير البادى ليس له المعارضة بالمثل بل الرفع
 إلى الحاكم ليجرى على البادى ما هو الحكم من الحدأ والتعزير فذلك بحث آخر انتهى وهذا رد على صاحب
 الكشف اذ قال حظ الاثم عن المظلوم لانه مكافئ غير صحيح لانه اذا سب شخص لم يستوف الجزاء الا الحاكم
 والجواب أن صريح الحديث يدل على ما ذكره جار الله والجمع بين الحكم الفقهي والحديث أن السب
 اما أن يكون بلفظ يترتب عليه الحد نمرعا فذلك سبيله الرفع إلى الحاكم أو بغير ذلك وحينئذ لا يخلو اما
 أن يكون بما يتضمن اسنادا أو تفاخرا بسب ونحوه مما يتضمن ازراء بصاحبه دون شتم كنعو الرمي
 بالكفر والفسق فله أن يعارضه بالمثل ويدل عليه حديث زينب وعائشة رضى الله تعالى عنهما وقوله

والمعنى انما استسلم لك ارادة أن تحمل اثمى
 لو بسطت اليك يدي واثمك بسط يديك إلى
 ونحوه المستبان ما قاله فعلى البادى ما لم
 يعتد المظلوم

وقيل معنى بانى بانى قتل وباعك الذى لم
يتقبل من أجله قربانك وكلاهما فى موضع
الحال أى ترجع متلبسا بالانين حاملهما
واعلم لم يرد معصية أخيه وشقاؤه بل قصده
بهذا الكلام الى أن ذلك ان كان لا محالة
واقعا فأريد أن يكون لك لالى فالمراد بالذات
أن لا يكون له لأن يكون لأخيه ويجوز أن
يكون المراد بالان مع عقوبته وإرادة عقاب
العاصي جائزة (فقطعت له نفسه قتل أخيه)
فهلته له ووسعته من طاعه المرتع اذا
اتسع وقرئ فطاوعت على أنه فاعل بمعنى
فعل أو على أن قتل أخيه كأنه دعاها الى
الاقدام عليه فطاوعته وله زيادة الربط
كقولنا حفظت لزيد ماله (فقتله فأصبح من
الخاسرين) دينا ودنيا اذ بقي مدة عمره
مطرودا محزوننا قبل قتل هابيل وهو ابن
عشرين سنة عند عقبة حراء وقبل بالبصرة
فى موضع المسجد الاعظم (فبعث الله غرابا
يجت فى الارض ليريه كيف يواري سوءة
أخيه) روى أنه لما قتله تخير فى أمره ولم يدر
فما يصنع به اذ كان أول ميت من بنى آدم
فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما
الاخر فخرقه ربه بمنقاره ورجليه ثم ألقاه فى
المفرة والضمير فى ابرى الله سبحانه وتعالى أو
لغراب وكيف حال من الضمير فى يواري
والجمله ثانيا مفعولى يرى والمراد بسوءة أخيه
جسده الميت فانه مما يستعجب أن يرى (قال
يا ويلتا) كلمة جزع وتحسر والالف فيها بدل
من ياء المتكلم والمعنى يا ويلتا احضرى فهذا
أوانك والويل والويله الهلكة (أعجزت
أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة
أخى) لا أهتدى الى مثل ما أهتدى اليه وقوله
فأواري عطف على أكون وليس جواب
الاستفهام اذ ليس المعنى ههنا لو أعجزت
لواريت

صلى الله عليه وسلم دونك فانه صرى أو يتضمن شتما وذلك أيضا يرفع الى الحاكم ليعزر والحديث محمول
على القسم الذى يجرى فيه الانتصار وقوله ما لم يعد المظالم يدل عليه لأن اشتغاله بما حقه الرفع الى
الحاكم اعتداء وهذا تفصيل حسن وقول التحرير انه بحث آخر لا وجه له لأنه أى بحث آخر فى الحديث
سوى أخذ الاحكام الشرعية منه (قوله وقيل معنى بانى بانى قتل الخ) وهذا ظاهر فاضافة الانتم
الى المتكلم لأنه نشأ من قبله أو هو على تقدير مضاف ولا حاجة الى تقدير مثل ونحوه وانما القاتل
الذى لم يتقبل له قربانه عدم رضاه بحكم الله كما مر ولا خفاء أنه لا يحسن المقابلة بين التكلم والخطاب
على هذا لأن كليهما اسم الخطاب وقوله وكلاهما فى موضع الحال أى مجموعهما لا كل واحد وفيه
نسخ (قوله بل قصده بهذا الكلام الخ) لما كان ارادة الانتم من آخر غير جائزة كأن يريد زناه ونحوه
أوله بأن المراد أن لا يكون له نفسه انم وهو لازم لانم أخيه فأريد لازمه أو المراد بالان ما يلزمه ويترب
عليه من العقوبة ولا يخفى أنه لا يتضح حينئذ تفريع قوله فقتل الخ (قوله فقتله الخ)
قال الراغب معناه فسمحت له فزنته وانقادت وسوات وطوعت أبلغ من أطاعت وهو فى مقابلة
فأبت نفسه وفسره المصنف رحمه الله تعالى بالخشى بسهله وذكر أن معناه التوسعة فمجاز به عما
ذكر وقراءة المضاعفة فيها وجهان أن يكون فاعل بمعنى فعل كما ذكره سيديويه رحمه الله وهو أوفق
بالقراءة المتواترة أو أن المضاعفة مجازية يجعل القتل بدعوى الى نفسه لأجل الحسد الذى لحق فايل
وجعلت النفس قابله فكل من القتل والنفس كأنه يريد من صاحبه أن يطيعه الى أن غلب القتل النفس
فطاوعته (قوله وله زيادة الربط الخ) أى كان يكفى طوعت نفسه قتل أخيه وحفظت مال زيد ولكنها
زيدت للتاكيد والتبيين كما فى ألم نشرح لك صدرك وقيل انه للاحتراز عن أن يكون طوعه اغبره ليقطعه له
أو حفظ المال لنفسه وفيه نظر وحراء بكسر الحاء والمدي صرف ولا يصرف جبل معروف وقوله دينا
ودنيا أخذ العموم من حذف المفعول (قوله حال من الضمير فى يواري الخ) وقدم عليه لأنه
الصدر وجهه كيف يواري فى محل نصب مفعول ثان ليرى البصرية المتعذبة بالهمزة لاثني وهي معلقة
عن الثانى وقيل انها علمية أى ليعلمه ولو كان بمعنى ايبصره لم يكن لقوله كيف يواري موقع حسن وأما
على تقدير ليعلمه فهو فى موقع المفعول أى فانه يجاب عن الـ وال بكيف يواري وفيه نظر والسوءة
ما بسوءك نظره ولذا يطلق على العورة ويبحث بمعنى يحفر وأصل معناه يفتش وإيريه امام متعلق ببعث
أو يبحث والغرابان هما طائران معروفان وقيل انهما مملكان بصورة غرابين ودفن المسلم والكافر
المعصوم فرض كفاية وقوله يستعجب الخ بيان لوجه كونها سوءة وفسر السوءة بحسد الميت
وهو المراد والخشى تفسرها بالعورة وما فعله المصنف رحمه الله أولى وسميت سوءة لأنها تسوء ناظرها
واعلم أنه قال فى كتاب الاحكام ان فى العورة أقوالا فىل هى الجسد كله وقيل ما بين السرة والركبة وقيل
انها منقطة وهما القبل والبر وخففة وهى ما بين السرة والركبة فلعل العلامة فسرهابا العورة حتى
تشمل الاقوال نعم ما فعله المصنف أظهر (قوله كلمة جزع وتحسر) أصل النداء لمن يطلب اقباله من العقلاء
وهو مجاز هنا عن الجزع والتحسر كأنه ينادى موته ويطلب حضوره بعد تنزله منزلة من ينادى ولا
يطلب الموت الا من كان فى حال أشد من الموت فكفى به عن ذلك وقوله والمعنى الخ بيان لاصله والهلكة
بفتحين الهلاك والاستفهام فى أعجزت للتعجب وأن أكون بتقدير عن أن أكون وتعجبه عن
عجزه عن كونه مثله لأنه لم يهتد الى ما أهتدى اليه (قوله وليس جواب الاستفهام الخ) هذا رذ على
الخشى حيث جعله منصوبا فى جواب الاستفهام وقد سبقه اليه كثير من المعربين وقالوا انه خطأ
لأن شرطه أن يعجز عن الجملة الالسمية والجواب جعله شرطية نحو أنزورنى فأكرمك تقديره ان تزرنى
أكرمك ولو قيل ههنا أن أعجز عن أن أكون مثل الغراب أو ارسوءة أخى لم يصح المعنى لأن المواراة
تترتب على عدم العجز لا عليه وقيل فى توجيهه ان الاستفهام لانكار معنى النفي وهو سبب أى ان لم

أعجزوا ريت وقيل هو من قبيل أن عصي ربك في عفو عنك بالنصب لينسحب الانهكار التوبيخي على
الامرئ وبشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو من تكب لما يحالف العقل حيث جعل سبب العقوبة
سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذلك انزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة
دلالة على التعكيس المؤكد للعجز عما هتدى اليه غراب ومن يكن الغراب له داسلا كفي به خائبا
خاسرا والثاني مسلك المدقق في الكشف وزاد فيه فان قلت الانكار التوبيخي انما يكون على واقع
أو متوقع فالتوبيخ على العصيان والعجز وجه اما على العفو والمواراة فلا قلت التوبيخ على جعل
كل واحد سببا أو تنزيله منزلة من جعله سببا لا على العفو والمواراة فافهم وقد أشار إليه في سورة
الزمر وقيل عليه ان الثاني في غاية البعد والاول غير صحيح لانه لا يكفي في النصب سببية النفي بل لابد من
سببية المنفي الا ترى ان ما أتينا فقهه دثنا مفسر عندهم بأنه لا يكون منك انبان فقهه لا بان لم تأتينا
فقد دثنا والجواب عنه أنه فرق بين ما نصب في جواب النفي وما نصب في جواب الاستفهام والكلام في
الثاني فكيف يرد الاول نقضا ولو جعل في جواب النفي لم يرد ما ذكره أيضا لانه لا حاجة الى أخذ النفي من
الاستفهام الانكاري مع وضوح تأويل عجزت لم اهتد وقد قال في التسهيل انه يقتضيه في جواب النفي
الصريح والمؤول وما نحن فيه من الثاني فماتل وقال ابن عرفة في تفسيره ما في سيباق شيء له حكمه
وتقدير شرط ما أخذ منه فالتقدير ان كنت مثل هذا الغراب أو أوار الخ وهو كلام دقيق (قوله وقرئ
بالسكون على فانا أوارى الخ) أي انه مستأنف وهم يقدرون المبتدأ الايضاح انقطع عن العطف
وأما تسكين المنصوب فكثير ولا عبرة بقول أبي حيان انه ضرورية (قوله فأصبح من السادمين على قتله
الخ) أصبح هنا بمعنى صار وكبد بمعنى قاسى ولقي ما يؤلم كبده وقوله ما كنت عليه وكبد أي أنالم
أكن مأمورا بحفظه وقدمت أن الوكيل بمعنى الحافظ وقوله ومكت بمعنى آدم عليه الصلاة والسلام وعدم
الظفر الخ بالجزع عطف على ما كبد وهو تزججه بتوأمته (تنبيه) في الكشف بعد هذا وروى أنه رثاء
بشعر وهو كذب بحت وما الشعر الا منحول ملحون وقد صرح عن ابن عباس رضي الله عنهم أن الانبياء
عليهم الصلاة والسلام كلهم معصومون من الشعر والشعر المذكور هو قوله

تغيرت البلاد ومن عليها • فوجه الارض مغبر قبيح

تغير كل ذي لون وشكل • وقل بشاشة الوجه الملمح

وقال الشراح الملمح ان رفع نغمة الوجه المجرور وان خفض فاقوا وهو عيب قبيح وان كثر
وقول من قال الوجه فاعل قل وبشاشة منصوب على التمييز بحذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف
الحن وقيل ان آدم عليه الصلاة والسلام رثاه بكلام منشور بالسرياني فلم يزل ينقل الى أن وصل الى
يعرب بن فحطان وهو أول من خط بالعربية فنظر فيه فقدم وأخرج له شعرا عربيا (قلت) لاشك أن
لوائح الوضع عليه لا تحمى لركته لكن ما استصعبوه من الاقواء وتزلزل التنوين ليس بصعب لما في أشعار
الجاهلية والشعراء من أمثاله مع أنه قد يخرج بأنه نعت جرى على المحل لان الوجه فاعل المصدر وهو
بشاشة وقيل انه مرفوع وقد سمع كالجحر (قوله بسببه قضينا عليهم) سبب هو معنى أجل كما سيذكره
والضمير راجع للقتل او الماذكر من القصة وقضينا تفسيره بكتبنا ومن ابتدائية متعلقة بكتبنا وقيل
بالنادمين وكتبنا استثناف واستبعده أبو البقاء والاجل بفتح الهمزة وقد تكسر أصل معناه الجنابة
ولذا يقال بعناه من جر الزا أي من جر ربك فلا يخفى حسن وقوعه هنا ثم انسخ فيه فاستعمل لكل سبب
هكذا حققه أكثر اللغويين وجر ابد وبصر وراؤه مشددة وقد تخفف وضمير أنه للشأن ومن شرطية
والباء في بغير لام مقابلة متعلقة بقتل أو حال بمعنى متعدي باظاما وفساد بالجر معطوف على المضاف المحذوف
أد على المذكور ان لم يقدر (قوله من حيث انه هتك حرمة الدماء الخ) يعني أن جميع الناس مشتركون
في الكرامة على الله والاحترام عند الله فن قتل واحد منهم فقد نكس كرامة الله وهتك حرمة

وقرئ بالسكون على فانا أوارى أو على
نسكين المنصوب تخفيفا (فأصبح من
النادمين) على قتله لما كبد فيه من التعذيب
أمره وحمله على رقبته سنة أو أكثر على
ما قبل وتلذه للغراب واسوداد لونه وتبرئ
أبويه منه اذ روى أنه لما قتله اسود جسده
فأله آدم عن أخيه فقال ما كنت عليه
وكما لا فقال بل قتلته ولذلك اسود جسدي
وتبرأ منه ومكت بعد ذلك مائة سنة لا ينجح
وعلم الظفر بما فعله من أجله (من أجل
ذلك كتبنا على بني اسرائيل) بسببه قضينا
عليهم وأجل في الأصل مصدر أجل شرا اذا
جناه استعمل في تعليل الجنابات كقوله
من جرالك فعلته أي من أن جرته أي جنيته
ثم انسخ فيه فاستعمل في كل تعليل ومن
ابتدائية متعلقة بكتبنا أي ابتداء الكتب
وانشاؤه من أجل ذلك (أنه من قتل نفسه
بغير نفس) أي بغير قتل نفس بوجب
الاقتصاص (أو فساد في الارض) أو بغير
فساد فيها كالشرك أو قطع الطريق (فيكافأنا
قتل الناس جميعا) من حيث انه هتك حرمة
الدماء وسن التل وجر الناس عليه

وكذلك من قتل الجميع فيكون قتل واحد كقتل الجميع وكذا أخياؤها بترك القتل كاحياء الجميع
 لابقاء كرامة الله وتوفير حرمته والفائدة في هذا التشبيه الترهيب والردع عن قتل نفس واحدة لتصويره
 بصورة قتل جميع الناس والترغيب والتحفيز على احيائها لتصويره بصورة احياء جميع الناس ولانه
 جزأ الناس فكان فعلهم متسببا على فعله فكانه صدر منه لما سانه من السنة السيئة ولانه يشبهه في
 استجلاب أصل غضب الله وأدخل بعضهم في هذا التزوج لانه يشبه الاحياء بالتناسل قال وبه تنصل
 هذه الآية بقصة ابني آدم وهو تكلف من غير داع (قوله بعدما كتبنا عليهم هذا التشديد
 الخ) التشديد العظيم يؤخذ من قتل جميع الناس وقوله وبه انصت الآية وفي أكثر النسخ
 القصة أي قصة ابني آدم بما قبلها من قصص بني اسرائيل وعلى النسخة الاخرى المراد بالآية قوله من
 أجل ذلك الخ اتصل بقصة ابني آدم ويحتمل أن يريد بالآية قصة ابني آدم لانها في حكم آية واحدة وفسر
 الاسراف بما ذكره ليشمل الفحل ويعم مالا يعلق بالمال كما هو المتبادر منه (قوله أي يحاربون
 أولياءهما الخ) يدخل في أولياء الله والمسلمين الرسول دخولا أوليا ولا ينافيه جعل محاربهم بمنزلة
 محاربهم لانهم من حارب الرسول حقيقة فلا حاجة الى التنزيل في شأنه لانه اشارة الى تقديره مضاف
 أو ان ذكر الله للتمهيد وجعل محارب به المسلمين حكم محارب به الرسول للتنبيه على أن ما ذكر في الآية في
 حكم قطاع الطريق شامل للقطاع على المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولو باعصار لانهم يحاربون
 الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريعته فلا يتوهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة أو
 القياس وما يقال انه اشارة الى أن ذكر الرسول تمهيد على تمهيد كلام خال عن التحصيل فكيف
 ولا ذكر للمسلمين بعده وأيضا قطاع الطريق لو قتلوا أو فعلوا ما فعلوا بأهل الذمة في حكمهم غيرهم وكان
 مرادهم أن ذكر الله تمهيد لذكر رسوله وذكر الرسول تمهيد لقوله يسعون في الارض فسادا لانه هو
 المقصود ولو اقتصر عليه الكفى وبهذا التقرير علم سقوط ما قيل على المصنف رحمه الله تعالى انه خرج
 من كلامه الرسول نفسه فيقتضى أن يبين شأنه بطريق المفهوم وليس كذلك وقال الجصاص يريد الذين
 يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله ويدل على ذلك أنهم لو حاربوا
 رسول الله لكانوا امرتين باظهار محاربة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته انتهى وعليه فلا حاجة
 الى التأويل ولا يرد عليه شيء وهو ظاهر وأصل معنى الحرب لغة السلب أي الاخذ وقد يستعمل بمعناه
 يقال حربه اذا سلبه كما قاله الراغب والمكابرة الهجوم جهرة والصوصية بضم اللام مصدر بمعنى السرقة
 والمكابرة بهذا المعنى استعمالها الفقهاء وذكروا الجاحظ في كتاب الصوص وأهلها كثير من أهل اللغة
 فكانهم مولود لم تثبت عندهم الا أن الجاحظ ثقة ولم يقل انها مولدة (قوله أي مفسدين الخ) يعني أنه
 حال بتأويل المصدر باسم الفاعل أو مفعول له أو مصدر لم يسم من معناه كقوله جالس فسادا اسم مصدر
 بمعنى الافساد حيث ذكر في كلام المصنف رحمه الله تعالى اشارة اليه (تنبيه) في الكشف في قوله ابريه
 كيف يوارى سواة أخيه ليعلم لانه لما كان سبب تعلمه فكانه قصد تعليمه على سبيل الجاهل قبل فهو استعارة
 تبعية في اللام حيث شبهه ترتب التعلم على بحسبه ونسبته عنه بترتب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح
 فيه وان توهم أن مراده أن اسناد التعليم الى الغراب مجازي لكونه سببا ولو أراد هذا قال فكانه علمه
 ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجازي فيه تأمل انتهى (أقول) يعني على استعارة اللام بمعناه انه
 بهتة تبين له مواراة أخيه حقيقة وهذا في التأويل ظاهر اما اسناده الى الغراب فلا يمكن أن يكون على
 الحقيقة ثم انه على ارجاع الضمير لله وتعلقه بهت لا بد فيه من التجوز في اللام لانها لا ماقية وكلامه مشعر
 بخلافه فتأمل (قوله أن يقتلوا الخ) الايمان بالتفصيل لما فيه من الزيادة على القصاص من أنه
 لا يقطع بعفو الولي وكذا التصلب لما فيه من القتل وانما ضم اليه القتل لانه لا يكون جزاء القتل
 وأخذ المال أقل من القتل وحده وقوله حتى يموت تنازع فيه بتركه ويطعن وقوله تقطع الخ هذا في أول

أو من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع
 سواء في استجلاب غضب الله سبحانه وذه الى
 والعذاب العظيم (ومن أحيائها فكانما
 أحيى الناس جميعا) أي ومن تسبب
 لبقاء حياتهم بعفو أو منع عن القتل أو
 استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكانما
 فعل ذلك بالناس جميعا والمقصود منه تعظيم
 قتل النفس واحيائها في القلوب ترهيبا عن
 التعمد رضاهما وترغيبا في المحاماة عليهما
 (ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم أن كثيرا منهم
 بعد ذلك في الارض لم يرفون) أي بعد
 ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم من
 أجل أمثال تلك الجناية وأرسلنا اليهم الرسل
 بالآيات الواضحة تأكيذا للامر وتجديدا
 لله لذكرى بجهاد واعنها كثير منهم يسرفون
 في الارض بالقتل ولا يبالون به وبهذا انصت
 الآية بما قبلها والاسراف التباعد عن حد
 الاعتدال في الامر (انما جزاء الذين يحاربون
 الله ورسوله) أي يحاربون أولياء الله
 وهم المسلمون جعل محاربهم محاربته
 تعظيما وأصل الحرب السلب والمراد به هنا
 قطع الطريق وقيل المكابرة بالصوصية وان
 كانت في مصر (ويسعون في الارض فسادا)
 أي مفسدين ويجوز نصبه على العلة أو المصدر
 لأن سعيهم كان فسادا فكانه قيل ويفسدون
 في الارض فسادا (أن يقتلوا) أي قصاصا
 من غير صلب ان أفردوا القتل (أو يصلبوا)
 أي يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال
 وللفقههاء خلاف في أنه يقتل ويصلب
 أو يصلب حيا ويترك أو يقطع من خلاف
 (أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف)
 يقطع أيديهم من اليمنى وأرجلهم اليسرى ان
 أخذوا المال ولم يقتلوا

مرة فان عادة طمع الاخر بان (قوله ينفه وامن بلد الخ) اختلف في النفي فقال الجازيون ينفي من موضع الى موضع وقال العراقيون يسجن ويحبس والعرب تستعمل النفي بمعنى السجن لانه يفارق بيته وأهله وقال ابن عربي فيه أقوال فقبل ينفي البلاد وقبل ابلد أبعد وقيل بطالبوته بالحد والى الاول ذهب صاحب الحرر من الشافعية أيضا كما قال الشاعر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلم نمان الاموات فيها ولا الاحياء
اذا جاءنا السجن يوما لحاجة * عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

واستدل له بأن المراد زجره ودفع شره فاذا نفي الى بلد آخر لم يؤمن ذلك منه واخرجه من الدنيا غير ممكن ومن دار الاسلام غير جائز فان حبس في آخر فلا فائدة فيه اذ يجلسه في بلده يحصل المقصود وهو أشد عليه وقوله بحيث لا يمكنون من القرار في موضع المراد أنهم يشردون ويفرقون بحيث لا يجتمعون في مكان كسرا لشوكتهم بالتفريق (قوله وأدنى الآية الخ) أي هي للتقسيم واللف والنشر المقدر على الصحيح ومن قال بتخير الامام جعلها تخيرية والاقل علم بالوحي والافليس في اللفظ ما يدل عليه دون التخيير ولان فيها أجزئة مختلفة غلظا وخفة فيجب أن تقع في مقابلة جنابات مختلفة ليكون جزاء كل سبعة سبعة منها ولانه ليس للتخيير بين الاغلق والاهون في جنابة واحدة كبير معنى والظاهر أنه أوحى اليه هذا التنويع والتفصيل وما قيل ان التخيير بالنسبة الى الامام والحاكم فانه يفعله ما يريد منه ام مع ملاحظة الجنابات واستحقاقها صلح من غير تراض للخصم مع بعده (قوله لهم خزي في الدنيا الخ) قال النووي رحمه الله تعالى اذا اقتصر منه وعوقب كيف يكون مستحقا لذلك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من ارتكب شيئا فعوقب به كان كفارة له فيقتضي سقوط الاثم عنه وأن لا يعاقب في الآخرة وأجاب بأنه يكفر عنه حق الله وأما حقوق العباد فلا وهنا حقان لله والعباد وفيه نظر وقوله مخصوص الخ لان القصاص لا يسقط بالتوبة ثم انهم لهم في الدنيا عذاب وخزي وكذا في الآخرة فاقصر في الدنيا على الخزي لانه أعظم من عذابها واقصر في الآخرة على عذابها لانه أشد من الخزي وقوله لعظم ذنوبهم راجع الى عذاب الدنيا والآخرة ووجه دلالة ان الله غفور رحيم عليه أنه لا يعفو عن حقوق العباد بل عن حقوقه وقوله يسقط بالتوبة الخ إشارة الى مخالفته لغيره من القصاص (تنبيه) قال شيخ والدي ابن حجر الهيتمي قول المصنف رحمه الله تعالى يسقط بالتوبة الخ كلام ظاهر الفساد لان التوبة لا تدخل لها في القصاص أصلا اذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصا حالما وجوب وجواز لا فان نظرنا الى الولي فطلبه جائزا واجبا مطاعا أولا امام فان طلبه منه الولي وجب والالم يجوز من حيث كونه قصاصا والاجازة وجب من حيث كونه حيدا وأوله بعضهم بما لا يوافق المذهب قاتل وقال شيخنا ابن قاسم ادعاءه الفساد ظاهر الفساد فانه لم يدع ما ذكر وانما ادعى أن لها دخلا في صفة القتل قصاصا وهي وجوبه وقوله اذ لا يتصور الخ قلنا لم يدع أن له حالتي وجوب وجواز بهذا القيد بل ادعى أن له حالتي في نفسه وهو صحيح على أنه يمكن أن له حالتي بذلك القيد لكن باعتبارين اعتبار الولي واعتبار الامام اذا طلب منه وقوله ان نظرنا الخ كلام ساقط ولا شك أن النظر اليه يقتضي نبوت الحالين قصاصا وقوله قاتل تأملنا فوجدنا كلامه ذمنا من قلة التأمل انتهى (قوله وان الآية في قطاع المسلمين الخ) قيل عليه المراد بالتوبة التوبة عن قطع الطريق ولا تأثيرا في سقوط الحد بعد القدرة سواء كانت من الكافر أو المسلم وأما أن توبة الكافر مسقطه لجميع ما كان قبل التوبة فمعلوم من غير هذا الموضع واعلم أن مراد المصنف رحمه الله تعالى ما فصله في كتاب الاحكام أن محاربة الله ذهب قوم من السلف الى أنها انما تستعمل في الكفار ومن قال به حل هذه الآية على أهل الردة ورد به أنه ورد في الأحاديث اطلاقها على أهل المعاصي أيضا وأنه لا خلاف بين السلف والخلف في أن هذا الحكم غير مخصوص بأهل الردة وأنه ينحى قطع

(أؤيته وامن الارض) يتوامن بلد الى بلد بحيث لا يمكنون من القرار في موضع ان اقتصر وأدنى الآية على الاخافة وفسر أبو نيفة النفي بالحبس وأدنى الآية على هذا التفصيل وقيل انه لتخيير والامام مخير بين هذه العقوبات في كل قاطع طريق (ذلك لهم خزي في الدنيا) ذل وفضيحة (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لعظم ذنوبهم (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) استثناء مخصوص بما هو حق الله سبحانه وتعالى ويدل عليه قوله تعالى (فاعلموا أن الله غفور رحيم) ايما القتل قصاصا فالاولا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه ونقيض التوبة بالتقدم على القدرة يدل على أنها بعد القدرة لا تسقط الحد وان أسقطت العذاب وأن الآية في قطاع المسلمين لان توبة المشرک تدرأ عنه العقوبة قبل القدرة وبهذا

الطريق وان كان من أهل الملة وحكى عن بعض المتأخرين ومن لا يعتد به أن ذلك مخصوص بالمرتدين
وهو قول ساقط مردود ومخالف للامة واجماع السلف والخلف ويدل على أن المراد به قطاع الطريق من
أهل الملة قوله تعالى الا الذين تابوا الخ ومعلوم أن المرتدين لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم
بالتوبة بعد القدرة كما يسقطها عنهم قبل القدرة وقد فرق الله بين توبتهم قبل القدرة وبعدها وأيضا
فإن الاسلام لا يسقط الحد عن وجب عليه وأيضا ليست عقوبة المرتدين كذلك والالتفات في نزات في
الكفار من العربيين وغيرهم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومراد المصنف رحمه الله
تعالى رد هذا القول الذي ذهب اليه بعض المفسرين لكن في عبارته اجمال ومساخطة فلا يرد عليه
ما أورده هذا المعترض (قوله أي ماتت وتوسلون به الى ثوابه الخ) يشير الى أن المتعلق بالوسيلة وهي صفة
لا مصدر حتى يمنع تقدم معموله عليه وقيل انه متعلق بالفعل وقوله وفي الحديث الخ ان أراد به أنه هنا
بهذا المعنى فغير ظاهر اتعاق الجارية ولانه ورد في الحديث كما رواه مسلم وغيره منزلة في الجنة جعلها الله
لعبد من عباده وارجوا أن أكون أنا فاسألوا الى الوسيلة فهو يقتضي أنها غير المذكورة هنا
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب أنه يبان لبعض افرادها بطريق التنظير لا التمثيل
والاعداء الظاهرة ظاهرة وأما الباطنة فالقوى الشهوية ونحوها (قوله واللام متعلقة بمحذوف
الخ) أي لا يفتدوا لاهم لانه خبر أن وفي أن بعد لو مذهب أن أحدهما ما اختاره المصنف رحمه الله
تعالى أنها فاعل فعل مقدر وضمير به لما في الارض ومثله وحدها ما ذكره راجع الضمير مجرى اسم
الاشارة تر تحقيقه في سورة البقرة (قوله أولان الواو في ومثله بمعنى مع) فيبتدئ بمرجع الضمير
وهو ما في الارض المصاحب لانه كما تقول جاء زيد وهذا ضاحك كما ومع به يكون تأكيديا وهو حال
كذا في الكشاف وجعل الناصب له ثبت المقدر بعد ولو وهكذا حكم الضمير بعد المفعول معه الافراد
وأجاز لا خفى أن يعطى حكم المتعاطفين فينتي ضميره وقال بعض النحاة الصحيح جواز مع على قلة ورد
بأنه لا فائدة في قوله مع حيث أن كان الضمير لما وان كان مثل بأن يكون له من لان فيفقد وأما كون
العامل فيه ثبت فليس بصحيح لان العامل في المفعول معه هو العامل في المصاحب له كما صرحوا به وهو
ما أورد ضميرها ونشئ منها ما ليس عاملا فيه ثبت المقدر وأما محتمه على تقدير جعله لهم أو متعلقه على ما قبل
وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له ولذا أسقط ذكر العامل المذكر في الكشاف فممنوع أيضا
كما نقل عن سيبويه رحمه الله أنه قال وأما هذا وأبالا فصيح لانه لم يذكر فعل ولا حرف فيه معنى فعل
حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل فصرح بأن اسم الاشارة وحرف الجر والطرف لا يعمل في المفعول معه
ومن النحاة ما قبل ان المصنف رحمه الله تعالى أعرض عن كونه مفعولا معه وقال ان الواو بمعنى
مع يريد أنه من قبيل كل رجل وضعته رذاعلى ما قاله الزمخشري وهو فاسد من وجوه لان مثله يلزم فيه
المطابقة ولا يذكر الخبر ولم يقل ولو افتدوا مع أنه أخصر لان هذا أبلغ اذ معناه لو أنهم حصلوا ما في
الارض ومثله كونه بقصد القدية لم يقبل منهم ذلك قتأمل (قوله تمثيل لازوم العذاب الخ) قال القطب
أي كناية عن لزوم العذاب فان لزوم العذاب من لوازمه أن ما في الارض جميعا ومثله معه لو افتدوا به
منه لم يقبل منهم فلما كانت هذه الجملة بل هذه الملازمة لازمة للزوم العذاب عبر عنها بما فيكون كناية
ولعل التمثيل يطلق على الكناية اذا كانت بالتمثيل وقال التحرير لا يريد به الاستعارة التمثيلية بل أراد
منال وحكم يفهم منه لزوم العذاب لهم أي لم يقصد بهذا الكلام اثبات هذه الشرطية بل انتقال
الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال له كناية ويمكن تنزيله على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال
حالهم في حال التفصي عن العذاب بمنزلة حال من يكون له أمنال ما في الارض ويحاول بها التخلص
من العذاب فلا يقبل منه ولا يتخلص فقد علمت أن التمثيل هنا محتمل ثلاثة معان (قوله وقرئ
يخرجوا) يعني مجهولا ووجه المبالغة افادة الاسمية النبوت مع زيادة الباء للتأكيده وقد مر له

(باب في الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه
الوسيلة) أي ماتت وتوسلون به الى ثوابه والزنى
منه من فعل الطاعات وترك المعاصي من
وسل الى كذا اذا تقرب اليه وفي الحديث
الوسيلة منزلة في الجنة (وجاهدوا في سبيله)
بجارية أعدائه الظاهرة والباطنة (اعلمكم
تفعلون) بالوصول الى الله سبحانه وتعالى
والفوز بكرامته (ان الذين كفروا لو أن
اهم ما في الارض) من صنوف الاموال
جميعا ومثله معه ليفتدوا به (يصلوه فدية
لانفسهم) من عذاب يوم القيامة واللام
متعلقة بمحذوف تستدعيه لو اذا التقدير
لوثبت أن لهم ما في الارض وتوحيد الضمير
في به والمذكور شيان اما لاجرائه مجرى
اسم الاشارة في نحو قوله تعالى عوان بين
ذلك أولان الواو في ومثله بمعنى مع (ما قبل
منهم) جواب لو ولو بما في حيزه خبر أن
والجملة تمثيل لازوم العذاب لهم وأنه لا سبيل
اهم الى الخلاص منهم (واهم عذاب أليم)
تصريح بالمقصود منه وكذلك قوله (يريدون
أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها
ولهم عذاب مقبم) وقرئ يخرجوا من
أخرجوا وأما قال وما هم بخارجين بدل وما
يخرجون للمبالغة

زيادة توضيح في ما أناب اسطيدى اليك (قوله جلتان عند سيبويه الخ) في الكشف رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه رحمه الله تعالى كأنه قيل وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما ووجه آخر وهو أن يرتفع بالابتداء والخبر فاقطعوا أيديهما ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط لأن المعنى والذي سرق والتي سرت فاقطعوا أيديهما والاسم الموصول يضمن معنى الشرط وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لاجل الأمر لأن زيداً فاضربه أحسن من زيد فاضربه وهذا مما وقع فيه خبط في الكشف هنا وفي سورة النور وفي التفسير الكبير فيه كلام لا مساس له بهذا المقام مع طوله والذي يبين لك مغزاه وإن لم يفهموا كلام سيبويه رحمه الله ما في الاتصاف قال رحمه الله المستقرى من وجوه القراءات أن العامة لا تتفق فيها أبداً عن العدول عن الإفصح وجدير بالقرآن أن يجرز أفصح الوجوه وأن لا يخلو من الإفصح ويشتمل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم إلى ذروة فصاحته ولم يعلق بأحد اسم سيبويه رحمه الله تعالى عن اعتقاده عنائه عن الإفصح واشتمال الشاذ الذي لا يعتمد من القرآن عليه ونحن نورد كلام سيبويه لتتضح براء سيبويه رحمه الله تعالى من عهده قال بعد أن ذكر المواضع التي يختار فيها النصب أنه متى بني الاسم على فعل الأمر فذلك موضع اختيار النصب ثم قال موضعاً لا مبياه هذه الآية عما اختار فيه النصب وأما قوله تعالى والسارق والسارقة الآية والزانية والزاني الخ فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثال قوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون ثم قال فيها أنها رمتها كذا يريد سيبويه رحمه الله تعالى تميز هذه الآية عن المواضع التي بين اختيار النصب فيها ووجه التميز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنياً على الفعل وأما في هذه الآية فليس معنى عليه فلا يلزم فيه اختيار النصب ثم قال وإنما وضع المثل للحدث الذي ذكر بعده فذكر أخباراً وقصصاً فكانه قال ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار والله أعلم فكذلك الزانية والزاني لما قال جل ثناؤه سورة أنزلناها وفرضناها قال في جله الفرائض الزانية والزاني ثم جاء فاجادوا بعد مضى الرفع فيها يريد لم يكن الاسم مبنياً على الفعل المذكو به بعد بل بني على محذوف متقدم وجاء الفعل طارئاً ثم قال كما جاء وقائله خولان فانكح فئاتهم فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر وكذلك السارق والسارقة أي وفيما فرض عليكم السارق والسارقة وإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث وقد قرأنا السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أثبت العامة الارتفاع يريد أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنياً على الفعل غير معتمد على ما قبله فكان النصب قوياً بالنسبة إلى الرفع حيث بني الاسم على الفعل لا على متقدم وليس معنى أنه قوي بالنسبة إلى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أنه يخرج عن الباب الذي يختار فيه النصب فكيف يفهم منه ترجحه عليه والباب مع القراءتين مختلف وإنما يقع الترجيح بعد التساوي في الباب والنصب أرجح من الرفع حيث بني الاسم على الفعل والرفع متعين لا أقول أرجح حيث بني الاسم على كلام متقدم وإنما التمس على الزمخشري كلام سيبويه من حيث اعتقده أنه باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله لأن زيداً فاضربه أحسن من زيد فاضربه حيث رجع النصب على الرفع حيث بني الكلام في الوجهين على الفعل وقد صرح سيبويه بأن الكلام في الآية مع الرفع مبنى على كلام متقدم ثم حقق سيبويه هذا المقدور بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار ولو كان كما ظنه الزمخشري لم يحتج إلى تقدير بل كان يرفعه على الابتداء ويجعل الأمر خبره كما أعربه الزمخشري فالنصب على وجه واحد وهو بناء الاسم على فعل الأمر والرفع على وجهين أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام على الفعل والآخر قوي بالغ كوجه النصب وقد رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق وإذا تعارض وجهان في الرفع أحدهما أقوى والاخر ضعيف تعين القراءة على القوي كما أعربه سيبويه رحمه الله ورضي عنه وإنما نقلت كلامه برمنه لأنه كله كما قيل وما محاسن شيء كله حسن *

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)
جلتان عند سيبويه إذا التقدير فيما يلي
عليكم السارق والسارقة أي حكمهما

ولا عطر بعد عروس وناهيك بمقام لم يفهمه مثل الزمخشري والامام ولنا فيه زيادة تحقيق في سورة
النور (قوله وجهه عند المبرد الخ) هذا كلام ابن الحاجب بعينه وكونه جلتين
عند سيبويه لان تقديره مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة وهذه جملة اسمية وقوله فاقطعوا حلة
فعلمة مفسرة لذلك الحكم واما المبرد فذهب الى أن الفاء ليست هي التي يعمل ما بعدها فيما قبلها كما في
وربك فكبر ليصح النصب بالتسليط لما بعدها وانما هي الفاء الجزائية الداخلة على الخبر لتضمن المبتدأ
معنى الشرط بناء على أن اللام موصولة لا حرف تعريف كما في المؤمن والكافر مما لم يقصد به معنى
الحدوث والمعنى الذي سرق والتي سرق فاقطعوا الخ ومثل هذه الفاء يمنع العمل بالاتفاق والامر في
هذا الموقع يقع خبر المبتدأ بلا تأويل وليس من قبيل زيد فاضربه لكونه في الحقيقة شرطاً وجزاً مثل
ان سرق فاقطعوه كذا قال النحرير نقلاً عن المبرد وفيه نظر لان هذه الفاء زائدة وكونها تمنع
العمل بالاتفاق لا يظهر وجهه وأيضاً أن ال موصولة قال الحلبي لا تقع في خبرها الفاء فليحذفها هذا
النقل فان في النفس منه شيئاً وقوله لتضمنها أي السارق والسارقة وفي نسخة لتضمنها أي الجملة والاولى
أولى (قوله وقرئ بالنصب وهو المختار الخ) فيه بحث لانه ان أراد أنه مختار عند القراء فليس كذلك
لان القراءة المتواترة على خلافه وان أراد عند النحاة فقد عرفت أن سيبويه يقول ان الرفع أقوى وانه
عنده ليس من باب الاشتغال وان أراد عند المبرد فذهب المبرد أن المبتدأ المتضمن معنى الشرط لا يحتاج
خبره الا مري الى تأويل ولم يدخل السارقة في السارق تغليباً كما هو المعروف في أمثاله لانه لبيان الحد
الذي يحافظ فيه على ترك ما يدرك الشبهة وما ذكره في السارقة وشروطها مما تكفلت به الفروع وقوله
صلى الله عليه وسلم القطع الخ أخرجه الشيخان عن عائشة واقطعه قطع اليد في ربع دينار فصاعداً
(قوله والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه الخ) وضع الجمع موضع المثنى
اشارة الى قاعدة ذكرها النحاة وهي أن كل جزأين أضيفا الى الكل لفظاً أو تقديرًا أو كانا مفردين من
صاحبهما جاز فيهما ثلاثة وجوه الجمع وهو الاضمح ثم الافراد ثم التثنية واختلفوا أي الاخرين
أفصح فتبيل الاول وقيل الثاني واحترزوا بالجزأين عما ليس بجزء نحو دارهم ما فانه لا بد من تثنيته لان
اللبس وكذا ان أفردا عن الاضافة كاليدين لذلك واحترزوا بالمفردين من نحو فقات عينيه ما فانه لا بد من
التثنية لالباسه في الافراد وما نحن فيه من هذا القبيل فكان اللازم تثنيته على الافصح فأشار الى
جوابه بأن اليد هنا بمعنى اليدين كما قرئ به فهي مفردة فلذا جمعت كالقلوب مع أنه لا لبس به فيجوز الجمع
والافراد كما ذكرنا وما قيل ان اليدين من كل شخص واحدة بخلاف اليد غير وارد لان الدليل دل على أن
المراد من اليد يد مخصوصة وهي اليدين وقد دل الشرع على ذلك أيضاً والرسخ بضمين وضم فسكون
المفصل الذي بين الكف والساعد والحديث دليل على معنى اليد وانها اليد اليمنى أيضاً (قوله
منصوبان على المفعول له) قال النحرير وترك العطف اشعاراً بأن القطع للجزاء والجزاء للنكال والمنع
عن المعاودة اه وانما ذكر هذا بناء على أنه لا يجوز تعدد المفعول له بدون عطف واتباع لانه
على معنى اللام فيكون كمتعلق حرفي جرمي بمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وقد صرح به أبو حيان واعترض
على هذا الاعراب به فأشار المحقق الى دفعه وقد سبقه اليه الحلبي ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد
المفعول له فلا يرد السؤال رأساً وقد دفع أيضاً بأن النكال نوع من الجزاء فهو بدل منه وعلى ما ذكره
النحرير يكون مفعولاً له متداخلاً كالحال المتداخلة وهو حسن واذا نصبنا على المصدرية فهم ما اما
مصدران لا قطعوا من معناه أو فاعل مقدم من لفظه وقد جوز فيه الحالية أيضاً (قوله من السراق)
بتشديد الراء جمع سارق ومن الغريب أنه نقل عن أبي رضى الله عنه أنه قرأ والسارق والسارقة بترك الالف
وتشديد الراء فقال ابن عطية رحمه الله تعالى ان هذه القراءة تصحيف لان السارق والسارقة كتباً بدون
ألف في المصحف وقيل في توجيهها انهم ما جمع سارق وسارقة لكن فاعله لم ينقل فيه في جمع المؤنث السالم

وجهه عند المبرد والفاء السببية دخل الخبر
لتضمنها معنى الشرط اذا المعنى والذي سرق
والتي سرق وقري بالنصب وهو المختار في
أمثاله لان الانشاء لا يقع خبر الا باضمار
وتأويل والسارقة أخذ مال الغير خفية وانما
توجب القطع اذا كانت من حرز والمأخوذ
ربع دينار أو ما يساويه لقوله عليه الصلاة
والسلام القطع في ربع دينار فصاعداً
والعلماء خلاف في ذلك لاحاديث وردت فيه
وقد استقصيت الكلام فيه في شرح المصابيح
والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن
مسعود رضي الله عنه أي يمانهما ولذلك
ساغ وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما اكتفاءً بتثنية المضاف اليه
واليد اسم لتمام العضو ولذلك ذهب النحويون
الى أن المقطع هو المنكب والجوهر على أنه
الرسخ لانه عليه الصلاة والسلام أتى بسارق
فأمر بقطع عينيه منه (جزاء ما كسب بالكالا
من الله) منصوبان على المفعول له أو المصدر
ودل على فعلهما فاقطعوا (والله عز وجل حكيم
فمن تاب من السراق (من بعد ظلمه) أي
بعد سرقته

(وأصلح) أمره بالتقصي عن التبعات والعزم على أن لا يعود إليها (فإن الله يتوب عليه إن آتاه غفور رحيم) يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة أما القطع فلا يسقط بهما عند الأكثرين لأن فيه حق المسروق منه (ألم تعلم أن الله له ملك السموات) (٢٤٣) والارض) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أول لكل أحد (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء والله على كل شيء قدير) قدم التعذيب على المغفرة آتيا على ترتيب ما سبق أولان استحقاق التعذيب مقدم أولان المراد به القطع وهو في الدنيا (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) أي صنع الذين يقعون في الكفر سر بعا في إظهاره إذا وجدوا منه فرصة (من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) أي من المنافقين والباطل متعلقة بقالوا لا بما والواوتحتمل الحال والعطف (ومن الذين هادوا) عطف على من الذين قالوا (سماعون للكذب) خبر محذوف أي هم سماعون والضمير للقرينين أول الذين يسارعون ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الذين خبره أي ومن اليهم ودقوم سماعون واللام في الكذب اما من يذلة كيد أو لتضمنين السماع معنى القبول أي قابلون لما تقر به الأخبار أو للعلة والمفعول محذوف أي سماعون كلامك ليكذبوا عليك فيه (سماعون لقوم آخرين لم يأتوك) أي لجمع آخر من اليهود لم يحضروا مجلسك وتجاؤا عنك تكبرا وافرطاني البغضاء والمعنى على الوجهين أي مصغون لهم قابلون كلامهم أو سماعون منك لاجلهم ولأنهم اليهم ويجوز أن تتعاق اللام بالكذب لان سماعون الثاني مكررا لتأكيد أي سماعون ليكذبوا القوم آخرين (بحرفون الكلام من بعدهم واضعه) أي يميلونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها المألفاظا بهما له أو تغيير وضعه وأما معنى بحمله على غير المراد وأجرائه في غير مودده والجملة صفة أخرى اقوم أو صفة لسماعون أو حال من الضمير فيه أو استئناف لاموضع له أو في موضع الرفع خبر محذوف أي هم يحرفون وكذلك (يقولون ان أوتيتهم هذا فخذوه) أي ان أوتيتهم هذا المحرف فاقبلوه واعملوا به (وان لم تؤتوه) بل أفتاكم محمد بخلافه (فاحذروا) أي احذروا قبول ما أفتاكم به روي أن شربا من خير زني

فعله ولم يسمع فعله في الجمع أصلا فلو قيل انها صيغة مبالغة لكان أقرب فانظره وقوله أما القطع فلا يسقط بهما ضمير بالآخرة أي إذا لم يقطع في الدنيا لا يسقط حق العبد في الآخرة وان جاز سقوط حق الله والتبعات حقوق العباد والمظالم وقوله والعزم إشارة إلى أن الإصلاح هنا إصلاح النفس بالتوبة وهي العزم على عدم العود كما مر وأنه إذا ناب تاب الله عليه أي قبل توبته وعموم الخطاب لكل واقف عليه من تحقيقه وفي الأحكام لابن العربي انه في شرع من قبلنا كان جزاء السارق استرقاقه وقيل كان ذلك إلى زمن موسى صلى الله عليه وسلم فعلى الأول شرعنا نسخ لما قبله وعلى الثاني مؤكدا للنسخ كما سيأتي في سورة يوسف (قوله قدم التعذيب على المغفرة الخ) يعني كان الظاهر عكسه لأن الرحمة سابقة على الغضب كما في حديث سبقت رحمتي غضبي وهنا عكس لأن التعذيب للمصر على السرقة والمغفرة للتائب منها وقد قدمت السرقة في الآية أولان قد كررت التوبة بعد ما جازها هذا اللاحق على ترتيب السابق والمراد بالتعذيب القطع وبالمغفرة التجاوز عن حق الله والاول في الدنيا والثاني في الآخرة ففيه على ترتيب الوجود أولان المقام مقام الوعيد قالوا وهذا أقرب (قوله أي صنع الذين يقعون الخ) لما كانت ذواتهم لا تحزنه وانما يحزنه فعلهم أوله بما ذكر وهو اما بتقدير مضاف أو على أن الاسناد مجازي وأنه أسند ما للفعل إلى سببه أو أنه لا فاعل له حقيق (قوله أي في إظهاره إذا وجدوا الخ) انما قال ذلك لان المنافقين كفرة وذلك لإظهار بالآخبار والاكثاف الجاهرين لانافقين وعدم تعلق الباطل بمنافقهم لفظا ومعنى وقوله والعطف أي على قالوا ومعنى لا يحزنك لا تبال بهم كما فسره الزمخشري وحزنه ليس لحوقهم بل شفقة عليهم حيث لم يوفقوا لله هداية (قوله خبر محذوف الخ) رج عطف ومن الذين هادوا على من الذين قالوا لانه قرئ سماعين على الذم فهذا يدل على أنه ليست بخبر فسماعون حينئذ خبر مبتدأ محذوف ولام للكذب للتقوية كما في قوله تعالى فعال لما يريد وأما تضمنه معنى القبول ففيه نظر فانه يقتضي أنه انما يفسر بالقبول لتعديده باللام وقد قال الزجاج يقال لا تسمع من فلان أي لا تقبل ومنه سمع الله من حمده أي تقبل منه حمده وكلام الجوهري يخالفه أيضا ويقتضي أنه ليس مبنيا على التضمن وعلى الوجه الآخر مفعوله محذوف واللام للتعليل وضميرهم المقدر جوز فيه المصنف رحمه الله تعالى وجهين وهما بمعنى لان الذين يسارعون القرينان وفي الكشف أول الذين هادوا وأورد على التضمن أيضا أن القبول متعد بنفسه كما في كتب اللغة يقال قبله كعلمه وتقبله واللام بعد السماع بمعنى القبول بمعنى من كما في سمع الله من حمده وتدخل على المجموع منه لا المجموع (قوله والمعنى على الوجهين) أي الوجهين السابقين في سماعون للكذب من كون اللام متعلقة به اتضمنه القبول واليه أشار بقوله مصغون لهم قابلون كلامهم وكونها للتعليل ومفعوله محذوف واليه أشار بما بعده وزاد وجهها آخر وهو كون سماعون الثاني تأكيذا للاول واللام متعلقة بالكذب ولا مغايرة بين الوجه الثاني هنا وهناك كما توهم لان المراد سماعون منك الكلام الصادر منك (قوله من بعدهم واضعه الخ) في الكشف يحرفون الكلام يميلونه ويريلونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها فاقبلوه بغيره واضع بعدهم كان ذا مواضع فقبل معناه ما قال في سورة النساء وأما من بعدهم واضعه فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قن بأن يكون فيها فحين حرقوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعدهم واضعه ومقاربه يعني أنه تنبيه على الفرق بين عن مواضعه ومن بعدهم مواضعه فان معنى الاول مجرد الامالة والثاني الازالة عن مواضعه وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي يميلونه الخ فتركه عليه ووجهه اعراب الجملة غنية عن البيان (قوله بروي أن شربا من خير الخ) سماء شربا على زعمهم وهذا الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضي الله عنه وأيسر فيه أنهم ما من خير وزاد فيه في الكشف أن ابن صوريا أسلم في هذه القصة وتركه المصنف رحمه الله تعالى لانه لم يصح اسلامه بل خلافه والتحميم تسويد الوجه من الجملة وهي الفحمة ويقال له تسخيم أيضا وقوله ان أوتيتهم هذا المحرف أي المزال عن موضعه قال

بشر يفة وكافا محصنين فكرهوا ربحهما فافسأوهما مع رط منهم إلى بنى قريظة ليدأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا ان أمركم بالجلد والتحميم فاقبلوا وان أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكما بينه وبينهم

وقال له أنشدك الله الذي لا اله الا هو والذي
فلق البحر موسى ورفع فوقكم الطور
وأنجناكم وأغرق آل فرعون والذي أنزل
عليكم كتابه وحلاله وحرامه هل تجد فيه
الزجم على من أحسن قال نعم فوثبوا
عليه فقال خفت أن كذبته أن
ينزل علينا العذاب فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالزانيين فرجا عند باب المسجد
(ومن يرد الله فتنته) ضلالتهم أو فضيحتهم
(فلن تملك له من الله شيئا) فإن تستطيع له من
الله شيئا في دفعها (أو تلك الذين لم يرد الله أن
يطهر قلوبهم) من الكفر وهو كما ترى نص
على فساد قول المعتزلة (لهم في الدنيا خزي)
هو أن الجزية والخوف من المؤمنين (ولهم
في الآخرة عذاب عظيم) وهو الخلود في النار
والضيق للذين هادوا أن استأنف بقوله
ومن الذين والأفلس بقين (سماعون
للكذب) كرهه للتأكيد (أ كالون
للسحت) أي الحرام كالشأن من صحتهم إذا
استأنف لأنه مسحوت البركة وقرأ ابن كثير
وأبو عمرو والكسائي ويعقوب في المواضع
الثلاثة بضمين وهما القتان كالعنق والعنق
وقرئ بفتح السين على لفظ المصدر (فان
جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) تخيير
لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اتخاكموا
السيه بين الحكم والأعراض ولهذا قيل لو
تخاكم كتمان إلى القاضي لم يجب عليه الحكم
وهو قول للشافعي والأصح وجوبه إذا كان
المترافعان أو أحدهما ذميا لانا التزمنا الذنب
عنهم ودفع الظلم عنهم والآية ليست في أهل
الذمة وعند أبي حنيفة يجب مطلقا (وان
تعرض عنهم فإن يضروك شيئا) بأن يعادوك
لأعراضك عنهم فإن الله سبحانه وتعالى
يعصمك من الناس (وان حكمت فاحكم
بينهم بالقسط) أي بالعدل الذي أمر الله به
(إن الله يحب المقسطين) فيحفظهم ويعظم
شأنهم

الطبي رحمه الله تعالى أنه ليس بقول لهم بل وضع موضع مقولهم كما ترى قوله أنا قلنا المسبح عيسى بن
مريم رسول الله وهو ظاهر ولا وجه لما قيل ما المانع من أن يكون مقولهم فانهم كانوا عالمين بالتحريف
ومعترفين به فتأمل وقوله أنشدك الله قسم وأقسم عليه بما هو من حال بني إسرائيل وموسى صلى الله
عليه وسلم بما عرفه تأكيذا وتحريضا على عدم مخالفته وقوله على من أحسن أي تزوج لأن في جريان
الأحصان الشرعي في الكافر ما هو مذكور في الفروع وهو حجة على أبي حنيفة في اشتراط الإسلام الآن
يقال كان ذلك قبل نزول الجزية أو كان على اعتبار شرعية موسى صلى الله عليه وسلم (قوله من الله)
أي شيئا آخر يخالفه من الله أو من بدلية وقوله وهو كما ترى نص على فساد قول المعتزلة يعني في أن أفعال
العباد خيرها وشرها بإرادة الله وهو رد على الزمخشري حيث رأى الآية صريحة في خلاف مذهبه
فقال معنى من يرد الله فتنته من يرد تركه مفتونا وخذلا لأنه فإن تملك له من الله شيئا فلن تستطيع له من لطف
الله وتوفيقه شيئا ومعنى لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لم يرد أن ينجحهم من أظافه ما يطهر به قلوبهم لأنهم ليسوا
من أهل العلم أنها لا تنفع فيهم ولا تنجح ولا ينجح تعسف فيه كما قال في الاتصاف كم يتلجج والحق أبلغ هذه
الآية كما تراها منطبقة على عقيدة أهل السنة في أنه تعالى أراد الفتن من المفتونين ولم يرد أن يطهر
قلوبهم من دنس الفتنه ووضر الكفر لا كما تزعم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد الفتنه من أحد وأراد من
كل الإيمان وطهارة القلب وأن الواقع من الفتن على خلاف إرادته وأن غير الواقع من طهارة قلوب
الكفار مراد أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها إلى آخر ما شنع به (قوله والضيق للذين هادوا
الخ) قيل الوجه أن يجعل الضيق لا ولتلك على التقديرين وسماعون للكذب تأكيذا كما مر قيل إن الظاهر
أنه تعليل لقوله لهم في الدنيا خزي الخ أو لوطئة لما بعده أو المراد بالكذب هنا الدعوى الباطلة وفيما مر
ما يفتر به الأحمبار وبؤيده الفصل بينهما وأصل معنى السحت المحو والحق أطلق على الحرام لأنه محروق
البركة يقال سحت وأحسته أي أهلكه وأذهبته والسحت بضمين وضم فسكون تخفيفا وفتحين إنهم منه
وأما بفتح فسكون فصدر أريد به المسحوت كالمصيد بمعنى المصيد (قوله لو تخاكم كتمان إلى القاضي
الخ) تحقيق المقام كافي كتاب الأحكام للجصاص رحمه الله تعالى أن هذه الآية ظاهرها التخيير وهي
معارضة لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله فذهب قوم إلى أن التخيير منسوخ بالآية الأخرى
وأنه كان أو لا تخيرنا أم بآراء الأحكام عليهم واليه ذهب كثير من السلف ومنه لا يقال من قبل الرأي
وقيل إن هذه الآية فمينة لم يعقد له ذمة والأخرى في أهل الذمة فلا نسخ إلا أن يراد به التخصيص فتأمل
لأن من أخذت منه الجزية تجري عليه أحكام الإسلام وقد روى هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال أصحابنا أهل الذمة محمولون على أحكام الإسلام في البيوع والمواثيق وسائر العقود إلا في بيع الخمر
والخنزير فانهم يقررون عليه ويمنعون من الزنا كالمسلمين فانهم نهوا عنه ولا يرجون لأنهم غير محصنين
واختلف في مناهجهم فقال أبو حنيفة يقررون عليها وخالفه في بعض ذلك محمد وزفر وإس لنا اعتراض
عليهم قبل التراضي بأحكامنا في تراصوا بها وترافعوا إليها ووجب إجراء الأحكام عليهم و اعتبر أبو
حنيفة تراصهم بأحكامنا فلم يجز الحكم عليهم ما عجزوا الآخر وخالفه محمد رحمه الله تعالى في هذا فلو أسلم
أحدهما لزم الآخر حكم الإسلام وهذا مما تحقيقه في الفروع فان أردت تفضيله فراجع كتاب الأحكام
للجصاص والذب بالذال المجمة الدفع (قوله بأن يعادوك لأعراضك عنهم الخ) يعني أن تعليق عدم الضرر
بالأعراض باعتبار ما يترتب على عدم الحكم بما يوافق هو أهم من العداوة المقتضية للتصدي بضرره
فيصير ما آل المعنى أن تعرض عنهم فعداؤك وقصد بضررك فأنه يعصمك منهم وقيل عليه أن المصنف
رحمه الله فسر العصمة في قوله تعالى والله يعصمك من الناس بعصمة الروح وهي لا تنافي المضرة وأوجب
بأن مراده هنا بإيراد هذه العبارة عدم الضرر مطلقا ولم يقصد حكاية ما في الآية وقوله فيحفظهم ويعظم
شأنهم إشارة إلى أن المراد بالحسنة ما يلزمها من حفظه هنا وتعظيمه كما هو شأن المحبوب وبه يرتبط بما

قبله ويتنظم معه أتم انتظام اذهى ميل القلب وهو في حقه تعالى غير متصور (قوله تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به الخ) قيل الاولى انه تعجب من محكمهم والتولى فان شأن التحكيم الرضا بحكم الحكم كما تشير اليه كلمة الاستبعاد وليس هذا بخارج عن كلام المصنف رحمه الله تعالى لقوله فيما بعد انه داخل في حكم التعجب لكن سوجه ليس على ما ينبغي (قوله وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه) أي في الظرف وهو عندهم لان الحال من المبتدأ لا يصح عند سيويه وقبل رفعها بالظرف ضعيف لعدم اعتمادها وهو سهو ولا نه اعتمدت على ذي الحال كما في الدر المنثور لكن قال التحرير جعل التوراة مرفوعة بالظرف المستد بالواو محل نظر ووجه النظر انما يجعله جملة مستقلة غير معتمدة أو أنه لا يقرون بالواو ولم يلتفت الى هذا النظر المعرب وانما أول تأنيث التوراة لانه اسم أعجمي وتاء التأنيث انما تعتبر تأنيثها في العربي فأشار الى أن ما بعد التعريب عوملت به الاسماء العربية الموازنة لها والمومة المغارة والدودة مهملا الارجوحة للصبيان أو صوت حركتها وتكون بمعنى الجلبة وقد ذكره الازهرى فقول الطيبي لم أجده في كتب اللغة لا وجه له (قوله وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب) لان التحكيم مع وجود ما فيه الحق المغنى عن التحكيم وان كان محلا للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك أعجب وضمير به للكتاب وقوله لا عرضهم إشارة الى أن عدم الرضا بحكم الله كفر وعلى الوجه الثاني فالكفر ظاهر وقوله يهدي الى الحق إشارة الى تفسيره وبيان متعلقه واستعارة النور للمبين ظاهرة ويصح في يهدي ويكشف البياض والتاء على أن الضمير للتوراة قال التحرير وهو أولى والجملة بيان للجملة أعني فيها هدى (قوله بعني أنبياء بنى اسرائيل الخ) بعني ان خص فهو ظاهر وان عم فالمراد ما لم ينسخ منها على القول بأن شريعة من قبلنا شريعة لنا وأورد عليه أن قوله للذين هادوا صريح في تخصيصها بنى اسرائيل وكذا قوله الذين أسلموا فان المراد الذين انقادوا لها ولم ينسخوا أحكامها وفيه نظر لانه غفلة عن كونه متعلقا بانزل فان تخصيص الانزال بهم لا يقتضى تخصيص العمل والصفة مادحة لا مقيدة كما سيأتى نعم ما ذكره جواب عن الاستدلال بهذه الآية لا مانع من جعلها على وجه آخر (قوله صفة أجريت على النبيين الخ) تبع في هذا الزمخشري بناء على ظاهر كلامه وقد قبل عليه ان المدح انما يكون بالصفات الخاصة التي تتميز بها الممدوح عن دونه والاسلام لام الانبياء فلا يحسن مدح النبي به فالوجه أن الصفة قد تذكركم مدحها وتعظيمها في نفسها والتسوية بها كما قد براد تعظيم الموصوف وعلى هذا الاسلوب وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالصلاح والملائكة بالايمان بعنا على الاتصاف بهذه الصفة لينبت لهم حق اخوة المشاركة فيها ولذا قيل أوصاف الانسراف أشرف الاوصاف وقال حسان رضى الله تعالى عنه

ما ان مدحت محمد ابعقاني * لكن مدحت مقاتلى بمحمد

فلولم نذهب الى هذا لخرجنا عن قانون البلاغة في ذكر الاسلام بعد النبوة ولذا عيب على أبى الطيب قوله

شمس ضحاها هلال ليلتها * درتقاصيرها زبرجدها

قتل عن الشمس الى الهلال وعن الدر الى الزبرجدة فضغت الاسن عرض بلاغته ومزقت أديم صنعتها ١٥ وفي المفتاح إشارة الى هذا في قوله تعالى الذين يحملون العرش الى قوله ويؤمنون الآية قال ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وذكره في التخصيص أيضا وأورد عليه الطيبي رحمه الله تعالى كلاما واهيا ولا اثر كآء وكان القائل بأن ما مدحه لا يسلم ما ذكره واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله مدحهم وأنه لا يلزم ما أورد المعترض اذ قد قصد مع المدح فوائد أخر كالتسوية بعلو مرتبة المسلمين والتعريض بغيرهم وكلام المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما ذكره وقول الزمخشري على سبيل المدح قبل المراد به مدح الصفة نفسها وقبل المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص أو التوضيح لكن لا بقصد المدح لانه لم يزل بقصد التعريض والهدى

(وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله) تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذي هو عندهم وتنبه على أنهم ما قصدوا بالتحكيم معرفة الحق وإقامة الشرع وانما طلبوا به ما يكون أهون عليهم وان لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم وفيها حكم الله حال من التوراة ان رفعتها بالظرف وان جعلتها مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه وتأنيثها للكونن انظيرة المؤنث في كلامهم لفظا كومة ودودة (ثم يقولون من بعد ذلك) ثم يعرضون عن حكمك الموافق لكتابهم بعد التحكيم وهو عطف على يحكمونك داخل في حكم التعجب (وما أولئك بالأمؤمنين) بكتابهم لا عرضهم عنه أولا وما يوافقنا ثانياً أو بك وبه (انا أنزلنا التوراة فيها هدى) يهدي الى الحق (ونور) يكشف عما استبهم من الاحكام (يحكمهم النبيون) يعنى أنبياء بنى اسرائيل أو موسى ومن بعده ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ وبهذه الآية تمسك القائل به (الذين أسلموا) صفة أجريت على النبيين مدحهم وتنويعها بشأن المسلمين وتعريضاً باليهود وأنهم يعزل عن دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واقفاً هدى

بفتح ذهـ تكون الطريقة (قوله متعلق بأنزل) المذكور في قوله أنزلنا سابقا ولا يضرن تقدم
المفعول وصفته لانه ليس بأجنبي فلا يحتاج الى القول بأنه أنزل آخر مقدرا كما قيل وأما تعلقه بهدى
ونور فيلزم عليه الفصل بين المصدر ومعموله وقوله وهو يدل أي تعلقه يحكم لا بأنزالا لانه لا يلزم من
انزالها لهم اختصاصها بهم كما مر وهو جواب عما مر وأنبياء الذين هادوا واليسافى كونهم انبياء بنى
اسرائيل كما مر لانه على تعلته يحكم لا بأنزالا وأن هذا وجه آخر يدل عليه متعلق اللام قتاتل والربانيون
المنسوبون الى الرب هم الزهاد وقد تقدم تحقيقه (قوله بسبب أمر الله) الامر يستفاد من السين
الدالة على الطلب وقوله بأن يحفظوا بيان لحاصل المعنى وان أوهم أن ما مصدرية كما جوزه بعضهم
وقال انه أولى لعدم احتياجه الى تقدير العائد لأن التبيين بين يعين موصولة متعلقة بقوله من كتاب
الله يقتضيه وقوله بسبب أمر الله يقتضى ان ضمير استحفظوا راجع للذين والربانيين والاحبار وجوز
رجوعه للربانيين والاحبار فان كان المستحفظا النبيين تعين الثاني (قوله رقباء لا يتركون أن يغيروا الخ)
شهداء جمع شهيد بمعنى مشاهد وعذى يعلى لتضمنه معنى المراقبة وجعل الزمخشرى كانوا معطوفا على
استحفظوا أي بسبب كونهم أي الربانيين والاحبار على كتاب الله شهداء والعائد ضمير عليه والغرض
من بيان السببية أن الباء ليست مثلها في جهال يلزم تماق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بل الاولى
صلة كما في حكمت بكذا وهذه سببية وان دخلت على شئ واحد بالذات وهو كتاب الله وقوله يبدون
يشير الى أن الشهادة هنا مستعارة للبيان لان الشاهدين ما يشهد عليه (قوله نهى للحكام أن يخشوا
غير الله الخ) المراد بالحكام الحكام الدين مطلقا أو بأحكام التوراة فيكون كتابة عما قيل لهم
ومعنى يداهنوا يحكموا بما يطلبون لاجلهم من المداينة وهي المصانعة والملاينة وهو معنى مجازي
كما في الاساس لان السير ونحوه اذا دهن لان وقوله تستبدلوا اشارة الى أنه مجاز عما ذكر ولولا ما دخلت
الباء على الثن وقد مر تحقيقه وقوله مستهيناه الخ لا يقال كان الظاهر أن يقال أو طلب النفع ليوافق
ما قبله قيل هذا لان تقديم النفع على حكم الله اذ لا بد من درجته فيه لانه انما خصه به ليظهر ترتيب
الكفر عليه لان مجرد الحكم بالحكم بخلافه لا يقتضى الكفر (قوله ولذلك وصفهم بقوله الخ) لما وصف
في هذه الآيات من لم يحكم بالكافرين ثم بالظالمين والفساقين اختلفوا فيه فعند ابن عباس رضى الله
تعالى عنهما أنها في أهل الكتاب وأن قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله مخصوص بهم وأن الخطاب في قوله
فلا تخشوا لهم وعن الشعبي أن الآية التي فيها الكافرون في المسامين والخطاب في فلا تخشوا لهم ويلزمه
أن يكون المسلمون أسوأ حالا من اليهود والنصارى الا أنه قيل ان الكفر اذا نسب اليهم حمل على التشديد
والتغليظ والكافر اذا وصف بالظلم والفسق أشعر بعمومه وتقدم فيه فراد المصنف رحمه الله تعالى أنه
لحكمهم بغيره وصفوا بهذه الاوصاف الثلاثة وان كان الموصوف واحد باعتبار ارات مختلفة فلا نكارهم
حكمه وصفوا بالكافرين ولو وضعهم الحكم في غير موضعه وصفوا بالظالمين ونحو وجههم عن الحق وصفوا
بالفساقين أو أنهم وصفوا باعتبار أطوارهم وأحوالهم المنضمة الى الحكم فتارة كانوا على حال
تقتضى الكفر وتارة على أخرى تقتضى الظلم أو الفسق وقوله أو اطاعة معطوف على باعتبار رأى
أو كل واحدة من الصفات لطائفة مخصوصة فيكون قوله فأنتك هم الكافرون للمسلمين اما تغليظا واذا
استحلوا ذلك (قوله وفرضنا على اليهود الخ) أي فكتبنا مجاز بمعنى قدرنا وفرضنا وكان القصاص في
شريعهم متعينا عليهم كما صرح به في شرح المواقف فقوله ومن تصدق به فهو كفارة له مما زيد في شريعنا
بالنسبة الى اننا فلان ما فاة بينهما وفيها متعلق بكتبنا أو حال أو صفة مصدر محذوف والجار والمجرور متعلق
بمحذوف عام أو خاص أي مأخوذة أو مقتولة أو مقتصة وفي كل بقدر ما يناسبه وقرأ الكسائي العين
وما عطف عليه بالرفع وحزرة وعاصم بنصب الجميع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا
الجروح فرفعوها (قوله جل معطوفة على أن وما في حيزها الخ) في توجيه الرفع اختلاف منه

(الذين هادوا) متعلق بأنزل أو يحكم أي
يحكمون بها في تحاكمهم وهو يدل
على أن النبيين أنبياءهم (والربانيون
والاحبار) زهادهم وعلماءهم السالكون
طريقة أنبيائهم عطف على النبيون (بما
استحفظوا من كتاب الله) بسبب أمر الله
أيهم بأن يحفظوا كتابه من التضييع
والتحريف والراجع الى ما محذوف ومن
للتبيين (وكأنوا عليه شهداء) رقباء لا يتركون
أن يغيروا أو شهداء يبينون ما يخفى منه كما
فعل ابن مسوريا (فلا تخشوا الناس
واخشوني) نهى للحكام أن يخشوا غير الله
في حكماتهم ويدهنوا فيها خشية ظالم
أو مراقبة كبير (ولا تشنروا بآياتي) ولا
تستبدلوا بآياتي التي أنزلتها (ثمنا قليلا)
هو الرشوة والجاه (ومن لم يحكم بما أنزل
الله) مستهيناه منكراله (فأولئك هم
الكافرون) لاستهانتهم به وتقدمهم بأن
حكموا بغيره ولذلك وصفهم بقوله الكافرون
والظالمون والفساقون فكفرهم لانكاره
وظلمهم بالحكم على خلافه وفسقهم بالخروج
عنه ويجوز أن يكون كل واحدة من الصفات
اللاث باعتبار حال انضمت الى الامتناع
عن الحكم به ملائمة لها أو اطاعة كما قيل
هذه في المسامين لانصالحا بخطابهم والظالمون
في اليهود والفساقون في النصارى (وكتبنا
عليهم) وفرضنا على اليهود (فيها) في التوراة
(أن النفس بالنفس) أي ان النفس تقتل
بالنفس (والعين بالعين والانف بالانف
والاذن بالاذن والسن بالسن) رفعها
الساقى على أنها اجل معطوفة على أن
وما في حيزها باعتبار المعنى

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً لما ذكره في الفارسي الوادع طرفة جله اسمية على جله
 أن النفس بالنفس ~~مكن~~ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس
 قلنا هم النفس بالنفس فاجله مندرجة تحت ما كتب على بني اسرائيل وجعله ابن عطية على هذا القول
 من العطف على التوهم وهو غير مقدس وقال الزمخشري الرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى
 وكتبنا عليهم النفس بالنفس أما لأجرا كتبنا مجرى قلنا وأما لأن معنى الجملة التي هي النفس بالنفس
 يقع عليه الـ ~~كتب~~ كما تقع عليه القراءة تقول كتبت الحمد لله وقرأت سورة أنزلناها فقال أبو حيان
 هـ ذا ثاني توجيه أبي على رحمه الله تعالى إلا أنه جعله من العطف على المحل وليس منه لأن العطف
 على المحل في مواضع ليس هذا منها لأننا نقول أن النفس بالنفس في محل رفع لأن طالبه مفعول بـ ~~أن~~
 وما في حيزها تأويل مصدر منصوب وورد بأن الزمخشري لم يعم أن أن وما في حيزها في محل عطف عليه
 المرفوع حتى يرد عليه ما ذكر انما في أن محله الرفع قبل دخوله فروع العطف عليه كما روي في اسم أن
 المكسورة وقد سبقه إلى هذا الرد أبو البقاء وجواز العطف على محل اسم أن المفتوحة كالمكسورة
 ذكره ابن الحاجب وغيره من النحاة وهو الصحيح وقد رد على ابن الحاجب قوله أنه لم يثبت عليه بأنهم صرحوا
 به وقالوا أنه أكثر ما يكون بعد علم أو ما في معناه كقوله

والأفاعلو أنا وأنتم • بغاة ما يقيننا في شقاق

وبهذا علم أن قول التحرير ولما كان العطف على المحل انما يجوز في أن المكسورة دون المفتوحة
 نزل المفتوحة هنا مع الاسم والخبر منزلة جله من المبتدأ والخبر ليقين كون أن مع الاسم في محل الرفع
 مبتدأ وذلك إما لأجرا كتبنا مجرى قلنا أو يتجوز بإقناع الكتابة على الجملة حكاية تحتل من وجوه
 أحدها أن أن المفتوحة يعطف على محل اسمها كالمكسورة سواء في الجواز والاختلاف وزعم أنه
 لا يجوز والثاني أنه لا فرق بين اجراء كتب مجرى قال والحكاية بها فانها لا تكون إلا بأجرائها مجرى
 القول الثالث أنه لو كان مراده العطف على المحل لم يخرج إلى اجراء كتب مجرى القول ولا مساس له
 ولو أجرى مجرى القول للزم حكاية المفرد به وفتح أن بعده وكلاهما مخالف لمقتضى هذا الاجراء فتوجيهه
 بما ذكره من أن العطف وقوله على محل أن النفس بأباه لأنه حينئذ على محل اسم أن (وعندي) أن
 معنى كلامهم هنا ليس ما ذكره بل مرادهم أن كتب ينصب مفعولاً وليس مما يعمل في الجمل فكيف
 صح أن يعطف على مفعوله جله على قراءة الرفع ولا بد من ملاحظة العطف عليه لأنه من جله المكتوب
 عنده كما هو المتبادر من السياق وكادت عليه قراءة النصب فوجهه بأنه أعمل في الجملة أما التضمينه
 القول أولاً لأنه اعتبر فيه الحكاية لـ ~~كونه~~ بـ ~~معناه~~ وهما يحكي به وهذا مبنى على الخلاف بين البصريين
 والكوفيين هل الحكاية تختص بالقول أو تجرى في كل ما يفيد معناه فقول المصنف رحمه الله تعالى
 باعتبار المعنى يعني باعتبار معنى كتبنا وما تضمنت من القول الذي يصح وقوع الجمل بعدها حتى لو قيل
 كتبنا عليهم النفس بالنفس أو أن النفس بالكسر صح ذلك فلو حظ هذا وعلا خطه بصير المعطوف عليه
 في معنى الجملة أيضاً ولما كان الوجهان المذكوران في الكشف متقاربين جعلهما المصنف قولاً واحداً
 فافهمه فانه مما تقر به كتابنا وأظنك لا تراه في غيره فانهم خطوا فيه خبط عشواء (قوله أو مستأنفة)
 يعني أن هذه جمل اسمية معطوفة على الجملة الفعلية فالعين مبتدأ والعين خبره وكذا ما بعده فيكون هـ ذا
 ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة وقيل أنه مندرج فيه أيضاً على هذا
 والتقدير وكذلك العين بالعين الخ انتوافق القراءتان قال الحلبي وهذا مراد الزمخشري بالاستئناف
 ومنهم من جعل الاستئناف على المتبادر منه وقال أنه جواب سؤال كأنه قيل ما حال غير النفس فقال
 العين بالعين الخ (قوله العين مفعولة بالعين الخ) أي يقتدر كون خاص مناسب لما وقع خبراً عنه فان
 اتفق بقاء وقاف وهـ مزة اعماء العين واخراجها لغة والجذع يحجم وذال معجزة وعين مهملة قطع الأنف

وكانه قيل وكتبنا عليهم النفس بالنفس
 والعين بالعين فان الكتابة والقراءة ذهات
 على الجمل كقول أو مستأنفة ومعناها
 وكذلك العين مفعولة بالعين والأنف
 مجذوعة بالأنف

قوله وذال معجزة ذكره في القاموس بالذال
 المهملة وعبارته المندع كالتعجب
 والسجن وقطع الأنف أو الأذن أو اليد أو
 الشفة هـ

وقد يستعمل لغيره والصم بالصدا الموهلة واللام والميم قطع الاذن والقطع معروف في السن ومنهم من
 قدر الكون المطلق وقال انه مرادهم وكان هذا بيان لما آل المعنى (قوله أو على أن المرفوع منها الخ)
 يعني أن العين عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والجار والمجرور بعدهما
 حال وضعف هذا الوجه بأنه يلزمه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا تأنيد وهو
 لا يجوز عند البصريين الاضرورة وأما قوله تعالى ما أشركنا ولا آبائنا فقال سيدي رحمه الله تعالى انه جاز
 للفصل بلا لا فامته مقام التوكيد واعتراض عليه أبو علي بأن هذا انما يستقيم لو كان الفاصل قبل حرف
 العطف أما اذا وقع بعده فلا وتطير سيدي به بحضر القاضي امرأة غير متجهة ورده ابن عطية بأن الفصل
 معتبر بين المعطوف والمعطوف عليه وقد حصل هنا وأجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بأنه مفصول
 تقديرا إذا أصله النفس مأخوذة أو مقتصة هي بالنفس إذا الضمير مستتر في المتعلق المقدم على الجار
 والمجرور بحسب الأصل وانما تأخر به حذف وانتقاله الى الظرف وهو يقتضي أن الفصل المقدر
 يكفي للعطف وفيه نظرو على هذا بقدر المعلق عاما ليصح العطف اذا لو قدر النفس مقولة بالنفس والعين
 لم يستقم المعنى وانما جعلها حالا مبينة ولازمة لانه لا معنى لقولنا العين مأخوذة حتى يقال بالعين وهو
 ظاهر وقيل على هذا انه بعيد من جهة المعنى لانه يكون المعنى أن النفس هي والعين مأخوذة بالنفس
 حال كونها قصاصا في العين اه وهو مدفوع بأدنى تأمل (قوله أي ذات قصاص الخ) لانه مصدر
 كالقتال وليس عين الخبر عنه فيقول بأحد التأويلات المعروفة في امثاله وقوله وقرأه الكسائي أيضا
 أي كما رفع ما قبله وأما غيره من القراء المذكورين فرفعه وحده وقوله على أنه اجمال للحكم أي لحكم
 الجروح بعد ما فصل حكم غيرها من الاعضاء لأنه اجمال لما قبله كما يتوهم وقيل عليه انه لا اختصاص
 لكونه اجمالا للحكم بقرأة الرفع وقد يقال مراده تنبيه على أنه اجمال وما قبله تفصيل فلذا ترك
 العطف عليه وأما ما قيل انه اذا نصب كان الظاهر أنه لا يشمل ما قبله لتغاير المعطوف والمعطوف عليه
 بخلاف ما اذا رفع ففاسد معنى ووجه القراءات ظاهرا ما نصب الجميع فواضح وأما رفع ما بعد النفس
 فلا ناسم آخر مقابل له لان المتلف اما نفس أو غيرها وأما رفع الجروح فلا ن في مقابلته ازالة النفس أو
 عضو وهذا ليس كذلك (تنبيه) قال ابن حنبل رحمه الله تعالى لا تقتل الجماعة بالواحد
 لانه تعالى قال النفس بالنفس وأجيب بأنه تخصصه حكمته وهي صون الدماء لانه لو كان كذلك قتلتوا
 بجمعة حتى يسقط عنهم القصاص قال ابن العربي وهو جيد الا أن كون الحكمة مخصصة غريب (قوله
 من المستحقين الخ) أي من المستحقين للقصاص بدليل ما بعده (قوله وقيل للجاني الخ) قال التحرير
 وهذا يدل على أن خبر المبتدأ بمجموع الشرط والجزاء حيث لم يكن العائد الا في الشرط وقيل ان في الجزاء
 عائد أيضا باعتبار أن هو معنى تصدقه فيشتمل بحسب المعنى على ضمير المبتدأ فاستدل له غير متبين وليس
 بذلك لانه مبني على مذهب الاخفش الذي قرأناه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في سورة
 البقرة وقوله يسقط عنه ماله تفسيره للكفارة على هذا الوجه (قوله وقرئ فهو كفارته أي فالتصدق
 الخ) يعني أن الضمير على هذه القراءة للمتصدق لا للتصدق وقوله التي يستحقها أخذ من الاضافة
 المفيدة للاختصاص واللام المؤكدة لذلك وكونها لا ينقص منها شيء لان بعض الشيء لا يكون ذلك
 الشيء وهو تعظيم لما فعل حيث جعله مقتضا للاستحقاق الا ان من غير نقصان ثم لا خفاء في أن هذا يكون
 ترغيبا في العفو ونظيره الزمخشري بقوله تعالى فأجره على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق
 الاجر وقيل الضمير يعود على المتصدق ولكن المراد به الجاني نفسه ومعنى كونه متصدقا انه اذا جنى
 جناية لا يشعربها أو لا تنبت فاذا اعترف كمن اعترفه بعزله التصديق وهذا منقول عن مجاهد رحمه الله
 تعالى ومن الناس من لم ينف على هذا فتصاف بإيراده من عند نفسه (قوله وأتبعناهم على آثارهم الخ)
 قضينا من قفاية قواي تبع وتعلق الجارية قالوا الضمير منه في جثابه على آثارهم قافيا لهم فهو متبع

والاذن معلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن
 أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن
 في قوله بالنفس وانما ساغ لانه في الأصل
 مفصول عنه بالطرف والجار والمجرور حال
 مبنية للمعنى وقرأنا في الاذن والاذن وفي
 أذنيه باسكان الدال حيث وقع (والجروح
 قصاص) أي ذات قصاص وقرأه الكسائي
 أيضا بالرفع ووافقه ابن كثير وأبو عمرو ابن
 عامر على أنه اجمال للحكم بعد التفصيل (فن
 تصدق) من المستحقين (به) بالقصاص
 أي فن عفا عنه (فهو) فالتصدق
 (كفارة) لا تصدق يكفر الله به ذنوبه
 وقيل للجاني يسقط عنه ماله وقرئ فهو
 كفارته أي فالتصدق كفارته التي يستحقها
 بالتصدق لا ينقص منها شيء (ومن لم يحكم
 بما أنزل الله) من القصاص وغيره (فأولئك
 هم الظالمون وقضينا على آثارهم) أي
 وأتبعناهم على آثارهم فحذف المفعول
 لدلالة الجار والمجرور عليه والضمير للذين

لواحد بالباء والتضعيف ليس للتعدية تعديه لواحد قبل التضعيف قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به
 ع لم يقال قفا فلان أثر فلان اذا تبعه قال الزمخشري انه متعدية نحو اين أحدده ما بنفسه والاخر
 بالياء والمفعول الاول محذوف وعلى آثارهم ككالا سادسة لانه اذا قفاه على أثره فقه قفا
 به فحاجته الى أن التضعيف عداه الى الثاني بالياء وتبعه المصنف رحمه الله كذا قبل وفيه نظر (قوله
 مفعول ثان عدى اليه الفعل بالياء) قيل عليه هذا وان كان صحيحا من حيث ان فعل قد جاء بمعنى
 فعل المجرد كقدر وقدر الا أن بعضهم قال ان تعدية المتعدى الى واحد لئلا يلبس بالياء لا تجوز سواء أكان
 بالهمزة أو بالتضعيف ورد بأن الصواب أنه جائز لأنه قليل وقد جاء منه ألفاظا قالوا صدك الحجر الحجر
 وصككت الحجر بالحجر ودفع زيد عمرا ودفع زيد اباهمروا أي جعلته دافعا له وقدم ترأته لا حاجة الى هذا
 ومصدق فاحال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وقرئ بفتح الهمزة)
 قيل وجهه محتمل أنه اسم أجمعى فليس بأس بأن يكون على ما ليس من أوزان العرب وهو أفعيل أو
 فعيل بالفتح وأما أفعيل بالكسر فله نظائر كبريم واحليل وغيره وقوله في موضع النصب لانه جملة وقوله
 عطف عليه أي على قوله فيه هدى ونور وعطف الحال المفردة على الجملة الحالية وعكسه جائزا وتأويلها
 بفرد ولو اقترنت بالواو كما تقدم (قوله ويجوز نصب ما على المفعول له الخ) أي كما يجوز فيه الحالية
 وعطفه على الحال وجهه بمعنى هاديا يجوز أن يكون مفعولا لاجله معطوفا على مفعول له آخر مقدر
 نحو اثباتا نبوته وإرشادا ونحوه أو هو ملل فعل محذوف عامل فيه أي هدى وموعظة للمتقين
 آتيناك ذلك وعادة الزمخشري في أمثاله تقديره مؤخر الان حذفه وإبقاء معموله يقتضي الاهتمام
 بالمعمول وقوله وليحكمكم عطف عليه وأظهرت اللام فيه لاختلاف فاعليها لان فاعل المقدر ضمير الله
 وفاعل هذا أهل الكتاب وقد ر عليه ليصح كونه علة لا يتبع عيسى صلى الله عليه وسلم ما ذكر (قوله وعلى
 الاول) أي كونه حالا اذ لا تعطف العلة على الحال وأما تجوز عطفه عليه لانه في معنى العلة فتضعيف
 وقراءة حزة بلام الجز ونصب الفعل وغيره قرأ بلام الامر وجزمه مع كسر اللام وتسكينها (قوله
 وقرئ وأن ليحكمكم الخ) جوزوا في موصولة الرفع والنصب على أنه حال والخبر كقوله كذا صححه سراج
 الكشف وهي موصولة حرفي لان حروف المصدر تسمى بالتحاة بذلك لانتم بما بعد ها ووصلها بالامر
 مذهب سيبويه رحمه الله وأورد عليه أنه ان قدر هنا وآتيناكم بالحكم زال الطلب بالكسبة وان قدر
 وآتيناكم الامر بالحكم فليس للامر لفظ ومادة مذكورة يسبب منها ويكون معنى أمرته بأن قم بالامر
 بالقيام وأجيب بأن الزمخشري حقه في سورة نوح في قوله أن أنذر قومك اذ قال أن الناصبة
 للامضارع والمعنى انا أرسلناه بأن أنذري بأن قلنا له أنذري بالامر بالانذار يعني أنه اذا سبقه لفظ
 الامر وما في معناه فحورسحت لا يحتاج الى تقدير القول لان ما لالعبارات أعني أمرته بالقيام
 وأمرته بأن قم أو أن قم بدون الباء واحد وان لم يسبقه فلا بد من تقديره لئلا يطل الطلب في ما نحن
 فيه بقدر وأمرنا فلا يحتاج الى اضممار القول وفيما تلاه يكون التقدير وأنزلنا اليك قول احكم أي
 الامر بالحكم لان المنزل الامر بالحكم لا الحكم ولو قيل ان التقدير وأنزلنا اليك الامر بالحكم وأرسلناه
 بالامر بالانذار من دون اضممار القول وليس من مدلول جوهر الكلمة بل من الاداة فيقدر المصدر تبعاً
 وفي أمر الخاطب تحقيقا لكان حسنا وهذا كما قدر في أن لا تترنخ في عدم الزنا فيقدر مصدر من النبي
 وأما اذا صرح بالامر فلا يحتاج الى تقدير مصدر الطلب أيضا هذا ولو قدر أمرته بالامر بالقيام أي بأن
 يأمر نفسه مباغلة في الطلب لم يبعد عن الصواب ولما فهم منه ما فهم من الاول وأبلغ استعمال استعماله من
 غير ملاحظة الاصل وهذا تدقيق بدعي من احسان صاحب الكشف وبه اندفع كثير من الاسئلة على أن
 المصدرية والتفسيرية كما في المغني وشروحه وهذا المصدر معطوف على الانجيل أي آتيناك الانجيل والحكم
 به (قوله عن حكمه أو عن الايمان الخ) علق به عن لان الفسق معناه الخروج كما في الخروج عن الايمان

(بعيسى بن مريم) مفعول ثان عدى اليه
 الفعل بالياء (مصدق فاحال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم)
 التوراة وآتيناك الانجيل (قوله وقرئ بفتح الهمزة)
 (فيه هدى ونور) في موضع النصب بالحال
 (ومصدق فاحال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم)
 وكذا قوله (وهدى وموعظة للمتقين)
 ويجوز نصب ما على المفعول له عطفاً على
 محذوف أو تعليقاً به وعطف (وليحكمكم أهل
 الانجيل بما أنزل الله فيه) عليه في قراءة
 حزة وعلى الاول اللام متعلقة بمحذوف أي
 وآتيناكم ليحكمكم وقرئ وأن ليحكمكم على أن
 أن موصولة بالامر كقوله أمرته بأن قم أي
 وأمرنا بأن ليحكمكم (ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم الفاسقون) عن حكمه أو عن
 الايمان

قوله اذ قال الخ نقل عبارته بضم تغيير اه

انما يكون بما يوجب الكفر وهو الاستهانة بحكم الله فقوله ان كان قبله التقدير الثاني (قوله والاية تدل على أن الانجيل الخ) لانه تعالى أوجب العمل بما في الانجيل وهذا مما اختلف فيه هل شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة موسى عليه الصلاة والسلام والانجيل مشتق على أحكام أم لا وهو ما مورب العمل بالتوراة وشريعة موسى صلى الله عليه وسلم المعروف الاول ويشهد له هذه الآية وغيرها وحديث البخاري أعطى أهل التوراة التوراة فعملوا بها وأهل الانجيل الانجيل فعملوا به وفي الملل والنحل للشهرستاني جميع بني اسرائيل كانوا متعبدين بشريعة موسى صلى الله عليه وسلم مكلفين التزام أحكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لا يختص أحكاما ولا يستتبطن حلالا وحراما ولكنه رموز وأمثال ومواعظ وما سواها من الشرائع والأحكام فحال على التوراة وكانت اليهود لهذه القصة لم ينقادوا لعيسى صلى الله عليه وسلم اه وقوله وحملها الخ أي تأويل هذه الآية بما ذكره وقيل عليه انه لا يقتضي نسخ اليهودية الا اذا كان أهل الانجيل جميع بني اسرائيل وليس في الآية تصريح به فتأمل (قوله فاللام الاولى للعهد والنباية للجنس) كون اللام الاولى للعهد ظاهر اذا مراد فرد معين من الكتب وأما كون الثانية للجنس فبإدعاء أن ما عدا الكتب السماوية ليست كتباً بالنسبة اليها ويجوز أن يكون للعهد نظراً الى أنه لم يقصد الى جنس مدلول لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود بالنظر الى وصف كونه سماوياً غائبة أن عهديته ليست الى حد الخصوصية الفردية بل الى خصوصية نوعية أخص من مطلق الكتاب وهو ظاهر ومن الكتب السماوي حيث خص بماء عدا القرآن وذكر مثله في لفظ الكلمة (قوله ورقبها على سائر الكتب بحفظه الخ) المهين في اللغة الرقيب قال

ان الكتاب مهين لنينا * والحق يعرفه ذوو الالباب

والحافظ قال حليك على عرش السماء مهين * اعزته تعنوا الوجوه وتسجد

والساهد أيضاً وهاؤه أصلية وفعله هين وله نظائر يطر وحيمروس يطر وزاد الزجاني يقر ولا سادس لها وقيل انها مبسدة من الهمزة ومادته من الامن كهراق وقال المبرد وابن قتيبة ان المهين أصله مؤمن وهو من أسمائه تعالى فصغر وأبدلت همزته هاء وخطئ فيه حتى نسب الى الكفر لأن أسماء الله تعالى لا تصغر وكذا كل اسم معظم شرعا (قوله وقرئ على بنية المفعول) أي بفتح الميم وهي شاذة رويت عن مجاهد وابن محيصن وعلى هذه القراءة لا يكون فيه ضمير وضمير عليه يعود الى الكتاب الاول وعلى قراءة كسر الميم فيه ضمير يعود الى الكتاب الثاني ومحافظة الحفظ بتوفيق الله لهم فهي محافظة من الله أيضاً وقوله بحفظه عن التغيير أي بسبب أن القرآن محفوظ عن التغيير وهو شاهد على صحة غيره من الكتب السماوية فكان رقيباً عليها لا على ما فيها من الأحكام والتوجيه واديس المعنى أنه حفظ الكتب عن التغيير حتى يعترض بأنه وقع فيها ذلك كما نطق به القرآن فلا وجه لكونه حفظها منه كما توهم (قوله فعن صله لا تتبع الخ) لان أهواءهم مائلة وزائفة عن السبيل المستقيم فاتباعها انحراف وميل أو هو حال متعلق بما تلا أو عاد لا أو حال من أهواءهم أي مضرة وتقديره التضمين بما ذكر أحد الطرق فيه وقدمت تفصيلاً في سورة البقرة فارجع اليه وقوله أيها الناس إشارة الى عموم الخطاب الشامل لما مضى ومن بعدهم (قوله وهي الطريق الى الماء) وجهه الشبه بينا وبين الدين ظاهر فهو استعارة تحقيقية وقوله الابدية ان كان من وجه الشبه يكون وجهه في المشبه أقوى وقال الراغب سميت الشريعة تشبيهاً بشريعة الماء من حيث ان من شرع فيها على الحقيقة والصدق روى وتظهر وأعني بالرى ما قال بعض الحكماء كنت أشرب فلا أروى فلما عرفت الله رويت بلا شرب وبالتطهير ما قال تعالى ويظهركم تطهيراً والمنهاج الطريق الواضح والعطف باعتبار رجوع الأوصاف وقيل المنهاج الدليل الموصل الى معرفة الدين (قوله واستدل به الخ) لانه الظاهر

ان كان مستهيناً بالآية تدل على أن الانجيل مشتق على الأحكام وأن اليهودية منسوخة ببيعة عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان مستقلاً بالشرع وحملها على وليكم وما بما أنزل الله فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق) أي القرآن (مصدقاً لما بين يديه من الكتاب) من جنس الكتب المنزلة فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس (ومهيئنا عليه) ورقبها على سائر الكتب بحفظه عن التغيير ويشهد لها بالجملة والثبات وقرئ على بنية المفعول أي هو من عليه وحفوظ من التعريف والحفاظ له هو الله سبحانه وتعالى أو الحفاظ في كل عصر (فاحكم بينهم بما أنزل الله) أي بما أنزل الله اليك (ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) بالانحراف عنه الى ما يشتهونه فعن صله لا تتبع لتضمنه معنى لا تنصرف أو حال من فاعله أي لا تتبع أهواءهم ما لا دعا جاءك (اكل جعلنا منكم) أي الناس (شرعة) شريعة وهي الطريق الى الماء شبهه بالدين لانه طريق الى ما هو سبب الحياة الابدية وقرئ بفتح التين (ومنهاجاً) وطريقاً واضحاً في الدين من شج الامراد واضح واستدل به على أن غير متعبدين بالشرائع المتقدمة

(ولو شاء الله لبعثكم أمة واحدة) جماعة متفقة على دين واحد في جميع الاعصار من غير نسخ وتحويل ومفعول لو شاء محذوف دل عليه الجواب وقيل المعنى لو شاء الله اجتماعكم على الاسلام لا جبركم عليه (ولكن ايلوكم فيما آتاكم) من الشرائع المختلفة المناسبة لكل عصر وقرن هل تعملون بها مذكورين اهما معتقدين أن اختلافهما يقتضي الحكمة الالهية أم تريغون عن الحق وتفترطون في العمل (فاستبقوا الخيرات) فاستبقوها انتما اذا للفرصة وحيازة لفضل سبق والتقدم (الى الله مرجعكم جميعا) استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق ووعده ووعيد للمبادرين والمقصرين (فينبشكم بما كنتم فيه تحتلقون) بالجزاء الفاصل بين الحق والمبطل والعامل والمقصر (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) عطف على الكتاب أي أنزلنا اليك الكتاب والحكم أو على الحق أي أنزلنا الحق وبأن احكم ويجوز أن يكون جملة بتقدير وأمرنا أن احكم (ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) أي أن يضلوك وبصرفك عنه وان يصلة بدل من هم بدل الاشتغال أي احذرهم فتنتهم أو مفعول له أي احذرهم مخافة أن يفتنوك روي أن أحبار اليهود قالوا اذهبوا بنا الى محمد لعنا نقتنه عن دينه فقالوا يا محمد قد عرفنا أما أحبار اليهود وأنا ان اتبعناك اتبعنا اليهود كما هم وان بيننا وبين قومنا خصومة فتحاكم اليك فتقضي لنا عليهم ونحن نؤمن بك ونصدقك فأبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قنات (فان تولوا) عن الحكم المنزل وأرادوا غيره (فاعلم أنما يريد الله أن يصيهم ببعض ذنوبهم) يعني ذنب التولي عن حكم الله سبحانه ونعالى فعب عنه بذلك تنبيه على أن لهم ذنوبا كثيرة وهذا مع عظمه واحد منها معدود من جملته وفيه دلالة على التعظيم كافي النكير ونظيره قول لبيد * أوبرت بعض النفوس جامها *

من جعله لكل شرعة لأن الخطاب بعم الامم اذا المعنى لكل أمة لالكل واحد من أفراد الامم فيكون لكل أمة دين يخصه ولو كان متعبدا بشرعة أخرى لم يكن ذلك الاختصاص قبل والجواب بعد تسليم دلالة الامم على الاختصاص الحصري منع الملازمة لجواز أن تكون متعبدين بشرعة من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا بما يكون الاختصاص وفيه أنه لا حاجة في افادة الحصر لما ذكر مع تقدم المتعلق وأيضاً ان الخصوصيات المذكورة لا تنافي تعبدنا بشرع من قبلنا لان القائلين به يدعون أنه فيما لم يعلم نسخه ومخالفة دينه لانه لا مطلقا اذ لم يقل به أحد على الاطلاق ولذا جاع بين أضرب هذه الآية وبين ما يخالفها بنحو اتباعوا له ابراهيم بأن الاتباع في أصول الدين ونحوها (قوله جماعة متفقة على دين واحد الخ) قيده بذلك ايلالته ما قبله وجوز ان يخبري أن تكون الأمة بمعنى الملة بتقدير مضاف أي ذرى ملة وارثكبه وان كان خلاف الظاهر لانه أوفق بقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا والمعنى لو شاء أن يجعلكم أمة لبعثكم لبعثكم لبعثكم لم يشأ وعبر عن ذلك بقوله لبعثكم أي أراد لبعثكم وقد أراد دون شاء ليصح نعلق اللام به وتقدر مفعول شاء مأخوذاً من الجواب هو المطرود وأما خلافه فقد رده بعضهم وقد تقدم بسط الكلام فيه وأجبر بالهمز من الجبر والقهر أفصح من جبر (قوله من الشرائع المختلفة الخ) إشارة الى أن اختلاف الشرائع ليس بداهل لحكم الهية يقتضيها كل عصر والزيج العدول عن الحق والتفريط في العمل اهماله والتقصير فيه وحيازة فضل سبق لانه بصير سالكا سنة بشرية من بعده في أجزائها والسابقون السابقون أولئك المقربون وقوله انتهز الفرصة أي اغتنم ما يمكن قال

انتهز الفرصة ان الفرصة * تصيران لم تنتهزها غصه

وقوله تعليل الامر الخ قيل أي لطلبه للزومه لظهور أن ليس المعنى أنه يلزمكم الاستباق لاجل أن مرجعكم الى الله بل اني أمركم به أو انه واجب عليكم لهذه العلة وفيه نظر لانه لا معنى للوجوب سوى اللزوم فالمانع من اعتباره (قوله استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق) أي أنه جواب سؤال مقدر بعد ما قرأنا اختلاف الشرائع لاختبار المطيع الناظر للحكمة أو المعتقد أن لها حكمة وغيره من يتبع هو افعلة مبادرتهم الى الطاعة أن مرجعهم الى الأمر المنيب لمن أطاع المعاقب ان عصي وقيل انها واقعة جواب سؤال مقدر أي كيف بعلم ما فيها من الحكم فأجاب بأنكم سترجعون الى الله وتحتشرون الى دار الجزاء التي تنكشف فيها الحقائق وتتضح الحكم فلهذا تضمن الوعد والوعيد وقوله للمبادرين والمقصرين لف ونشر مرتب (قوله بالجزاء الفاصل) يعني أن الانبياء مجاز عن المجازاة لما فيها من تحقق ما ذكر (قوله عطف على الكتاب الخ) وقدم تحقيق دخول أن المصدرية على الامر ونون أن احكم فيها الضم والكسر وأمرنا اسم مبتدأ وأن احكم خبره ومن توهم أنه فعل وأن تفسيرية فقد أخطأ لانه كافي الدرامصون لم يبعد حذف المفسر بأن قيل ولوجعل معطوفاً على فاحكم من حيث المعنى والتكرير لانا طة قوله واحذرهم أن يفتنوك كان أحسن وهو تكلف لان أن مانعة عن العطف كافي الـ كشف والحديث المذكور أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله يعني ذنب التولي الخ) يعني المراد ببعض الذنوب بعض مخصوص والتعبي به يقتضي أن أهم ذنوب كثيرة هذا بعضها والتعبي ببعض المبهمة لتعظيمه كما أن التنوين يذكّر لتعظيم لكونه دالاً على تبعيض مبهمة فكما دل التنوين عليه دل لفظ بعض عليه كافي بيت لبيد والتعظيم هنا بمعنى عده عظيماً مهولاً ويذكر لتعظيم الذي هو ضد التحقير ولقد تطف الساعري في قوله

وأقول بعض الناس عنك كناية * خوف الوشاة وأنت كل الناس

وهو استعارة تلجحية لا تهكمية ومن لم يدقق النظر قال بعض بمعنى كل وهو من الاضداد (قوله أوبرت) هو من معلقة لبيد المشهورة التي أولها

عفت الديار محلها فقامها * بنى تأبد غولها فـرجامها
أولم تكن تدري نوارباتي * وصال عقد حبال جذامها
تزال أمكنة اذالم أرضها * أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وقبله

وتر الصيغة مبالغة خبر بعد خبر أو بدل وجذام مجيم وذال مججمة بمعنى قطاع قال ابن النحاس في شرحه
المعنى أني أتراك الأمكنة اذ رأيت فيها ما أكره إلا أن يدركني الموت فيرتبط نفسي ويحبسها والحمام الموت
وقيل القدر الذي قدر وحزم يرتبط عطفاً على أرض وقيل أنه مرفوع أو منصوب على معنى الآن
وسمى كنه تحقيقاً أو ضرورة ولاداعي إليه وقصد ببعض النفوس نفسه إلا أنه عبر به لتعظيمه حتى
كانه لا يمكن تعينه (قوله الذي هو المبل والمداهنة في الحكم) مر أن المداهنة الموافقة والملاينة والمراد
بالجاهلية الملة الجاهلية قدره لاجل التأنيث والمراد متبعة الهوى لأن الملة تطلق على الحق والباطل
وقدر بعضهم في قوله طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أي طلب بعضهم وهم قريظة وقيل بنو النضير
على ما ذكره سراج الكشاف حيث قالوا بنو النضير أخواتنا فان قتلوا منا قتيلاً أعطونا ناساً بعين وسقا
من تمر وان قتلنا أخذوا منا مائة وأربعين وسقاً وأروش جراحاً حياء إلى النصف من أروشهم فاحكم لنا
بما لهم يعني بالتفاضل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القتل بواء أي سواء وقوله طلبوا رسول
الله أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ضمن معنى ألو (قوله وقرئ برفع الحكم على أنه مبتدأ
ويغنون خبره والراجع محذوف) وقيل الخبر محذوف وهو صفة أي حكم يغنون قال ابن جني ليست هذه
القراءة ضعيفة لكن غيرها أقوى منها وقد حذف العائد من الخبر كما حذف من الصفة والصفة كقوله

قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنبا كالم أصنع

وقال أبو حيان حسنه هناك الفاصلة فصار كالمشكاة فقد علمت أن فيه خلافاً وبعضهم منعه وقال إن
هذه القراءة خطأ وليس كما قال وهذه قراءة ابن وثاب والاعرج وأبي عبد الرحمن وقوله وقرئ أخفكم
الجاهلية يعني يقتضين وقراءة الخطاب على الالتفات (قوله أي عندهم واللام الخ) عندهم نفس
لقوله لقوم يوقنون أي عند المؤمنين لا أحد أحسن حكماً من الله وليس مراده أن اللام بمعنى عند كما في
الدر المصون فإنه ضعيف بل هو بيان لمحصل المعنى بدليل ما بعده وإذا كانت للبيان تعلت بمحذوف كما
في سقيالك وهيت لك أي تبين لك وظهر أي مضمون الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النقي يذكر اقوم
يوقنون كما أشار إليه المصنف وقبل أنها متعلقة بمحكاو انما لم يجعل اللام صلة لأن حسن حكم الله
لا يختص بقوم دون قوم وقبل هي على أصلها وانها صلة أي حكم الله للمؤمنين على الكافرين أحسن
الاحكام وأعداها نقله الطيبي وهذه الجملة حالية مقررة لمعنى الإنكار السابق (قوله إيماناً إلى علة النهي
الخ) بمعنى أنها جملة مستأنفة تعليلاً للنهي قبلها وقال الحوفي أنها صفة أو أيا والاول هو الظاهر وضمير
بعضهم يعود إلى اليهود والنصارى على سبيل الاجمال والمعنى دال على أن بعض النصارى أو إيماناً
بعض منهم وبعض اليهود إيماناً ببعض منهم ولا حاجة إلى تقدير لأن اليهود لا يؤمنون بالنصارى كما عكس
ويشير إليه قول المصنف رحمه الله لا تحادهم في الدين (قوله وهذا للتشديد الخ) لأنه لو كان منهم حقيقة
لكان كافراً وليس بقصود وقوله لا تترأى ناراهما حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن جرير بن عبد
الله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى خشم فاعتصم ناس بالسجود فأمرهم فيهم القتل
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم يتصف العقل وقال أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر
المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا تترأى ناراهما وفي النهاية الترائى تفاعل من الرؤية يقال
ترأى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً وأسناد الترائى إلى النار مجاز كتواهم دارى تنظر إلى دار فلان أى
تقابلها ودور متناظرة يقول ناراهما مختلفان هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف
يتفقان وتراى بتاء واحدة رواية وأصلها تترأى بتاءين حذف أحدهما تحقيقاً والمعنى لا ينبغي لمسلم

(وان كثيراً من الناس لفاسقون) لمقدرون
في الكفر ومعتدون فيه (أخفكم الجاهلية
يغنون) الذي هو المبل والمداهنة في الحكم
والمراد بالجاهلية الملة الجاهلية التي هي
متابعة الهوى وقيل نزات في بني قريظة
والنضير طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يحكم بما كان يحكم به أهل الجاهلية من
التفاضل بين القتلى وقرئ برفع الحكم على
أنه مبتدأ ويغنون خبره والراجع محذوف
حذفه في الصلة في قوله تعالى أهدأ الذي
بعث الله رسولا واستضعف ذلك في غير الشعر
وقرئ أخفكم الجاهلية أي يغنون كما حكاه
الجاهلية يحكم بحسب شهواتهم وقرئ ابن عامر
يغنون بالتاء على قل لهم أخفكم الجاهلية
يغنون (ومن أحسن من الله حكم القوم
يوقنون) أي عندهم واللام للبيان كما في قوله
تعالى هيت لك أي هذا الاستفهام لقوم يوقنون
فانهم هم الذين يتدبرون الأمور ويحققون
الأشياء بأنظارهم فيعلمون أن لا أحسن
حكم من الله سبحانه وتعالى (أيهم الذين
آمنوا لا اتخذوا اليهود والنصارى أولياء)
فلا تعقدوا عليهم ولا تعاشروهم معاشرة
الأحباب (بعضهم أو إيماناً ببعض) إيماناً إلى
علة النهي أي فانهم متفقون على خلافكم
بإلى بعضهم بعضاً لا اتحادهم في الدين
واجتماعهم على مصاداتكم (ومن يتولهم
منكم فانه منهم) أي ومن والا هم منكم فانه
من جملتهم وهذا التشديد في وجوب محاببتهم
كما قال عليه الصلاة والسلام لا تترأى
ناراهما

أن ينزل بموضع إذا أوقدت فيه ناره تظهر لنار المشتعل إذا أوقدت في منزله ولكن ينزل مع المسلمين في دارهم وهذا المعنى الذي فسره به متعين واللام يكن جوابا لسؤالهم وفي الكشف أن ما وقع في الفائق من أن قوم من أهل مكة أسلموا وكانوا مقببين بها قبل الفتح فقال صلى الله عليه وسلم أنابري من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يارسول الله قال لا تراهي نارهما أي يجب أن يتباعدا بحيث إذا أوقدت نار ان لم تلح احدهما للآخرى أظهر مما في النهاية وقوله الموالى لهم أي جنس هؤلاء ولذا جع ضميره (قوله أي الذين ظلموا أنفسهم الخ) هذا تعليل آخر يتضمن عدم نفع موالاةهم بل ترتب الضرر عليها وقوله يعني ابن أبي الخ هم المنافقون فالمرض يعني النفاق وقوله يسارعون فيهم عدى بنى وأصل تعديته بعلى ولذلك فسره المفسرون بـ يئسهم شون بمعنى يسرعون أيضا لأنه متعد بنى لكن تركه المصنف لكونه تفسيراً بالاختى وانما عدل عنه إشارة إلى اختلاطهم بهم ودخولهم فيهم فعداهم بالتضمنه معنى الدخول والدائرة أصلها الخط المحيط بالسطح استعيرت لنوائب الزمان بملاحظة احاطتها واستعمالها في المكروه والدولة خذها وقد تردد معنى الدائرة أيضا لكنه قليل وحديث عبادة أخرجه ابن جرير وابن اسحق وموالى بتشديد الياء جمع مولى مضاف الياء المنكلم (قوله يقطع شأفة اليهود الخ) أي يذهبهم بالسكينة والشأفة بشتين مجمة وهمزة وقد بدل القاصح تخفيفا وفاء كرافة قال القراء معناها الأصل وبثرة في العقب تكوى فتذهب وإذا قطعت مات صاحبها وقال الاصمعي الشأفة النماء والارتفاع وفي المثل استأصل الله شأفته أي قطع أصله أو ذهب أثره كما ذهب تلك البثرة بالكي أو قطع مع غمائه وارتفاعه وقوله يقطع مضارع بمثناة تحتية أو باء جارة واسم (قوله أو الامر باظهار الخ) يعني أن الامر بما يعنى الشأن كما في التفسير الاول أو مصدر أمره بـ كذا إذا طلب منه واستبطنوه بمعنى أخفوه وقوله أشعر على نفاقهم أي دل ولذا عداه بعلى (قوله وبؤيده قراءة ابن كثير الخ) لانها ظاهرة في الاستئناف وقوله على انه الخ بيان للاستئناف على الوجهين لكن في كون الاستئناف البياني يقترب بالو او تظرو لذا جعله بعضهم متعلقا بالثاني فقط ومعنى كون الاول متأنفا أنه معطوف على جملة التبرجى وليس مندرجا تحتها (قوله عطف على أن يأتي باعتبار المعنى الخ) لما كان العطف على خبر عسى أو فاعولها يقتضى أن يكون فيه ضمير الله ليصح الاختيار به أو يجري على استعماله قدره بعضهم ويقول الذين آمنوا به أو هو من العطف على المعنى إذ معنى المعطوف عليه عسى أن يأتي الله بالفتح وبقول الذين آمنوا فتكون عسى تامة لا سنادها إلى أن وما في حيزها فلا يحتاج حينئذ إلى رابط وهذا قرىب من عطف التوهم فكانهم عبروا عنه بالعطف على المعنى تأذبا (قوله أو وجهه بدلا الخ) يعني أن يأتي بدل من اسم الله وعسى تامة وهي تامة إذا أسندت إلى أن وما في حيزها فكذا إذا أبدت منه كما قال الفارسي لانه لو أخبر عنها حينئذ لكان الخبر لا يدل كما مر وأن وما معها بعد عسى لا يخبر عنها هذا تحقيق كلام الفارسي رحمه الله وقد غفل عنه من اعترض عليه بأنهم انما أتت إذا أسندت إلى أن وما في حيزها كما صرح به النجاة وقوله مغنيان عن الخبر بما تضمنه من الحدث بيان لوجه انها إذا أسندت لان ومنصوبها لا يكون لها خبر بأنها انما احتاجت اليه لانها تامة تدعى مسندا ومسندا اليه ككسائر النواسخ والجملة الواقعة بعد أن مشتملة عليه فلا تحتاج إلى الخبر وتحقيقه في كتب النحو (قوله أو على الفتح الخ) فالمعنى حينئذ فعسى الله أن يأتي بالفتح وبقول المؤمنين فهو ظرف للباس عبادة وتقرع عيسى وهذا الوجه ذهب اليه ابن النحاس وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي لان الفتح حينئذ يعني أن يفتح وأن المعنى أن يأتي بقول المؤمنين وهو ركيك وأشار المصنف رحمه الله إلى دفع هذا بأن المراد عسى الله أن يأتي بما يوجب هذا القول من النصرة المظهرة لحالهم وقيل انه عطف على يصحوا على أنه منصوب في جواب التبرجى اجراء له مجرى التثني قاله ابن الحاسب وهذا ما يجيزه الكوفيون وهو قول مرجوح والاصح في نصب يصحوا أنه بالعطف على يأتي وسوغه وجود الفاء السببية التي لا يحتاج معها إلى

أولاً الموالى لهم كانوا منافقين (ان الله لا يهدي القوم الظالمين) أي الذين ظلموا أنفسهم بموالاة الكفار أو المؤمنين بموالاة أعدائهم (فترى الذين في قلوبهم مرض) يعني ابن أبي واضرابه (يسارعون فيهم) أي في موالاةهم ومعاونتهم (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) يمتدرون بأنهم يخافون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزمان بان يتقلب الامر وتكون الدولة للكفار روى أن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي موالى من اليهود كثير اعدددهم واني أبرأ الى الله واني رسول الله من ولايتهم وأوالى الله ورسوله فقال ابن أبي اني رجل أخاف الدوائر لأبرأ من ولاية موالى قنزلت (فعسى الله أن يأتي بالفتح) رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعدائه واطهار المسلمين (أو أمر من عنده) يقطع شأفة اليهود من القتل والاجلاء أو الامر باظهار أمرار المنافقين وقتلهم (فيصحبوا) أي هؤلاء المنافقون (على ما أسروا في أنفسهم فادمن) على ما استبطنوه من الكفر والشك في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فضلا عما أظهره مما أشعر على نفاقهم (ويقول الذين آمنوا) بالرفع قراءة عاصم وحزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ وبؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر مرفوعا بغيروا وعلى انه جواب فاعل يقول فإذ يقول المؤمنون حينئذ وبالنصب قراءة أبي عمرو وروية قوب عطف على أن يأتي باعتبار المعنى كأنه قال عسى أن يأتي الله بالفتح وبقول الذين آمنوا أو وجهه بدلا من اسم الله تعالى داخلا في اسم عيسى مغنيا عن الخبر بما تضمنه من الحدث أو على الفتح بمعنى عسى الله أن يأتي بالفتح وبقول المؤمنين فان الايمان بما يوجب كالاتيان به

(أهلؤا الذفن أقسموا بالله جهدا أيمانهم - منهم أئكم) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض تعجباً من حال المناقفتن وتجباً بعبادتن الله سبحانه وتعالى عليهم من الاخلاص أو يقولون لليهود قات المناقفتن حلفوا لهم (٢٥٤) بالمعاهدة كما بكى الله تعالى عنهم وان قوتلتم لننصرنكم وجهدا لأيمان أغلظها وهو فى

الأصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير وأقسموا بالله جهداً ويجهدون جهداً أيانهم خذف الفعل وأقيم المصدر مقاسمه ولذلك ساغ كونهم معرفة أو على المصدر لأنه بمعنى أقسموا (حبطت أعمالهم فاصبحوا خاسرين) أما من جعله المقول أو من قول الله سبحانه وتعالى شهادة أنهم مجبوط أعمالهم وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أحبطت أعمالهم وما أخسرهم (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) قرأه على الأصل نافع وابن عامر وهو كذلك فى الامام والباقون بالادغام وهذا من الكائنات التى أخبر الله تعالى عنها قبل وقوعها وقدرت من العرب فى أواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث فرق بنو مدلج وكان رئيسهم ذا الحمار الاسود العنسى تنبأ باليمن واستولى على بلاده ثم قتله فيروز الديلى ليلة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدها وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فى تلك الليلة فسر المسلمون وأتى الخبر فى أواخر ربيع الأول وبنو حنيفة أصحاب مسيلة تنبأ وكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فان الارض نصفها الى ونصفها لك فأجاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسيلة الكذاب أما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فخاربه أبو بكر رضى الله تعالى عنه مجند من المسلمين وقتله وحشى قاتل جزء وبنو أسد قوم طليحة بن خويلد تنبأ فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد افهر ب بعد القتل الى الشام ثم أسلم وحسن اسلامه وفى عهد أبى بكر رضى الله عنه سمع فزارة قوم عيينة بن حصن وغطفان قوم قرظة بن سلمة وبنو سليم قوم الفجاءة بن عبد ياليل وبنو ربوع قوم مالك بن نويرة وبعض تميم قوم سجاح بنت المنذر المتنبئة زوجة مسيلة وكنة قوم الاشعث بن قيس وبنو بكر بن وائل بالبحرين قوم الحطام وكفى الله امرهم على بده وفى امارة عمر رضى الله تعالى عنه غسان قوم جبلة بن الايهم تنصروا الى الشام

رابط كما فى الدر المنصون والظاهر أنه لا حاجة فى عطفه على يصحبوا الى جعله منصوباً فى جواب عسى لان الفاء كافية فى المعطوف والمعطوف عليه لانها كشيء واحد ومن غذل عن هذا قال كفى للعائد أقسموا بالله فانه من وضع الظاهر موضع المضمر ومثل هذا الاشكال وارد فى عطف فيصحبوا الا أن يكون من قبيل لعللى أجمع فأزورك وما اعترض به أبو حيان رده السفاقي كما هو ظاهر فانظره ان أردته (قوله بقوله المؤمنون بعضهم لبعض) يعنى أن الاستفهام للتعجب والتعجب بتقديم الجيم أى الافتخار أو بقوله المسلمون لليهود تفصيحاً لهم وللمناقفتن أى الذين عاهدوكم على النصرة ما بالهم خذلوكم (قوله وجهدا لأيمان أغلظها الخ) فى الكشف فى سورة النور جهداً يعينه مستعار من جهداً نفسه اذا بلغ أقصى وسعها وذلك اذا بالغ فى اليمين وبلغ غاية أشدها وأكدها وسيأتى تحقيقه هنالك وهو حال تأويل مجتهد بن فيه أو أصله مجتهدون جهداً أيانهم فالحال فى الحقيقة الجملة ولذلك ساغ كونه حالاً كقولهم افعلى ذلك جهداً مع أن الحال حقها التذكير لانه ليس حالاً بحسب الأصل أو هو متأول بنكرة أو هو منصوب على المصدرية لان المعنى أقسموا أقساماً مجتهداً فيه وفى قوله لانه بمعنى أقسموا تسمع أى لانه بمعنى مصدر أقسموا (قوله وفيه معنى التعجب الخ) جعله ان مخسرى تعجباً وشهادة على كونه مقول القول فقط وقيل فى توجيهه انما خص به لانه ليس للمؤمنين شهادة وحكم مجبوط أعمالهم والمصنف رحمه الله جعله على الوجهين لانه لا بعد فى التعجب على الوجهين ولا فى حكم المؤمنين باعتبار ما يظهر من حالهم فى ارتكاب ما ارتكبوه واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى القول هى فى محل نصب وعلى الثانى لا محل لها وقيل انها جلة دعائية والتعجب من سياق الكلام لامن الصيغة أو منها وقوله على الأصل أى يرتد بفتح الادغام اسكون الثانى والأصل فى المنان اذا سكن ثابتهما الفلك كما تقر فى محله والامام اسم مصنف سيدنا عثمان رضى الله عنه كما مر وكتب على الأصل ليعلم منه حال القراءة الاخرى فهو لا يخالفه كما توهم وهذا غير متفق عليه لانه قال فى الدر المنصون انه فى بعض مصاحف الامام يرتد بدل واحدة ومصاحفه متعددة فقيل سبعة وقيل ثمانية كما مر (قوله وهذا من الكائنات التى أخبر الله تعالى عنها الخ) قيل من شرطية والشرط لا يقتضى الوقوع اذا صله أن يستعمل فى الامور المفروضة فكيف يكون هذا اخباراً عن المغيبات كما هو أحد وجوه اعجاز القرآن وأما وقوعه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكان بعد نزول هذه الآية فلا يرد والجواب أن الشرط قد يستعمل فى الامور المحققة تنبيهاً على أنها لا يلىق وقوعها بل كان ينبغى أن تدرج فى الفرضيات وهو كثير وقد علم من وقوع ذلك بعد هذه الآية أن المراد هذا وذو الحمار بالحاء المهملة الاسود العنسى بالنون وعنسى قبيلة باليمن وعيس بالباء قبيلة غير هذه وعنسى جدهم نسبوا اليه وقيل لهذا ذو الحمار لانه كان له حمار يأمره بالسير والوقوف فبأى ما يريد وقيل انه كان يقول له اسجد لربك فيسجد وضبطه بعضهم بالحاء المعجمة كابن ماسك ولا غيره ما لانه كان له طيلسان كان الحمار أو لان النساء كانت يجعلن روث حماره فى خروجهن ومسيلاً بكسر اللام تصغير مسيلة ووقعة مسيلة وتزوج به بسجاح وأكاذيبه الباردة منه هورة فى التواريخ وفاتله وحشى رضى الله عنه وقيل هو وعبد الله بن زيد الانصارى طعنه وحشى وضربه عبد الله بسيفه وهو القاتل

يسألنى الناس عن قتله فقالت ضربت وهذا طعن فى آيات وقوله فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد كذا فى الكشف وهو خطأ وصوابه بعث اليه أبابكر رضى الله تعالى عنه وفزارة وغطفان قبيلتان مشهورتان وباليلى يساءين ولا مين كهانيل صنم سعى هذا به وسجاح مبنى على الكسر كانت كاهنة ثم تنبأت ثم أسلمت وحسن اسلامها وحطم كفروا على يده أى يد أبى بكر رضى الله تعالى عنه وحربه مع الخوارج عظيم طويل الذيل وجبلة بن الايهم تقدمت قصته فى سورة البقرة والجهود على أنه مات على رذنه وقيل انه أسلم وروى الواقدي أن عمر رضى الله

تعالى

تعالى عنه كتب الى ابحار الشام لما لحق بهم - كما بفيه ان جيلة ورد الى في سرارة قومه فاسلم فأكرمه ثم
سار الى مكة فطاف فوطئ ازاره رجل من بني فزارة فاعطاه جيلة فهشم أنفه وكسر ثناياه وقيل قلع عينه
وبدل له ما سبأ في فاستعدى الفزاري على جيلة الى فحكمت اتماما بالعضو واما بالقصاص فقال أنقتص مني
وأنا ملك وهو سوقة فقلت شملك واية الاسلام فمات فضله الا بالعافية فسأل جيلة التأخير الى الغد فلما
كان من الليل ركب مع بني عمه ولحق بالشام مرتدا وروى أنه ندم على ما فعل وأنشد

تنصرت بعد الحق عار اللطمة * ولم يك فيها لصبرت لها ضرر
فأذكرني فيها الجراح حمية * فبعت لها العين الصحيحة بالعمور
فما لبت أحمى لم تادني ولبتني * صبرت على القول الذي قاله عمر

وروحني معروف وفي نسخة الوحشي وهو خطأ من الكاتب (قوله قيل هم الين) أي أهل الين لان
الين اسم بلادهم وأبو موسى الأشعري رضى الله عنه من صميم الين وهذا هو الصحيح كما أخرجه
ابن أبي شيبة في مسنده والطبراني والحاكم من حديث عياض بن عمر الأشعري وأما كونهم الفرس
فقال العراقي رحمه الله لم أقف عليه وهو هنا وهم وانما ورد ذلك في قوله تعالى في آخر سورة القتال
وان تتولوا يستبدل قوما غيركم كما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه فن ذكره هنا وهم أيضا
وقوله وذووه يدل على صحة اضافة ذوالى الضمير في السعة فلا يلتفت الى من أنكره والقادسية موضع
بقرب الكوفة حارب فيه سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه رستم الشقي صاحب جيش يزجر دسمي بها
لان ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم تقديس بها أي اغتسل وتطهر والتخع يفتحون قبيلة وكذا كندة
وبجيلة (قوله من أفناء الناس) أي اخلاط قبائل شتى ليسوا قبيلة واحدة كمن قبلهم يقال هو من
أفناء الناس اذ لم يعلم من هو الا زهرى عن ابن الاعرابي أفناء الناس وأفناءهم أخلاطهم الواحد
عقرو وقترو وعن أبي حاتم عن أم الهيثم هؤلاء من أفناء الناس وتفسيره قوم نزاع من ههنا ومن ههنا
ولم تعرف أم الهيثم لأفناء واحد وهو بقاء ونون ممدود (قوله والراجع الى من محذوف تقديره الخ)
من الشرطية هنا مبتدأ واختلف النحاة في خبرها ف قيل مجموع الشرط والجزاء وقيل الجزاء فعلى الاول
لا يحتاج الجزاء وحده الى ضمير بطه وعلى الثاني يحتاج اليه فهو مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله
وقيل انه مؤول بلا يضر كما ارتداده أو الجزاء محذوف وهذا مسبب عنه قائم مقامه أي فهو مبغوض
مطرود وسوف يأتي الله بمن هو خير منه ولكل وجهة وقدم محبة الله لان محبة العبد بعد ارادة الله
هداية وتوفيقه لانها ناشئة منها (قوله ومحبة الله للعباد الخ) تبع في هذا الزمخشري اذا أنكر كون
محبة العباد لله حقيقة بل هي مجازية من باب اطلاق السبب على المسبب اذ لا تتصور المحبة الحقيقية
هنا ورد فيه على من ادعى ذلك من الصوفية في طرف العباد اذ الطرف الآخر لانزاع فيه وقدرته
عليه وأظن فيه صاحب الاتصاف بما حاصله أن اللذة الباعثة على المحبة اما حسية وهي ظاهرة
أو عقلية كلذة الجاه والرياسة ولذة العلوم ولا علم الا ذوا كمل من معرفة الحق والمحبة المنبئة عنها محبة
حقيقية متفاوتة بحسب تفاوت المعارف الا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي
سأله عن الساعة ما أعددت لها قال ما أعددت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة
والسلام أنت مع من أحببت كيف غاير بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد ما فرأى أمر المحبة
المحبون لله يقولون لمن أنكر عليهم ذلك ان تسخر وامنا فاننا تسخر منكم كما تسخرون (قوله واستعماله
مع على الخ) يعني كان الظاهر أن يقال للمؤمنين كما يقال تذل له ولا يقال عليه لامنا فاة بين التذل
والعول كما كنهه عداه يعلى لتضمنه معنى العطف والحنو المتعدي بها (قوله أو التنبية على أنهم مع
علو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم) لما كان في هذا اخفاء اختاف فيه شراح الكشف فقيل
المراد أنه ضمن معنى الفضل والعول يعني أن كونهم أذلة ليس لاجل كونهم أذلة في أنفسهم بل لارادة أن

(فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)
قيل هم الين لما روى أنه عليه الصلاة
والسلام أشار الى أبي موسى الأشعري
وقال هم قوم هذا وقيل الفرس لانه عليه
الصلاة والسلام سئل عنهم ف ضرب يده على
عاتق سلمان وقال هذا وذووه وقيل الذين
جاهدوا يوم القادسية ألفان من النخع
ونخسة آلاف من كندة وبجيلة وثلاثة آلاف
من أفناء الناس والراجع الى من محذوف
تقديره فسوف يأتي الله بقوم مكانهم ومحبة
الله تعالى للعباد ارادة الهدى والتوفيق لهم
في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة ومحبة
العباد له ارادة طاعته والتعزز عن معاصيه
(أذلة على المؤمنين) عاطفين عليهم متذللين
لهم جمع ذليل لاذلول فان جمع ذل
واستعماله مع على اما لتضمن معنى العطف
والحنو أو للتنبية على أنهم مع علو طبقهم
وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم

يضموا الى علو مناصبهم وشرفهم فضيلة التواضع ولا ينبغي أن مقابله بالتضيق تقتضي أنه وجه آخر
لالتضيق فيه ولا يتأتى فيه التضيق لانه لا تعاقب بين المعنيين فلا وجه له وقيل انه استعار على معنى اللام
ليؤذن بأنهم غلبوا غيرهم من المؤمنين في التواضع على علوهم بهذه الصفة مع شرفهم وعلو طبقتهم وقوله
أعزة على الكافرين تكميل لانه لما وصفهم بالتذليل ربما توهم أن لهم في أنفسهم حقارة فقال ومع ذلك
هم أعزة على الكافرين كقوله

جالوس في مجالسهم رزان * وان ضيف ألم بهم حقوق

وهذا أقرب ما قيل لانها مستعارة للام ولكنه لو حظ معناها الاصل كما يفهم من أبي لهب أنه جهنمي
وان قال التحرير أنه لا بعده مثله وأضعفها ما قيل انه على هذا الجار والمجرور وصف آخر اقوم وقوله مع
علو الخ تفسير اقوله على المؤمنين وخاضعون تفسير لاذلة وفي نسخة خاضعون (قوله أولام مقابلة الخ) أراد
بالمقابلة المشاكلة لانه اسمها أيضا يعني لما كانت العزة تتعدى بهلى وقد فارقتها عذت بعلى من لها
والمشاكلة يجوز فيها التقديم والتأخر كما بين في محله ويحتمل أن يريد أن الدلالة لما كانت ضد العزة ومقابلهما
عذيت تعديتها لان النظر كما يحتمل على النظر يحتمل الضد على الضد كما عذوا أسرا بالباء مجلا له على
جهر وهذا ما صرح به ابن جني وغيره وقيل انه يحتمل أن الدلالة معناها عدم العزة فلذا عذيت تعديتها
كأنه قيل غير أعزة على المؤمنين وهو قرىب من الاول وقد يقال انه وجه للعمل وجلة يجاهدون
صفة أحوال من ضمير أعزة أو مستأنفة (قوله أحوال بمعنى أنهم الخ) هذا مذهب الزمخشري في جواز
اقتراح المضارع المنفي بلا بالواو فان النخاة - وزوه في المنفى بلم والواو لافرق بينهما ما فلا يرد عليه ما قيل
انهم ذوو على أن المضارع المنفي بلا وما كالتب في أنه لا يجوز أن تدخل عليه الواو لانه بمعنى الاسم
الصريح فجاء زيد لا يضحك بمعنى غير ضاحك كما أن معنى جاء زيد يقوم بمعنى قائما والفرق بين العطف
والحماية أنه على الاول تنمى معنى يجاهدون مفيد للمبالغة والاستيعاب وعلى الثاني تعرض بمن
يجاهد وليس كذلك وفيه تأمل (قوله وحاله -م خلاف حال المنافقين الخ) أورد عليه أن تعبير
المنافقين بصفة العطف أيضا لافرق وأن خسبة المنافقين لا تختص باليهود بل يخافون لوم المسلمين
لو تخلفوا وعلى عدم اجتهادهم لو حضروا (قوله وفيها وفي تنكير لائم بمبالغة) لانه نفي عنهم مخافة
اللوم من أى لائم كان وباتفاق الخوف من اللومة الواحدة يتقن خوف جميع اللومات لان النكرة في
سياق النفي تم فاذا انضم اليها تنكير فاعلمها استوعب خوف جميع اللومات فهذا اتقى في تميم كذا قيل الا أنه
قيل عليه كيف يكون لومة أبلغ من لوم مع ما فيها من الوحدة فلو قيل لوم لائم كان أبلغ والجواب بأنها
في الاصل للمرة لكن المراد بها هنا الجنس وأتى بالتاء للإشارة الى أن جنس اللوم عندهم بمنزلة لومة واحدة
ولذا أسروه بلا يخافون شبا من اللوم لا يدفع السؤال لانه لا قرينة على هذا التجوز مع بقاء الابهام
فيه وقوله إشارة الى ما تقدم أى وافرد ما تقدم ومنهم من خصه ببعضها وهذا أولى وقوله يضحك ويوفق له
إشارة الى شموله للإتياء بالفعل والقوة وقوله كثير الفضل يشير الى أن معناه ذلك وأنه في الاصل كان
من الاسناد المجازي ثم غلب حتى صار حقيقة وقوله بمن هو أهل الفضل وخصه وان كان عليا
بكل نعت مناسبة للمقام (قوله وانما قال وليكم الله الخ) أى لما قال لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء
الخ ذكر عقبه من هو حقيق بالموالاة وأفراد الولى ليفيد أن الولاية لله بالاصالة وللرسول والمؤمنين بالتبع
فيكون التقدير كما نبه عليه شرح الكشاف وكذلك رسوله والذين آمنوا يكون في الكلام أصل
وتبع لأن وليكم مفرد استعمل استعمال الجمع ليلزمه ما لزم لو كان النظم أو اياؤكم والخصر باعتبار أنه
الولى اصالة وحقيقة وولاية غيره انما هي بالاستناد اليه فلا يرد عليه أنه لو كان التقدير كذلك لتنافى حصر
الولاية في الله ثم انبأها للرسول صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين (قوله صفة للذين آمنوا فانه جرى مجرى
الاسم الخ) أى اسم جار مجرى غير الصفات فلذا يوصف ومجرى الصفات باعتبار صلته فلذا ووصف به

أولام مقابلة (أعزة على الكافرين بن شداد
متغلبين عليهم من عزه اذا غلبه وقرى بالنصب
على الحال (يجاهدون في سبيل الله) صفة
أخرى اقوم أحوال من الضمير في أعزة (ولا
يخافون لومة لائم) عطف على يجاهدون
بمعنى أنهم الجامعون بين المجاهدة في سبيل
الله والتصلب في دينه أحوال بمعنى أنهم
يجاهدون وحاله -م خلاف حال المنافقين
فانهم يجرجون في جيش المسلمين خاضعين
ملامة أوليائهم من اليهود فلا يعمدون شيئا
يلحقهم فيسب لوم من جهنم واللومة المرة
من اللوم وفيها وفي تنكير لائم بمبالغة
(ذلك) إشارة الى ما تقدم من الاوصاف
(فضل الله بوثبه من يشاء) يحصه ويوفق له
(واقه واسع) كثير الفضل (عليه) بن هو
أوله (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)
لما نهي عن موالاة الكفرة ذكر عقبه من
هو حقيق بها وانما قال وليكم الله ولم يقل
أولياؤكم للتنبيه على أن الولاية لله سبحانه
وتعالى على الاصالة ورسوله صلى الله عليه
وسلم وللمؤمنين على التبعية (الذين يقهون
الصلاة ويؤتون الزكاة) صفة للذين آمنوا
فانه جرى مجرى الاسم أو بدل منه ويجوز
نصبه ورفع على المدح

والزحشري لم يعربه صفة فقبل لأن الموصول وصله الى وصف المعارف والوصف لا يوصف الا بالتأويل
ولذا قيل انه أجرى مجرى الاسماء كؤمن وكافر (قوله متخشعون في صلاتهم الخ) لما كان الركوع غير
مناسب للزكاة ففسره بمعنى يشمله ما وهو التذلل والتخضع كما في قوله

لأنهم الفقير عليك أن * تركع يوما والدمر قد رفته

وعلى الوجه الثاني ابقاؤه على ظاهره ويكون في معنى وقصة على كرم الله وجهه ورضي الله عنه
أخرجها الحاكم وابن مردويه وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما باسناد متصل قال أقبل ابن سلام
ونفر من قومه آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم لم فقالوا يا رسول الله ان منازلنا بعيدة وإيسر لنا مجلس
ولا نتحدث دون هذا المجلس وان قومه المأراؤنا آمنا بالله ورسوله وصدقناه وفضونا وألوا على أنفسهم
أن لا يجالسونا ولا ينادونا ولا يكلمونا فاشق ذلك علينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما وليكم
الله ورسوله ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد والناس بين قائم وراكع فبصر يسائل فقال
هل أعطاك أحد شيئا فقال نعم خاتم من فضة فقال من أعطاكه فقال ذلك القائم وأومأ يده الى علي
رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم على أي حال أعطاك فقال وهو راكع فكبر النبي صلى الله
عليه وسلم ثم تلا هذه الآية نأشأحسان رضي الله عنه يقول

أيا حسن تفديك نفسي ومهجتي * وكل بطي في الهدى ومسارع
أيذهب مدحيك المجر ضائعا * وما المدح في جنب الله بضائع
فأنت الذي أعطيت اذ كنت راكعا * زكاة فدتك النفس يا خير راكع
فأنزل فيك الله خير ولاية * ونبتها منقح كتاب الشرائع

(قوله واستدل به الشيعة على امامته الخ) وجه الاستدلال أنه جعل الولي من يتصدق وهو راكع
وذلك على رضي الله عنه والولي الخليفة لأنه الذي يتولى أمور الناس فتكون الخلافة منحصرة فيه حقا
له وإيسر بشئ لأن المراد بالولي ضد العدو وهو الصديق ولوسلم أنه ما ذكره فاللفظ عام وسبب النزول
لا يخص وإرادة الجمع بالواحد خلاف الظاهر خصوصا خلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت
بالاحاديث الصحيحة كما بين في محله (قوله فله على بلفظ الجمع لترغيب الناس الخ) فإذا كان الترغيب
لا يختص به أيضا وذكر في التعبير عن الواحد بالجمع أنه يكون لفائدة تعظيم الفاعل وأن من أنى
بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة جماعة كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمة ليرغب الناس في الاتيان بمثل
فعله وتعظيم الفعل أيضا حتى ان فعله سمي لكل مؤمن وهذه نكتة سرية تعبر في كل مكان ما يليق به
ووجه الاستدلال المذكور ظاهر وقيل أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة فإنه كان جائزا ثم نسخ وبأنه
أشار اليه فأخذ من أصابعه بلا فعل له (قوله وضع الظاهر موضع المضمرة الخ) هذا مبني على أن
جواب الشرط الاسمي في نحو لا بد من اشتغاله على ضميره كما تر فوضع الاسم الظاهر موضع المضمرة للدلالة
على علة الغلبة وهو أنهم حزب الله كقوله تعالى وان جندنا لهم الغالبون وقوله ومن يتول هؤلاء الخ بيان
أنه على هذا الوجه ذكر الله للتوطئة والتهميد وعلى ما بعده من التنويه والتنزيه لا يلزم فيه ملاحظة
التوطئة ففرق بينهما ووجه أنه جعلهم مشاهير وذو علم فيه حتى لا يقادروا الى افهم غيرهم اذ ذكر
حزب الله وقوله لا من حزبهم أي أهمهم وقيل الحزب جماعة فيهم شدة فهو أخص من الجماعة والاقوم
(قوله نزلت في رفاعة بن زيد الخ) وترتب النهي على اتخاذهم لتعليقه بما هو في حكم المستحق ومن جر
الكفار أبو عمرو والكسائي وبمقرب وهو أظهر لترتب المعطوف عليه ولأن أيا رضي الله عنه قرأ من
الكفار والكفار على هذا مخصوص بالمشركين وقد ورد بهذا المعنى في مواضع من القرآن ووجه
الخصيص ما ذكره وعلى قراءة النصب لا يكون المشركون مصرحاً باستهزائهم هنا وان أثبت لهم في آية
انا كفينا المستهزين اذا المراد بهم مشركو العرب ولا يكون النهي عليهم ماعلا بالاستهزاء بل نحو ان

(وهم راكعون) متخشعون في صلاتهم
وزكاتهم وقيل هو حال مخصوصة يتوون أي
يتوون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة
حرصا على الاحسان ومساواة اليه وانها
نزلت في علي رضي الله تعالى عنه حين سأله
سائل وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه
واستدل بها الشيعة على امامته زاعمين ان
المراد بالولي المتولي للأموال والمستحق
للتصرف فيها والظاهر ما ذكرناه مع أن
حمل الجمع على الواحد أيضا خلاف الظاهر
وان صح أنه نزل فيه فله على بلفظ الجمع
لترغيب الناس في مثل فعله فيستدرجوا
فيه وعلى هذا يكون دليلا على أن
الفعل القليل في الصلاة لا يطلها وان
صدقة التطوع تسمى زكاة (ومن
يتول الله ورسوله والذين آمنوا) ومن
يخذهم أولياء (فان حزب الله هم الغالبون)
أي فانهم هم الغالبون ولكن وضع الظاهر
موضع المضمرة تنبيهاً على البرهان عليه
فكانه قيل ومن يتول هؤلاء فهم حزب الله
وحزب الله هم الغالبون وتنويه ابدكرهم
وتعظيم شأنهم وتثنيهم بهذا الاسم
وتعريضهم الى غير هؤلاء بأنه حزب
الشیطان وأصل الحزب القوم يجتمعون لامر
حزبهم (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين
اتخذوا دينكم هزوا واعباد من الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم والكفار أولياء) نزلت
في رفاعة بن زيد وسويد بن الحارث أطهر
الاسلام ثم نافقا وكان رجال من المسلمين
يوادونهم وقد رتب النهي عن موالاتهم
على اتخاذهم دينهم هزوا واعبادا الى
العله وتنبيهها على أن من هذا شأنه بعيد عن
الموالات جدير بالمعاداة والبغضاء وفصل
المستهزين بأهل الكتاب والكفار على قراءة
من جرهم وهم أبو عمرو والكسائي وبمقرب
والكفار وان أعم أهل الكتاب يطلق على
المشركين خاصة لضعاف كفرهم ومن نصبه
عطفه على الذين اتخذوا

على أن النبي عن موالاة من ليس على الحق
 رأسا سواء من كان ذا دين تبع فيه الهوى
 وحرفه عن الصواب كاهل الكتاب ومن لم يكن
 كالشركين (واتقوا الله) بترك المناهي (ان
 كنتم مؤمنين) لأن الإيمان حقا يقتضي ذلك
 وقيل ان كنتم مؤمنين بوعده ووعيدته (واذا
 ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزاوا ولعبا)
 أي اتخذوا الصلوة او المناذرة وفيه دليل على
 أن الاذان مشروع للصلوة روي أن نصرايا
 بالمدينة كان اذا سمع المؤذن يقول أشهد
 أن محمدا رسول الله قال أحرق الله الكاذب
 فدخل خادمه ذات ليلة يئارا وأهله نيام
 فتطايروا في البيت فأحرقوه وأهله (ذلك
 بانهم قوم لا يعقلون) فان السفه يؤدي الى
 الجهل بالحق والهزبه والعقل يمنع منه (قل
 يا أهل الكتاب هل تنقمون منا) هل تنكرون
 منا وتعيبون يقال تنقم منه كذا اذا أنكره
 وانتقم اذا كافأه وقرئ تنقمون بفتح القاف
 وهي لغة (الا أن آمننا بالله وما أنزل اليه وما
 أنزل من قبل) الايمان بالكتب المنزلة كلها
 (وان أكثركم فاسقون) عطف على أن آمننا
 وكان المستثنى لازم الامرين وهو المخالفة
 أي ما تنكرون منا الا مخالفتكم حيث دخلنا
 الايمان وانتم خارجون منه أو كان الاصل
 واعتقاد أن أكثركم فاسقون فحذف المضاف
 أو على ما أي وما تنقمون منا الا الايمان
 بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون أو
 على علمه محذوفة والتقدير هل تنقمون منا
 الا أن آمننا بالله انصافكم وفسقكم أو نصب
 باضمار فعل يدل عليه هل تنقمون أي ولا
 تنقمون أن أكثركم فاسقون أو رفع على
 الابتداء والخبر محذوف أي وفسقكم ثابت
 معلوم عنكم ولكن حب الرئاسة والمال
 يمنعكم عن الانصاف والاية خطاب لليهود
 سأولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 يؤمن به فقال أو من بالله وما أنزل اليه الى
 قوله وتبين له مسلمون فقالوا حين سمعوا ذكر
 عيسى لا نعلم ديننا شرا من دينكم

موالاتهم ابتداء وهذا معنى قوله على أن النبي الخ وقوله بترك المناهي خصه لوقوعه بعد النهي عن
 اتخاذهم أولياء فالمناسب تخصيص الايمان بالوعيد ومن عمه نظر الى أنه تذييل ومنه يورد بطريق
 العموم فافهم (قوله وفيه دليل على أن الاذان مشروع للصلوة) في الكشف فيه دليل على ثبوت
 الاذان بنص الكتاب لانه لما دل على أن اتخاذا المناذرة هزاوا من مكررات الشرع دل على أن
 المناذرة من حقوقه المشروعة وان كان ابتداء مشروعه بالسنة كما في قصة عبد الله بن زيد الانصاري
 وما رأى في منامه وهذا الاينافي كون مشروعية الاذان أول ما قدموا المدينة والمائدة متأخر
 نزولها ولما كان ثبوته معروفا جعله المصنف رحمه الله تعالى دليلا على مشروعيته لا على ثبوته فلذا عدل
 عما في الكشف وان كان لا يتسع اجتماع الادلة الشرعية على حكم واحد لانها أمارات لا مؤثرات
 وموجبات وقوله فدخل خادمه في شروح الكشف انه جارية فان الخادم يطلق على الذكر والأنثى وترك
 قول الكشف لا بالنام ونحوه من الاستشارة لانه رد لما ورد من ذكر المنام ونحوه لانه انما ثبت بوحى
 وافق ما ذكر كما بينه شراح الحديث وسمى الاذان مناداة لقوله صلى الله عليه وسلم على الصلاة حتى (قوله
 فان السفه يؤدي الى الجهل) المراد بالسفه خفة العقل وعدمه وفسر تنقمون بتذكرون وتعيبون اذ
 النعمة معناها الانكار باللسان أو بالعقوبة كما قاله الراغب لانه لا يعاقب الا على المنكر فيكون على حد
 قوله ونسبتم بالافعال لا بالتكلم فلذا حسن انتقم منه مطاوعه بمعنى عاقبه وجازاه والافكيف بخالف
 المطاوع أصله فافهم ونقم ورد كعلم يعلم وورد بكسر القاف في الماضي والمضارع وهي الفصحى ولذا قال
 المصنف رحمه الله تعالى وهي لغة أي قلبه وهي قراءة الحسن ونقم يعدي عن وعلى وقال أبو حيان
 أصله أن يتعدي بعلى ثم افتعل المبني منه يعدي بمن لتضمنه معنى الاصابة بالمرور وهما فعل بمعنى افتعل
 وجعل ما أنزل اليه وما أنزل من قبل أي قبلنا عبارة عن جميع الكتب السماوية وهو ظاهر (قوله
 عطف على أن آمننا الخ) ولما كان على هذا تقديره هل تنكرون الايماننا وفسق أكثركم وهم لا يعترفون
 بأن أكثرهم فاسقون حتى ينكروه فلذا أولوه بأنه مستعمل في لازمه وهو مخالفتهم فكانه قيل هل تنكرون
 منا الا أن على حال تخالف حالكم حيث دخلنا في الاسلام وخرجتم منه بالفسق بمعنى الخروج عن الايمان
 أو أنه على تقدير مضاف أي اعتقاد أنكم فاسقون وهو ظاهر وانما قال أكثركم لان منهم من أسلم كعبد
 الله بن سلام وأضرابه رضى الله عنهم وقوله أي وما تنقمون منا كذا وقع في نسخ هذا الكتاب والكشاف
 والوجه ترك الواو وكذا وقع في نسخة وكانه إشارة الى أنهم نقه واعليه أمورا أخر كما يفيد ما قبله من
 انكارهم الاذان وغيره من أمور الدين فتأمل وعلى هذا الوجه هو معطوف على المؤمن به بلا حذوطة معنى
 الاعتقاد أيضا فهو في المعنى كالوجه الذي قبله والمراد بفسقهم كفهرهم كما مر وكما يلزمنا اعتقاد حقيقة
 ما نحن عليه يلزمنا اعتقاد بطلان ما يخالفه والايمان بأنه باطل والوجه الرابع أنه مجرور بلام محذوفة
 ومعطوف على علمه أخرى محذوفة ومحله ما جأ وأنصب أو منصوب بفعل مقدر منفي أو هو مبتدأ
 خبره محذوف والجملة حال أي وفسقكم ثابت معلوم كذا قال في الكشف فقد راجع الخبر مؤخرًا وقيل انه
 لا بد من تقديره مقدم لان أن المفتوحة لا يقع ما معها مبتدأ الا اذا تقدم الخبر ورد بأن كثيرا من الحاجة
 خالف في هذا الشرط وأنه يغتفر في الامور التقديرية ما لا يغتفر في غيرها وفي هذه الآية على احتمال
 الرفع والنصب والخروج وجه كثيرة بلغت أحد عشر ترك المصنف رحمه الله تعالى منها وجوها كان لم يرض
 بها لما أورد واعلم ككون الواو بمعنى مع لما قال النحرير انه لا يتم على ظاهر كلام الحاجة من أنه لا بد
 في المفعول معه من المصاحبة في معمولة الفعل وحينئذ يعود المحذور وهو أنهم هم نقهوا كون أكثرهم
 فاسقين وان قيل انه على مذهب الاخفش الذي لا يشترط ذلك وقيل عليه ما قيل وقيل ان آمننا بتقدير
 اللام وهذا معطوف عليه أي ما تنقمون علينا شيئا الا لايماننا وأن أكثركم فاسقون (قوله والاية
 خطاب لليهود الخ) أي لقوم من اليهود أولوه عما آمن به قه لا اله الا الله وما أنزل اليه وما أنزل الى

ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما اوفى موسى وعيسى الآية وهذا رواه ابن جرير والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله أي من ذلك المنقوم الخ) اختلاف المفسرون في الخطاب بأنبتكم فذهب الأكثر إلى أنه أهل الكتاب المتقدم ذكرهم وقيل الكفار مطلقا وقيل المؤمنون وكذا اختلفوا في معنى اسم الإشارة فقبل إشارة إلى الأكثر الفاسقين ووجد اسم الإشارة ما لانه يشار به إلى الواحد وغيره وليس كالضمير أو لتأويله بالمدكور ونحوه وفي الكلام مقدور أي بشر من حال هؤلاء وجعله الزمخشري إشارة إلى المنقوم ولا بد من حذف مضاف قبله أو قبل من تقديره دين من لعنه وقيل أنه إشارة إلى الانحطاط المتقدمين الذين هم أهل الكتاب يعني أن السلف شر من الخلف وعليه فلا يحتاج إلى تقدير المنقوم إنما هو إيمانهم المذکور والاحتياج إلى حذف المضاف ظاهر على كون من لعنه الله خبرا عن ضمير ذلك وأما على كونه بدلا فلينخرج من بدل الغلط لأن مثل أعجبنى الحسن زيد بدل غلط قطعا إذا لا اشتغال قبل ذكر الزمخشري أن المعنى عقوبتهم شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وقد غفل عنه المصنف رحمه الله تعالى فاهله ولو جعل منوبة مفعولا له لأنبتكم أي أنبتكم لطلب المنوبة عنده الله بهذا الانبساط لاقتضاء حكمه لخلاف وجهه ولكنه خلاف الظاهر وأما الأول فليس المصنف رحمه الله تعالى غافلا عنه كما زعم بل لما أول شر الثاني اكتفى به عن تأويل الأول لجرأته فيه (قوله جزاء ثابتا عند الله) قال الراغب الثواب ما يرجع إلى الإنسان من جزاء أعماله سمي به بتصوير أن ما عمله يرجع إليه كقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولم يقل برجزائه والثواب يقال في الخير والشر لكن الأكثر المتعارف في الخير وكذا المنوبة وهي مصدر ميمي بمعنى معناه وعلى اختصاصها بالخير استعملت هنا في العقوبة على طريقة تحية بينهم ضرب وجميع في التكم وان كان ما في الآية استعارة أطلق ذكر المشبه وما في البيت تشبيها انتزع وجهه من التضاد على طريقة التكم لذكر الطرفين بطريق حمل أحدهما على الآخر اكن على عكس قولك مزيدا سودا والتشبيه مشبه به والضرب مشبه كذا قبل وقد أسلفنا في سورة البقرة التحقيق في هذا وأنه ليس من التشبيه والاستعارة في شيء كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز فان أردت تحقيقه فراجع فانه مما تفرد به كتابنا هذا (قوله بدل من شر على حذف مضاف) فيقدر أهل قبل ذلك أو دين قبل من كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي بشر الخ ووجه الاحتياج إلى التقدير على البدلية ولم ينبه عليه المصنف في الثاني حواله على الأول لظهوره (قوله وهم اليهود الخ) أي من لعنه الله اليهود وكذا المسلمون منهم والمسيحون وخنازير من النصارى وقيل المسحون وقيل في اليهود ومشايخ قبل جمع شيخ على خلاف القياس والتحقيق أنه جمع مشيخة وهي جمع شيخ كسيفه للسيوف ومعبدة للعبدة وأسدة للأسود (قوله عطف على صلة من الخ) في هذه الآية أربع وعشرون قراءة ثمان من السبعة وما عداها شاذة فقرأ جمهورهم غير جزء عبد فعل ماض معلوم وفيه ضمير يعود لمن وقرأ حمزة عبد الطاغوت بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت على أن عبد واحد مراد به الجنس وليس بجمع لانه لم يسمع مثله في انبئة الجمع بل هو صيغة مبالغة ولذا قال الزمخشري معناه الغلو في العبودية وأنشد لطرفة شاهد عليه

أبني ابني أن أمكمو * أمه وان أبا كوعبد

أراد عبد أو قد ذكر مثله الزجاج وابن الأنباري قال ضمت الباء للمبالغة كقوله لهم للفظن والحد فظن وحذر بضم العين فلا عبرة بمن طعن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كافتراء أبي عبيدة وأما الشاذة فقرأه أبي رضي الله عنه عبد واما ما بضم الجيم لعني من وقرأ الحسن عباد جمع عبد وعبد بالافراد بجر الطاغوت ونصبه ما على أن أصله عبد بفتح الباء فكأن أو عبد بالتثنية فحذف كقوله ولاذ كراهه الاقله لا * ونصبه عطف على القرعة وقرأ الأعمش والنخعي عبد مجهولا مع رفع الطاغوت وقرأ عبد الله كذلك لأنه أنت فقرأ عبدت والطاغوت يذكروا بؤنث كما هو معطوف

(قل هل أنبتكم بشر من ذلك) أي من ذلك المنقوم (منوبة عند الله) جزاء ثابتا عند الله سبحانه وتعالى والمنوبة مختصة بالخير كالعقوبة بالشر فوضعت ههنا موضعها على طريقة قوله تحية بينهم ضرب وجميع ونصبه على التمييز من بشر (من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير) بدل من شر على حذف مضاف أي بشر من أهل ذلك من لعنه الله أو بشر من ذلك دين من لعنه الله أو خبر محذوف أي هو من لعنه الله وهم اليهود أبعدهم الله من رحمته وسخط عليهم بكفرهم وانهم ما كرههم في المعاصي بعد وضوح الآيات ومسح بعضهم قردة وهم أصحاب السبت وبعضهم خنازير وهم كفار أهل مائدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل كلا المسخين في أصحاب السبت مسخت شبانهم قردة ومشايخهم خنازير (وعبد الطاغوت) عطف على صلة من وكذا عبد الطاغوت على البناء للمفعول ورفع الطاغوت

على صلة من والعبادة محذوف أي فيهم أو بينهم وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه عبد بفتح العين وضم
الباء وفتح الدال ورفع الطاءوت كنسرف كان العبادة صارت محبة له أو أنه بمعنى صار معبودا كما مر
أي صار أميرا وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما عبد بضم العين والباء وفتح الدال وجر الطاءوت فعن
الاختصاص أنه جمع عبيد جمع عبد فهو جمع الجمع أوجع عبد كشارف وشرف أوجع عبد كسقف
وسقف أوجع عباد ككتاب وكتب فهو جمع الجمع أيضا وقرأ الأعمش عبد بضم العين وتشديد الباء
المفتوحة وفتح الدال وجر الطاءوت جمع عبد وعبد كظم وزفر منصوبا مضافا لطاءوت مفرد الله بالغة
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضا عبد بضم العين وفتح الباء المشددة وفتح الدال ونصب الطاءوت
على حد ولاذا كراته وقرأ بريدة وعابد الشيطان بنصب عابد وجر الشيطان بدل الطاءوت وقيل أنه تفسير
وقرئ عباد كجهال وعباد كرجال جمع عابد أو عبد وفيه إضافة العباد لغير الله وقد منعها بعضهم والاصح
أنه أغلب وقرئ عابد بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر وجر الطاءوت وقرئ عابد وبالجمع والاضافة
وقرئ عابد منصوبا وقرئ عبد الطاءوت بفتحات مضافا على أن أصله عبدة ككفرة فخذفت تاؤه للاضافة
كقوله وأخلفوا عدل الأمر الذي وعدوا أي عدته كقام الصلاة أو هو جمع أو اسم جمع كخادم
وخادم بلا حذف ويشهد له قراءة عبدة الطاءوت وقرئ أعبد كأكب وعبيد جمع أو اسم جمع وعابدي
جمع بالياء وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضا ومن عبد وافهذه أربع وعشرون وقول المصنف
رحمه الله ومن قرأ الخ أي مفردا منصوبا على وزن فاعل أو فعل كخذا وأوجعا منصوبا والكل مضافة وقد
سمعت أن منهم من نصب بعدها ومر توجيها فهو معطوف على القردة مفعول جعل أو على من لانهم
جوزوا فيها بالنصب بفعل مقدر أو بالبدلية من محل بشر وقوله وعبد صار معبودا أي بفتح العين وضم
الباء فعل ماض ككرم ورفع الطاءوت وتقدم توجيها (قوله ومن قرأ عبد الطاءوت بالجر) أي على
أنه مفرد أو جمع فهو معطوف على من المجزورة محلا على البدلية من شروجه عطفه على البدل لا على
شروانه المقصود بالنسبة وقد مر تفسير الطاءوت بالشيطان وأنه قرئ به وقرأ حمزة بالنصب
ومر توجيها (٣) وقوله والباقون بفتحها أي الباء على أنه ماض مبنى للفاعل كما مر وقوله وكل من
أطاعوه الخ فالعبادة مجاز عن الطاعة (قوله جعل مكانهم شرا) أي أسند الشرارة إلى المكان
وجعل شرا لأن التميز في المعنى فاعل وإثبات الشرارة لمكان الشيء كناية عن اثباتها كقولهم سلام على
الجلس العالي والجد بين برديه كان شراهم أنزى مكانهم وأعظم حتى صار متجسما ويجوز أن يكون
الاسناد مجازيا كجري النهر (قوله وقبل مكانا منصوبا) بصيغة المفعول كسائر أسماء الامكنة وهو
ما ينصرفون إليه يصيروا فيه فالكون بمعنى الصيرورة من المزيد يعني ليس المراد النكابة بل المكان محل
الكون والقرار الذي يؤول أمرهم إلى التمكن فيه كقوله شر من قلبا وهو مصيرهم يعني جهنم وبئس المصير
والشرارة بفتح الشين مصدر كالقباحة لفظا ومعنى (قوله قصد الطريق الخ) قصد بفتح فسكون مجرور
عطف بيان لسواء السبيل وأصل معناه الوساطة المستوية وهو معنى القصد لانه يستعمل في الاعتدال
بين الإفراط والتفريط يعني أنهم أضل عن طريق الحق المعتدل لأن أهل الباطل بين مفراط كالنصارى
إذا دعوا الألوهية لنبيهم صلى الله عليه وسلم ومفراط كاليهود إذا طعنوا في غير دينهم والمراد به دين الاسلام
والحنيفية (قوله والمراد من صيغة التفضيل) أي شروا أضل يعني أن التفضيل مقصود به الزيادة في
نفسه من غير نظر إلى مشاركة غيرهم فيه وفيه وجوه فقيل أنه على زعمهم وقيل أنه بالنسبة إلى غيرهم من
الكفار وقال النحاس إن مكانهم في الآخرة شر من مكان المؤمنين في الدنيا لما لحقهم فيه من مكاره
الدهر وسماع الأذى والهضم من جانبهم واستحسنه بعضهم ورجحوه على غيره من الوجوه (قوله أي
يخرجون من عندك كما دخلوا الخ) التسوية بين دخولهم وخروجهم لعدم انتفاعهم بحضورهم عنده
صلى الله عليه وسلم وجعل الجملتين حاليتين لانه يجوز تعدد هاجله من غير عطف ومن منعه يقول إن الواو
عاطفة والمعطوف على الحال حال أيضا وبإبدال كفو وبإبدال الباء الملائمة والجار والمجرور حالان ودخول

وعبد بمعنى صار معبودا فيكون
الراجع محذوف أي فيهم أو بينهم ومن قرأ
وعابد الطاءوت أو عبد على أنه نعت كعطف
ويقتضيه أو عبدة أو عبد الطاءوت على أنه
جمع كخدم أو أن أصله عبدة فحذف التاء
للاضافة عطفه على القردة ومن قرأ وعبد
الطاءوت بالجر عطفه على من والمراد من
الطاءوت الجبل وقيل الكهنة وكل من
أطاعوه في معصية الله تعالى (أو لئلا) أي
أي الملعونون (شر مكانا) جعل مكانهم شرا
ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم وقيل
مكانا منصوبا (وأضل عن سواء السبيل)
قصد الطريق المتوسط بين غلو النصارى
وقدح اليهود والمراد من صيغة التفضيل
الزيادة مطلقا لا بالاضافة إلى المؤمنين في
الشرارة والضلالة (وإذا جاؤكم قالوا آمنا)
نزات في يهود نافقوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو في عامة المنافقين (وقد دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا) أي يخرجون من
عندك كما دخلوا لا يؤمنونهم ماسمعوا منك
والجملتان حالان من فاعل قالوا وبالكفر
وبه حالان من فاعل دخلوا وخرجوا

(٣) قوله وقوله والباقون بفتحها ليس في نسخ
القاضي ولا الكشاف التي بأيدينا اهـ
معجمه

قد اتقرب الماضي من الحال حال التحير دخلت قد لتقرب الماضي الى الحال فتكسر سورة استبعاد ما بين الماضي والحال في الجملة والافق - دأنا تقرب الى حال التكلم وهذا إشارة الى ما قبل ان الماضي انما يدل على الاتضاء قبل زمان التكلم والحال مبينة اهمية صاحبها قبل اتمامها في حال وقوعه سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من اشتراط لفظ الحال وأجيب بأن الفعل اذا وقع قيد الشيء يعتبر مضيه وغيره بالنظر الى المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيقارنه وله زيادة تفصيل في حواشي المطول والرضي فارجع اليه وذكر والله انكنته أخرى هنا وهي انما تفيد أن الخطاب كان متوقفا لمضمون الخبر وفي الكشف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا لاظهار الله ما كتموه فدخل حرف التوقع وأورد عليه أن حرف التوقع انما دخل على الدخول والخروج بالكفر لا على اظهار اتفاقهم وأجيب بأن الاخبار بذلك اظهار له والمناقشة باقية لانها لتوقع الخبر لا لتوقع الاخبار وقيل لاشارة ان المتوقع ينبغي أن لا يكون حاصلًا وكونهم منافقين كان معلوما له صلى الله عليه وسلم فيجب المصير الى الجواز والقول باظهار الله ما كتموه ولم يقل وقد خرج جوابه لا فائدة تأكيده الكفر حال الخروج لانه خلاف الظاهر اذا كان الظاهر بعد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومما عكس كلامه أن يرجعوا عما هم عليه وأيضًا انهم اذا سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنت كروهم زاد كفرهم وقوله والله أعلم إشارة الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك علمًا أيضًا لكنه ليس كعلم الله المطلع على السرائر وقيل فينبذ كان المناسب أن يقول المصنف رحمه الله وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمه فتأمل وقيل قوله ولذلك أي لظنه صلى الله عليه وسلم قال والله أعلم لتضمنه علم النبي صلى الله عليه وسلم أيضًا لكن لا كعلمه تعالى لان علمه ظني (قوله أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الانم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق الانم ولا قرينة على خصوصية كلمة الشرك فتعين أن يكون المراد بقواهم آمنًا من حيث كونه كذبًا ليس عن صميم قلب أما اذا كان اخبارًا فظاهر وان كان انشاء فلتضمنه الخبر يحصل صفة الايمان لهم وهذا هو الذي ارتضاه الزمخشري والمصنف رحمه الله لما رأى تخصيصه هناك ادعى اليه وأن التخصيص فيها سبأ في لا يقتضيه بل ربما يقتضى خلافه لان الأصل عدم التكرار لم يرتض ما جئوا اليه وان كان لا تكرار فيه لانه هنا بالنسبة الى من فعلوه وهناك بالنسبة الى من لم يمتنع عنه نعي عليهم أو لا اتصافهم بسوء الاعتقاد ثم عقبه بسوء الاعمال وقال يسارعون في الانم فعداه بني وهرة مستدي بالى إشارة الى تمكنهم فيه تمكن الظروف في ظرفه واحاطته بأعمالهم (قوله لبئس شياؤه) إشارة الى أن ما فكره موصوفة وقعت تمييز للضمير المستتر في لبئس الفاعل والمخصوص محذوف أي لبئس شياؤه هذه الامور وجوز جعلها موصولة فاعل لبئس (قوله تحضيض العلماء) بضادير مجتئين أي حث وطلب وجعل الربانيين هنا علماء وفيها مرزها المناسبة المقام والزهاد في الاكثر علماء والنهي انما يكون منهم وكون لولا وأخواتها مع المضارع للتحضيض ومع الماضي للتوبيخ مما قرره ابن الجياجب وغيره (قوله أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون الخ) أي لم تقرر في اللغة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقا فان كان عن قصد سمي علامًا ان حصل بمزاولة وتكرار حتى ربح وصار ملكة له سمي صنيعًا وصنعة وصناعة فلذا كان الصنيع أبلغ لاقتضائه الرسوخ ولذا يقال للمعاصي صانع وللثوب الجيدة التسج صنيع كما قاله الراغب والتدرب الاعتياد والتحرى النوى وقصد الأحرى والالبق والتروى التفكير والتأمل من الروية ووقع في نهضة تردد يعني العود اليه مرة بعد أخرى وفي أخرى تروى وهي متقاربة معنى والحسبة بـ كسر الحاء اسم بمعنى الاحتساب وهو معروف وانما كان ترك النهي أقبح من الارتكاب لان المرتكب له في المعصية لذة وقضاء وطرب بخلاف المقتزله ولذا ورد أن جرم الديوث أعظم من الزانيين فان قلت يلزم على هذا ان ترك النهي عن الزنا والقتل أشد انما منها وهو بعيد كما قيل قلت قيد

وقد وان دخلت لتقرب الماضي من الحال ليصح أن يقع حالا فأذن أيضا ما فيها من التوقع أن اشارة التناقض كانت لا تحية عليهم وكان الرسول صلى الله عليه وسلم بظنه ولذلك قال (واقره أعلم بما كانوا يكتمون) أي من الكفر وفيه وعد لهم (وترى كذبا أي من اليهود أو من المنافقين منهم) أي من اليهود أو من (يسارعون في الانم) أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الانم (والعدوان) الظلم أو مجاوزة الحد في المعاصي وقيل الانم ما يختص بهم والعدوان ما يتعدى الى غيرهم (وأكلهم السحت) أي الحرام خصه بالذكر (للبالغة لبئس ما كانوا يعملون) لبئس شياؤه (ولولا انهم الربانيين والاخبار عن قولهم الانم وأكلهم السحت) تحضيض لعلمائهم على النهي عن ذلك فان لولا اذا دخل على الماضي أفاد التوبيخ واذا دخل على المستقبل أفاد التحضيض (لبئس ما كانوا يصنعون) أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يصنعون من حيث ان الصنيع عمل الانسان بعد تدرب فيه وتروى وتحترى اجادة ولذلك ذم به خواصهم ولأن ترك الحسبة أقبح من موافقة المعصية لان النفس تلذذهم او غلب اليها ولا كذلك ترك الانكار عليها فكان جديرا بأبلغ الذم

الاشدية يختلف بالاعتبار فكونه أشد باعتبار ارتكابه ما لا فائدة له فيه لا ينافي كون المباشرة أكثر
انعامه قنائل (قوله أي هو) (سك الخ) أي يجبل بضيق الرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل
والجود يعني فمن لا تصح منه الحقيقة أصلاً كما هنا بخلاف يذيد مغلولاً أو ببساطة فانه كتابة عن ذلك
وقد رالكلام فيه وأنه قد لا تراعى هذه التفرقة كما جعل الرحمن على العرش استوى كتابة عن الملك
وفي قوله ولذلك يستعمل الخ يقتضى أنه حيث يتصور منه ذلك مجاز مع أنه كتابة فيجمل على ما إذا
كان نعمة قرينة مانعة (قوله جاد الخ بسط الدين بوابل * شكرت نداه تلاءمه ووهاده)
جاد من الجود يقال جاد المطر نه وجاند والجمع جود كما صاحب وصحب والوهاد بكسر الواو جمع وهداة وهي
ما طمأن وانخفض من الأرض والتلعة ما ارتفع منها وقال أبو عمر والتلعة مجازى ما ارتفع من الأرض
الى بطون الأودية والتلدى العطاء ولو قرى يديه تنبيه يد لصح وبسط بضمين جمع باسط والمراد بها
السحاب والوابل المطر الكثير (قوله وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل) الشيب معروف واللمة
بالكسر ذؤابة مخصوصة قيل فيه نظراً لأنه من مجاز المفردات فالشيب مجاز عن وضع الصبح واللمة عن
سواده أي ايض ما كان أسود منه وليس هذا بمتعين لجواز أن يشبهه طرق الصبح على الليل بعروض الشيب
في الشعر الأسود (قوله وقبل معناه أنه فقير الخ) أيدهم هذه الآية لأن قبض اليد يقتضى إمكان بسطها
لا عدم قدرته عليه والالقبيل شلت يده والاول يقتضى البلاغة وحسن الاستعارة لكنه جوز
فيما بعده من غير تعريض له فانظر الفرق بينهما (قوله دعاه عليهم بالبخل والنكد الخ) ويجوز أن يكون خبراً
والنكد بفتحين هنا العسرة والخبير من نكدت الركبة إذا قل ماؤها والمطابقة على تقدير الدعاء بالبخل
أو الفقر ظاهرة لتسببهم ذلك اليه تعالى بخلاف الدعاء بغل الأيدي فإن المناسبة من حيث اللفظ فقط
فيكون مجتهداً قال الزمخشري ويجوز أن يكون دعاه عليهم بغل الأيدي حقيقة يغفلون في الدنيا أسارى
وفي الآخرة معذبين باغلال جهنم والطباق من حيث اللفظ وملاحظة أصل المجاز كما تقول سبني سب
الله دابر أي قطعه لأن السب أصله القطع قيل يعني تعتبر المطابقة في قوله تعالى يد الله مغلولة مع غلت
أيدهم في إرادة الحقيقة في الثاني مع ملاحظة أصل المجاز وهو غل اليد لا البخل الذي هو المراد منه
لاستوائهما في التلفظ كما أن سب الله من حيث اللفظ مطابق أقوالهم سبني الخ لأن المراد من سب الله قطع
الدابر أي استأصله بقطع آخره وهذه مشاكلة لطيفة بخلاف قوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقبصا

ولاداعي الى اعتبار المشاكلة هنا وانما هو مجتهد في ذلك كما النحر وهو الظاهر وقوله مسهبين الظاهر
أنه بتشديد الحاء من سببه إذا جزه أزم يرد أصحبه والمعروف فيه الثلاثي قال تعالى يسحبون في الحميم
وهو معطوف على أسارى وهو حال (قوله ثنى اليد مباغاة في الرد الخ) لانهم لما قالوا يده مغلولة رد
عليهم بأن يديه مبسوطتان بالجود والكريم إذا أعطى يديه كان أكرم وألبان عبارة عن نعم الدنيا
ونعم الآخرة أو عما ينعم به أكراماً وما ينعم به استدراجاً (قوله تأكيد لذلك) أي لقوله يده مبسوطتان
الدال على نهاية الكرم والجود ووجه التأكيد تميم الأحوال المستفاد من كيف ووجه الدلالة على
الاختيار المشيئة وأنه على مقتضى الحكمة التعليق بمشيئة الحكيم الذي لا يشاء إلا ما هو حكمه ومصلحته
وقوله في ذات يذات مجمة أي في يد أو المراد به ما في اليد (قوله ولا يجوز به) هل حالاً من الهاء الخ) تبع
في هذا باب البقاء رحمه الله وقدرت بأن المنوع مجيء الحال من المضاف اليه إذا لم يكن المضاف جزءاً أو كجزءه
أو عاملاً وهذا المضاف جزء من المضاف اليه فليس بمنع والفصل بالخبرين الحال وصاحبها ليس بمنع
أيضا كما في قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً إذا قبل أنه حال من اسم الإشارة والعامل فيه التنبيه وقوله إذا
لا ضمير يعود من جملة يتفق كف بشاء الى ذي الحال وهو البدان قيل أنه لا مانع من تقديره أي
يتفق به ما نعم هو خلاف الأصل والظاهر وهو يقتضى المرجوحية لا الامتناع والجملة على هذا مستأنفة

(وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو عسك
يقتر بالرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل
والجود ولا قصد فيه إلى إثبات يد وغل وبسط
ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله
جاد الخ بسط الدين بوابل
شكرت نداه تلاءمه ووهاده
وتطيره من المجازات المركبة ثابت لمة الليل
وقيل معناه أنه فقير قوله تعالى لقد سمع الله
قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء
غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا) دعاه عليهم
بالبخل والنكد أو بالفقر والمسكنة أو بغل
الأيدي حقيقة يغفلون أسارى في الدنيا
وسحبين الى النار في الآخرة ككون
المطابقة من حيث اللفظ وملاحظة الأصل
كقوله سبني سب الله دابر (بل يده
مبسوطتان) ثنى اليد مباغاة في الرد
ونفى البخل عنه تعالى وإثبات الغاية الجود
فان غاية ما يسهله الدخى من ماله أن يعطيه
بيديه وتثنيها على منح الدنيا والآخرة
وعلى ما يعطى للاستدراج وما يعطى للأكرام
(يتفق كيف بشاء) تأكيد لذلك أي هو مختار
في إتفاقه بوسع تارة وبضيق أخرى على حسب
مشيئته ومقتضى حكمته لا على تعاقب سعة
وضيق في ذات يد ولا يجوز به هل حالاً من
الهاء لفصل بينه بالخبر ولأنه مضاف إليها
ولامن اليدين إذ لا ضمير لهما فيه

ولامن طعيرهم ما لذلك والاية تترك في فخصاص بن عازوراء فانه قال ذلك لما كف الله عن اليهود ما بسط عليهم من السعة بشؤم تكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم وأثرك فيه الاخرى لانهم رضوا بقوله (وايزيدت كتبهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا) أي هم طاغون كافرون ويزدادون طغيانا وكفرا بما سمعوا من القرآن كما يزداد المريض مرضا من تناول الغذاء الصالح لا يصح (والقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة) فلا تتوافق قلوبهم ولا تتطابق أقوالهم (كلما) وقد وانا للحرب أطفاها الله (كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم وانا نار شر عليهم ردهم الله سبحانه وتعالى بأن أوقع بينهم منازعة كتبها عنه شرهم أو كلما أرادوا حرب أحد غلبوا فانهم لما خالفوا حكم التوراة (٢٦٣) سلط الله عليهم بختنصر ثم أفسدوا فسلط عليهم فطرس الرومي ثم أفسدوا فسلط عليهم الجوس ثم أفسدوا فسلط عليهم المسلمين وللحرب صلة أو قدوا أو صفة نارا (ويسعون في الارض فسادا) أي للفساد وهو اجتهدا هم في الفساد وانا نار الحروب والفتن وهتك المحارم (والله لا يحب المفسدين) فلا يجازيهم الا سرا (ولو أن أهل الكتاب آمنوا) بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به (واتقوا) ما عددنا من معاصيهم ونحوه (لكفرنا عنهم سيئاتهم) التي فعلوها ولم نؤاخذهم بها (ولا دخلناهم جنات النعيم) ولجعلناهم داخلين فيها وفيه تنبيه على عظم معاصيهم وكثرة ذنوبهم وأن الاسلام يجب ما قبله وان جل وأن الكتاب لا يدخل الجنة ما لم يسلم (ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل) باذاعة ما فيها من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما (وما أنزل اليهم من ربهم) يعني ساير الكتب المنزلة فانها من حيث انهم مكلفون بالايمان بها كالمنزل اليهم أو القرآن (لا) كوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم (لوسع عليهم أرزاقهم بأن يفيض عليهم بركات من السماء والارض أو يكثر غرة الاشجار وغل الزروع أو يرزقهم الجنان البانعة النار فيجتنونها من رأس الشجر وبلقة طون ما تساقط على الارض بين ذلك أن ما كف عنهم بشؤم كفرهم ومعاصيهم لا تقصير انقيض ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمروا به لوسع عليهم وجعل لهم خير الدارين (منهم أمة مقتصدة) عادة غير غالية ولا مقصرة وهم الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقبل مقصدة متوسطة في عداوته (وكثير منهم ساء ما يعملون) أي بش ما يعملونه وفيه معنى التعجب أي ما أسوأ عملهم وهو المعاندة وتخريف الحق والاعراض عنه والافراط في العداوة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) (فما بلغت رسالته) فمأذيت شيئا منها لأن

وجوز فيها الحالية والخبرية على التقدير السابق وقوله ولا من ضميرهما أي المستتر في مبسوطان (قوله في فخصاص بن عازوراء) أخرجه ابن حبان وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ما تقدم ضبطه في آل عمران وقوله وأثرك فيه الاخرى يعني أنه نسب القول الى اليهود بجله والقاتل واحد لانهم لما رضوا بقوله جعلوا قاتلين كآية آل بنو فلان قتلوا قتيلا والقاتل واحد منهم وقدمت تحقيقه (قوله أي هم طاغون الخ) لأن الزيادة تقتضي وجود المزيد عليه قبلها ومثله بما ذكره لأنه كان المتبادرا أن يكون لايمانهم وازدياده لا لصدقه فلذا أوضحه بالنسب (قوله كلما أرادوا حرب الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ان اية ساد النار هنا كآية عن ارادة الحرب لانه كان عادتهم ذلك ونيران العرب مشهورة منها هذه وضمير عليه للرسول صلى الله عليه وسلم واطفاء النار على الاول عبارة عن دفع شرهم وعلى الثاني غلبتهم والحرب عليه مطلقة وفطرس الرومي بضم الفاء وسكون الطاء المهمله وضم الراء المهمله والسين المهمله كذا ضبطه الخليل الى رحمه الله وفي نسخة نسطوس وللحرب صلة أو قدوا أي متعلقة به واللام للتعليل وقوله للفساد أي هو مفعول لاجله وقيل انه حال (قوله فلا يجازيهم الا سرا) يعني عدم المحبة كلبية عنه كما أن محبته عبارة عن انعامه وثوابه كما مر وقوله ولم نؤاخذهم إشارة الى أنه ليس المراد به السر وقوله ولجعلناهم إشارة الى معنى التعذية بالهمزة وعظم معاصيهم يستفاد من منع دخول الجنة وكثر من جمع السيات وقوله يجب ما قبله بالميم أي يقطع ويرفعه بحيث لا يؤاخذ بشئ قبله غير حقوق العباد وقوله وأن الكتاب الخ إشارة الى دفع ما يؤهم قوله ان الله لا يغفر أن يشرك به الاية (قوله باذاعة ما فيها من النعم) أصل الاقامة اثبات في المكان ثم استعير اقامة الشئ لتوفية حقه كما قاله الراغب وتوفية حق الكتاب السماوي اظهار ما فيه والعمل به فلذا افسره المصنف رحمه الله بما ذكرتم أشار الى أن انزال الكتاب الى قوم مجرد وصوله اليهم أو ايجاب الايمان وان لم يكن الوحي نازلا عليهم (قوله لوسع عليهم أرزاقهم) بأن يفيض الخ المراد الانتفاع مطلقا وخص الاكل لكونه أعظمها ويستتبع سايرها كما ترى قوله يا كاون أموال اليتامى وجعل من فوقهم ومن تحت أرجلهم كآية عن أمور السماء والارض أو الاشجار العالسة عليهم والزروع التي هي منخفضة أو الثمار على الاشجار والساقطة منها على الارض وجهه بعمق الامطار والانهار التي تحصل بها أقواتهم بعبء من الأكل (قوله عادة غير غالية) معنى الاقتصاد الاعتدال وغالية من الغلو وهو الافراط وأما تيسير الاقتصاد بالتوسط في اعداة غير مناسب لما بعده ولنا مرصده (قوله أي بش ما يعملونه الخ) في ساء مذاهب للنساة فقيل انهم افعل تعجب كقصور زيد بالضم بمعنى ما أقضاه وقيل ان النساة لم يعدوا ساء من الافعال التي استعملت للتعجب فقول المصنف والزخشرى ان فيه معنى التعجب أرادوا أنه مأخوذ من المقام بدليل تفسيرها يفسر فانها تكون من باب المدح والذم وتبميزها محذوف أي ساء عملا الذي كانوا يعملون أو ما نكرة تميز وقوله أو الافراط في العداوة هو على التفسير الثاني للاقتصاد والتعجب لما فعلوه وقد عرفوا خلافه (قوله جميع ما أنزل اليك الخ) لما كان معنى قوله فان لم تفعل فان لم تبلغ ما أنزل وهو الرسالة صار ما له الى ان لم تبلغ فما بلغت وهو لا فائدة فيه لاتحاد الشرط والجزاء فلذا قيل المعنى فان لم تبلغ جميع ما أنزل اليك فانك لم تبلغ شيئا منه أصلا لأن قصيره في بعض ما أمر به يحبط باقيه كما أن من ترك ركنا من أركان الصلاة بطلت صلاته واستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتم شيئا من الوحي أصلا خلا للشيعة اذا قالوا ترك بعضه تقيية وقال بعضهم ان هذا فيما يتعلق بالدين ومصالح العباد وأمر باطلاعهم عليه وأما ما خص به صلى الله عليه وسلم من الاسرار فلا كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامين أما أحدهما

جميع ما أنزل اليك غير مراقب أحد ولا خائف مكروها (وان لم تفعل) وان لم تبلغ جميعه كما أمرت (فما بلغت رسالته) فمأذيت شيئا منها لأن

أو فكاك ما بلغت شيئا منها كقوله فكاك فكاك قتيل الناس (٢٨٤) جميعا من حيث أن كتمان البعض والكل سواء في الشناعة

فبئسنته وأما الآخر فلو بئسنته قطع هذا البلعوم أي عنقه وأصل معناه مجرى الطعام واليه أشار الحسن رضي الله تعالى عنه بقوله

يا رب جوهر علم لو أوجبه • لقليل أنت عن بعد الوشا

وهو علم الحقيقة والحكمة المسكوت عنها وقد أشار إلى هذا المصنف رحمه الله تعالى وهو يهتفهم من لفظ الرسالة فإن الرسالة ما يرسل إلى الغير وهذا مذهب الصوفية رحمه الله تعالى أو أن اتحاد الجزاء والشرط المراد به المبالغة كما في شعري شعري ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله أي فقد ارتكب أمرا عظيما وقوله أو فكاك فكاك ما بلغت شيئا منها كقوله فكاك فكاك قتيل الناس جميعا قيل والوجه هذا لأنه ربما يناقش في الأول ووجه المناقشة أن الصلاة اعتبرها الشارع أمرا واحدا بخلاف التبليغ وهي غير واردة لأنه إذا ألزمه تبليغ الجميع فقد جعلها كالصلاة والايمن فإن من آمن ببعض ما يلزمه الايمان به دون بعض لا يعد مؤمنا وأجيب بوجوه آخر منها أن المراد الحكم بالتبليغ لا نفس التبليغ أي أن ترك تبليغ ما أنزل اليك حكم عليك بأنك لم تبليغ أصلا وقيل أقيم السبب مقام المسبب أي لا ثواب لك وقيل المراد بما أنزل القرآن وبما في الجواب بقية المعجزات (قوله عدة وضمان من الله تعالى الخ) وإنما قال بعصمة روحه من القتل لئلا يورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم شج يوم أحد حتى قيل أنه أنزلت بعد ذلك فهو باق على عومه واستثنى كل بأن اليهود سموه صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه ضمن له العصمة بسبب تبليغ الوحي فلا يمنع عنه بقتل ونحوه وأما ما فعل به صلى الله عليه وسلم وبالأنبيا عليهم الصلاة والسلام فلاذب عن الأموال والبلاذ والانس ولا يخفى بعده قال الراغب رحمه الله تعالى عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم عما خصوا به من صفاء الجواهر ثم بما أولاهم من الاخلاق والفضائل ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم ثم بانزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق وقوله وعن أنس رضي الله تعالى عنه قالوا هذا الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي وغيرهما عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ولم يسنده أحد عن أنس رضي الله تعالى عنه وأدم به مزودة الهملة مفتوحة حين بلامد وميم اسم جمع لاديم وهو الجلد المدبوغ وقوله ولعل المراد الخ مريانه وانشاؤه نشره وإظهاره (قوله حتى تغيروا التورية الخ) قد سمعت معنى الإقامة عن قريب وقوله ناطقة بوجوب الطاعة أي إذا بعث اليهم وهذا يعلم من الطاعة فانه ما تقتضي أمره لهم وهو لا يأمر من لم يبعث اليه فلا يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه فقط كما ورد في الحديث فكيف يجب على غيرهم طاعته وفهمنا من تأخره وتأسف وأشار بقوله فان ضرر الخ إلى أن سبب الحزن خوف الضرر والمندوحة السعة والمراد بها هنا الغنى عنهم (قوله والصابون رفع على الابتداء وخبره محذوف الخ) يعني الخبر المذكور خبران والصابون مبتدأ خبره محذوف لدلالة الخبر الأول عليه فيكون حينئذ في نية التأخير والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابون كذلك بناء على أن المحذوف في ان زيدا وعمرو قائم خبر الثاني لا الأول كما هو مذهب بعض النحاة وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله حكمهم كذا كناية عن قوله من آمن الخ واستدل عليه بالبيتين فان قوله لغريب خبران ولذا دخلت عليه اللام لانها تدخل على خبران لا على خبر المبتدأ الاشدودا وكذا بغاية ما بقية الخ خبرانا ولو كان خبرا نتم لقال ما بقيتم هذا تقرير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزحشري وقال التحرير انما اختاره هذا دون العكس وهو أن يكون المذكور خبرا عن الثاني وقد حذف من الاول لأنه أقيم حيث جعل السابق قرينة اللاحق وقدم للاهتمام بالمقدم وأوفق بالاستعمال كما في الخبر المذكور وعرض بأن ترك الفصل بين المبتدأ والخبر أنسب واللاحق بالأقرب أقرب وهو أيضا موافق للاستعمال كما في قوله نحن بما عندنا البيت وإنما اعتبر به التأخير لئلا يسلم عن الفصل بين اسم ان وخبره واما علم أن الخبر ما ذا ثم قال وقد يقال اختاره هذا في الآية خاصة أي كون الخبر للاول والحذف من الثاني معنية التأكيد لان الكلام

واستجلاب العقاب وقرأنا دفع وابن عامر وأبو بكر رسالته بالجمع وكسر التاء (والله يعصمك من الناس) عدة وضمان من الله سبحانه وتعالى بعصمة روحه صلى الله عليه وسلم من تعرض الاغدى وازاحة المعاذيره (ان الله لا يهدي القوم الكافرين) لا يمكنهم ما يريدون بك وعن النبي صلى الله عليه وسلم يعني الله برسالته فضة تيمنا ذرعا فأوحى الله تعالى إلى ان لم تبلغ رسالتك هذبتك وضمن لي العصمة فقويت وعن أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت فأخرج رأسه من قبة آدم فقال انصرفوا أيها الناس فقد عصمني الله من الناس وظاهرا لا يتوجب تبليغ كل ما أنزل وأهل المراد بتبليغ ما يتعلق به صالح العباد وقد بانزاله اطلعهم عليه فان من الاسرار الالهية ما يحرم افشاؤه (قل يا أهل الكتاب لستم على شيء) أي دين يعتد به ويصح أن يسمى شيئا لأنه باطل (حتى تغيروا التورية والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم) ومن أقامتها الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم والاذعان لحكمته فان الكتب الالهية باسمها أمرة بالايمان عن صدقته المعجزة ناطقة بوجوب الطاعة له والمراد إقامة أصولها وما لم ينسخ من فروعها (وايزيدن كثير منهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا فلا تأس على القوم الكافرين) فلا تحزن عليهم لزيادة طغيانهم وكفرهم بما تبليغه اليهم فان ضرر ذلك لاحق بهم لا يتخطاهم وفي المؤمنين مندوحة لك عنهم (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابون والنصارى) سبق تفسيره في سورة البقرة والصابون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنسبة فيه التأخير عما في خبران والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابون كذلك

مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أولى والصائبون أشد الفرق ضلالا كما ذكره العلامة قبا اعتبار ذكركم متأخر أقدم لانه لمزيد الاهتمام أولى وبالذلة على هذا الغرض أوفى وأبضا في صرف الخبر إلى الثاني فصل للنصارى عن اليهود ونفرقه بين أهل الكتابين لانه حينئذ عطف على قوله والصائبون قطعاً نعم لوضح أن المناهقين واليهود وأوغل المعدودين في الضلال والصائبين والنصارى أسهل صح تعاطفهما وجعل المذكور خبراً عنهم وترك كلمة التحقيق المذكورة في الأولين دلالة على هذا المعنى (قوله فاني وقبار الخ) هو إضائي بضاد مبهمة وباء موحدة بعدها همزة ابن الحرث البرجي بالجيم قاله وقد حبسه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في خلافة بالمدينة حين استعدي عليه والشعر هو هذا

فنيك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقبار بهم الغريب
وما عاجلات الطير يدنين للفتى * رشاد اولاعن ريشون بحبيب
ورب أمور لا تضيق كضيرة * وللقلب من مخشائين وجيب
ولاخير فيمن لا يوطن نفسه * على نائبات الدهر حين تنوب
وفي الشك تقرب طوفى الحزم قوة * ويخطئ في الجدل الفتى وبصيب
ولست بمستبق صديق ولا أخا * اذالم بعست الشئ وهو يريب

وقبار اسم فرسه أو جملته وكان وطئ غلاماً فقتله فحبس بسببه وقوله فنيك روى بالفاء وتركها مجزوماً وقيل ان غريب فيه خبر عن الاسمين جميعاً لان فعلاً يستوي فيه الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير ورده الخ لئلا يظن ان الله تعالى بأنه لم يرد للاثنتين وان ورد للجمع كفعول وأجاب عنه ابن هشام بأنهم قالوا في قوله عن اليمين وعن الشمال فعبدان المراد قعبدان وهذا يدل على اطلاقه على الاثنين أيضاً فالصواب منع هذا الوجه بأنه يلزم عليه تواردها على معمول واحد وهو ان والابتداء أو المبتدأ على الخلاف في رافع الخبر ومثله لا يصح على الاصح خلافاً للكوفيين (قوله والافاعلموا الخ) هو لبشر بن أبي حازم بخناه وزاء مجتمعين الأزدي من قصيدة أو ردها في الفضائل وقوله

اذ جرت نواصي آل بدر * فأذوها وأمرى في الوثاق
والافاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

وكان قوم من آل بدر وهم قوم من فزارة جازوا على بني لام وهم من طي فجزوا نواصيرهم وحبسوهم وقالوا مننا عليكم ولم تقتلناكم فقال بشر ذلك ومعناه أذوا غرامة ذلك والافاعلموا أنا نطلبكم أبداً كما طلبتونا فبغاة جمع باغ بمعنى طالب وقيل انه جمع باغ من البغي والتعدي وأنتم بغاة جملة معترضة لانه لا يقول في قومه انهم بغاة وما بقينا في شقاق خبر ان فلا شاهد لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لان ضمير المتكلم مع الغير في محله (قوله وهو كاعتراض دل به الخ) يعني الصائبون وخبره المحذوف ويجري مجرى الاعتراض لكونه جملة في أثناء الكلام لقصد التأكيد أما في الآية فظاهر وأما في البيت فلان اثبات البغي للمخاطبين مع كونهم يادين في الجناية واغلين في الشر لا يقين بأن يرجعوا ويعتذروا ويؤكد نبوته انما مع كونه بصدد الانتقام ودفع نقيضه الضيم والعار ولم يجعله اعتراضاً حقيقة بل كاعتراض لانه معطوف على جملة ان الذين آمنوا وخبرها ويرد عليه ما قاله ابن هشام من ان فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وانما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر فكذا ينبغي أن يكون تقديمه على بعض المعطوف عليه بل هو أولى منه بالمانع وأما ما أجاب به عنه بأن الواو والاستئناف التي تدخل على الجملة المعترضة كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار الخ وهذه الجملة معترضة لامعطوفة فلا ينبغي هنا لانه يفوت نكتة التقديم من تأخير التي ذكروها لانها اذا كانت معترضة لانكون مقدمة من تأخير (قوله ويجوز أن يكون والنصارى معطوفاً عليه) فيه تسميح وهذا على القول

كقوله
فاني وقبار بهم الغريب

وقوله

والافاعلموا أنا وأنتم

بغاة ما بقينا في شقاق

أي فاعلموا أنا وبغاة وأنتم

كاعتراض دل به على أنه لما كان الصائبون

مع ظهور رضاهم وميلهم عن الأديان كلها

يتأب عليهم ان يصح منهم الإيمان والعمل

الصالح كان غيرهم أولى بذلك ويجوز أن

يكون والنصارى معطوفاً عليه ومن آمن

خبرهما

الآخر للنحاة ولا يرد عليه شيء سوى أن الأكثر الحذف من الثاني لدلالة الأول وعكسه قليل لكنه
جائز ولم يتعرض لهذا الوجه في الكشف لكنه يعارضه مامز وقيل هو عطف على الصلة بتقدير مبتدأ
أي وهم الصابئون ولا يخفى بعده وإن عده وأحسن الوجوه (قوله نحن بما عندنا الخ) هذا من
قصيدة لرجل من الانصار وقيل لقيس بن الخطيم بالخاء المعجمة ابن عدي وهو شاعر جاهلي وقيل لعمر
ابن امرئ القيس الانصاري وأوله

أبلغ بني جحبي وقومهم * خطمة أنا وراءهم أنف
واتسادون ماتسومهم * الأعداء من ضم خطمة فكف
الحافظ وعورة العشرة لا * ياتهم من ورائنا وكف
يامال والسيد المغم قد * يطرأ في بعض رأيه السرف
نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

جحبي بفتح الجيمين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخرها باء موحدة وألف مقصورة بطن من الانصار وخطمة
بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة بطن من الانصار أيضا وأنف بضم الهمزة والنون جمع أنف
كضارب بمعنى محام مأخوذ من الاتفة وهي الجبة ونسومهم بمعنى تكلفهم والضم الظلم وخطمة بمعنى
شأن وأمر ونكف بضم النون والكاف جمع ناكف بمعنى مستنكف والوكف العيب أو الاثم أو الخوف
أو المكره أو النقص والعورة ما لم يحكم وكل مخوف ومن ورائنا أي في غيبتنا ومال مرخم مالك
والمعهم ذو العمامة وهو مما يتدح به العرب والشعر من المنسرح (قوله ولا يجوز عطفه على محل ان
واسمها الخ) قال القطب في شرح الكشف اهم في العطف على المحل عبارة ان قسامة يقولون العطف
على محل ان واسمها وتارة على محل اسم ان والمراد بالمحل ما كان قبل دخولها وهو الرفع على الابتداء
لان اسمها المالم يكن مرفوعا محلا لا بسبب دخول ان جعلت مع اسمها شيا واحدا كما جعل لالتى
لنتى الجنس مع اسمها اسمها واحدا وجهوا العطف على محلها مع اسمها والتحقيق الاول لان الاسم كان
قبل مرفوعا بالابتداء فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته ولذا اختصت به هي والمقروحة على
رأي دون أخواتها كليت وأعل لتغير هاهنا واختلوا في غير العطف من التوابع فذهب الفراء
ويونس الى جواره وفيه مذاهب فأجاز بعضهم مطلقا ومنعه بعضهم مطلقا وفصل بعضهم فقال يمنع
قبل مضى الخبر وبعده يجوز وذهب الفراء الى أنه ان خفي اعراب الاسم جازل والالكراهة اللفظية
فخوانك وزيد ذاهبان والامتنع والمانع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزمخشري من لزوم توارد
عاملين وهما ان والابتداء أو المبتدأ على معمول واحد وهو الخبر وأورد عليه انه انما يلزم ذلك لو كان
المذكور خبرا عنهم ما يصير مثل ان زيدا وعمرو قائمان وأما على نية التأخير وامتناع مضى الخبر بتقدير
فيكون المذكور معمول ان فقط وخبر المعطوف محذوف كما في ان زيدا قائم وعمرو عطف على محل ان مع
اسمها وأجيب بأن من آمن صالح خبرية الجموع والاصل عدم التقدير فلما ارتفع الصابئون بالعطف
على المحل لزم المحذوف رفعه على الابتداء ولزم تقدير الخبر بنية التأخير وهذا ليس بشيء لانه لو قدر
له خبر لكان جملة معطوفة على جملة ولم يكن من العطف على المحل في شيء ولا يلزم المحذور المذكور الا
اذا لم يقدر له خبر ولا محيص الا بالترام صحة ذلك كما ذهب اليه الكوفيون أو القول بأن خبر ان مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها والعجب أنه مع ظهور ضعفه كيف أوردوه وأطال فيه مثل هؤلاء
الفعول (قوله ولا على الضمير في هاد والعدم التأكيدي والفصل الخ) أما الاول فظاهر لانه
لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وكذا الثاني لانه لو عطف على الفاعل لكان التقدير
هاد الصابئون فيقتضي أنهم هود وليس كذلك وهذا القول منقول عن الكسائي وقد خطأه فيه الفراء
والزجاج بما ذكر ولذا قيل ان الكسائي يرى صحة العطف من غير فاصل فلا يرد عليه الاعتراض الاول

وخبر ان مقدر دل عليه ما بعده كقوله
نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف
ولا يجوز عطفه على محل ان واسمها فانه
مشروط بان لا يقع من الخبر ان لو عطف عليه
قبله كان الخبر خبرا مبتدأ وخبر ان معا
فيجتمع عليه عاملان ولا على الضمير في هادوا
لعدم التأكيدي والفصل ولانه يوجب كون
الصابئين هودا

وأما كون هاد بمعنى تاب كما في قوله تعالى أنا هدنا إليك فلا يناسبه قوله من آمن منهم فتأمل (قوله
وقبل أن بمعنى نعم) التي هي حرف جواب ولا عمل لها حيث نذنا بعد ما رفوع المحل على الابتداء
والمرفوع معطوف عليه وهذا مما أثبتته بعض النحويين وأهل اللغة وخرجوا عليه قراءة أن هذان
لسا حران ونحوه من الشواهد نعم أنه هذا لا يصح لأنهم لم يقدّمها شي تكون جواباً له ونعم لا تقع في ابتداء
الكلام على الصحيح والجواب بأن ثمة سؤالاً مقدراً بعيداً عن كين (قوله وقبل الصابئون منصوب
بالفتحة الخ) قيل هذا القول فاسد فإن لغة بلحوت وغيرهم الذين جعلوا المثني دائماً بالالف نحو رأيت
الزبدان ومررت بالزبدان وأعرّبوه بحركات مقدرة دائماً هي في المثني وهذا القائل قاس الجمع عليه فألزمه
الواو كما ألزم المثني الالف فيعرب بحركات مقدرة ومثله لا يجري فيه القياس ولا ينبغي تخرج القرآن
عليه وإن كان المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه أبا البقاء ونقله مكي أيضاً وقوله وذلك أي تقدير
الحركات على القول بأنه معرب بحركات مقدرة لا بالحروف كما يجوز فيه تقدير الفتحة على الياء يجوز
تقديرها على الواو ولا ينبغي ضعفه وقوله والجملة خبران على الوجه الأول أو خبر المبتدأ على الثاني وعلى
كل حال لا بد من تقدير العائد منها كما ذكره ومن هذه أمثلة ما شرطية أو موصولة دخلت الفاء خبرها ولو
أخر حذف العائد عن البدلية أيضاً كان أولى لأنه بدل بعض لا بد فيه من تقدير العائد كما تقرّر
في العربية وكان عليه أن يوجه أن من آمن منهم كيف يقع خبراً عن الذين آمنوا أو بدلاً لأنه يقتضي
انقسام المؤمنين إلى مؤمنين وغير مؤمنين فلذا أول في الكشف وشروحه بأن المراد بالذين آمنوا الذين
آمّنوا باللسان فقط فيكون المعنى الذين آمنوا باللسان من أخلص منهم الإيمان فله كذا أو يقول من
آمن بعت ثبت على الإيمان فيصح في حق المؤمنين الخالص وفي هذا شبه جمع بين الحقيقة والجماز ودفع بأن
الثبات على الإيمان ليس غير الإيمان بل هو واحدانه فردان من مطلقة والوجه الأول اذ في ضم
المؤمنين إلى الكفرة اخلال بتكريمهم وبما ذكر من النكتة في تقديم الصابئون (قوله أو والنصب
على البدل من اسم أن وما عطف عليه) ذكرنا في أعرابه ثلاثة وجوه الرفع على الابتداء والنصب بدلاً
من مجموع الذين آمنوا وما بعده أو وما عطف فقط والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا وكأنه لما قبل أن
البدل من المعطوف يستلزم الإبدال من المعطوف عليه كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى إذ أعجببتكم
كثرتكم وإن قال التحرير أنه ممنوع فلو قال أو وما عطف عليه كان أشمل فإن قيل ما ذكر من الوجوه
الثلاثة في محل من آمن هل يجري على تفسيري الذين آمنوا أولاً قبل أن جعل أحداث الإيمان والنيات
عليه من أفراد الإيمان جازاً إجماع الكل في كل من الوجهين والآخر الرفع على الابتداء والنصب
على الإبدال في المجموع بما إذا أريد بالذين آمنوا المنافقون والنصب على الإبدال بما إذا أريد بهم خالص
المؤمنين وأعلم أنه قال في الكشف فإن قلت فأين الراجع إلى اسم أن قلت هو محذوف تقديره من آمن
منهم كما جاء في موضع آخر فتأمل هذا على تقدير البدل لا الخبر لوجود الراجع من قوله عليهم وقيل في الرد
عليه المراد على تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء اذ على تقدير كونه بدلاً لا خبر أن هو قوله لا خوف عليهم
وضمير عليهم عائد إلى اسم أن بلا حاجة إلى تقدير محذوف والعجب من توهم العكس (قلت) مراد الطيبي
رحمه الله أنه على تقدير البدل يحتاج إلى رابط لأنه بدل بعض لا بد فيه من الضمير كما ذكره النحاة والخبر
عن بدل المبتدأ عن المبتدأ أو رابط به موجود وهو عليهم كما تقول زيد عينه حسنة فإن الخبر للبدل
لا للمبتدأ على الأفصح الصحيح وهو وهم لأنه يقتضي أنه إذا كان مبتدأ فالجملة لا تحتاج إلى رابط وليس
كذلك لأن ضمير عليهم وهم إن وليس هو الموصول المبتدأ بل بعضه وكذا الراد عليه وأهم أيضاً لأن
قوله ضمير عليهم عائد إلى اسم أن خطأ لأنه على من سواه كان بدلاً أو مبتدأ لأن من لا خوف عليهم ليس
عين ما تقدم بل بعضه وهذه غفلة عجيبه منهما (قوله وقرئ والصابئين وهو الظاهر) لعطفه على اسم أن
من غير محذور وقلبت الهمزة ياء على خلاف القياس وقوله بإبدال الهمزة الفايعة من صبا فيصير كرى

وقيل أن بمعنى نعم وما بعده في موضع
الرفع بالابتداء وقبل الصابئون منصوب
بالفتحة وذلك كما يجوز بالياء يجوز
بالواو (من آمن بالله واليوم الآخر) (فلا
صالحاً) في محل الرفع بالابتداء وخبره (فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون) والجملة خبران
أو خبر المبتدأ كما مر والراجع محذوف أي
من آمن منهم أو والنصب على البدل من اسم
أن وما عطف عليه وقرئ والصابئين وهو
الظاهر والصابئون بقلب الهمزة ياء والصابئون
بجذبه من صبا بإبدال الهمزة الفايعة أو من
صبوت لأنهم صبوا إلى اتباع الشهوات
ولم يتبعوا غير ما ولا عقلاً

واسم الفاعل منه صاب كرام وجعه صابون كرامون وصبا معناه مال لميلهم عن مقتضى الشرع والعقل
 (قوله جواب الشرط والجملة صفة رسلا الخ) تسمية كل كلمة شرط وقع من الفقهاء وأهل المعقول
 وقال أبو حيان رحمه الله ليس كلمة شرط بل هو منصوب على الظرفية لاضافته الى ما المصدرية الظرفية
 وقال السفاقي رحمه الله وغيره سموها شرطاً لاقتضاءها جواباً كالشرط الغير الجازم فهي مثل اذا
 ولا بعد فيه وقيل على كونها صفة انه لا يساعد المقام لان الجمل الخبرية اذا جعلت صفة أو صلة
 يفسخ ما فيها من الحكم ويجعل عنواناً للموصوف وتسميه ولذا وجب أن تكون معلومة الانتساب له
 ومن هنا كانت قبل العلم بها أخباراً وبعده صفات ولا ريب أن ما سبق له النظم انما هو لبيان أنهم
 جعلوا كل من جاءهم من الرسل عرضة للقتل والتكذيب حسبما يفيد جعلها استثناء فاعلى أبلغ وجه
 وأكد لبيان انه أرسل اليهم رسلا موصوفين بذلك وهو تخيل لا طائل تحته فان قوله ولقد أخذنا
 ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا اليهم رسلا موصوفين ببيان جنائياتهم والنهي عليهم بذلك كما اعترف به هذا
 القتال وهو لا يفيد الا بالنظر الى الصفة التي هي المقصود بالافادة كما في سائر القيود لانها امرى النظر
 وأما كونها معلومة فلا ضير فيه فانك اذا وجدت شخصاً وقتلته فقلت كيت وكيت وهو أعلم بما فعل
 لا يضر ذلك في تقريره وتعيينه بل هو أقوى كما لا يخفى على الخبير بأساليب الكلام فلا تلتفت الى مثل
 هذه الاوهام (قوله وقيل الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو استئناف) ابيان الجواب المحذوف
 وتقديره ناصبه وعادوه ولم يقدر استكبر والمفروض به في الآية الاخرى لانه أدخل في التوبيخ على
 ما قالوا به محيى الرسول صلى الله عليه وسلم الهادي لهم وأنسب بما وقع في التفصيل مستقيماً غاية
 الاستقباح مذكراً ياترى الاستحضار وهو قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الاستكبار
 انما يقضى اليه بواسطة المناسبة وأما في الآية الاخرى فقد قصد الى استقباح الاستكبار نظر اليه في
 نفسه لاقتضاء المقام وقد خالف المصنف رحمه الله الزمخشري اذ جعل هذا متعيناً لانه تفصيل لحكم
 افراد الجمع الواقع في قوله أرسلنا اليهم رسلاً أي كلما جاءهم رسول من الرسل والمذكور بقوله فريقتا
 كذبوا الخ يقتضى أن الجاني في كل مرة فريقتان فينبغي ما تدافع وعلى تقدير قطع النظر عن أفراد هذا المانع
 لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم المفعول مثل ان أكرمت أخى أخاك أكرمت لانه يشعر بالاختصاص
 وتقدير الفعل مع النزاع في المفعول وتعليقه بالشرط يشعر بالشك في أصل الفعل وقيل انه لا بد من
 الفاء لان محل تأثير الشرط هو الفعل وتقديم المفعول يبعده عن المؤثر فيجوز ان يربط ولا يربط بتقديم
 المفعول أشبه الجملة الاسمية المفتقرة الى الفاء كذا قرره التحرير وقيل فيه مانع آخر لان المعنى على
 أنهم كلما جاءهم رسول وقع أحد الأمرين لا كلاهما فلو كان جواباً لكان الظاهر أوبدل الواو والمصنف
 رحمه الله لم ينظر الى هذه الموانع أما الاول فلانه لقصد التغليظ جعل قتل واحد كقتل فريق وقيل المراد
 بالرسول جنسه الصادق بالكثير ويؤيده كمال الدالة على الكثرة وأما الثاني فلانه لا تقتضى قواعد
 العربية مثله وما ذكر من الوجوه أو هاهنا لا يلتفت اليها ولا يوجد مثله في كتب النحو ومنه علم دفع الاخير
 (أقول) هذا عجيب منه مع تجره يغفل عن مثل هذا وقد قال في متن التسهيل ويجوز ان ينطلق خيراً
 يصب خلافاً للقراء فقال شراحه أجاز سيبويه والكسائي رحمه الله تعالى تقديم المنصوب بالجواب
 مع بقاء جزمه وأنشد الكسائي رحمه الله تعالى

وللخير أيام فمن يصطبرها * ويعرفها أيامها الخير يعقب

تقديره يعقب الخير ومنع ذلك القراء رحمه الله مع بقاء الجزم وقال بل يجب الرفع على التقديم والتأخير
 أو على ضم الفاء وتأول البيت بأن الخير صفة لا أيام كأنه قال أيامها الصالحة واختار ابن مالك رحمه
 الله هذا المذهب في بعض كتبه ولما رأى الزمخشري اشتراك المانع بين الشرط الجازم وما في معناه مال
 اليه خصوصاً وقوة المعنى تقتضيه فهو الحق والمصنف رحمه الله نظر الى الظاهر وأنه لا حاجة الى التقدير

(الكلام على كلام)
 (لقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا
 اليهم رسلاً) ليدركهم وهم لا يشعرون
 لهم أمر دينهم (كلما جاءهم رسول بما لا تؤمنون
 أنفسهم) بما يخالف هواهم من الشرائع
 وميثاق التكليف (فريقاً كذبوا وفريقاً
 يقتلون) جواب الشرط والجملة صفة رسلا
 والراجع محذوف أي رسلا منهم وقيل
 الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو
 استئناف

مع أن الآية الأخرى وهي قوله تعالى أفكلاما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففرقوا كذبتهم
وفريقا تقتلون تدل على التقدير دلالة ظاهرة (قوله وانما جئ بيه يقتلون موضع قتلوا الخ) بمعنى ان
كذبوا على أصله وعدل في يقتلون الى المضارع اقصد الاستحضار ولم يقصد الزمخشري وجه الاستقرار
الذي ذكره هناك وهو أنهم بعد مجيئهم من حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لان هذا خبر عن أسلافهم
وانما يستقيم ذلك في مخاطبين كما في تلك الآية ولم يقصد ذلك في التكذيب لما زيد الاهتمام بالقتل والمصنف
رحمه الله تعالى ذكر الاستقرار وأدخل مخاطبين فيه لان ما صدر عن أسلافهم كأنه صدر منهم لارتضاءهم
واقترافهم أثرهم ولا منافاة بين استحضار الحال الماضية والاستقرار لانه لما قدر أنه شوهدت تلك الحال
واستقرارها فيهم عبر عنها بالمضارع لذلك فلا يقال الظاهر أو تنبيهها لانه منافاة بينهما لكن الظاهر المغايرة
بينهما لان المراد ما حكاية الحال الماضية أو الاستقرار أي فريقا تقتلون بعد لانكم حول قتل محمد صلى
الله عليه وسلم واقتصر العلامة هنا على حكاية حال أسلافهم اقرينة ضمائر الغيبة وترك تلك الآية على
الاحتمالين لقرينة ضمائر مخاطبين ليكون توخيها وتغيير اللحاظ من بفعول آياتهم ولذا عتبت هذه
الآية بقصة عيسى عليه الصلاة والسلام فتأمل (قوله أن لا يصيبهم بلاء وعذاب الخ) يعني المراد بالفتنة
هنا البلاء لا معناها المعروف وأن الحقيقة كما ذكر في النحوان وقعت بعد ما يفيد اليقين فهي مخفية من
الثقيلة وان وقعت بعد ما لا يفيد يقينا ولا ظنا فهي مصدرية وان وقعت بعد ما يفيد الظن احتملت
الوجهين لاجرائه مجرى العلم لقوته وتزيله منزلة غيره لعدم افادة اليقين وحسب من هذا القبيل لانها
بمعنى قدر وظن وعلى تنصب مفعولين سدت ان وما بعدهما مسددا لاشتماله على مسند ومسدودا له
وقيل ان حسب بمعنى علم هنا وانها لا تخفف الا بعد ما يفيد اليقين واسمها ضمير شأن محذوف وكان تامة
وقيل ان المفعول الثاني محذوف هنا أي حسبوا عدم الفتنة كأننا وهو منقول عن الاخفش رحمه الله
تعالى ومذهب الجمهور ما ذكر واعلم أن هذا كله انما يتم اذا قلنا كلما شرطية وقد منعه أبو حيان وقال
انها في معناه فتعامل معاملته وهو الحق (قوله ثم تابوا فاقاب الله عليهم) أي قبل ثوبتهم وأتابهم
عليهم وذلك انما يكون بعد ثوبتهم فلذا قدره وقوله ككرة أخرى عدل عن قول الزمخشري
بطلبهم المحال وهو الرؤية لانه مع ما فيه من الاعتزال تكلف لان طلب الرؤية منهم لم يكن بعد عبادة العجل
فان طابها كان من الذين كانوا مع موسى صلى الله عليه وسلم في الطور وعبادة العجل كانت من المتخلفين
عنه اذ ذاك ولذا قيل ان ثم فيه حينئذ لا تراخي الرتبة الزماني (قوله وقرئ بالضم فيهم ما على أن الله
عماهم الخ) الظاهر أن عماهم في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بالتشديد لانه ثبت في اللغة عماهم يعصبه
أي صيره أعمى والذي في عبارة الزمخشري مخفف فانه قال على تقدير عماهم الله وصمهم أي رماهم
وضربهم بالعمى والصم كما يقال نركه اذا ضربته بالنيزك وهو رخ قصير معرب من مصغر نركه لكن قال
أبو حيان انه لم يسمع عماهم وصمهم والزمخشري أعرف منه باللغة لكنه لغة قليلة كما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى والمعروف تعديته بالهمزة وقد يعدي بالتضعيف فعموا بضم العين والميم وصموا بضم الصاد
والميم مبنى للمفعول ويصح أن تقرأ عبارة المصنف رحمه الله تعالى عماهم وصمهم فتكون مطابقة لعبارة
الزمخشري (قوله بدل من الضمير أفاعل الخ) على البدلية الضمير اما عائد على ما قبله أو غير عائد عليهم
بل على الكثير ففسره لانه في هذه الصورة يجوز عود الضمير على المتأخر كما مر أو هو فاعل والواو علامة
الجمع لا ضمير وهذه لغة بعض العرب يعبر عنها النحاة بأكلوني البراغيث أو هو خبر مبتدأ محذوف
واختلف في تقديره فقد رده بعضهم الأعمى والصم كثير منهم ومنهم من قدره الأعمى والصم كثير منهم
أي صاد منهم والظاهر الاقل ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبره الخ) وضعفه المصنف رحمه الله تعالى بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لاتباسه بالفاعل فلا
يقال في زيد قام زيد على أنه مبتدأ وخبر ورد بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضميرا مستترا

وانما جئ بيه يقتلون موضع قتلوا على حكاية
الحال الماضية استحضارها واستقظا لما
للقتل وتنبيه على أن ذلك من دينهم ماضيا
ومستقبلا ومحاذرة على رؤس الآي
(وحسبوا ألا تكون فتنة) أي وحسب
بنو إسرائيل أن لا يصيبهم بلاء وعذاب
بقتل الانبياء وتكذيبهم وقرأ أبو عمرو وجزة
والكسائي ويعقبون أن لا تكون بالرفع
على أن أن هي الخفيفة من الثقيلة وأصله أنه
لا تكون فتنة فخفف أن وحذف ضمير
الشأن وادخل فعل الحسبان علم أو هي
للتحقيق تنزيل له منزلة العلم لتمكنه في قلوبهم
وان أو أن بما في خبرها ساد مسدودا لمفعوليه
(فعهوا) عن الدين أو الدلائل والهدى
(وصهوا) عن استماع الحق كما فعلوا حين عبدوا
العجل (ثم تاب الله عليهم) أي ثم تابوا فاقاب
الله عليهم (ثم عوا وصهوا) ككرة أخرى وقرئ
بالضم فيهم ما على أن الله عماهم وصمهم أي
رماهم بالعمى والصم وهو قابل واللغة
الفاشنة أعمى وأصم (كثير منهم) بدل من
الضمير أفاعل والواو علامة الجمع كقولهم
أكلوني البراغيث أو خبر مبتدأ محذوف أي
الأعمى والصم كثير منهم وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبره

فانه لا يتبس اذا كان بارزا فان قيل انه يتبس بالفعل في لغة اكلوني البراغيت ايضا قيل انها لغة
 ضعيفة لا يلتفت اليها وقد قالوا انه لا يجوز تقديم الخبر فيما يصلح المبتدأ أن يكون تأكيذا للفاعل نحو
 أناقت فان أنالوا آخر التبس تأكيذا للفاعل وما نحن فيه منسلة في الاتباس الا أن الاتباس هنا تابع
 آخر أعني المبدل اكن النحاة صرحوا بجواز التقديم في مثل الزيد ان قاما ولا التفات الى اللغة الضعيفة
 لكن الجواز لا ينفي الضعف وامتناع المثل يصلح وجهه للضعف ولذا قال المصنف رحمه الله لا تقديم
 الخبر الخ وقد اشار اليه الرضى فلا يرد ما ذكر (قوله والله بصير الخ) حمله على المجازاة لان المطلع على من
 خالفه يتقدم منه ويجازيه على ما فعل ثم لا يخفى موقع بصير هنا مع قوله عموا وقوله وفق أعمالهم منصوب
 على نزع الخافض أى على وفقهها ومقدارها (قوله أى انى عبد مدبروب ملككم الخ) أى عملوك
 مخلوق لان الرب يـكون بمعنى المالك والخالق والمماثلة من العطف وترتب العبادة على ذلك
 يؤخذ من التعليق بالرب وقوله أو فيما يختص به من الصفات رد على النصارى القائلين بحلول صفة
 العلم فيه واعيان الموتى بالذات من عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله يمنع من دخولها) يعنى أن التحريم
 هنا مجاز مرسل أو استعارة تبعية للمنع اذ لا تكليف ثمة (قوله وما لهم أحد ينصرهم من النار) أى
 يمنعهم منها وخصه ليناسب ما قبله ولو أطلق لكان له وجه وجبه وأشار بقوله أحد الى أن القصد الى
 التعميم ونفى الجنس لاننى الجمع حتى يتوهم غيره والظاهر أنه يلزم من نفي الجمع نفي الواحد لانه اذا لم
 ينصرهم الجسم الغفير فكيف ينصرهم الواحد منهم ونقل عن الزمخشري أنه بناء على زعمهم أن لهم أنصارا
 كثيرة فنفى ذلك تمكيا بهم وقيل انه من مقابلة الجمع بالجمع واذا كان من كلام عيسى صلى الله عليه
 وسلم وضع فيه الظاهر موضع ضمير الخطاب كما فى الكشف وعليه أيضا فالعنى لا ينصرهم الله ولا غيره
 وقوله فما ظنك بغيره يعنى اذا كان عيسى صلى الله عليه وسلم مع تعظيمهم له لا ينصرهم بل يعاديه فكيف
 غيره وليس معناه كما قيل ان تعظيم عيسى صلى الله عليه وسلم صار سببا لكونهم ظالمين لانا صر لهـم
 فما حال من عظم مخلوقا نازل الدرجة (قوله وهو حكاية عما قاله النسطورية الخ) قد مر الكلام
 فى معنى الاتانيم وان منهم من قال بتجسمها وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله وقوله وما سبق
 أى قوله ان الله هو المسيح (قوله وما فى الموجودات واجب مستحق للعبادة الخ) أى ما من اله الا وهو
 موصوف بالوحدة اذ التعدد يستلزم انتفاء الألوهية كما ثبت ببرهان القمانع فاذا نافي مطلق التعدد
 فما ظنك بالتثليث وقوله من حيث انه مبدأ جميع الموجودات تعليل لا تقييد لان قيد الحثية يستعمل
 للتعليل والتقييد والاطلاق كالانسان من حيث هو انسان قابل للعلم وصناعة الكتابة فلا يرد عليه انه تعالى
 مستحق للعبادة استحقا فاذا نافي لا يلى ترله هذا القيد وقوله متعال عن قبول الشركة اشارة الى حصر
 الوحدة فيه على أبلغ وجه يفيد عدم قبوله للشركة فكما اتنى وجود الشركة اتنى امكانها أيضا وقوله ومن
 مزيدة للاستغراق قالوا فى وجهه لانها فى الاصل من الابتدائية حذف مقابلاها اشارة الى عدم التناهي
 فاصل لا رجل لا من رجل الى ما لا نهاية له وبني اسمها اتضمن من لانها الدالة على العموم كما ذهب اليه
 السكاكى قيل لو كان تقدير من يقتضى البناء بنى المضاف ورد بأنه فرق بين تقدير حرف وتضمن معناه
 (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون ولم يوحدا) ما قالوا هو التثليث ونحوه من الكفر والانتهاى له معنيان
 قبول النهى والفراغ وبلوغ النهاية وعالم ما فعناه ان لم يرجعوا عما هم عليه الى خلافه وهو التوحيد
 والايان (قوله أى ليس الذين بقوا منهم على الكفر) يعنى أن هذا اتمام وضع الظاهر موضع الضمير
 فالمراد بالذين كفروا النصارى ومن يائسة أوليس منه والذين كفروا بمعنى الثابتين على الكفر فن
 تبعية فقه قوله وضعه موضع الخ مبنى على الثانى وقدم الاول لعدم مخالفة مقتضى الظاهر (قوله
 تكثير الشهادة الخ) تعليل لوضع الظاهر موضع الضمير لما ذكر وقوله وتنبها تعليل للوجه الاخر على
 اللف والنشر المشوش ووجه التعقيب اذ افسر الذين كفروا بجن بقى على الكفر ظاهرا وكذا على الوجه

وهو ضعيف لان تقديم الخبر فى مثله ممنوع
 (والله بصير بما يعملون) فيجازيهم وفق
 أعمالهم (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو
 المسيح بن مريم وقال المسيح يا بنى اسرائيل
 اعبدوا الله دى وربكم) أى انى عبد
 مبروب مثلكم فاعبدوا خالق وخالقكم (انه
 من يشرك بالله) أى فى عبادته أو فيما يختص
 به من الصفات والافعال (فقد ترم الله عليه
 الجنة) يمنع من دخولها كما يمنع المحرم عليه
 من المحرم فانها دار الموحدين (وأواه
 النار) فانها المعتدة للمشركين (وما للظالمين
 من أنصار) أى وما لهم أحد ينصرهم من
 النار فوضع الظاهر موضع الضمير تسجيلا
 على أنهم ظلموا بالاشراك وعدلوا عن طريق
 الحق وهو يستل أن يكون تمام كلام عيسى
 عليه الصلاة والسلام وأن يكون من كلام الله
 تعالى تنبه به على أنهم قالوا ذلك تعظيما لعيسى
 صلى الله عليه وسلم وتقربا اليه وهو معاديه
 بذلك ومخاصمهم فيه فما ظنك بغيره (لقد كفر
 الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) أى أحد
 ثلاثة وهو حكاية عما قاله النسطورية
 والملكانية منهم القائلون بالاتانيم الثلاثة
 وما سبق قول البعقونية القائلين بالاتحاد
 (وما من اله الا اله واحد) وما فى الموجودات
 واجب مستحق للعبادة من حيث انه مبدأ
 جميع الموجودات الا اله واحد موصوف
 بالوحدة اذ انية متعال عن قبول الشركة ومن
 مزيدة للاستغراق (وان لم ينتهوا عما يقولون)
 ولم يوحدا (ايستق الذين كفروا منهم
 عذاب أليم) أى ليس الذين بقوا منهم على
 الكفر وأليس الذين كفروا من النصارى
 وضعه موضع لم يستق تكثير الشهادة على
 كفرهم وتنبها على أن العذاب على من دام
 على الكفر ولم يتفاج عنه فذلك عقبه بقوله

الآخر لأن المعنى أن الكفار مستحقون للعذاب فينبغي الرجوع والتوبة عن الكفر ليسلوا منه وتوبة الكفار هي الاسلام فلذا فسر ما يقوله بالانتهاء الخ وكذا طلب المغفرة للكفر انما يكون بتزيه الله عما اعتاده وقوله بعد هذا التقرير والتهديد تصريح بوجه التعقيب على اطلاق الكفر فافهم (قوله يغفر لهم الخ) اشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله تعجب من اصرارهم هو على تفسير الذين كفروا بمن بقوا على الكفر وصريح به لان عدم التوبة يقتضي الاصرار وترك الاول لظهوره اذ المعنى لا يسادرون الى التوبة كقوله تعالى ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم (قوله ما هو الا رسول كسائر الرسل قبله الخ) يعني ليس كما يزعم النصارى بل هو كغيره من رسل البشر لان ما شبهه عليهم وقع ما هو أعظم منه غير من الانبياء فانه أحياء من مات من الاجسام التي شأنها الحياة وموسى صلى الله عليه وسلم أحياء الجراد ونبينا صلى الله عليه وسلم نطق له الحجر والشجر وعيسى صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وآدم صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وأم وهذا أغرب (قوله وأتمه صدقة الخ) يعني أن هذه صدقة مبالغه كشرية كما صرح به النجاشي ومن غفل عنه قال لم يعد وأفعيلا من صبيغ المبالغه وكونه من الصدق أخرج ولذا قدمه المصنف رحمه الله لان صبيغ المبالغه القياس فيها الاخذ من الثلاثي اكن قوله وصدقت بكلمات زهبا يؤيد أنه من المضعف وعدل عن قول الزمخشري ومأتمه أيضا الا صدقة كبعض النساء لانه ليس في النظم ما يفيد الحصر وقال الحرير الحصر مستفاد من المقام والغطف والاول ظاهر وأما الثاني فيقتضي أن ما زيد الا كرم وأبوهم شريف يصح أن يقال انه يصح ادعاء الحصر في المعطوف ولا بعد فيه وقوله كسائر النساء رد على النصارى وما نسبوه لمريم (قوله ويفتقران اليه افتقار الخ) يعني أنه بين أولا اقصى مراتب كما هو ما وانه لا يقتضي الألوهية وقدمه لتلاوي اجتهادها بذكر نقائص البشرية الموجبة لبطلان ما ادعوا فيها على حد قوله تعالى عني الله عنكم لم أذن لهم حيث قدم العفو على المعاتبة له صلى الله عليه وسلم وكونه مامن عداد المركبات مأخوذ من التغذي الذي يتولد منه الاخلاط التي يتركب منها البدن ومنها قوامه والكائنات بمعنى المحدثه والقاسدة بمعنى الفانية لان الفناء بفساد التركيب ومنه قواهم عالم الكون والفساد وقوله ثم تعجب أي بين ما يتعجب منه الناظر لحالهم والواقف عليها فان المراد من الامر بالنظر التعجب كما تقول انظر الى زيد بسى الى مع احسانه (قوله كيف يصرفون عن استماع الحق الخ) يعني أنى هنا بمعنى كيف وبوفكون بمعنى يصرفون (قوله ونم لتفاوت ما بين العجيبين الخ) ويصح أن يكون لبيان استمرار زمان بيان الآيات وامتداده (قوله يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملأ الخ) محصله أن معنى الآية أن تعبدون شيئا إلا بـ تستطيع مثل ما بسـ تستطيع الله أو شيئا لا استطاعة له أصلا لأن كل ما يستطيعه البشر بما جاد الله واقداره عليه وهو جواب لما يقال كيف يكون المراد بما لا يملك عيسى صلى الله عليه وسلم وهو ضار لهم نافع باحياء الموتي وغيره فأجاب بأن ضره ونفعه كالإبراء والاحياء بأمر الله وتقديره على انه ليس كضر الله ونفعه فلا وجه للاستدلال به على مدعاهم ولا ينافي نفيه فان الملك والاستطاعة بالذات أو الفرد العظيم منهما المخصوص بالله فعلى الاول النفع والضر على عمومهما والتأويل في نفيه وعلى الثاني مخصوص ولا تأويل في نفيه عنه (قوله نظرا الى ما هو عليه في ذاته الخ) يعني المراد بما عيسى صلى الله عليه وسلم وأمه فكان الظاهر من فاشار الى أنه في أول أمره كان نطفة ومضغة لا بعقل وهو بعد ذلك لا عقل له في ذاته لولم يخلق الله فيه القوة العاقلة وعبر به لانه نفي عنه بعدها القدرة على الضر والنفع لان معنى يملك يستطيع ويقدر فذكرت ما نطفة له ومناسبة معه وقوله رأسا يعني بالكلية أهم من الضر والنفع أو انه من جنس ما لا يعقل لكونه حيوانا أو جسماء غير عنه بما لمع جنسه ومن كان بينه وبين غيره مشاركة وجنسية كيف يكون الها وقيل ان المراد بها كل ما عبد كالأصنام وغيرها فغلب ما لا يعقل تحفيرا وقوله فيجازي عليها فهو القادر على الضر والنفع لا غير ولو صرح به لكان أنسب (قوله أي غلوا باطلا) يعني غير الحق صفة مصدر

الزايغة ويستغفرونه بالتوحيد والتزيه عن الاتحاد والخلول بعد هذا التقرير والتهديد (والله غفور رحيم) يغفر لهم ويغفرهم من فضله ان تابوا وفي هذا الاستغفار تعجب من اصرارهم (ما المسيح بن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل) أي ما هو الا رسول كالرسل قبله خصه الله سبحانه وتعالى بالآيات كما خصهم بها فان احبا الموتى على يده فقد أحياء العصا وجعلها حية تسمى على يد موسى عليه السلام وهو أعجب وان خلقه من غير أب فقد خلق آدم من غير أب وأتم وهو أغرب (وأتمه صدقة) كسائر النساء اللاتي يلازم الصدق أو يصدقن الانبياء عليهم الصلاة والسلام (كانا يا كلان الطعام) ويفتقران اليه افتقارا الحيوانات بين أولا أقصى ما لهم من الكمال ودل على أنه لا يوجب لهم الألوهية لان كثيرا من الناس يشاركونه في مثله ثم نبه على نقصهما وذكر ما ينافي الربوبية ويقتضي أن يكونا من عداد المركبات الكائنة الفاسدة ثم تعجب من يدعي الربوبية لهم مع أمثال هذه الأدلة الظاهرة فقال (انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أنى يوفكون) كيف يصرفون عن استماع الحق وتأمله ونم لتفاوت ما بين العجيبين أي ان ياتسالا آيات تعجب واعراضهم عنها أعجب (قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضرا ولا نفعا) يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك ذلك يتملك الله سبحانه وتعالى اياه لا يملكه من ذاته ولا يملك مثل ما بضر الله تعالى به من البليات والمصائب وما يقع به من الصحة والسعة وانما قال ما نظرا الى ما هو عليه في ذاته نطفة لنفي القدرة عنه رأسا وتنبها على أنه من هذا الجنس ومن كان له حقيقة يقبل المجانسة والمشاركة فيمزل عن الألوهية وانما قدم الضر لان التحرز عنه أهم من تحري النفع (والله هو السميع العليم) بالاقتوال والعقائد فيجازي عليها ان خيرا خيرا وان شرا فشر (قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق) أي غلوا باطلا

فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام
الى أن تدعوا له الألوهية أو تضعوه
فترفعوا أنه غير رشدة وقيل الخطاب
للعنصرية خاصة (ولا تتبعوا أهواء قوم قد
ضلوا من قبل) يعني أسلافهم وأئمتهم الذين
قد ضلوا قبل بعث محمد صلى الله عليه وسلم
في شريعتهم (وأضلوا كثيرا) شايعةهم على
بدعهم وضلالهم (وضلوا عن سواء السبيل)
عن قصد السبيل الذي هو الاسلام بعده بعثه
صلى الله عليه وسلم لما كذبوه وبغوا عليه
وقيل الاقل اشارة الى ضلالهم عن مقتضى
العقل والثاني اشارة الى ضلالهم عما جاء به
النمرع (عن الذين كفروا من بني اسرائيل
على لسان داود وعيسى بن مريم) أي لعنهم
الله في الزبور والانجيل على لسانهما وقيل
ان أهل ايله لما اعتدوا في السبت لعنهم الله
تعالى على لسان داود فسجنهم الله تعالى
قردة وأصحاب المائدة لما كفروا دعا عليهم
عيسى عليه السلام ولعنهم فأصبحوا خنازير
وكانوا خمسة آلاف رجل (ذلك بما عصوا
وكانوا يعبدون) أي ذلك اللعن الشنيع
المقتضى للمسح بسبب عصيانهم واعتدائهم
ما حرم عليهم (كانوا لا يتناهون عن منكر
فعلوهم) أي لا ينهي بعضهم بعضا عن معاودة
منكر فعلوهم وعن مثل منكر فعلوهم أو عن
منكر أرادوا فعله وتبوءه أو لا ينتهون
عنه من قواهم تناهى عن الامر وانتهى عنه
إذا امتنع (لبئس ما كانوا يفعلون) تعجب
من سوء فعلهم مؤكدا بالقسم (تري كثيرا
منهم) من أهل الكتاب (يتولون الذين
كفروا) يوالون المشركين بغض الرسول الله
صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (لبئس ما قدمت
لهم أنفسهم) أي لبئس شيئا قدموا ليردوا
عليه يوم القيامة (أن سخط الله عليهم وفي
العذاب هم خالدون) هو المخصوص بالذم
والمعنى موجب سخط الله والخلود في العذاب
أو علة الذم والمخصوص محذوف أي لبئس
شيئا ذلك لان كسبهم السخط والخلود

أي غلوا غير حق ووصيفه به للتوكيد فان الغل لا يكون الا غير حق وقيل انه للتقيد لانه قد يكون غير
حق وقد يكون حقا كالتعمق في المباحث الكلامية والخطاب لأهل الكتاب مطلقا كما أشار الى
النصارى بقوله فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام وإلى اليهود بقوله أو تضعوه الخ والقول الثاني
يخصه بالنصارى والاهواء جمع هوى وهو الباطل الموافق للنفس (قوله شايعةهم) وفي نسخة
بشايعةهم والمشايع المتابعة وفسر ضلوا في الموضوعين بما يدفع التكرار وقوله عن سواء السبيل الظاهر
تعلقه بالآخر فيكون المراد به الاسلام وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله وجعله النحر برمتعلقا
بالثلاثة فعليه يكون مراد المصنف رحمه الله بيان المراد به في الأخير وإليه يفتح الهمزة وسكون الهمزة
التحسية موضع قريب من بيت المقدس (قوله أي ذلك اللعن الشنيع الخ) ترك قول الزمخشري أي
لم يكن ذلك اللعن الشنيع الذي كان سبب المسح الا لاجل العصية والاعتداء لانه ليس في الكلام
ما يفيد الحصر وان قال النحر يرانه استنفيد الحصر من العدول عن جعله متعلقا بلعن الى الجملة
الاستثنائية المقولة في جواب بأي سبب كان ذلك اللعن فوجب أن يكون ذلك هو السبب لا غير
لغير الجواب وقيل الحصر من السببية لان المراد منها السبب التام وهو يفيد ذلك وقد تقدم له ما يدل
على ذلك في قوله فيما ينقضهم ميثاقهم وقوله واعتدائهم ما حرم عليهم أي تجاوزهم اليه (قوله أي
لا ينهي بعضهم بعضا الخ) لما كان فعلوه يقتضي أن النهي عما وقع والنهي لا يتصور فيه وانما يكون عن
الشيء قبل وقوعه أو لوه بأن المراد النهي عن العود اليه وهذا ما به تقدير مضاف قبل منكر أي معاودة
منكر يفهم من السياق أو بأن المراد مثله أو فعلوه بمعنى أرادوا فعله كما في اذا قرأت القرآن فاستعذ
أو اتناهى بمعنى الامتناع والكف لان أصل معناه بلوغ النهاية وبها الفراغ وقيل انما يتوجه هذا
السؤال لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبار تعلق الفعل به اذ لا خفاء في صحة قوائنا كانوا
لا ينتهون يوم الخميس عن منكر فعلوهم يوم الجمعة وكذا الكلام فيما اذا أريد لا ينتهون ولا يتنصرون فان
الانتهاء عما فعل لا يتصور فهو لا يصلح جوابا وقيل الانتهاء عن الشيء عبارة عن أن لا يفعل مرة أخرى
ولك أن تقدر فعلوا مثله ولو جعل المعنى في فعلوه بالنسبة الى زمان الخطاب لم يحتاج الى تأويل ولسان
داود وعيسى صلى الله عليه وسلم بمعنى لسانهما كما مر وأفرد لعدم اللبس ان أريد باللسان الجارحة
وقيل المراد به الكلام وما نزل عليهم (قوله تعجب من سوء فعلهم الخ) يعني أن اللام هنا جواب قسم
مقدر وجعل التأكيدي للتعجب وهو ظاهر لانه يقتضي أنه تعجب عظيم ولا بأس به وقيل الاولى أن يجعل
التأكيدي للفعل المتعجب منه (قوله لبئس شيئا قدموا الخ) قدموا اشارة الى أن أنفسهم عبارة عن
ذواتهم وأعينهم وتقديمهم له فعله في الدنيا قبل جزائه وما نكره تمييزا والمخصوص بالذم المصدر المؤول
(قوله هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله الخ) لهم في اعرابهم ارجوه فقيل ان سخط الله
مرفوع على البدل من المخصوص بالذم وهو محذوف جلة قدمت صفته والتقدير لبئس الشيء شيئا قدمته
لهم أنفسهم وهو سخط الله ونقلوا هذا عن سيدويه رحمه الله وقيل ان سخط هو المخصوص بالذم واعرابه
مذكور في النحو وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى للزمخشري وقد رقبه مضافا أي موجب
سخطه لان نفس سخط الباري باعتبار اضافته اليه ليس مذموما بل مأثوما من الاسباب وهي
ملاحظة حسنة وهذا انما يصح على جعل ما موصولة أو تميزا وقيل هو في محل رفع بدل من ما ان قلنا
انها معرفة أو في محل نصب منها ان كانت تميزا ورد بأنه معرفة فكيف يدل من التميز أو من ضمير
قدمته المحذوف وقيل انه على تقدير الجار أي لان سخط الله فالمخصوص محذوف واليه أشار المصنف
بقوله أو علة الذم الخ (قوله والخلود في العذاب) قيل عليه ان تأويل الجملة بالمصدر يقتضي أنها
مندرجة تحت حرف المصدر وهو لا يوصل بالاسمية ولا سبيل اليه وكذا قوله لان كسبهم السخط والخلود
الا أن تجعل أن مخففة من الثقيلة وبعدها ضمير شأن مقدرا ومعطوفة على ثاني مفعولي ترى وهي علمية
فانه جوز فيها أن تكون علمية وبصرية بالنسبة اليهم وإلى أسلافهم ولا يخفى بعده وأنه تعسف لا حاجة

اليه فان قوله وفي العذاب هم خالدون جملة حالية مقطرة ومنه يفسر معناه بتأويل المصدر فاذا قلت جاء زيد والامير راكب معناه وقت ركوب الامر ولا يحتاج الى حرف مصدرى فانه توجيه لامعنى وكسب متعدد بمعنى اولاهم السخط والخلود والحال قيد تنشأ من عاملها وتتسبب عنه نحو طلعت الشمس وهي منيرة قد بر وقوله اذا الايمان يمنع ذلك أى يمنع موالاة المشركين وفسر الفسق بالخروج لما مر (قوله لشدّة شكيتهم ونضاعف كفرهم الخ) يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان لا يتقاد لاحد وأصل معنى الشكيمة الحديدية التي توضع في فم الفرس فانه اذا كان حرونا جعلت غليظة شديدة لتضبطه فلذا استعملت للحمية والانفة قال

انا ابن سيار على شكيمه * ان الشر القدر من أدبهم

قال في الاساس وهذا من الاجماض في الاستعارة الى أصلها حيث جعل المزواين للعدو ولجميعهم ونضاعف الكفر زيادته والركون الميل والقرن الاعتقاد (قوله الذين قالوا ان انصارى للين جانيهم الخ) في الاتصاف لم يقل النصارى مع انه أخصر تعريضا بصلابة اليهود في الكفر والامتناع عن الانقياد لان اليهود لما قبل لهم ادخلوا الارض المقدسة قالوا اذهب أنت وربك فقاتلا والنصارى قالوا نحن انصار الله فلذلك سمو انصارى فأسند الى قولهم هنا تنبيه على انقيادهم وهناك تنبيه على انهم لم ينبتوا على الميثاق فهذا سره (قوله واليه أشار بقوله ذلك بأن منهم قسيسين الخ) وجه الاشارة أن كون بعضهم له اهتمام بالعلم والعمل وجماعتهم لا يستكبرون عن الحق يقتضى كون جللتهم أقرب الى الحق وأهله وقبل ان مذهب اليهود أنه يجب اتصال الشر الى من خالف دينهم بأى طريق كان من القتل وغيره وهو عند النصارى حرام ولذا ورد في الحديث ما خلاهم يهودى بعلم الالهة يقتله (قوله والفيض انصباب عن امتلاء الخ) بمعنى معناه تمتلئ من الدمع حتى تفيض لان الفيض أن يمتلئ الاناء حتى يسيل ما فيه عن جوانبه فوضع الفيض موضع الامتلاء باقامة السبب مقام المسبب وقصد المبالغة فجعلت أعينهم بأنفسها تفيض من أجل البكاء والدمع يكون مصدر دمعت العين واسما لما يسيل منها وفي الاتصاف ان هنالك ثلاث اعتبارات أبلغها هذه فالاولى فاض دمع عينه وهي الاعمل والثانية فاضت عينه دمعها قول الاسناد الى العين مجازا ومبالغة ثم نبه على الاصل والحقيقة بنصب ما كان فاعلا على التمييز والثالثة فيها هذا التحويل وبرز التمييز في صورة التعليل كما نحن فيه وهو أبلغ بعدد عن الاصل وعدم ذكر الفاعل فيه ومن تعليلية وقيل أراد أن الدمع على الاول هو الماء المخصوص وعلى الثاني الحدث وهو على الاول مبدأ ماضى وعلى الثاني سبب وقد جوز في سورة براءة في قوله تعالى تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا أن يكون من الدمع يانا كقوله أفديك من رجل وان كان الاكثر في هذا القسم من البيان أن بأتى منكرا اه وما ذهب اليه ثمة من كون من بيانية وانها التي تدخل على التمييز مردود وان كان الكوفيون ذهبوا الى جواز تعريف التمييز وأنه لا يشترط تنكيره كما هو مذهب الجمهور لان التمييز المنقول عن الفاعل يمنع دخول من عليه وان كانت مقطرة معه فلا يجوز تنقأز يد من شحم فامتنع أن يكون تميزا وما ذهب اليه الزنجشري ثمة مخالف لسلامتهم كافي المدر المصون فلا يصح قياسه على المنزل الذي ذكره لانه مفعول وسبب بأتى بيانه في محله (قوله من الاولى للابتداء والثانية لتبيين ما عرفوا الخ) أى من الاولى لا ابتداء الغاية والثانية تختمل البيانية والتبعيضية كما قال الزنجشري الاولى لا ابتداء الغاية على أن فيض الدمع ابتداء ونشأ من معرفة الحق وكان من أجله وبسببه والثانية لتبيين الموصول الذي هو ما عرفوا وتختمل معنى التبعيض على أنهم عرفوا بعض الحق فأبكاهم وبلغ منهم فكيف اذا عرفوه كله ولم يتعرض لما يتعلق به الجاران لكن في كلامه اشارة اليه فن الاولى متعلقة بمحذوف على أنه حال من الحق أى حال كونه ناشئا من الحق واليه أشار بقوله على أن فيض الدمع ابتداء ونشأ من معرفة الحق ولا يجوز له بفتح ففيض لتلاصق حرفا جرح بمعنى يعامل واحد فان من في من الدمع

(ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي) بمعنى نبينهم وان كانت الآية في المنافة بين فالمراد نبينا عليه السلام (وما أنزل اليه ما اتخذوههم أولياء) اذا الايمان يمنع ذلك (ولكن كثيرا منهم فاسقون) خارجون عن دينهم أو متفردون في نفاقهم (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أنكروا) لشدّة شكيتهم ونضاعف كفرهم وانهم ما كرههم في اتباع الهوى وركونهم الى التقليد وبعدهم عن التحقيق وعزهم على تكذيب الانبياء ومعاداتهم (وتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا اننا نصارى) للين جانيهم ورقة قلوبهم وقلة حرصهم على الدنيا وكثرة اهتمامهم بالعلم والعمل واليه اشار بقوله (ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون) من قبول الحق اذا فهموه أو يتواضعون ولا يستكبرون كاليهود وفيه دليل على أن التواضع والاتصال على العلم والعمل والاعراض عن الشهوات محمودات وان كانت من كافر (واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول نرى أعينهم تفيض من الدمع) عطف على لا يستكبرون وهو بيان لرقة قلوبهم وشدة خشيتهم ومسايرتهم الى قبول الحق وعدم تأييدهم عنه والفيض انصباب عن امتلاء فوضع موضع الامتلاء للمبالغة أو جعلت أعينهم من فرط البكاء كأنها تفيض بأنفسها (مما عرفوا من الحق) من الاولى للابتداء والثانية لتبيين ما عرفوا أو للتبعيض فانه بعض الحق

ابتداءية الآن يقال انها يائية او بمعنى الباء وأما من الحق فعلى البيان متعلق بمحذوف وعلى
التبعية يعرفوا وهو معنى قوله عرفوا بعض الحق لأنه إشارة الى أنه مفعول به كما قيل ويجوز أن تكون
تعليلية أى فيض دمعهم بسبب عرفانهم وفي كلامه إشارة اليه وقوله عرفوا كله الا فصح عرفوه كله
لان كل المضافة للضمير لا تقع في فصيح الكلام الا تأكيدياً أو مبتدأ ولا يعمل فيها ما قبلها (قوله
أو من أمتهم الذين هم شهداء) إشارة الى قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
وقد مر تفسيره وقوله استفهام انكار واستبعاد تحقيقا لايمانهم كأنهم قالوا آمنا ولا شبهة في ايماننا لان
عدم الايمان في كمال الاستبعاد مع قيام الداعي وهو الطمع في الدخول في زمرةهم والانتظام في سلكهم
والانخراط مع الصالحين بمعنى الانضمام معهم والعقد منهم يقال انخرط فلان على القوم اذا جاءهم ودخل
معهم (قوله أو جواب سائل قال لم آمنتم الخ) قيل عليه ان علماء النحو والمعاني صرحوا بأن الجملة
الاستثنائية الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترب بالواو ولا بد فيها من الفصل اذا الجواب لا يعطف على
السؤال وما قبل في الجواب عنه ان الواو زائدة وقد نقل عن الاخفش انها تزداد في الجملة المستأنفة أو
هو عطف على جملة محذوفة هي الجواب المستأنف تقديره ما لكم لا تؤمنون وقد جاءكم الحق والرسول
صلى الله عليه وسلم بين أظهركم لا يوجبها الا باثبات اقتران مثلها بالواو وقد وقع مثله في الكشف في
مواضع وكونها معطوفة على مقدر ينافي كونها جوابا وقبل الظاهر عطفه بالواو لان كونه جوابا
لا ينافي الاستفهام الانكاري فتأمل (قوله ولا تؤمن حال من الضمير الخ) ما استفهامية مبتدأ
ولنا خبره ولا تؤمن جملة حالية وهي حال لازمة لا يتم المعنى بدونها نحو قالهم عن التذكرة معرضين
ولذا لا يصح اقترانها بالواو في ما اتينا وما بالناس لا تفعل كذا لانها خبر في المعنى وهي المستفهم عنها وقوله
وذكره توطئة وتعليق هذا على الوجه الثاني وهو أن المراد بكتابه ورسوله لانه هو الذي جاءهم من
الحق لكن لما كان المقصود من الايمان به ما الايمان بالله قدم ذكره عليهم ما هو حال عاملها معنوي
وهو الجار والمجرور وأما متعلقه (قوله ونطمع عطف على تؤمن الخ) قدر المبتدأ على تقدير الحالية لان
المضارع مثبت لا يقترب بالواو وعلى العطف فهو عطف على المنى أو التني فاذا عطف على المنى فظاهر
وان عطف على التني فالطمع ليس بنكر ولذا جعلوا الانكار والاستبعاد للجمع بينهما أى كيف نطمع في
ذلك ونحن غير مؤمنين وقيل يحتمل أن يكون معطوفاً على لا تؤمن بأن يكون عطف على التني أى يجمع
بين عدم الايمان وبين الطمع أو على التني أى لستنا نجمع بين الايمان وبين الطمع وذلك الجمع بالدخول في
الاسلام لان المسلم هو الذي ينبغي أن يطمع في صحة الصالحين وما ذكر صاحب التقريب من أنه على
الاول ورد الجمع على التني وعلى الثاني ورد التني على الجمع يوهم أن الاول لجمع متعين وليس كذلك بل هو
جمع ونفي اثبات انتهى وفيه أمران الاول أنه على التني لا حاجة الى اعتبار الجمع لانه انما اعتبر في العطف
على التني لان الطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين ليس بمنكر فكذا اصرف الانكار فيه الى الجمع
ليصير المعنى كيف يطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين مع عدم الايمان وأما اذا عطف على التني
فانكار نفي الطمع في ادخالهم في زمرة مستقيم من غير نظر الى معنى الجمع الثاني أن ما جعله وهو ليس
كما قال فان معناه ان الجمع المنكر فيه اعتبر بعد تقرر التني واذا عطف عليه بعد ما تني فقد ورد الجمع الذي
افاده العطف على التني أى طرأ عليه وجاء بعده واذا عطف على التني فالتني وارد عليهم ما وعلى الجمع
ولا وهم فيه وقول المصنف رحمه الله تعالى عطف على تؤمن ظاهر في عطفه على التني ويحتمل الوجه
الآخر (قوله والعامل فيها عامل الاولى مقيد اياها أو تؤمن) أى الطرف أو متعلقه ويسمى عاملاً
معنواً عندهم ولما ورد على هذا كما في البحر أن العامل لا ينصب أكثر من حال واحدة اذا كان صاحبها
مفردا دون بدل أو عطف الأفعال التفضيل على الصحيح لانه كمتعلق حرفي جوازاً بمعنى في حال كذا ولذا
قيل انه مبني على رأى من اجازته دها مطلقاً أشار المصنف رحمه الله تعالى الى أن الحال الاولى منه

والمعنى أنهم عرفوا بعض الحق فأبكاهم
فكيف اذا عرفوا كله (يقولون ربنا آمنا)
بذلك أو محمد (فأكتبنا مع الشاهدين)
من الذين شهدوا بأنه حق أو نبوته أو
من أمتهم الذين هم شهداء على الأمم يوم
القيامة (ومالنا لا تؤمن بالله وما جاءنا من
الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم
الصالحين) استفهام انكار واستبعاد
لانتفاء الايمان مع قيام الداعي وهو الطمع
في الانخراط مع الصالحين والدخول في
مداخلهم أو جواب سائل قال لم آمنتم ولا
تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من
معنى الفعل أى وأى شئ حصل لنا غير
مؤمنين بالله أى بوحده انبته فانهم كانوا
مثلثين أو بكتابه ورسوله فان الايمان بهما
ايمان به حقيقة وذكره توطئة وتعليقاً
ونطمع عطف على تؤمن أو خبر محذوف
والاول للحال أى ونحن نطمع والعامل فيها
عامل الاولى مقيد اياها أو تؤمن

وهو مطلق والثابت بعد اعتبار تقيده فعامله متعدد معنى كافى رزقوا منها من ثمرة وأفعول التفضيل
فكانه قيل كيف عدم الايمان في حال الطمع المذكور وهذه حال مترادفة ولزوم الاولى لا يخرجها عن
الترادف واذا كانت من فاعل تؤمن فهي متداخلة وقيل معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى أنها
لوجعت حالاً مستقلة ولم يعتبر التقييد كان المال مالنا ونطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون عدم
الايمان وعبارة المصنف رحمه الله تعالى نائية عنه فانها توجب العمل لاصحة المعنى وما ذكره لازم
ايضاً لانه انما يشكر الحال النائية بعد انكار الاولى لانها لازمة بل هي معتبرة من اجزاء الجملة الاولى
كما مر وقيل ان في صحة قولنا مالنا ونحن نفعل كذا بالواو والحالية نظر بالنظر الى الاستعمال وأن الحالين
على الاول لا متداخلتين ولا مترادفتين لعدم صحة ذكر الثانية بدون الاولى وعدم كونها حالاً عامي
حال عنه ولتسم هاتين حالين متلاصقتين فالحالان المتعاقبتان ثلاثة أقسام اهـ بمعنى أن الحال الواقعة
بعد مالنا وما بالنا لا يصح اقترانها بالواو لانها لازمة والانكار منصب عليها وبها تمام الفائدة كما ذكره
الحياة وعليه قوله * ما بال عينك منها الماء ينسكب * وقد ذكر مثل هذا في سورة آل عمران حيث
اعترض على قول الكشف ما باله وهو آمن وهذا من فوائد التي تفرد بها الكنها كلمة حق أريد بها باطل
لانه مسلم في الحال الاولى المتوقف عليها تمام الكلام وأما اذا جاء بعدها حال أخرى ففضله فالسمع
فيها خلاف ما ذكره والدراية تقتضيه كقول جرير

ما بال وجهك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاحقين

وكقول الآخر وقد أنشده ابن الاعرابي

وقائـله ما باله لا يزورها * وقد كنت عن تلك الزبارة في شغل

وقد مر لنا كلام فيه في سورة آل عمران وأما ما ذكره في تثليث الحال فقد علمت رده وكذا قوله ليست
حالا عامي حال عنه لا وجه له (قوله أي عن اعتقاد من قولنا الخ) في الكشف بما تكلموا به عن
اعتقادوا خلاص من قولك هذا قول فلان أي اعتقاده وما يذهب اليه وقال التحرير أول كلامه يشعر بأن
القول حقيقة لكنه مقيد بأن يكون عن اعتقادوا خلاص وآخره يشعر بأنه مجاز عن المذهب والراي
والاعتقاد وبالجملة فالقصد الى أن الاثبات ليست بمجرد القول وأجيب بأن مراده أنه حقيقة لانه الاصل
وأن القول اذا لم يقيد بالخالو عن الاعتقاد يكون المراد به المقارن للاعتقاد كما اذا قيل هذا قول فلان
لان القول انما يصدر عن صاحبه لا فائدة الاعتقاد وعبارته أحسن ولذا عدل عنها (قوله أحسنوا
النظر والعمل الخ) الاول مخصوص والثاني عام أو الاول نظر الى افادة الحسوث وتقدير معمول
والثاني الى الحاقه بالاسماء وعدم تقدير متعلق والآيات الاربع هي من قوله واذا اتمعوا الى هنا وقوله
وروي أنها نزات الخ هو حديث أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والواحد من طريق ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير رضي الله عنه مر سلا فلا
وجه لقول العراقي في التخريج انه لم يقف عليه وانكاره وكذا ما بعده أخرجه ابن جرير عن سعيد بن
جبير (قوله عطف التكذيب بآيات الله الخ) المراد بالمصدقين من سبق ذكرهم لانه تعالى أنابهم
بما قالوه وهو الصدق النافع فذكر هؤلاء بعدهم ليمت الوعد والوهد وبضد هاتين الاشياء (قوله
أي ما طاب ولذمنه الخ) ليعطف تفسير لان الطيب يستعمل في القرآن بمعنى الحلال وبمعنى اللذيذ فأشار
الى أن المراد الثاني بقوله ما أحل الله وتضمن ما قبله لما ذكر يفهم من مدحهم بأنهم رهبان وجعل الحلال
حراما لانهم لا يقربون النساء ولا يأكلون اللحوم ويجعلونها محرمة عليهم ولا ينافيه أنه مدحهم بذلك لانه
كان في دينهم مدح وحوارب مدح بالتسبيح الى قوم مذموم بالتسبيح الى آخرين فلا يرد عليه شيء كانوا هم
وجعل الاعتداء عبارة عن تحريم الحلال فيكون تأكيده القول لا تحرموا الخ وفي التوجيه الثاني عن
تحليل الحرام بعد النهي عن تحريم الحلال فهو تأسيس وسيأتي جعله بمعنى النهي عن الاسراف في الحلال

(فأنابهم الله بما قالوا) أي عن اعتقاد من
قولك هذا قول فلان أي معتقده (جنات
نجبري من تحتها الانهار خالد بن فيها وذلك
جزء المحسنين) الذين أحسنوا النظر
والعمل أو الذين اعتادوا الاحسان
في الامور والآيات الاربع روي أنها
نزات في النجاشي وأصحابه بعث اليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكتابه فقراه
ثم دعا جعفر بن أبي طالب والمهاجر بن
معمر وأحضر الرهبان والقسيسين فأمر
جعفر أن يقرأ عليهم القرآن فقروا سورة مريم
فبكروا وآمنوا بالقرآن وقيل نزات في ثلاثين
أوسب من رجلا من قومه وفدوا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقروا عليهم سورة
يس فبكروا وآمنوا (والذين كفروا
وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) عطف
التكذيب بآيات الله على الكفر وهو ضرب
منه لان القصد الى بيان حال المكذبين وذكرهم
في معرض المصدقين بما جاء به الترهيب
والترهيب (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا
طيبات ما أحل الله لكم) أي ما طاب ولذمنه
كانه لما تضمن ما قبله مدح النصارى على
ترهيمهم والحل على كسر النفس ورفض
الشهوات عقبه النهي عن الاقراط في ذلك
والاعتداء عما حذر الله سبحانه وتعالى يجعل
الحلال حراما فقال (ولا تعتدوا ان الله
لا يحب المعتدين)

ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا واحدا وما أحل الله لكم إلى ما حرم عليكم فتكون الآية ناهية عن تحريم ما أحل وتحليل ما حرم داعية إلى القصد بينهما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف القيامة لأصحابه يوم ما وبالغ في إنذارهم فرفقوا واجتمعوا في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا على أن لا يزالوا صائمين قائمين وأن لا يتاموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم والودك ولا يقربوا النساء والطيب ويرفضوا الدنيا ويلبوا المسوح ويسبوا في الأرض ويجبوا مذاكيرهم قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم إني لم أؤمر بذلك إن لا أنفسكم عليكم حقا فصوموا وأفطروا وقوموا واناموا فإني أقوم وأنام وأصوم وأفطروا كل اللحم والدم وأتى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فنزلت (وكو أعمار زككم الله حلالا طيبا) أي كوا ما أحل لكم وطاب عمار زككم الله فيكون حلالا مفعول كوا وعمار حال منه تقدمت عليه لانه نكرة ويجوز أن تكون من ابتدائية متعلقة بكوا ويجوز أن تكون مفعولا وحلالا حال من المومول أو العائد المحذوف أو صفة مصدر محذوف وعلى الوجه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن ذلك رالحلال فائدة زائدة (واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) هو ما يبدون من المرء بلا قصد كقول الرجل لا والله وبلى والله واليه ذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل الحلف على ما بطن أنه كذلك ولم يكن واليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي أيمانكم صلة يؤاخذكم أو اللغو لانه مصدر أو حال منه (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) بما وثقتم الأيمان عليه بالقصد والنية والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنثتم أو بئس ما عقدتم فحذف له علم به قرأ أحسنه والسكاني وابن عباس عن عاصم عقدتم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاقبتهم وهو من فاعل بمعنى فعل (فلقارنه) فكفارته نكته

وقال النحر يرانه أشار في الكشف إلى أربعة معان للاعتداء تجاوز حد الشرع أو حد الاعتدال في الاتفاق أو الظلم على الإطلاق أو مقيد بتحريم الطيبات (قوله ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا الخ) فالمعنى لا تتجاوزوا الحلال إلى الحرام وتحرموا ما أحل من قوله لا تحرموا طيبات الخ وتحليل ما حرم الخ مستفاد من لا تعتدوا على هذا التفسير والمراد بفعله تعاطيه أو اعتداده وحله وفيه تأمل وقوله داعية إلى القصد أي الاعتدال وعدم الاسراف إشارة إلى درج المعنى الآخر في النظم (قوله روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث رواه ابن جرير والواحد في أسباب النزول عن مجاهد وعكرمة والسدي وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع بعنه ورقوا بمعنى رقت قلوبهم من خشية الله وهو ضد القسوة وعثمان بن مظعون بظاء معجمة وعين مهملة صحابي يكنى أبا السائب جمحي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا وهاجر المهاجرين وشهد بدره وأول من مات من المهاجرين بالمدينة على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة وقبل بعد اثنين وعشرين شهرا منها ودفن بالبقيع رضي الله عنه وفي كلام بعضهم والذي رواه المحدثون أن عثمان بن مظعون وعلياً وأباذر رضي الله عنهم هم وأبأن يحتصموا ويقتتلوا فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل فيهم الآية لا آتية ليس على الذين آمنوا والذي ذكره مستتر من عدة أحاديث وأصله في الصحيحين والودك بفتح الواو والال المهولة والكاف النجم والمسوح جمع مسح وهو اللباس أي القليظ من الملابس والسياسة في الأرض عدم التوطن والقرار والمذاكير جمع ذك على خلاف القياس للفرق بينه وبين جمع الذك ضد الاتي وقيل لا واحد له كعباديد وتمة الحديث بمعنى ما ورد فيه لارهبانية في الدين (قوله كوا ما أحل لكم وطاب الخ) إشارة إلى أنه إذا كان مفعولا يكون صفة لأمأ كقول كوا هو الشائع فيه فهو بمعنى ما أحل لا بالمعنى المصدري وقوله تقدمت عليه لانه نكرة إشارة إلى أنه كان صفة وصفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا فلا يرد عليه أنه نكرة موصوفة يصح مجي الحال منها ولا يلزم تقدمه كما قيل وقوله ويجوز أن تكون مفعولا أي صفة مفعول فاعلة مقامه أي شأما رزقكم ويحتمل أنه نفسه مفعول بتأويل بعض وهو تكلف أو صفة مصدر أي أكلا والال بفتح الدال دليل لتأني شمول الرزق للحلال والحرام إذ جعله تأكيذا لخلاف الظاهر وهو رد على المعتزلة وقوله وعلى الوجه الخ رد لما يؤولهمه كلام الكشف من اختصاصه ببعضها (قوله هو ما يبدون من المرء بلا قصد الخ) أي ما سبق إليه لسانه من غيرنية العين هذا عند الشافعي رضي الله عنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لغو اليمين أن يحلف على أمر مضى يظنه كذلك فان علمه على خلافه فهي غموس والادلة على المذهبين مبسوط في الفروع والاصول وقيل على تعلق في أيمانكم يؤاخذكم فني للسببية قوله ان امرأة دخلت النار في هرة وقوله أو حال منه أي من اللغو معطوف على صلة (قوله بما وثقتم الأيمان عليه الخ) يقتضي أن ما موصولة لتقدير العائد وجعلها في الكشف مصدرية قيل وهو أحسن لوقوعها في مقابلة اللغو ولعدم الاحتياج إلى التقدير (قوله والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنثتم الخ) المراد بالمؤاخذة المؤاخذة في الدنيا وهي الاثم والكفارة لان فيها عقوبة لا في الآخرة حتى يرد أن المؤاخذة ليست في وقت الحنث فالوجه هو الثاني وتعيد الأيمان شامل للغموس عند الشافعية وفيه كفارة عندهم وأما عندنا فلا كفارة ولا حنث فيه قدر إذا حنثتم فكان التقدير من إشارة إلى المذهبين وقراءة التخفيف ظاهرة وقراءة عاقده فاعل فيها الأصل الفعل وكذا قراءة التشديد لان القراءات يفسر بعضها بعضا أو بالمبالغة فيها باعتبار أن باللسان والقلب لأنه لا تشديد لالسان كما توهم (قوله فكفارته نكته أي البعلة التي تذهب انهم الخ) منهم من جعل هذا الضمير عائدا على الحنث المفهوم من السياق ومنهم من جعله عائدا على ما الموصولة بتقدير مضاف أي نكته ومنهم من جعله عائدا على العقد الذي في ضمن الفعل بتقدير مضاف وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أنه قصد الثاني ويحتمل غيره أيضا وأما عوده على الأيمان لانه مفرد كالانعام

أومؤول بغير دفلا حاجة اليه وما بني عليه سيأتي ما فيه والفعلة بفتح الفاء المرة من الفعل وفعله به
 توجيه بالتأنيث وإشارة إلى أنه بالمعنى المصدري لقوله اطعام وتذهب من الاذهاب وقوله وتستزها إشارة
 إلى أن معنى التكفير باغاة السر والمراد به المحولان المحمولان لا يرى كالمستور (قوله واستدل بظاهره
 على جواز التكفير بالمال الخ) قديمه بالمال ليخرج التكفير بالصوم فإنه لا يكون إلا بعد الحنث عندهم
 لأنه عند المجز عن غيره والعجز لا يتحقق بدون حنث وقيد بعض الشافعية جواز تقديم المال بما إذا لم
 يكن الحنث معصية وأطلقه بعضهم وهو الصحيح وعليه المصنف رحمه الله تعالى وقاسوه على تقديم الزكاة
 على الحول ووجه الاستدلال بظاهر الآية أنه جعل الكفارة عقب اليمين من غير ذلك والحنث وقال
 ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ونحن نقول أن الآية تضمنت إيجاب الكفارة عند الحنث وهي غير
 واجبة قبل الحنث فثبت أن المراد بما تقدم الإيمان وحنثهم فيها وقد اتفقوا على أن معنى قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأطرف عدة من أيام أخر فكذا هذا وقوله على جواز
 التكفير إشارة إلى أن ما قدره أولا من قوله إذا حنثتم قيد للوجوب وكذا قوله كفارة نكته فلا يقال
 أنه إذا كان التقدير ما ذكر كيف تكون الآية دليلًا لهم فتأمل (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من
 حلف على يمين الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقيل عليه أن دلالة
 الفاء الجزائية على التعقيب من غير تراخ ممنوعة وبعد التسليم الواقع في حيز الفاء مجموع التكفير
 والائتمان ولادلالة على الترتيب بينهما لا ترى أن قوله إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر
 الله وذروا البيع الآية لا يقتضي تقديم السعي على ترك البيع بالاتفاق وأيضا فنورد في هذا الحديث
 فليكفر عن يمينه ثم أيات بالذي هو خير وروى رواية أخرى فليأت الذي هو خير ثم يكفر ويرجئها هذه
 بالشيعة وجعلنا كلمة ثم في الأخرى بمعنى الواو وفيه بحث لأن إثبات الشيعة لا يسمع بغير نقل وهم
 يجمعون بين الرويتين بأن أحدهما البيان للوجوب والأخرى لبيان الجواز وأيضا فتدبر في تأنيدها
 أخرى يدل على أنهم ما سبوا (قوله من أقصده في النوع أو القدر الخ) أقصد أفعل تفضيل من القصد
 وهو الاعتدال وقوله ونصف صاع عند الحنثية أي من البر وصاع من الشعير وقوله ومحل النصيب
 أي ومحل الجبار والمجور وهو من أوسط واطعام مصدر ينصب مفعولين الأول منهما ما أضيف إليه
 وهو عشرة والثاني محذوف أقيمت صفته مقامه أي طعاما أو قوتا أو هو مرغوع على أنه بدل من اطعام
 أو خير مبتدأ محذوف أي طعامهم من أوسط وقيل على البدلية أن أقسام البدل لا تتصور هنا وأجيب
 بأنه بدل كل من كل بنية تدبر موصوف أي اطعام من أوسطه نحو أعجني قري الأضياف قراهم من
 أحسن ما وجد (قوله وأهلون كارضون الخ) أرضون بـ تكون الزاء هنا ويجوز فتحها بـ يعني جمع
 مذ كرسالم على خلاف القياس لأن قياس مفردة أن يكون علما أو صفة وهذا اسم جامد كارض والذي
 سوغه أنه استعمل كثيرا بمعنى مستحق فأشبهه الصفة (قوله وقرئ أهاليكم الخ) هذه قراءة جعفر
 الصادق وكن القياس فتح الياء خلفه الفحة لكنه شبه الياء بالالف فقد راعى أربابها ولم يزل كما في الكشاف
 بعدى كرب لأنه نقل بالتركيب بخفف إلا أن يقال إن صيغته ثقيلة فأشبهت المركب وهو ما جمع أهل
 على خلاف القياس كما قال ابن جني وأحد هما لالة وأهلاة قالوا وهو محتمل أن يكون
 مراده أن له مفردا مقدرا وهذا ويحتمل أنه سماع من العرب فيه ومن قال أنه اسم جمع أراد به الجمع
 على خلاف القياس كما سبأني (قوله عطف على اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا الخ) قيل وجهه أن
 يكون من أوسط بدلا من الاطعام والبدل هو المقصود ولذلك كان المبدل منه في حكم المنحى فكانه قيل
 فكفارة من أوسط ما تطعمون واعترض بأن العطف على البدل في موقع البدل ضرورة وابدال
 كونه منه لا يكون الا غلط وهو لا يقع في التنزيل وأجيب بانع بل قد ورد على ما سبق من أنه قد يعطف
 على البدل ويكون المقصود الانتساب إلى ما تنسب إليه المبدل منه بجمعه في حكم المنحى وقد يجاب

أي الفعلة التي تذهب أئمة وتستزها
 واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال
 قبل الحنث وهو عندنا خلافا للحنثية لقوله
 عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين
 ورأى غيره خيرا من يمينه فليكفر عن يمينه
 وليأت الذي هو خير (اطعام عشرة مساكين
 من أوسط ما تطعمون أهاليكم) من أقصده
 في النوع أو القدر وهو مطلق مسكين
 عندنا ونصف صاع عند الحنثية ومحل
 النصيب لأنه صفة مفعول محذوف تقديره
 أن تطعموا عشرة مساكين طعاما من أوسط
 ما تطعمون أو ارفع على البدل من اطعام
 ما تطعمون وقرئ أهاليكم يسكون
 وأهلون كارضون وقري أهاليكم يسكون
 الباء على لغة من يسكنها في الأحوال
 الثلاثة كالالف وهو جمع أهل كالبالي
 في جمع ليل والأراضي في جمع أرض وقيل
 هو جمع أهلاة (أو كسوف ٢٢) عطف على
 اطعام أو من أوسط ان جعل بدلا

بأنه على طريقة علمتها في ما باردا والتقدير اطعام من أوسط ما تطعمون أو الباس من كسوتهم
وربأنه حينئذ يكون عطف على المبدل منه لا البدل مع ما فيه من تغيير الكلام والجواب أن المراد أنه
بالنظر إلى ظاهر اللفظ عطف على البدل فإن قيل هذا وجه آخر وهو عطفه على اطعام و... من أوسط
صفة اطعام على ما هو الظاهر أو صفة مصدر محذوف أي اطعاما من أوسط أو مفعولا به أي طعاما من
أوسط فما الباعث على هذا الوجه التعسف أجيب بأنه اختار ذلك لأنه كون الكفارة فيما يتعلق
بالمساكين متعلقة إذا كان كسوة لهم للتوب فيناسب أن يعتبر في جانب الاطعام المطعوم بخلاف
الاعتناق فإنه جنس واحد فليكن باسم المعنى وهو التحرير ومن حاول رد الكل إلى شيء واحد ذهب
إلى أن التقدير اطعام أو الباس كسوة (أقول) ما ذكره مناف لما قرره الأئمة وساموه ومثله لا يسمع ثم أنه
كيف يكون بدل غلط وهو يتوقف على كون الأول غير مراد معناه قطعاً وهذا لا يصلح هنا لأن كلامهما
متصود وكيف يعطف بدل غلط على غيره ثم أنه كيف يتأق ما ذكره من التناسب وهو على البدلية صفة
اطعام محذوف لا ينبغي ما في كلامه من الاختلال فلا يعطف عليه إلا إذا قطع عما قبله وكان خبر مبتدأ
محذوف والمناسبة المذكورة لا يتكافأ لاجلها مثل هذه التكافؤ فلا وجه للتقدير فتأمل وأما بدل
الاشتمال الذي ادعاه بعضهم فمما لا شبهة في عدم صحته (قوله وهو ثوب يغطي العورة الخ) تفسير
للكسوة تبع فيه الزمخشري وأورد عليه أنه يخالف لما ذهبه فأنهم ما يسمى كسوة قبص أو أزار
أو منديل أو قنعة أو القدوة بالضم والكسر من يقتدي به والاقتداء نفسه كالكسوة فأنهم ما صدر واسم
المكسوة أيضاً فالمناسبة بينهما وبين الاطعام حاصلة من غير التماثل السابق وقوله جامع قبص الخ كلامه
ظاهر في أن كل واحد منها كاف وهو يخالف قول الكشاف وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أزار أو
قبص أو رداء أو كساء وعن مجاهد ثوب جامع وهو ما يستر البدن على ما هو المتعارف وجامع منون
ما بعده بدل منه أو مضاف والأول أولى (قوله أو كسوتهم) بكاف الجر الداخلة على اسوة بضم الهمزة
وكسرها أيضاً وهي كما قال الراغب الحال التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره من حسنات أو قبيحات وهو
من الأسى وهو الحزن وهو الازالة فتحو كرات النخل أزات كربه وهذا اسوة هذا أي مثله فالكاف على هذه
القراءة زائدة ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى كمثل ما تطعمون وهذه قراءة سعيد بن جبيرة وابن السميع
وهي شاذة وهمزة بدل من واولا منه من المؤاساة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله والكاف
في محل الرفع الخ ظاهر كلامه أنه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أنه بيان للمعنى ولذا قيل أنه ليس بمستقيم
والأولى طعام كسوتهم على الوصف فهو عطف أيضاً على من أوسط وعلى هذه القراءة يكون التخيير بين
الاطعام والتحرير فقط وتكون الكسوة ثابتة بالسنة وقيل إنها في الكسوة وفيه نظر وقال
السفاسي قدر أبو البقاء أي مثل اسوة أهلكم في الكسوة فلا تكون الآية عارية من الكسوة وفيه
نظر لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه وجوز فيها النصب أيضاً على أحد الوجوه في أعراب من أوسط
وجعله معطوفاً عليه وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه في المعتقد الإيمان ودليله والجواب عنه مفصل
في محله (قوله ومعنى أو إيجاب إحدى الخصال الثلاث الخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب
الخير وهو أن الواجب أحد الأمور لا على التعيين لا مانع إلى بعض المعتزلة أن الواجب الجمع ويسقط
بواحد وبعضهم الواجب معين عند الله وهو ما يقع له المكاف فيختلف بالنسبة إلى المكلفين وبعضهم أن
الواجب واحد معين لا يختلف لكن يسقط به وبالأخرى فتفاوتها قدرها وتوابعها لا ينافي التخيير المقوض
تفاوته إلى الهم وقصد زيادة الثواب فإن الكسوة أعظم من الاطعام والتحرير أعظم منها (وهنا
بحث) وهو أن أو لا أحد النيتين أو الأشياء وإنما فيه التخيير بعد الطلب فقوله كفارة اطعام خبر لفظا
طلب معنى لأن المقصود منه إيجاب ذلك وحينئذ كيف تكون الفاء لتعقيبها إذ لو كان كذلك لاقتضى
وجوبه قبل الحنث ولا قائل به فإن قيل يقدر له قيد كما زل يبق له دلالة على ما ذكره فتأمل وقوله واحدا

وهو ثوب يغطي العورة وقيل ثوب جامع قبص
أورداء أو أزار وقيل بضم الكاف وهو لغة
كقدوة في قدوة أو كسوتهم بمعنى أو كمثل
ما تطعمون أهل بكم اسرافاً كان أو تقتسيرا
تؤاسون بينهم وبينهم أن لم تطعموهم الأوسط
والكاف في محل الرفع وتقديره أو اطعامهم
كسوتهم (أو تحرير رقبته) أو اعتناق انسان
وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه فيه
الإيمان قياساً على كفارة القتل ومعنى أو
إيجاب إحدى الخصال الثلاث مطلقاً بخير
المكاف في التعيين (فمن لم يجده) أي واحداً
منها (فصيام ثلاثة أيام) فكفارة صيام ثلاثة
أيام

من المأثر من أن أرفق خبير (قوله والشواذ ليست بحجة عندنا الخ) قال في الأحكام قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنه - ما وجدنا من متابعات لا يجوز فيهما التفريق فثبت المتابع
بقول هؤلاء ولم يثبت بالتلاوة لجواز أن تكون التلاوة منه - وخة والحكم ثابتا وهو قول أصحابنا وقالوا
أيضا أن قرأته كروايته وهي مشهورة فيزاد بها على القطعي فما ذكره غير مسلم - لم عندنا - وقوله وحفتم
مترتبة عليه (قوله بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ) أصل معنى الضمة البذل والمراد عدم البذل
وللسلف في الحفظ هذا تناسل قوم معناه أحفظوا أنفسكم عن الحنث فيها وإن لم يكن الحنث معصية
وقال آخرون معناه أقلوا من الإيمان لقوله تعالى ولا تتجهلوا الله عرضة لايمانكم وعليه قول الشاعر
قليل إلا لا يحافظ ليمينه * إذا بدرت منه الالية برت

وقال قوم راعوها لكي تؤدوا الكفارة إذا حنثتم فيها لأن حفظ الشيء رعاية قالوا هو - هذا هو الصحيح أما
الأول فلا معنى له لأنه غير منهي عن الحنث إذا لم يكن الفعل معصية وقد قال صلى الله عليه وسلم فليأت
الذي هو خير وليكفر كما مر وقال تعالى قد فرض الله - ثم تحله أيمانكم فثبت أنه غير منهي عن الحنث
إذا لم يكن معصية فلا يجوز أن يكون أحفظوا أيمانكم نهيا عن الحنث وأما القول بأنه منهي عن الحلف
فما قطوا - لأنه كيف يكون الأمر بحفظ اليمين نهيا عن اليمين وهو - بل هو لا كونه - الحلف بالمال بمعنى
لا تكسبه وأما البيت فلا شاهد فيه لأن معنى حافظ ليمينه أنه مراعاة لها بأداء الكفارة ولو كان معناه
ما ذكرنا كان أكثر ما قبله وإلى هذه الأقوال أشار المصنف رحمه الله تعالى وفي الكشف معنى آخر
وهو أن المراد أحفظوها ولا تنسوا كيف - لمنتم بها (قوله أي من مثل ذلك البيان) يعني أنه إشارة إلى
مصدر الفعل المذكور وقدم تحقيقه في البقرة في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فذكر - وقوله
نعمة التعليم قدره مفعولا بقرينة ما قبله وقوله أرزعه جمع نعمة منصوب عطفا عليه فهو عام والواجب
شكرها مبينة لنعمة (قوله فإن مثل هذا التبيين يسهل لكم المخرج منه) في الكشف لعلمكم
تذكرون نعمة - فمبى علمكم ويسهل عليكم المخرج منه - فقبل المخرج من الحنث وقيل المخرج منه
فيما يعلمكم أي من التكليف ولولا العائد لكان الأحسن أن يجعل ما صدر به وقيل أنه للشكر وقوله
فإن الخ دليل على صحة إرادته - نعمه الواجب شكرها أي من مثل هذا التبيين يسهل الخروج من الشكر
لأن شكر نعمة العمل مما يعرف من كلامه فتأمل (قوله قدر زعاف عنه العقول الخ) قيل الرجز
والرجس بمعنى وهو الشيء القذر وقيل مائة تقدره العقول وقال الزجاج أنه كل ما استقدر من عمل قبيح
وأصل معناه الصوت الشديد ولذا يقال للغمام رجاس رعدة ولما كان فيه الأخبار عن منه - قد يفرد
فأما أن يكون خبرا عن الأول وخبر الأخيرين مقدرا أي رجس وفسق وكفر ونحوه أو في الكلام مضاف
إلى هذه الأشياء والخبر له أي انما شأن هذه الأشياء أو زعافها أو لا حاجة إلى تقدير لأنه يجوز الأخبار
عن هذه الأشياء بأنهم رجس كما قيل انما المتشركون نجس لأنه مصدر يستوي فيه التلذذ والكثير وهذا
أحسن (قوله لأنه مسبب عن تسويله وتزيينه) يعني جعله عملا للشيطان مع أنه أعمى ببلادة أن عمل
الشيطان أي تزيينه مسبب لها أو من لا بداء أي ناشئ من عمله وإذا قدر التعاطي فقبل لا حاجة إلى
التأويل وفيه نظر (قوله الضمير للرجس أو ما ذكر الخ) رجوعه إلى الرجس لا يقتضي الأمر
بالجتناب الخرف فقط بل كل رجس وعوده على جميع ما ترتب تأويل ما ذكرنا على التعاطي المقدر وجوز
عوده إلى الشيطان وهو قريب وقوله - تقطعوا من تحقيقه في أول البقرة فتذكره (قوله أكد
تحريم الخرج والميسر الخ) وجه التأكيذ المذكور ظاهر لأنهم كانوا مرتدين في التحريم بعد نزول آية البقرة
ولذا قال عمر رضي الله تعالى عنه اللهم بين لنا في ما نأشأ في ما نأشأ من هذه - مع فهمه - بل أنتم منتهون
قال انتهى يا رب وبحت بمودة مفتوحة وحامه ملة ساكنة وتامة متناهية بمعنى خالص أي لا خبر فيه أصلا
أو الغالب عليه عدم الخير والأمر بالاجتناب عن عيها أي لا عن شربها أو فعله باعتبار الظاهر واحد

وشروط فيه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه
عنه المتابع لأنه قرئ ثلاثة أيام متتابعات
والشواذ ليست بحجة عندنا إذ لم تثبت كتابا
ولم تر سنة (ذلك) أي المذكور (كفارة)
أي أنكم إذا حنثتم (وحنثتم) واحفظوا
أيمانكم (بأن تضمنوا بها) أو لا تبدلوا الخ
أو بأن تبرؤا منها ما استطعتم ولم يثبت بها خبر أو
بأن تكفروا إذا حنثتم (كذلك) أي مثل ذلك
البيان (بين الله لكم آياته) إعلام بمرادهم
(لعلمكم تشكرون) نعمة التعليم أو نعمة
الواجب شكرها فإن مثل هذا التبيين يسهل
لكم المخرج منه (بما يعلمكم أي الأصنام التي نصبت
والميسر والانساب) سبق نفس - بمرادها في أول
العبادة (والأزلام) قدر زعاف عنه العقول
السورة (رجس) قدر زعاف عنه المعلومات
وافردة لأنه خبر للرجس ونحوه بمرادها في أول
محدوف أو مضاف محذوف كأنه قال انما
زعموا في الخرج والميسر (من عمل الشيطان)
لأنه مسبب عن تسويله وتزيينه (فاجتنبوه)
الضمير للرجس أو ما ذكر أو لتعاطي (لعلمكم
تفعلون) أي تقطعوا بالاجتناب عنه وأعلم
أنه سبحانه وتعالى أكد تحريم الخرج والميسر
في هذه الآية بأن صدر الجملة بانما وقرنها
بالأصنام والأزلام ومما هم أرجس وجه لهما
من عمل الشيطان تنبيه على أن الاشتغال
بهم - ما شرب أو غلب وأمر بالاجتناب
عن عيها

وجعله سبباً يرجي منه الفلاح ثم قرئ ذلك بأن
بين ما فيه من المغاسد الدينية والدنيوية
المقتضية للتحريم فقال تعالى (انما يريد الشيطان
أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)
وانما خصهما باعادة الذكر وشرح ما فيهما
من الوبال تنبيهاً على انهما المقصودان بالبيان
وذكر الانصاب والازلام للدلالة على انهما
مثلهما في الحرمة والشرارة لقوله عليه
الصلاة والسلام لا مشرب الخمر كعباد الوثن
وخص الصلاة من الذكر بالافراد للتعظيم
والاشعار بأن الصادق منها كالصادق عن
الايمن من حيث انها عماده والفارق بينه
وبين الكفر ثم أعاد الحديث على الانتهاء بصيغة
الاستفهام مرتبة على ما تقدم من أنواع
الصوارف فقال (فهل أنتم منتهون) ايذاً
بأن الامر في المنع والتحذير بالغ الغاية
وأن الاعذار قد انقطعت (وأطيعوا الله
وأطيعوا الرسول) فيما أمر به (واحدروا)
ما نهي عنه أو مخالفتهم (فان توليتم فاعلموا
أنما على رسولنا البلاغ المبين) أي فاعلموا أنكم
لم تضروا الرسول صلى الله عليه وسلم
بتوليكم فانما عليه البلاغ وقد أدى وانما
ضرتكم به أنفسكم (ليس على الذين آمنوا
وعمِلوا الصالحات جناح فيما طعموا) مما
لم يحرم عليهم لقوله (اذا ما اتقوا وآمنوا
وعمِلوا الصالحات) أي اتقوا المحرم وثبتوا
على الايمان والاعمال الصالحة (ثم اتقوا)
ما حرم عليهم بعد كالحرم (وآمنوا) بتحريمه
(ثم اتقوا) ثم استمروا واثبتوا على اتقاء
المعاصي (وأحسنوا) وتحذروا الاعمال
الجيلة واشتغلوا بما روي انه لما نزل تحريم
الخمر قالت الصحابة رضي الله تعالى عنهم
يا رسول الله فكيف يا خواتنا الذين ماتوا
وهم ينسربون الخمر وبأكلون الميسر فترأت
ويحتمل أن يكون هذا التكرير باعتبار
الافاق الثلاثة

الوجوه والاذا رجع الضمير الى التعماطي لا يكون كذلك (قوله وجهه سبباً يرجي منه الفلاح) ضمير
وجهه للاجتناب والسببية من اهل لانها بمعنى كى ووجهه المبالغة فيه باعتبار ظاهر الترجي وافادته انه ذنب
عظيم بعد ارتكابه لا يقطع بالفلاح بمجرد الاقلاع عنه بل يرجي له ذلك (قوله) وانما خصهما باعادة
الذكر أي الخمر والميسر هما المقصودان لانهما هما اللذان صدر امرهم كما قال تعالى بسـئلوكم عن الخمر
والميسر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كعباد الوثن حديث رواه الترمذي بلفظ مد من الخمر
وجعل على المستحل ولا حاجة اليه وهذا دليل على بعض المدعى أو جعل الزلام بمنزلة الوثن وهو بعيد
وقيل انهما لم يخصا بالذكر لان معنى بصدكم عن ذكر الله بعبادة غيره وهي الانصاب وعن الصلاة بالاستغفال
بالازلام وهو تقدير من غير دليل والشرارة بكسر الشين المبهمة الشر (قوله) وخص الصلاة من الذكر
بالافراد الخ لان ما يصد عن ذكره يصد عنها الا ان الذكر من أركانها فأفردت بالذكر تعظيماً لها كما في ذكر
الخاص بعد العام (قوله) والاشعار بأن الصادق منها كالصادق عن الايمان الخ) كان وجهه أن الاول
بيان لتعظيمها في ذاتها وهذا بيان لانه غاية مراد الشيطان من شرب الخمر ومنتهى آماله ذلك فيها ولا
أحب الى الشيطان من ابقاعهم في الكفر فلو لا أن تركها يؤدى اليه لما كانت محط نظره ولذلك سميت
عماد الدين في الحديث لان الخبائ لا يقوم بلا عماد والفساد بين الايمان والكفر الصلاة لان
التصديق القلبي لا يطاع عليه وهذه أعظم شعائر المشاهدة في كل وقت ولذا طلبت فيها الجماعة
ليشهدوا الايمان ويشهدوا به فافهمه فانه خفي على من قال انه لا اشعار في النظم بما ذكر وصدها عن
الصلاة لانها تشغلهم عنها ولان السكران لا يقرب الصلاة (قوله) أعاد الحديث على الانتهاء الخ) لانه
فهم أولاً من قوله تعالى فاجتنبوه مع ماله من تأكيدات التحريم وقوله ايذاً بأن الامر الخ أي الشأن
والحال أو الامر الطلبي باجتنابه بل غاية الظهور حتى لا حاجة الى أمرهم به اظهروا دلالة القاطعة
للاعداء فلذا عبر بالاستفهام الانكارى مع الجملة الاسمية والناء المعقبة الدالة على أنهم اقد ثبتت
الصوارف عنها وتبينت وجوه الفساد فيها حتى ان العاقل اذا خلى ونفسه بعد ذلك لا ينبغي ان يتوقف
في الانتهاء وقوله أو مخالفتهم أعم من التنسب الاول فيكون مؤكداً لقوله أطيعوا الله وعلى الاول
مؤسس ولذا قدمه وقوله وانما ضررتكم به أنفسكم إشارة الى أن قوله فاعلموا الخ جواب باعتبار لازمه
المكتفى به عنه (قوله) اذا ما اتقوا الخ) تليق تقي الجناح بهذه الاحوال ليس على سبيل اشتراطها
فان عدم الجناح في تناول المباح الذي لم يحرم لا بشرط بشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على
أنهم بهذه الصفة وسبب النزول ليس وجهها آخر في معنى الآية ودفع ما فيها من التكرار بل إشارة الى ان
الآية ترأت في المؤمنين عامة ويدخل فيهم هذه الطائفة أو في هذه الطائفة لكن الحكم عام وقوله اتقوا
المحرم الخ إشارة الى دفع التكرار في الآية وسبب أي تفصيله (قوله) روي أنه لما نزل الخ) أخرجه
أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو في الصحيحين عن أنس رضي الله تعالى عنه
(قوله) ويحتمل أن يكون هذا التكرير الخ) قال الطيبي رحمه الله تعالى المعنى أنه ليس المطلوب من
المؤمنين الزهادة عن المستلذات وتحريم الطيبات وانما المطلوب منهم الترقى في مدارج التقوى والايمان
الى مراتب الاخلاص واليقين ومعارج القدس والكمال وذلك بأن يثبتوا على الاتقاء عن الشر
وعلى الايمان بما يجب الايمان به وعلى الاعمال الصالحة لتحصيل الاستقامة القائمة التي يتمكن
بها الى الترقى الى مرتبة المشاهدة ومعارج أن تعبد الله كأنك تراه وهو المعنى بقوله تعالى وأحسنوا الخ
وبه ينتهي لازمي عند الله ومحبهه والله يحب المحسنين وفي هذا النظم نتيجة من قوله صلى الله عليه وسلم ليس
الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ولا اضعاء المال ولكن الزهد أن تكون بما يد الله أوثق من أن يفي
يديك وهذا دفع للتكرير وأنه ليس مجرد التأكيد لانه يجوز فيه العطف بشم كما صرح به ابن مالك في قوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون بل به باعتبار تغاير ما عاق به مرة بعد أخرى والمصنف رحمه الله

أشاراً ولا إلى تغايرها بأن المراد بالاول اتقاء ما حرم عليهم أولاً مع الثبات على الايمان والاعمال الصالحة
اذ لا ينفع الاتقاء بدون ذلك والثاني اتقاء ما حرم عليهم بعد ذلك من الخروص وهوى والايمان التصديق
بتحريم ذلك والثالث الثبات على اتقاء جميع ذلك من السابق والحادث مع تحريم الاعمال الجبلة فالمراد
بالاوقات الثلاثة زمان التحريم الاول الماضي وزمان التحريم الثاني الذي هو منزلة الحال وزمان الثبات
على جميع ذلك في المستقبل (قوله أو باعتبار الحالات الثلاث) بأن يتق الله ويؤمن به في السر ويحجب
ما يضر نفسه من عمل واعتقاد ويتق الله ويؤمن به علانية ويحجب ما يضر الناس ويتق الله ويؤمن به
بينه وبين الله بحيث يرفع الوسائط وينتهي الى أقصى مراتب التقوى في الدرجة السابعة القابلة للتقوى
النفسانية ولما في هذه الحالة من الزاني منه تعالى ذكر الاحسان فيها لان الاحسان كما فسره النبي صلى الله
عليه وسلم في حديث البخاري الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (قوله أو باعتبار المراتب الثلاث)
أي مراتب التقوى الثلاث التي مرتفصلها ومن قال المراد به مبدأ السلوك أو مبدأ العمر فقد غفل عن
مراده أو تغاير التقوى باعتبار تغاير المتق منه وهو العقاب والوقوع في حرمات والتدنس بدنس
الطبيعة والهوى وقوله فلا يؤاخذهم بشئ لانه لازم المحبة فهو كتابه كما في قوله وقالت اليهود والنصارى
نحن أبناء الله وأحبناؤه فلم يعذبكم وكان الظاهر والله يجب هو لا فوضع الحسنين موضعه إشارة الى
أنهم متصفون بذلك (قوله نزات في عام الحديبية) مر أن الحديبية بالتخفيف وأن منهم من شتدها وهي
اسم مكان معروف وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل (قوله والتحقير في بشئ للتنبية الخ) ندح من
من أدحض أي أزل وهو كتابة عن إزالة الثبات والتصبر والتحقير والتقليل من شئ وتذكيره قبل علمه أن
هذه الصيغة بعينها وردت في الاموال والانس من الفتن العظام كقوله تعالى بشئ من الخوف والجوع
ونقص من الاموال والانس والثمرات وهو إشارة الى ما يقع به الابتلاء من هذه الامور فهو بعض من
كل بالاضافة الى مقدوره تعالى فانه قادر على ابتلائهم بأعظم مما ذكر ابعثهم بذلك على الصبر وبذل على
ذلك أنه سبق الوعد به قبل حلوله لتوطين النفوس فان المقابلة بالشدائد شديدة الالم واذا فكر العاقل
وجدد ما صرف عنه من البلايا أكثر مما وقع فيه باضعاف لا تقف عنده غايته فسبحان اللطيف بعباده
(أقول) ما ذكره العلامة بعينه أشأ واليه الشئ في دلائل الاجاز لان شئ انما يذكر اقصد التعميم فهو
وان من شئ الا يسبح بحمده والابهام وعدم التعيين أو التحقير لا دعاء أنه طقارته لا يعرف ولا عيب
على المتنبي قوله

لوا فللك الدوار أبغضت سعيه • لعوقه شئ عن الدوران

مع استحسانه في قول أبي حية النمرى

اذا ما تقاضى المريموم وليله • تقاضاه شئ لا يل التقاضيا

وهنا لوقيل ليلونكم بصيبتكم المعنى فالحامها لا بد له من نكته وهي ما ذكر وأما ما أورده من الآية
الآخري فشاهد له لعل له لانه المقصود فيه أيضا التحقير بالنسبة الى ما دفعه الله عنهم كما صرح به المعارض
مع أنه لا يتم الاعتراض به الا اذا كان ونقص معطوف على مجرور من ولوعطف على بشئ لكان مثل هذه
الآية بلا فرق والعجب أنه مع ظهوره أو رده الطيبي رحمه الله ولم ينبه له (قوله ليميز الخائف من عقابه
الخ) هذا بيان محصل المعنى ووجه التجوز فيه ما سيأتى من أن العلم مستعمل في لازم معناه وهو وقوع
المعلوم وظهوره لان علمه تعالى لا يتخلف عنه أو أن المراد من العلم التعلق بالمعلوم وضمير هو للعقاب أي
والعقاب لم يقع بل منتظر على صيغة المفعول ان وقع منه ثم وقوله لضعف قلبه أراد به قوله يقينه
والا فضعف القلب بالمعنى المعروف لا يناسب عدم الخوف فقوله وقوله ايمانه تفسيره ومن موصولة
ويجوز أن تكون استفهامية أي جواب من يخافه وبهذا علم ضعف ما قبل لفظ الله فاعل بعلم
فلا يصح أن يكون معنى ما ذكر والا لا ختم نظام الكلام الا أن يكون المراد من مجموع بعلم الله الخ

أو باعتبار الحالات الثلاث استعمل
الانسان التقوى والايمان بينه وبين نفسه
وبينه وبين الناس وبينه وبين الله تعالى
ولذلك يدل الايمان بالاحسان في العشرة
الثلاثة إشارة الى ما قاله عليه الصلاة
والسلام في نفسه أو باعتبار المراتب
الثلاث المبدأ والوسط والمنتهى أو باعتبار
ما يتق فانه ينبغي أن يتق المحرمات وتوقيها من
العقاب والتسببات فتحرز عن الوقوع في
الحرام وبعض المباحات تحفظا لنفسه عن
الخسة وتم نذيرها عن دنس الطبيعة
(والله يحب المحسنين) فلا يؤاخذهم بشئ
وفيه أن من فعل ذلك صار محسنا ومن صار
محسنا صار الله محبوبا (يا أيها الذين آمنوا
اسبلوا نيكابكم) الله ينشئ من الصبيته ابتلاءكم
ورما حكمكم نزات في عام الحديبية ابتلاءكم
الله سبحانه وتعالى بالصبر وكانت الوحوش
تغشاهم في رحالهم بحيث يتمكنون من
صيدها أخذ بأيديهم وطعنوا برماحهم وهم
مجرمون والتقليل والتحقير في بشئ للتنبية
على أنه ليس من العظام التي تدحض الاقدام
كلا ابتلاء يذل النفس والاموال فمن لم ينبت
عنده كيف ينبت عند ما هو أشد منه
(ليعلم الله من يخافه بالغيب) ليميز الخائف
من عقابه وهو غائب منتظر لقوة ايمانه من
لا يخافه لضعف قلبه وقوله ايمانه فذكر العلم
وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو تعلق العلم

ذلك وقوله بعد ذلك الآية لا أي بعد الآية السابقة وما علم من حاله وقيل المراد قدرة المحرم عليه فيما يستقبل فإن الآية لا بغشيان الصيد قد ضي وقوله من لا يملك جأشه بالهمزة وأصل معناه الصدر كما في الأساس وبطلق على القلب وملك الجأش ضبطه بمعنى الصبر والتحمل ويقال ربط لذلك الأمر جأشا وهو رابط وفي ضده واهي الجأش ومعناه ماذ كروفسر العذاب الايم بالوعد لانه ليس واقعا البتة ولا في حين الاعتداء والتقصير في أمر سهل وعيائه فوق التقصير فيما تصعب رعايته فلذا فوعد عليه وهذا يشبه حينان أهل السبت ولحق الوعد لا يحقق لحق العذاب فما قيل انه مناسب لمذهب المعتزلة باطل (قوله جمع حرام) بمعنى محرم وان كان في الحل ومن كان في الحرم وان كان حلالا وهما سببان في النهي عن قتل الصيد ورداح المرأة الثقبيلة الردف والكتيبة العظيمة وجعه رده بضمين وذكر القتل لما ذكر والذكاة بالذال المعجمة النحر والذبح (قوله وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه الخ) هذا مذهب الشافعي رحمه الله من أن ما لا يؤكل من الصيد فلا جواز على المحرم فيه ومذهبنا كما في كتاب الاحكام انه عام في جميع صيد البر الا ما خصه الحديث الا في ولا يقاس غير الخنثى والمراد به ما لا يؤكل من الصيد الا بالصيد ما يؤكل كالبهيمة والذئب بالاجماع فخص به ما خرج عنه فان لم يتدنه بالاذى فعليه الجزاء ولما لم يكن للخنثى علة مذكرة لم يجز القياس عليها وكونه غير مأكول اللحم لم تقم الدلالة عليه من خوى الكلام ولا ذكر اهله فيه ومن أحسن ما من يأبي القياس في مثله لمصره بالعدد وكونه غير مأكول نقي والنقي لا يكون علة (قوله خمس يقتل الخ) رواه الشيخان ورواية الحية في مسلم وقوله مع ما فيه الخ أي بالقياس عليه وهو مذهبنا وقوله هل يلغى أي يطل حكمه ولذا عبر بالقتل وهو الاصح من مذهب الشافعي أيضا (قوله ذاكر الاحرامه عالما بأنه حرام عليه الخ) وليس ذكر العمد للتقيد عند الجمهور بل امالانه المورد اولانه الاصل والخطأ ملحق به للتغليظ والاشعار بأنه يستوي فيه العمد والخطأ ووجه الدلالة أنه لا وبال ولا انتقام في الخطأ وهذا معنى قول المصنف رحمه الله بل لقوله ومن عاد الخ وقوله والخطأ ملحق به فيه نظر فان القياس لا يجري في الكفرات عندنا فانما ظاهر قول الزهري رحمه الله نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ ومذهبنا ما لا يثبت في الخطأ عملا بظاهر الآية (قوله فطمه أبو اليسر رضي الله عنه الخ) قالوا انما هو أبو قتادة رضي الله عنه كما في الصحيحين من روايته وهو الذي فعل ذلك وقد تبع المصنف فيه الكشف وقال الطبري انه ليس في شيء من الاصول يعني أصول كتب الحديث وأورد على قوله اذ روى الخ أنه يدل على أن قتلهم كان عن قصد ولا يدل على أنه علم بأنه حرام لان الحديث دل على أن حرمة صيد المحرم علم بعد نزول الآية فلا يدل على أن قتلهم عن تعمد بما فسره به وفيه نظر لانه صرح في الكشف بأنه كان محزما في الجاهلية أيضا فكان معلوما والمعلوم من الآية كونه قد شرعنا به واعلم أنه عدل عن قول المصنف في التعريف أن يقتله وهو ذاكر لا حرامه أو عالم ان ما يقتله ما يحرم عليه قتله لانه ليس بمائع لانه اذ ارعى غير صيد وأصاب صيدا وهو ذاكر لا حرامه ينبغي أن يكون عمدا وليس به وقد تكلف له ودفع آخر بأن أورد على الواو فلذا غلب المصنف رحمه الله (قوله برفع الجزاء والمثل قراءة الكوفيين الخ) الفاء اما جزائية أو زائدة في خبر الموصول قرأ أهل الكوفة جزاء مثل بتدوين جزاء ورفعه ورفع مثل وباقي السبعة برفعه مضافا الى مثل ومحمد بن مقاتل بتدوين جزاء ونصبه ونصب مثل والسلي برفع جزاء منقولا ونصب مثل وقرأ عبد الله جزاء برفع جزاء مضافا لضمير ورفعه مثل فأما قراءة الكوفيين فواضحة لان جزاء مبتدأ ومنصل صفته والخبر محذوف أي فعلية جزاء مماثل لما قبله وجوز أبو البقاء في مثل البدلية والرجح أن يكون جزاء مبتدأ ومنصل خبره اذ التقدير جزاء ذلك الفعل أو المقتول مماثل لما قبله (قوله وعليه لا يتعلق الجزاء) وأيضا المصنف يعمل بمشابهة الفعل وبوصفه بعد الشبه وأما كون المصدر بمعنى المجزى به فهو في حكم الصفة فردب أنه تفسير معنى لا تأويل اعراب فانه جعل عين الجزاء مبالغة والمقصود أنه مجزى به وفيه نظر واذ لم يتعلق

(فن اعتدى بعد ذلك) بعد ذلك الآية لا
بالصيد (فله عذاب اليم) فالوعد لا حق به
فان من لا يملك جأشه في مثل ذلك ولا يراى
سكتم الله فيه وكيف به فيما تكون النفس
أميل اليه وأمر من عليه (أي محرمون جمع
لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) أي محرمون جمع
حرام كداح وودح ولعله ذكر القتل دون
الذبح والذكاة لانهم أرادوا بالصيد ما يؤكل
لحمه لانه الغالب فيه عرفا وفيه قوله عليه
الصلاة والسلام خمس يقتل في الحل والحرم
الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب
العقور وفي رواية أخرى الحية بدل العقرب
مع ما فيه من التنبيه على جواز قتل كل مؤذ
واختلف في أن هذا النهي هل باقي حكم الذبح
فيخلق مذبح المحرم بالميتة ومذبح الوثني
أولا فيكون كالشاة المفصولة اذ ذبحها
الغاصب (ومن قتله منكم متعمدا) ذاكر
لاحرامه عالما بأنه حرام عليه قتل ما يقتله
والاكثر على أن ذكره ليس لتقيد وجوب
الجزاء فان اتلاف العامد والخماني واحد في
اجباب الضمان بل لقوله ومن عاد فنتقم الله
منه لان الآية نزات فمن تعمد اذ روى انه
عن ابيهم في عمرة الحديبية حمار وحش فطمه
أبو اليسر برحمه فقتله فزلت (جزاء منسل
ماقتل من النعم) برفع الجزاء والمثل قراءة
الكوفيين ويعقوب بمعنى فعلية أي
فواجبه جزاء مماثل لما قبله من النعم وعليه
لا يتعلق الجزاء بجزاء الفصل بينهم بالصفة
فان متعلق المصدر كالماله فلا يوصف مالم
يتم بها وانما تكون صفة

به كان صفة له أخرى لوقوعه بعد النكرة وأورد على ما ذكر أنه انما يمنع عمله في المفعول به ويجوز في الجار والمجرور لانه يكفيه راحة الفعل كما صرح حوايه (قوله وقرأ الباقون على اضافة المصدر الخ) ولما قيل على هذه القراءة ان الجزاء للمقتول لانه أولها بوجهين أن يكون مثل مقعما كما في قولهم مثلا لا يقول كذا على أنه كناية أو المراد أن يجزى أي يعطى المثل جزاءه وهذا أظهر وأقوى وفي كلام المصنف رحمه الله ان الاضافة اذا كانت للمفعول تعين المعنى الثاني فلا يلائم الجواب الاول وقيل انه يفوت عليه أيضا اشراط المماثلة بين الجزاء والمقتول فالاولى جعل الاضافة بيانية أي جزاءه ومثل ما قتل فتتفق القراءتان معني في و ليس يوارد لان جزاءه المحكوم به ما يشاومه ويعادله وهو يقتضى المماثلة خصوصا على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فتأمل (قوله وهذه المماثلة باعتبار الخلقة الخ) هذا هو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الطيبة شاة وفي النعامة بعير وهو قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وما لا نظير له فيه القيمة كالعصفور وقال أبو حنيفة وأبو يوسف المثل هو القيمة بشئى بها هديا ان شاء وان شاء اشترى طعاما وأعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما وأيدوه بأنه قد ثبت المثل بمعنى القيمة في قوله تعالى فن اعتدى عليه ثم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فان المراد قيمة المقتول بالاتفاق فوجب الحمل عليه وهو عام لما لا نظير له وفيه القيمة عندهم فيلزم عليهم استعمال المثل في معنييه ولا حاجة اليه فان قيل المثل اسم للنظير وليس باسم للقيمة وانما أوجبوا القيمة فيما لا نظير له بالاجماع لامن الآية قيل ان الله تعالى قد سمى القيمة مثالا في قوله فن اعتدى عليكم الخ ويدل على أنها مرادة أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم روى عنهم في الجملة شاة ولا تشابه بين الجملة والشاة فعملنا أنهم أوجبوا على وجه القيمة فان قيل انما يسوغ حمله على القيمة لو لم يفسر وقد فسره بقوله من النعم فلا ماساغ للتأويل قيل انما يـكون تفسيره بالواقعصر عليه وما اذا وصل به ما لا يحتمل التفسير من الصيام والطعام فلا فهو تفصيل للحكم كقوله فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الآية وقوله يهدي أي يذبح الهدى وفي نسخة يهدي وقوله وان لم تبلغ بخبر أي ان زاد على نصف الصاع ما لم يبلغه يصدق به أو بصومه يوما (قوله واللفظ الاول أو ف) لان الظاهر من مثل ما قتل من النعم المماثلة في الخلقة والهيئة وهديا بالغ الكعبة يستدعيه وأجيب بأن قوله يحكم به ذوا عدل يدل على أن الاعتبار القيمة ورد بأن القيمة كما يحتاج الى نظروا بجهاد كذا المماثلة الخلقة ~~التي~~ التقويم أحوج الى ذلك فيعلم بالطريق الاولى وقد مر أن المثل معروف في القيمة وان ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أشمل وغير محتاج الى التكاف كما أشار اليه الزمخشري (قوله صفة جزاء الخ) أو حال من الضمير المستتر في خبره المقدر وهو عليه وقوله وكما أن التقويم الخ إشارة الى جواب ما قيل من طرف أبي حنيفة ان الحكم انما يحتاج اليه في بيان القيمة وقدم الكلام فيه (قوله وقرئ ذو عدل على ارادة الجنس الخ) في الكشف وقرأ محمد بن جعفر ذو عدل منكم أراد يحكم به من بعدل منكم ولم يرد الوحدة فقيل يعني لم يقصد أن العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فان من يكفي للذين كما يكفي للواحد لكن لا دلالة على التعيين وهذا بعينه كلام الزجاج كما نقله الطيبي رحمه الله ومراده أن ذو يستعمل استعمال من للتثنية والتكثير وليس المراد بها الوحدة بل التعدد وأقله اثنان فما قيل عليه ليس في الآية انظة صالحة لقصد التعدد صلاحة من لذلك لا شبهة في عدم وروده عليه ومن فسره بالامام فتوجه فيه على أصله من غير تأويل هو ما في الكشف وهو بعينه كلام ابن جني (قوله هديا حال من الهاء في به أو من جزاء الخ) كونه من جزاء لانه خبر عنده أو قدر واجبه جزاءه وأما الزمخشري فلما قدر فعله جزاءه وجعله حالا لزمه اما الحال من المبتدأ أو أعمال الطرف من غير اعتماد وكلاهما خلاف المنصور عند النحاة وقيل فيه نظرا لجواز أن يعتبر الطرف معتمدا على المبتدأ يعني من قتله على القول بأنه خبر للشرط أو لا موصول فكأنهم ينو ذلك على أن الواقع موقع الجزاء لو كان ظرفا

وقرأ الباقون على اضافة المصدر الى المفعول وانجام مثل كما في قولهم مثلي لا يقول كذا والمعنى فعليه أن يجزى مثل ما قتل وقرئ بجزاءه مثل ما قتل ينصب ما على فالجوز جزاء أو فعليه أن يجزى جزاءه بمثل ما قتل وبجزائه مثل ما قتل وهذه المماثلة باعتبار الخلقة والهيئة عند مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما والقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقوم الصيد حيث صيد فان بلغت القيمة عن هدي تخبرين أن هدي ما قيمته قيمته وبين عن هدي يشترى بها طعاما ما قيمته كل مسكين نصف صاع من بز أو صاعا من غيره وبين أن يصوم عن طعام كل مسكين يوما وان لم تبلغ تخبر بين الاطعام والصوم واللفظ الاول أو ف (يحكم به ذوا عدل منكم) صفة جزاءه ويحتمل أن يكون حالا من خبره في خبره أو منه اذا أضفته أو وصفته وبلغته بخبره فتدبر ان وكما ان التقويم يحتاج الى نظروا بجهاد يحتاج الى المماثلة في الخلقة والهيئة اليه ما فان الانواع تشابه كذا وقرئ ذو عدل على ارادة الجنس أو الامام (هديا) حال من الهاء في به أو من جزاء

والمرنوع فاعلام تجزئتها كما في المضارع المنبأ أو الماضي بدون قد لا يتقدم المبتدأ كما ذكر في قوله
 فينتقم الله منه فيكون التقدير ههنا فهو عليه جزاء فيكون الظرف معقدا على المبتدأ المحذوف وفيه
 نظر وقيل انه اذا كان حالا من جزاء فهو فاعل لفعل تقديره فيجب جزاء الخ واذا كان حالا من ضميره
 فهي حال مقدرة كما قاله الفارسي ثم انه اورد على الخبر بأن الاعتماد على المحذوف ممنوع ولذا لا يعمل
 اسم الفاعل بدون الاعتماد مع انه لا بد له من موصوف محذوف وليس بشئ لانه فرق بين المبتدأ المقدر
 والموصوف المقروض فان الاول في حكم الموجود بخلاف الثاني (قوله وان تون لتخصيصه
 بالصفة الخ) لانه نكرة لا تجيء الحال منها الا اذا تخصصت أو تقدمت وفي حال الاضافة حالة ظاهرة
 واعتبارا للحال لانه مضاف الى المفعول كما مر واطراف الصفة افطية فلذا وصف به النكرة والخلاف في
 المسئلة المذكورة مبسوط في الفروع (قوله عطف على جزاء ان رفعته الخ) وعلى قراءة النصيب كما تقدم
 فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب عليه كفارة ويجوز ان يقدر فعله ان يجزى جزاء أو كفارة فيعطف
 كفارة على أن يجزى فهو مبتدأ تقدم عليه خبره وأوفيه للتخيير قال الطيبي وليس من باب جالس الحسن
 أو ابن سيرين بل من باب قولك جالس السلطان أو الوزير أو العا م ونقل عن الشافعي رحمه الله قول
 ضعيف انه على الترتيب ومنه تعلم أن التخيير على قسمين ما يكون المخير متساويا وما يكون المخير فيه تفاوت
 وبون بعيد وقوله عطف بيان مبني على مذهب الفارسي من أنه لا يختص بالمعارف ومن قال باختصاصه
 جعله بدلا أو خبر مبتدأ محذوف (قوله بالاضافة للتبيين الخ) فالكفارة بمعنى المكفرة وهي عامة تشمل
 الطعام وغيره وكذا الطعام يكون كفارة وغيره فبينهم ما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد
 وما قيل ان الطعام ليس جزاء لكفارة فلاضافة لادنى ملائمة لا يسانية ليس بشئ يعتد به (قوله
 والمعنى عند الشافعي رحمه الله تعالى أو أن يكفر بالطعام مساكين الخ) فعنده يقوم الهدى لانه الواجب
 أولا وعنده ناي يقوم الصيد وظاهر كلامه أن الكفارة والطعام بالمعنى المصدرى ولو أبقى على ظاهره اصح
 وله ان يتصدق بما يبلغ المذ عند الشافعي أيضا (قوله أو ما ساواه من الصوم الخ) قال الراغب العدل
 والعدل متقاربان لكنه بالفتح فيما يدرك بالبصرة كالأحكام وبالكسر ما يدرك بالحواس كالعدل
 فالعدل بالفتح هو التقسيم على سواء وعلى هذا روى بالعدل قامت السموات تنبيه على أنه لو كان ركن
 من الأركان الأربعة في العالم زائد على الآخر أو ناقص عنه على خلاف مقتضى الحكمة لم يكن العالم
 منتظما وهذا معنى دقيق بالتأمل فيه حقيق (قوله متعلق بمحذوف أي فعله الجزاء أو الطعام الخ)
 أي متعلق بالاستقرار الذي تعلق به عليه المقدر وعدل عن قول الزنجشري انه متعلق بجزاء وان كان بناء
 على اعرابه وهو لم يذكره لانه انما يأتي اذا اضيف الى مثل لانه عطف عليه كفارة ولا يعطف
 على المصدر قبل تمامه ولا اذا تون ووصف لان المصدر الموصوف بصفة متقدمة لا يعمل وفيه وجوه أخر
 كتعلقه بطعام أو بفعل مقدر وهو جوزي (قوله ثقل فعله وسوء عاقبته الخ) يشير الى أن أصل معنى
 الوبال الثقل ومنه الوايل للمطر الكثير والوييل للطعام الثقيل الذي لا يسرع هضمه والمرعى الوخير
 وضمير أمره على الوجه الاول لمن قتل الصيد وعلى الثاني لله ولذا وصفه بالشدّة لانه مخالفة لأمر القوى
 الشديد البطش وأشار الى أنه في الوجه الثاني مضاف مقدر رأى وبال مخالفة أمر الله لأن أمر الله
 لا وبال فيه وانما الوبال في مخالفته (قوله من قتل الصيد محرما في الجاهلية الخ) وهو ذنب عظيم لانهم
 كانوا على شريعة أمم على صلى الله عليه وسلم والصيد محترم فيها أيضا كما ذكره الزنجشري فلا يرد
 عليه أنه لا ذنب في الجاهلية أو قبل التحريم لانه لا ذنب بدون التحريم ولا تحريم في الجاهلية فكيف
 يتحقق العفو وقيل المراد بالعفو أن لا تتم فيه (قوله الى مثل ذلك الخ) انما ذكر المثل لان العود الى ذلك
 الفعل بعينه وقد وقع وانقضى لا يتصور وأما تقدير المبتدأ في فهو يتقدم فليصح دخول الفاء لان الجزاء
 اذا وقع مضارعا مبتدأ تدخله لم يقدر المبتدأ أو كذا المتنى بلا فاقبل ان المضارع يجوز بدون

وان تون لتخصيصه بالصفة أو بدل من مثل
 باعتبار محله أو لفظه فبين نصبه (بالفتح الكعبة)
 وصف به ههنا لان اضافته افطية وفيه بلوغه
 الكعبة ذمجه بالحرم والتصدق به ثم وقال
 ابو نيفة يذبح بالحرم ويتصدق به حيث شاء
 (أو كفارة) عطف على جزاء ان رفعته وان
 نصبه خبر محذوف (طعام مساكين) عطف
 بيان أو بدل منه أو خبر محذوف أي هي طعام
 وقرأ نافع وابن عامر كفارة طعام بالاضافة
 للتبيين كقولك خاتم فضة والمعنى عند الشافعي
 أو ان يكفر بالطعام مساكين ما يساوي قيمة
 الهدى من غالب قوت البلد فيعطى كل
 مسكين مدا (أو بدل ذلك صياما) أو ما
 ساواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين
 يوما وهو في الأصل مصدر أطلق للمفعول
 وقرئ بكسر العين وهو ما عدل بالشئ في
 المقدار كعدل الخيل وذلك إشارة الى الطعام
 وصيا ما تميز للعدل (ليذوق وبال أمره)
 متعلق بمحذوف أي فعله الجزاء أو الطعام
 أو الصوم ليذوق ثقل فعله وسوء عاقبته
 بهنك حرمة الاحرام أو الثقل الشديد على
 مخالفة أمر الله وأصل الويل الثقل ومنه
 الطعام الويل (عنى الله عاصف) من قتل
 الصيد محرما في الجاهلية أو قبل التحريم أو
 في هذه المرة (ومن عاد) الى مثل هذا
 (فبنتقم الله منه) فهو ينتقم الله منه

الغناء فلا يكون للقاء فائدة فاذا اجتمعت اسمية ظهرت الفائدة مبنى على القول بأن فيه وجهين وهو أحد
قول التحوين في هذه المسئلة لكن المشهور خلافه (قوله) وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد الخ
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما والحدس بن بشر يحج أنه ان عاد عدا لم يحكم عليه بكفارة حتى كانوا
يسألون المستفتي هل أصبت شيا قبله فان قال نعم لم يحكم عليه وان قال لا حكم عليه بالجهرور على خلافه
وهو الصحيح لان وعيد العائد لا يثنى وجوب الجزاء عليه وانما لم يصرح به لعله فيما مضى مع أن الآية
يحتمل أن معناها من عاد بعد التكرير الى ما كان قبله والانتقام يحتمل أن يكون في الدنيا بالكفارة لكنه
خلاف الظاهر وكذا كون المراد بدينته من اذالم يكفر (قوله) ما صيده منه مما لا يبش الا في الماء الخ
يعني الصيد مصدر بمعنى المفعول وطعامه ليس مصدره بمعنى أكله وعطفه عليه من قبيل أجبني زيد
وكرمه بل هو بمعنى المطعم وضمير طعامه لا صيده في احلال الصيد الانتفاع به واحلال مطعمه
احلال أكله على حذف مضاف وهو من عطف الخاص على العام عنده وعند ابن أبي ليلى الصيد
والطعام على معناهما ولذا قدر المضاف في صيد البحر فقال صيد حيوان البحر بأن تطعموه وضمير طعامه
لحيوان البحر وقوله مما لا يبش الا في الماء مطلقا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وخرج عنه الضفدع
وشحوه (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر الخ) أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله
عنه وصححه والحل مبتدأ بكسر الحاء وفتح الميم بلا واو عاطفة خبر بعد خبر وما ذكره من قول أبي حنيفة
رجحه الله منفصل في الدقة (قوله) ما قد فقه أو نصب عنه الخ) أي ما ألقاه البحر أو بني بعد ذهاب الماء
عنه والتقيد مأخوذ من مقابلة ما صيد لان ما لم يصد منه يكون كذلك ونصب بنون وضاد مضافة وباء
موحدة من النضوب وهو ذهاب الماء فالطعام بمعنى المطعم كما مر ومن فسر ما لا كل جعل الضمير
للصيد بمعنى المصيد أو معنى المصدر والضمير راجع اليه بمعنى المصيد (قوله) تنص ما لكم نصب على الغرض
بالعين والضاد المجتزئين أي هو مفعول لاجله وفسره بتبعه لا تمتع بالتحديد فاعلاهما على ما عرف في النحو
وفي الكشف بعد ما ذكره وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة في باب
الحال لان قوله متاعا لكم مفعول له مختص بالطعام كما أن نافلة حال مختصة به يعقوب فخص المفعول له
بكون الفعل مسندا لقوله طعامه وليس على لعل الصيد وانما هو على لعل الطعام فقط وانما جعله عليه
مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أن صيد البحر ينقسم الى ما يؤكل والى ما لا يؤكل
وان طعامه هو الماء كقول منه كذا له وهي ولد الولد حال مختصة به يعقوب لان اسحق وولد له صلبه فكذا متاعا
الا أنه أو رد عليه أنه يؤدي الى أن الفعل الواحد المسند الى فاعلين متعاطفين يكون المفعول له المذكور
بعد هـ الاحدهما دون الآخر كقيام زيد وعمر واجلالا لك على أن الاجلال مختص بقيام أحدهما
وفيه البأس وأما الحال في الآية المذكورة فليست نظيرة لهذا لان فيه قرينة عقلية ظاهرة وعلى غير
مذهبه فلا يختص المفعول له بأحدهما وهو ظاهر جلي فلذا تركه المصنف رحمه الله تعالى فاقبل ان
المصنف رحمه الله أشار باطلاق الغرض وعدم تخصيصه بما في الكشف الى ما فيه لان فيه صرف
العبارة عن ظاهرها بلا ضرورة من عدم تدبر مراده والسيارة وثبت سيار باعتبار الجماعة يقال رجل
سائر وسائر وسائر باعتبار الجماعة قاله الراغب والمراد المسافرون وانما جعله قديدا بناء على الاغلب
(قوله) ما صيده فيه أو الصيد فيه الخ) يعني الصيد والمعنى مصيد البر وهو خلاف البحر محرم
على الحرم وهو يقتضي حرمة عليه مطلقا سواء اصطاده أو غيره والاضافة لامية أروها بالمعنى
المصدرى والاضافة لامية أو بمعنى في فيقتضي تحريم صيد الحرم نفسه لا صيد الحلال له والمراد صيده
حقيقة أو حكما بأن أمره به أو أعانه عليه أو دله عليه واليه أشار بقوله مدخل والجهرور على هذا وهو
مذهبنا للحديث الذي ذكره وهو حديث أخرجه أحمد والحاكم وصححه عن جابر رضي الله عنه قيل
ولاد لاله على الاول على حرمة مصيد الحلال مطلقا بل حرمة مصيد في أوقات الحرم ان كان قوله

وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد كما
عن ابن عباس وشريح (والله
عز وذلوا انتقام) عن أصغر على عصبانه
(أكل لكم صيد البحر) ما صيده منه مما
لا يبش الا في الماء وهو حلال كله لقوله عليه
الصلاة والسلام في البحر هو الطهور وماؤه
الحل ميتته وقال أبو حنيفة لا يحمل منه
الا السمك وقيل يحمل السمك وما يؤكل تطيره
في البر (وطعامه) ما قد فقه أو نصب عنه
وقيل الضمير للصيد وطعامه أكله (متاعا
لكم) تنص ما لكم نصب على الغرض
(وللسيارة) أي وللسياراتكم يتزودونه قديدا
(وحرم عليكم صيد البر) أي ما صيده فيه
أو الصيد فيه فعلى الاول يحرم على الحرم
أيضا ما صاده الحلال وان لم يكن له فيه
مدخل والجهرور على حله لقوله عليه الصلاة
والسلام لحرم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه
أو يصد لكم

ما دمت قيد الصيد وعلى حرمة صيده مطلقا في أوقات كونه محرما ان كان قيد التحريم وأما قول
 الزمخشري لا دلالة له على تحريم صيد الحلال لأن المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد صيدكم فدفع
 بأن دلالة الآية عليه مدفوعة بأن السنة بينت المراد منه فلا عمل بدلالته وفيه نظر لأن تحريم صيد البر
 للحلال معلوم أنه ليس عليه شئ فيه وهذه قرينة ظاهرة على أن المراد ذلك فتدبر وما دمت قري بضم
 الدال من دام يدوم وما مصدرية ظرفية وقري دمت بكسر ها كخفتم من دام يدام لغة فيها وحرم بضم
 ج جمع حرام بمعنى محرم وقرا ابن عباس رضي الله عنهما حرم بفتحين أي ذوى حرم بمعنى احرام أو مبالغة
 فالحرم اسم المكان والاحرام أيضا (قوله سمي البيت كعبة لتكعبه) التكعب التربع ومنه
 تكعب الحسان وقد يقال للارتفاع وهذا سمي الكعبة كعبة لكونها مربعة أو مرتفعة ومنه كعب
 الرجل (قوله عطف بيان على جهة المدح أو المفعول الثاني) أي أو هو المفعول الثاني لأن جعل
 بمعنى صير ينصب مفعولين لا بمعنى خلق أو حكم وبين كما قيل لأنه خلاف الظاهر وإنما قال على جهة المدح
 لأن البيت الحرام عرف بالتعظيم عندهم فصارت معنى المعظم أولاه وصف بالحرام المنزه بحرمة
 وعظمته فذكر البيت كالتوطئة له وهذا مع ظهوره خفي على من قال شرط عطف البيان الجود والجلال
 لا يشهد بمدح وإنما يشهد به المستحق وهو جود منه (قوله اتعاشا لهم الخ) أصل معنى الاتعاش
 الارتناع والتحرل ويقال نعشه إذا رفعه من عثار أو جبره في زلة وافتقار فمعنى سبب اتعاشهم أنه سبب
 اصلاح أمورهم وجبرها ديناديا كما بينه المصنف رحمه الله تعالى لأنه كان مأمنًا لهم ومجبا
 لتجارتهم والعما رجع عامر وهو من يأتي بالعمرة ومنه تعلم أن التجارة في الحج ليست مكروهة
 (قوله وقرا ابن عامر قما على أنه مصدر الخ) يعني أنه مصدر كشيع وكان القياس أن لا تقلب واوه
 يا كعوض وعوج لكنها لما قبلت في فعله ألفا تبعه المصدر في اعلال عينه (قوله ونصبه على المصدر
 أو الحال) أي يقوم قما أو قائما وذلك على تقدير كون البيت الحرام مفعولا ثانيا ويحتمل البدلية
 (قوله الشهر الذي يؤدي فيه الحج الخ) فالتمريض لله دليل قرئانه جمع قرين وهو ما قرن به من
 الهدى والقلائد وعلى الثاني المراد به الجنس الشامل لكل واحد منها لا تنفاه دليل الهدى (قوله
 ذلك إشارة إلى الجعل أو إلى ما ذكر الخ) في اعراب ذلك وجوه أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم
 الذي قرئناه ذلك أو مبتدأ خبر محذوف أي ذلك الحكم هو الحق أو مفعول فعل مقدر أي شرع ذلك
 لتعلموا الخ فاللام متعلقة به وهو أقرب ما وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه والإشارة إلى
 الجعل المذكور أو إلى جميع ما ذكر (قوله فانه شرع الاكام لدفع المضار قبل وقوعها الخ)
 بيان لكيفية تعليل قوله لتعلموا الخ أقوله ذلك رأيت بالعام ليندرج تحته هذا العلم الخاص ويمكن أن
 يكون المعنى أنما جعلنا الكعبة اتعاشا لهم في أمر دينهم ودنياهم أو ذكرنا حفظ حرمة الاحرام بجمع
 الصيد لتعلموا أفانعلم مصالح دينهم فيستدلوا بهذا العلم الخاص على أنه لا يعزب عن علمه تعالى
 من قال ذرة في السموات والارض ويعلموا أنه تعالى عالم بما وراء ذلك كما كذا في شرح الطيبي رحمه الله
 تعالى فما قيل لم نرمي به أن العلم بما ذكر دليل على أنه تعالى يعلم كل شئ وكلام المصنف رحمه الله تعالى
 لا يفي بالمقصود والذي نسخ أن الله تعالى لما كان محجرا بالذات وبالفعل عن المادة وعن التعلق بها كان
 النسبة إلى جميع الجزئيات بالنسبة إليه على السوية فإذا علم أنه تحقق عنده بعض الجزئيات كحوال
 الكعبة علم أنه عالم بكلها اذ هي مستوية بالنسبة إليه تعالى وكونه عالما ببعض دون آخر ترجيح بلا
 مرجح قصور وتكاف (قوله تعميم بعد تخصيص الخ) لأن الأول خاص بالموجودات غيرته تعالى
 وهذا شامل له وللمعدومات وقدم الخاص لأنه كالدليل على ما بعده ووجه المبالغة من تعميم كل وصيغة
 علم وقوله ان هنك محارمه وفي نسخة انتم محارمه وهنك المحارم رفيع سترها وانسانها وانتهاك
 المحارم قريب منه وان أطلع وفي نسخة انقطع بمعنى رجع وقوله تشديد في ايجاب القيام بما أمر مني

(ما دمت حرما) أي محرمين وقري بكسر
 الدال من دام يدام (واتقوا الله الذي إليه
 تحشرون جعل الله كعبته) صيرها
 وانما سمي البيت كعبة لتكعبه (البيت
 الحرام) عطف بيان على جهة المدح
 أو المفعول الثاني (قيا ما للناس) اتعاشا
 لهم أي سبب اتعاشهم في أمر معاشهم
 ومعادهم بلوذه الخائف ويأمن فيه
 الضعيف ويرج فيه التجار ويتوجه إليه
 الججاج والعمار وما يقوم به أمر دينهم
 وديارهم وقرا ابن عامر قما على أنه
 مصدر على فعل كاشع أعل عينه كما أعل
 في فعله ونصبه على المصدر أو الحال (والشهر
 الحرام والهدى والقلائد) سبق تفصيلها
 والمراد بالشهر الشهر الذي يؤدي فيه الحج
 وهو ذو الحجة وهو المناسب لقرئانه وقبل
 الجنس (ذلك) إشارة إلى الجعل أو إلى ما
 ذكر من الأمر بحفظ حرمة الاحرام
 وغيره (لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما
 في الارض) فانه شرع الاكام لدفع المضار
 قبل وقوعها وجلب المنافع المترتبة عليها
 دليل حكمه الشارح وكالعلم (وان الله
 بكل شئ عليم) تعميم بعد تخصيص ومبالغة
 بعد اطلاق (اعلموا أن الله شديد العقاب
 وان الله غفور رحيم) وعيد ووعيد لمن هنك
 محارمه وان حافظ عليها أول من أصر عليه
 وان أقطع عنه (ما على الرسول الا البلاغ)
 تشديدي ايجاب القيام بما أمر أي الرسول
 أي بما أمر به من التبليغ ولم يبق لكم
 عذر في التفريط (واتقوا الله ما تبتدون
 وما أنتمون) من تصديق وتكذيب
 وفعل وعزيمة

للفاعل أي شدد عليهم في إيجاب امتثال ما أمر به لأن معناه أن ما أمر به وهو الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يقصر به في إوجاهه تقصيركم ولم يأل جهده في تبايغكم فأى عذرا لكم في الترك (قوله حكم عام في نفي المساواة عند الله) فإنه في الأكثر أحسن كل شيء أقله وهو ظاهر

والناس ألف منهم كواحد * وواحد كالألف إن أمر عني

والخطاب عام لكل ناظر بعين الاعتبار فإنه الصالح للخطاب وفيه إشارة إلى غلبة أهل الإسلام وإن قلوا كما أن التوبة الواحدة تجمع الألوف من الذنوب وآثروا بالمسلمين إلا يشار أي قدموه على غيره واجعلوا له أثره على غيره وقوله راجع إلى الخ تقدم الكلام فيه وأن الرجا بالنسبة إلى الخطابين لا بالنسبة إليه تعالى وجباج جمع حاج أو حيج وقد تقدم الكلام على هذه القصة وأن المسلمين أرادوا أن يوقعوا بجماع الجماعة وكان معهم تجارة عظيمة فنهى الله عن المشركين القاصدين لحرم الله وصمى ما معهم خبيثا والجماعة بلاد وهي في الأصل اسم امرأه سميت بها (قوله الشرطية وما عطف عليها الخ) يعني ليس السؤال عنه مطلقا منه بل منه ما هو لازم كاله والعمال يعلم من أمر دينه وطلب العلم فربضة كما في الحديث بل السؤال عما لا حاجة إليه مما بين أذرعنا تجر كثرة السؤال إلى ما يورث الغم فليس النهي عن السؤال مطلقا بل عن أشياء إن تبدأهم تسوهم وهي التكايف الصعبة (قوله وهما كقدمين الخ) قال الطيبي بعد ما ذكر قلت هذا النوع عند علماء البيان يسمى بالكناية لا بماية فيفيد القطع بامتناع السؤال وليس يوجد في الآية وتقرير الزمخشري أقرب لما يفهم من دليل الخطاب والتقيد بالوصف أن هنالك سؤال لا يبعهم وهو ما لا يتعلق بالتكايف الشاقة والأمور التي ان ظهرت أوقعتهم في الحرج والضيق وهذا أحسن لولا أن قوله أن تبايغكم يقتضي أن يخص السؤال بما في إخفائه مصالح للعباد وفي إبدائه فساد فإن مقابل الإبداء الإخفاء ويعضده ما روى البخاري ومسلم في سبب نزولها عن أنس رضي الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلهما قط فقال لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا وفيه فقال رجل من أبي فقال فلان فزلت وفيه تأمل وقوله في زمان نزول الوحي تفسير لقوله حين ينزل القرآن (قوله وأشياء اسم جمع كطرقاء غير أنه الخ) (٢) في أشياء مذاهب خفية * أوها وهو مذهب الجاه وهو أقربها إليه مذهب الخليل وسبيويه والمأزني وأكثر البصريين أنهم اسم جمع لا جمع كطرقاء وأصلها أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف ووزنه أفاء لا فقدت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على الفاء لا استتقال همزتين بينهما ألف قبلهما حرف علة وهي الياء فوزنه حينئذ لفعاء والقلب كثير في كلامهم فلا يضرب الاعتراض بأنه خلاف الأصل لأنه أهون النثرين وحسنه يعلم بما يخالفه ومنع الصرف لأن التأنيت * الثاني مذهب الفراء أنهم أجمع شيء يساء مشددة وهمزة بوزن هين ولين خفف كما قالوا في ميت ميت وجمع بعد تخفيفه على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء بزنة أفاء فاجتمع همزتان أحدهما لام والأخرى للتأنيت تخففوه بقلب الهمزة الأولى ياء ثم حذفوا الياء الأولى التي هي عين الكلمة فصار وزنه أفاء وقبل في نصر بق هذا المذهب أن أصله أشياء مخذفت الهمزة التي هي لام الكلمة لأن النقل حصل بهما فوزنها ففعاء وعليها ما منع الصرف لهمزة التأنيت * الثالث مذهب الأخفش أن أشياء جمع شيء بوزن فليس وفعلا يجمع على أفعاء فجمع على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء ثم عمل فيه ما صروهم من عزاء هذا المذهب للأخفش وهو أمر سهل ورده الزجاج بأن فعلا لا يجمع على أفعاء وناظر المأزني الأخفش في هذه المسئلة فقال كيف تصغر أشياء قال أقول أشياء ففقال المأزني لو كانت أفعاء لردت في التصغير إلى واحد ما قبل شيئا واجماع البصريين أن تصغير أفعاء أن كان مؤنث صديقات وأن كان لمذكر صديقون فانقطع الأخفش وتحققه أن المكسر إذا صغرت فاما أن يكون جمع قلة فيصغر على لفظه وإن كان جمع كثرة لا يصغر على لفظه فإن ورد منه شيء كان شاذا بل يرد إلى واحد فإن كان من غير العقلاء صغروا بالالف والتاء وإن كان من العقلاء جمع بالواو والنون

(قوله لا يسئروا الحديث والطيب) حكم عام في نفي المساواة عند الله سبحانه وتعالى بين الردي من الأشخاص والأعمال والاموال وحيدها وغبها في مصالح العمل وحلال المال (ولو أعجبك كثرة الحديث) فإن العبرة بالجودة والرداءة دون القسمة والكثرة فإن الحمد والقليل خير من المذموم والكثير والخطاب لكل معتبر ولذلك قال (فانقوا الله بأولى الباب) أي فانقوه في تحري الحديث وإن كثروا أثروا الطيب وإن قل (لعلكم تفلحون) راجع إلى أن تبايغوا الفلاح روي أنهم انزلات في حجاج الجماعة لما هم المسلمون أن يوقعوا بهم فنهوا عنه وإن كانوا مشركين (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم) الشرطية وما عطف عليها صفتان لأشياء والمعنى لا تسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء إن تظهرosكم تفهمكم وإن تسألوا عنها في زمان تظهرosكم تفهمكم وهما كقدمتين تتجان الوحي تظهرosكم وهو ما كقدمتين تتجان ما يمنع السؤال وهو أنه عما يبعهم والعاقلة لا يفعل ما يبعهم وأشياء اسم جمع كطرقاء غير أنه قلبت لامه فجعلت أفعاء وقبل أفعلاء حذفتم لامه جمع شيء على أن أصله شيء كهيمن أو شيء كصديق تخفف وقبل أفعلاء جمع له من غير تغيير كبيت وأبيات ويرده منع صرفه

(٢) * (مجيئ شرب في لفظ أشياء) *

فيقال في تصغير رجال رجلاون واسم الجمع يصغر على لفظه كتويم ورهيط وقال في رحمه الله تعالى
يلزمهم أن يصغروا أنباء على شويات أو على شييات ولم يقله أحد وفي الدوامون شويات ليس يجيد
فانه ليس موضع قلب الياء واوا الأتري أنك تصغر يتساءل على بيت لا بويت إلا أن الكوفيين يجيزون ذلك
فيمكن أن يرى رأيهم قال أبو علي رحمه الله لم يأت الاختصار عما يرجو به مقتنع والجواب عنه أن أفعلاء
هنا جاز تصغيرها على لفظها وإن لم يجز في غيرها لأنها قد صارت بمنزلة أفعال فتأت مقامها بدلالة
استجارتهم إضافة العدد اليها كما يضاف إلى أفعال وذكروا العدد المضاف اليها لذلك فقالوا ثلاثة
أشياء فأقاموها قام أفعال لم يصغروا تصغيرها على لفظها فلا تدافع بين التكثير والتقليل انتهى وهذا
دليل من قال إن وزن أفعال الرابع قول الكسائي أنها جمع شيء على أفعال كضيف وأضيف وأورد
عليه منع الصرف من غير علم ويلزمه صرف أنباء وأسماء وقد استشهد بالكسائي هذا الاعتراض
وأشار إلى دفعه بأنه على أفعال ولكن كثرت في الكلام فأشبههم فعلا فلم يصرف كما لم يصرف حمراء
وقد جمعوها على أشاوى كما جمعوا عذراء على عذارى وأشياء واث كحمراء وحمراوات تعاملوا أشياء
وإن كانت على أفعال معاملة حمراء وعذراء في جمعي التكسير والتصحيح ورد بأن الكثرة تقتضي تخفيفه
وصرفه وأيد به بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف شبه اللفظي كما مر في سراويل فحين
منعه مع أنه اسم أعجمي شبه مصابيح وأجر وألف الحلق مجرى ألف التأنيث المفصورة ولكن مع العلمية
فاعتبروا مجرد المصورة وله تطاير كثيرة الخامس أن وزنها أفعلاء جمع شيء بمنزلة فعيل كنصيب وأنصبا
وصديق وأصدقاؤه حذف الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة وفقت الياء فسلم الألف فصارت أشياء
بمنزلة أفعلاء وجعل مكى تصريفه كذهب الاختصار إذ أبدل الهمزة ياء ثم حذف إحدى الياءين وحسن
حذفها من الجمع حذفها من المفرد لكثرة الاستعمال وعدم صرفه لهمزة التأنيث الممدودة وهو حسن
لأن التصغير يرد عليه كما ورد على الاختصار مع إرادات أخرى وقيل في تصريفه حذف الهمزة وفعل
به ما فعل ووزنه أفعلاء وفي القول قبله فلا وقوله أفعلاء غلط والصواب أفعلاء وكذا من الناسخ والحاصل
أنها هل هي اسم جمع وأصل وزنها أفعلاء أو جمع على أفعلاء ووزنه بعد الحذف أفعلاء أو أفعلاء
أو أصلها أفعال قالوا لا يظهر مذهب سيبويه اقواهم في جعلها أشاوى فجمعوه على حمراء وحمراوى
وكان القياس أن ياء ياء ياء لفظها ورها في أشياء لكنهم أبدلوا ها واوا واشدوا كما قالوا اجبيت الخراج جباوة
فأشاوى عند سيبويه لفسادها وعند أبي الحسن أفعال لما جمع أفعلاء حذف الألف والهمزة التي بعدها
لأن التأنيث للتكسير كما حذفوهما من القاصص فقالوا قاصص فصارت أشاوى وقوله كطرقاء هو اسم جمع لطرفة
وهي شجر الأثل وقد علمت من هذا التفصيل معنى كلام المصنف رحمه الله وماله وعليه وإنما في ذلك قد عا

(عني الله عنها) صفة أخرى أي عن أشياء
عفا الله عنها ولم يكلف بها إذ روى أنه لما
نزلت وقته على الناس حج البيت قال سراقه
ابن مالك أكلت عام فأعرض عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى أعاد ثلاثا فقال لا

أشياء أفعلاء في وزن وقد قلبوا * لا ماها وهي قبل القلب شياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا الوجه الرذائل
أو أشياء وحذف اللام من ثقل * وشي أصل شيء وهي آراء
وأصل أسماء أسماء وكذا كسا * فأصرفه حتما ولا تغرر بأسماء
واحفظو قل للذي ينسى العلاسفها * خنفت شياء وغابت عنك أشياء

(قوله صفة أخرى) أي لأشياء والرابطة ضمير عنها والجملة خبرية والمعنى لا تسألوا عن أشياء لم يكلفكم الله
بها كما في سبب النزول المذكور (قوله روى أنه لما نزلت الخ) به مذايع علم ارتباط الآية بما
قبلها وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن فيه أن القائل عكاشة بن محصن
رضي الله عنه ولذا شك الراوى فيه كما أشار إليه في الكشف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل
أ كل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت

ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فدعوه قال ابن الهمام رحمه الله الرجل اليهم هو الاقرع بن حابس كافي مسند احمد والدارقطني ومسنودك الحاكم في حديث صحيح روي على شرط الشيخين فتد علمت الاصح في اسمه وكون الواقعة تعددت احتمال بعيد وقوله لو جبت أي مسألتكم وهي الحج في كل عام (قوله أو استثناف الخ) والضمير في عنها على هذا يعود الى المسئلة المدلول عليها بالنسأل أو اليه اشار المصنف ويجوز أن يعود الى أشياء أيضا كانه قيل في ما حاطت في مسألتنا هذه فقال عقاب الله الخ (قوله وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه الفريابي في تفسيره وأخرج مسلم وغيره أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه في المسئلة فصعد ذات يوم المنبر وقال لا تسألوني عن شئ الا بينته لكم فلما سمعوا ذلك أرموا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر قال انس رضي الله عنه فجعلت أنظر عينا وشمالا فاذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه يبيكي فانشأ رجل كل اذا الاحي يدعي الى غير أبيه فقال يا رسول الله من أبي قال أبو له حذافة ثم انشأ عمر رضي الله عنه فقال رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا نعوذ بالله من الفتن ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيت في الخير والشر كالיום قط أنه صورت لي الجنة والنار حتى رأيتا دون الحائط وروى أحمد أن حذافة رضي الله تعالى عنه رجع الى أمته فقال ويحك ما الذي حملك على الذي صنعت قالت كآهل جاهلية وأهل أعمال قبيحة وبفطر بزنة بقعد بمعنى يسبق وما لا يعنيه هم بفتح الياء بمعنى لا يهمهم وسؤال الرجل بقوله أين أنا أي أين مال أمري ومرجعي والاف هو منساق منكم وقوله يدعي بكون الدال من الدعوة بالكسر (قوله الضمير للمسئلة الخ) قال أبو حيان لا يتجه هذا الاعلى حذف مضاف كما صرحوا به أي سأل أمثالها وأما ما قيل انه عائد على أشياء وأنه غير متجه لنظا ومعنى أمثالها فلانه يتعدى بعن وأما معنى فلان المسؤول عنه مختلف فان سؤالهم غير سؤال من قبلهم فغير وارد لانه بتقدير مثل كما مر واذا رجع الى المسئلة يكون الضمير في موقع المصدر لا المفعل به بالواسطة حتى يلزم التعدية بعن فيحمل على الحذف والايصال ولا بد من الواسطة كما في سأله درهم ما بعني طلبته منه لانهم لم يسألوا تلك الأشياء بل سألو عنها وعن حالها (قوله وليس صفة لقوم فان ظرف الزمان الخ) هذا هو المشهور بين النحاة ولكن التحقيق انه لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا ولا صفة ولا صلة اذا عدت الفائدة فان حصلت جاز كما اذا أشبهت العين المعنى في نجددها في كل وقت ودون وقت نحو الليلة الهلال أو قدر قبله اسم معني نحو اليوم خبر أي شرب خمر بخلاف زيد يوم السبت ولذا قال في الالفية ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا وما نحن فيه مفيد لان النوم لا يعلم هل هم عن مضى أم لا وقد مر في قوله الذين من قبلكم انه أعرب صلة والصلة كالصفة وقال أبو حيان رحمه الله هذا المنع انما هو في الزمان المجرد عن الوصف أما اذا تضمن وصفا فيجوز كقبيل وبعد فانهما وصفان في الاصل فاذا قلت جاء زيد قبل عمر وفالمعنى جاء في زمان قبل زمان مجيء أي متقدم عليه ولذا وقع صلة لأموصول ولولا يلحظ فيه الوصف وكان ظرف زمان مجزوا لم يجز أن يقع صلة ولا صفة قال تعالى والذين من قبلكم ولا يجوز والذين اليوم وهذا تحقيق بديع غفلوا عنه ومنه تعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى وأما كون الصفة الجار والمجرور الذي هو ظرف لا الظرف نفسه فوهم لان دخول الجار عليه اذا كان من أوفى لا يخرج عنه عن كونه في الحقيقة هو الخبر أو نحوه فتأمل (قوله أي بسببها حيث لم يأتروا الخ) لما لم يكن كفرهم بنفس المسئلة بل بالمسؤل عنه أجابوا بأنه على حذف مضاف أي يجواب المسئلة أو الياء للسببية دون الصلة وقوله لم يأتروا بما سألو أي لم يمتثلوا ما أجيبوا به وبفعله (قوله ردوا نكار لما ابتدعه أهل الجاهلية الخ) نتجت الناقصة مبنية للمجهول مسند الى المفعل الاقول أي وضعت حملها وتناجها

قوله أرموا كتب عليه بهامش نسخة من أرم اذا أطرق ساكنا اه

قوله أن حذافة كذا في النسخ واهله ابن حذافة فتأمل اه

ولو كانت نعم لو جبت ولو وجبت لما استطعتم فان كوني ما تركتكم قتلت أو استثناف

أي عفا الله عما سلف من مسألتكم فلا زنه ودوا المثلها (والله غفور رحيم)

لا يعاجلكم بعقوبة ما فرط منكم ويعفو عن كثير وعن ابن عباس رضي الله تعالى

عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يحط به ذات يوم غضبان من كثرة ما يسألون عنه

فما لا يعنيههم فقال لا أسئل عن شئ الا أجبت فقال رجل أين أنا فقال في النار وقال آخر

من أبي فقال حذافة وكان يدعي غيره فقلت (قد سأله اقوم) الضمير للمسئلة التي دل عليها

تسألوا ولذا لم يعتد بعن أو لا شيئا بجذف الجار (من قبلكم) متعلق بسألها وليس

صفة لقوم فان ظرف الزمان لا يكون صفة للجنة ولا حالا منها ولا خبرا عنها (ثم أصبوا

بها كافرين) أي بسببها حيث لم يأثموا بها سألو أجودا (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة

ولا وصيلة ولا حام) ردوا نكار لما ابتدعه أهل الجاهلية وهو أنهم اذا نتجت الناقصة

خسة أبطن آخرها ذكر مجرورا أذنها أي شقوها وخسبوا بيلها فلا تركب ولا تحلب

ومعنى البحيرة ماذ كره المصنف رحمه الله تعالى من البحر وهو الشق اشق اذنها فهي فعيلة بمعنى مفعولة
 والنساء للنقل الى الاسمية أو حذف الموصوف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المروي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما الا أنه ليس فيه قيد أن آخرها ذكر وعن قتادة رضي الله عنه أنها اذا اتجعت
 خمسة أبطن نظر في الخمار فان كان ذكر اذبحوه وأكلوه وان كان أنثى شقوا اذنها وتركوها ترضى
 ولا يستعملها أحد في حلب وركوب وغيره وقيل البحيرة الانثى التي تكون خمار بطن وكانوا لا يحلون
 لحملها ولبنها للنساء فان ماتت حلت لهن وقيل البحيرة بنت الساتبة وساتى وكانت تهمل أيضا وهذا قول
 جاهد وجبير وقيل هي التي تمنع لبنها للطواغيت فلا تحلب وهو قول سعيد بن المسيب وقيل هي التي تترك
 في المرعى بلاراع وقيل التي ولدت خسر اناث فشقوا اذنها وتركوها همللا وقيل هي التي ولدت خسا
 أو سباعا وقيل عشرة أبطن فتترك همللا اذا ماتت حل لحملها للرجال دون النساء قاله الراغب وغيره وقيل
 هو السقب الذي اذا ولد شقوا اذنه وقالوا اللهم ان عاش فربي وان مات فذكي فاذا مات أكلوه وجمع بين
 الاقوال بأن العرب كانت تختلف أفعالهم فيها (قوله وكان الرجل منهم يقول اذا شفيت الخ) هذا تفسير
 الساتبة وهي فاعلة من سبته فهو سائب وهي ساتبة أو بمعنى مفعول كعيشة راضية أي ذات رضا وكانوا
 اذا قدموا من سفر أو أصابهم نعمة نذروا ذلك وقيل هي الناقة تنجب عشرة أبطن اناث فتهمل ولا يشرب
 لبنها الا لضيف أو ولد وقيل ما ترك لا آهتهم وقيل ما ترك ليحج عليه وقيل هي العبدية تنجب على أن لا يكون
 عليه ولا ولا عقل ولا ميراث (قوله واذا ولدت النساء الخ) هذه هي الوصلة وهي فعيلة بمعنى فاعلة
 لما سبأتني واختلف فيها هل هي من جنس الغنم أو الابل فقال الفراء هي الشاة تنجب سبعة أبطن عناقين
 عناقين فاذا ولدت في آخرها عنقا فوجد باقيل وصات أخاها فخرت مجرى الساتبة وقال الزجاج هي الشاة
 اذا ولدت ذكرا كان لا آهتهم وان ولدت أنثى كانت لهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها الشاة تنجب
 سبعة أبطن فان كان السابع أنثى لم ينتفع النساء منها بشئ الا أن تموت قتلاً كلها الرجال والنساء وكذا ان
 كان ذكرا وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها فتترك معه ولا ينتفع بها الا الرجال دون النساء فان
 ماتت اشتركو فيها وقال ابن قتيبة رحمه الله ان كان السابع ذكرا ذبحوا أكلوا منه دون النساء وقالوا
 خالصة لذكورنا محرمة على أزواجنا وان كان أنثى تركت في الغنم وان كان ذكرا أو أنثى فكقول ابن
 عباس رضي الله عنهما وقيل هي الشاة تنجب عشرة اناث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعده للذكور
 دون الاناث فاذا ولدت ذكرا أو أنثى معها قالوا وصات أخاها فلم يذبحوه لمكانها وقيل هي الشاة تنجب
 خمسة أبطن أو ثلاثة فان كان جديا ذبحوه وان كان أنثى أبقوها وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها
 هذا عند من خصها بالغنم ومن قال انها من الابل قال هي الناقة تنجب سبعة اناث ثم تنجب بولادة أنثى
 أخرى ليس بينهما ما ذكر فيتركونها لا آهتهم ويقولون قد وصات أنثى بأنثى ليس بينهما ما ذكر (قوله
 واذا اتجعت الخ) هذا معنى الحامى واختلاف فيه أيضا فقيل هو الفعل يولد لولده فيقولون قد جد حتى ظهره
 فيهمل ولا يطرده عن ماء ومرعى وقيل هو الفعل يولد من ظهره عشرة أبطن فيقولون قد جد حتى ظهره ويهملونه
 كذلك وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الفعل يضرب في مال صاحبه عشرة سنين وقيل هو الفعل
 ينتج له سبع اناث متواليات فيحمي ظهره وقد عرفت أن منشأ الاختلاف مذاهب العرب فيها (قوله
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع الخ) كونه بمعنى ما شرع ذكره الزمخشري والراغب وابن عطية لانها هنا
 ليست بمعنى خلق ولا صير وقيل ان أحدا من أهل اللغة لم يذكر من معانيها ما شرع وجعلها هنا للتصريح
 والمفعول الثاني محذوف أي جعل البحيرة مشروعة وليس كما قال فان الراغب رحمه الله نقله عن أهل
 اللغة كما علمت وهو ثقة (قوله وفيه أن منهم من يعرف الخ) لانه قال أنكرهم وهو ظاهر وقوله
 أو لا أمر بالنداء أي لا يعرفون ان الله هو الأمر المحلل والمحرّم ولكنهم يقلدون ويصنع قصرة قتأمل (قوله
 أو لا الحال والهزة الخ) قال أبو البقاء وجواب لو محذوف أي أولوا كانوا لا يعلمون بنبه ونهم وذهب

وكان الرجل منهم يقول ان شفيت فتناقي
 ساتبة ويجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها
 واذا ولدت الشاة أنثى فهي لهم وان ولدت
 ذكرا فهي لا آهتهم وان ولدتهم ما قالوا وصات
 الاثني أخاها فلا يذبح لها الا الذكرا واذا اتجعت
 من صلب الفحل عشرة أبطن حرموا ظهوره ولم
 يمنعوه من ماء ولا مرعى وقالوا قد جد حتى ظهره
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع وذلك نعتي الى
 مفعول واحد وهو البحيرة ومن من يذبحه ولكن
 الذين كفروا يفترون على الله الكذب (تجريم
 ذلك ونسبته الى الله سبحانه وتعالى) وأكثروا
 لا يقرءون) أي الحلال من الحرام والمبجج من
 المحرم أو الأامر من الناهي ولكنهم يقلدون
 كبارهم وفيه أن منهم من يعرف بطلان ذلك
 ولكن منهم من حب الرياسة وتقليد الآباء أن
 يمتروا به (واذا قبل لهم نعالوا الى ما أنزل
 الله والى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه
 آباءنا) بيان اقصور عقولهم وانهم ما كرم في
 التقليد وان لا سند لهم سواء (أولو كان
 آباءهم لا يعلمون شيئا ولا يفتدون) أو لا الحال
 والهزة دخلت عليها لانكار الفعل على هذه
 الحال أي أحسبهم ما وجدوا عليه آباءهم ولو
 كانوا جهلة ضالين

الراغب الى أن الواو للعطف هنا والهمزة للتجيب من جهلهم أي يكفهم ذلك وان كان آباؤهم لا يعلمون
 فيفعلون ما يفتضيه علمهم ولا يهندون عن له علم قيل جعلوا الواو في مثله للحال وليس ما دخلته الواو
 حالا من جهة المعنى بل ما دخلته الواو ولو كان الحال أن آباؤهم لا يعلمون وفيه نظرون من الغريب أن بعض
 المفسرين سمى هذه الهمزة همزة التوقف وهي تسمية غريبة كما في الدر المنصور وفي كون الجملة
 الاستفهامية الانشائية حالا تأمل يحتاج الى نظر دقيق وقوله فلا يكتفي التقليد أي التقليد من غير أن يعلم
 أن من قلده له حجة صحيحة على ما قلده فيه حتى قالوا ان للمقلد دليلا اجابا وهو دليلا من قلده وأقول
 من فعل هذا عمرو بن لحي بن جعة بن خندف (قوله أي احفظوها والزموها واصلاحها الخ) يعني اسم فعل
 أمر نقل الى ذلك مجموع الجار والمجرور ولا الجار وحده كما قيل وهو متعد وقد يكون لازما بمعنى غمسك
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم عليك بذات الدين وعلى قراءة الرفع فهو مبتدأ وخبر أي لازمة عليكم
 أنفسكم أو حفظ أنفسكم لازم عليكم بتقدير مضاف في المبتدأ وهي قراءة شاذة لتنافع وكون أسماء
 الأفعال موضوعا للألفاظ أو للمعاني محقق في النحو وقول المصنف رحمه الله أسماء لازمة وظاهر في
 الأول (قوله لا يضركم الضلال اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء الخ) أي ضلال غيركم لا يضركم اذا كنتم
 على الهداية ولما توهم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاذن في ذلك
 يتأني الأمر به أشاروا الى الجواب عنه بوجوه الأول انه لا يمنع عن هلاك النفس حسرة وأسفا على ما فيه
 الكفرة والفسقة من الضلال والثاني أنه تسلية لمن يأمر وينهى ولا يقبل منه عند غلبة الفسق
 وبعد عهد الوحي والثالث أنه للرخصة في تركها اذا كان فيها مفسدة فوقها والرابع أنه لا امر
 بالنيات على الإيمان والهدى والخامس أن الاهتداء لا يمت إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا تركه مع
 القدرة عليه ضلال وجب جميع الوجوه تؤخذ من كلام المصنف رحمه الله فالأول من قوله لما كان المؤمنون
 يتحسرون الخ والثاني يؤخذ من قوله حسب طاقته لأنه يشير الى أن ما لا يطاق معفو عنه ومن عدم
 الطاقة كثرة الفسقة وكذا الثالث والرابع من قوله وقيل كان الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على
 المصنف من قوله ومن الاهتداء الخ فلم يترك شيئا من الكشف كما قيل وقوله من رأى منكم الحديث
 الخ أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه (قوله ولا يضركم بحتم الرفع على أنه متأنف الخ)
 أي هو ما مرفوع متأنف لا تعلق له بالأمر أو هو جواب للأمر والمعنى ان لازم أنفسكم لا يضركم
 والضممة على الأول رفع وعلى هذا حرك لا لتقاء الساكنين بالضم اتباعا لما قبله وكذا على تقدير كونه نهيما
 وليس المراد في النهي نهي من ضل عن الصبر بل المعنى نهي الخاطئين عما يؤدي الى الضرر من جهة
 من ضل كتابة على طريقة قوله لا أربك ههنا وقراءة الفتح تحريكه بالفتح تخفيفا لا لتقاء الساكنين وضاره
 بضيره وبضرورة بمعنى ضره كدته وذامه (قوله وتنبيهه على أن أحدا الخ) لأنه يدل على انباء كل شخص
 بعمله دون عمل غيره والمقصود من الانباء المؤاخذه به (قوله أي فيما أمرتم شهادة بينكم) اعلم أنهم قالوا
 ليس في القرآن آية أعظم اشكالا حكما راعا بآياتهم من هذه الآية والتي بعدها حتى صنفوا فيها
 تصانيف مفردة قالوا ومع ذلك لم يخرج أحد من عهدتها والشهادة لها معان منها الاحضار كقوله
 واستشهدوا شهودا من رجالكم ومنها القضاء نحو شهد الله أي قضى ومنها اقترانها حكم ومنها حلف
 ومنها علم ومنها وصى كما في هذه الآية وفيها قراءات متعددة فقرأها الجمهور برفع شهادة على أنها مبتدأ
 واثنان خبرها وجعلوها على حذف مضاف من الأول أي ذو شهادة بينكم اثنان من الناس أو شهادة
 بينكم شهادة اثنين يتصادق المبتدأ والخبر ومنهم من جعل الشهادة بمعنى الشهود كرجل عدل أو الخبر
 محذوف واثنان مرفوع بالمصدر الذي هو شهادة والتقدير فيما فرض عليكم أن يشهدا اثنان وهو
 قول الزجاج وتبعه الزمخشري وإذا نظرت الشهادة أي ليست ههنا وقت حضور الموت أي أسبابه وحين

والمعنى أن الاقتداء انما يصح عن علم أنه عالم
 مهتد وذلك لا يعرف الا بالحجة فلا يكتفي
 التقليد (أي الذين آمنوا واعلمكم أنفسكم)
 أي احفظوها والزموها واصلاحها والخ
 المجرور جعل اسما لازما (لا يضركم
 أنفسكم وقري بالرفع على الابتداء) لا يضركم الضلال
 من ضل اذا اهتديتم ومن الاهتداء أن يشكر
 اذا كنتم مهتدين كما قال عليه الصلاة
 والسلام حسب طاقته كما قال عليه الصلاة
 والسلام من رأى منكم منكرا فاد استطاع أن
 يغيره بيده فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره
 فان لم يستطع فليقلبه والآن تواتر لما كان
 المؤمنون يتحسرون على الرجل اذا أسلم قالوا له
 ايمانهم وقيل كان الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على
 سفهت أبا بكر قلت ولا يضركم بحتم الرفع على
 انه مستأنف ونفيده أن قرئ لا يضركم والجزم
 على الجواب أو النهي اكنتم ضمت الزاء تاء
 لضمه الضاد المنقولة اليها من الزاء المدغمة
 وتنصه فراءته من قرأ لا يضركم بالفتح ولا
 يضركم بكسر الضاد وضمة هاء من ضاره بضيره
 ويضوره (الى الله مرجعكم حسب ما في كتبكم
 بما كنتم تعملون) وعدو وعيد للفرقة بين
 وتنبه على أن أحد الايو اخذ بنصب غيره
 (أي الذين آمنوا وشهادة بينكم) أي فيما
 أمرتم شهادة بينكم والمراد بالشهادة الاشهاد
 في الوصية

الوصية ما يدل من اذا أنفس الموت أى وقوع الموت أى أسبابه حين الوصية أو منصوب بحضر أو شهادة مبتدأ خبره اذا حضر أى وقوع الشهادة فى وقت حضور الموت - حين الوصية على الوجوه السابقة ولا يجوز فيه أن يكون ظرفاً للشهادة لأنه لا يجوز خبر عن الموصول قبل تمام صاته كما مر أو خبره حين الوصية واذا منصوب بالشهادة ولا يجوز نصبه بالوصية وان كان المعنى عليه لأن معمول المصدر لا يتقدمه على الصحيح وأيضاً يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز فى غير كقوله

• على الثانى لعبدى غير مكفور • لانهم لا ينزلة لا واثنان على هذين الوجهين الاخيرين اما فاعل يشهد مقدراً او غير الشاهدان مقدراً أو شهادة مبتدأ واثنان فاعله مصدر مسد الخبر وهو مذهب القراء الا أنه جعل المصدر بمعنى الامر أى يشهد فجعله من نيابة المصدر عن فعل الطلب وهو ضعيف عند غيره لان الاكتفاء بالفاعل مخصوص بالوصف المعتمد واذا وحين عليه منصوبان على الظرفية كما مر فهذه خمسة أوجه وأما قراءة من نصبها فذهب ابن جنى الى أنها منصوبة بفعل مضمر اثنان فاعله أى ايقم شهادة بينكم اثنان وتبعه الزحشرى وأورد عليه أن حذف الفعل وابقاء فاعله لم تجزه النحاة الا اذا تقدم ما هو من جنس لفظه كقوله • ليلك يزيد ضارع لخصومة • أو وقع فى الجواب وهذا ليس كذلك وما ذكره من الاشتراط غير مسلم بل هو شرط الاكثرية أو الشهادة مصدر نائب فعله وتقدير يشهد أمرادون اشهد لرفعه الظاهر أو يقدر يشهد خبراً وبينكم فى قراءة من نون شهادة منصوب على الظرفية ومن جره انسع فيه لانه متصرف ولذا قرئ بقطع بينكم بالرفع وقال الماتريدى والرازى ان الاصل ما بينكم وهو كناية عن التنازع والخاصم وحذف ما جاز كقوله واذا رأيت ثم أى ما ثم واورده عليه أن ما الموصولة لا يجوز حذفها ومنهم من جوزها وانما بسطنا القول فيه لانه من المهمات فقول المصنف رحمه الله أى فيما أمرتم اشارة الى أن شهادة مبتدأ خبره هذا المقدرو هو أحد الوجوه السابقة وجعل المراد من الشهادة الاشهاد فى الوصية لانها اللازمة لمن حضره الموت لا الشهادة نفسها لانها على من أشهده وقوله وقرئ شهادة الخ أى على أنها مفعول ليقم بلام الامر من أقامها اذا أداها على وجهها وبينكم منصوب على الظرفية وأول حضور الموت بمشارفته لانه لا وصية اذا حضر بالفعل وانما هى قبل ذلك واذا امتعلقة بالشهادة وهو أحد الوجوه فيها وحين بدل منه وقوله مما ينبغي غير قول الزحشرى دليل على وجوب الوصية لانهم قالوا المراد بالوجوب الندب المؤكد طلبه الشبهة بالواجب وفى تقدير ايقم ما مر من حذف الفعل وابقاء فاعله قد ذكره (قوله اثنان فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف) قيل عليه انه صرح بأن الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو فعل الموصى المحتضر فلا يصح أن يكون اثنان فاعلاً لها بل لابد أن يكون مفعولاً منصوباً والزحشرى لم يجعل الشهادة بمعنى الاشهاد بل حملها على معناها المتبادر منها واثنان فاعل أى فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان فلا يرشدنى (قلت) اضافته الى الظرف ناطقة بان الشهادة واقعة بينهم وبحضر منهم وكذا تعلق حين الوصية بها فاعنى شهادتهما بما أوصى به بحضرتهم ما وهى تستلزم الاشهاد واليه ما ل المعنى كما اذا قلت شهد الزيدان بما أسمعهما عمرو من كلامه وبهذا الاعتبار كان ما موراً لان الخبر عنه فى الحقيقة الوصية المشتمل عليها وهى فعله وتطهيره وان لم يكن مما نحن فيه فرحل وأمر اثنان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى لان المعلن به التدبير والمعنى أن تذكر احدهما الاخرى اذا ضلت كتابه على سره فى كتب التفسير والعربية فليست الشهادة بمعنى الاشهاد مجازاً حتى يرد ما ذكره المعترض وتبعه كثير منهم ولذا قال المراد ولم يقل ومعاها أو هى مجاز عنه ونحو ذلك وقد أشار الى ذلك الزحشرى حيث قال بعد قوله فى نفسه برشهادة بينكم فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان يعنى فاستشهدوا فلا فرق بين كلاميهما كما توهمه المعترض وأما ما قيل ان الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو مصدر الجهرول واثنان فاعل مقام فاعله والنائب عن الفاعل يطلق عليه فاعل كغيره عندهم فمع كون الكلام مفاداً على خلافه

واضافتها الى الطرف على الاتساع وقرئ
شهادة بالنصب والتسوية على ليقم (اذا حضر
أحدكم الموت) اذا اشارته وظهورت أمارته
وهو ظرف للشهادة (حين الوصية) بدل
منه وفى ابداله تنبيه على أن الوصية مما ينبغي
أن لا يتهاون فيه أو ظرف حضر (اثنان)
فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على
حذف المضاف

بقتضى الاتيان بمصدر الفعل المجهول بنائب فاعل وهو اسم ظاهر مرفوع وهذا وان جوزه البصريون
 كما في شرح التسهيل للمراي في باب المصدر فقد منعه الكوفيون وقالوا انه هو الصحيح لان حذف
 فاعل المصدر شائع فلا يحتاج الى ما يستدس فاعله كفاعل الفعل الصريح وحذف المضاف
 اما من المبتدأ او الخبر كما تر ووقع في النسخ هنا اختلاف في نسخة الاشهاد في الوصية وفي أخرى
 بالوصية وفي أخرى أو الوصية فيه كون المراد بالشهادة الوصية وسما في ما يتعلق به والاخيرة ليست
 معتمدة ولا تناسب الكلام فتأمل (قوله من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان الخ) التفسيران
 مبنيان على مناسباتي (قوله ومن فسر الغير بأهل الذمة) بناء على أن منكم معناه من المسلمين وفي
 كونه من ذوا اجماعا نظرا لما الاول فلا نه قد سبق من المصنف رحمه الله تعالى في آية الوضوء ان
 القول بالنسخ في هذه السورة ضعيف لقوله صلى الله عليه وسلم المائدة آخر القرآن نزولا فأحلوا حللها
 وحرموا حرامها وأما الثاني فلا أن ابن حنبل رضي الله تعالى عنه أجازه شهادة الكافر على المسلم
 في الوصية وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجازه في بعض الصور المذكورة في الفقه فتأمل (قوله أي
 سافرتم فيها) لأن ضرب في الارض معناه سافر كما بين في كتب اللغة وقوله أي قاربتم الاجل اشارة
 الى أنه من مجاز المشارة لان الوصية قبل اصابتها (قوله تقفونهم ما الخ) وقف يكون لازما
 ومتعتيا قال الراغب يقال وقفت القوم أقفهم وقفوا وقفواهم وقفا وتصبرونهم ما من الصبر بالصاد
 المهملة بمعنى الحبس قال في النهاية في الحديث من حلف على عين صبرا أي ألزم بها وحبس عليها وكانت
 لازمة له من جهة الحكم (قوله صفة لا آخران الخ) على الوصية بجهة الشرط معترضة فلا يضر الفصل
 بها واختلاف في الشرط هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في آخران من غيركم فقط بمعنى أنه لا يجوز
 العدول في الشهادة على الوصية الى أهل الذمة الا بشرط الضرب في الارض وهو السفر فان قيل
 هو شرط في أصل الشهادة فتعذر الجواب ان ضربتم في الارض فليست ههنا اثنان منكم أو من غيركم
 وان كان شرطا في العدول الى آخرين من غير الله فالتعذر فاشهدوا آخرين من غيركم أو قال شاهدان
 آخران من غيركم فقد ظهر أن الدال على جواب الشرط اما مجموع قوله اثنان ذوا عدل الخ واما آخران
 من غيركم فقط ووجه أصابكم معطوفة على الشرط والى الثاني ذهب المصنف فانظروا (قوله صلاة
 العصر الخ) فالتعريف للعهد أو للجنس ونصادم ملائكة الليل الخ لانه يؤكل بالمرء من يحفظه ويكتب
 أعماله في النهار وآخرون في الليل وملائكة النهار يصعدون بعد العصر وملائكة الليل تهبط
 بعده أيضا فيلاقون حينئذ فالتصادم مجاز عن التلاقي وهذا ورد مرهبة في الحديث واجتماع
 طائفتي الملائكة فيه تكثير للشهود منهم على صدقه و كذب فيكون أقوى من غيره وأخوف
 (قوله ان ارتاب الوارث منكم الخ) فتدبر المضاف أي ارتاب وارثكم لان المخاطب الموصون
 والمرتاب الموصى له وجعله وارثا لانه الاغلب والمذكور في سبب النزول والافق قد يكون الموصى له غير
 الوارث ولو قدر الموصى كان أسلم وليس المراد بالوصية هنا الوصية التي لا تكون للوارث وهو ظاهر وقيل
 نزل ارباب الوصى له منزلة ارباب الوصى (قوله وان ارتبتم اعتراض الخ) في الكشف ان ارتبتم
 في شأنهم واتهمتموها خلفوها فالشرط مع جوابه المحذوف معترض لا الشرط وحده قيل قد رجا جواب
 الشرط ليكون الاعتراض هو الجملة الشرطية ولو كان هو الشرط فقط لكان الجزاء مضمون القسم فلم
 يحسن توسطه بين القسم والجواب بل التقديم عليه أو التأخير والمصنف رحمه الله تعالى لا بد له من ذلك
 أيضا لانه لا يخلو أن يكون للشرط جواب أو لا فان لم يكن له جواب فتكون ان وصالية وهي مع أن
 الواو لازمة لها ليس المعنى عليها ولو قدر فاما مقدما أو مؤخرا وكلاهما ينافيان الاعتراض الا أن يريد أنها
 مستغنية عن الجواب لسد ما كدته مسدده وفي قوله اختصاص القسم بحال الارتاب وقوله بذلك
 وجوابه أيضا محذوف ما يشعر بموافقة الكشف فتأمل فما قيل انه رأى اعتراض الشرط ومنع عدم

(ذوا عدل منكم) أي من أقاربكم أو من
 المسلمين وهما صفتان لاثنان (أو آخران
 من غيركم) عطف على اثنان ومن فسر الغير
 بأهل الذمة جعله منسوبا فان شهادته على
 المسلم لا تسمع اجماعا (ان أنتم ضربتم في
 الارض) أي سافرتم فيها (فأصابكم
 مصيبة الموت) أي قاربتم الاجل
 (تجبونهم ما) تقفونهم ما وتصبرونهم ما صفة
 لا آخران والشرط بجوابه المحذوف المدلول
 عليه بقوله أو آخران من غيركم اعتراض
 فأنه الدلالة على أنه ينبغي أن يشهد اثنان
 منكم فان تعذر كما في السفر فن غيركم أو
 استئناف كأنه قيل كيف نعمل ان ارتبنا
 بالشاهدين فقال تجبونهم ما (من بعد
 الصلاة) صلاة العصر ملائكة الليل وملائكة
 الناس ونصادم ملائكة الليل (فبقسمان بالله
 ان ارتبتم) ان ارتاب الوارث منكم (لا تشترى
 به ثمننا) مقسم عليه وان ارتبتم اعتراض بقيد
 اختصاص القسم بحال الارتاب

حسن التوسط المذكور وروهم من قلة التدبر وليس هذا من قولي القسم والشرط المعهود لانه اذا اتحد
جوابهم - ما وهنا ليس كذلك وقوله لا تخلف بالله كاذبا أي حلفا كاذبا فلا ركاكة فيه ثم انهم قالوا لا تشتري
لا يصلح جوابا للشرط ولا دليلا له ولا مانع منه لانه في معنى ان ارتبتم فلا ينبغي ذلك لاننا سنأمن بشئ
ذلك بمن قائل وجوز في ضمير به ان يرجع للقسم وللشهادة لانها قول أو لله قالوا والتقدير بين الله وأشار
بقوله نستبدل الى أن نشترى بمعنى نستبدل ايصح نصبه عننا وقيل تقديره ذاتي والاول اولي (قوله
ولو كان المقسم له قريبا الخ) أشار الى تقدير الجواب والى أنها ليست وصليّة لان المعنى ليس على ذلك وهو
ظاهر وقوله الشهادة التي أمرنا باتمامها إشارة الى أن الاضافة والاختصاص فيها بالله لانه أمر بها أو
أنها لادنى ملابسة (قوله وعن الشعبي أنه وقف على شهادة) أي بالها ثم ابتداء الله بالمذ والجز
وليس هذا من حذف حرف الجر وإبقاء عمله شذوذا لانه اذا كان بغير عوض وفي الجلالة الكريمة
تعويض همزة الاستفهام عن واو القسم وحينئذ ما أن عدل للفصل بين الهمزتين فيقال آله أو تسهل
الثانية ويقال أيضا ها الله وهل الجز يحرف القسم أو بالعوض قولان واذا قيل الله بدون مدحج رواه
سبيويه أيضا فهل حذف من غير عوض فتكون على خلاف القياس أو الهمزة المذ كورة همزة
الاستفهام وهي همزة قطع عوضت عن حرفه ولكنها لم تختار الثاني في الدر المنصور وهو أولى من
دعوى الشذوذ وضمير بغيره في كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كان التعويض فهو القول الاول وهو
الظاهر وان كان للمذ احتمال الثاني وقوله ان كتمان تفسير لاذا لا تقدير وقراءة ملائمين بينهما المصنف
رحمه الله تعالى وسبأ في تحقيقها في عاد الاول (قوله فان عثر فان اطلع) لما كان كل عثرة تطرأ الى
موضع عناره فيعرف نفعه ورد العثر بعنى الاطلاع والعرفان وقال الغوري عثر اذا اطلعت
على ما كان خفيا وهو مجاز بحسب الاصل وقال اللبث ان مصدر هذا العثر ومصدر العثار العثرة
وقال الراغب مصدرهما واحد وما قاله الراغب هو الظاهر لان اختلاف المصدرين في المجاز فتماثل
(قوله أي فعلا ما أوجب انما الخ) فعلا بضمير التنبيه وقوله فآخرا في اعرابه وجوه قيل انه خبر مبتدأ
محذوف أي فآل شاهدان آخرا والفاء جرائية وجلة بقومان صفة آخرا وهو مرفوع بفعل مقدر
أي فليشهد آخرا ومترافيه أو هو خبر مقدم موصوف والاوليان مبتدأ مؤخر أو هو مبتدأ خبره
من الذين أو هو مبتدأ وخبره بقومان وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى والزنجشري ولا يضر تنكيره
وفيه أعاريب آخر هذه أحسنها ومعنى كونها مشاهدين سيأتي في بيان معنى الآية (قوله من الذين
جنى عليهم الخ) يشير الى ان استحقاق الاثم عليهم كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحق الشيء لاق
به أن ينسب اليه فالجاني للآثم المرتكب له بايق أن ينسب اليه الاثم فاستحق الاثم بمعنى ارتكبه وجناه
فالذين استحق عليهم الاثم أي جنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم فقبضه تضمين وضمير استحق عائد
الى الاثم أو الالباء أو الوصية أو هو مسند للجاز والمجرور وانما استحق الاثم لان أخذ ما يحصل بأخذه
انتم بسمى انما كما يسمى ما يؤخذ بغير حق مظلمة ولذلك يسمى المأخوذ باسم المصدر وعلى غير ذلك في استحق
على زيد مال بالسهمان أي وجب أو بمعنى في أو من أي استحق فيهم أو منهم قيل والحق أنه مسند للآثم
مشاكلة والتضمين لقوله ومعناه من الذين جنى عليهم وذلك لا ببناء قوله فان عثر على قوله انا اذا امن
الاثنين لان المعنى ان كتمان الحق كتمان الجانيين ثم ان اطلع على أنهم ما خافا وجنبا على المشهود له
واستحقا انما بذلك فآخرا بقومان مقامهما بالشهادة فكفى عن قوله خافا وجنبا بقوله استحقا انما ليسا كل
الكلام السابق وهو انا اذا امن الاثنين ولذا قال واستوجبنا أن يقال أنهم ما امن الاثنين ثم عبر عن
المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الاثم ليسا كل التعبير عن الجانيين بأنهما استحقا الاثم وفيه تأمل وقوله
وهو أي الفاعل والاوليان أفعل تفضيل ولذا فسره بالاحقان وفي الكشف معناه من الورثة الذين
استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة أن يجزى وهما للقيام بالشهادة ويظهر واهما كذب الكاذبين

والمعنى لا نستبدل بالقسم أو بالله عرضا من
الدنيا أي لا تخلف بالله كاذبا طمع (ولو كان
ذا قرب) ولو كان المقسم له قريبا من جوابه
أيضا محذوف أي لا تشتري (ولأنكم
شهادة الله) أي الشهادة التي أمرنا باتمامها
وعن الشعبي أنه وقف على شهادة ثم ابتداء
آله بالمذ على حذف حرف القسم وتعويض
حرف الاستفهام منه وروى عنه بغيره
كقوله لهم آله لا فعلن (انا اذا امن الاثنين) أي
ان كتمان قرئ للاثنين بحذف الهمزة والفاء
حركاتها على اللام وادغام النون فيها (فان
عثر) فان اطلع (على أنهم استحقا انما)
أي فعلا ما أوجب انما كتحريف (فآخرا)
فشاهدان آخرا (بقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم) من الذين جنى عليهم
وهم الورثة وقرأ حفص استحق على البناء
للفاعل وهو الاوليان (الاوليان) الاحقان
بالشهادة لقرابتهما ومعرفةهما

قوله ولذا قال الخ أي في الكشف لا هنا اه

(قوله وهو خبر محذوف الخ) أى على قراءة المجهول لأن الكلام فيها والقراءة الأخرى وقعت فيما بين الكلام عليها وتفصيل هذا لأنه من أهم المهمات ومن تعلق هذه الآية أنه قرئ استحق مجهولا ومعلوم ما في السبعة والأولين جمع أول جمع مذكور سالم وقرأ الحسن الأولان تنبيه أول وابن سيرين الأولين بياء بن تنبيه أولى منصوبا وقرئ الأولين بسكون الواو وفتح اللام جمع أولى كالأولين فقراءة الجمهور رفع الأوليان على أنه مبتدأ خبره آخران أى الأوليان بأمر الميت آخران كما مر أو خبر مبتدأ مقدر أى هما الأوليان كأنه قيل من الآخران فقيل هما الأوليان أو هو بدل من آخران أو عطف ببيان وهذا يلزمه عدم اتفاق البيان والمبين في التعريف والتسكير مع أنهم شرطوه فيه حتى من جوز تنكيره لكن بعضهم لم يشترطه وقد نص عليه الزمخشري في آل عمران أو هو بدل من فاعل يقومان أو صفة آخران لكن فيه وصف النكرة بالمعرفة والاختصاص أجازوه هنا لأنه بالوصف قرب من المعرفة وقال أبو حيان إنه هدم للقاعدة المؤسسة لكن المتقدمين ارتكبوه في مواضع كما في مررت بالرجل خير منك في أحد الأوجه قاله في الدر المنثور وهذا عكس واقدأمر على التثنية بسبني فانه يؤول فيه المعرفة بالنكرة وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة إذ جعلت في حكمها للوصف ويمكن أن يكون منه بان جعل الأوليان لعدم تعيينهما كالنكرة أو هو نائب فاعل استحق لكن على هذا لا بد من تأويل إما بتقدير مضاف أى اسم الأوليين وقدره الزمخشري انتداب الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال وهذا عراب أبى على الفارسي رحمه الله تعالى وتقدير الزمخشري أولى من تقدير الاسم لأنه لا يصح التأويل بعيد وعلى غير هذا مرفوعه ضمير يعود على ما تقدم لفظا أو سياقا وهو الاسم أو الأيضا أو الوصية لتأويلها بما ذكر أو المال وفي على في عليهم أوجه فقيل هي على أصلها كما مر أو بمعنى من أوفى وأما قراءة حفص بالبناء للفاعل فالأولين فاعله ومفعوله محذوف وقدره بعضهم وصيتهما وقدره الزمخشري أن يجزئوهما للقيام بالشهادة ويظهر روايهما كذب الكاذبين وقدره ابن عطية ما لهم وتركتم وقراءة الأولين جمع أول المقابل لا آخره ومجرور صفة الذين أو بدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح ومعنى الأولوية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها وأعرف كما مر وقبل انهم أو لولون في الذكر لدخولهم في بابها الذين آمنوا وقرأ الحسن الأولان بالرفع على ما وجهناه به والأولين مثنى نصبه على المدح وأما قراءة الأولين كالأولين فشاذة لم تعزل أحد وهو جمع أولى وعرابه كالأولين والأولين وقدره الوجوه فيها وقوله وقرأه جزء الخ الأولين جمع أول منصوب وقوله وقرئ الأولين يعني تنبيه أول وبقية كلامه ظاهرة وقوله بدل منهم ما تبع فيه الزمخشري وقال التحرير الضمير راجع إلى أفظ آخران فحقه أن يكون مفردا لأن لفظ المثنى كآخرين لفظ واحد وقوله أو خبر آخران فيه الأخبار عن النكرة بالمعرفة وهو مما اتفق على منعه في مثله وقوله أو من الضمير يقومان وكون المبدل منه في حكم الطرح ليس من كل الوجوه حتى يلزم خلط الصفة عن الضمير على أنه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع المضمحل فيكون رابطا واعلم أن استحق هنا فسر بطلب الحق وبحق وغلب (قوله فيقسمان الخ) معطوف على يقومان واليسية فيها ظاهرة ولشهادتنا جواب القسم وفسر أحق بأصدق والاعتداء بتجاوز الحق والظلم بارتكاب الباطل بتزليه منزلة اللازم أو بتقدير مفعول أى أنفسهم وقيل الفرق بينهم بالعموم والخصوص (قوله ومعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية الخ) اعلم أنهم اختلفوا في معنى الشهادة في هذه الآية فقال قوم هي الشهادة على الوصية في السفر وأجازوا شهادة الذي على المسلم في هذه الصورة وبه حكم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم واليه ذهب ابن حنبل والآية ليست بمنسوخة عندهم لحديث المائدة وقال آخرون الشهادة هنا بمعنى الحضور من شهد كذا شهودا وشهادة إذا حضرته وقيل هي أيمان الوصي إذا ارتاب الورثة فلا نسخ عليهم ما أبصا والآخر قول مجاهد وبعض الصحابة واليمين قد تسمى شهادة وبها فسر قوله تعالى فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله لكنه

وهو خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو بدل منهما أو من الضمير يقومان وقرأه جزء ويعقوب وأبو بكر عن عاصم الأولين على أنه صفة للذين أو بدل منه أى من الأولين الذين استحق عليهم وقرئ الأولين على التنبيه واتصافه على المدح والأولان وعرابه عراب الأوليان (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) أصدق منها وأولى بأن تقبل (وما اعتدينا) وما تجاوزنا فيها الحق (أنا الحق أو الظالمين أنفسهم أن يعتدينا ومعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية ينبغي أن يشهد عدلين

بعد لان الشهادة اذا اطلقت فهي المتعارفة وقوله ولا تكتم شهادة الله صريح فيه فان الايمان لا تكتم
وتأويل من غيركم بغير اقربائكم قال الجصاص لا وجه له لان الخطاب توجه اولاً الى أهل الايمان فالمغايرة
تعتبر فيه ولم يجز للقرابة ذكر ويدل عليه الحديث الاتي في سبب النزول ثم ان الشهادة اذا حلت
على الوصية هل نعم كل وصية أو تخص بما وقع في الحديث اختلف فيه وهل هي منسوخة أو باقية حكمها
فقبل نسخت بقوله واستشهدوا شهداء من رجالكم فانه آخر ما نزل وقيل ان في هذه السورة ثمان
عشرة فريضة لم ينسخ منها شيء واعلم ان الشهادة كيف تتصور ههنا وشهادتهم اما على الميت ولا وجه
له بعد موته وانتقال الحق الى الورثة وحضورهم أو على الوارث الخاص فكيف يشهد الخصم على
خصمه فهذا يقتضي بالضرورة تأويل الشهادة فالظاهر ان تحمل في قوله شهادة بينكم على الحضور
أو الاحضار أي اذا حضر الموتى اسافر فليحضر من يوصي اليه بايصال ماله لو ارثه مسلماً فان لم يجد
فكافراً والاحتياط أن يذكرنا اثنين فاذا اجابا عندهما وحصل ريب في كتم بعضه فليخلفا الا انهما
مودعان مصدقان بيئتهما فان وجد ما خافاه وادعيا أنه ما علم كاه منه بشراء ونحوه ولا بينة لهما على
ذلك يخلف المدعي عليه على عدم العلم بما ادعياه وانه ملك لمورثه ما لانعلم انتقاله عن ملكه والشهادة
الثانية بمعنى العلم المشاهد أو ما هو بمنزلة لان الشهادة المعينة فالتجوير بها عن العلم صحيح قريب والشهادة
الثالثة اما بهذا المعنى أو بمعنى اليمين كما مر فلا نسخ في هذه الآية على هذا ولا اشكال والله الحمد بما أفاضه
الله على بيروته كلامه وما ذكره تكلف لم يصف من الكدر لذوق ذائق وسبب النزول وفعل الرسول
مين لما ذكرنا عوداً على بدء وقول المصنف من ذوى نسيبه أو دینه إشارة الى الوجهين السابقين وقوله
يوصي إشارة الى حمل الشهادة على الوصية والتغليظ بالزمان والمكان مذهب الشافعي وهو عندنا لا يلزم بل
يجوز للحاكم فعله وقوله فانه لا يخلف الشاهد هو المشهور وقيل انه ان لم يجد من يزكيه يجوز تخليفه
احتياطاً كما وقع في بعض كتب الفتاوى الحنفية وقوله ورد اليمين هو مذهب الشافعي أيضاً وعندنا
لا ترد اليمين وليس في الآية دليل عليه لما ذكرناه وقوله أو لا تغير الدعوى أي انك لا تهاب بان المدعي
عليه صار مدعياً للملك والوارث مدعي عليه فلذا الزمته اليمين لا للرد كما مر وهو الصحيح وقوله اذ روى
الخ استدل بسبب النزول على ما ذكره آخره وهو الصحيح (قوله روى ان عيم الخ) أخرجه البخاري
وأبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما بسند صحيح عن عيم الداري في هذه الآية قال
يرى الناس منها غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فأتيا الشام
لتجارتهما ووقدم عليهما مولى لبني سهم يقال له بزي بن أبي مريم بتجارة ومعه جام من فضة يريد به الملك
وهو أعظم تجارته فرض فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك لورثته قال عيم فلما مات أخذنا ذلك
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا الى أهله دفعنا اليهم ما كان معنا
ففقدها الجام فسألونا عنه فقلنا ما ترك غير هذا وما دفع اليها غيره قال عيم فلما أسلمت بعد قدوم رسول
الله صلى الله عليه وسلم تأملت من ذلك فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأتيت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم
ان عند صاحبها مثلها فأجابوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجدوا فأمرهم أن
يستخافوه بما يعظم به على أهل دينه فحلف فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا الآية فقام عمرو بن العاص
ورجل آخر خلفاً فنزعت الخمسمائة درهم من عدي بن بداء كذا قال الترمذي في الجامع ثم قال هذا
حديث غريب وليس اسناده بصحيح وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن اسحق هذا الحديث هو عدي
محمد بن السائب الكوفي يكنى أبا النضر وقد تركه أهل العلم بالحديث وهو صاحب التفسير سمعت
محمد بن اسمعيل يقول محمد بن السائب يكنى أبا النضر ولا نعرف لسالم أبي النضر رواية عن أبي صالح
مولى أم هانئ رضي الله تعالى عنها وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نبي من هذاعلى
الاختصار من غير هذا الوجه حدثنا سفيان بن وكيع قال حدثني يحيى بن آدم عن أبي زائدة عن محمد

من ذوى نسيبه أو ديته على وصيته أو يوصي
اليه ما احتياطاً فان لم يجد ههما بأن كان في سفر
فأختران من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارتباب
أقسم على صدق ما يقولان بالتغليظ بالوقت
فان اطلع على أنهم كذبا بامارة ومظنة
خلف آخران من أولياء الميت والحكم
منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه
لا يخلف الشاهد ولا يعارض بينه وبين
الوارث وثابت ان كانا وصيين ورد اليمين الى
الورثة اما الظهور بخيانة الوصيين فان
تصدق الوصي باليمين لاماته أو لتغير
الدعوى اذ روى أن عيم الداري وعدي بن
بداء خرجا الى الشام للتجارة وهكذا

نصرانيين

ابن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدى بن بذاة فأتاهما السهمى بأرض ليس بهاء سلم فلما قدم ما بئر كتمه فهدوا جاما من فضة محو صابا الذهب فأحلفه - ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الجاهل بمكة فقبل اشتريه من تميم ومن عدى فقام رجلان من أولياء السهمى خلفا بالله لشهادتهما أن ق من شهدتهما وأن الجاهل أصاحبهم قال وفيهم نزلت الآية وهذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن أبي زائدة وعبد بن القاسم كوفي قبل أن يخال الحديث اه وفي نور التبراس تميم الداري المذكور في هذه القصة نصراني من أهل دارين قاله مقاتل وقيل هو تميم المعروف الداري منسوب إلى الدار وهو بطن من لحم اه وبزيل بيا موحدة مضومة وزاى محجة مولى العاصى بن وائل صاحب الجاهل واختلاف في ضبطه كما في كتاب المشقة وبذاة بيا موحدة ودال مهملة مشددة وتشداد ودية قصر وفي تفسير ابن مقاتل بذاة بنون قبل الدال وهو غريب وقال ابن حجر انه اختلاف في اسلامه والمشهور انه لم يلم فقوله هنا وبديل أى بديل مهملة هو ما في بعض النسخ وفي الاصابة انه بديل وقيل بديل براء مهملة بديل الدال وبزيل بن أبي مريم وقيل ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاصى ولا خلاف في انه مسلم مهاجرى اه فقول الحرير قيل الصواب براء مفتوحة بعد الباء المضمومة عندى لا يخفى ما فيه وقوله دون أى كتب وقوله السهميان إشارة إلى أنهم ما دارت ناله لانه من بني سهم وتخصيص العدد يعني باثنين من الورثة وقوله فأتاهم جعل الاثنين جمعاً سمعاً (قوله أى الحكم الذى تقدم أو تخلف الخ) أى المشار إليه الحكم السابق تفصيله في هذه القضية أو تخلف الشاهدين وقيل المشار إليه الجبر بعد الصلاة وأدنى معنى أقرب وإلى مقدرة قبل أن المصدرية والوجه بمعنى الذات والحقيقة أى أقرب إلى الايمان به على حقيقة تمام غير تغييرها وإلى هذا أشار بقوله على نحو ما سألوا الخ وعلى وجهه حال من الشهادة والتقدير ذلك الحكم الذى ذكرناه أقرب أن يأثروا بالشهادة على وجهها مما كنتم تدعون وقوله وأقرب إلى خوف الفضيحة فممنعوا من ذلك فعلى هذا أو يخافوا عطف على أن يأثروا على حد قوله عطفها ببناء وما باردا (قوله واتقوا الله واسمعوا ما توصون به الخ) توصون مخفف أو متدرون واتقوا قيل انه معطوف على مقدراى احفظوا أمكم الله واتقوا الخ وحمل السمع على القبول والاجابة لما أو صوابه لانه أفيد وأنسب ولو علم لصح وقوله فان لم تتقوا الخ حمله على ما ذكرناه تذييل لتلك القصة فلا بد أن يؤول له من هي فيهم وقوله فقوله تفريع على تقدير متعلق الهداية طريق الجنة لأنها تتضح في ذلك اليوم ويحتمل عوده إلى ما قبله كله أى الاهتمام إلى الجنة أو طريق الجنة كائن يوم يجتمع الخ (قوله بدل من مفعول واتقوا الخ) وهو الله فيكون مفعولاً به أيضاً وقيل انه على هذا لا بد من تقدير مضاف أى اتقوا عذاب الله لا شتمال اليوم على العذاب لا على الله اتزهره عن الزمان والمكان ورد بأن بينهما ملازمة بغير الكلية والبعضية بطريق اشتمال المبدل منه على البديل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بمعنى أنه ينتقل الذهن إليه في الجملة ويقتضيه بوجه اجالى مثلا اذا قيل اتقوا الله يتبادر إلى الذهن أنه من أى أمر من أموره وأى يوم من أيام أفعاله يجب الاتقاء يوم جمعه لا رسل أم غير ذلك (وفيه بحث) لانه اشترط فيه أن لا تكون ظرفية وهذا ظرف زمان لو أبدل منه لا وهم ذلك وفى الدر المنصور والاشتمال لا يوصف به الله وفيه نظرفاتمل وعلى نصبه باذ كره ومفعول به أيضاً (قوله أى اجابة أجبت الخ) أى ما ذابته بقره أجبت على أنه مفعول مطلق له كونه بمعنى أى اجابة وماذا كله استفهام وهذا الوجه أرجح الوجوه ولذا قدمه وتقدير بماذا أجبت على أن يكون السؤال عن الجواب لا الاجابة والتقدير بأى شئ أجبت فحذف حرف الجزاء وتصب ضعيف لان حذف حرف الجزاء وتصاب مجروره لا يجوز إلا في الضرورة كقوله تمزق الديار ولم تعوجوا وكذا تقديره مجرورا والمقصود وان كان واحداً في المال لكن الاعتبار والتعبير مختلف وأما تقدير ماذا أجبت به كما قيل على

ومعه ما بديل مولى عمرو بن العاصى وكان مستمرا فلما قدموا الشام مرض بديل فدون مادعه في صحيفة وطرحتها في متاعه ولم يخبرها به وأوصى اليهما بأن يدفعامتاعه إلى أهله ومات فقتله وأخذ منه انا من فضة فيه ثلثمائة مثقال منقوشا بالذهب فغيباه فأصاب أهله الصحيفة فطالبوه بالاناء فجحدوا فترافعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فترأت يا أيها الذين آمنوا الآية خلفه ما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر عند المنبر وخطب فيهم ما ثم وجد الاناء في أيديهما فأتاهم بنو سهم في ذلك فقالا قد اشتريناه منه وامكن لم يكن لنا عليه ينسبة فذكر هنا أن نقره فرفعه وهو ما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فترأت فان عثر فقام عمرو بن العاصى والمطلب بن أبي رفاعة السهميان وحلفا واعل تخصيص العدد لخصوص الواقعة (ذلك) أى الحكم الذى تقدم أو تخلف الشاهد (أدنى أن يأثروا بالشهادة على وجهها) على نحو ما جملوها من غير تحريف وخيانة فيها (أو يخافوا أن تردايمان بعد أيمانهم) أى تردايمان على المدعين بعد أيمانهم فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة وانما جاع الضمير لانه حكم بعم الشهود كلهم (واتقوا الله واسمعوا) ما توصون به سمع اجابة (والله لا يهدي القوم الفاسقين) أى فان لم تتقوا ولم تسمعوا كنتم قوما فاسقين والله لا يهدي القوم الفاسقين أى لا يهديهم إلى حجة أو إلى طريق الجنة فقوله تعالى (يوم يجتمع الله الرسل) ظرف له وقيل بدل من مفعول واتقوا بدل الاشتمال أو مفعول واسمعوا على حذف المضاف أى واسمعوا خبر يوم جمعهم أو منصوب باضمماراذكر (فيقول) أى لا رسل (ماذا أجبت) أى اجابة أجبت على ان ماذا في موضع المصدر أو بأى شئ أجبت فحذف الجاز

أن ما مبتدأ أو ذا معنى الذي خبره وأجبت صلاته والعائد محذوف أي به كما قاله العوفي ففيه أنه لا يجوز حذف العائد المحرور إلا إذا جبر الموصول بمثل ذلك الحرف الجار واتحدت علقاهما كما تقتضي النحو (قوله وهذا السؤال لتوبيخ قومهم الخ) لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب فامعنى سؤاله أجابوا بأنه قصد التوبيخ لقوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك وتحقيق كونه مجازاً أو كتابة ومن أي الأنواع في شرح المفتاح وأما الجواب فلأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد نفوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به فيلزم الكذب عليهم فأجابوا عنه بوجه الأول أنه ليس لنبي العلم بل كناية عن اظهار التشكي والالتجاء الى الله بتقويض الامر كله اليه الثاني أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الامر لذهولهم من الخوف ثم يجيبون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل اليهم وهو في حال شهادة على الامم فلا يكون قولهم لا علم لنا منافي لما ثبت الله تعالى لهم من الشهادة على أمهم الثالث انه إشارة الى أن علمهم في جنب علم الله بنزلة العدم مع تقويض الامر اليه تعالى الرابع أنه ليس لنبي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الامر وآخره الذي به الاعتبار واعتراض على هذا بأنهم يرون آثارهم والخاتمة عليهم فلا يصح نفي العلم بمجالهم وبما كان منهم بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقال هذا انما يدل على سوء الخاتمة وظهور الشقاوة في العاقبة لا على حقيقة الجواب بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام فاعلمهم أجابوا اجابة قبول ثم غلبت عليهم الشقاوة لانا نقول معلوم انه ليس المراد بما إذا أجبت نفس الجواب الذي يقولونه أو الاجابة التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في أمر الشريعة من الامتنان والافتقار وامتثال الاوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك فان قيل قول عيسى عليه الصلاة والسلام فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم الخ يدل على عدم علمهم بمجالهم بعده قبل هو اثبات لقباتهم على الوجه الابلغ واعتذاره بأنه لم يكن له المنع بعد التوفى واظهاره انه لا ذنب له في ذلك ولا تقصير فلا يدل على نفي العلم بمجالهم بعده بل على نفي القدرة على التعمين فنقول المصنف لتوبيخ دفع لما يرد على السؤال وقوله لا علم لنا بما كنت تعلمه دفع لما يرد على الجواب بأنه ليس المقصود نفي علمهم بما سئلوا عنه بل نفي العلم بجميع ما علمه تعالى من الظواهر والبواطن وأشار بقوله وفيه الخ الى جواب آخر كما مر وقوله الى جنب علمك أي بالقياس والنسبة اليه ولا يخفى أن هذا ما لا يذهب الى ما ذكره أولاً فكيف ضعفه ومرضه وما قيل ان ظاهر هذا المعنى لا يناسب جواب السؤال المذكور فان حل على أن المراد لا علم لنا الى جنب علمك فيما قاله القوم فهو راجع الى ما ذكره المصنف رحمه الله لا يخفى ما فيه وقوله أولاً علم لنا بما أحدثوا بعدنا الخ جواب آخر وقدمت ماله وعليه (قوله وقرئ علام بالنصب الخ) اذا تم الكلام عنه بقوله انك أنت يكون على طريقة قوله انا أبو النجم وشعري شعري أي أنت المعروف بنهاية الكمال واحاطة العلم حتى ان ماد كرايدل على ذاتك مغن عن صفاتك وبه يفيد الحل ويتم المعنى واليه أشار المصنف بقوله أي انك الموصوف الخ وقوله منصوب على الاختصاص عنى به النصب على المدح لا الاختصاص الذي ذكره المحويون فان له شروطاً ليست مستوفاة هنا وترك قول الزمخشري انه صفة لاسم ان لان الضمائر لا توصف على الصحيح ولذا أولوه بأن مراده بالوصف البديل وهو يطلقه عليه كثيراً وفيه كلام كثير كفاً المصنف مؤنثه بتركه وأما قراءة الغيوب بالكسر فانه سمع في كل جمع على وزن فعول بالضم كبيوت كسر أوله لتلايتي والى ضمتهان وواو وهو مقصود في كتب النحويين قوله وهو على طريقة ونادى أصحاب اللجنة الخ) يعني كلمة اذ وقال الماضي عبرهم ما عني في المستقبل مجاز الحقيقة وهذا البديل تفسير المبدل منه وايضاح لان الجواب جواب توبيخ الكفرة ورد لا قبول واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله والمعنى انه الخ يعني اذ كراي على علمك وعلى والدتك حين جعلك قوم مدبرية واذا يدتك تعليمك أو توقيت وروح القدس أء التطهير من هذه الوصمة بما آتيتك من المعجزات ففيه مزيد توبيخ لهم بما

وهذا السؤال لتوبيخ قومهم كما أن سؤال المؤودة لتوبيخ الوائد ولذلك (قالوا لا علم لنا) أي لا علم لنا بما كنت تعلمه (انك انت علام الغيوب) فتعلم ما علمه بما أجابونا وأظهر لنا وما لا نعلم بما أضمرنا في قلوبهم وفيه التشكي منهم ورد الامر الى علمه بما كابدوا وقيل المعنى لا علم لنا الى جنب علمك وأولاً علم لنا بما أحدثوا بعدنا وانما الحكم للخاتمة وقرئ علام بالنصب على أن الكلام قد تم بقوله انك أنت أي انك أنت الموصوف بصفاتك المعروفة وعلام منصوب على الاختصاص أو السنداء وقرأ أبو بكر وحده الغيوب بكسر الغين حيث وقع (اذ قال الله يا عيسى بكسر الغين اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك) ابن مسعود اذ كرهه في طريقة ونادى بديل من يوم يجمع وهو على طريقة ونادى أصحاب اللجنة واليه في أنه سبحانه وتعالى يوبخ الكفرة بوضوح من الايات فكذبهم وتعديد ما أظهر عليهم من الآيات فكذبهم طائفة ومعههم بحجة وغلا آخرون فاتخذوهم آلهة أو نصب بانهم اراذك (اذ أيدتك) قوتك وهو ظرف لنعني أو حال منه

فعلوه مع ظهور المعجزات المكذبة لهم (قوله وقرئ آيدنك) بالمذ قال الزمخشري وزنه فعل وقال
ابن عطية فاعل وأما أيدياً تشديد فوزنه فعل لا غير على الصحيح ولا يحتاج في ثبوت هذه اللغة الى سماع
المضارع نعم يحتاج اليه في كون وزنه أفعل أو فاعل كما قيل لأنه اكتفى بمضارع الآخر ويكفي لتبوت
القراءة به ومعناه واحد وقيل معناه بالمد القوة وبالتشديد النصر وهو ما متفق عليه لأن التصرف قوة
(قوله بجيريل عليه الصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام عليه في البقرة وإطلاقه على كلامه المذكور
وهو ما أتى به من التوحيد والشرعية على طريق التشبيه وإضافته الى القدس بمعنى التطهير المعنوي
اختصاصية وقوله ويؤيده أي يؤيد أن المراد بروح القدس الكلام قوله تكلم بعده لأنه كالبيان له
(قوله والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة الخ) أي قوله في المهد كناية عن كونه طفلاً صغيراً وهي
أبلغ من النصريح وأولى لأن الصغير يسمى طفلاً الى أن يبلغ الحلم فإذا عدل عنه وقوله على سواء هو إشارة
الى دفع أن التكلم في الكهولة معهود من كل أحد فمما عرفت ذكره مع التكلم في الطفولة الذي هو من
الآيات بأن الفصل الى عدم تفاوت الكلام في الحائرين لا الى أن كلامهما آية وقال الامام ان الثاني أيضاً
معجزة مستقلة لأن المراد تكلم الناس في الطفولة وفي الكهولة حين تنزل من السماء لأنه حين
رفع لم يكن كهلاً وهذا مبني على تفسير الكهل فان عيسى عليه الصلاة والسلام رفع ابن ثلاث
وثلاثين وقيل ابن أربع وثلاثين ودلائله على التسوية عقلية لأن ذكر تكلم الكهولة ليس لأنه
آية بل لجعلها على حد سواء وهو ظاهر فاقبل لدلالة الآية على التسوية والأولى أن يجعل كهلاً
تشبيهاً أي تكلمهم كالتنصيف في المهد وكأنها كالكهل في التكلم وحينئذ ينهدم الاستدلال به على أنه سينزل
ليس بنبي لأن ما ذكره بقية التسوية أيضاً ويكون التشبيه يؤخذ من العطف لوجه له وتقدير
الكاف تكلف وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى بعد ما سمعت كلام الامام في وجه الاستدلال به
لأنه لا يجعله سنداً للتسوية بل لا ثبات لكلامه لهم في الكهولة وهو انما يكون بعد النزول على
ما مر في معناها وأما اذا قصد التسوية فلا يقتضي ثبوت الكهولة اذ معناه تكلمهم طفلاً كما تكلمهم لو كنت
كهلاً (قوله سبق تفسيره الخ) وسبق الكلام عليه لأنه كونه كرهياً في أربع مرات ونسبة
مرتبة قالوا لأنه هنالك لا متان وهنالك لا أخبار فتناسب تكراره هنالك وأن له زيادة تأييد بكونه مأذوناً من
الله فيما فعله والجمع في الظاهر المراد به انه اسم جمع كما في جماعة البقر وسائر القوم يسمون ونحوه والا
ففاعل ليس من أبنية الجمع وقد صرحوا به في النحو وإيسر المراد أنه مفرد أراده مجازاً بمعنى الجمع
ومعنى الآية علمت الكتاب من غير معلم والحكمة بحيث غلبت حكماء زمانك مع مهارتهم وزدت عليهم
بإيجاد ذاروح ولم يتفادوا لك وانما قال باذن لأن تصوير الحيوان وجعه له ذاروح لا يجوز ولا يليق به
بغير إذن وقوله ما هذا إشارة الى أن فيه نافية وجعل الإشارة الى عيسى صلى الله عليه وسلم للاخبار
عنه بساخر وأما جعل الإشارة اليه في القراءة الأولى وجعل السجدة بمعنى الساجر فلا حاجة اليه (قوله
أي أمرتهم على السنة رسل) انما فسرهم بهذا لأن الوحي مخصوص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم
ايسوا كذلك فجعل أمرهم وحياً لكونه بواسطة الوحي الى رسلهم قال الزجاج الوحي في كلام العرب
ورد بمعنى الامر كقوله

الحمد لله الذي استقلت به باذنه السماء واطمأنت به أوحى لها القرار فاستقرت

أي أمرها أن تقر فاستقرت فاقبل الاظهر أن المراد بالانبياء الهامهم الايمان لا وجه له وانما
قال برسلي ولم يقل برسولي ليطابق ما بعده لأن المراد بالرسول الذين في زمن عيسى صلى الله عليه
وسلم أو من تقدمه لانهم يجب الايمان بهم وبما جاؤا به عالم ينسخ ويكسر أنه إشارة الى أن الشريعة
لموسى صلى الله عليه وسلم كما مر فافهم فقط ما قبل الظاهر على لسان رسول يدايل قوله واشهد
بأننا مسلمون وكون أن مصدرية أو مفعولة ودخولها على الامر في تحقيقه وفسر مسلمون

وقرئ آيدنك (روح القدس) بجيريل عليه
الصلاة والسلام أو بالكلام الذي يجيبه
الدين أو النفس حياً أبدية وبطهر من
الآثام ويؤيده قوله (تكلم الناس
في المهد وكهلاً) أي كائنات في المهد وكهلاً
والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة على
سواء والمعنى الحاق حاله في الطفولة بحال
الكهولة في كمال العقل والتكلم به استدلال
على أنه سينزل فانه رفع قبل ان يتكهل (واذ
علمت الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل
واذ تخلق من الطين كهنية الطير باذن فتنفخ
فيها فتكون طيراً باذن وتبرئ الأكمه
والابرص باذن واذا تخرج الموتى باذن) سبق
تفسيره في سورة آل عمران وقرأ نافع وبعقوب
طائراً ويحمل الافراد والجمع كالباقر (واذ
كففت بني اسرائيل عنك) يعني اليهود حين
هو وابقتله (اذ جنتهم بالبينات) ظرف لكففت
(فقال الذين كفروا منهم ان هذا الاصح
مبين) أي ما هذا الذي جئت به الاصح وقرأ
حمزة والكسائي الاسحر فلا إشارة الى عيسى
عليه الصلاة والسلام (واذا أوجبت الى
الموارين) أي أمرتهم على السنة رسل
(أن آمنوا بي وبرسولي) يجوز أن تكون أن
مصدرية وأن تكون مفعولة (قالوا آمنا
واشهد بأننا مسلمون) مخلصون

يخلصون أو منقادون لانه بهذا المعنى يطلق على من قبلنا وفي العرف يختص بشاوه وهو معنى آخر وقوله
 فيكون تنبيها الخ أي على جعله متعلقا بقالوا والمعجبة تفهم من كونهم في زمان واحد وهو ظاهر
 (قوله لم يكن بعد عن تحقيق واستحكام معرفة الخ) بعد سقط من نسخة أي إلى الآن أي حين تسكاهم
 به. ذالم يكن ما قالوه عن تحقيق منهم ولا عن معرفة بالله وقدرته لانهم لم يوحقه وعرفوه لم يقولوا هل
 يستطيع ويقدر اذ لا يليق منله بالمؤمن بالله وتبع فيه الزمخشري في الجري على ظاهر الكلام من كون
 الحواريين شاككين في قدرة الله وفي صدق عيسى صلى الله عليه وسلم كاذبين في دعوى الايمان
 والاخلاص وذهب محبي السنة وغيره إلى أنهم كانوا مؤمنين وسؤالهم الاطه ثمان والتثبت كما قال
 الخليل صلى الله عليه وسلم أرني كيف تحيي الموتى وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة تعبيراً
 عن الفعل بلازمه أو عن السبب بسببه ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كاملين في الايمان والاخلاص
 ومعنى ونعلم ان قد صدقنا علم مشاهدة وعيان بعلم ما علمناه علم ايمان واثبات بدليل ان المؤمنين أمرنا
 بالتشبه بالحواريين وأجيب بأن الحواريين فرقان مؤمنون هم خاصة عيسى عليه الصلاة والسلام
 والمأمور بالتشبه بهم وكفرون وهم أصحاب المائدة وسؤال عيسى صلى الله عليه وسلم لم ينزل المائدة
 وانزالها اليهم الحجة وقال ابن عطية وغيره من المفسرين ان القول بكونهم غير مؤمنين خارق للاجماع
 ولا نعلم خلافا في ايمانهم وأولوا الآية وأجابوا عنها بما مر ونحوه وقالوا صفة الحواريين تنافي عدم
 ايمانهم وهو الحق وادعاهم أنهم فرقان يحتاج إلى نقل ولك أن تقول ان المصنف رحمه الله لم يذهب إلى
 ما ذهب إليه المصنف وان مراده ان اخلاصهم الذي ادعوه لم يكن محكما حقيقة بل لا نعتوره
 الاوهام والوساوس الذي لانضر المؤمنين ولا توقعه في منزلة الكفر فطلبوا الزالة ذلك طلب من يتثبت
 لا تكارهم له واستقامه عندهم لاشك منهم ولكن خافوا ان يوقعهم الشيطان به في حباله وهذا
 تصرف منه أخف من نسبة الشك اليهم ومخالفة ظاهر النظم كما يدل عليه ما سيأتي وهذا هو النظر
 السديد عندى قتاله (قوله وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة) فكانهم قالوا
 هل ارادة الله وحكمته تعلق بذلك أولا لانه لا يقع شيء بدون تعلقه ما به قيل وقوله اتقوا الله ان كنتم
 مؤمنين لا يلائمه لان السؤال عن منله مما هو من علوم الغيب لا قصور فيه وقد عرفت أن الجمهور رأوا له كما
 مر (قوله وقيل المعنى هل يطيع ربك الخ) فيستطيع بمعنى يطيع وبطبيع بمعنى يجيب مجازا لان المجيب
 مطيع وذكر أبو شامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم عاد أباطال في مرض فقال له يا ابن أخي ادع ربك
 أن يعافيني فقال اللهم اشف عي فقام كأنما شط من عقال فقال يا ابن أخي ان ربك الذي تعبد لم يطيعك
 فقال يا عم وأنت لو أطعته لكان يطيعك أي يجيبك لمقصودك وحسنه في الحديث المشاكاة فقد
 عرفت أن العرب استعملته بهذا المعنى وفي الاتصاف قيل معنى يستطيع يفعل كما تقول للقادر على
 القيام هل يستطيع أن تقوم ونقل هذا عن الحسن فعلى هذا يكون ايمانهم بالمعاني الشك في القدرة
 والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن السبب بالسبب اذ هي من أسباب اليجاد على عكس
 اذا قمنا إلى الصلاة وهذا التأويل الحسن في بعض التأويل أي حنيفة رحمه الله حيث جعل الطول المانع عن
 نكاح الامة وجود الحرة في العصمة وعدمه أن لا يملك عصمة الحرة وان كان قادرا على ذلك فيباح له
 حينئذ الامة وحمل قوله ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات على معنى ومن لم
 يلائم منكم وحمل النكاح على الوطء فجعل الاستطاعة الملائمة معنى الملك حتى ان القادر غير المالك عادم
 الطول عنده فينكح الامة وكنت أستبعد هذه حتى وقفت على تفسير الحسن هذا وكانت عائشة رضي الله
 عنها تقول الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك فنزهنهم عن أن ينسب اليهم مثل هذه
 المقالة الشنيعة (قوله وقرأ الكسائي في نسخة طبع ربك أي سؤال ربك) أي قرأها بالتمام خطا بالعيسى
 صلى الله عليه وسلم وربك منصوب على المفعولية وبقرائه كانت تقرأ عائشة ومعاذ وعلي وابن عباس

(اذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم) منه وب
 فاذكرا وظرف لقالوا فيكون تنبيها على أن
 ادعاهم الاخلاص مع قولهم (هل يستطيع
 ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) لم يكن
 بعد عن تحقيق واستحكام معرفة وقيل هذه
 الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة
 لا على ما تقتضيه القدرة وقيل المعنى هل
 يستطيع ربك أي هل يجيبك واستطاع بمعنى
 أطاع استجاب وأجاب وقرأ الكسائي
 يستطيع ربك أي سؤال ربك

في جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعلى هذه القراءة قالوا كثر أن فيها مضافا متقدرا وقيل
لا حاجة الى تقدير والمعنى هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك وهذا منقول عن الفارسي وفيه نظر وفي
قوله هل تسأله ذلك إشارة الى أن استطاعة السؤال هنا عبارة عن السؤال كما زعمت حقيقة لأن قوله من
غير صارف بأباه فتأمل (قوله والمائدة الخوان اذا كان عليه الطعام من ماد المالح) الخوان بضم
الخاء وكسر هاء وفيه لغة اخوان بهمزة مكسورة وهو معرب وقيل انه عربي مأخوذ من تحوّن أي نقص
حقه لأنه يؤكل عليه فينتص وهو معنى المائدة وهي فاعلة من ما عيدا اذا تحرك أو من مادة بمعنى أعطاه
فهي اما فاعلة بمعنى مفعولة كعبثه راضية أو بجعلها للتمكن مما عليها كأنها بنفسها معطية كقولهم للشجرة
المتمرمة مطعمة ونفسه المائدة بالخوان تفسير بالاعم لأنه لا يقال للخوان مائدة الا وعليه طعام والافه
خوان كما لا يقال للقدح كأس الا وفيه خبر وله نظائر كثيرة ذكرها أهل اللغة (قوله بكل قدرته
وصحة نبوت) لا فرق بين ما في ابتدائهم ما واغنا الفرق في تقدير متعلق الايمان هل هو القدرة والنسبة أو عدم
تقديره والمراد صادق في الايمان مطلقا (قوله تهديد عذرو بيان لمادعاهم الى السؤال الخ) هذا
لا ينافي ما سبق من كونهم لم تكن معرفتهم مستحكمة لأنهم ليسوا معاندين ولا جازمين بخلافه فلمهم أن
يعتذروا عن طلبه بأن مرادنا أن تيقن ويزول وهمنا وعلى التأويلات السابقة لا اشكال فيه فاقبل
انه رد لما في الكشف من كونهم شاكين وبديل عليه قوله لما رأى أن لهم غرضا صحيحا الخ لا يرد عليه أنه
كيف يتمشى مع تصرفه بوجه أو لا بما ذكره الكشف وقد دعيه على سائر الاقوال وله هذا اعتراض عليه
بأنه غير مناسب لصدر كلامه ولذا قال بانضمام علم المشاهدة الى علم الاستدلال ليكون عين اليقين ولا بعد
في مثله من بعض الحواريين اذ قد يكون منهم من قرب عهدته ثم تمحض بذلك خلوصه وكلامه لا يحلوم
اغلاق وادماج وقوله عليهم من الشاهدين مثل قوله وكانوا فيه من الزاهدين وقوله اذا استشهدتنا
يشعر بأن على صلة الشاهدين لكن فيه تقديم مافي حيز الصلة وحرف الجر وكلامه ممنوع فلا بد من
تعلقه بمحذوف يفسره من الشاهدين ان يجوزنا نفسهم بما لا يعمل للعامل وقد جوز تقديمه بعض النحاة
مطلقا وبعضهم في الطرف وجوز أن يكون حالا من اسم كان أي عاكنين عليها على ما ترى قوله تعالى قل ان
كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة والوجه الثاني لا اشعار فيه به وقوله بكلمها إشارة الى أن عذرهم
دليلا لكنه غير تام وهذا يؤيد ما اخترنا في نفس كلامه (قوله اللهم ربنا الخ) قالوا ربنا نداه ثانيا لا بدل
ولا صفة لأن لفظ الله لم لا يتبع وفيه خلاف لبعض النحاة ومن السماء اما صفة مائدة أو متعاق بالفعل
(قوله أي يكون يوم نزولها عيدا الخ) لما كان العيد اسما للزمان في المتعارف لم يصح الاخبار عن
المائدة به فقد رزواها يوم عيدا ليصح الحمل فان قلنا ان معناه السرور لا يحتاج الى التأويل ولكن يكون
جمعها أنفسها سرورا بالغة مجازا في الاسناد والعبد العائد مشتق من العود لعوده في كل عام بالفرح
والسرور وكل ما عدا عيدا في وقت فهو عيد قال الأعشى

فواكبدى من لا عجب الحب والهوى • اذا اعتاد قلبي من أمة عبيدها

وهو وارى لكنهم قالوا في جمعه أعياد وكان القياس أعوادا ففعلوا ذلك فرقابين جمع عيد وعود وقد
فصلنا الكلام فيه في شرح درة الغواص ومنهم من أعرب لنا خبرا وجعل عيدا حالا (قوله بدل من
لنا باعادة العامل الخ) ظاهرا أن المبدل منه الضمير ولكن أعيد الجار لأن البدل في قوة تكرار
العامل وهو تحرككم لأن الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ثم ان ضمير الغائب يبدل منه
وأما ضمير الحاضر وهو التكلم والمخاطب فأجازه بعضهم مطلقا وهو ظاهر كلام المصنف ومنعه قوم
وفصل بعضهم فقال ان أفادتنا كيدا واحاطة وشمولا كما هنا جازوا الامتناع (قوله وقيل يأكل منها أولنا
وآخرنا) الاكل مأخوذ من المائدة وقوله تريد أن تأكل منها وكونها لا أولهم وآخرهم بأن يأكلوا منها
جميعا من غير نقص ولا تفاوت بين الاول والاخر فيكون كقوله تعالى وإلهم رزقهم فيها بكرة وعشيما

والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف
والمائدة الخوان اذا كان عليه الطعام من
ماد المالح عيدا اذا تحرك أو من مادة اذا أعطاه
كأنها عيدا من نفسهم (قال اتقوا الله) من أمثال
شجرة مطعمة (ان كنتم مؤمنين) بكل
هذا السؤال (ان كنتم مؤمنين) بكل
قدرته وصحة نبوت أو صديقكم في ادعائكم
الايمان (قالوا تريد أن تأكل منها) تهديد عذر
وبيان لمادعاهم الى السؤال وهو أن يمتنعوا
بالأكل منها (ونظمين قلوبنا) بانضمام علم
المشاهدة الى علم الاستدلال بكل قدرته
سبحانه وتعالى (ونعلم أن قد صدقنا) في
ادعائه النبوة أو أن الله يجيب دعوتنا ونكون
عليها من الشاهدين اذا استشهدتنا أو من
الشاهدين لا من دون السامعين للخبر (قال
عيسى بن مريم) لما رأى أن لهم غرضا صحيحا
في ذلك أو أنهم لا يقاتلون عنه فأراد الزامهم
الحجة بكلمها (اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من
السماء تكون لنا عيدا) أي يكون يوم
نزولها عيدا نعظمه وقيل العيد عيدا وقري
العائد ولذلك سمي يوم العيد عيدا وقري
تسكن على جواب الامر (لا تأكلوا منها) وآخرنا
بدل من لنا باعادة العامل أي عيدا المائدة من
ومتأخرين روى أنهم أنزلت يوم الأحد فلذلك
اتخذوه نصارى عيدا وقيل يأكل منها أولنا

وآخرنا

وقرى لا ولا تأخرنا معنى الامة والطائفة (واية) عطف على عبدا (منك) صفة لها أى آية كائنة منك دالة على كمال قدرتك وصحة نبوتى (وارزقنا)
المائدة أو الشكر عليها (وانت خير الرازقين) أى خير من يرزق لانه خالق الرزق ومعطيه بلا عوض (قال الله انى منزلها عليكم) اجابة الى سؤالكم وقرا
نافع وابن عامر وعاصم منزلها بالتشديد (فن يكفر بعبادكم فاني أعذبه عذابا) أى تعذيبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة (لا أعذبه) الضمير للمصدر
أول العذاب ان أريد به ما يعذب به على حذف حرف (٣٠٢) الجر (أحد من العالمين) أى من عالمي زمانهم أو العالمين مطلقا فانهم مسحوا

الظاهر على هذا أن يكون لنا خبرا أى تكون قوتنا لنا أو نافعنا لنا أو تأخرنا أو آخرنا وانما ضعفه لان
الظاهر منه عموم كل بنى اسرائيل بذلك والواقع خلافه فتأمل وقراءة أولانا وأخرانا تأنيث الاول
والآخر باعتبار الامة أو الطائفة وهى قراءة زيد وابن محيصن والجدري وهى شاذة وما قيل من ان المراد
الدار الآخرة لا يصح والجملة صفة عبدا (قوله وارزقنا المائدة الخ) لوعم لكأن أولى وعلى هذا فالمراد
بالمائدة ما عليها لانها كما تطلق على الخوان تطلق على ما عليه (قوله أى تعذبا) يعنى أنه اسم مصدر بمعنى
التعذيب كالتناع بمعنى التمسيع أو اسم جعل بمعنى المصدر كالنبت بمعنى الانبات فيكون مفعولا مطلقا
(قوله ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة) فسر السعة فى الدر المنثور بجعل اسم الحدث مفعولا به
مبالغة فينتصب به على التشبيه بالمفعول وفى التوسع يتعدى الفعل الى مفعول آخر بنفسه من غير تقدير
حرف والمنصوب على التشبيه بالمفعول ثلاثة المصدر والظرف ومفعول الصفة المشبهة وليس هو الحذف
والايصال ولذا قال أبو البقاء فيه وجهان النصيب على السعة أو الحذف والايصال والاول أقيس لان
حذف الجار لا يطردي غير أن وأن عند عدم اللبس وقيل المراد بالسعة الحذف والايصال أى أعذب
بعذاب والعذاب ما يعذب به ويرجمابو يده ما بعده (قوله الضمير للمصدر الخ) قيل عذابا مفعول مطلق
اذ لو جعل اسما لما يعذب به اقبل بعذاب لان التعذيب لا يتعدى الى مفعولين والحذف والايصال خلاف
الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلى هذا يكون ضمير لا أعذبه فى موقع المفعول المطلق كفاى
ظننته زيدا قائما ويقوم مقام العائد الى الموصوف فان قوله لا أعذبه صفة عذابا ويجوز أن يجعل من
قبيل ضرب به ضرب زيد أى عذابا لا أعذب تعذبا مثله فيكون مع كونه فى موقع المفعول المطلق عائد
الى الموصوف (أقول) هذا مأخوذ من كلام أبى البقاء وحاصله أن الصفة لا بد لها من عائد وهذا الضمير
اذا كان مفعولا مطلقا يكون عائد على المصدر المقهور من الفعل كفاى ظننته زيدا قائما اذ لا مرجع له
غيره وحينئذ تخلو الصفة من العائد فأجاب عنه بجوابين الاول أنه مصدر واقع بعد النفي فيم ويشمل
العذاب المتقدم ويحصل الربط بالعموم وأورد عليه أن الربط بالعموم انما ذكره المحررون فى الجملة الواقعة
خبر انخو زيد نعم الرجل فلا يقاس عليه الصفة فان قدر منى يكون الضمير راجعا الى العذاب المتقدم
والربط به وقيل الضمير راجع الى من يتقدر مضافين أى لا أعذب منى عذابه ولا بد من هذا التقدير
ليصح المعنى (قوله من عالمي زمانهم أو العالمين مطلقا الخ) السفرة بالضم الطعام بوضع للمسافر ثم شاع
فما يوضع فيه والمثله بالضم المراد بهما العقوبة وأصلها عقوبة فيها قطع الانف والاطراف للتكيل
وهى المنهى عنها وقال الطيبي المثلة العقوبة الغربية كالسحق (قوله بلافلوس) جمع فلس وهو ما على جلد
السمك من القشور وهو على طريق التشبيه وليس يعنى اللمع الفضى كما قيل والكرات بضم الكاف
وتشديد الراء ورأى كنهه كرائحة البصل تنفر منها الملائكة وأهل الزهد والجنب معروف وهم بضم الجيم
والباء وتشديد النون فى اللغة الفصحى وفيه لغة أخرى تسكين الباء وتخفيف النون كذا البخل ولذا
قال الشاعر

وقالوا تدرع للشجاعة والوفى * فقلت دعونى آكل الخبز بالجنب

وانما جعلت هذه معهما لانها مشبهة والعسل دافع لاضرر السمك والقديد اللحم اليابس وقوله احى
بفتح الهمزة الاولى وسكون النونية أمر أى كوفى حبة ذات روح وقوله اضطربت أى تحركت بحلول
الروح فيها وغياى أى يومابه يوم ليكون أشهى وأحب وفاء النى أى فى الزوال وفاء ماضى أى
وجد ظله وقوله استغفروا أى طابوا العفو وفى نسخة استغفروا وقوله فلم تنزل الصحيح رواية خلافه وهذا
مروى عن الحسن (قوله ومن بعض الصوفية الخ) ان قال ان المصود من الآية هذا فلا وجه له وان

قردة وخنازير ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم
روى أنهم أنزلت سفرة حمراء بين غمامتين
وهم ينظرون اليها حتى سقطت بين أيديهم
فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال اللهم
اجعلنى من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة
ولا تجعلها منة وعقوبة ثم قام فتوضأ
وصلى وبكى ثم كسب المنديل وقال بسم
الله خير الرازقين فاذا سمكة مشوية بلافلوس
ولاشول تسيل دسما وعذرا أسها لمع وعند
ذنبها خيل وحولها من ألوان البقول ما خلا
الكرات واذا خمسة أرغفة على واحد منها
زيتون وعلى الناقى عسل وعلى الثالث سمن
وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قديد فقال
شعرون باروح الله آمن طعام الدنيا آمن من
طعام الآخرة قال ليس منها ولدن اخترعه
الله سبحانه وتعالى بقدرته كرا ما سألتهم
واشكروا يمدكم الله ويزدكم من فضله فقالوا
باروح الله لو أريدنا من هذه الآية
أخرى فقال يا سمكة احبى باذن الله تعالى
فاضطربت ثم قال لها عودى كما كنت فعادت
مشوية ثم طارت المائدة ثم عصاها ردها
فمسحوا وقيل كانت تأتهم أربعين يوما غيا
يجمع عليها الفقراء والاغنياء والصغار
والكباريا كلون حتى اذا فاء النى طارت وهم
ينظرون فى ظلها ولم يأكل منها فقير الاغنى
مدة عمره ولا مريض الا برئ ولم يعرض أبدا
ثم أوحى الله تعالى الى عيسى عليه السلام
أن اجعل مائدتى فى الفقراء والمرضى دون
الاغنياء والاصحاء فاضطرب الناس لذلك
فمسح منهم ثلاثة وثمانون رجلا وقيل
لما وعد الله انزالها بهم هذه الشريطة استغفوا
وقالوا لا نريد فلم تنزل وعن مجاهد أن هذا
مثل ضرب به الله لمقترحى العجزات وعن بعض
الصوفية المائدة ههنا عبارة عن حقائق
المعارف فانها غذاء الروح كما أن

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعل الحال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا للوقوف عليها فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام ان أراد
حصولكم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتكروا من الاطلاع عليها فلم يلقوا عن السؤال والحوافيه فسأل لاجل اقتراحهم قين الله سبحانه وتعالى أن
انزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف فأتى السالك اذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه اعلمه لا يحتمله ولا يدركه فيفضل به فضلا لا يبيد

أراد أنه من البطون القرآنية فتم وتزبل النظم عليه ظاهر (قوله تو بيج الكفرة وتبكيهم الخ) يعني
 أن الاستفهام ليس حقيقياً ولكن لا تو بيج عيسى صلى الله عليه وسلم بل تو بيج المتخذين ولما كان هذا
 القول وقع من رؤسائهم في الضلال كان مقترراً كالاتخاذ وانما المستفهم عنه صورة من صدر فلذا قدم
 المستفهام لأن المستفهم عنه بلى الهمزة الالة كمنته على المشهور وعند أهل النحو والمعاني ولما
 للناس للتبليغ واتخذ بمعنى صيرته تدى لا ثين وقد تبع تدى لواحد فالهين حال ومن دون أمام متعلق به
 أو بحذوف صفة الهين وقبل التقديم لتقوية التوبيخ وقوله وأى دون مريم توبيخ على تو بيج أى مع أنك
 بشر تله وتولد قبل هذا وقيل الاستفهام لاستنطاقه ليفتضحوا وهذا ليس غير التوبيخ كما توهم (قوله
 ومعنى دون اما المغايرة الخ) لما كان معنى اتخذت فلان صديقه من دونى أنه استبدله به لأنه جعله صديقاً
 معه وهم لم يقولوا بذلك بل ثلثوا أو لها بأن من أنكر مع الله غيره فقد نفاه معنى لأنه وحده لا شريك له
 منزعه عن ذلك فاقراره بالله كالأقرار فيكون من دون الله مجازاً عن مع الله أو المراد من دون التوسط بينهم
 وبين الله كما تقول اتخذت شعاعاً من دون السلطان أى بينك وبينه فيكون الدون إشارة لقصور مرتبتهم ما
 عن مرتبتهم لانهم قالوا هو كالشمس وهذا كشعاها وهذا فى الآخرة ولذا ضعف ما قيل أن أول من صلى
 المغرب عيسى صلى الله عليه وسلم شكر الله حين خاطبه بقوله أنت قلت الخ وكان ذلك بعد الغروب فالأولى
 لنفى الألوهية عن نفسه والنسبة لغيره ما عن أمه والنسبة لثباتها لله (قوله أى أنزهك تنزههم من
 أن يكون لك شريك الخ) إشارة إلى أن اتخذاهما إلهين تشريك لهما معك فى الألوهية لا إفرادهما بذلك
 إذ لا شبهة فى الوهيتك وأنت منزعه عن الشراكة فضلاً عن أن يتخذ إلهان دونك على ما تبشر به ظاهر العبارة
 قيل ويجوز أن يكون إشارة إلى أن من دون الله فى موقع الصفه والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع
 ثلاثة وهذا إثبات للشريك فتره عنه ومنه يعلم توبيخه آخر لقوله من دون الله غير التوجيهين السابقين
 اللذين ذكرهما الراغب وتبعه المصنف رحمه الله وقوله أنزهك تنزهها إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية
 كما مر تفصيله فى سورة البقرة وقوله من أن يكون لك شريك بيان متعلق المنزه عنه وقدره ابن عطية من أن
 يقال هذا وينطق به قيل وهو أنسب بقوله ما يكون لى أن أقول الخ (قوله ما ينبغى لى أن أقول قولاً
 لا يحق لى أن أقوله) إشارة إلى أن ما يكون بمعنى ما ينبغى ولا يابق وهو أبلغ من لم أقله وقوله لا يحق لى إشارة
 إلى أن لى متعلقة بحق مقدمة عليه وبحق خبر ليس وليس بمنع لاحتمال لى أن يكون للتمييز فيه ملق
 بحذوف كافى سبقاً لك وقد أعربه العربون كذلك فلا حاجة إلى تكاف وجه آخر لا يرد عليه ما قيل أنه
 يقتضى تعلق لى بحق وتقدم صلة الجورور على الجار متنع فلا بد من تقدير متعلق يفسره الظاهر وأما
 القول بأن الباء زائدة فلا يفيد إذ لا فرق فى المنع بين الزائد وغيره إلا أن يذهب إلى القول بالجواز كما
 ذهب إليه بعض النحاة (قوله أن كنت قلته) المعنى على المضى هنا وان تقلب الماضى مسة قبلاً فلذا قيل
 معناه أن صح قوله ودعواى ذلك فقد تبين علمك به وأجاب عنه ابن عباس بجوابين الأول عن المبرد أن كان
 قوياً للدلالة على المضى فلا تقدران على تحويلها إلى الاستقبال الثانى عن ابن السراج أن التقدير أن
 أقل كنت قلته قال وكذا ما كان من أمثاله وفى تذكرة ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان
 (قوله تعلم ما أخفيه فى نفسى كأنه الخ) قال الزجاج النفس فى كلامهم لمعنيين بمعنى الروح وبمعنى
 الذات وحقيقة الشئ وليس مراده الحصر فيه ما لأن إلهامه فى آخرها إذا كانت بمعنى الذات فقد ورد
 إطلاقها على الله من غير مشاكلة كقوله كتب على نفسه الرحمة وغيره وأما ما المعنى الأول فلا تطلق عليه
 تعالى الامتساكلة وهنالك كان المراد الذات على كل حال فيها ما قبلت المشاكلة فى إطلاقها بل فى لفظ فى
 حيث جعلت علم عيسى صلى الله عليه وسلم فى ذاته بمعنى فى ذهنه وعقله كقولك كان كذا فى نفسى وعلم الله
 لا يرتسم فى عقل ودهن ولا يتوقف على آلة ولذا قال الطيبي رحمه الله لا بد من المشاكلة وإن أريد الحقيقة
 والذات من حيث ادخال فى الظرفية لأن المراد به من جانب العبد ما فى الضمير والقلب وقال الراغب

(واذا قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت
 للناس اتخذوني وأنتى الهين من دون الله)
 يريد به تو بيج الكفرة وتبكيهم ومن دون الله
 صفة لا الهين أو صلة اتخذوني ومعنى دون
 اما المغايرة فيكون فيه تنبيه على أن عبادة
 الله سبحانه وتعالى مع عبادة غيره كلاً
 عبادة فمن عبده مع عبادة ما كان
 عبدهما ولم يعبد به أو القصور فانهم لم
 يعقدوا أنهم مستقلان باستحقاق العبادة
 وانما زعموا أن عبادتهم ما وصل إلى عبادة
 الله سبحانه وتعالى وكأنه قيل اتخذوني
 وأنى الهين متوصلين بنا إلى الله سبحانه
 ونه لى (قال سبحانه) أى أنزهك تنزيهاً
 من أن يكون لك شريك (ما يكون لى أن
 أقول ما ليس لى بحق) ما ينبغى لى أن أقول
 قولاً لا يحق لى أن أقوله (ان كنت قلته فقد
 علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك)
 تعلم ما أخفيه فى نفسى

يجوز أن يكون القصد إلى نفي النفس عنه فكانه قال تعلم ما في نفسي ولا نفس لك فأعلم ما فيها كقوله
ولا ترى الضرب بهم بأنهم ربه ولذا قال في الكشاف في نفسي في قاي والمعنى تعلم معالوي ولا أعلم
معالومي ولكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة وهو من فصيح الكلام وفي الدر المنصور أنه نفس بران
عباس رضي الله عنهما فاقبل في شرحه المعنى لأعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله تعلم ما في
نفسى وأنت خير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقة ذلك ليس بكلام مرضى بل المراد أنه عبر عن لا أعلم
معلومي بلا أعلم ما في نفسي لوقوع التعبير عن تعلم معالوي بتعلم ما في نفسي لا يخفى ما فيه من الخلل بعد
ما عرفت ما حققناه وإذا علمت أن للنفس معنيين يطلق أحدهما على الله من غير مشاكلة وهو الحقيقة
والذات والثاني متوقف على ما علمت ما في كتب الأصول من الخطب كما في العضد وشرحه (قوله
كما تعلم ما علمه) يعني علمه ما على حدسوا عنده أو المراد أنه يعلم بالطريق الأولى وقوله في نفسك
للمشاكلة جار على ما حققناه لأنه لم يقل أطلق النفس مشاكلة لكن قوله وقيل المراد بالنفس الذات
صحيح لأنه يقتضي أنه عليه لا يحتاج إلى المشاكلة وهو كذلك لما عرفت أن علمه ليس بانتقاس في ذاته
لما قيل إن ما في ذاتك لا يخرج عن المشاكلة إذ لا تطلق النفس بمعنى الذات عليه تعالى إلا مشاكلة كما
في شرح المقاصد الشريفة فإنه ليس كذلك وإدعاء أن ما وقع في الآيات مشاكلة تقديرية من سقط المتاع
(قوله تقرير الجملتين باعتبار منطوقه ومفهومه) لا فادنه الحصر بضمير الفصل إن قلنا لا يشترط فيه
تعرّف الطرفين أو أفضل التفضيل أو تعرّف الطرفين المقيد لاثبات علم الغيب له تعالى ونفيه عن
سواه فالاثبات تقرير لتعلم ما في نفسي لأن ما انطوت عليه النفوس من جملة الغيوب والتي تقرير لا أعلم
ما في نفسك لأنه غيب وغيره لا يعلم الغيب وهذا معنى قوله باعتبار منطوقه ومفهومه وما قيل عليه من
أن المقيد للحصر بضمير الفصل فيكون نفي العلم عن الغير أيضا منطوقا لأن يريد نفي العلم عن نفسه وهو
مفهوم لكن لا يلازمه قوله تصرّح بنفي المستفهم عنه ليس بوارد لأن الصحيح أن مدلول الكلام
الحصري الإثبات على الانفراد ويلزمه النفي وقرئ بين الحصر بما والا وانما وبين غيرهما ولذا لا يصح
العطف بلا النسافية بعد همدون غيرهما فهو مفهوم لا منطوق فتأمل (قوله تصرّح بنفي المستفهم
عنه الخ) وهو قوله للناس لأن المعنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به لا هذا وما يدل عليه قوله سبحانه الخ
(قوله عطف بيان للضمير في به أو بدل الخ) قدم عطف البيان لسلامته عن الاشكال وجوز كونه بدل
كل من كل رداء على الزمخشري لأن المبدل منه في حكم النسخ والطرح فيلزم خلواصلة من العائد
بطرحه وبين وجهه بأنه ليس كذلك مطلقا وقوله مطلقا يحتمل في كل حكم لأنه قد يعتبر طرحه في بعض
الاحكام كما إذا وقع مبدل أفان الخبر للبدل في يجوز بدعيه حسنة ولا يقال حسن فلولا اعتبار طرحه
لزم أن يخرج عنه ويحتمل أنه ليس كل بدل كذلك بل هو مخصوص ببدل الغلط فإنه يعتبر طرحه كما في شرح
المفصل ثم انه اعترض على الزمخشري بتناقض كلامه فإنه صرح في المفصل بأنه ليس في حكم الطرح
وأعرب الأوليان بدلا من ضمير يقومان قبيل هذا مع أن الضمير عائد من الصفة إلى الموصوف والجواب
عنه وإن شنع عليه شرح الكشاف أن هذا مذهب لبعض النحاة ونقله الاسفندياري في شرح المفصل
عن ابن السراج وقال في الدر المنصور ان الذاهيين اليه نصوا على أنه لا يجوز جاء الذي مررت به أبي عبد
الله بجوز أبي عبد الله بدلا من الهاء وعلموه بأنه يلزم بقاء الموصوف بلا عائد وأما كون المبدل منه وهو
الاسم الظاهر يصلح للربط فإنه عين المبتدأ فيه خلاف لهم وهذا دأب الزمخشري كما يعلم من تتبع كتابه
وصرح به في الكشف في مواضع أنه يمشي على مذهب في آية ثم يذكر مذهب آخر يخالفه في أخرى استيفاء
للمذاهب ومن لا يعرف مغزى كلامه بظنه تناقضاً منه ولا يرد عليه ما قيل إن في المعنى أن عطف
البيان في الجوامد بمنزلة الذوات في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعى لا يعطف عليه عطف بيان فإن كثيراً
من النحاة يجوزوه وليس متفقاً عليه وقد أشار شرح المغني إلى رده وجعله خبر مضمراً أي وهو أن اعيدوا

كما أنه لم يأعلمه ولا أعلم ما تخفيه من
معلوماتك وقوله في نفسك للمشاكلة وقيل
المراد بالنفس الذات (أنك أنت علام
الغيوب) تقرير للجملتين باعتبار منطوقه
ومفهومه (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به)
تصرّح بنفي المستفهم عنه بعد تقديم ما يدل
عليه (أن اعيدوا الله ربى وربكم) عطف
بيان للضمير في به أو بدل منه وليس من شرط
البدل جواز طرح المبدل مطلقا يلزم منه
بقاء الموصول بلا راجع أو خبر مضمير
أو مفهوله مثل هو أو أعمى

الخ أو منصوباً بأعني مقدرًا ظاهر غنى عن البيان (قوله ولا يجوز أبداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول الخ) أي لا يجوز أبداله من ما الموصولة التي هي بدل من مفعول القول لأن مفعوله إما جله محكمة أو ما يؤدي مؤداها كقلت قصيدة أو ما أريد به لفظه حكاية وليس هذا واحدا منها وقيل عليه العبادة وإن لم تقل فالامر بها يقال لأن الموصولة مع فعل الامر لا تقدر بالعبادة ولكن بالامر بها فكانه قيل ما قلت لهم الا الامر بعبادة الله والامر مقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة ليس يعيد على طريقة ثم يعودون لما قالوا أي للوطء الذي قالوا قولاً لا يتعلق به ومثله كثير في القرآن وفي الفرائد معناه ما قلت لهم الامانة أي الزموا عبادته وهو المراد بما أمرتني والجملة بدل من ما لانها في حكم المفرد وكله تعسف (قوله ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر الخ) إشارة الى أن ما أمر على تقدير المصدرية ورده بوجهين أحدهما أن الامر المستند الى الله لا يصح تفسيره بعبادوا الله ربي وربكم بل بعبادوني أو اعبدوا الله ونحوه ورد بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى وأن يكون ربي وربكم من كلام عيسى صلى الله وسلم كما مر في قوله انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فليس من الحكاية بل ادماج أو على اضمار أعني ونحوه وهذا لا ينافي في التفسير كما قيل وإن كان خروجاً عن مقتضى الظاهر وفي أمالي ابن الحاجب اذا حكى حاله كلاماً فله أن يصف الخبر عنه بما ليس في كلام المحكي عنه وقال الدماميني رحمه الله ولا يمتنع أن يكون الله قال عيسى قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاية كما أمره به ولا اشكال والوجه الثاني أن القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل ونحوها وهو ظاهر لأنه ان أريد به أنه لا يقتصر على التفسير المقول المحكى فسلم لأن مفعول القول في محل نصب على المفعولية والجملة المفسرة لا محل لها كما ذكره أبو حيان هنا لكن المقول هنا محذوف وهو المحكى وهذا تفسيره أي ما قلت لهم مقولا وفي الانتصاف أجاز بعضهم وقوع أن المفسرة بعد لفظ القول ولم يقتصر به على ما هو في معناه (قوله الا أن يقول القول بالامر الخ) نقل عن الزمخشري في حواشيه كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر جرياً على طريق الادب الحسن لا ليجعل نفسه ورده معاً أمرين ودل على الاصل بانجام أن المفسرة قيل ولا يتناهى جعل القول في معنى الامر على هذه القرينة والنسبة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فجعل أن مفسرة له (قلت) هذا القول الانتصاف ان هذا التأويل لتقع أن المفسرة بعد فعل في معنى القول وليس قولاً صريحاً وجعل القول على الامر مما يصح المذهب الاخر في اجازة وقوعها بعد القول مطلقاً فانه لولا ما بين القول والامر من التناسب المعنوي لما جاز اطلاق أحدهما وارادة الآخر والمحب أن الامر قسم من القول وما بينهما ما الا عموم وخصوص وليس في هذا التأويل الذي سلكه الا كلفة لا طائل وراءها ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما أوقعها بعد فعل ليس بقول ثم عبرت عن ذلك الفعل بالقول لأن ذلك كالعود الى ما وقع الفرار منه وهم بعداء من ذلك انتهى وقال ابن هشام فان قيل لعل الامتناع من اجازته لأنه أمر لا يتعدى بنفسه الى المأمور به الا قليلاً يعني كقوله

أمرتك الخ فافعل ما أمرت به فكذا ما أقول به قلنا هذا لازم له على توجيه التفسيرية وهو ليس بشئ لأنه لا يلزم من تأويل شئ بشئ أن يتعدى تعديته كما صرحوا به لأن التعدية تنظر الى اللفظ ثم انه قيل في جعل أن مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل أمرته بهذا أن قم نظراً أما في طريق القياس فلان أحدهما مغنى عن الآخر وأما في الاستعمال فلانه لم يوجد في ادعاء القياس نظراً لان الأول لا يهامة لا يغنى عن الثاني والثاني لا يغنى عن الأول وللتفسير بعد الابهام شأن ظاهر (قوله رقيباً عليهم أمانعهم أن يقولوا ذلك الخ) إشارة الى أن الشهيد والرقيب هنا بمعنى ولكن تفنن في العبارة ليميز بين الشهيد والرقيبين لأن كونه صلى الله عليه وسلم رقيباً ليس كالرقيب الذي يمنع ويلزم بل كالتأهد على المشهود عليه ومنعه بجزء القول وأنه تعالى هو الذي يمنع منع الزام بالادلة والبيانات

ولا يجوز أبداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول ولا أن تكون أن مفسرة لأن الامر مستند الى الله سبحانه وتعالى وهو لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم والقول لا يفسر بل الجملة تحكى بعده الا أن يقول القول بالامر فكان من مثل ما أمرتهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله (وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم) أي رقيباً عليهم أمانعهم أن يقولوا ذلك ويعتقدوه أو مشاهداً لحوالهم من كفر وإيمان

فان قلت قوله فلما توفيتهني الخ بعد قوله وكنت عليهم شهيدا الخ من قبيل ما مر في قوله قالوا لا علم لنا اي
لا علم لنا بما كان منهم بعدنا اذ الحكم للخاصة وقد رد ههنا بأنه كيف يخفى عليه امرهم وقد رآهم سود
الوجوه كما مر قلت ليس هذا منه لانه صلى الله عليه وسلم في صدق التوصل والتبري عما نسب اليه
واثباته لهم فابن هذا من ذلك فان قيل انه تعالى قبل توفيه هو المانع بالارشاد بارسال الرسل
والبيانات كما أنه كذلك بعد توفيه فلا تقابل بين قوله كنت أنت الرقيب وقوله كنت عليهم شهيدا على هذا
التفسير فينبغي تفسيره بأني ما دمت فيهم كنت شاهد الاحوالهم فيمكن لي بيان ما بعد التوفى لا أعلم
حالهم ولا يمكنني بيانها قلت منعه من غير واسطة بل بالقول والزجر ومنع الله ليس كذلك فالتقابل واضح
وتخصيصه بعد توفيه بالفعل بلارسل والافه والهادي قبله وبعد وهو ظاهر مما مر وقوله بالرفع
الى السماء اشارة الى ما سبق من أنه لم يصب ولم يمت فلذا فسر التوفى برفعه وأخذه من الارض كما يقال
توفيت المال اذا قبضته (قوله ولا اعتراض على المالك الخ) وأما العباد فمقتضى عليهم اذا فعلوا
بما اليكهم ما لا يجوز الشرع لانهم لا ملك لهم على الاطلاق وقوله وفيه تنبيه لم يجعله معنى النظم لانه
ليس من منطوقه بل فيه اشارة اليه (قوله فلا يجوز ولا استعجاب الخ) وقع لبعض الطاعنين في القرآن
من الملاحدة أن المناسب ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل العزيز الحكيم العزيز الغفور
لانه مقتضى قوله وان تغفروا لهم كما قاله ابن الانباري رحمه الله تعالى وأجاب عنه اسوء فهمه ظن تعلقه
بالشرط الثاني فقط لكونه جوابه وليس كما توهم بفكره الفاسد بل هو متعلق بهما ومن له الفعل وانترك
عزيز حكيم فهذا أنسب وأدق وأبقى بالمقام وما في كلام المصنف رحمه الله تعالى يمكن ارجاعه الى هذا
أو هو متعلق بالثاني وأنه احترام لان ترك عقاب الجاني قد يكون له جزاء في القدرة أو لا ههنا ينافي
الحكمة فيبين أن نوابه وعقابه مع القدرة التامة والحكمة البالغة وليس كما قيل

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن اساءة أهل السوء احسانا

وقوله لا يجوز ولا استعجاب فان كونه عزيزا غالبا في العجز وكونه حكيما ينافي استعجاب فعله ولذا قيل
ليس قوله ان تغفروا لهم تميزا بـ والى العفو عنهم وانما هو لاظهار قدرته على ما يريد وعلى مقتضى حكمه
وحكمته ولذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبيه على أنه لا امتناع لاحد عن عزه فلا اعتراض في حكمه
وحكمته ولم يقل الغفور الرحيم وان اقتضاهما الظاهر كما قال

أذنت ذنبا عظيما * وأنت للعفو وأهل

فان غفرت بفضل * وان جزيت فعدل

(قوله فان المغفرة مستحسنة لكل مجرم الخ) في الكشف ما قال انك تغفروا لهم ولكنه بني الكلام على ان
غفرت فقال ان عذبتهم عدلت لانهم أحق بالعذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعد في المغفرة وجه
حكمة لان المغفرة حسنة لكل مجرم في المعقول بل متى كان المجرم أعظم جرما كان العفو عنه أحسن
بمعنى أن المغفرة وان كانت قطعة الاتقاء بحسب الوجود لكنها لما كانت بحسب العقل تحتل الوقوع
واللا وقوع استعمل فيها كلمة ان فقط ما توهم ان تعذيبهم مع أنه فطري الوجود كيف استعمل فيه ان
وانما كان العفو أحسن لانه أدخل في السكرم وهذا لا ينافي كون العقوبة أحسن في حكم الشرع من
جهات أخرى وعدم وقوع العفو بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان غفران الشريك جائز عقلا
عندنا وعند جهور البصريين من المعتزلة لان العقاب حق الله على المذنب وليس في اسقاطه
مضرة فإذ كره في الانتصاف من أن هذا لا يوافق كلام أهل السنة ولا المعتزلة ليس على ما ينبغي وأما
استعماله في الممنوع لانه انكته أخرى فلا ينافي هذا وبهذا التقرير علمت ما عني المصنف رحمه الله
تعالى وأنه ليس مخالفا للكشاف كما توهم (قوله على أنه طرف افعال وخبر هذا محذوف الخ)
قراءة الجوه وبالرفع ظاهرة على الابتداء والخبرية وقراءة النص خرجت على وجوه منها أنه طرف

(فلما توفيتهني) بالرفع الى السماء لقوله اني
متوفيك ورافعتك والتوفى أخذ الشيء
واقبال الموت نوع منه قال الله تعالى الله
يتوفى الانفس حين موتهم والتي لم تمت في
منامها (كنت أنت الرقيب عليهم) المراقب
لاحوالهم فتخرج من أردت عصيته من القول
به بالارشاد الى الدلائل والتنبيه عليهم بارسال
الرسل وانزال الايات (وأنت على كل شيء
شهيـد) مطلع عليه مراقبه (ان تغفروا
فانهم عبادك) أي ان تغفروا فانك تغفروا
عبادك ولا اعتراض على المالك المطلق فيما
يفعل بملكه وفيه تنبيه على أنهم استحقوا
ذلك لانهم عبادك وقد عبدوا غيرك (فلا يجوز
تغفروا لهم فانك أنت العزيز القوي على
ولا استعجاب فانك القادر القوي على
الثواب والعقاب الذي لا ينيب ولا يعاقب
الا عن حكمة وصواب فان المغفرة مستحسنة
لكل مجرم فان عذبت فعدلت وان غفرت
ففضل وعدم غفران الشريك مقتضى الوعد
فلا امتناع فيه لانه لم يمنع التردد والتعلق
بان (قال الله هذا يوم يرفع الصادقين
صددهم) وقوله نافع يوم بالنصب على أنه
ظرف لقال وخبر هذا محذوف أو ظرف
مستقر وقع خبرا والمعنى هذا الذي تراه
من كلام عيسى واقع يوم يرفع وقيل انه خبر
وايكن بنى على التخييل لاضافته الى الفعل

افعال وهـ ذام بند أخبره محذوف أى كلام عيسى صلى الله عليه وسلم فى يوم ينفع الصادقين أهذا جزاء
الصادقين ونحوه أهـ ذاق تصديقاً لعيسى صلى الله عليه وسلم وتكذيباً لآمنه والظرف خبره أى
هـ الذى قاله عيسى صلى الله عليه وسلم واقع ينفع الخ أهـ ذام مفعول به لقول لانه بمعنى الكلام
والقصص أو مفعول مطلق لانه بمعنى القول (قوله وايسر يصحح لان المضاف اليه معرب) قال
الكوفيون الظرف مبنى على الفتح اذا ضيف الى جملة فعلية وان كانت معربة واستندوا بهذه
القراءة وغيرها وأما البصريون فلا يجيزون البناء الا اذا صدرت الجملة المضاف اليها بفعل ماض
كقوله هـ على حين عاتبت المشيب على الصبا وخروجوا هذه القراءة على ما ذكره ونحوه فادعاء عدم
صحته على مذهبهم وألحق بالماضى الفعل المنفى بلا كذا ذكره التحرير وتفصيله فى النحو (قوله والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف) والعمل لا يقع فى الدار الآخرة مطلقاً
وهو إشارة الى ما قالوه من أن الكفار لا يكذبون فى الآخرة ولذا قالوا وكان كذب يوم الدين وأورد
عليه أنه ليس بمطابق لما ورد فيه لانه شهادة بصدق عيسى صلى الله عليه وسلم فيما قاله جواباً عن قوله
أ أنت قلت للناس الخ فالأخبار بأن صدق الصادقين فى الدنيا ينفعهم فى الآخرة لا يلائم ذلك وأجيب
بأن المراد الصدق المستمر بالصادقين فى دنياهم الى آخرتهم كما هنا فالنفع والمجازاة تكون باعتبار
تحققه فى الدنيا والمطابقة لما نحن فيه باعتبار تفرده ووقع بعض جزئياته فى الآخرة والمستمر هو الأمر
الكلى الذى هو الاتصاف بالصدق ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق الاخرى مدخل فى الجزاء
ليعود المحذور ولا يحتاج الى جعل الصدق الاخرى شرطاً فى نفع الصدق الدينى والمجازاة عليه
وقوله بيان للنفع بمعنى قوله لهم جنات الى هنا تنفعهم بالنفع ولذا لم يطف عليه (قوله تنبيهه على كذب
الخ) وجه التنبيه من تقديم الظرف لانه المالك لا غيره فلا شر بلكه قيل ويعلم منه تنزهه تعالى عن
المكان (قوله وانما لم يقل ومن فيمن الخ) لان المعروف تغليب العقلاء لشرفهم على غيرهم والوجه
الاول مبنى على اختصاصها بذوى العقول فاطلاقها على ما يشملهم ويجانسهم اشكته وهى الإشارة الى
قصور الجميع عن الربوبية ليجانسهم والله لا يجانسهم ولا يشاكلهم شئ وأنهم بمنزلة الجادات فى جنب
عظمته وكبريائه والى إشارة الى أن ما عايناهم من عقلاء وغيرهم فاستعملت بالعموم من غير
تغليب لانها لا تختص بغير ذوى العقول بل تناول الاجناس كلها عقلاء وغيرهم
فكانت أولى بالعموم لمناسبتها لمقام اظهار العظمة والكبرياء فى ما يكونه
وتحت قدرته لا يصلح شئ منهما للالوهية سواء فيه عيسى صلى الله عليه
وسلم وأمه وغيرهما والحديث الذى ذكره موضوع كما ذكره
ابن الجوزى من حديث أبي رضى الله عنه المشهور
تم سورة المائدة اللهم لا تخرمنا ببركتك من
موائدك ولا تقطع عنا وائدتك
وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد
وعلى آله وصحبه الكرام
فى كل مبدأ
وختام
آمين

تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع أوله سورة الانعام

وليس يصحح لان المضاف اليه معرب والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع
ما كان حال التكليف (لهم جنات تجري
من تحتها الانهار خالدون فيها أبداً رضى
الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم)
بيان للنفع (لهم جنات تجري من تحتها
الانهار خالدون فيها أبداً رضى الله عنهم
ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم) تنبيه على
كذب النصارى وفساد دعواهم فى المسج
وأما وانما لم يقل ومن فيمن الخ (قوله
تغليب العقلاء) لان ما يطلق
الجنس من المضافة للالوهية ولا يطلق
متناولاً لاجناس كلها فهو أولى براءة
العموم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ
سورة المائدة أعطى من الاجر عشر حسان
ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
بعد كل يوم ونصرانى تنفس فى الدنيا

صفحة	
٢	(سورة آل عمران)
٢٤	الذين تكلموا فى المهد
٥٩	مطلب الكتابة على الكتابة
٩٥	(سورة النساء)
١١٨	مطلب شريف فى اقتران المضارع هو والحال
١٤٠	الفرق بين الحال مفردة وبجمله
١٤٨	أحكام فاعل تم
١٥٢	مبحث اذن
١٨٥	مطلب خبر وشروط
١٨٧	مطلب اطلاق العارف على الله
٢٠٩	(سورة المائدة)
٢٣٣	مطلب فى معانى الحق
٢٦٨	الكلام على كلاً
٢٧٦	ترجمة عثمان بن مظعون رضى الله تعالى عنه
٢٨٧	مبحث شريف فى لفظ أشبه